حُكّام إفْرِيقِيّة و تُونِس

من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري

الفاتحون و الغزاة و الولاة و الأمراء و الخلفاء و السلاطين

والثائرون و الدايات و البايات و الرؤساء

عبد الوهاب الجمل



المؤلف

عبد الوهاب الجمل، من مواليد جانفي 1946 بصفاقس، متحصل على الإجازة في العلوم الاقتصادية و متخرِّج من المدرسة القومية للإدارة .

عمل بالإدارة العمومية المركزية و تحمّل وظائف و مسؤليات بوزارات التربية القومية و الشباب و الرياضة والحماية الاجتماعية و بالمندوبية العامّة للتنمية الجهوية، كما تولى خطة والٍ بالمهدية ثمّ بنابل.

التحق بالسلك الدبلوماسي، فكان سفيرا للجمهورية التونسية بأنواكشوط ثمّ سفيرا مندوبا دائما للجمهورية التونسية لدى مكتب الأمم المتّحدة بجنيف و المنظمات الدولية بسويسرا.

عُيِّن كاتب دولة لدى وزير الشؤون الخارجية مُكلّفًا بالشؤون الأوروبية إلى أن تمتّع بالتقاعد .

نشط و تحمّل مسؤوليات في الحقل السياسي و الحزبي و في المجال الجمعياتي.

حُكَّام إفْرِيقِيَّة و تُونِس

عبد الوهاب الجمل

حُكّام إفريقيّة وتونس

مائة و سبعة و عشرون (127) من الفاتحين و الولاة و الأمراء و الخلفاء و السلاطين و الثائرين و الدايات و البايات و الرؤساء حكموا تونس خلال الفترة من الفتح العربي الإسلامي (648) إلى يوم الناس هذا (2017)، أي على امتداد حوالي أربعة عشر قرنًا .

تونس، التي تلاقحت على أرضها حضارات و أجناس متعدّدة طوال ثلاثين قرنًا، «فَتَحَها» العرب المُسلمون أواسط القرن السابع الميلادي، فتحوّلت تدريجيًا إلى «بلد» عربيٍّ مُسلم قامت به أنظمة حكم مختلفة، هي «الولاية» و «الإمارة» و «الخلافة» و «السلطنة» و «الإيالة» و «المملكة» و «الجمهورية»، و تولّى أمرَها «حُكّام» حملوا ألقابًا و رُتبًا عديدة.

يُقدّم هذا الكتاب للقارئ قائمة مسترسلة تاريخيا لجميع «حُكّام» هذه البلاد و وصفًا شاملا للوقائع و الأحداث و المعلومات التي حفّت باعتلائهم كرسي السلطة العليا بها، و تعريفًا بهم و بإنجازاتهم و مآثرهم، و كذلك بخيباتهم و انكساراتهم.

سبتمبر 2017

ر.د.م.ك : 978-9938-00-405-2



السعر 40 دينارا.



منى الجمل السيالة



Musk and Amber
GALLERY

حُكّام إفريقيَّة وتونس

من الفتح العربي الإسلامي إلى العهد الجمهوري

الفاتحون و الغزاة و الولاة و الأمراء و الخلفاء و السلاطين

والثائرون و الدايات و البايات و الرؤساء

عبد الوهاب الجمل



إهـــداء

إلى روح أمّي و أبي ، طَيَّبَ الله ثراهُما ...

إلى رفيقة دربي ، زوجتي ...

إلى ابنتَيَّ و ابنِي وزوجته و أصهاري و حفيداتي و حفيدِي ...

إلى أهلي و خلاّني و أصدقائي و زملائي ...

إلى كلّ من شجّعني و أرشدني لإنجاز هذا العمل ...

إلى كلّ من تفضّل بمراجعة ما كتبتُ و أبدى ملاحظاته و أسدى نصائحه ...

إلى رواق «Musk and Amber» الذي دعّم هذا الانجاز أدبيا و مادّيا ...

إلى بنات بلادي العزيزة و أبنائها ، تونس دُرّة إفريقيا و المتوسط و مهد الحضارات ...

إلى القُرّاء الكرام ...



توطئـة

أُنجز هذا المُؤَلَّف في شكل بحث تأريخي، عَمَلي، طبقا لمواصفات الأعمال الموثَّقة و انطلاقًا ممَّـا كتبـه مؤرِّخـون و باحثون و دارسون من أزْمنة و أماكن مختلفة و مدارس علمية متعددة، و كذلك اعتمادًا على مجموعة من الوثائق و المصادر و المراجع و المُستندات الأخرى. و هو، بهذا المعنى، عبارة عن تلخيص لِما توفَّر من معلومات حول من تقلّدُوا المناصب الأولى في إفريقيَّة و تونس - أي حُكّامها - من الفتح العربي الإسلامي إلى العهـد الجمهوري (حوالي أربعة عشر قرنًا). فهو يُشبه إلى حدٍّ ما «التراجم» و «السِّيَر»، إذ هو تدوين دقيق و شامل للوقائع و الأحداث التي حفَّت بصعود أولئك الحكام إلى سدة السلطة و النفوذ، و تعريف بهم و بإنجازاتهم و مآثرهم، من جهة، و خيباتهم و انكساراتهم، من جهة أخرى.

و المعنِي بـ «الحاكم» في منظور هـذا البحث هو كـلُّ من تولَّى السلطة العليا و المسؤولية الأولى في هـذه الرقعة من الأرض، سـواء كـان ذلـك في إطار استقـلال كامل عن أيِّ نفوذ أجنبي أو سلطان خارجي، أو في إطـار تبعية نسبية مُعيَّنة. و سيقف القارئُ، مختصًّا كان أو غيرَ مختصٍّ، عند العديد من الحقائق و المعلومات التي تُبين أن الاستقلال التام لهؤلاء الحكام، بما يعني ذلك من تمتُّع مطلق بالسيادة و انفراد كامل بإدارة الشؤون الداخلية و الخارجية للبلاد و عدم الخضوع لأي مراقبة أو تبعية أو إشراف خارجي مهما كان شكله و مأتاه، لم يكن حقيقة ثابتة و لا واقعا متأكدا في إفريقية و تونس على امتداد الحقبة الزمنية المحدَّدة في هذا الكتاب، سوى خلال بعض الفترات، منها فترة الخلافة الفاطمية (من سنة 910 م إلى سنة 972 م) و فترة السلطنة الحفصية (من 1207م إلى 1574م) و فترة العهد الجمهوري (من 1957م إلى اليوم)، و كذلك في بعض المراحل الزمنية القصيرة و المتباعدة التي اعتلى خلالها كرسيَّ السلطة ثوَّارٌ أو ثائرون من أبناء هذا البلد.

و اعتمادًا على التسلسل التاريخي للأحداث التي شهدها هذا البلد منذ الفتح العربي الإسلامي، ارتأينا تجزئة هذا العمل إلى ثلاثة عشر بابا، و هي عشرة أبواب مُخصَّصة للمجموعات و السلالات التي ينتمي إليها هؤلاء الحكّام تتخلّلها ثلاثة أبواب تُغطِّي الفترات التي احتُلَّت البلادُ خلالها و فقدت ذاتيتها (فترات الاستعمار النورماني و الحكم المُوحِّدي و الباشاوات الأتراك العثمانيين). و يتوزَّعُ كلُّ باب من الأبواب العشرة المُخصَّصة لمجموعات الحُكّام و سلالاتهم إلى فقرات تحتوي كلُّ واحدة منها على معلومات و مُعطيات و أخبار تخُصُّ «الحاكم» المُتحدَّث عنه، و كذلك على وصفٍ لأهمِّ الأحداث التي عاشتها البلاد خلال ولايته.

و هذا العمل، الذي يُقدم للقارئ قائمة مسترسلة تاريخيا لجميع «حُكّام» إفريقيَّة و تونس، اعتمد ترقيمًا يحتوي على عدَدَين ترتيبيَيْـن اثنَيْن، الأول وقع تثبيته على يمين الأسماء، والثاني على شمالها : العدد الأول، الموضوع على اليمين، يُعطي ترتيبا عامًّا لـ «حاكم» المتحَدَّث عنه، بحيث تنطلق السلسلة العامَّة من رقم 1، الذي يحملـه عبد الله بن سعد بن أبي سرح، أول الفاتحين

الذين دخلـوا إفريقيَّة البربريـة في عهـد الخليفة عثمـان بن عفـان، و تنتهي برقم 127 الذي يحملـه الرئيس الحالي للجمهورية التونسية، الباجي قايد السبسي. أمَّا العدد الثاني، المُثبَّت على شمال الأسماء، فيَمنحُ للـ «حاكم» المعني ترتيبا فرعيا داخل نفس المجموعـة أو السلالة، بحيثُ يرمزُ رقم 1 من القائمة الفرعية لأول «حاكِم» من هذه المجموعة أو السلالة، و يرمز العدد الأخير إلى آخرهم داخلها.

و سيُلاحظ القارئُ، من ناحية أخرى، أنَّ «الحُكّام» الذين هم من أبناء البلد و استبدُّوا بالسلطة - في غالب الأحيان لمدَّة قصيرة - على إثر قيام ثورة أو عملية غزو دون أن يكونوا منتمين إلى نفس المجموعة أو إلى نفس البيت، يحملون فقَط عدَدًا ترتيبيًا على اليمين، باعتبارهم ينتمون إلى القائمة العامَّة للـ «الحُكّام»، بينما ليس لهم عدَدٌ على الشمال يُرتِّبهم داخل المجموعة أو السلالة لأنَّهم دُخلاء عليها و غير منحدرين منها. أمَّا بالنسبة إلى من لم يتمَّ اعتبارُهم رؤسـاء للدولة التونسيـة، و هم حُكّام بلدان أخرى دخلوا بأنفُسهم غازين و مُستعمرين أو أرسلوا قوّاتًا و قادَةً لاحتلال البلاد لفترة ما، فلم تُمنـح لهـم أعدادٌ ترتيبية، لا جمليـة و لا فرعية.

و سعيا إلى إعطاء القارئ الفرصة للإلمام بالمعلومة التاريخية و بنظرة المؤرِّخين و الباحثين إليها، حرصنا على أن نقارب بين مختلف المصادر و المراجع المتوفرة، و أن نبحث من خلالها عن المُعطيات و الوقائع «المتفق عليها»، مع الإشارة، عند الحاجة، إلى التباين أو الاختـلاف بينهـا، كما أدرجنا بعض الجُمل و المقولات، استقيناها حرفيا من المصادر و المراجع و المستندات التي اطّلعنا عليها، و ذلك للاستشهاد بها و للمُساعدة على الفهم و التعليل و تأكيد صحَّة المعلومات المُجمَّعة، مع وضعها بين معقَّفين و كتابتها بخـطٍّ بارز و ذكـر أصحابهـا، كما عملنا على توخِّي أسلوب يجعـل مضمون هذه الورقات يسيرَ الفهم، مترابطَ الأطوار، قدر الإمكان. لذلك، استعملنا لغة هي أقرب إلى الأسلوب السردي منه إلى الأسلوب الأدبي.

و الله وليُّ التوفيق

عبد الوهاب الجمل

جـويلية 2017

المُقدِّمة

يفتخرُ التونسيون بالقول إنَّ لبلادهم ثلاثة آلاف سنة من التاريخ. فقد تتالت على هذه الرقعة الصغيرة من الأرض، التي عُرفت قديمًا بـ «بلاد البربر»، حضارات تلاقحت و تمازجت، فأفرزت «شعبًا» يتميَّزُ عن بقية شعوب العالم بخصائص و مواصفات و تقاليد جعلته منذ القدم مُتأصِّلاً في جذوره، مُتفتِّحًا على الآخر، سهل الاندماج و التأقلم مع الظروف و المُستجدَّات، مُتَّسمًا بالتَّسامح و الاعتدال، مُحبًّا للحياة.

فمنذ القرن الثاني عشر قبل المسيح، دخل الفينيقيون القادمون من مدينة صور أرض تونس (إفريقيَّة) و بنوا بها مصارف و مراكز تجارية، و أسَّسوا مدينة قرطاج الأزلية (814 ق.م.)، ثمَّ نشأت حضارة بهذه المدينة و تأصَّلت و ازدهرت، ممَّا أثارَ أطماع القوى الأجنبية، فهجم عليها الرُّومان و خاضوا ضدَّها ثلاث حروب مُدمِّرة، الحروب البونية، خلال القرنين الثالث و الثاني قبل الميلاد، و هي حروب انتهت سنة 146 ق.م. بحرق قرطاج و احتلالها، هي و بقية أرجاء المنطقة و نواحيها، و وضعها تحت السلطة المُباشرة لإمبراطور روما، فأصبحت لمدَّة طويلة «مُقاطعة» رومانية. ثمَّ احتلَّها الوندال (الفندال) في منتصف القرن الخامس الميلادي و تبعهم البيزنطيون خلال القرن السادس و بقوا بها إلى أن فتحها العرب المُسلمون أواسط القرن السابع الميلادي / أواسط النصف الأوَّل من القرن الأوَّل الهجري. و منذ ذلك التاريخ، تحوَّلت «بلاد البربر» تدريجيا، و على امتداد سنوات طويلة، بل قرون، إلى «بلد» عربيٍّ مُسلم انتصبت به أنظمة حكم أُطلقت عليها مُسمَّيات مُتعدِّدة، هي «الولاية» و «الإمارة» و «السلطنة» و «الإيالة» و «المملكة» و «الجمهورية»، و تعاقبت على كُرسيِّ السلطة فيه مجموعات و سلالات من أصول و أجناس مختلفة (الفاتحون و الوُلاة العرب، الأغالبة، الفاطميون، الصنهاجيون، الحفصيون، العثمانيون)، و احتلَّته قوًى خارجية (النورمان، الموحِّدون، المرينيون، الأسبان، الأتراك، الفرنسيون) لفترات مُتقطِّعة، إلى أن استقلَّ أواسط القرن العشرين و صارَ نهائيا بيد أبنائه.

و المنطقة التي تُطلق عليها المصادر التاريخية منذ القِدم اسم «إفريقيَّة» تُطابق تقريبًا البلاد التونسية الحالية، بإضافة الجزء الجنوبي الغربي من البلاد الليبية و الجزء الشرقي ممَّا كان يُسمَّى بالمغرب الأوسط ثمَّ بالجزائر. «**وفي عبارةِ إفريقيَّة نكتشف بدون عناء صيغة متولِّدة عن اللفظ اللاتيني أفريكا**[1]**. فهذه العبارة الموروثةعن العصورالقديمة اللاتينية لهامدلول أبلغ من الاشتقاقات الاعتباطية التي قام بها المؤلِّفون المسلمون، إذ أنَّ إفريقيَّة البروقنصلية و نوميديا،**

[1] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Africa : Nom composé, à l'origine, avec le suffixe de l'adjectif latin ica à partir du radical *Afr* ou *Afri* dont on n'est pas sûr du sens, mais qui désignait la population de la campagne de Carthage. Par la suite, il eut un grand succès en étant appliqué à l'ensemble de l'ancien territoire de Carthage hérité par les Romains au IIème siècle avant J.C. *Africa* donna naissance avec les Arabes à *Ifriqiya* avant d'être appliqué à tout le continent, *l'Afrique* !

و هما المقاطعتان الإفريقيتان العتيقة و الجديدة اللتان أحدثهما قيصر، ستُواصلان مصيرهما المشترك بتسمية مشتركة. على أنّ نطاق اتّساع إفريقيّة ستدخل عليه عبر القرون تغييرات ذات بال»[2]. و تُفيدُ أغلب المصادر و الدراسات بأنّ «حدّ إفريقيّة طولُها من برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربا، و عرضها من البحر إلى الرمال التي في أوّل بلاد السودان» [3]، و هي تنطبق، «بالنسبة للمرحلة الأولى من تاريخ تونس في العهد الوسيط، على المنطقة الواقعة بين بلاد طرابلس شرقا و بلاد كُتامة و الزّاب غربا، أي ما يُناسب تقريبا حدود الإمارة الأغلبية» [4].

أمّا بخصوص أصل تسميتها، فقد «قال قومٌ إنّها إفريقيّة، أي صاحبة السماء، و قيل سُمّيت بإفريق ابن إبراهيم عليه السلام من زوجته الثانية» [5]، و وَرَدَ في أحد المصادر أنّ «إفريقش بن أبرهة غزا نحو المغرب حتّى انتهى إلى طنجة، فهو الذي بناها، فسُمّيت به، و قيل إنّما سمُّوا الأفارقة و بلدهم إفريقيّة لأنّهم من ولد فارق بن مصرايم» [6]، و جاءَ في مصدرٍ آخر أنّها «إنّما سُمّيت بإفريقيا لأنها فرّقت بين المشرق و المغرب، و لا يفرّق بين الاثنين إلا أحسنهما» [7].

و يُطلقُ بعض المؤرّخين الغربيين المُعاصرين على هذه البلاد مُسمّى «بلاد البربر الشرقية»، خاصّة منذ نشأة الدولة الصنهاجية، فيما تُسمّيها العديدُ من المصادر العربية، و بخاصّة الحديثة منها، «إفريقيّة العربية» أو «إفريقيّة التونسية». و يفيدُ أحد المؤرّخين بأنّ اسم هذه البلاد تغيّرَ مع دخول الأتراك إليها في خريف سنة 1574 م / 982 هـ ، فـ «منذ ذلك التاريخ، لم تبقَ البلاد تُسمّى بإفريقيّة، و هي تسميتُها العربية، بل أصبحت تُلقّبُ بـ «الإيالة التونسية»، وهي تسمية تُطلقُ على قُطرٍ له حدود ترابية هي عينُها تلك التي له اليومَ أو تكاد» [8]. على أنّه سيتبيّنُ في الحقيقة بأنّ اسم إفريقيّة سيعود إلى الظهور خلال الحقبة الحُسينية.

و هذا البلد لم يكُن، رغم بُعدِه الجغرافي مجهولاً خلال فترة ظهور الإسلام، إذ تُفيدُ بعض المصادر [9] بخصوصه بأنّ النبيَّ صلّى الله عليه و سلّم قال : «ينقطع الجهادُ من البلدان كلّها، فلا يبقَى إلاّ بموضعٍ هو في المغرب يُقال له إفريقيّة، فبينما القومُ بإزاءِ عدوّهم نظروا إلى الجبال قد سُيِّرت، فيخرُّون للّه تبارك و تعالى، فلا ينزع عنهم أخلاقهم - يعني ثيابَهم - إلاّ خُدّامَهم في الجنّة». كما تورد بعض الدراسات [10] أنّ النبيَّ صلّى الله عليه و سلّم تحدّث عن إفريقيّة بالقول :

---

[2] Robert BRUNSCHVIG في « تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[3] ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (نقلها البكري في «المسالك و الممالك»).

[4] راضي دغفوس في مُؤَلّف جماعي (تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني).

[5] البكري في «المسالك و الممالك».

[6] خالد الشابي في «فتح إفريقيّة و المغرب».

[7] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[8] بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[9] أبو العرب التميمي في «الطبقات».

[10] سهام بوسلامة الزيلي في «هذه تونس».

«ليأتيَنَّ أناسٌ من أُمّتي من إفريقيّة يوم القيامة وُجوهُهم أفضل نورًا من نور القمر ليلة البدر»، و في حديث آخر ورد بنفس الدراسة : «**لا يزال أهل الغرب** (حسب رواية مُسلم) **أو المغرب** (حسب رواية أبي العرب) **ظاهرين على الحقّ حتّى تقوم الساعة**». و يُضيف الحافظ أبو العرب التميمي : «**و في هذا الحديث : "خيرُ الأرض إفريقيّة"، و في هذا الحديث أيضا : "من أتى إفريقيّة لقي خيرًا و خيرًا".**» [11]، و أورد أبو عُبيد البكري [12] أنّ «**رسول الله صلّى الله عليه و سلّم بعث سرّية ففعلوا، فذكروا لرسول الله صلّى الله عليه و سلّم شدّةَ بردٍ أصابهم، فقال رسول الله : لكنّ إفريقيّة أشدُّ بردًا و أعظمُ أجرًا**» و قيل إنّه قال : «**إنّ البردَ الشديد و الأجر العظيم لأهل إفريقيّة**» [13].

تداول على «كراسي» السلطة بمختلف أصنافها و خصوصياتها و مُسمّياتها في هذه البلاد، خلال القرون الأربعة عشر من تاريخ دخول العرب الفاتحين إليها إلى يوم النّاس هذا، أي من سنة 648 م / 27 هـ إلى الآن (2017 ميلادي / 1438 هجري)، مائةٌ و سبعة و عشرون من الفاتحين و الوُلاة و الأمراء و السلاطين و الخلفاء و الثائرين و الدايات و البايات و الرُّؤساء. و هؤلاء هم الذين تعتبرهم هذه الدراسة «حُكّامًا»، أي مسؤولين على أعلى مستوًى في هذه الرُّقعة من الأرض. و مُصطلح «الحاكم» الذي اعتمده هذا البحث لم يكُن سهل التعريف و لا يسيرَ الضبط، و ذلك لأنّ مشمولات و صلاحيات مُتحمِّله من فترة إلى أخرى و من سلالة إلى أخرى و من نظام سياسي إلى آخر ليست بالوضوح المطلوب و ليست مُتساوية من حيثُ مضمونُها و لا مُتطابقة فيما بينها. لذلك، فإنّ هذا البحث اعتبر أنّ هذا المُصطلح يُغطّي أربع مجموعات، هي :

- مجموعة أولى تشمل الفاتحين و الوُلاة الذيـن عيّنهم و أرسلهم إلى إفريقيّة الخلفاء الرّاشدون، ثمّ بعدَهم أمراء الدولتين الأمويـة و العبّاسية للاستكشاف و الغـزو، و أساسًا لنشر الإسلام و تعريب البلاد و إدارة شؤونها، و ذلك على امتداد الفترة من سنة 648 م إلى سنة 800 م، أي لمدّة قرن و نصف القرن.

- المجموعة الثانية تضُمُّ سُلالتين هما الأمـراء الأغالبة، الذين، و إن انفردوا بالسلطة و تداولوا عليها بالوراثة داخل بيت واحد (dynastie) و حملوا لقب «الأمير»، فقد ظلّوا مدينين بالولاء و الطاعة لبني العبّاس في بغداد و اعتُبروا نسبيًّا مُمثّلين لهم و لخلافتهم على أرض إفريقيّة ، و ذلك مابين سنة 800 م و سنة 910 م، أي لمدّة قرن و عشر سنوات. أمّا السُّلالة الثانية فتضمُّ أمراء البيت الزيري الصنهاجي، الذين حكموا إفريقيّة خلال المدّة من سنة 972 م إلى سنة 1148 م، أي لفترة تفوق 175 سنة، و ذلك بعد أن تسلّم أوّلُهم البلادَ بأرضها و سُكّانها و مؤسّساتها و هياكلها من أيدي أسلافهم الفاطميين، الذين اختاروا الانتقال نهائيا إلى مصر وتركيز دولتهم بعاصمتها، «القاهرة المُعزِّية».

[11] أورده محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[12] في «المسالك و الممالك».

[13] الدبّاغ في «معالم الإيمان».

- المجموعة الثالثة تشمل الحُكّام الذين تولّوا البلاد خلال جزء كبير ممّا اصطُلحَ على تسميته «العهد العثماني»، و هم الدّايات و البايات المُراديون و الباشا باي داي إبراهيم الشريف ثمّ البايات الحُسينيون، و هم حُكّامٌ غطوا كامل الفترة من سنة 1591 م إلى سنة 1957 م، أي لمدّة 366 سنة و باشروا السلطة تحت إشراف السلطنة العثمانية، مع فوارق جوهرية في «الأنظمة التي اعتمدوها، إذ أنّهم مارسوا الحُكم، إمّافي إطار تداول «انتخابي» (الدايات) أو «انقلابي» (إبراهيم الشريف) أو وراثي (المراديون و الحُسينيون). على أنّ الفترة الحُسينية تميّزت عن سابقتَيها، ذلك أنّ «دولة» هذه السلالة عاشت في جزئها الأوّل (إلى حدود سنة 1881 م) في تبعية للباب العالي تراوحت بين الولاء و الانتماء من ناحية، و الجنوح إلى الانفصال و الاستقلال من ناحية أخرى، ثمّ في جزئها الثاني في «تبعية» لفرنسا، و هي تبعية أخذت شكل استعمارٍ مُقنّع سُمّي بـ «الحماية»، إذ أنّ هذه السلطة الأجنبية باشرت خلال هذه الفترة مقاليد الحُكمِ بشكلٍ يكاد يكون مُطلقًا، و أبقت لحُكّام البلاد بعضًا من المشمولات و النفوذ.

- المجموعة الرّابعة يُمكن نعتُها بمجموعة الحُكّام المُستقلّين تمامًا، و هي تشمل، أوّلاً الخلفاء الفاطميين (من 910 م إلى 972 م، أي حوالي ثلاثة أخماس القرن)، الذين استبدُّوا بالحُكم بشكلٍ مُطلق في إفريقيّة ثمّ آثروا نقل مقرّ خلافتهم إلى مصر، و ثانيًا السلاطين الحفصيين الذين حكموا تونس لأطول مدّة (من 1207 م إلى 1574 م، أي لمدّة 367 سنة) و لم يكونوا تابعين لسلطة خارجية سوى لبضع سنوات (حوالي عشرين سنة)، و ثالثًا رؤساء الجمهورية الذين باشروا الحُكمَ و لا يزالون منذ 1957 م، و الذين تداولوا على الحُكم طبقًا لمُقتضيات الدُّستور المُعتمد بالبلاد. كما تحتوي هذه المجموعة الرابعة على صنف خاصٍّ من «الحُكّام»، و هم الثوار أو الثائرون، من أبناء البلد الذيـن تسنّى لهم في وقت ما، و لمدّة غالبًا ما كانت قصيرة، الانفرادُ بالسلطـة العليا في البـلاد ثُمّ استرجعها أصحابُها «الشرعيون» منهم.

و بالنّظر لخصوصية هذا التصنيف، الذي قد يراه البعضُ اعتباطيًّا، فإنّ هذا الكتاب لا يعتبر حُكّامًا لإفريقيّة و تونس حُكّامَ البلدان و الأمصار الأخرى الذين دخلوا البلادَ غُزاةً و مُحتلّين و ألحقوها بسلطتهم المباشـرة المُطلقة لمدّة ثُمّ انسحبوا منها أو استرجعها أصحابُها منهم بالقوّة. و هؤلاء هم النورمان، الذين احتلُّوا البلاد طمعًا في خيراتها (من سنة 1148 إلى سنة 1160)، و الموحدون، الذين باشر بعض سلاطينهم إدارة إفريقيّة و دخلوها بأنفسهم (من سنة 1160 إلى سنة 1207)، و المرينيون، الذين طمعوا في ضمّ البلاد إلى سلطانهم بسبب ارتماء بعض الحُكّام الحفصيين في أحضانهم (ما بين 1347 و 1349)، ثمّ الأسبان، الذين احتلُّوا البلاد و وضعوها تحت حمايتهم و أبقوا «حاكمَها» بعد أن نزعوا جميع صلاحياته (1573-1574)، و أخيرًا الأتراك العُثمانيون، الذين حكموا البلاد في فترتهم الأولى مُباشرة و ركّزوا بها نظامًا يعتمدُ مجموعة من السلط، على رأسها الباشاوات، و جعلوا من تونس ولايةً من إحدى ولاياتهم المنتشرة داخل السلطنة و خارجها (من 1574 إلى 1591). و باعتبار أنّ تونس فقدت خلال هذه الفترات الخمس (حوالي 80 سنة في الجملة) ذاتيتها و استقلالها، فأصبحت مُستعمرة أو مقاطعة، و لم تكن بالتالي «دولة» بالمعنى المُراد هنا، فإنّ كلّ الذين تولّوا إدارتَها، أشخاصًا كانوا أم هياكلَ،

لم يُعَدُّوا حُكَّامًا لها. و قد يتبادرُ إلى الذهن أنَّ عهد الحماية الفرنسية (من ربيع سنة 1881 إلى ربيع سنة 1956) يدخُل في هذا الصنف من «الغُزاة و المُحتلِّين»، غير أنَّه بدا لصاحب هذا العمل أنَّ بقاء بعض هياكل الدولة و مؤسسات المُجتمع خلال تلكم الفترة و ما تميَّزت به هذه الحقبة (حوالي ثلاثة أرباع القرن) من سعي حثيث و مُقاومة شرسة لاسترجاع كامل سيادة أبناء البلاد على أراضيها و هياكلها و مؤسساتها، هي من المُرتكزات التي تسمح باعتبار البايات الذين تداولوا على الكُرسي الحُسيني ما بين انتصاب الحماية و استقلال البلاد النهائي «حُكَّامًا» بالمعنى «النسبي» المُراد لهذا البحث.



الفاتحون و الولاة العرب



1 – عبد الله بن سعد بن أبي سرح – 1
العامري القرشي
– أبو يحيى –

صدرت لأول مرة فكرة غزو إفريقيَّة البربرية، أو على الأقل اكتشافها و الاطِّلاع على أوضاعها و النظر في الفائدة من دخولها، عن عمرو بن العاص والي مصر الشهير، الذي كتب إلى الخليفة عُمر بن الخطّاب بعد فتح طرابلس يقول : «**إنَّ الله فتح علينا طرابلس و ليس بينها و بين إفريقيَّة إلا تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يغزوها و يفتحها على يديه فعل**» [1]. و خلال فتح البلاد الليبية (سنة 22 هـ / 643 م)، توغّل العرب و غنموا من الخيرات و الذهب و الفضة و السبي و الرَّقيق الكثير، فأغراهم هذا النجاح لمواصلة الغزو، فعزموا على الاتِّجاه إلى الناحية الغربية، أي إلى إفريقيَّة و المغرب، التي كانت وقتئذ تحت الاحتلال البيزنطي، لكن أميرَ المؤمنين، الخليفة عُمر بن الخطاب، نهاهم و لم ير فائدة في ذلك و خاف من عواقب دخول العرب إليها، فقال : «**لا أُغزيها أحدا ما حملت** - و قيل ما مقلت - **عيناي الماء**» [2] لأنَّه لم يكن يسمع عنها خيرا، إذ كان يعتقد «**أنَّها ليست بإفريقيَّة، و لكنَّها المُفَرِّقة، غادرة، مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت**» [3].

عندما آلت الخلافة إلى عثمان بن عفَّان، رأى عكس ما كان يراه سلفه عُمر، فقرَّرَ أن يوفد لفتح إفريقيَّة أخاه من الرضاعة، عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري القرشي، الذي كان قد أسلم قبل فتح مكة و كان من كُتَّاب الوحي ثم ارتدَّ فعوَّضه معاوية بن أبي سفيان، الذي كان قد أسلم، و لما فُتحت مكة و رجع إلى دينه، استنجد بعثمان بن عفان فأخذ له الأمان من النبي صلى الله عليه و سلَّم، و عندما أصبح عثمان خليفة عيَّنه واليا على مصر عوض عمرو بن العاص.

توجَّه عبدُ الله بن أبي سرح سنة 645-646 م / 25 هـ إلى إفريقيَّة البربرية، فقط للتحسُّس و الاطِّلاع، غير أنَّ محاولته لم تفلح، فأعاد الكرَّة بعد سنة، فأخفق من جديد، لكنَّه لم يفقد الأمل في الوصول إلى غايته و عزم على إحكام خطته و الإعداد لها كما يجب أن يكون، ثم، عندما بلغ إلى علمه أنَّ البطريق جرجير (قريقوريوس - Grégoire)، القائد البيزنطي المستبدّ بإفريقيَّة [4] قد ثار على إمبراطوره، قرَّر التوجُّه إليها غازيا سنة 648 م / 27 هـ على رأس جيش به عشرة، و قيل عشرون، ألف مقاتل من قُريش و الأنصار و المهاجرين، نصفهم من الفرسان و النصف

---

[1] ابن عبد الحكم في «فتوح مصر و المغرب».

[2] المالكي في «رياض النفوس».

[3] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية»، نقلا عن ابن عبد الحكم في «فتوح مصر و المغرب».

[4] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :
Maitres de l'Egypte, les Arabes conduits par Abdallah Ibn Abi Sarh profitèrent de la révolte du patrice Grégoire contre l'autorité de l'empereur pour envahir l'Ifrikia.

الآخر من المُشاة، و وصل إلى قابس فحاربها، ثم اجتاز قصور قسطيلية - جهة الجريد حاليا - و منها توجَّه نحو سبيطلة عاصمة مُلك جرجير الممتد من برقة إلى طنجة. و قد كان جرجير، بعد أن استقلَّ عن هرقل ملك الروم و عن حكومة قرطاج البيزنطية، تَسمَّى بـ «إمبراطور إفريقيَّة و المغرب»، فدعاه عبد الله بن أبي سرح إلى الإسلام فرفض و جَابَهَ المسلمين الفاتحين في مكان يبعد عن سبيطلة بحوالي ثمانين كيلومترا بجيش عرمرم قدَّرته بعض المصادر بمائة ألف جندي [5]. و قد سمِّيت هذه الغزوة الشهيرة بغزوة العبادلة السبعة، لأنَّها ضمَّت إلى جانب قائدها كُلاًّ من عبد الله بن الزبير، و عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، و عبد الله بن جعفر، و عبد الله بن عمر بن الخطاب، و عبد الله بن مسعود، و عبد الله بن عمرو بن العاص. و قد شارك فيها كذلك عددٌ من الصحابة و التابعين.

و يُورد بعض المؤرِّخين - بخصوص المعركة التي دارت بين الفاتحين العرب و سكَّان البلد البربر قرب سبيطلة بهذه المناسبة - رواية، هي أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحدث التاريخي المُثْبت، إذ يُستفادُ منها أنَّ جرجيراً، رغبة منه في تحفيز قادته و جنوده على مقاتلة المسلمين باستماتة، وَعدَ مَن منهم يقتل «أميرَ العرب» بأن يزوِّجه ابنته و أن يعطيه كل الجواري الحسان المرافقات لها. فبادر عبد الله بن أبي سرح، من ناحيته هو كذلك، دائما حسب نفس الأسطورة، إلى وَعْد مَن من قادته و جنوده يقتل جرجيرا بتزويجه ابنته - أي ابنة جرجير - المذكورة. ثم التحم الجيشان و انتصر عبد الله بن أبي سرح، و مات جرجير و عددٌ كبيرٌ من القادة و الأعيان المرافقين له، «**و كان الذي وُلِّيَ قتله في ما يزعمون عبد الله بن الزبير**» [6].

غزا إذن عبد الله بن أبي سرح «**إفريقية و افتتحها سهلاً و جبلاً**» [7]، فاستَتَبَّت له الأمور، فوجَّه جزءً من جيشه إلى قرطاج فغزاها و جزءً آخر إلى قفصة و قسطيلية فاحتلَّهما. و في سنة 650 م / 29 هـ رجع معظم أفراد الجيش العربي إلى مصر، دون أن يُعيِّن عبدُ الله واليا أو قائدا لمواصلة عملية الفتح، ما جعل بعض المؤرِّخين يتساءلون عن الهدف الحقيقي من هذه الغزوة، قائلين «**هل أنَّ المسلمين كانوا يتُوقون إلى جمع الأموال و المغانم و السبي فقط ؟ أم هل أنَّ نشاطهم يدخل في نطاق سياسة معيَّنة ترمي إلى فتح إفريقيَّة بصفة مرحلية ؟**» [8]. و مهما يكن من أمر، فقد رحل الفاتحون عن إفريقيَّة بعد عقد صلح تَمَّ إبرامُه في مدينة الجم مع الروم الأفارقة، قبض بمقتضاه عبدُ الله بن أبي سرح «**ألفي ألف دينار و خمسمائة ألف دينار وعشرين**

---

[5] يُفيدُ Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» بأنَّ جيش جرجير، القائد البيزنطي، يعدُّ عشرة آلاف من الجنود.

[6] أورده ابن عبد الحكم في «فتوح مصر و المغرب»، مُضيفًا : «**كانت ابنةُ جرجير قد صارت لرجل من الأنصار في سهمه، فأقبل بها منصرفًا قد حملها على بعير له، فجعل يرتجز** (أبياتًا من الشعر). **قالت ما يقول هذا الكلب، فأخبرت بذلك، فألقت نفسها عن البعير الذي كانت عليه، فدقَّت عُنُقَها فماتت**» (من وثيقة نشرها راضي دغفوس في «الحروب و الفتن و الثورات في القرن الأوَّل و بداية القرن الثَّاني للهجرة»). و بذلك يُفنِّدُ ابن عبد الحكم الخبرَ القائل بأنَّ ابن الزبير تزوَّج ابنة جرجير، و الذي أورده بعض المؤرِّخين، منهم الدبَّاغ الذي يقول في «معالم الإيمان» : «**و نَفَلَ عبدُ الله بن أبي سرح عبدَ الله بنَ الزبير ابنةَ جرجير لأنَّه قتلَ أباها**».

[7] السيوطي في «تاريخ الخلفاء».

[8] راضي دغفوس في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

ألف دينار» [9] و ثلاثمائة قنطار من الذهب [10] مُقابل أن يكُفَّ عن الروم و يخرج من إفريقيَّة و أن يكون ما أصابه المسلمون قبل الصلح لهم و ما أصابوه بعده يُردُّ إلى الروم. ثم أوفد عبد الله بن سعد بن أبي سرح قائده عبد الله بن الزبير إلى الخليفة عثمان ليزفَّ له الخبر و يسلّمه المال، محتفظا لنفسه بخُمس المبلغ المذكور، و ذلك تطبيقا لوعد عثمان له حين أرسله في هذه الغزوة بقوله **«إن فتح الله عزَّ و جلَّ عليك غدًا إفريقيَّة، فلك ممَّا أفاءَ الله على المسلمين خُمُس الخُمُس من الغنيمة نفْلاً»** [11].

يُذكرُ أنَّ عثمان بن عفَّان سُرَّ بهذا الفتح و قبِل باحتفاظ عبد الله بن أبي سرح بخُمُسِ ما غنِم، غير أنَّ الجند الفاتحين سخطوا على قائدهم بن أبي سرح لانفراده بهذا القسط الهائل من الغنائم، فأرسلوا إلى الخليفة مطالبين إيَّاه بالتراجع في ما وعد به عبدَ الله، فأذعن لرغبتهم و عزل مبعوثه و أعاده إلى مصر و ولاَّه خراجها الذي كان اقتطعه من واليها عمرو بن العاص، ممَّا أحدث بطبيعة الحال تداخلا بين مشمولات الرجلين و خلافا حادًّا بينهما. و قد استفحل الأمر إلى أن انتهى بعزل عمرو بن العاص كلّيا عن مصر و تعيين عبد الله بن أبي سرح مكانه. و تُؤكّد بعض المصادر على أنَّ تولية عبد الله للمرة الثانية على مصر، من ناحية، و تصرُّفاته الجائرة و المستبدَّة بأهلها، من ناحية أخرى، قد تكون من بين الأسباب التاريخية التي نجمت عنها «الفتنة الكبرى»، أو هي على الأقل قد ساهمت في استفحالها بقسطٍ مُعيَّن، معلّلين ذلك بأنّ **«تولية عثمان لهذا الرجل مصرَ كانت شُؤما على جماعة المسلمين، فمن مصر خرج الثائرون الأوَّلون على عثمان، و اجتمع إليهم بعد ذلك غيرُهم من أهل المصريين الآخرين في العراق»** [12].

و هكذا يكون عبد الله بن أبي سرح قد أقام بإفريقيَّة سنة و شهرين فقط. و مهما تنوَّعت و تباينت نقاط الاستفهام بشأن الأسباب الحقيقية لقُدوم هذا القائد الفاتح إلى إفريقيَّة، فقد بيَّنت الأحداث فيما بعد أنَّ هذه الغزوة الاستكشافية مثَّلت على الأقل فرصة مكَّنت الفاتحين من تحسُّسِ المكان و من التعرُّف على أوضاعه، و بالخصوص من التيقُّن من ضعف مقاومة أبناء البلد البربر و من عدم قدرة البيزنطيين الحاكمين على صدِّ الهجمات الخارجية مهما كان مأتاها.

بقيت إفريقيَّة على ما هي عليه مدة تناهز خمس سنوات، و ربَّما عشرة حسب بعض المصادر، و هي مُدَّة لم تستغلَّها السلطة البيزنطية لإعادة ترتيب البيت الإفريقي بعد هلاك جرجير المُتمرِّد عليها، و ذلك بسبب الخلاف الذي كان قائما بين القس (Maxime)، رئيس الكنيسة

---

[9] الطبري في «تاريخ الأمم و الملوك».

[10] يقول هشام جعيط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Finalement, les chefs byzantins durent se résoudre à offrir à l'envahisseur, pour prix de son départ, une forte contribution de guerre qui se serait élevée à 2.500.000 dinars, soit 300 talents.

[11] الطبري في «تاريخ الأمم و الملوك».

[12] طه حسين في «الفتنة الكبرى».

الإفريقيَّة آنذاك، و الإمبراطور Constantin II Héraclius. و في النهاية، قرَّر الخليفة عثمان بن عفان سنة 655 م / 34 هـ ، تعيين معاوية بن حديج الكِنْدي [13] فاتحا جديدا لها و أرسله إليها على رأس جيش عربي آخر في غزوة ثانية.

2 – مُعاوية بن حُديج الكِنْدي – 2
– أبو النعيم، أبو عبد الرحمن –

غزا معاوية بن حُديج، و قيل خُديج [14]، الكِنْدي السكوني - الذي كان من أصحاب النبي و شهد معركة اليرموك و فَتْحَ مصر - إفريقيَّة في ثلاث مناسبات، كانت الأولى سنة 655 م / 34 هـ [15] في عهد عثمان بن عفان، و هي الغزوة التي رافقه فيها عبد الله بن الزبير، و أبو زمعة البلوي [16]، و عبد الله بن عمر بن الخطاب، و عدد من الصحابة و التابعين. على أنَّ بعض المؤرِّخين يؤكِّدون أنَّها **«غزوة لا يعرفها كثير من النَّاس»** [17] و أنَّه **«ليس هناك ما يُؤكّد أنَّ هذه الغزوات ثلاثٌ حقًّا»** [18].

ثم كانت غزوته الثانية سنة 661 م /40-41 هـ (و الأرجح أنَّها كانت سنة 665-666 م / 45-46 هـ) في خلافة معاوية بن أبي سفيان و بأمر منه، فصدرت عنه خلالها محاولة للاستقرار بإفريقيَّة، إذ **«شَيَّدَ سنة 665 م / 45 هـ معسكرا بالقرن. و قد أمكن تحديد مكانه في منطقة الباطن اليوم التي تقع على بعد 10 كلم شمال القيروان»** [19]. و قد شارك في هذه الغزوة عبد الله بن عمر بن الخطاب، و عبد الله بن الزبير، و عبد الملك بن مروان، و يحيى بن أبي الحكم، و عدد من الصحابة و التابعين. و يؤكد معظم المؤرِّخين أنَّ دوافع هذه الغزوة تعود أساسا إلى

[13] يفيد المالكي في «رياض النفوس» بأنَّ معاوية بن أبي سفيان هو الذي أولى معاوية بن حديج الكِنْدي إفريقيَّة بعد أن عزل عبد الله بن أبي سرح، و ليس عثمان بن عفان. و قد يكون صاحب «رياض النفوس» يقصد هنا أنَّ ذلك تمَّ بعد الغزوة الثانية التي قام بها معاوية بن حديج و التي كانت فعلا في خلافة معاوية و بأمر منه.

[14] حسب الدبَّاغ في «معالم الإيمان».

[15] يُشكِّك بعض المؤرِّخين في صحَّة هذا التاريخ، و منهم Ch. A. JULIEN في كتابه «تاريخ إفريقيا الشمالية»، إذ يؤكِّد أنَّ أولى غزوات معاوية بن حديج لإفريقيَّة كانت سنة 665 م / 44 هـ ، أي بعد 17 سنة من دخول عبد الله بن أبي سرح إليها، ذلك أنَّ الغزوات و الفتوحات العربية توقفت فترة من الزمن بسبب أزمة الخلافة بعد مقتل عثمان و اندلاع النزاع بين علي و معاوية.

[16] استشهد أبو زمعة البلوي في هذه الغزوة و دُفن قرب المكان الذي ستُبنى به القيروان فيما بعد. روى الدبَّاغ في «معالم الإيمان»، نقلا عن المالكي في «رياض النفوس» : **«إنَّ رسول الله، لما حلق رأسه في حجة الوداع، أخذ من شعره أبو زمعة البلوي و جعله في قلنسوته، فلما مات دُفن بها معه، فهذه مزية لأهل القيروان عظيمة»**. و هذا الصحابي **«كان قد شهد بيعة الرضوان في حياة الرسول صلَّى الله عليه و سلَّم، و هو لذلك أوَّل صحابي شهيد بإفريقيَّة حسب المعطيات التاريخية»**. (سهام بوسلامة الزيلي في «هذه تونس»).

[17] ابن عبد الحكم في «فتوح مصر و المغرب».

[18] شكري فيصل في «حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول».

[19] فوزي محفوظ في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

أنّ أهل إفريقيّة استنجدوا بمعاوية بن أبي سفيان، فأوفدوا إليه قائدَهم Gennadius، الذي تولّى شأن إفريقيّة بعد مقتل جرجير، للقائه و التحادث معه و تحريضه على النهوض لغزو إفريقيّة ليحميهم من ظلم الإمبراطور Constant II الذي كان صاحب مرجعيّة دينية متصلّبة و سياسة جبائية مرهقة للسكّان بجميع شرائحهم، و الذي قرّر، علاوة على ذلك، أن يفرض عليهم جزية تساوي تلك التي كانوا أعطوها في إطار الصلح السالف الذكر إلى عبد الله بن سعد بن أبي سرح، أي ثلاثمائة قنطار من الذهب. و قد واجه معاوية بن حديج الكِنْدي، الذي كان على رأس جيش به عشرة آلاف مقاتل - انضمَّ إليهم في برقة بالبلاد الليبية قادة عديدون، منهم عُقبة بن نافع الفهري الذي سيأتي الحديث عنه، و أخوه عبد الله و جموع كبيرة من الجنود - جيشا روميا به ثلاثون ألفا من الجنود و المرتزقة الأفارقة، كما واجه هجوما بحريا على مدينة المنستير بقيادة البطريق Nicéphore، فكانت الغلبة في مختلف هذه المعارك لمعاوية بن حديج، فاستَتَبَّت له الأمور و وجّه عبدَ الله بن الزبير إلى سوسة ففتحها **«و صلّى بالمسلمين صلاة العصر، و الرُّومُ يتعجَّبون من جرأته»** [20] **«و قلّة اكتراثه بهم، فأخرجوا إليه جمعًا منهم كثيرًا من كماتهم رجالاً و رُكبانًا، فزحفوا إليه و هو مُقبلٌ على صلاته لا يروعه ذلك و لا يهوّله، حتى إذا قضى صلاته شدَّ على فرسه فركبه و حَمَلَ عليهم، فانكشفوا عنه، فهزمهم و ولّوا أدبارهم حتى لجؤوا إلى مدينتهم و انصرف عنهم»** [21]. كما بعث عبدَ الملك بن مروان و معه ألف رجل إلى «**مدينة يقال لها جلُولاء**» [22] ففتحها [23]، و وجَّه كتيبة عسكرية إلى جزيرة جربة فاحتلّها، ثمَّ أوفدَ عبدَ الله بن قيس إلى صقلّية في أول غزوة عربية إسلامية لها، فأصاب منها الكثير و وجَّه معاوية بن حديج الغنيمة إلى معاوية بن أبي سفيان، ثمَّ قفل الجميع راجعين إلى المشرق سنة 666-667 م / 46 هـ .

أما غزوته الثالثة فكانت بعد أربع سنوات من عودته إلى الشام، أي أوائل سنة 670 م/ 50 هـ ، و فيها حفر آبارا في المكان الذي ستُبنى به القيروان فيما بعد، ثم قصد جهة الشمال و أغار على سطفورة [24] (جهة بنزرت حاليا) و غنم منها و من نواحيها و غاباتها الكثير، ثم عاد نهائيا إلى المشرق في نفس السنة و سلَّم كل ما غنمه إلى معاوية بن أبي سفيان، فولاَّه مصر عوضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص، و أوفد إلى إفريقيَّة عُقبة بن نافع الفهري.

[20] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[21] البكري في «المسالك و الممالك».

[22] ابن عبد الحكم في «فتوح مصر و المغرب».

[23] تُفيد أسطورة تناقلتها العامّة حول هوامش هذه الغزوة الثانية أنّ امرأة بربرية من جلُولاء بشّرت عبد الملك بن مروان بالخلافة.

[24] هي سطفورة أو صطفورة، و «**أغلب كتُب التاريخ تُفرِّقُ بينها و بين بنزرت، فهُم مُتّفقون على أنّهما بلدتان متميّزتان، و الرّاجحُ أنّ سطفورة هي ما تُسمّى اليوم أوتيك، الكائنة في منتصف الطريق الرابطة بين تونس و بنزرت**» حسب إبراهيم العبيدي في «ملحمة الكاهنة».

و بهذا تكون قد مرَّت على دخول العرب الفاتحين إلى إفريقيَّة مدة تناهز ثماني و عشرين سنة، و هي فترة سمَّاها بعض المؤرِّخين المعاصرين [25] «حقبة الاستطلاع و الاستكشاف» أو «مرحلة ما قبل تأسيس القيروان» (642-670 م / 22-50 هـ)، و ستتبعها المرحلة الثانية، «مرحلة الاستقرار العربي الإسلامي في إفريقيَّة» (670-705 م / 50-85 هـ)، التي ستمتدُّ على حقبتين، هما حقبة بداية الاستقرار و المقاومة البربرية (حوالي 23 سنة) و حقبة إنهاء الانتشار بإفريقيَّة (حوالي 10 سنوات).

3 – عُقبة بن نافع الفهري – 3

– ولايته الأولى –

هو عقبة بن نافع بن عبد القيس الفهري، وُلد قبل الهجرة بسنة و نشأ في بيئة إسلامية خالصة، لذلك اعتُبر صحابيا بالمولد، و هو على قرابة بعمرو بن العاص من ناحية الأم، و قيل إنَّه ابن خالته. شارك منذ شبابه في الفتوحات الإسلامية في عهد عُمر بن الخطَّاب، و أبلى البلاء الحسن في فتح مصر و السودان و النُّوبة، ثمّ عُيِّن قائدا لحامية برقة خلال عَهْدَيْ عثمان بن عفان و علي بن أبي طالب. و يُذكر أنَّه اختار الحياد التام خلال الفتنة الكبرى التي وقعت بين خليفة المسلمين، علي بن أبي طالب، و واليه على الشام، معاوية بن أبي سفيان، مُكرِّسا جُلَّ مجهوداته و اهتماماته للجهاد ونشر الإسلام.

سار الصحابي عقبة بن نافع الفهري نحو إفريقيَّة سنة 670 م / 50 هـ ، و عمره خمسون سنة و في جرابه تجربة حربية و قيادية راسخة، على رأس جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل، يتقدَّمهم ما لا يقلُّ عن خمسة و عشرين من صحابة النبي، إلى إفريقيَّة، مقرًّا العزمَ - على خلاف من سبقه إليها - أن يستقرَّ بها و ألاَّ يعود إلى المشرق بعد الغزو، فخطب في مَنْ معه من الصحابة و قادة الجيش و الجنود قائلا : «**إنَّ إفريقيَّة، إذا دخلها أمير تحرَّم أهلها بالإسلام، فإذا خرج منها، رجعوا إلى الكفر. و إني أرى أن أتَّخذ بها مدينة نجعلها معسكرا و قيروانا تكون عزًّا للإسلام إلى آخر الدهر**» [26]. و هكذا، «**رأى عقبة أنَّ أحوال إفريقيَّة لا يمكن أن تستقرَّ للعرب إلا إذا أنشؤوا لهم مركزا قارًّا بها و معسكرًا يخرجون منه لفتح بقية المغرب**» [27].

[25] راضي دغفوس في المؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[26] الدبَّاغ في «معالم الإيمان».

[27] الحبيب ثامر في «هذه تونس».

كانت النيَّةُ متجهة في أول الأمر إلى بناء مدينة على ساحل البحر لتتوفر بها ظروف الجهاد و الرباط، لكنَّ عقبة بن نافع خشي من هجوم ملك القسطنطينية عليها، فجعل «**بينها و بين البحر ما لا يدركه صاحب البحر، على أن تكون المسافة الفاصلة لا توجب التقصير للصلاة**» [28]، كما اختار ألاَّ يحتكَّ بالمناطق الداخلية الغربية تجنُّبا لاستفزاز القبائل البربرية المقيمة بها، فأذن بتشييد المدينة بمنطقة «قمونية»، و فضَّل إقامتها على أرض محاذية للسبخة لأنَّ جلَّ دوابِّ جيشه كانت من الإبل فتكون لها مرعى [29]، و سمَّاها «القيروان» - كان ذلك سنة 671 م / 51 هـ - و اختار بنفسه موقع دار الإمارة بها و رَسْمَها و مكانَ الجامع الأعظم و موضعَ المحراب، ثم لمَّا أنهى بناءَها، أقبل يدعو لها و يقول : «**يا رب املأها علما و فقها، و اعمرها بالمطيعين و العابدين، و اجعلها عزًّا لدينك و ذُلاًّ على من كفر بك، و أعزَّ بها الإسلام، و امنعها من جبابرة الأرض**» [30]. و قد سُجِّل منذ اختيار موقع هذه المدينة و تشييدها اختلافٌ «**في لغة العرب في لفظ القيروان، فقيل هي موضع اجتماع النَّاس و الجيش، و قيل محطُّ أثقال الجيش، و قيل هي الجيش نفسه، و المعنى متقارب**» [31]. على أنَّ متطلَّبات بناء القيروان لم تشغل عُقبة عن أداء الرسالة التي أتى من أجلها إلى هذه الربوع النائية عن موطنه الأصلي، فأرسل فرَقًا و كتائب من جنده إلى مناطق عديدة من إفريقيَّة لفتحها و نشر الإسلام فيها، مُتَّبعا سياسةَ حازمة تُجاه السكَّان الأصليين البربر ليعتنقوا الإسلام، و أخرى مرنة تُجاه المُحتلِّين الرُّوم لكي لا تكون له معهم مواجهات دامية يعلمُ هو مسبقا أنَّ توازن القوى فيها منعدم، على الأقل في تلك الفترة.

في سنة 674-675 م / 55 هـ ، عزل معاوية بن أبي سفيان واليه على مصر، معاوية بن حديج، و عيَّن مكانه مسلمة بن مخلد الأنصاري، فأسرع هذا الوالي الجديد، حال استلامه مصر، إلى عزل عامل إفريقيَّة، عُقبة بن نافع، مُعتمدًا في اتِّخاذ قراره على جملة من المآخذ، منها اتِّهامُه بالانشغال أكثر من اللزوم بتشييد مدينته، القيروان، على حساب نشر الإسلام بربوعها، و منها أنَّه كان يعتبر أنَّ الصبغة العسكرية كانت طاغية على نظام حُكمه، ما جعله ينعتُ مواقفه تجاه قادة البربر و معاملاته لهم بالمتصلِّبة، و أخيرًا اعتبارُه بأنَّ بعض الحملات و الغزوات التي يقومُ بها ابنُ نافع ليس لها أيُّ موجب. غير أنَّ الدوافع الحقيقية التي كانت وراء هذا العزل هي غير ما ذُكر، ذلك أنَّ مَسلمة كان أوَّلاً غير مرتاح لما اعتبره كبرياءً و أنفةً في مزاج عقبة و تصرُّفاته، إذ كان يعتقدُ جازمًا بأنَّ والي إفريقيَّة ليسَ قابلاً لسُلطته عليه و أنَّه غير راضٍ بتبعية القيروان لمصر، و ثانيًا كان عاقدًا العزم على مكافأة أحد مواليه، و هو أبو المُهاجر، قائلاً : «**إنَّ أبا المهاجر كأحدِنا، صبر علينا في غير ولاية، و لا كبيرِ نيل، فنحنُ نُحبُّ أن نكافيه و نصطنعه**» [32]، لذلك عيَّنه واليًا على إفريقيَّة و المغرب.

---

[28] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[29] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظَّفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان **Initiation à la Tunisie** أنَّ القيروان : **Ville-camp au cœur de la steppe comme il convenait pour des cavaliers éleveurs de chameaux, sur le modèle de Koufa, Bassora ou Fostât.**

[30] المالكي في «رياض النفوس».

[31] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

[32] ابن عذاري في «البيان المغرب».

4 – أبو المهاجر دينار – 4

عيَّن مسلمة بن مخلد الأنصاري - والي معاوية بن أبي سفيان على مصر - أبا المهاجر دينار عاملا على إفريقيَّة سنة 674-675 م / 55 هـ مكافأة له لوقوفه إلى جانبه أيام الشدَّة كما ذُكر آنفا، و ذلك رغم علمه بأنَّ عقبة كان من خيرة الولاة و أنَّ له الفضل في بناء أول قلعة إسلامية بربوع إفريقيَّة البربرية، فقدم العامل الجديد إلى القيروان مقرًّا العزم على مواصلة الفتوحات و الأعمال التي شرع فيها سلفُه عُقبة و على تجنُّب المصادمات الدامية مع البربر قادةً و سكانًا، و لكنَّه كان في ذات الوقت مصمِّما على أخذ ثأره من عُقبة، الذي لم تكُن تربطه به علاقات ودٍّ، فوصل إفريقيَّة و في قلبه نقمة و حقد عليه، فأساء معاملته و حبسه و لم يطلق سبيله إلا بإذن من معاوية بن أبي سفيان، ثم رفض اتخاذ القيروان مقرًّا لولايته و أمر بحرقها و ببناء مدينة أخرى **«في منطقة ذراع التمَّار اليوم»** [33]، و سمَّاها «تكروان» أو «تيكروان» [34] و هذه التسمية **«مشتقة من اللغة البربرية، و هي تحريف من اسم القيروان بزيادة التاء في أوَّله - و هي عادة التعريف عندهم - و قد عُوِّضت القاف بالتاء لعدم وجود هذا الحرف في لسان البربر»** [35] و قد تكون سمِّيت «دكرور» [36] أو «تاقروان» [37].

عاد عقبة بن نافع الفهري بعد إطلاق سراحه إلى الشام، و دخل على معاوية ليرفع الأمر إليه فتفهَّم شكواه و أسف لما حصل له، لكنَّه، بحُكم علاقته بمَسلمة و اعترافه له بالجميل و شعوره بدَين أدبي نحوه لوقوفه إلى جانبه أيَّام المحنة، اكتفى بأن طلب من عُقبة التجلُّد و الصبر. و من ناحيته انصرف أبو المهاجر إلى الجهاد و الفتح و بادر إلى توسيع رقعة نفوذه، فنظَّم غزوتين كبيرتين، كانت الأولى في اتِّجاه غرب إفريقيَّة، وتحديدا إلى منطقة «المغرب»، الممتدة من غرب قسنطينة إلى المحيط الأطلسي، و المُحتوية على منطقَتَيْ «المغرب الأوسط»، الذي يطابق تقريبا البلادَ الجزائرية الحالية، و «المغرب» - أو «المغرب الأقصى» - و هو الجزء الذي يغطي حاليا المملكة المغربية و الصحراء الغربية و الجهة الشمالية من موريتانيا. و قد وصل أبو المهاجر في غزوته الأولى هذه إلى تلمسان و فتحها و حفر غير بعيد عنها آبارا بقيت إلى الساعة تحمل اسمه، ثم اتخذ من مدينة بسكرة مركزا لتحرُّكاته و عملياته، و من هناك قصد التخوم الجنوبية من الأوراس متَّجها نحو مدينة ميلة، و تمكَّن رغم دفاع البيزنطيين عنها من اقتحامها و احتلالها، فشيَّد بها مسجدا، ثم واصل سيره حتى جبال الونشريس و أخضع قبائلها. و بينما

---

[33] فوزي محفوظ في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[34] أبو محمد عبد الله التوزري، ابن الشباط. (نقله خالد الشابي في كتابه «فتح إفريقية و المغرب من خلال كتاب «صلة السمط و سمة المرط في الفخر المُحمَّدي» لابن شبَّاط»)، و هذا المكان تلٌّ يبعُد على القيروان 6 كلمترات شمالا.

[35] حسن حسني عبد الوهاب في «ورقات».

[36] المالكي في «رياض النفوس».

[37] راضي دغفوس في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

هو في تلك الجبال الوعرة، إذ بلغت إلى علمه أخبارُ قُدُوم جموع هائلة من الفرسان و الجنود أعدَّهم الأمير الأمازيغي «كسيلة الأوربي» في نواحي تلمسان بعد إبرام حلف مع بقايا البيزنطيين و الروم لقتال المسلمين، فأسرع على رأس جيش يضُمُّ عناصر عربية وافدين من المشرق و عددًا من الأمازيغ الذين اختاروا الانضمام إليه، و نزل بالمكان و ضرب حصارا على معسكر عدوِّه، و دارت بين الفريقين معركة حامية سقط فيها العديد من القتلى و انتهت بانتصار أبي المهاجر دينار و بسقوط الثائر كسيلة أسيرًا. و ممَّا يُذكر بخصوص هذه الحرب أنَّ أبا المهاجر لم يتردَّد في معاملة عدوِّه البربري السجين معاملة حَسنة، إذ امتنع عن الانتقام منه و عفا عنه و أطلق سراحه، بل إنَّه زاد على ذلك بأنْ اتَّخذه صديقا شخصيا له، و قيل أدخله في الإسلام و جعل منه حليفا للمسلمين. و لعلَّ أبا المهاجر أراد بهذا التصرُّف أن يُقرِّب بين الأمازيغ و العرب و يجعلهم متحالفين لمقاومة خطر الاحتلال البيزنطي لإفريقيَّة و المغرب.

كانت غزوة أبي المهاجر الثانية في اتجاه قرطاج البيزنطية، حيث كانت له مع أهلها معارك ضارية كثر فيها القتلى من الجانبين، ثمَّ أبرم معهم صلحا مقابل أن يتركوا له جزيرة أبي شريك [38]، «الوطن القبلي» حاليا، التي أرسل إليها جيشا بقيادة حنش الصنعاني، فأخضعها و نشر بها الدعوة الإسلامية. و قد أظهر أبو المهاجر دينار من خلال هذا الصلح أنَّه لم يكن يرغب في كسب الغنائم و السبايا فحسب، و إنَّما كان هدفه وضع رجله في موقع استراتيجي على ساحل البحر يكون للمسلمين الفاتحين مرصدًا و قلعةً لحماية إفريقيَّة من غارات الرُّوم البحرية المفاجأة.

على أنَّ فتوحات أبي المهاجر الهامَّة و عزمَه الرَّاسخ على «**إقامته بالمسلمين في إفريقيَّة و اتَّخاذها منزلا لا يُغادرونه**» [39] إلى المشرق و تثبيت أركان الفتح العربي الإسلامي في هذه الربوع النائية عن مصر و الشَّام، هي عوامل لم تكن كافية لمنحه الفرصة لمواصلة مهمَّته، ذلك أنَّ السلطة المركزية في دمشق لم تتوانَ في اتِّهامه بسوء التَّصرُّف و بالتسبُّب في نُقصان حجم الغنائم و تقليص مداخيل الولاية نتيجة مرونة تعامله مع السكَّان الأصليين لإفريقيَّة [40]، فقرَّرت عزله.

بقيت إفريقيَّة على حالها هذا إلى ما بعد وفاة معاوية بن أبي سفيان، ثمَّ قدم إليها بأمر من ابنه يزيد عُقبة بن نافع الفهري سنة 681 م / 61-62 هـ في ولاية ثانية، و ذلك بعد حوالي سبع سنوات من خروجه منها.

---

[38] سُمِّيت هكذا نسبة إلى « أبي شريك العبسي»، الذي كان واليا عليها، «**و هو والد قُرَّة بن شريك، والي مصر من قبل الوليد بن عبد الملك**» (حسبما أورده التِّجاني في «الرحلة»)، و يقول محمَّد حسن في كتابه «المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي» : «**ثمَّ أصبحت جزيرة باشو عند الإدريسي، فيما أطلق عليها ابن ناجي تسمية الرأس الطيِّب (وهي تسمية ترجع إلى العهد القديم)، و الدَّخلة أو دخلة المعاوين، و تحدَّث ابن الشمَّاع عن الوطن القبلي**».

[39] شكري فيصل في «حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول».

[40] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Cette politique de véritable pacification a son inconvénient. Elle réduit le butin et les rentrées d'argent pour l'Empire... Le nouveau Khalife Yazid ne l'entend pas ainsi. Il démet Abou-l-Mouhajer et le remplace par Okba.

عودة إلى – عُقبة بن نافع الفهري –
– ولايته الثانية –

آلت الخلافة في المشرق في ربيع سنة 680 م / 60 هـ إلى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، فأعاد لعُقبة ولايةَ القيروان سنة 681 م / 62 هـ، قائلا له : «**أدركها قبل أن تفسد**» [41]. فانطلق عقبة قاصدا القيروان على رأس جيش به خمسة و عشرون ألف مقاتل و مرَّ بمصر، فلقيَه مسلمة بن مخلد و قدَّم له الاعتذار عمّا صدر عن مولاه أبي المهاجر دينار، «**فقبل عقبة** (بل تظاهر بالقبول) **و مضى سريعا لحنقه على أبي المهاجر حتى قدِم إفريقيّة**» [42].

وصل عقبة بن نافع إلى القيروان و بادر حال دخوله إليها بأخذ ثأره من سلفه و خصمه أبي المهاجر، فاعتقله و صادر كل ما كان معه من المال و أمر بتخريب مدينته و سجَن صاحبه كسيلة الأوربي، ثم لما استَتَبَّ له الأمر و علم بأن المقاومة البربرية في المناطق الصحراوية و في الجبال قد نظمت صفوفها و أصبحت صعبة المراس، قرَّر معالجة المسألة بما يتعيَّن من الحزم و العزم، فعيَّن زهير بن قيس البلوي قائدًا لجيش القيروان و معه ستة آلاف من المقاتلين، و أوكل إليه مهمَّة منع الهجمات عليها، ودعا أولادَه ليقول لهم : «**إنِّي قد بعت نفسي من الله عزَّ و جلَّ، و عزمتُ على من كفر به حتَّى أُقتل فيه و أُلحق به، و لستُ أدري أتروْني بعد يوميَ هذا أم لا، لأنَّ أملي الموتُ في سبيل الله**» [43]، ثمَّ عزم على التحرُّك بنفسه على رأس جيش به ما لا يقلُّ عن عشرة آلاف فارس [44] للغزو و الفتح، حاملا معه السجينَين، أبا المهاجر و كسيلة، مكبَّلَين بالأغلال. فاتجه ناحية قسطيلية ثم إلى باغايا و منها إلى تلمسان ثم إلى منطقة الزاب و منها إلى تاهرت (تيارت حاليا)، معقل قبائل لواتة و هوارة و زواغة و مطماطة و زناتة البربرية. ثم غزا طنجة التي لجأ إليها جزءٌ من البربر المنهزمين، فهادن واليها بَلْبان أو بليان، ملك غمارة، ثمَّ سار نحو السوس الأدنى، معقل قبيلة مصمودة، ثم السوس الأقصى، إلى أن وصل إلى المحيط الأطلسي. على أنَّ العديد من المؤرِّخين المتأخرين [45] يشكّكون في صحَّة خبر وصول عقبة بن نافع إلى حدِّ شاطئ المحيط الأطلسي، معتبرين أنَّه إنما وصل إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، لا غير.

وقف عقبة بن نافع على الشاطئ و رفع يديه إلى السماء و قال : «**يا ربِّ، اللهم أشهد أنِّي قد بلغت المقصود، و لولا هذا البحر، لمضيت في الأرض أقاتل من كفر بك حتى لا يُعبد أحد**

---

[41] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[42] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيّة و المغرب».

[43] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[44] يقول هشام جعيط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني، إنَّ قوام هذا الجيش كان 5000

[45] منهم R. BRUNSCHVIG و Ch. A. JULIEN.

من دونك» [46]، أو «**لَمضيتُ في البلادِ إلى مسلكِ ذي القرنين، مُدافعًا عن دينك، مُقاتلًا من كفَرَ بك»** [47]. ثم قفل راجعا إلى السوس و غزا بلاد صنهاجة و هسكورة و غيرها من المناطق البربرية، إلى أن حطّ رحاله بموضع يقال له «أطار» - شمال بلاد شنقيط، موريتانيا حاليا - فدعا أهله إلى الإسلام فامتنعوا و فرُّوا هربا. و تؤكِّد بعض المصادر على أنَّ هذه المنطقة كانت آخر المعاقل البربرية التي قاتلته، و قد يكون مرَّ منها إلى ما يُعرف الآن بإفريقيا السوداء أو بما وراء الصحراء لنفس الغرض قبل عودته إلى إفريقيَّة.

في طريق عودته إلى القيروان، و تحديدا بمدينة يُقال لها «تهودة» أو «تهودا» أو «تهوذة»، و اسمها الروماني «Tahbydeos» أو « Thabudeos»، و هي واحة صغيرة تقع في حدود الصحراء على مصبِّ الوادي الأبيض على بعد 20 كلمترا جنوب شرقي بسكرة، صدر عنه خطأ استراتيجي فادح قضى عليه و على مرافقيه. فلقد اتخذ عقبة قرارًا يتمثّل أولا في تقسيم جيوشه إلى ثلاثة فيالق منفصلة عن بعضها البعض ليدخلوا إلى إفريقيَّة أفواجا، و ثانيا في بقائه هو على رأس كتيبة قليلة العدد، هذا بالإضافة إلى أمرين اثنين يخُصَّان تعامله مع كسيلة الأوربي، الأوَّل هو تعمُّده إهانته بِشتَّى الطُّرق و في عديد المناسبات رغم علِمه بمكانة الرجل بين قومه الذين كانوا يهابونه و يُعظمونه و رغم تنبيه أبي المهاجر و تحذيره له من مغبَّة هذا التصرُّف و من ردَّة فعل كسيلة و عشيرته عندما تحين لهم الفرصة، قائلا له : «**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتألَّفُ جبابرة العرب، وأنت تعمد إلى رجل جبار في قومه بدارِ عزة، قريب عهد بالشرك، فتفسد قلبه ! (أو تُهينُه)»** [48]. الأمر الثاني هو تغافله عمّا كان يُخطِّط له كسيلة البربري الذي كان يُرسل المعلومات - رغم أنَّه كان أسيرا - إلى أبناء عشيرته و إلى الرُّوم و يتلقَّى منهم الأخبار و الإرشادات، منها تلك المتعلِّقة بتقسيم جيش عُقبة إلى كتائب و مجموعات عددُ جنودها قليل و عُدّتُها محدودة. فكانت النتيجة أن وقع و جيشه في كمين نصبه له الروم بتواطؤ مع كسيلة، الذي كان بالأمس حليفا للمسلمين ضدَّ الروم و البيزنطيين كما سلف الذكر، فجرت بالمكان معركة ضروس بين جيشه و جيش التحالف الرومي البيزنطي البربري، فكانت الغلبة فيها للروم و البربر، و قُتل عُقبة قرب مدينة تهودة المذكورة، كما قُتل ثلاثمائة من مرافقيه، و في مقدّمتهم كافة القواد و الأشراف و الموالي، و قُتل أبو المهاجر دينار، و قد كان عقبة فكَّ وثاقه قبل ذلك [49] و لم يعمل بنصيحته.

تقول بعض المصادر بخصوص هذه الهزيمة إنَّ النبي صلى الله عليه و سلم كان قد تنبأ بما تحمله مدينة «تهودة» من نحس و سوء طالع على الفاتحين، كما تنبأ بانهزام عقبة بن نافع و استشهاده فيها بقوله : «**سوف يُقتل بها (أو عليها) رجال من أمتي، مجاهدون في سبيل الله تعالى، ثوابهم**

[46] كما أورده المالكي في «رياض النفوس».

[47] كما أورده ابن عذاري في «البيان المغرب».

[48] ابن خلدون في «العبر».

[49] يقول ابن عبد الحكم في «كتاب فتوح مصر» : «**قُتل أبو المهاجر و هو موثق بالحديد».**

كثواب أهل بدر و أُحد، ما بذلوا و لا غيّروا، يأتون يوم القيامة و سُيوفهم على عواتقهم. وا شوقاه إليهم !» [50] و قد دُفن عقبة بن نافع بعد هذه المعركة في واحة تقع غير بعيد عن بسكرة، و لا يزال قبرُه معروفا بها [51].

تسببت هذه الهزيمة النكراء التي حدثت سنة 684 م / 64 هـ في كارثتين اثنتين، تمَثّلت الأولى ، و هي عسكرية، في سقوط القيروان و احتلالها من قبل الجيوش البربرية بقيادة كسيلة بعد فرار الجيش العربي إلى المشرق و لجوء قائده زهير بن قيس البلوي إلى برقة مع أهل بيته و بعض جنده، هذا إضافة إلى سقوط مناطق و مدن أخرى متعددة في أيدي البربر، مثل جزيرة أبي شريك، التي فرَّ منها حنش الصنعاني و لاذ هو كذلك ببرقة، و غيرها. أما الكارثة الثانية، و هي سياسية و حضارية، فتَمَثّلت في تعطيل حركة انتشار الإسلام في جميع أرجاء إفريقيَّة و المغرب لفترة لا تقل عن خمس سنوات كاملة كادت المنطقة خلالها تعودُ إلى ما كانت عليه أيَّام عُمر بن الخطّاب. و هكذا اعتُبرت مأساة تهودة أقسى ما مُني به المسلمون من الهزائم في ذلك الوقت، إذ لم تُسجِّل الفتوحات الإسلامية في بقية الأرجاء و إلى حدِّ التاريخ هلاكَ جيش بأكمله و ارتداد أفواج هائلة من معتنقي الإسلام، و «**خرجت إفريقيَّة** - في ربيع سنة 684 م / 64 هـ - **من أيدي العرب لأول مرة بعد أن احتل البربر القيروان و أقاموا دولة بربرية في جنوب إفريقيَّة، بينما كان الروم محتفظين بشمالها و متحصِّنين في قرطاج و بقية المراكز المحصَّنة**» [52].

على أنَّ بعض المؤرِّخين المتأخِّرين من غير أبناء المنطقة المغاربية يقلِّلون من وَقْع هذه الهزيمة و من هولها، مُعلِّلين حُكمهم بأنَّ إفريقيَّة، و إن خرجت من أيدي الجيش العربي، فإنَّها لم تخرج عن ملَّة الإسلام، مُعتبرين أنْ لا أدلَّ على ذلك من أنَّ عددا هائلا من القبائل البربرية قد أسلمت تلقائيا و بقيت على دينها الجديد، مؤكِّدين أنَّ فرار زهير بن قيس، قائد حامية القيروان، و من نجا من جُنده إلى برقة، إنَّما هو في الحقيقة حيلة تكتيكية تتمثَّل في عملية كرٍّ و فرٍّ ستُمكّن العرب لاحقا من الثأر من كسيلة و من البربر عموما [53].

---

[50] أورده بفوارق طفيفة ابن عذاري في «البيان المغرب» و المالكي في «رياض النفوس».

[51] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

On montre encore dans une oasis voisine de Biskra le tombeau de Sidi Okba, que les indigènes n'ont cessé de vénérer la mémoire.

[52] الحبيب ثامر في «هذه تونس».

[53] يذهب هشام جعيط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني، إلى حدِّ القول :

Cependant, le martyre de 'Uqba jouera un rôle capital dans l'islamisation de l'Afrique, parce qu'en construisant la légende de Sidi 'Uqba, il aida à dégager une certaine image de l'Islam héroïque.

5 – كسيلة بن لَمْزَمْ الأَوْرَبِي[54] – ... [55]

احتل كسيلة الأوربي القيروان بعد أن هزم عقبة بن نافع و نصّب نفسه أميرا على إفريقيّة و المغرب، مستعينا بأبناء قبيلته «أَوْرَبَة»، و هي فرع من القبيلة البربرية الكبيرة المعروفة بـ «البَرانس» [56]، المقيمة بناحية عنابة، و ربط علاقات تعاون متينة مع قرطاج، بل إنّه دخل معها في حلف بهدف التصدّي للغزو العربي الذي أصبح هاجسا مشتركا بين حُكّام القيروان العائدين، البربر، و البيزنطيين المستبدّين إلى حدّ التاريخ بقرطاج [57]. و قد يكون كسيلة بقي، رغم التغييرات الحاصلة، على دينه الجديد - الإسلام - الذي اعتنقه تحت ولاية أبي المهاجر دينار كما ذكر سَلَفًا.

كان المسلمون يعتقدون قبل هذا الحدث أنّ إفريقيّة انضمّت نهائيا و دون رجعة إلى الخلافة العربية، و أنّ الدين الإسلامي قد وجد بها موطنا سيكون قاعدة استراتيجية دائمة للانتشار و التوسّع، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ أفلتت القيروان من أيديهم، فعَظُم مُصابهم، و كره أكثرهم البقاءَ تحت حكم قائد بربري، فقفلوا راجعين إلى المشرق. أمّا من بقي منهم - و قد كانوا في أغلبهم ضعفاء عُزّلا - فقد قبلوا بالأمر الواقع عن مضض و أقاموا بالقيروان و نواحيها. و من المفارقات أنّ السلطة البربرية قد أحسنت معاملتهم و لم تمسسهم بأي سوء، و ذلك على عكس ما كان منتظرا.

بقيت إفريقيّة - باستثناء قرطاج و جهة الساحل، حيث لجأ الروم و تحصّنوا - على هذه الحال إلى غاية سنة 688-689 م / 69 هـ و هي السنة التي عيّن فيها عبد الملك بن مروان، الخليفة الأموي الجديد، زهيرَ بن قيس البلوي واليا على القيروان، قائلا في شأنه : «**لا يصلح للطّلب بدم عُقبة من المشركين و كفرة البربر إلاّ من هو مثله في دين الله**» [58].

---

[54] اختلف المؤرّخون و الرواة أيّما اختلاف بخصوص اسم هذا القائد البربري، فأطلقوا عليه أسماء كُسيلة (**«بكسر السين و دون حركة على الكاف»**، حسب المنجي الكعبي في تحقيقه لكتاب الرقيق القيرواني «تاريخ إفريقيّة و المغرب») و كُسَيْلة و كَسيلة و كَسيلا و كُسيلن و أكسل و أكسال و Aksel Le Berbère، و سمّوا أباه لمزم و لهزم و لزم و كيزم و ليوم و لمرم وكمرم و أغز، و غيرها، و ذكروا أنّ لقبه هو الأَوْربي و البُرنسي و الأمازيغي. و يعتقد بعض الباحثين المعاصرين من الأمازيغ أنّ اسْمَيْ كسيلة و لمزم «**أمازيغيان، فكسيلة تحريف و تأنيث عربي لأكسل (النمر)، و لمزم أو لزم تحريف أيضا لأيزم (الأسد)، ولاشك أنّهما حُرّفا عن أصليهما تحقيراً لشأن صاحبيهما، وهي عادة جرى العرب عليها كلما أرادوا احتقار غيرهم فيحرّفون أسماءهم إلى أضدادها أو يصغرونها**» (نقلا عن موقعين إلكترونيين «كسيلة الثائر الأمازيغي ضدّ عقبة بن نافع» و «تاريخ الأمازيغ المنسي»).

[55] لم يكن «كسيلة» فاتحا أو واليا كمن سبقه من الفاتحين و الولاة. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا فرعيا داخل هذا القسم من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنّه يُعتبر حاكمًا مؤقّتًا لإفريقيّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

[56] على غرار القبائل العربية التي تنقسم إلى فرعي «قحطان» و «عدنان»، يتفرّع البربر إلى مجموعتي «البرانس» و «البُتر».

[57] ورد في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الأوّل :

Repliés dans le nord du pays autour de Carthage, les Byzantins n'étaient plus, selon les historiens arabes, que de simples auxilières de Koçeïla.

[58] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيّة و المغرب».

6 – زُهير بن قيس البلوي – 5

تألَّم عبد الملك بن مروان للمصير الذي آلت إليه إفريقيَّة، و هو الذي شارك في فتحها تحت إمرة عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فقرَّر أن يعدَّ العُدة لتخليصها من حكم مُغتصبها، كسيلة الأوْربي. لذلك، و بناء على استشارة معاونيه، بعث إلى زهير بن قيس البلوي، القائد الفار إلى برقة و المقيم بها، باعتباره «**صاحب عُقبة و أعرف الناس بسيرته و تدبيره**» [59]، و باعتباره أيضا «**مثله**، أي مثل عبد الملك، **دينا و عقلا**» [60]، و أصدر له أوامره بالتحرُّك نحو القيروان في الحين ليُنقذها و يسترجعها من أيدي البربر و الروم، و أرسل إليه المدد اللازم من الرجال و العتاد.

سار زهير بن قيس البلوي سنة 688 م / 69 هـ نحو إفريقيَّة عبر الطريق الساحلية التي كان سلكها القادة الفاتحون من قبله على رأس جيش وفير العدد، و حطَّ رحاله حذو القيروان و ضرب حولها حصارًا لمدة ثلاثة أيام، ثم توجَّه نحو سبيطلة التي لجأ إليها كسيلة، ملك أوربة و البرانس، و هجم على جيش خصمه المُعسكر بمدينة ممّس، أو ميس، و هي «**مدينة بيزنطية حصينة، قديمة، و قيل واقعة على بُعد 50 كلمترا من سبيطلة**» [61]، و اشتدَّ القتال بين الجيشين، فكان النصر حليف الجيش العربي الإفريقي، و هلك كسيلة و من معه من أشراف الروم و البربر و عددٌ من فرسانهم و قادتهم، و تتبَّع الجيش العربي فلول الجيش البربري البيزنطي إلى حدود وادي ملوية بالجهة الغربية، و قضى على أغلبهم. و بفضل هذه الانتصارات سقطت الكنفدرالية التي كان يرأسها كسيلة، و انتهى الحلف الذي كان قائما بين البربر و الرُّوم و البيزنطيين ضدَّ العرب الفاتحين، و انتقم المسلمون لاستشهاد عُقبة بن نافع و مرافقيه و جيشه، و أعادوا القيروان إلى حظيرتهم، فازدهرت من جديد و عظُم مقامها و فُتحت مناطق و مدن أخرى بإفريقيَّة، منها باجة و الكاف و غيرهما.

غير أنَّ قيسًا - الذي اعتبر مهمَّته بإفريقيَّة جهادًا و واجبًا دينيًا لا غير - لاحظ أنَّ بالقيروان و إفريقيَّة خيرا وفيرا و مُلكا عظيما، فكره أن يبقى بها و خاف أن ينصرف بذلك إلى الأمور الدنيوية و يترك الأمور الدينية، فغادرها قائلا : « **إنِّي ما قدمت إلا للجهاد، و لم أقدم إلى حبِّ الدنيا، و أخاف أن تميل بي إلى الدنيا، فأهلك**» [62]، ثم قفل راجعا إلى المشرق كما فعل غيره من

---

[59] النويري في «نهاية الأرب».

[60] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[61] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب». و يقول راضي دغفوس في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني»، و هشام جعيط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني، إنَّ ممّس تقع على بعد ثلاثين كلمترا من سبيطلة.

[62] أورده ابن خلدون في «العبر». و يورد الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب» صيغة أخرى لمقولة زهير بن قيس فيها تغيير طفيف، و هي : «**إنِّي قدمتُ إلى الجهاد، و أخاف أن تميل بي الدنيا فأهلك، و لستُ أرضى بمُلكها و رغدِ عيشها**».
على أنَّ هشام جعيط يقول في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :
Les sources auront beau nous présenter Zuhayr «pris d'un subit et religieux dégoût pour les choses terrestres», nous ne saurons souscrire à la naïveté de cette explication.

القادة و الولاة العرب الذين قدموا قبله إلى إفريقيّة فاتحين، باستثناء عقبة بن نافع الفهري الذي أقام بها فاتحا و واليا إلى أن استشهد.

علِم الروم بعودة زهير و جيشه إلى المشرق، فاقتفوا أثره و التحقوا به في موطنه الأول برقة. و صادف في نفس الوقت أنْ أرسى بالمكان جيشٌ بحري إغريقي مدجّج بالسلاح جاء من القسطنطينية للسبي و كسب الغنائم، فتصدّى له قيس و عزم على افتكاك ما غنمه أفراده، لكن اجتماع هذه الوحدة البحرية الراسية في برقة من ناحية، و الجيش الرومي الوافد من إفريقيّة من ناحية أخرى، لمحاربة زهير و جيشه انتهى بهزيمة الجيوش العربية و باستشهاد زهير و جميع أصحابه من الأشراف و التابعين، و ذلك سنة 690 م / 71 هـ. و لعلّ بقاءَ زهير في عدد قليل من جنوده، بعد مغادرة أهمّ وحداته و فيالقه برقة في اتّجاه الشام لنجدة عبد الملك بن مروان في صراعه مع مصعب بن الزبير، أخي عبد الله بن الزبير و والي العراق، هو السبب الحقيقي لهزيمة زهير بن قيس و استشهاده أمام جيش رومي يفوق جيشَه بكثير عددًا و عُدّةً. و هكذا، و في ظرف سنتين فقط، استشهد قائد الجيش العربي زُهير بن قيس و هلك عدوُّه كسيلة، و قبلهما ببضع سنوات نُكب العربُ في جيشٍ عظيم و في قائد مقدام، هو عقبة بن نافع الفهري، كلُّ هذه العوامل أوحت لقبيلة جراوة المنافسة لقبيلة أَوْرَبة [63] أن تنتهز الفرصة و تنقضّ على الحكم و تستبدّ به و تُعيِّن قائدتها الشهيرةَ «الكاهنة»، ملكة على إفريقيّة و الأوراس.

حمل الروم خيلهم و سلاحهم و متاعهم و سبيهم على المراكب و قفلوا راجعين من حيث أتوا، أما من تبقّى من قادة الجيش العربي و جنوده، فقد اتجهوا إلى الشام و أخبروا حال وصولهم عبدَ الملك بن مروان بما حدث، فأسف مرّة أخرى لما أصاب جيوشه و حصلت لديه قناعة بأنّ نزولَ الرُّوم في برقة بسهولة ملحوظة و هجومَهم المنظّم و السّريع على الجيش العربي بها إنّما هي مؤشّرات تُبيِّن بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ خطرًا قائمًا و مستمرًّا أصبح يُهدِّد الفتوحات العربية بمختلف الأمصار عموما، و بإفريقيّة على وجه الخصوص، ممّا يفرضُ وضع خطة مُحكمة لاستدراك الأمر قصد المضيّ قُدُما في الفتح و في نشر الدعوة الإسلامية. لذلك قرّر إيفادَ أحد الفرسان المشهورين بالإقدام و البطولة و رباطة الجأش، و هو حَسّان بن النعمان، من أبناء الملوك الغساسنة، إلى إفريقيّة واليا. و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ هذا «التحرُّك» لإنقاذ إفريقيّة، الذي كان من المفروض أن يكتسي صبغة أكيدة و مُستعجلة، قد صدر عن الخليفة الأموي بعد حوالي خمس سنوات، و قيل سبع، من الانتظار و التردُّد، و رُبَّما من اللامُبالاة، ذلك أنّ دمشق كانت خلال كاملِ هذه المُدّة منشغلة بما يحدث في النواحي و الولايات نتيجةً للأزمة الثانية للخلافة الأموية المسمّاة «الحركة الزبيرية» أو «الصراع المرواني الزبيري»، و التي انتهت سنة 698 م / 79 هـ.

---

[63] تنحدر أَوْرَبَة من فرع «البرانس» البربر، بينما تنحدر جراوة من زناتة، التي هي أحد أكبر فروع القبيلة البربرية الأخرى، «البُتْر».

7 – حَسَّان بن النعمان الغَسَّاني – 6
– ولايته الأولى –

عيَّن عبدُ الملك بن مروان، بعد أن هدأت المواجهة بينه و بين ابن الزُّبير، حَسَّانَ بنَ النعمان الأزدي الغَسَّاني، المُلقَّب بالشيخ الأمين، ما بين سنة 694 و 698 م / 75 و 79 هـ [64] واليا على إفريقيَّة المُهدَّدة من قِبل ملكة الأوراس البربرية «الكاهنة»، فكان هو أوَّل من وُلِّي عليها من أبناء الشام. وصل الوالي الجديد على رأس جيش يضمُّ أكثر من أربعين ألف مقاتل، و توجَّه مباشرة إلى مدينة قرطاج، التي كانت وقتئذ تحت حكم الروم البيزنطيين، فهجم عليها و احتلَّها و أمر بتخريبها و هدمها لكي لا تكون بوَّابة يدخل منها الرُّوم بحرا متى شاؤوا، و قاتل سكانها قتالا شديدا، ممَّا اضطر أغلبهم إلى الهرب إمَّا إلى جزيرة صقلية شرقًا أو إلى الأندلس غربًا.

شعُر حَسَّان بن النعمان أنَّه اكتسب بسُرعة قوةً و جاهًا بعد هذا الفوز، لا سيما و قد فضَّل أعداؤه الهرب أمام تقدُّم طلائعه، فقرَّر أن يزحف على المناطق المجاورة، و اتَّجه صوب سطفورة - جهة بنزرت حاليا - و فيها خاض معركة حامية اجتمع لمحاربته فيها الروم و البربر، فقاتلهم و شرَّدهم و هرب الروم إلى ناحية باجة فيما هرب البربر إلى ناحية عنابة.

مباشرة إثر انتصاره على الشقِّ الرُّومي من أعدائه، عزم حَسَّان بن النعمان على محاربة المقاومة البربرية، التي انتقلت كما سلف الذكر من أيدي البربر البرانس إلى أيدي منافسيهم و أبناء عشيرتهم البربر البُتْر، فقصد القيروان و أقام بها مدة للرَّاحة و التفكير، و اجتمع بعلية القوم فيها، فسألهم **«عمَّن بقي من أعظم ملوك إفريقيَّة ليسير إليه، فيُبيده أو يُسْلِم، فدلُّوه على امرأة بجبال الأوراس، يُقال لها "الكاهنة"، و جميع مَنْ بإفريقيَّة من الرُّوم منها خائفون و جميع البربر لها مطيعون، و قالوا له : فإن قتلتها، دانَ لك المغربُ كلُّه، و لم يبقَ لك مُضادٌّ و لا مُعاندٌ»** [65]، فعزم توًّا على بسط نفوذه على كامل إفريقيَّة و المغرب، و خرج لمحاربة الكاهنة و هي في معقلها في جبال الأوراس، و دخل في حرب شاملة معها. غير أنَّ النصر لم يكن حليفه، إذ انهزمت جيوشه على ضفاف نهر نيني، أو نني، شرقي وادي مسكيانة [66] (أو وادي العذارى)، بين عين البيضاء و تبسَّة (696 م / 76-77 هـ)، و استشهد عدد كبير من قادة جيشه و من جنوده، و أُسِّر ما يناهز الثمانين من أصحابه، ممَّا اضطرَّه للتقهقر و الفرار إلى قابس حيث التحقت به الكاهنة و طاردته، فاتجه إلى برقة و أقام بها - كما فعل من قبله زهير بن قيس البلوي بعد

[64] اختلف المؤرِّخون حول التاريخ الثابت لدخول حسان بن النعمان إلى إفريقيَّة للمرة الأولى. يقول ابن عذاري في «البيان المغرب» : **«غزوات حسَّان لم تنْضبطْ بتاريخ محقَّق، ولا فتحُه لمدينة قرطاج ولا قتلُه للكاهنة».**

[65] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب» و ابن عذاري في «البيان المغرب».

[66] اسم هذا المكان باللغة البربرية هو «ميس الكاهنة» أي ابن الكاهنة، و قد سُمِّي هكذا لأن ابن الكاهنة قُتل به (حسب ما أورده عثمان السعدي في الموقع الإلكتروني «قصّة القائدة الأمازيغية البربرية الكاهنة»). و يقول إبراهيم العبيدي في «ملحمة الكاهنة» إنَّ الأمر اختلط على أغلب المؤرِّخين فأطلقوا اسْمَيْ «مسكيانة» و «نيني» على وادٍ واحدٍ، و الحال أنَّ بينهما مسافة 30 كلمترًا.

انهزامه أمام جيوش كسيلة - و كتب إلى عبد الملك بن مروان يخبره بما حل به و بجيشه، فأجابه برسالة خطية يأمره فيها بالبقاء حيثما حلّ في انتظار أن يصله المدد، قائلا له : «**إنّه قد بلغني أمرك و ما لقيت و ما لقي المسلمون، فانظر حيث لقيت كتابي هذا، فأقم و لا تبرح حتى يأتيك أمري**» [67]، فنزل بمكان بَنى به قصورا أصبحت فيما بعد تحمل اسمه، و أقام في جهة برقة ما بين ثلاث و خمس سنوات، إلى أن وصلته طلائع الجيش العربي القادم من المشرق لدعمه.

و هكذا، أفلتت إفريقيّة للمرّة الثالثة في فترة لم تتعدَّ العشر سنين من أيدي العرب، الأولى بعد استشهاد عُقبة و الثانية بعد فرار زهير بن قيس و مقتله و الثالثة بعد هزيمة حَسَّان في منطقة المغرب الأوسط، و لكنَّ هذه الهزائم لم تُثنِ العرب المسلمين عن عزمهم على مواصلة فتوحاتهم في إفريقيّة و انطلاقا منها.

8 – الكاهنة [68] – ... [69]

تذكر العديد من المصادر أنَّ هذه المرأة الأسطورة [70]، التي اتَّصفت بالدهاء و الحكمة و بُعد النظر، و التي قد تكون عاشت 127 سنة و حكمت «شعبَها» مدة 35 سنة [71]، كانت تتميز بعصبية بربرية متينة و بعقيدة دينية قوية [72]، مما مكّنها من هزم الجيوش العربية الفاتحة و بسط نفوذها على كامل إفريقيّة أواخر القرن السابع - أوائل القرن الثامن الميلادي / أواخر العشرية الثامنة - أوائل العشرية التاسعة للهجرة، كما كانت قائدة عسكرية من طراز فريد، إذ انتصبت ملكة على القبائل البربرية و أقامت بعاصمة مملكتها، مدينة خنشلة في الأوراس، و جمعت كلمة البربر في لُحمة غير معهودة.

---

[67] المالكي في «رياض النفوس».

[68] لم يتّفق المؤرِّخون حول اسمها الصحيح، فذكروا أنّها «داهية» و «دَهيّة» و «دَهيا» و «دُهيا» و «ديهيا» و «تيهيا» و«هيا» و «دمية»، كما أنّهم جعلوا أباها «نيفا» و «ينفاق» و «تيفان» و «وهيا» و «تابنا» و «تابت» و «ماتية» و «ثابتة». على أنّهم اتّفقوا جميعا حول الكُنية التي اشتهرت بها، و هي «الكاهنة»، التي قد تكون أطلقت عليها لأنّها كانت تتميَّزُ «**بمعرفة المغيبات و الاطّلاع على أسرار النُفوس**» (حسن حسني عبد الوهاب في «شهيرات التونسيات»). و يقول محمَّد حسين فنطر في مقال نشرته مجلة ASTROLABE في عددها 64 لسنة 1999 تحت عنوان LA KAHENA, *Reine des Berbères* :

Ce surnom de la Kahena peut se rattacher à une racine arabe – KHN – qui contient l'idée de prévoir l'avenir, de percer les secrets de l'avenir et de deviner ce qui sera. Le nom de la Kahena se traduirait, alors, par la devineresse.

[69] لم تكن «الكاهنة» من الفاتحين أو من الولاة. لذا وجب عدم إسناد اسمها رقما ترتيبيا فرعيا داخل هذا القسم من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنّهاتُعتبرُ حاكمةً مؤقّتةً لإفريقيّة، فوجب منحُها رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

[70] شكّك بعض المؤرّخين حتى في أنّ الكاهنة وُجدت فعلا.

[71] حسب ما أورده ابن خلدون في «العبر»، نقلاً عن هاني بن بكور الضريسي.

[72] تقول بعض المصادر إنّ الكاهنة كانت تدين باليهودية، و تقولُ أخرى إنّها رُبما كانت مسيحية أو وثنية.

مباشرة إثر انتصارها على الفاتحين القادمين من المشرق، عزمت الكاهنة على طردهم من «بلادها» إلى خارج إفريقيَّة، فحكَّمت السيف في مَن تبقَّى من قادة جيش حَسَّان بن النعمان و أفراده بعد هزيمته، مستعينة في ذلك بولدَيها و بأحد شُبَّان العرب، خالد بن يزيد القيسي، الذي كان القائدَ الوحيد الذي أبقته معها و تبنَّته، و «**صيَّرته أخًا لولدَيها**» [73] بعد أن تركت سبيل مجموعة الثمانين الذين كانت أَسَرَتهم كما سبق الذِّكر. و يقينًا منها بأن العرب لم يأتُوا إلى إفريقيَّة سوى لكسب الغنائم، و أنَّهم لن يعودوا إليها إنْ هي أصبحت خرابا، انتهجت ما أصبح يُسمَّى في لغة الحروب العصرية «سياسة الأرض المحروقة»، فقالت لقومها : «**إنَّ العرب إنَّما يطلبون من إفريقيَّة المدائن و الذَهب و الفضَّة، و نحن إنَّما نطلب منها المزارع و المراعي، فما نرى لكم إلاَّ خراب بلاد إفريقيَّة كلِّها حتَّى ييأسوا منها، و يقلَّ طمعهم فيها، فلا يكون لهم رُجوعٌ إليها إلى آخر الدهر**» [74]، ثمَّ أذنت لهم بقطع الأشجار و هدم الحصون و تخريب المدن. و قد دامت هذه المأساة طوال السنوات الخمس التي حكمت فيها الكاهنة إفريقيَّة، فألحقت أضرارا فادحة بالموارد و الخيرات الطبيعية الهائلة التي كانت البلاد تزخر بها و بالمعالم و الآثار و المنشآت التي كانت تكتنزُها، علما بأنَّ ما آلت إليه إفريقيَّة لم يقف عند هذا الحد، إذ أنَّ وضعها ازداد تدهورًا بما تعرَّض إليه شمالها، و تحديدا مدينة قرطاج، من هجمات شنَّها عليها الرُّوم القادمون من البحر سنة 697 م / 78 هـ في أسطول يقوده البطريق يوحنًا.

تجدُرُ الإشارة، بخصوص ما يُنسب إلى الكاهنة من تصرُّف هدَّام و عملٍ همجي دامَا خمس سنوات في إفريقيَّة، إلى إنَّ عددًا من المؤرِّخين، و بالأخصِّ من بَين الغربيين، ينفون أن تكون الكاهنة قد تعاملت مع إفريقيَّة بهذا الشكل، لاعتقادهم بأنَّ ذلك مخالف لتقاليد البربر، بل إنَّهم ذهبوا إلى حدِّ القول بأنَّ الخراب الذي أصاب البلاد في تلك الفترة إنَّما هو ناتج عمَّا يُسمُّونه جهل العرب بالأمور الاقتصادية و التنموية. و لعلَّ إطناب المصادر العربية و مبالغتها في «تغطية» ما حدث خلال فترة «حُكم» الكاهنة في إفريقيَّة من وحشية و خراب و سوء تصرُّف هي عوامل دفعت بهؤلاء المؤرِّخين الغربيين إلى إبعاد الشبهة و التُّهم عنها و عن البربر، خاصَّة و أنَّه من المعروف عنهم أنَّهم يكنُّون للبربر مشاعر عطف و مجاملةَ غير خافية.

أخطأت الكاهنة في حساباتها بخصوص موقف العرب من إفريقيَّة، و بصفة أخص فيما يتعلَّق بالغاية من غزواتهم، ذلك أنَّ حَسَّان بن النُعمان - و إن بقي بعيدا عن إفريقيَّة - قد كان يتابع أخبارها و يخطط للعودة إلى ولايته لاسترجاعها، معتمدا في ذلك على تجربته الذاتية و على الواعز الديني الذي يتميَّز به المقاتلون الذين عزَّز بهم جيشه، و كذلك على خالد بن يزيد القيسي، المذكور آنفا و الذي صار جاسوسا في خدمته. فلقد تسنَّى لخالد فعلا أن يمدَّ حَسَّانًا بجملة من المعلومات و الإرشادات السرِّية و الهامَّة حول جيش الكاهنة من حيث عددُه و عُدَّتُه و تحركاتُه، بما مكَّنه من وضع خطَّة محكمة لاسترجاع إفريقيَّة من أيديها. و تنفيذًا للتعليمات

[73] ابن خلدون في «العبر».

[74] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب» و ابن عذاري في «البيان المغرب».

الواردة عليه من مقرِّ الخلافة في دمشق، إذ «**وصله كتابُ عبد الملك يأمره بالنهوض** (إليها) **قبل أن تخرِّبها الكاهنة**» [75]، و اعتمادًا على ما حصل لديه من معلومات تُفيدُ بأَنَّ القبائل البربرية نفسَها أصبحت غير راضية بطريقة حكم الكاهنة و بدأت تتظلَّمُ من تعسُّفها على أبناء عشيرتها، و كذلك من تسلُّطها على الوافدين الجُدُد من العرب، عزم حَسَّان بن النعمان على التوجُّه إلى القيروان، و قصد قابس، فطلب منه أهلها الأمان و استغاثوا به، و قد كانوا حانقين على الكاهنة بسبب ما فعلته بثروات بلادهم و موارد رزقهم، فأمَّنهم، ثم توجَّه نحو قفصة و قسطيلية، فلقيه أعيانها و سُكانها بنفس الحفاوة و دخلوا في طاعته. أما الكاهنة فقد نزلت من جبال الأوراس و قصدت موقع حَسَّان تريد قتاله، فاندلعت الحرب بينهما و التحم جيشها بجيشه، فانهزمت شرَّ هزيمة و هربت متجهة إلى قلعة بشر [76]، ثم مالت في اتجاه جبال الأوراس و حَسَّان يقتفي أثرها [77] و يُضيِّق عليها الخناق إلى أن تيقَّنت من أنَّها أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من هزيمة ساحقة لا مناصَ منها، و أنَّها على وشك السقوط أسيرة في أيدي خصمها، و أنَّ ساعة هلاكها قد قربت. لذلك، بعثت بولدَيها رفقة خالد بن يزيد القيسي - و ربَّما عملا بنصيحته - إلى خصمها حَسَّان ليستأمنوا إليه [78]، فقبلهما بالترحاب و التبجيل، و أمر بإدخالهما في عسكره و وكَّل بهما من يحفظهما، و عيَّن خالدًا في جملة قادة جيشه، ثم تواصلت المعارك إلى أن قُتلت الكاهنة و وُضع رأسها على حافة بئر سمَّاه النَّاس فيما بعد «بئر الكاهنة» [79]، و لاحقت جيوشُ حَسَّان فلولَ جيوشها الفارَّة حيثما حلَّت و هزَمتهم (701 م / 82 هـ)، كما تتبَّعت حلفاءَها الروم و ألحقت بهم أشدَّ الهزائم. و قد نتج عن هذا الوضع الجديد أنْ أصبحت جُلُّ القبائل البربرية تخاف أن يحلَّ بها نفس المصير، فاختار قادتها و أعيانها الدخول في طاعة حَسَّان و اعتنق الكثيرون منهم الدين الإسلامي.

بهذا الانتصار الكبير، حالف النجاح أخيرا الحملات المتتالية التي انطلقت من الشرق لتحقيق الفتح العربي في إفريقيَّة، و لم يبق للعرب سوى تركيز نفوذهم بها من خلال تنظيم شؤون هذه

---

[75] المالكي في «رياض النفوس».

[76] يؤكد عدد من المؤرِّخين أنَّ القلعة المذكورة تسمى هكذا - أي قلعة بشر، بالشين - فيما يعتقد آخرون، و منهم المالكي في «رياض النفوس»، أنَّها تُسمى قلعة بسر - بالسين - نسبة إلى فاتحها، الصحابي بسر بن أرطأة العامري.

[77] يقول المؤرِّخ محمَّد حسين فنطر في مقال نشرته مجلة ASTROLABE في عددها 64 لسنة 1999 :

Au temps de Hassan Ibn Noomane, il ne restait aux Arabes qu'à réduire la Kahena et ses troupes pour mener à terme la conquête de l'Ifriqiya et y faire régner la Pax Islamica ; Hassan Ibn Noomane s'en rendit bien compte ; il décida de quitter Kairouan pour aller à la rencontre de la Reine des Aurès.

[78] تعود عادة تسليم الأبناء إلى العدو عند قُرب الهزيمة إلى تقاليد بربرية قديمة حسب بعض المؤرِّخين. في هذا الصدد، يقول Didier NEBOT في La Kahéna Reine d'Ifrikia :

Elle envoya ses deux fils au général arabe, en les lui recommandant, et les fit accompagner par le traître Khaled à qui elle accordait la liberté. Avant de partir, ses fils la conjurèrent de céder le pays aux musulmans et de fuir, puisqu'elle savait sa perte assurée.

[79] يقول إبراهيم العبيدي في «ملحمة الكاهنة» : **«من الأرجح أنَّ المعركة الأخيرة دارت بسفح جبل العنق حيث تُوجد الآن بئر الكاهنة، قرب منجم العاتي شرقي الجزائر جنوب مدينة تبسَّة، على مقرُبة من الحدود التونسية قبالة بلدة سيدي بوبكر و بلدة أم الأقصاب».**

الولاية الجديدة ليتسنى لهم اعتمادُها قاعدة لِما هُمْ عاقدون العزم على فتحه من أمصار قريبة و بعيدة. «و **سيشهد المسلمون في إفريقيَّة بعد مقتل الكاهنة وجلاء الروم أول فترات الاستقرار المتَّصلة، (ذلك أنَّهم) لن يغادروا هذه الأرض بعد اليوم، و سينطلقون منها لإخضاع ما تبقَّى من المغرب الأوسط و الأقصى، و سيَنْفذون من هناك إلى الأندلس، و سيكون لهم في هذا الجزء من العالم تاريخ حي»** [80].

عودة إلى – حَسَّان بن النعمان الغَسَّاني –
– ولايته الثانية –

استعاد حَسَّان بن النعمان الغَسَّاني إفريقيَّة من أيدي الكاهنة و شرع في تنظيم جيوشه و تولَّى توزيع المسؤوليات بين قادته، فعيَّن ابْنَيْ الكاهنة - بعد أن أسلما - قائدين لفيلقين من الجنود البربر تابعين لجيش الفتح، بكل واحد منهما ستَّة آلاف فارس، و أشركهما في فتوحات إفريقيَّة. و في سنة 701 م / 82 هـ - و قيل سنة 703 م / 84 هـ - عاد إلى القيروان «**بعد ما حسُن إسلامُ البربر و طاعتُهم**» [81]، فأمر بترميم الجامع و أصلح الأسوار و عمَّر البلاد، ثم خرج من جديد يريد الغزو، فقصد الفحص [82] ثم زغوان فقرطاج، ثم تونس و مُرناق. أمَّا الروم فقد فرُّوا بأكملهم إلى صقلية ليلا، تاركين مدينتهم خالية ليدخلها العرب و البربر المسلمون. و بهذا الانتصار الكبيرِ الذي أنجزه حَسَّان بن النعمان - مع بداية القرن الثامن الميلادي / أواخر القرن الأول الهجري - أسدل الستار بصفة نهائية و لا رجعة فيها على وجود الروم بقرطاج و إفريقيَّة، كما بدأت الديانة المسيحية منذ ذلك التاريخ في فقدان مكانتها في هذه الربوع، و في المُقابل، تَسَرَّع نسق انتشار الإسلام فيها.

ترك حَسَّان بن النعمان آثارا عديدة و هامة في إفريقيَّة. فهو أوَّل من أنشأ مرسى بجهة رَادِس و أسكن بالمنطقة ألف عائلة من القبط أتى بهم من مصر بإذن من عبد الملك بن مروان، و حفر خليجا متَّسعا يصل بُحيرة تونس بالبحر، و أحدث بمساعدة الجالية القبطية أول دار عربية للصناعة مختصَّة في تركيب المراكب البحرية و إصلاحها، و ذلك ما سيؤدِّي خلال مدَّة وجيزة إلى نقل السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسِّط - و لأول مرَّة - من أيدي الروم إلى أيدي العرب، كما أنَّ حَسَّان بن النعمان كان أول من حفر القناة البحرية الرابطة بين رَادس و قرطاج، و هو الذي أمَّن البربر و أدخلهم أفواجا إلى الإسلام و وزَّع عليهم أراضيَ خصبة مكَّنتهم من الاستيطان و الاستقرار و انتدب كثيرا منهم جنودًا نظاميين، و جَدَّدَ بناء جامع عُقبة بن نافع بالقيروان،

[80] شكري فيصل في «حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول».

[81] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[82] كانت مدينة الفحص تسمى في ذلك الوقت « فحص أبي صالح»، نسبة إلى أحد موالي حسان بن النعمان يحمل هذا الاسم.

و اختطّ رسم جامع الزيتونة بتونس [83]، و أحدث دواوين الجند و الخراج و الرّسائل، و ضرب النقود، و أقرّ واجب الخدمة العسكرية، و عيّن الولاة، و أنشأ عددا من المؤسسات لتسيير شؤون السكّان، و استخدم فنيين و حرفيين كثيرين من بقايا أعوان البيزنطيين و موظفيهم في مصالح الإدارة و الجُند. و أخيرا، وحسب بعض المؤرِّخين القلائل، هو أوّل من اختار مدينة تونس عاصمة لإفريقيَّة [84]، و هو أوّل من استعمل سلاح التجسس و الإرشاد لمقاومة الأعداء، كما كان صاحب استراتيجية حربية ناجعة و خيارات سياسية ثاقبة جعلته يتعامل في ذات الوقت بالحزم و المرونة مع السكّان الأصليين من البربر.

و في سنة 702 م / 83 هـ ، و قيل بعدها، عزله عبدُ العزيز بن مروان، والي مصر، الذي كانت إفريقيَّة تتبعه بالإشراف، و ذلك دون إذن الخليفة أو حتّى استشارته و لأسباب مجهولة، سوى ما راج من معلومات تُفيدُ بأنّ عبد العزيز ربما أصبح لا يطمئن إلى هذا القائد ذي الشخصية القوية، و صار يشتبه في أمره و في طُرُق عمله و يشكّ في حسن تسييره لبيت المال الذي بين يديه، خاصّة و أنّ ابنَ النعمان قد وضع ما يُشبه مجلّة جبائية أصبحت إفريقيَّة تنفرد بها من دون بقية الولايات و الأقاليم. لذلك أمر عبدُ العزيز حَسَّانًا بأن يعود حالاً إلى المشرق، ففعل دون أية مقاومة أو أيّ اعتراض. على أنّه أظهر مرَّة أخرى من الذكاء و الحيلة ما مكّنه من الثأر، و لو صوريًّا، من خصمه، إذ احتال عليه و أخفى ما حمله معه من الغنائم الثمينة مثل الجواهر و الذهب و الفضّة لكي لا تُؤخذ منه عند مروره من مصر و هو في طريق العودة إلى الشّام كما جرت به العادة، و اكتفى بأنْ سلّم إلى عبد العزيز بعضًا من الخيول و الجواري و العبيد، ثم قدم على عبد الملك بن مروان في دمشق و أهداه أثمن ما لديه من الغنائم السالفة الذكر التي كان قد أخفاها على ما يبدو في قرب ماء، و اشتكى إليه من أخيه عبد العزيز، فغضب من ذلك و قال لحَسَّان : «**أرُدُّك إلى عملك، وَ أُحسن إليك، و أُنوِّهُ بك**» [85]، لكنّ حَسَّانًا رفض العرض و أقسم ألاّ يليَ لبني أمية ولاية أبدا.

ظلّتْ ولاية إفريقيَّة مرة أخرى مهمَّشة من قبل الخلافة المركزية في دمشق، و دامت على تلك الحال ما بين ثلاث و خمس سنوات، أي إلى حين ارتقى الوليد بن عبد الملك إلى سدَّة الحكم و قرّر تعيين موسى بن نصير، مستشار عمِّه و والي مصر عبد العزيز بن مروان، واليا عليها سنة 705 م / 86 هـ .

---

[83] أورده حسن حسني عبد الوهاب في «ورقات». و حسب ما ورد في كتاب «الزيتونة، عشرة قرون من الفن المعماري التونسي» (تأليف عبد العزيز الدولاتلي)، فإنّه «**كان يوجد في مكان المسجد، أين صلّى المسلمون لأول مرّة** (في عهد حسان بن النعمان، قبل ثلاثين سنة) **ديْر بالغ الأهمية، كان يرتاده الروم و يأتون من أقاصي الجهات**».

[84] مدينةُ تونس، التي تُسمّى بالرُّومية «ترشيش»، قديمةٌ و كانت قائمة قبل الفتح العربي الإسلامي. و يعتبرُ عددٌ قليلٌ من المؤرِّخين أنّ حسانَ بن النعمان هو أول من اختارها عاصمة لإفريقيَّة. في هذا الصدد، يقول ابن الشمّاع في «الأدلة البينية» إنّها «**أحدثت عام 80 من الهجرة / 699-700 م** (أي في ولاية حسَّان)، **و سمِّيت تونس لأن المسلمين كانوا، لما افتتحوا إفريقيَّة، ينزلون بإزاء صومعة راهب بترشيش كان هناك، و يأنسون بصومعته، فيقولون : هذه صومعة تُؤنس، و لَقّبُوها هذا الاسم**». و يقول أحمد الطويلي في «تاريخ مدينة تونس» : «**كادت تونس أن تكون عاصمة لإفريقيَّة** منذ عهد الأغالبة، **إذ أنّ زيادة الله الثاني و عبد الله الثاني و زيادة الله الثالث قد حكموا من تونس، و قد قبل زيادة الله الثالث البيعة بجامع الزيتونة**، و كان أبو جعفر المنصور العباسي، كلّما قدم عليه رسول والي القيروان، يقول له : **ما فعلت إحدى القيروانين، يعني تونس، تعظيما لها**». و تنسبُ أغلب المصادر و الدراسات إلى الحفصيين، و تحديدًا إلى أبي زكرياء الحفصي (1228-1249 م / 625-647 هـ)، اختيارَها عاصمة للبلاد.

[85] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب» و ابن عذاري في «البيان المغرب».

9 – موسى بن نصير – 7

– أبو عبد الرحمن –

هو أبو عبد الرحمن موسى بن نُصير بن عبد الرحمن بن يزيد اللخمي، من مواليد أمِّ القرى في عهد عُمر بن الخطّاب، عيَّنَه الوليد بن عبد الملك واليا على إفريقيَّة سنة 705 م / 86 هـ و اقتطعها من مرجع نظر عمِّه عبد العزيز بن مروان، واليه على مصر، تعبيرا له عن عدم رضاه عنه لعزله حَسَّان بن النعمان دون موجب. و بذلك استقلّت إفريقيَّة عن مصر لأول مرَّة و أصبحت تابعة مباشرة إلى الخليفة الأموي في دمشق.

دخل الوالي الجديد إفريقيَّة و كلُّه عزم على تعريبها و نشر الإسلام في نواحيها، و اصطحب معه أبناءَه عبد الله و عبد العزيز و مروان و عبد الملك، و كذلك أبناءَ عُقبة بن نافع، عياض و عثمان و أبا عبيدة [86]. فقصد حال وصوله إفريقيَّة قلعة زغوان و ضواحيها التي اعتصم بها البربر الرَّافضون للوجود العربي الإسلامي بها و أدخلها تحت سلطته، ثم اتَّجه نحو الجهة الغربية الوسطى من إفريقيَّة و غزا مناطق هوارة و زناتة و كُتامة و صنهاجة، و قصد بعد ذلك جهة المغرب الأقصى و أخضع سجلماسة، عاصمة تافيلالت، لسلطته، ثم واصل الزحف نحو الشمال إلى أن وصل إلى طنجة، فغزاها و سبى الآلاف من أهلها و أمَّر عليها مولاه البربري الأصل طارق بن زياد [87] و معه سبعة عشر ألفًا من أبناء العرب و اثنا عشر ألفًا من البربر، و فرض على القبائل البربرية المقيمة بها الدخول في الإسلام بعد أن كانت في أغلبها معتنقة إمَّا المجوسية أو المسيحية أو اليهودية. على أنَّ مقاومة البربر ضدَّ حَسَّان و واليه «**لم تنقطع رغم ذلك، إنما اندمجت في إطارٍ إيديولوجي إسلامي، و هذا دليل على أنَّ الإسلام تغلغل في النفوس بصفة لا تراجع فيها**» [88]، ثم «**بعث موسى بن نصير أسطولا صغيرا بقيادة ابنه عبد الله لغزو جزر البَلَيَارْ و صقلِّية و سردانيا. و في صقلِّية أدَّت هذه الغزوات إلى الاستيلاء مؤقَّتًا على إحدى المُدُن (سِرَقوسة) و إلى الظَّفر بغنائم وفيرة**» [89].

و في سنة 710-711 م / 92 هـ ، دخل طارق بن زياد شبه جزيرة الأندلس و فتحها و قاد فيها معركة بقيت جُرأته و مغامرته في قيادتها و تسييرها عالقتين في ذاكرة المؤرِّخين و العامَّة إلى الآن، ذلك أنَّه أقدم على إحراق سفن جيشه و مراكبه، بعد أن تمَكّن من المرور من الضفَّة الإفريقيَّة إلى

[86] سيتولى ثلاثة من أحفاد أبي عبيدة ولاية إفريقيَّة في الفترة ما بين 745 و 757 م / ما بين 127 و 140 هـ .

[87] هو «**طارق بن زياد بن عبد الله بن ولغو بن وَرْفَجُوم بن نبرغاسن بن ولهاص بن يطوفت بن نفزاو**»، حسب ما أورده ابن عذاري في «البيان المغرب».

[88] أورده محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[89] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

الضفَّة الأوروبية عبرالمضيق الفاصل بينهما [90]، و ذلك بهدف إرغام جنوده على القتال و منعهم من التقهقر و الرجوع إلى الوراء مهما كانت مقاومة العدو، فخطب فيهم و قال قولته المشهورة : «**أيها المجاهدون، لقد آن الأوان. فالعدو أمامنا و البحر خلفنا، و لم يبق إلا الموت، فاختاروا إحدى الموتتين**» [91]. و بهذه الطريقة الجريئة، الفريدة من نوعها، تمكن طارق من الوصول إلى الهدف الذي رسمه، و جرت بينه و بين الجيوش الإسبانية معركة طاحنة انتهت في 19 جويلية 711 م / 28 رمضان 92 هـ بانتصاره و بفتح شبه جزيرة الأندلس [92].

بسرعة ملحوظة، احتلَّت الجيوش الإفريقيَّة المتكوِّنة من جنود عرب قادمين من المشرق و من القيروان و آخرين من البربر المعتنقين حديثا للإسلام أهمَّ المناطق و المدن بشبه جزيرة الأندلس، و ذلك بفضل حنكة الفاتح الفذ موسى بن نُصير و شجاعة القائد المقدام طارق بن زياد و حسن إدارته لحملات الفتح بها، فقد تسامع الناس بفتح الأندلس «**و سعة المغانم فيها، فأقبلوا نحوه** (أي نحو طارق) **من كلِّ وجه، و خرقوا البحر على كلِّ ما قدروا عليه من مركب و قشر، فلحقوا**» [93] به، و «**نزل جلُّ المغاربة في المناطق الجبلية، الواقعة في الشمال الغربي، و كذلك في المُرتفعات الواقعة في الجنوب الشرقي لبلاد الأندلس،** (بينما) **اختار العرب المناطق الخصبة في السهول و الوديان و استقرُّوا بها**» [94]. و من المفارقات أنَّ موسى بن نصير، عِوض أن يكافئَ قائد جيشه على ما حققه من نصر في المغرب الأقصى و الأندلس، بدأ يُضمر له الحسد و الضَّغينة، فبادر في خطوة أولى بدخول الأندلس بنفسه، ثمَّ عزل طارقًا عن طنجة و عيَّن مكانه ابنه عبد الملك، و في خطوة ثانية تولَّى عزله عن الأندلس و عيَّن مكانه ابنه الآخر عبد العزيز. و قد كانت الأسباب الظاهرة لهذه القرارات الغريبة هو أنَّ موسى بن نصير اتَّهم قائده بالقيام بحملات و غزوات دون إذنه، و افترى عليه بالقول إنَّه جعل الجيوش الفاتحة عُرضة لأخطار جسيمة كانت عواقبها ستكون كارثية، و خاصَّة في عملية عبور المضيق. على أنَّ الدوافع الحقيقية لهذه المعاملة و لهذ التنكر لا تعدو أن تكون سوى حسد موسى بن نصير لهذا القائد العسكري المُتميِّز على نجاحاته و على رواج شهرته و سمعته في شبه جزيرة الأندلس و رغبته (أي رغبة موسى) غير المعلنة في السطو على نجاحات قائده، و بالخصوص خوفه من «**أن يحظى بذلك عند الخليفة، فغضب غضبًا شديدًا، و كتب إليه يُعنِّفه إذ دخلَها بغير أمره، و أمره أن لا يُجاوز قُرطبة...**، لكنَّ طارقًا تحلَّى بالصبر

---

[90] عُرف هذا المضيق قديمًا بـ «صخرة الأسد» و بـ «أعمدة هرقل». يقول عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب» : «**و لمَّا جاء الفتح العربي الإسلامي إلى هذه المنطقة، أطلق عليه العرب أسماء عديدة، منها «مضيق المجاز» أو «خليج الزقاق» أو «بحر الزقاق» أو «مضيق جبل طارق»**، و هذا الإسم الأخير هو الذي يحمله المضيق منذُ إلى اليوم. و يُسمِّيه الغربيون Gibraltar.

[91] أورده حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[92] تفيد بعض المصادر بأنَّ سبب دخول العرب إلى الأندلس لم يكن في أوَّل الأمر للغزو أو للتوسُّع، و إنَّما كان استجابة لطلب النجدة الذي تقدَّم به إلى طارق بن زياد ولي عهد العرش القوطي (wisigoth)، الأمير «وقلة» (Akhila) الذي اعترض نُبلاءُ جنوب هذه المملكة و رجالُ الدِّين بها على توليه عرش أبيه المتوفَّى ليُعيِّنوا مكانه الدُّوق لذريق (Le Duc Rodrigo).

[93] نقله عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب» عن «نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب» لأحمد بن محمَّد المقرّي.

[94] عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب».

و الانضباط و خرج إلى قرطبة و أتى موسى بن نصير ليطلب رضاه قائلا له : **إنّما هذا الفتحُ لك، و إنّما أنا مولاك»** [95]. و يبدو أنّ موسى قبل منه ذلك و بعث به إلى طليطلة ليغزوها، فدخلها و هزم حاميتها و غنم منها كنوزا و أموالا كثيرة و معالم تاريخية ثمينة، منها «**مائدة سليمان بن داوود، و فيها من الذهب و الجوهر ما الله أعلمُ به**» [96]، و منها كذلك ربّما «**زَبُور داوود مكتوبٌ بماءِ ياقوتٍ محلول و أربعة و عشرون تاجًا منظومة بعدد ملوك القوطيين بالأندلس**» [97].

يُذكرأنّ موسى بن نصير كان قد عيّن ابنه الثالث عبد الله نائبا عنه في عاصمته القيروان في انتظار عودته إليها. و فعلا، عاد إليها سنة 713-714 م / 95 هـ حاملا معه سبيا كثيرا و غنائم وفيرة من الذهب و الحلي و الجواهر، ممّا لم يُرَ مثله، كما ذكر العديد من المؤرّخين، في الغزوات العربية السابقة بإفريقيّة و المغرب، ثم رحل بمن معه إلى المشرق كأغلب من قدم قبله من الفاتحين و الغزاة العرب (باستثناء عقبة بن نافع)، و أخذ معه طارق بن زياد و اصطحب معه بقية أبنائه و «**أشراف الناس من قُريش و الأنصار و سائر العرب، و من وجوه البربر مائة، منهم بنو كسيلة بن لمزم و بنو يسُّور و مزدانة، ملك السُّوس، و ملك ميورقة و منورقة، و من أولاد الكاهنة، و مائة من وجوه ملوك الرُّوم الأندلسيين، و عشرون ملكًا من ملوك المدائن التي افتتحها بإفريقيّة**» [98]. و تُفيد بعض المصادر بأنّ عودة ابن نُصير كانت بتعليمات من دمشق، ذلك أنّ الخليفة الوليد بن عبد الملك قد أصدر إذنا باستدعاء واليه إلى عاصمة الخلافة لمساءلته بخصوص معاملته لطارق بن زياد.

في طريق عودته إلى الشّام، مرَّ موسى بن نصير بالفسطاط في مصر، فرحَّب به الفقهاء و العلماء و الأشراف، فأكثر لهم من العطاءات و الهدايا، ثم قصد أرض فلسطين، و منها سارَ إلى دمشق إلى أن وصلَها سنة 715 م / 96 هـ فوجد الوليد بن عبد الملك يحتضر. و كان سليمان، شقيقه و ولي عهده، قد بعث إليه، أي إلى موسى، و هو في طريق العودة إلى الشام، مشيرا عليه بالتريُّث قليلا لكي يصلِ إلى دمشق في ولايته و يُقدِّم له هو السبي و الغنائم، لكن موسى بن نصير لم يفعل، ربما لعدم اطلاعه على كتاب سليمان في الوقت المناسب، و أسرع ليلحق الوليدَ قبل وفاته. و فعلا، توفي الوليد (فيفري 715 م / جمادى الثانية 96 هـ) بعد وصول موسى بن نصير إلى عاصمة الخلافة بثلاثة أيام، أي في ولاية أخيه سليمان. و اعتبارًا لعدم إذعان موسى لأوامر الخليفة الجديد بعدم دخول دمشق خلال أيّام احتضار شقيقه الوليد، و بناءً على الوشايات و التشكّيات التي وردت بشأنه، بادر سُليمان بسجنه، ثمّ تولّى الانتقام منه و تفنّن في إذلاله و تعذيبه و صادر أمواله، كما أمر بأبنائه الذين تركهم بإفريقيّة و الأندلس أن يُقتلوا، و كاد يُعدمُه هو كذلك لولا شفاعة يزيد بن المُهَلّب له عنده. و قد اعتُبر المصير الشنيع الذي آل إليه هذا القائد الذائع

[95] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيّة و المغرب».

[96] الطبري في «تاريخ الأمم و الملوك».

[97] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[98] ابن عذاري في «البيان المغرب».

الصِّيت، و الذي حقق انتصارات كبيرة، تمَكَّن بفضلها من مزيد نشر الدعوة الإسلامية في ربوع إفريقيَّة و المغرب و في الأندلس، نقطةً سلبية في تاريخ بني أمية، ذلك أنَّ الخليفة سليمان بن عبد الملك أنكر جميل الرجل و اضطهدَه، فقط لأنَّه لم يأتمر بأمره و لم يسلِّمه ما جلب معه من بلاد الأندلس و المغرب من الغنائم و السبي [99].

كان موسى بن نصير، الذي تربَّى قريبًا من بيت الخلافة الأموية مع أولاد معاوية و أولاد الأمراء و الخلفاء من بعده و نشأ على حُبِّ الجهاد في سبيل الله ونشر الدين، من أعظم رجال الحرب و الإدارة. و قد ظهرت حنكتُه الإدارية في مختلف المناصب التي تقلَّدَها و براعتُه الحربية في كلِّ الحملات البرية و البحرية التي قادها. و من خصاله و ميزاته أنَّه - و إن أبدى في معالجة المواقف و إخماد الفتن و الانتفاضات كثيرًا من الحزم و الشدَّة - قد أظهر في ذات الوقت خبرة فائقة بنفسية البربر و مزاجهم و براعة ملحوظة في سياسة الحروب و الأزمات، كما أنَّه كرَّس جهده و طاقته و إمكانياته لتدعيم ما حقَّقه من قبله سلفُه حَسَّان بن النعمان في المجالات الإدارية و الاقتصادية و النقدية و التنظيمية، و عمل جاهدا على تثبيت استقلال ولايته عن الفسطاط، مؤكِّدا في أكثر من مناسبة بأنَّه لا يعترف بسلطة عليه إلاَّ للخلافة المركزية بدمشق.

ظلَّت إفريقيَّة مدَّةً دون والٍ إلى أن تولاَّها من قِبل الخليفة سليمان بن عبد الملك محمدُ بن يزيد الأنصاري مولى قريش.

10 – محمد بن يزيد الأنصاري – 8

مولى قريش

تولَّى محمد بن يزيد الأنصاري أمرَ إفريقيَّة و المغربِ سنة 716 م / 97 هـ و دخل ولايته الجديدة و في جرابه تعليمات صريحة من سيِّده و وليِّ نعمته سليمان بن عبد الملك بتتبُّع أبناء سلفه موسى بن نصير حتَّى يدفعوا غرامة حُدِّد مقدارها بثلاثمائة ألف دينار، فألقى القبض على محمد بن موسى و عذَّبه و صادر أمواله ثمَّ ضرب عُنقه، ثُمَّ نَكَّل بابنه الثاني عبد الله و أعدمه، و بعد مُدَّة، قتل ابنَه الثالث عبد العزيز، والي الأندلس، الذي كان قد خلع طاعة الخليفة احتجاجا على المصير الذي آل إليه والده و أخواه. و من المفارقات أنَّ محمد بنَ يزيد، رغم ما اتَّصف به من إيمان و ورع، كان يتشفَّى في أبناء موسى بن نُصير بوحشية كبيرة، من ذلك أنَّه أمر،

[99] توفي موسى بن نصير و عمره يُناهز الثمانين ما بين سنة 715 م / 97 هـ و717 م / 99 هـ و هو في طريقه إلى الحج، و قيل تُوفِّي في المدينة أو بوادي القرى.

بعد قتل وَلَديه عبد الله و عبد العزيز، بإرسال رأسيهما إلى سليمان بن عبد الملك، الذي بدوره أذن بتقديمهما إلى والدهما و هو في السجن إمعانا في الإساءة و القسوة.

دامت ولاية محمد بن يزيد الأنصاري سنتين و بضعة أشهر، و لم تُسجَّل خلالها غزوات أو إنجازات تُذكر سوى إيفاد بعض السَّرايا إلى ثغور إفريقيَّة، ثم عوَّضه، بأمر من الخليفة الجديد عمر بن عبد العزيز، إسماعيلُ بن أبي المهاجر.

11 – إسماعيل بن أبي المهاجر – 9

بن عبيد الله القرشي المخزومي

كان لأبي عبد الحميد إسماعيل بن أبي المهاجر من العلم و الأدب و الفقه ما جعله، إلى حين توليه إفريقيَّة و المغرب، مؤدِّبا و مربِّيا لأبناء عبد الملك بن مروان، و هو أحد أفراد مجموعة العشرة التابعين [100] الذين كان بعثهم الخليفة عمر بن عبد العزيز قُبيل نهاية القرن الأول للهجرة / أواسط العشرية الثانية من القرن الثامن الميلادي إلى إفريقيَّة لنشر الإسلام بها و تعليم أهلها البربر القرآن و السنَّة. عُيِّن واليا على إفريقيَّة و المغرب سنة 718 م / 100هـ ، فباشر عمله بإيمان و هدوء، متحليًا بالحكمة و العدل، و توصَّل رفقة العلماء و الفقهاء الذين اصطحبوه إلى كسب ثقة رؤساء القبائل البربرية و أفرادها، فجعلهم يعتنقون الدين الجديد باندفاع و تلقائية. لذلك، اعتُبر حسب أغلب المؤرِّخين «**خير والٍ و خير أمير، فكرَّس جهده في سبيل تطبيق العدالة الاجتماعية و المساواة بين المسلمين جميعًا**» [101]. غير أنَّ حكمه لم يدم طويلا، إذ بادرَ يزيدُ بن عبد الملك بعزله، حال ارتقائه إلى الخلافة إثر وفاة ابنِ عمِّه عُمر بن عبد العزيز، و عيَّنَ يزيد بن أبي مسلم الأنصاري، وزير الحجاج بن يوسف و مُشيره و صاحب شرطته، واليا على إفريقيَّة.

---

[100] هي مجموعة من الفقهاء التابعين الذين يمثِّلون مدرسة فقه السُّنن، أي الفقه الذي يعتمد أساسا على ما جاء به النصُّ الشرعي من قرآن و سُنَّة قولية أو فعلية أو تقريرية، و هم أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المعافري الإفريقي الحُبُلي و أبو مسعود سعد بن مسعود التجيبي و إسماعيل بن عبيد الله الأنصاري و أبو الجهم عبد الرحمن بن رافع التنوخي و موهب بن حيّ المعافري و حبَّان بن أبي جبلة القرشي و بكر بن سوادة الجذامي و أبو سعيد جعثل بن هاعان بن عمر الرعيني و طلق بن جابان الفارسي و إسماعيل بن عبيد الله بن أبي مهاجر المخزومي.

[101] عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب».

12 – يزيد بن أبي مسلم الأنصاري الثقفي – 10

– أبو العلاء –

عيَّن الخليفة الأموي، يزيدُ بن عبد الملك، يزيدَ بن أبي مسلم الأنصاري واليا على إفريقيَّة و وجَّهه إليها سنة 720 م / 102 هـ، فدخلها و باشر مهامَّه بها منتهجا سياسة مغايرة تماما لسياسة سلفه إسماعيل بن أبي المهاجر، فكان، اقتداءً بسيِّده الحجاج بن يوسف، ظلومًا، غشومًا. و من شنائعه أنَّه عزم على السير مع البربر سيرة الحجَّاج مع أهل الذمَّة في العراق، إذ فرض عليهم، بعد أن أسلموا طوعًا أو كُرهًا، دفع الجزية التي كانت على رقابهم قبل إسلامهم، و زاد على ذلك بأنْ اتَّخذ إجراءً أراد من خلاله التفنُّن في الإساءة إليهم و في احتقار رؤسائهم، و هو الإجراء المتمثِّل في الإذن برسم أسماء حرسه المنتدبين من بين أبنائهم بالوشم في أيديهم ليتميَّزوا بذلك عمَّن عداهم، و هي على ما يبدو عادة بيزنطية قديمة كانت تُتَّبع لفرض الطاعة على الجنود النظاميين.

من البديهي أن يتسبَّب مثلُ هذا التصرُّف الصادر عن ممثِّل الخليفة تجاه سكان البلد الأصليين البربر في ردود فعل مناهضة. و فعلا، قرَّر قادة القبائل و أفرادها خلع طاعة يزيد الأنصاري و تآمروا عليه و نصبوا له كمينا و قتلوه و هو في طريقه من بيته إلى المسجد، ثم اختاروا من بينهم رجلا من أهل الدين و الفضل، و هو محمد بن يزيد، و قيل بن أوس، الأنصاري، الذي كان ساعة اغتيال يزيد في غزوة بصقلية، و أوكلوا إليه مؤقَّتا مهمَّة إدارة شؤونهم في انتظار قرار السلطة الأموية المركزية في وضعهم، ثم وجَّهوا رسولا إلى الخليفة يزيد بن عبد الملك مُحمَّلاً بتقرير خطِّي يتضمَّن شرحا ضافيا لأسباب ما حدث في إفريقيَّة، كما يتضمَّن طلب العفو لأهلها لإقدامهم على اغتيال واليهم، قائلين «**إنَّا لم نخلع أيدينا من الطاعة، و لكن يزيد بن أبي مسلم سامَنا ما لا يرضَى اللهُ و المسلمون، فقتلناه و أعدنا عاملك**. فقبل الخليفة منهم الأعذار و كتب **إليهم إنِّي لم أرضَ ما صنع يزيد بن أبي مُسلم، و أقرَّ محمد بن يزيدعلى إفريقيَّة**» [102]، ثمَّ عيَّنَ سنة 721 م / 103 هـ بِشرَ بن صفوان الكلبي واليا عليها.

13 – بشر بن صفوان الكَلَبي – 11

قدم بشر بن صفوان، الذي كان إلى حدِّ التاريخ واليا على مصر، إلى إفريقيَّة سنة 721 م / 103 هـ في عهد يزيد بن عبد الملك، و تولَّى كسابقيه تتبُّع من بقي من أنصار موسى بن نصير و أهله،

[102] الطبري في «تاريخ الأمم و الملوك».

فصادر أرزاقهم و أموالهم و قتل عددا منهم، ثم قفل راجعا إلى المشرق سنة 723 م / 105 هـ حاملا معه هدية ذات قيمة إلى الخليفة يزيد، فوجده قد توفي فقدَّمها إلى خلفه هشام بن عبد الملك، فجَدَّدَ له الولاية على إفريقيَّة.

عاد بشر بن صفوان إلى ولايته عاقدًا العزم على مزيد التمركُز في حوض البحر الأبيض المتوسِّط، فشرع في تنظيم غزوات في اتجاهات مختلفة، كانت أهمُّها غزوة صقلية التي قادها بنفسه سنة 727 م / 109 هـ و غزوة سردانيا و كورسيكا، **«و عُقدت هدنة مع الرُّوم إلاّ أنَّه لم يقع احترامها»** [103]، و أتى بشر بن صفوان من هذه الغزوات بسبي كثير و غنائم هامة، ثم رجع إلى القيروان و أقام بها إلى أن توفي في السنة نفسها، أي بعد ولاية دامت سبع سنوات، فباشر أمور الولاية نائبٌ له إلى أن قدم إليها بأمر من هشام بن عبد الملك، عُبيدة بن عبد الرحمن السُّلمي.

14 – عُبيدة بن عبد الرحمن السُّلمي – 12

تولَّى عُبيدة بن عبد الرحمن السُّلمي شأنَ إفريقيَّة بأمر من هشام بن عبد الملك في جوان 728 م / ربيع الأول 110 هـ ، فقدم إليها و بسط نفوذه عليها و على المغرب و الأندلس، و غزا صقلية في أربع مناسبات – ما بين سنتي 728 و 733 م / 110 و 115 هـ - كما غزا سردانيا سنة 732 م / 114 هـ . **«و في هذه الغزوات فُقدت عدَّة مراكب بفعل نيران النفط التي قذفها الأسطول البيزنطي»** [104].

انصرف الوالي الجديد مباشرة إلى تسيير شؤون ولايته بحزم و شدَّة، و اعتمد القسوة في تعامله مع الخاصِّ و العامِّ، فتولَّى بدايةً اضطهاد من بقي من عُمَّال سلفه بشر بن صفوان و أذن بسجنهم و أغرمهم و عذَّب عددا منهم، ثمَّ تسلَّط بالقول و الفعل على وجهاء القوم و الأدباء و العلماء من العرب، فصادف أن كانت له مشادَّة كلامية مع أحدهم، و هو أبو الخطَّار حسام بن ضرار الكلبي، الذي كان من الشعراء المشهورين و القادة المحترمين، كما كان سابقًا واليا في عدد من المناطق بإفريقيَّة تحت بشر بن صفوان قبل أن يعزله عُبيدة، فأرسل أبو الخطَّار إلى الخليفة هشام قصيدة ذكَّره فيها بنصرة قومه، بني كلب القحطانيين، للأمويين، و بخاصة في معركة مرج راهط بين العرب اليمنية، أصحاب مروان بن الحكم، و بين الضحَّاك بن قيس الفهري، زعيم العرب المضرية، الذي كان يدعو ساعتها لعبد لله بن الزبير [105]، و انتهز أبو

[103] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

[104] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

[105] من أبيات هذه القصيدة : أفادت بنو مروان قيساً دماءَنا، و في الله إن لم يعدِلُوا حَكَمٌ عدلُ / كأنَّكُم لم تشهدوا مرج راهط، و لم تعلموا من كان ثَمَّ له الفضلُ / وقيناكم حرَّ القنا بصدورنا (أو بنحورنا)، و ليس لكم خيلٌ سوانا ولا رجِلُ / فلما بلغتم نيل ما قد أردتُمُ، وطابت لكم فيها المشارب والأكلُ / تغافلتُمُ عنَّا كأنْ لم نكن لكُم، صديقاً و أنتم ما عَلِمْتُ لنا وصلُ.

الخطّار المناسبة لإبلاغ دمشق تذمُّر أهل إفريقيّة و تظلُّمهم من تصرُّفات واليهم عُبيدة بن عبد الرحمن، مُذكِّرًا الخليفة عن قصد بأنَّه ينحدر من قيس، فغضب هشام من ذلك و عزله سنة 732 م / 114 هـ و أمره بالعودةً إلى الشام، كما أمره بتكليف نائب عنه يتولّى شؤون الولاية مؤقتا، هو عقبة بن قُدامة التجيبي، ثم أوفد إلى إفريقيَّة بعد ما يربو عن السنتين عُبيد الله بن الحبحاب واليا.

على أنّه يتعيَّن القول بأنّه، بالرغم من المآخذ و الانتقادات التي ذكرها المؤرِّخون في شخص عُبيدة بن عبد الرحمن السُّلمي، فإنَّ إنجازاته كانت عديدة، من ذلك أنَّه أقرَّ إصلاحا إداريا أحكم بمقتضاه إعادة تقسيم الجهة الغربية من ولايته الشاسعة، و غزا مناطق نائية عن إفريقيَّة، منها بعض أقاليم ما وراء الصحراء، كما غزا صقلية و سردانيا كما سلف الذكر.

15 – عُبيد الله بن الحبحاب – 13
السلولي القيسي

تولَّى عُبيد الله بن الحبحاب إفريقيَّة بأمر من هشام بن عبد الملك، فدخلها في ماي 734 م / ربيع الثاني 116 هـ ، و بسط نفوذه في كامل أرجائها و في المغرب و الأندلس، و هو من الأعوان و المعاونين الذين كانوا يحتلُّون مناصب غير رفيعة، ما جعله يقول عند توليته : «**كُنتُ كُويتبًا، ثمَّ صرتُ كاتبًا، ثمَّ صرتُ أميرًا، ثمَّ أنا اليوم أميرٌ كبير، و الحمد لله**» [106].

واصل عُبيد الله بن الحبحاب حملات الغزو على جزيرتي صقلية و سردانيا خلال الفترة من سنة 734 إلى سنة 740 م / 116 إلى 122 هـ ، و هي غزوات لم «**تُكلَّل بالنجاح، و أسَّر الروم العديد من المُسلمين**» [107] ثمَّ بعث أحد قادته، حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع، إلى السوس الأقصى و إلى غرب إفريقيا فغزاهما و رجع بغنائم كثيرة. بعد ذلك، انصرف إلى البناء و التعمير، فجَدَّدَ دار الصناعة، و فتح العديد من الطرقات و المسالك، و اعتنى بقطاع الفلاحة، و شجَّع على تعاطي التجارة. على أنَّ أهمَّ إنجاز قام به عُبيد الله بن الحبحاب هو بناء جامع الزيتونة [108] الذي بقي شامخا على مرِّ الحضارات و العصور. و قد يكون هذا الجامع التاريخي «**بُني في وادٍ كانت**

[106] أورده أحمد الطويلي في «تاريخ مدينة تونس».

[107] عزيز أحمد في «تاريخ صقلّية الاسلامية».

[108] يعتبر أحمد الطويلي في «تاريخ مدينة تونس» أن «**أوّل ما بدأ به حسان بن النعمان بتونس هو بناؤه لمسجد الزيتونة المعمور... و بعده بنى عبد الله بن الحبحاب في مدّة ولايته جامع الزيتونة من جديد**».

فيه شجرات زيتونٍ قد قُطِعت إلاّ واحدة بقيت قائمة إلى أيام الوندال[109]**، حيث كانت محلّ زيارة و تبرُّك، فلما فتح المسلمون المدينة وجدوها فأبقوا عليها وسط ساحة المسجد، فسُمِّي بها»**[110]، و يقُالُ إنّ ديرًا يرتاده الروم و يأتونه من أقاصي الأمصار و الجهات كان يوجد في مكان المسجد، حيث صلّى المسلمون لأول مرّة في عهد حَسَّان بن النعمان الغَسَّاني قبل ثلاثين سنة.

كان بإمكان عُبيد الله بن الحبحاب أن يستقرّ بإفريقيّة ليواصل رسالة من سبقه من قادة الجيش الفاتحين و الولاة لولا ما حدث في ولايته - و لأول مرة منذ الفتح العربي الإسلامي لها - من عصيان البربر المغاربة و تمرُّدهم على الحكم المركزي بالقيروان نتيجة سوء تصرُّف عامل عُبيد الله على طنجة، عمر بن عبد (أو عُبيد) الله المرادي، الذي أساء معاملتهم بفرض جبايات مشطّة عليهم و بالإكثار من سبي بناتهم لإرسالهن إلى بلاط الخليفة في دمشق [111]. و قد قاد حركة التمرُّد و قام بالثورة ضدّ هذا الوالي المُتعسِّف رئيسُ الحركة الصفرية [112] بالمغرب، ميسرة السقّاء - من قبيلة مدغرة - و آلت الحروب و المعارك المتتالية التي دارت رحاها بصفة خاصة في المغرب الأقصى، و التي كان جيش عُبيد الله فيها يَعُدُّ أكثر من سبعين ألفا، إلى هزيمة الجيش النظامي و قتل العامل عمر بن عبد الله المرادي و كذلك إسماعيل، ابن الوالي عُبيد الله بن الحبحاب، الذي كان واليا لأبيه على السوس. و بالرغم من المدد الذي أرسله عُبيد الله بن الحبحاب إلى جيوشه بمنطقة الصراع بقيادة كُلٍّ من حبيب بن أبي عبيدة و ابنه خالد، فإن الجيوش العربية انهزمت شرّ هزيمة خلال معركة ضروس سمِّيت «غزوة الأشراف»، و قُتل خالد بن حبيب و جميع من معه. و ممّا زاد الأوضاع تعقيدا اندلاعُ ثورات مماثلة قام بها أهل الأندلس، ناسجين على منوال البربر الأفارقة، فقتلوا عامل عُبيد الله بن الحبحاب عليهم، عُقبة بن الحجاج السلولي، و نصَّبوا مكانه واحدا منهم، هو عبد الملك بن قطن. و تعود أسباب اندلاع هذه الأزمة، التي سمِّيت فيما بعد «الفتنة المغربية الكُبرى»، إلى **«عدم إدراك الأمويين لطبيعة البربر، و هم من سكّان البلاد الأصليين، و إنكارهم للدور الكبير الذي قاموا به في عمليات الفتوح في المغربين الأوسط و الأقصى والأندلس»** [113].

---

[109] الوندال أو، **«الفندال (Vandales) قومٌ محاربون من صميم الجَرْمَنْ (Germains)، زحفوا على البلاد الإسبانية في القرن الرابع بعد الميلاد، فامتلكوها و أطلقوا عليها اسم "أَنْدَلُوسِيَا". فبدا للكُونْتْ بونيفاس (Boniface)، والي قرطاج من قِبل الرُّومانْ، أن ينفرد عن قومه بالحُكم و ينسلخ عن تابعيهم و يعلن نفسه ملكا على إفريقيّة، فاستجاب له عاهل الوندال و زحف على مدينة قرطاجنة، مَلقى الأطماع بين الدول، سنة 439 م، فتخلّى له عنها الكُونْتْ بونيفاس»** (من مقال للشيخ عبد العزيز الثعالبي صدر في جريدة «الإرادة» بتاريخ 15 ماي 1939، أورده أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي»).

[110] عبد العزيز الدولاتلي في «الزيتونة، عشرة قرون من الفن المعماري التونسي».

[111] يقول راضي دغفوس في كتابه Histoire de la Tunisie médiévale :

La province de l'Ifrîqiya et du Maghreb était devenue, sous le règne de Hicham b. Abdelmalek, une source importante pour fournir à l'aristocratie l'argent, les jolies filles et les mignons.

[112] « الصفرية» (أتباع زياد بن الأصفر) فرع من الخوارج مثل «الأزارقة» (أتباع نافع بن الأزرق) و «الأباضية» (أتباع عبد الله بن أباض) و غيرها من الفرق التي برزت في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان.

[113] محمد سهيل طقّوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

و من الطبيعي أن تؤدي هذه الاضطرابات إلى انهيار أُسس الولاية و مقوّماتها، و أن يطال العصيان العاصمة. و فعلا ثار سكان القيروان عربًا و بربرًا على واليهم عُبيد الله بن الحبحاب و عزلوه سنة 741 م / 123 هـ و أرغموه على العودة إلى المشرق. و لما علم هشام بن عبد الملك بذلك «**استنقص ابنَ الحبحاب و كتب إليه يستقدمه**»[114]، و في ذات الوقت رأى في موقف أهل القيروان تحدِّيا لسلطته، فاغتاظ بشدَّة، و تساءل «**أَقُتِلَ أولئك الرجال الذين كانوا يفِدون علينا من المغرب، أصحاب الغنائم ؟، قيلَ : نعم يا أمير المؤمنين، قال : والله لأغضبنَّ لهم غضبة عربية و لأبعثنَّ إليهم جيشا أوله عندهم و آخره عندي، ثمّ لا تركتُ حصنَ بربري إلاّ جعلت إلى جانبه خيمة قيسي أو تميمي**»[115]، ثمَّ أمر عُبيدَ الله بن الحبحاب بالقُدوم إلى الشام (أفريل 741 م / جمادى الأولى 123 هـ) و سيَّر إلى إفريقيَّة كلثوم بن عياض القيسي.

16 – كلثوم بن عياض القُشَيْرِي القيسي – 14

أرسله الخليفة هشام بن عبد الملك إلى القيروان واليًا سنة 741 م / 123 هـ و أذن له بوضع حدٍّ لانتفاضة أهل إفريقيَّة و المغرب و الأندلس، و أمَّره على جيش يضمُّ اثني عشر ألفا - و قيل سبعة و عشرين ألفا - من خيرة المقاتلين من أبناء الشام، و أعطى الإذن لكافة الولاة الذين سيمرُّ بمناطقهم و هو في طريقه إلى إفريقيَّة أن يضعوا على ذمَّته الجنود و العتاد، فاجتمع عنده جيش يضمُّ ما بين خمسة و أربعين و سبعين ألفا من عرب إفريقيَّة و بربرها و من أبناء الشام و مصر و برقة. و قد عُرف «**هذا الجيش بالطَّالعة العربية الثانية، تمييزًا عن الطَّالعة العربية الأولى التي قادها موسى بن نُصير**»[116].

وصل كلثوم بن عياض إلى القيروان في شهر رمضان 123 هـ / جويلية 741 م عاقدا العزم على كسر شوكة أهل إفريقيَّة البربر و قتالهم، فعيَّن عليهم قائدًا قيسيًّا من أبناء عمومته، هو بلج بن بشر القُشيري، و أطلق له العنان للتَّصرُّف فيهم، فبادر هذا القائد منذ تولِّيه الخطَّة بإهانتهم بشتَّى الوسائل، و طالبهم بترك بيوتهم للجنود القادمين من الشَّام، فاستنجد قادتهم و شيوخهم بحبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري (الذي كان واليا على تلمسان في ذلك الوقت) فبعث إلى كلثوم بن عياض ليقول له : «**إنَّ ابن عمِّك السفيه قال لأهل بلدنا كذا و كذا، فارحل بعسكرك عنهم، و إلاَّ حوَّلنا أعنَّة الخيل إليك**»[117]، فقبل كلثوم الطلب و عزل القائد الجائر. و بعد ذلك، قصد كلثوم ناحية المغرب و وصل إلى تلمسان، فجرت بينه و بين حبيب بن أبي

---

[114] ابن خلدون في «العبر».

[115] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

[116] عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب»

[117] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

عبيدة معركة لم تدم طويلا، إذ سرعان ما انتهت بالصلح بينهما ثم تطوَّرت إلى الوفاق فالاتحاد بهدف التعاون و التآزر على محاربة البربر الرافضين للسلطة العربية في مناطقهم. على أنَّ هذا الصُلح كان من مُنطلقه هشًّا، ذلك أنَّ ظاهرة التنافس و الضغائن التي ميَّزت العلاقات بين أفراد الجيش من عرب إفريقيَّة و نظرائهم الوافدين من المشرق قد تسبَّبت في انخرام الوئام و الانضباط داخل الصفوف. و مهما يكن من أمر، فقد توجَّهت الجيوش العربية «الموَحَّدة» إلى ناحية طنجة، على ضفَّة وادي سبو، فاعترضهم خالد بن حُميد الهتوري - من قبيلة زناتة - القائد الجديد لحركة التمرُّد البربرية الذي خلف ميسرة المدغري، و دارت سلسلة من المعارك بين الجانبين، كانت نهايتها هزيمة الجيوش العربية و سحقها و مقتل الوالي كلثوم بن عياض و حليفه حبيب بن أبي عبيدة و عدد كبير من قادة العرب و وجوههم و جنودهم. و عندما بلغ خبر هذه الهزيمة الجديدة (التي أتت بعد سنة واحدة من هزيمة عُبيد الله بن الحبحاب و طرده من إفريقيَّة) إلى مسامع الخليفة هشام بن عبد الملك في دمشق، سارع بتعيين عامله على مصر آنذاك، حَنْظَلَة بن صفوان، واليا على القيروان.

17 – حَنْظَلَة بن صفوان الكَلبي – 15

كان حَنْظَلَة بن صفوان واليا على مصر، و هو أخو بشر بن صفوان الذي كان قد تولَّى إفريقيَّة بأمر من يزيد بن عبد الملك خلال الفترة ما بين 721 و 728 م / 103 و 110 هـ ، فنقَلَه هشام بن عبد الملك في فيفري 742 م / ربيع الثاني 124 هـ من مصر إلى القيروان، فدخلها و أمَّن أهلها ثمَّ عيَّن واليا جديدا على الأندلس، هو أبو الخطار حسام بن ضرار الكلبي الذي سلف ذكره، فأرجعها إلى سلطة القيروان بعد أن أفلتت زمن عُبيد الله بن الحبحاب. و ما كادت تستقر الأمور لحَنْظَلَة في إفريقيَّة حتى زحفت عليه جيوش عظيمة من الصفرية و البربر، بقيادة عكاشة الصفري الخارجي، و من أفراد قبيلة هوَّارة، بقيادة عبد الواحد بن يزيد، فأخرج جميع ما في خزائنه من السلاح و العتاد و عبَّأ قادته و جنوده و دعا جيوشه لشرف الجهاد و لإيقاف زحف الخوارج وكفِّ شرِّ أبناء هوارة، فكانت له معهم ملاحم و معارك عديدة و متتالية سرعان ما تطوَّرت إلى حرب شاملة دارت رحاها قرب جبل القرن شمال مدينة القيروان، ثمَّ بمدينة الأصنام على نهر شلف بالمغرب الاوسط (الجزائر حاليا). و في كلتا المعركتين، انتصر حَنْظَلَة بن صفوان و قَتَل من الجيوش الصفرية و البربرية زهاء مائة و ثمانين ألفا حسب بعض المؤرِّخين - و في ذلك مبالغة واضحة - ورجع إلى القيروان، فسُرَّ الخليفة بهذا الفوز الذي اعتُبر من أعظم انتصارات المسلمين بعد معركة بدر [118].

[118] يقول ابن عذاري في «البيان المغرب» إنَّ الرّاوية الليث بن سعد قال : **«ما من غزوة كنتُ أُحبُّ أن أشهدها بعد غزوة بدر، أحبُّ إليَّ من غزوة القرن و الأصنام».**

بقي حَنْظَلَة بن صفوان بالقيروان باسطا نفوذه على كامل إفريقيَّة و المغرب لمدَّة تزيد عن خمس سنوات، ثم قام عليه حفيد عقبة بن نافع، عبد الرحمن بن حبيب، الذي كان قد حلّ بتونس قبل حوالي سنتين (فيفري 745 م / جمادى الأولى 127 هـ) قادما من الأندلس حيث كان لاجئا بعد هزيمة والده و مقتله و مقتل والي إفريقيَّة آنذاك، كلثوم بن عياض القيسي. و يعود سبب رجوع عبد الرحمن بن حبيب إلى تونس إلى سببين اثنين، أوَّلهما الارتباك الذي انتابه بعد تعيين أبي خطّار بن ضرار واليا على الأندلس من قِبل حَنْظَلَة، ما جعله يخشي على نفسه اعتبارًا لعلاقاته المتوتِّرة معه، و ثانيًا رغبتُه في استرجاع مجد جدِّ أبيه، عُقبة بن نافع الفهري، و الانقضاض على كرسيِّ الولاية، ما حدا به إلى الإعلان عن عزمه على الإطاحة بحَنْظَلَة بن صفوان.

استجاب سكان إفريقيَّة لعبد الرحمن بن حبيب و بايعوه واليا، فاختارَ حَنْظَلَة الانسحاب دون مقاومة، رافضًا أن يُهدر دمُ المُسلمين من أجل حفاظه على كرسيِّ السلطة، على أنَّه «**دعا على عبد الرحمن و على أهل إفريقيَّة، و كان مُستجاب الدعوة، فوقع الوباءُ و الطاعونُ بإفريقيَّة سبع سنين، لا يكاد يرتفع إلاَّ مرَّةً في الشتاء و مرَّةً في الصيف**» [119]. و قد جرت هذه الأحداث دون أن تكون الخلافة المركزية في دمشق قادرة على السيطرة عليها و على منعها، و ذلك بسبب تداعي الدولة الأموية للسقوط بعد مقتل الخليفة الوليد بن يزيد و انطلاق الشرارة الأولى لما سُمِّي بالفتنة الثالثة.

18 – عبد الرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة – 16
بن عقبة بن نافع الفهري

أرسل عبد الرحمن بن حبيب بريدا إلى الخليفة مروان بن محمد يُعلمه فيه بأسباب انتفاضة أهل إفريقيَّة على حَنْظَلَة بن صفوان معدِّدا الأخطاء و الهفوات التي ارتكبها هذا الوالي، و «**تقوَّل على حَنْظَلَة و نَسَبَ إليه أهوالاً كذِبَ فيها**» [120]، كما أرسل إليه هدايا ثمينة و سبيا كثيرا، فأقرَّه مروان على إفريقيَّة و المغرب و الأندلس، و ذلك في جانفي- فيفري 747 م / جمادى الأولى 129 هـ ، و دخلت جميع النواحي و الأقاليم في طاعته دون تردُّد. و ما كاد يستتب الأمر لعبد الرحمن بن حبيب، حتى ثارت عليه أغلب جهات إفريقيَّة، و في مقدّمتها تونس (التي كانت بالأمس قد رحبت به و رضيته واليا عليها)، و كذلك الساحل و باجة و عدد من المناطق العربية و البربرية، فحاربهم بإعانة شقيقه إلياس و حكَّم فيهم السيف و كسب الانتصار تلو الانتصار.

[119] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[120] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

و قد تزامن انتصاب عبد الرحمن بن حبيب الفهري واليا على القيروان مع بدء تراجع دولة بني أمية في المشرق، ممّا وفّر له الفرصة لشقّ عصا الطاعة في وجههم، و ذلك أولا بعدم الامتثال لأوامر آخر خلفائهم مروان بن محمد الذي دعاه إلى القدوم إلى عاصمة الخلافة دمشق فلم يستجب، و ثانيا بإعلان استقلاله عن السلطة المركزية.

استبَدَّ عبد الرحمن بن حبيب بالحكم في إفريقيَّة و شرع في تنظيم الغزوات في اتجاه تلمسان، عاصمة الزناتيين، و بَسَطَ نفوذه و سلطانه على كامل إفريقيَّة و المغربين الأقصى و الأوسط و طرابلس في جو من الشدَّة و الحزم، مخلّفا الخوف و الرعب في كافة المناطق. و عندما تأكّد من بسط نفوذه نهائيا حيثما شاء، بعث سنة 752-753 م / 135 هـ أخاه عبد الله بن حبيب غازيا إلى صقلية و سردانيا، فأحرز نجاحات عديدة، و كاد يضُمُّ الجزيرة نهائيا إلى سُلطة أخيه لو لم يضطرَّ الجيش العربي الإفريقي إلى العودة على جناح السرعة إلى إفريقية بأمرٍ من عبد الرحمن بن حبيب الذي استنجد به لقمع ثورات البربر التي تكاثرت في ذلك التاريخ في كامل شمال إفريقيا، **«و هكذا، لم يتحقَّق ما كان عبد الرحمن بن حبيب يصبو إليه من افتتاح صقلِّية و سردانيا، و أرسل قسطنطين الخامس أسطولا بيزنطيا قويا لحماية الجزيرتين** و حَصَّنهما، و بالخصوص صقلِّية، بإحكام، و بنى أسطولا قويا جعله يجوب البحر الأبيض المُتوسِّط، و بذلك **ظلَّت صقلِّية نحوًا من نصف قرن في مأمن من أيَّة هجمات عربية ذات بال»** [121]. بالتوازي مع هذا الوضع، انسلخت الأندلس من جديد عن سلطة إفريقيَّة و صارت تحت حكم والٍ استقلَّ بها لنفسه، و هو ثوابة بن سلامة، ثم سرعان ما عادت إلى نفوذ عبد الرحمن سنة 746 م / 128 هـ، فعيَّن عليها ابنه يوسف واليا، فلم يلبث هو الآخر أن استقلَّ بها، فبقيت منفصلة عن القيروان لمدة تزيد عن عشر سنوات.

و لما قُتل مروان بن محمَّد الجعدي و سقطت دولة بني أُميَّةَ في المشرق سنة 750 م / 132 هـ و ظهرت الدولة العبَّاسية، أقرَّه خليفتُها الأول، أبو العباس السفاح، على إفريقيَّة كما أقرَّ ابنَه يوسف على الأندلس. ثم لما وُلِّي الخلافة أبو جعفر المنصور، جَدَّدَ توليتَه على إفريقيَّة لأنَّه دعاه إلى الطاعة فاستجاب. غير أنَّ الخلاف لم يلبث أن نشب بين الرجلين، و سببه أنَّ والي إفريقيَّة، عبد الرحمن بن حبيب الفهري، بعث إلى أبي جعفر هدية اعتبرها الخليفة غير ذات قيمة و لا تليق بمقامه، كما أنَّه لم يُرسل إليه جواري و سبايا حسبما كان مُتعارفًا، فكتب إليه عبد الرحمن و كأنَّهُ يبحث لنفسه عن الأعذار : **«إنَّ إفريقيَّة اليوم إسلامية كلُّها، و قد انقطع السبي منها، فلا تسألني ما ليس من قِبلي»** [122].

اعتبر الخليفة أبو جعفر المنصور هذا التصرُّف عصيانا و تطاولا، فغضب بشدَّة و أرسل إلى الوالي يتهدَّده و يتوعَّده، فما كان من عبد الرحمن إلا أن تعنَّت و اغتاظ هو كذلك، فصعد المنبر و سبَّ أبا جعفر ثمَّ أعلن على رؤوس الملأ بكلِّ جرأة : **«إنِّي ظننت أنَّ هذا الجائر يدعو**

---

[121] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

[122] ابن عذاري في «البيان المغرب».

إلى الحقّ و يقوم به حتى تبيّن لي خلاف ما بايعته عليه من إقامة الحق و العدل، و أنا الآن قد خلعته - يعني الخليفة - **كما خلعت نعلَيَّ هذَين**، و خلع نعلَيْه و ألقى بهما أرضًا، ثمَّ أذن بالإتيان بالخلعة السوداء التي كان أرسلها إليه أبو جعفر المنصور عند توليته القيروان من قِبله و مزَّقها على المنبر و أمر بحرقها، قائلاً : **هذا لباس أهل النَّار في النَّار**» [123].

جرت هذه التطورات تحت أنظار شقيق الوالي، إلياس بن حبيب، الذي وجد الفرصة سانحة، و قد فاض قلبه و قلب زوجته حقدا و كراهية إزاء أخيه. و سبب هذا الحقد و هذه الكراهية هو، أوّلاً، أنَّ عبد الرحمن كان ينسب لابنه حبيب الانتصارات التي حققها شقيقه إلياس عندما كان تحت إمرته خلال المعارك ضد حَنْظَلَة، و ثانيا، لأنَّ عبد الرحمن قتل غدرًا شقيقين من أبناء البيت الأموي، هما العاصي و عبد المؤمن ابنَا الوليد بن يزيد بن عبد الملك، بعد أن صاهرهما و زوَّج أخاه إلياس هذا من ابنة عمِّهما عند مرورهم جميعا من القيروان في طريقهم إلى الأندلس إثر سقوط العرش الأموي. و قد أقدم عبد الرحمن بن حبيب على قتل الأميرين المذكورين لظنّه أنَّهما كانا يتآمران عليه لافتكاك الولاية منه بعد أن بلغته وشاية في شأنهما مفادُها أنَّهما قالا : «**ما أغفل عبد الرحمن، أيظنُّ أنَّه يتمنَّى معنا ولايةً و نحن أولاد الخليفة!**» [124]، هذا بالإضافة إلى أنَّه كان قد أُخبر من قِبل بعض المُنجِّمين بأنَّ «أخوين» سيقتلانه، فأصبح يأمر بقتل كلِّ أخوين مُجتمعين، و انتهى به الأمر بسبب ذلك إلى أنْ استعجل قتل الأميرَيْن الأمويَيْن المذكورَيْن [125]. و كنتيجة حتمية لهذا التصرُّف الوحشي و لهذا المناخ المُتعفِّن، دبَّر إلياس بن حبيب مكيدة للغدر بأخيه عبد الرحمن، و قد كانت زوجته المذكورة تُحرِّضُه و تحُثُّه على ذلك، قائلة له بالخصوص : «**إنَّه قتل أختانك تهاونًا بك، و جعل العهدَ من بعده لحبيبٍ ابنِه، و أنتَ صاحب حربه و سيفه الذي يصول به**»[126]. فلم تزل تُغريه عليه، حتَّى خطَّطَ، بالاشتراك مع شقيقهما الآخر عبد الوارث بن حبيب الفهري و عددٍ من عرب القيروان و الجُند، للانقلاب عليه و الفتك به، فترصَّد المناسبة و دخل عليه ذات يوم من أيام سنة 754 م / 136-137 هـ و هو على فراش المرض و قتله و قطع رأسه، ثم نصَّب نفسه واليا على إفريقيَّة و المغرب و جَدَّدَ الدعوة لبني العبَّاس.

تجدر الإشارة، في خاتمة الحديث عن فترة عبد الرحمن بن حبيب، إلى أنَّ ولاية هذا الحاكم تميَّزت عن سابقاتها بميزتين، الأولى هي نجاحه في توحيد إفريقية و المغربين الأوسط و الأقصى و إرساؤه لدعائم «**سلالة حاكمة في إفريقية**، كادت أن تكون الأولى منذ الفتح، **لكنَّها لم تُعمَّر أكثر من عشر سنوات**» [127] كما سيأتي بيانُه، و الثانية هي حرصه على صيانة هيبة «دولته»، و بالخصوص في تعامله مع الخلافة الجديدة في المشرق.

---

[123] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

[124] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

[125] يفيدُ الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب» بأنَّ مروان بن محمد الجعدي، آخر خلفاء بني أميَّة في دمشق، عندما سمع بأنَّ عبد الرحمن بن حبيب كان يتوجَّسَ شرًّا من أخوين سيقتُلانه، وجَّه إليه رسالة جاء فيها : «**لا تقتُل الناس، فإنَّما أصحابُك أخواك إلياس و عبد الوارث**»، و ذلك ما حدث فعلاً.

[126] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[127] راضي دغفوس في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ ، الجزء الثاني» .

19 – إلياس بن حبيب بن أبي عبيدة – 17
بن عقبة بن نافع الفهري

تولّى إلياس بن حبيب كرسيَّ السلطة في القيروان مباشرة إثر قتله لأخيه عبد الرحمن سنة 754 م / 136-137 هـ و أعلن ولاءه للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور. و تُجمع أغلب المراجع و المصادر على أنَّ جريمة الاغتيال التي أقدم عليها إلياس بن حبيب في حقِّ أقرب المُقرَّبين منه، أخيه، تتنافى تمامًا مع ما عُرف عن هذين الأخوين من مودَّة و محبَّة ، ذلك أنَّ إلياس كان مُلازمًا لصيقًا، وفيًّا، لعبد الرحمن في جميع مجالات عمله خلال فترة ولايته، و بخاصَّة في المجال العسكري، إذ يُذكر أنَّه شارك بتفانٍ و نجاعة في مختلف المعارك التي خاضها أخوه ضدَّ الخوارج والصفرية، و بالخصوص بمنطقتي المغرب الأقصى و بلاد ما وراء الصحراء، و أبلى البلاء الحسن تحت إمرته.

ما أن شرع إلياس في مباشرة مهامه حتى قام عليه ابن شقيقه المقتول، حبيب بن عبد الرحمن بدعم من عمِّه الآخر عمران، الذي كان عاملا على تونس. و كاد الفريقان أن يقتتلا قتالا عنيفا خلال لقائهما بناحية سِمنجة لولا توصُّلهما إلى اتفاق حول هدنة تكون شروطها تثبيت عمران على تونس و ضمُّ بنزرتَ و جزيرة أبي شريك - الوطن القبلي حاليا - إليه، و تعيين ابن أخيه، حبيب بن عبد الرحمن، على قفصة و نفزاوة و قسطيلية - الجريد حاليا - فيما تكون بقية نواحي إفريقيَّة و المغرب تحت سلطة إلياس بن حبيب.

بناء على هذا الصلح العائلي الذي انبرم سنة 755 م / 138 هـ توجَّه إلياس بن حبيب مع شقيقه عمران إلى تونس، و في الطريق غدر به (أي بعمران) و اعتقله و همَّ بإرساله إلى الأندلس منفيا، ثم دخل القيروان و نصَّب نفسه واليا عليها. و لم ينته مسلسل المؤامرات و الاغتيالات عند هذا الحد بين أحفاد عقبة بن نافع، ذلك أنَّ حليف عمران بالأمس، ابن أخيه حبيب، قام على عمِّه إلياس و طلب الولاية لنفسه، فدارت بين جيشيهما معارك و مناوشات مُتفرِّقة في عدد من المناطق، انتهت بمعركة حاسمة جرت غير بعيد عن القيروان. و قدبلغت هذه المعركة ذروة القسوة و البشاعة باتِّفاق الوالي و ابن أخيه على المبارزة المباشرة بحضور جنودهما، فتوجَّه حبيب إلى عمِّه بالقول «**أيُّنا يقتُلُ صاحبه استراح منه، إنْ قتلتني ألحقتني بأبي، و إنْ قتلتُك أدركتُ ثأري منك**» [128] ثمَّ خرج كلٌّ واحد منهما إلى صاحبه و تقاتلا و تطاعنا بضراوة، فكانت الغلبة في النهاية لحبيب بن عبد الرحمن الذي انقضَّ على عمه و قتله و أمر برفع رأسه و رأس أصحابه على الرماح، ثم دخل القيروان و نصَّب نفسه واليا عليها، و ذلك أواخر سنة 755 م / 138 هـ .

[128] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

20 – حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب – 18
بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري

آلت ولاية إفريقيَّة إلى حبيب بن عبد الرحمن في ديسمبر 755 م / رجب 138 هـ بعد أن فتك بعمِّه إلياس و بعدد من أبناء أعمامه و غيرهم من آل بن نافع. و ما أن شرع في مباشرة مهامه حتى قام عليه عمُّه الآخر، عبد الوارث، مستعينا بقبيلة وَرْفَجُّومة [129]، التي كان قد التجأ إليها، و جرت بين الفريقين معركة في ناحية قابس انهزم فيها جيش حبيب بن أبي عبيدة، ثم دخلت جيوش وَرْفَجُّومة القيروان، فخرَّبوها و داسوا حُرُماتها و عاثوا فيها نهبا و فسادا. أما واليها حبيب بن عبد الرحمن فقد فرَّ إلى جبال الأوراس، موطن أخوال أبيه، و احتمى بها، فلحق به البربر فغلبهم، ثمَّ قرَّرَ العودة إلى ولايته ظنًّا منه أنَّ الأمن قد استَتَبَّ بها و أنَّه قد أصبح بإمكانه استعادة سلطته عليها، غير أنَّ الأمور كانت مغايرة لما كان ينتظر، إذ خرج إليه في ماي 757 م / مُحَرَّم 140 هـ القائد البربري عبد الملك بن أبي الجعد اليفرني النفزي، الذي كان الثُّوَّار البربر استخلفوه على القيروان إثر فرار حبيب بن عبد الرحمن منها، و هجم عليه و قتله ثم دخل القيروان واليا.

و بنهاية حبيب بن عبد الرحمن، انتهت مدَّة ولاية أحفاد عقبة بن نافع الفهري بعد ما يزيد على عشر سنوات (من 747 م / 129 هـ إلى 757 م / 140 هـ) من الصراعات و المكائد، فاندثروا نهائيا، و لم يتسنَّ لأيٍّ منهم اسغلال عدم الاستقرار الذي عرفته بغداد، عاصمة الخلافة، للتفكير في تركيز دولة ذات سيادة و إقرار نظام وراثي لسلالتهم.

21 – عبد الملك بن أبي الجعد اليفرني – ... [130]

دخل القائد الثائر عبد الملك بن أبي الجعد اليفرني الوَرْفَجُّومي القيروان في ربيع سنة 757 م / 140 هـ و نصَّب نفسه واليا عليها، فانتهزت عشيرته البربرية الصفرية الفرصة لمواصلة التصرُّف اللاأخلاقي في المدينة و التعامل اللاإنساني مع سكانها، فتضاعف التعسف و استفحل الفساد،

[129] «قبيلة ورفَجُّومة بطن من بطون نفزة، اتَّخذت من مبادئ الخوارج الصفرية مذهبا لها و أصبحت من غُلاة هذا المذهب في إفريقيَّة و المغرب، و قيل إنَّ زعيمَها عاصم بن جميل كان كاهنا ادَّعى النُّبُوة». أورده عبد العزيز الفيلالي في هوامش كتابه «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب».

[130] لم يكن عبد الملك اليفرني فاتحا أو واليا. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا فرعيا داخل هذا القسم من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنَّه يُعتبر حاكمًا مؤَقَّتا لإفريقيَّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

و عُذِّب الأهالي أيًا كانت مستواياتُهم و انتماءاتُهم، و رُبطت الدواب في سواري مسجد القيروان، و قُتل أشراف العرب و قادتهم، فأصاب الأسف و الندم كل الذين استنجدوا بالبربر لحمايتهم من ويلات القتال بين حبيب بن عبد الرحمن و عمِّه عبد الوارث. ثم جاءت النجدة من طرابلس بقيادة الثائر النفوسي أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المغافري، الذي قصد القيروان و دخلها أواخر ربيع سنة 758 م / 141 هـ.

22 – أبو الخطاب عبد الأعلى المغافري – ... [131]

دخل الثائر المستبدّ بطرابلس، أبو الخطاب عبد الأعلى بن السَّمح المغافري، عاصمة إفريقيَّة في جوان 758 م / صفر 141 هـ و قاتل البربر الغائرين شرَّ قتال و قضى على واليهم و قائدهم عبد الملك اليفرني و على أصحابه، و ضمَّ القيروان إلى ولايته، و عيَّن عليها عاملاً انتدبه من بين أبنائها، و هو عبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت، الفارسي الأصل، ثم قفل راجعا إلى مركز ولايته طرابلس، فبقيت إفريقيَّة ما يزيد على سبع سنوات كاملة منفصلة عن الخلافة المركزية في المشرق و مُلحَقة بولاية طرابلس (التي كانت قد سقطت منذ زمن ليس ببعيد في أيدي قبيلة نفوسة البربرية الإباضية [132] بعد أن أطرد واليها العباسي من قبل أبي الخطاب المغافري) و عاشت سلسلة من الاضطرابات و المعارك، إلى أن قدم إليها بأمر من أبي جعفر المنصور محمد بن الأشعث الخزاعي، والي مصر، على رأس جيش كبير تتقدَّمه «قيادة أركان» تضُمُّ ثمانية و عشرين قائدًا، فدارت بينه و بين عبد الأعلى المغافري معركتان خلال سَنَتَيْ 760 و 761 م / 143 و 144 هـ بجهة «سرت» - بالشرق الليبي - انتهتا بهزيمة جيوش ابن الأشعث، ثم جرت معركة ثالثة بينهما جنوب شرقي منطقة «زلطن» خلال صيف سنة 761 م / 144 هـ، فكانت الغلبة فيها هذه المرة للجيش العربي، و انهزم الثائر أبو الخطاب عبد الأعلى المغافري و قُتل جميع أصحابه، و هرب عامله على القيروان، عبد الرحمن بن رستم، إلى تاهرت، فاختار أعيانُ عاصمة إفريقيَّة و عامَّتُها عمرو بن عثمان القُرشي و عيَّنوه واليا بالنيابة عليهم إلى حين قُدوم ابن الأشعث إليها.

---

[131] لم يكن أبو الخطاب المغافري فاتحا أو واليا. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا فرعيا داخل هذا القسم من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنّه يُعتبر حاكمًا مؤقَّتا لإفريقيَّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

[132] يقول راضي دغفوس في «الحروب و الفتن و الثورات في القرن الأوّل و بداية القرن الثّاني للهجرة» : **«و ممّا يُذكر أنّ الفرقة الإباضية كان لها شأنٌ كبير في المغرب الإسلامي في العهد العبّاسي، شأنها شأن الصفرية، حيث إنّ المذهب الخارجي دخل بلاد المغرب في القرن الأوّل و لقي مجالاً فسيحًا للانتشار ضمن القبائل البربرية».**

23 – محمد بن الأشعث الخزاعي – 19

دخل القائد العربي محمد بن الأشعث الخزاعي القيروان على رأس جيش به أربعون ألف مقاتل في أوت 761 م / جمادى الأولى 144 هـ بعد أن هزم أبا الخطاب المغافري - كما ذُكر آنفا - و قتله في ناحية بورداسة غير بعيد عن سرت، و أطرد من القيروان جميعَ الإباضيين، ثمَّ بسط كامل نفوذه على كافَّة نواحي إفريقيَّة و المغرب و أعادهما إلى الحظيرة العبَّاسية، كما عيَّن عُمَّالاً له على الزاب و طنجة و طرابلس، و أذن بترميم مدينة القيروان و بنى سورها لحمايتها من الغارات و الهجمات، و أطفأ نار الفتنة البربرية في كامل ربوع إفريقيَّة. غير أنَّ الاضطرابات ما فتئت أن عادت إلى الاندلاع من جديد في عهده، فضعف جنده عددا و عدَّة، ما جعله يختار مُكرها الانسحاب من الحكم و العودة إلى المشرق في ماي 765 م / ربيع الأول 148 هـ ، فتولَّى القيروان بعده مؤقَّتا و دون أمر الخليفة قائد الفيلق المصري في جنده، عيسى بن موسى بن عجلان الخراساني. و لم تمض ثلاثة أشهر على ذلك حتى أرسل أبو جعفر المنصور كتابا إلى عامل ابن الأشعث على الزاب و طُبنة، الأغلب بن عقال التميمي، يأمره فيه بالتوجُّه إلى القيروان واليا.

24 – الأغلب بن سالم بن عقال التميمي[133] – 20

هو الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن سوادة التميمي، سليل قبيلة بني تميم، عيَّنه أبو جعفر المنصور سنة 761 م / 144 هـ عضدًا أيمن لمحمد بن الأشعث في حربه على البربر و أوصاه أن يكون خلفا له إن حدث أيُّ أمر غير منتظر، و بعد نجاح الحملة ضد الثُّوَّار البربر، عيَّنه محمد بن الأشعث واليا على طبنة عاصمة الزاب، ثمَّ بعث إليه أبو جعفر المنصور كتابا يُعيِّنه بمقتضاه واليا على كامل إفريقيَّة بعد عودة ابن الأشعث إلى المشرق.

في طريقه إلى عاصمة إفريقيَّة، بعث إليه الخليفة العباسي كتابا ثانيا يأمره فيه بالالتحاق توًّا بمنصبه الجديد و يوصيه بانتهاج سياسة عادلة، و يطالبه بتحصين مدينة القيروان و إحكام حراستها، فدخلها سنة 765 م / 148 هـ ، و استَتَبَّت له الأمور بها مدة تزيد على السنة خرج في نهايتها لإخماد فتنة قادها أحد الصفرية، أبو قرة اليفرني، على رأس مجموعة هائلةمن أبناء عشيرته البربرية بمنطقة الزاب، فلاحقه مدة حيثما حطَّ الرحال، ثم توغَّل في اتجاه المغرب الأقصى حتى وصل إلى تلمسان و طنجة.

[133] سيكون لابنه «إبراهيم» شأن كبير في تاريخ إفريقيَّة ابتداء من سنة 800 م / 184 هـ و لمدَّة تزيد على القرن، حيث سيركز أول نظام وراثي بها و سيؤسس «الدولة الأغلبية».

و خلال مدة غيابه عن عاصمته لمقاومة أبي قرّة اليفرني، ثار عليه الحسن بن حرب الكِنْدي، و هو من قوّاد الجند بإفريقيّة و كان مقيما بتونس، فهجم على القيروان و افتكّها من واليها سالم بن سوادة، فبعث إليه الأغلب يدعوه إلى الطاعة، فتعنّت، فورد عليه - أي على الحسن بن حرب - كتابٌ من الخليفة العباسي لنفس الغرض فلم يرعو، بل زاد في التطاول على الأغلب و طلب منه النزال، فتمّ له ما أراد، لكنه انهزم شرَّ هزيمة فهرب من القيروان و احتمى بجهة تونس، ثم أعاد الكَرَّة عندما سمع بعودة الأغلب إلى القيروان، و جرت بين الفريقين خلال شهر سبتمبر من سنة 767 م / شعبان 150 هـ حربٌ ضروس أصيب خلالها الأغلب بن عقال بسهم فتُوفي في حينه، أمّا خصمُه، الحسن بن حرب، فلم يهنأ بالنصر، إذ هجم عليه صاحب طرابلس، و أجبره على الهرب إلى تونس مع أتباعه، «**فقتله الجُند، و قيل أصحاب الأغلب، قتلوه في الموقف الذي قُتل فيه الأغلب. و لمّا بلغ أبا جعفر المنصور قتلُ الأغلب بن سالم، بعث على إفريقيّة مكانه عُمر بن حفص هَزَارْ مَرْد، من ولد قبيصة بن أبي صُفرة أخي المُهَلّب، فقدمها سنة إحدى و خمسين**» [134] (768 م).

25 – عُمر بن حفص بن قبيصة المُهَلَّبي – 21
– هزارْ مرْد [135] –

عُمر (أو عمرو) بن حفص المُهَلَّبي هو أوّلُ والٍ من «آل المُهَلَّب» [136] الذين تولّوا إفريقيّة. و هو كذلك أوّل وال يتمُّ اختياره من طبقة اجتماعية رفيعة، إذ قطع العبّاسيون بتعيينه واليا على إفريقيّة مع ما كان معهودا زمن الأمويين الذين كانوا يبعثون إليها ولاة ينتدبونهم من بين الموالي و الأتباع.

يُعتبر عُمر المُهَلّبي باعثا لـ «**سلالة حاكمة ثانية في إفريقيّة** - بعد سلالة أحفاد عقبة بن نافع الفهري - **تواصل حكمها للبلاد إلى حدود سنة 794 م / 178 هـ**» [137]، أولاه أبو جعفر المنصور

---

[134] ابن خلدون في «العبر».

[135] معناه بالفارسية ألف رجل، للدلالة على شجاعته و إقدامه.

[136] جدُّهم هو المُهَلّب بن أبي صفرة ظالم أبو سعيد الأزدي، أحدُ أشراف أهل البصرة و وجوههم. وُلد عام الفتح، و قد يكون خلّف سلالة بها 23 ابنا و 11 بنتا و اشتهر بالحنكة و الدهاء في مجال السياسة. غزا في أيام معاوية أرض الهند و وُلّي الجزيرة لعبد الله بن الزبير، و تولّى خراسان تحت الدولة الأموية، ثم قادَ حرب الخوارج في بداية حُكم الحجاج بن يوسف الثقفي. سيتولّى تسعة من أحفاده إفريقيّة، و هم بصفة رسمية «عمر أو عمرو بن حفص» و ابنا عمّه «يزيد» و «روح» و اثنان آخران، «نصر بن حبيب» و «الفضل بن حاتم»، و بصفة مؤقّتة «جميل بن حجر بن حفص» و «داود بن يزيد» و «قبيصة بن يزيد» و «المُهَلّب بن روح». على أنّ بعض المصادر (ابن خلدون في «العبر») تعتبر أنّ عمر بن حفص هو «**من ولد قبيصة بن أبي صُفرة، أخي المُهَلّب**» و ليس من ولد المُهَلّب.

[137] راضي دغفوس في المُؤَلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني». في نفس السياق، يقول هشام جعيط في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Politiquement, le pouvoir prenait une allure dynastique, mais sans automatisme ni hérédité directe.

إفريقيَّة سنة 768 م / 151 هـ ، فدخل القيروان على رأس مجموعة من الفرسان تضُمُّ حوالي خمسمائة رجل، و أقام بها ما يزيد على ثلاث سنوات استَتَبَّ له فيها الأمن و النظام، ثم توجَّه على رأس جيش يضمُّ خمسة عشر ألفا و خمسمائة جندي نحو الزاب، تاركا القيروان دون حماية، فانتهز البربر الفرصة و ثاروا على عامله أبي حازم حبيب بن حبيب المُهَلَّبي و قتلوه و عيَّنوا مكانه أبا حاتم يعقوب الأباضي، ثم تجنَّدوا لملاحقة عُمر و هو في طبنة، عاصمة الزاب، فوصلوا إليها و حاصروها بما لا يقلّ عن مائة ألف مقاتل من الخوارج [138] و الصفرية و البربر (من أبناء قبائل صنهاجة و زناتة و هوارة)، فحاول مرارًا و تكرارًا إيجاد مخرج معهم عن طريق الصلح أو مقابل دفع فدية، فأفلح تارة و أخفق في أخرى. و لما خفَّ الحصار عليه، خرج إلى الأربس [139] ثمَّ مرَّ إلى تونس و منها إلى القيروان، فوصلها و احتمى بداخلها، فقاتله أبو حاتم يعقوب الأباضي قتالا شديدا و حاصره داخل المدينة بجيش بربري يضمُّ ما ينيف عن مائة و ثلاثين ألفا، فاستفحل أمر القيروان و قلَّت مؤونتها، مما اضطر سكانها إلى أكل الدواب و الكلاب، و تأزَّم وضعها بارتفاع أسعار المواد الغذائية في أسواقها. و أمام تردِّي حالة سكَّان القيروان و تقهقر جيوش عُمر بن حفص المُهَلَّبي، وجَّه الخليفة العبَّاسي، المنصور، مدَدًا بحوالي ستين ألفا من المقاتلين من أبناء الشام و العراق و خراسان بقيادة يزيد بن حاتم بن قبيصة المُهَلَّبي. و لما علم عُمر بن حفص بذلك، كره أن يُقال إنَّ يزيدًا، ابنَ عمِّه حاتم، هو الذي أنقذه و أنقذ عاصمته من الوضع الذي تردَّت فيه، فخاطر بنفسه و خرج في نوفمبر 771 م / ذي القعدة - ذي الحجَّة 154 هـ لمحاربة الجيش البربري المحاصر له، قبل أن يصله المدد، فانهزم و قُتل.

و مباشرة إثر مقتل عُمر بن حفص تولَّى الأمر بعده - و دون أمر الخليفة - أخوه من الأم جميل بن حجر - أو بن صخر - و سعى إلى المصالحة مع قائد الجيش البربري، أبي حاتم يعقوب الإباضي، فاستجاب عدُوُّه لطلبه و أظهر له الاستعداد للمصالحة، ففتح جميل أبواب القيروان، فما كان من أبي حاتم الإباضي إلاَّ أن نكث العهد، إذ هجم على المدينة بقوَّة و شراسة و أحرق أبوابها و شرع في هدم سورها و شرَّد أهلها. و لم يكتف القائد الإباضي بهذا القدر من التشفِّي، إذ توجَّه نحو شرق الولاية لملاقاة المدد العباسي القادم بقيادة يزيد بن حاتم المُهَلَّبي لنجدة أهل القيروان، فجرت بين الطرفين معارك و ملاحم متعددة و منتشرة دامت إلى حين وصول خطاب من الخليفة سنة 772 م / 155 هـ يقضي بتعيين يزيد بن حاتم واليا على القيروان.

---

[138] يقول محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال» بعد تعرُّضه للحديث عن انتشار الإسلام في إفريقيَّة أوائل القرن الثامن الميلادي / أواخر القرن الأول الهجري : **«و أبدى البربر رغبةً كبيرة في تقبُّل مذهب الخوارج، و ذلك للوقوف في وجه الهيمنة السياسية و الاجتماعية التي كانت تسلِّطها أقلِّية العرب الفاتحين. و كان ذلك المذهب قائما على الصرامة من ناحية، و المساواة من ناحية أخرى، و قد نشره في بلاد المغرب دعاة قدموا من الشرق».**

[139] بلدة قديمة كانت توجد ما بين الكاف و تالة و كانت تسمى Lorbeus. يقول الباحث Pierre Salama في المجلَّد عدد 107 من Compte rendu des séances de l'Académie des Inscriptions et des Belles Lettres (1963) :

Lorbeus, antique *Colonia Aelia Augusta Lares, à 15 kilomètres au sud-est de Sicca Veneria* – Le Kef.

و يقول محمَّد حسن في «المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي» إنَّها **«كانت على حدِّ تعبير ابن الأثير باب إفريقية اعتبارًا لوجودها في مُلتقى الطُرُقات الرَّابطة بين القيروان و الحضنة و بين تونس و بلاد الزَّاب».**

26 – يزيد بن حاتم بن قبيصة المُهَلَّبي – 22

– أبو خالد –

كان يزيد بن حاتم - المعروف بالكرم و الشجاعة و سداد الرأي و حسن السيرة - من خاصة أبي جعفر المنصور، و كان قد تقلّب في ولايات عديدة و متباعدة، منها مصر و أرمينية و البنجاب و السند و أذربيجان. دخل إفريقيّة محاطا بهيبة كبيرة في ماي 772 م / جمادى الثانية سنة 155 هـ على رأس جيش يضمُّ «**ثلاثين ألفا من خراسان و ستين ألفا من أهل البصرة و الكوفة و الشام**» [140] و طارد قائد البربر المستبدّ بإفريقيّة، أبا حاتم الإباضي، و هزمه في منطقة جبال نفوسة و قتله، ثمَّ ارتحل إلى القيروان، فأصلح وضعها و أمَّن أهلها و أطفأ الفتن التي أشعل نيرانها البربر في أغلب نواحيها، مثل الزاب و كتامة و سجلماسة و طرابلس و غيرها، «**و كفى ظهوره تقريبا لتهدئة إفريقيّة و إعادة النظام إلى سالف نصابه**» [141].

عرفت القيروان في عهد يزيد المُهَلَّبي فترة ازدهار اقتصادي و معماري مشهود، تَمَثَّلت في تجديد بناء المسجد و تنظيم السوق و ترتيب الصناعة، و برزت في آخر أيَّام ولايته انتفاضة وَرْفَجُّومة البربرية التي سيأتي الحديث عنها، و بقيت البلاد على تلك الحال إلى أن توفي واليها يزيد في مارس 787 م / رمضان 170 هـ ، فتولَّى ابنُه داود [142] أمور الولاية مؤقتا (حوالي سبعة أشهر و نصف) إلى أن عيَّن الخليفة العباسي الجديد، هارون الرشيد، عمَّه روح بن حاتم بن قبيصة المُهَلَّبي، واليا عليها.

و بهذا، يكون يزيد بن حاتم المُهَلَّبي قد تولَّى القيروان لمدة تزيد على خمس عشرة سنة غطَّت فترات حُكم أبي جعفر المنصور و محمد المهدي و محمد الهادي و نصيبا من عهد هارون الرشيد، و هي أطول مدة لوالٍ عربي من ولاة إفريقيّة منذ الفتح العربي الإسلامي، أي منذ سنة 648 م / 27 هـ .

27 – روح بن حاتم بن قبيصة المُهَلَّبي – 23

استقدمه هارون الرشيد إلى مقرِّ الخلافة - و قد كان ساعتها واليا على فلسطين - و قدَّم له العزاء في أخيه يزيد، قائلا له «**يا روح، أحسن الله عزاءك في أخيك يزيد، فقد تُوفِّي، و لا أشُكُّ أنَّ له صنائع**

---

[140] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيّة و المغرب».

[141] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[142] لم يؤاخذ الخليفة هارون الرَّشيد داود بن يزيد المُهَلَّبي على انتصابه واليا مؤقتا على إفريقيّة دون إذنه، بل إنَّه أولاه بعد عودته من القيروان في العديد من الولايات، منها مصر و السند.

بإفريقيَّة، فإن وُلِّي مكانَه غيرك لم آمن عليهم من عدوٌ يتشفَّى منهم، و لكن أُخرُجْ من فورك إلى إفريقيَّة» [143]، فقبل الطلب و قدم إلى القيروان في ديسمبر سنة 787 م / رجب سنة 171 هـ و معه خمسمائة فارس انضمَّ إليهم فيلق به ألف و خمسمائة فارس تحت إمرة ابنه قبيصة، ثمَّ باشر مهامه في جو من العدل و الإنصاف - و قد سبقته شهرته إلى إفريقيَّة - و أخمد الفتن البربرية في كافة الربوع، مواصلا الإنجازات و المشاريع التي انطلقت في عهد أخيه و سلفه يزيد.

غير أنَّ هذا الوالي كان عند مباشرته الولاية بالقيروان طاعنا في السن، و قد ظهرت عليه في أكثر من مناسبة رسمية و غير رسمية أعراض الكبِر و الوهن، لكن الخليفة العباسي هارون الرشيد امتنع عن عزله لِما كان يكنُّه له من احترام و تقدير على غرار أسلافه في دولة بني العباس التي كان روح واليًا لها في كلٍّ من البصرة و الكوفة و السند و طبرستان و فلسطين، و تميَّز بالنجاح و التبصُّر، و عمل تحت إمرة خمسة خلفاء دون انقطاع، من أبي العبَّاس السفَّاح إلى هارون الرشيد.

توفي روح بن حاتم المُهلَّبي في شهر رمضان من سنة 174 هـ / جانفي 791 م بعد ولاية دامت ثلاث سنوات و ثلاثة أشهر، فحلَّ محلَّه مؤقتا ابنُه قبيصة إلى حين قدوم والٍ آخر من آل المُهَلَّب عيَّنه هارون الرشيد على إفريقيَّة و المغرب، و هو نصر بن حبيب المُهَلَّبي، و ذلك في السنة نفسها.

28 – نصر بن حبيب المُهَلَّبي – 24

كان نصر بن حبيب المُهَلَّبي يشغل خطة صاحب الشرطة في عهد يزيد بن حاتم بن قبيصة. عيَّنه هارون الرشيد في كنف السرِّية التامة واليا على القيروان و روح بن حاتم لا يزال مباشرا لمهامه فيها، و ذلك، كما سلف الذكر، احتراما و تقديرا لشخصه و صونا لكرامته و هيبته، و أذن لنصر بالانتظار في مكان عمله.

مباشرةً إثر وفاة روح بن حاتم، دخل نصر بن حبيب القيروان في جانفي 791 م / رمضان 174 هـ و تسلَّم الولاية من ابن سلفه، قبيصة بن رَوح بن حاتم، الذي كان أهل إفريقيَّة نصَّبوه واليا بالنيابة بها كما سلف الذكر، و تمَّت البيعة للوالي الجديد دون تردُّد، فباشر عمله مقتديا بأسلافه من بني المُهَلَّب، منتهجا سياسة قوامها العدل و الإنصاف و حسن السيرة و دقَّة التنظيم، فبقيت إفريقيَّة آمنة مدة ولايته إلى أن عزله هارون الرشيد سنة 793 م / 177 هـ و عيَّن مكانه مؤقتا المُهَلَّب بن يزيد بن حاتم في انتظار قدوم الوالي الجديد، ابن عمِّه، الفضل بن روح بن حاتم، خلال السنة نفسها.

[143] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

29 – الفضل بن روح بن حاتم – 25
بن قبيصة المُهَلَّبي

ولاّه الخليفة العباسي هارون الرشيد القيروان في أفريل- ماي 793 م / مُحَرَّم 177 هـ ، فدخلها و فرح به أهلها فرحا كبيرا لظنّهم أنّه سيكون خير وريث لأبيه روح و لعمّه يزيد من حيث حسنُ التدبير و سدادُ الرأي. غير أنّه بدأ ولايته بارتكاب أخطاء فادحة كانت لها تأثيرات سلبية على السير العادي لسياسته، منها تعنُّته و استبداده برأيه، إذ لم يكن يُنصت إلى آراء الناصحين و العارفين من أعضاده و أعوانه، و منها كذلك فشلُه في اختيار بعض المعاونين و العُمّال، و من بينهم ابن أخيه - المغيرة بن بشر بن روح - الذي عيَّنه على تونس، فـ «**كان غرًّا، لا تجربة له بالأمور، فاستخفَّ بالجند و سار فيهم بغير سيرة من تقدّمهم، و وثق أنّ عمّه لا يعزله**» [144]، و لمّا شكاه علماء تونس و أعيانها و عامّتها إلى الفضل بن روح لم يأخذ بطلبهم، بل إنّه ثبّته عاملا على مدينتهم، فخرج أعيانُ إفريقيّة و أهلُها عن طاعته و شنُّوا عليه حربا انتهت بهزيمته.

لم تقف مأساة إفريقيّة عند هذا الحد، إذ هجمت جيوش تونس المتكوِّنة أساسا من جند من أصل خراساني على عاصمتها، القيروان، و دخلوها عنوة و أرغموا واليها الفضل بن روح و أصحابه على مغادرتها و على الهرب إلى طرابلس، ثم ما لبثوا أن لحقوا به و أدخلوه القيروان و قتلوه، و ذلك في أكتوبر- نوفمبر 794 م / شعبان 178 هـ. و قد ظلّ قائد الجند الخراساني مستبدًّا بعاصمة إفريقيّة زهاء سبعة أشهر، أي إلى حين قدم إليها والٍ جديد عيَّنه الخليفة هارون الرشيد، و هو هرثمة بن أعين الهاشمي، و ذلك سنة 795 م / 179 هـ، و قيل في السنة التي قبلها.

مع نهاية الفضل بن روح، انتهت فترة آل المُهَلَّب في إفريقيّة و المغرب بعد حوالي سبع و عشرين سنة متتالية من الحكم، و هي فترة عرفت خلالها البلاد، رغم تتالي الأزمات و حركات العصيان و التمرُّد التي قام بها سكّان البلد الأصليون، البربر، و في مقدّمتهم الخوارج و جُند تونس الخراسانيون، نهضةً اقتصادية و سياسية ستكون بمثابة العمود الفقري لما ستكون عليه البلاد خلال العهد الوسيط، «**فأصبحت القيروان عاصمة سياسية و فكرية، و مركز إشعاع ديني و ثقافي في كامل البلاد، و دخلت المدارس الإسلامية الناشئة في المشرق إليها، منها المذهب المالكي الذي سينتشر بصفة تدريجية رغم وجود فرقٍ أخرى مثل المُعتزلة**» [145].

---

[144] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيّة و المغرب».

[145] راضي دغفوس في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني» في ذات الموضوع. و يقول هشام جعيط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Sur cette période de près d'un quart de siècle, une quinzaine d'années correspondent au gouvernement de Yazid Ibn Hatem et reçurent de sa puissante personnalité une marque profonde. Age d'or et de splendeur, où, sur le plan de la civilisation matérielle comme sur celui de la culture, les bases de ce que serait l'Ifriqya médiévale étaient jetées.

30 – هرثمة بن أعين الهاشمي – 26

قدم هرثمة بن أعين الهاشمي إلى إفريقيَّة في عهد الخليفة هارون الرَّشيد و بأمر منه في شهر جوان من سنة 795 م / ربيع الأوَّل من سنة 179 هـ ، و هزم الثائرين المستبدِّين بالقيروان، ثم أمَّن الناس و أحسن معاملة الرعية و بسط نفوذه على كامل أرجاء ولايته و عيَّن عمَّالا له في مختلف النواحي، منهم ابراهيم بن الأغلب الذي ولاَّه كامل إقليم الزَّاب. فدخلت القبائل البربرية المُتمرِّدة في طاعته، ثم انصرف إلى تعمير البلاد و العناية بمعالمها، فأمر بتشييد القصر الكبير المعروف برباط المنستير، و بنى سور مدينة طرابلس، و أنشأ العديد من الحصون و القلاع. و بالرغم من توصُّله إلى فرض النظام و الانضباط في كافة الربوع، فإنه لم يتأقلم مع عقلية سكان إفريقيَّة، و خاصة البربر منهم، و لم يستسغ ممارساتهم، فَكَرِهَ خلافاتهم و فتنهم و جنوحهم إلى شقِّ عصا طاعة أولياء الأمر منهم، فطلب من الخليفة إعفاءه من مهمَّته، فكان له ما أراد، و رجع إلى المشرق سنة 797 م / 181 هـ ، حيث أصبح وزيرا في بلاط هارون الرشيد و رئيس حرسه، و قيل عُيِّن واليا على خراسان. و تقول بعض المصادر إنَّ «**استعفاء هرثمة كان إيذانًا واضحا بالخطر و دليلاً على أنَّ الوضع على وشك الانفجار**» [146] في إفريقيَّة، التي تولاَّها بعده محمد بن مقاتل العكي.

31 – محمد بن مقاتل بن حكيم العكي – 27

ولاَّه هارون الرشيد أمر إفريقيَّة في نوفمبر من سنة 797 م / رمضان من سنة 181 هـ بعد استقالة هرثمة بن أعين. و بالرغم من أنَّه تربَّى في بيت عُرف بالحنكة في السياسة و الدراية في أمور الخلافة (إذ كان أبوه أحد كبار دولة بني العباس و ساهم بحدِّ السيفِ في تثبيت دعوتهم) فقد كانت سيرته سيئة مع الأعيان و الرعية و رجال الدِّين، إذ أنَّه كان يقتطع لنفسه نصيبا من أرزاق الجند و لا يتردَّدُ في التنكيل بالعُبَّاد و الصالحين الذين يُخالفونه الرأي، من ذلك أنَّه اتَّهم أحدَهم، و هو البهلول بن راشد الحجري الرُّعيني، بالنيل من وقاره و القدح في سياسته، فأمر بخلع ملابسه و بجَلده، لا لشيء سوى لأنَّه عارضه عندما همَّ بإرسال كمِّية من الأسلحة هديةً إلى ملك الرُّوم. و قد يكون هذا التصرُّف من قِبل محمد بن مُقاتل ناتجا عن شعوره بنوع من الحصانة، إذ كان أخا لهارون الرشيد من الرضاعة. و طبيعي أن يؤدي سوء السيرة و انعدام التدبير - بالإضافة إلى الفتن التي تقوم بها من حين إلى آخر القبائل البربرية - إلى ظهور بعض

[146] جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة».

حركات العصيان. و فعلا، خرج عن طاعة محمد بن مقاتل عاملُه على تونس، تَمَّام بن تميم التميمي [147]، الذي توجَّه إليه في مقرِّ ولايته على رأس جيش من جند الشام و خراسان كانوا تحت إمرته، فدخل القيروان بعد أن فتح أمامه أعيانُها الأبوابَ نقمةً على واليهم الجائر، و وضع يده عليها، لكنه أبى أن يسيء إلى واليها فأمَّنه على ماله و دمه و سمح له بمغادرتها في أمان.

خرج محمد بن مقاتل مدحورا طريدًا من ولايته و اتَّجه نحو مدينة طرابلس حيث أقام مدَّة، ثمَّ مرَّ منها إلى سرت، فيما نصَّب تَمَّام بن تميم نفسه واليا على القيروان، و ذلك في أكتوبر- نوفمبر من سنة 799 م / رمضان من سنة 183 هـ دون أمر الخليفة. فقام عليه عامل محمد بن مقاتل على الزاب، إبراهيم بن الأغلب بن عقال التميمي، و هزمه و دخل القيروان معلنا من أعلى منبر مسجدها أنَّه لا يريد السلطة لنفسه و أنَّه لم يأت إلاَّ ليُثبِّت شرعية ولاية بن مقاتل التي منحه إياها الخليفة العباسي، مؤكِّدًا : **«لستُ أميرَكم و لكنّي أخذت ثغر أمير المؤمنين ممَّن أخذه بالخلاف، و أميرُكم محمدُ بن مقاتل، و أنا مُكاتبه ثمَّ مُسلِّمه إليه إن شاء الله»** [148]، ثمَّ كتب إلى الوالي الهارب، محمد بن مقاتل، و هو في طرابلس يطلب منه العودة إلى القيروان لاسترجاع ولايته.

رجع محمد بن مقاتل إلى القيروان أوائل سنة 800 م / 184 هـ رغم كُره أبنائها و أعيانها لعودته، و باشر مهامَّه كما كان من ذي قبل. غير أنَّ تمَّام بن تميم لم يقبل بهذه العودة، فتمرَّد من جديد و خطرت بباله فكرة استعمال سلاح النميمة و التفتين بين محمد بن مقاتل و إبراهيم بن الأغلب، فبعث إلى ابن مقاتل ليشيَ إليه بأنَّ إبراهيم بن الأغلب ما أقدم على ما قام به إلا لفائدته الشخصية، و ليَفترِيَ عليه بأنَّه يُريد في الحقيقة الفتك به و الارتقاء إلى سدَّة الولاية مكانه، قائلا له في رسالة خطية : **«أما بعد، فإنَّ إبراهيم بن الأغلب لم يبعث إليك ليردَّك من كرامتك عليه، و لا للطاعة التي يُظهرها للخليفة، و لكن كره أن يبلغ إليك أخذه للبلاد، فترجع إليه، فإن منعك كان مخالفا لأمير المؤمنين، و إن دفعها إليك كان ما فعله لغيره، فبعث إليك لترجع، ثم يسلِّمك للقتل، و غدًا تعرفُ ما جرَّبت من وقعتنا أمس»** [149]، فاستهزأ محمد بن مقاتل من هذه المكيدة و لم يُعرها أيَّ اهتمام، بل إنَّه أعلم بها ابن الأغلب ليؤكد له ثقته فيه، و ليعبِّر له عن عرفانه له بالجميل، ثم بعثه على رأس جيش كبير لمقاتلة عامله المنشق، تمَّام بن تميم التميمي، فنجح ابنُ الأغلب في مهمَّته، و غادر تمَّامُ القيروان عائدًا إلى تونس، فلحق به إبراهيم و أتى به إلى القيروان، لكنَّ ابن مقاتل، ظنًّا منه أنَّه بإمكانه تقريبه منه و الاعتماد عليه عند الضرورة، اختار أن يمنحه الأمان، ثمَّ عدل عن رأيه و أرسله إلى بغداد فاعتقله الرَّشيد.

---

[147] **«هو أبو الجهم تمَّام بن تميم التميمي، جدُّ أبي العرب التميمي، صاحب كتاب طبقات علماء إفريقيَّة»**، حسبما أورده جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة».

[148] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

[149] أورده الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب»، و ابن عذاري في «البيان المغرب»، و نقله الشيخ محمد النيفر في «عنوان الأريب». و يوردُ ابن عذاري أبياتَ شعر ذَيَّل بها تمَّامُ رسالته إلى محمد بن مقاتل يقول فيها : **«و ما كانَ إبراهيمُ من فضلِ طاعة، يردُّ عليك المُلكَ لَكِنْ لِتُقتلا / فلو كُنتَ ذا عقلٍ و علمٍ بكيدِه، لما كُنتَ منهُ يا ابنَ عَكٍّ لتَقبلا»**.

بلغت أخبار إفريقيَّة إلى هارون الرشيد، فاستاء من سياسة واليه محمد بن مقاتل و من نتائجها الوخيمة، و في ذات الوقت ارتاح لما قام به إبراهيم بن الأغلب و رأى فيه استقامة مثلى و شعورا صريحا بجسامة المهمَّة و تلبية صادقة لنداء واجب الحفاظ على ولاء إفريقيَّة للعرش العباسي، فقرَّر عزلَ محمد بن مقاتل و تعيينَ إبراهيم بن الأغلب واليا على القيروان، مع الاستجابة لكامل الشروط التي وضعها هذا الأخير لقبول الخطَّة، و هي شروط سيأتي الحديث عنها. و تُفيد بعض المصادر بأنَّ أهل البلاد «**داخلوا إبراهيم بن الأغلب في أن يطلُب من الرَّشيد الولاية عليهم، فكتب إبراهيم إلى الرَّشيد في ذلك**»[150]، كما تُفيد ذات المصادر بأنَّ محمد بن مقاتل حاول من ناحيتِه تبريرَ موقفه و التخلُّصَ من الورطة التي تردَّى فيها، و قد يكون افترى وجودَ كتابٍ نَسَبَهُ إلى هارون الرَّشيد يقضي بعزل إبراهيم بن الأغلب و بتثبيتِه هو على القيروان. و قد أدَّت هذه الألاعيب إلى انكشاف أمر ابن مُقاتل، فزاد ذلك في حنق الخليفة عليه، و تمَّ عزلُه و دُعي إلى العودة إلى بغداد.

خاتمة فترة الفتح العربي الإسلامي

في هذا التاريخ الذي انصرف فيه آخر الولاة «الفاتحين» إلى المشرق، تكون مرَّت على دخول العرب إلى إفريقيَّة و المغرب و الأندلس فترة دامت أكثر من قرن و نصف، و هي فترة انطلقت سنة 648 م / 27 هـ بحملات استكشافية [151] و انتهت سنة 800 م / 184 هـ بميلاد أول دولة عربية شبه مستقلة في هذه الربوع، الدولة الأغلبية، التي سيأتي الحديث عنها. و على امتداد كامل هذه الفترة، عمل الفاتحون و الولاة العرب الوافدون من المشرق في عهد آخر الخلفاء الرَّاشدين و في عَهْدَيْ الدولة الأموية و الدولة العبَّاسية، على تعريب كامل المنطقة، بما فيها الأندلس، و على نشر الإسلام بين متساكنيها الأصليين، البربر، و بين المستوطنين أو المستعمرين، الروم و البيزنطيين، و واجهوا في أداء مهمَّتهم مقاومة شديدة من قبل هذين الصنفين من السكان، و ربما زاد في صعوبة رسالتهم ما انتاب وقتئذ الدين الإسلامي من فتن و انقسامات نتيجة بروز بعض الحركات و المذاهب المتعددة و المتباينة. لذلك، و على عكس ما يُمكن أن يتبادر إلى الذهن، فإن نهاية

---

[150] ابن خلدون في «العبر». و يقول راضي دغفوس في «Histoire de la Tunisie médiévale» :

Les habitants de l'Ifrîqiya se lassaient des méthodes (du gouverneur) et ne pouvaient plus supporter son despostisme. Ils demandèrent à Ibrahim d'écrire au calife pour se faire installer à la tête de l'ifrîqiya. Il lui écrivit donc dans ce sens, en exprimant le souhait que la fonction fût hériditaire dans sa famille… Le calife accepta.. Ainsi fut institué officiellement l'Emirat aghlabide au Maghreb Oriental.

[151] بعض المصادر التاريخية تعتقد - عمدًا أو خطأ - أنَّ هدف العرب من دخول إفريقيَّة لم يكن في البداية الفتح. في هذا المعنى، يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Cependant, les Arabes n'osèrent pas s'aventurer bien loin en Byzacène, car ils n'avaient pas le matériel de siège. C'était plutôt une razzia qu'une conquête.

السلطة البيزنطية في إفريقيَّة و المغرب لم تنته عند دخول أوَّل الفاتحين و الولاة إليها، بل إنَّها تطلَّبت لتُنجَزَ ما يزيد على خمسين سنة و لم تُصبح فعلية إلاَّ عند نهاية القرن السابع الميلادي، أي في ولاية حَسَّان بن النعمان الثانية. على أنَّه يمكن التأكيد بأن عملية التعريب و نشر الإسلام قد نجحت إلى حدٍّ بعيد في هذه البُقعة الشاسعة، ذلك أنَّه «**مهما كانت النزعات الإيديولوجية و الاتجاهات السياسية في الإسلام، فقد انتشر هذا الدين و انتصر في بلاد المغرب في القرن الثامن، و اكتسب الفتح العربي دواما و تواصلا ميَّزاه عن الغزو البونيقي أو الغزو الروماني اللذَين سبقاه، و بدأت تقوم شيئا فشيئا حضارة جديدة، لغتها العربية و منطلقها الدين، في إفريقيَّة، و خاصة في عاصمتها القيروان التي عرفت ازدهارا مادِّيا و ثقافيا بعيد المدى حتى قبل سنة 800 نفسها، تاريخ حصولها على استقلالها السياسي**» [152].

تطلَّب الفتح العربي الإسلامي لإفريقيَّة و المغرب و الأندلس كما سلف الذكر ما يزيد على مائة و خمسين سنة، دون أن يتوصَّل أيٌّ من الفاتحين أو الولاة إلى تركيز دولة بهذه الربوع، إذا استثنينا ظهور «شبه دولة» مُهلَّبية خلال الفترة ما بين 768 و 794 م / 151 و 178هـ و محاولة الاستقلال عن السلطة المركزية التي قام بها عبد الرحمن بن حبيب الفهري، حفيد عقبة بن نافع، قُبيل انهيار الدولة الأموية في دمشق. و يعود استغراق هذا الفتح لكامل هذه المدة لأسباب مختلفة، منها بُعد الولاية عن مركز الخلافة و وعورة أرضها و اتساع أرجائها [153].

و تجدر الإشارة في الختام إلى أنَّ عددًا من المؤرِّخين و المفكِّرين يرون أنَّ المعاملة الحسنة التي تميَّزت بها علاقات العرب الفاتحين بالسكان الأصليين لإفريقيَّة، البربر، قد ساعدت بصفة فعلية «**على فتح أجزاء المغرب الأخرى، إذ بمُجَرَّد ما دخل البربر إلى الإسلام، اعتُبروا متساوين في الحقوق و الواجبات مع الفاتحين العرب، و أصبحوا يشاركونهم في الفتوحات و مناصب الإدارة و غيرها**» [154] فيما يرى آخرون أنَّ السُكان الأصليين لإفريقيَّة و المغرب لم يُكافَؤوا بما فيه الكفاية على ما قدَّموه للفاتحين المشرقيين لنشر الإسلام في ربوع وطنهم و لم يُعاملهم العرب معاملة النِدِّ للنِدّ، فأصبحوا ينكرون عليهم الاستئثا ر بالسلطة على المستويين السياسي و العسكري و الانفراد بالسيادة على المستويين الاجتماعي و الديني، فـ «**اندلعت ثورات دامية من أجل التنافس على السلطة، و اندلعت اضطرابات سياسية و اجتماعية و دينية أثارها البربر و الشيعة و الخوارج، الذين واصلوا تمرُّدهم الوراثي على العناصر المشرقية تحت غطاء النزاعات الدينية،** فأدَّى ذلك **إلى حالة عدم الاستقرار**» [155].

---

[152] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[153] ورد في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الأوَّل :

Le passage de Rome à l'Islam ne doit pas être considéré comme l'aboutissement d'un processus de longue décadence et d'extinction progressive de la romanité africaine. Il a fallu la poussée irrésistible des conquérents arabes qui mirent cependant plus d'un demi-siècle pour venir à bout de la présence romaine.

[154] الحبيب ثامر في «هذه تونس».

[155] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

الدولة الأغلبيـة

32 – إبراهيم بن الأغلب – 1
بن سالم بن عقال التميمي
إبراهيم الأول

هو «**إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبّاد بن عبد الله بن محمد بن سعد بن حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم**» [1]. قدم إلى إفريقيّة في ولاية الفضل بن روح المُهَلّبي ما بين سنتي 793 و 794 م / 177 و 178 هـ و أقام بطبنة عاصمة الزاب حيث كانت ذكرى واليها، والده، لا تزال حيّة، ثمّ أصبح في وقت وجيز من أهمّ عناصر جند ولاية الزّاب. و قد كان اختيارُه لهذه المنطقة النائية عن القيروان نتيجة لعداوة قديمة بين أَسرته و أسرة المُهَلّبين، و كذلك لقدومه إلى إفريقيّة لاجئا بعد طرده من مصر لاتّهامه بالتورّط في ثورات الجند التي عاشتها هذه المقاطعة خلال العهد العبّاسي. و لكي لا تحدُث له قلاقل خلال مدة إقامته بطبنة، اختار إبراهيم بن الأغلب، في انتظار تغيُّر الأحوال في القيروان، التزامَ السكون و الحياد تجاه مختلف الانتفاضات التي قامت في ذلك العهد ضدّ الفضل بن روح المُهَلّبي، فصرف جهوده إلى الاكتفاء بالقيام بواجبه صلب جند طبنة بتفان و حزم، و نجح في تلميع صورته و سمعته، و لمّا تغيّرت الأوضاع فعلا بالقيروان بانتهاء حكم المُهَلّبين و تعيين هرثمة بن أعين الهاشمي واليا عليها سنة 795 م / 179 هـ، تقرّب منه و بعث إليه رسالة يعبّر له فيها عن استعداده لخدمته و عن ولائه و طاعته، مؤكّدا له أنّه فعل ما فعل لا لحاجة أو لمعصية، و إنّما للحرص على عدم إحراج رجال السلطة آنذاك و عدم التدخُّل في شؤون سياسة البلاد، فعيّنه هرثمة في نوفمبر 797 م / رمضان 181 هـ واليا على الناحية التي هو مقيمٌ فيها، أي الزّاب، و هي الخطة ذاتها التي تقلّدها أبوه الأغلب بن عقال ما بين سنتي 765 و 767 م / 148 و 150 هـ كما سلف ذكره.

كان لتعيين إبراهيم بن الأغلب التميمي من قِبل الخليفة هارون الرشيد على إفريقيّة سنة 800 م / 184 هـ مبررٌ جوهري يتمثّل أساسًا في مكافأته لاستماتته في تأكيد ولاء إفريقيّة للخلافة العباسية من خلال مناصرته لواليها محمد بن مقاتل العكّي عندما ثار عليه تمّام بن تميم التميمي. كما أنّ رغبة بغداد في وضع حدٍّ لحُكم ابن مُقاتل، الذي سئم أهل القيروان و وُجهاؤها و جُندها من سياسته و ضاقوا ذرعا بظلمه و تعسفه، كانت هي كذلك وراء قرار الخليفة اختيارَ إبراهيم بن الأغلب للاضطلاع بهذه الخُطّة. و ممّا يؤكّدُ أنّ «دولةً» شبه مستقلّة قد نشأت في إفريقيّة لأوّل مرّة في هذا التاريخ منذ الفتح أنّ إبراهيم بن الأغلب وضع جملة من الشروط لقبول المُهمّة، و هي شروط استجاب لها الخليفة العبّاسي دون تردُّد، إذ عيّنه واليا بصلاحيات مُغايرة تمامًا لصلاحيات كُلّ الذين سبقوه من الفاتحين و الغزاة و الولاة منذ الفتح العربي الإسلامي، كما

---

[1] حسب ما أورده ابن حزم في «جمهرة الأنساب». و يورد ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» شجرة مغايرة بداية من الجدّ الرابع لإبراهيم، إذ يقول إنّ خفاجة هو «**ابن عبد الله بن عبّاد بن محراث بن سعد بن حَزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مرّ بن عدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان**».

قبل طوعًا أن يكون واليه الجديد على القيروان «أميرًا» و أن يعتمد إقرارَ مبدإ وراثة الحكم فيها لآل بيته. و قد قدَّم إبراهيم بن الأغلب مقابل التمتُّع بهذا الوضع المُتميِّز عرضًا يتمثَّل في تنازله عن مبلغ المائة ألف دينار الذي دأبت مصر على صرفه سنويا لإفريقيَّة بعنوان إعانة و دعم لميزانيتها، و كذلك، و بالتوازي، في التزامه بدفع خراج سنوي قدره أربعون ألف دينار ذهبًا لبيت مال الخليفة في بغداد، هذا بالإضافة إلى الإبقاء على ولاء إفريقيَّة للسلطة المركزية في بغداد، و هو ما يعني الدعاءَ للخليفة من أعلى منابر المساجد و نقشَ اسمه على النقود المتداولة في الإمارة و اعتمادَ العلم الأسود، شعار الدولة العباسية، كما يعني الالتزامَ بالامتثال لتوجيهات الخليفة و لـ «تعليماته» بخصوص الأمور الجوهرية لتسيير دواليب الولاية في إطار الانسجام مع سياسة الخلافة المركزية في بغداد، و كذلك إعلامَه تِباعًا بالمستجدَّات ذات الأهمِّية التي قد تحدث داخل إمارة إفريقيَّة في المجالات السياسية و العسكرية و العلاقات الخارجية. و بذلك يكون النظام الجديد الذي قام بإفريقيَّة على يد إبراهيم بن الأغلب منذُئذٍ مرتكزا على المزج بين الاستقلال بالإمارة و الاعتراف بسيادة الخلافة العبَّاسية عليها.

و تذكر عديد المصادر أنَّ مبررات إضافية - غير التي ذُكرتْ آنفا - ساهمت هي الأخرى في جعل هارون الرشيد يقبل شروط ابن الأغلب، منها أنَّ البيت العبَّاسي أصبح في ذلك التاريخ في حالة ضعف جلية نتيجة كثرة الاضطرابات و الانتفاضات في مختلف النواحي و الولايات، و منها كذلك أنَّ مداخيل خزينة الخليفة قد بدأت في التقلُّص بشكلٍ ملموس، ما جعل من التزام إبراهيم بن الأغلب بالتخلِّي عن الإعانة التي كانت مصر تصرفُها إلى إفريقيَّة و عزمه على دفع خراج سنوي لبغداد متنفَّسًا كانت الخزينة المركزية في أشدِّ الحاجة إليه. و إذا أضفنا إلى كُلِّ هذه الأسباب و المبرِّرات ما كان ينتظره هارون الرَّشيد من الدولة الأغلبية المُزمع إحداثها من مساهمة في التصدِّي لإمارة الأدارسة في المغرب - و هي إمارة شيعية ينحدر باعثوها و أمراؤها من الحسن بن علي بن أبي طالب - لمنعها من مهاجمة ما يعتبره العبَّاسيون أراضيهم بإفريقيَّة و بالمغربين الأوسط و الأقصى، و ما كان ينتظره منها في ملفِّ مقاومة ثورات البربر في كامل أرجاء المنطقة، و من خلال ذلك تأمين مصر، الولاية العبَّاسية الكبرى، تَبَيَّنَ لنا بوضوح أنَّ بغداد اعتبرت أنَّ موافقتها على تركيز دولة قائمة الذَّات في إفريقيَّة تحت إمرة رجلٍ أثبتَ ولاءَه للعبَّاسيين و اشتهر برباطة الجأش و الإقدام، هو قرارٌ صائبٌ، علمًا بأنَّ هارون الرَّشيدَ كان يتوسَّم في إبراهيم بن الأغلب الخير و حسن التدبير، خاصَّة و قد نصحه هرثمة بن أعين الهاشمي، واليه السابق على إفريقيَّة الذي أصبح كما سلف الذكر وزيرا بالبلاط بعد عودته إلى بغداد، باختيار هذا الرَّجل لولاية إفريقيَّة و المغرب لما يعرفه فيه من حسن الخصال و صدق المقدُرة. و قد أثبت عدد من المؤرِّخين فيما بعد فعلا صفاته بالقول بأنَّه «**كان فقيها، عالما، خطيبا، شاعرا، ذا رأيٍ و بأس و حزم و علم بالحروف و مكائدها، جريء الجنان، طويل اللسان، حسن السيرة**» [2] و أنَّه «**لم يلِ إفريقيَّة قبله أحدٌ من الأمراء أعدل منه، و لا أحسن سياسة، و لا أرفق بالرعية، و لا أضبط لأمر**» [3].

[2] النويري في «نهاية الأرب».

[3] الرقيق القيرواني في «تاريخ إفريقيَّة و المغرب».

على هذا الأساس، دخل إبراهيم بن الأغلب إفريقيَّة أميرًا و أقرَّ القيروان عاصمة لها، و اعتمد لتوطيد أركان حكمه واستقرار دولته سياسة الحزم و حُسن التدبير، فكان أول ما بادر بالقيام به هو التخلص من القادة و وجوه الجند أصحاب المناصب الذين لم يكن مطمئنًّا لولائهم، فنقل بعضهم إلى حاضرة الخلافة و عزل البعض الآخر، ثمَّ أعدَّ العُدَّة بالطريقة نفسها لمجابهة القوى المناوئة و المتكوِّنة في ذات الوقت من مشارقة ومغاربة، فأذن بتكوين جيش من العبيد بلغ عددُ أفراده حسب بعض الروايات خمسة آلاف. و مع إبقائه على القيروان عاصمة للإمارة، شيَّد إبراهيم بن الأغلب في غضون السنة الأولى من حكمه مدينة أخرى تبعد عن عاصمته بحوالي خمسة كلومترات - اختار لها اسم «العبَّاسية» [4]، تأكيدا لولائه لبني العباس - و جعل منها دارًا للإمارة و أسكن بها عبيده السالفي الذكر و جهَّزها بأحدث ما وُجد من العتاد الحربي و أقطع أتباعه أرباضها.

عرفت السنوات الأولى من حكم إبراهيم بن الأغلب صعوبات كبيرة تمثَّلت في مجابهته لجناحين من المعارضة الشديدة، هما الجناح «الأرستقراطي» العربي الذي يحتوي أساسا على الجند، الذين يمثلون الأعيان و الوجهاء بالولادة أو بالسيف، و الجناح «البرجوازي الفكري»، المتضمِّن بالخصوص الفقهاء، بصفتهم رافعين لراية الدين و العلم و مُمَثلين لعلية القوم من سكَّان المُدن. و قد نجح إبراهيم إلى حدٍّ ما في إقرار هُدنة مع كلا الجناحين و تقريبهما إليه، فتعدَّى هذه العقبة و كسب ودَّ مُعارضيه، ممَّا مكَّنه من وضع حجر الأساس لأركان دولة مستقرة يمتدُّ ترابها من طرابلس إلى قسنطينة، و وضَعَ لها هياكل و مؤسسات إدارية أهَّلتها لسياسة شؤون الناس بثبات و حكمة و لتسيير خزينة الإمارة بدقة و وضوح. كل هذه العوامل، يُضاف إليها قرار ضرب سكة خاصة بإفريقيَّة، زادت في تأكيد استقلال إفريقيَّة عن السلطة المركزية ببغداد، و هو استقلال نسبي لا محالة كما سبقت الإشارة إليه. و ربما بدأ هذا الاستقلال في التوسُّع بعد فترة ليشمل العلاقات الخارجية. ذلك أنَّ أمير إفريقيَّة الجديد أصبح يستقبل سفراء الدول الأجنبية، و منهم سفير إمبراطور الإفرنج [5]، Charlemagne، دون إذن الخليفة أو استشارته أو إعلامه، و يتبادل معهم الرسائل و الهدايا، كما أصبح يتعامل مع الدول الأجنبية، و حتَّى العُظمى منها، في إطار استقلالية شبه تامَّة، من ذلك أنَّه، سعيًا منه إلى «**تأمين التجارة العربية في البحر الأبيض المُتوسط و عند سواحل إمارته، أبرم مع قُسطنطين، البطريق البيزنطي في صقلِّية، معاهدة سلام مُدَّتها عشر سنوات**» [6].

[4] حملت هذه المدينة بعد ذلك اسْمَيْ «القصر الأبيض» و «القصر القديم».

[5] تقول Y. Excoffier في كتابها المدرسي Petite histoire de la Tunisie :

Des relations amicales s'établirent entre le prince aghlabite et l'empereur Charlemagne. L'amitié des deux souverains eut pour conséquence l'extension des relations économiques entre l'Ifriqiya et les côtes franques de la Méditerranée.

و يقول محمد ابن الخوجة في «الرحلة الناصرية بالديار الفرنساوية» : «**توثقت العلائق بين إبراهيم و شارلمان إمبراطور البلاد الغربية، و أوفد إبراهيم سفارة مشكَّلة من أكابر أهل الحل و العقد لزيارة شارلمان سنة 801 م / 185 هـ ، و كانت ثمرة السلامة الود الجامع بين الأميرين و توسيع العلائق بين تونس و الضفَّة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط**».

[6] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

و بالرغم من هذا الوضع المتميز و من استتباب الأمن في صفوف القبائل البربرية المختلفة، فإن مدة حكم إبراهيم بن الأغلب عرفت ما لا يقل عن أربع أزَمات، كانت أولاها ثورة تونس التي قادها سنة 802 م / 186 هـ خريش بن عبد الرحمن الكِنْدي [7] و هو صهر الحسن بن حرب الكِنْدي، الذي كان قد ثار على الأغلب، والد إبراهيم هذا، سنة 767 م / 150 هـ ، عندما كان الأغلب واليا لأبي جعفر المنصور على إفريقيَّة والمغرب. و قد أعلن هذا الثائر عصيانَه لبني العبَّاس و أتباعهم، و جمع حوله جندًا من العرب و البربر، و طالب ابن الأغلب بالرحيل إلى المشرق، فشنَّ عليه الأمير الأغلبي هجمة شرسة بسبخة تونس مكَّنته من إخماد ثورته و تشتيت أنصاره و قتل ما يزيد على عشرة آلاف من جنوده و أتباعه. و قد عَدَّ إبراهيم بن الأغلب هذه الثورة كأخطر ثورة جرت في إفريقيَّة منذ زمن بعيد، لذلك لم يكفَّ يدَه عن قائدها و أصحابه إلا بعد أن أبادَهم.

أما الأزمة الثانية فقد تمثَّلت في ثورة أهل طرابلس سنة 805 م / 189 هـ و طردِهم لواليهم، سفيان بن المضَّاء بن أبي المهاجر، و هو من أقرباء إبراهيم بن الأغلب، و حدوثِ أعمال شغب في المدينة و ضواحيها. و قد أخمد إبراهيم هذه الانتفاضة بحكمة و تبصُّر، مستعملا لذلك وَسِيلَتَيْ الردع و الاقناع، إذ تولَّى من ناحية محاربة الثائرين بإرسال جيش يقوده إبراهيم بن سفيان التميمي، فكسر شوكتهم، و دعا من ناحية أخرى رؤوس الفتنة و أنَّبهم و عظَّم فعلتَهم فانصاعوا لأوامره ثم عفا عنهم.

بعد فترة من الهدوء النسبي دامت خمس سنوات، اندلعت الأزمة الثالثة خلال سنة 810 م / 194-195 هـ ، و فيها قاد عمران بن مجالد الربعي، التميمي الأصل، بمعية عامر بن المعمَّر أو المعتمر، صاحب الشرطة، حركة عصيان داخل الجند بتعلَّة تأخُّر جراياتهم و احتجاجًا على ما أسموه اهتمام الأمير المفرط بتشييد العبَّاسية و تأثيثها و رصد أموال طائلة لها و عدم اكتراثه بشواغل الرعية. و من المفارقات أنَّ عمرانَ هذا كان عضُدًا وفيًّا و صديقًا حميمًا لإبراهيم بن الأغلب، و قد كان وقف إلى جانبه بحزم للتصدِّي لحركة العصيان التي قام بها خريش الكِنْدي الآنف الذكر منذ سنوات قليلة. و قد حاصرت القوات المنتفضة مدينة العبَّاسية، ممَّا اضطرَّ إبراهيم إلى تهيئة خندق حولها، و استمرَّت الاضطرابات و المناوشات سنة كاملة انتهت في الأخير بانتصار الأمير، خاصة و قد وصلته من بغداد إعانة مادية ذات بال تمكَّن بفضلها من دفع جرايات الجُند و إرضائهم و تدعيم مخزون ميزانيته، ثمَّ منح الأمان لعمران بن مجالد و سمحَ له بالعودة إلى القيروان بعد أن لجأ إلى الزاب إثر هزيمته. و بالرغم من استتباب الأمن بعد هذه الأحداث، فإنَّه بات من المُؤَكَّد أنَّ «**حركة العصيان هذه دفعت إبراهيم بن الأغلب إلى فقدان الثقة بالجُند العربي، فاستكثر من العبيد و الصقالبة، و اعتمد عليهم في حماية نفسه**» [8].

[7] اسمه «خريش» حسب أغلب المصادر. على أنَّ عددًا من المؤرِّخين ذكروا بأنَّه «حمديس» و آخرون «حمديش».

[8] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

و في سنة 811-812 م / 196 هـ، كانت الأزمة الرابعة المتمثلة في حدوث قلاقل أخرى بطرابلس، التي تَعرَّضَت إلى احتلال إباضي بقيادة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رُستم، والي تاهرت. **«والرّاجح أنّ تجَدُّد العصيان هذا هو استمرار لعصيان عمران بن مجالد بسبب تمادي الدولة في سياستها التقليدية بالاعتماد على الجُند العرب في طرابلس، ممّا أدّى إلى مضايقة البربر و إثارتهم»** [9]. و قد أبلى والي طرابلس، عبد الله الأغلبي، ابن الأمير إبراهيم، البلاء الحسن للتصدّي لهذه الأزمة. و فيما كان عبد الله منشغلا بإخماد الانتفاضة، إذ بلغه خبر وفاة والده إبراهيم في 5 جويلية 812 م / 21 شوال 196 هـ و تعيينه هو بالوراثة أميرا على إفريقيَّة، فبقي بطرابلس مدة واصل خلالها معالجة الفتنة الإباضية، و أنهى الخلاف بمصالحة «**ابن رُستم على أن تكون المدينة داخل السور و البحر لابن الأغلب، و يكون خارج السور إلى سرت لابن رُستم**» [10]، ثم توجَّه إلى القيروان لاستلام مقاليد الحكم. و قد أسعف عبدَ الله الحظُّ و أخلاقُ أخيه زيادة الله بأَنْ لم تُدبَّر مؤامرةٌ ضدّه كما كان معهودًا في ذلك العصر، إذ أخذ له أخوه البيعة و واصل هو الإقامة بطرابلس، فلم «**يُظهر عجلةً كبيرة في العودة، إذ لم يدخُل القيروان إلاَّ بعد وفاة أبيه بأربعة أشهر، و كأنّه أراد أن يضمن لنفسه سلامة العودة بالداخل و بالخارج،... و قد يكون ميلُ عبد الله إلى الحياة الرخية (الإدمان على الخمر و حب اللهو) هو الذي منع زيادة الله من الغدر بأخيه أيّام كان أبو العبّاس عبد الله بطرابلس و خلت أريكة الحكم بوفاة أبيه، لا أخلاقه العالية و تفكير سياسي سليم**» [11].

تُوفِّي مؤسس البيت الأغلبي، إبراهيم بن الأغلب، و عمره يزيد بقليل على ستٍّ و خمسين سنة، بعد ولاية دامت اثنتي عشرة سنة، و ترك لابنه عبد الله إمارة لم تكتمل مقوِّماتُها.

33 – عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب – 2
– أبو العباس، عبد الله الأول –

كان عبد الله بن إبراهيم بطرابلس بصدد إخماد ثورة أهلها عندما أرسل إليه أخوه زيادة الله خطابا يُعلمه فيه بنعي والدهما إبراهيم، فأرسل إليه عبد الله ردًّا يأذنه فيه بالقيام بأمر الإمارة نيابة عنه في انتظار قدومه إلى القيروان، فقبل زيادة الله المُهمَّة و أعلن ولاءه و ولاء بني الأغلب و رجالاتهم و مواليهم و خَدمهم للأمير الغائب. و قدكان بإمكان زيادة الله أن ينقضَّ على الحكم إثر وفاة والده في غياب أخيه، على الأقل كردٍّ فعل على الكراهية التي كان يكنُّها له عبد الله

[9] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[10] الطاهر أحمد الزّاوي في «ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي».

[11] جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة».

و التي تعود ربما إلى كونهما من أب واحد و من أُمَّين مختلفتين، و كذلك إلى أنَّ زيادة الله كان أوسع ثقافةً و أكثر أدبًا و أجملَ مَظهرًا من أخيه عبد الله، لكنَّه - أي زيادة الله - انضبط و لم يفعل. و بالرغم من ذلك، فقد **«حمَلَ عبد الله على أخيه زيادة الله حملاً شديدًا، و كان يتنقَّصه و يأمُرُ نُدماءه بإطلاقِ ألسنتهم بسبِّه، و زيادةُ الله مع ذلك يُظهرُ له التعظيم و التبجيل و الصُنع الجميل، و لا يُظهرُ له تغيُّرًا، و لا يَظهر عليه منه أثر»** [12].

قدم عبد الله من طرابلس في أكتوبر 812 م / صفر 197 هـ لتسلُّم مقاليد الحكم، ثم شرع في العمل مستفيدا **«بما مهَّد له أبوه»** [13] من أمن و استقرار و مؤسسات و بما علَّمه إيَّاه من طرق عمل و تقنيات تسيير، فصرف اهتمامه إلى تدعيم أسس الدولة و هيبتها و إلى العناية بمقوِّمات الإمارة و تعمير البلاد، فشيَّد المباني و الطرقات، و بنى سور مدينة سوسة، و حاول غزو صقلية و سرقوسطة، كما شرع في بناء أسطول بحري قوي، تحسُّبا لأيِّ اعتداء أجنبي على سواحل بلاده. و قد أثار إنشاءُ هذا الأسطول حفيظة البيزنطيين المستبدِّين بصقلِّية، فقاموا من ناحيتهم بتعزيز أساطيلهم و بمزيد إحكامِ وسائل دفاع جزيرتهم. و قد يكون إمبراطور الإفرنج الشهير، Charlemagne، نفسُه وجَّه قُوَّةً بحرية إلى صقلِّية عمدًا ليضع قَدَمَه فيها قبل وُصول العرب إليها، إذ بلغته معلومات شبه متأكِّدة حول قُرب توجُّههم لغزوها. و قد صادَفَ أن عاصفةً هوجاء قامت في عرض المياه ما بين إفريقيَّة و صقلية، فتسبَّبت في تحطيم أسطول صغير أرسله عبد الله الأغلبي لغزو هذه الجزيرة، فوقع عددٌ من البحَّارة المسلمين أسرى في يد الصقلِّيين. و بعد فترة من التوتُّرات و التهديدات، أبرمت سنة 813 م / 197 هـ بين عبد الله الأوَّل، أمير إفريقيَّة، و Grégoire، بطْريق صقلِّية البيزنطي، معاهدةُ صُلح و حسنِ مُعاملة لتُجَّار كلا الطرفين و لتبادل الأسرى بينهما. غير أنَّ مفعول هذه المعاهدة سيَنتهي بعد حوالي ست سنوات بسبب حملة الأغالبة على الجزيرة في عهد زيادة الله الأوَّل كما سيأتي بيانه.

شرع أمير إفريقية في تركيز دعائم دولته و بسط نفوذه على كامل أرجاء البلاد، لكنّه، حالما استَتَبَّت له الأمور و شعر بالقوة و المناعة، بدأ يتدرَّج نحو الحكم المُطلق فأصبح جائرا، مستبدًّا، و أنهك اقتصاد البلاد بالترفيع في الضرائب و بفرض جباية قارَّة على الأراضي سواء أنتجت أم لم تنتج. و قد يكون اتَّخذ هذه القرارات تحسُّبا لحدوث وضع شبيه بذلك الذي عرفته البلاد في عهد والده عندما انخفض دخل الخزينة و استحال صرف مرتبات الجند في إبَّانها، ممَّا تسبَّب في عصيانهم و تعاطفهم مع قائد الفتنة آنذاك عمران بن مجالد، **«و قد دلَّته التجربة أنَّ الخزائن الخاوية يمكن أن تؤدي بالدولة إلى شافَّة الهاوية»** [14].

و لما كثر تذمُّر السكان من ثقل الأداءات و اعتبروا ذلك جورا و ظلما من قِبل أميرهم عبد الله، تذرَّعوا بالأولياء و الصالحين، و توجَّهَ إلى عبدِ الله، و هو بالقصر القديم، وفدٌ يتقدَّمه حفصُ

---

[12] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[13] ابن خلدون في «العبر».

[14] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

بن حميد الجزري، أحد أولياء جزيرة أبي شريك، الوطن القبلي حاليا، و معه عددٌ من المشايخ و الأيمَّة. و لدى اجتماعهم بالأمير، طلبوا منه تخفيف الوطء على الرعية و دَعَوْه إلى العدول عن نظام الجباية الذي أقرَّه، فلم يستجب لتضرُّعهم و لم يخش وعيدَهم. و صادف أن توفي الأمير الأغلبي بعد أسبوع من استقباله لوفد الصالحين و رفضه طلبهم - 25 جوان 817 م / 6 ذو الحجة 201 هـ - بسبب قرحة أصابته في أذنه، فظن الناس أنَّ دعاء الصالحين هو الذي تسبب في موته، و تأكَّد هذا الاعتقاد و انتشر لدى العامَّة عندما شاع الخبر بأنَّ غاسلَه أفادَ بأنه كان بعد وفاته أسود البشرة، قبيح الوجه رغم الجمال الخلقي الذي كان يتميز به، فأصبح من المسلَّم به بصفة قطعية لدى الجميع، بمن فيهم المشايخ و الفُقهاء، أنَّ عبد الله الأوَّل نال عقاب الدنيا و الآخرة في ذات الوقت.

و مباشرة إثر وفاته آلت الإمارة إلى أخيه زيادة الله.

34 – زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب – 3

– أبو محمَّد، زيادة الله الأول –

تمَّت بيعة زيادة الله الأغلبي يوم وفاة أخيه عبد الله (25 جوان 817 م / 6 ذو الحجة 201 هـ) و أتاه التقليد من الخليفة العباسي المأمون، الذي وجَّه له كتابا «**يأمُرُه** (فيه) **بالدُّعاء لعبد الله بن طاهر** (واليه على مصر)، **فغضب من ذلك و بعث مع الرَّسول بدنانير من سكَّة الأدارسة يعرضُ له بتحويل الدعوة**» [15]، ففهم الخليفة المقصودَ و غضَّ النظر عن الموضوع و ترك إفريقيَّة و شأنها.

باشر الأمير الجديد مهامَّه بحزم و عزم، و عامل الجند بقسوة و شدة، اقتداءً بسلفه و أخيه عبد الله الأوَّل، و ذلك اتّقاءً لشرِّهم و اتّعاظًا بما صدر عنهم سابقا من عصيان و تمرُّد، إذ أنَّهم كانوا حسب رأيه المتسبِّبين الرئيسيين في القلاقل و الأزمات التي جدَّت في عهد أخيه و أبيه، فكان يُسيء الظنَّ بهم، لذلك اختار أن يحتاط منهم، فحدَّد من صلاحياتهم و فرض عليهم الانضباط و الطاعة، فاستَتَبَّ له الأمر مدة تزيد على خمس سنوات انصرف خلالها إلى البناء و التشييد و تنظيم الاقتصاد و هيكلة الأسواق. على أنَّه ما لبث أن انصرفَ في ذات الوقت إلى اللهو و الشرب و نظْم الشعر.

[15] ابن خلدون في «العبر».

تَعرَّضَت إمارة زيادة الله الأوَّل إلى سلسلة من الانتفاضات و الهزَّات دامت ما يزيد على عشر سنوات كاملة و كادت أن تعصف بما بناه والده و أخوه. و قد جدَّت أول أزمة سنة 822 م / 207 هـ و تمثَّلت في ثورة زياد بن سهل المُكنَّى بابن الصقلِّية أو الصقلبية، و هو من الحرس المرتزقة. و قد قام هذا الثائر على حكم زيادة الله بجهة فحص أبي صالح - الفحص حاليا، قرب مدينة تونس - و توجَّه إلى باجة ليحتلَّها، فتصدى له أبناؤها و ساعدهم في ذلك جيش زيادة الله، فقُتل من الثائرين الكثير و طُويت صفحة هذه الانتفاضة، و استَتَبَّ الأمن بكامل البلاد بعد ذلك. على أنَّ هذه الحادثة، التي كانت بفعلِ مُرتزقٍ غيرِ عربي، «**كشفت على أنَّ الدَّاءَ الذي أصاب الجُند قد امتدَّ، و لو جزئيًا، إلى حرس المُرتزقة من السودِ و غيرِهم الذين أراد الأغالبة، حال انتصابهم في الحكم، أن يجعلوا منهم الدرع الواقي لنظامهم**» [16].

و كانت الأزمة الثانية الانتفاضة التي قادها في السنة الموالية - 823 م / 208 هـ - عَمرو أو عُمر بن معاوية القيسي بالقصرين، الذي كان واليا لزيادة الله عليها. و عمرو هذا من الثائرين التائبين الذين كانوا قد قاموا قبل اثنتي عشرة سنة ضد إبراهيم، والد هذا الأمير، ثم عادوا إلى رشدهم، و «**كان من شُجعان الجُندِ و رؤسائهم، و أهل الشرف منهم**» [17]. و لما بلغ الأميرَ خبرُ انتفاضة واليه، وجَّه إليه أبا هارون موسى، عاملَه على القيروان، على رأس جيش عتيد، فشنَّ عليه سلسلة من الهجمات، ثُمَّ حاصره إلى أن استسلم بعد أن أخذ الأمان. و لما استُقدم إلى البلاط الأميري رفقة ولديه، أمر زيادة الله بقتل ثلاثتهم و قطع رؤوسهم، ثم قضَّى ليلته يحتسي الخمر مع ندمائه و يتلذَّذ بما فعله بالقيسي و بولديه. و قد أثارت هذه الفعلة الشنيعة غضب الجند و سخطهم و أشعلت فتيل النعرة القبلية فيهم، لا لأنَّ الأمير عاقب ثائرا تاب ثم ارتد، بل لأنه غدر به بعد أن أعطاه الأمان و قتله و قتل ولديه ببشاعة. و ممَّا أضفى على هذه الفعلة مواصفات الجريمة النكراء، أنَّ زيادة الله لم يُفكِّر في البدايه في قتل الرجل و ولديه، غير أنَّ أحد مُضحكيه (bouffon) استدرجه للإقدام على نقض وعده بمنح عمرو بن معاوية الأمان و على التفنُّن في تعذيبه و قتله.

ما إن هدأت هذه العاصفة ظاهريًا، حتى هبَّت أخرى أشدُّ منها عنفا و خطورة سنة 824 م / 209 هـ، و هي ثورة، بل انقلاب، من فعل منصور بن نصر الجُشمي القيسي، المعروف بالطنبذي، نسبة إلى حصن «طنبذة» البيزنطي الأصل و الموجود بالقرية التي ستُصبح فيما بعد «المحمَّدية» [18]، غير بعيدٍ عن مدينة تونس. و قد كان منصور الطنبذي وقتئذ واليا لزيادة الله على طرابلس، فلما سمع بما جرى لزميله و ابن عشيرته عمرو بن معاوية - و منصور هو كذلك

[16] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[17] النويري في «نهاية الأرب».

[18] **«لا نعرف حتَّى الآن تاريخا مُحدَّدًا أو مُناسبة مُعيَّنة لإطلاق اسم المُحمَّدية على طنبذة. و كلُّ ما نعرفه في هذا الشأن أنَّ اسم المُحمَّدية، الخاص بالمكان الذي نعنيه، بدأ يظهر على صفحات كتب المؤرِّخين و الرحَّالة العرب خلال القرن الرَّابع الهجري....و قد أُطلق هذا الاسم على أكثر من عشرة مواقع منتشرة في مختلف جهات البلاد العربية،... و هذه التسمية جاءت في الغالب لتأكيد العلاقة بين الموقع و مؤسِّسه الحامل للاسم محمَّد، و أحيانًا أُطلقت لمُجرَّد التبرُّك باسم النبي محمد صلى الله عليه و سلَّم»** (محمَّد بوترعة في «فرساي المُشير الأوَّل»).

قيسي - اغتاظ و قال غاضبا و مناديا للثورة : «**يا بني تميم، لو ساندتموني لكنتم رُكنا لي بمثابة العمود الراسخ**» [19]. و لما بلغ هذا الكلام إلى الأمير، بادر بعزل واليه و استقدمه إلى القيروان و سجنه و لم يُطلق سراحه و يعفُ عنه إلاّ بتدخُّل من وزيره و ابن عمه، الأغلب بن عبد الله بن الأغلب، المعروف بغلبون.

رحل منصور الطنبذي إلى مقرّ إقامته بطنبذة و سكن قصره، و لكنَّه لم يتزحزح عن موقفه، إذ شرع مباشرة في مراسلة قادة الجند لاستدراجهم و حثّهم على الثورة ضدَّ زيادة الله. و لما علم زيادة الله بذلك، جهَّز كتيبة بها ثلاثمائة مقاتل - و قيل خمسمائة - من المَوالي و أمَّر عليها أحد أشهر قواده العسكريين، و هو محمد بن حمزة، و أصدر له أمره باعتماد المباغتة للانقضاض على منصور الطنبذي الثائر و الإتيان به و بأتباعه إلى القيروان. لكن كتيبة محمد بن حمزة، لما وصلت إلى تونس، لم تعثر على منصور في مكانه، فحطت الرحال بدار الصناعة، و بعث محمد بن حمزة أربعين من الشيوخ و الفقهاء يتقدمهم قاضي المدينة، شجرة بن عيسى المغافري، للتفاوض مع منصور، فبادرهم منصور بالتأكيد على أنْ ليست لديه أيّة نيّة للتمرُّد أو العصيان، ثمَّ تظاهر لزائريه بقبول مبدإ التفاوض، بل إنَّه افتعل الكرم و حسن القبول نحو وفد خصمه، إذ بعث لابن حمزة و جنده أغناما و أبقارا و خمرا، ثم داهمهم ليلاً و حكَّم السيف فيهم و قتل عددا كبيرا منهم، و كان ذلك في 27 جوان 824 م / 25 صفر 209 هـ .

في خطوة ثانية، عزم منصور الطنبذي على جمْع قادة الجيش و أفراده حوله لتعميم الانتفاضة ضد زيادة الله، فلبَّوا رغبته لكنَّهم طلبوا منه في ذات الوقت إعطاءهم الدليل بأنه لا يعير دَمَ بني الأغلب أية أهمية فاستجاب لهم و أذن باعتقال والي تونس، إسماعيل بن سفيان بن سالم بن عقال، وهو ابن عمّ باعث البيت الأغلبي، و ابنَيْه، و أمر بقتله و قتل أكبر أولاده، فزادت هذه الفعلة في غضب زيادة الله و جعلته يُسيِّر إلى تونس في جويلية 824 م / ربيع الأول 209 هـ جيشا وفير العدد بقيادة وزيره و ابن عمِّه المذكور آنفا، غلبون. فـ «**سار الجيش إلى تونس تتنازعه بواعث التمرُّد و ريح الثورة، و ذلك بفعل هذا التهديد، و جرى اللقاء بين الطرفين في جنوب سبخة تونس**» [20]، فكان عنيفا و انتهى مرَّة أخرى بهزيمة جنود زيادة الله الأول، و هي هزيمة قد تكون حصلت بسبب تخاذل بعض القوَّاد و تواطئهم مع منصور الثائر لضغينة عندهم ضدَّ الأمير و تخوُّفهم منه لأنه توعَّدهم بالسيف إنْ هم انهزموا كسابقيهم. فكانت النتيجة أن تفرَّقت عناصر الجيش في مختلف مدن البلاد و حصونها و رابطوا بها و خلعوا طاعة زيادة الله بالرغم من قبوله الهزيمة و تراجعه عن تهديده و وعيده، و انضمُّوا إلى منصور و ولّوه على شؤونهم، فكادت إفريقيَّة أن تنقسم إلى دويلات و إمارات صغيرة و مستقلة، و وجد منصور نفسه زعيما مُلهمًا لجمعٍ وفير من الغاضبين و المُتمرِّدين من العامَّة و السوقة و الجُند.

[19] النويري في «نهاية الأرب». و ورد في رواية ثانية لنفس المؤرِّخ : «**يا بني تميم، لو أنّ لي بكم قوّة، أو آوي إلى رُكنٍ شديد**».

[20] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

اجتمع حول منصور أغلبية القوّاد و جيوشهم، و توجّه جميعهم إلى القيروان و نصبوا حصارا حولها بداية سبتمبر 824 / بداية جمادى الأولى 209 هـ ، ثم حاول منصور استدراج فقهاء القيروان و مشايخها - و منهم العالم الشهير أسد بن الفرات [21]، و جليسه أبو محرز محمد بن عبد الله - إلى مناصرته، وربّما إلى إصدارِ فتوى لإهدار دم زيادة الله، فرفضوا و دام الحصار مدة أربعين يوما هجم في آخرها زيادة الله بجيوشه و جنده الاحتياطي على منصور و هزمه و قتل رجاله و معاونيه، فاضطرّ الثائر في أكتوبر 824 م / جمادى الثانية 209 هـ إلى الهرب إلى طنبذة. أما زيادة الله، فقد دخل عاصمته منتصرا و قضى على جيوب التمرُّد التي كانت داخلها ثمّ، عَمَلاً بنصيحة المشايخ و الأيمّة من أبنائها، عفا عن القيروانيين و غفر لهم موقفهم المناصر للثائرين، لكنه أمر في ذات الوقت بهدم سور مدينتهم.

و ما كادت الأمور تستتب، حتى تَبَيَّنَ أنَّ أحد قوّاد منصور الطنبذي - و هو عامر بن نافع - قد تحصَّن بمدينة سبيبة، فبعث إليه زيادة الله جيشا كبيرا من الجند السود و الموالي بقيادة ابن عمِّه، شقيق غلبون، محمد بن عبد الله بن الأغلب، و جرت بين الطرفين معركة طاحنة انتهت في أفريل - ماي 825 م / مُحَرَّم 210 هـ بهزيمة مخجلة للجيش الأغلبي و بقتل قائده و كثيرٍ من مساعديه. و لما وصلت أخبار كارثة سبيبة إلى عاصمة الولاية، انتابَ الرُّعبُ و الخوفُ الوُجّهاء و القادة و العامّة، و خلت القيروان من سكانها، و فرَّ منها هربًا أهالي الجند تحت حماية منصور الطنبذي لئَلاَّ يجعل الأمير منهم رهائن لينتقم من جيشه الذي مُني بالهزيمة، و بقي زيادة الله الأول محاصَرا في قصره بالعبّاسية لمدة أسبوعين.

أفلتت معظم نواحي إمارة إفريقيَّة و مدنُها، منها تونس و باجة و الأربس (جهة الكاف حاليا) و سطفورة (ناحية بنزرت و ماطر حاليا) و جزيرة أبي شريك العبسي (منطقة الوطن القبلي) و قسطيلية (الجريد) من يد زيادة الله، و **«لم يبقَ على طاعته من إفريقيَّة إلاَّ تونس و الساحل و طرابلس و نفزاوة»** [22]، أما منصور الثائر فقد استولى على بقية البلاد و ضرب السكة باسمه، **«و كان كلُّ شيءٍ يدُلُّ على أنَّ أمرَ الأغالبة قد انتهى»** [23]، و بعث إلى زيادة الله طالبا منه التنحِّي عن كرسيِّ السلطة. و بالتوازي مع هذه الأحداث، تحرَّك عامر بن نافع في اتجاه نفزاوة و كأنَّه يريد المشاركة في مزيد الضغط على الأمير لحثّه على مغادرة إفريقيَّة و العودة إلى أرض أجداده بالمشرق.

---

[21] هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان. وُلد بمدينة نيسابور في خراسان و قدم إلى إفريقيَّة رفقة أبيه و عمره عامان سنة 761 م / 144 هـ في عهد الوالي محمد بن الأشعث الخزاعي (و قد يكون وُلِد بإفريقيّة حسب محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية»). تلقّى العلم في الشام عن مالك بن أنس، و في العراق عن أصحاب أبي حنيفة، و جمع بحنكة و اقتدار بين العلمِ و الشجاعة. ولاّه زيادة الله الأول قضاءَ إفريقيَّة سنة 819 م / 203 هـ ، ثمَّ أرسله إلى جزيرة صقلّية غازيا سنة 827 م / 212 هـ فاحتلّها و بقي بها إلى أن توفي سنة 828 م / 213 هـ في سرقوسة و هو محاصِرٌ لها و دُفن بها.

[22] ابن خلدون في «العبر».

[23] جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة». و يقول حسن حسني عبد الوهاب في هذا الشأن في «خلاصة تاريخ تونس» : **«لأوّل مرّة في تاريخ إفريقيّة العربية، نرى جنديًّا من الجنود الثائرين يقومُ بضرب النقود باسمه، و ذلك لا لترويج نقودٍ مزيّفة بل لتأييد قضيته المُرتبطة أشدَّ الارتباط بقضية الجُند العربي من جهة، و لإثبات سقوط الدولة الأغلبية من جهة أخرى»**.

عقد زيادة الله الأول اجتماعًا بخاصَّته و أهل بيته لتدارس الوضع، فوجد في أحد أبناء عمومته، سفيان بن سوادة، السندَ القويَ و المدافعَ الغيورَ على مُلك بني الأغلب فوجَّهه إلى نفزاوة في مقدِّمة جيش يعدُّ مائتي فارس، فوصلها و اجتمع بسكانها و أفاض عليهم العطاءات و الهدايا، فدخلوا في طاعته و ساعدوه على محاربة عامر بن نافع الذي كان على رأس جيش به ألف جندي، و دارت مناوشات بين الفريقين انتهت بانتصار جيش سفيان بن سوادة سنة 825 م / 210 هـ و برجوع نفزاوة إلى سلطة زيادة الله الأول. و مما زاد في نجاح هذا الانتصار و دعَّمه، نشوبُ خلاف في صفوف الجند المناوئين لزيادة الله، تطوَّر في مرحلة ثانية إلى صدام دموي بين الحليفين السابقين، منصور الطنبذي و عامر بن نافع، و ذلك **«لأنَّ منصورًا كان يحسدُه و يضغنُ عليه»**[24] و هالَه ازديادُ نفوذ حليفه و اتِّساع رقعة البلاد التي دخلت في طاعته، ممَّا تسبَّب في احتداد التنافس بين الثائرَيْن و تصاعد خلافاتهما حول قيادة الحركة. و قد انتهى هذا الصراع بهلاك رأس الفتنة، منصور الطنبذي، فاستقامت الأمور لصالح زيادة الله، الذي استغلَّ الموقف و بعث إلى عامر بن نافع يطلب منه الرجوع إلى الجادة، لكن عامرًا رفض و استمرَّ في المقاومة إلى أن مات فجأة على إثر مرض ألمَّ به، فانتهت الحربُ بنهايته و استَتَبَّت الأمور بصفة نهائية لفائدة الأمير. و قد كان عامر بن نافع أوصى أبناءه قُبيل مماته بالدُّخول في طاعة زيادة الله بعد مماته، ففعلوا.

استغلَّ زيادة الله الأول هدوء الفتنة و انتهاء الاضطرابات، فعزم سنة 827 م / 212 هـ على غزو جزيرة صقلية، خاصة و قد استنجد به واليها البيزنطي Euphemius، الذي دخل في خلاف و صدام حادَّين مع إمبراطوره و **«عرَضَ السيادة على صقلّية على الأمير زيادة الله، على أن يظَلَّ (أي Euphemius) واليا على الجزيرة يحمل لقب إمبراطور و يدفع الجزية للأمير الأغلبي، و يتعهَّد الأمير من جانبه بتقديم مساعدة عسكرية له. و قد حدث خلاف كبير بين أعيان القيروان** اعتبارًا لوجود معاهدة مع البيزنطيين قد يتسبَّبُ نقضُها في إحداث إشكالٍ خطير، **فأحال زيادة الله المسألة على قاضيَيْ القيروان الشهيرَيْن، أبي محرز محمَّد و أسد بن الفرات،** فعبَّر أبو محرز عن احترازه، فيما **دعا القاضي أسد بن الفرات بحماسٍ إلى المُبادرة بإعلان الجهاد، فأخذَ الأمير بمشورته»** [25] و ولاَّه قيادة حملة على صقلِّية، رغم عدم إلمامه بالشؤون العسكريه، و عيَّنه قائدًا لأسطولٍ بحريٍّ يضمُّ ما بين سبعين و مائة سفينة من أحجام مختلفة على متنها جيش يضمُّ عشرة آلاف، و قيل خمسة عشر ألفًا، من الجنود و سبعمائة من الفرسان، ليحتلها، فانطلق أسد بن الفرات من ميناء سوسة بعد استعراض رهيب انتظم يوم السبت 15 جوان 827 م / 16 ربيع الأول 212 هـ و دامت رحلة أسطوله أربعة أيام أرسى في نهايتها بميناء Mazara، و منها مباشرة انتشر الجيش الأغلبي بمساعدة أنصار Euphemius في مختلف النواحي و شرع في احتلال الجزيرة. و تُجمع جلّ المصادر، في سردها لمختلف ردهات هذه الحملة ومحطّاتها، على أنَّ فتح صقلية لم يكن أمرًا هيِّنًا، إذ لاقى الفاتحون العرب، رغم هزيمة الجيش البيزنطي و فرار

[24] ابن خلدون في «العبر».

[25] عزيز أحمد في «تاريخ صقلّية الاسلامية».

قائده إلى معقل قصريانة (Castrogiovanni) ثمّ إلى Calabria حيثُ تُوفِّي، مقاومةً شديدة من قِبل سكّانها، كما كادت مهمّتهم أن تنتهي بعد فترة قصيرة من بدايتها بسبب الوباء الذي تفشّى في صفوفهم - و كان من ضحاياه قائد الحملة أسد بن الفرات نفسه الذي تُوفّي به و هو محاصر لسرقوسة في نهاية صائفة 828 م / 213 هـ - و كذلك بسبب المجاعة التي أصابتهم إثر محاصرتهم من قبل الثائرين و قطع المؤونة عنهم بعد أقلّ من سنة من دخولهم صقلية. و مهما يكن من أمر، فقد كسبت الإمارة الأغلبية بهذا الفتح الجاه و القوة، كما ربحت الغنائم و الأموال و صارت لها حركية اقتصادية و تجارية مكّنتها من تبوُّؤِ مكانة متميِّزة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ذلك العهد. و قد وفّرت هذه الحملة كذلك لزيادة الله الأوّل حلاً مناسبا لوضع حدٍّ لحالة الاحتقان التي كان عليها جيشُه، إذ توفّرت له فُرصةٌ استغلّها لصرفِ اهتمام العناصر المشاغبة بمشاكلهم فألهاهُم بالكسب و الغُنم [26].

لم يُمثِّل نجاحُ الجيش الأغلبي في اكتساح صقلّية المسيحية و الشروع في بثّ الإسلام في ربوعها مُناسبة لاستتباب الأمن داخِل الإمارة، إذ أنّ الأحوال ما لبثت أن تأزّمت من جديد، و ذلك باندلاع ثورة بناحية باجة و أخرى بمدينة تونس و بانفصال جزيرة أبي شريك - الوطن القبلي - عن سلطة القيروان. و من الغريب أمام هذه المِحن و أمام تفاقم ظاهرة التمرُّد و الانفصال في صفوف الجيش التي نتجت عن هذا الوضع المُتعفِّن، أنّ زيادة الله اختار أن تبقى الأمور على ما هي عليه، فلم يُبادر بالتّحرُّك نحو مناطق العصيان و التمرُّد إلاّ بعد خمس سنوات من التردُّد و التفكير.

و في سنة 834 م / 219 هـ هدأت أوضاع الإمارة - ظاهريا و بشكْل مؤقّت على الأقل - فأمّن زيادة الله البلاد، ثم أعاد في السنة الموالية غزو جزيرة صقلية بقيادة ابن أخيه، أبي الفهر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، و نصّبه واليا عليها سنة 835 م / 220 هـ فبقي بها مدة تزيد على تسع عشرة سنة، فكان أول والٍ عربي عليها. و ستبقى صقلية تابعة لإمارة إفريقيّة العربية المسلمة ما يزيد على قرنين و نصف القرن، من عهد زيادة الله الأغلبي الأول إلى عهد تميم بن المُعِزّ بن باديس الصنهاجي (من 835 م / 220 هـ إلى 1091 م / 484 هـ)، و ستُصبح بذلك منارة علم و نقطة إشعاع للثقافة و الحضارة العربيتين في كامل شبه الجزيرة الإيطالية.

توفّي زيادة الله الأول في جوان سنة 838 م / رجب سنة 223 هـ بعد فترة حكم دامت ما يفوق الإحدى و عشرين سنة قضّاها في التصدّي للعديد من الثورات و الانتفاضات التي كادت أن تأتي على ما حققه أسلافه، فخلفه أخوه الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب، المُكنّى بأبي عقال.

[26] يقول محمد الطالبي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

L'expédition de Sicile fut ainsi, dans une certaine mesure, un remède aux maux internes de l'Ifriqiya ; elle permit de l'expurger des éléments les plus incontrolables.

35 – الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب – 4

– أبو عقال –

تولّى الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب الإمارة يوم الثلاثاء 11 جوان 838 م / 14 رجب 223 هـ مباشرة إثر وفاة أخيه زيادة الله الأول. و أوّل ما بادر بالقيام به هو إحلالُ جوٍّ من الثقة بين الإمارة و الجند بعد قطيعة دامت طويلا و أضرّت باستقرار النظام، فانتهج سياسة أبيه إبراهيم من حيث العناية بالجند و حماية الرعية من جور الولاة، مع الحرص في ذات الوقت على فرض الاحترام لهم، فأجرى عليهم «**الأرزاق الواسعة و العطايا، و قبض أيديهم عن أموال الناس و كفّهم عن أشياء كانوا يتطاولون إليها**» [27] و قرّب منه الفقهاء و المشايخ، و عزّز جيشَ الاحتلال الأغلبي المُتمركزِ في صقلية، و واصل الغزو في المناطق المجاورة لها، و غنم منها السبايا و الأموال و عاد إلى موطنه ظافرًا. كما وصلت قواته إلى البحر الأدرياتيكي و احتلّت أغلب المُدُن المطِلّة عليه.

غير أنّ حكمه - الذي لم يدم سوى سنتين و تسعة أشهر - قد عرف كسابقيه انتفاضة بربرية، جدّت هذه المرّة بمنطقة قفصة و قسطيلية (الجريد حاليا) و شاركت فيها قبائل زواغة و لواتة و مكناسة، و قُتل عامله بالمنطقة. و قد جرت هذه الأحداث - و هي من فعل طائفة الخوارج - سنة 839 م / 224 هـ ثم انتهت بانتصار الجيش الأغلبي بقيادة عيسى بن ريعان الأزدي.

توفي الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب - و هو آخر الأبناء الثلاثة لباعث الدولة الأغلبية الذين تداولوا على سدّة الحكم بإفريقيّة - في فيفري 841 م / ربيع الثاني 226 هـ، فآل الحكم إلى ابنه أبي العباس محمد.

36 – محمد بن الأغلب – 5

بن إبراهيم بن الأغلب

– أبو العباس، محمد الأول –

ارتقى أبو العبّاس محمد بن الأغلب إلى سدّة الحُكم في إمارة إفريقيّة سنة 841 م / 226 هـ مباشرة بعد وفاة والده و لم يَتَعَدَّ عمره العشرين سنة، فكان ضعيف المقدُرة، عديم الرصانة، هذا إلى جانب قُبح وجهه، إذ «**لم تسعفه طبيعة خلقه إلا قليلا**» [28]، «**حتّى أنّهم شبّهوا وجهه**

---

[27] النويري في «نهاية الأرب».

[28] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

بوجه خصي ليس فيه إلاّ شعرات قليلة» [29]، كما أنّه كان عاقرًا و قليل العلم، **«و الخلاصة أنّ محمدًا كان مُصابًا بأكثر من عيب مُطلق»** [30]. و من انعكاسات هذه الإعاقات التي ابتُلي بها الأمير الشاب، أنّه كان منبوذًا، مُعقّدًا، ما جعله ينصرف إلى اللهو و الشرب في أول ولايته قبل أن يستبدل نقائصه بخصال أخلاقية و فكرية، و يغيِّر سلوكه، و ينكبَّ على العمل بجدٍّ و حزم، و يكتسب نصيبا من الحنكة و التبصُّر، و هو ما سيجعل منه بسرعة فائقة مضربا للأمثال في قيادة الغزوات و مجابهة الأزمات.

من أشهر غزوات هذا الأمير احتلالُه لمحيط مدينة روما، العاصمة المسيحية الذائعة الصيت، و هي الغزوة التي مكّنته من إدخال جنوده إلى الكنيسة الكاثوليكية و احتلالها لبعض الوقت و الاستيلاء على بعض ما فيها من النفائس و التحف قبل أن تأتيها النجدة من بقية البلاد المسيحية بأوروبا و تُحرِّرها. و تُعدُّ هذه المحاولة، التي كادت أن تُسقط روما في أيدي العرب، أول حدث من نوعه في تاريخ العلاقات بين العالمين العربي الإسلامي و الأوروبي الكاثوليكي. و قد أثارت جرأة العرب الأفارقة على احتلال روما **«الأسى بين كافّة النصارى.** غير أنّ عملية الاحتلال توقّفت لأسباب بقيت غامضة، إذ **يبدو أنّ العرب إمّا أنّهم لم يُحاولوا جدّيًا الاستيلاء على روما، و إمّا أنّ أهلَ روما نجحوا في الدّفاع عن أنفسهم»** [31]. و مهما يكن من أمر، فإنّ هذا الحدث، الذي تُضخِّمه المصادر العربية و تستصغرُهُ نظيراتُها الغربية، مثّل عملاً لا طائل له، إذ **«لم ينتج على هذه المُغامرة سوى قدرٍ لا يُحصى من آلام البشر و لا شكّ أنّ مؤلّفات التأريخ العربية أغفلتها تمامًا لهذا السبب»** [32].

واصل محمد الأول عمل والده و أعمامه و جدّه لتركيز دعائم الدولة و مؤسساتها، فعيَّن العديد من أبناء عشيرته في مناصب هامة، و أنشأ الكثير من المعالم و البناءات، منها جامع سوسة الأكبر. غير أنّ مدة ولايته قد عرفت هي الأخرى أحداثا سيكون لبعضها تأثير في مصير إفريقيّة. فلقد ثار عليه أخوه أبو جعفر أحمد أواسط أفريل 846 م / أواسط شعبان 231 هـ بتعلّة الدفاع عن عرش الإمارة و حمايته من أطماع الوزير أبي عبد الله بن علي بن حُميد، فهجم على أخيه في قصره و أرغمه على الاستسلام لإرادته، ثم أصبح سيد القيروان، يتصرَّف في دواليب الدولة و في الجيش و كأنه صاحب الأمر في البلاد، لكنّه سُرعان ما انغمس في اللهو و المُجون و استصفى الأرزاق دون حساب و جبى الأموال كما شاء و عذّب مُعارضيه و أعداءَه، فأنكر عليه العلماء و المشايخ و القضاة و المثقفون، و كذلك أصدقاؤه و أبناء عشيرته، تصرُّفه هذا، و حيكت ضدّه المؤامرات و الدسائس إلى أن أطيح به سنة 847 م / 232 هـ و أطرد من القيروان، فهاجر إلى العراق حيث أقام إلى أن توفي هناك. و من المفارقات أنْ كانت لهذه الفتنة، رغم ما كادت تتسبَّب فيه من

---

[29] جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة».

[30] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[31] عزيز أحمد في «تاريخ صقلّية الاسلامية».

[32] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

زعزعة للبيت الأغلبي، جوانب إيجابية، لعلَّ أهمَّها هو أن الأمير الأغلبي محمد الأول، الذي استعان لمجابهتها بالفقهاء السُنّيين بالقيروان إلى جانب اعتماده على أبناء عائلته، قد أصاب هدفين هامَّين بسهم واحد. فقد وضع حدًّا للخلافات التي ظهرت داخل البيت الأغلبي و أعاد الوئام و الانضباط بين أفراده، من ناحية، و في ذات الوقت أعطى للمذهب السُنّي، و من خلاله للمالكية، مكانة متميِّزة في إفريقيَّة و المغرب، من ناحية ثانية.

كان الفقيه العالم الإمام سُحنون [33] أول من هنأ الأمير بانتصاره و بقضائه على فتنة أخيه أبي جعفر أحمد، خاصة و قد أصبح هذا الإمام يشعر بقوَّة موقعه إثر إبعاد منافسه، القاضي المُعتزلي ابن أبي الجواد، بسبب مناصرته لأبي جعفر أحمد، شقيق الأمير زمن الفتنة. و هذا الإمام الشهير، و اسمه عبد السلام أبو سعيد سُحنون بن سعيد بن حبيب بن حَسَّان بن هلال بن بكار بن ربيعة التنوخي، هو أصيل مدينة حمص من بلاد الشام و وُلد بالقيروان سنة 776 م / 160 هـ في عهد يزيد بن حاتم المُهَلَّبي و نشأ بها و تتلمذ على أشهر علمائها، ثمَّ رحل إلى المشرق طلبا للعلم سنة 804 م / 188 هـ و أقام بمصر و الشام و الحجاز، و عاد بعد حوالي إحدى عشرة سنة إلى موطنه القيروان مزوَّدا بعلوم الدِّين و الفقه، متخصِّصا في أصول المذهب المالكي، و جلب معه مؤلَّفه الشهير «المدوَّنة الكبرى» الذي جمع فيه مسائل الفقه على مذهب مالك. و إلى سحنون يُنسبُ انتشار المذهب السنّي على طريقة الإمام مالك بن أنس بربوع إفريقيَّة و المغرب و الأندلس. و هذا الانجاز، الذي لا تزال تونس مُتعلِّقة به إلى يوم الناس هذا، هو في الواقع امتدادٌ و تدعيمٌ لما شرع في تحقيقه أستاذ الإمام سُحنون، و تلميذه في ذات الوقت، علي بن زياد، الذي هو من أبناء مدينة تونس و اشتهر بإلمامه الواسع بـ «موطَّأ» مالك و تولَّى تدريس مبادئه و تطبيقاته في أوساط تلاميذه بالقيروان. و قد كانت للعالم الفذ، الإمام سُحنون، مواقف حازمة مع أصحاب البدع و الأهواء من الطوائف و الفرق الخارجة على مذهب أهل السنة، فتصدَّى للمتشدِّدين منهم و منعهم من دخول المسجد، و شرَّد كُلَّ الذين منهم كانوا يُفسدون على العامة دينهم و يُحرِّفون عقيدتهم. و يعتبرُ هذا الموقف من سُحنون شجاعا في ذلك العصر، ذلك أنَّ أغلب أمراء الدولة الأغلبية كانوا في البداية متجاوبين مع بعض هذه الدعوات. و قد ذاع صيت الإمام سُحنون في كافَّة أرجاء العالم الإسلامي آنذاك، فعُدَّ من «**أكبر فقهاء عصره شأنا و أحدهم إمامة و فضلا، اجتمعت فيه خصالٌ قلَّما اجتمعت في غيره، منها الفقه البارع و الورع الصادق و الصرامة في الحق و الزهد في الدنيا و التخشُّن في الملبس و المطعم و السماحة، لا يقبل من أحد شيئا، سلطانا كان أو غيره، و لا يهاب سلطانا في حق بقوله**» [34].

يُعتبرُ قرار الأمير محمد بن الأغلب تعيينَ الإمام سحنون المعروف بصلابته و باستقلاليته قاضيا بالقيروان من أهم الأحداث التي عاشتها إفريقيَّة في ذلك التاريخ، و هو القرار الذي سيكون له أثر عميق و دائم في كامل المنطقة، ذلك أنَّ «**دولة الأغالبة اتَّجهت في عهده اتِّجاهًا مذهبيًا**

[33] يختلف المؤرِّخون و الباحثون حول نُطق اسم الإمام سحنون، إذ يقولُ جُلُّهم سُحنون، بضمِّ السين، و قليلٌ منهم سَحنون، بفتحها. و يُشار إلى أنَّ العائلات التونسية التي تحمل هذا اللَّقب الآن تنطُقُه بفتح السين.

[34] الدبَّاغ في «معالم الإيمان».

سُنِّيًا» [35]، كما أنَّ إفريقيَّة لم تتخلَّ أبدًا عن المذهب السُنِّي منذ ذلك العهد إلاَّ لمدة وجيزة، إذ أنَّ المذهب المنافس له، المذهب الشيعي، لم يُكتب له أن يُفرَضَ في هذه الربوع سوى لفترة لم تصل إلى ثلثي القرن (من 910 م / 297 هـ إلى 972 م / 362 هـ)، و ذلك خلال عهد الدولة الفاطمية الإسماعيلية. فبعد رحيل المُعزّ لدين الله الفاطمي إلى مصر و انفراد الدولة الزيرية الصنهاجية بالحُكم في إفريقيَّة و المغرب، كما سيأتي بيانه، لم تبق من المذهب الشيعي سوى بعض «الجيوب» الصغيرة و المتناثرة و التي اندثرت نهائيا على مرِّ السنين. و من إفريقيَّة انتشر المذهب السنِّي المالكي وقتئذ بالأندلس و بجزر المتوسط، مثل صقلية و بلارمو و مالطا، و في كامل مناطق المغرب و السودان و بلاد ما وراء الصحراء. و يُذكر أنَّ تعيين الإمام سُحنون في هذه الخطة لم يتمَّ إلاَّ بعد استشارة أجراها الأمير محمد مع أشهر القضاة و الفقهاء في إمارته و قَبِل نتيجتَها و شروطَها القاضي الجديد بعد أن اشترط هو من ناحيته أن يمنحه الأمير ما يكفيه من الصلاحيات و الحرية - بما في ذلك إصدار أحكامه على بني الأغلب و أتباعهم و أعيان الدولة عند الاقتضاء - للقيام بمهمَّته على أفضل الوجوه، فكان له ما أراد [36].

كان من المفروض أن تهدأ الأوضاع في الإمارة بعد انتصار المذهب السُنِّي المالكي على بقية التيارات في ربوعها، و بعد القضاء على الخلافات الدينية التي كانت قائمة فيها، غير أنَّ الأمور سارت على عكس ذلك، إذ عرفت ولاية محمد الأول فتنة أخرى قادها أحد أبناء عمومته، واليه على الزاب، سالم الأغلبي، ابن الأغلب بن عبد الله بن الأغلب. و قد عُرف والد هذا الأمير الثائر بغلبون، و هو الذي أنقذ في أكثر من مناسبة عرش زيادة الله الأول، عمِّ الأمير محمد الأوَّل، كما تمَّت الإشارة إليه سابقا. و قد اندلعت هذه الفتنة سنة 848 م / 233 هـ ، و سببها هو أنَّ محمد تنكَّر لواليه سالم و عزله من منصبه رغم أنَّه كان، مثل أبيه غلبون، سُدًّا منيعا للدفاع عن شرعية الحكم الأغلبي بفضل وقوفه إلى جانبه (أي إلى جانب محمَّد بن الأغلب) أيام ثار عليه أخوه أبو جعفر أحمد. و بعد مُدَّة لم تطل، انتهت هذه الانتفاضة لصالح الأمير بعد مقتل سالم الثائر. و في السنة الموالية (849 م / 234 هـ) عرفت الإمارة الأغلبية ثورة تونس بقيادة عمر بن سليمان التجيبي، المُنحدر من كندة و المُكنَّى بالقُويْبع، فقضى عليها محمد الأول قضاءً مبرما و استَتَبَّت له الأمور بعد ذلك. و يُذكر أنَّ سُكَّان مدينة تونس و الوطن القبلي قد تعرَّضوا بعد الانتهاء من فتنة القُويْبع إلى أقسى مظاهر العقاب الجماعي، فصودرت أموالهم و نُهبت بيوتهم و سُبيت نساؤهم. و قد وقف الإمام سحنون تُجاه هذه التصرُّفات، و بالخصوص فيما يتعلَّق بسبي النساء المُحصَّنات، موقفًا صارمًا حظي فيه بمُساندة العامَّة و العديد من العلماء و الفقهاء، لكنَّه تسبَّب له في ذات الوقت في الدخول في خلافٍ حادٍّ مع صاحب البلاد، الأمير محمَّد الأوَّل، و هو

[35] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

[36] عُرف الإمام «سُحنون» بصلابة مواقفه و قوة شخصيته في الدفاع عن الحق و الحريات، ممَّا جعله، في أكثر من مرة، لا يتردد في فرض رأيه على الأمير الأغلبي. و قد اشتهر إلى جانب ذلك بتدخلاته لفائدة الفئات الضعيفة و لعتق الأسرى و تحرير النساء المسبيات. يُذكر في هذا الصدد أنَّه قَدَّم ذات مرة فدية من ماله الخاص إلى غزاة من الروم هجموا على سواحل صفاقس و أسَروا عددا من سكانها، فحصل على إطلاق سراحهم «**بدون أن يقدِّم له الأمير أية مساعدة. و لا شك أنَّ بلدة «مركز سحنون» الحالية، الواقعة في ضواحي صفاقس، تُذكِّرنا، دون شك، بهذه المأثرة البعيدة**». ذكره محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

خلافٌ أظهر فيه الأمير الأغلبي في البداية الكثير من التردُّد و المُراوغة، ثمَّ ما لبث أن أنصف أهل تونس و جزيرة أبي شريك، فأذن بتحرير النسوة المسبيات و ردَّهنَّ إلى بيوتهنَّ، **«و هكذا، و بعد حوادث متعدِّدة، أنهى الأمير الفضيحة التي أثارها سبي تونس و الوطن القبلي، فحكم لفائدة الضحايا و فصل القضية بصورة جذرية»** [37].

عاشت إذن إفريقيَّة في عهد الأمير الأغلبي محمد الأول، و في ظرف وجيز لم يتعدَّ ثلاث سنوات، سلسلة متواصلة من الثورات و حركات العصيان، ممَّا يدل، رغم أنَّ الغلبة كانت في النهاية دائما لصالحه، على أنَّ هيبة الدولة و كلمة السلطة قد تزعزعتا بصفة ملحوظة، و قد يكون ذلك حصل نتيجة للتضارب و التذبذب اللذَين كانت تتَّسم بهما سياسة محمد الأول بسبب صغر سنّه و قلَّة تجربته و خوفه من خاصَّته و جيشه.

توفي أبو العباس محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب و لم يَتَعَدَّ عمره ستا و ثلاثين سنة، في العاشر من ماي سنة 856 م / غرة مُحَرَّم سنة 242 هـ ، و لم يخلِّف ولدا، فآلت الإمارة من بعده لابن أخيه محمد [38] و هو أحمد بن محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب.

37 – أحمد بن محمد بن الأغلب – 6
بن إبراهيم بن الأغلب
– أبو إبراهيم –

كان والدُه، والي طرابلس، و عمُّه [39] أميرُ إفريقيَّة، يحملان نفس الاسم، ما جعل بعض المؤرِّخين يعتبرون الأميرَ الجديد ابنًا للأمير المتوفى [40]. تولَّى الإمارة سنة 856 م / 242 هـ مباشرة بعد وفاة عمِّه، فافتتح عهده بانتهاج سياسة جدِّه أبي عقال الأغلب و حاول تدارك أخطاء من سبقوه، و خاصة منهم ثالث الأمراء الأغالبة، زيادة الله الأول - و هي الأخطاء المتمثلة بالأساس في معاداة الجند و اضطهادهم، و كذلك في الانصراف إلى اللهو و الملذَّات و المعاصي - فطبع سياسته و خطة عمله بالعدل و التشبث بتعاليم الدين، و عمل على استشارة الفقهاء و الأولياء

---

[37] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[38] من غريب الصُدف أنَّ شقيق محمد بن الأغلب كان يسمَّى هو كذلك محمدا (حسب ابن عذاري في «البيان المغرب» و محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية»)، ممَّا جعل الأمور تختلط على العديد من الباحثين والمؤرِّخين. و يقول ابن أبي الضياف في «الإتحاف» من ناحيته : **«بويع بعد وفاة عمِّه و هو ابنُ عشرين سنة، و لعلَّه تبنَّاه عمُّه، إذ كان عقيما، حتَّى نُسب إليه».**

[39] يُكنَّى عمُّه بأبي العبَّاس و يُكنَّى أبوه بأبي عبد الله.

[40] منهم ابن خلدون و الوزير السرَّاج.

الصالحين، و أحسن إلى الضعفاء و المساكين، و صرف اهتمامه إلى وقاية البلاد من الغزوات و الهجمات البحرية، فشيَّد القصور و المحارس، و «**بنى بإفريقيَّة نحوا من عشرة آلاف حصن بالحجارة و الكلس و أبواب الحديد**» [41]، و وضع خطة محكمة لتزويد القيروان و بعض مدن الإمارة بالماء الصالح للشرب، فأذن بتشييد الفساقي [42] - و منها فسقية الأغالبة المشهورة - و بحفر المواجن [43] و الأحواض و أكثر من المساقي العمومية، كما عمَّر المدن و شيَّد القناطر على الأودية، و أمر بترميم جامع الزيتونة بتونس و توسيعه و أعطاه الشكلَ المعماري الذي هو عليه اليوم، و أضاف إلى جامع القيروان قبته الكبيرة و كسا أرضيته و وَضَعَ محرابه و منبره، كما بنى سور مدينة سوسة و دار الملك بها و قصر لمطة، و عمَّر صفاقس و حوَّلَها من سوق قروية إلى مدينة متكاملة و بنى مسجدها و اختطَّ أسواقها و شيَّد سورها، «**وله غير ذلك من المباني الشامخة و المعاقل الحصينة. و قد أنفق هذا الأمير على ما أنشأه ثلاثمائة ألف دينار، و هو مبلغ جسيم بالنسبة إلى ذلك الزمان**» [44].

لم تعكِّر صفو فترة حكم أحمد بن محمد بن الأغلب سوى حركة الانتفاضة البربرية التي عرفتها طرابلس سنة 859 م / 245 هـ بقيادة جماعة من الخوارج الذين رفضوا دفع ما بذمتهم من الأداءات و الإتاوات لفائدة واليهم، و هو عبد الله، أخو الأمير، فوجَّه إليهم الأمير أخاه و ولي عهده، زيادة الله، على رأس جيش وفير العدد، فحكَّم السيف فيهم، و قتل و شرَّد منهم أعدادا كثيرة، و نكَّل بجميعهم إلى أن انهزموا و استسلموا، ثم واصل أحمد عمله و نشاطه في جوٍّ من الصفاء و الحلم و كرَّس الدولة و رجالاتها و هياكلها لخدمة الرعية، فـ «**كان حسن السيرة، كريم الأخلاق و الأفعال، من أجود الناس وأسمحهم و أرفقهم بالرعية، مع دين و اجتناب للظلم، على حداثة سنّه و قلة عمره**» [45]، فعُدَّ من أفضل أمراء بني الأغلب سمعةً، و أشهرهم في مجال البناء و التعمير. و عمومًا، كان أبو إبراهيم أحمد «**واحدًا من سلسلة الأمراء الذين حكموا بين زيادة الله الأوَّل** (السالف الذكر) **وإبراهيم بن أحمد** (الذي سيأتي بيانُه)، **و كُلُّهم أمراء ذوو مَلَكات متوسِّطة، و لكنَّهم كانوا على عدالة و حسن سمعة و استقرار سياسي، حتَّى يُمكن القول إنَّ هذه المدَّة، التي تُقدَّر بثلاثين عامًا، تُعدُّ العصر الذهبي لبني الأغلب**» [46].

تُوفِّي الأمير أبو إبراهيم أحمد و لم يزل في ريعان الشباب، إذ لم يَتَعَدَّ عمرُه 28 سنة، و ذلك أواخر ديسمبر 863 م / أواسط ذي القعدة 249 هـ ، فتولَّى الإمارة بعده أخوه المذكور، زيادة الله.

[41] رواه ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» و ابن خلدون في «العبر»، و هو رقم مبالغ فيه و مشكوك في صحَّته مُقارنةً بما ورد في العديد من المصادر المعاصرة.

[42] جمع «فسقية»، و هي الحوض، و تعرف باللهجة التونسية «الفسْقية» بإضافة تاء مجزومة بعد السين.

[43] جمع «ماجن»، و هو حفرة مطلية تُصنعُ لتجميع مياه الأمطار لاستعمالها للشرب، و تعرف باللهجة التونسية «الماجل» باللاَّم.

[44] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[45] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[46] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

38 – زيادة الله بن محمد بن الأغلب – 7
بن إبراهيم بن الأغلب
– زيادة الله الأصغر، زيادة الله الثاني –

وُلِّيَ زيادة الله الثاني القيروان سنة 863 م / 249 هـ بعد وفاة أخيه أحمد، و باشر مهامّه مقتديا بسلفه من حيث الرفق بالرعية و حسن التدبير. و رغم قصر مدّة حكمه - سنة واحدة - فقد أطلق عليه بعض المؤرِّخين لقب «الأمير المثالي» لِما اتّسم به من رصانة و تبصُّر على عكس بعض من سبقه و بعض من خلفه من الأمراء الأغالبة، و منهم الأميران اللذان حملا نفس اسمه، زيادة الله الأول و زيادة الله الثالث.

توفي زيادة الله الثاني أواخر ديسمبر 864 م / أواخر ذي القعدة 250 هـ ، فخلفه ابن أخيه، محمد بن أحمد بن محمد بن الأغلب.

39 – محمد بن أحمد بن محمد – 8
بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب
– أبو الغرانيق، أبو عبد الله محمد الثاني –

ارتقى محمد بن أحمد بن الأغلب إلى سدّة الحكم سنة 864 م / 250 هـ و عمره يزيد بقليل على ثلاث عشرة سنة، فورث عن عمّه و أبيه إمارة قوية، فلاحتُها مزدهرة و تجارتُها نشيطة و خزائنُها مملوءة بالذهب المجلوب من صقلية. لكن صغر سنّه و عدم اكتراثه بشؤون الدولة جعلاه يميل إلى تبذير الأموال و إلى الانصراف إلى اللهو و الشرب و القنْص. و قد اشتهر بالخصوص بصيد طائر الغرنوق الذي كان كثيف العدد بجهة الساحلين، الواقعة بين سوسة و المنستير، حيث كان الأمير يتردّد كثيرا و أصبح مولعا به و يقضي معظم وقته في صيده، فأصبح يُكنّى بأبي الغرانيق.

و بالرغم من إهماله لشؤون السلطة و متطلّباتها، فإنّ حُكم محمد الثاني اتّسم بالهدوء السياسي و الاجتماعي إذا استثنينا الانتفاضة التي قام بها البربر بمنطقة الزاب من إمارته بقيادة جماعة من هوارة، و ذلك بسبب عدم دفعهم للضرائب و الأداءات الموظّفة عليهم. و لمجابهة هذه الانتفاضة، سيَّر الأمير جيشا بقيادة أبي خفاجة محمد بن إسماعيل، و هو من أبناء عمومته، فعرض عليه البربر الصلح مقابل الخضوع لجميع شروطه و إعطائه الهدايا و الصدقات، فلم

يقبل عرضهم و اختار محاربتهم فاندلعت المناوشات بين الطرفين، و كانت النتيجة أن انهزم الجيش الأغلبي و قُتل قائده و عدد كبير من رجالاته. على أنَّ هذه الهزيمة لم تؤثر في السير العادي لدواليب الدولة و للحياة بالإمارة، و ذلك أولا لأنَّ رحى الحرب دارت في مكان ناءٍ يبعد عن العاصمة بآلاف الأميال، و ثانيا لأنها تزامنت مع فترة طغت فيها الرفاهية و ازدهر فيها الاقتصاد في الإمارة، و ذلك بالرغم من تأثُّر سكَّانها بآفات المجاعة و الأوبئة التي اكتسحت سنة 874 م / 260 هـ منطقتي المشرق و المغرب.

توفي الأمير محمد الثاني، أبو الغرانيق، إثر مرضٍ ألمَّ به، في فيفري 875 م / جمادى الأولى 261 هـ، عن سن لا تزيد على أربع و عشرين سنة، تاركًا وراءه إمارة تنعم بازدهار شمل جميع القطاعات و بلغ حدًّا اجتازت به شهرته حدود الإمارة، هذا على الصعيد الداخلي، أمَّا على الصعيد الخارجي فقد ترك هذا الأمير مآثر ذات بال منها فتح جزيرة مالطة و أسر ملكها سنة 869 م / 255 هـ و كذلك غزو العديد من المدن و الحصون في صقلية و أرض الروم، فبقي مضربا للأمثال مدة طويلة بعد انقراض دولة الأغالبة.

40 – إبراهيم بن أحمد بن محمد – 9
بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب
– إبراهيم الأصغر، إبراهيم الثاني –

عندما توفي محمد بن أحمد بن الأغلب، أبو الغرانيق، سنة 875 م / 261 هـ، كان من المفروض (حسب وصيته لشقيقه و واليه على مدينة القيروان، إبراهيم، و تعهُّد هذا الوالي له بذلك بمقتضى خمسين قَسَمًا أدَّاها بين يدي قاضي قضاة القيروان و بحضور الفقهاء و الأمراء الأغالبة و كبار أعضاء الديوان الأميري) أن يتولَّى الإمارة مباشرة بعده ابنُه أبو عقال، و أن «**يكون** (إبراهيم) **نائبًا عنه إلى أن يكبُر**» [47]. لكن إبراهيم اغتصب الحكم و أبعد ابن أخيه المذكور، و ذلك استجابة لرغبة وجهاء القيروان و أهلها، الذين كانت لإبراهيم بن أحمد علاقات متميزة و خاصَّة معهم، و الذين سئموا «حكم الصبيان» في إمارتهم.

كانت الفترة الأولى من حكم إبراهيم الثاني غنيَّة بالإنجازات و المشاريع و الأشغال. فقد شيَّد مدينة رقَّادة [48] و انتقل للإقامة بها، و أتمَّ ترميم جامع الزيتونة بتونس، و بنى الكثير من

[47] ابن خلدون في «العبر».

[48] يقول حسن حسني عبد الوهاب في «ورقات» إنَّ البكري روى في «المسالك و الممالك» أنَّ إبراهيم الثاني «**أرِق و شَرَدَ عنه النوم أيَّامًا متتابعات لِما كان يتعهَّدُه من داء السوداء (الماليخوليا)، فعالجه طبيبه إسحاق بن عمران، فلم يَنَمْ، فأشار عليه بالخروج و المشي**

الصهاريج و المواجن، و أنشأ معلما ثقافيا سمّاه «بيت الحكمة»، و هو عبارة عن جامعة علمية لتدريس الفلسفة و الطب و الرياضيات و علم الفلك و تقويم البلدان، و أمّن الطرقات، و وضع حدًّا لجور الولاة و ظلمهم، و أشاع العدلَ و الإنصافَ بحزم و صرامة إلى درجة أنّه لم يتردّد في تقديم القضاة و الولاة و الموظّفين المُخطئين أو الظّالمين إلّى المحاكمة و العقاب. كما أنّه قام سنة 878 م / 264 هـ بالعديد من الفتوحات و الغزوات في صقلية و بلاد الروم، حيث أخضع العديد من المُدُن و المُقاطعات. ثم عرفت ولايته كسابقاتها الانتفاضات و الأزمات، إذ ثارت عليه بعض القبائل البربرية، مثل هوارة و لواتة بناحية باجة، و امتنعت عن دفع الضرائب و صرف الصدقات نتيجة قلة المحصول و ضعف الإنتاج الناجمَيْن عن الجفاف و القحط اللذين عرفتهما إفريقيَّة سنة 880 م / 266 هـ. ثم اندلعت ثورة عارمة بمنطقة الزاب سنة 882 م / 268-269 هـ إثر ارتفاع نسب الجباية و انهيار اقتصاد المنطقة بسبب الكوارث الطبيعية المتتالية التي أصابتها، ثمّ ثارت عليه تونس، على عادتها، كما عَصَتْهُ منطقة الوطن القبلي و مُدن الأربس و باجة و قمُودة بسبب تصرُّفاته التعسُّفية تُجاههم، و المُتمثِّلة في افتكاكه لعبيدِهم و خيلهم و تسلُّطه على أرزاقهم و مُعاقبتهم بالعنف و القسوة و الإهانة و التعذيب و التقتيل الجماعي.

و في سنة 888 م / 275 هـ بادر إبراهيم الثاني بإجراء إصلاح اقتصادي جريء، و هو إصلاح يُعتبر في ذلك التاريخ رائدا، إذ تمثّل في سحب القطع النقدية المزيّفة - و قد كانت كثيرة - و استبدال العُملة المتداولة بدراهم جيِّدة الصنع، كلّ ذلك بهدف حماية الدينار الأغلبي من الغش و الحفاظ على قيمته و على سعر تداوله. لكن ردّة فعل الأعيان و السكان، و في مقدّمتهم على وجه الخصوص تُجّار القيروان، رُبّما لسوء فهم الإجراء الجديد أو لأنّه وقع المسُّ من مصالح المُزايدين و المُضاربين منهم، كانت قوية، فتسببت في وقوع أحداث شغب عنيفة و مظاهرات صاخبة، عالجها إبراهيم تارة بالشدَّة و أخرى بالمرونة، إلى أن هدأت الأوضاع نهائيا. و قد أجمعت أغلب المصادر على القول بأنّ السوق المالية و التجارية بإفريقيّة قد كسبت فوائد ذات بالٍ بهذا الإصلاح النقدي.

لم تسلم الإمارة كذلك من القلاقل الخارجية، إذ تَعرَّضَت إلى هجوم جاءها من الشرق، شنَّه عليها جيش العبَّاس بن أحمد بن طولون، ابن صاحب مصر، الذي ضمَّ «**ثمانمائة فارس و عشرة آلاف راجل من سودان أبيه على خمسة آلاف جمل**» [49]. و قد كان الأمير الطولوني يريد احتلال برقة و طرابلس، كما يريد دخول إفريقيّة و طرد الأمير الأغلبي منها. فتصدّى إبراهيم للغزاة بمساعدة قبيلة نفوسة و أعادهم من حيث جاؤوا. و في سنة 896 م / 283 هـ عزم بدوره - و كان مقيما بمدينة تونس حيث «**انتقل إلى السُّكنى و اتّخذ بها القُصور**» [50] - على مداهمة الأراضي المصرية

في البرية، فلما وصل إلى موضع رقّادة نامَ، فسمّيت حينئذ رقّادة و اتُّخذت قرارًا و مسكنًا و موضعَ فرجة للملوك». و يروي البكري في كتابه المذكور رواية أخرى مفادُها أنّ أبا الخطّاب عبد الأعلى المغافري، القائم بدعوة الإباضية، عندما التقى بجيش وَرْفَجُّومة بموقع رقّادة، «**قتلهم هناك قتلاً ذريعًا، فسمّيت رقّادة لرقاد جثثهم بعضها فوق بعض**».

[49] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[50] ابن خلدون في «العبر».

لمحاربة ابن طولون الذي أصبحت نفوسة من صفِّه، فزحف على طرابلس، و هناك أقدم على قتل واليه أبي العبَّاس أحمد - و هو ابن عمِّه زيادة الله الثاني - بسبب ما تراكم لديه من ضغينة و حسد نحوه لأنه كان يتمتع بصفات و خصال نالت إعجاب الخليفة العباسي المعتضد، فخشي إبراهيم أن تتَّجه النية إلى توليته مكانه، خاصَّة و قد ورد عليه كتاب من بغداد يلومه فيه المعتضد على تصرُّفاته المشينة، قائلا له : «**إنْ انتهيت عن أخلاقك هذه، و إلاَّ فسلِّم العمل الذي بيدك لابن عمك، محمد بن زيادة الله**» [51]. ثم قصد مصر و لم يصلْها، إذ خذله جنده، أوَّلاً لأنَّ أغلبهم قد جُنِّدوا قهرًا فلم يكونوا مُتحمِّسين لمواصلة المسيرة، و ثانيا لأنَّهم و قادتهم كانوا مُستائين شديد الاستياء من ممارسات إبراهيم اللاإنسانية و تصرُّفاته الشنيعة و جنوحه إلى سفك الدماء، و حتى إلى الإذن بأكل لحوم أعدائه لأتفه الأسباب.

يُذكر فعلاً أنَّ الأمير إبراهيم الثاني أُصيب بعد حوالي سبع سنوات من اعتلائه عرش إفريقيَّة بمرض «الماليخوليا» أو «السوداء»، و هو مرض يقول علماء النفس بأنَّ المُصاب به يتعرَّض لأرق مزمن يزداد خطورة، فيصير منشغلا ومحتقرا لذاته، و يفسد مزاجه. و بسبب هذا المرض الذي أصابه، اضطربت أحواله و «**غلب عليه خلط سوداوي، فتغيَّر و ساءت أخلاقه حتى شارف الجنون**» [52]، فشرع في سفك الدماء دون حساب، و لم يسلم من الموت على يده أو بإذن منه إخوته و ابنُه و بناته و جواريه و فتيانه و جنوده، و كذلك العُمَّال و العلماء و الوجهاء [53]، باستثناء الأولياء الصالحين الذين كان يؤمن بكراماتهم و يهابُهم. و في جرائم إبراهيم الثاني و شنائعه روايات و أساطير كثيرة أوردها جُلّ المؤرِّخين و أطنبوا في الحديث عنها و في تقديم الجزئيات و التفاصيل المُثيرة بشأنها، مستعملين في بعض الأحيان أسلوبا تقشعرُّ منه الأبدان و ترتجف منه القلوب، من ذلك ما رواه ابن أبي الضياف الذي يقول : «**كانت له أذن صاغية لأقوال المنجمين و المتخرِّصين على الغيب و كانوا يقولون له إنَّه يقتله رجل ناقص، و يمكن أن يكون فتى. فكان إذا رأى أحدا من فتيانه فيه نشاط و حدَّة يتقلَّد سيفا، قال : "هذا صاحبي" فيقتله. و لما قَتَلَ منهم جماعة خافهم و أفضى به ذلك إلى قتلهم جميعا. و كانت أمُّه، إذا وُلدت له بنتٌ من إحدى جواريه، أخفتها و ربَّتها، حتى اجتمع عندها منهن ست عشرة جُوَيْرِية، فقالت له يوما - و قد رأت منه رقَّةً - : "يا سيدي، قد رَبَّيت لك وصائف، أفتراهن" فقال "نعم"، فزيَّنتهن و أدخلتهن إليه فاستحسنهن، فقالت له : "هذه بنتك من فلانة و هذه بنتك من فلانة"، حتى أتت على آخرهن. فلما خرجت قال لخادم له أسود كان سيَّافا، يُقال له ميمون : "أمض و جئني الآن برؤوسهن"، فتوقَّف استعظاما لذلك، فقال له "أمضِ، ويلك، و إلا قدَّمتك قبلهن !". و لما دخل على أمه، كبُر ذلك عليها، فقالت له "راجعه"، فقال "لا سبيل إلى ذلك"، و وقف السياف على ما يُراد بهن، فصحن بالبكاء و قلن "يا سيدي ! و ما الذي أذنبنا أما ترحمنا"، فلم يُغْنِ ذلك شيئًا،**

[51] أورده ابن عذاري في «البيان المغرب».

[52] أورده ابن عذاري في «البيان المغرب».

[53] يقول جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة» : «**هذا الأمير أتى من الأعمال الفظيعة ما لم يُقدم عليها إلاّ رجل فاقد للعقل، و قد قيل إنّه خولط فعلا... إنّه صورةٌ تامّة للحاكم المجنون، لا يُجاريه في ذلك لا نيرون و لا كاليغولا أو غيرهما من كبار المجانين**».

و قطع رؤوسهن، و هن ينظر بعضهن إلى بعض، و جاء بها إليه معلّقة بشعورهن، فوضعها بين يديه» [54]. «و لم تلقَ الجواري مصيّرا أفضل، فكان سيّدُهنّ العظيم يتلذّذُ ببناء حائط عليهن و هنّ على قيد الحياة أو أن يُخنقن أو يُذبحن» [55]. و من شنائعه كذلك ما أورده ابن خلدون من أنّه «افتقد ذات يومٍ منديلا لشرابه، فقَتَلَ بسببه ثلاثمائة خادمٍ» [56]، و كذلك ما أورده ابن عذاري [57] من أنّ أحد شيوخ قبيلة نفوسة حُمل إليه أسيراً مع جماعةٍ من أبناء عشيرته، «فقال له إبراهيم : أتعرف علي بن أبي طالب فقال له : لعنك الله يا إبراهيم على ظُلمك و قتلك، فذبحه إبراهيم و شقّ عن قلبه، و أخرجه بيده، و أمر أن يُفعَلَ ببقية الأسارى كذلك، حتّى أتيَ على آخرهم، و نُظّمت قُلوبُهم في حبال، و نُصبت على باب تونس».

و يعتقد الكثير من المؤرّخين، بالخصوص من المتأخّرين، أن هذه الروايات هي أقرب إلى الخيال القصصي منه إلى الحقيقة و الواقع، و أنّها قد تكون من الافتراءات التي قيلت في حق الأغالبة من قِبل خصومهم، الفاطميين، الذين سيفتكون الحُكمَ منهم كما سيأتي بيانه. و يُؤكدُ بعض المؤرّخين و الباحثين على أنّ «العملَ الشعبي قد أسهم بكلّ تأكيد في رسم صورة إبراهيم الثاني الذي وُصف بكلّ أوصافِ بطلِ الروايةِ المُفرطِ القسوة، أو بطلِ قصصِ العنف... و أنّ بعض المؤرّخين كانوا يُحبُّون تسلية القُرّاء بقِصص مثيرة، لكنّ عملهم كان محضَ خيالٍ في أغلب الأوقات، و لا أدلّ على ذلك من أنّ هؤلاء المؤرّخين قالوا إنّ إبراهيم قتل ابنَه أبا الأغلب، غير أنّنا وجدنا هذا الأمير حيًّا في صقلّية سنة 902 م / 289 هـ ، و كان يُقاتل بقيادة أبيه، و لم ينتبه أيُّ مؤرّخٍ لهذا التناقض» [58].
و من المفارقات أنّ الأنشطة الثقافية، من علوم و فنون و ثقافة و آداب، قد وجدت في إمارة إبراهيم الثاني، حتى خلال هذه الحقبة الظلماء من حكمه، أرضا خصبة مكّنتها من الارتقاء إلى المستوى الذي بلغته نظيراتها في بغداد و الفسطاط و غيرها من الأمصار المتحضّرة آنذاك.

بينما كان إبراهيم الثاني يواجه القلاقل و الأزمات و يحاول التغلب عليها، و في الوقت الذي كان فيه يتصرّف في بلده و في حاضرته و في بني البشر و كأنّه وحش مفترس، استهدفت إمارته، في كنف السرّية التامّة، إلى حركة ثورية طائفية ظهرت في ناحيتها الغربية و اتخذت عند انطلاقتها شكلا مذهبيا بحتا، ثم تطوّرت شيئا فشيئا و على امتداد أكثر من خمس و عشرين سنة لتصبح تيّارا إيديولوجيا زاحفا. فقد وصل حوالي سنة 893 م / 280 هـ إلى منطقة كتامة البربرية داعية شيعي، هو أبو عبد الله الصنعاني، و شرع في استقطاب العامة و الوجهاء و الفقهاء لنشر دعوته و أفكاره، منتهجا لذلك طُرُق تحرُّك و تأطير و أساليب استدراج و إقناع تعتمد استغلال الشعور الديني و الحس العقائدي، المتغلغلَين بصفة ملحوظة في كافة شرائح المجتمع في ذلك العهد.

---

[54] في «الإتحاف».

[55] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية»، نقلاً عن النويري في «نهاية الأرب».

[56] في «العبر».

[57] في «البيان المغرب».

[58] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

يُذكر أنَّ هذا الداعية - و اسمه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن زكرياء، المعروف بأبي عبد الله الصنعاني الشيعي - قد ولد بالكوفة، و ليس بصنعاء كما قد يتبيَّن من لقبه [59]، و أصبح داعية للإسماعيليين بعد أن تتلمذ على الدَّاعية الشهير ابن حوشب المُلقَّب بمنصور اليمن. و تُفيد أغلب المصادر، باستثناء الباحثين و المؤرِّخين من أهل السُنَّة، أنَّ الرَّجل كان يتمتَّع بذكاء وقَّاد و بفطنة عالية، و ستُثبتُ مسيرته الطويلة و الشاقَّة أنَّه كان فعلاً داهيةً، فطِنًا، بارعًا، مُراوغًا. على أنَّه لم يكن المبشِّر الأول في ربوع إفريقيَّة و المغرب، فقد سبقه إليها اثنان من الدعاة في أزمنة سابقة - أواسط القرن الثامن ميلادي / أواسط القرن الثاني للهجرة - و هما أبو سفيان الحسن بن القاسم و عبد الله بن علي بن أحمد المشهور بالحلواني، اللذان وفدا إليها سنة 762 م / 145 هـ بأمر من الإمام جعفر الصادق في عهد محمد بن الأشعث الخزاعي الذي كان واليا لأبي جعفر المنصور على إفريقيَّة ما بين 761 و 765 م / 144 و 148 هـ ، و «**لم تزل الشيعة منذ مات علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، تدعو إلى إمام معصوم، يقوم بالحق، على زعمهم، فترُسل دعاةً إلى سائر النواحي فلا ينجح لهم سعي، ثم تفاوضوا و تراسلوا على أن يُرسلوا داعيا إلى المغرب، يدعو الناس إلى التديُّن بحبِّ أهل البيت، وتكاتبوا بذلك من سائر الآفاق، فاختاروا منهم رجلا ذا فهم و فصاحة و جدال و معرفة، يسمَّى أبا عبد الله الصنعاني، وجمعوا له مالا، يتقوَّى به على سفره**» [60]، فتمَّ استدعاؤه من قِبل رئيس الدعاة، و هو وقتئذ رُستم أبو الحسين بن حوشب النجار، فأصدر له تعليمات صريحة، قائلا له : «**يا أبا عبد الله، أرضُ كتامة من المغرب قد حرثها الحلواني و أبو سفيان، و قد ماتا، و ليس لها غيرك، فبادر، فإنها مُوَطَّأة مُمَهَّدة لك !**» [61]، فانطلق من اليمن، شأنه شأن معظم الداعين الذين جنّدهم الإسماعيليون لاستمالة المسلمين إلى مذهب الشيعة و دعوتهم إلى التعلُّق بأهل البيت، علي و ذريته، دون غيرهم، و كذلك و على وجه الخصوص للتبشير بظهور «المهدي المنتظر»، الذي تؤمن بوجوده و بعودته أغلبية الفرق الشيعية، و منهم الإسماعيليون، المتفرِّعون عن الإماميين و الذين كانوا يعتقدون في البداية بعودة محمد، ابن الإمام السادس، إسماعيل بن جعفر الصادق، بل إنَّهم كانوا يجزمون بأنَّه سيظهر في يوم من الأيَّام و سيحكم المعمورة بالعدل و الإنصاف و يطهِّر العالم من الدنس و الزيف اللذين انتاباه منذ مقتل إمامهم الأكبر و مرجعهم الأصلي، الحسين بن علي بن أبي طالب. ثمَّ راجع الإسماعيليون الفاطميون موقفهم و عقيدتهم و أصبحوا يُروِّجون بأنَّ المهدي المنتظر لن يكون محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، و إنَّما عبد الله بن محمد الحبيب، الإمام الثاني عشر في سلالة علي بن أبي طالب، المهدي عُبيد الله [62].

[59] أصبح يُكنَّى بالصنعاني لأنَّه تعلَّم في صنعاء اليمن بالذَّات طُرُق الدعوة الشيعية.

[60] نقله ابن عذاري في «البيان المغرب» عن محمد بن يوسف الورَّاق.

[61] أورده ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[62] يقول فوزي محفوظ في «Histoire de la Tunisie médiévale» :

(Oubayd Allah) se présente comme celui auquel la génération présente devait obligatoirement prêter obéissance. Descendant de Ali et de Fatima, Oubayd Allah met en avant sa suprématie sur les autres Shi'ites et surtout sur les 'Abbasides. C'est pour cette raison que sa dynastie portera le nom des Fatimides ou 'Oubaydites.

أما عن ظروف توجُّه عبد الله الصنعاني إلى إفريقيَّة و المغرب، فتتلخَّصُ في أنَّه قصد مكة في موسم الحج لسنة 893 م /279 هـ ، و هناك سعى إلى التعرُّف على أبناء أشهر و أكبر قبيلة مغربية، فنُصح بالتقرُّب من جماعة من قبيلة كُتامة البربرية، و تمَّ له ما أراد، و بسرعة فائقة دخل في قلوبهم و استمالهم بأسلوب جذاب و أطروحات معسولة، فدعوه إلى مرافقتهم إلى بلدهم مباشرة إثر الانتهاء من مناسك الحج، فقبل المقترح و قصد الجميع بلد كُتامة. و منطقة «كتامة»، التي تقع في ما يُسمَّى اليوم «منطقة القبايل» غرب جبال الأوراس و شمال مدينة طبنة، العاصمة الأغلبية للزاب، هي عبارة عن مثلث فسيح تتمثَّل زواياه في مدن ميلة و سطيف و بلزمة، و يضُمُّ مُدُن قالمة و سوق أهراس و القالة و عنابة و سكيكدة و جيجل و قسنطينة و باغايا. أمَّا قبيلة «كُتامة» فهي فرع من القبيلة البربرية الأم «البرانس» مثل «صنهاجة» و «مصمودة» و «أوربة» و قبائل أخرى، و هي معروفة بتمرُّدها المستمر على السلطة المركزية بعاصمة إفريقيَّة منذ الأيام الأولى للفتح العربي. و «**هذا القبيل من قبائل البربر بالمغرب، و أشدُّهم بأسًا و قُوَّةً، و أطولهم باعًا في المُلك عند نَسَّابة البربر، من ولد كُتام بن بُرنس، و نسَّابة العرب يقولون إنَّهم من حِمير، ذكر ذلك ابن كلبي و الطَّبري، و أوَّلُ ملوكهم أفريقش بن قيس بن صيفي من ملوك التبابعة، و هو الذي افتتح إفريقيَّة و به سمِّيت**» [63].

قصد الداعية عبد الله الصنعاني إفريقيَّة مصحوبا بالكُتاميين و واصل استدراج مرافقيه و استقطابهم. و قد كان في كل مرحلة من مراحل الطريق يختلق الأسباب لينفصل عنهم بعض الوقت بدعوى الانصراف إلى نشر تعاليم الدين بين أهل البلد الذي نزلوا به، و لكنه كان في حقيقة الأمر، يفتعل هذه الرغبة لانتهاز الفرصة لإبلاغ جماعته - عن طريق مخبريهم المنتشرين في كافة الأمصار - بما وصل إليه من مساع و ما حققه من غزو لأفكار أصحابه، و كذلك لتلقِّي التعليمات منهم لمواصلة عملية «غسل أدمغة» الكتاميين و السيطرة على عقيدتهم و وجدانهم و مزيد التحكم في أفكارهم.

نزل أبو عبد الله الصنعاني ضيفا على رفاقه بضاحية مدينة قالمة، ثمَّ اختار قلعة إيكجان، الواقعة في منطقة جبلية بشمال مدينتَيْ سطيف و ميلة، و جعل منها شبه عاصمة لحُكمه و ركَّز بها أنشطته و نظامه، فـ «**اعتُبرت دار هجرة، مقارنة بمدينة الرَّسول في بداية الإسلام**» [64]. و من هناك شرع في القيام بالمهمَّة التي ادَّعى ظاهريا أنَّه أتى من أجلها، و هي التعليم و التدريس، و لكنَّه سرعان ما انطلق منذ اللحظات الأولى من وصوله في بثِّ الدعوة الشيعية الإسماعيلية بطريقة سرِّية، مستعملا في البداية أساليب التلميح و الإشارات و مركِّزا دروسه و محاضراته على التنوير و الإصلاح و على إبراز مساوئ النظام الأغلبي البائد و حاميه النظام العبَّاسي، و ساعيا إلى إخفاء حقيقة رسالته، فاستجاب له كل من سمع خطبه و أطروحاته من العشائر و المشايخ و الأئمَّة و العامَّة، «**و انتشر هذا الصنيع في القبائل البربرية انتشار النار في الهشيم لسبب مردُّه تعلق**

[63] ابن خلدون في «العبر».

[64] علي عبد القادر في المؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

البربر بالخرافة و خوارق العادات لبدائية تفكيرهم. و إنما الذي فهمه أغلب البرابرة من كتامة و غيرها أنّ هذا الذي أمامهم رجل ليس كغيره من الناس بل أُعطي علما و بركة، يجب عليهم بسببهما أن يأخذوا بيده و ينصروا دعوته و يشدوا أزره» [65]. ثم تطوّرت طريقة عمل عبد الله الصنعاني على مرّ السنين و أخذت شكل الزحف الذي يعقبه الغزو، فذاع صيته في جميع أرجاء إفريقيّة و المغرب، **«و لم يقف ترديد اسمه عند حدود بلاد البربر، بل وصل إلى القيروان و بلغ إلى أميرها إبراهيم بن أحمد بن الأغلب فاهتمّ لهذا الأمر و بعث إلى واليه على ميلة فسأله عن أمر المشرقي** - يعني عبد الله الصنعاني القادم من المشرق - **فصغّر له من شأنه، و كم كان مخطئا في هذا التصغير»** [66]، إذ دخلت في طاعته المدن و القرى البربرية المجاورة لمنطقة كتامة بسُرعة فائقة، و اتّسعت رقعة نفوذه إلى أن أسّس سنة 902 م / 289 هـ في آخر عهد إبراهيم الثاني شبه دويلة بمدينة تازروت في بلاد كتامة، ثم غزا مدينة ميلة - التي كانت تمثّل رمز الحضور العربي في منطقة كتامة البربرية - بعد أن هاجمها و قتل عددا من قوّادها و جنودها. و يُعتبر سقوط ميلة في هذا الظرف بالذات أول انتصار حقيقي للداعية الشيعي على العرب، ذلك أنّ الانتصارات السابقة كانت كلُّها و إلى حدّ هذا التاريخ على حساب القبائل و المدن البربرية فحسب، أمّا ميلة فكانت قلعة عربية بأتمّ معنى الكلمة رغم أنّها بربرية أصيلة. على أنّه يتعيّن التأكيد على أنّ انتشار المذهب الذي أتى لبثّه عبد الله الصنعاني - فبدا و كأنّ سكّان إفريقيّة، عربًا و بربرًا، دخلوا في طاعته بسهولة فائقة - لم يكُن كلُّه عن طواعية و اقتناع، ذلك أنّ هذا الداعية و جماعته قد استعملوا، إلى جانب الخطابات الدعوية و الأطروحات الإيديولوجية، لغة الترغيب و الترهيب، فكان الخطباءُ و الدُّعاة منهم يصرخون بصريح العبارة في جموع النّاس : **«حرامٌ على من تخلّف»** [67]، كما كان دُعاة هذا المذهب الدخيل و أشياعُه يُصنِّفون الناس «مؤمنين» و «غير مؤمنين» و يُطلقون على البعض من الحركيين و القياديين منهم مُسمّى «الأولياء».

بلغ إبراهيم الثاني في هذا التاريخ اثنتين و خمسين سنة من العمر و جاوز اثنتين و عشرين سنة من الحكم، و تراكمت أخطاؤه و عظمت ذنوبه، فورد عليه رسولٌ من الخليفة العباسي، المعتضد، و معه كتابٌ ثانٍ [68] يدعوه فيه إلى تسليم مقاليد الحكم إلى ابنه أبي العبّاس عبدالله و يستقدمه إلى بغداد لمساءلته، و ذلك تفاعُلاً مع ما ورد عليه من أخبار حول تصرُّفات إبراهيم و استجابةً لتظلّم أهل تونس منه، **«فاستقدم** (إبراهيمُ) **ابنَه أبا العبّاس من صقلّية، و ارتحل هو إليها** (16 جوان 902 م / 6 رجب 289 هـ)، **مُظهرا لغربة الانتجاع. و قد كان قبل رحيله ببضعة أشهر أسَرَّ لابنه أبي العبّاس في شأن الشيعي و نهاه عن مُحاربته و أن يلحق به إلى صقلية إن ظهَر**

---

[65] أورده الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني».

[66] أورده الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني».

[67] رواه ابن عذاري في «البيان المغرب».

[68] ورد الكتابُ الأوّل على إبراهيم قبل أربع سنوات، أرسله إليه المُعتضد ليُنذره و يلومه على سوء فعاله و قسوته. جاء في المُؤَلَّف الجماعي بعنوان Initiation à la Tunisie، تأليف فريق من الأساتذة و موظّفي الحماية الفرنسية بتونس :

Les Aghlabides se sont succédés presque toujours de père en fils ou de frère à frère sur désignation de l'héritier présomptif par le prince régnant. (Mais), c'est sur l'injonction califienne qu'en 902, l'un des derniers émirs a abdiqué.

عليه» [69] و ذلك لأنَّه كان على يقين بأنَّ الصنعاني هو فعلًا **«الرجل الذي اختاره القدَر للإطاحة بدولته»** [70]. و قُبيل هجرته بوقتٍ قصير، جنح إبراهيم إلى التوبة و الاستقامة، فلبس الخشن من الثياب و أطلق سراح المساجين، و ردَّ المظالم و أسقط المُكوس، و أعتقَ مماليكَه و أغدقَ على أهل العلم و الدِّين أموالاً طائلة ليُفرِّقوها على الضعفاء و أصحاب الاحتياجات، كلُّ ذلك بهدف البحث عن فرصة للتكفير عن شنائعه و جرائمه. و تقول بعض المصادر إنَّه يبدو أنَّ لهذا التغيير المفاجئ لسياسة إبراهيم الثاني و مزاجه **«علاقة بالمدى الذي بلغه الخطر الطولوني و الشيعي، اللذان بدءَا يطرقان أبواب إفريقيَّة»** [71]. و خلال مُدَّة إقامته بصقلِّية، لم يخلد الأمير «المُنسحب» إلى الرَّاحة و الانزواء، بل إنَّه واصل الكفاح و الغزو، فتمَكَّن من إتمام فتح الجزيرة و إخضاع أهمِّ مدُنها، لكنَّه لم يُحقِّق حلمه الكبير المتمثل في وضع يده على المدينتين الشهيرتين، روما و القسطنطينية، إذ تُوفِّي يوم السبت 23 أكتوبر سنة 902 م / 17 ذي القعدة 289 هـ بسبب مرض مفاجئ ألمَّ به قُبيل انطلاقه نحو مكَّة المكرَّمة لأداء فريضة الحج، فدفنه حفيدُه أبو مُضر، قائدُ عسكره، ببالارمو، **«و قال ابن الأثير حَمَلَهُ إلى القيروان، فدفنه بها»** [72].

يمكن القول بخصوص هذا الأمير، الذي أثار الكثير من الجدل حول شخصيته و سياسته، إنَّه وضع الدولة الأغلبية في أعلى المنحدر الذي سيؤدي بها بعد أقل من عقدين إلى التراجع ثم إلى السقوط و الاضمحلال. و لعلَّ أكبر خطأ استراتيجي صدر عنه - علاوة عن جرائمه و تسبُّبه في تحطيم جدار الثقة بين الرعية و السلطة - هو ما فعله بحاميته العسكرية في مدينة بلزمة، الواقعة في قلب بلد كتامة. ذلك أنَّ هذه القلعة كانت تأوي عددا من الجنود العرب الأصليين، من ذرية الفاتحين الأوائل الذين كانوا توافدوا على إفريقيَّة منذ الفتح الإسلامي، و كلُّهم من أصل قيسي تميمي عريق، و قد عُرفوا بشجاعتهم و استماتتهم في محاربة البربر، لكنهم عُرفوا كذلك بالجنوح إلى العناد و إلى التمرُّد ضدَّ السلطة المركزية و مخالفة الأمير، الشيء الذي لم يقبله إبراهيم الثاني و لم يستسغه. لذلك خطر بباله أن يسلِّط عليهم عقابا مثاليا يكون في ذات الوقت انتقاما منهم و عبرة لغيرهم، فأضمر لهم الغدر و استقدَمهم إلى بلاطه بالقيروان و أسكنهم دارًا كبيرةً و أغدق عليهم الهدايا و الأموال، ثم أمرَ ابنه و ولي عهده عبدَ الله و رجاله بقتلهم على آخرهم، و عددهم يقارب الألف. و قد حدثت هذه المأساة خلال سنة 893 م / 280 هـ، و هي السنة التي دخل فيها أبو عبد الله الصنعاني بلد كتامة و شرع في بثِّ الدعوة الشيعية الإسماعيلية بها. و قد نسي إبراهيم الثاني بفعلته هذه أنَّ الجنود الذين فتك بهم غدرًا لم يكونوا سوى أبناء جنسه و عشيرته، و أنَّهم كانوا درعه الواقي ضدَّ الزحف الشيعي و الخطر البربري القادمَين من أقصى غرب الإمارة، فـ **«كان ذلك من أسباب انقطاع دولة بني الأغلب، إذ كان أهلُ بلزمة** (سابقًا)**.... يُذِلُّون كُتامة، فلمَّا قَتَلَهم إبراهيم، استطالت كُتامة، و وجدت السبيل للقيام مع الشيعي على بني الأغلب»** [73].

---

[69] ابن خلدون في «العبر».

[70] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية»، نقلاً عن القاضي عياض.

[71] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

[72] ابن خلدون في «العبر».

[73] ابن عذاري في «البيان المغرب».

41 – عبد الله بن إبراهيم بن أحمد – 10
بن محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب
– أبو العباس، عبد الله الثاني –

تولّى عبدُ الله الثّاني الإمارة في صائفة 902 م / 289 هـ، إثر خروج أبيه إبراهيم الثاني منها متوجها إلى صقلية و بلاد الروم طلبًا للجهاد و بحثًا عن الغفران، فاستقرَّ بتونس و طبع حكمه، و إن لم يدم سوى سنة واحدة، بالعدل و الإنصاف و الرفق بالرعية، حيث نظم المحاكم و باشر القضاء بنفسه، و عمل على استرجاع الثقة بين الحُكّام و السلطة، و وضع عهده تحت شعار «التقشف و الزهد»، فأظهر الورع و التديُّن و لبس الصوف و أصبح يخالط أهل العلم و رجال الدِّين و يشاورهم، فكان يجلس معهم على الأرض، و ترك قصر رقّادة ليسكن داراً مبنية بالطوب، و كان لا يركب إلاّ إلى المسجد، هدفُه من ذلك أساسًا أن «**يُواجه الدّاعي الشيعي بنفس سلاحه**» [74].

و بالرغم من أنّه كان يتمتع بخبرة عسكرية كبيرة، و قد حنّكته التجارب العديدة التي مرَّ بها في عهد أبيه - مثل قيادته للجيوش التي تولّت القضاء على انتفاضة قبيلة لواتة، و صدّه لهجوم قبيلة نفوسة بعد أن أصبحت مساندة لابن طولون، و نجاحه في الحروب التي شنّها ببسكرة و صقلّية و غيرهما - فإنه لم يتمَكّن من التصدي للسيل الجارف الهاجم على إفريقيّة من المغربَين الأوسط و الأقصى و المتمثل في زحف قبيلة كُتامة و القبائل الموالية لها بقيادة الداعية الشيعي أبي عبد الله الصنعاني. ذلك أنّ قدرته العسكرية، الفائقة ظاهريًا، لم تكن كافية لصدِّ الهجوم، لأن النزاع مع الكُتاميين لم يكن عسكريا و حربيا بقدر ما كان عقائديا و مذهبيا، ممّا جعل الجيش الأغلبي، بقيادة أبي عبد الله الأحول بن عبد الله الثاني [75]، يجد نفسه مرغمًا على التراجع من ميلة، التي كان ينوي استرجاعها. لذلك قصد أبو عبد الله الأحول طبنة، عاصمة الزاب، و بقي بها ينتظر المدد من العاصمة الأغلبية. غير أنّ الأقدار شاءت أن يحدث بالقيروان ما لم يكن في الحسبان، إذ أقدم أخوه زيادة الله على قتل والدهما غيلة و الحلول محلّه.

مات عبد الله الثاني - عاشر الأمراء الأغالبة - في 27 جويلية 903 م / 28 شعبان 290 هـ على يد اثنين من الغلمان من أتباع ابنه زيادة الله الذي كان ساعتها قابعًا في السجن بسبب انغماسه في الملذّات و الفساد. و بهذه الجريمة الشنعاء، أمكن القول بأنّ «**الدولة التي أسّسها إبراهيم الأوّل قد انتحرت بيد زيادة الله و في شخص عبد الله الثاني. و هكذا تأكّدت بكيفية عجيبة الصُّورة التي استخلصها ابن خلدون، و بدأ التفكُّك الداخلي و صار منذئذٍ بلا هوادة و لا رجعة**» [76].

---

[74] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[75] اختلفت المصادر حول اسم هذا الأمير كما في نسبه، فقيل إنّه أبو حَوّال و أبو حِوَال و أبو خوّال و الأحول، و قالت أغلبُ المصادر إنّه نجل عبد الله الثاني، باستثناء ابن الأثير، صاحب «الكامل في التاريخ»، الذي جعل منه أخًا له و عمًا لزيادة الله الثالث.

[76] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

42 – زيادة الله بن عبد الله بن إبراهيم – 11
بن أحمد بن محمد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب
– أبو مضر، زيادة الله الثالث –

في أواخر جويلية 903 م / أواخر شعبان 290 هـ ، قدَّم قَتَلةُ عبد الله الثاني إلى ابنه زيادة الله وهو في السجن رأسَ والده بعد اغتياله، ثمَّ أطلقوا سراحه، فتلقَّى في الحين البيعةَ من العُمَّال و الأعيان و الرعية، و بادر بالسعي إلى التبرؤ من دم أبيه، فأمر بقتل الغلامين اللذين اغتالاه بأمر و تدبير منه، ثم باشر مهامَّه و قد طغى عليه الخوف من أن يطمع أحد أفراد عائلته في كرسيِّ إمارته، فأمر باعتقال أعمامه كلهم و قَتَلَهم، كما قتل أخاه أبا عبد الله الأحول الذي كان واليا له على الزاب و الذي كان يشكِّل أهم قوة متصدية لزحف قبيلة كتامة البربرية بقيادة الداعية أبي عبد الله الصنعاني [77]. و قد بلغ عدد الذين قتلهم زيادة الله الثالث من أهل بيته تسعة و عشرين فردا، و اعتقد العلماء و العامَّة أنَّ «**ذلك كان من صنع الله لأوليائه، و ما أراده من قطع دولة الظالمين. فقتل بعضهم بعضا، و كان في ذلك وهن لهم و تضعيف لأمرهم**» [78]. و منذ ذلك الوقت، عاشت الإمارة سلسلة متواصلة من الحروب، انتهت جلُّها بانتكاسات و هزائم للجيش الأغلبي، «**فكان ذلك أعظم فتح عند الشيعي**» [79] الذي «استبشر» بتولِّي زيادة الله الثالث الإمارة مكان أبيه لما يعلمه فيه من فساد أخلاق و سوء سيرة، متأكدا أنَّ ذلك سيساعد على انقراض دولة بني الأغلب و يفسح المجال له و لأنصاره لمواصلة تحرُّكاتهم و لتمهيد الطريق لتركيز دعائم الدولة الشيعية الإسماعيلية بربوع إفريقيَّة بإمامة عُبيد الله، «المهدي المنتظر»، فقال لأنصاره : «**هذا صاحبكم و آخر من يحاربكم، و عنه يصير الأمر إليكم، إن شاء الله تعالى**» [80]، و شرع في التبشير بقرب ظهور المهدي.

شعُر الأمير الأغلبي أواخر سنة 903 م / بداية سنة 291 هـ بالخطر الداهم، و تيقَّن بقُرب سقوط عرش أجداده، فجمع كبار الفقهاء السُنِّيين بإفريقيَّة و طلب منهم التصدي للداعية أبي عبد الله الصنعاني، مُحاولا التأثير فيهم بالقول إنَّه « **يلعن أبا بكر و عُمر - رضي الله عنهما - و يزعم أنَّ أصحاب النبي، صلى الله عليه و سلم، ارتدُّوا بعده، و يُسمي أصحابه المؤمنين و من يخالفه في مذهبه الكافرين، و يبيح دم من خالف رأيه**» [81]، فأصدروا فتوى تدعو لمحاربته، و أذنوا

---

[77] يقول فرحات الدشراوي في كتابه Le Califat Fatimide au Maghreb :
Le nouvel Emir ne se rendait pas compte qu'avec l'exécution d'Abou Hawal, il débarrassait Le Daï du seul adversaire à sa taille.

[78] أورده القاضي النعمان، و هو المؤرِّخ الأول للشيعة في إفريقيَّة، في كتابه «الافتتاح».

[79] أورده النويري في «نهاية الأرب».

[80] أورده القاضي النُعمان في كتابه «الإفتتاح».

[81] ابن عذاري في «البيان المغرب».

للأيمّة الخطباء بلعن اسمه من أعلى منابرهم، فردَّ أبو عبد الله الصنعاني من ناحيته على هذه الحملة الدعائية بحملة مضادَّة، و عمل على تأجيج نار الحرب النفسية التي اندلعت بينه و بين زيادة الله، فصار يقول : «**المهدي يخرج في هذه الأيام و يملك الأرض، فيا طوبى لمن هاجر إليّ و أطاعني**» [82]، ثمَّ شنَّ هجوما مسلَّحا على مدينة سطيف، قاعدة العمليات الأغلبية في بلاد كُتامة، و حاصرها مدة أربعين يوما إلى أن سقطت في يده. فحاول زيادة الله استرجاعها، و سيَّر إليها جيشا وفير العدد، به أربعون ألفا من الخيَّالة و المشاة - أغلبهم من الجنود العائدين من صقلية - و وفَّر لهم المال و العتاد و أمَّر عليهم أحد أبناء عشيرته، و هو إبراهيم بن حبشي بن عمر التميمي. فسار هذا الجيش الأغلبي في ماي - جوان 905 م / رجب 292 هـ إلى أن وصل إلى مدينة يُقال لها كيونة - أو كينونة - في بلاد كتامة، و هناك جرت حرب ضروس بينه و بين الجيش البربري، كانت نتيجتها حدوث هزيمة نكراء و وقوع كارثة عظيمة في صفوف جيش زيادة الله، إذ هرب معظم أفراده تاركين وراءهم أخبيتَهم و عتادهم و أمتعتهم. و بذلك حصل الداعي على انتصار عظيم، إذ نجح في نفس الوقت في القضاء على أكبر جيش أمكن للأغالبة تجنيده و استولى على كمية هائلة من السلاح و العتاد و المال، كما نجح في امتلاك المزيد من الشهرة و العظمة في جميع الأوساط، بما في ذلك لدى أتباع الأغالبة المنهزمين، و أخبر عُبيدَ الله بنجاحاته، و أرسل إليه نصيبًا وافرًا ممَّا غنمَه إثر انتصاره على جيش زيادة الله، فسُرَّ عُبيد الله بذلك و ازدادَ عزمًا على القُدوم إلى إفريقيَّة ليقطف ثمرة مجهودات مبعوثه أبي عبد الله الصنعاني.

التجأ زيادة الله مُجَدَّدًا إلى سلاح الحرب النفسية، و ذلك بتنظيم حملة دعائية للردِّ على موجة الإشاعات و الأخبار التي يُروِّجها أعوان أبي عبد الله الشيعي، و بالخصوص ضدَّ أفراد بلاطه، الذين يتَّهمونهم بالفحش و التفسُّخ الأخلاقي، فتولَّى من ناحيته تكليف وزرائه و أعوانه بنشر أخبار «**مفادُها أنَّ الداعي دعا إلى الإباحة، و أحلَّ لكتامة ما حرم من زواج الأب بابنته و الأخ بأخته، و أنَّه أبطل الصيامَ و الصلاة**» [83]. غير أنَّ هذه الدعاية المُضادَّة انقلبت على مُروِّجها، إذ تفطَّن الناسُ إلى الارتباك الذي انتاب أميرهم، فخذلوه. و ممَّا زاد في نفور كلٍّ من كان حوله من قادة و مشايخ انصرافُه مُجدَّدًا، رغم هزائمه و تراجع دولته، إلى اللهو و المجون، فأصبح محلَّ استهزاء القاصي و الداني، ثمَّ تفاقم الوضعُ بخيانة بعض وزرائه و رجالاته، الذين «**كانت لهم ميولات شيعية، جعلت منهم عيونا لأبي عبد الله الصنعاني، يرصدون له كلَّ أعمال الدولة**» [84]، و أصبح جُلُّهم لا يُبالون إلاَّ بنجاح المذهب الشيعي و قوة انتشاره، فاعتنقه كثيرون منهم طوعًا أو طمعًا.

على أنَّ بعض المؤرِّخين، و بخاصة من المتأخِّرين، لم يتردَّدوا في التشكيك في فظاعة و جسامة ما يُنسب لهذا الأمير من فساد و سوء أخلاق، مُعلِّلين رأيَهم بالقول بأنَّ مثل هذه المبالغات

[82] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[83] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[84] الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني».

و التهويلات و الأحكام المُطلقة عادةً ما تبرز إثر تغيير أيّ نظام سياسي بنظام آخر، و عموما إثر أيّ تحوُّل سياسي يحدث بصفة عنيفة أو فُجئية. و يؤكد بعضهم على أنّه « **قَد يُنسب إليه** - أي إلى زيادة الله الثالث - **الطيش و الميل إلى الملاهي و الطرب، و هذا صحيح ثابت، لكن ليس بالدرجة التي يصفه بها الإخباريون المُتزلّفون لدولة العبيديين»** [85]، و لا أدلّ على ذلك من أنّه كان مولعا بالعلم و الأدب و الفلسفة و الطب، و أنّه جلب من عاصمة الخلافة بغداد، و كذلك من الفسطاط و بلاد اليونان، ثُلّة من الأعلام و المدرِّسين ألحقهم بـ «بيت الحكمة» التي شيّدها جدُّه إبراهيم الثاني برقّادة، كما كان يُجالس العلماء و المشايخ و كبار الأطبّاء.

و بالرغم من الحالة المتردِّية التي أصبح عليها عرشه و دواليب إمارته، فقد شكّل زيادة الله في آخر محاولة يائسة جيشًا آخرَ، خصّصَ لتعبئته مبالغ أموالٍ طائلة وزّعها على المرتزقة و المتطوعين، و أمّر عليه قائدين سُرعان ما انقلبا هما كذلك ضدّه بعد خروجهما من رقّادة، فحاربهما، ثم قصد الأربس بمنطقة الكاف حيث تجمّع الجيش البربري بقيادة عبد الله الصنعاني، و جرت بين الفريقين مناوشات عديدة مات فيها كثيرون من الجانبين.

في الأثناء - سنة 906 م / 293 هـ - بعث الخليفة العباسي المكتفي كتابا إلى أهل إفريقيَّة يحثُّهم فيه على نُصرة زيادة الله لمحاربة الداعية الشيعي، و يُعبِّر لهم فيه عن نيته في توجيه جيوش إليهم من بغداد لمساعدتهم. لكن زيادة الله استعمل شتى الوسائل و الطرق لإثناء الخليفة عن عزمه، اعتقادًا منه أنّه ليس في حاجة إلى الدعم و المُساعدة. على أنّ موقفه هذا سيتغيَّر عندما يحتدُّ المدُّ الفاطمي بقيادة الصنعاني، إذ سيُحاول الاتّصال بالسلطة المركزية في بغداد لطلب النجدة من الخليفة المكتفي بالله، كما سيسعى إلى توثيق صلاته بالحسنيين، أقارب الأدراسة في المغرب الأوسط، للغرض نفسه. و لما تيقّن أبو عبد الله الصنعاني من انهيار القوة الهجومية و الدفاعية للجيش الأغلبي، عزم على فتح الزاب، و هو آخر معقل بقي للأغالبة خارج عاصمتهم، فحاصر مركز ولايته طبنة مدة إلى أن استسلم له سِكانها و حاميتها، فدخلها و أحسن معاملة أهلها، ثم شرع في ردِّ المظالم و إرجاع الأموال التي أُخذت عنوة و دون وجه حق من قبل قادة الجيش الأغلبي إلى أصحابها، فحسُن عمله لدى العامة، و مال إليه كثيرون منهم و دخلوا في طاعته.

شعر زيادة الله بالخطر الداهم على عرشه، فقرر في شتاء سنة 906 م / 294 هـ العدول عن ملاحقة عدوِّه داخل المنطقة الغربية و عاد إلى عاصمته، تاركا بالأربس جيشا بإمرة أحد أبناء عمومته، إبراهيم بن أبي الأغلب بن إبراهيم الثاني. أما الداعية، فقد قصد بعد أشهر قليلة مدينة بلزمة و حاصرها، ثم أمر باقتحامها و أمر بقتل أغلب من كان بداخلها، باستثناء النساء و الأطفال. ثم بدأت المدن و القلاع و القبائل تدخل في طاعته دون مقاومة، و تُوِّجت انتصاراتُه بسقوطِ آخر المعاقل بالجهة الشرقية من بلاد الزاب، مدينة باغايا، التي تُعتبر، بفضلِ موقعها الإستراتيجي المتميِّز، الحلقة الرابطة بين غرب إفريقيَّة و شرقها، فاستعد عندئذ الداعية إلى التوجُّه إلى رقّادة لاجتذاذ العرش الأغلبي منها.

---

[85] حسن حسني عبد الوهاب في «ورقات».

فكّر زيادة الله الثالث سنة 906 م / 294 هـ في الرحيل إلى المشرق، و شرع في إعداد هروبه، ثم سرعان ما عدل عن ذلك عملا بنصيحة قائد جيشه إبراهيم بن حبشي، فقرّر تحصين رقّادة، و «**أحاطها بسورٍ من الطّوب ليستمرّ في حياة الملذّات**» [86]، و في ذات الوقت حاول مواصلة تعزيز حاميته في الأربس لاعتقاده بأنها آخر درع لحماية عاصمته و بلاده من هجوم الشيعة، و أعطى لذلك تعليماته لما بقي من جيوشه لمحاربة الداعية، فجرت على طول الخط الذي يُشخّص اليوم تقريبا الحدود التونسية الجزائرية مناوشات و معارك متفرقة، فسقطت المدن و القلاع الواحدة تلو الأخرى، و دخلت العديد من المُدُن «طوعًا» في طاعة الزّاحفين، و انتهى المطاف بقرار أبي عبد الله الصنعاني الشيعي شنّ الهجمة الكبرى بهدف افتكاك رقّادة، فخرج في ربيع سنة 908 م / 295 هـ على رأس كامل جيوشه و قصد باغايا في أقصى جنوب بلد كُتامة، فاستسلمت له، و منها مرّ إلى مسكيانة ثم إلى تبسّة فحيدرة و القصرين و قمّودة و غيرها من القرى و المدن المجاورة، و تعاطى أفراد جيشه حيثما حلّوا جرائم التقتيل و النهب في السُّكان و الأعيان، ممّا جعله يتعرّض إلى الانتقاد و اللوم، فظن زيادة الله أنّ الفرصة أصبحت سانحة لمعاكسة الهجوم، فكثف من حملاته الدعائية، لكن الوضع سرعان ما انقلب من جديد لفائدة الصنعاني الذي جمع جيوشه و عبر القصرين متجها إلى رقّادة.

دبّ الخوف و الرعب في قلوب الأهالي و وصلت العدوى إلى البلاط الأميري، فارتبك زيادة الله الثالث و أيقن أبو عبد الله الشيعي من ناحيته بأن النهاية قد قرُبت، فجنّد مائتي ألف من المُشاة و الفرسان و قصد الأربس في 16 مارس 909 م / 20 جمادى الثانية 296 هـ ، فوصلها بعد يومين من المسير و ألقى بكامل قواته في المعركة، و دام القتال طيلة اليوم إلى أن هُزِم الجيش الأغلبي شرّ هزيمة، و مات عدد كبير من قادته و أفراده، و حتى الفارّين الذين التجؤوا إلى مسجد المدينة - ظنا منهم أنّ أعوان الداعية لا يمكن أن يتجاسروا على دخول بيوت الله عنوة لملاحقتهم - لم يسلموا من التنكيل و الإبادة، إذ «**قتلهم الشيعي أجمعين، حتى كانت الدماء تسيل من أبواب المسجد، كما يسيل الماء من وابل الغيث**» [87]. و قد اعتُبر سقوط الأربس و فناء الجيش الأغلبي بها خلال معركة لم تدم سوى يوم واحد بمثابة الضربة القاضية التي أعلنت عن قرب فناء البيت الأغلبي.

بلغ الخبرُ زيادة الله ظهر اليوم الموالي، فعزم من توّه على الرحيل، و جهّز قافلة بها عددٌ كبيرٌ من الدواب و العربات، و أخذ معه خاصّته و أتباعه - و قد بلغ عددهم الجملي حوالي ثلاثة آلاف - كما حمل معه ما خفّ حمله و غلى ثمنه، تاركا وراءه عبيده و جواريه، ثم قصد مصر ليلة الاثنين 20 مارس 909 م / 24 جمادى الثانية 296 هـ ، فخلت رقّادة من أهلها الذين تفرّق من تبقى منهم في البراري و القرى و تركوها عرضة للنهب و السرقة إلى أن دخلها بعد خمسة أيام عروبة بن يوسف الملوسي و حسن بن أبي خنزير في مقدّمة طلائع الجيش البربري الشيعي و احتلاّها

[86] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

[87] ابن عذاري في «البيان المغرب».

بعساكرهما. في الأثناء، حاول إبراهيم بن أبي الأغلب، القائد العائد من الأربس بفلول الجند الأميري، إنقاذ حطام ما تبقّى من العرش الأغلبي، فـ «**نزل قصر الإمارة، و جمع الناس، و أرادهم على البيعة له على أن يُعِينوه بالأموال، فاعتدُّوا و تصايحت به العامّة**» [88]، ثمّ انضمّ إليهم الفقهاء و الوجهاء من أبناء القيروان، و أطردوه، فالتحق بقافلة زيادة الله الثالث المتوجهة إلى الشرق.

بعد أقلّ من أسبوع من هروب آخر أمراء بني الأغلب، تحرّك أبو عبد الله الشيعي قاصدا رقّادة، فخرج لاستقباله العلماء و المشايخ و الوُجهاء و الأشراف و كبار التُجّار و كثيرٌ من العامّة، و اعترضوه على مشارف جلُولاء، و بايعوه و طلبوا منه العفو. أما زيادة الله، فقد وصل إلى مصر عبر طرابلس في ماي - جوان 909 م / رمضان 296 هـ و مكث بها سبعة عشر يوما انتقل إثرها إلى مصر و أقام بظاهرها أسبوعا، ثمّ توجّه إلى الرملة بأرض فلسطين ليُقيم بها في انتظار قرار الخليفة، المُقتدر العبّاسي، في شأنه. و بعد سنة كاملة من الترقُّب انغمس خلالها من جديد في الملذّات و الفساد، أتاه الأمر من الخليفة بالعودة إلى إفريقيّة لمحاربة الشيعة و صدّهم، غير أنّه لم يقدر على ذلك لأنّ كافة من كانوا معه انفضُّوا من حوله و تركوه معزولا، و كذلك لأن عيسى النوشري، عامل المُقتدر العبّاسي على مصر، لم يُقدِّم له المعونة التي أمرَه بتوفيرها له. و قد أوردت بعض المصادر أنّ زيادة الله الثالث عاد «**إلى مصر، فأصابته بها علّةٌ مُزمنَة، و سقط شعرُه، و يُقالُ إنّه سُمّ، و خرج إلى بيت المقدس و مات بها**» [89] ما بين سنتي 913 و 915 م / 300 و 303 هـ و هو على أسوءِ حال. و قد يكون دُفن خطأً بموقع أحد المراحيض، فكرّس بذلك - من حيث لا يدري و لا يريد - مأساته و سوء طالعه، و كذلك النهاية الأليمة و المصير المؤسف لعرش بني الأغلب.

خاتمة الدولة الأغلبية

انتهت بنهاية زيادة الله الثالث «**دولة عاشت العظمة و المجد، و حكمت إفريقيّة طيلة ما يقرُبُ من قرن و عقد (800-909)، في صورة بلادٍ مستقلّة لأوّلِ مرّة، في إطار دار الإسلام**» [90]، و هي دولة انطلقت على أسس قوية، و دعّمت وجود العنصر العربي و انتشار الدين الإسلامي، و قاومت بضراوة و نجاح محاولات الانتصاب و التغلغل التي صدرت عن الشيعة و الخوارج و المعتزلة، فيسّرت تمركز المذهب السنّي المالكي في ربوع إفريقيّة و المغرب و في الأندلس، كما وضعت دعائم أول نظام عربي بالشمال الإفريقي عاش في شبه استقلال عن السلطة المركزية في

[88] ابن خلدون في «العبر».

[89] ابن خلدون في «العبر».

[90] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

الشرق [91]، و نجحت على الصعيد الخارجي في ربط علاقات تجارية مثمرة مع الممالك الغربية المتوسّطية، و في إنجاز عملية احتلال و نشر للإسلام في إحدى أكبر جزر المتوسط القريبة، صقلية، و كادت أن تحتل العاصمة الكاثوليكية الشهيرة، روما، و وقفت سدًّا منيعا ضدّ أطماع بعض الدول و الكيانات المجاورة و البعيدة، مثل حُكّام مصر الطولونيين الذين كانوا ينوون احتلالها، و الأمراء الأدارسة الشيعة في المغرب الأقصى الذين كانوا يمثّلون خطرا على الأغالبة و على الخلافة المركزية في بغداد، و كذلك الخوارج الذين انفردوا بإمارة عاصمتها تاهرت بقيادة الرُّستميين الإباضيين الذين هم كذلك أعداءٌ للعبّاسيين، و أخيرًا الأمويينّ في الأندلس الذين ورثوا عن أسلافهم المنافسة و العداوة تُجاه بني العبّاس.

تداول على سدّة الحكم في هذه الإمارة أحد عشر أميرا أغلبيًّا، كلُّهم من سلالة إبراهيم بن عقال بن الأغلب التميمي، فـ «**كان من بينهم أمراء عظام، ساهموا في تقوية الإمارة و اتّساع مجال نفوذها و ازدهار حضارتها. و من أشهرهم زيادة الله الأول، الذي وطّد أركان الدولة بالقضاء على الثورات التي قامت ضدّه، ثم توجّه إلى التوسُّع الخارجي لتأمين سواحل إفريقيّة. و استمرّ الأمراء من بعده في الغزو و الجهاد و بناء المحارس و الحصون و إقامة المعالم و تشييد المباني العظيمة، إلى عهد إبراهيم الثاني، الذي بلغت فيه دولة الأغالبة أوجَها رغم تقلُّب أحوال هذا الأمير. و بعد وفاة إبراهيم الثاني، انحدرت دولة الأغالبة إلى الضعف، بسبب اشتداد الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة المالكة**» [92].

و لو حاولنا اختزال مدّة المائة و عشر سنوات التي حكم خلالها الأغالبة إفريقيّة، لأمكن لنا تقسيم التاريخ السياسي لهذه الإمارة إلى ثلاثة أطوار [93] تكاد تكون متساوية من حيث طولها، و هي «طور التأسيس و الشباب» (800 إلى 838) و طور «النضج و الأوج» (838 إلى 875) و طور «الانحطاط و انحلال السلطة» (875 إلى 909). و خلال هذه الأطوار، طبع كلّ واحد من الأمراء الأغالبة فترة حكمه بنسب متفاوتة من النجاح و الإخفاق، فـ «**كان مؤسس الدولة، إبراهيم الأول، شخصية مرموقة، عالما، بارعا، مقداما. و كان عبد الله الأول طاغية، انصرف كامل وقته إلى استغلال رعاياه. و جمع زيادة الله الأول، الذي أخمد ثورة الجند و شرع في فتح صقلية، بين الذوق الأدبي و الإدمان على الخمر. و ظهرت من أبي عقال بوادر طيبة أثناء مدّته القصيرة. و أخلد محمد الأول إلى الجهل و المجون. و تفرّغ أحمد إلى حياة التقوى و وُلع بالبناء و التشييد. و بعد إمارة زيادة الله الثاني الوجيزة، عكف محمد الثاني على الصيد و لذات الكأس. أما إبراهيم الثاني، أشهر أمراء الدولة الأغلبية، فقد كان رجل دولة بحق، رغم اختلال توازنه النفساني، إذ أشبع نهمه بتقتيل ذويه، ثم غلبت عليه التقوى، فاعتزل الحكم، و انقطع**

---

[91] يقول راضي دغفوس في «Histoire de la Tunisie médiévale» :

(L'Ifrîqiya) a été le berceau d'une dynastie indépendante du califat 'abbasside, à savoir la dynastie aghlabite. Celle-ci s'est maintenue au pouvoir pendant un siècle. C'était la première dynastie arabe en Ifrîqiya au Moyen Age.

[92] حسين بن عبد الله في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[93] استئناسا بما كتبه راضي دغفوس في المؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

إلى محاربة نصارى صقلية. و كان عبد الله الثاني أميرا ممتازا، جمع بين العلم و الفقه، و تمتّع بشعبية واسعة، إلا أنّه لم تكد تمرُّ على ولايته سنة، حتى خرّ صريعا تحت ضربات ابنه، زيادة الله الثالث، الذي كان ضعيف المدارك، وحشي السلوك، فلم يقدر على الصمود في وجه الشيعة، و فرَّ إلى المشرق، حيث تجرّع مرارة البؤس» [94].

مهما يكن من أمر، فإنَّ للأغالبة فضلا على هذه البلاد، لأنهم هم الذين ركّزوا أول دولة عربية مسلمة بها، و هم الذين نجحوا في وضع دعائم نظام سياسي اجتماعي قائم على أساس المزج بين العنصرين البربري الأصيل و العربي الدخيل. على أنَّ ذلك لم يكن أمرًا هيِّنًا بالمرة، لأن بعض الصعوبات، الكبيرة أحيانا، قد أدّت في أكثر من مناسبة إلى معارك و حروب متفاوتة الخطورة، و جعلت الدولة الفتية - في وقت ما - مهدّدة بالسقوط و الذوبان بسبب كثرة الانتفاضات التي حدثت على امتداد فترة حُكم أبنائها لإفريقيَّة، و هي انتفاضات شاركت فيها جميع أصناف السكّان و الفئات من بربر و عرب و من جند و عبيد. و قد أفرزت الخلافات التي عاشتها الإمارة **«ظهور تناقضات لا تُقهر، و بروز توتُّر اجتماعي خطير. و تتمثّل أجلى هذه التناقضات - و من الأكيد أنّها ليست الوحيدة - في الخلاف القائم بين أقلّية من الحضر العرب أو المستعربين، و بين مجموعة كبيرة من السكان البربر المحتقرين المستغلّين. و يكفي أن تثور واحدة من تلك المجموعات البربرية، منادية باسم مذهب من مذاهب المعارضة الإسلامية، لينتهي أمر الدولة الأغلبية. و هذا ما حدث سنة 909»** [95].

و اليوم، و قد مضى على نهاية الدولة الأغلبية ما يزيد على أحد عشر قرنا، لا مناص من الإشادة بالإنجاز الحضاري التاريخي العظيم الذي تركوه أثرا لا يمَّحي، و هو مدينة القيروان الأزلية، **«أمُّ العواصم المغربية، و أخت بغداد في عزِّها و سؤددها، و شقيقة قُرطبة فيما لها من وفرة علم و أدب و مظاهر عظيمة و سيادة و علائم رزق مُتَّسع وعمران شامل و كثرة خير»** [96]، و هي المدينة التي لا تزال إلى اليوم تُنسب إليهم بتسمِّيتها «عاصمة الأغالبة» و التي كانت و بقيت و لا تزال معقل الحضارة الإسلامية و منبع الإنتاج الفكري العربي [97] و قاعدة انتشار الإسلام في ربوع نائية و **«مفخرة المغرب و مركز السلطان و أحد الأركان»** [98]. فـ **«من القيروان فُتحت الأندلس، و بها و فيها تحضَّر البربر و نزلوا من جبالهم بعد أن كانوا رافضين التعامل مع كل وافد عليهم»** [99].

---

[94] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[95] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[96] عثمان الكعّاك، في «المجتمع التونسي على عهد الأغالبة».

[97] يقول محمّد حسين فنطر في Tunisie, 30 siècles de civilisations :

Kairouan était le centre d'une intense activité intellectuelle. Au IX^{ème} siècle, (elle) abritait toute une classe de savants, théologiens et juristes dont les discussions marquaient la vie de la Cité.

[98] محمد العروسي المطوي في «سيرة القيروان»، نقلاً عن شمس الدين المقدسي.

[99] الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني».

الخلافة الفاطمية



43 – عُبيد الله المـهدي – 1
– أبو محمد عبد الله –
– أمير المؤمنين –

اختلف المؤرِّخون حول تاريخ ولادة مؤسس الدولة الفاطمية، أبي محمد عبد الله المهدي بالله، المعروف بعُبيد الله المهدي، فذكروا أنَّه وُلد سنة 873 م / 259 هـ أو ما بين 874 و 879 م / 260 و 265 هـ، و بعض المصادر لم تذكر أصلا تاريخ ولادته، كما لم يتفق المؤرِّخون حول تحديد مكان ولادته، إذ يقول ابن عذاري [1] و فرحات الدشراوي [2] إنَّه ولد بعسكر مكرم ببلاد فارس، فيما يؤكد ابن خلِّكان [3] أنَّه ولد بالكوفة، أما ابن أبي دينار [4] فيعتقد أنَّه ولد إما بالسلمية أو ببغداد. و تباينت المصادر كذلك حول شجرة نسبه، فيؤكد ابن خلدون [5] أنَّه «**عُبيد الله بن محمد الحبيب بن جعفر المصدق بن محمد المكتوم بن إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب**»، و يورد ابن خلِّكان [6] رواية أولى مفادُها أنَّه «**عُبيد الله بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب**» و رواية ثانية تقول بأنّه «**عُبيد الله بن التقي الحسن بن الوفي أحمد بن الرضى عبد الله بن المكتوم محمد بن الإمام إسماعيل بن جعفر الصادق**، إلخ... (البقية دون تغيير)، و يقول ابن الأثير [7] إنَّه « **أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق**، إلخ... (البقية دون تغيير)، و يورد أبو الفداء إسماعيل الأيوبي [8] أنَّه «**عُبيد الله بن أحمد بن إسماعيل الثاني بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق**، إلخ... (البقية دون تغيير)، أمَّا أغلب المؤرِّخين المُتأخِّرين، فهُم على شبه إجماع على القول إنَّه «**عُبيد الله المهدي بن محمد الحبيب بن محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصَّادق**» [9]. و عموما، فقد اتَّفق جميع المؤرِّخين حول تسلسل الحلقات الأولى لشجرة المهدي - من الإمام الأوَّل علي بن أبي طالب إلى الإمام السابع محمد المكتوم بن إسماعيل بن جعفر الصادق - لكنهم اختلفوا حول بقية الحلقات. و لعلَّ هذه الضبابية حول حقيقة نسب الأسرة الفاطمية هي «**بفعل واقعَين : الأول، التباين السياسي و المذهبي الذي**

---

[1] في «البيان المغرب».

[2] في المُؤلَّف الجماعي Histoire Générale de la Tunisie، الجزء الثاني.

[3] في «وفيات الأعيان».

[4] في «المؤنس».

[5] في «العبر».

[6] في «وفيات الأعيان».

[7] في «الكامل في التاريخ».

[8] في «المختصر في أخبار البشر»ـ

[9] مُحمَّد السنوسي في «مُسامرات الظريف».

ساد بين المسلمين بعد وفاة النبي، و الثاني، امتناع الفاطميين، مدّةً من الزمن، عن إعلان أنسابهم، بالإضافة إلى تعمُّدهم إخفاء أسماء أئمّتهم من محمد بن إسماعيل حتى عُبيد الله المهدي في المُدّة التي اتّخذوا فيها مبدأ سترِ الإمام» [10].

تولّى عُبيد الله المهدي أمرَ إفريقيّة و عمره 37 سنة في اليوم الثاني من دخوله العاصمة الأغلبية رقّادة، الموافق ليوم الجمعة 7 جانفي 910 م / 21 ربيع الثاني 297 هـ ، و قيل في اليوم الذي قبله، و ذلك بعد إقامة بسجلماسة - عاصمة تافيلالت و موطن إمارة بني مدرار [11] الخارجية الصفرية، وهي مدينة تقع في قلب واحة خصبة تختزن مراعيَ كان يؤُمُّها البدو الرُّحّل لتبادل منتوجاتهم في إطار موسم تجاري سنوي - دامت ما يزيد على خمس سنوات سبقتها رحلة شاقة انطلقت من أرض الشام قبل ثماني سنوات.

يُذكر أنّ عُبيد الله كان قد غادر مدينة السَلمية، الواقعة في محافظة حماه غير بعيد عن حمص في شمال سوريا (حيث كان يقيم منذ تعيينه إماما للإسماعيليين مكان أبيه المتوفّى محمد الحبيب) في جوان - جويلية 902 م / رجب 289 هـ ، رفقة ابنه الصبي القائم، و شقيق داعيته أبي عبد الله الصنعاني، أبي العباس، و منها توجّه إلى الرملة، شمال شرقي فلسطين، حيث أقام في ضيافة واليها الشيعي. غير أنّه لم يستقرّ بها، إذ غادرها بعد إخفاق ثورة القرامطة - و هم كذلك شيعة إسماعيليون - و اعتقال العباسيين لقائدهم، ثم توجّه إلى الفسطاط بمصر و مكث هناك سنة كاملة عزم بعدها على الرحيل - و ذلك خلال صيف سنة 905 م / 292 هـ - خشية أن يُلقى عليه القبض من قِبل العباسيين الذين كانوا يطاردونه.

و يؤكد عديد المؤرِّخين أنّ وجهته لم تكن في أول الأمر محدَّدة، لأنّه كان يتردَّد بين ثلاثة خيارات، و هي إمَّا التوجُّه إلى اليمن باعتباره منبع الدعوة الإسماعيلية، و إمَّا البقاء بمصر التي بدأت دولة القرامطة فيها تتداعى إلى السقوط، أو الابتعاد كلّ البعد عن الجهة الشرقية من المنطقة العربية و الرحيل إلى المغرب باعتباره «أرضا خصبة» تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشر الدعوة الشيعية. و بعد تردُّد لم يدم طويلا، استقرّ قراره على وجهة المغرب، و ذلك بناء على ما وصله من أخبار مشجِّعه حول نجاح داعيته أبي عبد الله الصنعاني في مهمّته بها و دخول قبائل كُتامة و من والاها في طاعته و انخرام أسس دولة بني الأغلب و سقوط العديد من الحصون و القلاع الأغلبية في أيدي الجيش الكتامي بقيادة الداعية، هذا بالإضافة إلى ما حصل لديه من معلومات حول وفرة الرزق و كثرة الموارد و ازدهار الزراعة بإفريقيّة و المغرب و ما كان يشعر به من ارتياح لبُعد المسافة التي تفصل المنطقة التي فكّر في الاستقرار بها عن عاصمَتَيْ حُكم أعدائه العباسيين و منافسيه القرامطة الإسماعيليين.

---

[10] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[11] «بنو مِدرار» هم أبناء قبيل بربرية أصيلة «مكناسة». أحدثوا سنة 757 م / 140 هـ مملكة في سجلماسة، الواقعة في التخوم الصحراوية للأطلس بالجنوب الشرقي للمغرب.

توجَّه المهدي متستِّرا بلباس التجَّار إلى إفريقيَّة عبر الإسكندرية، مرورًا بالأراضي الطرابلسية ثم قسطيلية (جهة الجريد حاليا) و منها مباشرة إلى سجلماسة، فسلك طريقًا تبتعدُ عن أراضي كتامة و لا تمرُّ بإيكجان حيثُ داعيته، و ذلك خشية أن يفتضح أمرُه و أمرُ أبي عبد الله و جماعته، و كذلك ليقينه بأن الوقت لم يحن بعد «للظهور» العلني، طالما لم تسقط بقية المدن و القلاع الاستراتيجية مثل بلزمة و باغايا و قسنطينة و طبنة و غيرها. و قد اختار عُبيد الله المهدي سجلماسة دون غيرها من المدن لما بلغه من خلال أعوان الإرشاد و التجسُّس الذين سبقوه إليها من أخبار مُطَمْئنَة حول موقعها الجغرافي المتميِّز و حول وجود حامية من أصل عراقي بها قد يجد لدى قادتها و أفرادها النجدة و الحميَّة في الوقت المناسب.

أقام المهدي بمدينة سجلماسة ما يربو عن خمس سنوات قضَّى نصيبا منها في السجن الذي أودعه فيه واليها اليسع بن مدرار بعد أن كان قرَّبه منه عند قدومه لأنه كان يجهل في البداية هويته و نواياه، ثمَّ، عندما تفطَّن إلى حقيقة أمره من خلال كتاب وصله من زيادة الله الثالث قبل سقوط دولته بفترة وجيزة - و قيل من الخليفة العباسي، المقتدر - أمر به أن يُسجن في انتظار ما سيستقرُّ عليه القرار بشأنه. و في هذه الأثناء، زحف عبد الله الصنعاني على إفريقيَّة و كثَّف تحرُّكاته و أنشطته و أسقط الدولة الأغلبية كما سلف الذكر، ثم قصد رقّادة و دخلها بعد ستة أيام من هروب زيادة الله الأغلبي منها و أعطى الأمان لأعيانها و سكانها و لكلٍّ من بقي من بني الأغلب و أتباعهم بها، ثم تولَّى تعويض الولاة و العُمَّال الأغالبة بآخرين ممَّن اعتنقوا المذهب الشيعي، و ولَّى محمد بن عمر المروزي الخراساني قضاء القيروان - و هو من الفقهاء القيروانيين المعروفين بتشيُّعهم - و طبع بميزات الشيعة الآذان و الصلاة و النقود، و عيَّن دعاة للمذهب الشيعي الإسماعيلي، أغلبهم من أبناء كُتامة البربر، و انتهج طريقة عيش تتَّسم بحسن تسيير الأموال، و قد كانت وفيرة، إذ وجدَ الخزائن التي تركها الأغالبة ساعة هروبهم ملآنة، فدعَّمها بالرصيد الهائل الذي جمعه خلال رحلته الطويلة.

لم ينس أبو عبد الله الصنعاني أنَّه أتى إلى إفريقيَّة داعيا لعُبيد الله الفاطمي، المهدي المنتظر، الذي استقرَّ بسجلماسة منتظرا فوز أنصاره و دُعاته و الذي دقت ساعة قدومه إلى إفريقيَّة، إذ كان المُتشيِّعون الأوائل لعلي «**يزعمون في قديم الزمان أنَّ الثاني عشر من أبي طالب، والد أمير المؤمنين علي كرَّم الله وجهه، هو الذي يصير له أمر المسلمين فيكون إماما، و ذلك إذا دخلت سنة ست و تسعين و مائتين. فكان كذلك**»[12]. لذلك تولَّى الصنعاني، بعد ثلاثة أشهر من دخوله إلى رقّادة و حصوله على البيعة التامَّة من جميع نواحي الإمارة و مستعمراتها، بما في ذلك صقلية، تعيين أخيه أبي العبَّاس نائبا عنه، كما عيَّن أبا زاكي تمَّام بن معارك الأجَّاني أو الألجائي لمساعدته، ثمَّ خرج على رأس جيش وفير العدد جمع فيه خيرة قادته و جنده، و ضمَّ إليه بعض أعيان القيروان و عددا من الدُعاة، و توجَّه إلى سجلماسة للقاء المهدي و للقدوم به إلى العرش

[12] أورده محمد اليعلاوي في مقال بعنوان «ترجمة المهدي عُبيد الله»، منشور بـ «حوليات الجامعة التونسية»، نقلا عن عبد العزيز بن شدَّاد الصنهاجي، صاحب «تاريخ القيروان»، و هو كتاب مفقود.

الإفريقي الذي أصبح في انتظاره بعد شغوره إثر سقوط البيت الأغلبي. و قد حرص عبد الله الصنعاني قُبيل توجُّهه إلى سجلماسة على مصادرة أموال زيادة الله الثالث و سلاحه و جواريه، كما أذن بإصدارِ نقودٍ كُتب على وَجْهَيْها «بَلَغَتْ حجة الله» و «تَفَرَّقَ أعداء الله»، و لم يُعيِّن أحدًا ليُذكر اسمُه في الخطبِ الجمُعية بمسجد القيروان في انتظار قدوم المهدي عُبيد الله إليها.

وصل الداعية عبد الله الصنعاني إلى سجلماسة في أوت - سبتمبر 909 م / ذي الحجة 296 هـ بعد شهر و نصف الشهر من المسير عبر أراضي إمارة بني رستم الإباضية التي أخضعها هي الأخرى لحكمه بكل يُسر، فوجد المهديَّ قابعا بالسجن، فبعث رُسُلا إلى اليسع بن مدرار، صاحبها، طالبا منه إطلاق سراح سيِّده المهدي، مستعملا في أول الأمر أسلوب الكياسة و اللين، فكان ردُّ الوالي أنْ أمر بقتل الرُسُل، فأعاد أبو عبد الله الشيعي الكرَّة، فكان الردُّ بنفس الشكل. عند ذلك عزم الصنعاني على الهجوم، فاقتحم المدينة و دخلها عنوة و استولى عليها، فهرب واليها و حاشيته، ثمَّ جيء به إليه فأمر بقتله. مباشرة إثر قتل والي سجلماسة و القضاء على دولة بني مدرار، فكَّ أبو عبد الله الشيعي قيود سيِّده المهدي و ابنه القائم و «أظهره» على رؤوس الملإ و بحضور جموع غفيرة من أتباعه، و أعلنه رسميًّا إمامًا و أميرًا على إفريقيَّة و المغرب، و بعث إلى نائبه في إفريقيَّة بالخبر، ثُمَّ قصد الجميع رقَّادة مرورا بعاصمة الدَّاعية المؤقَّتة إيكجان في بلد كُتامة، و هناك سلَّمه ما كان بها من الأموال و المتاع، و جَدَّدَ له الولاء و البيعة في موكب بهيج حضره حشد هائل من أبناء كتامة و القبائل الحليفة لها.

وصل عُبيد الله المهدي و مرافقوه إلى رقَّادة يوم الخميس 6 جانفي 910 م / 20 ربيع الثاني 297 هـ ، فاستقبله أعيانها و أعيان القيروان بحفاوة كبيرة، و خرج للقائه الوجهاء و القضاة و الأئمَّة و بايعوه و قدموا له شواهد الطاعة و الإخلاص و لُقِّب بأمير المؤمنين، فأمَّن الناس و وعد الرعية بأنَّه سيُصلح الأوضاع و «**سيكون معتدلاً في سياسته، إنَّما بصرامة، و أنَّ رعايته ستشمل أشياعه من المؤمنين و جميع المسلمين، و سيُراعي أولياءه و رعاياه الأوفياء المُخلصين و سيقمع كل من ينكث عليه و يخون أمانته و ينقضِ عهده**» [13]، ثمَّ أعلن نفسه «خليفة»، و هو لقب لم يحمله إلى حدِّ هذا التاريخ سوى أمراء بني أُميَّة و بني العبَّاس [14].

ركَّز عُبيد الله المهدي العرش الفاطمي بإفريقيَّة و جمع بين يديه السلطتين السياسية و الدينية، ثم بادر بتعيين ولاة من بني كُتامة في مختلف الجهات و كلَّف إداريين عربًا من ذوي التجارب لمساعدتهم في مهامِّهم، و دعا الجميع إلى العمل، بمن فيهم من بقي من بني الأغلب، على أنَّه تتبَّع كل الذين منهم «**كانوا قد عادوا بعد موت زيادة الله، حتى قتلهم عن آخرهم**» [15]، و «**اعتمد**

[13] من خطاب التقليد الذي ألقاه المهدي (أورده محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام»).

[14] يرفض عددٌ من المؤرِّخين، منهم جلال الدين السيوطي، صاحب «تاريخ الخلفاء»، منحَ الأمراء الفاطميين لقب «الخليفة»، اعتبارًا بـ «**أنَّ من تسمَّى بالخلافة مع قيامهم خارجٌ باغٍ**».

[15] أورده محمد اليعلاوي في «ترجمة المهدي عُبيد الله»، منشور بـ «حوليات الجامعة التونسية».

سياسة أركانُها الحزم و الصرامة، و شعارها "من أجاب أحسن إليه و من أبى حبسه".» [16]، و دعا المشايخ و العامة، الذين يعرف شدّة تعلُّقهم بالمذهب المالكي السنّي، إلى اعتناق منهجه الشيعي، و أصدر أوامره إلى الأيمّة بإضافة عبارة «حيّ على خير العمل، محمّد، و عليّ خير البشر» في الأذان، و كذلك بذكر اسمه في خطبهم و الدعاء لأهل البيت، علي و فاطمة و الحسن و الحسين و الأشراف من السلالة العلوية، دون سواهم، كما أذن بقطع صلاة التراويح في رمضان باعتبارها بدعة، و نادى بترك القياس و الاجتهاد. «**و أخذ عُبيد الله ينشُرُ مذهبه عن طريق العُنف، و لا سيما مع زعماء المالكية**» [17]. و في هذا الصدد، تورد بعض المصادر حادثة ذات أهمّية من حيث دلالتُها على نوايا المهدي و طريقةُ العمل و التعامل التي كان ينوي انتهاجها، و مضمون هذه الحادثة «**أنّه لما وصل إلى رقّادة، أرسل إلى القيروان مَن أتاه بابن البرذون و ابن هذيل** - و هما من فقهائها السُنّيين المعروفين - **فلما وصلا إليه وجداه على سرير ملكه و عن يمينه أبو عبد الله الشيعي** (يعني عبد الله الصنعاني) **و عن يساره أبو العباس أخوه. فلما وقفا بين يديه قال لهما أبو عبد الله و أبو العباس : "اشهدا أنّ هذا رسول الله"** - **و أشارا إلى عُبيد الله - فقالا جميعا بلفظ واحد "و الذي لا إله إلا هو، لو جاءنا هذا و الشمس عن يمينه و القمر عن يساره يقولان إنّه رسول الله، ما قلنا إنّه رسول الله"، فأمر عُبيد الله بذبحهما جميعا، و أمر بربطهما إلى أذناب البغال»** [18].

بسط عُبيد الله نفوذه على كامل أرجاء إفريقيّة دون عناء، «**و بثّ دُعاتَه في الناس، فأجابوا إلاّ قليلاً عَرَضَ عليهم السيف، و قسّم الأموال و الجواري في رجال كُتامة، ودوّن الدواوين، و جبى الأموال**» [19]. غير أنّ أحوال الإمارة لم تنطلق على الشكل الذي أراده، إذ لم تكد السنة الأولى من حكمه تنقضي حتى بدأت المكائد و المؤامرات تحاك ضدّه. و من المفارقات أنّ أوّلَ من عزم على الإطاحة به لم يكن سوى داعيته الصنعاني. فلقد فكّر أبو العبّاس، شقيق أبي عبد الله، و أبو زاكي تمّام المذكور آنفا، في الإطاحة بالخليفة الفاطمي و استمالاَ لذلك أبا عبد الله، ثم شرع جميعهم في الإعداد لقَلْب النظام و استعملوا للوصول إلى غايتهم سلاح التشكيك في صحة أصل الفاطميين و الطعن في صدق انتمائهم إلى البيت العلوي، فأشاعوا أنّ عُبيد الله ليس الإمام المنتظر الذي كانوا يظنُّون، و إنما هو رجل غريب انتحل هذه الصفة، كما «**استفسدوا كُتامة و أغروهم و ذكّروهم بما أخذه** (أي المهدي) **من أموالٍ في إيكجان**» [20]. أمّا أسباب مؤامرة أبي عبد الله الصنعاني و شقيقه فتعود في الحقيقة إلى أنّ عُبيد الله المهدي قد بادر منذ الأيّام الأولى من انتصابه خليفةً بتحييد الرَّجُلين ثمّ بإبعادِهما، كما شرع في إبعاد القادة الكُتاميين الذين برزوا بالخصوص خلال الزحفة الشيعية التي انتهت بانتصار جيوش الداعية أبي عبد الله الصنعاني.

[16] نقله الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، عن «الكامل في التاريخ» لابن الأثير.

[17] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[18] أورده الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، نقلا عن «معالم الإيمان» للدبّاغ.

[19] ابن خلدون في «العبر».

[20] ابن خلدون في «العبر».

و يعود ذلك إلى أنَّه كان يخشى أن يكون لداعيته و لأتباعه الكتاميين مكان و نفوذ من شأنهما أن يحدَّا من سلطته، و هو الذي يرى نفسه، من منطلق عقيدته و فكره و نواياه، المهدي المنتظر، بل رسولَ الله في أرضه، الذي لا يُنافسه أحد مهما كانت مكانته و مهما كان شأنه، و القائد الأوحد الذي تجب طاعته و يتحتَّمُ الولاء له دون سواه.

تفطَّن الخليفة الفاطمي للمؤامرة التي حيكت ضدَّه، فتظاهر لمدَّة بعدم الاكتراث و بعدم العلم بما يجري، و بقي يراقب المتآمرين إلى أن سنحت له الظروف في 18 فيفري 911 م / 15 جمادى الثانية 298 هـ بتصفية الفتنة و قتل رؤوسها، بدءًا بأبي عبد الله و أخيه أبي العباس، وصولا إلى أبي زاكي و إلى العديد من أتباعهم.

لم يَرُقْ طبعا لأبناء القيروان العرب ما فعله المهدي بأقرب المقربين إليه و بصانعَيْ شهرته و عرشه، أبي عبد الله الشيعي و شقيقه أبي العباس، و خاب أملهم في خليفتهم الجديد، فانهار رصيد الثقة الذي ربطهم - لفترة وجيزة - بهذا الحاكم و بالقادة الكتاميين الجُدُد، و تتالت نتيجة لذلك المصادمات بينهم و بين الشيعيين، فكانت انتفاضة سكّان القصر القديم الشهيرة بمشاركة بعض الفلول من الأغالبة، ثم قام أبناء كُتامة هم كذلك على عُبيد الله «**و نصَّبوا طفلا لقَّبوه المهدي، و زعموا أنَّه نبيّ، و أنَّ عبد الله الشيعي لم يمُت، فجهَّز ابنَه أبا القاسم لحربهم، فقاتلهم و هزَمَهم و قَتَلَ الطفلَ الذي نصَّبوه**» [21]. و في السنة الموالية - 912 م / 299 هـ - جدَّت انتفاضة أهل القيروان بسبب استحالة الوفاق بين أهل المدينة ورجال كتامة، ذلك أنَّ أبا عبد الله الشيعي كان قد سمح في البداية للكتاميين ببسط أيديهم على القيروان و بأخذ جميع أموال أهلها، ثم منعهم من ذلك، فقام شجار بين الفريقين قُتل فيه في ساعة واحدة زهاء سبعمائة رجل من أشراف كُتامة و أفرادها، فتتبع عُبيد الله المهدي المذنبين من أهل المدينة و سلَّطَ عليهم عقابًا في أموالهم و قتلَ منهم جماعة. و بالتوازي مع هذه الأحداث، و قيل قبلها بقليل، اندلعت حركات عصيان في العديد من المناطق و الجهات بكل من المغرب الأوسط - الذي شهد ظهور «مهديٍّ» آخر سرعان ما تمَّ القبض عليه و جلبه إلى رقّادة حيث أُعدم - و بمنطقة المغرب الأقصى - التي ثارت فيها قبيلة زناتة البربرية- و بشرق الإمارة - حيث أعلنت قبيلة هوارة العصيان و حاصر قادتها و أتباعهم مدينة طرابلس - و أخيرا بصقلية - التي أطرد سُكّانها واليهم الفاطمي، علي بن عمر، أو بن عمرو، و عيَّنوا مكانه واليًا كانت لعائلته علاقات حميمية مع الدولة الأغلبية، و هو أحمد بن قهرب، كما أعلنوا ولاءهم للخليفة العبَّاسي المقتدر و هاجموا في أكثر من مناسبة بعض موانئ إفريقيَّة.

على الصعيد الخارجي، كانت لعُبيد الله المهدي علاقات متأزِّمة مع الدولتين العباسية في المشرق و الأموية في الأندلس، كما كانت له علاقات متوتّرة مع الدولتين الرومية و البيزنطية في أوروبا و آسيا، فلقدحاول - في عهد الخليفة العباسي، المقتدر بالله الثاني - غزو مصر في مناسبتين،

[21] ابن خلدون في «العبر».

و وصلت جيوشه بقيادة وليٍّ عهده القائم إلى ضفاف نهر النيل و احتلت الإسكندرية سنة 915-914 م /301-302 هـ ثم سنة 920-921 م / 307-308 هـ ، لكن الجيوش العباسية هبَّت لنجدة مصر و صدَّت قوات الفاطميين و ألحقت بها هزائم فادحة جعلت عُبيد الله المهدي يعدل نهائيا عن نواياه التوسعية نحو الجهة الشرقية من الشمال الإفريقي، و هي الجهة التي تُمثّل في الحقيقة حُلمه و مطمحه، اعتبارا لموقعها و لأهمِّيتها الإستراتيجية، و ذلك ما سيُحَقِّقُه حفيدُه المُعزّ لدين الله عندما سيدخل مصرَ و سينقُل مقرَّ الخلافة الفاطمية إلى أراضيها بعد حوالي ستِّينَ سنة. كما تعلَّقت همَّة عُبيد الله بغزو المغرب الأقصى بأكمله، و ذلك في الفترة ما بين 927 و 932 م / 315 و 320 هـ ، فبعث جيشا، مرَّة أخرى بقيادة وليٍّ عهده القائم، إلى بلاد زناتة لتنفيذ مخطَّطه، فتمَكَّن من احتلال بعض مُدُنه و بسط نفوذه على السُّكّان، فكانت له على امتداد الفترة المذكورة معارك و مناوشات مُتعدِّدة، انتهت، بفضل يقظة أبناء القبائل البربرية في المغرب الأقصى و دعم الخليفة الأموي بالأندلس لهم، الناصر لدين الله، بصدِّ جيوش المهدي. و تعلَّقت همَّة المهدي كذلك بالاستيلاء على شبه جزيرة الأندلس، لكنّه لم يُفلح، إذ حرص أميرها، عبد الرحمن الثالث، بعد أن وضع حدًّا لحركات العصيان و الانفصال التي عاشتها بلاده في عهد أسلافه، على التصدِّي بحزم و قوَّة للهيمنة الفاطمية التي شعُر بخطرها الدَّاهم على بلاده. أخيرا و على الواجهة الثالثة، واصل المهدي سياسة الأغالبة في صقلية و كلابريا (Calabria) و دخل في صراعات و حروب متفاوتة مع قادة هذه المناطق و سكّانها و حاول القضاء على الفتن و محاولات الانفصال بها كما سلف الذكر.

توفي عُبيد الله المهدي باعث الدولة الفاطمية أوائل مارس 934 م / أواسط ربيع الأول 322 هـ و عمره 63 سنة، و ترك وراءه دولة في ظاهرها مُحكمة البُنيان و المؤسسات، و لكنَّها في الواقع لم تكتمل مقوِّماتها و لم تحظ لدى أهل إفريقيَّة عربًا و بربرًا، سُنّيينَ و شيعةً و خوارجَ، بالقبول الذي كان ينتظره باعثها و أتباعه، و ذلك أساسًا لأنَّها فرضت على السكّان نظامًا سياسيا و نمطًا اجتماعيا يتناقضان مع ما عرفوه منذ الفتح العربي الإسلامي لبلادهم، و خاصَّة منذ انتشار المذهب السُّنّي في صفوفهم على يد الإمام سُحنون و منذ تأصُّل مذهب الخوارج في أغلب القبائل البربرية، كما خلَّف إمارة متراكمة النزاعات و الانتفاضات في الداخل و مع الخارج.

على أنَّه يُمكن القول بأنَّ أهمَّ إنجاز حقَّقه المهدي مُدَّة حُكمه هو بناؤه لمدينة جديدة جعل منها عاصمة لإفريقيَّة بدلا من القيروان و أعطاها اسمًا اشتقَّه من اسمه - المهدية - و اختار موقعها إثر جولة استطلاعية قام بها على الشريط الساحلي الشرقي من إمارته، ثمَّ عندما انتهى بناؤها بعد ثماني سنوات من الأشغال انتقل للإقامة بها. و تقول بعض المصادر إنَّه «**خرج بنفسه يرتادُ موضعا على ساحل البحر يتَّخذ فيه مدينة، و كان عنده علم بخروج رجل شديد البأس على دولته، و هو أبو يزيد النُّكّاري الخارجي** - صاحب الحمار الذي سيأتي الحديث عنه - **و من أجله بنى المهدية. و كان أول ما ابتدأ به من سورها ما على الجانب الغربي الذي فيه أبوابها. فلما مُدَّ الحائط على أساس السور و وُضع أول حجر منه، أمر المهدي راميا بالقوس أن يرمي**

سهما من حدِّ الحجر الذي في أساس السور إلى ناحية الغرب، فرمى الرامي سهمه، فانتهى إلى الموضع الذي عُمل فيه المُصلّى، و وقع السهم قائما على نصله، فقال المهدي : "إلى هذا السهم يصل صاحب الحمار"، يعني أبا يزيد الخارجي، فخرج على الدولة، و كذا كان» [22].

44 – القائم بأمر الله – 2

بن عبيد الله المهدي

– أبو القاسم محمد، نزار –

تكتَّم القائم بأمر الله عن خبر وفاة والده مدة تزيد على 100 يوم، و قيل سنة كاملة، قضَّاها في تدعيم مكانته و التأكُد من قوة نفوذه، ثم أعلن عنها و تلقَّى البيعة الخاصّة والعامّة بالخلافة. مباشرة إثر ذلك، شرع في العمل بجدٍّ و حزم و واصل سياسة والده في جميع المجالات، مستغلا التجربة التي اكتسبها من خلال ملازمته له طوال رحلته من السَلمية إلى سجلماسة ثم إلى رقَّادة، و على امتداد فترة حكمه، معتمدا على التجربة و الحنكة اللتين حصلتا له من خلال قيادته للجيوش الفاطمية التي وجَّهها أبوه إلى بلاد كتامة و المغرب الأقصى و طرابلس و مصر.

انتهج القائم بأمر الله طريقة عمل والده، فعمل على تركيز النفوذ الفاطمي في كامل نواحي الإمارة، و قضى على الثورات و الانتفاضات التي نشبت هنا و هناك - و منها ثورة ابن طالوت القرشي الذي ظهر في ناحية طرابلس مدَّعيا أنَّه هو المهدي الحقيقي، و محاولة الانفصال التي قادها والي فاس في المغرب الأقصى، موسى بن أبي العافية - و غزا بلاد الروم مرات متتالية، و فتح جنوة و سردانية و كورسيكا، و حاول سنة 936 م / 324 هـ غزو مصر للمرة الثالثة بحثا عن الثأر لنفسه بعد الهزيمتين اللتين تكبدهما في محاولتيه السابقتين في عهد والده.

على أنَّ أهمَّ ما طبع فترة حكم القائم بأمر الله هي الثورة الزاحفة التي قادها شيخ يفوق عمره ستين سنة، يُعرف بصاحب الحمار، و اسمه الكامل هو أبو يزيد مخلد بن كيداد (كيراد حسب ابن خلدون[23]) بن سعيد (أو سعد الله) بن مغيث بن كرمان بن مخلد بن عثمان بن وُريمت بن تبرقاسن (أو تبقراسن) بن سميدان (أو سميدار) بن يفرن. و يُقال إنَّ يفرن هذا هو والد ملكة الأوراس، الكاهنة، كما ورد في بعض الروايات [24]. و صاحب الحمار أبو يزيد بربري زناتي الأصل، خارجي أباضي المذهب، وُلد بالسودان لأمٍّ هوارية - إذ كانت لأبيه تجارة هناك - و أقام

---

[22] أورده محمد اليعلاوي في مقال بعنوان «ترجمة المهدي عُبيد الله»، منشور بـ «حوليات الجامعة التونسية».

[23] في «العبر».

[24] «البيان المغرب» لابن عذاري.

بقسطيلية بضواحي توزر مع والده في عهد الأمير الأغلبي إبراهيم الثاني، و هناك حفظ القرآن و درس علوم عصره و تعرَّف على طائفة النُكّارية [25]، فمال إلى مذهبهم. أمّاتسمِّيته بصاحب الحمار فتعود إلى كونه تسلّم، و هو بتبسَّة، هديَّةً من رجل من مرماجنَّة، تتمثَّلُ في حمارٍ أشهب اللون، فصار يعتني به و يركبه باستمرار، فأصبح يُكنَّى بذلك [26].

يُذكر أنَّ ثورة صاحب الحمار انطلقت في مرحلتها الأولى من باغايا خلال السنة الأخيرة من ولاية عُبيد الله المهدي، ثم تطوَّرت على نفس المنوال الذي انتهجته زحفة أبي عبد الله الصنعاني، و اعتمدت على نفس القبائل التي دعَّمتها، و كادت تتَّبع المسار الجغرافي ذاته. أما سبب اندلاعها فيعود إلى أنَّ أبا يزيد أنكر على الفاطميين تكذيبَهم لكتاب الله و سبَّهم للصحابة الأشراف و تعذيبَهم و تقتيلَهم لمن لا يتَّبع مذهبهم، فدعا للناصر، صاحب الأندلس، و نزل من الأوراس لمحاربة الفاطميين العُبيديين الشيعة، و استمال لذلك المشايخ و الأعيان و العامَّة - الذين كان أغلبهم من أهل السنَّة - مستغلا شعور الغضبَ و التململ لديهم و مؤكدا لهم أنَّه إنما أتى لمقاومة الكفر و الاستبداد اللذين وَصَما سياسةَ الحُكّام الفاطميين، و بخاصَّة القائم بأمر الله، فغزا إفريقية، حيث أسرع أهلُها «**بالانضمام إليه، و بخاصَّة أهل السُنَّة منهم، و هم زُعماء المُعارضة الدينية في البلاد، و كانوا يرون في حرب الفاطميين انتقامًا لهم و جهادًا في سبيل الله**» [27].

تذكُر بعض المصادر أنَّ القائم الفاطمي «**كان متقشِّفًا، منعزلاً، مُنتظرًا ظهور الدجَّال، حسب رواية الإسماعليين**» [28]، و أنَّه كان شرًا من أبيه، إذ أظهر سبَّ الأنبياء و قتلَ العلماء و الصالحين، و اتَّصل بالقرامطة [29] ليتَّفق معهم على الإطاحة بالخلافة العباسية، و قد يكون حرَّضهم على هدم المساجد و حرق المصاحف، كما كان يبثُّ دُعاته في البلاد لإفساد عقائد الناس، و يعلِّق رؤوس حَمير و كباش على الحوانيت و يكتب عليها أسماء الصحابة. و على نقيض هذا الحُكم، الصَّادرِ على ما يبدو عن بعض الرواة الذين لهم فكرة مسبقة و موقف رافض لمذهب الشيعة الإسماعليين عموما و لسياسة الفاطميين على وجه الخصوص، فإنَّ أغلب المصادر التاريخية تُعطي صورة مغايرة للقائم بأمر الله، إذ تعتبره حازما، شجاعا، كريما، و تنسب إليه الحكمة و حسن التسيير، و بالخصوص في مقاومته لحركة أبي يزيد صاحب

---

[25] «النُكّار» أو «النُكّارة» أو «النُكّارية» من الطوائف الصفرية المُتفرِّعة عن الخوارج، مذهبهم يعتمد على عدم الاعتراف بالشيعة و على تكفيرهم و استباحة دمائهم و أموالهم و أعراضهم.

[26] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

L'homme à l'âne était un personnage contrefait, boiteux, fort laid, mais doué d'une âme ardente et d'un courage à toute épreuve.

[27] عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب» نقلاً عن كتاب «دولة صاحب الحمار» لمحمَّد الشابِّي.

[28] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[29] القرامطة طائفة سياسية دينية شيعية تُنسبُ إلى حمدان بن الأشعث المُلقَّب بقرمط. ظهرت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري في العراق في عهد الخليفة العباسي المُعتمد، ثمَّ انتقلت إلى الشام و البحرين و اليمن، و هي استمرارٌ للدعوة الإسماعيلية.

الحمار، كما سيأتي بيانه، و أنَّه «**لم يكن دون مستوى الأحداث الجسام التي شهدها عهده، أو المهام المُلقاة على عاتقه**» [30].

زحفت جيوش صاحب الحمار، التي ازدادت أعدادها سنة بعد سنة، على مختلف المدن و القلاع و المعاقل، و احتلّت معظمها و أخضعتها لسلطتها، و منها قسطيلية - جهة توزر حاليا - و تبسّة و باجة و تونس و الفحص و الأربس و دُقّة و القيروان و رقّادة و سوسة و هرقلة و غيرها، و عموما «**استولى** (صاحب الحمار) **على جميع مدن القيروان، و لم يبق للقائم إلا المهدية**» [31]، ثم وصلت جيوشه إلى العاصمة الفاطمية، المهدية، في جانفي 945 م / جمادى الثانية 333 هـ ، و حاصرتها مدة تزيد على الشهرين لاقى خلالها سكانها ويلات الجوع و العذاب. و قد حاول أبو يزيد الهجوم على مدينة المهدية في أربع مناسبات متتالية باءت كلها بالفشل بفضل الخطة المحكمة التي وضعها القائم بأمر الله لحمايتها و المتمثلة في بناء خندق يحيط بكامل أسوارها، و كذلك بفضل استماتة الجيش الفاطمي في الدفاع عنها و تجلّد سكانها بالصبر و الثّبات. و قد تمكّن هذا الثائر من ترويع سُكّان جميع النواحي و المُدُن و القُرى التي مرّت أو نزلت بها جُيوشه، كما «**كان يُثير حفيظة البربر على السلطان و يستغلّ ما قد يكون ترسّب في نفوسهم من بُغضٍ للأجنبي الدَّخيل، الوافد عليهم من الشرق، و يُلوّحُ لهم بحُكمٍ ديمقراطي، كما نقول بلغة العصر، و يُغريهم بالمال و النساء عن طريق الغارة و السبي**» [32]. و من مظاهر الترويع و البطش التي كان يتعرّض إليها سُكّان إفريقيّة خلال فتنة صاحب الحمار مُمارسة أتباعه - و هم في غالبيتهم من البربر الذين غسل أدمغتهم و شحنها بمشاعر الكُره و الضغينة تُجاه الجنس العربي - لأشنع الأعمال و أبشع التصرُّفات، كاغتصاب النسوة و الفتيات و قتل الأطفال و تقطيعهم و صلب الكهول و الشيوخ و حرق المُدُن و القرى و إتلاف المحصولات الزراعية، و غير ذلك ممّا جعل الكثيرين من الناس يتّبعون مذهبه و يُساندونه، لا عن قناعة بما أتى به من فكرٍ و ما فتح به من آفاق، و إنّما خوفا من بطشه و توقّيًا من شرّه.

أعاد صاحب الحمار الكَرَّة، فقصد مدينة سوسة و عسكَرَ حولَها و حاصرها، ثم اقتحمها و أباحها لجنوده و خاصّته و أتباعه ليعيثوا فيها نهبا و فسادا. و في الوقت الذي كانت فيه الجيوش المهاجمة تستعدُّ لتحويل وجهتها من جديد نحو المهدية، إصرارًا من أبي يزيد على اقتحامها، تُوفي القائم بأمر الله، و ذلك في ربيع سنة 946 م / 334 هـ ، إثر نوبة قلبية حادّة، فقام بالأمر بعده ابنه و ولي عهده إسماعيل، المنصور بالله.

---

[30] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[31] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[32] جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة».

45 – المنصور بالله (أو بنصر الله) – 3
بن أبي القاسم القائم بأمر الله بن عُبيد الله المهدي
– أبو الطاهر إسماعيل –

تولّى المنصور بالله الخلافة - دون الإعلان عنها «**حذَرًا أن يَطْلَعَ عليه أبو يزيد**» [33] - مباشرة إثر وفاة والده في شهر ماي 946 م / شوال 334 هـ و عمره اثنتان و ثلاثون سنة، فوجد الإمارة في حالة سيئة للغاية، إذ كانت القبائل البربرية بقيادة أبي يزيد صاحب الحمار متمكّنةً بجميع أرجائها - باستثناء المهدية - و عائثةً فيها فسادا و نهبا، فتسلّح بالحزم و رباطة الجأش - و قد أطنب المؤرِّخون في إبراز صفاته و أخلاقه ذاكرين أنّه «**كان كريما، حازما، بعيد النظر، شجاعا، فصيحا، بليغا**» [34] - و عقد العزم على القضاء على الفتنة الخارجية بأنْ قرَّرَ قيادة المعارك بنفسه، على عكس ما كان يفعله سلفه و والده.

اختار المنصور استراتيجية مُحكمة لمحاربة صاحب الحمار أساسها شنُّ هجوم عليه بعيدا عن المهدية حيث تجمّعت معظم وحداته. لذلك قصد سوسة - التي كان في حياة والده نجح نسبيا في فكّ حصارها و في تزويدها بالسلاح و المؤونة عن طريق البحر - و هجم على جيوش أبي يزيد، فأرغمه على التوجُّه إلى القيروان و رفع بذلك الضغط على مدينَتَيْ المهدية و سوسة، ثمّ اقتفى أثره و طارده مطاردة عنيدة دامت من أكتوبر 946 م / ربيع الأول 335 هـ إلى أوت 947 م / مُحَرَّم 336 هـ ، و هي مدة كانت خلالها جميع مدن الإمارة مسرحا لمعارك طاحنة بين الجيشين. و لعلّ أهم الوقائع التي جمعت جيش صاحب الحمار بجيش الخليفة الفاطمي هي تلك التي عاشتها القيروان ثمّ قلعة كتامة. فقد دامت الحرب بالقيروان و أحوازها ما يزيد على الشهرين و النصف و انتهت بهزيمة أبي يزيد. و يعود سبب هذه الهزيمة إلى تحسُّب القيروانيين لما كان يُعدّ لهم قائد التمرُّد من مكيدة و غدر، فقرَّروا الإطاحة به قبل أن يُنفِّذ خُطّته، ذلك أنّه قد بلغ إلى علمهم أنّه «**قال لجيشه : "القيروانيون، إذا حكموا على بني عمّنا و استأصلوهم، يرجعون علينا، فلا نقدر عليهم. فإذا كان من الغد و التحم الناس في القتال، انعزلوا عنهم حتى تقع الكسرة عليهم، فنرتاح من شوكتهم" أو نحو ذلك من الكلام، ففعلوا ذلك، فوقعت الهزيمة**» [35] و فرَّ صاحب الحمار بمن تبقّى من جنده و أتباعه و احتمى بجبال الأوراس أين شدَّد المنصور الخناق عليه بعد أن عزَّز صفوف جيشه بأفواج و فيالق متعددة و متنوعة من الجنود العرب

---

[33] ابن خلدون في «العبر».

[34] يقول فرحات الدشراوي في Le Califat Fatimide au Maghreb :

Assurément, il est peu de monarques musulmans qui, au Moyen-Age, aient fait montre d'autant d'héroïsme que le 3ème Calife Fatimide.

[35] أورده الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، نقلا عن «معالم الإيمان» للدبّاغ.

و البربر التي هبّت لنصرته، و في مقدّمتهم جيش صنهاجة بقيادة رئيس القبيلة زيري بن مناد [36]، الذي كاد يفتك بصاحب الحمار لولا إفلاته من قبضته بإعانة أصحابه و هو مثخن بالجراح. ثم دامت المعارك مدة في شِعاب المنطقة و جبالها، و «**تحوّل القتال إلى قتالِ مذابحِ لا مواقع**» [37]، إلى أن سقط أبو يزيد صاحب الحمار جريحا بين يدي الخليفة الفاطمي في قلعة كُتامة، فسجد سجدة الشكر تحت أقدامه، غير أنّ المنصور أحجم عن إعدامه و أودعه السجن ليطول عذابُه فيموت بجراحه و آلامه. و بالفعل، مات الثائرُ بعد أربعة أيام من أسره، و ذلك في 18 أوت 947 م / 27 مُحَرَّم 336 هـ، فأمر المنصور «**بسلخ جلده و حشوه تبنًا**» [38].

بنهاية أبي يزيد صاحب الحمار انتهت الفتنة الخارجية الإباضية، و صرّح المنصور علنا بتوليه الخلافة، و تلقّب بأمير المؤمنين، و أسدل الستار بصفة تكاد تكون نهائية على وجود المذهب الخارجي بإفريقيّة و «**هذا المذهب قد بقي في بعض ربوع إفريقيّة، و أشدُّ الناس به تعلُّقا في هذه الأعصار** (أواخر القرن 18 م / أواخر القرن 12 هـ) **جبل نفوسة، و يسمُّونه اليوم فسَّاطو، لتعاصيه عن أحكام سلاطين تونس و طرابلس، و لبعده عنهما و شدَّة حصانته**» [39]، و استَتَبَّ الأمن بعد مقتل مخلد أبي يزيد في ربوع إفريقيَّة و في كامل أرجاء المغرب، و رجع المنصور إلى العاصمة الجديدة التي كان أذن بتشييدها بالموقع الذي انتصر فيه على صاحب الحمار، قرب القيروان - و المعروف بصبرة - و سمّاها المنصورية، ثم انصرف إلى تأمين الإمارة و تدعيم سلطة الدولة و فرض الطاعة و الاستقرار، فزار كامل مناطقها القريبة و البعيدة إلى أن وصل إلى صنهاجة و تاهرت (تيارت حاليا) و بلاد الزاب و الصحراء و غير ذلك من البقاع، ثمّ أمر بغزو صقلية من جديد لتأكيد انتمائها إلى الحضرة الفاطمية، كما عمل على إبراز الدور التاريخي المنوط بعهدة سلالة أجداده و المتمثل في نشر الدعوة الشيعية الإسماعيلية و الدفاع عن حرمة الإسلام و قداسته. و في هذا الصدد يقول ابن الأثير : «**في سنة 339** (950 ميلادي) **تحرّك أبو طاهر المنصور بن أبي القاسم بن عُبيد الله الشيعي** - و يعني عبيد الله المهدي - **إلى بلاد المشرق و ردَّ الحجر الأسود إلى مكانه من الركن من بيت الله الحرام، و ذلك بعد خمسة أعوام من دولة المطيع. و كان الذي اقتلعه سليمان بن الحسن القرمطي، لعنه الله، في سنة 317** (929 ميلادي) **في أيام المقتدر العباسي رحمه الله. و كان غيبةُ الحجرمن يوم قلعِه إلى يومِ ردِّه اثنين و عشرين سنة أو نحوها**» [40].

تُوفي ثالث الخُلفاء الفاطميين، إسماعيل المنصور بالله، إثر وعكة صحّية حادّة أصابته بينما كان يستحمُّ بعد قضائه يومًا كاملا تحت الأمطار بصبرة - المنصورية - في 19 مارس 953 م / 29 شوال

---

[36] هو والد بُلُكّينْ بن زيري، باعث الدولة الصنهاجية التي سيدوم حكمها بإفريقيّة من 972 م / 362 هـ إلى 1148 م / 543 هـ.

[37] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

[38] ابن خلدون في «العبر».

[39] مقديش في «نزهة الأنظار».

[40] في «البيان المغرب» لابن عذاري، و لم ترد هذه الرواية عند غيره من المؤرّخين على ما يبدو.

341 هـ [41]، و قيل في اليوم الذي قبله، و عمره تسع و ثلاثون سنة، و ذلك بعد حكم دام سبع سنوات قضّى منها سنة و ثلاثة أشهر في مطاردة أبي يزيد صاحب الحمار إلى أن نجح في القضاء عليه و في اجتثاث جذور فتنته من كامل أرجاء إفريقيَّة و المغرب.

46 – المُعِزّ لدين الله الفاطمي – 4
بن المنصور إسماعيل بن أبي القاسم بن عبيد الله المهدي
– أبو تميم، معدّ –

تولّى آخر الخلفاء الفاطميين بإفريقيَّة الحُكم في 19 مارس 953 م / 29 شوال 341 هـ مباشرة إثر وفاة والده و عمره اثنتان و عشرون سنة، و سار على خطى أسلافه في تسيير شؤونها، فكان «**عالما، فاضلا، جوادا، شهما، شجاعا، جاريا على منهاج أبيه من حسن السيرة و إنصاف الرعية**» [42]، «**و كان ذا ولَعٍ بالعلوم و درايةٍ بالأدب، فضلًا عمّا عُرف به من حسن تدبير و إحكام الأمور**» [43]، لكنه وجد الإمارة - رغم انتهاء فتنة صاحب الحمار - لا تزال تعاني من بعض حركات العصيان، و خاصة من قِبل الهواريين، بربر الأوراس، فتوجَّه بنفسه إلى مناطق التمرُّد و أخضع لطاعته قبائل هوارة و زناتة - التي كانت في وقت سابقٍ وقفت إلى جانب أبي يزيد صاحب الحمار و ساندته - و استعان لتأديبها بالقائد الصنهاجي بُلُكِّينْ بن زيري، فزاد ذلك في هيبته لدى سكان إفريقيَّة و المغرب عربًا و بربرًا.

ثم تعلقت همته بشنِّ سلسلة من الحروب على الأنظمة القائمة في العالم شرقًا و غربًا لأنها تُعَدُّ حسب رأيه من فصيلة الأعداء، و ذلك من منطلق إيمانه بضرورة الجهاد في سبيل الدعوة الإسماعيلية و يقينه بأنَّ الله وعد أبناء الرسول من ابنته فاطمة بالسلطان على كافة أرجاء المعمورة، و «**لم يقصر عداوته على الأمويين المروانيين بالأندلس، بل كان يوجِّه أنظاره أيضا إلى العبّاسيين، لأنهم في نظر الأئمّة، ظالمون، غاصبون للحكم، مثل بني أمية، و لا بُدّ يوما من إرغامهم على إرجاع الحق إلى أصحابه الشرعيين، أبناءِ فاطمة**» [44]، فوجب إخضاعهم و إتباعهم لسلطته، و كذلك فعل مع البيزنطيين و الإغريق الذين يعتبرهم بطبيعة الحال كَفَرَة ملحدين، فوجب نشر الإسلام في ربوعهم و بين رعاياهم.

---

[41] أغلب المصادر تُفيد بأنّ وفاة المنصور جدّت في هذا التاريخ، باستثناء ابن خلدون في «العبر» الذي يقول : «**تُوفّي المنصور سلخ رمضان سنة إحدى و أربعين**»، أي سنة 341 (فيفري 953 م).

[42] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[43] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيَّة و مصر و بلاد الشام».

[44] محمد اليعلاوي في «ابن هانئ المغربي الأندلسي».

اعتمادًا على هذه النظرة، وجّه المُعزّ لدين الله الفاطمي سنة 954-955 م / 344 هـ أسطولا بحريا إلى السواحل الغربية من إمارته و إلى شبه جزيرة الأندلس بقيادة واليه على صقلية، فاحتل الموانئ و استحلّها للحرق و النهب و السبي. ثم أعاد الكرّة بعد سنتين - و هذه المرة عن طريق البر - فجهّز جيشا عظيما أمّر عليه كاتبه المُكنّى بجوهر الصقلّي، و اسمه الحقيقي أبو الحسن جوهر عبد المُعِزّ، و أصله رومي، و ضمّ إليه أمير صنهاجة، زيري بن مناد، و كذلك قائد المسيلة، جعفر بن علي بن حمدون، و وجّههم جميعا بكامل الفصائل المتكوّنة من عناصر من قبائل كُتامة و هوّارة البربريتين إلى تاهرت، التي كان قائدُها، يعلى بن محمد، قد أعلن الولاء للخلافة الأموية في قرطبة، فشنّ عليها هجوما عنيفا انتهى بهزيمة تاهرت و اعتقال قائدها و قتله. ثم توجّه الجيش الفاطمي إلى فاس حيث كان أحمد بن أبي بكر الجذامي قد أعلن هو كذلك ولاءه للأمويين، لكن حملة جوهر الصقلّي عليها لم تفلح، فحوّل وجهته إلى عاصمة تافيلالت، سجلماسة، التي ادّعى قائدها المدراري، محمد بن الفتح، الإمامة و انتصب خليفة، فهجم عليه سنة 959 م / 348 هـ و ألحق به شرّ هزيمة و قضى مرة ثانية على دولة بني مدرار - كانت المرّة الأولى هي تلك التي أنجزها أبو عبد الله الصنعاني الشيعي، داعية الفاطميين، سنة 909 م / 296 هـ قُبيل انتصاب الفاطميين بالقيروان - ثم عاود الهجوم على فاس، فغلبها هذه المرّة و اعتقل قائدها.

بسقوط مدينَتَيْ فاس و سجلماسة توالت انتصارات جيش المُعزّ و دخلت كلُّ مدن المغرب الأقصى و نواحيه - باستثناء سبتة و طنجة، اللتين بقيتا تحت حكم بني أميّة في الأندلس - في طاعته، و ارتعد عرش قرطبة و عمّ الخوف سكان الأندلس، **«واستقام أمرُ المُعِزّ في بلاد إفريقيّة و المغرب، و اتّسعت إيالته، و كانت أعمالُه من إيكفان خلف تاهرت بثلاث مراحل إلى زناتة التي دون مصر»** [45]. و يُذكر في هذا الظرف أنّ الخليفة الأموي بالأندلس، الناصر لدين الله، توفي بُعيد عودة الجيش الفاطمي مظفّرا إلى المنصورية، فتولّى ابنه المنتصر بالله، الحَكَمُ الثاني، العرش مكانه. و قد كان من المفروض أن يمثّل هذا الحدث الفرصة السانحة للخليفة الفاطمي للهجوم على الأندلس و احتلالها، لكن رحى الحربِ الدائرة بينه و بين ملك بيزنطة في الجهة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط أثْنته عن ذلك، ممّا ترك المجال فسيحا أمام عدوّه الأموي لإعادة بسط نفوذه على بعض مناطق المغرب و استمالة عدد من القبائل، منها زناتة، إلى الحضرة الأموية. لكن المُعزّ - رغم انشغاله بالحرب مع بيزنطة و انصرافه إلى الاستعداد للهجوم على مصر قصد الإطاحة بحكم الإخشيديين - بعث بُلُكّين بن زيري إلى غرب تاهرت على رأس جيش من أبناء قبيلته صنهاجة، فغزاها و أعاد الأمور إلى سالف عهدها.

ثم قام على المُعزّ عامله على الزاب، جعفر بن علي بن حمدون، الذي ربّما سئم من الحظوة، المبالغ فيها حسب رأيه، التي اكتسبتها صنهاجة لدى المُعزّ على حساب بقية القبائل البربرية (مثل زناتة و بني حمدون)، فشقّ عصا طاعة الفاطميين و أعلن ولاءه لأعدائهم بني أميّة في

---

[45] ابن خلدون في «العبر».

الأندلس، فبعث المُعزّ جيشا وفير العدد بقيادة زيري بن مناد لإخماد الفتنة، لكن الحملة فشلت و قُتل زيري [46]، فتولّى ابنه بُلُكِّين [47] قيادة المعركة و ثأر لسيِّده المُعزّ و لأبيه زيري بتحكيم السيف في رؤوس الفتنة و قَتَلَ قائدهم جعفر بن علي بن حمدون و عَـزَمَ على ألاّ يتـرك للعدو مهلـة، فبـادر بتطهيـر ضواحي طبنـة و باغايـا و المسيلـة و بسكـرة، و أخضـع زناتـة و هـوارة و نفـزة و مكناسـة و غيـرهـا، فدانت جميـع القبائـل البربريـة من جديـد لحكـم الفاطميين و عـاد الهدوء إلى المنطقـة الوسطى من الإمـارة، فارتـاح الخليفـة لهذا الانتصار و كافأ بُلُكِّين بـأن وهبـه إقطـاع المسيلـة و الزاب ثـم أمـره بأن يهـادن أعـداءه الزناتييـن و أن يُعيـد إليهـم سبيهـم مـن النسـاء و الأطفال.

عرفت الجهـة الشرقيـة من حـوض البحـر الأبيض المتوسط هي الأخرى معارك و حروبا بيـن جيـش المُعزّ و القـوات البيزنطيـة، فكانت جزيـرة كريت و منطقـة كلابريا و جزيـرة صقليـة ساحـات نِـزال و قتـال بينهما، ثمّ انتهت الأزمة بالاتفـاق على هدنـة و بتبادل السفراء بين الخليفة الفاطمي، المُعِزّ لدين الله، و الإمبراطور اليوناني، Nicéphore Phocas، فانصـرف كـل من الطرفيـن - و بشبـه اتفـاق ضمني بينهمـا - إلى بسـط نفـوذه على النواحي و المناطق القريبـة منه، مصـر للفاطميين و الشـام للبيزنطيين.

كانت الفرصة سانحة لذلك في تلك الفترة، إذ بلغ إلى علم المُعزّ لدين الله أنّ الدولة الإخشيدية في مصر قد ضعفت بعد موت كافور، أكبر رؤسائها، و أنّ الدولة العباسية في بغداد قد تداعت هي الأخرى إلى الضعف و الوهن بسبب الخلافات التي بدأت تنخر أُسسها، فعزم على استغلال الوضع و أعدّ جيشا عرمرما به مائة ألف فارس من خيرة العناصر الإفريقيَّة العربية و البربرية، و أمّر عليه كاتبه و وزيره جوهر الصقلي و سيّره إلى مصر أوائل فيفري 969 م / أواسط ربيع الأول 358 هـ فوصلها بعد ثلاثة أشهر من المسير و اقتحمها دون عناء، مستغلا حالة الانحلال التي طالت الدولة الإخشيدية و عدم اكتراث العباسيين بما يجري في ولايتهم هذه، فدخل الفسطاط و أخضع لسلطانه الوجهاءَ و الأعيانَ و الأشرافَ، و حرَّر «كتابَ أمانٍ» أعلنَه لكافة المصريين و ضمَّنه أربع دعائم، هي (1) منح الأمان لكافة فئات سكّان البلادً على أنفسهم و أموالهم و بلادهم، و (2) الوعد بالتصدِّي لغزو القرامطة و لهجمات البيزنطيين ضدّ مصر، و (3) الاعتراف بالحرِّية الدينية للمصريين و إقرار إصلاح ديني شامل، مع التصريح علنًا بأحقِّية الأيمَّة الشيعة بالخلافة دون سواهم، و (4) التعهُّد بالقِّيام بإصلاح إداري شامل و الضرب على أيدي قُطّاع الطُرُق. و في المُقابل، أخذ جوهر الصقلّي على المصّريين «**العهود و المواثيق أن يُذيعوا نصوص الاتِّفاق بين الخاصّ و العام، و أن يضمنوا عبور جيشه من الجيزة إلى الفسطاط، و ذلك بالخروج إليه و السير في ركابه حتى يعبُر الجسر و ينزل الفسطاط**» [48]. و بناءً على

[46] بقي زيري بن مناد أميرا و قائدا على رأس قبيلته صنهاجة مدّة ست و عشرين سنة، و كان في ذات الوقت واليا على أشير الواقعة بين بجاية و قلعة بني حمّاد.

[47] سيتولّى بُلُكِّين تأسيس دولة بربرية ستحُكم إفريقيّة بداية من ديسمبر 972 م / ربيع الأوّل 362 هـ إثر مغادرة العُبيديين لها.

[48] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

هذا الاتِّفاق الذي أُبرم إثر محادثات بين جوهر الصقلّي و وفد من الأعيان و المشايخ برئاسة أحد الشيعة المصريين من الفرع الحُسيني، أرسل الوزير المصريّ أبو جعفر رسالة باسم سكّان مصر لتهنئَته بالفتح و ليسألَه الأمان، فاستجاب لطلبه، و دان مُعظمُ الأعيان و المشايخ و الأئمّة و العلماء و القبائل و العامّة لمبعوث «أمير المؤمنين»، المُعزّ لدين الله الفاطمي، و صلّى جوهر بالجامع العتيق، و بدأ منذئذ المذهب الشيعي الإسماعلي ينتشرُ في مصر. أما القادة الكافوريون الإخشيديون و أتباعهم، فقدْ حاولوا التصدّي لدخول جوهر عاصمتهم، لكنَّهم فشلوا في ذلك، فهرب معظمهم إلى خارج مصر تاركين وراءهم عرشهم و أملاكهم و أموالهم. و يُذكر أنَّ نيَّةَ المُعزّ في تنظيم حملته على مصر و الانتصاب بها قد بدأت تُخامرُه منذ أكثر من خمس سنوات، ذلك أنّه وضع منذ سنة 966 م / 355 هـ خطّةً مُحكمة لتكريسها، تَمَثَّلت أساسا في إرسال قوّة عسكرية استطلاعية إلى مصر، ثمَّ في الإذن لعامله على برقة، بالأراضي الطرابلسية، «**بحفر الآبار على الطريق بينها و بين تونس، و تمهيدها لسير الحملات العسكرية، و أنشأ في كلّ منزلةٍ قصرًا، و بنى السُّفُن اللازمة للمشاركة في الحملة، لمساندة القوات البرّية، و اتّخذ تدابير استثنائية لتأمين الأموال اللازمة للإنفاق على الحملة**» [49].

مباشرة إثر تمكُّنه من السيطرة على مقاليد الأمور، قرَّرَ جوهر الصقلّي تجسيم غزوته بتشييد مدينة جديدة على ضفاف نهر النيل سمّاها في أول الأمر المنصورية [50] - و ستُصبح بعد مدة «القاهرة» [51] - و وضع حجر أساسها في نهاية العشر الأوائل من شهر جويلية 969 م / نهاية العشرية الثانية من شهر شعبان 358 هـ. ثم عزم على التوجُّه إلى الشام و العراق لغزوهما، ففشل و تكبّدت جيوشه خسائر فادحة في الأرواح و العتاد أمام القرامطة الإسماعيليين الذين كانوا منتصبين في دمشق. و قد تكون هذه الهزيمة - التي خلقت لدى الفاطميين هاجس الخوف من فقدان السلطة و من تراجع بثّ الدعوة الإسماعيلية - هي التي دعت الخليفة الفاطمي إلى اتخاذ قراره التاريخي الشهير المتمثل في نقل مقرّ خلافته من إفريقيَّة إلى مصر، و ذلك بهدف تأصيل الدعوة الإسماعيلية و نشرها في جميع الربوع انطلاقا من مقرّ خلافةٍ يكون موقعُه الجغرافي مناسبا لذلك. و قد كان المُعزّ لدين الله يعتقد بأنَّ ما يُميِّز مصر من هذه الزاوية هو وجودها في منتصف الطريق بين المشرق و المغرب و بين جنوب المتوسط و بلاد النوبة، كما أنَّه كان يعتقد بأنَّ سُكّان مصر يتحلّون بخصال لا تتوفّر لدى نظرائهم المغاربة من حيثُ وداعتهم و انضباطهم و استعدادهم للعمل مهما كانت الصعوبات و المشاق. على أنَّ بعض المراجع تُفيد بأنَّ الفاطميين قد اختاروا التحوُّل «**إلى مصر لأنَّهم لم يجدوا لهم مستقرًّا بإفريقيَّة، و لعلَّ للمالكية دورًا في إفشال مساعيهم،** (ذلك أنَّ) **معارضة المالكية لهم عجَّلت بخروجهم من**

[49] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[50] يقول فرحات الدشراوي في Le Califat Fatimide au Maghreb :

Imitant le geste du Calife El Mansour, qu'il avait vu fonder Sabra Al Mansouria au lendemain de sa victoire sur Abi Yazid, il traça l'emplacement d'une nouvelle cité qu'il dénomma, aussi, Al Mansouria, et qui sera, bientôt, appelée Al Qahira (Le Caire).

[51] سيُسمِّيها العديدُ من المؤرِّخين «القاهرة المُعزّية»، نسبة إلى باعثها.

إفريقيّة خروج السّاخط على البربر، و لولا ذلك، لما أوصى المُعزُّ واليه على إفريقية (كما سيأتي بيانُه) **بأن لا يرفع السيفَ عن البربر»** [52].

فيما يتعلق بمصير إفريقيّة بعد رحيل العُبيديين، يقول بعض المؤرِّخين إنَّ المُعزّ لدين الله الفاطمي كان يتردَّد بين خيارين اثنين بخصوص من سيعيِّنُه خليفة له عليها، ذلك أنَّه كان لديه رجلان يحظى كل واحد منهما بثقته التامة، هما جعفر بن علي الأندلسي صاحب المسيلة و واليه على الزاب، من ناحية، و أمير صنهاجة بُلُكِّينْ بن زيري، من ناحية ثانية [53]. غير أنَّ تردُّده لم يدم طويلا، إذ سرعان ما وقع اختياره على بُلُكِينْ بن زيري، و ذلك، أولا، لأنَّه أراد بهذا التعيين مكافأة قبيلة صنهاجة لوقوفها إلى جانبه في تصدِّيه لحركات العصيان و التمرُّد العديدة التي عاشتها الإمارة و بالخصوص لمشاركتها الناجعة في وضع حدٍّ لفتنة صاحب الحمار في عهد والده المنصور، و ثانيا لأنَّه لم يكن مطمئنا لما بلغ إلى علمه حول وجود علاقات حميمية بين واليه على الزاب، جعفر بن علي، و الخليفة الأموي في الأندلس، و كذلك لأنَّه لم يستسغ ما استشفَّه من مشاعر و نوايا لدى جعفر خلال اللقاء الذي جمعه به و الذي عرض عليه خلاله نيابته في إفريقيّة بعد رحيله إلى مصر، ذلك أنَّه تَبَيَّنَ له أنَّ جعفر له رغبة غيرُ خفيَّة في الاستقلال بالإمارة و الانفراد بالسلطة بكامل مكوِّناتها. يُذكر أنَّ الخليفة العُبيدي دعا لمُقابلته تباعًا كلاًّ من جعفر بن علي و بُلُكِّينْ بن زيري، و خلال لقائه بجعفر أسرَّ إليه بأنَّه يُريدُ استخلافه، فقبل جعفر العرض و قدَّم شروطًا فهم المُعزّ من خلالها أنَّ الرَّجل يُريد الاستئثار بإفريقيَّة سياسةً و إدارةً و خراجًا، فغضب و قال له : «**يا جعفر، عزلتني عن مُلكي و أردتَ أن تجعل لي شريكًا في أمري، و استبددت بالأعمال و الأموال ! قُمْ ! فقد أخطأتَ حظَّك و ما أصبتَ رُشدك ! ثمّ استدعى بُلُكِّينْ و قال له : تأهَّب لخلافة المغرب، فأكبر ذلك و قال له : يا مولاي، أنت و آباؤك الأئمّة من ولد رسول الله (صلعم) ما صفا لكم المغرب، فكيف يصفو لي، و أنا صنهاجي بربري ! قتلتني يا مولانا بغير سيفٍ و لا رمح»** [54]. و قد كان الأمير الفاطمي يعلم جيِّدا أنَّ كلا الرجلين لهما نفس النوايا و المطامح، و أنَّ انفصال إفريقيَّة و المغرب عن الخلافة الفاطمية أمرٌ آت طال الزمان أو قصر، غير أنَّه تَبَيَّنَ له أنَّ بُلُكِّينْ امتاز عن منافسه جعفر بأنْ كان أكثر دبلوماسيَّة و أرقَّ مشاعر في حديثه معه، إذ قبل الخُطّة شاكرا و أظهر له حُسنَ الثناء و جليلَ الطاعة، مع تعهُّد صريح بالمحافظة على ولاء إمارته للخلافة (و الخليفة يعلم أنَّ كلَّ ذلك كان ظاهريا لا غير) على عكس جعفر الذي اكتسى ردُّه شيئا من الخشونة و الجُرأة.

أوكل المُعزّ لدين الله الفاطمي إذَن شأن إفريقيَّة و المغرب إلى بُلُكِّينْ بن زيري. و قد كان على يقين بأنَه سلَّمه بَلَدًا لن يكون سهل المراس، و أنَّه جعله في وضعيَّة لن تُمكنه من التحرُّك، لو

---

[52] محمَّد بن عبد الجليل في محاضرة ألقاها في «ملتقى الإمام محمد بن عرفة (فيفري 1976)».

[53] قد يكون المُعز لدين الله الفاطمي اتَّخَذَ قراره النهائي القاضي بتسليم مقاليد الحكم إلى قبيلة صنهاجة بعد أن اختبر في وهلة أولى لم تطُل قبيلة كُتامة «**التي وقفت هي الأخرى موقفًا جافيًا و عنيدًا منه، أشبه ما يُمكن بموقف جعفر بن علي بن حمدون**» (عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب»).

[54] أحمد بن عامر في «الدولة الصنهاجية».

خطرت بباله الفكرة، نحو المشرق ليغزوه كما فعل هو من قبل، و ذلك بأن اقتطع من إمارته طرابلس و برقة و جعل منهما ولايتين تابعتين مباشرة للعرش الفاطمي بمصر، و لا من التحرُّك نحو البحر الأبيض المتوسط، و ذلك بأن فصل صقلّية عن سلطته، كما أنَّه سيكون مهدَّدا بصفة دائمة من قبيلة كُتامة، التي لها الفضل في انتصاب الفاطميين في إفريقيَّة و في انتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي في ربوعها، و ذلك بأن اقتطع من مرجع نظره منطقة القبائل الصغرى، بلد كُتامة. و تتعيَّن الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ بُلُكِّينْ بن زيري كان واعيًا بهشاشة وضعه، خاصَّة و قد فرض عليه المُعِزّ مقابل توليته «خليفة للأمير الفاطمي» الالتزام بالحفاظ على ارتباط الإمارة بالخلافة الجديدة بمصر، و أصدَرَ له تعليماته بمواصلة العمل حسب المنهجية التي وضعها عُبيد الله المهدي و نفَّذها ابنُه القائم و حفيده المنصور، و أكَّدها هو، أي المُعِزّ، قائلا لهُ : «**لا تنسَ جميعَ ما أوصيتُك به و إن نسيت، فلا تنسَ ثلاثة أشياء : (1) لا ترفع الجباية عن أهل البادية، (2) لا ترفع السيفَ عن البربر، (3) لا تُولِّ أحدًا من إخوتك و بنيك، لأنَّهم يرون أنَّهم أحقُّ بهذا الأمرِ منك، و استوصِ بالمُدُن خيرًا**» [55]. كُلُّ هذه المعطيات تُبيِّن بشكل واضح أنَّ المُعِزّ لدين الله اختار بُلُكِّينْ الصنهاجي عن وعيٍ و دراية، لأنَّه كان مُتيقِّنا من أنَّه - أي بُلُكِّينْ - سيجد نفسه، و الحالة تلك، مضطرًّا لتنفيذ مخطط الفاطميين و احترام إيديولوجيتهم، و أنَّه سيواصل رسالتهم و دعوتهم خدمة لمصالحهم و لمراميهم و ليس لغايات أخرى، و أنَّه بالتالي سيُحافظ بشكل مُطلق على ولائه و تبعيته للدولة الفاطمية.

رحل المُعزُّ لدين الله الفاطمي، رابعُ الأمراء العُبيديين، من إفريقيَّة حاملا توابيت أجداده و مصطحبا معه جميع أبناء عشيرته و قُوَّاده و مواليه و خدمه و جواريه و عددا كبيرا من خيرة القادة و الجنود الكُتاميين، كما أخذ معه أمواله و ممتلكاته، و قصد مصر، المقرَّ الجديد للخلافة [56]، فرافقه خليفته المُعَيَّن، بُلُكِّينْ بن زيري، إلى جهة صفاقس ثم واصل السير معه إلى تخوم مدينة قابس، حيث ودَّعه يوم الخميس [57] 20 ديسمبر 972 م / 11 ربيع الأول 362 هـ ، و قيل قبل ذلك بيوم، فدامت رحلة قافلته نحو وجهته الجديدة ما يزيد على ستة أشهر، إذ دخل القاهرة و انتصب بها خليفةً يوم الأربعاء 11 جوان 973 م / 7 رمضان 362 هـ .

---

[55] أورده أحمد بن عامر في «الدولة الصنهاجية».

[56] دام حكم الفاطميين في مُجمله حوالي 262 سنة ميلادية / 270 سنة هجرية، منها 63 سنة ميلادية / 65 سنة هجرية بإفريقيَّة و 199 سنة ميلادية / 205 سنة هجرية بمصر، أي إلى حين سقطت دولتهم على أيدي صلاح الدين الأيوبي بعد وفاة آخر خلفائهم، أبي محمد عبد الله العاضد لدين الله، في سبتمبر 1171 م / مُحَرَّم 567 هـ .

[57] أغلب المصادر تذكُرُ يومَ الخميس، و الحالُ أنَّ التقويم (التحويل بين التاريخ الهجري و التاريخ الميلادي) يُبيِّن أنَّ 20 ديسمبر 972 م / 11 ربيع الأوَّل 362 هـ هو يوم جُمُعة.

خاتمة الخلافة الفاطمية

برحيل المُعزّ لدين الله [58]، تكون الدولة الفاطمية العُبيدية الشيعية - التي كان الجدل قائما و لا يزال حول موقفها من الإسلام - قد دامت بإفريقيّة ثلاثا و ستين سنة بالحساب الميلادي / خمسًا و ستين سنة بالحساب الهجري، و هي مدّة قضّاها خلفاؤها الأربعة في التصدّي لحركات التمرُّد و الانفصال، و توصّلوا، بعد القضاء على دولة الأغالبة بالقيروان و دولة بني مِدرار بسجلماسة و دولة بني رستم بتاهرت و دولة الأدارسة بفاس، إلى توحيد بلاد المغرب كلّها، من فاس إلى برقة، ثم غادروها متوجّهين إلى مصر، بعد أن أوكلوا شأنها إلى حُكّام من البربر، و هم الصنهاجيون، الذين يرجع إليهم الفضل في نجاحهم، أي نجاح الفاطميين، في الخروج بسلام من مختلف العواصف و الهزّات التي كادت تطيح بعرشهم. و برحيل المُعزّ كذلك، انقطع المذهب الشيعي الإسماعيلي - أو كاد ينقطع - من إفريقيّة، و نَفَرَهُ الأفارقة بصفة تكاد تكون تلقائية، ذلك أنّ القادة الذين نصّبهم الفاطميون في مختلف نواحي إفريقيّة و المغرب ساعة اعتلائهم عرشها **«هم من البربر، و هم أبعد الناس على فهم عقائد الروافض [59]، التي هي عبارة عن خليط من الآراء الهندية و الفارسية و العقائد اليهودية و التثليث المسيحي و الأفلاطونية و اليونانية. فعقولهم الصافية لا تُقنعها مثل هذه السخافات، و لذلك فهُم أقرب إلى أهل السُنّة بفطرتهم منهم إلى غيرهم»** [60].

غادر الفاطميون العُبيديون إفريقيّة دون رجعة، تاركين وراءهم بلدا ينعم باقتصاد فلاحي و تجاري مزدهر، معتقدين بأنهم أدّوا بنجاح الرسالة المنوطة بعهدتهم، و هي نشر الدعوة الشيعية الإسماعيلية بإفريقيّة و المغرب، مُتأكدين من أنهم أخضعوا الأفارقة و المغاربة لنفوذهم الأبدي. غير أنّ الأحداث التي ستعيشها هذه البلاد، بعد حوالي ثمانين سنة من مغادرة الفاطميين لها، ستُبيّن أنّ الأمور سارت على عكس المنتظر.

تتعيّن الإشارة، قبل الإنتهاء من الحديث عن هذه الحقبة من تاريخ إفريقيّة و المغرب، إلى أنّ الفاطميين الشيعة تعرّضوا و لا يزالون منذ نشأة دولتهم إلى حملات - عنيفة و مُغرضة في أغلب الأحيان - استهدفت عقيدتهم و شكّكت في صحّة انتمائهم إلى آل البيت. في هذا الصدد، تقول بعضُ المصادر - القليلة لا محالة - إنّ التاريخ لم يُثبت بصفة قطعية و علمية صحّة انحدار هم من علي بن أبي طالب و فاطمة بنت رسول الله. و يتجلّى ذلك من خلال تعدُّد الروايات و تباينها

---

[58] توفي المعزّ لدين الله الفاطمي سنة 976 م / 365 هـ ، عن عمر يزيد على خمس و أربعين سنة. و قد دامت خلافته 23 سنة، منها سنتان و تسعة أشهر بمصر و أكثر من عشرين سنة بإفريقيّة.

[59] «الروافض» أو «الرافضة» كلمة تطلق على كلّ صاحب نحلة متطرّف في نحلته، ثم تطوّرت لتشمل الشيعة. و أصل التسمية يعود إلى موقف حلفاء زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب منه حينما لم يوافق رأيُه رأيَهم في أبي بكر و عمر، حيث يُذكر أنّ جماعة من الشيعة جاؤوا إلى زيد أثناء المعركة التي اندلعت بينه و بين والي العراق في عهد هشام بن عبد الملك، و قالوا له : **«إننا ننصرك على أعدائك بعد أن تحدثنا برأيك في أبي بكر و عمر اللذين ظلما جدّك علي بن أبي طالب»**، فقال : **«إني لا أقول فيهما إلا خيراً»، ففارقوه فقال لهم : «رفضتموني !»**، و من يومها سُمُّوا «رافضة». من «تاريخ الدولة الفاطمية» لحسن إبراهيم حسن.

[60] الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني».

حول أصل عُبيد الله المهدي و شجرة عائلته، ما جعل البعض يقول إنّ «**المؤرِّخ المعاصر يواجه صعوبات جمّة لإدراك الحقيقة من خلال مصادر غزيرة، بقدر ما هي مُتناقضة**» [61]. في هذا الصدد، يُفيد السيوطي [62] بأن جدَّ العُبيديين هو ميمون القدّاح بن ديصان الشنوي الأهوازي وأنّه مجوسي الأصل [63]، فيما يذهب القاضي عبد الجبار البصري، الفقيه الشافعي، إلى حدِّ التأكيد بأن «**أول من قام بدعوة الفاطميين بالمغرب المهديُّ، و كان اسمه سعيدا و أبوه يهودي حدّاد من أهل سَلَمية من أرض الشام**» [64]، تزوّجت أمُّه بعد وفاة أبيه من رجل تبنّاه و هذّبه و علّمه مبادئ المذهب الإسماعيلي لأنّه لم يُخلِّف أولادًا من إمرأته أرملة اليهودي. و يروي ابن عذاري [65] أنّ أبا القاسم عبد الله الشريف بن طباطبا العلوي، و قيل والده، كان يُجزم بأن المُعزّ لدين الله العُبيدي كان يعلم علم اليقين بأن جدَّ أبيه ليس بالمهدي الحقيقي. و من ناحيته، يورد ابن خلّكان [66] أنّ الداعية عبد الله الشيعي، عندما دخل إلى السجن لفكِّ سراح المهدي، وجده مقتولا - قتله والي سجلماسة، اليسع بن مدرار - و وجد عنده رجلا من أصحابه كان في خدمته، فخشي أن تذهب مجهوداته المضنية هَدَرًا، فأخرج الرجل و قال : «**هذا هو المهدي**» [67]، و معه أبو القاسم، ابن المهدي الحقيقي. و قد أورد هذا المؤرِّخ و بعضٌ من الرُّوَاة و الدّارسين حادثة تُبيِّن - إن ثبتت - أنّ الأمراء الفاطميين أنفسهم كانوا واعين بالشكوك الحائمة حول أصلهم و نسبهم، إذ «**قبلت عدّة مصادر إسماعيلية ضمنيًّا، و حتّى صراحةً، أنّ عُبيد الله رُبَّما لم يكن من ذرِّية الحُسين**» [68]، ما اضطرّ بعض قادتهم إلى حسم الموضوع بصرامة قُصوى، و ذلك بالإذن بـ «طيِّ الملفِّ» نهائيا و رفض الخوض فيه بمحضرهم، فعمدوا إلى استعمال لغة التهديد و الوعيد تجاه المشكِّكين، و حتّى تُجاه كُلِّ من يتجرّأ على مُجرَّد الاستفسار حول حقيقة الأمر، و ذلك ما تُبرزه

---

[61] محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام».

[62] في «تاريخ الخلفاء».

[63] يقول محمد سهيل طقوش في «تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقيّة و مصر و بلاد الشام» : «**هذه رواية مستقاة من رواية أبي عبد الله محمد بن علي بن رزّام الطائي الكوفي في ردّه على الإسماعيلية في أواخر القرن الرابع الهجري، في أيّام العزيز الفاطمي**».

[64] أورده محمد اليعلاوي في مقال بعنوان «ترجمة المهدي عُبيد الله»، منشور بـ «حوليات الجامعة التونسية». و يُفنِّدُ ابن خلدون في «العبر» تُهمة انتساب الفاطميين إلى اليهودية بالقول : «**و أمّا من يجعل نسبهم في اليهودية و النصرانية ليعمُّون القدح و غيره، فكفاه ذلك إثمًا و سفسفةً**».

[65] في «البيان المغرب».

[66] في «وفيّات الأعيان».

[67] يورد الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la révolution في سياق حديثه عن تحرير المهدي من سجن سجلماسة من قبل الدّاعية عبد الله الصنعاني رواية مغايرة :

Les conditions de la libération sont confuses, le Prédicateur se trompe de personne en prenant un autre prisonnier pour le Maître. L'erreur est vite corrigée et la grande histoire est prête, alors, à dérouler ses fastes.

كما يورد في ذات الكتاب تعليلا لأسباب التشكيك في صحّة انتساب عُبيد الله إلى السلالة العلوية، فيقول :

Mais qui était ce Mahdi réellement ? Les Abbasides, et les Sunnites en général, ont émis des doutes sur son ascendance véritable, encouragés en cela par le fait que les chiîtes recouraient à des subterfuges pour masquer l'identité de leur Imam caché.

[68] محمد الطالبي في «الدولة الأغلبية».

حادثةٌ مُعبِّرة أوردتها بعض المصادر و مفادُها أن المُعِزّ لدين الله الفاطمي، حين دخل مصر في شتاء سنة 972 م / 362 هـ ناقلا عرش أجداده إلى مصر، اجتمع به بعض الأشراف و سأله أحدهم، و هو الشريف ابن طباطبا المذكور آنفًا : «**إلى من ينتسب مولانا**» ؟ فأجابه المُعِزّ بأنه يُرجئُ النظر في الموضوع و سيعقد لاحقًا مجلساً لسرد نسبه و شجرة عرشه. و انعقد المجلس المذكور فعلاً بعد أيّام في قصر الإمارة بالقاهرة، العاصمة الجديدة لمصر، و افتتحه المُعِزّ بالقيام بحركة رمزية، إذ وضَعَ يده على مقبض سيفه و جذبه من جرابه إلى النصف و قال : «**هذا نسبي**»، ثم نثر بيده الأخرى مقدارًا من الذهب على الحاضرين أخذه من جيبه و قال : «**و هذا حَسَبي**»، فأجابوه جميعا بالسمع و الطاعة [69]، و لم يتجاسر بعدَ ذلك أحدٌ على العَود لإثارة الموضوع. و مهما يكن من أمر فإنّ هذه المسألة «**شكّلت إحدى قضايا تاريخ الفاطميين قديما و حديثا**» [70] و استهدفتهم عن قصد أو عن غير قصد لتقلب نقطة قوّتهم المتمثلة في «شرف» انتمائهم إلى السلالة المحمَّدية السمحة إلى موطن ضعف و تهميش لهم.

و بالإضافة إلى حملات التشكيك و الطعن التي استهدفت أصلهم و نسبهم، فقد تنوَّعت الآراء حول جوهر مذهبهم و مراميه الحقيقية. في هذا السياق، يقول السيوطي [71] : «**إن أكثر الخلفاء العُبيديين زنادقة، خارجون عن الإسلام، و منهم من أظهر سبَّ الأنبياء، و منهم من أباح الخمر، و منهم من أمر بالسجود له،** (لذلك) **فإنَّ إمامتَهم غيرُ صحيحة لأمور منها أنهم غير قُرشيين... و منها أنَّ أكثرهم زنادقة... و منها أنّ مبايعتهم صدرت و الإمامُ العبّاسي قائمٌ موجودٌ، سابقُ البيعة، فلا تصُحُّ، إذ لا تصحُّ البيعة لإمامين في وقت واحد، و الصحيحُ المُتقدِّم**». و يقول القاضي الأشعري أبو بكر الباقلاني : «**كان المهدي عُبيد الله باطنيا، خبيثا، حريصا على إزالة ملَّة الإسلام، أعدم العلماء و الفقهاء ليتمَكَّن من إغواء الخلق، و جاء أولادُه على أسلوبه، أباحوا الخمر و الفروج، و أشاعوا الرفض**» [72]. و عموما، بقي هذا الانكار شائعا بشبه جزيرة العرب و خارجها لمدة طويلة بعد أن ظهر في بدايته في إفريقيَّة و المغرب ثمَّ تدعَّم و انتشر أكثر في العراق، و تحديدا في بغداد، مقرِّ خلافة العبَّاسيين، أعدائهم الألدَّاء، و تواصل على مرِّ الأزمنة و العصور و أصبح محلَّ جدل بين مختلف الطوائف و المدارس الدينية الإسلامية، و اعتقد كثيرون أنَّ «**ما أدخله هؤلاء الوافدون على البلاد، زاعمون نشر مبادئ الإسلام الحق من تعاليم و مبادئ جديدة، أصبحت تُنَفِّر الناس من الإسلام، و تُبعده عن قلوبهم**» [73]. و يستند هذا الموقف من الشيعة إلى روايات و قرائن مستقاة ممّا كتبه بعض العلماء و المؤرِّخين من مختلف الأجيال، أمثال ابن خلّكان و الإمام الذهبي و السيوطي و الباقلاّني و غيرهم. و لعلّه من

---

[69] يُكذِّب الباحث سمير الرحَّال في مقال بعنوان «الفاطميون بين حقائق التاريخ و ظلم المؤرِّخين» نُشر على الموقع الإلكتروني «هيئة علماء بيروت» صحَّة القول المنسوب إلى الشريف بن طبا طبا، معلِّلا موقفه بالتأكيد على أنَّ «**ابن طباطبا توفي عام 348 هـ بينما كان قدوم المعز إلى مصر عام 362 هـ فكيف لرجل توفي قبل مجيء المعز إلى مصر بأربعة عشر عاماً أن يسأله أو يجتمع به ؟**».

[70] علي عبد القادر في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[71] في «تاريخ الخلفاء».

[72] نقله السيوطي في «تاريخ الخلفاء».

[73] أورده علي الحوسي في كتابه «المعز لدين الله الفاطمي».

نافلة القول إنّ الأغلبية الساحقة للمؤرّخين الآخرين، أمثال ابن خلدون و ابن الأثير و المقريزي و النويري، و غيرهم كثيرون، لم يضعوا موضع الشكّ نسبةَ الفاطميين و انتماءَهم إلى آل البيت. و عمومًا، فإنّ العديد من العلماء والمؤرّخين - من المساندين و الرّافضين على حدٍّ سواء - الذين تناولوا الموضوع إمّا بالقناعة و التبنّي الواضحَين أو بالسرد و الذّكر المُجرَّدَين، كما هو شأن كل الباحثين و الدارسين في أيِّ مجالٍ من مجالات البحث، يصيبون و يخطئون، و هم ليسوا بالضرورة متحاملين على الدولة الفاطمية أو متعصِّبين لها، كما أنّهم ليسوا، كلُّهم أو بعضُهم، منزّهين عن الهوى و الانحياز.

و بطبيعة الحال، ينسب المؤرّخون و العلماء المقرَّبون من الفاطميين أو المساندون لمذهبهم، و على رأسهم الإسماعليون، حملات التشكيك حول صحَّة انتسابهم إلى آل البيت و كذلك مواقفَ التشويه و الطّعن التي طالت حقيقة عقائدهم، إلى أعدائهم العبَّاسيين في المشرق و الأمويين في الأندلس. و معلومٌ أنّ أمراء هاتين الدولتين لم يكونوا راضين عن الانتشار الواسع للمذهب الشيعي في ربوع إفريقيَّة و المغرب، لذلك اعتمدوا شتَّى الطرق و مختلف الأسباب للتَّحامُلِ على مُنافسَتِهم، الدولة الفاطمية.

يتَّضح إذن أنّ تاريخ الفاطميين بإفريقيَّة، و إن لم يدُم سوى ثلاثًا و ستِّين سنة، قد أثار على جميع الأصعدة مجموعة من الأسئلة و نقاط الإستفهام، إذ تعتبرُ بعض المصادر أنّ أبناء هذا البيت كانوا دُخلاء على هذه الرقعة من العالم الإسلامي، و لم يكونوا سوى عابري سبيل بها، إذ لم يصدر عنهم أيُّ عمل- باستثناء بناء المهدية - يُؤكِّدُ نيّتَهم اعتماد إفريقيَّة و المغرب وطنًا جديدًا لهم ينتمون إليه و يستقرُّون به و يتجانسون مع متساكنيه المسلمين عربًا و بربرًا، فـ «**ظلُّوا في نظر الأفارقة غُرباء عن البلاد، لذلك نعتوهم بالمشارقة و لم ينعتوا بها أهل السُنَّة الذين وفدوا هم كذلك من المشرق، لأنَّهم تبنُّوا مذهب السُنّة و الجماعة و لم يعتبروا فُقهاءَهم، و حتَّى حُكَّامَهم، دُخلاء عليهم**» [74]. و قد أثبتت الدراسات و الأبحاث التي قام بها المؤرِّخون المُعاصرون أنّ الأفارقة قاوَموا انتشار مذهب المشارقة، المذهب الشيعي، و اعتبروه مُناقضًا لما ألفوه من علمائهم و مشايخهم منذ الفتح، و دخلوا في صراعٍ مع دُعاته و مُعتنقيه.

اعتمادًا على ما سبق، يُمكن لأيِّ سائل أن يتساءل ألم تكن إفريقيَّة بالنسبة إلى الفاطميين مُجَرَّد محطة مؤقّتة [75] اختاروها لبعدها الجغرافي عن أعدائهم بني العباس و بني أميَّة و عن منافسيهم

---

[74] جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة».

[75] يقول محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال» إنّ العُبيديين أظهروا أن المغرب «**لم يكن بالنسبة إليهم سوى فاصل وقتي، أو مرحلة من مراحل تحقيق أحلامهم التوسعية**». و يُقلِّل فرحات الدشراوي في المُؤَلَّف الجماعي Histoire Générale de la Tunisie، الجزء الثاني، من الصبغة القطعية لهذه الأحكام و الاستنتاجات، فيقول :

Des documents nouveaux qui complètent l'information à sens unique des sources sunnites et permettront de nuancer, voire de corriger, des thèses admises peu favorables aux Fatimides, prouvent que ceux-ci n'ont pas fait que passer en Ifriqiya. Devenant le berceau d'un prestigieux Califat, la Berbérie Orientale s'est brusquement hissée du rang de province d'un Emirat modeste à celui d'un puissant royaume, autant que l'Irak ou l'Espagne musulmane.

القرامطة، و جعلوا منها مَخْبَرًا لمذهبهم الشيعي الإسماعيلي في انتظار انتصابهم نهائيا في قلب العالم الإسلامي - بالمعنى الجغرافي و الحضاري - عندما تصبح الظروف ملائمة ؟ هل سعى الفاطميون جدِّيًا - و هم أبناء المشرق - إلى التأقلم مع العقليات القبلية و مع المجتمع البدوي لأهل المغرب ؟ هل مثَّل المذهب السني المتغلغل في كامل المنطقة منذ عهد الإمام سُحنون، و المذهب الخارجي الذي كانت عليه أغلب القبائل البربرية منذ عهد بعيد، العقبتين الأساسيتين اللتين حالتا دون نجاح المذهب الشيعي الإسماعيلي في الانتشار بها ؟ هل قدَّر الفاطميون مدى الخطورة التي ستتهدَّد - بعد مُغادرتهم - استمرارَ بقاء مذهبهم الشيعي الإسماعيلي في هذه الربوع التي لم تقبله خلال فترة حكمهم إلاَّ بحدِّ السيف ؟ هل كان الفاطميون واعين بأنَّهم، و إن تمَكَّنوا ظاهريا من القضاء على التنوُّع الطائفي و العقائدي في ربوع إفريقيَّة و المغرب، لم يُحقِّقوا ذلك إلاَّ على المستوى الرسمي، أي في صفوف رجالات الدولة و كبار المسؤولين و لدى قلَّة قليلة من سكَّان الإمارة لا غير، بينما بقيت المذاهب و الطوائف و مختلف الاتِّجاهات الأخرى، كالمذهب السُنِّي و طائفة الخوارج، راسخةً في عقيدة السواد الأعظم من السكَّان عربا و بربرا [76] ؟ هل سيقبل الحُكَّام الجُدُد الذين سيتولَّون إفريقيَّة و المغرب بعد الفاطميين - و إنْ اعتُبروا مبدئيًّا نُوَّابا عنهم - أن تنحدر بلادُهم، التي كانت إلى حدِّ ذلك التاريخ مقرًّا للخلافة، إلى مرتبة مُجَرَّد ولاية أو مقاطعة تابعة لمصر ؟ تلك هي جملة من التساؤلات التي ليست لها بالضرورة إجابات بديهية. فعديد المؤرِّخين يعتقدون أنَّ الفاطميين «**لم يحققوا ما وعد به دُعاتهم من أمن و ازدهار، بعد تولِّيهم الحكم، فاقتصروا على مواصلة السير وفق العادات الأغلبية، هذا بالإضافة إلى سياسة دينية شيعية نفَّرت الفقهاء المالكيين (هؤلاء الممثلين للمجتمعات الحضرية) بدون أن تتحصَّل على مساندة الخوارج من البربر**» [77].

على أيَّة حال، فإنَّ المصادر و البحوث التي اهتمَّت بهذه الفترة من التاريخ قد أكَّدت بأنَّ العالم الإسلامي، بكامل «دُوله» و مقاطعاته و نواحيه، كان في عصر العُبيديين في حالة من الاضطراب و الضعف و التشتت، و هو ما قد يكون ساهم في جعلهم، أي العُبيديين، يطمعون في بسط نفوذهم و تعميم مذهبهم على كامل أرجاء المعمورة. «**فإذا ابتدأتَ بالمغرب، وجدت بالأندلس بني أمية، يقودهم عبد الرحمن الناصر تَسمَّى بأمير المؤمنين لما أحسَّ بضعف الدولة العباسية، و وجدت بمصر محمد الإخشيدي يدعو لبني العباس، و وجدت باليمن الشيعة الزيدية قد رسَّخت أقدامهم فيها، و وجدت في بغداد دولة الديلم المعروفة بدولة بني بويه، صاحبة السلطان الفعلي و لبني العباس مُجَرَّد الاسم، و وجدت بالمشرق الدولة السامانية، قاعدتها بُخارَى لما وراء النهر**» [78].

---

[76] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظَّفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان Initiation à la Tunisie :
En réalité, les habitants de la Berbérie n'ont jamais, dans leur ensemble, accueilli favorablement la nouvelle doctrine ; les Tunisiens, dans leur immense majorité, n'ont jamais reconnu du fond du cœur comme leurs maîtres véritables ces califes dont l'hérésie, sur plus d'un point, leur faisait horreur.

[77] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[78] الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، نقلا عن «تاريخ التشريع الإسلامي» لمحمد الخُضري بك.



الدولة الصنهاجية

47 – بُلُكِّينْ يوسف بن زيري – 1
بن مناد بن منقوش الصنهاجي
– أبو الفتوح، سيف الدولة، العزيز بالله –

تولّى رئيس قبيلة صنهاجة [1]، بُلُكِّينْ يوسف [2] بن زيري، أبو الفتوح [3]، إمارة إفريقيَّة و المغرب - عدا طرابلس و برقة و منطقة القبائل الصغرى، بلد كُتامة، و صقلية - بصفته خليفة للأمير الفاطمي مباشرة إثر خروج المُعزّ لدين الله منها قاصدا مصر، مقرَّ خلافته الجديد، و ذلك في ديسمبر 972 م / ربيع الأول 362 هـ . و قد حرص المُعزُّ قُبيل رحيله على توصية بُلُكِّينْ بثلاث : «**أن لا يرفع السيفَ عن البربر، و لا يرفعَ الجباية عن أهل البادية، و لا يولّي أحدًا من أهل بيته، و عَهَدَ إليه أن يفتحَ أمره بغزو المغرب لحسم دائه و قَطْع علائق الأمويين منه**» [4]. و مباشرة إثر تقلّده الإمارة، نزل الأمير الجديد بقصر السلطان بصبرة - المنصورية - فبايعه أهلها و أهل القيروان و أظهروا الاستبشار بقدومه و بتوليه أمرهم، فأمّن البلاد و ركّز إدارة قوية بها، و بسط نفوذه على كامل أرجائها، ثم خرج في جوان 973 م / رمضان 362 هـ ، «**على رأس جيش صنهاجي و فرقة كُتامية كان المُعزّ قد تركها بإفريقيّة**» [5]، و قصد المغربين الأوسط و الأقصى، عاقدا العزم على كسر شوكة القبائل البربرية، و في مقدّمتها عدوّته اللدودة، زناتة، و هي قبائل عُرفت بمشاكساتها و ثوراتها المتواصلة خلال حكم مخدومه المُعزّ لدين الله الفاطمي و أسلافه، و وجدت في مغادرة الخليفة الفاطمي في اتّجاه المشرق فرصة سانحة للتمرُّد و العصيان ضدَّ الصنهاجيين، الحُكّام الجُدُد. كما كان بُلُكِّينْ يوسف بن زيري مُقِرًّا العزم على التصدّي لنفوذ بني أميّة الأندلسيين في الناحية الغربية من الإمارة و قطع دابرهم من جميع أرجائها، فوصل إلى تاهرت، التي عاد قادتُها و سُكّانها لاعتناق المذهب الخارجي، و اقتحمها و استولى عليها، ثم دخل تلمسان و قضى على حركات العصيان البربري بها و شرع في إعداد هجومه على زناتة، لكنّه تراجع عن ذلك بأمر من الخليفة الفاطمي، و عاد إلى المنصورية أوائل سنة 974 م / أواسط سنة 363 هـ .

---

[1] قبيلة صنهاجة متفرّعة عن القبيلة البربرية الأم «البرانس»، و تتفرّع هي نفسُها إلى قبائل عديدة، منها بنو زيري و بنو حمّاد و لمتونة. و هي «**إحدى القبائل البربرية العظيمة، تمتدّ (منطقتُها) شمال بلاد الزّاب غربًا، و يحُدُّها شرقا بلاد كُتامة، يشُقُّها نهر الشلف، عاصمتهم أشير**» (أورده فرحات الدشراوي في حواشي «عيون الأخبار و فنون الآثار» للداعي إدريس عماد الدين القُرشي). و «**بالنسبة إلى ابن خلدون، «العبر»، «فإنّ كلمة صنهاج هي الصيغة المُعرّبة لكلمة زناج، و هو اسم الجد الأعلى الذي أُطلق على الصنهاجيين، أمّا المُختصُّون في اللغة البربرية فإنّهم يرون أنّ هناك وجه شبه بين هذه الكلمات الثلاث : زناجة و صنهاجة و سينغال**» (من حواشي «الدولة الصنهاجية» لروجي إدريس).

[2] اختار له المعز لدين الله الفاطمي هذا الاسم العربي لتعويض (أو إضافةً إلى) اسمه البربري و أضاف إليه لقب «سيف الدولة».

[3] اختار له المعز لدين الله هذه الكُنية لتعويض كُنيته البربرية «أبو حبُّوس».

[4] ابن خلدون في «العبر».

[5] أورده روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية»، مضيفا أنّ «**جميع الكُتاميين لم يُصاحبوا الخليفة الفاطمي إلى مصر، و أنّ المعز قد وضع قسما منهم تحت قيادة ممثّله بالمغرب**».

خرج بُلُكِّينْ يوسف بن زيري من جديد - بعد حوالي الشهر - إلى منطقة المغرب الأقصى و ولَّى على إفريقيَّة عبد الله بن محمد الكاتب التميمي - و هو من السلالة الأميرية الأغلبية و كان والدُه قد فرَّ إلى منطقة نفزاوة عند اعتلاء العُبيديين سُدَّة الحُكم، كما كان ضمن وفد القادة المرافقين ليوسف بن زيري في حملته على المغرب - و وجَّهه من توِّه إلى إفريقيَّة لتسيير شؤونها في انتظار عودته إليها، ثم واصل حملته المغربية و هجم في ربيع سنة 974 م / 363 هـ على باغايا للقضاء على حركة عصيانٍ قادها أحد أفراد قبيلة هراش البربرية، و هو خلف بن خير، فهزمها و دخلها عنوة و أذلَّ سكّانها و أعيانها و قتل ما ينيف عن سبعة آلاف من سكّانها، ثمَّ أمر بهدم قسط كبير من مبانيها و معالمها، و بعد ذلك عاد إلى إفريقيَّة أواخر سنة 975 م / أوائل سنة 365 هـ ، أي بعد ما يزيد على ثلاث سنوات كاملة من خروجه منها.

عاد أمير إفريقيَّة إلى عاصمته مظفَّرا، متيقِّنا بأنه اكتسب من الشهرة و الجاه ما من شأنه أن يُرَفِّع في طموحه و يُقَوِّي في عزيمته، فبعث خلال صائفة سنة 978 م / 367 هـ إلى الخليفة الفاطمي الجديد، العزيز بالله بن المُعزّ لدين الله، يطلبِ منه أن يُعيد إليه طرابلس و أن يضيف إليه سرت و أجدابية، فاستجاب لرغبته دون تردد، ممَّا يؤكِّد ما ذهب إليه بعض المؤرِّخين المعاصرين للصنهاجيين من أن رغبة إفريقيَّة في الانفصال عن السلطة الفاطمية المركزية في مصر - أو على الأقل اكتساب مكانة و صبغة متميِّزتين لنوعية العلاقة التي تربطهما - قد ظهرت ملامحها منذ السنوات الأولى من عهد بُلُكِّينْ يوسف بن زيري. على أنَّ عددا من المؤرِّخين المتأخرين لهم رأي مخالف، فقد أكّدوا أنَّ هذا الأمير «**حافظ على خصائص القائد البربري الشديد، و تصرَّف تصرُّف الوالي الأمين**» [6] تجاه الدولة الأم، الدولة الفاطمية.

خرج بُلُكِّينْ يوسف بن زيري في حملة ثانية إلى جهة المغرب الأقصى لإتمام ما شرع في القيام به خلال حملته الأولى، فبقي هناك خمس سنوات كاملة - من 979 م / 368 هـ إلى 984 م / 373 هـ - احتلَّ خلالها مدينة فاس، ثم توجَّه إلى سجلماسة التي احتمى بها أعداؤه الزناتيون، فهجم عليهم بشراسة و هزمهم شرَّ هزيمة و كسر شوكتهم و أطرد جميع عمَّال بني أميَّة و أعوانهم من الأراضي المغربية، و أخضع كل المدن و القبائل البربرية بها، باستثناء سبتة التي خاف من عواقب الهجوم عليها نتيجة لما شاهده فيها من حشد عسكري و عتاد حربي، و لما بلغه منها من أخبار حول عزم الزناتيين، و ربَّما كذلك بني أمية، على حمايتها.

و في سنة 984 م / 373 هـ قام عليه ثائر بربري بسجلماسة، هو وانودين بن خزرون بن فلفل بن خزر الزناتي، و احتلَّ المدينة و أطردَ واليها الزيري و أخضع سُكّانها و أعيانَها لسلطته، و أعلن ولاءه لأعدائه و أعداء الفاطميين - أمراء بني أميَّة بالأندلس - فخرج إلى قتاله، غير أنَّ المرض أقعده في الطريق، فتُوفي بمكان يقع بين سجلماسة و تلمسان في 25 ماي 984 م / 21 ذي الحجة 373 هـ .

[6] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

و هكذا، رحل بُلُكِّينْ بن زيري بعد أن ساس إفريقية و المغرب بيد من حديد، و نفَّذ بتفانٍ و حزم تعليمات وليّ أمره، المُعزّ لدين الله الفاطمي، و خَلَفه العزيز بالله، فكسر شوكة زناتة و تصدَّى لطموحات الأمويين الأندلسيين و قضى على حركات العصيان في مختلف النواحي. و قد كان سخيًّا، كريما، تُجاه الخليفة الفاطمي في القاهرة، إذ كان يُرسل إليه الهدايا و الأموال رغم ضعف ميزانيته - و قد ترك المُعزّ لدين الله الفاطمي خزائنها خاوية عند رحيله إلى مصر - كما كان يُرسل إليه خيرة ما لديه من الفرسان و الأسلحة، رغم أنَّه كان في حاجة ماسَّة إلى جيش قوي و عتاد وفير لمقاومة المُتمرِّدين و المُعادين.

48 – المنصور بن بُلُكِّينْ يوسف – 2

بن زيري بن مناد الصنهاجي

– أبو الفتح، عدَّة العزيز بالله –

بلغ نعي بُلُكِّينْ يوسف بن زيري إلى ابنه و وليّ عهده المنصور - و قد كان وقتئذ واليا على أشير [7]، المدينة التي شيَّدها جدُّهُ زيري بن مناد سنة 936 م / 324 هـ عندما كان أميرا لقبيلة صنهاجة و جعل منها عاصمة سياسية لقبيلته و مركزا استراتيجيا لقيادة عملياته [8] - فسيَّر أخاه يطوفت إلى القيروان و المنصورية، و أمره باستلام مقاليد الحكم نيابة عنه ريثما يلتحق به و ينتصب أميرا على إفريقيَّة و المغرب. و سعيًا منه إلى إظهار قُوَّة شخصيته و مكانة دولته، دعا كبار المسؤولين في الإمارة الصنهاجية و أعيان القيروان و القضاة و المشايخ و الأئمَّة للقُدوم إلى أشير، معقل قبيلته، لتقديم البيعة و الطاعة إليه، فتكبَّدوا مشاقّ السفر للاستجابة لدعوته، فاستقبلهم بالحفاوة و الترحاب و أكرم وفادتهم و ألقى بمحضرهم و بمحضر جموع غفيرة من أبناء قبيلته خطابا ضمَّنه عزمه على التقرُّب من رعاياه و معاملة النَّاس بالرِّفق و المرونة، و أعلن على رؤوس الملإ أنَّه لا يدين لأحد غير الله و لا يستمدُّ شرعيته سوى من أصالته و جاهه اللذين ورثهما باعتزاز و فخر عن أسلافه الحميريين، مُؤكِّدًا بكامل الوضوح : «**ما أنا في هذا المُلك ممَّن يُولَّى بكتابٍ و يُعزَل بكتاب**» [9]، ففهم جميع الحاضرين، و في مقدّمتهم القيروانيون، مقاصده و نواياه، و قدَّموا له شواهد الولاء و الطاعة دون تردُّد. و مباشرة إثر هذا اللقاء الحَدَث، توجَّه

---

[7] يُسمِّي بعض المؤرِّخين هذه المدينة «أشير زيري».

[8] يقول محمَّد حسين فنطر في Tunisie, 30 siècles de civilisations :
Pour avoir aidé les Fatimides au cours de leur lutte contre l'Homme à l'âne, Ziri, berbère de la tribu Sanhaja, eut l'autorisation (de la part de l'émir fatimide) d'avoir une capitale fortifiée sur les flancs du Jebel Lakhdhar : Achir, le cœur de la puissance sanhajienne.

[9] أورده ابن عذاري في «البيان المغرب».

المنصور و صَحْبُه إلى رقّادة، فوصلها يوم الثلاثاء 16 ديسمبر 984 م / 19 رجب 374 هـ - أي بعد حوالي سبعة أشهر من وفاة والده - فاستقبله أهلها و أهل القيروان بحرارة ملحوظة، و بايعوه في جو من الفرحة و الابتهاج، و أقام بالقصر الفخم الذي أذن بتشييده في المنصورية بتكلفة قُدِّرت بما يفوق ثمان مائة ألف من الدنانير و أرسل إلى الخليفة الفاطمي، العزيز بالله بن المُعزّ لدين الله، هدية ثمينة بلغت تكلفتها ما يفوق مليون دينار، فأجابه بخطاب ولاَّهُ بمُقتضاه إمارةَ إفريقيَّة و المغرب حسب نفس الشروط التي تمَّ تعيين والده بها. و هكذا، بدا المنصور منذ الأيَّام الأولى من اعتلائه العرش و كأنَّه يُجدِّد بأكثرَ دلائل و أشدَّ إرادة عزمه على إبقاء علاقات إمارته بالخلافة الفاطمية على ما كانت عليه في عهد والده، لكنَّه في الحقيقة، أصبح منذئذ يُظهر شيئا من الرغبة في الاستقلال عن السلطة المركزية في القاهرة. فعلاوة على المؤشِّر الواضحَ الذي برز في خطابه أمام أعيان القيروان و مشايخها و الموظفين المرافقين لهم بمناسبة موكب مبايعته بأشير، كما سلف الذكر، بادر إلى تجميد ميزانية إمارته لحجب العطاءات التي دأب سلفه و والده على إرسالها إلى القاهرة، كما أبدى تعاطفه و مودَّته نحو مشايخ السُنَّة و أتباعها، و الحال أنَّه يعلم موقف الفاطميين منهم، و أعفى سكَّان الأرياف من الأداءات التي فُرضت عليهم بإذنٍ من الخليفة الفاطمي، ثمَّ، و كسابقة لها أكثر من مدلول، تولَّى عزل أغلب العُمَّال و كبار الموظَّفين الذين تمَّ تعيينهم في عهد والده و سلفه في مناصب مختلفة بتعليمات من القاهرة و عيَّن مسؤولين آخرين بدلهم، منهم عمُّه أبو البهار الذي سمَّاه واليا على تاهرت و أخوه يطُوفت، السالف الذكر، الذي أوكل إليه ولاية أشير، فتمَكَّن بفضل هذه الإجراءات و التعيينات من بسط نفوذه على كامل أرجاء الإمارة، و في ذات الوقت اختار أن يتحلَّى بالعدل و الحنكة و حسن التدبير، فـ «**كان رجلا عاقلا، عفيفا عن الدماء، يحبُّ الرفق بالأمور، فجلب الناس على محبَّته، و مهَّد الأمور بتدبيره، و جلب القلوب بإعطائه و تبذيره**» [10].

غير أنَّ أمور الإمارة سرعان ما تعكَّرت، إذ لم تمضِ ستة أشهر على اعتلائه سدَّة الحكم، حتى ثارت ضدَّه قبيلة زناتة البربرية، فقرَّر إيفاد أخيه يطُوفت، واليه على أشير، إلى المغرب الأقصى لإخماد الفتنة، و سيَّره على رأس جيش كبير إلى فاس و سجلماسة، فوصلهما و شنَّ هجوما شرسا على المُتمرِّدين المستبدِّين بهما تحت قيادة زيري بن عطية الزناتي، لكنَّه لم يفلح و مُني جيشُه بهزيمة نكراء، فعاد إلى أشير يجرُّ ذيول الخيبة. و كردَّة فعل من قِبله، قرَّر المنصور الصنهاجي الخروج بنفسه للحرب، فتوجَّه إلى أشير في ربيع سنة 985 م / 374 هـ و نزل بها، و من هناك بعث جيشا بقيادة نائبه الأغلبي، عبد الله بن محمد الكاتب، لمُحاربة الثائرين، فلم يُفلح. و كنتيجة حتمية لهاتين الهزيمتين المتتاليتين، أصبح لدى المنصور يقين بأن القلعتين، فاس و سجلماسة، قد أفلتتا نهائيا من يده، فقبل بالأمر الواقع و اختار التراجع و التخلِّي عن نواياه في إعادة الهجوم على هذه الناحية النائية. و ابتداءً من هذا التاريخ، صرَف بنو زيري «**جهودهم للمغرب الأوسط و إفريقيَّة على وجه الخصوص، بعدما قرَّروا التوقُّف عن مطاردة الزناتيين بالمغرب الأقصى**» [11].

---

[10] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[11] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

رجع المنصور بن بُلُكّينْ إلى إفريقيَّة في 17 ماي 987 م / 15 مُحَرَّم 377 هـ و استقرَّ برقَّادة و شرع في تنظيم إمارته و تدعيم أركان دولته. و بعد سنتين من عودته (ربيع سنة 989 م / 379 هـ)، اعترضته مشكلة خطيرة تمثَّلت في ثورة أقرب أقربائه - عمّه أبي البهار بن زيري - الذي شقَّ عصا طاعته في تاهرت حيث كان واليا، فخرج إليه على رأس جيش كبير، و هجم على المدينة و احتلَّها، و تولَّى جنودُه نهبَها و تدميرَها، كما تولَّوا تقتيلَ سُكَّانها و أعيانها دون شفقة، و ذلك انتقاما منهم لمساندتهم لعمِّه المتمرِّد. و بالرغم من ضراوة الهجوم، فقد تمَكّن أبو البهار بن زيري من الفرار بمن معه من أهله و رجالاته إلى أقصى المغرب حيث أقام لاجئا ما يزيد على ست سنوات، ثمَّ عاد إلى الحضرة الصنهاجية بعد أن طلب العفو من ابن أخيه المنصور، فمنحه إيَّاه و أكرم وفادته.

بالإضافة إلى اندلاع هذه الأزمة، عرفت الإمارة في ذات السنة حركة دعوية شيعية قام بها الداعية أبو الفهم حسن بن نصروية الخراساني، الذي تمَكّن في وقت وجيز من استدراج أبناء قبيلة كُتامة البربرية، التي بقيت في مُعظمها تدين بالولاء و الطاعة إلى العرش الفاطمي، فنجح في مسعاه و كثَّر أتباعَه و جمع حوله عسكرًا وفيرًا و ضرب النقودَ باسمه. و قد بلغ إلى علم المنصور أنَّ هذا الدَّاعية كان ينوي إعادة سيناريو الحراك الذي اعتمده أبو عبد الله الصنعاني قبل حوالي ثمانين سنة للإطاحة بالعرش الأغلبي و فَتْح أبواب إفريقيَّة أمام عُبيد الله المهدي الشيعي، و أنَّه لقي الدعمَ و المُساندة من قِبل يوسف الكَاتب، ابن نائبه على القيروان، فتيَقّن المنصور أنَّ نائبه «**كان السَّبب في خروجه** (أي خروج الداعية) **و كان يُصغِّرُ خبره حتَّى تفاقم أمرُه**» [12]، بل إنَّه ذهب إلى حدِّ الاعتقاد بأنَّ عبد الله الكاتب، بتواطؤ مع بعض وزراء الخليفة، أصبح يُخطِّط للاستيلاء على الحكم بعد الإطاحة بعرشه، كما أضحى مِن المُسلَّم به لديه أنَّ العزيز بالله الفاطمي نفسه، هو الذي أوفد سرًّا إلى بلاد كتامة الداعية الشيعي المذكور آنفًا، أبا الفهم الخراساني، و كلَّفه بنسف الدولة الصنهاجية و بنشر الدعوة الإسماعيلية بأرضها [13]، «**غرضُه** (أي الخليفة العزيز بالله) **أن تميل كُتامة إليه** (أي إلى الداعية أبي الفهم) **و يُرسل إليه جندًا يُقاتلون المنصور و يأخذون إفريقيَّة، لما رأى من قُوَّته**» [14]. و ممَّا يُثبت تورُّط أبي عبد الله محمد الكاتب في هذه «المؤامرة الدعوية»، ما ذكرته بعض المصادر من أنَّ ابنَه يوسف، الذي أشرف على القيروان في غيابه، أي خلال فترة مرافقته للمنصور في المغرب الأوسط، كان قد استقبل الداعية أبا الفهم الخراساني، مبعوثَ الخليفة الفاطمي، و كتب إلى أبيه «**رسالة حول الموضوع، فأجابه عبدُ الله الكاتب بما يلي : أعطِهِ ما يشاء و اترُكه يذهبُ إلى حيثُ شاء**» [15]. و بخصوص هذا الحدث هناكَ رواية

---

[12] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[13] يفيد الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution بأنَّ أبا الفهم دخل إفريقيَّة بصفته مبعوثا رسميا جاء خصِّيصا – و ليس سرًّا - بأمر من الخليفة للإشراف على موكب أداء القسم من قِبل المنصور :
Il s'agit d'un kateb (scribe) nouvellemnt converti à l'ismaelisme que le Khalife Al Aziz nomme Dâi'i et renvoie en Ifrikiya en ordonnant à El Mansour de prêter serment devant lui.

[14] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[15] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

أخرى أوردها روجي إدريس[16]، نقلاً عن النويري، صاحب «نهاية الأرب في فنون الأدب»، تُفيدُ بأنَّ الداعية الذي عيَّنه الخليفة الفاطمي، العزيز بالله، لم يكُن سوى محمَّد الكاتب نفسه، ذلك أنَّ الخليفة الفاطمي أرسل إلى المنصور، «واليه» على إفريقيَّة، كتابًا يُعلمُه فيه بقراره تعيينَ محمد الكاتب داعيةً و يأمرُه فيه بالعمل بذلك. و تطبيقًا لرغبة الخليفة، نظم الأمير الصنهاجي حفلاً رسميًا تلقَّى خلاله محمد الكاتب «الدعوة» و أصبح رسميًا «داعيًا» للمذهب الشيعي الإسماعيلي الفاطمي في إفريقيَّة و المغرب [17]. و من الأرجح أنَّ المنصور رضخ لتعليمات الخليفة و امتثل لأوامره عن مضض، إذ سُرعان ما انقلب على «عضده الأيمن»، «مُمثِّل الخليفة الفاطمي»، أبي عبد الله محمد الكاتب، و أصبح يكنُّ له العداء الصريح، خاصَّة و قد تيقَّن من أنَّه، كما سلف الذكر، كان يُخطِّطُ لإزاحته و لإعادة المذهب الشيعي الإسماعيلي إلى إفريقيَّة. لذلك، قرَّر القضاء عليه دون تردُّد، فتولَّى، بمعية أخيه عبد الله بن بُلُكِّينْ يوسف بن زيري، قتلَه، كما تولَّى، بمعية عمِّه، ماكْسن بن زيري، قتل ابنه يوسف. **«و ينمُّ هذا التشفِّي من قِبل بني زيري عمَّا كانوا يُضمرونه من حقدٍ لمُمثِّل الخليفة الفاطمي،... و لعلَّ العقوبة التي سُلِّطت على الداعي الشيعي و ابنِه قد أثلجت صدور أهل القيروان المالكية»** [18].

مهما اختلفت الروايات حول أطوار هذه القضية، فقد رأى المنصور الصنهاجي فيها نوعا من التحدي لشخصه و التعدِّي على سلطته من قِبل الخليفة الفاطمي، العزيز بالله، لا سيما و قد ثبتٍ لديه أنَّ أقرب المُقرَّبين إليه، رديفَه أبا عبد الله محمد الكاتب، ممثل الخليفة لديه، كان يُخطِّطُ لزعزعة نظامه، كما أنَّ قبيلة كُتامة، التي ساعدت الفاطميين على الاستيلاء على الحُكم في إفريقيَّة سنة 909 م / 296 هـ ، هي التي اعتمد عليها الخليفة و الداعية للإطاحة بعرشه و إعادة المذهب الشيعي المحظور إلى سالف مكانته. و كنتيجة حتمية لهذه الاتِّهامات، سواءً كانت ثابتة أو ناتجة عن تخمينات و وشايات، تأزَّمت العلاقة بين المنصور الصنهاجي و الخليفة الفاطمي، فقرَّر المنصور اجتثاث داء هذه الفتنة بصفة جذرية و سريعة. لذلك، تحوَّل بنفسه إلى كُتامة حتي بلغ سطيف، التي ساندت «الدعوة»، فاقتحمها و هزمها. و قد كان، و هو في طريقه إليها، احتلَّ مدينة ميلة و خرَّبها و هدم سورها و قتل واليها و أذلَّ سكانها للأسباب نفسها، فـ **«بقيت خرابًا ثُمَّ عُمِّرت بعد ذلك»** [19]، ثمَّ قضى، كما سلف الذكر، على الداعية الشيعي (أبا الفهم الخراساني، حسب الرواية الأولى، أو أبا محمد عبد الله الكاتب، حسب الرواية الثانية)، و بعد ذلك توجَّه إلى عاصمة قبيلته، أشير، لأخذ نصيب من الرَّاحة، بعد أن نجح في قمع ثورة كُتامة و مؤامرتها و سيطر على منطقة القبائل الصغرى. و مباشرة من هناك عاد، و كلُّه شعور

---

[16] في كتابه «الدولة الصنهاجية».

[17] يقول عبد المجيد ذويب في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Tout d'abord, le Calife se met en rapport secret avec le Katib Abdullah Ibn Muhammed, très disposé à trahir Al-Mansur depuis le pèlerinage forcé d'Achir. Le Calife convertit Abdullah à l'Ismaïlisme, le nomme Dâi'i et ordonne au Ziride de lui présenter par son intermédiaire le serment d'allégence.

[18] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[19] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

بالنخوة و الاعتزاز بما حققه خلال رحلته في المغربين الأوسط و الأقصى، إلى المنصورية و نزل في قصرِه الجديد، فاستقبله أهل القيروان بالترحاب و التقدير، فأظهر من جانبه حسن استعداده لجبر خاطرهم بعد أن أوشكت الفتنة الشيعية أن تقلب أوضاعهم، كما أظهر «انحيازه» إلى مذهبهم السنّي المالكي. أما الخليفة الفاطمي، فالأغلب على الظن أنّه سعى إلى تهدئة الوضع و تدارُك ما خلّفه هذا الحدث من فتور في العلاقات بين إفريقيَّة و مصر، و قد يكون شعُرَ بأنّه أخطأ في حقّ المنصور، فعمل على «ترضيته» [20]، و نجح في مسعاه، فتمَّ تطويق صفحة الخلاف و تخطي الأزمة بسلام.

ظنَّ المنصور الصنهاجي أنَّ الأمور استَتَبَّت له نهائيًا، فسعى إلى مهادنة الزناتيين، أعدائه و أعداء والده و أجداده، و عقد صلحا معهم، ثم صاهرهم بتزويج ابنته لابن سعيد بن خرزون بن فلفل الزناتي، و اسمُه ورُّو، و ذلك بالرغم من الضغائن و الحزازات القائمة بين الزيريين و الزناتيين، و رغم حركات العصيان التي قام بها بعض زعماء هؤلاء، و منها الحركة التي قادها شقيق سعيد هذا، وانُودين بن خزرون بن خزر الزناتي، الذي سبقت الإشارة إليه، بسجلماسة في عهد بُلُكِّينْ يوسف بن زيري و أعلن ولاءَه لبني أمية في الأندلس. و قد وجَّه بعض المُقرَّبين من المنصور اللومَ إلى أميرهم على هذه المُصاهرة، فأجابهم بالقول : «**كان أبي و جدّي يستتبعانهم بالسيف، و أمَّا أنا فمَنَ رماني برُمحٍ رميتُه بكيسٍ، حتَّى تكون مودَّتُهم طبعًا و اختيارًا**» [21]. و قد أثبتت الأحداث فيما بعد أنَّ المنصور كان صائبًا في تفكيره، إذ انضمَّ إليه مُعظم قادة زناتة و أفرادها. و قد كان المنصور منحَ سعيدًا، والدَ الصهر الجديد، حظوة و مكانة مرموقتين، إذ عيَّنه واليا على طبنة، عاصمة الزاب، و سيُولِّي عليها بعد وفاته ابنَه فلفل، شقيق ورُّو، زوج ابنته. غير أنَّ الضغينة و العداوة بين الشقَّين برزتا من جديد على الساحة، و ازدادت الأوضاع استفحالاً و تأزُّمًا بعد أن استولى زيري بن عطية المغراوي على تلمسان و أسَّسَ مدينة وجدة ليجعل منها عاصمة لإمارته، و آل الأمر في النهاية (سنة 993-994 م / 384 هـ) إلى انفصال المغرب الأقصى عن سلطة الصنهاجيين و انضمامه تحت حكم المغراويين إلى الخلافة الأموية بالأندلس.

تُوفي المنصور الصنهاجي في بداية ربيع سنة 996 م / 386 هـ بعد فترة حكم دامت أقلَّ بقليل من اثنتي عشرة سنة قضى نصيبا كبيرا منها، كسلفه و والده بُلُكِّينْ يوسف، في شنِّ الحملات و الحروب ضد القبائل البربرية المُتمرِّدة في منطقتي المغربين الأقصى و الأوسط، فآل الأمر إلى ابنِه باديس.

---

[20] «**أرسل العزيزُ إلى المنصور يُطيِّبُ قلبَه، و أرسل إليه هديةً و لم يذكر له أبا الفهم**» (ابن الأثير في «الكامل في التاريخ»).

[21] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

49 – باديس بن المنصور – 3
بن يوسف بُلُكِّينْ بن زيري
– أبو مناد، نصير الدولة –

آلت إمارة إفريقيَّة و المغرب إلى باديس بن المنصور سنة 996 م / 386 هـ و عمره لم يَتَعَدَّ اثنتي عشرة سنة، فسكن منتزها [22] يبعد عن مدينة القيروان بحوالي ثلاثين ميلا، ثم انتقل إلى صبرة - المنصورية. و بعد مدَّة من ارتقائه كرسيّ السلطة، ورد عليه القاضي الشريف علي بن عبد الله العلوي الباهري، مبعوث الخليفة الفاطمي، الحاكم بأمر الله، محمَّلا بثلاث رسائل، فانتظم حفلٌ بهيج لاستقبال المبعوث السامي حضره المشايخ و الأعيان و القادة و عددٌ كبير من سُكّان القيروان، و قُرِئت خلاله الرسائل الخليفية بجامع المدينة الكبير، فكان محتوى الرسالة الأولى تقليدُ باديس بن المنصور إمارة إفريقيَّة و المغرب و منحُه بالمناسبة لقب «نصير الدولة»، و تضمَّنت الثانية الإعلامَ بارتقاء الحاكم بأمر الله عرشَ الخلافة في مصر خلفًا لوالده العزيز بالله، فيما احتوت الثالثة دعوةَ الأمير الصنهاجي و جميع أفراد عائلته و ذويه و أهلِ القيروان و كافَّة سكّان إفريقيَّة إلى تأكيد طاعتهم للخليفة الفاطمي و اعتبارِ دولتهم تابعة للخلافة الفاطمية المركزية. و قد لوحظ بما لا يدعُ مجالاً للشك أنَّ هذه الحركة الدبلوماسية الرسمية التي قام بها الخليفة الفاطمي الجديد تُجاه الأمير الزيري الشاب قد جاءت كردٍّ صريحٍ عمّا صدر عن سلفه و والده، المنصور، في الخطاب الشهير الذي ألقاه بمدينة أشير بمناسبة تولّيه الحُكم، فحملت في طيّاتها رغبةً مُعلَنة من القاهرة في تدارك الفتور الذي شهدته العلاقات بين الطرفين و إصرارها على إعادتها إلى ما كانت عليه في عهد بُلُكِّينْ يوسف بن زيري.

مُباشرة إثر ذلك، شرع باديس بن المنصور في تركيز دعائم دولته، و جَدَّدَ ولاية عمِّه يطوفت على تاهرت و ولاية فلفل بن سعيد - شقيق زوج أخته - على طبنه، عاصمة الزاب، و عَيَّن عمَّه حمّادًا على أشير و المسيلة، فاستَتَبَّت له الأمور و بدا له أنَّه انطلق على قاعدة وثيقة لمواصلة رسالة والده و جدِّه في كنف الهدوء و الانسجام، غير أنَّ الأحداث التي ستعيشُها الإمارة ستُعكِّرُ الصفاء الذي كان يتمنّاه. فقد قامت على باديس، بعد ثلاث سنوات من اعتلائه العرش، قبيلة زناتة البربرية على عادتها، فبعث لمحاربتها جيشا أمَّر عليه نائبَه على إفريقيَّة، محمَّد بن أبي العرب. فانطلق هذا القائد على رأس جيش وفير العدد نحو أشير حيث انضمَّ إليه فيلق كبير بإمرة حمّاد، عمِّ الأمير، ثم اتَّجه نحو تاهرت أين انضمَّ إليه فيلق ثان بقيادة عمِّه الآخر، يطوفت، و زحف جميعهم على الزناتيين الذين كان يقودهم الأمير المغراوي زيري بن عطية، فكانت الغلبة لهذا الأخير، و مات عدد كبير من الجنود الصنهاجيين و أُسِّر آخرون، فيما فرَّ الباقون إلى أشير تاركين وراءهم عتادهم و ذخائرهم.

[22] إسم هذا المُنتزه هو سردانية، «أنشأه الأمراء العُبيديون بجوار مدينة جلولا...، و كانت به قصور و بساتين عجيبة (لا ينبغي الخلط بين هذا الموقع و بين جزيرة سردانيا الإيطالية)». من حواشي «خلاصة تاريخ تونس» لحسن حسني عبد الوهاب.

بلغ خبر هزيمة الجيش الصنهاجي إلى باديس، فخرج بنفسه لمعاضدة أعمامه، غير أنَّ جيوشه انهزمت من جديد شرَّ هزيمة، ثمَّ تفاقمت نكبته بثورة أعمامه و أعمام أبيه ضدَّه، فاستولت الفوضى على العائلة الصنهاجية، ممَّا سمح لعدوهم، زيري بن عطية الزناتي، ببسط نفوذه على منطقة شاسعة من المغرب الأوسط تضُمُّ تاهرت و تلمسان و الشلف و المسيلة، و استسلم له عدد من أمراءِ صنهاجة و دخلوا رفقته في طاعة بني أميَّة بالأندلس. أمَّا باديس، فلم يبق حوله سوى عمِّه حمَّاد، ثم انضم إليه - بعد فترة تمرُّد لم تدم طويلا - عمُّ أبيه، أبو البهار بن زيري بن مناد، فشعر - و لو مؤقتا - بشيء من الطمأنينة و الدفء، ممَّا سمح له بأن يشنَّ حربا ضروسًا على فلفل بن سعيد بن خرزون - الذي كان هو كذلك قد شقَّ عصا الطاعة و تحالف مع أعمام الأمير لغزو القيروان - و يهزمه و يُجبرَه على الهرب إلى جبلٍ قريب، فـ «**أرسل باديس كتابَ الفتح إلى مدينة القيروان، و فرح أهلُها لأنَّهم خافوا أن يأتيهم فلفل**» [23]، و قفل راجعًا إلى المنصورية، فوصلَها بداية نوفمبر 999 م / أواسط ذي القعدة 389 هـ . و بذلك وَضَعَ أمير إفريقيَّة حدًّا لتمرُّد أفراد العائلة الصنهاجية و أصهارِها، ثمَّ أوكل إلى عمِّه حمَّاد مهمَّة إخماد ثورة قبيلة زناتة، فقام بالعمل المطلوب على أحسنَ ما يرام، و اكتسب بذلك قوة و شهرة، ستظهر عواقبهما على وحدة الدولة الصنهاجية بعد مدَّة غيرِ طويلة.

اطمأَنَّ باديس للنتائج التي حقَّقها عمُّه حمَّاد، فأوفده سنة 1004-1005 م / 395 هـ في مُهمَّة ثانية إلى نفسِ المنطقة، و أصدرَ له أوامره بردع الزناتيينن الثائرين، فأبلى مرَّةً أخرى البلاء الحسن و حكَّم فيهم السيف و أخمد نار فتنتهم، ثم نزل غير بعيد عن قسنطينة، في مكان محمي يقع شرقي مدينة ميلة، و بنى به قلعة أصبحت منذئذ تحمل اسمه [24]، و أسكن بها أبناء مدينتين كان قد أمر قبل ذلك بتخريبهما، و هما المسيلة و سوق حمزة - البويرة حاليا - و فاجأ الجميع بإعلان استقلاله عن العرش الزيري و بمُبايعة العبَّاسيين، ثمَّ واصل تتبُّع معتنقي المذهب الشيعي و اضطهادهم، و انتهى به الأمر إلى إنشاء مملكة جديدة ستُسمَّى فيما بعد «مملكة بني حماد».

غضب الأمير باديس من حركة عمِّه حمَّاد، فخرج لقتاله و جمع حوله لذلك العديد من الفرق الزناتية التي انضمَّت إليه نكالة بعمِّه الذي سبق أن حكَّم فيهم السيف بقسوة و شدَّة عندما قاومهم و هو تحت إمرة ابن أخيه، و دارت معارك عديدة و ضارية بين الفريقين دامت ما يُقارب السنة، و هي معارك آلت في معظمها لصالح باديس و انتهت بحصار القلعة مدة تزيد على ستة أشهر. و قد كاد باديس بن المنصور أن يظفر بخصمه، عمِّه حمَّاد، لو لم تفاجئه المنيَّة في ماي 1016 م / ذي القعدة 406 هـ ، إذ توفي على حين غرَّة، و هو بمُعسكره، عندما كان بصدد الإعداد لشنِّ الهجمة الفاصلة على جيوش عمِّه.

---

[23] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[24] حملت هذه المدينة أسماءَ مختلفة، منها «قلعة بني حمَّاد» و «قلعة حمَّاد» و «القلعة».

رحل باديس بن المنصور و عمره اثنتان و ثلاثون سنة، تاركًا وراءه إمارةً يتنازع أبناءُ بيت حُكّامها على السلطة، و نار الفتنة الزناتية تنخرُ أسسها، و خلّف وراءه أجواءً مُتعفِّنة بسبب عدم الاستقرار و غياب الهدوء. و قد وردت روايات متباينة حول ظروف وفاته و ملابساتها، إذ اعتبر العديدُ من المؤرِّخين و الباحثين أنَّ وفاته كانت طبيعية، إذ أنّها جدَّت إثر وعكة صحِّية قوية، فيما ذهب بعض الفقهاء و المشايخ و كثير من العامَّة، إلى الاعتقاد بأن سبب هلاكه إنَّما هو دعاء الوليّ الصالح، سيدي محرز بن خلف [25]، عليه. فقد كان هذا الولي غيرَ راضٍ على بعض مُمارسات باديس، منها أوّلاً طريقة تعامله القاسية مع سُكّان طرابلس و شدَّة حقده عليهم، إذ يُذكرُ أنَّه أقسم أن يُخْليَ مدينتهم ويَمْحَقَهَا إنْ هم لم يخضعوا لسياسته و لم يرضوا بخياراته، و ثانيًا تعسُّفه و شدَّته فَي التصدِّي لبعض الحركات الدينية المتطرِّفة، مثل الروافض، و الحال أنَّه هو نفسُه (أي سيدي محرز) كان يتميَّزُ عن غيره من المشايخ و العلماء بمواقفه الصلبة و الشديدة ضدَّ التطرُّف بجميع أشكاله، بل يُقال إنَّه هو الذي أصدر حكم الإعدام على الشيعة أثناءَ و إثرَ الأحداث الطائفية الدامية التي عاشتها عاصمة الإمارة خلال سنة 1015-1016 م / 406 هـ. أمَّا المُبرِّر الثالث لموقف سيدي محرز من المنصور فيتمثَّل في أنَّه كان يُؤاخذه بشدَّة على قسوته و مظالمه تُجاه أهل مدينته تونس في إطار العقاب الجماعي الذي سلَّطه عليهم بعد أن اتَّهمهم بمناصرة عمِّه حمَّاد و حمَّلهم مسؤولية تقتيل معتنقي المذهب الشيعي. و قد قيل بخصوص دعاء سيدي محرز على باديس بن المنصور إنَّ «**أهلَ تونس، لما قتلوا الرافضة القتلة المعلومة و حدَّثوا أنَّ سيدي محرزًا، شيخَهم، حملهم على ذلك و طهَّر الأرض منهم، و رُفعت القصة إلى باديس، أمير إفريقيَّة، فحنق على التونسيين و عزم على الصدِّ لهم، و قال : "تكون الأرض و لا تونس"، فبلغ الخبرُ أهلَ تونس، فجزعوا له و فزعوا إلى شيخهم، و أخبروه ما بلغهم، فأنَّسهم و قال لهم : "بل تكون الأرض و لا باديس"، فأخذوا في الدعاء، فأخذت باديس ذبحة أتت عليه و أراح الأرض منه**» [26].

---

[25] هو «**أبو محفوظ مُحرز بن خلف بن أبي رُزين بن يربوع بن حَنْظَلَة بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصدِّيق التميمي القرشي**» (محمد الشاذلي النيفر في محاضرة ألقاها في ندوة انتظمت بمناسبة مرور ألف سنة عن وفاة سيدي محرز نُشرت في كُتيِّب بعنوان «الإمام محرز بن خلف، رائد التسامح و مقاومة التطرُّف»). وُلد سيدي محرز حوالي سنة 952 م / 340 هـ و تُوفي حوالي سنة 1021 م / 413 هـ. أقام بأريانة ثم بالمرسى ثم بمدينة تونس حيث دُفن و بُنيَ له مزارٌ داخلها، و اشتغل بتعليم القرآن و درَّس المالكية. «**كان متقشفا، فاضلا، زاهدا في الدنيا، مجانبا لأهلها، مستجاب الدعوة**» (القاضي عياض في «ترتيب المدارك»)، كما «**كان من رجال الصلاح الشرعي و الإصلاح الاجتماعي في زمنه**» (محمد ابن الخوجة في «صفحات من تاريخ تونس»). يُعتبر سيدي محرز من أشهر الأولياء الصالحين الذين عرفتهم تونس. تلقَّب بالعابد و عُرف بالخصوص، و لا يزال إلى يومنا هذا، بـ «سُلْطَانْ المْدِينَة»، و اشتهر برفضه المطلق للمذهب الشيعي و بمقاومته لأتباعه «**الذين عطَّلوا دلالة النص كتابًا و سُنَّةً، و أوكلوا الأمر كله للإمام، و عاثوا في الأرض فسادا، و قتلوا علماء المسلمين و حرقوا كتبهم و أكرهوا الناس على اتِّباعهم**» (عبد المجيد بن حمدة في محاضرة ألقاها في الندوة العلمية المذكورة آنفًا). اشتهر بحمايته لأبناء الطائفة اليهودية ضدَّ الاعتداءات التي استهدفتهم في عهده، و لا يزال مُعظمهم يكنُّون له التقدير و الإجلال و يعترفون له بجميل فضله نحو أجدادهم. «**من المُحتمل أنَّ محرز بن خلف، الذي تُوفِّي إثر الاعتداء عليه في جُنح الليل أو تسميمه، قد ذهب ضحية ردود فعل الشيعة**» (روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية»).

[26] القاضي عياض في «ترتيب المدارك».

50 – المُعزّ بن باديس – 4

بن المنصور بن بُلُكِّينْ يوسف بن زيري

– معدّ [27] – أبو تميم –

– شرف الدولة [28]، عضد الدولة [29] –

بويع المُعِزّ بن باديس، أشهر الأمراء الصنهاجيين، بمدينة المهدية أواخر ماي 1016 م / أواسط ذي الحجة 406 هـ و عمره أقل من تسع سنوات، فكان أول أمراء بني زيري الذين يتلقّون البيعة الرسمية و الشعبية في العاصمة التي شيّدها الفاطميون. و قد كاد عرش أجداده أن يفلت من يديه لولا حزم عبيد والده الذين وقفوا كالرجل الواحد يوم مات أبوه لوضع حدٍّ لأطماع بعض أبناء عمومته في كرسيّ السلطة.

انتقل المُعزّ بن باديس إلى المنصورية بعد أسابيع قليلة من تقلّده الإمارة، و تولّت عمّته أمّ ملال، بصفتها وصيّةً عليه، رعايته إلى أن بلغ سنّ الرشد، كما تولّى الوزير أبو الحسن بن أبي الرِّجال تربيته و تمرينه، **«و كانت إفريقيّة كلّها و القيروان على مذهب الشيعة و على خلاف السُنّة و الجماعة، من وقت تملُّك عُبيد الله المهدي لها، فحرَّضَ ابنُ أبي الرِّجال المُعزَّ بنَ باديس، و أدَّبَه، و دلَّه على مذهب مالك و على السُنّة و الجماعة، و الشيعة لا يعلمون ذلك و لا أهلُ القيروان»** [30]. و سوف يكون لهذه التربية التي تلقّاها المُعزُّ في صغره من هذا الوزير تأثيرٌ ذو بالٍ في مواقفه من المذهب الشيعي و معاملته لأتباعه. و قد كان هذا الأمير جميل الوجه، أنيق المظهر، حادَّ الذكاء، سريع البديهة، شغوفا بالعلوم، متعطّشا إلى الثقافة [31]، مؤمنا ورعًا، مُحتَرِمًا للأولياء و الصالحين. و يُذكر في هذا الصدد أنّه كان يكُنُّ جليل التقدير إلى سلطانْ المْدِينة، سيدي محرز بن خلف، إذ **«كتب إليه ظهيرًا واصفًا إيّاه بالشيخ الصالح، الكبير القدر، و خاطبه بقوله : أنتم أفضلُ أوليائه، و معدنُ أصفيائه و أتقيائه،... قد جعلهم من أهل خاصّته بالعلم و العبادة، و الورع و الزهادة»** [32].

عرفت السنوات الأولى من حكم هذا الأمير الصبي، بعد أن أتاه التقليد من الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله في أواخر ربيع سنة 1016 م / 407 هـ ، سلسلة من الاضطرابات و الأحداث

---

[27] الأغلب على الظن، حسب بعض الروايات (ابن خلّكان في «وفيات الأعيان»)، أنّ «مَعدّ» هو الاسم و «المُعز» هو «لقب فخري».

[28] لقب منحه إيّاه الخليفة الفاطمي، الحاكم بأمر الله، سنة 1016 م / 407 هـ .

[29] لقب إضافي منحه إيّاه الخليفة الفاطمي، الظاهر، سنة 1023 م / 414 هـ .

[30] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[31] يقول روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية» : **«جلب المُعزُّ إلى بلاده ثُلّةً من الشعراء، في طليعتهم الشاعران الذائعا الصيت، ابن رشيق و ابن شرف».**

[32] أورده أحمد الطويلي في «تاريخ مدينة تونس».

سيكون لها انعكاس عميق على مستقبل الدولة الصنهاجية و على علاقاتها بالسلطة المركزية الفاطمية بالقاهرة. أولى هذه الأحداث كانت «مذبحة القيروان»، التي استهدفت الشيعة سنة 1016 م /407 هـ مباشرة بعد دخول المُعزّ إلى المنصورية، و قضت على دعوتهم في كامل أرجاء إفريقيَّة و المغرب، حيث لم تبق سوى بعض الجيوب المتفاوتة الأهمية و المتفرِّقة هنا و هناك. و حول هذه الواقعة، رُويَ أنَّ المُعزّ بن باديس، بينما كان **«مارًا في موكبه بالقيروان، إذ شاهد جماعة فسأل عنهم، فقيل له : هؤلاء رافضة، يسبُّون أبا بكر و عمر، فقال : "رضي الله على أبي بكر و عمر"، فاعتبر العامةُ قولَه هذا إذنًا لهم بتصفية بقايا الروافض من القيروان و من غيرها من أمصار إفريقيَّة، فلاحقوهم قتلا و ذبحا، حتى من احتمى منهم بالمساجد. و بذلك تخلصت القيروان من نحلة مدمِّرة للقيم و الأخلاق العالية التي جاء الإسلام إليها داعيًا و بها آمرًا»** [33].

و قد أطنب المؤرِّخون في وصف وقائع هذه الأحداث - التي سُمِّيت بـ «واقعة القيروان» و «وقعة المشارقة» - و اختلفوا في حصر عدد ضحاياها، فتراوحت تقديراتهم ما بين ثلاثة آلاف و عشرين ألفا من القتلى، كما أكّدت عديد المصادر أنَّ الأحداث اكتست صبغة وحشية فائقة [34] و أنَّ الشيعة لقوا خلالها أشنع الويلات، إذ انبسطت أيدي العامة فيهم، **«و انتُهبت دورهم و أموالهم، و تفاقم الأمر، و انتهى إلى البلدان، فقُتل منهم خلقٌ كثير، و قُتل من لم يُعرف مذهبُه بالشبُهة لهم، و لجأ من بقي بالمهدية منهم إلى المسجد الجامع، فقُتلوا به عن آخرهم رجالاً و نساءً»** [35].

- و في أوائل السنة ذاتها اندلعت الأزمة الثانية، التي تمثّلت في نشوب سلسلة من المعارك و المصادمات بأشير بين جيوش المُعزّ بن باديس و جيوش عمِّ أبيه المستقل بالمغرب الأوسط، حمّاد، و دامت الاضطرابات إلى صيف السنة الموالية، 1017 م / 408 هـ ، و هي الفترة التي خرج خلالها المُعزّ بنفسه على رأس فصائل جيشه، و هزم عمَّ أبيه حمّادًا، و عيَّن عمَّه كرامة بن المنصور على جميع أقاليم المغرب، ثم سرعان ما انبرم صلح بين الطرفين يقضي بتسليم المغرب الأوسط بأسره إلى حمّاد، و هو صُلحٌ سيتمُّ تدعيمُه بعد بضع سنوات بالمصاهرة، إذ سيُزوِّجُ المُعزّ أخته «أم العلو» بابن حمّاد، عبد الله. و بمُقتضى هذا الصلح، اعترف المُعزّ بحمّاد أميرًا على كامل منطقة المغرب الأوسط، فانقسمت، انطلاقا من هذا التاريخ، الدولة الصنهاجية، في إطار يطغى عليه ضمنيا التراضي و الوفاق بين مختلف الفرقاء، **«إلى فرعين، فرع أحفاد باديس بن المنصور بالقيروان، و فرع خلفاء حمّاد بن بُلُكّينْ بالقلعة. و سوف يحكم بنو زيري الأصليون في القيروان، و يتركون المغرب الأوسط إلى بني حمّاد»** [36]، و سيتولّى «نظريًا» بنو حمّاد

---

[33] الهادي الدرقاش في «أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني»، نقلا عن «الكامل في التاريخ» لابن الأثير.

[34] يقول عبد المجيد ذويب في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Les Shi'ites furent partout traqués, leurs biens pillés, leurs maisons brulées, leurs femmes et leurs enfants massacrés. La folie furieuse des émeutiers malékites n'épargna même pas certaines gens dont on ignorait le rite….. La chasse au Shi'ites devint le sport préféré des Ifriqiyens.

[35] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[36] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

مقابل **ذلك**، حراسة التخوم الغربية للدولة الصنهاجية الزيرية و حمايتها من أيِّ عدوان زناتي أو أجنبي. لم تنحصر قلاقل المُعِزّ الصنهاجي في حركة انفصال عمِّ أبيه حمّاد و لا في المعارضة الشيعية المتطرِّفة فحسب، بل إنَّها شملت مجالات أخرى داخلية و خارجية. فخلال الفترة ما بين 1020 و 1042 م / 411 و 433 هـ ، كانت للمعزِّ في الداخل معارك و اشتباكات كثيرة مع قبيلة زناتة على عادتها، و ذلك في طرابلس و جربة و نفزاوة و قسطيلية - الجريد حاليا - و بلاد الزاب، من ناحية، و مصادمات و مناوشات مع أبناء عمومته، بني حمّاد، بعد وفاة والدهم، في منطقة المغرب الأوسط، من ناحية ثانية. كما كانت له على الصعيد الخارجي أزمات و حروب مع المملكة البيزنطية في صقلية و ما جاورها، ذلك أنَّ المُعِزّ بن باديس، الذي فقد سلطته على طرابلس و انفصلت عنه منطقة المغرب الأوسط نهائيا كما سلف الذكر، فأصبح مهدَّدا جنوبًا من قِبل زناتة و غربًا من قِبل الحمّاديين، فكَّر في استعادة صقلّية، التي غزاها النورمان، رغبةً منه في تجديد ما أنجزه على أرضها الأغالبة من أعمال و منشآت، و كذلك خشيةَ عودة سُكّانها إلى اعتناق الدين المسيحي تحت تأثير غُزاتها الجُدُد، فجهَّز جيشا به ثلاثة آلاف من الفرسان و عدد مماثل من المُشاة، و أمَّر عليه ابنَه عبد الله، فتمَكَّن في وهلة أولى من احتلال Palerme، لكنَّ جيشه سرعان ما انهزم أمام جيش صقلّي وفير العدد جهَّزته مختلف الولايات و المقاطعات و الفصائل المحلِّية التي اتَّحدت بالمناسبة بعد أن كانت مُشتَّتة و متفرِّقة، فقفل راجعا إلى إفريقيَّة تاركا وراءه بلدا تطغى عليه الفوضى و الاضطرابات، و بدأت نوايا النورمان لاحتلال جميع نواحيه و مُدُنه و طرد المسلمين منه تظهر بشكل منتظم و متواتر.

على أنَّ أهمَّ حدث ميَّز الفترة الطويلة لولاية المُعِزّ بن باديس (حوالي نصف قرن)، هو دون شكٍّ القطيعة التي انطلق مسارُها حوالي سنة 1049 م / 440 هـ بينه و بين العرش الفاطمي في مصر و ما تبع ذلك من زحف قبائل الأعراب الصعيديين على إفريقيَّة كما سيأتي بيانُه. أمّا أسباب هذه القطيعة فهي كثيرة و متعددة، و يمكن تصنيفها إلى أسباب دينية و أخرى سياسية. فالأسباب الدينية تكمُن أساسا في الانتعاشة التي «استعادها» و أكَّدها المذهب المالكي السُنّي على حساب المذهب الشيعي (المذهب الذي ركَّزه و فرَضه الفاطميون خلال مدَّة حكمهم) في القيروان و في كامل أرجاء الإمارة على أيدي كبار العلماء و المشايخ و المرشدين، علمًا بأنَّ ابن باديس هو نفسه كان سُنّيًا مالكيا في السرّ، إذ كانت أذنُه **«صاغيةً إلى مذاهب أهل السنّة، و ربما شواهدها تظهر عليه»**[37]. و من الطبيعي أن يُحدث هذا التحوُّل شعورًا بالقُوَّة لدى المُعز الصنهاجي، و في المُقابل امتعاضًا لدى الفاطميين، الذين كانوا يعتقدون أنَّ مذهبهم الشيعي الإسماعيلي قد رسَّخ قَدَمَه في إفريقيَّة و المغرب، كما كانوا يظنُّون أنَّ تراجُعَ ما أنجزوه في هذه الأرض في المجال الديني و الطائفي لا يُمكن - و لا ينبغي - أن يحدث. لذلك عرفت علاقاتهم السياسية، و الدينية كذلك، بالمُعِزّ بن باديس فتورًا و توتُّرا. هذا على المستوى الرسمي، أمّا على الصعيد «الشعبي»، فإنَّ الخلافات الطائفية برزت على الساحة، ثمَّ تطوَّرت و استفحلت، تعبيرا عن نبذ العامَّة و جلِّ الأيمَّة الأفارقة للشيعة و لمذهبهم، فأخذت شكل المذابح و حملات التقتيل و الإبادة ضدَّ مُعتنقي

[37] ابن خلدون في «العبر».

هذا المذهب الدخيل على المجتمع الإفريقي. و طبيعي، هنا كذلك، أن يُثير هذا الوضع غضب الحُكّام الفاطميين، و أن يُحرّك في وجدانهم و في أنفُسهم الشعور بواجب حماية أتباع مذهبهم المُقيمين في إفريقيّة و في المغرب.

الأسباب السياسية لبروز بوادر القطيعة بين حُكّام مصر و بين من يعتبرونهم وُلاتَهم في إفريقيّة تتمثّل بالأساس في أنّ المُعِزّ الصنهاجي أضحى يشعُرُ بتقهقر الدولة الفاطمية في عهد الخليفتين الظاهر و المستنصر نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية في مصر إثر انحباس الأمطار و انخفاض منسوب نهر النيل و ظهور الجفاف و المجاعات المتتالية، و نتيجة النزاعات و الصراعات داخل البيت الفاطمي، فبدأ يُفكر جدّيًا في انتهاز الفرصة للاستقلال عن الخلافة المركزية. من ذلك أنّه - شعورا منه بعظمة دولته و بقوة نفوذه - شرع، دون إذن القاهرة أو حتّى إعلامها، في ربط علاقات مُباشرة مع الدول العظمى القائمة في ذلك الوقت و التي هي في أغلبها في عداء دائم مع الفاطميين، و نعني بها الأمويين في الأندلس و العباسيين في بغداد و البيزنطيين في شمال شَرقي البحر الأبيض المتوسط، و هي دول تبادل المُعِزّ مع رؤسائها السفارات و الهدايا، ممّا زادَ في ظهوره على الساحة و أفصَحَ نواياه في الاستقلال.

تتضارب المصادر و الدراسات حول التاريخ الدقيق للقطيعة التي حدثت بين المُعِزّ الصنهاجي و الخليفة الفاطمي، ذلك أنّ هذه القطيعة قد جدّت على مراحل، بعضُها متباعَدٌ، و لم تكُن وليدة قرار صريح صدر في تاريخ مُحدّد. و مهما يكن من أمر، فإنّ مؤشّراتها قد بدأت تظهر و تتطوّر على امتداد عقد أو عقدين. فقد تمثّلت المرحلة الأولى من هذه القطيعة في قدح المُعِزّ بن باديس و أقرب أعضاده و معاونيه في صحّة انتماء العُبيديين إلى سلالة علي بن أبي طالب و فاطمة الزهراء، ثم كانت المرحلة الثانية، و هي المرحلة التي تميّزت باضطهاد دُعاة المذهب الشيعي و أيمّتهم و بالإذن للخطباء في المساجد بلعنهم و نعتهم بالكفر و الإلحاد، و تلتها المرحلة الثالثة التي كانت أهمُّ إجراءاتها ضرب سكّة جديدة - غير السكة الفاطمية - و اعتماد رايات و بنود لا يُذكر فيها اسم الخليفة الفاطمي في إفريقيّة. أما المرحلة الختامية، و التي يُمكن اعتبارُها بمثابة «القطرة التي أفاضت الكأس»، فهي دون شك إعلان المُعِزّ بن باديس ولاءه لأعداء الفاطميين، بني العباس، و وُرود التقليد عليه من خليفتهم، القائم بأمر الله، و «**لباس السواد بالقيروان**» [38] و الإذن لأيمّة المساجد بالدُّعاء للخليفة العبّاسي في الخُطب الجُمعية. و تجدُرُ الإشارة هنا إلى أنّ بعض المصادر و الدراسات تُشدِّدُ على «**أنّ الأمير الصنهاجي لم يُعلن** (رسميًا) **في أيّ وقت من الأوقات عن استقلاله** (عن الدولة الفاطمية)، **بل كلُّ ما في الأمر** (هو) **أنّه أصبح تابعًا لدولة أخرى و أنّ مبايعة العبّاسيين قد كانت مُجرّدَ وسيلة لفضّ مُشكل التعايش العدائي بين المذهب المالكي الشعبي و المذهب الشيعي الرسمي**» [39]، كما أنّ الأحداث ستُبين أنّ «**موقف خليفة بغداد كان موقف الضعيف المُتهالك، فلم يستطع أن يُقدّم إلى إفريقيّة أيّة**

[38] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[39] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

مُساعدة أو قُوَّة تدفع بها الخطر الزَّاحف (زحف القبائل الصعيدية و الهجمات العسكرية التي ستليها)، **و لم يستطع أن يتعاون سياسيا و عسكريا مع القيروان ضدَّ خصمه السياسي و المذهبي في القاهرة»** [40].

نتيجةً لهذه السلسلة المتواترة من القرارات الجريئة، انفصلت «ولاية» إفريقيَّة فعليًا عن السلطة المركزية بالقاهرة، و أُلغيت الرابطة التي كانت بينها و بين الخلافة الفاطمية، و هي رابطة لم تصمد طويلا أمام ضغط الأوساط المعادية للمذهب الشيعي الإسماعيلي و المعارِضة للهيمنة الفاطمية، و التي كانت محيطة بالمُعزّ من كلٍّ جانب. و يتَّضحُ جليًّا من خلال هذا التدرُّج و هذا الانقطاع الذي عقبه أنَّ الزيريين كأنَّهم استعادوا «**التقاليد التي يرجع تاريخها إلى عهد الأغالبة التابعين لبني العباس، و أصبحت إفريقيَّة، التي ارتقت إلى مصافٍّ دولة مستقلة في الواقع، إن لم يكن قانونا، تتوق إلى دخول عهد يسوده الازدهار و العظمة. إلا أنَّ الانتصار الذي أحرزه المذهب السنِّي و المُعِزّ بن باديس سيكون انتصارا عابرا»** [41].

لم يكن المُعِزّ بن باديس يجهل أنَّ قراره هذا سيثير غضب القاهرة و ردَّ فعلها. فقد كان فعلا متحسِّبا للعواقب الوخيمة التي ستنجرُّ عن موقفه الانفصالي عنها. لذلك، و استعدادا لما قد يطرأ، و ظنًّا منه أنَّه بإمكانه سحب البساط من تحت أقدام الخليفة و مساعديه، سعى إلى إحداث شرخ داخل العرش الفاطمي، و ذلك من خلال محاولة الإيقاع بين الخليفة و وزيره، و تحديدا و بالتوالي بين الخليفتين الظاهر و المستنصر و وزيرَيْهما أبي القاسم أحمد الجرجرائي [42] ثمَّ أبي محمد الحسن بن علي اليازوري، فحاول بشتَّى الطرق استدراج وزير البلاط إلى صفِّه و استمالته للعصيان، و قد يكون، حسب رواية أحد المؤرِّخين[43] الذين عاشوا خلال القرن 15 م / القرن 9 هـ ، «**كاتبَ الجرجرائي، وزيرَ المستنصر بالله العُبيدي، مستميلاً له و مُعرِضًا بالتعرُّف معه على القوم، و كتب** (إليه) **قطعة بخطِّ يده يتمثَّل فيها بهذا البيت : و أنتَ صاحبُ قومٍ لا خلاق لهم، لولاكَ ما كُنتُ أدري أنَّهم خُلقوا،** مُشيرًا إلى بني عُبيد، ثمَّ أكَّدَ له أنَّه **إنَّما أبقى عليهم بعض الإبقاء من أجل حبِّه له. فلمَّا وقف الجرجرائي عليها قال : لا يُعجبني من هذا الأمر شيء، صبيٌّ مغربي بربري يُحبُّ أن يخدعَ شيخًا بغداديًّا عربيًّا**». و بذلك لم يُفلح المُعِزّ بن باديس في مسعاه، بل إنَّ المكيدة انقلبت في آخر الأمر ضدَّه، إذ حدث ما لم يكن في حسبانه، و هو أنَّ المستنصر بالله الفاطمي عزم على معاقبته بطريقة «فريدة من نوعها»، و ذلك بأَنْ بعث إليه مجموعات وفيرة العدد من «**النهَّابين الذين كان اضطرَّ إلى حشدهم في** صعيد مصر، **عقابًا لهم على نكايتهم بالناس**» [44]، و هم عناصر قبائل الأعراب الصعيديين من أبناء قبائل «بني هلال»

[40] محمد العروسي المطوي في «سيرة القيروان».

[41] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[42] تُسمِّيه بعض المصادر الجرجائي أو الجرجاني، و في ذلك خطأ، إذ أنَّه أصيل مدينة جرجرايا ما بين بغداد و واسط و إليها يُنسب.

[43] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

[44] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

و «بني سُليم»، «**و هم بُطونٌ من بني عامر و صعصعة و زغبة و الأشجع و رياح و غيرهم**» [45]، فسرَّحهم إلى إفريقيَّة و استباحها لهم و أذن لهم بإجازة النيل قائلا لهم : «**قد أعطيتكم المغرب و مُلك المُعِزّ بن بُلُكِّينْ الصنهاجي، العبد الآبق، فلا تفتقرون**» [46]. فساروا سنة 1050 م / 442 هـ ، في عدد يناهز أربعمائة ألف - و قيل أكثر - «**إلى إفريقيَّة كالجراد المنتشر، لا يمُرُّون بشيء إلا أتوا عليه، و عاثوا في البلاد، و أظهروا الفساد في الأرض، و هلكت الضواحي و القرى بإفساد العرب**[47] **و عبثهم**» [48]، و بعث الخليفة (أو وزيره) إلى المُعزّ كتابًا يقولُ له فيه : «**أما بعد، فقد أرسلنا** (أو أرسلتُ) **إليك خيولا، وحملنا عليها رجالا فحولا، ليقضي الله أمرًا كان مفعولا**» [49]. و تُفيد أغلب المصادر بأن توجُّه القبائل الصعيدية إلى إفريقيَّة و المغرب قد تمَّ على مرحلتين، إذ أنَّ الموجة الأولى من المهجَّرين، (و أغلبُ أفرادها من بني هلال) قد وصلت إلى برقة بقيادة كبير أمراء العرب، مؤنس الرياحي، فوجدوا بها خيرات و أرزاقًا ممَّا لم يألفوه في وطنهم، فأرسلو إلى بني عمومتهم و عشائرهم و حلفائهم من بني سُليم، لإعلامهم بما شاهدوه و أصابوه، و دعوهم إلى الالتحاق بهم، فتمَّ ذلك و انطلقت الموجة الثانية نحو إفريقيَّة. و قد يكون وزير الخليفة، أبو محمد الحسن اليازوري، اشترط على أفراد الموجة الثانية «**أن يؤدّي كلُّ عابرٍ** (منهم) **فروًا و دينارًا، فأخذ بذلك أكثر ممَّا أعطى**» [50]، و مكَّن الخزينة المصرية من أموال «**وفيرةٍ كانت في أشدِّ الحاجة إليها آنذاك**» [51].

يُذكر أنَّ أبناء قبيلَتَيْ بني هلال و بني سُليم ينتمون إلى العنصر العربي الأصيل، عدنان، و ينحدرون من الفرع المضري القيسي منه، و لهم جدٌّ واحد [52]. و قد كانوا يعيشون قبل ظهور الإسلام في

---

[45] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

[46] ابن خلدون في «العبر».

[47] يستعمل ابن خلدون في كُتُبه لفظة «العرب» للدلالة بطبيعة الحال على أبناء الجنس العربي كغيره من الأدباء و المؤرِّخين. على أنَّه اعتاد استعمال نفس اللفظة للدلالة على «الأعراب» (كما في قوله هنا «**و هلكت الضواحي و القرى بإفساد العرب**») التي يعني بها «**سكّان البادية، و استعمالاته في المُقدِّمة تدلُّ على ذلك**» (أبو القاسم محمَّد كرُّو في كتابه «العرب و ابن خلدون). و قد تعرَّض العلاَّمة ابنُ خلدون و لا يزال إلى الانتقاد و اتُّهم بكُره العرب بسبب ذلك، و بالخصوص من قِبل بعض المشرقيين المعاصرين، أمثال طه حسين و أحمد أمين و محمد عبد الله عنان، الذين رُبَّما لم يُمعِنوا النظر في قراءة كتاباته.

[48] ابن خلدون في «العبر». و يقول محمَّد حسين فنطر في Tunisie, 30 siècles de civilisations :

Le calife fatimide n'avait pas pardonné aux Zirides d'avoir rejeté sa suzeraineté au profit de Baghdad. Pour châtier leur ingratitude, il lança sur l'Ifriqiya les Arabes pillards de la tribu des Beni-Hilal, qui furent bientôt suivis des Beni-Souleim. Ils saccagèrent Kairouan et ravagèrent le pays, «semblables à une armée de sauterelles». L'Ifriqiya fut livrée à l'anarchie.

[49] ابن خلدون في «العبر» و النويري في «نهاية الأرب» و ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[50] التّجاني في «الرحلة».

[51] راضي دغفوس في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية».

[52] جدُّ بني هلال و بني سليم هو «**منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان**». و ينحدر بنو هلال من الحفيد الخامس لمنصور هذا و هو هلال بن «**عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة إلخ...**»، أمّا بنو سليم فينتسبون إلى ابنه «**سليم بن منصور بن عكرمة إلخ...**» (من مصادر و دراسات مختلفة، منها بالخصوص المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني»).

المنطقة الممتدة بين الطائف ومكّة و بين المدينة ونجد، و أعلنوا عداءهم للنبي صلّى الله عليه وسلّم إبّان ظهور الدعوة الإسلامية. و «**قد أدّى بهم ذلك إلى حدّ مُقاومة المُسلمين و الإسهام مُباشرة في المعارك التي خاضها أعداءُ الإسلام ضدّ النبي محمد، صلّى الله عليه وسلّم**» [53]. غير أنّ موقفهم هذا ما فتئ أن تغيّر إذ اعتنقوا الدين الجديد و دخلوا فيه أفواجًا [54] و شاركوا بفعالية و إيمان في الفتوحات العربية الإسلامية. أمّا في فترة الفتنة الكبرى، فقد اختاروا صفّ علي بن أبي طالب. و في مرحلة لاحقة هَجّرهم هشام بن عبد الملك أوائل القرن الأول الهجري / القرن السابع الميلادي إلى مصر بسبب جنوحهم المتواصل إلى العصيان و التمرُّد، فاشتَغلوا في قطاعات الفلاحة و التجارة و نقل البضائع، و ساندوا حُكّام مصر القرامطة الإسماعيليين في خلافهم مع الدولة العبّاسية. غير أنّ أحوالهم ما لبثت أن تدهورت بسبب المجاعات و بسبب انهيار الاقتصاد المصري في عهد الإخشيديين، فأصبحوا يعيشون في ظروف قاسية جدًّا أدت بهم في بداية الفترة الفاطمية إلى التمرُّد و قطع الطرق و امتهان السرقة و النهب، فسئم منهم و من أعمالهم المُعزّ لدين الله الفاطمي و وزيره، و بقيا يترصّدان الفرصة للتخلّص منهم و من شرِّهم، و قد كانت عناصر هذه القبائل في شبه إقامة جبرية بصعيد مصر، حيث « **لا يُباح لها بالرحيل، و لا يُخلى بينها و بين إجازة النيل، فأفرج لهم** (وزير الخليفة) **عن السبيل، و أذِن لهم في المُعِزّ أُمنية طالما سَرَتْ إليها أطماعهم**» [55]، و أغدق على رؤسائهم العطاءات و على كلّ فردٍ منهم «**فروًا (أو جملاً ؟) و دينارًا**» [56]، و هكذا «ضرب الخليفة الفاطمي عصفورين بحجر واحد»، «**إذ هو تخلّص من ضيوف شديدي الوطأة، و سلّط عقابه على من تمرّد عليه**» [57].

تضُمُّ هاتان القبيلتان حسب جلّ المصادر التاريخية بطونا و فروعا و عروشا متعددة و منتشرة في كافة ربوع المنطقة العربية، منها ما تكاثر عددا و لا يزال قائما إلى الآن، و منها ما تفرّع بشكل مكثّف و انتشر في نواح و أصقاع متباعدة، و منها ما اندثر أو اندمج في مجموعات بشرية أخرى. و تضُمُّ قبيلة بني هلالٍ في الأصل، حسب ما أورده ابن خلدون في كتاب «العِبر»، «**أحياء جشم و الأثبج و زغبة و رياح و ربيعة و عُدي. أما بنو سليم فمن بطونهم عُصَيّة و رِعْل و ذكوان**» [58]. على أنّ القبيلتين المذكورتين لم تكونا الوحيدتين الوافدتين على إفريقيّة في إطار ما سُمّي بـ «الزحفة الهلالية» أو «الهجرة القيسية» أو «تغريبة بني هلال»، إذ أنّ عناصر و أفراد من قبائل عربية أخرى شاركوا هم أيضًا في هذه الهجرة - التي اعتبرها المؤرِّخون من أشهر

---

[53] راضي دغفوس في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية».

[54] يقول راضي دغفوس في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية» إنّ «**أربعمائة رجل من بني سليم** (شاركوا) **في حركة فتح إفريقية في عهد عثمان بن عفّان، و هذا ما يُبرزُ مدى مشاركة القبائل العربية في حركة الانتشار الإسلامي التي اتّسع نطاقُها في القرن الأوّل للهجرة**».

[55] ابن بسّام في «الذخيرة».

[56] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[57] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[58] يورد امْحَمّد المرزوقي في «منازل الهلاليين في الشمال الإفريقي»، (أعمال الندوة العالمية الأولى حول السيرة الهلالية، جوان 1980)، تفريعًا مُفصّلاً لهاتين القبيلتين.

الهجرات العربية إلى شمال إفريقيا - و هم عناصر ينحدرون من قبائل هوازنية كشجم و سلول و المنتفق و ربيعة و خفاجة و سعد و كعب و كلاب، و من قبائل قيسية أخرى كفزارة و عبس و عدوان و فهم، و من قبائل مضرية أخرى كهذيل و قريش و تميم و عنزة، و أخيرا من بعض القبائل القحطانية كجذام و كندة و مذحج و غيرها.

أمام هذا السيل الجارف الوافِدِ من المشرق، استنجد المُعِزّ بن باديس ببعض أبناء عمومته من بني حمَّاد و بني زيري، و حتى من الزناتيين، ألدّ أعدائه، و استعدّ لخوض معركة ضروس سيُخلِّدها التاريخ إلى الأبد، «**فاجتمع له عسكر عظيم، نصفهم من الفرسان و النصف الآخر من المشاة، و كانت بينهم مصافّ، فخذلته زناتة و انهزمت صنهاجة، حتى لم يبق معه إلا عبيده**» [59]، و فرَّ بنفسه و بخاصَّته إلى القيروان، و انقضّ الأعراب الغزاة على الإمارة، فاقتسموا ربوعها، و حوَّلوا مدُنها و نواحيها إلى شبه دويلات مستقلة. و قد جرت هذه المعركة بحيدران [60]، الواقعة ما بين قابس و القيروان، أيام عيد الأضحى لسنة 443 هـ / أواسط أفريل 1052 م، فمثَّلت نقطة تحوُّلٍ جذرية في تاريخ إفريقيَّة، إذ اعتُبرت «**بلاءً لم ينزل بها مثلُه**» [61] و كارثةً عسكرية [62] و سياسية و اقتصادية و اجتماعية غير مسبوقة، «**فكانَ هذا اليومُ يومَ مصائب و أنكاد و نوائب، و لم يَرَ الناسُ مثلَه في سائر الأمصار، في ما مضى من الأعصار، و بات الناسُ في همٍّ و غم**» [63]، ثمَّ اندلعت المعارك من جديد بعد مدَّة، و انتهت مرَّة أخرى بهزيمة الجيش الصنهاجي [64] أواسط سنة 1052 م / بداية سنة 444 هـ [65]، و تلتها مناوشات و اشتباكات متعددة و متفرِّقة دامت أكثر من ثلاث سنوات متتالية حاول أثناءها الأمير الصنهاجي تجديد ولائه للفاطميين بالقاهرة، فلم يُفلح، و استولت زغبة على طرابلس و ما والاها، و استبدّ بنو مرداس الرياحيين بباجة و نواحيها، و استقلّ بعض القوَّاد بعدد من المدن كتونس و بنزرت و توزر و قفصة و سوسة و صفاقس و طبربة و غيرها، و انتشر بنو هلال و بنو سليم و مرافقوهم في كافَّة المناطق و تسرَّبوا إلى المغرب الأوسط و هزموا الحماديين و الزناتيين، و هرب سكَّان القيروان إلى مُدُن المهدية و تونس و سوسة، و فرَّت أفواجٌ كبيرة من جموع إفريقيَّة إلى مملكة بني حمَّاد، فيما تشتَّت بنو زيري

---

[59] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[60] حيدران جبلٌ يقع على بُعد مسيرة ثلاثة أيّام من القيروان حسب ما أورده ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» و النويري في «نهاية الأرب»، و هو أقربُ جغرافيًّا إلى قابس منها إلى القيروان.

[61] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[62] استهزأ أحد المُنتَصرين الهلاليين، علي بن رزق، على الأمير الصنهاجي، فقال : و إنَّ ابنَ باديس لأَحزمُ مالكٍ، و لكن لَعمري ما لديهِ رجالُ / ثلاثةُ آلافٍ لَنَا غَلَبَتْ له، ثلاثينَ ألفًا إنَّ ذا لَنَكَالُ.

[63] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية»، نقلا مُختصَرًا عن ابن شرف.

[64] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Plus de 250.000 hommes s'abattirent sur ce malheureux pays et, après avoir parcouru toute la région du sud, infligèrent à El Moez Ibn Badis une défaite sanglante à Haidarane, près de Gabès.

[65] سيُطلق بعض المؤرِّخين على هذا التاريخ مُسمَّى «سنة الأرباع» (444 هـ) على غرار ما سيفعلونه حين سيقدم الخليفة الموحِّدي، عبد المؤمن بن علي، بعد أكثر من القرن، أي سنة 555 هـ./ 1160 م (سنة الأخماس)، ليُحرِّر إفريقيَّة من الاستعمار النورماني.

و التجأ مُعظمهم إلى مدينة قابس و أحوازها. و في هذه الأحداث المُتواترة «**دليلٌ على الأوضاع المُتردِّية التي كان الأمير الزيري يتخبَّطُ فيها بعد حصار العرب للقيروان و تخريبهم لها**» [66]، ما ألجأه هو كذلك إلى الهرب من القيروان في أواخر أكتوبر 1057 م / أواخر شعبان 449 هـ . و قد كانَ قبل ذلك رمَّمَ سورها و ركن إلى الصلح مع الأعراب الغزاة، بل إنَّه اضطرَّ - إن صحَّ التعبير - إلى مصاهرة بعض قادتهم، فزوَّج ثلاثة من بناته من ثلاثة من أبنائهم، ثم لجأ إلى المهدية و بقي مقيما عند واليها، ابنه و ولي عهده تميم، إلى أن وافاه الأجل متأثرًا بمرض الكبد خلال الأيام الأولى من سبتمبر 1062 م / شعبان 454 هـ ، فدُفن بمقبرة آل بيته بالمنستير.

أظهرت الزحفة الهلالية على إفريقيَّة بشكل جليّ أنَّ هؤلاء الأعراب، بالرغم من تواضع عدَّتهم، قد «**كانوا متطلّعين منذ خروجهم من الصعيد إلى تحقيق رغباتهم في إفريقيَّة، سواء من ناحية الحصول على الغنائم أو السيطرة على مجالات و مناطق واسعة في البلاد، فتمَكَّنوا من الاطِّلاع على نقاط ضعف الخصم، و بالتالي مباغتته و إلحاق الهزيمة به في كلِّ الوقائع، ممَّا مكَّنهم من مواصلة الانتشار في إفريقيَّة و السيطرة على مختلف المدن و المناطق بها، ثم التسرُّب بعد ذلك إلى المغرب الأوسط**» [67]. و تُبيِّن بعض الدراسات التاريخية الحديثة أنَّ أسباب هذه الهجرة الديموغرافية، الفريدة من نوعها من حيث عدد المشاركين فيها و تركيبتهم، لم تكْمُنْ فقط في العوامل التي ذكرها المؤرِّخون القدامى و عددٌ من المستشرقين و حصروها، كما سبقت الإشارة إليه، في إصرار المُعزّ لدين الله الفاطمي على «معاقبة» الأمير الصنهاجي المُعزّ بن باديس لتطاوله على سلطته و تجرُّئه على الانفصال عن الخلافة المركزية في مصر، و اختزلوها أيضًا - دائما حسب رأيهم - في استفحال الخلافات الطائفية بين الشيعة و السنّة في إفريقيَّة و المغرب، إذ أنَّ هناك أسبابًا إضافية أخرى يربطُها بعض المؤرِّخين المتأخرين و بعض الباحثين الجامعيين بانهيار الاقتصاد المصري و بصعوبات العيش الناتجة عن ذلك، فيعتبرون أنَّ الجانب «الطوعي» في دوافع هذه الهجرة لا يقلُّ أهمِّية عن جانبها «العقابي»، و يُشيرون إلى أنَّ قادة و أفراد هذه القبائل، الذين سمعوا الكثير عن خصوبة أرض إفريقيَّة و وفرة خيراتها و سئموا من وضعهم، قد استحسنوا قرار الخليفة و وزيره القاضي بتسريحهم إليها، فهاجروا إليها «طوعًا» [68].

ترك المُعزّ بن باديس، الذي كان «**واسطة عقد أسرته، بل دُرَّة يتيمة في غرَّة ذلك العصر و كلِّ عصر، و كان رقيق القلب، ديِّنا، متجنِّبا لسفك الدماء إلاَّ في حدٍّ**» [69]، مملكة حَكَمَها مدَّة تقرب من نصف القرن في حالة من التفكك و الانحلال لم يسبق أن وصلت إليها من ذي قبل. و رغم محاولته العودة إلى طاعة الفاطميين و سعيه إلى استرضائهم كما سلف الذكر، فإن مساعيه باءت بالفشل و انحدر عرش آبائه و أجداده منذ ذلك التاريخ إلى الضعف، و الوهن و أخذ طريقه إلى الاضمحلال.

---

[66] راضي دغفوس في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية».

[67] راضي دغفوس في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[68] يقول راضي دغفوس في «Histoire de la Tunisie médiévale» :

Au total, les causes de l'immigration hilalienne touchent à la fois la situation prévalant en Ifrîqiya, en Egypte, au Maghreb et dans le bassin méditerranéen au cours du XI^ème s / première partie du V^ème s.

[69] حسن حسني عبد الوهاب في «بساط العقيق».

51 – تميم بن المُعِزّ – 5

بن باديس بن المنصور

– أبو يحيى –

تقلّد تميم الإمارة «رسميا» إثر وفاة والده المُعزّ في سبتمبر 1062 م /شعبان 454 هـ ، فوجد نفسه يحكم رقعة ترابية لا تتعدّى الشريط الساحلي الممتدّ من سوسة إلى قابس، إذ استولت الأعراب من بني هلال و بني سليم و القبائل المُرافقة لها على بقية الأرجاء، «**واضطرب أمر إفريقيّة، و خرب عمرانها و فسدت سابلتُها**» [70]، و أعلن بعض القادة انفصالهم، «**بحيث كانت تونس في ذلك العهد منقسمة على الطوائف، يقوم فيها أمراء على رأس كلّ قرية، نظير ما جرى للأندلس بعد ذلك بقليل**» [71] بعد سقوط غرناطة و انهيار الدولة الأموية بها، و شهدت الإمارة بروز دويلات مستقلّة في عديد النواحي و المدن، مثل بني خراسان في تونس و بني الرنْد في قفصة و بني يملول في توزر و بني جامع في قابس و بني الورد اللخميين في بنزرت و ما جاورها و بني غلال في طبرقة و غير ذلك. و قد ظلّتْ هذه الإمارات «المستقلّة» قائمة إلى تاريخ دخول المُوَحِّدين إفريقيّة سنة 1160 م / 555 هـ ، كما سيأتي بيانه، و قضوا عليها.

عرفت فترة حكم تميم بن المُعِزّ الصنهاجي سلسلة من الاضطرابات و الثورات زادت في تقليص مساحة الإمارة، و ذلك لتعدُّد حركات التمرُّد و الانفصال. ففي سنة 1063 م / 455 هـ ، قام عليه واليه على صفاقس، حمُّو بن مليل البرغواطي، الذي استغلّ «**الفوضى الناشئة عن الغزوة الهلالية للاستبداد بالحكم و إعلان استقلاله**» [72] و إشهار ولائه لبني حمّاد بالمغرب الأوسط، ربما بتواطؤ مع ابن الأمير و وليّ عهده، يحيى، الذي قد يكون رغب في الإسراع بوراثة العرش. و سيتطلّب كسر شوكة حمُّو هذا حوالي أربعين سنة من الحملات و الغارات تخللتها العديد من التحالفات و المؤامرات.

بعد فترة قصيرة من ثورة صفاقس، قامت على تميم سوسة، فأعادها إلى الجادة. ثمّ تَعرَّضَت الإمارة سنة 1065 م / 457 هـ إلى إحدى أخطر الهجمات من قبل أبناء عمومة الأمير، حُكّام القلعة الحمّاديين. فقد بلغ إلى علم تميم بن المُعزّ أنّ جاره، الناصر بن علناس الحَمّادي، تحالف مع بعض الرؤساء البربر من قبيلتي صنهاجة و زناتة و بعض العرب الهلاليين من قبائل الأثبج و عديّ، و عزم على الهجوم على عاصمته المهدية، فاستنفر الأمير الزيري عددًا من قادة قبيلتي رياح و زغبة الهلاليتين و عددًا آخر من بني سُليم ليستعين بهم و يُعزِّز بفرسانهم و مُشاتهم جيشَه المُتكوِّن من عناصر بربرية و من بعض الأعراب و الموالي و العبيد، و تمّ اللقاء و النزال بين الفريقين في سهل سبيبة، في الوسط الغربي من البلاد التونسية، فتمَكّنت جيوش تميم من إلحاق

---

[70] ابن خلدون في «العبر».

[71] عثمان الكعّاك في «المجتمع التونسي في عهد الأغالبة».

[72] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

هزيمة ساحقة بالجيوش الغازية، و قُتل من صنهاجة و زناتة ما يزيد على عشرين ألفًا، و هلك خلال المعارك القاسم بن علناس، أخو الأمير الحمّادي، و نجا الأميرُ نفسُه بصعوبة. و بنهاية «وقعة سبيبة» و هزيمة الحمّاديين و أحلافهم الزناتيين، هيمن بنو هلال بداية من هذا التاريخ على كامل منطقة المغربين الأدنى و الأوسط. و يُذكر بخصوص هذا الانتصار أنَّ تميم بن المُعزّ أظهر من الحلم و التسامح مع أبناء عمومته المهزومين ما شدَّ انتباه و إعجاب أنصاره و خصومه في ذات الوقت، ذلك أنّه ، عندما أُرسلت إليه الغنائم، من مال و سلاح و دوابّ و أخبية كانت بيد بني حمّاد، رفض قبولها قائلا : «**يقبح بي أن آخذ سلبَ ابنِ عمّي !**» [73]. و يبدو أنّه «**اهتمّ لذلك، و أصابه حزنٌ شديد**» [74]. و من ناحيته، سعى خصمُه الناصر بن علناس إلى طَيِّ ملف الخلاف بين العائلتين و الدولتين، و ذلك بقبول التصديق على اتّفاقية صلح في الغرض.

ثمَّ ثار على تميم سنة 1065-1066 م / 458 هـ بنو خراسان في تونس، مستغلّين، على غرار حمُّو بن مليل في صفاقس، الفوضى التي كانت سائدة بالبلاد. فتحوّل وفد من شيوخ هذه المدينة و وُجهائها إلى قلعة بني حمّاد ليطلبوا من أميرها الناصر بن علناس «**تقديم والٍ من قبله عليهم**» [75]، فأحجم عن التدخل في شؤونهم و اكتفى بأن اقترح عليهم أن يختاروا أحدًا منهم لتولّي الخطّة. فعيّنوا عبد الحق بن خراسان، و اكتفى هو بمباركة اختيارهم، فباشر عبد الحق هذا مهامَّه على رأس «جماعة» [76] مدينة تونس و تلقّب بالشيخ [77]، و أشرك الأعيان في تسيير شؤونها، و أرسى نظاما شبه ديمقراطي بها تمكّن بفضله من تحسين حالة السكان، و وَضَعَ حدًّا لأعمال النهب و السطو التي كان يقوم بها بين الفينة و الأخرى الأعراب. و قد حاولت مدينة تونس في هذا الظرف « **أن تحتضن التراث القيرواني من رجال و أنشطة بفضل موقعها المنيع و انفتاحها على البحر، و أصبحت أهم مدينة بإفريقيّة**» [78] يحكمها هؤلاء الحُكّام المحلّيون. غير أنَّ تميم لم يقبل بهذا الانفصال، فبعث جيشا شنَّ به هجوما على تونس، ثمَّ ضرب حولها حصارا دام أكثر من السنة إلى أن استسلمت إليه خلال سنة 1067-1068 م / 460 هـ . و في السنة نفسها، استولى بنو حمّاد على الأربس، قرب مدينة الكاف، ثم على القيروان. و يُذكر بخصوص سقوط القيروان بين أيدي الحمّاديين أنَّ العملية تمّت في إطار «صفقة تجارية» غريبة الأطوار أبرمت مع قبيلة زغبة، التي «باعت» لهم المدينة مُقابل مبلغ مالي، ثمَّ دارت بعد ذلك بقليل معارك عديدة لاستعادتها، و انتهى الصراع بمغادرة بني حمّاد لها و بطرد جميع أفراد قبيلة زغبة الهلالية من كامل أرجاء إفريقيّة من قبل أبناء عمومتهم من قبيلة رياح، و ذلك سنة 1073-1074 م / 466 هـ .

---

[73] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية»

[74] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[75] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[76] هو مجلس الأعيان الذين يُمثّلون سُكّان المدينة، و هو ما يُشبه اليوم «المجلس البلدي».

[77] يعتقد بعض أبناء تونس أنَّ تسمية رئيس بلدية العاصمة في عصرنا هذا بـ «شيخ المدينة» تعود إلى هذا الحدث.

[78] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

و في سنة 1081-1082 م / 474 هـ انفصلت قابس عن السلطة الزيرية على يد واليها الصنهاجي إبراهيم بن محمد بن وَلَمِيَّه، الذي وجد في جاره والي صفاقس، حمُّو بن مليل، سندًا قويًا لشقِّ عصا طاعة ابن عشيرتهما، تميم بن المُعِزّ، فعجز الأمير عن إرجاع الأمور إلى نصابها، و بقيت المدينة و ضواحيها على تلك الحال مدَّةً طويلة، بل إنَّ إبراهيم بن محمد بن وَلَمِيَّة هجم سنة 1083-1084 م / 476 هـ على تميم في عقر داره، المهدية، و قاد حملة شرسة عليه أشرك فيها مجموعة كبيرة من الأعراب و البربر، لكن الأمير الصنهاجي تصدَّى للهجوم بشجاعة و أرغم والي قابس على العودة إلى قواعده مهزوما، أما الأعراب ففرُّوا إلى القيروان حيث تبعهم تميم و حاربهم و أطردهم منها و أعادها إلى سلطته. و في نهاية عهده تسنَّى له أن يفتح جزيرتي جربة و قرقنة، و أن يدعِّم نفوذه و سلطته على مدينة تونس، غير أنَّ جربة قامت عليه من جديد بعد مدة وجيزة و انفصلت عن سلطته، فسعى إلى استرجاعها و لم يفلح.

خلال العشرية الرابعة من فترة حُكمه، تعرَّض تميم بن المُعِزّ إلى صعوبات و مشاكل عائلية متتالية، تَمَثَّلت أولاها في ظهور بوادر تمرُّد من قبل ابنه و وليِّ عهده يحيى. ذلك أنَّ هذا الإبن ادّعى أنّه وجد نفسه ضحية عملية اختطاف قام بها سنة 1095 م / 488 هـ أحد الأتراك خلال خروجه معه إلى الصيد رفقة جماعة من خلاَّنه، و لمَّا علم تميم بالحادثة خرج لإنقاذ ابنه، فإذا بالتُّركي يأخُذه (أي يحيى) معه إلى صفاقس و يَدخُلُ به على حمُّو بن مليل، واليها المُتمرِّد، الذي استقبل الرجلين بحفاوة و ترحاب مسترابين، و قبَّلَ يدَ يحيى و عظَّمه. و لمَّا بلغ ذلك إلى والده تميم، فهم أنَّه كان متواطئًا مع مُختطفه و مع حمُّو بن مليل، و أنَّ عملية الاختطاف كانت مُفتعلَة، فبادر بخلعه من ولاية العهد و عيَّن مكانه فيها ابنَه الآخر مُثنَّى، لكنَّه سرعان ما صفحَ عنه و أعادها إليه. أمَّا الصعوبة الثانية التي اعترضت الأمير تميم فتَمَثَّلت في تولِّي أخيه عُمر لمدينة قابس و نواحيها سنة 1095-1096 م / 489 هـ خلفا لواليها الثائر، ابن وَلَمِيَّة، الذي قتله أهلُها و نادوا به، أي بعُمر بن المُعِزّ، لتسيير شؤونها و نصَّبوه على رأسها دون علم الأمير أو موافقته، فهبَّ إليها تميم و أخرج منها أخاه و أوكل شؤونها إلى قبيلة زغبة، لكنَّ هذا الوضعَ لم يطلْ، إذ أُطرد جميعُ قادة هذه القبيلة و أفرادها من قابس، و من إفريقيَّة بأكملها، من قبل بني عمومتهم رياح [79]. و مثَّل خروج مُثنَّى بن تميم عن الطاعة سنة 1096 م / 489 هـ ، و قيل في تاريخ مُتأخِّر، ثالث مشكلة «عائلية» تعترض أمير إفريقيَّة. و هذا الابن، الذي كان والده عيَّنه لفترة قصيرة وليا للعهد كما سلف الذكر، ردَّ الفعل بالتعبير عن غضبه من قرار والده فخرج من المهدية و التجأ إلى والي قابس المُتمرِّد، مَكن بن كامل الدهماني، و حاول و إيَّاه مهاجمة صفاقس ثمَّ المهدية، فلم يُفلحا.

على الصعيد الخارجي، كان أهمُّ حدث جدًّ في عهد تميم بن المُعِزّ هو هجوم جيوش جنوة و بيزا الإيطاليتين على المهدية سنة 1087 م / 480 هـ في عدد من الجنود يفوق الثلاثين ألفا

[79] و هذا يعني أنَّ طردَ زغبة منذ حوالي عشرين سنة من القيروان بعد أن باعوها لم يكُن سوى مرحلة أولى في مسار ترحيلهم النهائي.

و على متن أسطول يضمُّ أكثر من ثلاثمائة قطعة بحرية [80]. و قد عاثت الجيوش المهاجمة في عاصمة إفريقيَّة فسادا و حرقا، و لم يغادروها إلا بعد أن سلَّمهم تميم فدية ذات بال. و تعود أسباب هذا الهجوم النصراني، و الذي اعتُبر بمثابة «الحرب الصليبية التمهيدية» لما سيحدُث في تونس بعد أقلَّ من قرنين، إلى الضجر الذي أحدثته الغزوات البحرية الزيرية التي أصبحت تُهدِّدُ الأمن و الحركة التجارية في الجهة الغربية من المُتوسِّط. و لم تمض أربع سنوات على هذه الحادثة، الأولى من نوعها منذ فتح إفريقيَّة و المغرب، حتى استقلَّت صقلية عن إفريقيَّة، و ذلك بعد سلسلة من المناوشات قام بها النورمان ضدَّ حُكَّامها العرب. و بسقوط آخر المُدُن الإسلامية بالجزيرة، استبدَّ النورمان بقيادة Roger الأوَّل بصقليَّة و انتزعوها نهائيا بعد ما يزيد على القرنين و النصف من الحضور العربي الإسلامي، أي من عهد زيادة الله الأغلبي الأول - الذي عيَّن عليها محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، ابنَ أخيه، واليا، سنة 835 م / 220 هـ - إلى عهد تميم بن المُعِزّ الصنهاجي الذي «شاهَدَ» دون مقاومة النورمانَ و هم «يُحرِّرونها» سنة 1091 م / 484 هـ من أيدي العرب، فبقي سكَّانها المسلمون منذئذ فترة تقارب القرن و نصف القرن على دينهم، ثُمَّ اندمج أبناؤهم و أحفادُهم تدريجيا في المجتمع الأوروبي و اعتنقوا الديانة المسيحية. و قد عامَلَهم Roger الأوَّل بتسامُح خلال ما تبقَّى من فترة حُكمه، و «**قاوم، لأسباب تتعلَّق بسلامة الدولة، ضغوطَ الكنيسة لتنصيرهم**» [81].

توفي تميم بن المُعزّ، خامس الأمراء الزيريين، أواخر فيفري 1108 م / أواسط رجب 501 هـ و عمره يقارب الثمانين سنة و دُفن بقصره في المهدية ثم نُقل جثمانُه إلى مقبرة آل بيته بالمنستير. و قد دام حكمه على غرار حكم أبيه المُعزّ ما يقارب نصف القرن، و ترك لوليٍّ عهده، مثلما ترك له أبوه هو، إمارة ضعيفة، ينحصر ترابها في جزء صغير من المساحة التي كانت تُغطِّيها إمارة أجداده و أسلافهم و تتبوأ فيها قبيلة رياح الهلالية المكانة الأولى. «**فالجدير بالملاحظة حينئذ أنَّ إفريقية قد أصبحت، في مطلع القرن السادس الهجري / الثاني عشر ميلادي، خاضعة للغزاة الهلاليين، و أنَّ الدولة الصنهاجية قد أصيبت في الصَّميم**» [82].

---

[80] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظَّفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان Initiation à la Tunisie :
Une expédition, patronnée par le pape Victor III, ancien abbé de Mont-Cassin, réunit en 1087 Pisans et Génois sous les ordres de l'Amalfitain Pantaléon ; ils châtient Mahdia et imposent à Tamime de dures condtions de paix.

[81] عزيز أحمد في «تاريخ صقلِّية الاسلامية».

[82] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية»

52 – يحيى بن تميم – 6
بن المُعِزّ بن باديس
– أبو طاهر –

تقلّد يحيى بن تميم الصنهاجي الحكم «رسميا» إثر وفاة والده تميم سنة 1108 م / 501 هـ و عمره يزيد على ثلاث و أربعين سنة بعد أن تدرّب مباشرة على ممارسة الحكم بصفة فعلية خلال السنوات الأخيرة من حياة أبيه، و باشر مهامّه بحزم و جدٍّ، فكان «**حذقا بتدبير الدولة، ساهرا في سياسة رعيته**» [83]، و اتخذ المهدية عاصمة لملكه، مقتديا في ذلك بوالده، ثمّ شرع في إصلاح أوضاع الإمارة، فصرف جهوده إلى إخماد ثورات الأعراب الهلاليين، و استعاد قلعة قليبية التي كان أبوه و أجداده قد عجزوا عن إخضاعها، و ركّز اهتمامه على تحسين حال الرعية، فكانت سيرته مطبوعة بالفطنة و العدل و الكرم.

و شعورا منه، رغم ما بذله من مجهودات مضنية، بتدهور أحوال الإمارة جرّاء تعرُّضها في مناسبات عديدة طوال عهد أبيه إلى هجمات الهلاليين و إلى نهبهم لخيراتها و محاسنها، من ناحية، و ظنًّا منه أنّ متنفّسه الوحيد للتغلُّب على هؤلاء الأعراب «الهمج» إنما هو الاستنجاد بـ «الحماية الفاطمية»، من ناحية أخرى، حاول بأقصى جهده إعادة العلاقات بين إفريقيّة و مصر إلى ما كانت عليه قبل حكم جدّه المُعِزّ بن باديس، فنجحت مساعيه و أتت أكلها سنة 1111 م / 505 هـ ، إذ «**دخل في طاعة الفاطميين و تلقّى من الخليفة الفاطمي** (الآمر بأحكام الله) **رسالة تهنئة و هدية ثمينة**» [84]، ثم وجّه اهتمامه إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، فعزّز أسطوله و أذن لمراكبه بالقيام بعمليات قرصنة واسعة و بغارات مكثّفة استهدفت بالخصوص السفن التجارية المسيحية، فنشر الرعب في صفوف أعدائه و جعل مدن الساحل الأوروبي في بيزنطة و إفرنجة تهابه.

عرفت ولاية يحيى بن تميم - التي لم تدم أكثر من ثماني سنوات و نصف السنة - شيئا من الهدوء و الاستقرار، و لم تعكّر صفوها سوى حادثتين، تمثّلت أولاهما في الانتفاضة التي قام بها أهل صفاقس ضدّ واليهم أبي الفتوح، ابن الأمير يحيى، و التي تمّ إخمادها بشيء من القسوة و الشدّة، ثم انتهت بالعفو و الصفح، و بتعيين الابن الثاني للأمير، علي، واليا عليها. أمّا الحادثة الثانية، فهي محاولة الاغتيال التي تعرّض إليها الأمير يحيى، و التي اتّفقت أغلب روايات المؤرّخين في تصوير وقائعها في سيناريو هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، إذ يُستفادُ أنّ الأمير استقبل في قصره ثلاثة زائرين ادّعوا أنّهم قادمون من المغرب و أنّ لديهم من علوم الأشياء و فن الكيمياء ما يمكّنهم من أن يقلبوا القصدير و الرصاص فضّةً. فانطلت الحيلة على الأمير يحيى و أدخلهم

[83] ابن عذاري في «البيان المغرب».

[84] ابن خلدون في «العبر».

قصره. و لَمَّا اختلوا به و بوزيره و بأحد أعوانه و تظاهروا بالشروع في إنجاز معجزتهم المزعومة، انقضُّوا على يحيى و رفيقَيْه، فقتلوا الوزير و العون و أصابوا الأمير بجروح بليغة. و قد اختلف المؤرِّخون حول هوية مقترفي هذه المؤامرة، فكان منهم من قال إنَّهم غرباء، أصلُهم من قبيلة المصادمة البربرية (ابن خلّكان [85] و ابن الأثير [86] و النويري [87] نقلاً عن ابن شدَّاد الصنهاجي)، بينما أكّد آخرون أنَّهم إخوة للأمير كان نفاهم سابقا إلى المغرب فعزموا على الانتقام منه و دخلوا عليه متنكِّرين (ابن عذاري [88]). كما اختلفت المصادر حول مصير الأمير بعد هذه الحادثة، ذلك أنَّ بعضها أفادَ بأنَّه تُوفِّي بسببها متأثّرا بجراحه (ابن عذاري [89])، فيما أكّدت مصادرُ أخرى أنَّه لم يمت بسببها و إنَّما بعد حُدوثها بمُدَّة. و مهما يكن من أمر، فإنَّ أغلب كتب التاريخ تقول إن يحيى بن تميم بن المُعزّ، سادس الأمراء الصنهاجيين، توفي «فجأة» في اليوم الأول، و قيل الثاني، من عيد الأضحى لسنة 509 هـ، أي في 25 أو 26 أفريل 1116 م، و عمره خمسون سنة و سنتان، و دُفن بقصره مثل أبيه، ثم نُقل جثمانُه بعد سنة إلى مقبرة آل بيته بالمنستير.

53 – علي بن يحيى بن تميم – 7
بن المُعِزّ بن باديس
– أبو الحسن –

في اليوم الثاني من عيد الأضحى لسنة 509 هـ / 26 أفريل 1116 م ارتقى علي بن يحيى إلى العرش مباشرة بعد وفاة والده و عمره ثلاثون سنة، و قد كان إلى حد التاريخ واليا على صفاقس بعد أن خلف بها أخاه أبا الفتوح إثر عزله عنها من قبل والده و إيداعه السجن بقصر زياد بتهمة المشاركة في مؤامرة كادت أن تطيح به، ثمَّ أرسل إلى الخليفة الفاطمي، الآمر بأحكام الله، كتابا يعلمه فيه بتوليه الإمارة، فأجابه بسفارة مرفقة بهدية ثمينة، مؤكدا له بذلك رضاه عن عودة الصفاء بين المهدية و القاهرة.

خشي الأمير الجديد أن يطمع أخوه أبو الفتوح في العرش، و هو الذي كان في وقت ما وليا للعهد، فبادر بنفيه و أفراد عائلته إلى مصر، ثمَّ انكبَّ على تسيير شؤون دولته، و عزم على إحكام قبضته على دواليبها بقوَّة و ثبات، فاستَتَبَّت له الأمور، و شرع و نجح في استرجاع بعض النواحي التي

---

[85] في «وفيات الأعيان».

[86] في «الكامل في التاريخ».

[87] في «نهاية الأرب».

[88] في «البيان المغرب».

[89] في «البيان المغرب».

كانت قد أفلتت من حكم أسلافه، فحاصر جربة إلى أن استسلمت له سنة 1116 م / 510 هـ و عادت إلى سلطته و أقرَّ أهلُها بطاعته، و قد «**حرّكه في ذلك ما ترادَفَ عليه من قطعِ أهلِها في البحر و إخافتهم المُسافرين فيه**» [90]، ثمَّ هجم في السنة نفسِها على مدينة تونس، المُنفصلة عن سلطته، و حاربها إلى أن «**صالحه صاحبها،** أحمد بن خراسان، **على ما أراد**» [91]، و أنهى سلسلة انتصاراته بإخضاع جبل وُسْلات، الذي كان منذ الفتح العربي الإسلامي حصنا منيعا و ملاذا محميا للثوّار و المُتمرِّدين.

على أنَّ أهمَّ حدث عاشته إفريقيَّة في عهد هذا الأمير تمثَّل دون شك في حربه ضدَّ جيوش ملك النورمان، Roger الثاني، الذي بعث أسطولا به أربعٌ و عشرون قطعة بحرية لنصرة الوالي المستقل بقابس، رافع بن مكَنْ بن كامل الدهماني، الذي دخل في خلاف مع الأمير علي بن يحيى بسبب سفينة كانت على ملكه و كان يستعملها للقرصنة في عهد سلف الأمير و والده يحيى. و قد استنجد هذا الوالي بملك النورمان و أعلمه باطلاً أنَّه «**إنَّما أنشأ تلك السفينة لبعثِ هديةٍ يُحبُّ أن يُهديها له** (أي لـ Roger)» [92]، فمنعه من ذلك الأمير علي حسب دعواه. و بناءً على ما بلغ إلى الأمير علي من أخبار حول استنجاد رافع بملك صقلية، و بالرغم من حسن العلاقة بينه و بين Roger، فقد جهَّز جيشه و أرسله إلى قابس و منع الأسطول الغائر من الإرساء بها. على أنَّ المصادر التاريخية تضاربت بخصوص حدوث مناوشات بين الجيشين من عدمه. و مهما يكُن من أمر، فإنَّ الأسطول الصقلي عاد إلى قواعده، كما أنَّ القطع الزيرية عادت إلى ميناء المهدية. و قد اعتُبِرَ فشلُ هذه الحملة النورمانية الأولى على إفريقيَّة «**بدايَةَ العِداء بين النورمان و أمراء بني زيري**» [93]، و هو ما سيؤدِّي، بعد حوالي ثلاثين سنة، إلى سقوط إفريقيَّة الزيرية في أيدي النورمان كما سيأتي بيانه. و اعتبارًا لعدم ارتياح أبي الحسن علي لتصرُّفات والي قابس و استنجاده بالنصارى لفضِّ خلاف داخلي، فقد قرَّر كسر شوكة الوالي المُتمرِّد و استعدَّ لمهاجمته برًّا و بحرًا، لكنَّ رافع بن مكَنْ لم يبقَ مكتوف الأيدي، إذ قرَّر من ناحيته المبادرة بالهجوم، فتوجَّه إلى المهدية يريد محاربة الأمير علي بن يحيى بها، و شنَّ هجوما شرسا عليها، فصدَّه جندها و سُكّانُها، ثم توجَّه إلى القيروان طمعا في الاستيلاء عليها، لكنَّ أهلَها منعوه من دخولها، كما أنَّ الجيوش الصنهاجية تصدَّت له بعد أن تعززت بجموع كثيرة من الأعراب و بعدد كبير من جند الوالي و أرغمت المُتمرِّدين و قائدهم على العودة إلى مدينة قابس.

جرت هذه الأحداث خلال سنتي 1117 و 1118 م / 511 و 512 هـ و انتهت بالصلح بين الوالي و الأمير. على أنَّ محاولات تدخُّل Roger الثاني، ملك النورمان، في هذا الخلاف الداخلي بإمارة إفريقيَّة، قد أدَّت إلى تدهور العلاقات بينه و بين الأمير الصنهاجي، و «**انجرَّت عنها حالة حرب شبه حقيقية بينه و بين علي، و قد كانا صديقين قبل ذلك، لا سيما إذا ثبتَ أنَّ أسطوليهما قد**

[90] التّجاني في «الرحلة».

[91] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[92] التّجاني في «الرحلة».

[93] عزيز أحمد في «تاريخ صقلّية الاسلامية».

تصادما في ساحل قابس» [94]. و كنتيجة لهذ الجو المُتوتّر، جهّز الأمير الصنهاجي أسطولا ضخما كان ينوي توجيهه إلى صقلية لمحاربة Roger الثاني في عقر داره، و «**كاتب المرابطين بمراكش في الاجتماع معه على الدخول إلى صقلية، فكفّ Roger عمّا كان يعتمدُه**» [95]، و أراد بذلك «**أن يستنصر بأمير المسلمين، يوسف بن تاشفين، لأنه علم أنّه ليس له طاقة بصاحب صقلية، فأخذ بالحذر منه بقية حياته إلى أن وقع بينهما صلح في الظاهر دون الباطن**» [96].

عاشت الإمارة الصنهاجية في عهد هذا الأمير سلسلة أخرى من الأحداث المختلفة، منها أولا حملتُه العسكرية على بعض القبائل البربرية التي اعتادت قطع الطرق في جنوب البلاد و العيث في أرجائه فسادا و نهبا، و منها ثانيا تصدِّيه إلى هجوم أبناء عمومته، بني حمّاد، على جربة و تونس، و منها أخيرا محاولة أحد الدعاة المشهورين، محمد بن تومرت، الذي سيبعث حوالي سنة 1125 م / 519 هـ حركة المُوَحِّدين بالمغرب الأقصى، التدخُّلَ في الشؤون الدينية و العقائدية بالإمارة، مستغلا ضعف العرش الصنهاجي و تداعيه للسقوط. و يُذكر أنَّ هذا الداعية المغربي، الملقب بـ «المهدي» و بـ «فقيه السوس»، قد مرَّ بالمهدية سنة 1111-1112 م / 505 هـ، و قيل ما بين سنتي 1116 و 1118 م / 510 و 511 هـ، و هو عائدٌ من المشرق و أقام بها مدة طويلة غطّت فترة حُكم علي بن يحيى و جزءًا من عهد خلفه و ابنه الحسن، و التقى بالإمام المازري و تتلمذَ عليه. و أثناء إقامته بإفريقيّة، شرع ابن تومرت في بثّ دعوته المبنية على قاعدة «الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر»، فأحدث حرجًا في الأوساط الرسمية و الدينية، فمُنع من مواصلة دعوته، ممّا اضطره إلى التحوُّل لنفس الغرض إلى تونس ثم إلى قسنطينة و بجاية إلى أن وصل إلى المغرب الأقصى حيث أقام و أنشأ الدولة الموحِّدية.

توفي علي بن يحيى بن تميم الصنهاجي، قبلَ أن يتمَكّن من تنفيذ ما أعدّه لقتال ملك صقلّية، خلال صيف سنة 1121 م / 515 هـ إثر مرض ألمّ به و عمره لم يتجاوز ستًّا و ثلاثين سنة، و دُفن بقصره بالمهدية ثم نُقل مثل أسلافه إلى مقبرة آل بيته بالمنستير.

[94] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[95] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[96] ابن أبي دينار في «المؤنس».

54 – الحسن بن علي بن يحيى – 8
بن تميم بن المُعِزّ
– تاج الخلافة، أبو يحيى –

تولَّى الحسن بن علي، آخر أمراء بني زيري الصنهاجيين، الحكم في إفريقيَّة سنة 1121 م / 515 هـ مباشرة إثر الإعلان عن وفاة والده يحيى و عمره أقل من ثلاث عشرة سنة. و بعد سنتين من ارتقائه إلى سدَّة الحكم، عرفت بلاده أوَّل هجوم نورماني على عاصمتها، و في ذلك تطوُّرٌ خطير لنوعية العلاقات بين الدولتين، إذ أنَّ تدخُّلات النورمان كانت تقتصر إلى حدّ هذا التاريخ على مساعدة والي قابس المُتمرِّد على السلطة المركزية بالمهدية، أمَّا في هذه المرَّة، فإنَّ Roger الثاني، ملك صقلية، قد جهَّز أسطولا ضخما و أوكل قيادته إلى جورجي الأنطاكي (Georges d'Antioche) بمساعدة Christodulus (الذي تُسمِّيه المصادر العربية عبد الرحمن النصراني أو عبد الرحمن بن عبد العزيز) و أوفده إلى المهدية لاحتلالها. و هذا القائد، الذي هو من أصل يوناني، كان قد قدم سابقا إلى إفريقيَّة مع أبيه ميخائيل الأنطاكي في عهد تميم بن المُعزّ بن باديس و دخل في خدمة الدولة الزيرية و تدرَّج في سُلَّم الرُّتب إلى أن أصبح المسؤول الأول على دخل الإمارة و خرجها، **«فصارت أموال المسلمين كلها في أيديه و أيدي أقربائه»** [97] و **«توفَّرت لديه معلومات وافية عن توبوغرافية ساحل شمال إفريقيا»** [98]، ثمَّ التجأ إلى صقلية هربا من يحيى بن تميم عند ارتقائه إلى سدَّة الحكم بسبب كراهية دفينة بينهما، و التحق بخدمة Roger الثاني في سنة 1112 م / 506 هـ و دخل في طاعته و خدَمَهُ و أصبح قائدَ أسطوله. و قد اعتُبر **«رحيل هذا النصراني خسارة لا تُعوض بالنسبة إلى بني زيري بالمهدية»** [99].

أمَّا سبب هذه الحملة، التي جدَّت في جويلية 1123 م / جمادى الأولى 517 هـ ، فيَكْمُن في أنَّ سواحل Calabria كانت تَعرَّضَت منذ سنة خلت إلى هجوم من قِبل أسطول بعثه أمير المرابطين في المغرب الأقصى، يوسف بن تاشفين، فاعتقد Roger أنَّ ذلك إنَّما تمَّ بتواطؤ و تآمر بين المرابطيين و الصنهاجيين في إطار الصلح المُبرم بينهما منذ عهد علي بن يحيى، كما اعتقد أنَّ خلَفَه و ابنَه الحسن هو المُحرِّض على شنِّ هذا الهجوم. و قد نجحت جيوش الأمير الصنهاجي في صدِّ الهجوم النورماني، و تكبَّد المهاجمون النصارى خسائر جسيمة في الأرواح و العتاد خلال معركة حامية جرت حول و داخل قصر الديماس، و لم يتمَكَّن من العودة إلى صقلية من الغائرين سوى مائة مركب نورماني من أصل ثلاثمائة، و قد أمكن ذلك بفضل تعاون الأعراب الصعيديين

---

[97] التّجاني في «الرحلة».

[98] عزيز أحمد في «تاريخ صقلّية الاسلامية».

[99] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

من بني هلال و رياح و دهمان و زياد، الذين لعبوا دورا ذا بال في الجهاد ضد الغزاة، و «**لم يَحُلْ سُوءُ العلاقات بين رؤساء قبائل بني هلال و بين الأمراء الزيريين دون مبادرة هذه القبائل الوافدة إلى المشاركة في التصدّي لغزوات الروم على مدن ساحل إفريقيّة، ممّا يدحض التهمة التي نسبها بعض الباحثين المحدثين لهذه القبائل من ضعفٍ في شعورها الديني**» [100] و من قُدومٍ إلى إفريقيّة بهدف النهب لا غير.

لم تمض خمس سنوات على هذه الواقعة، حتى هجم بنو حمّاد على مدينة تونس و استولوا عليها سنة 1128 م / 522 هـ ، فاستسلم لهم واليها، أحمد بن عبد العزيز بن عبد الحق بن خراسان، و تولّى الغزاة تعيين والٍ عليها من قِبلهم، فبقيت تحت حكمهم مدة تزيد على عشرين سنة كاملة قامت في نهايتها ثورةٌ أطاحت بالوالي الحمّادي و جعلت الحكم بيد العامّة فترةً من الزمن، ثم اختار سكانها من جديد أحد أفراد بني خراسان - و هو أبو بكر بن إسماعيل بن عبد الحق - فعيّنوه واليا على مدينتهم. غير أنّ ولايته لم تدم سوى سبعة أشهر، إذ أطاح به ابن أخيه - عبد الله بن عبد العزيز بن إسماعيل بن عبد الحق - و قتله و نصّب نفسه واليا على تونس و بقي بها إلى أن فتحها المُوَحِّدون.

و في سنة 1135 م / 529 هـ ، هجم بنو حمّاد على المهدية و حاصروها مدّة سبعين يوما. و قد يكون قُدُومهم إلى العاصمة الصنهاجية جرى استجابة لطلب بعض أهالي المدينة الذين استاؤوا من قبول أميرهم معاهدة صلح غير متوازنة مع عدوّه Roger الثاني، من ناحية، و من إكثاره و مبالغته في الحظوة التي منحها إلى أحد أكبر أمراء قبيلة رياح، محرز بن زياد، على حساب قادة بقية القبائل العربية الأخرى، من ناحية أخرى. و قد توفّقَ الحسن بن علي في صدِّ هجوم الحمّاديين على المهدية بفضل الدعم الذي أتاه من الأعراب الموالين له، و كذلك من عدوِّ أبيه بالأمس و حليفه الجديد، Roger الثاني، ملك صقلية. كما تَعرَّضَت البلاد الزيرية في نفس الفترة إلى هجمات مُتفرِّقة قامت بها بعض الجمهوريات المُتوسِّطية ضدَّ مُدُن إفريقيَّة، من ذلك هجوم أساطيل من Pise و Gênes و Provence على عنابة و وصولها إلى قرطاج، و استهداف بعض القطع البحرية القادمة من Pise لمدينة طبرقة بهدف استغلال مخزونها من المرجان.

لم يعمِّر الحلف المُبرم بين الحسن الصنهاجي و Roger النورماني طويلا، ذلك أنَّ Roger نكث العهد و بعث في خريف سنة 1135 م / 529-530 هـ جيشا كبيرا احتل به جربة و انتصب بها، و جعل منها «**قاعدةً بحرية في خليج قابس، هدفُه إنجازُ المشروع الذي كان يُفكِّرُ فيه، و المُتمثّل في غزو إفريقيَّة، و على الأقلّ سواحلها**» [101]، فبقيت الجزيرة تحت حكمه ما يقارب العشرين سنة، أي إلى أن حرَّرها المُوَحِّدون، كما سيأتي بيانه. و من الغريب أنَّ الخليفة الفاطمي بمصر، الحافظ لدين الله، و الذي عادت إفريقيَّة لإشرافه منذ عهد يحيى بن المُعزّ، قد اعتبر أنَّ عملية استيلاء ملك صقلِّية، حليفه Roger الثاني، هي عملية مشروعة. غير أنَّ هذه «المُباركة»

[100] أمين توفيق الطيبي في «دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس».

[101] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

غير العادية لن تمنع الأسطول الحربي النورماني في تاريخ قريب من الاستيلاء على أسطول تجاري صنهاجي متوجّه إلى مصر لحمل هدية إلى الخليفة الفاطمي المذكور، و كذلك على باخرة مصرية وجّهها نفس الخليفة إلى صاحب المهدية.

و تدعيمًا لنواياه العدائية نحو الإمارة الزيرية، انتهز Roger الثاني اندلاع مشكلة خلاص دين جدّت بين عدد من وكلائه و الحسن بن علي، فوجّه إلى المهدية أسطولاً يضمُّ خمسًا و عشرين قطعة، يقوده، هذه المرّة كذلك، جورجي الأنطاكي، و استحوذ على كامل المراكب الراسية بمينائها و التي كانت مشحونة بالسلع، بما فيها السفينة المذكورة آنفا و الموجّهة إلى الخليفة الفاطمي. و في السنة الموالية، هجمت أساطيل Roger الثاني على طرابلس بهدف احتلالها، فصدّها أهلها بإعانة العديد من الأعراب المتطوّعين. غير أنّ ملك صقلية سيُعيد الكرّة بعد بضع سنوات (في جوان 1146 م / ذي القعدة 540 هـ) و سيحتلّ طرابلس و سيُبقيها تحت وصايته لمُدّة اثنتي عشرة سنة. و بعد حوالي السنتين، سطا Roger الثاني على جزيرة قرقنة و سبى من أهلها الكثير، **«و عند ذلك، ذكّر الحسن صاحبَ صقلية بمضمون المعاهدات المبرمة بينهما، فاعتذر Roger عن ذلك، متعلّلا بأنّ أهل الجزيرة لا يُقرُّون بطاعة الأمير»** [102]. ثمّ تصاعد الخلاف بين الرجلين سنة 1149 م / 543 هـ حين دخلت قابس في طاعة ملك صقلية و عندما اضطرّ الحسن - مرّة أخرى - إلى الهجوم عليها لإعادتها إلى سلطته. و قد نجح في ذلك بعد مناوشات متعدّدة مع الأسطول النورماني.

يُذكر أنّ إفريقيّة كانت تعيش في تلك الفترة تحت وطأة كارثتين كبيرتين (المجاعة و الوباء) تسبّبَتَا في هلاك عدد كبير من السكان و في تراجع مداخيل الدولة، و كذلك في هروب العديد من الأعيان و السُّكّان إلى صقلية **«لرخاء سعرِها، و أمنِ سبيلِها، و عدلِ سلطانِها»** [103]. و قد وفّرت هذه الأوضاع الفرصة لـ Roger الثاني للغدر بخصمه، فـ **«نقض الصلح الذي كان بينه و بين الحسن بن علي، صاحب المهدية، لسنين، و جهّز أسطوله»** [104] بهدف أخذ ثأره من إفريقيّة التي كانت كبّدته هزائم و خسائر متعدّدة، و كذلك بهدف إظهار قوته و مكانته أمام الإمبراطوريات الغربية التي كانت آنذاك بصدد الإعداد لتنظيم الحملات الصليبية على المشرق، والتي ستستهدف تونس كذلك.

جهّز Roger الثاني أسطولا كبيرا يضمُّ ثلاثمائة من السفن و القطع البحرية و أمَّرَ عليه جورجي الأنطاكي الآنف الذكر و أرسله إلى المهدية، فدخلها في بداية صائفة سنة 1148 م / 543 هـ دون أن تقاومه، ذلك أنّ الحسن بن علي، بعد أن رفض طلبَ مقدّم الأسطول الصقلّي مدّه ببعض الجنود لإعانته على مساعدة والي قابس على استرجاع كرسيّه، و بعد أن علمَ بأنّه لا طاقة له للتصدّي إلى أيّ هجوم عسكري صقلّي مُحتمل، **«أمر في الحال بالرحيل، و أَخذ معه مَن حضره و خفّ**

[102] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[103] الدبّاغ في «معالم الإيمان».

[104] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

حمله، و خرج الناس على وجوههم بأهليهم و أولادهم» [105]، و «وجد Roger [106] القصر كما هو، فأمَّن الناس و أبقاهم تحت إيالته، و ردَّ الفارين منه إلى أماكنهم» [107]، و استولى بعد أقل من أسبوعين من احتلال المهدية على سوسة ثمَّ صفاقس و أخضع في النهاية جميع مُدُن الساحل، من طرابلس إلى ضواحي تونس، و جميع المناطق المُمتدَّة «من الغرب إلى دون القيروان» [108]، لسلطته. أمَّا الحسن، فقد توجَّه إلى المعلَّقة - و هي قرية تقع قرب مدينة قرطاج [109] - و أقام بها مدَّة تحت حماية قائدها محرز بن زياد، «ثمَّ ظهر له منه الضجر و السآمة» [110]، فعزم على الرحيل.

فكَّر الأمير الحسن بن علي في أول الأمر في الهرب إلى مصر لطلب اللجوء من الخليفة الفاطمي، الحافظ لدين الله، ثمَّ عدل عن ذلك حين علم بأن قائد الأسطول الصقلي قد تفطَّن إلى مخطَّطه و عزم على اعتراض سبيله، فقرر التوجُّه إلى الخليفة الموحِّدي، عبد المؤمن بن علي، و غادر المعلَّقة قاصدا بجاية، التابعة لأبناء عمومته بني حمَّاد، غير أنَّ أميرها بعث بعض المشايخ ليعترضوه و يمنعوه من دخولها، ثمَّ ليقتادوه مباشرة إلى الجزائر، حيثُ سيُقيم. و فعلا، وصل الأمير الهاربِ إلى الجزائر رفقة أهله و أولاده و خاصَّته و خَدَمه في شهر ماي 1149 م / مُحَرَّم 544 هـ ، و أنزل «هو و أولاده في أمكنة لا تليق بهم، و أجرى عليه (صاحبُ الجزائر) جرايات لا تكفيهم» [111]، و مُنع من السفر و التحرُّك، كما مُنع من مكاتبة الخليفة الموحِّدي، و بقي على هذه الحال إلى حدِّ سنة 1152 م / 547 هـ ، و هي السنة التي استولى خلالها المُوَحِّدون على المغرب الأوسط، ثم انتقل إلى مراكش، حيث أقام «إلى أن عاد عبد المؤمن إليها، و جعل - أي الحسن - يغريه بالحركة إلى إفريقيَّة، و يحضُّه على استنقاذ المهدية من أيدي النصارى» [112].

---

[105] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[106] هو Roger حسب ابن خلدون في «العبر» و جرجي الأنطاكي حسب روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[107] ابن خلدون في «العبر».

[108] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[109] يقول ابن عذاري في «البيان المغرب» في ذكر قرطاجنة : «و يُسمِّيها أهل تونس اليوم (النصف الثاني من القرن 13 م / النصف الثاني من القرن 7 هـ) بالمعلَّقة».

[110] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[111] التِّجاني في «الرحلة».

[112] التِّجاني في «الرحلة».

خاتمة الدولة الصنهاجية

تداول علي كرسيّ السلطة في إفريقيَّة ثمانية أمراء صنهاجيين، كلُّهم من سلالة زيري بن مناد، و تولّى كلّ واحد منهم الإمارة عن والده، إذ لم يتقلّد الحكم فيها أيٌّ من هؤلاء الأمراء بالوراثة عن جدٍّ أو شقيقٍ أو أخٍ أو عمٍّ أو ابَنِ عمٍّ أو غير ذلك، كما أنَّ أطول فترة حكم خلال مُدَة حكمهم كانت لتميم بنً المُعزّ (حوالي نصف قرن) و أقصرها لابنه يحيى (حوالي خمس سنوات). و عندما انهارت هذه الدولة - التي تأرجحت علاقاتها مع الخلافة الفاطمية، الباعثة الحقيقية لها، بين الولاء و القطيعة ثمَّ بين الانفصال و العودة، و عرفت تارة القوة و أخرى الضعف، ثمَّ انفصل عنها قسمٍ شاسع من أراضيها، المغرب الأقصى، و انقسمت إلى دولتين بعد أقل من نصف قرن من تاريخ تقلّد باعثها كرسيّ السلطة، و عاشت زحفا خارجيا قدم إليها في أعداد مهولة من المشرق العربي، و تَعرَّضَت في النهاية لهجمة نورمانية زعزعت أركانها و أطاحت بها - لم تكن الوحيدة التي سقطت في هذه الفترة من التاريخ، ذلك أنَّ منتصف القرن الثاني عشر ميلادي / منتصف القرن السادس هجري شهد نهاية عدد من الدول في المنطقة، فبالإضافة إلى انقراض عرش إفريقيَّة سنة 1148 م / 543 هـ 113 بعد هروب آخر أمرائها الحسن بن علي بن يحيى أمام الاحتلال النورماني إلى الجزائر ثم إلى مراكش، سقط العرش الحمّادي و عاصمته بجاية سنة 1152 م / 547 هـ بعد دخول المُوَحِّدين إليها و طرد آخر ملوكها يحيى بن باديس بن المنصور بن الناصر بن علناس بن حمّاد، و انهارت الدولة المرابطية - دولة أبناء لمتونة [114] الملثّمين - التي كانت تحكم المغرب الأقصى سنة 1157 م / 552 هـ ، كلّ هذه الأحداث مهَّدت لعبد المؤمن بن علي لإنشاء دولة جديدة سيمتدُّ نفوذها من المحيط الأطلسي إلى طرابلس الغرب.

ختاما، يمكن القول و التأكيد بأن زحفة بني هلال، التي تمّت خلال حُكم الأُمراء الزيريين و التي جَرتْ على مراحل متتالية و دامت أكثر من نصف القرن، قد كانت «**أهم حدث عرفته بلاد المغرب أثناء القرون الوسطى. فهي التي أثّرت أكثر من الفتح الإسلامي تأثيرا طبع المغرب بطابع لم تمحه القرون. ذلك أنَّ هذه البلاد كانت قبل مجيء الهلاليين، إذا استثنينا الإسلام، بربرية اللغة و العادات في أعماقها، و كانت تسترجع شيئا فشيئا التقاليد السياسية البربرية كلما تخلّصت من سلطان المشرق، و حققت توازنا، ربما لم يستقر نهائيا، بين مجموعات الأجناس الكبرى القاطنة هناك منذ آماد بعيدة**» [115]. هذا على المستوى الاجتماعي و الديموغرافي، أمَّا في المجال السياسي فـ «**لم يتخلّف مؤرِّخ واحد منذ ابن خلدون عن ذكر أهمّية** (هذا) **الحدث**

---

[113] يعتبر بعض المؤرِّخين أنَّ الدولة الزيرية انتهت سنة 1148 م / 543 هـ و هي السنة التي هرب فيها آخرُ أمرائها، الحسن بن علي، إلى الجزائر ثم إلى مراكش، فيما يعتبر آخرون أنَّ نهايتها كانت سنة 1160 م / 555 هـ و هي السنة التي حرَّر فيها عبد المؤمن بن علي إفريقيَّة من الاستعمار النورماني، و اصطحب معه أميرَها المخلوع، الحسن بن علي بن يحيى، و أدخله المهدية.

[114] قبيلة بربرية أصلها من الصحراء الغربية، و يحمل أفرادها لثامًا يَقيهم من الرياح الرملية مثل الطوارق.

[115] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

العربي في إفريقيا الشمالية، و أنّ تغلغل بني هلال و من جاؤوا بعدهم بصورة بطيئة و ثابتة في نفس الوقت غيّرَ، حسب ما يُقال، التوازن السياسي في بلاد المغرب» [116]. فللهلاليين يعود الفضل في تعريب إفريقيَّة و المغرب على المستوى الرسمي و الشعبي. ذلك أنّ أفواج الفاتحين و الغزاة العرب الذين سبقوهم إلى هذه الربوع أيّام الفتح العربي الإسلامي و بعدَه، أي طوال أربعة قرون كاملة، كانت في جملتها قليلة العدد، فلم يكُن لهؤلاء الوافدين وزنٌ عددي من شأنه أن يُؤثّر في التركيبة السُكّانية للبلاد. و على العكس من ذلك، فإنّ الحشود الهائلة من مهاجري بني هلال و بني سليم و القبائل المرافقة، و التي قدّرتها المصادر التاريخية بما بين مائتي ألف و مليون نسمة، و الأرجح أنّها لم تتجاوز أربعمائة ألف، فإنّ كثافتها تُمثّل رقمًا و حجمًا كفيلين بتغيير تركيبة المُجتمع عددًا و نوعًا. ثمّ إنّ الأفواج القادمة من المشرق في الفترة ما بين الفتح العربي الإسلامي و أواسط القرن الحادي عشر ميلادي / أواسط القرن الخامس الهجري كانت من حيث تركيبتُها متكوِّنة من عناصر قيادية و نخبوية - و إنْ احتوت في بعض الحملات على عدد لا يُستهان به من الجنود - فلم يكن لها آنذاك إذن وزنٌ ديموغرافي من شأنه أن يسمح بالقول بأنّها أثّرت في تركيبة المجتمع الإفريقي و غيّرته جذريا و جعلت منه مجتمعا عربيا صرفا، ذلك أنّ الأغلبية الساحقة من السكّان، إذا استثنينا القيادات و نسبة قليلة من السكّان الأصليين و طبعا الجنود الوافدين من المشرق بعد الفتح، الذين غالبا ما يعود منهم عدد هام إلى أوطانهم الأصلية بعد انتهاء مهمّتهم، قد بقوا في مُجملهم على ما كانوا عليه من حيث أجناسهم و أطيافهم و لغاتهم و حتى دياناتهم، ممّا يسمح بالقول بداهةً بأنّ التغيير الحقيقي على مستوى توزيع السكّان و تركيبة المجتمع الإفريقي لم يحدُث فعلا إلاّ مع الزحفة الهلالية، فـ «**كان من نتائجه أن استرجع العربُ وظيفتهم العسكرية و السياسية التي كان البربر من صنهاجة قد أمسكوا بها منذ انتقال الفاطميين إلى مصر»** [117]. على أنّ بعض المفكّرين و الباحثين يرون أنّ «**الطبقات الأولى من عرب الفتح هي التي بدأت تعريب البلاد، و وطّدت أركان الإسلام في المغرب على العموم، و قد امتزجت تمام الامتزاج بالأفارقة الأصليين، و قليلٌ من المؤرّخين مَنْ بحث عن بقايا الجُند العرب الأوَل»** [118]. و للهلاليين يعود الفضل أساسًا في نشر نمط عيش و ثقافة و تقاليدَ أتوا بها من موطنهم الأصلي، فساهموا بها في ترويج الثقافة العربية في إفريقيَّة و في تدعيم انتشار الإسلام في ربوعها و تغلغل المذهب السُنّي على طريقة مالك بين مختلف مكوِّنات مجتمعها. علاوة على ذلك، فإنّ «**المصادر التاريخية العربية حافلةٌ بأخبار الدور الذي قامت به قبائل بني هلال في الجهاد في الأندلس إلى جانب المُوَحِّدين** (الذين سيأتي الحديث عنهم)، **و هي أخبارٌ تشهد بشجاعتهم و استماتتهم في القتال ذودًا عن المُسلمين و ديارهم»** [119].

[116] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[117] راضي دغفوس في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية».

[118] امْحَمَّد المرزوقي في «منازل الهلاليين في الشما ل الإفريقي»، (أعمال الندوة العالمية الأولى حول السيرة الهلالية).

[119] أمين توفيق الطيبي في «دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس».

و تتعيَّنُ الإشارة، قبل إنهاء الحديث عن هذه الحقبة الهامَّة من تاريخ حُكَّام تونس، إلى أنَّ هناك حقائق تاريخية تتطلَّبُ شيئًا من التفكير و التحليل بهدف إعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه. فقد اعتبر عددٌ من المؤرِّخين القُدامى، و خاصة منهم ابن خلدون [120] و ابن أبي دينار [121] و ابن أبي الضياف [122]، و بعضُ المؤرِّخين المعاصرين، أمثال حسن حسني عبد الوهاب [123] و غيرهم، أنَّ أعراب الصعيد المصري لم يأتوا إلى إفريقيَّة سوى لعقاب واليها «الصبيِّ المُتمرِّد»، و لم يهتمُّوا عند قدُومهم إلى هذه الرُّبوع سوى بنهب الخيرات و تخريب المعالم و إتلاف الثروات، فنعتوهم بـ«الهمج» و بـ«النهَّابين»، و مثَّلوهم بـ«الجراد»، و بـ«السيل العَّارِم»، و حمَّلهم البعضُ مسؤولية انخرام النظام السياسي و الاجتماعي الذي كان قائما بإفريقيَّة آنذاك، و كذلك مسؤولية انقراض الحضارة القيروانية و سقوط البيت الصنهاجي. و في المقابل، يرى عدد من المؤرِّخين المتأخرين، و منهم Charles André JULIEN [124] و محمد الهادي الشريف [125] و راضي دغفوس [126] و أمين توفيق الطيبي [127] و آخرون عديدون، أنَّه لا يمكن القبول بهذه النظرية الجازمة، المُثقلة بالمفترضات الأيديولوجية، كما لا يمكن الاطمئنان إليها كلّيا، و ذلك لأسباب و قرائن عديدة، منها أوَّلاً أنَّ التراجع الاقتصادي و العمراني الذي عرفته إفريقيَّة خلال فترة حكم المُعزِّ بن باديس لم يكُن بفعل المهاجرين العرب القادمين من الصعيد المصري لوحدهم، فـ «**بنو هلال لا يتحمَّلون كلَّ ما ذكرته المصادر الإفريقيَّة و الشرقية من أعمال نهب و خراب و دمار و اضطراب،... ذلك أنَّه لا يُمكن غضُّ النظر عن أعمال النهب الأخرى التي قام بها العبيد و العسكر في بعض المدن، و كذلك أوامر المُعِزّ التي تقضي بنهب المزروعات المحيطة بالقيروان و صبرة**» [128]. و منها ثانيًا أنَّ «**سقوط إمارة إفريقيَّة الصنهاجية يعود، في جزء كبير منه، إلى عوامل داخلية، جعلت بلاد إفريقيَّة، قبيل الزحف الهلالي ميدانا هزيلا، ضعيفا، و كبحت فيه إمكانيات ردود الفعل و المقاومة. و مهما يكن من أمر، فإن منتصف القرن الحادي عشر و بداية الزحف الهلالي يمثلان منعطفا في حياة إفريقيَّة. فقد بدأ آنذاك ما يشبه عصور الانحطاط**» [129].

و بقطع النظر عمَّن كان مُتسبِّبًا، رئيسيًا أو فرعيًا، في هذه الأعمال و التصرُّفات، فإنَّ إفريقيَّة الزيرية تَعرَّضَت إلى هجمات خارجية متعددة و متتالية بسبب وضعها المُتردِّي الناجم عن

[120] في «العبر».

[121] في «المؤنس».

[122] في «الإتحاف».

[123] في «ورقات».

[124] في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[125] في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[126] في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني» و في «دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية».

[127] في «دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس».

[128] راضي دغفوس في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[129] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

الوضع الذي أصبحت فيه، و سقط عرش حُكّامها، و احتلّ عاصمتها و ساحلها و مُعظم مناطقها الداخلية الجيش النورماني، ممّا سيثير طموح المُوَحِّدين، أصحاب المغرب الأقصى، و يستدعي تدخُّلهم لتحريرها بعد اثنتي عشرة سنة.

و بالرغم من تتالي الأزمات في البلاد خلال الفترة الصنهاجية و تعرُّضها إلى هجمات سُلِّطت عليها من المشرق و من المغرب، و ما تبع ذلك من دمار و تخريب، فقد عرفت الإمارة الزيرية - لا محالة بصفة متقطِّعة - نهضة عمرانية و ثقافية و اقتصادية، إذ ازدهرت الزراعة في أغلب نواحيها، و فُتحت الطرقات و المسالك، و تنوَّعت التجارة في الأسواق، و تطوَّرت مبادلات البضائع و المنتوجات الفلاحية بينها و بين البلدان المجاورة و البعيدة، و في مقدّمتها مصر، و شُيِّدت القصور و المكتبات، و بُنيت الأسوار و الحصون، و استعادت القيروان المكانة التي اكتسبتها في عهد الأغالبة، فصارت مركزا للعلوم و الثقافة، و امتلأ بلاط أمرائها و مجالسهم برجال الفكر و الأدب، لعلّ أشهرهم ابنا القيروان، الشاعران الكبيران ابن رشيق [130] و ابن شرف [131].

[130] هو أبو علي الحسن بن رشيق الأزدي القيرواني، وُلد حوالي سنة 994 م / 384 هـ بالمحمَّدية، قرب تونس، و قيل بالمهدية أو بالمسيلة بالمغرب. توفي سنة 1063 م / 456 هـ بصقلية حيث التجأ إثرَ الزحفة الهلالية على إفريقيَّة. كان أبوه مملوكا روميا من موالي الأزد، لذلك عُرف بالأزدي. عاش بالقيروان في عهد المعز بن باديس الصنهاجي ثم في عهد ابنه تميم، و نظّم الشعر و مدح الأمراء الزيريين. ترك مؤلفات عديدة، منها «العُمدة»، و هو موسوعة في الشعر و محاسنه و لغته و أغراضه و في البلاغة و فنونها. يقول ابن خلدون في «العبر» : «**انفرد بهذه الصناعة و إعطاء حقها، و لم يَكتب فيها أحدٌ قبله ولا بعده مثله**»، كما ترك قصائد عديدة، فـ «**حاز رئاسة شعراء زمانه، و صار فيصلهم المعتمد**» (حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس»).

[131] هو أبو عبيد الله محمد بن أبي سعيد بن شرف الجذامي القيرواني، وُلد حوالي سنة 1000 م / 390 هـ بالقيروان حيث درس الفقه على أيدي مشايخ و أساتذة مشهورين، أمثال أبي عمران الفاسي و أبي الحسن القابسي و أبي إسحاق إبراهيم الحصري. كانت له منافسة دائمة مع رفيقه ابن رشيق. قرَّبه الأمير الصنهاجي المعز بن باديس منه، فأصبح من أكبر شعراء البلاط و أبرز أعلام المدرسة الشعرية القيروانية. بالرغم من تعلُّقه الشديد بموطنه إفريقيَّة و بمدينته القيروان، لم يتحمَّل الخراب الذي أصاب البلاد على أيدي القبائل الهلالية، فغادر القيروان و انتقل إلى المهديَّة ثم إلى صقلية و منها إلى الأندلس حيث أقام إلى أن تُوفِّي سنة 1067 م/ 460 هـ . ترك مؤلَّفات عدَّة أهمها «أبكار الأفكار»، الذي جمع فيه ما اختاره من شعره و نثره، و «أعلام الكلام»، الذي ضمَّنه مجموعة من مقاماته و أهداه إلى المعتضد بن عبَّاد فأجازه عليه.



الاستعمار النورماني

... النورمان ...[1]

ينحدر «النورمان» (Les Normands) من قبائل «الفيكنغ» (Les Vikings) الاسكندينافيين، و كانوا يُسمَّون في الأصل «رجال الشمال». و قد احتلوا شواطئ أوروبا خلال القرن السابع الميلادي و تمركزوا بالخصوص بشمال فرنسا في منطقة أصبَحَتْ تحملُ و لا تزال اسمَهم، و هي La Normandie، و ذلك «**مُقابل التزامهم لملك فرنسا بالكفِّ عن تخريب بلاده. و ما أن اطّلعوا على أحوال صقلّية، حتّى استضعفوا حكومتها و أخذوا يحتلُّون مُدُنَها الواحدة تلو الأخرى، إلى أن استولوا على كامل الجزيرة**» [2]، و انتشر كثيرون منهم في رُوسيا و إيسلندا و إيرلندا و بريطانيا و بلاد الغال و إيطاليا (بالخصوص صقلّية، كما سلف الذكر). و يسمِّيهم بعض المؤرِّخين العرب القدامى «المجوس».

تعود الدوافع التي كانت وراء قرار النورمان المستبدِّين بصقلّية احتلالَ إفريقيَّة في هذا التاريخ إلى أسباب و عوامل متعدِّدة، لعلَّ أهمَّها تنحصر في أطماعهم نحو هذه الأرض الشاسعة، المعطاء، القريبة من شواطئهم، و التي سمعوا عن خيراتها و ثرواتها الكثير، فأصبحوا يعتقدون أنَّها تُمثِّل، كما كانت قرطاجُ قديمًا بالنسبة إلى روما، أفضلَ مخزونٍ مُكمِّلٍ لاقتصاد جزيرتهم. و قد كانت صقلّية فعلا خلال القرن الثاني عشر ميلادي / القرن السادس هجري، «**المصدر الرئيسي للقمح بالنسبة لإفريقيَّة، لا سيما في سنوات الجفاف و القحط، كما أنَّها كانت تستورد من إفريقيَّة زيت الزيتون و ذهب السودان الغربي**» [3].

استبدَّ النورمان إذن بإفريقيَّة و بسطوا نفوذهم على أغلب نواحيها و مناطقها و وضعوا حدًّا لحكم الصنهاجيين الزيريين، الذين تولَّوها مدَّة 176 سنة ميلادية / 182 سنة هجرية. و لم يمض أسبوع على استيلاء القائد النورماني جورجي الأنطاكي على المهدية سنة 1148 م / 543 هـ ، كما سلف الذكر، حتى وجَّه أسطوله إلى سوسة و احتلَّها دون عناء لهروب واليها علي، ابن الأمير الحسن، الذي اختار الالتحاق بوالده بالمعلّقة، ثم وجَّه أسطولا آخر إلى صفاقس، فقاومته مدَّة بإعانة الأعراب، لكنَّها استسلمت في نهاية الأمر. «**و بعد ذلك، وصلت كتب Roger لجميع أهل إفريقيَّة بالأمان و المواعيد الحسنة**» [4]. و ابتداءً من هذا التاريخ أضحى Roger الثاني، ملك النورمان في صقلية، يحكم في كامل إفريقيَّة، من طرابلس إلى جزيرة أبي شريك، الوطن القبلي حاليا، مرورا بجزيرة جربة [5]، وصولا إلى الضواحي الشمالية لمدينة تونس. أمَّا بقية الإمارة،

---

[1] فقدت إفريقيَّة خلال فترة الاستعمار النورماني كيانها كدولة، و لم يكن لها رئيس بالمعنى المعتمد في هذا الكتاب. لذا وجب عدم اعتماد ترقيم ترتيبي – لا إجمالي و لا فرعي - لمن تولّى إدارتها في هذه المدة.

[2] أحمد بن عامر في «الدولة الصنهاجية».

[3] أمين توفيق الطيبي في «دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس».

[4] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[5] أمين توفيق الطيبي في «دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس».

فإن احتلالها لم يتطلّب عمليات عسكرية، ذلك أنّها دانت لحُكمه و دخلت في طاعته بكامل التلقائية، فـ «**جاءته وفود العربان و كبراؤهم مستسلمين، و تسنّى له الاستيلاء على أكثر البلاد**» [6]. و زعمت بعض المصادر أنّ «**المؤلّفين المسلمين أجمعوا - و شهاداتُهم تكتسي أهمّيةً بالغةً في هذا السياق - على أنّ أهل البلاد قد قبلوا بطيبة خاطر الخضوع للنصارى**» [7]. و لعلّ ذلك يعود أوّلاً إلى ما أظهره النصارى الغازون، رغم اختلافهم في الدين مع سكان البلاد الأصليين، من احترام للحريات الدينية و العقائدية و من اعتبار للأعراف القضائية و الإدارية المعمول بها في إفريقيّة، و كذلك إلى ما عاملوا به الأعيان و المشايخ و العامة من إحسان و عدل، و ما تحلوا به من أدب و حسن سيرة. و هو يعودُ ثانيًا إلى ما وصلت إليه المناطق الداخلية في الإمارة من فوضى و وهن و انحلال نتيجة سوء تصرُّف بعض الولاة الزيريين و رؤساء القبائل الذين حسبوا أنفسهم «ملوك طوائف»، فاستبدوا بالنواحي و الجهات و استغلّوا الظرف، فأثقلوا السكّان بالجباية و الخراج، و عاثوا في الأرض نهبا و فسادا، فعزم النورمان على استجلاب هؤلاء السكّان و كسب رضاهم بمعاملة حسنة و سياسة عادلة. و لعلّ أحد الأسباب الأخرى التي تُفسِّرُ موقف أهل إفريقيّة «الإيجابي» تُجاه انتصاب الوصاية النورمانية على بلادهم يتمثّل في أنّ الفلاّحين و التُجار و أصحاب الأموال صاروا في مقدّمة المنتفعين بالحركية الاقتصادية و بازدهار المبادلات، توريدًا و تصديرًا، بين بلادهم و صقلّية، و كذلك بنظام الجباية «النصرانية» الذي أصبح مُعتمدا و الذي خفّف عليهم وطأة ما كانَ معمولاً به إلى حدِّ قُدوم النورمان.

ظلّت إفريقيّة تحت حكم النورمان مدة اثنتي عشرة سنة (من 1148 إلى 1160 م / من 543 إلى 555 هـ)، و كاد Roger الثاني أن يملك خلالها كل نواحيها و يقيم بها مدّة أطول، و ربّما يضُمّها نهائيا إلى مُلكه، لو لم تشغله الحرب مع ملك القسطنطينية و لو لم يمت وزيره و أمير البحر على أسطوله، جورجي الأنطاكي، هذا إلى جانب بروز سلسلة من «الانتفاضات الشعبية» و «الحركات التحررية» التي عاشتها مختلف نواحي البلاد و مدنها، و التي ستؤدي في النهاية، و بإعانة المُوَحّدين القادمين من المغرب الأقصى، إلى منع النورمان النصارى، الغاصبين، من التمركز بصفة دائمة في ربوع إفريقيّة. و قد ازدادت هذه الحركات التحررية بروزا مع موت Roger الثاني و تولّي ابنه Guillaume الأول الحكم مكانه في فيفري 1154 م / ذي الحجة 548 هـ ، إذ أخذ «**النصارى في اضطهاد المسلمين**» [8] منذئذٍ، و أقلع الولاة النورمان «**عن سياسة Roger الثاني المتّسمة بالمرونة و العدل و التسامح، و أخذوا في استغلال المسلمين، و أصبحوا يتدخّلون في الشؤون الدينية، بعد ما كانوا يتحاشون ذلك من قبل**» [9]، لأنّ ملكهم الجديد كان «**فاسد**

---

[6] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[7] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية».

[8] ابن خلدون في «العبر».

[9] روجي إدريس في «الدولة الصنهاجية». و يقول عبد المجيد ذويب في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

D'abord tolérants et affables, les Normands ne tardèrent pas, sous le règne de Guillaume II, à jeter le masque. Ils pressurèrent la population et s'immiscèrent dans les affaires religieuses. Leur présence devient intolérable.

التدبير» [10]، و لأنَّ أعوانه كانوا عديمي الرأي، مُتهوِّرين، فثارت مدينة صفاقس بقيادة واليها عمر الفرياني، و قَتَل المقاومون فيها السكانَ النصارى بأكملهم ليلة رأس السنة الميلادية الفاصلة بين 31 ديسمبر 1155 م و 1 جانفي 1156 م / بين 5 و 6 ذي القعدة 550 هـ . و يُذكر في هذا الصدد أنَّ أبا الحسن الفرياني، والدَ عمر هذا و والي صفاقس من قبله، كان قد رفض أن يكون واليًا للنورمان على مدينته، فوضع مصيره بين أيديهم، واقترح عليهم أن يأخذوه رهينةً معهم إلى صقلِّية إن شاؤوا ليطمئنُّوا، كما عرضَ عليهم تعيين ابنه واليًا مكانه، ففعلوا. و لأنَّ حركتَه هذه لم تكُن سوى خدعة، إذ أوصى خلفَه و ابنَه سرًّا بالقول : «**إنَّني كبير السن و قد قارب أجلي، فمتى أمكنتك الفُرصة في الخلاف على العدو، فافعَلْ، و لا تُراقبهم و لا تنظر في أنَّني أُقْتل، و احسِب أنَّني قَدْ متُّ**» [11]، فإنَّ ملك صقلِّية أذن، بعد مذبحة رأس السنة، بإعدام أبي الحسن الفرياني شنقًا.

«**كان انتفاض صفاقس على النصارى سببا في انتفاض سائر بلاد السواحل و زوالها من أيديهم**» [12]، إذ ثارت زويلة سنة 1157 م / 552 هـ و وجدت الدعم و المساندة في انتفاضتها من قِبل والي صفاقس و أهلها و كذلك من قِبل الأعراب، و تبعتها قرقنة و جربة ثمَّ طرابلس و قابس و عنابة. و هكذا، «**خرج جميع إفريقيَّة عن حكم الإفرنج، ما عدا المهدية و سوسة**» [13] اللتين ستستقلان هما أيضًا بعد أقل من سنتين، و ذلك عند استيلاء المُوَحِّدين على إفريقيَّة و ضمِّها إلى دولتهم سنة 1160 م / 555 هـ .

---

[10] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[11] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».

[12] التّجاني في «الرحلة».

[13] ابن الأثير في «الكامل في التاريخ».



الحُكم المُوحّدي



... المُوَحِّدون... [1]

«المُوَحِّدون» سلالة مغربية أسسها، على قاعدة و نمط شيعيين، محمد بن تومرت، المعروف بالإمام المهدي، المنحدر من قبيلة «هرغة» المتفرِّعة عن «المصامدة» (جمع مصمودي)، أبناء السوس الأقصى بجبال «الأطلس الكبير» جنوبي مرَّاكش. على أنَّ عبد المؤمن بن علي البربري الكومي الزناتي، الذي سيأتي الحديث عنه في القسم الموالي، يُعتبر مؤسسها الحقيقي، لأنّه كان صديقا حميما و صاحبا ملازما للمهدي بن تومرت، و لأنّه خلفه بعد مماته، كما أنّه هو الذي قاد جيوش المُوَحِّدين في أكبر معاركهم التي استهدفت مرَّاكش و الدولة المرابطية. و عبارة «المُوَحِّدون» مشتقّة من «التوحيد» (بالمعنى العقائدي)، ذلك أنَّ «**أصل دعوة المهدي هي التوحيد، و هو نفي التجسيم الذي عليه المغرب باعتمادهم ترك التأويل في المتشابه من الشريعة، و كان** (أي ابن تومرت) **يصرح بتكفير مَنْ أَبَى ذلك، أخذًا بمذهب التكفير بمآل الرأي، فسمَّى لذلك دعوته دعوة التوحيد و أتباعه بالمُوَحِّدين نعيا على الملَثَّمين**» [2]، أي المرابطين، كما أنَّ من أهمِّ مرتكزات «الدعوة الموحِّدية» النظرية التي تقول بالمهدي المُنتظر، «**الذي يملأ الأرضَ قسطاسًا و عدلاً مثلما مُلئت ظلْمًا و جورًا**» [3].

و تعود أول محاولة قام بها المُوَحِّدون لبسط نفوذهم على إفريقيَّة إلى سنة 1156 م / 551 هـ، حيثُ أوفدَ عبد المؤمن بن علي أحد قُوَّاده إليها بحرًا لاستكشافها و تقدير قُدُراتها الدفاعية، ثمَّ عزم خلال السنة الموالية (1157 م / 552 هـ) على الاستيلاء على مدينة تونس، التي لم تكن وقتئذ تحت حكم النورمان كبقية أنحاء البلاد و المدن، فوجَّه إليها جيشا من الأعراب و من أبناء قبيلة مصمودة، بقيادة أبي عبد الله محمد، ابنه، غير أنَّ الحملة لم تنجح، إذ فشل أبو عبد الله في اقتحام مدينة تونس، و ذلك أولا لأنَّ أعيانها و أهاليها استماتوا في الدفاع عن مدينتهم و وقفوا صفًّا واحدا وراء واليهم عبد الله بن عبد العزيز بن خراسان، و ثانيا لأنهم رُبَّما تلقَّوا دعما عسكريا هاما من أمير المعلَّقة، محرز بن زياد الرياحي. لذلك اضطرَّ ابنُ الخليفة المُوَحِّدي للعودة إلى بجاية، و كان قبل ذلك تحوَّل إلى بنزرت، فأكرمه واليها و أعلن له الولاء و الطّاعة، ثمَّ واصل طريق عودته.

لم يستحسن عبد المؤمن بن علي طبعا هزيمة ابنه على مشارف تونس، كما لم يستحسن بقاء مدينتَيْن كبيرتَيْن، المهدية و سوسة، تحت حكم النصارى النورمان - و قد كان الحسن بن علي، الأمير الصنهاجي المخلوع، يحرِّضه على افتكاكهما منذ أن التقى به - فقرَّر التوجُّه بنفسه إلى

---

[1] بقيت إفريقيَّة تحت السلطة المباشرة للموحدين خلال فترات حكم الخلفاء الأربعة عبد المؤمن بن علي و ابنه أبي يعقوب يوسف ثمَّ حفيده يعقوب المنصور و أخيرًا ابنه (ابن المنصور)، محمد الناصر. و اعتبارا بأنها فقدت خلال كامل هذه المدَّة كيانها كدولة، فقد وجب عدم اعتماد ترقيم ترتيبي – لا إجمالي و لا فرعي - لمن تولَّى إدارتها وقتئذ.

[2] ابن خلدون في «العبر».

[3] علي عبد القادر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

إفريقيَّة، و خرج من مراكش على رأس جيش قدَّره المؤرِّخون بما بين مائتي ألف و أكثر من خمسمائة ألف [4] من الفرسان و الراجلين و الأتباع و السوقة، و اصطحب معه الأمير الحسن بن علي الصنهاجي، ربما لإيهام أعيان إفريقيَّة و أهاليها بأن هدفه من فتح بلادهم إنما هو مساعدة الصنهاجيين، أمرائها الشرعيين، على استرجاع حكمهم، لا غير.

بعد حوالي سنة من فشل المحاولة الأولى التي قام بها ابنُه، وصل الخليفة الموحِّدي عبد المؤمن بن علي إلى تونس و حاصرَها برًّا و بحرًا [5] لمدَّة شهر، ثمَّ دخلَها يوم 30 ماي 1159 م / 10 جمادى الأولى 554 هـ، و استولى عليها و خلع واليها علي بن أحمد بن خراسان و وجَّهه إلى بجاية منفيا، فتوفي في الطريق، ثم قَتَل أمير المعلّقة، محرز بن زياد الرياحي، فدانت له المدينة و ضواحيها، و عهد بها إلى نائب عنه و عيَّن له أشياخا من المُوَحِّدين للمشاورة في شؤونها. و بعد ثلاثة أيام من دخولِه إلى تونس و وضعِها تحت سلطته، توجَّه إلى المهدية فوصلها أواخر جويلية 1159 م / أوائل رجب 554 هـ «**و معه الحسن بن علي الصنهاجي، صاحبها، فلما عاين أبراجها الشامخة من جهة البر، ركب في سفينة و طاف بها من جهة البحر و قال للحسن : نزلتَ عن هذا المعقل العظيم ؟ فقال : قلّةُ من يُوثق به من الرجال، و عدمُ القدرة، و حكمُ القدر !**» [6]، فنزل غير بعيد عنها و حاصرها مدَّة تقارب ستة أشهر و ضيَّق عليها و تقاتل على مشارفها مع النورمان المستبدِّين بها، إلى أن لجأ جنودها النصارى إلى التفاوض، ثمَّ غادروها إلى بلادهم بعد أن أمَّنهم عبد المؤمن بن علي، فدخلتها الجيوش الموحدية يوم عاشوراء، 10 مُحَرَّم 555 / 21 جانفي 1160 م، و هي السنة التي عُرفت بسنة الأخماس. و قد سمِّيت هكذا لأن عددها يتركب من ثلاث خمسات، و كان الكثيرون من العامَّة، و حتى من الأعيان و المشايخ، يتفاءلون خيرا بذلك، باعتبار أنَّ رقم خمسة هو في ثقافتهم و تقاليدهم مصدر استبشار، لأنه، في ظنِّهم، يَقي من الحسد و يحمي من العين.

هل دخل عبد المؤمن بن علي إلى المهدية مُحرِّرا أم غازيا ؟ هل كان ينوي تحريرها و غزوها في ذات الوقت ؟ هل صراحةً حرَّكته العصبية و الغيرة على الدين الإسلامي، فدفعتاه إلى القدوم من بلده البعيد لطرد النصارى الكفرة من إفريقيَّة المسلمة ؟ ألم يكن هدفه الخفيُّ هو جمع كامل منطقة إفريقيَّة و المغربَين الأوسط و الأقصى تحت سلطته الجديدة ؟ هل كانت نيته حقًّا إعادة الصنهاجيين - و هم بربر مثله - إلى سدَّة الحكم في إفريقيَّة ؟ هذه جملة من نقاط الاستفهام و التساؤلات التي اختلف في الإجابة عنها المؤرِّخون و البحَّاثون، و تباينت تحاليلهم و استنتاجاتهم بشأنها. على أنَّه يمكن التأكيد، مهما يكن من أمر، بأن أعيانَ المدينة و وجهاءَها و سكَّانَها قد فرحوا بمقدمه فرحا شديدا و دخلوا في طاعته بتلقائية ملحوظة، و أنَّه من ناحيته أظهر لهم من العطف و العناية و حسن المعاملة ما جعلهم يزدادون اطمئنانا و تفاؤلا.

[4] قدَّر ابن الخطيب في «الحلل الموشّية» جيشَ عبد المؤمن بن علي المُتوجِّه إلى تونس بـ 75.000 فارس و 500.000 راجل، و هي تقديرات تبدو مُشطّة.

[5] دعَّم عبد المؤمن بن علي جيشَه البرِّي بأسطول بحري به 70 مركبًا.

[6] أورده الزركشي في «تاريخ الدولتين».

مباشرة إثر خروج النورمان النصارى من المهدية، استكمل عبد المؤمن بن علي وضع يده على بقية مدن إفرايقية و مناطقها، و توافد عليه ممثلو المدن و القبائل للتهنئة و تقديم شواهد الطاعة. و بذلك تمَكَّن من إخضاع جميع كبار القوم و القادة و المشايخ، و عمومًا كلّ مكوِّنات المجتمع الإفريقي لنفوذه، فأعاد بذلك الوحدة لإفريقيَّة. على أنَّه لم يُرجع الحُكم إلى الصنهاجيين، إذ عيَّن أحد أبناء قبيلته نائبا عنه بالمهدية، و هو أبو عبد الله محمد بن فرج الكومي، و كلَّف الحسن بن علي الصنهاجي بالتعامل معه، «**لكونه عارفا بأحوالها، و أقطعه بها ضيعتين، و أعطاه دُورا يسكنها هو و أولاده و أتباعه**» [7]، و لم يُعيِّنه رديفا للوالي أو نائبا له، بل جعله في واقع الأمر في شبه إقامة جبرية أو في شبه إحالة على التقاعد، لكنّه مع ذلك «**أمَرَ الوالي أن يقتدي برأيه**» [8].
أما بقية نواحي إفريقيَّة و مدنها، و بالخصوص المدن الساحلية الكبرى، فقد دخلت مجموعة منها تلقائيا في طاعة عبد المؤمن بن علي، و هي سوسة و صفاقس و طرابلس، و مجموعة ثانية تمَّ احتلالها بعد مناوشات و مشادَّات متفاوتة الأهمية، و هي قفصة و الجريد و نفطة و الحامة. أما المدن و الجهات الأخرى، فقد استسلمت دون عناء، و ذلك بمُجَرَّد وصول طلائع الجيش الموحدي إلى ضواحيها.

نتيجة لهذا الغزو، «**أذعن للسلطة الموحِّدية كافة المغامرين و المرتزقة، مهما كان شأنهم، و دخلوا في طاعتها**» [9]، و ولَّى عبد المؤمن بن علي على إفريقيَّة ولده أبا إسحاق إبراهيم، ثمَّ قفل راجعا إلى مراكش، عاصمة مُلكه، فبلغه أنَّ بعض قبائل بني هلال ثارت في ناحية جبل القرن، قُربِ القيروان، فبعث إليهم جيشا كسر شوكتهم و أجلى عددا كبيرا منهم إلى المغرب، منهم من أخذ عنوة و منهم من أغرته المشاركة في الجهاد في سبيل تحرير الأندلس، فذهب طوعا. و بذلك، أعطى المُوَحِّدون إشارة الانطلاق لعملية اختلاط و مزج بين العناصر العربية الهلالية و سكَّان بقية منطقة شمال إفريقيا البربر و الأندلس، و هو تلاقح كان إلى حدِّ التاريخ مُقتصرا على إفريقيَّة و على جزءٍ من المغرب الأوسط.

يُمكن القول بأن إفريقيَّة، و إن أصبحت منذ هذا التاريخ إقليما من أقاليم المملكة الموحِّدية و فقدت بذلك ذاتيتها كدولة، قد حققت على أيدي المُوَحِّدين ثلاثة أهداف ذات أهمية، هي أولا زوال دولة متداعية - الدولة الصنهاجية - التي أفلتت من قبضتها أغلب المدن و النواحي و انقسمت إلى دويلات يحكمها شبه «ملوك طوائف» لا تهمُّهم سوى مصالحهم، «**مثل بني خراسان البرابرة بتونس، و ابن الرند في قفصة، و ابن الورد العرب ببنزرت، و ابن جامع بقابس. و قد أحصى المؤرِّخ ابن خلدون عددا كبيرا آخر من الرؤساء الذين أنشؤوا إمارات عابرة في**

---

[7] ابن خلِّكان في «وفيات الأعيان». و ذلك ما يُبين أنَّ الحسن بن علي الصنهاجي لم يعُد إلى المهدية أميرا أو واليا.

[8] ابن خلدون في «العبر». و يُفيد التّجاني في «الرحلة» أنَّ الحسن بن علي الصنهاجي بقي بالمهدية إلى حين وفاة عبد المؤمن بن علي سنة 1163 م / 558 هـ . وعندما ارتقى أبو يعقوب يوسف العرش المُوحِّدي، أذن بترحيله و أهله و ولده وحاشيته إلى المغرب، فأقام جنوب مدينة الرباط إلى أن تُوفِّي في ربيع سنة 1171 م / 566 هـ .

[9] ابن خلدون في «العبر».

باجة، مثلا، و طبربة و الكاف و الأربس و زغوان و غيرها من المدن الداخلية» [10]. الهدف الثاني الذي تحقّق لإفريقيَّة هو طرد النصارى الغاصبين من أراضيها و وضع حدٍّ لاستعمار دام اثْنتي عشرة سنة، و كان من الممكن أن يدوم و أن يمتدّ لفترة أطول. أمّا الهدف الثالث فهو التخلّص، لفترة لن تدوم طويلا في الحقيقة، من العناصر المشاغبة من الأعراب الهلاليين و إنهاء الفوضى التي كانت تطبع تصرُّفاتهم في جميع ربوع البلاد.

ألحق عبد المؤمن بن علي إفريقيَّة بجزئيها، الجزء الذي كان تحت حكم الزيريين و الجزء الذي كان تحت حكم أبناء عمومتهم بني حمّاد، بمملكته، و أكّد بجاية عاصمةً لإقليم المغرب الأوسط، و نقل عاصمة الإقليم الشرقي من المهدية إلى تونس. في هذا الصدد، يجدُر التذكير و الملاحظة بأنَّ **«الفاتحين من العرب ابتنوا القيروان و اتّخذوها عاصمة للبلاد الإفريقيَّة. و سببُ اختيارهم هذا المركز على سواه هو توسُّط موقعه الجغرافي و بُعده عن السواحل. و لمّا انتصب العُبيديون و قَوِي ساعد دولتهم بأسطول رهيب، لم يخش عُبيد الله من جعل مدينة المهدية، التي أسسها، مقرًا لسلطانه المتّسع. و لمّا دانت إفريقيَّة إلى عبد المؤمن بن علي و إلى خلفائه من بعده، استحسنوا نقل مركز الحكومة إلى تونس، و تبعه في الإقامة بها الحفصيون و من والاهم من الدول»** [11]، لذلك، يُعتبر المُوَحِّدون، و من بعدهم الحفصيون - الذين سيُركِّزون دولة سيدوم حكمها أكثر من ثلاثة قرون و نصف - أول من اختار تونس عاصمة لإفريقيَّة. على أنَّ بعض المؤرِّخين يقولون إنَّ أول من اختارها إنما هو حَسَّان بن النعمان الغَسَّاني، الذي تولّى إفريقيَّة و المغرب أوائل القرن الثامن ميلادي / أواخر القرن الأول الهجري.

مباشرة إثر وضع يده على إفريقيَّة، تولّى عبد المؤمن بن علي توزيع المقاطعات بين أبنائه، و عزل جميع العُمّال الذين كان الأمراء الزيريون نصَّبوهم في مختلف المدن و المناطق و عيَّن ولاة موحِّدين مكانهم، على أنّه أبقى عمر بن أبي الحسن الفرياني في صفاقس، و أبا يحيى بن مطروح في طرابلس، لأنهما كانا قد دخلا طوعا تحت لوائه، و عيَّن إلى جانب كلٍّ واحد منهما مساعدا من المُوَحِّدين. و بهذا، يُعتبر **«فتح عبد المؤمن لإفريقيَّة حدثا بالغ الأهمِّية في تاريخ المغرب، ذلك أنَّ هذه هي المرّة الأولى التي تعرف فيها هذه البلاد، منذ أحقاب و أحقاب، و ربَّما منذ فجر التاريخ، الوحدة السياسية تحت سلطة زعماء أنبتتهم تربتها»** [12].

عرفت البلاد في بداية عهد المُوَحِّدين نصيبًا من الهدوء النسبي و الاستقرار الظاهري، ممّا مكّن الاقتصاد من الانتعاش بعض الشيء. غير أنَّ هذا الوضع تغيَّر في عهد الخليفة الموحِّدي الثاني، أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، إذ ثار عليه بجهة قفصة، سنة 1180 م / 575 هـ، علي بن المعزّ، المعروف بالطويل، أحد أبناء بني الرند - الذين كانوا مستبدِّين بها في العهد الزيري - فتوجَّه إليه الخليفة بنفسه و دخل المدينة بقوة و قتل قائد ثورتها و أعادها إلى الجادَّة. ثمَّ اندلعت،

[10] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[11] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[12] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

في عهد الخليفة الثالث، أبي يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، سنة 1187-1188 م / 583 هـ، ثورةٌ أخرى أشدُّ خطورة و أكبرُ اتساعا، و هي ثورة علي بن إسحاق بن غانية الصنهاجي [13] الميروقي، نسبة إلى ميورقة (Majorque)، أكبر جزر أرخبيل الباليار (Archipel des Baléares)، و هو ثائرٌ مُرابطي الأصل، انتهز فرصة انشغال الخليفة بغزو الأندلس، فاحتلّ مدينة بجاية و تمركز بها و استعملها قاعدة لتوسيع نفوذه، كما ضمّ الجزائر و مليانة و قلعة بني حماد و قسنطينة إلى حكمه، فطارده المُوَحِّدون و أجبروه على التوغل في اتّجاه الجنوب، فاحتلّ جزءًا كبيرا منه و وضع يده على مناطق الجريد و قفصة و الحامَّة و قابس و صفاقس، و عزم على طرد المُوَحِّدين و الانقضاض على السلطة، ثمّ دخل طرابلس، فتمَكّن من تحقيق هدفين سيساعدانه في القريب على إقلاق راحة المُوَحِّدين و محاولة افتكاك المنطقة من أيديهم، الأوّل هو التحامه بالأعراب و استمالتهم إلى صفِّه، و الثاني هو اتّصاله بالثائر قراقوش الغُزِّي، و هو «**مملوك أرميني لصلاح الدين، صاحب مصر، قام بعمليات حربية على رأس جيش من التركمان - الأغزاز - على تخوم إفريقيَّة الجنوبية الشرقية و الغربية، و استولى لوقتٍ على طرابلس ثم قابس و قفصة**» [14]، و كانت له مع الميورقي علاقات مبنية على المُهادنة و المُصالحة، و كان الثائران يشتركان في أكثر حروبهما و يتعاونان، كما كانا يدعُوان أتباعهما، و سُكّانَ إفريقيَّة عموما، إلى الولاء لبني العبَّاس. و قد كان قراقوش الأرميني يرى في إفريقيَّة موطنا لإمارة كان يعتزم تركيزها بعد أن وضع يده على الجزء الشرقي من المنطقة، طرابلس و ما جاورها.

و كردٍّ فعل منه، انتهج الخليفة المنصور طريقة سلفه و والده، فواجه الوضع بحزم كبير و قاد بنفسه حملة عسكرية واسعة، توجّه بها إلى تونس أواسط ديسمبر 1186 م / بداية شوال 582 هـ ، «**ولم يصطحب إلاّ عددًا محدودا من عرب المغرب ممّن كانوا محلّ ثقة تامَّة لديه، و ذلك رُبّما احتياطا، باعتبار طبيعة ولاء هؤلاء الناس و الأوضاع السائدة في البلاد و شكل الصراع الدائر فيها**» [15]. وصلت جيوش المنصور إلى إفريقيَّة و دخلت عاصمتها تونس، و من هناك وجّه الخليفة المُوحِّدي جزءًا من قواته إلى الجنوب الغربي حيث كانت له في ربيع سنة 1187 م / 583 هـ مواجهة مع ابن غانية و حلفائه في مكان يُسمَّى «عمرة»، غير بعيد عن مدينة قفصة، و انهزم الجيش الموحِّدي بسبب عدم حسن إعداده و خذلان بعض أفراده، فكانت أوَّل و أكبر هزيمة يتكبَّدها المُوَحِّدون منذ دخولهم إفريقيَّة. تأثّر المنصور جدًّا بسبب هذه الخيبة، خاصَّة و قد بلغ صداها إلى المغرب الأقصى، فجمع قُوَّاته و قرَّر الخروج بنفسه لقيادة المعارك ضدَّ الثَّائرين، فكان له ما أراد بعد معركة طاحنة جرت بحامَّة قابس يوم 14 أكتوبر 1187 م / 9 شعبان 583 هـ ، فانزعج عدوُّه، علي بن يحيى الميروقي، و اختار الهرب إلى وجهة مجهولة، فيما

---

[13] كان ابن غانية الميورقي، المُنتمي إلى قبيلة مسوَّفة البربرية الصنهاجية، يدَّعي أنَّه عربيٌّ أصيل و أنَّه ينحدر من قبيلة سليم، «**وهو عمل سياسي محض كان يقصد به التقرُّب (من الأعراب) و جلبهم إلى صفِّه.... و كان ادِّعاءُ النسب العربي لم يستغلّه بنو غانية فقط لأغراض سياسية، بل نجد عبد المؤمن بن علي يدَّعي ذلك أيضًا، رغم أنَّه من قبيلة كومة البربرية... و كان يقول : إنَّما نحن لقيس عيلان بن مضر بن نزار**» (أورده محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية»).

[14] الحسين اليعقوبي، في تحقيق و تقديم «تاريخ الدولتين» للزركشي.

[15] علي عبد القادر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

توغّل حليفه قراقوش في الصحراء، ممّا جعل «**المنصور الموحِّدي يعدل عن مواصلة مطاردتهما، و يعود إلى قابس قصد الاستيلاء عليها، باعتبارها أهمَّ معاقل قراقوش الأرميني**» [16]. و فعلا، استولى الجيش الموحِّدي بقيادة الخليفة المنصور على قابس بعد يومين من المعارك، ثم تابع «**انتصاراته في القضاء على جيوب المقاومة المُتمرِّدة، و استطاع أن يستولي على مدن و قرى الواحات الغربية، مثل توزر و نفطة و دقاش و حامّة الجريد، ثمّ اتّجه بعد ذلك إلى مدينة قفصة، التي تركها عمدًا حتى تكون الجولة الحاسمة بينه و بين أعدائه**» [17]، ابن غانية و قراقوش، اللذين وجدا بها ملجأً آمنا.

استسلمت قفصة بعد حصار مرير و هجوم عنيف، و قَتَل المنصور كلّ الموالين لأعدائه من أعيانها، ثمّ توجّه إلى تونس حيث أقام أياما عاد بعدها إلى عاصمته مراكش «**بعد ما أسكن أحوال إفريقيّة**» [18]. لكنّ الفتنة ما فتئت أن اندلعت من جديد على يد يحيى بن غانية، الذي حلّ مكان أخيه علي بعد مماته و تمَكّن على امتداد عشر سنوات كاملة من بسط نفوذه على النصف الجنوبي من إفريقيّة و تصرَّف فيه و كأنه مَلِك مطلق، ثم مَلَك سنة 1203-1204 م / 600 هـ كامل إفريقيّة بعد أن أضاف المهدية و القيروان و باجة و تونس إلى نفوذه، و «**أسَّس إمبراطورية مُرابطية تمتدُّ من عنابة إلى جبال نفوسة، و تتوغّل جنوبا حتى بسكرة**» [19]، ثم أعلن ولاءه للعرش العبّاسي في بغداد، ممّا أثار بطبيعة الحال غضب الخليفة الموحِّدي الجديد، محمد الناصر بن المنصور، الذي ردَّ الفعل، على غرار ما فعله أسلافه، بعنف و قوة، فنظّم حملة عسكرية واسعة قادها بنفسه، و استهدف بها كافة الربوع دون استثناء، و هرب ابن غانية من مدينة تونس قبل أن تصل إليها جيوش الناصر، فاستعادها الخليفة الموحِّدي و تمَكّن بذلك من تطهير البلاد و من إخماد الثورة، مستعينا في ذلك بأحد القواد المشهورين الذين سيخلّد التاريخ آثارهم، و هو الشيخ أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاتي.

أوكلَ إذن الخليفة الموحِّدي محمد الناصر بن المنصور إلى هذا القائد العسكري مهمة مطاردة الميورقي الثائر و القضاء عليه، فتمَكّن الشيخ أبو محمد عبد الواحد فعلا من إلحاق هزيمة نكراء بالميورقي و بأتباعه في منطقة «تاجرا» ما بين قابس و مدنين، و ذلك في أكتوبر 1205 م / ربيع الأول 602 هـ ، فكانت معركةٌ «**فاقت أهمّيتها سائر المعارك، إذ مثّلت بداية النهاية لحركة البدو... و مُنعرجًا هامًّا في علاقة الدولة بالقبائل**» [20]، كما إنّها أكْسبت أبا حفص عُمر إعجاب السلطان و ارتياحه، ما جعله، بعد أن «**اتّعظ بتجربة أسلافه و تجربته الذاتية و شعُر بالخطر الذي ما زال محدقا بالبلاد، يتّخذ قبل ارتحاله إلى المغرب إجراءً هاما يتعلق بالحكم في**

---

[16] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[17] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[18] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[19] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[20] محمّد حسن في «المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي».

إفريقيّة» [21]، و هو قرارٌ اعتقد الناصر أنّه سيضمن للموحِّدين الاطمئنان نهائيا على مصير «ولاية» إفريقيّة من حيث استتباب الأمن و الاستقرار، و كذلك من حيث ربطها بالعرش الموحِّدي في المغرب ربطًا هيكليًا و نهائيًا. فقد اختار الخليفة الموحِّدي بطلَ معركة قابس، الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص، و عيَّنه واليا على إفريقيّة، و ذلك بالرغم من أنَّ هذا التعيين كان مخالفا لما جرت به العادة منذ دخول عبد المؤمن إلى إفريقيّة قبل خمسين سنة، إذ كان اختيارُ ولاة تونس و ولاة النواحي لا يتم سوى من بين أبناء الخلفاء المُوَحِّدين أو من بين أبناء عمومتهم. على أنَّ عددًا من المؤرِّخين يؤكدون أنَّ الشيخ أبا محمد عبد الواحد هو نفسُه سليلٌ للموحِّدين، باعتباره كان ينتمي إليهم بالمصاهرة، إذ أنّه **«كان متزوجا بابنة المنصور** (أخت الخليفة محمد الناصر) **و مكلّفا بنيابته في إمامة الصلاة»** عندما كان بمراكش حسب مصدر تاريخي [22]، كما أنّه كان قد زوَّج ابنته لشيخ المُوَحِّدين، عبد المؤمن بن علي، حسب مصدر آخر [23].

انطلاقا من هذا التاريخ إذن، أصبح الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص، الذي ينحدر من قبيلة هنتاتة، أبرز فرع من قبيلة المصامدة و أكثر القبائل البربرية المغربية جاهًا و صيتًا، أول من يتمُّ تعيينه من خارج العائلة المؤمنية في مثل هذا المنصب الهام. و بالرغم من أنَّ اختيار محمَّد الناصر بن المنصور للشيخ عبد الواحد لولاية إفريقيّة دون سواه يعود أساسًا، كما سلف الذكر، إلى النجاح الذي حققه هذا القائد الكبير بانتصاره على رأس الفتنة، يحيى بن غانية الميورقي، و إلى صفات الحزم و العزم و الانضباط و الثقة التي يتمتَّع بها، فإنَّ بعض المؤرِّخين يعتقدون بأنَّ الهدفَ من تعيينه في هذه الخطّة إنَّما هو في الحقيقة إبعادُه عن مقرِّ السلطة المركزية، مراكش، لئلاّ يطمع، بسبب علاقاته المتميزة بالشيخ عبد المؤمن بن علي، في الخلافة الموحدية في ضوء الخلافات و الصراعات التي بدأت تنخر بلاط مراكش أوائل القرن الثالث عشر الميلادي / أوائل القرن السابع الهجري، فبدا المُوَحِّدون بذلك و **«كأنهم أرادوا بُعده** (أي الشيخ عبد الواحد) **عن الخلافة ليجدوا السبيل إلى أغراضهم»** [24].

يمكن التأكيد في الختام على أنَّ للموحِّدين فضلاً على إفريقيّة. ذلك أنّهم حرَّروها و أطردوا منها النورمان الغزاة و زادوا الدين الإسلامي رسوخا و انتشارا في ربوعها، كما أنّهم ساهموا إلى درجة كبيرة في الحدِّ من أعمال الشغب و الفساد التي دأبت بعض قبائل الأعراب على القيام بها. و لعلَّ

---

[21] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[22] الحسين اليعقوبي في تحقيق و تقديم «تاريخ الدولتين» للزركشي، و هو ما يؤكِّده محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[23] يُورد الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Pour sceller les liens de parenté avec le bras droit de l'Imam Ibn Toumart, Abou Hafs a donné sa fille à Abdelmoumen Ibn Ali, le berbère koumi (une branche des Zenata) qui a suivi l'Imam depuis le début de sa prédication au Maghreb central

[24] أورده التّجاني في «الرحلة»، و هو ما يؤكّده بعض المؤرِّخين الآخرين، منهم امْحَمَّد علي المرابط في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني، إذ يقول :

Le geste d'Al-Naceur de 1207 devait être interprété, certes, comme un hommage au dévouement des descendants de Abou Hafs, mais c'était aussi un moyen de tenir éloigné de Marrakech un homme dont le nom pouvait lui porter ombrage.

أعظم فضلٍ للموحِّدين على ربوع هذه البلاد هو أنّهم، من خلال تعيين الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاتي واليا عليها، قد وضعوا البذرة الأولى التي ستُفضي إلى إرساء دولة ستدوم في تونس أكثر من سابقاتها و من لاحقاتها، و هي الدولة الحفصية، نسبة إلى أبي حفص، و التي سيتواصل حكمها ما يزيد على ثلاثة قرون و نصف.

و تجدُرُ الإشارة، بخصوص الفترة المُوحِّدية، إلى أنَّ خلفاء هذا البيت، من شدَّة حرصهم على تسيير إفريقيَّة تسييرا متينًا، مُحكما، و بالرغم من بُعد المسافة التي تفصلها عن مُرَّاكش، مقرّ مُلكهم، قد دخلوها كلُّهم الواحد بعد الآخر، و تولّوا بأنفسهم إدارة شؤونها و كأنَّها امتدادٌ لمرجع نظرهم، و أقاموا بها ما يكفي من الوقت لضبط أمورها و تسيير دواليبها، إلى أن عَيَّن رابعهم واليا كامل السلطة عليها. و قد قاد الخلفاء المُوَحِّدون الأربعة - بأنفسهم في أغلب الأحيان - المعاركَ و الحروبَ على أرض إفريقيَّة لفرض الأمن و الانضباط، و قاوموا حركات التمرُّد و العصيان. فقد قاد أوَّلُهم، عبد المؤمن بن علي، الحملة التي حرَّرت إفريقيَّة من الاستعمار النورماني سنة 1160 م / 555 هـ ، ثمَّ تبعه ابنُه يوسف سنة 1180 م / 575 هـ لإخماد ثورة قفصة التي قادها أحد أفراد بني الرند، ثم أبو يوسف يعقوب المنصور سنة 1187-88 م / 583 هـ ، الذي قدم لمحاربة الثائرَيْن قراقوش و الميورقي [25]، و أخيرا، الخليفة محمد الناصر بن المنصور [26]، سنة 1205-1206 م / 602 هـ ، الذي استرجع البلاد من يد الميورقي و نصَّب الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاتي واليا عليها.

و يعتقد عدد من المؤرِّخين الحديثين بأن المُوَحِّدين هم الأوَّلون الذين سعوا و نجحوا، لا محالة لفترة وجيزة، في توحيد أقطار المنطقة. فـ «**لقد كان عبد المؤمن بن علي ملكا عظيما، فاتحا، نشيطا، ذا آراء طريفة و صارمة في الشؤون الإدارية، و كان صائبا في أحكامه، و ترك لأبنائه إمبراطورية ممتدَّة الأطراف**» [27]، «**تضمُّ أقطار المغرب العربي الثلاثة، و دامت أكثر من سبعين سنة**» [28]، فاعتُبرت فترتهم، على الأقلّ في بدايتها، الفترة التي شهدت نشأة المغرب العربي الكبير الذي نعرفه اليوم، كما اعتُبرت نقطة فاصلة و عهدًا انتقاليًّا بين ما سبق دخولهم إلى إفريقيَّة و ما سيليه.

---

[25] استمرّت فتنة بني غانية الميورقيين نصف قرن (من 1184 إلى 1234 م / 580 إلى 631 هـ) و لم تنته في العهد الموحّدي. يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Il faut attendre la dynastie Hafside, à la fin du premier tiers du XIII[ème] siècle, pour tourner vraiment la page des partisans d'Ibn Ghanya.

[26] يفيد امْحَمَّد علي المرابط في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني، بأن محمد الناصر بن المنصور وُلد بالمهدية فيقول : Il connaissait les mœurs des habitants de l'Ifriqiya ; il était né lui-même à Mahdia

[27] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[28] الحبيب ثامر في «هذه تونس».

السلطنة الحفصية



55 – الشيخ أبو محمَّد عبد الواحد – 1
بن أبي حفص عُمر الهنتاتي
– أبو محمد، الصَّامت [1] –

يذكر أغلب المؤرِّخين، و منهم ابن خلدون [2] و ابن الخطيب [3] و الزركشي [4] و ابن الشمّاع [5] و ابن أبي دينار [6] و كاتب الشيخ عبد الواحد، محمد بن نخيل، أنَّ الحفصيين ينتسبون إلى الجنس البربري الأصيل، و تحديدا إلى قبيلة هنتاتة، التي هي أكبر فرع من فروع مصمودة، و بعضهم يُؤكد، في ذات الوقت، أنَّهم ينحدرون من أمير المؤمنين عُمر بن الخطّاب. و كان أبو حفص عمر الهنتاتي، جدُهم و والدُهم، يحمل اسمًا بربريا، هو Faska O'mzal Inti، فمنحه الإمام ابن تومرت [7]، اسمًا عربيًا استئناسًا باسم العضد الأيمن للنبي صلّى الله علي و سلّم، عُمر بن الخطّاب، و باسم ابنته حفصة التي تزوَّجها النبي [8].

أول الحفصيين الذين حكموا هذه البلاد إذن هو الشيخ [9] عبد الواحد بن أبي حفص، الذي عيَّنه الخليفة الموحدي، محمد الناصر بن المنصور، واليا على إفريقيَّة، بعد مشاركته في حملات المُوَحِّدين عليها و نجاحه المتميز في مطاردة الميورقي الثائر، و إلحاقه أكبر الهزائم به بعد معركة تاجرا بناحية قابس، سنة 1205 م / 602 هـ . هذا الرجل، الذي أعطى لإفريقيَّة و المغرب سلالة حاكمة خلَّد التاريخ ذكراها لمدَّة طويلة، «**هو المولى أبو محمد بن الشيخ أبي حفص عُمر بن يحيى بن محمد بن والد بن علي بن أحمد بن ولال بن إدريس بن خالد بن اليسع بن إلياس بن عمر بن وافتن بن محمد بن محمد بن محبة بن كعب بن محمد بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب، رضي الله عنه**» حسب ما أورده مؤرِّخ الدولة الحفصية، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الشمّاع [10]. و يُستخلص من هذا التسلسل «**أنّ هذا النسب القرشي وقع في المصامدة و التحم بهم، و اشتملت عليه عصبيتهم، شأن الأنساب التي تقع من قوم إلى قوم**

---

[1] لقَّبه أهل تونس بالصامت لأنه «**كان لا يُسمع له كلام ما دام راكبا إلى أن ينزل**». أورده التّجاني في «الرحلة».

[2] في «العبر».

[3] في «أعمال الأعلام».

[4] في «تاريخ الدولتين».

[5] في «الأدلة البينية».

[6] في «المؤنس».

[7] ورد في حواشي «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي» لـ R. BRUNSCHVIG : «**يرجع تعريب هذا الاسم إلى المهدي ذاته الذي كان يعتبرُنفسه بمثابة الرسول محمد الجديد (هكذا)، فأراد أن يكون إلى جانبه أبو حفص جديد**».

[8] حسبما أورده الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution

[9] كان المُوَحِّدون يحملون لقب «السيد»، بينما كان أبناء البيت الحفصي، في بداية عهدهم، يحملون لقب «الشيخ».

[10] في «الأدلة البينية».

و **تلتحم بهم»** [11]، ذلك أنَّه كثيرا ما يلاحظ أنَّ بعض القبائل غير العربية الأصل، مثل البرابرة في إفريقيَّة و المغرب، لا تتردَّد في البحث لنفسها عن شجرة تنسبها إلى الجنس العربي، و ذلك ما فعله الصنهاجيون من قبلِهم بقولهم إنَّهم ينحدرون من حِمير و ما فعله غيرهم بالقول بأنهم من سلالة قحطان أو عدنان أو قيس عيلان، علما بأنَّ «**اصطناع الربط بالرسول أو بشجرة عمر بن الخطاب أو بالعلويين** (هو) **من الأمور التقليدية عند المغاربة»** [12].

يُذكر أنَّ الشيخ عبد الواحد لم يكن راغبا في البقاء في إفريقيَّة على الإطلاق، «**مُتعلِّلاً ببُعد الشقَّة عمَّن خلَّفه بمرَّاكش من أهل و ولد، و بما يستلزم ذلك من مُفارقة الخليفة و البُعد عنه»** [13]. لكنَّه، بعد محاولات ملحَّة و وساطات «عائلية»، رضخ لإرادة الخليفة الذي وضعه أمام حلَّين لا ثالث لهما خلال المناقشات التي جرت بينهما حول هذه المسألة. فقد خيَّره محمد الناصر بن المنصور الموحِّدي بين البقاء في إفريقيَّة لتسييرها، مُقابل أنْ يعود هو - أي الخليفة - إلى مراكش، أو الذهاب إلى مراكش، مُقابل أنْ يبقى الخليفة في إفريقيَّة لإدارة شؤونها بنفسه. رضيَ الشيخ عبد الواحد بالولاية عن مضض و وضع جملة من الشروط لتحمُّلها، منها أولاً أن يُباشَر مهمَّته بشكل مؤقَّت، أي إلى حين الانتهاء من ثورة ابن غانية و تعيين والٍ من قبل الخليفة الموحِّدي على إفريقيَّة، و ثانيًا ألاَّ تطول مهمَّته أكثر من ثلاث سنوات، و ثالثا أن تعود كافة الجيوش الموحِّدية إلى مرَّاكش رفقة الخليفة محمد الناصر، عدا من يختارُهم الشيخ عبد الواحد للبقاء تحت إمرته، و رابعا ألاَّ يُؤاخَذَ و ألاَّ يُحاسَبَ على أيٍّ قرارِ تعيينٍ أو ترقيةٍ أو إقالةٍ يصدر عنه، أي «**أن لا يُتعقَّب عليه في التولية و العزل، و يعني ذلك إمكانية تعيين العُمَّال، و خاصَّة الانسجام داخل الجهاز الإداري و السيطرة عليه»** [14]، و خامسًا أنْ يُسمح له بأن يُعيِّن من أبناء المُوَحِّدين من يكون له عونا في تدبير أموره. و ما كان بإمكان الشيخ عبد الواحد أن «يفرض» على الخليفة محمَّد الناصر بن المنصور مثل هذه الشروط لو لم تكن له مكانة متميزة في البيت الموحِّدي، و هي مكانة اكتسبها اعتبارا لكونه ابن أحد أهم أصحاب المهدي بن تومرت العشرة الذين بايعوه شيخًا للموحِّدين و أطلقوا عليه لقب المهدي. و قد كان والده، أبو حفص عُمر بن يحيى الهنتاتي، «**أقوى العشرة و أنفذهم كلمة و أوسعهم نفوذا»** [15]، و كان هو نفسه، أي الشيخ عبد الواحد، أحد أفراد هذه المجموعة المُسمَّاة «جماعة العشرة» أو «أهل الجماعة».

اطمأنَّ الخليفة الناصر الموحِّدي على إفريقيَّة بعدَ أن وجدَ الرَّجلَ الذي «**يسُدُّ فيها مَسَدَّ الخلافة، و يقيم بها سوق الملك»** [16]، و عيَّنه لقيادتها، فغادرها بعد أن مكث بها أكثر من سنتين، يوم 10 ماي 1207 م / 10 شوال 603 هـ ، متوجِّها إلى مرَّاكش بَرًّا، فرافقه الشيخ عبد الواحد

---

[11] ابن خلدون في «العبر».

[12] الحسين اليعقوبي في تحقيق و تقديم «تاريخ الدولتين» للزركشي.

[13] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية»، نقلاً عن التّجاني، صاحب «الرحلة».

[14] علي عبد القادر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[15] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[16] ابن خلدون في «العبر».

في نصيب من الطريق و وَدَّعه في تخوم مدينة باجة، ثمَّ عاد إلى مدينة تونس التي اختارها مقرًّا لإمارته، و تولَّى أمر إفريقيَّة في الحين، فشرع في مباشرة مهامه بيد من حديد، و فرض الطاعة و الانضباط في كامل أرجاء البلاد، و لم تعكر صفو ولايته سوى تحرُّكات يحيى بن غانية و مشاغبته، ما تطلَّب منه شنَّ ثلاث هجمات متتالية لصدِّه، كانت الأولى خلال سنة 1208 م / 604 هـ، حين خرج إليه في جيش كبير و هزمه شرَّ هزيمة بوادي شبرو بسهل تبسَّة و أجبره على الفرار إلى تاهرت. و كانت الثانية خلال السنة الموالية، حيث لاحقه في جهة تلمسان و هزمه و استرجع تاهرت من يده، أمَّا الثالثة، و هي المعركة الحاسمة، فقد جرت في البلاد الطرابلسية عند جبل نفوسة سنة 1209 م / 606 هـ، حيث ألحقت قواته أشدَّ الهزائم بابن غانية و حلفائه من الأعراب و قتلت أعدادًا كبيرة منهم.

بقي عبد الواحد بن أبي حفص خاضعا لسلطة الخليفة الموحِّدي كامل مدة ولايته التي دامت أكثر من أربع عشرة سنة، و لم تُراوده فكرة الانفصال عن مراكش و لو للحظة واحدة رغم عدم رضاه، بعد وفاة الناصر الموحِّدي، بتولِّي ابنه الصبي، المستنصر أبي يعقوب يوسف، الخلافة، و هو موقف حسمه بعد مدة، إذ انتهى به الأمر بأن قبل - كما فعل أبوه من قبله في عهد يوسف بن عبد المؤمن بعد وفاة باعث الدولة الموحِّدية، و لنفس الأسباب - بالأمر الواقع و أعلن ولاءه للخليفة الجديد، لا لأنَّه أضحى فجأةً راضيا عنه أو لأنَّه اكتشف فيه كفاءةً و قدرةً رغم صغر سنِّه، و إنما لأنَّه كان متعلِّقًا بصدقٍ بالعرش الموحِّدي، و كذلك لأنَّه كان يؤمن شديد الإيمان بأنَّ «**السلطة المركزية التي ناضل هو و أسرته في سبيل قيامها و توطيد دعائمها**» [17] يجب أن تكون مصالحُها و أن يكون و جودُها فوق كل اعتبار.

«**بالانتصار على يحيى بن غانية** (بعد ثلاث سنوات من ولايته على إفريقيَّة)، **حسِبَ عبد الواحد بن أبي حفص أنَّ مُهمَّته بإفريقيَّة انتهت**» [18]، فوجَّه كتابًا إلى الخليفة الموحِّدي محمد الناصر طالبا منه الإذن له بالعودة إلى مراكش طبقا لما تم الاتفاق بشأنه بينهما سنة 1207 م / 603 هـ، «**فخاطبه بالشكر و العذر بمهمَّات المغرب عن إدالته، و أنَّه يستأنف النظر في ذلك، و بعث إليه بالمال و الخيل و الكساء، للإنفاق و العطاء**» [19]، «**و طلب منه أن يواصل مهمَّته و إقامته بإفريقيَّة**» [20]. و قد يكون خشي من جديد قوة شخصية الرجل و خاف على عرشه منه، لما يعرفه من منزلة بني حفص و مكانتهم في المغرب الأقصى عند البربر عموما، و عند المصامدة بالخصوص.

تُوفي الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص في 25 فيفري 1221 م / غرة مُحَرَّم 618 هـ [21] بعد أن قضى حوالي أربع عشرة سنة في الحكم، و دُفن بقصبة عاصمة إفريقيَّة الجديدة، تونس.

---

[17] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[18] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[19] ابن خلدون في «العبر».

[20] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[21] في عهد يوسف المستنصر بن محمد الناصر بن يوسف الموحّدي.

على أنَّ مسألة خلافته بقيت مفتوحة، إذ لم يُحدِّد السلطان الموحِّدي مُسبقًا الطريقة التي ستُتَّبَعُ لحسم الموضوع عند حدوث الشغور، كما أنَّ أبناء البيت الحفصي أنفسهم و أفراد البلاط الموحِّدي و وُجهاء الدولة في تونس لم يتفقوا فيما بينهم حول من سيُعيَّن مكانه، فـ «**افترقت الناس على فرقتين، فرقة مالت إلى ابنه أبي زيد، و فرقة مالت إلى ابن أخيه إبراهيم بن إسماعيل**» [22]، ثمَّ حصل اتِّفاقُ شيوخ المُوَحِّدين الموجودين بتونس على تسمية ابنه أبي زيد عبد الرحمن مكانه.

ترك الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص كرسيَ تونس في وضعية «دستورية» غير واضحة، و ترك البلاد، التي اعتُبرت في عهده و خلال السنوات الخمس التي ستلي وفاته ولايةً تابعةً للعرش الموحِّدي ، على حالة شبه حسنة من حيثُ أمنُها و اقتصادُها، إذا استثنينا بقايا الشغب الذي أحدثه فيها الميورقي الثائر، فحاز رضاء الموحِّدين و مساندة أهل إفريقية، و لم يفكِّر في توريث أحد أولاده. في ذات الوقت، سدَّت «سلطة الإشراف»، من ناحيتها، الطريق أمام أبنائه لاعتلاء «الكرسي». على أن أعقابه سيأخذون «**بالثأر بصفة باهرة بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، حيث سينتصبون نهائيا على رأس إفريقيَّة**» [23]، و سينفصلون عن الموحِّدين، و سيتداولون على العرش الحفصي بالوراثة طيلة حوالي 350 سنة .

56 – أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الواحد – 2
بن أبي حفص عمر الهنتاتي

تولَّى أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الواحد أمور الولاية لمدَّة ثلاثة أشهر دون إذن الخليفة الموحِّدي و دون استشارته، و لم يتمَكَّن شيوخ المُوَحِّدين، الذين تولَّوا تعيينَه و تنصيبَه [24]، من الحصول على موافقة الخليفة على اختيارهم، غير أنَّ أبا زيد باشر مهامَّه بحزم و عزم، «**و خرج في عساكره لتمهيد النواحي و حماية الجوانب، إلى أن وصل إليه كتاب المستنصر بعزله**» [25]، فارتحل إلى المغرب رفقة عدد من إخوته و أفراد عائلته، فيما أمر الخليفة ابنَ عمِّه، أبا إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حفص الآنف الذكر، بتولِّي إفريقيَّة بصفة والٍ بالنيابة.

---

[22] ابن القنفد في «الفارسية». و ابن القنفد هو أصيل قسنطينة، و يُعتبر من أشهر مؤرِّخي السِّيَر (Historiographe) للفترة الحفصية. عاش في عهد أبي فارس عبد العزيز. وُلد سنة 1339 م / 740 هـ و تُوفي سنة 1407 م / 810 هـ، و اشتقَّ عنوان كتابه من اسم السلطان أبي فارس، فسمَّاه «الفارسية».

[23] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقية في العهد الحفصي».

[24] يرى بعض المؤرِّخين، و في مقدَّمتهم R. BRUNSCHVIG، صاحب «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي»، في تعيين أبي زيد عبد الرحمن بن عبد الواحد محاولةً أولى لجعل الولاية وراثية في آل عبد الواحد بن حفص.

[25] ابن خلدون في «العبر».

57 – أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل– 3
بن أبي حفص عمر الهنتاتي

باشر الوالي المعيَّن مهمَّته بالنيابة لمدَّة سبعة أشهر - من ماي إلى ديسمبر 1221 م / من ربيع الأول إلى شوّال 618 هـ - ثم سلَّم المقاليد إلى الوالي الجديد، إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن. و قد يكون سلطان المغرب أراد بهذا التعيين - أي باختيار والٍ من أحفاد باعث الدولة الموحِّدية، عبد المؤمن بن علي - إنهاءَ الجدل القائم آنذاك حول وراثة ولاية إفريقيَّة و وضعَ حدٍّ لطموحات الحفصيين، أبناء أبي حفص عُمر الهنتاتي و أحفاده، في إقرارها لفائدتهم. كما أنَّ الخليفة الموحِّدي، المستنصر، أراد من خلال تكليف أبي العلاء إدريس بولاية إفريقيَّة الفتكَ ببعض رجالات الشيخ عبد الواحد، و في مقدّمتهم محمد بن أحمد بن نخيل، كاتبه، الذي وصلته بشأنه وشايات تُفيد بأنَّه كان يتكلَّم في الخليفة و يستصغر شأنَه. و يُذكر أنَّ إبراهيم بن إسماعيل، رغم قصر مدة ولايته، و رغم أنَّه لم يكن سوى نائب مؤقت للوالي المُنتظر، قد تولَّى التنكيل و التشفِّي بأفراد العائلة الحفصية، أبناء عمِّه المُتوفَّى، دون سببٍ صريح، و لكن على ما يبدو بتعليمات من مرَّاكش.

58 – إدريس بن يوسف... [26]
بن عبد المؤمن بن علي
– السيد أبو العلاء الكبير –

باشر أبو العلاء إدريس - الذي كان قبل ذلك واليا على إشبيلية - مهامَّه في إفريقيَّة نهاية 1221 م / نهاية 618 هـ ، فكان أوَّلُ عملٍ قام به هو مواصلة أعمال التنكيل و التشفِّي التي شرع فيها سلفه ضدَّ أبناء الشيخ أبي حفص و رجال دولته، فاضطهد بعضهم و أعمل السيف في رقاب البعض الآخر. و قد يكون الهدفُ من هذا التصرُّف، الصادر عنه و عن سلفه إبراهيم بن إسماعيل و المُستند إلى أوامر من بلاط مرَّاكش، هو إثناء أبناء أبي حفص عمر و أحفاده على المُطالبة بوراثة عرش إفريقيَّة، و هو تصرُّف اعتُبر فيما بعد من بين العوامل التي تسببت في خلق مناخٍ ملائم لعودة ابن غانية الثائر إلى الظهور من جديد و للقيام بشنِّ سلسلة من الهجمات المكثَّفة و المتواصلة على العديد من النواحي، ما اضطرَّ أبا العلاء إدريس إلى تكليف ابنه عبد

[26] ليس هذا الوالي من السلالة الحفصية. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا داخل هذا الجزء من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنَّه يُعتبر حاكمًا مؤقَّتا لإفريقيَّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

الرحمن أبي زيد، باقتفاء أثر ابن غانية و محاربته. و فعلا، توجَّه عبد الرحمن إلى جهة الصحراء، غير بعيد عن غدامس، حيث شنَّ هجوما على الثَّائر و أتباعه، ثمَّ تولَّى مُطاردته عند فراره إلى جهة قابس، فلم يظفر به. و بعد بضعة أيَّام، كلَّف أبو العلاء إدريس ابنَه عبد الرحمن بإعادة الكرَّة و العودة إلى ميدان الحرب لتتبُّع ابن غانية، الذي كان ساعتها بوسط البلاد، فتوجَّه إليه بمنطقة السباسب التونسية، و جرت معركة طاحنة بين الجيشين في مكان يقع ما بين قفصة و القيروان، فانهزم الميروقي و هرب - كعادته - إلى الصحراء و توغَّل فيها.

توجَّه القائد المنتصر، عبد الرحمن بن إدريس، إلى القيروان و أقام بها، فصادف وُصوله وفاة والده إدريس، فهبَّ من توِّه إلى تونس و استولى على كرسيِّ الحكم بها.

59 – عبد الرحمن بن إدريس... [27]
بن يوسف بن عبد المؤمن
– السيد أبو زيد –

تولَّى عبد الرحمن بن إدريس الموحِّدي أمر إفريقيَّة في سبتمبر 1223 م / شعبان 620 هـ و أتاه التقليد من الخليفة الجديد، أبو محمد عبد الواحد بن يوسف بن عبد المؤمن، الذي لُقِّب فيما بعد بـ «المخلوع»، فباشر مهامَّه، معتمدا هو كذلك سياسة تعسفية، فأساء السيرة و استبدَّ بالرعية، «**و بَسَطَ يده في الناس بمكروهه، و تنكَّرت له الوجوه، و انحرف عنه الناس**» [28]. و ما أن ارتقى الخليفة الموحِّدي الجديد، أبو عبد الله محمد، المُلقَّب فيما بعد بـ «العادل»، إلى سدَّة الحكم في المغرب الأقصى، حتى أمر بعزله في نوفمبر 1226 م / ذي الحجَّة 623 هـ ، و قيل قبل ذلك، و أمرَه بالقدوم إلى مراكش، ثم عيَّن مكانه الشيخ أبا محمد عبد الله، المعروف بعبُّو، ابن الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص عُمر الهنتاتي. و بهذا القرار الخليفي، انتهت بعد خمس سنوات و سبعة أشهر فترة تردُّد السلطة المركزية الموحِّدية، و تراجعت في احترازها في شأن سلالة الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص، و ذلك بالسماح بتعيين ابنه هذا واليا على إفريقيَّة.

[27] ليس هذا الوالي من السلالة الحفصية. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا داخل هذا الجزء من البحث (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنَّه يُعتبر حاكمًا مؤقَّتا لإفريقيَّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

[28] ابن خلدون في «العبر».

60 – أبو محمَّد عبد الله بن عبد الواحد – 4
بن أبي حفص عمر الهنتاتي
– عَبُّو –

عادت ولاية إفريقيَّة أواخر سنة 1226 م / أواخر 623 هـ إلى أبناء أبي حفص بعد خمس سنوات من الضبابية الناجمة عن انعدام خطٍ صريح و طريقة ثابتة لتداول المسؤولية على رأسها. فقد عرفت البلاد خلال هذه الفترة تناوب أربعة ولاة، كان اثنان منهما من الحفصيين - هما أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الواحد و ابن عمه إبراهيم بن إسماعيل - أوَّلُهما نصَّب نفسه واليا دون إذن الخليفة الموحِّدي، صاحب القول الفصل في التعيينات، و ثانيهما كان تعيينه محدودًا في الزمان و في المهام، باعتباره دُعي إلى تحمُّل المسؤولية مؤقتا في انتظار قدوم والٍ مُعيَّن. ثم تولاَّها اثنان من المُوَحِّدين، هما أبو العلاء إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن و بعده ابنه أبو زيد عبد الرحمن، فكانت سياستهما فاشلة و سيئة إلى حدٍّ بعيد، ممَّا تسبَّب في تفاقم الاضطرابات و بروز حركات العصيان.

لهذه الأسباب، كان تعيين أبي محمد عبد الله بن عبد الواحد (عبُّو) واليا على إفريقيَّة بمثابة الإقرار الرسمي من قبل السلطة المركزية بمراكش بأحقِّية آل عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي بها، و في ذات الوقت، إشارةً - تزامنًا مع بدء تراجع قوة المُوَحِّدين و بروز مشاكل خطيرة داخل بيتهم - إلى تدرُّج الجهة الشرقية من الإمارة - إفريقيَّة و المغرب الأوسط - نحو الاستقلال عن مراكش.

لم يلتحق أبو محمد عبد الله (عبُّو) بمقر عمله الجديد إلاَّ بعد ثمانية أشهر من تعيينه، و ذلك بسبب وجوده بمُرَّاكش و انشغاله «**بترتيب شؤونه مع البلاط الموحِّدي**» [29]، فعيَّن أحد أبناء عمومته، أبا عمران موسى بن إسحاق بن إبراهيم، نائبا عنه بتونس، و عهد لأخيه، أبي زكرياء يحيى، بمهمَّة التحوُّل إلى عاصمة الولاية للسهر شخصيا على حسن إعداد و تنظيم مراسم الاستقبال الرسمي و الشعبي الذي كان يرى نفسه جديرًا به.

التحق الوالي الجديد بعاصمته تونس و تسلَّم مقاليد الحكم رسميا بها، ثمَّ شرع في إحكام سلطانه عليها، فعيَّن أخاه و نائبَه السالف الذكر، أبا زكرياء يحيى، واليا على قابس و ناحيتها، و أخاه أبا إبراهيم واليا على توزر و نفطة و بقية نواحي قسطيلية، الجريد حاليا، ثمَّ انصرف إلى مقاومة حركات العصيان و التمرُّد التي كانت مُدُن المغرب الأوسط - الجزائر حاليا - مسرحا لها. و لعلَّ أهم الحركات التي برزت في هذه المنطقة هي - مرَّة أخر ى - تلك التي قام بها ابن غانية الميورقي بجهات و مناطق عديدة، مثل بجاية و متيتجة و مليانة و وادي الشلف، ممَّا استوجب تجنيد قوًى جبَّارة للتصدي له و لمقاومته و وضع حدٍّ للفوضى و التمرُّد اللذين أحدثهما.

[29] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

و ما أن استَتَبَّت الأمور لأبي محمد عبد الله (عبُّو) - بعد هروب ابن غانية إلى سجلماسة و توغُّله كالعادة في الصحراء - حتى اندلعت فتنة كبرى، سيكون لها أثر عميق في مستقبل الولاية الحفصية و مسارها، و هي الفتنة التي أخذت شكل الانقلاب و تَمَثَّلت في مؤامرة حاك خيوطها أخوه - والي قابس - أبو زكرياء يحيى، بمباركة - بل بتعليمات - من الخليفة الموحِّدي الجديد، أبي العلاء إدريس، «المأمون»، الذي كان أبو محمد (عبُّو) قد رفض سابقًا بيعته عند ارتقائه العرش، تعبيرا منه عن عدم رضاه عن الطريقة الوحشية التي أزاح بها - أي الخليفة - أخاه و سلفه أبا محمَّد عبد الله «العادل»، إذ لم يتردد في اغتياله و التمثيل بجثته، أضف إلى ذلك أنَّ الخليفة المعزول و المقتول هو وليُّ نعمة أبي محمد عبد الله (عبُّو)، فهو الذي عيَّنه واليا على إفريقيَّة كما سبقت الإشارة إليه. و يُذكر في هذا الصدد أنَّ المأمون «**بعث إلى صاحب إفريقيَّة، أبي محمد عبد الله (عبُّو)، ليأخذ له البيعة، فتوقف و ظنَّ أنَّها مكيدة عليه، و قال للرسول : نحن مقيمون على بيعة العادل، فإذا تحققنا موته، بايعنا أخاه. فكتب المأمون للأمير أبي زكرياء يحيى - و كان إذَّاك واليا على قابس - بالولاية على إفريقيَّة و بعزل أخيه أبي محمد (عبُّو) لأجل امتناعه من بيعته**» [30].

حاول أبو محمد عبد الله (عبُّو) عبثا التصدِّي لثورة أخيه أبي زكرياء يحيى، و خرج لمحاربته على رأس جيش من الأعراب و الموالي تتقدَّمه مجموعة هامَّة من القادة و الأعيان المُوَحِّدين، لكنَّ مرافقيه هؤلاء، الذين كان قائد الانقلاب على اتصال دائم بهم دون شك، غدروا به و خذلوه حال وصولهم إلى تخوم مدينة القيروان، فبادروا بخلعه و بالإعلان عن ولائهم و طاعتهم لأبي زكرياء يحيى، و ذلك أواخر فصل الربيع من سنة 1228 م / 625 هـ.

61 – أبو زكرياء يحيى – 5
بن عبد الواحد بن أبي حفص
– أبو زكرياء يحيى الأول –

يُعتبر أبو زكرياء يحيى الأول الباعثَ الحقيقي للدولة الحفصية، ذلك أنَّه هو الذي سيضع أُسسها و سيصنع استقلالها عن الدولة الموحِّدية بمراكش و سيتولَّى توسيع رقعة ترابها ليجعلها تمتدُّ من برقة إلى المغرب الأقصى و الأندلس. تولَّى أبو زكرياء يحيى الأول أمر إفريقيَّة أواخر جوان 1228 م / أواخر رجب 625 هـ، و عمره يزيد بقليل على ست و عشرين سنة، فباشر الأمور بحزم و عزم، ثم ظهرت عليه، بعد سنتين قضاهما في ترتيب بلاطه و مراجعة دواليب ولايته، تصرُّفات

[30] أورده الزركشي في «تاريخ الدولتين».

تنمُّ بوضوح عن رغبة صريحة في الانفصال عن السلطة الموحِّدية المركزية في مراكش، ثمَّ تدعمت نواياه هذه عندما تَبَيَّنَ له أنَّ الخليفة الموحدي أبا العلاء المأمون تنكَّر لمذهب المهدي بن تومرت و قتل عددا كبيرا من المُوَحِّدين، و هم أبناء هنتاتة، التي ينحدر منها الحفصيون، فبادر أوَّلا برفض قبول العُمَّال - الولاة - الذين عيَّنهم له السلطان (و الحال أنَّه هو نفسه قد عُيِّن واليا على قابس في عهد أخيه و سلفه أبي محمد (عبُّو) من قِبل نفس الخليفة أبي العلاء إدريس) و ردَّهم من حيث أقبلوا، ثمَّ أسقط صفة «الوالي» في تسمية مسؤوليته و سمَّى نفسه «أميرا»، مستعيدا بذلك اللقب الذي كان يحمله الأغالبة و بنو زيري سلفًا، كما «**أسقط اسم الخليفة الموحِّدي من الخطبة في بلاد إفريقيَّة، و اقتصر على الدعاء للمهدي** (ابن تومرت) **و للخلفاء الراشدين**» [31] دون أن يُقحم اسمه هو فيها، على الأقل إلى غاية سنة 1236 م / 633 هـ ، و هي السنة التي بويع فيها البيعة الثانية.

شرع أبو زكرياء يحيى في توسيع رقعة مملكته، و اعترفت به «ملكًا» على تونس مُعظمُ الدول المسيحية المُطلَّة على البحر الأبيض المتوسِّط، و اتجهت اهتماماته الأولى إلى استرجاع حدود إفريقيَّة إلى ما كانت عليه في عهد الأمراء الصنهاجيين. لذلك، زحف سنة 1230-1231 م / 628 هـ على قسنطينة و بجاية و احتلَّهما و ضمَّهما إلى مُلكه، ثمَّ انصرف إلى مطاردة الثائر يحيى ابن غانية، فخرج يقتفي أثره إلى أن ظفر به و أهلكه سنة 1234 م / 631 هـ في مكان ما لم تُحدِّده المصادر، و زحف في السنة الموالية - 1235 م / 632 هـ - على مدينة الجزائر و ألحقها بإمارته، ثم على وادي الشلف حيث استسلمت له القبائل المقيمة في شعابه، و في مقدّمتها قبيلة مغراوة البربرية. أما في الداخل، فقد عمل أبو زكرياء على توطيد أركان دولته بالقضاء على مناوئيه، و توصَّل بفضل سياسته المتَّسمة بالحزم و الدهاء تجاه القبائل البدوية إلى التحكُّم فيها، ثمّ «**شرع في التوسُّع على حساب المغرب الأوسط، مغذِّيا طموحه في توحيد المغرب الإسلامي، باعتبار الحفصيين الورثة الشرعيين للحكم الموحِّدي**» [32]. جرى كلُّ هذا و السلطة الموحِّدية لا تحرِّك ساكنا و لا تقدر حتى على توجيه اللوم إلى من لا تزال تعتبره و تدعوه «واليها» على إفريقيَّة، و ذلك بسبب ما أصابها من الوهن و التراجع في عهد «المأمون» و في عهد ابنه «الرشيد»، نتيجة الصراعات و المؤامرات، و نتيجة انفصال العديد من المقاطعات الأندلسية عن نفوذها [33].

عرفت إفريقيَّة في عهد أبي زكرياء يحيى الأول الاستقرار السياسي و الأمن الاجتماعي، ممَّا مكَّن زراعتها و صناعتها من الازدهار و النمو، و وفَّر الفرصة لمدنها و قراها و أريافها للتطور و الرفاه. و قد مثَّلت سياسته الرصينة و اختياراته الصائبة أهمَّ أسباب ازدهار بلاده على جميع الأصعدة،

---

[31] ابن القنفد في «الفارسية».

[32] حسين بن عبد الله في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[33] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :
Le Gouverneur hafside, Abou Zakaria, profita de la dislocation de l'Empire Almohade pour se déclarer indépendant.

إذ كان، «**و هو في عنفوان قوته و خزينتُه تزخر بالأموال، يعيش عيشة ورعة و بسيطة، وفقا للتعاليم الإسلامية و للمذهب الموحَّدي، على وجه الخصوص، و كان يسعى إلى تعميم النظام و العدل و الازدهار، و كان محبوبا من قبل العموم**» [34]. و من حُسن تدبير هذا الحاكم الفذ، الذي خلَّد التاريخ ذكراه على مرِّ العصور، أنَّه اعتمد على وزراء و ولاة أكفاء و إداريين مُقتدرين من ذوي التجربة الثرية، ينحدرون في أغلبهم إمَّا من سلالة جدِّه أبي حفص أو من بيت شيخ المُوَحِّدين و محرر تونس من الاستعمار النورماني، عبد المؤمن بن علي. و من الأسباب التي لا تقلُّ أهمِّية عن هذه نجاحُه في إدماج أعداد هائلة من النازحين المسلمين الفارين من إسبانيا إثر الغزو النصراني، و الذين وجدوا في نظامه ملاذاً لهم و لعائلاتهم و ذويهم، فانصهروا بسرعة كبيرة في مجتمعهم الجديد و ساهموا في الحركيَّة الاقتصادية التي شهدتها البلاد، إذ جلبوا معهم تجارب متعددة و تقنيات حديثة و فنيات متطورة جاؤوا بها من موطنهم الأصلي، الأندلس.

و اعتبارًا لما كان يتمتَّعُ به أبو زكرياء يحيى الأوَّل من شهرةٍ و سمعةٍ تَخَطَّتَا حدود إفريقيَّة، ربطت معه معظم الدول المحيطة علاقات ديبلوماسية و تجاريةً أبرمت لبعثها و توطيدها اتِّفاقيات متشابهة في خطوطها الرئيسية، تركَّزت جلُّها «**على ضمان الأمن المُتبادل للملاحة و** (تحديد) **مبادئ تعاطي التجارة، و استقرار النصارى في دار الإسلام، و الاعتراف بقناصلهم و بالقضاء القنصلي، و منحهم الامتيازات اللازمة لاستقرارهم في بعض الموانئ**» [35]. و قد أُبرمت هذه الاتِّفاقيات بالخصوص مع كلٍّ من البندقية (نوفمبر1231 م / مُحَرَّم 629 هـ) و بيزا (سبتمبر 1234 م/ ذو الحجة 631 هـ) و جنوة (جوان 1236 م / شوال 633 هـ). و علاوة على هذه البلدان، كانت لإفريقيَّة الحفصية مبادلات تجارية مكثَّفة مع مُدُنٍ و بلدان أخرى مثل مرسيليا و مقاطعات منطقة الـ Languedoc و مُدُنها، كما كانت لها علاقاتٌ مُتميِّزة مع صقلِّية، خاصَّة بعد إبرام اتِّفاقية «هدنة وقتية» (1239 م / 636 هـ) جاءت لتضع حدًّا للجفاء الذي طبع لفترة العلاقة بين البلدين، و هو جفاءٌ يجدُ تفسيرَه أوّلاً في التراكمات التاريخية الناجمة عن احتلال البلاد من قِبل النورمان ثمَّ طردهم منها بفضل المُوَحِّدين، و ثانيا في احتماء أحد أبناء البيت الحفصي [36] بهذه الجزيرة و رغبته في اعتناق الديانة المسيحية و تعاطف بعض المقرَّبين من ملِكِها معه. و قد أنهت الاتِّفاقية المُشار إليها جميع هذه الخلافات و بقيت بعد ذلك العلاقات حسنة بين البلدين بحرصٍ شخصي من أبي زكرياء الأول و من نظيره Frédéric II de Sicile.

على صعيد العلاقات مع الدولة الأم، الدولة الموحِّدية، كانت طموحات أبي زكرياء يحيى تتعدَّى رغبته في الانفصال عنها لترتقي إلى مستوى اعتزامه بسطَ نفوذه على كامل المنطقة للانتصاب بها أميرا للمؤمنين مكان الخليفة الموحِّدي، الذي صار عرشه في نظره شاغرا بعد وفاة أبي العلاء إدريس، «المأمون». فأصبح هذا الأمير الطموح، «**منذ أن استقلَّ بأمر إفريقيَّة و اقتطعها من**

---

[34] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[35] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[36] يقول R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي» : «**في سنة 1236 أعرب أحد الشبَّان من أبناء أخ الأمير زكرياء عن رغبته في التحوُّل لدى البابا التاسع للتعمّد**».

بني عبد المؤمن، متطاولا إلى مُلك الحضرة بمرّاكش و الاستيلاء على كرسيّ الدعوة» [37]، ذلك ما جعله يتوجّه في شتاء سنة 1241 م / 639 هـ إلى مدينة تلمسان على رأس جيش يضمُّ أربعة و ستين ألفا من المقاتلين من بين الجنود النظاميين و رجال القبائل الذين رافقوه منذ الانطلاق أو الذين انضموا إليه في الطريق.

احتل أبو زكرياء يحيى مدينة تلمسان في سبتمبر 1242 م / ربيع الأول 640 هـ و بسط عليها نفوذه بعد أن دخل صاحبُها أبو يحيى يغمراسن العبد الوادي في طاعته، ثم توجَّه إلى مقر الخلافة بمراكش، لكنه لم يتجرّأ على الهجوم عليها و لم يطمح في الإطاحة بالعرش الموحِّدي القائم بها، بل اكتفى بتضييق الخناق عليها و بقبول ولاء الدويلات و الإمارات الأندلسية القريبة منها و بيعتها، و منها بلنسية (1238 م / 636 هـ) و إشبيلية و شريس و طريف (1243 م / 641 هـ) و المرية و غرناطة و مالقة (1245 م / 643 هـ). ثمّ جسَّم، بعد حوالي خمس سنوات، محاصرته و تطويقه لمراكش ببسط نفوذه على العديد من المدن و النواحي التابعة لها بالمغربين الأوسط و الأقصى، مثل فاس و مكناس و تازة و الرباط و سلا و طنجة و القصر الكبير و سبتة و سجلماسة.

كان أبو زكرياء يحيى الأول في أوج سلطته و قمّة عطائه عندما فُجع سنة 1248 م / 646 هـ في ابنه الأكبر أبي يحيى زكرياء، واليه على بجاية، الذي كان عيَّنه منذ سنة 1240 م / 638 هـ وليًّا للعهد، فاختار ابنَه الثاني، أبا عبد الله محمد، خلفا له، ثُمَّ تُوفي بعد هذا المُصاب ببضعة أشهر (أكتوبر 1249 م / جمادى الثانية 647 هـ) إثر مرض مفاجئ أصابه و هو بصدد القيام بجولة تفقُّدية بعنَّابة، و قد كان عمُرُه آنذاك أقل من خمسين سنة و مضى على اعتلائه العرش الحفصي ما يزيد على إحدى و عشرين سنة، **«فدُفن بجامعها** (أي جامع عنَّابة) **قُرب ضريح الولي أبي مروان اليحصبي، ثمَّ بعد سنوات، و أثناء نزول لويس التاسع بتونس، نُقل رُفاته من عنَّابة إلى قسنطينة»** [38].

بقي اسم هذا الأمير عالقا في الأذهان إلى اليوم، ذلك أنَّه هو الذي ركَّز دعائم السلطنة الحفصية التي سيدوم حكمها في تونس حوالي 370 سنة، و ترك معالم و إنجازات لا تزال إلى الآن قائمة، منها على وجه الخصوص سوق العطارين المشهور بمدينة تونس، و جامع القصبة، الذي كان يُسمَّى «جامع المُوَحِّدين» [39]، و المدرسة الشمَّاعية، و مُصَلَّى العيدين، و حصن العاصمة، و رسوم القصبة، و غيرها من المعالم و الإنجازات. هذا، و بالرغم ممَّا وصل إليه أبو زكرياء من عُلُوٍّ الجاه و من العظمة، و ما حقَّقه من سمعة لبلاده و لعرشه، فإنّه لم يسمح بذكر اسمه في الخُطب الجُمُعية إلا بعد ثماني سنوات من ارتقائه سدَّة الحُكم، كما أنَّه رفض إلى آخر يوم

[37] ابن خلدون في «العبر».

[38] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[39] يقول الزركشي في «تاريخ الدولتين» : **«و لما أُكملت الصومعة بالبنيان في شهر رمضان 630 هـ / 1232 م، صعد إليها بلَيلٍ و أذَّن فيها بنفسه».**

من حياته أن يحمل لقبًا آخر غير لقب الأمير، فبقي متواضعا، بسيطا، عادلا، مع شدّة احترام للمشايخ و للأولياء و الصالحين [40]. قال مؤرّخ الدولة الحفصية، أبو العبّاس أحمد بن القنفد القسنطيني : «**و كان الأمير أبو زكرياء، رحمه الله، ملكا جزلا، سعيدا، حليما، فاضلا، مدركا، عاقلا، عالما، مجيدا، شاعرا، محسنا، فصيحا، كاتبا، صليب الرأي. و كانت أيامه خير أيام و أكثرها سعادة و أدرّها أرزاقا و أكثرها أفراحا، و نام الناس معه على مهاد العافية، و اكتسبوا الأموال و أكثروا الغراسات، و كان عنده من الصُنّاع و أصحاب المعارف و أرباب البصر ما لم يكن عند غيره**» [41].

ترك أبو زكرياء الأوّل بعد رحيله دولة يمتدُّ نفوذها في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي / أواسط القرن السابع الهجري على أرضٍ شاسعة تنطلق من طرابلس شرقا و تصل إلى بجاية و بلاد الزاب غربًا، فتنطبق بصفة تكاد تكونُ دقيقة على حدود إفريقيّة التقليدية، كما توصّل إلى بسط سلطته، إمّا مباشرة عن طريق ولاة و عمّال عيّنهم هو بنفسه، أو بصفة غير مباشرة من خلال ولاء الأمراء و الولاة أصحاب السلطة على مناطقهم الذين دخلوا طوعا تحت إمرته، على قبائل و مدن عديدة و متعدّدة أدمجها في دولته، فجعل منها قوةً سياسية و اقتصادية و اجتماعية تفوق ما وصلت إليه الدولة الموحّدية التي ستتهاوى بعد أقلّ من عشرين سنة نتيجة الصراع الموحّدي- المريني. على أنّ هذه الولاءات الواردة من بلدان و مُدُن بعيدة ستنتهي بوفاة أبي زكرياء المفاجئة، إذ أنّ بني الأحمر في الأندلس سيتراجعون عن دعوتهم للعرش الحفصي، كما أنّ أهل سبتة سيثورون على عاملهم الموالي لأبي زكرياء الحفصي، و كذا سيفعل جماعة طنجة، ثمّ يليهم أهل تلمسان بعد فترة من التردُّد لن تطول. و مهما يكن من أمر، «**و على غرار الدول السّابقة (الأغلبية و الفاطمية و الزيرية)**، (فقد) **انبثقت دولة مهيكلة بذات المجال، ذات مؤسسات متطوّرة نسبيا و تقاليد في الحكم مُكتَسبة من الإرث السابق، مُستفيدة بصفة خاصّة من تجارب الأندلسيين المهاجرين الذين بدؤوا يفدون على البلاد زمن حكم أبي زكرياء. و المحصلة أنّ هذه الدولة القائمة استطاعت أن تُوفّق بين الإرث الإفريقي القديم و خصوصيات الحُكم المُوحّدي المستند إلى التنظيم القبلي**» [42].

---

[40] من أشهر الأولياء الصالحين في عهد أبي زكرياء الحفصي العالم «أبو سعيد خلف بن يحيى التميمي الباجي»، المعروف بـ «سيدي أبي سعيد الباجي». وُلد بمدينة باجة القديمة (بلدة كانت قريبة من منوبة، و هي غير مدينة باجة المعروفة الآن) سنة 1156 م / 551 هـ و تُوفّي سنة 1230 م / 628 هـ عن عمرٍ يُناهزُ 77 سنة و دُفن بجبل المنار، بضاحية تقع شمال العاصمة التونسية أصبحت تحمل اسمه. سكن في بداية حياته بمدينة تونس و شغل خيّاطا في شبابه ثمّ التحق بسلك الجنود المكلّفين بمراقبة السواحل. تابع دراسة العلوم الدينية بجامع الزيتونة، ثمّ سافر إلى الحجاز حيث أدّى مناسك الحج و أقام حوالي ثلاث سنوات، و منها انتقل إلى الشام ثمّ عاد إلى موطنه. اشتهر بأنّه لم يكن يقبل الاتصال برجال السلطة و يرفض التدخل لديهم لطرح الحالات الفردية أو الجماعية التي تُعرضُ عليه، إذ كان يُفضّل التعبير عن مواقفه و احتجاجاته عندما يقوم بالدعاء إثر أداء صلواته، فيبلغ ذلك إلى أصحاب السلطة و تتمُّ معالجة الحالات المطروحة في الإبّان.

[41] في «الفارسية».

[42] محمد حسن في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

62 – أبو عبد الله محمد – 6
بن أبي زكرياء يحيى
– المستنصر [43] بالله الأول، أبو عبد الله محمد الأول –

تولّى أبو عبد الله محمد الإمارة و عمره اثنتان و عشرون سنة [44] مباشرة إثر وفاة والده أبي زكرياء يحيى، أوائل أكتوبر 1249 م / أواخر جمادى الثانية 647 هـ ، و هو في عنابة، بعد أن أخذ له عمُّه أبو عبد الله محمد، الملقب بـ «اللحياني»، البيعة الأولى من الخاصة و العسكر، ثمَّ دخل تونس بعد أربعة أيام، فبايعه أهلها مرةً ثانية و تلقَّب بالمستنصر بالله. و قد تمَّت البيعتان دون أيِّ إشكال أو صعوبة، ما يُبيِّنُ أنَّ مبدأ وراثة عرش إفريقيَّة داخل البيت الحفصي دون سواه قد اعتُمد ضمنيًّا ورسميًّا، و هو مبدأ سيُنتَهجُ إلى نهاية الفترة الحفصية، عدا حين ستبرزُ بعض حركات التمرُّد و الطمع من بعض الثوار و المُتحيِّلين كما سيأتي بيانُه.

لم يكد الأمير الشاب يشرع في مباشرة مهامه، حتى ظهرت الخلافات و المؤامرات داخل البلاط و في بعض النواحي، و ذلك نتيجةً لما كان المجتمع الإفريقي يعانيه آنذاك من صراع حادٍّ بين فئتين منه، هما، من ناحية، فئة المُوَحِّدين الذين لا يزال العديدون منهم موجودين في الحاشية الأميرية و في مُعظم مراكز القوى في مختلف القطاعات، و هم فئةٌ يعتبرون أنفسهم أصحاب الأحقِّية في المناصب و المسؤوليات، و من ناحية أخرى، أفواجِ الوافدين الجُدُد القادمين من الأندلس و من بلاد النصارى، و الذين يرون من وجهة نظرهم أنَّهم يمثّلون «الدم الجديد» الذي سيعطي لإفريقيَّة الحفصية النفس و الدفع اللذين هي بحاجة إليهما. و قد ذهب أبناء البيت الموحِّدي إلى حدِّ مؤاخذة الأمير الجديد على اعتماد طريقة عمل والده أبي زكرياء، المُتمثِّلة في مواصلته إبعاد المُوَحِّدين من أهمِّ مفاصل الدولة و من المراكز الحسَّاسة في الإدارة و الجيش. و بطبيعة الحال، خلق هذا الجو ظروفا هيأت البلاد لسلسلة من المؤامرات و الدسائس انتهت لا محالة في أغلبها لصالح الأمير، لكنَّها أودت بحياة العديد من المقربين منه، منهم بالخصوص عمُّه أبو عبد الله محمد اللحياني و ابنُه، و عمُّه الآخر أبو إبراهيم إسحاق و ابنُه، و عددٌ كبيرٌ من مشايخ المُوَحِّدين و من أفراد القبائل، و في مُقدّمتهم بعض أعيان الذواودة الرياحيين. و من المفارقات أنَّ عمَّ الأمير المُستنصر بالله، أبا عبد الله اللحياني، الذي اغتيل ظُلمًا، هو الذي أعلم الجالسَ على العرش بما كان يُحاكُ ضدَّه من مؤامرات و دسائس، و هو كذلك الذي أعلمه بتواطؤ ابنه (أي ابن اللحياني نفسه) مع وزير الأمير، أبي عبد الله محمد بن أبي مهدي الهنتاتي، و بتآمرهِما لإزاحته، غير أنَّ الأمور انقلبت على عمِّ الأمير، فلم تنفعه الوشاية بابنه و بالوزير،

[43] هكذا تُسمِّيه أغلب المصادر. أمَّا ابن الشمَّاع، صاحب «الأدلة البينية»، فيُسمِّيه «المُنتصر».

[44] أمُّه رومية، اسمها عطف، أسلمت و هي في عصمة زوجها أبي زكرياء يحيى الأول. قامت بإنجاز أعمال خيرية مختلفة، منها جامع التوفيق، المُسَمَّى الآن جامع الهواء، و المدرسة التوفيقية، بالمنطقة الموجودة قبالة باب سيدي عبد الله بتونس.

إذ قُتِلَ هو و أخوه الآخر أبو إبراهيم و صُودرت أموالُهما و مكاسبُهما. و قد ندِم أبو عبد الله محمد، المُستنصر بالله، بعد فوات الأوان، على تسرُّعه في حسم المؤامرة بهذا الشكل، و شعُر بأنّه قَتَلَ عمَّيه و ابنَيهما ظُلماً، فحاول أن ينتقم من قائد حاميته، القائد ظافر، الذي غدر به بتهويل الأمر و بكيل الاتّهامات على المقتولين، فلم يُفلح، إذ هرب القائد المذكور في الوقت المُناسب و احتمى بقبيلة الذواودة في جنوب المغرب الأوسط.

و رغم خطورة هذه الأحداث، توصَّل الأمير الحفصي إلى إكساب إمارته مكانة مرموقة، معتمدا في ذلك، من ناحية على ذكائه الفطري و تجربته السياسية، و من ناحية أخرى على «**ما تركه له أبوه من ثروة طائلة**» [45] و رصيد هامٍّ في خزينة الدولة، و من علاقات تجارية متينة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، و مستغلا في ذات الوقت تداعي الإمبراطوريات المنافسة، التي تدرَّجت في عهده نحو الضعف و الاضمحلال، مثل الدولة العباسية في بغداد [46] و الدولة الأيُّوبية في مصر و الدولة الموحِّدية في مراكش و الدولة الأموية في الأندلس، فلم يعُد على الساحة العربية الإسلامية آنذاك حاكمٌ أو أمير يحظى بإجماع القوم و يُعتبر أميرا للمؤمنين غيره. لذلك، اختار العديد من القادة و الأعيان في هذه الدول الدخول في طاعته، إيمانا منهم بأنه أضحى يمثل المدافع الصلب و الملاذ الوحيد للأمة العربية الإسلامية في ذلك الظرف، فتوافد على قصره المبعوثون و السفراء لإبلاغه رسائل الولاء و البيعة، و في مقدّمة الجميع، مبعوث مكّة المكرمة التي قرَّر شريفُها، سنة 1259 م / 657-658 هـ، الاعتراف به «خليفة للمسلمين» [47]، ثمَّ مصر، التي بعث إليه رئيس المماليك بها في السنة الموالية (1260 م / 658 هـ) رسالة خطّية خاطبه فيها بأمير المؤمنين، ثمّ تبعتهما فاس و تلمسان و قرطبة و بلاد الشام. وقد «**وصلت بيعة مكة و قُرئت على الناس، و كان** - أي المستنصر - **يُدعى بالأمير، فلما وصلت بيعة مكة و غيرها، سُمي بأمير المؤمنين**» [48]. على أنَّ بعض المؤرِّخين يُقَلِّلون من أهمِّية هذا الحدث بالقول بأنَّ «**تلك البيعة لم يَكتسب منها المستنصر إلاَّ لقبا تشريفاتيًّا ليس له أي مفعول إيجابي على قوّة الدولة و مناعتها**» [49]، خاصَّة و أنَّ اختياره لحمل هذا اللقب لم يكن لهُ مُبرِّرٌ سوى عدم وجود حاكمٍ،

[45] حسين بن عبد الله في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[46] انقرضت الدولة العباسية سنة 1258 م / 656 هـ، بمقتل آخر أمرائها، المعتصم، على يد ملك التتار.

[47] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Au XIII^{ème} siècle, son titre califien était reconnu même par l'Islam oriental au lendemain de de la prise de Bagdad par les Mongols en 1258.

و يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

A cette époque, l'Empire hafside se trouvait dans l'état le plus florissant : puissance étendue, bien-être général, revenus abondants, forces militaires, tout contribuait à en rehausser la splendeur et à diriger vers Al Mostançer les regards des peuples voisins, qui, tous, espéraient trouver en lui un soutien et un vengeur.

و يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

L'attachement des Musulmans au Khalifat, symbole d'unité, est connu et perdure jusqu'à aujourd'hui.

[48] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية».

[49] محمّد العروسي المطوي في «*السلطنة الحفصية*».

ذي حجمٍ و مكانة محترَمَين، في الجزيرة العربية و في المشرق، ليختاره «نظراؤه»، و في مقدّمتهم شريف مكّة، لملء الفراغ الذي نتج عن سقوط الخلافة العبّاسية تحت الضربات القاسية لهولاكو المغولي.

شعر المستنصر بالله بقوّة دولته و بعلوّ شأنه، فاتّخذ لنفسه لقب «السلطان»، و أضفى على شخصه الأبّهة و الوقار، متخليا بذلك عمّا كان يتحلّى به والده و سلفه، أبو زكرياء الأول، من تواضع و بساطة، ثمّ صرف جهده إلى تدعيم ركائز اقتصاد البلاد، مستغلاّ توافد الأندلسيين الفارين من سياسة «الاسترداد» الإسبانية (La Reconquista)، و الذين جلبوا معهم تقنيات و طرق عمل جديدة و مُتطوِّرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، و بخاصة في ميادين الفلاحة و الحرف و الصناعة، و فاتحًا حدود بلاده أمام التجارة الخارجية توريدًا و تصديرًا مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، و في مقدّمتها صقلية و جنوة و بيزا و مرسيليا.

لم يدم هذا الاستقرار و هذا الرفاه طويلا، ذلك أنّ البلاد تَعرَّضَت من جديد إلى بعض المشاكل الداخلية و الخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، تفشّى في إفريقيّة و بشكل خطير سنة 1262 م / 660 هـ وباءٌ تسرَّب إليها من المشرق و أُصيب به السلطان نفسه، لكنّه شُفي منه، كما حدثت بها حركة هيجان و عصيان قوية نتيجة رواج بعض القطع النقدية المُزيفة في البلاد و تضرُّر التُجّار و السكّان منها، ثُمّ هزّتها اضطرابات تسبب فيها الأعراب و بعض القبائل البربرية لأسباب مختلفة. و قد تمَكّن المستنصر بالله الحفصي من التصدّي لحركات التمرُّد و الشغب و من التغلُّب على رؤوسها باعتماد سياسة والده أبي زكرياء المبنية على مبدإ «فرِّق تسد»، و خاصّة ما بين القبائل الهلالية و القبائل السُّليمية، إذ ألّب الفرَقَ و العروشَ بعضها ضدَّ البعض الآخر و جنى ثمار خلافاتها و صراعاتها. غير أنّ القلاقل لم تقف عند هذا الحد، فقد ثار على المستنصر بالله أخوه أبو إسحاق إبراهيم و احتمى بالذواودة الرياحيين، و هناك انضمَّ إليه لاجئٌ آخر هو القائد ظافر السالف الذكر، الذي كان قد هربَ من قبضة السلطان منذ مدّة غير بعيدة. و اعتمادًا على ما حصل لديه من دعم «سياسي» و ماديّ و بشري، استولى أبو إسحاق إبراهيم على بسكرة، ثمّ قصد قابس و احتلّها و اجتمعت إليه الأعراب من أغلب النواحي، فارتاب السلطان و خشي على عرشه من عدُوَّيْه المُتحالفَيْن، أخيه أبي إسحاق إبراهيم و القائد ظافر، فأذن لوزيره ابن أبي الحسن بتدبُّر الأمر، و وضع فيه كامل الثقة لإنجاز المطلوب لكونه يعلم أنّه **«صليبُ الرأي، قويُّ الشكيمة، عالي الهمّة، شديدُ المُراقبة و الحزم في الخدمة»** [50]. و فعلا، توصّل الوزير المذكور إلى فكّ العُهدة بين الرَّجلين بطُرقٍ و وسائلَ شتّى، فتخلّى ظافر عن حليفه و قصد المغرب الأقصى لاجئًا، ممّا اضطرَّ أبا إسحاق إبراهيم، الذي شعُر بتراجع قُوّاته و إمكانياته، إلى الفرار إلى تلمسان و منها إلى الأندلس، حيث اتّصل بملك غرناطة، محمد بن الأحمر، فأكرمه، **«و رعى له عهدَ أبيه أبي زكرياء و أسنى له جرايةً»** [51]. و بالإضافة إلى هذه الأزمة، قام على المستنصر بالله بنو

---

[50] ابن خلدون في «العبر».

[51] ابن خلدون في «العبر».

النعمان في قسنطينة و أيّدوا محاولة الانقلاب التي قام بها وزيره ابن أبي المهدي و التي سبقت الإشارة إليها، و قام عليه أحد الثوّار في جنوب شرقي الجزائر و ثار عليه بنو مرداس و بنو دبّاب في جبال الحضنة، و شقّ عصا طاعته أبو علي الملياني في ناحية تلمسان، و كذلك فعل أحد أبناء عمومته، أبو القاسم بن أبي زيد. و قد دلّت هذه الأحداث و القلاقل دلالة واضحة، و إن كان المستنصر بالله قد تخطّاها دائمًا بنجاح، «**على أنّ أسس الدولة التي بناها أبو زكرياء الحفصي لم تكن راسية على أسس الثبات، و لم تكن النخبة التي تولّت الحكم ممسوكة بالحبل المتين، و لا مستهدِفة مصلحة عامّة مشتركة تقتضي التساند و التكاتف و نكران الذات، و هو ما ستبقى تعانيه الدولة الحفصية إلى آخر عهدها، مهما طال بها الأمد و امتدّت بها السنون**» [52].

على الصعيد الخارجي، تَعرَّضَت البلاد بعد سنوات قليلة من بروز القلاقل الداخلية الآنفة الذكر، إلى اعتداء قام به ضدّها ملك فرنسا، لويس التاسع (Louis IX أو Saint Louis)، رغم أنّ العلاقات بين البلدين كانت آنذاك على أحسن ما يُرام. و تُفيد إحدى المصادر التاريخية المُتأخّرة [53] بأنّ «**Charles D'Anjou، شقيق هذا الملك و متولّي جزيرة صقلية آنذاك، هو الذي أغرى أخاه على غزو تونس لتكون تابعة له**»، بينما يرى مصدر آخر [54] أنّ سبب هذه الحرب هو في الحقيقة أنّ المستنصر بالله الحفصي كَفّ عن دفع ما كانت تقدّمه الدولة الحفصية في عهد والده و سلفه أبي زكرياء الأول لصقلية مقابل عدم تعريض موانئ تونس للقرصنة، فأوعز ملكها Charles D'Anjou إلى شقيقه ملك فرنسا، Louis IX، بالهجوم على تونس لتأديبها، غير أنّ مصدرًا ثالثًا [55] يرى أنّ «**ما دعاه للنزول بتونس، فيما زعموا، أن تُجّارَ أرضه ادّعوا على اللحياني** [56] **بعد نكبته أنّهم أسلفوه ثلاثمائة دينارٍ ذهبا، من غير أن يستندوا في شيء لذلك، أو لسببٍ، فامتنع السلطان من إعطائهم، فشكوا إلى ملكهم، فامتعظ لهم و عمّر على تونس**»، و يُستشفّ من مصدر رابع [57] أنّه «**لا شكّ أنّ موقع تونس كبوّابة إفريقيا الشمالية و مُنطلقًا للاستيلاء عل مصر و الشام و مكانتها الاقتصادية كسوق تجارية تصلُ إليها القوافل المُحمّلة بالذهب و العبيد، يُعتبَرُ سببًا أساسيا لهذه الحملة التي أذكت روحها الذهنية الصليبية و المبشّرون في الغرب المسيحي**». و أخيراً، يُضيف مصدر خامس أنّ ملك فرنسا، Louis IX، الذي كان من

---

[52] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[53] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[54] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[55] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية».

[56] على عكس ما يُفهمُ ممّا أورده ابن الشمّاع في «الأدلة البينية» من أنّ المعني بالأمر هو اللحياني الحفصي، يذكرُ محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» أنّه «**اللياني، الموظّف الكبير عند المستنصر**». و يقول R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي» إنّه «**صاحب الأشغال الثري أبو العبّاس اللّياني، أصيل منطقة الساحل، الذي ضُرب بالسياط إلى أن مات**». و يؤكّد Gaston Loth نفسَ المعلومة في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours»، و ذلك بالقول :
Saint Louis était, en outre, mécontant du refus opposé par les héritiers d'un riche marchand de Mahdia, El Lulliani, de payer des dettes contractées par ce dernier envers des négociants provencaux.

[57] محمد حسن في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

المتديِّنين الأشدَّاء، و لذلك سُمِّي بـ Saint Louis، كان ينوي تنصير «ملك تونس المسلم»، لأنَّه بلغ إلى علمه بأنَّ المستنصر بالله الحفصي قد عبَّر سرًّا في العديد من المناسبات عن رغبته في اعتناق الديانة المسيحية، و هي معلومة خاطئة تمام الخطأ حسب أغلب المصادر [58]، و قد تجد تفسيرَها في كون والدة المستنصر كانت مسيحية و بقيت على دينها و هي في عصمة زوجها أبي زكريا الأوَّل، و في أنَّ المستنصر، من باب الاحترام و المحبَّة نحوها بنى لها كنيسة خاصَّة. و مهما اختلفت الروايات و تباينت التحاليل، فقد نزل ملك فرنسا، و هو في طريقه إلى المشرق يقود الحملة الصليبية التاسعة المتوجِّهة إلى بيت المقدس بهدف «تخليصها» من الإسلام - كما كان يُقال آنذاك - قرب سواحل قرطاج في بداية صائفة سنة 1270 م / 668 هـ على رأس جيش به ستة آلاف فارس و ثلاثون ألفا من الراجلين من مختلف الجنسيات الأوروبية، و اصطحب معه ثُلَّة من كبار الشخصيات و المسؤولين، منهم ثلاثةٌ من أبنائه و أخوه و ابنته و صهره و سفير البابا و بعض الرهبان. و عند إرساء بواخر ملك فرنسا في ميناء قرطاج، لم تعترضه أية مقاومة في أول الأمر، ذلك أنَّ السلطان المستنصر بالله اختار أن يغضَّ الطرف عن نزول المعتدين بذلك المكان «النائي»، اجتنابا لتعريض عاصمته تونس إلى الهدم و النهب، و قد يكون فكَّر في الهرب إلى القيروان أو إلى قسنطينة، «**لكنَّ الفئات الشعبية في المُدُن و الأرياف حملت لواءها، و لمَّا تمَّ الإنزال بقرطاجنَّة، و أظهرَ السلطان تخاذُلاً، قام المُتطوِّعون بعمليات عسكرية خاطفة، أشبه ما تكون بحرب العصابات**» [59]، ما أجبر المستنصر بالله الحفصي على التراجع عن عزمه الهرب، خاصَّة و قد أتته النجدة من عديد النواحي من داخل إفريقيَّة (الساحل و القيروان و أغلبية القبائل و العروش) و من أقاصيها (زناتة بالمغرب الأقصى و بني توجين من ناحية بجاية)، كما أنَّ بعض الدول «الصديقة» قد عبَّرت عن استعدادها لنجدته و صدِّ المدِّ الصليبي الزَّاحف على شمال إفريقيا و المتوجِّه إلى المشرق، و في مقدّمتها مصر. و بينما كانت الجيوش المتقابلة تستعد للنزال، إذ بوباء الإسهال و التيفوئيد (Dysenterie et Typhus)، و ليس الطاعون كما أُشيع، يتفشَّى في البلاد و يطال الجنود النصارى و قادتهم و يتسبب في هلاك الكثيرين منهم، بمن فيهم ملك فرنسا [60] نفسه Saint Louis و أخوه الأصغر Jean Tristan, Comte de Nevers و سفير البابا. و قد قضَى جميعهم نحبهم و هم على مشارف تونس خلال شهر أوت 1270 م / مُحَرَّم 669 هـ ، فتولَّى ابنه Philippe III le Hardi قيادة العمليات مؤقَّتا في انتظار قدوم عمِّه صاحب صقلِّية.

---

[58] يقول امْحَمَّد علي المرابط في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :

Saint Louis est un homme pieux, sans doute a-t-il pu être faussement convaincu par des moines chrétiens, parmi lesquels le Frère Raymond Martin, professeur d'hébreu à Tunis, du désir secret d'Al-Mustansir de se convertir au christianisme.

[59] محمَّد حسن في كتابه «المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي».

[60] يُورد ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية» روايات متباينة حول سبب موت Saint Louis، و ذلك بالقول : «**أصبح ميِّتًا حتفَ أنفه، و قيل أصابه سهمٌ غريبٌ في بعض المواقف فأماته، و قيل أصابه مرض الوباء، و قيل السلطان بعث إليه بسيفٍ مسموم مع سليمان الدلاَّجي كان فيه هلاكه**».

بلغ خبر موت الملك الفرنسي إلى شقيقه، Charles D'Anjou، صاحب صقلية، فتوجّه على الفور إلى قرطاج و نزل بها و تولّى فيها قيادة المعارك ضد الحفصيين بنفسه، فتواصلت المناوشات بين الجانبين أكثر من ثلاثة أشهر، و اتّخذ المستنصر من أريانة مقرًّا لقيادة عملياته العسكرية، فكانت الغلبة تارة للنصارى و أخرى للحفصيين، **«و لكن أيًّا من الجانبين لم يستطع أن يرجّح الكفة العسكرية إلى جانبه، فابتدأ التفاوض بين الطرفين، و كان كل واحد منهما يجنح لقبول التفاوض و الوصول إلى اتفاق تنتهي به الحرب»** [61]. و في يوم 2 أكتوبر 1270 م / 14 صفر 669 هـ هجم الصليبيون على المعسكر الحفصي و نهبوه و أحرقوه، فخشي المستنصر أن يتكبّد هزيمة أكبر، كما خشي أن يتسبب قُدوم فصل الشتاء في نقصان عدد فرسانه و جنوده المنتمين إلى القبائل و العروش من أبناء شمال البلاد، و الذين تعوّدوا في مثل هذا الوقت من كلّ سنة على الرحيل إلى المناطق الخصبة في الوسط و الساحل مع مواشيهم و أبقارهم للرعي، لذلك جنح إلى الصلح و قبل شروط خصمه، فانتهى الصراع بإمضاء معاهدة بين الطرفين حرّرها القاضي ابن زيتون، فكانت في الواقع لصالح المعتدين على حساب السلطنة الحفصية، إذ **«صالحهم السلطان على الانصراف إلى بلادهم من غير تعرض لجهة من جهات المسلمين، خشية أن يطؤوا بعض البلاد، فلا يقدرون على مدافعتهم، على أن يدفع لهم ألف قنطار و مائة قنطار و عشرة قناطير من الفضة الخالصة في مدة خمسة عشر عاما»** [62]، كما تعهّد لهم بإطلاق سراح الأسرى و العود إلى دفع الخراج السنوي السابق إلى ملك صقلّية بعد تضعيف مبلغه، و الالتزام بالامتناع عن إيواء أيٍّ كان من أعداء صاحبها، و كذلك باعتبار رهبان النصارى و قساوستهم المُقيمين بإفريقيّة سُكّانًا لهم حقُّ الملكية العقّارية و حقُّ تشييد الكنائس و المقابر الخاصّة. و بناءً على هذا الصُلح، ارتحل النصارى كليًّا من إفريقيّة أواسط شهر نوفمبر 1270 م / أواخر ربيع الأول 669 هـ . على أنّ كبار رجالات الدولة و العلماء و المشايخ و أعضاء البلاط الحفصي لم يكونوا راضين بما نصّ عليه اتّفاق الصُلح، إذ رأوا فيه شبه استسلام من قبل سلطانهم، أما العامة و سكان النواحي فقد استحسنوه أيّما استحسان، لأنه أبعد عنهم شبح التنصير و خطر الحرب، فقدّموا تلقائيا مساهمات ذات بال لتغطية المبالغ التي تعهّدَ بدفعها سلطانُهم، المستنصر، إلى Charles D'Anjou في إطار الصلح [63].

---

[61] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[62] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية». و في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution، يقول الحبيب بولعراس :

Le texte garantit la paix entre les signataires (Le roi de France, le roi de Sicile, le roi de Navarre et Al-Mustançir), l'échange de prisonniers, la sécurité de leurs sujets dans les territoires sous l'autorité des contractants et le paiement par le souverain musulman de deux cent mille pièces d'or, une partie immédiatement et l'autre à terme garantie par les sujets européens résidant sur le territoire hafside.

[63] يقول محمّد حسين فنطر في Tunisie, 30 siècles de civilisations :

L'accord fut, donc, très favorable à Charles d'Anjou, mais l'Ifriqiya put recouvrer sa prospérité en rétablissant ses relations commerciales avec certaines villes d'Italie, comme Pise, Gênes et Venise.

اتجه اهتمام السلطان الحفصي بعد صدِّه للصليبيين إلى تنظيم أمور الإمارة و تدعيم ركائزها، فعزم على استرجاع الجزائر و هجم عليها في مناسبتين باءتا بالفشل، ثم تمكّن، في محاولة ثالثة سنة 1274 - 1275 م / 673 هـ، من إعادتها إلى حظيرته، كما بسط نفوذه من جديد على قسنطينة و بجاية، فدانت له كل المناطق و النواحي و دخلت جُلّ القبائل في طاعته. و بالتوازي مع هذه العمليات العسكرية، انصرف المستنصر إلى العناية بحالة بلاده الاقتصادية و الاجتماعية، فأذن بترميم الأسوار و بناء الثكنات و إنشاء المؤسسات و تشييد الأسواق، كما أذن بتنشيط قطاعات الفلاحة و الصناعة و التجارة، و جعل من تونس العاصمة سوقا متوسِّطية نشيطة و قاعدة بحرية تجارية هامَّة، و أبرم سلسلة من الاتّفاقيات التجارية مع أهمِّ الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسِّط مثل البندقية و بيزا و جنوة و غيرها. و بينما هو في عنفوانه و قوته، و دولته في ذروة الازدهار و العظمة، إذ فاجأه المرض في عين غلال، ما بين تونس و ماطر، فعاد مسرعا إلى العاصمة حيث توفي أواسط ماي 1277 م / أيام عيد الأضحى لسنة 675 هـ، و عمره لم يتعدَّ الخمسين سنة، فحلَّ مكانَه على العرش الحفصي ابنُهُ أبو زكرياء يحيى، الواثق بالله، في الليلة الموالية لوفاته. و قد أجمع المؤرِّخون على القول بأن السلطان المُتوَفَّى **«قام بدوره كملِكٍ بكل نزاهة و شجاعة و تبصُّر، و وطَّد أركان دولة إفريقيَّة، التي لا تزال ناشئة آنذاك، و ستبقى ذكرى عهده الزاهر، الذي دام سبعًا و عشرين سنة، عالقة في أذهان الأجيال القادمة»** [64]، فكان خير وريث لوالده، الأمير أبي زكرياء يحيى الحفصي.

63 – أبو زكرياء يحيى – 7
بن أبي عبد الله محمد بن أبي زكرياء يحيى الأول
– الواثق بالله، المخلوع [65]، أبو زكرياء يحيى الثاني –

ارتقى أبو زكرياء الثاني - الواثق - إلى سدة الحكم مباشرة إثر وفاة والده المستنصر بالله في ماي 1277 م / ذي الحجة 675 هـ و عمره يزيد بقليل على سبع و عشرين سنة. فبادر باتخاذ **«بعض الإجراءات السخية، منها إلغاء الغرامات و إبطال بعض الأداءات و الضرائب و توزيع الأموال على الجنود»** [66]، كما أذن بترميم جامع الزيتونة و عدد من المساجد الأخرى و أطلق سراح الأسرى و أحسن إلى الجند، و أرجع بعض الأراضي التي كان والده صادَرَها إلى أصحابها.

[64] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[65] يذكر ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية» أنَّه لُقب كذلك بالمخلوع.

[66] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

غير أنَّ هذه الإجراءات - رغم استحسانها من قبل الشيوخ و الأئمّة و عامة السكان - لم تكن كافية لحماية السلطنة من الهزّات و الأزمات، و لم تمنع عرش أبي زكرياء الثاني من السقوط خلال فترة وجيزة. و لعل السبب الرئيسي في ذلك إنما هو عدم توفقه في اختيار بعض وزرائه و معاونيه، من ذلك أنَّه عيَّن أحد الموظفين غير الأكفاء من العاملين في قطاع المالية مسؤولا أوَّلَ على ميزانية الدولة، و هو أبو الحسن يحيى الحميري الغافقي، المعروف بابن الحببر - أو بالخير [67] - و أصله من مرسية بشرق الأندلس، و قد «**كان يحسن الكتابة، و لم يكن له من الخصال سواها**» [68]، و كان ساذجا، بسيطا، ما جعله يحمل تحت ثيابه الطلاسم و الحروز، لظنِّه أنَّها تحميه من المكائد و تُمكِّنه من سحر وليِّ أمره، الواثق، كما كان «**كثير الإعجاب بنفسه، مُفرط التعسُّف، مُشتغلا بأمورٍ غير مفيدة كالبناء و أنواع الملابس و اقتناء الأثاث، لا يُحسن شيئًا من سياسة المُلك و لا من سياسة الرعية، فأدَّى ذلك إلى إتلاف المال**» [69]. و ممَّا زاد في استفحال أمر هذا الموظَّف أنَّ السلطان أبا زكرياء الواثق أذن بترقيته بعد فترة قصيرة من تعيينه و رَفَعَهُ إلى أعلى المناصب، فأصبح صاحب القول الفصل الذي لا يُناقشُ له قرار، و صار السلطان في نظر مُعاونيه و رعيته بمثابة «**المحجوز في يد الوصيّ**» [70]، ممَّا أدَّى بهذا الدخيل إلى استغلال مكانته الرفيعة في دواليب الدولة و في البلاط لاكتساب الأموال الطائلة و الميل إلى البذخ و الانغماس في الملذَّات. و قد وصل الأمر بهذا الرَّجل إلى حد التطاول على شيوخ المُوَحِّدين، الذين لا يزال العديدون منهم يعملون في بلاط سلطان تونس، فتعمَّد معاملتهم باحتقار و لا مبالاة دون أن يردعه عن تصرُّفه هذا السلطان. و عندما «**ساءت سيرة الواثق، و فسدت بطانته من استبداد وزيره الغافقي، و أنفت المشيخة من ذلك، لأنَّه اتَّبع نفسه، و طار بجناح طمعها إلى وخيم مرتعها، و عاد إلى الصالح من خُلطائه فاستفسده، و إلى الصفي فأحقده، و إلى المستقيم فأوحشه و شرَّده**» [71]، استنجد هؤلاء الشيوخ بعمِّ السلطان، أبي إسحاق إبراهيم، الذي كان قد ثار سابقا على أخيه المستنصر، والد هذا السلطان، في بداية عهده كما سلف الذكر و اختار الهرب من تونس و الاحتماء بقبيلة الذواودة ثم توجَّه إلى غرناطة لطلب اللجوء من صاحبها.

في الحقيقة، كان أبو إسحاق إبراهيم يتحيَّن الفرصة منذ خروجه من تونس للانقضاض على الحكم، حيث «**كان عند بلوغ الخبر إليه بوفاة أخيه المستنصر و فساد الحال بتونس، قد أجمع أمره على الجواز لطلب حقه بالملك بعد ما تردَّد مدة**» [72]، فاستغلَّ الموقف معتمدا على ضعف شخصية ابن أخيه الواثق و تخاذل جنده و اضطراب الأمن في مملكته ليُنظِّم صفوفه و يستعدَّ للهجوم على تونس. و فعلا، قدم من الأندلس و نزل بتلمسان، أين رحَّب به واليها

[67] حسب ابن الشمّاع صاحب «الأدلة البينية» و ابن القنفد في «الفارسية».

[68] أوردها ابن خلدون في «العبر».

[69] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية».

[70] ابن القنفد في «الفارسية».

[71] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[72] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

و أعلن له الولاء، ثم توجَّه إلى بجاية، فبايعه واليها و مشايخها، و منها اتَّجه إلى قسنطينة، لكنَّها امتنعت عن الدُّخول في طاعته، فتركها و قصد تونس، فتصدى له ابن أخيه الواثق بجيش يقود جزءًا منه عمُّه أبو حفص عُمر و جزءًا آخر وزيرُه أبو زيد بن جامع. لكن ضعف المقاومة و انضمام القائدَيْن المذكورَيْن بسرعة لأبي إسحاق إبراهيم، من ناحية، و دعم Pedro III، ملك أرغونة (Aragon)، الذي كانت له نية إخضاع الدولة الحفصية لسلطته و الذي هبَّ لنُصرة الواثق «**للتدخُّل في الشؤون الحفصية و انتهاز الفُرصة للتعرُّف على مواطن الضعف بالبلاد لإعداد خُطَّة لتدخُّلٍ جديد**» [73]، إذ «**كان يرى أنَّ وجود عاهل موالٍ له في إفريقيَّة من شأنه أن يعينه على تحقيق غايته**» [74] التوسعية في البحر الأبيض المتوسط، من ناحية ثانية، وفَّرت أفضل الظروف لإجبار أبي زكرياء يحيى الحفصي الثاني، الواثق بالله، على التنازل عن العرش لفائدة عمِّه أبي إسحاق إبراهيم، و ذلك في 11 أوت 1279 م / غرة ربيع الثاني 678 هـ ، أي بعد سنتين و ثلاثة أشهر و ثلاثة أسابيع من الحُكم، فسُمِّي منذُئذٍ بالمخلوع.

64 – أبو إسحاق إبراهيم – 8
بن أبي زكرياء يحيى الأول
– أبو إسحاق إبراهيم الأول، المجاهد –

تولَّى السلطنة في أوت 1279 م / ربيع الثاني 678 هـ و عمره ست و أربعون سنة، فبادر بإطلاق سراح أبنائه الخمسة القابعين في السجن منذ عهد أخيه المستنصر و أمر بتعذيب ابن الحببر، وزير ابن أخيه أبي زكرياء المخلوع، فتداول على التنكيل به الجلاَّدون مدَّة شهر كامل إلى أن لفظ أنفاسه. مباشرة إثر ذلك، انصرف أبو إسحاق إبراهيم إلى القيام بأعباء الدولة، مقتديا في بداية عهده بوالده، الباعث الحقيقي للدولة الحفصية، أبي زكرياء يحيى الأول، من حيث التواضع و البساطة، فاكتفى بلقب «الأمير»، مضيفا إليه فقط لقب «المجاهد»، لاعتزازه بما قام به من عمل خدمة للدين الإسلامي في الأندلس، لكنه سرعان ما «**أخلد إلى الراحة و الملذَّات، بعد تغلُّبه على يحيى الواثق، فانصرف إلى ذاته، و وفر له من الوقت ما يسمح له بالتهام لذَّاته و إشباع نهبه، كأنه يستعيض عمَّا فاته في عهد شبابه و ناله من عنت التشرد و إرهاق النضال**» [75]، فانصرف إلى المتعة و الترف و الفساد أكثر من انشغاله بتصريف شؤون الدولة، «**حتى استولت العرب** (و يعني بهم الأعراب) **في أيامه على القرى و المنازل و نهبوا الأموال و الحريم، و قلَّت**

[73] عمُر سعيدان في «علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني».

[74] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[75] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

المجابي و كثر الإخراج و الإنفاق» [76]، ثم ما لبث أن وجّه إلى ابن أخيه الواثق، بعد حوالي عشرة أشهر من انسحابه، «**حقًّا أو باطلاً، تهمة التآمر مع قائد جند النصارى**» [77]، فأمر بإعدامه ذبحا رفقة أبنائه الثلاثة، الفضل و الطاهر و الطيب، و ذلك في جوان 1280 م / صفر 679 هـ .

بعد أقلّ من السنتين (1281-1282 م / 680 هـ) عرفت سلطنة أبي إسحاق إبراهيم أول انتفاضة، و هي تلك التي قام بها واليه على قسنطينة، أبو بكر بن موسى بن عيسى، المعروف بابن الوزير، و هو من بيوت المُوَحِّدين، بتواطؤ مع ملك أرغونة (Pedro III)، فقضى عليها أبو إسحاق بشيء من السهولة، و قتل قائدها و أخاه و أتباعهما. ثم عرفت السلطنة أخطر انتفاضة في ذلك العهد، و هي ثورة أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة، المعروف بأحمد المسيلي، و هو من أبناء بجاية القادمين عليها من المسيلة.

يُذكر أنّ ابن أبي عمارة كان محترفا للخياطة في شبابه، و «**كان يُحدث نفسه بالملك، كما كان يزعم أنّ العارفين يخبرونه بذلك، ثم اغترب عن بلده و لحق بصحراء سجلماسة، و اختلط بعرب المعقل، و انتمى إلى أهل البيت، و ادّعى أنّه الفاطمي المنتظر، و أنّه يحيل المعادن إلى الذهب**» [78]، و أصبح دعيًّا، ثم انكشف أمره، فهاجر إلى طرابلس، و هناك التقى بأحد الفتيان، المُسَمَّى نصير، مولى الأمير الحفصي المخلوع، الواثق بن المستنصر. و كان هذا الفتى، عندما شاهد الدعيَّ ابن أبي عمارة، خُيِّل له أنّ ملامحه و شكله يشبهان تمام الشبه ملامح و شكل الفضل بن الواثق الحفصي، الذي كان قد أعدم رفقة والده و إخوته بأمر من عمِّ أبيه أبي إسحاق إبراهيم المستبدّ بتونس، فقَصَّ حكاية الفضل و إخوته على الدعيّ، فما كان منه إلا أن انتهز الفُرصة و أعلم الفتى نصيراً بنواياه و بـ «دعوته»، و عرض عليه مُناصرته، فاتفق الاثنان، بتعلَّة الثأر للواثق و أبنائه، على خطة تتمثّل في أن ينتحل ابن أبي عمارة صفة الأمير المقتول و يدَّعيَ بأنه نجا من الإعدام بأعجوبة، كما اتّفقا على أن يتولّى الاثنان تسريب الخبر في قبيلة دبَّاب، و هي القبيلة التي كانت في نهاية القرن الثاني عشر ميلادي / نهاية القرن السادس هجري ساهمت في حركة ابن غانية و قراقوش، ففكّرا في استدراجها و في جلب القبائل الموالية لها لتَحْصُلَ لابن أبي عمارة المسيلي «**قوةٌ يستطيع بها الدفاع عن نظريته و دعواه و يحقق بها مطامحه و آماله**» [79]، ثم يتوجّه إلى تونس للمطالبة بعرش «والده» المزعوم.

انطلت الحيلة فعلا على أعراب دبَّاب، فبايعوا ابن أبي عمارة و عاهدوه على الثأر لأبيه و لإخوته المغتالين - حسب اعتقادهم - فأعلن الثورة على عمِّ أبيه المزعوم أبي إسحاق إبراهيم، و دانت له مناطق و مدن الجنوب التونسي بجهتيه الشرقية و الغربية، و تعزّزت صفوفه بانضمام الكُعوب (أحد فروع قبيلة جلاص)، النازلين بناحية القيروان، فدخلت سنة 1283 م / 681 هـ قابس في

---

[76] ابن القنفد في «الفارسية».

[77] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[78] ابن خلدون في «العبر».

[79] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

طاعته و تبعتها الحامة ثم نفزاوة و الجريد و قفصة، فالقيروان و المهدية، ثم سوسة و صفاقس و بقية مناطق الساحل و مدنه و قراه. و «**هكذا استجاب الناس لهذا الدعيّ، و لم يبق يهمُّهم في الأساس أكان فعلا من أبناء يحيى الواثق أم كان دعيا في نسبه**» [80]، ممّا جعله ينجح في التصدي للهجوم الذي شنه عليه أبو إسحاق إبراهيم و يهزمه.

وصلت جيوش الدعيّ ابن أبي عمارة المسيلي إلى تخوم تونس العاصمة، و تحديدا إلى المحمَّدية، و أقامت بها و بسطت نفوذها عليها، فانتاب الفزع حاشية أبي إسحاق و أعوانه، «**و فرَّ كثير من جيشه للدعي، و ذهب جميع ما كان مع السلطان**» [81]، الذي اضطر للفرار بأهله و عشيرته رغم شدة البرد و قسوة المناخ.

غادر أبو إسحاق إبراهيم تونس في السادس و العشرين من جانفي 1283 م / الخامس و العشرين من شوال 681 هـ ، متجها إلى قسنطينة، فوصلها بعد عناء شديد، لكن واليها رفض استقباله خوفا من بطش ابن أبي عمارة، فتوجَّه إلى بجاية «**طريدا عن ملكه، غافلا عن كرسيِّ سلطانه**» [82]، و احتمى بها و أقام عند واليها، و هو ابنه أبو فارس عبد العزيز، فانتهز أبو فارس الظرف و أرغم والده على التنازل عن العرش لفائدته، و تسمَّى بـ «المعتمد على الله»، و ذلك بداية سنة 1283 م / أواخر سنة 681 هـ . أما الدعيّ، فقد دخل تونس بعد يومين من مغادرة سلطانها لها و نَصَّبَ نفسه ملكا، ثم استعد للخروج لمحاربة أبي فارس عبد العزيز، الذي قدم من بجاية، يريد استرجاع عرش والده أبي إسحاق.

التقى الجيشان بمكان يُقال له «فج الأبيار» في نواحي مرماجنَّة الواقعة قرب قلعة سنان، فجرت بينهما حرب شرسة دامت كامل يوم غرة جوان 1283 م / الثالث من ربيع الأول 682 هـ ، و انتهت بهزيمة القوات الحفصية و بمصرع أبي فارس عبد العزيز في ساحة القتال و إعدام ثلاثة من إخوته و ابن أخيه، فـ «**كان يوما ياله من يوم عظيم، خانت فيه أبا فارس الأنصار، و احتَوَشَتْهُ الأدبار، فقُتل و قُطع رأسه، و نُهبت محلَّته، و أُخذت مضاربه و خزائنه، و سيق برأسه إلى الدعيّ، ثم سيق أخوه عبد الواحد حيا، فقتله الدعيّ بحربة كانت بيده، ثم سيق أخواه لأبيه، عمر و خالد، فأمر بقتلهما، فقُتلا صبرا، ثم سيق محمد ابن أخيه عبد الواحد، فأمر بقتله، فقُتل**» [83]. و لم ينج من الكارثة سوى عمِّه أبي حفص عمر و أخيه أبي زكرياء يحيى، اللذين تمَكَّنا من الإفلات من قبضة ابن أبي عمارة، و فرَّا من مرماجنَّة إلى قلعة سنان. و ممّا زاد الكارثة هولاً هو أنَّ السلطان الهارب، أبا إسحاق إبراهيم، الذي كان مقيما ببجاية حيث تركه ابنه أبو فارس عبد العزيز، قد وجد نفسه مضطرا للهرب من مكانه، تحسُّبا لملاحقة أنصار ابن أبي عمارة له، فاتجه نحو تلمسان رفقة ابنه أبي زكرياء يحيى، و في الطريق زلَّت به قدم فرسه، فسقط

[80] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[81] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية».

[82] ابن خلدون في «العبر».

[83] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

جريحا و بقي هناك إلى أن لحق به بعض الموالين للدعي، أرسلهم والي بجاية لمطاردته، فأعادوه إلى بجاية أين سُجن ثم أعدم بأمر من ابن أبي عمارة، و ذلك بعد أيام قليلة من مقتل ابنه أبي فارس و أبنائه الآخرين بمرماجنّة. و تُعتبر مذبحة مرماجنّة من أكبر الكوارث التي حلّت بالبيت الحفصي، إذ أنّ الثائر المسيلي **«كادَ يقضي على كافّة أبناء العائلة، لو لم يفرّ من معركة مرماجنّة أبو حفص عُمر، شقيق أبي إسحاق، و لو لم يتمَكّن أبو زكرياء يحيى من الإفلات من قبضة مُطارد أبيه، فتمَكّن من الوصول إلى تلمسان و التجأ إلى صهره سعيد بن يغموراسن»** [84].

65 – أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة – ... [85]
– أحمد المسيلي –

«هو أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة المسيلي، أمُّه من فزّان، من بلاد الزاب، مولده بالمسيلة، سنة 1244 م / 642 هـ ، و تربيته ببجاية. و كان خامل المنشأ، كثير التطور» [86]. نودي به على أنّه الفضل بن أبي زكرياء يحيى الواثق ملكًا على تونس أواخر جانفي 1283 م / أواخر شوال 681 هـ ، فعيّن أحد مشايخ المُوَحّدين، موسى بن ياسين، وزيرا، مكافأةً له على تآمره معه ضد السلطان أبي إسحاق إبراهيم، كما عيّن عبد الملك بن مكّي، والي الحفصيين على قابس، حاجبًا، و ذلك عرفانًا له بخذلانه لأبي إسحاق و فتح أبواب مدينته أمام الدعيّ. و على نقيض ذلك، تعامل بحقد و تشفٍّ مع الكثيرين من رجالات الدولة و الأعيان و الموظفين [87]، و أعدم العديد من مشايخ الأعراب و وُجهائهم و تعامل معهم بالاحتقار و الإهانة، هدفُه من ذلك كسرُ شوكة القبائل و وضعُ حدٍّ لجنوحها الدائم إلى شق عصا الطاعة، كما اضطهد و عذّب الكثيرين من أبناء كبار العائلات و من قادة الجيش، و قتل عددا من الشخصيات و كثيرا من العلماء لمُجَرّد ظنه بهم. و هكذا لم تكن سيرة هذا الدعيّ حسنة، فقد **«كان يقطع المنكر و يرتكبه و يأمر بالمعروف و يجتنبه، (كما) كان قتّالاً، سفّاكًا للدماء، ظالما، خسيسا، بخيلا، فاجرا، كَذّابًا، مخلفا للوعد، بعيدا عن خصال أبناء الملوك»** [88].

---

[84] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[85] لم يكن ابن أبي عمارة أميرا حفصيا، و إنما كان ثائرا اغتصب الحكم بانتحال شخصية الفضل بن أبي زكرياء يحيى الواثق. لذا وجب عدم إسناد اسمه رقما ترتيبيا داخل هذا القسم (الرقم الموضوع على الشمال)، على أنّه يُعتبر حاكمًا مؤقّتا لإفريقيّة، فوجب منحُه رقما في الترتيب العام (الرقم الموضوع على اليمين).

[86] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[87] نكّل ابن أبي عمارة المسيلي أشَرَّ التنكيل بصاحب الأشغال (ما يُرادف وزير المالية)، أبي بكر بن الحسن بن خلدون، الجد الثاني للمؤرّخ ابن خلدون. و يعتقد عدد من المؤرّخين أنّ الصورة السيئة التي أبرزها المؤرّخ ابن خلدون في حقّ ابن أبي عمارة المسيلي إنّما هي، في جانب كبيرٍ منها، نتيجة لحقده عليه بسبب تعذيبه و قتله لجدّه المذكور.

[88] ابن القنفد في «الفارسية».

من الطبيعي أن يؤدي هذا التصرُّف إلى خلق مناخ من التململ و القلق، و أن ينتهي الأمر إلى حياكة الدسائس و المؤامرات، و ذلك ما حصل فعلا، إذ سعى الأعراب الأفارقة إلى الإطاحة بهذا «الحاكم» المُفتري، الظلوم، بعد أن تفطنوا إلى حقيقة أمره و أيقنوا أنّه اغتصب عرشا ليست له أية شرعية لاعتلائه، فبحثوا لأنفسهم و لبلدهم عن مخرج، و انتهى بهم البحث إلى الاتصال بأبي حفص عمر بن أبي زكرياء يحيى الأول أخي أبي إسحاق إبراهيم، الناجي الوحيد من مذبحة مرماجنّة، فأعلنوا له الطاعة و الولاء و طلبوا منه التحرك لإنقاذ عرش أجداده، ثم بايعوه أميرًا و أعلنوا الثورة على ابن أبي عمارة، في أواخر فصل الربيع من سنة 1284م /683 هـ .

التفّ الأعراب حول أبي حفص عمر و جمعوا له جيشا لا يقل عددا و عُدّة عن جيش ابن أبي عمارة، و هجموا على الدعيّ الغاصب في سبخة السيجومي قرب العاصمة، فهزموه بعد أن اختار الكثيرون من أفراد جيشه و قادته التخلي عنه و الدخول في طاعة الأمير الحفصي الجديد، ممّا اضطره للهرب ثم الاختفاء داخل المدينة، «**بدور بعض السوقة، يعرف بأبي القاسم القرمادي**» [89]، «**بقرب حمام زرقون**» [90].

دخل أبو حفص عمر تونس في جويلية 1284 م / ربيع الثاني 683 هـ ، و تلقّى البيعة رسميا من الأعيان و المشايخ و العامة، و تلقّب بالمستنصر بالله - و هو اللقب نفسُه الذي كان يحمله أخوه الأكبر، أبو عبد الله محمد - و أذن بإعدام ابن أبي عمارة المسيلي بعد اعترافه بمحضر شهود من الثقاة بحقيقة أصله. و بذلك انتهت فتنة كادت - و إن لم تدم سوى سنة و نصف السنة - أن تقضي على السلالة الحفصية بصفة نهائية، كما تمّت الإشارة إليه آنفًا، لولا نجاة أبي حفص عمر بأعجوبة من معركة مرماجنّة الشهيرة، و لولا بقاء عدد من أبناء عمومته بعيدين عن الصراع الذي اندلع بين الفضل المزعوم و السلطان أبي إسحاق إبراهيم، و بالتالي، نجاتهم، هم كذلك، من الموت المحقق. على أنّه يجدر التأكيد على أنّ سهولة اعتلاء هذا الدعيِّ المحتال للعرش، كما أورد ذلك العديد من المؤرِّخين، «**لا تعود إلى قوة جيشه أو حكمة تدبيره، بقدر ما كانت تعود إلى تفشي روح التخاذل في القيادة الحفصية و الأسرة الحاكمة، و إلى شدة تبرُّم الأهالي من سوء الإدارة**» [91].

[89] أورده ابن خلدون في «العبر». و يقول محمد حسن في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني» : «**اختفى قرب الصفّارين في بيت حرفي يشتغل في النحاس من أصل أندلسي، و هو أبو القاسم القَرموني**».

[90] ابن الشمّاع في «الأدلة البينية».

[91] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

66 – أبو حفص عمر – 9
بن أبي زكرياء يحيى الأول
– المستنصر بالله الثاني، أبو حفص عمر الأول –

ارتقى المستنصر بالله الثاني، أبو حفص عمر، إلى العرش أواسط جويلية 1284 م / أواخر ربيع الثاني 683 هـ و عمره تسع و ثلاثون سنة. و قد كان «**ملكا مدركا، عاقلا، فاضلا، كاملا، كريما، متغاضيا**» [92]، فأمّن البلاد و أصلح الأوضاع، و اختار الصفح عن المُخطئين و المُتورِّطين الذين كانوا قد ناصروا المغتصب ابن أبي عمارة، و ذلك أساسًا بهدف وضع حدٍّ لحملات التصفية و الانتقام التي عاشتها السلطنة الحفصية خلال السنوات السابقة، و التي تسبَّبت في إبعاد ذوي التجربة و الكفاءة عن المسؤوليات، و أضرَّت بالتَّالي بالسير العادي لدواليب الدولة و المؤسَّسات، فكان عهده «**عهد هناء و أمن و عدل**» [93]. غير أنَّ السلطنة ستعرف في المدة الأولى من ولايته سلسلة من الهزَّات الداخلية و الهجمات الخارجية ستؤدي بها إلى الضعف و التفكك. فبعد أقل من ثلاثة أشهر من وصوله إلى سدة الحكم، تعرَّض جنوب مملكته، و تحديدا جزيرة جربة، إلى هجوم عنيف من قبل الأميرال الصقلي، Roger Di Loria، الذي أغار عليها بغيرِ علم ملكِ أرغونة (Aragon) و موافقته، و امتلكها و أخضعها لسلطته المطلقة، فاقترف جنده فيهَا جرائم نهب و قتل و سبي شنيعة. و قد جرت هذه الأحداث دون أن تحرك السلطة المركزية في تونس ساكنا. و ستبقى الجزيرة تحت حكم النصارى مدة تزيد على نصف القرن، أي من عهد أبي حفص عمر، المستنصر بالله الثاني، إلى عهد أبي يحيى أبي بكر، المتوكل على الله الأول، الذي سيأتي الحديث عنه. و يرى عدد قليل من المؤرِّخين أنَّ سهولة احتلال جربة من قِبل النصارى و عدم تصدِّي السلطان الحفصي لاعتدائهم عليها إنَّما هو ناتج عن كون سُكَّانها كانوا من الخوارج و النُّكَّارة، و أنَّ خلافهم المذهبي مع المسؤولين الحفصيين جعل هؤلاء غير عابئين بما يجرى بها [94]، فيما تُؤكِّد أغلب المصادر التاريخية الأخرى أنَّ ذلك لم يكن سوى نتيجة بُعد المسافة التي تفصلُ الجزيرة عن تونس، من ناحية، و ضعف الدولة الحفصية في تلك الفترة بالذَّات، من ناحية أخرى [95].

---

[92] ابن القنفد في «الفارسية».

[93] ابن القنفد في «الفارسية». و يقول امْحَمَّد علي المرابط في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :
Le règne de Abou Hafs Oumar (1284-1295) apparaît comme une ère de paix au milieu de cette période mouvementée de l'histoire des Hafsides.

[94] ذلك ما يراه ابن خلدون في «العبر».

[95] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظَّفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان Initiation à la Tunisie :
Les Hafçides n'ont jamais cherché à étendre leur domination outre-mer aux dépens des chrétiens. Ce sont ces derniers, au contraire, qui ont fait des tentatives, non seulement pour s'immiscer dans les affaires intérieures de la Tunisie, mais encore pour occuper des parcelles du territoire tunisien.

لم ينته تسلُّط النصارى على أرض السلطنة عند جزيرة جربة، بل تواصل نحو شمالها حيث شنَّت جيوشهم هجمات مُكثَّفة على العديد من المُدُن الساحلية، غير أنَّ أعيان هذه المُدُن و سُكّانها قاوموا بضراوة ملحوظة عمليات الغزو و تمكَّنوا من منع الغُزاة من النُّزول أرضًا، ثمَّ استفحل الخلاف بين أراغونة و السلطنة الحفصية حين أذن الملك Pedro III بافتكاك أملاك بعض رعايا السلطان كردَّة فعلٍ على استيلاء بعض الموظَّفين التونسيين على أموال تاجرَيْن كاتلونيَّيْن كانا مقيمَيْن بتونس. و درءًا لخطر الأراغونيين و تسلُّطهم على البلاد الحفصية، اضطرَّ أبو حفص عُمر للبحث عن مخرج توافقي من هذا الوضع السيِّء و غير المُريح، لذلك بعث بسفارة إلى خصمه للتحاور و للبحث عن سبيلٍ لطيِّ الصفحة، فأدَّت المُبادرة إلى إنهاء الخلاف بتوقيع معاهدة صُلح بين البلدين في ربيع سنة 1285 م / 684 هـ ، و هي معاهدة استعادت روح و نصّ المعاهدة الممضاة سابقًا بين أبي عبد الله محمد، المستنصر بالله الأول، و Charles d'Anjou، صاحب صقلية، و زادت في اختلال توازن الشروط و التعهدات المُضمَّنة فيها، إذ أُضيفت إلى بنودها بنودٌ أخرى، منها السماح للكَتَلونيين النصارى بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية في كامل تراب إفريقيَّة و تمكينهم من قرع أجراس كنائسهم، و منها كذلك السماح لرعايا مملكة أراغونة من التُجَّار ببناء الفنادق و المتاجر و المصارف حيثما شاؤوا على أرض السلطنة، و كذلك منح ملك أراغونة حرِّية تعيين قائد عسكري من أفراد جيشه ببلاط السلطان الحفصي و اختيار من يراه لتكليفه بخطَّة قنصل في أي مكان من أرض تونس، مع منح قناصله حقَّ مقابلة السلطان مرَّة في الشهر على الأقل. كما تضمَّنت المُعاهدة فرض ضريبة سنوية لفائدة أرغونة، و الاعتراف رسميا بسيطرتها على صقلية مع القبول بأنْ يُعوِّضَ ملكُ أرغونة صاحبَ صقلِّية، Charles d'Anjou، في استخلاص الضريبة التي التزمت السلطنة، بموجب اتِّفاقية سنة 1271 م /670 هـ ، بدفعها إليه.

لم يدُم العمل بهذه الاتِّفاقية طويلا، و لم تقف مشاكل السلطنة الحفصية على الصعيد الخارجي عند هذا الحد، فبعد وفاة ملك أرغونة، Pedro III، نكث ابنه و وريثه Alphonso الثالث المعاهدات المبرمة بين الدولتين، و تحالف مع سلطان المغرب، أبي أيوب يوسف المريني، ضدَّ إفريقيَّة الحفصية، ثم - و كأن ذلك لم يكن في نظره كافيا - تآمر مع الأميرال Roger Di Loria، المستبدِّ بجربة، و حثَّه على احتلال جزيرة قرقنة و امتلاكها هي الأخرى، كما شجَّعه على السطو على عدد من المدن و الموانئ الإفريقيَّة مثل سوسة و المهدية. و كان أفراد جيش النصارى في هذه الغزوات «**يقتلون و يحرقون و ينهبون و يقتادون الأسرى. و قد بقيت ذكرى تلك الأعمال الشنيعة عالقة في أذهان الأهالي الذين كانوا يقومون من حين لآخر برد الفعل، لاسيما في منطقة الساحل**» [96]. ثم اشتدَّ العداء الذي كان Alphonso III يكنُّه لإفريقيَّة الحفصية، و وصل به ذلك إلى حدِّ تقديم دعم عسكري ذي بال إلى أحد أحفاد بني عبد المؤمن، الذي كان لاجئا

[96] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

عنده، و هو أبو مالك عبد الواحد بن إدريس [97]، ابن الخليفة الموحدي أبي دبوس، لمساعدته على افتكاك عرش إفريقيَّة، موهِمًا إيَّاه بأنَّ هذا العرش مِلكٌ للموحدين دون سواهم.

توجَّه عبد الواحد بن إدريس الموحِّدي سنة 1288 م / 687 هـ إلى إفريقيَّة عازما على اقتحامها و فتحها بمساعدة الأميرال Di Loria، فبدأ بالهجوم على طرابلس، فلم يفلح، ثم وجَّه جيشه صوب بعض مدن الجنوب التونسي، فجرت بينه و بين الجيش الحفصي مناوشات دامت أشهرا، توفي أثناءها عبد الواحد، فقام بالدعوة مكانه أخوه أبو سعيد عثمان، لكن الحرب لم تطل، إذ خذل الأعراب الأمير الموحدي، الذي وجد نفسه في نهاية الأمر مضطرا للجوء إلى جربة أين احتمى بالنصارى، و ذلك في انتظار فرصة أخرى تسمح له بإعادة الكرَّة. و من المفارقات أن هذه العملية الفاشلة التي أقدم عليها أحفاد عبد المؤمن بن علي هي التي أدت بملك أرغونة، Alphonso III، إلى اقتراح عقد صلح على السلطان الحفصي أواخر سنة 1291 م / 690 هـ .

و بينما كان أبو حفص عمر، المستنصر بالله الثاني، بصدد التعرُّض إلى هجمات النصارى في جنوب مملكته و التصدِّي إلى أطماع ملك أرغونة التوسعية، و في الوقت الذي كان فيه بصدد مقاومة بقايا المُوَحِّدين المطالبين بعرشه، كان ابن أخيه، أبو زكرياء بن أبي إسحاق، والي بجاية السابق و المقيم بتلمسان لاجئا منذ هزيمة الحفصيين النكراء في مرماجنَّة أمام ابن أبي عمارة المسيلي، يطالب هو الآخر بعرش تونس. و للوصول إلى مبتغاه، تحالف هذا الأمير الحفصي مع قبيلتين كبيرتين - هما الذواودة الرياحيون و بنو سدويكش البربر - فتمَكَّن بمساندتهما و بمساندة مدينة الجزائر من الاستيلاء على بجاية و قسنطينة، كما تمَكَّن من فصل جميع هذه المناطق و المدن عن مملكة تونس، ثم أنشأ مملكة مستقلة عنها، اختار بجاية عاصمة لها و انتصب بها أميرا و تلقَّب بـ «المنتخب لإحياء دين الله». و في السنة الموالية هجم على مدينة تونس يريد احتلالها، فلم يتمَكَّن من ذلك، فتوجَّه إلى الجنوب حيث لقي المساعدة و الدعم من قبيلة دبَّاب - التي كان لها في عهد ليس ببعيد ضلعٌ في ثورة ابن أبي عمارة المسيلي و زحفه على تونس و اعتلائه العرش بها بُهتانا لمدة سنة و نصف السنة - و دخل قابس بعد أن أحرق منازلها و نخيلَها، ثم قصد مسراطة، في الأراضي الطرابلسية، للغرض نفسه، لكنه عَدَل عن مواصلة مشواره و اضطرَّ للعودة على جناح السرعة إلى عاصمته بجاية، حيث بلغته أخبار هجوم بني عبد الوادي المستبدِّين بتلمسان عليها، و هو هجوم تعودُ أسبابُه أساسًا إلى كون والي تلمسان لم يكُن راضيًا بتحرُّك أبي زكرياء، الذي نصَّبَ نفسه أميرًا ببجاية، ضدَّ عمِّه، و كذلك إلى كونِ عمِّه هذا و أعيان تونس و مشايخها استنجدوا به ليكفَّ عنهم نوايا الأمير الحفصي المُتمرِّد. و قد تمَكَّن أبو زكرياء بن أبي إسحاق إبراهيم من صدِّ هجمات صاحب تلمسان، لكنَّه أخفق في احتلال تونس و في ضمِّها إلى سلطته كما كان يُخطِّط لذلك.

[97] اختلفت الروايات حول اسم الثائر الموحِّدي، إذ أنَّ بعض المصادر (ابن خلدون في «العبر») تقول إنَّه أبو سعيد عثمان، فيما ترى مصادر أخرى (R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي») أنَّه في مرحلة أولى، أبو مالك عبد الواحد، ثمَّ، بعد مماته، أبو سعيد عثمان.

انقسمت إذن المملكة الحفصية الإفريقيَّة، و لأول مرة، إلى نصفين يغطِّي كل واحد منهما تقريبا الجزء الذي كانت تُغَطِّيه كلٌ من الإمارتين الزيرية و الحمَّادية اللتين انبثقتا عن الدولة الصنهاجية في بداية القرن 11 م / بداية القرن 5 هـ . و بذلك تقلَّصت مساحة السلطنة الحفصية الأم و عاصمتها تونس، و أصبحت تُغطِّي الرقعة الجغرافية التي كانت تحت حكم بني زيري في عهد المُعزِّ بن باديس و التي كانت عاصمتها آنذاك القيروان، و انبعثت إمارة جديدة، عاصمتها بجاية، تُغطِّي المساحة التي كانت تحت حكم بني حماد، الذين كانت عاصمتهم وقتئذ القلعة. و ممَّا زاد السلطنة الحفصية الكبرى تفككا أنَّ بعض المدن و القرى التي كانت منذ قديم الزمان جزءًا لا يتجزأ منها - مثل الجريد و قابس، بالإضافة إلى جربة - تمرَّدت و انفصلت عنها، و أنَّ بعض قبائل الأعراب المُقيمة بها أعلنت العصيان على السلطان، فاستولى البدو على عدد من المدن و المناطق، و اختل الأمن و انخرم النظام في كافة الربوع، ثمَّ استَتَبَّ الهدوء نسبيًّا لفترة وجيزة، عاد إثرَها مسلسل الانفصالات إلى الظهور، فالتحقت مناطق الزَّاب و قسنطينة و جبال الأوراس و ورقلة، و حتى قابس - التي تفصلها آلاف الكيلومترات عن المغرب الأوسط - بالمملكة الحفصية الثانية. و يعود انضمام مدينة قابس إلى السلطنة الحفصية الغربية (بجاية) إلى قرار آحادي اتَّخذه واليها، عبد الملك بن مكِّي، الذي كان في وهلة أولى ساندَ عبد الواحد الموحِّدي ثمَّ أخاه عثمان في حركتهما ضدَّ أبي حفص عمر، ثمَّ، عندما فشلت تحرُّكات هذين الثائرَين الموحِّدِيَيْن، بقي على معاداته للسلطة المركزية في تونس و اختار سنة 1294 م / 693 هـ الانضمام إلى أبي زكرياء، صاحب بجاية. و قد «**كان السلطان التونسي يشاهد بدون رد فعل تقريبا هذا التراجع الجديد لسلطته، حيث كان يتخذ عموما مواقف دفاعية، متسمة بالحذر، مقتصرا على القيام ببعض المساعي الدبلوماسية لدى بعض الدول، اتِّقاءً لهجومات أجواره المحتملة**» [98].

و بينما كان أبو حفص عمر، المستنصر بالله الثاني، يقود حملة بجهة الحامة أواخر ربيع سنة 1295 م / 694 هـ ، إذ أصابه مرض مفاجئ اضطرَّه إلى مغادرة المكان، فعاد مسرعا إلى تونس و توفي بها، و ذلك أوائل نوفمبر / أواخر ذي الحجة من السنة نفسها. و يُذكر أنَّه كان قد فكَّر قبل أقلَّ من أسبوعين من وفاته، و عندما شعُر بقُرب أجله، في تعيين ابنه أبي محمد عبد الله وليًّا للعهد، لكن مشايخ المُوَحِّدين ببلاطه أنفوا هذا الاختيار لصغر سنِّ الأمير عبد الله، فاضطر أبو حفص، بعد استشارة الولي الصالح أبي محمد المرجاني، أشهرِ شيوخ الصُّوفية و الصُّلحاء في ذلك العهد، إلى تعيين أبي عبد الله محمد بن أبي زكرياء يحيى الثاني، الواثق، ابنِ أخيه (أي ابن أخي السلطان أبي حفص) أبي عبد الله محمد، المستنصر بالله الأول، لهذه الخُطَّة. و قد «**كان حرصُه على جمع الكلمة التي أضرَّ انقسامُها بالدولة، إلى جانب مُسالمته، دافعًا به إلى العُدُول عن تولية العهد لابنه من بعده**» [99]. و يُذكر أنَّ أُمَّ هذا الأمير، و هي جارية حملته من الواثق قبل قتله من قِبل عمِّه أبي إسحاق إبراهيم، كانت قد فرَّت إلى مقام الولي المُرجاني، فحماها من التشرُّد، «**فوضعته في بيته، فسمَّاه الشيخ** (أي الولي أبو محمَّد المُرجاني) **محمدًا، و عقَّ عليه**

---

[98] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[99] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

(أي ذبح ذبيحةً يوم سُبوعه) **و أطعم الفقراء يومئذ عصيدة الحنطة، فلُقِّب** - أي الصبي - **بأبي عصيدة»** [100]، ثم توسَّط له ليعود إلى قصور بني حفص حيث تربى بتربية أبنائهم. و مما تجدُر مُلاحظتُه بخصوص هذه المسألة، هو أنَّ «أهل الحلِّ و العقد» [101] لم يُستشاروا في اختيار ولي عهدِ السلطان، و أنَّهم مع ذلك رضوا به طوعًا إبَّانَ إقراره، ذلك أنَّه، **«لمَّا هلك أبو حفص، اجتمع الملأ من المُوَحِّدين و الأولياء و الجُند و الكافَّة إلى القصبة، فبايعوا بيعةً عامَّةً لولي عهد السلطان أبي عبد الله محمَّد، فانشرحت لبيعته الصُّدور و رضيته الكافَّة»** [102].

عموما، يمكن القول بأن **«عهد عمر الحفصي يمثل عهد التمزق لوحدة السلطنة و عهد طمع الغزاة الخارجيين في الاستيلاء على بعض أجزائها لِما أصبحوا يعتقدونه من تفشِّي الوهن و الضعف في وسائل دفاع هذه السلطنة عن أجزائها و أطرافها»** [103].

67 – أبو عبد الله محمد – 10

بن أبي زكرياء يحيى الثاني، أبو عصيدة

(المستنصر بالله الثالث – أبو عبد الله محمد الثاني)

تولَّى أبو عبد الله محمد الثاني، أبو عصيدة، الحكم مباشرة إثر وفاة عم أبيه، أبي حفص عمر، أوائل نوفمبر 1295 م / أواخر ذي الحجة 694 هـ ، فكان أول عمل أشير عليه بالقيام به دون وعي منه هو إعدام الصبي البريء، عبد الله بن أبي حفص عمر - الذي كان والده فكر في وهلة أولىً في تعيينه وليا للعهد - خوفا من أن يطمع في كرسيِّ السلطة عندما يكبر، ثم أشير عليه كذلك بتنحية رئيس المُوَحِّدين، عبد الحق بن سليمان، و بتعيين أحد الأمراء الحفصيين مكانه - و هو أبو يحيى زكرياء بن أبي العباس أحمد بن محمد اللحياني [104] - الذي أضحى وقتئذ، بفضل اتساع نفوذه و قوة شخصيته، بمثابة رئيس وزراء السلطان.

---

[100] ابن خلدون في «العبر».

[101] «أهلُ الحلِّ و العقْد» هم أهل الشأن من الوجهاء و العلماء و القادة و الساسة و وجوه الناس. و في المفهوم الأصلي هم أهل الاجتهاد، أي العلماء و الأعيان و الرؤساء و القادة و وجوه القوم الذين يرجع النَّاس إليهم في الحاجات و المصالح العامَّة. المقصود بالعقد سابقا هو نظام جماعة المسلمين في شؤونهم العامة و السياسية و الإدارية و التشريعية و القضائية و نحوها، أمَّا الحلُّ فكان معناه حَلُّ هذا النظام و تفكيكه لأسباب مُعيَّنة ليُعاد ترتيبه و عقده من جديد. أوَّل من استعمل هذا المصطلح هو الإمام أحمد بن حنبل. يُعرِّف محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali بهذا المُصطلح بالقول إنَّهم : Les hommes du gouvernement, les gens compétents, ceux qui ont pouvoir de lier et délier

[102] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[103] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[104] كان والد هذا الأمير و جدُّه قد أعدما في بداية ولاية المستنصر بالله الأول بتهمة التمرُّد. و سيتولَّى هو السلطنة في الفترة ما بين 1311 و 1317 م / ما بين 711 و 717 هـ .

لم تمض أشهر قلائل على ارتقائه العرش، حتى عزم السلطان الجديد على كسر شوكة الدولة الحفصية الثانية، المنتصبة في الجهة الغربية من سلطنته، فهجم في جويلية 1296 م / رمضان 695 هـ على قسنطينة و حكّم السيف في أعيانها و سكانها، ثم قصد مدينة ميلة للغرض ذاته، لكنه عدل عن مواصلة حملته و قفل راجعا إلى مملكته لأسباب بقيت غير معروفة، قد تكون لها صلة بما كان يخشاه من إمكانية حدوث حركة انقلاب أو عصيان ضده في تونس. و في بداية عهده كذلك، استفحلت ظاهرة الانفصال و التمرُّد، و انسلخت إحدى أكبر مدن المغرب الأوسط - مدينة الجزائر - عن سلطته، و أعلن واليها الطاعة و الولاء للمرينيين الفاتحين، و تبعتها مدن أخرى، فعزم أبو عصيدة على لمّ شتات سلطنة أجداده و استعادة وحدتها بالطرق السلمية، فتقرَّب من ابن ابن عمِّ أبيه أمير بجاية الجديد، أبي البقاء خالد بن أبي زكرياء يحيى بن أبي إسحاق إبراهيم الأول، لِما ظنَّ أنَّه رآه فيه من حسن استعداد لإزالة الخلافات بين الدولتين الحفصيتين. لكن محاولة التقارب هذه لم تأت بنتيجة، إذ رفض وزراء أبي البقاء خالد الاستجابة لدعوة أبي عصيدة الصُلحية و عملوا ما في وسعهم لنسف محاولات أميرهم التقارب مع جاره أبي عصيدة. ثم أعيدت المحاولات مرة أخرى، فكانت النتيجة في ذات الاتجاه، أي الرفض فالفشل، و للأسباب نفسها، أي معارضة بلاط أبي البقاء خالد و تفنُّن أعضائه في حياكة الدسائس و المؤامرات. عند ذلك، اختار أبو عصيدة طرقا أخرى، فتمَكّن بالتواطؤ مع بعض وزراء أمير بجاية من استرجاع قسنطينة. لكن هذا الكسب لم يُكتب له أن يُعمِّر طويلا، ذلك أنَّ المدينة سرعان ما عادت إلى نفوذ بجاية. ثم توالت محاولات التوحيد دون نجاح، إلى أن أخذت منعطفا غريبا تمثَّل في حصول اتفاق بين رئيسي الدولتين سنة 1308 م /707 هـ ، يقضي بـ «**أن من هلك منهما قبل صاحبه، فالأمر من بعده للآخر و البيعة له، فتقبَّلوا الشرطَ و حضر الملأ و المشيخة من المُوَحِّدين ببجاية، ثمَّ بتونس، فأشهدوا بها على أنفُسهم، و رُبط ذلك العقد و أُحكمت أواخيه**» [105]، و هو اتِّفاقٌ، و إن كان محفوفًا بالكثير من المخاطر باعتبار أنَّه كان غيرَ محدَّدٍ في الزمن و كان موقوفًا عل الأجل المحتوم لأحد الأميرين، فإنَّه منع، و لو لفترة قصيرة، المواجهة العسكرية بين الجارتين.

في هذه الفترة ذاتها، كانت الأوضاع الداخلية بسلطنة تونس متدهورة، و بالخصوص من الناحية الأمنية [106]، حيث واصل أعراب الكعوب، سليلو قبيلة بني سُليم - الذين كان أبو حفص عُمر الأوَّل قد تسامح معهم في السابق فقويت شوكتهم و أصبحوا يشعرون بشيء من الحصانة التي يعتريها الغرور - أعمالَهم التخريبية، المتمثلة في قطع الطرق و النهب و القتل، و خاصة بمنطقة السباسب، ثم انتشرت أخبارهم في كافة الربوع، فكرههم العامَّة، و فتك عددٌ من المُصلّين بجامع الزيتونة بشيخهم، هدَّاج بن عبيد، بسبب دُخوله المسجد مُنتعلاً، فزاد هذا الحادث في تأزُّم الوضع، و خلع أبناء الكعوب طاعتهم للسلطان أبي عصيدة، و كثر الهيجان و الشغب، و دام

[105] ابن خلدون في «العبر».

[106] على أنَّ ابن أبي دينار، صاحب «المؤنس»، يؤكد عكسَ ذلك، و ذلك بالقول : «**و كانت أيامه أيام هدنة و عافية و سلم، لا حرب، غرست فيها الغراسات، و بنيت الأبراج، و امتدَّت الآمال**».

الحال على ما هو عليه مدّة ثلاث سنوات في العديد من الجهات و النواحي البعيدة و القريبة من العاصمة، و انتهى الأمر بأنْ بدأ سكان تونس يشعرون بخطر قُدوم هؤلاء الأعراب و اقتحامهم لمدينتهم، فنظموا صفوفهم، و نزعوا ثقتهم من الجيش النظامي، متّهمين المسؤولين عنه بالتقصير و العجز على فرض الأمن و وضع حدًّ لتصرُّفات الكعوب في مدينتهم، ثم نظموا، في فيفري 1309 م / رمضان 708 هـ، مظاهرة صاخبة جابت شوارع تونس للتنديد بعجز حاجب السلطان، ابن الدبّاغ، على حسم الأمور، و كادوا يفتكون به لولا تدخُّل السلطان أبي عصيدة نفسه لتهدئة الأجواء و لوضع حدًّ لمظاهر الاحتجاج و الفوضى و إعادة النظام و الأمن إلى ما كانا عليه.

على الصعيد الخارجي، تمكّن السلطان أبو عصيدة من إبرام معاهدة مع عدوًّ سلفه أبي حفص عمر، ملك أرغونة (Aragon)، أصبحت بمقتضاها العلاقات الرسمية بين الدولتين «**طوال خمس عشرة سنة متينة و ودّية في أغلب الأحيان**» [107]، و لم يتعكر صفو هذا الجو إلاّ عندما هبَّ سلطان تونس سنة 1307 م /706 هـ لمساعدة أهالي جربة في ثورتهم ضد الاحتلال النصراني لتحرير جزيرتهم، و كذلك عندما تكاثرت عمليات القرصنة البحرية من قبل بعض القطع و المراكب التونسية في المياه الفاصلة بين البلدين، و أيضًا عندما تَعرَّضَت سواحل السلطنة في إطار ذلك إلى هجمات عسكرية شرسة من قبل أسطول أراغوني أغار على بعض المُدُن و الموانئ، منها الحمّامات و بنزرت و تونس و عنابة و طرابلس و جربة و المهدية، و هَدَمَ عددا من المباني و أَسَّرَ جزءًا من السُكّان، ما حدا بالسلطان أبي عصيدة إلى توجيه رسالة احتجاج إلى ملك أرغونة (Aragon)، حليفه بالأمس [108].

توفي السلطان أبو عبد الله محمد، أبو عصيدة، بداء الاستسقاء (hydropisie) في السابع عشر من سبتمبر 1309 م / العاشر من ربيع الثاني 709 هـ، و لم يخلِّف ولدا. و قد كان من المفروض، حسب اتفاقية سنة 1308 م / 707 هـ المذكورة آنفًا، أن تتوحّد الدولتان الحفصيتان الشرقية و الغربية بعد وفاة أحد الأميرين تحت حكم الأمير الباقي على قيد الحياة، لكن وزراء السلطان أبي عصيدة المتوفّى نكثوا العهد بعد أن «**اجتمع الأشياخ و الكبار من المُوَحّدين - و الحاجب إذّاك أبو عبد الله محمد بن الدبّاغ - و تحدّثوا : هل يقع الوفاء بالعهد و الشرط المتقدّم أو ينظرون من يبايعونه لأنفسهم**» [109]، فاختاروا أحد أحفاد أبي زكرياء الأول، و هو أبو يحيى أبو بكر بن أبي ز يد عبد الرحمن، و عيّنوه سلطانا مكان أبي عصيدة.

---

[107] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[108] يقول الطاهر المنصوري في Hammamet, histoire d'une cité méditerranéenne :

Le Sultan hafside, dans une lettre datée du 9 septembre 1306 (29 safar 706 H) envoyée au roi d'Aragon, dénonce les méfaits engendrés par une expédition catalane malgré la signature d'un traité de paix entre les deux royaumes. Les environs de la ville ont été saccagés, certaines maisons ont été incendiées et une partie de la population a été capturée et emportée par le silence d'un sort inconnu, mais qu'on peut imaginer.

[109] ابن القنفد في «الفارسية».

يجمع أغلب المؤرِّخين على القول في شأن السلطان محمَّد أبي عصيدة بأن فترة حكمه الأولى مثَّلت «**أحلك فترات التضعضع و الانقسام و التشتت، لا في إفريقيَّة الحفصية فقط، بل في كل الدول المغربية التي انبعثت بعد اندثار الخلافة الموحدية و تشتت ملكها إلى سلطنات و مماليكٍ متعادية، متقاتلة**» [110]، فكانت وفاتُه نقطة انطلاق الفتن و المشاغب الداخلية التي ستقوِّضُ أسس الدولة الحفصية.

68 – أبو يحيى أبو بكر – II

بن أبي ز يد عبد الرحمن بن أبي يحيى أبي بكر بن أبي زكرياء يحيى الأول

– الشـهيد –

كان أبو يحيى أبو بكر من أبناء عمومة السلطان أبي عصيدة الراحل، و كان يعيش في القصر السلطاني بالعاصمة، «**و هو شخص خامل الذكر**» [111]، تولَّى العرش الحفصي في تونس في ظروف جدّ خاصَّة مباشرة إثر وفاة سلفه، أبي عصيدة، في السابع عشر من سبتمبر 1309 م / العاشر من ربيع الثاني 709 هـ . و طبيعي أن يكون موقف أمير بجاية، أبي البقاء خالد، الذي يعتبر نفسه الوريث الشرعي و الوحيد للعرش الحفصي، مخالفًا لما أراده و قرَّره أعضاء بلاط السلطان أبي عصيدة المتوفَّى. لذلك، قرَّر التحرُّك بنفسه لاقتحام تونس و لإرغام سلطانها «المغتصب» أبي يحيى أبي بكر، على الالتزام بما كان قد تم الاتفاق بشأنه بينه - أي أبي البقاء - و بين أبي عصيدة، فتوجَّه إليها و نزل بسبخة السيجومي حيث شنَّ على جيش صاحب تونس حربا شرسة تباينت فيها القوى بين الطرفين، و مات وزير أبي يحيى أبي بكر في ساحة القتال، ممَّا أضعف الجيش التونسي، فكانت الغلبة لجيش بجاية، و دانت أغلبية قبائل الأعراب لأبي البقاء خالد - و في مقدّمتها أولاد باللِّيل - فيما بقي عدد قليل من بقية القبائل، و منها أولاد مهلهل، منافسو أولاد باللِّيل، تحت طاعة سلطان تونس، الذي لم يجد من حلٍّ سوى الهرب، لكنه لم يسلم من الوقوع في الأسر، فاقتيد إلى خصمه فأمر بقتله في الحين، ثم دخل أمير بجاية تونسَ و تلقَّى البيعة من المشايخ و الأعيان و السكان، و ذلك في الرابع من أكتوبر 1309 م / 27 ربيع الثاني 709 هـ ، فـ «**جاءه المُوَحِّدون و القضاة و سائر أشياخ تونس للمبايعة. و بعد أن أتمُّوا بيعتهم عنَّفهم على تخاذلهم و نقْضِهم للصلح الذي كان بينه و بين أبي عصيدة**» [112]، و وحَّد السلطنة الحفصية، لا محالة لفترة لن تطول.

---

[110] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[111] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[112] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

و هكذا، لم تدم ولاية هذا السلطان المنكوب الحظ، أبي يحيى أبي بكر، سوى سبعة عشر يوما قُتل في نهايتها دون مقاومة أو نجدة، فتلقَّب بـ «الشهيد»، و هو لقبٌ حمله بعد مقتله «**إلى آخر الدهر**» [113].

69 – أبو البقاء خالد – 12

بن أبي زكرياء يحيى بن أبي إسحاق إبراهيم

– الناصر لدين الله، المنصور، المُتوكِّل، أبو البقاء خالد الأول –

اعتلى أبو البقاء خالد، أمير الدولة الحفصية الغربية ببجاية، عرش الدولة الحفصية الموحَّدة و عاصمتها تونس أوائل أكتوبر 1309 م / أواخر ربيع الثاني 709 هـ . و قد كان من المؤمَّل أن يضع حدًّا لمظاهر الانحلال و التفكك التي طبعت السلطنة منذ وفاة مؤسسها أبي زكرياء يحيى الأول، لكنَّه خيَّب الآمال بانغماسه في الانحراف و الملذَّات و الشهوات، و «**بفتكه برجال الدولة و زعماء القبائل و الأعراب**» [114]، عوض أن يُكرِّس جهودَه لاستئصال الداء الذي نخر عرش أجداده منذ مدَّة، و المُتمثِّل في تكاثر محاولات الانقلاب و افتكاك كرسيِّ السلطة من قبل أبناء نفس العائلة الحفصية، و عوض أن يعمَلَ على إحكامِ مسارِ توحيد سلطنته و إعادةِ الهيبة لدولته.

و فعلا، قام على السلطان أبي البقاء خالد منذ الأيام الأولى من انتصابه سلطانا أحدُ أبناء عمومته، و هو يحيى بن خالد بن أبي إسحاق إبراهيم الأول، الذي تحالف مع والي منطقة الزاب الكبرى للإطاحة به. لكن هذه الحركة، التي انطلقت منذ بدايتها على أسس غير سليمة و ضعُفت بسرعة جرَّاء انعدام الثقة بين المتآمرَيْن الحليفَيْن، لم يُكتب لها أن تنجح، فتمَّ تطويقُها و إخمادُها بكامل السرعة و بأقل المجهودات. ثم قام على أبي البقاء خالد في السنة الموالية شقيقه أبو يحيى أبو بكر، عاملُه على قسنطينة، فكان ذلك بمثابة الضربة القاضية له و لعرشه، إذ حظي شقيقه الثائر، بالتواطؤ مع عضُده الأيمن و حاجبه يعقوب بن غُمر السلمي و بمساندة بعض القبائل و المدن، و في مقدّمتها قسنطينة، التي كان واليها الشقيقُ الثائر نفسُه، و في فترة لاحقة بجاية.

في هذا الظرف المتَّسم بالتعفُّن و الانحلال، انتهز أحد الأمراء الحفصيين، أبو يحيى زكرياء بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد اللحياني، الفرصة و عزم على استغلال الخلاف الناشب بين الشقيقين و ما انجرَّ عنه من تفكك في السلطنة، «**فوصل إلى إفريقيّة، فوجد الأحوال قد**

[113] حسب الزركشي في «تاريخ الدولتين» و ابن خلدون في «العبر».

[114] ابن خلدون في «العبر».

اضطربت بها و وجد العرب غلبت عليها، فعزم على الولاية، فبويع بطرابلس» [115] و دخل الجنوب التونسي و استمال بعض القبائل، و خاصة منهم أولاد بالليل، فتمَكّن من تجنيد عدد كبير من أبنائهم، ثم أذن لقائد جيشه بأن يسبقَه إلى تونس، فتحرَّكت قواته و اقتربت من العاصمة و شنَّت سلسلة من الهجمات و المعارك على جيش خصمه، فكانت الغلبة للجيوش المُهاجمة، و قُتل الكثيرون من أعضاد السلطان و أفراد حاشيته و مواليه، ثمَّ دخل قائد الحامية القصر السلطاني و أرغم أبا البقاء خالد على التنازل عن عرشه، ثمَّ **«قبض عليه و قتله قبل وصول ابن اللحياني»** [116]، و كان ذلك أواسط أكتوبر 1311 م / أوائل جمادى الثانية 711 هـ . و بذلك كُرِّس انقسامُ السلطنة الحفصية من جديد - بعد ما يزيد على السنتين عن توحيدها - إلى مملكتين، واحدة تحت حكم أبي يحيى زكرياء بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد اللحياني، و عاصمتُها تونس، و الثانية بيد أبي يحيى أبي بكر، الذي حلَّ على رأسها مكانَ شقيقه أبي البقاء خالد بن أبي زكرياء يحيى، و عاصمتُها بجاية.

70 – أبو يحيى زكرياء – 13

بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد

– القائم بأمر الله، أبو يحيى زكرياء الأول، ابن اللحياني –

تلقَّى السلطان الجديد البيعة العامة بالمحمَّدية في أواسط نوفمبر 1311 م / أوائل رجب 711 هـ ، ثم دخل إلى تونس و شرع في ممارسة مهامه، مُستعينًا بـ **«أوليائه من العرب، منهم حمزة بن علي بن عمر بن أبي الليل،** (الذي) **حكَّمه في أمره، و أشركه في سلطانه، و أفرده برياسة العرب، و أجرَّه الرسن، و سرَّب إليه الأموال»** [117]، ثمَّ حاول القيام بعملية تطهيرية مُحتشمة داخل صفوف الجيش، أبعد منه بمقتضاها بعض القادة و الجنود غير الأكفاء و العناصر غير المنتمية إلى القبائل الموالية له، و سعى منذ الأشهر الأولى لتوليه الحكم إلى تحسين علاقات دولته مع الدول الأجنبية، منها مملكة أرغونة (Aragon)، فجَدَّدَ عدة اتفاقيات تربط تونس بعديد الدول النصرانية.

حاول السلطان ابن اللحياني وضع حدٍّ لمظاهر الشغب و العصيان التي ورثها عن سلفه، كما سعى إلى توجيه اهتمامه إلى تحسين ظروف عيش سكان إمارته. غير أنَّ عدة عوامل، منها

---

[115] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[116] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[117] ابن خلدون في «العِبر».

كبر سنّه - أكثر من ستين سنة - و ضعف شخصيته و انصرافُه إلى تجميع الأموال و الذخائر، جعلته متذبذب الأفكار، عديم الإرادة، قليل التبصُّر. على أنّه كان يمتاز بجملة من الخصال، إذ كان متسامحا في الأمور الدينية و القضائية، كما كان مسالما مع البلدان المجاورة، غير راغب في الدخول في حروب أو نزاعات مع أيٍّ منها.

كانت على هذا الأساس العلاقة بين الدولتين الحفصيتين «الشقيقتين» الجارتين طيبة خلال السنوات الأولى التي تلت انفصالهما، إذ كانت مبنية على الاحترام و التقدير بين الأميرين اللذين تفصل أعمارَهما أكثرُ من أربعين سنة، كما كانت متسمة بالتواصل و الدفء. إلاّ أنّ هذا الوفاق لم يعمِّر طويلا، ذلك أنّ أمير بجاية الشاب لم يُخفِ رغبته، منذُ قيامه ضدّ شقيقه، في توحيد الدولتين من جديد و في اعتلاء عرش أجداده بمفرده، لأنه كان يعتقد أنّه «**أقرب إلى التمسُّك بأحقية السلطنة الحفصية التي كانت على ملك أخيه و شقيقه أبي البقاء خالد، بينما لم يكن ابن اللحياني سوى حفيدٍ للشيخ عبد الواحد بن أبي حفص من فرع لم يكن له شأن في التسلطُن على المملكة الحفصية**» [118]، و ذلك ما زيّنه له حاجبه العائد، يعقوب بن غُمر، الذي أصبح «**يرى نفسه أنّ زمام أبي بكر الحفصي بيده، و أنّ أمره متوقّفٌ على إنفاذه**» [119].

وجّه صاحب بجاية، أبو يحيى أبو بكر، سلطان الحفصية الغربية، حملتين استكشافيتين إلى جارته الشرقية تونس سنة 1315 م / 715 هـ ، فانتاب صاحبَها أبا يحيى زكرياء بن اللحياني الرعب و الخوف، و أيقن أنّه لن يقدُر على كبح جماح جاره و ابن عشيرته، فقرَّر بشكلٍ مفاجئ تفويض قسط وافر من صلاحياته إلى شيخ قبيلة أولاد بالليل الموالية له، حمزة بن عمر، ثم غادر عاصمته في ربيع سنة 1317 م / 717 هـ ، و قصد قابس بتعلّة الذهاب لتمهيد الأحوال بها، و في قرارة نفسه عزمٌ على الهرب و النجاة بجلده. و قد كان قبل ذلك أقدم على بيع أغلى أثاث قصره و ممتلكات سلطنته، فـ«**حتى الكتب التي كان الأمير أبو زكرياء الأكبر جمعها و استجاد أصولها و دواوينها أُخرجت للكُتبيين و بيعت بدكاكينهم**» [120]، و أخذ معه ما حصل بين يديه من أموال مقابل هذه العملية، و ترك خزينة الدولة شبه خاوية [121].

غادر أبو يحيى زكرياء بن اللحياني عاصمته هاربًا، و اصطحب معه جميع أهله، باستثناء ابنه أبي عبد الله محمد، الذي كان قابعا في السجن إثر محاكمته بتهمة القتل العمد و حُكِمَ

[118] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[119] ابن خلدون في «العبر».

[120] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[121] يعتبر محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» أنّ ما أقدم السلطان ابن اللحياني على اقترافه قُبيل مغادرته تونس هاربًا إنّما هو «**جريمة حضارية، لا يغفرها له التُّراث الحضاري و الثقافي في تونس... ذلك أنّه بدّدَ ثروة لا تُقدَّر من التراث العلمي و الأدبي سواءً من التآليف التونسية أو ما أتى به المُهاجرون الأندلسيون**».

عليه بالقصاص، «**فعفا الأولياء، و بقي في حبس القاضي على مقتضى المذهب المالكي**»[122]، كما اصطحب معه أعوانه و بقية جيشه و فرسانه و خدمه و احتمى بقابس. و قد كان قبل مغادرته هربًا ركّز أربع حاميات دفاعية بكلٍّ من مدينة تونس و ضاحية حمّام الأنف و جهة الوطن القبلي و الطريق المؤدّية إلى باجة. في هذه الأثناء، تحرّك أبو يحيى أبو بكر، أمير بجاية، من قسنطينة في اتّجاه تونس، فتوافد عليه الأعرابُ جماعات و فُرادى و قدّموا له شواهد الولاء و الطّاعة، و فرّت الحامية العسكرية التي كان ابن اللحياني كلّفها بحماية طريق الشمال الرّابطة بين تونس و باجة، و عاد ضُبّاطُها و جنودُها إلى تونس مُنذرين بهجوم أبي يحيى أبي بكر و زارعين الخوف و الرُّعب في صفوف الأهالي، فاستنجد أعيان تونس و قادة الجيش بابن اللحياني الفارّ، فلم يستجب لتضرُّعهم. و عندما شاع خبر هروبه و رفضه نجدة عاصمته، تيقّن الجميع بأنّه خذل وطنه و رعيتَه، فبادروا بإخراج ابنه السالف الذِّكر، أبي عبد الله محمد، المُكنّى بأبي ضربة، من السجن (أكتوبر 1317 م / شعبان 717 هـ) و نصّبوه سلطانا مكانه. غير أنّ فترة أبي ضربة لن تدوم بسبب غدر بعض رؤساء القبائل، إذ «**كان حمزة بن عمر بن أبي الليل من بطانة ابن اللحياني**، والده، **و أخوه مع أبي بكر**»[123]، يعني أمير بجاية المتآمر على الحفصية الغربية و الرّاغب في اعتلاء كرسي تونس ، ما سيضطرُّ السلطان الجديد إلى الهرب بجلده، هو كذلك، بعد فترة وجيزة من الحكم المضطرب، كما سيأتي بيانه.

يُذكر بخصوص مصير أبي يحيى زكرياء بن اللحياني، السلطان الهارب، أنّه توجّه بعد مدّة إلى طرابلس، التي بقيت تدين له بالولاء و الطاعة لأن عامله عليها كان صهرُه أبو عبد الله بن أبي عمران، ثم عندما بلغته أخبار هجوم أمير بجاية على عاصمته و تراجُع جيوش ابنه أبي ضربة أمام الغزاة، كما سيأتي بيانُه، استخلف صهره المذكور على طرابلس و «**أجّرَ أسطولاً و جمع فيه أموالَه و أولادَه و هرب إلى مصر**، بإعانة ملك أرغونة (Aragon)**، و نزل ضيفًا على محمد بن قلاوون، سلطان مصر إذّاك، فأكرم وفادته**»[124]، و وفّر له ظروف إقامة مُريحة. و من المفارقات أنّ الأملَ في العودة إلى سدّة الحكم سيُراودُه بعد فترة وجيزة، لكنّه لن يُفلح في نيل مُبتغاه و سيبقى على حاله إلى أن يتوفّى بعد حوالي تسع سنوات من فراره، أواخر سنة 1326 م / أوائل سنة 727 هـ .

ترك أبو يحيى زكرياء، ابن اللحياني، بعد هربه من عاصمته، كُرسيا شاغرًا و بلدًا منكسرًا و اقتصادًا متعثّرًا، فتسبب في وضع البلاد في منحدر خطير على جميع الأصعدة. و لعلَّ ما اقترفه في حقِّ المخزون الثقافي و الأدبي و التاريخي و العلمي، الذي فرّط فيه بأبخس الأثمان كما ذُكر سلفًا، يُعتبر من أكبر الأخطاء التي ارتكبها، بل حتّى جُرما حضاريًا، إذ تسبَّب في فقدان و اندثار العديد من المراجع و المصادر و المخطوطات و الكتب، منها ما هو تونسي و منها ماهو مجلوب من الأندلس و من بلاد الشرق.

[122] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[123] ابن أبي دينار في «المؤنس» .

[124] الطاهر أحمد الزّاوي في «ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي».

71 – أبو عبد الله محمد – 14
بن أبي يحيى زكرياء الأول بن أبي العباس أحمد
– أبو ضربة، المنتصر، أبو عبد الله محمد الثالث –

تولّى أبو عبد الله محمد، أبو ضربة، الحكم بتونس أواسط أكتوبر 1317 م / أواسط شعبان 717 هـ ، بعد فرار والده إلى قابس، و باشر بنفسه التصدّي لهجمات جاره العنيد، أمير بجاية، الذي قام بحملة أولى في خريف السنة نفسها على أحواز تونس و لم يُفلح، و بحملة ثانية في ربيع السنة الموالية (أفريل 1318 م / صفر 718 هـ) على الأربس - منطقة الكاف حاليا - و القيروان. و قد جنّدَ أبو يحيى أبو بكر في حملته الثانية هذه جيشًا عتيدًا عزّزه بخيرة القادة و العناصر من أبناء قبيلة زناتة، فتمَكّن من هزم صاحب تونس، خاصّة و قد خذله الأهالي و الأعراب، لأنّه لم يتمَكّن من الاستجابة لطلباتهم المُشطّة مقابل مساهمتهم في التصدّي لأمير بجاية الغازي، إذ لم يكن لديه ما يكفي من الأموال و الذخائر لإعطائهم ما يُريدون، و قد كان أبوه أفرغ خزينة الدولة ساعة هروبه كما ذُكر آنفًا. غير أنّ أبا ضربة، رغم تردّي قواته و انضمام العديد من القبائل إلى صفوف خصمه، لم يتراجع، بل هو واصل محاولة التصدّي للعدوان، فاتّجه إلى شمال البلاد لمنازلة الغزاة، فلم يُفلح، فقصد القيروان حيث لاحقه أبو يحيى أبو بكر و دخل المدينة، **«فخرج أهلُها لمبايعته، ثمّ أقلع** (أي أبو يحيى) **عن مطاردة أبي ضربة، مُفضّلاً الاستيلاء على تونس، و كانت المعركة الحاسمة بين الطرفين** (أواسط جوان 1318 م / أواسط ربيع الثاني 718 هـ) **معركة فجّ الحمام التي انهزم فيها أبو ضربة، فهرب في قلّة من أنصاره إلى المهدية»** [125]. و بذلك، تغلّب أبو يحيى بو بكر، صاحب الحفصية الغربية، على خصمِه، أبي عبد الله محمَّد، أبي ضربة، صاحب الحفصية الشرقية، و استولى على عاصمته و انتصب بها سلطانًا و وحَّد السلطنة الحفصية الكُبرى للمرَّة الثانية. و قد تباينت المعلومات بخصوص مصير أبي ضربة بعد ضياع مُلكه، إذ يؤكد ابن أبي دينار [126] و حسن حسني عبد الوهاب [127] أنّه نجا إلى طرابلس و التحق بأبيه بعد فراره من المهدية، فيما يُفيدُ محمَّد العروسي المطوي نقلاً عن ابن خلدون [128] بأنّه **«قضى بقية حياته في تلمسان، إلى أن وافاه الأجل المحتوم»** [129]. أمّا محمود مقديش [130] فيقول إنّ أبا ضربة، **«بعدما حصل بالمهدية، أُدرك و قُتل في جوان 1318 م / ربيع الثاني 718 هـ»**.

---

[125] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[126] في «المؤنس».

[127] في «خلاصة تاريخ تونس».

[128] في «العِبر».

[129] في «السلطنة الحفصية».

[130] في «نزهة الأنظار».

و هكذا، لم تدم فترة حكم أبي عبد الله محمد بن اللحياني، أبي ضربة، سوى حوالي ثمانية أشهر، و هي مدة قضاها في محاولة انتشال عرش أبيه من الانحلال و التفكك دون أن ينجح، و خصَّصَها للدفاع عن استقلال سلطنته و صيانة حرمتها دون أن يُوَفَّق، و ذلك ما يُبين بوضوح الحالة المزرية التي وصلت إليها الدولة الحفصية في هذه الفترة من وجودها. فقد عاشت هذه البلاد خلال العشرية الثانية من القرن الرابع عشر ميلادي / العشرية الثانية من القرن الثامن هجري تنافس ثلاثة من أحفاد أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص عُمر على الحكم، و هم أبو يحيى أبو بكر، أمير بجاية، و أبو يحيى زكرياء، ابن اللحياني، و ابنه أبو عبد الله محمد، أبو ضربة، و هي الحالة ذاتها التي عرفتها السلطنة منذ فترة ليست ببعيدة، و التي شهدت كذلك تنازع ثلاثة أمراء حفصيين على الحكم فيها، و هم أبو يحيى أبو بكر و أبو يحيى زكرياء، المذكوران سلفا، و أبو البقاء خالد.

72 – أبو يحيى أبو بكر – 15

بن أبي زكرياء يحيى بن أبي إسحاق إبراهيم

– المتوكل على الله الأول –

دخل أمير بجاية تونس في اليوم الذي هرب فيه سلطانها أبو ضربة إلى المهدية و تلقَّى البيعة العامة يوم 19 جوان 1318 م / 18 ربيع الثاني 718 هـ ، فدانت له جميع النواحي، باستثناء المهدية - التي آوت السلطان الفار و استقبلته و بقيت موالية له - و باستثناء طرابلس التي استقبلت هي الأخرى والد السلطان الفار، أبا يحيى زكرياء، و بقيت موالية له. فتوحَّدت السلطنة الحفصية الكبرى من جديد و عادت إلى ما كانت عليه في عهد أبي البقاء خالد، السلطان الحفصي الثاني عشر في هذه الربوع.

دامت ولاية أبي يحيى أبي بكر (المتوكل على الله الأول) فترة زادت عن ثمان و عشرين سنة، و هي فترة يمكن تقسيمها إلى جزئين متباينين من حيث كثافة و نوعية الأحداث التي احتضنها كلاهما، جزءٌ يغطي المدَّة من 1318 م / 718 هـ إلى سنة 1333 م / 733 هـ - حوالي خمس عشرة سنة - و عاشت خلاله السلطنة سلسلة من المؤامرات و محاولات الانقلاب و حركات التمرُّد و العصيان، و جزءٌ ثانٍ يغطي فترة تمتدُّ حوالي ثلاث عشرة سنة خصَّصَها السلطان لاستكمال مقومات وحدة البلاد و وضع أسس دولته.

أول ما سجل في الجزء الأول من حكم أبي يحيى أبي بكر هو إصرار سلفه المنسحب، أبي ضربة، اللاجئ بالمهدية، على مواصلة المقاومة و الكفاح إلى أن تَحَصَّل - بفضل مساعدة الأهالي له و وقوفهم إلى جانبه - على رفع الحصار المضروب عليه، و ذلك بمقتضى اتفاق أبرم بينه و بين

السلطان الجديد. في الفترة نفسها قام محمد بن أبي عمران - صهر ابن اللحياني و عامله على طرابلس - بمحاولات للهجوم على تونس، فزحف عليها في خريف سنة 1321 م /721 هـ بتواطؤ مع حاجب السلطان، محمد بن القالون، و بإعانة بعض القبائل العربية، و في مقدّمتها الكعوب بقيادة حمزة بن عمر بن أبي الليل، الذي كان السلطان الفار، أبو يحيى زكرياء بن اللحياني، استخلفه على تونس بعد فراره منها سنة 1317 م / 717 هـ .

احتل محمد بن أبي عمران تونس في غياب صاحبها أبي يحيى أبي بكر الذي آثر اللجوء إلى قسنطينة قبل أن يحاصره خصومه، و انتصب بها مدة ستة أشهر قبل أن يسترجعها منه صاحبُها. غير أنّ الأمور عادت إلى التعكّر بعد مدة وجيزة لم تتعد أربعين يوما، إذ أعاد ابن أبي عمران الهجوم على العاصمة تونس و احتلّها و بسط نفوذه عليها لمدة تزيد بقليل على ستة أشهر (من أكتوبر 1321 إلى مارس 1322 م / من رمضان 721 إلى صفر 722 هـ) في غياب السلطان أبي يحيى أبي بكر الذي التجأ مرة أخرى إلى قسنطينة.

استعاد السلطان أبو يحيى أبو بكر مملكته في مارس 1322 م / صفر 722 هـ، لكنّ ابن أبي عمران أعاد الكرّة لاقتحامها بعد أن تحالف مع أبي ضربة، المقيم ساعتها بالمهدية، و أغراه بإيهامه بأنّ الفرصة أصبحت سانحة أكثر من أيٍّ وقت مضى لاسترجاع حكمه، فاستحسن أبو ضربة الخطّة و خرج من ملجئه بالمهدية و أعلن على رؤوس الملأ عن قراره العملَ على استعادة كرسيِّ السلطة، و استنجد لبلوغ هدفه بابن عبد الوادي، والي تلمسان، و بأبناء الكعوب، إلاّ أنّ هذه المجهودات لم تأتِ بنتيجة، إذ استولى ابن أبي عمران على تونس للمرّة الثانية بعد أن اختار أبو يحيى أبو بكر، على غرار المرة السابقة، الهرب إلى قسنطينة. لكنّ هذا الحال لم يدُم سوى بضعة أشهر، إذ أعاد السلطان ترتيب جيوشه و تجنيد قواه و هجم على ابن أبي عمران و هزمه و دخل عاصمته، واضعا بذلك حدًّا لمُخطَّط ابن أبي عمران و لطموحات سلفه المعزول، أبي ضربة بن اللحياني. إلاّ أنّ شيخ الكعوب، حمزة بن عمر، لم يقبل بما حصل، فداخَلَ صاحبَ تلمسان و أبا ضربة بن اللحياني و حثّهما على مشاغبة أبي يحيى أبي بكر لإضعافه و لإلجائه إلى تسليم كرسيِّ السلطة. فتمّت المُنازلة و تمكّن سلطان تونس هذه المرّة من إلحاق هزيمة نكراء بخصمَيْه بعد معركة ضروس جرت بمنطقة تقع ما بين قسنطينة و عنّابة، و ذلك في أوت 1323 م / شعبان 723 هـ .

لم يتوقف بنو عبد الوادي، أصحاب تلمسان، عند هذا الحد في معاداتهم لأميرهم الأسبق و سلطان الحفصية الكبرى الآن، فقدّموا مساعدتهم إلى أحد الأمراء الحفصيين الآخرين الطامعين في كرسيِّ السلطة، و هو إبراهيم ابن السلطان أبي يحيى أبي بكر (الشهيد) - و المعروف أنّ «الشهيد» كان قد حكم تونس لفترة وجيزة خلال سنة 1309 م / 709 هـ - و نجحوا بعد محاولتَيْن متتاليتَيْن في تنصيبه سلطانا على تونس لفترة قصيرة، لكنّ السلطان أبا يحيى أبا بكر تمكّن، بعد أقلّ من ثلاثة أشهر، من استرجاع سلطته و عاصمته و من طرد ابن الشهيد منها.

و في شتاء سنة 1329 م / 729 هـ عرفت السلطنة محاولة استيلاء خامسة قام بها أمير آخر من السلالة الحفصية، لم يكن هذه المرّة سوى شقيق السلطان نفسه، أبي فارس عبد العزيز. غير أنّ

المحاولة باءت بالفشل الذريع و انتهت بمقتل الأمير المُتمرِّد بعد سقوطه بيد كتيبة عسكرية بعثها شقيقه السلطان أبو يحيى أبو بكر للبحث عنه، فألقت عليه القبض و قضت عليه.

سئم سلطان تونس من تتالي المحاولات الانقلابية و من أطماع أبناء عشيرته في العرش، ففكَّر في طريقة تمكّنه في ذات الوقت من التقوِّي على خصومه و مناوئيه بالداخل و إفشال محاولات و نوايا جيرانه أصحاب تلمسان. لذلك، قرَّر التحالف مع السلطان المريني، صاحب فاس، أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق، فبعث إليه وفدا برئاسة ابنه أبي زكرياء و عضوية **«أحد أعيان مشيخة المُوَحِّدين، هو الشيخ أبو محمَّد بن تافراجين** [131] **"لسانًا لخطابه، و نجيًّا لشِواره" كما يقول ابن خلدون»** [132]، و هو الذي سيصبح حاجبا للسلطان. فكانت النتيجة أن تطورت العلاقة بين الدولتين و توطَّدت، ثمَّ ازدادت متانةً عن طريق المصاهرة، إذ زوَّج أبو يحيى أبو بكر ابنتَه فاطمة من ولي عهد سلطان فاس أبي الحسن علي. و قد شاءت الأقدار أن يتوفَّى السلطان المريني و عروسُ ابنه و ولي عهده لا تزال في طريقها إلى فاس. و بشيء من السذاجة، و عملا بالمثل القائل : «رُبَّ ضارَّة نافعة»، توهَّم سلطان تونس أنَّ هذا المُصاب ستكون له في مستقبل قريب فائدة على العرش الحفصي، لأنَّ صهره - زوج ابنته و ولي عهد صاحب فاس - قد أصبح سلطانا على بلده، فظنَّ أنَّ أواصر الودِّ و القُربى بين السلطنتين ستتمتَّن، و اعتقدَ أنَّ «نظيره» و صهره، السلطان الجديد، سيعامله مستقبلاً معاملة الندِّ للندِّ و سيقف إلى جانبه عند الشدائد، على عكس والده المتوفَّى، الذي كان لديه من الكبرياء و العلوِّ ما كان يُقلقه و يقضُّ مضجعه.

تَعرَّضَت تونس مرَّة أخرى إلى أطماع أحد أبناء البيت الحفصي، و هو شقيق أبي ضربة، عبد الواحد بن أبي يحيى زكرياء بن اللحياني، الذي عاد من المشرق بعد وفاة والده مطالبا بالعرش و مستعينا لذلك بقبائل دبَّاب في الجنوب التونسي، و كذلك بعبد الملك بن مكِّي، المستبدّ بقابس آنذاك، و بحمزة بن عمر، زعيم قبائل الكعوب، فهجم على تونس و دخلها، ثمَّ انتصب بها مدَّة لم تتعدَّ خمسة عشر يوما، و هي المدَّة التي كان خلالها السلطان أبو يحيى أبو بكر منشغلا بتطهير مناطق جنوب المغرب الأوسط من المشاغبين و المُتمرِّدين. و قد تمَكَّنت جيوش السلطان، رغم غيابه، من صدِّ ابن اللحياني بسهولة، فعاد إلى عاصمته يوم عيد الفطر 732 هـ / 26 جوان 1332 م و تلقَّى البيعة من جديد، و هي المرَّة السابعة و الأخيرة التي يُبايع فيها هذا السلطان، إذ ستستتبُّ له الأمور ابتداءً من هذا التاريخ و بصفة تكاد تكون نهائية. و تجدُرُ الإشارة هنا

---

[131] هو أبو محمد عبد الله بن تافراجين (أو ابن تافراكين كما يورده ابن خلدون في «العبر»)، أصله من بيوت المُوَحِّدين و ينحدر من عائلة ماجدة تُقيم بمدينة تينملل. كان جدُّه عضوًا بمجلس الخمسين في عهد المهدي بن تومرت. استقرت عائلته بتونس وجعلت نفسها في خدمة الدولة الحفصية. اضطلع بالحجابة لمدة تزيد على نصف القرن، من عهد أبي يحيى أبي بكر إلى عهد أبي إسحاق إبراهيم، مرورا بعهود أبي حفص عمر و أبي العباس أحمد و أبي الحسن المريني. يقول الحبيب بولعراس بخصوص هذا الحاجب الداهية في كتابه : Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution

Il fait penser à Mazarin ou à ces conseillers de la cour de Florence, toujours entrain de «monter» des combinaisons diplomatiques par des mariages, des subsides et des alliances éphémères.

[132] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

إلى أنَّ هذا السلطان قد دَأَبَ، في كل مرَّة يسترجع فيها عاصمته من أيدي الغزاة و الطامعين في العرش، على قبول البيعة من الأعيان والمشايخ، و كأنَّه يتقلَّد الحكم لأول مرَّة.

يُذكر أنَّ السلطنة التونسية كانت طوال هذه المدَّة - النصف الأول من القرن الرابع عشر ميلادي / النصف الأول من القرن الثامن هجري - التي كثرت و تتابعت فيها محاولات الانقلاب و نوايا الاستيلاء على الحكم، مسرحًا لاضطرابات داخلية أدَّت في العديد من الحالات إلى إعلان بعض المدن و النواحي في منطقتي الجنوب الجزائري و الجنوب التونسي التمرُّدَ على السلطة المركزية و المطالبة بالاستقلال و الانفصال، فاستبدَّ بنو عبدون بتبسة و بنو مزني ببسكرة و بنو يملول بتوزر و بنو مدافع و بنو مخلوف بنفطة و بنو العابد بقفصة و بنو مانع بالحامة و بنو مكّي بقابس و بنو هوارة و بنو ثابت بطرابلس، هذا إلى جانب بقاء بجاية، عاصمة الحفصية الغربية سابقا، في شبه استقلال عن تونس تحت حكم وزير أبي يحيى أبي بكر و بقاء جربة تحت الاحتلال النصراني. و ممَّا يُلاحظ بخصوص الاضطرابات الداخلية التي عاشتها السلطنة خلال هذه الفترة الأولى من حكم أبي يحيى أبي بكر هو أنَّ القلاقل كانت تحدث إمَّا بإعانة أولاد بالليل، من أعراب الكعوب، أو بتواطؤ بني عبد الوادي، أصحاب تلمسان، أو بالاثنين في ذات الوقت. و قد أدَّت القلاقل و الانقسامات التي عاشتها السلطنة إلى تردِّي الأوضاع الاقتصادية و التجارية فيها، كما أدَّت إلى انخفاض كبير في حجم المبادلات بينها و بين المملكات الأوروبية المنتشرة على كامل سواحل البحر الأبيض المتوسط، بل إنَّ تونس أصبحت، نتيجة وضعها المتردِّي هذا، في موقف ضعف فادح أمام منافستها الأولى، مملكة أرغونة (Aragon)، التي تمكَّن ملكُها من فرض ما طاب له من الشروط و الطلبات على سلطان تونس مقابل مُجَرَّد وعدٍ له بالمعونة العسكرية و اللوجستية في حالة حدوث اضطرابات أو قلاقل على أرضه.

استهلَّ سلطان تونس الفترة الثانية من حكمه - التي ستدوم ثلاث عشرة سنة و التي تصفها بعض المصادر بـ «عهد الاستقرار النسبي» [133] - عاقدا العزم على إعادة الهيبة للدولة و فرض النظام و الانضباط، فنجح في تهدئة الثورات و القلاقل و أجبر القبائل المُتمرِّدة على الطاعة و الانصياع، و في مقدّمتها أولاد بالليل، كما أعاد عددًا من المناطق المنفصلة إلى حظيرة السلطنة، و منها تبسة و جبال الأوراس و بسكرة و قفصة و نفطة و توزر و نفزاوة و المهدية. و حتى قابس، التي كانت تحت حكم بني مكّي، فقد عادت هي الأخرى إلى النفوذ الحفصي بعد أن قبل السلطان إبقاء واليها، عبد الملك بن مكّي، في مكانه، «**فاستقام على الطاعة، و عدل عن سنن الطغيان و الفتنة**» [134]، بل إنَّه ازداد اطمئنانا و راحة بال عندما عيَّن السلطانُ أخاه أحمد بن مكّي على جزيرة جربة إثر تحريرها من يد النصارى بعد خمس و خمسين سنة من الاحتلال و الوصاية. و تأكيدًا لعزمه على استرجاع زمام الأمور و إحكام قبضته على دواليب دولته، بادر أبو يحيى أبو بكر بإبعاد حاجبه محمَّد بن سيد الناس، فاستصفى أمواله و أرزاقه، ثمَّ أمر بقتله. و هذا

[133] محمد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[134] ابن خلدون في «العبر».

الحاجب - و هو أخو السلطان بالرضاعة و عاشرَه معاشرة لصيقة طوال فترات طفولته و صباه و شبابه، ثمَّ أصبح عَضُدَه الأيمن و الأوحد عندما ارتقى إلى سدَّة السلطنة الحفصية الغربية في بجاية - كان يُخطط بتواطؤ مع القائد موسى بن علي الزناتي، أحد أقوى رجالات أبي تاشفين، أمير بجاية، للإطاحة بصاحبَيْهما، فانكشف أمرُهما و لقي كلٌ منهما جزاءه من سيده.

على الصعيد الخارجي، اتَّسمت سياسة أبي يحيى أبي بكر خلال هذه الفترة من ولايته بالعمل على إعادة إحياء الاتفاقيات التجارية مع المملكات المتوسطية و على إعطاء دفع جديد للمبادلات التجارية بين بلاده و هذه المملكات، و كذلك و بالخصوص على مزيد التقرُّب من صهره، سلطان فاس المريني، الذي ما انفكَّ يزدادُ توسُّعا، و بالخصوص في اتِّجاه المغرب الأوسط. و يُذكر في هذا الصدد أنَّ أبا الحسن المريني عزَمَ منذ ارتقائه سدَّة الحُكم على وضع حدٍّ لطموحات أصحاب تلمسان، بني عبد الوادي، في عرشه و في السلطنة الحفصية، فـ «**تفرَّغ لشأن تلمسان و الانتقام من صاحبها أبي تاشفين الذي ضايق أصهاره من بني حفص و نازعهم في مُلكهم**» [135]، فحاول في مرحلة أولى استعمال الطُرُق الدبلوماسية لإثنائه عن مشاغبتهم، فلم يُفلِح، ما اضطرَّه في مرحلة ثانية إلى تجنيد قوَّة عسكرية جبَّارة هجم بها على تلمسان و ناوشها مدَّة ثلاث سنوات كاملة، ظفر في نهايتها بها و قضى على خصمه و على جميع أولاده، و ذلك في أفريل 1337 م / رمضان 737 هـ . و شعورًا منه بأنَّه حقَّق بهذا النصر إنجازًا عظيما، ابتهج أبو الحسن بتغلبه على خصومه و احتفل به احتفالا عظيما، ثمَّ وردت عليه التهاني و التباريك من العديد من المماليك و الدول القريبة و البعيدة. و باقتحام تلمسان و ضمِّها و كاملِ منطقتها إلى حُكم أبي الحسن المريني، أصبحت السلطنتان الحفصية و المرينية جارتين متلاصقتين جغرافيا، متقاربتين سياسيا، و هو تطوُّر ستكون له عواقب سيئة جدًّا خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ سيزداد الصهرُ المريني طموحًا لتوسيع سلطانه و طمعًا في ضمِّ مملكة تونس إلى حظيرته، خاصة و قد بالغ أبو يحيى أبو بكر أكثر من اللزوم في التقرُّب منه، إذ وصل به الأمر إلى حدِّ استشارته، بل حتى أخذ موافقته، بخصوص أمور سلطنته الداخلية، بما في ذلك مثلاً اختيار من يراه من أبنائه ليوكل إليه ولاية العهد.

استعاد السلطان أبو يحيى أبو بكر كامل مناطق الجنوب و بدا له بذلك أنَّه استرجع القوة و النفوذ اللذين كاد يفقدهما في المدَّة الأخيرة حين تَعرَّضَت مملكته إلى سلسلة من الهزَّات و الرجَّات، فانصرف إلى تنظيم دواليب دولته، و اعتمد في ذلك على أقرب المقرَّبين إليه، فعيَّن أبناءه رغم صغر سنّهم ولاةً، «**دون اعتبارٍ للكفاءة و القدرة على التسيير**» [136]، و كلَّف لمساعدتهم معاونين - يُعرفون بالحُجَّاب - من شيوخ المُوَحِّدين، ثم صرف اهتمامه إلى تدعيم وحدة السلطنة و تحسين وضعها، فأعطى الأوامر لوزرائه و ولاته للعناية بجميع جوانب التنمية في مختلف

---

[135] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[136] الناصري في «كتاب الاستقصاء».

القطاعات الاقتصادية و الثقافية و الأدبية و الدينية بالمملكة، فازدهرت تجارتها [137]، و انتعشت ثقافتها، و ذاع صيت علمائها [138].

في هذه الأثناء، و بينما كان أبو يحيى أبو بكر ينعم بالطمأنينة و يشاهد أبناءه الولاة و هم منكبُّون على سياسة أمور النواحي و المُقاطعات و مُساهمون في مزيد إحكام أركان الدولة، و بينما كان يرى مختلف القبائل و العشائر و الجهات تزداد التفافا حول شخصه و عرشه، كان صهرُه، سلطان فاس، الذي ضمَّ تلمسان إلى نفوذه و أصبح جارًا له، كما سبقت الإشارة إليه، يزداد طموحا يوما بعد يوم، خاصَّة و قد ربط علاقات ودٍّ متينة مع بعض الدول المشرقية، و في مقدّمتها دولة المماليك في مصر، و بدأ يفكر في إعادة بعض مناطق الأندلس إلى حظيرته، كما بدأ يشعر بضرورة استعادة اللقب الخليفي الذي، حسب رأيه، أفلت من أيدي أسلافه، بني عبد المؤمن، و انتقل دون استحقاق إلى أتباعهم، بني حفص، فوجب استرجاعه.

و شاءت الصُّدف في هذا الظرف بالذَّات أنْ كادت صلة المصاهرة بين سلطان المغرب أبي الحسن المريني و سلطان تونس أبي يحيى أبي بكر أن تنقطع نهائيًا بسبب مقتل زوجته - أي زوجة أبي الحسن - فاطمة، ابنة أبي يحيى أبي بكر، خلال إحدى معارك المرينيين مع النصارى الإسبان [139]، و هي الزوجة التي كان أبو الحسن يفضِّلها على غيرها من النساء و التي كانت الرابطة الوثيقة بينه و بين سلطان تونس. لذلك، لم يقبل بالأمر الواقع، و عزم على «تدارك الموقف»، و ذلك بطلب يد إحدى أخواتها ليتزوَّجها. و يبدو جليًا أنَّ دوافع هذه الزيجة الثانية كانت مُرتبطة برغبة السلطان المريني في تأكيد طموحاته نحو تونس و دولتها، و أنَّها لم تكن تُترجم عن مشاعر نبيلة نحو الزوجة المتوفَّاة و عائلتها، ما جعل عددا من المؤرِّخين يتساءلون **« هل المريني فعل ذلك وفاءً لروح الفقيدة - كما يشير إلى ذلك ابن خلدون - أم أنّه كان يرغب عن طريق ذلك الزواج في تأكيد طموحه الضمني إلى خلافة الحفصيين يوما ما و استرجاع اللقب الخليفي الذي انتقل من المُوَحِّدين إلى الحفصيين»** [140]، فـ **«أراد أن يُبقي على صلةٍ متينةٍ بالبلاط الحفصي ليستغل تلك الصلة يوما ما في تحقيق مطامحه السياسية»** [141].

---

[137] كان بمدينة تونس خلال هذه الفترة من حكم أبي يحيى أبي بكر، حسبما أورده ابن أبي دينار في « المؤنس»، **«أزيدُ من سبعمائة حانوت للعطارة , و كان يُصنع بتونس كل يوم أربعة آلاف قفيز من القمح، ألف تُبل، و ألف تُطحن، و ألف تُغربل، و ألف تُعجن. و زهت البلاد في أيامه».**

[138] يقول حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس» : **«و كان في عصره من ظهور الفقهاء الأجلاَّء ما أكَّد سمعة تونس العلمية و أيَّد شهرتها، منهم قاضي الجماعة محمد بن عبد السلام، و الإمام محمد بن عرفة، و العلامة محمد بن راشد القفصي، و عبد الله بن محمد التِّجاني، مؤلف الرحلة المشهورة باسمه».**

[139] هي معركة «طريف» الشهيرة التي جرت في نوفمبر 1340 مْ / جمادى الأولى 741 هـ ، و أُخذت فيها محلة السلطان أبي الحسن المريني و قُتل نساؤه و حريمه و البعض من أولاده.

[140] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[141] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

استجاب السلطان أبو يحيى أبو بكر، بناءً على نصيحة حاجبه أبي محمد عبد الله بن تافراجين السالف الذكر و بإلحاح منه، إلى رغبة صهره، فجَدَّدَ له المصاهرة و قبِلَ تزويجه ابنتَه عزُّونة، فأوفدها إليه في موكبٍ بهيج، فاستقبلها زوجها السلطان المريني بتبجيل و حرارة، و بنى لها قصرا فخما بمدينة فاس، لكنَّ الأقدار شاءت هذه المرَّة أن يتوفَّ سلطان تونس و ابنتُه لا تزال في طريقها إلى زوجها سلطان فاس.

تُوفِّي أبو يحيى أبو بكر، المتوكل على الله الأول، فجأة أواسط أكتوبر **1346** م / بداية رجب 747 هـ بعد فترة حكم دامت أكثر من ثمان و عشرين سنة قضاها في العمل على تأكيد عودة السلطنة الحفصية الكبرى إلى سالف عهدها و في التصدِّي لمحاولات الانقلاب و مقاومة الأطماع، و كذلك في القضاء على حركات التمرُّد و العصيان. غير أنَّ تقرُّبه المفرط - عن حسن نية و غباء أو نتيجة طمع و خوف - من السلطان المريني الطموح سيتسبب لسلطنته، خلال سنوات حكم خلفه و ابنه، أبي حفص عمر، في كارثة ستتمثَّل في احتلالها و ضمِّها إلى العرش المريني. و بالرغم ممَّا قيل في شأن هذا السلطان، فقد «**اعتُبر عند المؤرِّخين و رُواة الأحداث واسطة عقد السلطنة الحفصية و سادَ الرخاءُ و الأمنُ في عهدِه**» [142]، لذلك كان لفقده أثرٌ عميقٌ في جميع أرجاء السلطنة، فبكاه الناسُ على مختلف شرائحهم، و أفرده ابن خلدون، الذي عايشه، بالقول [143] : «**بينما الناس في غفلة من الدهر، و ظِلٍّ ظليلٍ من العيش، و أمنٍ من الخُطوب، تحت سرادق من العزِّ و ذمَّةٍ واقيةٍ من العدل، إذ ريعَ السربُ، و تكدَّر الشرب، و تقلَّصت ظلالُ العزِّ و الأمن، و تعطَّل فناء المُلك، و نُعي السلطان أبو بكر بتونس فجأةً من جوف الليل، ليلة الأربعاء ثاني رجب سنة سبعٍ و أربعين و سبعمائة، فهبَّ الناسُ من مضاجعهم متسائلين إلى القصر يستمعون نبأَ النعي، و أطافوا به سائر ليلتهم، و تراهم سُكارى و ما هُم بسُكارى**».

73 – أبو حفص عُمر – 16
بن أبي يحيى أبي بكر
– أبو حفص عُمر الثاني، الناصر لدين الله –
(ولايته الأولى)

كان من المفروض حسب إرادة سلطان تونس أبي يحي أبي بكر و بمقتضى وثيقة أشَّر عليها حليفُه و صهره أبو الحسن المريني، سلطان فاس، أن يتولَّى السلطنة وليُّ عهده، ابنُه و واليه على كامل مناطق الجنوب التونسي، أبو العباس أحمد. غير أنَّ ابنَه الآخر، أبا حفص عُمر، الذي كان موجودا

[142] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[143] في «العبر».

بتونس ساعة وفاة والده لم يرض بذلك، فبادر بالانقضاض على كرسيِّ العرش عنوة بتواطؤ مع حاجب أبيه، أبي محمد عبد الله بن تافراجين، و أخذ البيعة الرسمية من القضاة - بعد تردُّدهم في وهلة أولى - ثمَّ من المشايخ و الأعيان و العامة، و ذلك في أكتوبر 1346 م / رجب 747 هـ .

لم يقبل أبو العبَّاس أحمد، صاحبُ الحق الشرعي في الحكم، بالأمر الواقع بطبيعة الحال، فخرج من مقر ولايته قفصة و توجَّه إلى العاصمة، فلقيه بالقيروان أخوه أبو فارس عبد العزيز، والي سوسة، و انضمَّ إليه. و في ذات الوقت، أعلنت له قبائل الأعراب في أغلب الربوع الولاء و الطاعة و انضمَّت إلى صفوفه، ثمَّ تحرَّك الجميع في اتجاه تونس، فدخلوها دون عناء - بعد فرار السلطان المغتصب أبي حفص عمر منها و توجُّهه إلى بجاية - و ذلك أواسط شهر نوفمبر 1346 م / أوائل شهر شعبان 747 هـ ، أي بعد حوالي الشهر من تاريخ وفاة والدهما أبي يحيى أبي بكر و استيلاء أبي حفص عمر على كرسيِّ الحكم. و قد كان حاجبه أبو محمد عبد الله بن تافراجين قد هرب قبله بمُدَّة نحو المغرب، خوفا من غضبه، إذ أنَّ البعض من بطانته وشوا به و أوغروا عليه صدر السلطان، فزاد فرارُه في إضعاف السلطان أبي حفص عُمر معنويا و عسكريا.

74 – أبو العباس أحمد – 17

بن أبي يحيى أبي بكر

– المعتمد على الله، أبو العباس أحمد الأول –

تلقَّى أبو العباس أحمد، الذي سيدوم حكمه سبعة أيَّام فقط، البيعة العامة بتونس أواسط العشرية الثالثة من ديسمبر 1346 م / أواخر العشرية الأولى من رمضان 747 هـ ، أي بعد أيام قلائل من خروج أخيه الهارب أبي حفص عُمر منها، فشرع في الحين في الاستعداد لتدعيم أسسً دولته و للتصدِّي لطموحات سلفه. غير أنَّ الأمور لم تستقر له كما كان يشاء، إذ تمَكَّن أبو حفص عمر بعد أسبوع واحد من خروجه من تونس من العودة إليها، فدخل القصور السلطانية و أذن حسب أغلب المصادر بقتل أخيه أبي العباس أحمد و أخَوَيْه الآخرَين، أبي فارس عبد العزيز و أبي البقاء خالد، واليَيْ سوسة و المهدية. و قد تسبَّب هجوم أبي حفص على عاصمة السلطنة و رَبَضِها [144] في مقتل ما لا يقلُّ عن ثمانين من رجال أخيه أبي العبَّاس أحمد، منهم أبو الهول، ابن حمزة بن عمر بن أبي الليل.

[144] «رَبَض المدينة بالفتحتين، في اللغة العربية، ما حولها»، و هو، حسب محمد ابن الخوجة في كتابه «صفحات من تاريخ تونس»، **«سور المدينة و ما حوله من بيوت و مساكن و مأوى للحيوانات»**. و تُنطق هذه الكلمة الآن باللهجة التونسية «الرْبَط»، و أصبحت تعني الحي الشعبي الملاصق للمدينة.

عودة إلى – أبي حفص عُمر –
بن أبي يحيى أبي بكر
(ولايته الثانية)

استعاد أبو حفص عُمر بن أبي يحيى أبي بكر كرسيَّ السلطة في جانفي 1347 م / رمضان 747 هـ ، بعد أن فتك بإخوته و بالعديد من أتباعهم و مواليهم، فبلغ خبر تصرُّفه الوحشي إلى سلطان فاس، أبي الحسن علي، فرأى فيه عقوقا و عصيانا، و «**أعلن عن اهتمامه بما حصل في إفريقيَّة، و أعلمَ الفضلَ**[145] **بن أبي بكر الحفصي**، الذي كان في ضيافته بمناسبة زفاف شقيقته كما أشير سابقًا، **بأنه سيساعده على اكتساب تراث أبيه**»[146]، و «**تعلَّل بأنَّ النقض أتى على ما أحكمه، فأجمع على غزو إفريقيَّة و من بها**»[147].

في حقيقة الأمر، كان أبو الحسن المريني يتحيَّن الفرصة منذ مدة. لذلك تذرَّع بكونه الضامن الأوَّل للوثيقة التي عُيِّن بمقتضاها أبو العباس أحمد وليا للعهد في تونس، فقرَّر في ربيع سنة 1347 م / 748 هـ ، و بعد أن عقد لابنه أبي عنان فارس على المغرب الأوسط، التوجُّه إلى تونس و احتلالها. و قد كان حاجب سلطان تونس، أبو محمد عبد الله بن تافراجين، المقيم بالمغرب بعد فراره من تونس، يحرِّضه على الإقدام على ذلك، كما كان شيوخ الكعوب من أولاد باللَّيل، المغتاظون شديد الاغتياظ لقتل أبي حفص عُمر لأخيهم أبي الهول، يشجِّعونه، و كذلك معظم الولاة (ابن مكِّي والي قابس، و ابن يملول والي توزر، و ابن العابد والي قفصة، و ابن أبي عنان والي الحامَّة و ابن الخلف والي نفطة و ابن ثابت والي طرابلس، و كذلك ولاة قسنطينة و جربة و بجاية) و أغلبية القبائل و العشائر. و ممَّا يُلفت النظر من خلال سرد هذه الأحداث هو أنَّ أبا محمد بن تافراجين قد لعب دورًا محوريًا في كلِّ ما جرى، كما أنَّ النظَر بدقَّة في تصرُّفاته و أفعاله يُثير العديد من التساؤلات و يُفرزُ العديد من الشُّبُهات، ذلك أنَّه - للتذكير - هو الذي سعى جاهدًا لإنجاز المُصاهرة الثانية بين أبي يحيى أبي بكر و أبي الحسن المريني و ألحَّ لإنجاز هذه الزيجة على مخدومه، السلطان الحفصي آنذاك، إلحاحًا شديدًا لَفَتَ الانتباه، كما أنَّه هو الذي كان وراء عدم اعتماد الوثيقة الرسمية التي كان أبو يحيى أبو بكر عيَّن بمُقتضاها ابنَه أبا العبَّاس أحمد وليًّا للعهد، فأجبر أعضاء بلاط السلطان المُتوفَّى على مبايعة ابنه الآخر أبي حفص عُمر، و هو كذلك الذي غدر بمخدومَيْه المُتتاليَيْن، أبي يحيى أبي بكر ثمَّ ابنه أبي حفص عُمر، في أكثر من مناسبة، و انتهى به المطاف إلى الفرار إلى المغرب و الاحتماء بأبي الحسن المريني الذي احتضنه و اتخذه مُستشارًا. كلُّ هذه التقلُّبات، التي ذكرتها المصادر القديمة دون تحليل معمَّق،

---

[145] هو أبو العباس الفضل بن أبي يحيى أبي بكر، الذي سيتولى السلطنة سنة 1350 م / 750 هـ و يحمل لقب المتوكل على الله.

[146] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[147] ابن خلدون في «العبر».

قد تُبيِّن أنَّ الرَّجلَ كان يُخطِّطُ لشيء ما، و أنَّ الأقرب إلى الظن، حسب بعض الباحثين و المؤرِّخين المعاصرين، أنَّه كان متواطئًا مع المرينيين ليوَفِّرَ لهم ذريعةً صلبة للتدخُّل في السلطنة الحفصية و ضمِّها إلى سلطتهم متى شاؤوا، «**و هي تُهمة لا تَستبعد الأحداثُ التي جرت** (فيما بعد) **توجيهَها إليه**» [148].

سمع أبو حفص عُمر بزحف السلطان المريني على عاصمته على رأس جيش «**يجُرُّ الدنيا بما حملت**» [149]، كما بلغته أخبار التفاف العديد من القبائل و المدن و الولاة حولهً، و وصلته أصداء مشاعر نقمة الأعيان و الأهالي و سُخطِهم عليه بسبب قتله لإخوته دون شفقة و تعامُله القاسي مع السكان، فاختار الهرب و توجَّه إلى الجنوب رفقة البعض من حلفائه من أولاد مهلهل، غير أنَّ كتيبة من الجنود المرينيين مُعَزَّزَة بعناصر من أولاد باللِّيل طاردته، ثمَّ ظفرت به بجهة حامَّة قابس خلال صيف السنة ذاتها - أوت 1347 م / جمادى الأولى 748 هـ - ففتكت به و قطعت رأسه و أرسلت به إلى أبي الحسن المريني، الذي كان قد وصل قبل مدَّة قصيرة إلى باجة.

... – أبو الحسن علي المريني – ... [150]

كان السلطان المريني أبو الحسن في تُخوم باجة عندما بلغه خبر نهاية السلطان أبي حفص عُمر على أيدي قائد إحدى كتائبه، فتحرَّك نحو عاصمة السلطنة و دخلها غازيًا أواسط سبتمبر 1347 م / بداية جمادى الثانية 748 هـ و إلى جانبه أبو محمد بن تافراجين، الحاجب السابق لسلطان تونس المهزوم، و اثنان من الأمراء الحفصيين، فـ «**تلقَّاه وفدُ تونس و شيوخُها من أهل الفتيا و أرباب الشورى، فآتوه طاعتهم، و انقلبوا مسرورين بولايته، مُغتبطين بمُلكه**» [151]، و تبعهم أغلب الأمراء الحفصيين الذين كانوا ولاة في عدد من المدن، و بخاصة في منطقة المغرب الأوسط [152]، و كذلك مختلف القبائل و العشائر، فوضع يده على دولة الحفصيين و استولى على قصورهم، و أعلن بسط نفوذه المطلق على كامل أنحاء البلاد، و تلقَّى التهاني و المباركة من عديد الدول الأجنبية مثل قشتالة الإسبانية و مملكة مالي و غيرهما. و مُباشرة إثر انتصابه سلطانًا على الحفصية، عيَّن أبا الحسن علي زوجَ ابنته، و قائدَ جيشه الذي احتلَّ تونس، واليًا على العاصمة، ثمَّ «**ارتحل إلى القيروان ثمَّ إلى سوسة و المهدية، و تطوَّف على المعالم التي بها، و وقف على**

---

[148] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[149] ابن خلدون في «العبر».

[150] اعتبارا بأن المرينيين قد أتوا إلى تونس غازين و مُستعمرين، و أنَّهم دُخلاء على السلالة الحفصية، فلن تكون لهم أرقام ترتيبية عامة (الأرقام الموضوعة على اليمين) و لا أرقام ترتيبية داخل هذا القسم (الأرقام الموضوعة على الشمال).

[151] الناصري في «كتاب الاستقصاء».

[152] هجَّر أبو الحسن المريني هؤلاء الأمراء إلى المغرب، مُوهما إياهم بأن ذلك تبجيل و تقدير لهم.

آثار ملوك الشيعة و صنهاجة في مصانعها و مبانيها، و التمس البركة في زيارة القبور التي تُذكر للصحابة و السلف من التابعين و الأولياء» [153]، ثمَّ عاد إلى تونس، **«و شرع في ترتيب شؤون السلطنة الواسعة التي امتدَّت من مصراتة إلى السوس الأقصى و إلى رندة بالأندلس»** [154].

لم يُقبل دخول أبي الحسن المريني إلى مدينة تونس بذات الترحاب و الحماس اللذين قوبل بهما دخول المُوَحِّدين إليها منذ أقلَّ بقليل من القرنين، أي في صائفة 1159 م / 554 هـ ، ذلك أنَّ الأعيان و الأهالي شعروا بأنه، بقدر ما كان المُوَحِّدون قد أتوا محرِّرين للبلاد من يد النورمان الغاصبين، بقدر ما تَبَيَّنَ لهم بما لا يدع مجالا للشك أنَّ المرينيين إنما دخلوها غازين، بل حتى غادرين بأصهارهم، بني حفص. و ممَّا زاد الوضع تعقيدا هو أنَّ الشيوخ و الإداريين الذين جلبهم السلطان أبو الحسن المريني معه من المغرب للاستعانة بهم قد صدموا نظراءهم و أزعجوا السكان بأفكار و نظريات و ممارسات دخيلة عمَّا تعوَّدوا عليه في بلادهم، فأنفوها و سئموا منها، زد على ذلك أنَّ سكان المدن شعروا، من قبل السلطان الغازي و حاشيته، باللامبالاة، بل حتى بالاحتقار، و هم الذين اعتادوا أن تكون لهم حظوة و مكانة متميِّزتان لدى أصحاب السلطة. و من ناحيتهم شعر سكان الأرياف بالمضايقات و بالاستغلال، و هم الذين كانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات و الإقطاعات، كما كانوا دائما محلَّ تسامح و غضٍّ نظر إزاءَ ما كان يصدر عنهم من تصرُّفات و تجاوزات، ذلك أنَّ المريني المحتلّ لبلادهم، **«لما استوثق له ملك إفريقيَّة، أجلى العرب من الأراضي التي ملكوها بالإقطاعات، و ضرب على أيديهم في الإتاوات»** [155].

خاف الأعراب إذن أن تنال سياسة السلطان أبي الحسن المريني الدخيل من مصالحهم الحيوية و من مكتسباتهم المقدَّسة - الأراضي و المواشي - كما خافوا من تضييق الخناق عليهم، **«و أظلم الجو بينهم و بينه، و خشوا عاديته، و توقعوا بأسه»** [156]، فقرَّروا التطاول على سلطته و استفزُّوه شخصيا من خلال استيلائهم على دوابه و مواشيه، ثم، في مرحلة ثانية، عزموا على الإطاحة به بعد أن وحَّدت القبائل المتعادية صفوفها. و من الطريف في هذا الشأن أنَّ الوفاق بين قبيلتي أولاد بالليِّل و أولاد مهلهل المُتنافستين [157] وقتئذ قد تمَّ إقرارُه بفضل تحرُّك نسائي فريد من نوعه، ذلك أنَّ أولاد بالليِّل « **أرسلوا إلى خصومِهم أولاَدِ مهلهل وفدًا فيه قُتيبة بن حمزة و أُمُّه و نساء أبنائها ليصالحوا أولاد مهلهل و يعتذروا لهم و يطلبوا مناصرتهم و تحالفهم معهم ضدَّ السلطان أبي الحسن المريني، و نجح هذا الوفد النسائي في مهمَّته، فاستجاب أولاد مهلهل للمصالحة»** [158].

---

[153] ابن خلدون في «العِبر».

[154] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[155] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

[156] ابن خلدون في «العبر».

[157] يقول علي الشنوفي في كُتيِّب «مُلتقى يوغرطة حول مظاهر الحضارة في تونس» : **«كانت قبائل بني سليم خلال القرن 15 للميلاد منقسمة إلى صفين، أحدُهما صف أولاد بالليِّل و الثاني صف أولاد مهلهل، و كلا الصفين من الكواعب، أشهر بطون بني سليم».**

[158] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

مباشرة إثر هذه المصالحة، جنّدت القبائل «المتّحدة» رجالها و مواليها و قرّرت طرد السلطان الغازي و شرعت في البحث عن بديل له باعتباره ليس سلطانهم و إنما هو مستبدٌّ بالسلطة في بلادهم دون شرعية، فأوعزوا بنواياهم في أول الأمر إلى أحد الطامعين السابقين في العرش الحفصي، و هو عبد الواحد بن أبي يحيى زكرياء بن اللحياني، الذي كان منذ خمس عشرة سنة قد قام على أبي يحيى أبي بكر، المتوكل على الله الأوّل، ثمَّ فرَّ إلى تلمسان و انضمَّ إلى مؤيدي أبي الحسن المريني عندما كان مُحاصرًا لهذه المدينة. و اعتبارًا لما كان يخشاه ابن اللحياني من بطش السلطان المريني في حالة ما إذا انكشف أمرُه، تظاهر لقادة قبائل الأعراب بالاستجابة لرغبتهم، ثمَّ غدر بهم و أعلم هو شخصيا أبا الحسن بمؤامرتهم، فكان مصير عدد منهم، و أغلبُهم من الكعوب، السجن و النفي، ممّا زاد في غضبهم و في حقدهم، و «**بلغ الخبر إلى أحيائهم، فقطع اليأس أسباب رجائهم و انطلقوا يحزّبون الأحزاب و يلمُّون للملك الأعياص**» [159]، فاتّجه اختيارهم في مرحلة ثانية إلى خيّاط كان يعمل بتوزر و يقيم بها، و هو أحمد بن عبد السلام، حفيد عثمان بن أبي دبُّوس، آخر خلفاء عبد المؤمن بمراكش، علما بأنّ عثمان هذا كان هو نفسه قد طمع في الحكم في عهد أبي حفص عمر، المنتصر بالله الثاني، لكنّه أخفق في مسعاه و هرب إلى جربة.

قبل «الخيّاط» أحمد بن عبد السلام مقترح الأعراب، و في نفسه رغبة في استرجاع عرش أجداده المُوَحّدين، و توجَّه الجميع في ربيع 1348 م / 749 هـ إلى القيروان ثم إلى تونس، و «**عزموا على الثبات، و تحالفوا على الاستماتة**» [160]. و في الطريق جرت بينهم و بين جيوش السلطان المريني معارك عديدة تداول الطرفان فيها على الفوز و الهزيمة، إلى أن كانت الغلبة في النهاية للأعراب، إذ «**اختل مصافُّ السلطان و نُهبت محلّته بكل ما فيها، و كان جيشها يزيد عن ثلاثين ألف فارس، و نجا السلطان بنفسه في شرذمة قليلة، فتحصّن بالقيروان و أخذوا بمخنقه**» [161]. على أنَّ فوز الأعراب في هذه المواجهة لم يكن راجعا إلى حسن تنظيمهم أو إلى حنكتهم في الحروب بقدر ما كان مردُّه إلى تخاذل جيوش السلطان و غدرهم به، كما أنَّ هزيمة السلطان المريني لم تكُن، كما قالت بعض المصادر، ناتجةً عن تفشّي الطاعون الذي عرفته البلاد في تلك الفترة، و هو طاعون نزل فعلاً بتونس بعد واقعة القيروان [162].

ظلَّ السلطان المريني مُحاصَرًا بمدينة القيروان و إلى جانبه حاجبُه المُتقلّب، أبو محمد عبد الله بن تافراجين، فاضطرَّ إلى التفاوض مع خصومه الأعراب و أوفد إليهم للغرض حاجبه المذكور. و يتعيَّن التوضيح هنا بأنَّ ابن تافراجين، الذي «**كانت العرب** (و يعني بها الأعراب) **تميل إليه**

---

[159] ابن خلدون في «العبر».

[160] الناصري في «كتاب الاستقصاء».

[161] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[162] **«تسرَّب الوباء انطلاقا من شمال منغوليا عبر الطريق التجاري إلى جهة بحر قزوين فالقسطنطينية، وصولا إلى الموانى المتوسّطية، و بلغ سنة 1347 م ماسّينا بصقلّية ثمّ انتقل إلى نابولي و بيشا و جنوة و مرسيليا و البندقية و الاسكندرية و تونس و توغّل انطلاقا من المرافئ الساحلية في دواخل البلاد، و ذلك في فصل الحرارة».** أورده محمد حسن في المؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

و تحبُّه لما كان يفعله معهم من الجميل في وقت حجابته» [163]، كان متواطئًا مع رؤساء القبائل المُتمرِّدة، إذ دبَّر و إيَّاهم حيلةً تتمثَّل في أن يتظاهر شيوخُهم بمطالبة الخليفة المريني بتكليف حاجبه هذا بأداء مهمَّة التفاوض معهم، فيُوفِّروا له بذلك فرصة الهرب للإلتحاق بهم و تعزيز صفوفهم، فانطلت الحيلة على أبي الحسن المريني و عمل ما طُلب منه، فانتهز أبو محمَّد بن تافراجين الفرصة و تخلَّى عن مخدومه، و في المُقابل «جازاه» أعراب الكعوب و بني مهلهل بأن وعدوه أن يصيرَ حاجبًا لسلطانهم الجديد أحمد الخيَّاط. و اعتمادًا على ما يعرفه في نفوس خصومه من جنوح إلى التنافس و ميلٍ إلى الصراع على كرسيِّ الزعامة، توفَّقَ أبو الحسن المريني إلى حدٍّ ما في استمالة بعضهم و إحداث شرخ في صفوفهم، فبلغ مقصودَه بمساعدة البعض من أولاد الليل و البعض الآخر من أولاد مهلهلٍ، و تمَكَّن من الهرب ليلاً من القيروان مقابل منح خصومه مبلغًا من المال و مُقابل الوعد بالإفراج عن قادتهم الذين كانوا في سجونه، ثمَّ لجأ إلى سوسة حيث بقي مدة فرَّ بعدها إلى تونس عن طريق البحر، فدخلها في جويلية 1348 م / ربيع الثاني 749 هـ و شرع حالاً في محاولة ترتيب بيته، فأذن بإصلاح أسوار المدينة و أحاطها بالخنادق، و تمَكَّن بذلك، و لو مؤقَّتًا، من الدفاع عنها و من صدِّ هجوم الأعراب عليها، كما تمَكَّن من حشد المزيد من الدعم و الولاء من لدُن قبائل الأعراب، فزاد في استمالتهم و في إغرائهم، و انتهى به المطاف إلى أن أرغمهم على تسليمه «سلطانهم الخيَّاط»، أحمد بن أبي دبُّوس، فتمَّ له ما أراد وألقى القبض على الثائر المذكور و أودعه السجن.

لم يكن تحالفُ سلطان المغرب أبي الحسن علي مع الأعراب بالصُلح و المُصاهرة (إذ زوَّج ابنَه أبا الفضل بابنة شيخ أولاد الليل، حمزة بن عمر)، من ناحية، و لا إلقاؤه القبض على «السلطان الخياط»، من ناحية ثانية، كافيَين لجعله مطمئنا، قرير العين. فقد ازداد وضعه استفحالا عندما بلغته سلسلة من الأخبار السيئة، أولها خبر استيلاء ابنه، أبي عنان فارس، على الحكم بفاس بتعلَّة أنَّه سمع بموته، أي بموت والده السلطان، ذلك أنَّه «**لما وقع على السلطان أبي الحسن ما وقع في القيروان، هربت بنو مرين مشاةً بالمرقَّعات إلى المغرب، فقدموا على الأمير أبي عنان و شاع الخبر أنَّ السلطان أبا الحسن توفي و هو على القيروان، و كُتب بذلك رسم شهد فيه خلق كثير من الواصلين من بني مرين»** [164]. و من الطريف أنَّ أبا عنان كان قد سمع منذ مدَّة من أحد العرَّافين من بني عبد الوادي بأنَّ أباه الذي توجَّه إلى إفريقيَّة لن يعود منها، و أنَّ المُلك من بعده سيكون له، فما أن شاع خبرُ موته، حتَّى صدَّقه و انتصب سلطانًا مكان والده «المُتوفَّى». أمَّا ثاني هذه الأخبار فيتعلَّقُ باستعادة الحفصيين، بقيادة أبي العباس الفضل بن أبي يحيى أبي بكر، لأغلب تراب الحفصية الغربية بعواصمها الثلاث، عنابة و بجاية و قسنطينة، و ثالثها هو دخول ولاة الجنوب بالحفصيتين الشرقية و الغربية و قبيلة الكعوب، المُتحالفة و المُتصاهرة مع أبي الحسن المريني، في حلف مع أبي العباس الفضل، والي عنَّابة، و رابعُها هو إعلان هذا الوالي عن استعداده لمساعدة أحلافه الجُدُد للهجوم على تونس و عزمه على استرجاعها و تحريرها من

[163] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية»، نقلا عن ابن خلدون في «العبر».

[164] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

«الاستعمار» المريني. «**و سبب تحرُّكه**، أي تحرُّك أبي العباس الفضل، **على السلطان أبي الحسن أنَّه كان عاهده أن يُظاهره على ملك إفريقيَّة و يمكِّنه من ملك أبيه، فلما تمَّ ملك إفريقيَّة، ظَنَّ بها عنه و أعطاه بلدة بونة - عنابة حاليا - خاصة، فتوغَّر صدره عليه، و تحرَّك عليه و حاصره مرَّات**» [165]. الخبر السيءِ الخامس و الأخير الذي أقلق راحة السلطان المريني هو فرار حاجبه ابن تافراجين، المعروف بتقلُّبه و بانتهازيته، إلى الإسكندرية [166] قُبيل عودته، أي عودة السلطان، إلى العاصمة و استرجاعه مقاليد السلطة بها.

بالإضافة إلى هذه الأخبار التي تقبَّلها السلطان المريني بكثير من الحيرة و القلق، كان أفراد حاشيته و معاونوه يحثُّونه بإلحاح شديدٍ على الهرب، أولا للفوز بجلده، و ثانيا لاسترجاع عرشه الفاسي الذي اغتصبه ابنه أبو عنان. كلُّ هذه العوامل جعلته يقرِّر الفرار من تونس في شتاء سنة 1349 م / 750 هـ عن طريق البحر بعد أن ترك بها ابنه أبا الفضل، نائبا عنه. لكن ولاية هذا الأمير النائب لم تدم سوى بضعة أيَّام، إذ ثار عليه سكان المدينة، فلاذ بالفرار. و في النهاية، حظي بأمان أبي العبَّاس الفضل، الذي سلَّمه إلى أصهاره أولاد باللِّيل، فأخفوه في بيوتهم مدة ثم رحَّلوه إلى المغرب. و من المفارقات و سوء الطَّالع أنَّ السلطان الفار كاد يهلك في الطريق بسبب عاصفة هوجاء اعترضته و أجبرته على الاحتماء بميناء بجاية، التي منعه أميرها المتحالف مع ابنه أبي عنان فارس من الإقامة بها و حتى من التزود بالماء من آبارها، ممَّا اضطرَّه إلى التوجُّه، رغم مخاطر البحر، إلى مدينة الجزائر، فأرسى بها مدَّة، ثم قصد جبال الأوراس حيث توغل و بقي تائها بها إلى أن توفي و هو على أسوإ حال بعد قُرابة سنة و نصف السنة [167]. على أنَّ بعض المصادر تُفيد بأنَّ أبا الحسن المريني، بعد خوضه لسلسلة من المعارك و المناوشات ضدَّ جيوش ابنه في جبل هنتاتة، استسلم «**و طلب الإبقاء على حياته مُقابل تنازله عن الحكم لفائدة ابنه أبي عنان. و لم يُمهله الموت كثيراً بعد ذلك، ففارق الحياة في الثالث و العشرين من ربيع الثاني سنة 752 هـ**» [168] / 19 جوان 1351 م.

رجع عرش تونس إلى أبناء العائلة الحفصية بمبايعة أبي العباس الفضل، أخي أبي حفص عمر و أبي العباس أحمد، و ابن أبي يحيى أبي بكر، سلطانًا، و ذلك مباشرة إثر مغادرة المرينيين لها بعد أن استبدُّوا بها غدرا مدَّة حوالي ثلاثين شهرا، تعرَّض خلالها السكان و الأعيان إلى التعسف و الظلم و الإهانة، كما تَعرَّضَت ميزانيتها و خيراتها إلى سوء التصرُّف و التبذير و النهب.

---

[165] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

[166] راسَلَ أبو الحسن المريني سلطانَ المماليك في مصر، ناصر الدين محمد بن قلاوون، طالبًا منه القبض على ابن تافراجين و إرساله إليه، غير أنَّ هذا الحاجب تمكَّن، بفضل احتمائه ببعض الأمراء المماليك، من الإفلات من هذا المصير، فغادر مصر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج.

[167] «**جاء في نفح الطيب** (من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمَّد المقري) **أنَّ أسطول أبي الحسن المريني غرق كلُّه و نجا هو على لوح، و هلك من كان معه من أعلام المغرب، و هم نحو أربعمائة عالم**». أورده محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[168] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

75 – أبو العباس الفضل – 18
بن أبي يحيى أبي بكر
– المتوكل على الله الثاني [169] –

ارتقى أبو العباس الفضل إلى عرش تونس و عمره ثماني عشرة سنة يوم 10 فيفري 1350 م / غرة ذي الحجة 750 هـ ، بعد ثورة أهل تونس على الوالي بالنيابة، أبي الفضل ابن السلطان أبي الحسن المريني، و أحاط نفسه بعدد من الرجالات، منهم قُتيبة بن حمزة، أحد شيوخ أولاد باللّيل، فاستغلّ هذا الشيخ صغر سنّ السلطان و ضعف شخصيته ليستحوذ على مقاليد الحكم و ينتصبَ آمرًا ناهيًا لشؤون السلطنة، فنتج عن ذلك أن ناصبه بلاط أبي العبّاس الفضل العداء، و اقترح المقرَّبون من أبي العبّاس تعيين أخيه خالد بن حمزة مكانه، فكادت الفتنة أن تندلع بين الأخوين، خاصّة و قد استعدّ كلاهما للمواجهة المُسلّحة، كما نتج عن ذلك أنْ تردَّى وضع الحفصية و طغت عليه أجواء خانقة، ثمّ استفحل بسبب تصرُّفات السلطان نفسه الذي ركن إلى الراحة و اللهو، و ترك الباب مفتوحا أمام الأطماع و الدسائس، فلم يدُم حكمه أكثر من خمسة أشهر و نيف، ذلك أنّه ذهب ضحية مكيدة عَقِبَهَا انقلاب من صُنع أبي محمد بن تافراجين، حاجب أسلافه، بالتآمر مع شيخ أولاد باللّيل، عمر بن حمزة. يُذكر في هذا الصدد أنّ أبا محمّد عبدَ الله بن تافراجين، الذي كان لاجئا بالإسكندرية بعد هروبه من تونس خلال الأيّام الأخيرة من فترة احتلالها من طرف المرينيين، قد توجّه إلى البقاع المقدسة، حيث لقي عمر بن حمزة، كبير أولاد باللّيل، و هو بصدد أداء فريضة الحج، و تآمر معه للإطاحة بأبي العباس الفضل واسترجاع النفوذ الذي كان كلاهما يتمتع به في بلدهما تونس منذ عهد ليس ببعيد. و على هذا الأساس، توجّه الرجلان إلى إفريقيّة، و حال وصولهما إلى تخوم العاصمة، تولّى عُمر باللّيل أوّلاً إنهاءَ الخلاف القائم بين ابنَيْ عشيرته، قُتيبة و خالد، ليصفو له و لحليفه ابن تافراجين الجو، ثمّ اتّفق في خطوة ثانية مع ابن تافراجين على أن يطلبا من السلطان الشاب، أبي العباس الفضل، إعادة أبي محمد بن تافراجين إلى سالف منصبه، فرفض طلبهما، ما دعاهما إلى تدبير مكيدة للإطاحة به، إذ بعثا إليه رُسُلا من أبناء قبيلة أولاد باللّيل ليقترحوا عليه اللقاء بهما في مدخل المدينة، فقط لمُجَرَّد التحاور و النقاش حول مضمون الطلب لا غير، فانطلت الحيلة عليه و خرج إليهما في المكان المُتَّفَق عليه، و هناك قبض عليه أولاد باللّيل و سجنوه في خيامهم، ثم فتحوا الطريق لابن تافراجين، فدخل تونس في 17 جويلية 1350 م / 11 جمادى الأولى 751 هـ و تولّى مباشرةً تنصيب أحد إخوة أبي العبّاس الفضل القُصَّر - و هو أبو إسحاق إبراهيم، البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة - سلطانًا، و ذلك بعد أن «استخرجه» من عند أمِّه، و «**بذل لها من العهود و المواثيق ما رضيتْه، و جاء به إلى القصر و أقعده على كرسيّ الخلافة**» [170]، و أخذ له

---

[169] هو نفس اللقب الذي كان يحمله والده أبو بكر.

[170] ابن خلدون في «العبر».

في الحين البيعة الخاصة و العامة. و قد يكون أبو محمد بن تافراجين فكّر قبل ذلك، حسب أحد المصادر [171]، في الانتصاب سلطانًا على الحفصية، إذ «**حدّثته نفسه بأن يطلب المُلك لنفسه، فمنعه القاضي عمر بن عبد الرفيع**»، فعدل عن نيته. على أنّ هذه المعلومة لم ترد في بقية المصادر التاريخية الأخرى.

76 – أبو إسحاق إبراهيم – 19
بن أبي يحيى أبي بكر
– المستنصر بالله الرابع، أبو إسحاق إبراهيم الثاني –

اعتلى أبو إسحاق إبراهيم في جويلية 1350 م / جمادى الأولى 751 هـ العرش مباشرة بعد الانقلاب الذي أطاح بأخيه أبي العباس الفضل. و اعتبارا لصغر سنّه و عدم إلمامه بمتطلبات المهمّة، فقد تولّى أبو محمد بن تافراجين، الحاجب الداهية، تسيير دواليب الدولة مكانه و كأنه صاحب السلطة الشرعية في البلاد، و أوعز له - كأول قرار يتّخذه - بإيداع أخيه المخلوع، أبي العباس الفضل، السجنَ. فاقتيد أبو العباس إلى زنزانةٍ لقي بها حتفه في ليلته في ظروف بقيت غامضة.

و ما أن استَتَبّت الأمور لأبي محمد عبد الله بن تافراجين، حتى بعث إلى الولاة في جميعِ المناطق و النواحي يأمرهم بالبيعة للسلطان الجديد، فاستجاب جلهم، باستثناء أحمد بن مكّي و شقيقه عبد الملك، اللذين كانا واليَيْن على قابس و جربة، و ذلك بسبب عداوة شديدة و ضغينة دفينة كانت لهما مع هذا الحاجب المتقلب. و طبيعي أن يؤدي هذا الوضع الجديد - و الناس على بينة من أمر ابن تافراجين و أطماعه - إلى مناخ من عدم الرضا و التململ في صفوف الأعيان و المشايخ و كذلك العامة. و فعلا، اعتبرِ بعض رؤساء القبائل و القادة - و في مقدّمتهم الواليان المذكوران آنفا، أحمد و عبد الملك بنْ مكّي - أن وجود ابن تافراجين في أعلى هرم السلطة بالبلاد و سيطرته المطلقة على السلطان الصبي، إنما هو ضرب من الاستفزاز لهم و لمشاعرهم، و شكل من أشكال الإهانة للعرش الحفصي، لذلك، قرّروا تأليب الرأي العام ضدّه و عزموا على إبعاده و في ذات الوقت على تنحية ألعوبته، السلطان العاجز، أبي إسحاق إبراهيم.

لبلوغ هذا الهدف، تولّى أحمد بن مكّي، والي قابس، استدراج قبائل أولاد مهلهل المُتمرّدين على السلطان و المُنافسين لأولاد باللّيل و ضمّهم إلى صفّه، ثم دعّم حلفه بجلب أبناء بعض القبائل الأخرى، أمثال بني حكيم، المُتفرِّعين عن قبيلة علاّق. و مباشرة إثر عملية التجييش هذه، شرع بمساعدة أخيه عبد الملك، والي جربة، في وضع خطة محكمة لزعزعة الأمن و الاستقرار في البلاد.

[171] مقديش في «نزهة الأنظار».

فكانت المرحلة الأولى منها احتلال صفاقس و قرقنة و طرابلس و مصراتة، و إنشاء شبه دويلة تضمُّ كافة هذه المدن - بإضافة جربة و قابس - و اختيار طرابلس عاصمة لها، مع الإعلان عن الاستقلال عن السلطة المركزية في تونس. و على منوال أحمد بن مكّي، نسج ولاة توزر و نفطة و قفصة و ولاة عديد المدن الأخرى بالجنوبين التونسي و الجزائري.

و اعتبارًا لنجاح الخُطّة المُعتمدة و خذلان العديد من القبائل للسلطان الصبي و راعيه أبي محمد عبد الله بن تافراجين، دخل الأَخَوان ابن مكّي و حلفاؤهما أولاد مهلهل و القبائل الأخرى المرحلة الثانية من التحرُّك، و هي المرحلة المُتمثِّلة في الاستنجاد، كما جرت العادة في ذلك العصر، بأحد أبناء البيت الحفصي لقضاء حاجتهم، فاتصلوا بأبي زيد عبد الرحمن، و هو ابن أبي عبد الله محمد، شقيق السلطان الصبي و والي قسنطينة، و استحثوه على احتلال البلاد، فاستجاب لرغبتهم، و مكّنهم من جيش وفير العدد هجموا به على إفريقيّة سنة 1351 م / 752 هـ ، فتصدّى لهم الحاجب أبو محمد بن تافراجين و منعهم من دخول تراب السلطنة، فأعاد أبو زيد عبد الرحمن الكرّة في السنة الموالية (1352 م / 753 هـ) بتحريض و تدعيم من أحمد بن مكّي، صاحب قابس، الذي أصبح حاجبا له و قائدًا لجيشه بالمناسبة، فلم يتمَكّن هذه المرة كذلك من اقتحام العاصمة، مما حدا بجيشه إلى الارتحال إلى قفصة ثم إلى القيروان، بينما رجع هو مسرعا إلى بلاده قسنطينة. و يُعزى تراجع أبي زيد عبد الرحمن الحفصي و عودته إلى مقرّ سلطته أولاً إلى تخوُّفه من هجوم ابن تافراجين عليه في عقر داره، إذ أصبحت عاصمتُه قسنطينة عُرضة للخطر بعد تحالف صاحب الحفصية الشرقية و حاجبه مع والي بجاية، و ثانيا إلى تواتر أخبار واردة من فاس تُفيدُ بأنّ أبا عنان فارس المريني استنفر جيوشه للهجوم عليه. و هكذا أصبحت مدينة قسُنطينة مُهدَّدة في ذات الوقت من قِبل صاحب تونس و صاحب فاس.

يُذكر أنّ السلطان المريني، أبا عنان فارس، الذي كان - كما سلف الذكر - خلع أباه أبا الحسن علي و تلقّب بأمير المؤمنين، عزم على إعادة مجد آبائه و أجداده، و قرّرَ لتجسيم ذلك احتلال كامل مدن المغرب و مناطقه، من البحر المحيط إلى خليج سرت، فشرع في تحركاته و تمَكّن بسرعة لافتة من اقتحام تلمسان أين قَضَى مرة أخرى على دولة بني عبد الوادي، ثم استولى على مدن الجزائر و المدية و متيجة و بجاية، و دخلت بسكرة طوعًا تحت سلطته، و لم تُفلت من يده سوى قسنطينة، عاصمة أبي زيد عبد الرحمن، لفترة لن تطول، إذ سيفضي إصرارُه على احتلالها إلى سقوطها و إلى استسلام صاحبها. و «**هكذا، سقط آخر معقل للمقاومة الحفصية في قسنطينة، و استولى أبو عنان على كامل الحفصية الغربية، و كان هذا الاستيلاء نتيجة حتمية للخلافات و الانقسامات و الفتن بين أفراد الأسرة الحفصية نفسها، إذ بَدَلَ أن يتّحد أفراد تلك الأسرة ضدّ عدوِّهم المُشترك، أبي عنان فارس المريني، فإنّهم كانوا يتقاتلون و يخونُ بعضُهم بعضًا، دأبُهم في ذلك منذ زمان**» [172]. و يُذكر في هذا الصدد أنّ أبا زيد عبد الرحمن، علاوة على خلافه مع عمِّه صاحب تونس، أبي إسحاق إبراهيم، و مُشاغبته له، قد دخل في خلاف مع أخيه

[172] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

أبي العبَّاس أحمد، الذي انتهز فرصة تعيينه واليا له على قسنطينة، فاستبدَّ بها قبل أن يقتحمها السلطان المريني، كما أنَّ الأعراب، و بالأخص الكعوب، قد زادوا الخلافات و النزاعات داخل البيت الحفصي عمقًا و تشعُّبًا بتأرجُحهم بين الولاء لهذا و الغدر بذاك و بنقض التزاماتهم و عهودهم بكامل السهولة.

بعد سقوط الحفصية الغربية في أيدي السلطان المريني، اضطربت الأحوال في الحفصية الشرقية و اختلَّ النظام، و حاول أبو عنان فارس استدراج أبي محمد عبد الله بن تافراجين إلى صفِّه، فلم يستجب لطلبه. و يُعزى موقفُ هذا الحاجب الداهية، لا لوطنية مفاجئة أو لولاء طارئ، و إنَّما لإصراره على البقاء في موقع القُوَّة الذي كان و لا يزال يتمتَّعُ به إلى جانب سلطانه، و هو موقعٌ كان يخشى أن يخسره إن هو قبل أن يتواطأ مع أبي عنان فارس، مُتِّعظًا لاتِّخاذ هذا الموقف بما حدث له في عهد والد هذا السلطان، أبي الحسن علي. و بناءً على رفضه الانسياق في تيَّار السلطان المريني و خوفه من عاقبة ذلك عليه، هرب الحاجب أبو محمد بن تافراجين في أوت 1357 م / رمضان 758 هـ إلى المهدية، و في الوقت نفسه لاذ السلطان أبو إسحاق إبراهيم بالفرار إلى منطقة الجريد و دخل في حماية أولاد باللِّيل. و بذلك خلا الجو للسلطان المريني، فوضع يده بسرعة فائقة على العاصمة التونسية و على معظم نواحي السلطنة الحفصية الشرقية، و دانت له مختلف المناطق و المدن، و في مقدّمتها دويلة أحمد بن مكِّي. غير أنَّ ضراوة مقاومة الأعراب، من ناحية، و بروز حركة تململ و خذلان في صفوف الجيش المريني، من ناحية أخرى، حالتا دون مواصلة أبي عنان فارس إقامته بتونس و منعتاه من بسط نفوذه عليها - كما فعل أبوه سنة 1347 م / 748 هـ - فاضطر للعودة من حيث أتى، فيما عاد أبو إسحاق و أبو محمد بن تافراجين إلى العاصمة تونس، و قد مضى على خروجهما منها سبعون يوما.

أعاد السلطان المريني المحاولة مرة أخرى بعد أقلَّ من سنة فلم يفلح، ثم أعدَّ العُدَّة من جديد للغرض نفسه، لكنه توفي قبل الوصول إلى غايته في نوفمبر 1358 م / ذي الحجة 759 هـ ، فانتهت بوفاته أطماع المرينيين، و فشل حُلْمُهم المُتمثِّل في بسط نفوذهم على كامل إفريقيَّة و المغرب، «**و أُسدل الستار نهائيًّا عن آخر محاولة مرينية لقيام مغربٍ موَحَّدٍ**» [173]. و قد أجمعت أغلب المصادر التاريخية على أنَّ المرينيين عدلوا عن سياستهم هذه و سئموا مواصلة الحرب على الأرض التونسية بسبب شدَّة المقاومة التي انتظمت ضدَّهم. فقد «**تحدَّث رجالُ بني مرين في الرجوع عن سلطانهم، حذرا من أن يصيبهم بإفريقيَّة ما كان أصابهم من قبل** - أي في المرة الأولى مع أبي الحسن المريني، والد سلطانهم - **فانفضُّوا متسللين إلى المغرب. و لما خفَّ من أهله، نادى من بقي في المحلَّة : المغرب ! المغرب ! فقال** - أي السلطان أبو عنان - **ما هذا ؟ فأُخبر، فأمر بالرجوع إلى المغرب**» [174]. و يُذكر أنَّ السلطان أبا عنان المريني قد أخذ معه ساعة رحيله إلى المغرب مجموعة من العلماء و المشايخ ليضمَّهم إلى بلاطه، ثمَّ انضمَّ إليهم بعد مدَّة

[173] محمد حسن في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[174] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

المؤرِّخ العلاَّمة، عبد الرحمن بن خلدون [175]، فأدخله في خاصَّته. و يقول المعني بالأمر في الصدد : «... **فكتب إليَّ الحاجب يستقدمني، فقدمتُ عليه سنة خمسٍ و خمسين و سبعمائة** (الموافق لسنة 1354 ميلادي)، **و نظمني في أهل مجلسه العلمي، و ألزمني شهود الصلوات معه، ثمَّ استعملني في كتابته و التوقيع بين يديه على كُرهٍ منِّي، إذ كنتُ لم أعهد مثله لسلفي، و عكفتُ على النظر و القراءة و لقاء المشيخة من أهل المغرب و من أهل الأندلس الوافدين في غرض السفارة، و حصلتُ على الإفادة منهم على البغية**» [176]، و سيُولي السلطان المريني ابنَ خلدون مكانة خاصَّة و يمنحُه مناصب عديدة إلى أن يُصبح ذا حظوة مرموقة لديه، غير أنَّ الدسائس و الوشايات ستُفسد علاقة الرجلين و ستُؤدِّي إلى الزجِّ بابن خلدون في السجن إلى حين وفاة أبي عنان و تولِّي ابنه مكانه.

عاد أبو إسحاق إبراهيم إلى كرسيِّ السلطة و أحسَّ بشيء من الطمأنينة و الارتياح بعد وفاة أبي عنانٍ و تخلِّي خلفه عن مواصلة السعي إلى احتلال تونس، و بدأت بعض المُدُن و النواحي التي افتكَّها أبو عنان فَارس تعود إلى الحضرة الحفصية، و في مقدّمتها بجاية التي نقم أعيانها و أهلها على واليهم المريني، يحيى بن ميمون، فاستنجدوا بأبي محمد عبد الله بن تافراجين ليُخلِّصهم منه، «**فبعث إليهم بسلطانه أبي إسحاق إبراهيم مُجهَّزًا بما يحتاجُه من عتاد و سلاح**» [177]، فنجح السلطان الحفصي في استرجاعها و قرر بشكل مفاجئ و غريب ، سنة 1360 م / 761 هـ ، الإقامة بها «**تحت رقابة شيخ موحِّدي يحظى بثقة ابن تافراجين، الذي استمر في تصريف شؤون الدولة في تونس**» [178]. و هكذا انقلبت الموازين في العلاقة بين السلطان أبي إسحاق و حاجبه، إذ بدا و كأنَّ الرئيسَ أضحى مرؤوسًا و المرؤوسُ رئيسًا. و قد تأكَّد هذا الوضعُ المُخالف للأعراف ببقاء أبي محمد بن تافراجين على رأس الدولة خلال ما يزيد على أربع سنوات، فكان الآمر الناهي في الحفصية الشرقية في غياب سلطانها، و أطلق عليه بعض معاصريه لقب «نائب الملك»، فَعَلَتْ همَّته و ذاع صيته و كبُر نفوذه، «**إلى أن سُلِّم عليه بسلام الملوك و استخلص قواعد البلد من أيدي العرب و جعلها بأيدي خدَّامه**» [179].

---

[175] وُلِد ابن خلدون بتونس سنة 1332 م / 732 هـ و تُوفِّي بالقاهرة سنة 1405 م / 808 هـ . « **هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، وليّ الدين الحضرمي الإشبيلي، من ولد وائل بن حجر، أصلُه من إشبيلية و مولدُه و منشأه بتونس. رحل إلى فاس و غرناطة و تلمسان و الأندلُس، و تولَّى أعمالاً، و اعترضته دسائس و وشايات، و عاد إلى تونس. ثمَّ توجَّه إلى مصر، فأكرمه سلطانها الظاهر برقوق و وُلِّي فيها قضاء المالكية، و لم يتزيَّ بزي القُضاة، مُحتفظًا بزيِّ بلاده، و عُزل و أُعيد. كان فصيحًا، عاقلاً، صادقَ اللهجة، جميلَ الصورة، عزوفًا عن الضيم، طامحًا للمراتب العليا. اشتهر بكتابه "العبر، و ديوان المُبتَدأ و الخبر، في تاريخ العرب و العجم و البربر"** ». (ورد في تقديم كتاب «العِبر»، نشر «دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع»). و يُذكر أنَّه رغب وهو في القاهرة في جلب أهله و ولده، فمانع أبو العبَّاس الحفصي في ذلك لإرغامه على الرجوع إلى وطنه، فاستنجد بالظَّاهر برقوق للتوسُّط لفائدته لديه، فاستجاب السلطان الحفصي لتدخُّل صاحب مصر، فاستقلَّت عائلة ابن خلدون البحر على متن مركب، لكنَّ عاصفة هوجاء أغرقته و أودت بجميع من فيه من الركَّاب و ما عليه من السلع و المؤونة.

[176] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية»، نقلاً عن ابن تاويت الطنجي في «التعريف بابن خلدون و رحلته شرقا و غربا».

[177] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية»، نقلاً عن ابن خلدون (العبر).

[178] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[179] ابن أبي دينار في «المؤنس».

بعد فترة طويلة من العمل المضني انطلقت منذ عهد السلطان أبي يحيى أبي بكر و دامت حوالي نصف القرن، تداعت صحة أبي محمد عبد الله بن تافراجين و أنهكت قواه فقرُبت منيَّتُه. و قد **«كان السلطان أبو إسحاق إبراهيم المُقيم في بجاية يعرف أنَّ الفضل في تولِّيه السلطة إنما يعود لحاجبه ابن تافراجين، و أنَّ بقاءه عليها هو رهين وجود هذا الحاجب على قيد الحياة، و لهذا، فما أن بلغه تداعي صحة حاجبه، حتى أخذ يستعدُّ للعودة إلى تونس العاصمة»** [180]، ليدركه قبل وفاته. و ممَّا زاد في عزمه على العودة من بجاية تحرُّك ابن أخيه أبي عبد الله محمد، أميرها السابق، الذي استحثَّه الأعيان و الأهالي و الأعراب على استرجاع مدينته، فجمعوا صفوفهم و وضعوا خطة مقاومة في شكل مناوشات و مناورات متتالية و متواصلة، و ألقوا القبض على السلطان أبي إسحاق إبراهيم و سلَّموه إلى ابن أخيه السالف الذِّكر، فترك سبيله و سمح له بالرَّحيل إلى تونس، فيما استبدَّ أبو عبد الله محمَّد الحفصي ببجاية و ما تبعها.

وصل أبو إسحاق إبراهيم إلى تونس في رمضان 765 هـ / جوان 1364 م، فاستقبله حاجبه المريض بالفرحة و الحفاوة، مُظهرا له من الإجلال و التعظيم ما هو به جدير، ثم زوَّجه ابنَتَه، سعيا منه إلى مزيد توطيد العلاقة بين أسرته و أسرة السلطان، و قد كان ذلك بشكل واضح من قبيل الإعداد لتولِّي ابنه، أبي عبد الله محمد، الحجابة مكانه بعد وفاته التي أحسَّ بقربها، **«ثم كان مهلكه عقب ذلك فاتح سنة 766** (أواخر سنة 1364 ميلادي)، **فوجم السلطان لنعيه و شهد جنازته حتى وُضع في لحده و قام على قبره باكيا»** [181]، و اهتزت كامل أرجاء السلطنة لفقده، رغم ما كان يعرف به من تقلُّب و انتهازية، و **«استقلَّ المولى أبو إسحاق بالأمر، و كان كالمحجور أطلق يده وصيُّه»** [182]. و يُذكر أنَّ أبا محمَّد عبدَ الله بن تافراجين، الذي يُعتبرُ من الوزراء المشهورين بالدهاء و المكر، إذ **«أنَّ ميزته الشخصية تتمثَّل في قدرته على الانزواء عند هبوب العاصفة، ثم الظهور بعد ذلك متمتعا بسلطة متزايدة»** [183]، قد تمكَّن بذكائه الوقَّاد من الاضطلاع بمنصب هام، هو منصب الحجابة، تحت إمرة مختلف السلاطين و «الدخلاء» الذين تداولوا على المسؤولية بتونس في هذا العهد، فكان كما سلف الذكر حاجبا للسلطان أبي يحيى أبي بكر، و حاجبا لخلفه و ابنه أبي حفص، و بقي على نفس الخطة في العهد القصير لأبي العباس أحمد، ثم من جديد في الفترة الثانية لأبي حفص، ثم في عهد أبي الحسن المريني، ثم مع السلطان «الخياط» حفيد أبي دبُّوس، قبل أن ينقلب لخدمة الأعراب الذين هزموا أبا الحسن المريني، ثُمَّ عاد إلى خطَّته في عهد أبي إسحاق إبراهيم، المُستنصر بالله الرَّابع، و ختم مسيرته الغريبة بأن أصبح خلال أكثر من أربع سنوات نائبًا لهذا السلطان، بل شبه سلطانٍ، على تونس خلال فترة غياب أبي إسحاق إبراهيم و إقامته ببجاية، بداية من سنة 1360 م / 761 هـ ، كما تمَّت الإشارة إليه آنفًا.

---

[180] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[181] ابن خلدون في «العبر». و يقول ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية» إنَّه مات بالطَّاعون.

[182] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية». و في قول ابن الشمَّاع «استقلَّ» إشارةٌ إلى أنَّ السلطان كان شبه رهينة في أيدي حاجبه.

[183] أورده R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي»، مُضيفًا **«أنَّ الدولة الحفصية لم تكُن مدينةً له بأيِّ شيء تقريبًا، ما عدا العداوات المُضرَّة التي كانت تُمثِّلُ حاجزًا منيعًا في وجه توحيد البلاد و تحقيق ازدهارها الدَّائم».**

سعى الحاجب الجديد، أبو عبد الله محمد بن أبي محمَّد عبد الله بن تافراجين، في أول الأمر إلى شقِّ عصا طاعة السلطان أبي إسحاق إبراهيم، و ذلك لقلَّة ارتياحه إليه و لعدم ثقته فيه، لكن السلطان الحفصي، خوفا من أن تنضمَّ الأعراب، و بخاصَّة أولاد حكيم، إلى ابن حاجبه المتوفى - و قد كان على علم بالمكانة التي كان والده، أبو محمد عبد الله، يحظى بها لديهم - سعى إلى إظهار المودَّة نحوه و عمل على جلبه إلى حظيرته، فتمَّ له ما أراد، و قبل أبو عبد الله ذلك مُكرهًا بعد أن رفضَ بعض ولاة المُدُن و النواحي دعمَه و مساندَتَه، فـ «**تلقَّاه السلطان بالبرِّ و الترحيب، و قلَّده حجابته، و أنزله على مراتب العزِّ و التنويه**» [184] مكان أبيه. غير أنَّ المعاشرة بين الرجلين لم تعمِّر طويلا، و ذلك بسبب حدة طبع الحاجب الجديد من ناحية، و عدم ارتياحه لتولي السلطان أمور البلاد بنفسه و اعتباره هذا التولِّي مخالفا لما كان معمولا به في عهد والده من ناحية أخرى. و نتيجة لذلك، احتدَّ الخلاف بينهما، فآثر محمد بن تافراجين الهرب إلى قسنطينة، حيث احتمى بأميرها، أبي العباس أحمد، ابن أبي عبد الله محمد، شقيق سلطان تونس، و أخذ يحرِّضه - بعد أن استمال أولاد مهلهل لخطته و أخذ عددًا من قادتهم معه إلى قسنطينة - على غزو تونس و امتلاكها. و كنتيجة حتمية لهذه الأحداث، أصبحت حالة السلطنة الحفصية من الناحية السياسية سيئة للغاية، ثمَّ استفحلت بانفصال العديد من الجهات و الولايات عنها، أمثال جربة و نفطة و المهدية و بجاية، هذا بالإضافة إلى بقاء طرابلس تحت احتلال النصارى و استبدادهم بها، ممَّا جعل مرجع نظر السلطان ينحصر في شمال البلاد و في قسمٍ من وسطها لا غير. و طبيعي أن تساهم هذه الأوضاع في تغذية الأطماع و توفير الفرص لكلِّ الذين يرون أنفسَهم أصحاب أحقية في اعتلاء الكرسيِّ الحفصي، و في مقدّمتهم ابن صاحب قسنطينة، أخي السلطان، أبو العباس أحمد.

بعث الوالي المُتمرِّد، أبو العباس أحمد، في ربيع سنة 1367 م/ 768 هـ أخاه أبا يحي زكرياء، والي عنابة، و معه أبو عبد الله محمد بن تافراجين، على رأس جيش من البربر و الأعراب لاقتحام تونس، لكن الحملة لم تُثمر، إذ نجحت المدينة في الصمود و أجبر الوالي أبو يحيى على الجنوح إلى الصلح و عادَ إلى مقرِّ عمله عنابة، كما عادَ ابنُ تافراجينن الابن إلى مقرٍّ لجوئه و إقامته قسنطينة. و في المُقابل لم يتزحزح أبو العبَّاس أحمد عن موقفه تُجاه تونس، فأعاد الكرَّة في شتاء السنة الموالية و تحرَّك نحو عمِّه أبي إسحاق إبراهيم. و بينما كان أبو العباس أحمد بصدد الإعداد لهذا الهجوم، توفي خصمُه فجأة، و ذلك في فيفري 1369 م / رجب 770 هـ عن عُمُرٍ لم يتعدَّ اثنتين و ثلاثين سنة.

دام حكم أبي إسحاق إبراهيم، المُستنصر بالله الرابع، ما يقرب من تسع عشرة سنة، «**فعمَّت الدهشة الحاشية و المسؤولين، و احتاروا ما ذا يفعلون، ثم استقر رأيهم على أخذ البيعة لابنه أبي البقاء خالد، و هو طفل صغير لا يتجاوز عمره اثنتي عشرة سنة**» [185]، فبايعوه سلطانا على ما بقي من الدولة الحفصية الشرقية.

---

[184] ابن خلدون في «العبر».

[185] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

77 – أبو البقاء خالد – 20
بن أبي إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى أبي بكر
– أبو البقاء خالد الثاني –

تولّى أبو البقاء خالد الثاني بن أبي إسحاق السلطة مباشرة إثر وفاة والده في فيفري 1369 م / رجب 770 هـ و هو صغير السن، فكان قليل التجربة، عديم الوعي، ضعيف النفوذ، ممّا أدى بوزيرَيْ أبيه، أحمد بن المالقي و منصور العتيق إلى التصرُّف «**في شؤون البلاد حسب هواهما، و ذلك باسم سيدهما الشاب، الذي أجلساه على العرش**» [186]، ثم استبدّا بالسلطة و تصرّفا في الإمارة و كأنهما أصحاب الأمر و النهي فيها، و تجاسرا حتّى على الفتك ببعض العلماء و المشايخ، منهم القاضي الشهير محمد بن خلف الله، و «**ساراً في الناس سيرة غير مرضية، فاختلّت أحوال إفريقيّة**» [187]، و نتج عن تردّي أوضاعها، الذي هو في واقع الأمر امتدادٌ للوضع السيئ الذي كانت عليه في عهد والده و سلفه، أبي إسحاق إبراهيم، أنْ انتشر الغضب و السخط في صفوف الأعيان و العامة. و عندما تطورت تجاوزات الوزيرين و طالت قبائل الكعوب، أولاد بالليل، استنجد شيخهم - الذي كان سابقا ذا حظوة و مكانة كبيرتين في عهد أبي إسحاق إبراهيم - بأبي العباس أحمد، ابن عم السلطان الشاب و والي قسنطينة المتمرِّد، و دعاه إلى الزحف على تونس لإنقاذها و غزوها و ضمِّها إلى نفوذه، مزيِّنا له أنَّ ذلك سيمكّنه من استعادة مجد الدولة الحفصية الكبرى الموحَّدة و إحيائها من جديد تحت إمرته [188].

زحف أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد على تونس في خريف 1370 م / 772 هـ و دخلها أوائل نوفمبر / أواسط ربيع الثاني من ذات السنة، «**و تلقّته وفود إفريقيّة جميعا بالطاعة**» [189]، و دانت له مختلف النواحي، ففرَّ سلطانها و وزيراه و ساء مصيرهم جميعا، إذ ألقي عليهم القبض، فأرسل السلطان أبو البقاء خالد إلى المغرب عن طريق البحر، فلقي حتفه في الطريق، بينما ضُرب عنق وزيره ابن المالقي و نجا من الهلاك وزيرُه الثاني، المنصور العتيق. في هذا الخضم، «**انطلقت أيدي العيث في ديار أهل الدولة لما كانوا يفعلون بالناس من اغتصاب أموالهم و تحاملهم عليهم، و اضطرمت نار العيث في دورهم و مخلّفهم، فلم تكد أن تنطفئ**» [190].

---

[186] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[187] مقديش في «نزهة الأنظار».

[188] يقول امْحَمّد علي المرابط في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثاني :
Aux yeux des Ifriqyens, Abou-Al-Abbès paraissait le sultan le plus apte à refaire l'unité hafside disparue depuis la mort d'Al-Moustançir. C'est ainsi que s'explique la démarche faite en 1370 par le chef de la tribu des Ku'ub auprès de Abou-Al-Abbès pour l'inviter à faire son entrée à Tunis.

[189] ابن خلدون في «العبر».

[190] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

تجدر الإشارة إلى أنّ والي قسنطينة، أبا العباس أحمد، لم يجد صعوبة تُذكر لاحتلال تونس، إذ تيسّرت مهمّته باستيلائه على بجاية و المسيلة و جبال الأوراس و ساندته في مساعيه، بل حرّضته على ذلك، قبائل مناطق الجنوب التونسي، كما رحّب به سكّانها و في صدارتهم أهالي الجريد. هذا إلى جانب ما كان يحظى به شخصيا من مكانة و تقدير في الحفصية الشرقية، «**و قد سبقته إليها سمعتُه الطيبة و رجاحةُ عقله و حميدُ سيرته و أمانُ أهل مملكته، فاعتُبر الأحق بالأمر لشرف نفسه و جلالته و استفحال ملكه و سلطانه و شياع الحديث على عدله**» [191].

انتهت إذن فترة أبي البقاء خالد الثاني، السلطان الصبي، التي لم تدم سوى عشرين شهرا بخلعه و تهجيره [192]، و آلت السلطنة، و هي في حالة قلّما عرفت مثلها سوءًا و انهيارًا منذ زمن بعيد، إلى ابن عمه أبي العباس أحمـد.

78 – أبو العباس أحمد – 21

بن أبي عبد الله محمد بن أبي يحي أبي بكر

– أبو العباس أحمد الثاني، المتوكل على الله الثالث –

ارتقى أبو العباس أحمد - المتوكل على الله الثالث - إلى سدّة الحكم أوائل نوفمبر 1370 م / أواسط ربيع الثاني 772 هـ، و عمره يزيد على الأربعين بقليل، و هو واعٍ بحالة الوهن و الانحلال التي وصلت إليها البلاد نتيجة المؤامرات و الدسائس التي دأبت قبائل الأعراب على حياكتها، و نتيجة الصراعات و الخلافات داخل البيت الحفصي، فباشر مهامّه و كلّه عزم على إعادة السلطنة إلى ما كانت عليه زمن انطلاقها على أيدي أبي زكرياء يحي الأول، باعثها، و على تمكينها من استرجاع مستوى النمو و الإشعاع الذي بلغته في عهد أبي حفص عمر، المستنصر بالله الثاني. لذلك، و في إطار سعيه إلى بلوغ هذه الأهداف، عمل منذ السنوات الأولى من فترة حكمه «**على القيام بحركة إصلاحية و تنظيمات إدارية، الهدفُ منها محاولة الوصول إلى استقرار الأحوال و إصلاح الأوضاع**» [193]، كما عزم على تحسين ظروف عيش رعيته و على وضع أسس قوية لدولته، فاعتمد على أقربائه و رجالاته، و عيّن أخاه أبا يحي زكرياء مساعدًا أولَ له و حاجبا، و نصّب أبا عبد الله بن تافراجين، مكافأة له على إخلاصه له، «حاجبا معاونا»، و عيّن عددًا من الرجال الذين جلبهم معه من قسنطينة مسؤولين على رأس أهم القطاعات و الجهات، كما أوكل إلى

[191] ابن خلدون في «العبر».

[192] يُفيد ابن خلدون في «العبر» و الزركشي في «تاريخ الدولتين» بأنّ أبا البقاء خالد، الذي أرسله أبو العباس أحمد بحرًا إلى قسنطينة منفيا، مات غرقًا بسبب عاصفة حطّمت المركب الذي استقلّه.

[193] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

الفقيه و الإمام الذائع الصيت، محمد بن عرفة [194] خطة الفتوى، ثم صرف اهتمامه إلى فرض النظام و إلى وضع حد لتجاوزات الأعراب، فـ «**سكّن ما تزلزل، و قوّم ما تحوّل، و رفع أنواع الفساد عن البلاد**» [195].

لم ترق سياسة هذا السلطان الحازم طبعا للأعراب المتعوّدين في عهد سلفه على العصيان و التمرُّد، فتحالفت أهم القبائل، و في مقدّمتها أولاد بالليل و أولاد حكيم و الذواودة، فيما بينها و عزمت على الإطاحة بعرشه، فلم تنجح، فقرر رؤساؤها الدخول في طاعة عمِّه، أبي يحي زكرياء، المُتمرِّد السابق بالمهدية، و نظموا صفوفهم و جمعوا رجالهم حوله، ثم هجموا على تونس و حاصروها و كادوا أن يحققوا هدفهم لو لم يَهْتَدِ السلطان إلى حيلة مكّنته من فكّ التحالف الذي كان يربط بينهم، و ذلك بشراء ضمائر أقربِ المُقرَّبين لكبيرهم، منصور بن حمزة، زعيم أولاد بالليل، لينفضُّوا من حوله، وهو ما جعله يجدُ نفسه مضطرًّا إلى خلع طاعة حليفه و سيِّدِه أبي يحيى المُتمرِّد و الدخول تحت إمرة أبي العباس أحمد.

استغلَّ السلطان أبو العباس أحمد الظرف المتاح، فتخلّص من ابن تافراجين، مساعد حاجبه، الذي لم يكن - أي السلطان - مرتاحا للتعامل معه كما لم يكن هو - أي أبو عبد الله محمد بن تافراجين - من ناحيته راضيا بالمنصب «الصوري» الذي منحه إياه، و هو الذي كان يأمل في أن ينال الحظوة الكبرى و المكانة الأولى مقابل ولائه و خدماته. و للإطاحة به، اتهمه أبو العباس أحمد بالتحالف مع عمِّه المُتمرِّد و مع حلفائه الأعراب، فأذن بإلقاء القبض عليه و أرسله إلى قسنطينة حيث أودع السجن إلى أن مات.

مباشرة إثر خروجه من هذه المحنة منتصرا، عزم أبو العباس أحمد على استرجاع المدن و المناطق التي انسلخت عن السلطة المركزية في عهد أسلافه، فنجح في مسعاه، و دخلت سوسة و المهدية في طاعته بصفة تكاد تكون تلقائية، و تَلَتْهما جربة بعد مقاومة ضعيفة. أما بقية مدن الجنوب و جهاته، فقد كان الشأن معها أعسر و أشد، ذلك أنّ ولاتها، الذين تعوّدوا على نوع خاص من العلاقة مع السلطة المركزية هو أقرب إلى الاستقلال منه إلى الولاء، لم يقبلوا بجرأة هذا السلطان الحازم، فتحالفوا فيما بينهم، هم كذلك، و استمالوا بعض قبائل الأعراب و عزموا على التصدي لأبي العبّاس أحمد و سعوا إلى منعه من فرض سلطته المطلقة عليهم. لكن أبا العباس كان «**أكثر مهارة و أقوى شكيمة**» [196] من الذين سبقوه، إذ نظّم صفوف جنده و قواته، ثم شنّ حملتين عسكريتين، قادهما بنفسه، استهدفت الأولى منطقتي قفصة و الجريد و الجهات الجنوبية

---

[194] يقول حسن حسني عبد الوهاب في كتابه «خلاصة تاريخ تونس» : «**هو أبو عبد الله محمد بن عَرَفة، أحد أعلام المذهب المالكي بالقطر الإفريقي. وُلد سنة 1316 م / 716 هـ ، و أصله من قبيلة ورغمة القاطنة بالجنوب التونسي، و إليها يُنسب. اشتهر بالجد و الاجتهاد و ملازمة جلّة الشيوخ. تقدّم إلى الرتب الشرعية، فتولّى إمامة جامع الزيتونة (قلّده إياها أبو العباس أحمد)، ثم ترقى إلى خطة الإفتاء، و قد شاع ذكره، و ذاع صيت علمه. تُوفي في فيفري 1402 م / جمادى الثانية 803 هـ ، و دُفن بجبل الجلاز، و قبره مشهور**». و قد كان ابنُ عرفة على خلاف دائم مع مُعاصرِه، المؤرِّخ العلاّمة عبد الرحمن بن خلدون.

[195] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[196] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

الغربية المتاخمة لهما سنة 1376 م / 777 هـ ، و استهدفت الثانية جهة الجنوب الشرقي - قابس و الحامة و طرابلس و ما جاورها - سنة 1379 م / 781 هـ .

لم تمض عشر سنوات على اعتلائه العرش، حتى تمكّن أبو العباس أحمد من إخضاع كافة المناطق المستعصية لسلطته، و لم يبقَ له سوى إعادة منطقة الزاب و ما جاورها إلى نفوذه ليُصبح سلطانُه منبسطا على كامل أنحاء التراب الحفصي بمُكوِّناته القديمة ، لذلك صرف اهتمامه خلال العشرية الثانية من حكمه إلى بسط نفوذه - بالقوة في أغلب الأحيان - على ولايات بجاية و عنابة و بسكرة و تلمسان. و قد اعتمد في هذه الحملات، كما في تلك التي قادها بجنوب البلاد التونسية، على أبنائه الذين عيَّنهم ولاة على مختلف المُدُن المذكورة، و انتهج سياسة تعتمد على المزج بين الشدة و المرونة، لأنّه «**كان يدرك مساوي الصرامة، فيجنح إلى الدبلوماسية، و يعرف متى يجب الإحسان و ينفع العفو. و أمكنه بفضل هذه المهارة السياسية البقاء في الحكم، فلم يستطع العرب المنقسمون على أنفسهم أن يلحقوا به ما ألحقوه بأبي الحسن و أبي عنان المرينيين**» [197]. غير أنّ هذه الحنكة لم تكن كافية للقضاء نهائيا على حركات التمرُّد و على تقلبات الأعراب - و خاصة منهم كما جرت العادة أولاد باللّيل و أولاد مهلهل - فثارت عليه أغلب هذه القبائل، كما ثار عليه أحفاد بعض الولاة المعزولين أو المهزومين من الذين كانوا يحكمون بعض المدن و المناطق الكبرى، مثل قابس و الجريد، بهدف إعادة النفوذ إلى عائلاتهم و الانفصال عن السلطة المركزية. و قد كان أبو العباس أحمد في كل الحالات ينتصر على خصومه و مناوئيه، فتمَكّن بذلك من المحافظة على وحدة السلطنة، «**و لم تعكر صفو سياسته بإفريقيّة برهة من الزمن - و لكن بدون نتائج دائمة - سوى الحملة الفرنسية الجنوية الكبيرة ضد المهدية سنة 1390 م**» [198] / 792 هـ و محاصرتها برًّا و بحرًا. و قد تمَكّنت المدينة، بفضل مناعة أسوارها و استبسال أبناء منطقة الساحل تحت قيادة ابن السلطان، الأمير أبي فارس عبد العزيز، من فكّ الحصار المضروب عليها و منع الغزاة من إنزال قواتهم بها.

تعود دوافع هذه الحملة الفرنسية الجنوية على المهدية، و كذلك دوافع الحملات التي سبقتها منذ سنتين على جزيرة جربة، أساسا إلى الضجر الذي أحدثته القرصنة الإفريقيَّة ضد الموانئ و السفن في مرسيليا و جنوة و كورسيكا في نفوس ملوك هذه الدويلات و سكانها، خاصة و قد أكثر القراصنة من السبي و الأسر في صفوف الأهالي، و طالوا حتى بنات و أبناء بعض العائلات المنتمية إلى طبقات البورجوازية و النبلاء. و ممَّا زاد في ضجر هذه البلدان المُتضرِّرة من القرصنة أنَّ سلطان تونس لم يكن يُصغي إلى الرسائل و السفارات المُوجَّهة إليه من قِبلهم في الغرض.

يُذكر أنَّ حُكَّام هذه الدول كانوا يخطّطون منذ نهاية سنة 1389 م / نهاية سنة 791 هـ ، لتنظيم حملة عسكرية تأديبية مفاجئة وسريعة على السلطنة الحفصية، و عهدوا إلى القائد العسكري، Louis, Duc de Bourbon، خال ملك فرنسا Charles VI، بقيادة جيش عظيم يضمُّ أكثر

[197] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[198] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

من مائة قطعة بحرية، و قرروا شنَّ هجوم على تونس خلال صائفة السنة الموالية. و فعلا، انطلق أسطول فرنسي حاملا لعدد كبير [199] من الجنود و النبلاء و الشخصيات و الأشراف نحو إفريقيَّة، و أرسى بجزيرة جنوية صغيرة غير بعيدة عن المنستير، ثم هجم على المهدية، فتصدَّت له الجيوش الحفصية، التي كان يقودها أبو فارس عبد العزيز، ابن السلطان أبي العباس أحمد، فجرت بين الجيشين معارك متعدِّدة و متفرِّقة، و أُسِّر في إحداها الأمير أبو فارس عبد العزيز، **«و علم العدو أنَّه ابن الخليفة. و من عاداتهم في الحروب أنَّهم إذا أخذوا ملكا أو ابن ملك، لا ينزلونه عن فرسه، فأخذوا بعنان فرسه و ساروا به، فألهمه الله سبحانه أن خلع عنان فرسه من رأسه و ألحَّ الفرس و همزه، فخرج من بينهم، فرموه بسهام و أسنة، و اتبعوه بخيل و أعنَّة، و هو لا يلتفت، إلى أن وصل إلى المسلمين، و سلَّمه الله عزَّ و جل»** [200]، ثمَّ تتالت المناوشات و المعارك، و ألحق الجيش الحفصي خسائر فادحة بالقوات الغازية و قتل خمسة و سبعين من عناصره و أسَّر عددا من الفرسان و الأشراف، مما اضطرَّ المعتدين بعد حوالي شهرين من النزال و المناوشة إلى طلب الصلح من السلطان الحفصي، فتسنى لهم ذلك و رحلوا عن المكان دون أن يحققوا غايتهم المتمثلة في ظاهرها في وضع حد لأعمال القرصنة، و في باطنها في الرغبة في **«تنصير المسلمين و العزم على الدفاع عن المصالح المادية للنصرانية و هيبتها»** [201]. و قد أمضي الاتِّفاق القاضي بالصُّلح بين السلطنة التونسية و الجمهورية الجنوية أواسط أكتوبر 1391 م / أواسط ذي القعدة 793 هـ بالقصر الملكي بتونس، و تضمَّن صراحة، بفضل تصلُّب السلطان المُنتصر خلال المناقشات، الإقرارَ بفشل «المُعتدين» النصارى، ثمَّ تبعته اتِّفاقيات تكادُ تكون مماثلة له مع كلٍّ من البندقية و بيزة.

اكتسب أبو العباس أحمد بهذا النصر مكانة و هيبة جعلتا محاربيه بالأمس، ملوك جنوة و بيزا و البندقية، يعقدون معه معاهدات صلح، كانت من حيث فحواها و شروطها غالبا لفائدته - و ذلك على عكس ما كان مألوفا في عهد أسلافه - كما جعلتا ملوك الدول الإسلامية الأخرى، مثل مصر و المغرب الأقصى، يؤسسون معه علاقات ودٍّ و تقدير. أما على الصعيد الداخلي، فقد كانت لانتصاراته الباهرة ضدَّ الجيوش النصرانية المُعادية انعكاسات جدُّ إيجابية، إذ زادته مكانة و تقديرا لدى ولاته و قادته و جنوده و رعيته، و يسَّرت عليه إطفاء نار الفتن التي ظهرت في بعض النواحي، مثل طرابلس و قابس و قفصة.

توفي السلطان أبو العباس أحمد، المتوكل على الله الثالث، بمرض النُّقرس (la goutte) أوائل جوان 1394 م / أوائل شعبان 796 هـ، عن سنٍّ تناهز سبعا و ستين سنة، قضى أكثر من نصفها في أعلى المناصب (11 سنة أميرا على قسنطينة و 24 سنة سلطانا على الحفصية الموحَّدة)، و صرف جهده خلالها إلى إعادة المجد و العظمة للدولة التي أسسها و ركَّز دعائمَها آباؤه و أجداده،

[199] ضمَّ الجيش المُهاجم 4000 بحَّار جنوي و 3000 جندي من المشاة الجنويين، منهم 1000 من خيرة القذَّافين، و أكثر من ألفي رجل من النُّبلاء المُتطوِّعين على نفقتهم الخاصَّة، جلُّهم من الفرنسيين، ما عدا بعض الإنقليز و الأرغونيين.

[200] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[201] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

فكان عهده «**عهد بداية انتعاشة الدولة الحفصية، إذ عادت للسلطة المركزية هيبتها، و للبلاد وحدتها**» [202].

و يُذكر، من ناحية أخرى، أنّ هذا السلطان هو الذي مكّن المؤرّخ التونسي الكبير، العلاّمة عبد الرحمن بن خلدون، من العودة إلى مسقط رأسه تونس بعد إقامة متقلبة بفاس و الأندلس و تلمسان و وهران، حيث قرّبه إليه و أكرمه، ممّا جعل هذا المؤرّخ يقول في كتاب «العبر، و ديوان المبتدأ و الخبر، في أيام العرب و العجم و البربر و من عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر» : «**ثم طال مقامي هناك، و أنا مستوحش من دولة المغرب و تلمسان، و عاكف على تأليف هذا الكتاب و قد فرغت من مقدمته إلى أخبار العرب و البربر و زناتة... فرجعت إلى تونس في شعبان من سنة 780 هـ و آويت إلى ظلّ ظليل من عناية السلطان و حرمته، و بعثت عن الأهل و الولد و جمعت شملهم في مرعى تلك النعمة**». على أنّه يُذكر كذلك أنّ ابن خلدون كان على خلاف كبير و دائم مع مُعاصره الشيخ الإمام محمد بن عرفة المذكور آنفًا، و أنّه، حفاظا على علاقاته مع السّلطان أبي العباس أحمد، آثر بعد مدّة من عودته إلى تونس، مغادرة مسقط رأسه من جديد، فتوجّه إلى مصر حيث أقام إلى أن توفي سنة 1406 م / 808 هـ [203].

79 – أبو فارس عبد العزيز – 22

بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد

– المتوكل على الله الرابع، عزوز –

عندما قرُبت منيّةُ أبي العباس أحمد، كانت مسألة خلافته محسومة نظريًا، إذ أنّه كان قبل وفاته قد تولّى تعيين ابنه الأكبر أبي يحيى أبي بكر وليا للعهد، لكنّ الأطماع لاعتلاء كرسي السلطنة كثُرت ساعة وفاته، فهذا وليّ العهد يُهيِّئُ نفسه لوراثة أبيه، و هو أمرٌ طبيعي، و ذاك شقيقُ السلطان المُحتضر، أبو يحيى زكرياء، والي عنابة، يعتبر نفسه - أو قُل إنّ أتباعه يعتبرونه - ضمنيا و حسب عبارة ابن خلدون [204]، «**رديفَه في الملك و المرشح بعده للأمر**»، و هؤلاء أبناء السلطان، بقيادة أخيهم إسماعيل يحسبون حسابات أخرى. فمُباشرة إثر وفاة أبي العبّاس أحمد، بادر أبناء السلطان المتوفّى، في مرحلة أولى، إلى تدبير مكيدة لعمّهم أبي يحيى

---

[202] حسين بن عبد الله في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[203] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
En raison de ses pérégrinations et divers déménagements, outre la Tunisie où il est né et a grandi, l'Espagne, le Maroc, l'Egypte et de nombreux pays revendiquent la paternité d'Ibn Khaldoun.

[204] في «العبر»

زكرياء، أقصوه بها عن الحكم و ألزموه البقاء في داره و جعلوه تحت شبه إقامة جبرية، ثمّ عمدوا في خطوة ثانية إلى تسليط ضُغوط قوية على أخيهم الأكبر، أبي يحيى أبي بكر، وليّ العهد الشرعي، فاستدرجوه لحضور جلسة «عائلية» لحسم المسألة، و توجّه إليه خلالها أخوه أبو فارس عبد العزيز بالقول : « **أبو عبد الله** (محمّد)، **ابنُ عمنا** (أبي يحيى زكرياء الآنف الذكر) **صاحب بونة يستمع الأخبار، فإن هو سمع بأخذ أبيه، يمشي إلى قسنطينة و يأخذها، فاختر إما أن تمكث أنت هنا و أمضي أنا منها، و إلا تمضي أنت و أمكث أنا هنا بتونس. فرأى أنّه لا قدرة له علي القيام بتونس، فقال : بل أنا أمضي إلى قسنطينة**» [205]. عند ذلك، تولّى أبناءُ السلطان المُتوفّى مبايعة أخيهم، بطل معركة المهدية ضدّ الفرنسيين و الجنويين، أبي فارس عبد العزيز، سلطانا على تونس.

ارتقى السلطان الجديد - و في الظروف المذكورة آنفا - إلى العرش أوائل جوان 1394 م / أوائل شعبان 796 هـ ، فباشر مهامّه و كُلّه ثقة في أن يجد لدى قبائل الأعراب الدعم و المساندة على عكس ما عانى منه العديد من أسلافه من قبله، و ذلك لأنّه يمتاز عن سابقيه بعلاقاته العائلية الوطيدة بواحدة من أكبر القبائل في ذلك العهد، أولاد دبّاب، اعتبارا بأنّ أمّه تنحدر من «المحاميد»، أحد أكبر فروعها. و من منطلق حرصه على تأمين أفضل الظروف لفترة حكمه، سعى جاهدًا إلى إحكام ركائز دولته، فـ «**رتّب الأحوال، و أعطى الأموال، و أخذ بالحزم في إمارته، و جعل لكلّ خطّة مَن يصلُحُ لها، و أقام بنظره الجميل عمودها و شكلها، و ظهرت الدولة الحفصية الفارسيةً أتمّ الظهور، و تضاعف الفرَحُ بها و السُّرُور**» [206]، فاستعان في أول الأمر بإخوته و أقربائه، فعيّن أخاه إسماعيل، الذي كان وراء تعيينه سلطانًا بعد وفاة والده، رديفًا له، كما عيّن بعض إخوته الآخرين ولاةً على أهم المدن و المناطق، و أسند إلى أقربائه و مُقرّبيه مسؤوليات سامية في الدولة و الإدارة، و «**أحلّ الباقين محلّ الشورى و المُفاوضه**» [207]، لكنْ سرعان ما خامرته الشكوك و تخوّف من المؤامرات، فتولّى عزل إخوته و أقاربه الواحد تلو الآخر من مناصبهم - باستثناء أخيه زكرياء، الذي أبقاه على ولاية عنابة - و عيّن مكانهم ضباطا و مَوالي و علوجًا يدينون له بطاعة مطلقة. و يُذكر في هذا السياق أنّ اثنين من إخوته، و هما المنتصر، والي توزر، و زكرياء، والي نفطة، آثرا الانسحاب طوعًا منذ الأيام الأولى من تولّيه السلطة، و أنّ أخاه أبا حفص عمر، والي صفاقس و قابس و الجنوب الشرقي، لم يترُك منصبه إلاّ بعد أن هجم عليه السلطان و حاصره في مقرّ ولايته، مدينة صفاقس.

---

[205] أورده الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[206] ابن القنفد في «الفارسية». عند هذا الحد، ينتهي الرُّجوع إلى أبي العبّاس أحمد بن القُنفد في التأريخ للدولة الحفصية، إذ يقول : «**و ههنا انتهى الغرض فيما تعلّقَ بالدولة الحفصية العمرية، مَن ذكر بعض وقائعها الجلية من مبدئها إلى هذا التاريخ، الذي هو آخر سنة خمس و ثمانمائة** (805 هـ ، الموافق لأواسط سنة 1403 م)، **أدامها الله رحمة للإسلام**». سيتوفّى هذا المؤرّخ بعد حوالي ثلاث سنوات من هذا التاريخ.

[207] ابن خلدون في العبر». عند هذا الحد ينتهي الرُّجوع إلى عبد الرحمن بن خلدون في التأريخ للحفصيين، إذ يقول، و هو الذي عايش عصرهم طوال النصف الثاني من القرن 14 ميلادي / النصف الثاني من القرن 8 هجري : «**هذا آخر ما بلغنا من الأخبار الصحيحة عنهم لهذه السنين، و حالهم على ذلك لهذا العهد**». سيتوفّى هذا المؤرّخ بعد بضع سنوات من هذا التاريخ (808 م / 1406 هـ).

لم يدُم صبرُ أبي يحيى أبي بكر، والي قسنطينة و صاحب ولاية العهد المُنسحب «طوعا»، سوى عشرة أيَّام، ذلك أنَّه حال التحاقه بمقرِّ عمله في قسنطينة، شرع في الاستعداد لاسترجاع «حقه في اعتلاء العرش»، فأعلن نفسه سلطانا على الحفصية و بايعه المقرَّبون منه و بعض خاصَّته. و لم يزل على تلك الحال حتَّى هجم عليه والي عنَّابة، أبو عبد الله محمد، ابن عمِّه أبي يحيى زكريا، الذي كان مغتاظا من إقصاء والده من وراثة العرش، كما سبقت الإشارة إليه، و الذي رام الاستيلاء على قسنطينة لما يعلم من أهمِّيتها العسكرية و الاستراتيجية، معتبراً أنَّ انضمامها إلى سلطته سيكون بمثابة الخطوة الأولى في طريقه إلى العرش الحفصي، و ذلك بالرغم من أنَّ أبا فارس عبد العزيز ثبَّته في منصبه على عنَّابة و أحاطه بعنايته. و قد فهم السلطان أبو فارس نوايا ابنِ عمِّه هذا، فلم يُعرْ أيَّ اهتمام لحركة أخيه أبي يحيى و لم يُبد أيَّ انشغال بها، بقدر ما انتابه الخوف من تحرُّك ابن عمِّه، أبي عبد الله محمَّد، في عنَّابة، فبدأ بالهجوم عليه و أرغمه على الهرب بحرًا إلى المغرب. و حالما انتهى من أمر ابنِ عمِّه، وجد نفسه في غير حاجة للتوجُّه إلى أخيه في قسنطينة، إذ سرعان ما فهم هذا الأخ أنَّ إقدامه على إعلان عصيانه لأبي فارس سيعود عليه بالوبال، فبادر في الحين بالتحوُّل للقائه ليطلب منه الصفحَ و العفو، و قد يكون أمضى وثيقة رسمية تخلَّى بمقتضاها «نهائيا» عن مُطالبته بكرسيِّ السلطنة في تونس. غير أنَّه، نظرا إلى ضعف شخصيته و هشاشة قراراته و تذبذب أفكاره، من ناحية، و اعتبارًا لتأثير كاتبه الفقيه إبراهيم الأندلسي، الذي كان المُباشر الحقيقي للسلطة في قسنطينة و صارَ يُحرِّضُه على الانتفاض على أخيه، من ناحية أخرى، أصبح تارة يدين بالولاء لأخيه و أخرى يشق عصا طاعته، وهو ما حدا بأشراف قسنطينة و أعيانها و سكانها إلى التعبير عن عدم ارتياحهم لتصرُّفاته و تلكئه، فبعثوا إلى أبي فارس عبد العزيز كتابا يحثُّونه فيه على القدوم بنفسه لوضع حدٍّ للحالة المزرية التي أحدثها واليهم، فاستجاب لدعوتهم و توجَّه إلى قسنطينة في 3 جوان 1396 م / 25 شعبان 798 هـ و حاصرها لمدة ثلاثة أسابيع ثمَّ هجم عليها و اقتحم أسوارها و عزلَ أخاه أبا يحيى أبا بكر، ثمَّ أمر باعتقاله هو و أتباعه، و اقتاد جميعهم إلى تونس سجناء، فمات بعضهم، و منهم كاتب أبي يحيى، إبراهيم الأندلسي، تحت الضرب و التعذيب، فيما قبع الباقون - و منهم أبو يحيى أبو بكر نفسه - في السجن إلى أن وافتهم آجالهم.

صرف أبو فارس عزُّوز جهوده بعد ذلك إلى توطيد أركان السلطنة و إلى إتمام ما شرع في إنجازه والدُه أبو العبَّاس أحمد، المُتوكِّل على الله الثالث، فبادر بالقضاء على الدويلات المستقلة - أو شبه المستقلة - المنتصبة بجنوب السلطنة، فاستعاد الجريد و قفصة و طرابلس و الزاب و بسكرة و الجزائر و تلمسان. و خلال هذه الفترة من ولايته، تصدَّى أبو فارس عزُّوز لبعض حركات العصيان و التمرُّد التي قام بها الأعراب، و منها تلك التي اتخذت - كما جرت العادة في العهد الحفصي - شكل التآمر مع الغاضبين الطامعين في العرش. هذه المرة، كان الطامع في الكرسيّ هو ابن عم السلطان، أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى زكرياء - الذي كان كما ذُكر واليا على عنابة ثم على بجاية ثمَّ لاجئًا لدى المرينيين - و كانت القبيلة المتآمرة معه - أو بالأحرى التي أرادت استغلاله لبلوغ هدفها - قبيلة أولاد حكيم بقيادة شيخها أحمد بن أبي صعنونة. و قد تمكَّن السلطان أبو فارس من إفشال المؤامرة و ألقت إحدى كتائبه العسكرية القبض على الأمير الثائر، أبي عبد الله محمد، بجهة تمغزة بالجنوب التونسي و قتلته.

تعرَّض أبو فارس عزُّوز بعد ذلك - أو لعلَّه توهَّم أنَّه تعرَّض - لمؤامرة أخرى، استغلَّها للقضاء على بعض كبار المسؤولين الذين كان يشكُّ في نزاهتهم و في ولائهم، فتسنَّى له بذلك مزيد بسط نفوذه على بقية أرجاء سلطنته المترامية الأطراف و الممتدة من برقة إلى تلمسان، ممَّا جعل الأمور تستتب له نهائيا في كامل الربوع. و قد نجح في «**فرض نفسه على أغلب رعاياه، لا بقوة السيف فحسب، بل أكثر من ذلك، بحرصه على العدل، و انتهاجه لسياسة دينيَّة رشيدة زادت مختلف مظاهرها في الرفع من شأنه، مع خدمة مصالح منظوريه و مراعاة ميولهم**» [208]، كما «**وفق إلى تأليف قلوب المُوَحِّدين و الأندلسيين و العرب لفائدته، و هم أهم الكتل بالمملكة**» [209]. و في عهده حظي العلماء و المشايخ و الأدباء و المفكرون بالعناية و التقدير، و تعددت الإنجازات المعمارية و الاقتصادية و التعليمية و الدينية. فـ «**من حسناته** - في هذا المجال - **خزانةُ الكتب بجامع الزيتونة، التي نوَّه المؤرِّخون بعدد أسفارها، و ترتيب قراءة صحيح البخاري كل يوم بين الظهرين بجامع الزيتونة، و قراءة الترغيب و الترهيب - و هو كتاب في الحديث النبوي الشريف للحافظ عبد العظيم المنذر - بعد العصر**» [210]، و أقيمت المواكب البهيجة بمناسبة الأعياد الدينية، و أصبح الاحتفال بالمولد النبوي الشريف حدثا رسميا، و شُيِّدت المعالم و المشاريع ذات النفع العام، منها زاوية باب البحر التي بُنيت مكان خمَّارة كانت قائمة هناك، و ماجن بمصلَّى العيدين، و محارس راس آدار و الحمَّامات و رفراف، و مارستان تونس، و أبطل المجابي المُخصَّصَة لجمع المكوس و الأداءات بكلٍ من سوق الدهَّانة و رحبة الطعام و رحبة الغنم و فندق الزيتون و فُنْدُقْ الخُضْرة و سوق العطَّارين و فندق الملح و فُنْدُقْ البَيَاضْ، أي الفحم، و سوق القشَّاشين و سوق الصفَّارين و سوق العزَّافين و غيرها، و أمَّن كامل أرجاء سلطنته، فـ «**قطع الزَّيغ و الفساد من أهل البادية و البلاد، و قاتل المُحاربين و أهل الخلاف، و فرَّق جمعهم و شرَّدهم في الصحاري و البلاد، و أخذ أموالهم و سبى ذراريهم و ألجَأهم إلى شرِّ البقاع**» [211]. و عموما، عمل أبو فارس عزُّوز - الذي وُصف بأنَّه «**كان شجاعا، حازما، تقيا، معتقدا في الصالحين، موقرا للعلماء، كثير الصدقات، فطنا، ذكيا، فصيحا، محبًّا للخير و أهله**» [212] - على أن يكون سلطانا بحق، بل إنَّه أصبح أميرا للمؤمنين دون أن يحمل اللقب رسميا أو أن يطالب بحمله، فذاع صيته في العالم الإسلامي، و «**ذكر الخطيب الرسمي - بمناسبة وقوف الحجيج بجبل عرفات - اسمَ أبي فارس من بين أسماء كبار ملوك الإسلام، و قد شعر الحجيج الأفارقة بالاعتزاز بهذا الشرف الذي نال سلطانهم**» [213].

[208] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[209] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[210] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[211] نقله محمَّد حسن في «المدينة و البادية بإفريقية في العهد الحفصي» عن «جامع مسائل الأحكام» لأبي القاسم البرزلي.

[212] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[213] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

على الصعيد الخارجي، كانت علاقات أبي فارس عزُّوز مع رؤساء الدول المتوسطية المجاورة و البعيدة متقلّبة، و في نفس الوقت مبنية على الاحترام المتبادل، و ذلك، من ناحية بفضل قوة شخصيته و أهمِّية مكانته في البحر الأبيض المتوسط، و من ناحية أخرى بفضل التحرُّكات الكثيفة التي كان يقوم بها مبعوثوه و سفراؤه لدى ملوك هذه الدول (جنوة و بيزا و صقلية و سردانيا و فلورنسا على وجه الخصوص). كل هذه العوامل جعلت هذا السلطان يشعر بقوة نفوذه و بعلوِّ شأنه، ممَّا حدا به إلى أن يعقد العزم على التوسُّع نحو الجهة الغربية من منطقة الشمال الإفريقي. لذلك فكر في احتلال فاس بعد أن بلغته أخبار تداعي العرش المريني إلى الضعف و الوهن، فتوجَّه إليها برًّا و وصل غير بعيد عنها، لكنَّه عدل في آخر لحظة عن احتلالها - رُبَّما بسبب انشغاله بالتهديدات الكاتالونية الصادرة عن ملك أرغونة،Alphonso V، الذي شرع في توسيع رقعة سيطرته على العديد من موانئ البحر الأبيض المتوسِّط و مُدُنه، مثل نابولي و صقلية، ثمَّ بدأ يُهدِّدُ سواحل تونس و جُزُرها كما سيأتي بيانُه - فاكتفى بقبول الوَلاء و الطاعة من سلطانها الصبي، عبد الحق بن أبي سعيد المريني، الذي بعث إليه و هو على مشارف فاس ليقول له : «**إن البلاد بلادكم و السلطنة سلطنتكم و جميع ما تأمروننا به نمتثله. فقبل السلطان أبو فارس كلامه و وجَّه له هدية عظيمة كافأه عليها بأكثر منها، و قفل راجعا إلى حضرة تونس غانما منصورا**» [214]، ثمَّ لحقته بيعة صاحب الأندلس عرفانا له بالجميل و الفضل لما قدَّمه له من دعم و مساعدة لإعانته على التصدِّي لمحاولة الغزو القشتالي التي استهدفت بلاده. و بذلك «**صارت البلاد الإفريقيَّة و المغرب الأقصى و الأوسط** (و جزيرة الأندلس) **كلُّها تحت نظره و في ملكه**» [215].

كما تمَّت الإشارة إليه، قفل أبو فارس عزُّوز راجعا من فاس على جناح السرعة إلى عاصمته و عدَلَ عن اقتحام عاصمة المرينيين عندما بلغته أخبار تعرُّضِ سلطنته إلى هجمات جيش Alphonso V، ملك إسبانيا الشرقية و المُتصرِّف الوحيد في كورسيكا و سردانيا و كامل جنوب إيطاليا، و استهدافه تحديدًا لجزيرتي قرقنة و جربة. و في قرقنة و حولها، جرت معارك دامية بين الجيش الحفصي و القوة الأرغونية الغائرة مات فيها و أُسِّر الكثيرون من الطرفين، ثمَّ طُوي الخلاف في إطار مهادنة و تبادلٍ للأسرى. على أنَّ التسلُّط الأرغوني لم ينته عند هذا الحدِّ، إذ ظلَّ Alphonso V يحلُمُ بامتلاك جزيرة جربة ليجعل منها قاعدة لبسط نفوذه على كامل جزر الجهة الغربية من المتوسِّط، لذلك غادر مقرَّ مُلكه في كاتالونيا خلال ربيع سنة 1432 م / 835 هـ و مرَّ على الجزر الخاضعة لسلطته، حيث جنَّدَ عددًا هائلاً من الجنود و القطع البحرية، ثمَّ توجَّه إلى جربة فوصلها في أوت / ذي الحجة من السنة نفسها و أرسى أمامها، لكنَّه وجد صعوبات كبيرة في اقتحامها. و تُفيد جلُّ المصادر بأنَّ هجوم الأرغونيين و الصقلِّيين على جربة تميَّزَ بالكثافة و الضراوة، إذ قدم الأسطولُ الغازي في 130 قطعة بحرية و احتلَّ جزءًا من الجزيرة، فتحرَّك أبو فارس، الذي كان ساعة الهجوم في قفصة، و جنَّد ما استطاع من المقاتلين و الفرسان

[214] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[215] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

و اتَّجه إلى جربة، فوصل إليها بعد عشرة أيَّام من إرساء الأراغونيين بها، فجرت مناوشات عنيفة بين الطرفين، و انتهى النزال بطرد الغزاة منها. إلاَّ أنَّ هذا العدوان قد تسبَّب في تسجيل خسائر مادية و بشرية جسيمة في صفوف الحفصيين و كاد يؤدي إلى هلاك السلطان أبي فارس نفسه، لأنَّ الجيش الأرغوني باغتَ السلطان التونسي و هو في خيمته المنتصبة على الساحل قبالة الجزيرة بعدَ أن أخبر بعض الجواسيس من سُكّان الجزيرة «**العدوّ بأنَّ أصحاب أبي فارس عبد العزيز ينصرفون عنه لمآربهم وقت القائلة، و لا يبقى معه إلاّ بعض الخواص، فانتهز العدوُّ هذا الوضع**» [216] و هجم على خيمة السلطان على حين غفلة و قتل عددا من قواده، فلاذ بالفرار في اللحظة الحاسمة على جواده و نجا من موت محقَّق. و تُفيدُ بعض المصادر بأنَّ صفحة هذا الخلاف و ما تبعه من عدوان قد طُويت بشكلٍ سريع و غير مُنتظر، إذ اجتازت السلطنة الأزمة بعد مغادرة ملك أرغونة إلى صقلية الذي فاجأ قومَه و خصومَه حال عودته بالتعبير «**عن رغبته في التصالح مع عدوِّه بالأمس، بواسطة بعض التصرُّفات المعبِّرة، و حاول تحسين علاقاته مع الحفصيين بعد ما عرف على عين المكان كيف يُقَدِّرُ قيمتهم حقَّ قدرها**» [217]. و يبدو أنَّ موقفَه هذا لم يكُن سوى نتيجة حتمية لخيبة أمله في اقتحام جزيرة جربة التي طالما حلم بضمِّها إلى مُلكه، و أيضا لانشغاله بتدهور الأمن و الاستقرار في مملكته خلال فترة غيابه.

بالرغم من النجاحات التي حقَّقها أبو فارس عزُّوز في هذه المرحلة من مدَّة حكمه، فقد أظهر هجومُ النصارى على جربة و إشرافُ السلطان على الهلاك خلاله ضعفَ جيشه، و هو ضعفٌ «**سوف يستمر عدَّة عقود أخرى تكون أثناءها سواحل السلطنة الحفصية عرضة للغزو و الاحتلال و إلى ظهور المغامرين البحريين الذين مهدوا للدخول التركي العثماني فيما بعد**» [218]. على أنَّه يُمكن القول بأنَّ فشل الهجوم الأرغوني على تراب تونس قد «**أضفى على السلطان أبي فارس عزُّوز هالة من التقدير و الإكبار**» [219]، ما جعل ابن أبي دينار، المؤرِّخ المعاصر له و المُعجب به إعجابا كبيرا، يقول في كتابه «المؤنس في أخبار إفريقيَّة و تونس» : «**ما أطلت الكلام في هذا المحلِّ إلا لكون هذا الإمام هو واسطة بني حفص. و إذا ذكرت خلافة الحفصيين بدونه يظهر في خلافتهم النقص. و الله تعالى يكافيه و يجازيه بأعماله الفاخرة**».

تجاوز السلطان أبو فارس عبد العزيز في هذا التاريخ السنة السبعين من العمر، كما قارب إنهاء العشرية الرابعة من فترة حكمه. و بالرغم من ذلك، فإنَّه لم يُبدِ لا الكلل و لا التردُّد و لا التراجع، بل على العكس، فقد بدا و كأنه ازداد قوة و رباطة جأش بتقدُّم السنِّ و طول التجربة، فأمسك بأمور السلطنة بقبضة من حديد، و لم يتردد حتى في عزل أحد أبنائه، و هو واليه على بجاية، بمُجَرَّد أن بلغ إلى عِلمه أنَّه (أي الوالي) كان غير راضٍ عن بعض اختيارات أبيه، كما لم يتردد في

[216] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[217] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[218] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[219] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

إقصاء بقية أبنائه عن ولاية العهد بعد أن فُجع في ربيع سنة 1430 م / 833 هـ في ابنه و وريثه المعيَّن، أبي عبد الله محمد المنصور، بصورة فجئية في طرابلس. و لعل اختياره، بعد هذه الفاجعة الأليمة، لحفيده أبي عبد الله المنتصر، ابن ولده المتوفى، وليا للعهد، إنما هو من قبيل التعبير عن مواساته لنفسه في مصابه الجلل، و كذلك من قبيل السعي إلى تخليد ذكرى فقيده، الذي تألم كثيرا لوفاته و الذي أجمع جلُّ المؤرِّخين على أنَّه «**كان موصوفا بالعفاف من صغره إلى كبره، محبًّا في الخير و أهله، مجبولا على فعله، مواظبا على أفعال البر، مثابرا على الجهاد**»[220].

توفي السلطان أبو فارس عزُّوز، و عمره خمس و سبعون سنة، و هو يقود حملة على تلمسان - التي أظهرت مرة أخرى رغبة في الاستقلال عن تونس - بمكان يقعُ في سفح جبل ونشريس ما بين تلمسان و مدينة الجزائر و يُعرفُ بـ «ولجة السدرة»، و ذلك يوم عيد الأضحى لسنة 837 هـ / 18 جويلية 1434 م، فخلفه حفيدُه و وليُّ عهده، أبو عبد الله محمد المنتصر.

80 – أبو عبد الله محمد – 23

بن أبي عبد الله محمد المنصور بن أبي فارس عبد العزيز
– المنتصر بالله، أبو عبد الله محمد الرابع –

كان أبو عبد الله محمد المنتصر رفقة جدِّه أبي فارس عزُّوز بناحية تلمسان عندما آلت إليه الولاية إثر وفاته، فاستعد للعودة إلى تونس، غير أنَّه لم يتوجَّه إليها من توِّه، بل إنَّه آثر البقاء بتلمسان و قضَى بها أكثر من أربعة أسابيع خصَّصها لتصفية حساباته مع الذين لم يرضوا به سلطانا. و حتَّى يتولَّى ترتيب شؤون سلطنته ترتيبا محكمًا، حصيفًا، قبل دخول تونس، حرص على كتمان خبر وفاة جدِّه لفترة وجيزة.

دخل السلطان الجديد مدينة تونس في السادس عشر من أوت 1434 م / العاشر من مُحَرَّم 838 هـ و تلقَّى البيعة الخاصة و العامة، و أذن بإطلاق سراح عدد من المساجين، و أجزل العطاءَ لطلبة العلم و المُحتاجين و عيَّن أحد مشايخ المُوَحِّدين حاجبا، ثُمَّ شرع في تركيز أركان دولته و عهد بولاية بجاية إلى عمِّه أبي الحسن علي و بولاية قسنطينة إلى أخيه أبي عمرو عثمان، كما عيَّن عددا من الأعيان و كبار القوم المقرَّبين منه في مهام سامية. و لمزيد توطيد دعائم حكمه، و اعتبارًا لتوجُّسه من أن ينقلب عليه بعض المتآمرين من أبناء العائلة الحفصية، قام بسلسلة من الاعتقالات و الإقصاءات طالت أقاربه و أهل بيته و عددا من وجهاء القبائل و العروش، فتسبَّب في إحداث مناخ من التململ و التذمر و هيَّأ من حيث لا يدري الظروف الملائمة لعودة

---

[220] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

الأعراب إلى العصيان و التمرُّد، فانتهز أميران من أحفاد عمِّ أبيه الفُرصة في هذه الأجواء الخانقة و تحالفا مع قبيلة أولاد باللِّيل على عادتها، و قصد الجميع في خريف السنة نفسها مدينة تونس يريدون اقتحامها و إزاحة سلطانها، فاستنجد أبو عبد الله محمد المنتصر بأخيه أبي عمرو عثمان، واليه على قسنطينة، فهبَّ هذا الوالي إلى تونس على جناح السرعة للدفاع عن عرش أخيه، و تمكّن - بعد محاولة أولى يائسة اعتمد فيها على جيشه الذي كان ضعيف العدد، قليل العدَّة، و ثانية ناجحة، تحالف لشنِّها مع أولاد مهلهل، منافسي أولاد باللِّيل و أعدائهم - من صدِّ المهاجمين و إعادة الأمور إلى نصابها. أما الأميران الثائران، فقد اختارا بعد هزيمتهما على مشارف العاصمة اللجوء لدى حُماتهما، أولاد باللِّيل، ثمَّ قصدا تونس رفقة شيخ الذواودة لطلب العفو من السلطان أبي عبد الله، فمنحهما الأمان ثُمَّ سُرعان ما تراجع عن موقفه و أذن بإيداعهما السجن حيث ماتا، و قيل أُعدما.

يُذكر أنَّ أبا عبد الله محمد المنتصر كان يشكو منذ مدَّة مرضًا مزمنًا أصابه في وقت مبكِّر ثم اشتدَّ به عندما كان بقفصة و هو بصدد مقاومة بعض قبائل الأعراب المُتمرِّدين. و عندما هجم أولاد باللِّيل بقيادة الأميرَيْن الحفصيَّيْن المُتمرِّدَيْن المذكورَيْن آنفا على العاصمة تونس، عاد محمد المنتصر مسرعا إلى عاصمته و تولَّى رغم أعراض المرض و آلامه قيادة المقاومة و تنظيمها، في انتظار قدوم أخيه أبي عمرو عثمان، إلى أن تمت عملية صدِّ المهاجمين بنجاح.

نجا عرش تونس من السقوط، لكن سلطانها محمد المنتصر بالله لم ينج من الموت، إذ توفي بمرضه بعد أربعة عشر شهرا من ارتقائه إلى سدة الحكم، و ذلك يوم 16 سبتمبر 1435 م / 22 صفر 839 هـ ، فخلفه أخوه و وليِّ عهده، أبو عمرو عثمان.

ترك هذا السلطان، رغم قصر مدة حكمه و تأثير المرض في صحته، مآثر و إنجازات عديدة شملت مختلف الميادين و القطاعات و تركزت بالخصوص في مدينة تونس و أحوازها، منها زاوية الوليِّ الصالح الذائع الصيت، سيدي أحمد بن عروس [221]، و سقاية باب أبي سعدون، و مدرسة المنتصرية - التي اشتقَّ اسمها من كُنيته - و الواقعة بنهج الوصفان قرب سوق النحاس. و من مخلفاته الطيِّبة أيضا و من حسناته المأثورة تقديم الصدقات و العطايا إلى أهل المدارس و المحتاجين و الأرامل و الأيتام بجميع مناطق سلطنته، و إقرار صدقة **«جارية في كلِّ عامٍ على أهل جزيرة الأندلس، إعانةً لهم على ما هم بصدده من جهاد عدو الدين، و اتَّبع في ذلك سبيل آبائه»** [222]، هذا إلى جانب العديد من المناقب و الأعمال الخيرية الأخرى.

---

[221] وُلد أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أبي بكر الهواري، المعروف بـسيدي أحمد بن عروس و بـأبي الصراير، حوالي سنة 1379 م / 781 هـ . يؤكد بعض المؤرِّخين أنَّه بربري الأصل و ينحدر من قبيلة هوارة المُقيمة مابين بلاد طرابلس و تخوم برقة، فيما يرى آخرون أنَّه من أصل عربي صميم و يُنسب إلى بني تميم. توفي سنة 1463م / 868 هـ عن سن تناهز الثمانين، في عهد أبي عمرو عثمان الحفصي، و دُفن بالزاوية التي شيَّدها له السلطان أبو عبد الله المنتصر بالله الحفصي. يقول Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية» : **«كان سيدي بن عروس أشهر مشايخ الصوفية، مولى البلاد، إلى جانب عدد قليل من أمثاله. و قد قدَّسه الناس في حياته، و سار أهل تونس قاطبة في جنازته».**

[222] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية».

81 – أبو عمرو عثمان – 24

بن أبي عبد الله محمد المنصور بن أبي فارس عبد العزيز

– المتوكل على الله الخامس –

ارتقى أبو عمرو عثمان بن أبي عبد الله محمد المنصور إلى سدَّة الحكم في اليوم الذي توفي فيه أخوه أبو عبد الله محمد المنتصر - 16 سبتمبر 1435 م / 22 صفر 839 هـ - و عمره يزيد بقليل عن سبع عشرة سنة، و تلقَّى البيعة العامة و الخاصة بالإجماع، ثم شرع في ممارسة مهامه، مقتديا بسلفَيه، أخيه أبي عبد الله و جدِّه أبي فارس عزُّوز، فحرص على تكريس العدل و الإنصاف و إحاطة الرعية بالرفق و إعلاء كلمة الدين و العناية بالأولياء و الصالحين. غير أنَّ سلطنته تَعرَّضَت منذ الأيام الأولى من ارتقائه العرش إلى سلسلة من الهزَّات و القلاقل، اتخذت «**الأشكال التقليدية الثلاثة، أي تمرُّد أقارب السلطان، و ارتداد القبائل، و انفصال المدن**» [223].

فلقد عبَّر اثنان من أفراد البيت الحفصي - عمُّ السلطان، أبو الحسن علي بن أبي فارس عزُّوز، والي بجاية، و عمُّ أبيه، أبو عبد الله محمد الحسين بن أبي العباس أحمد، و هو ليس من رجال السياسة - عن عدم رضاهما بتولِّي هذا السلطان الصبي مقاليد الحكم، و هو نفس الموقف الذي كانا اتخذاه عند ارتقاء أبي عبد الله محمد المنتصر، أخي السلطان الجديد و سلفه، إلى الحكم من قبله. و بقدر ما تمَكَّن أبو عمرو عثمان بشيء من السهولة و السرعة، و بالتعاون مع أولاد بالليل، من القضاء على عمِّ والده، أبي عبد الله محمد الحسين، بقدر ما كان الأمرُ أعسرَ و أشدَّ مع عمِّه أبي الحسن علي، الذي أعلن نفسه سلطانا على الحفصية، و هو لا يزال واليا على بجاية، و بقي في صراع مع ابن أخيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة، ظلَّ خلالها «**يمثِّل القوة المهددة و الثورة المتواصلة ضدَّ السلطنة الحفصية**» [224]. فبعد حوالي ستة أشهر من تولِّي أبي عمرو عثمان مقاليد الحكم، أقدم عمُّه هذا على محاصرة قسنطينة يُريدُ احتلالها، و ساعده في ذلك أولاد بالليل و بعضٌ من الذواودة، و خاض معركة حامية بوادي سرَّاط ضدَّ جيوش ابن أخيه، التي كانت تعزِّزها و حدات من أولاد مهلهل و بعض أولاد حكيم و الذواودة، فمُني أبو الحسن علي بهزيمة ثقيلة، فرَّ على إثرها إلى منطقة القبائل في المغرب الأوسط للاستنجاد بشيوخها و أعيانها - و قد كان السلطان عزله، بطبيعة الحال، من منصبه كوالٍ على بجاية - فبقي شريدا طريدا مدة طويلة، ثمَّ عادَ إلى التحرُّك و العصيان في أكثر من مناسبة إلى أن ظفر به أعوان ابن أخيه، فأخذوه معهم مغلول اليدين إلى تونس. و في الطريق، انتابهم الظن بأنَّ بعض الأعراب قد يُباغتونهم ليُحرِّروه، فباشروا قتله ذبحًا و بعثوا برأسه إلى السلطان أبي عمرو عثمان، و ذلك في أكتوبر 1452 م /شوال 856 هـ .

---

[223] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيَّة في العهد الحفصي».

[224] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

في الفترة ذاتها، وجد السلطان نفسه مضطرا للقيام بعملية تطهيرية واسعة في سلك الولاة و القِيَّادْ [225] بعد أن تَبَيَّنَ له أنَّ تصرُّفات بعضهم كانت غير مرضية و أنَّهم يميلون إلى الاستبداد و التعسف و استغلال النفوذ، كما وجد نفسه مجبرا على القيام بحملات عسكرية شرسة ضد بعض الجهات المُتمرِّدة أو المنفصلة - بالجنوب على وجه الخصوص - بهدف إخضاع حُكَّامها و شيوخها للسلطة المركزية. و من مظاهر عدم الاستقرار التي تميَّزت بها السلطنة في ذلك العهد أنَّ السلطان أبا عمرو عثمان كان يُسافرُ «**في كلِّ عامٍ لردع المُفسدين في الأرض، و كفِّهم عن إذاية العباد**» [226]. ثم دخلت المملكة في دوَّامة من المشاكل و الصعوبات الأخرى، منها تفشِّي مرض الوباء فيها في أربع مناسبات متتالية على امتداد الفترة من سنة 1443-1444 م / 847 هـ إلى سنة 1458 م / 862 هـ ، و تكاثر عدد الأموات في جندها و في سكانها جرَّاء ذلك، و خاصَّة في المرَّة الرابعة، إذ «**قيل إنَّه بلغ عدد الموتى إلى أربعة عشر ألف كل يوم، و حصر في الزمام أربعمائة ألف، عدا من لم يدخل في الزمام، نحو أربعمائة ألف**» [227]، و لم ينج السلطان أبو عمرو عثمان نفسه إلا بهروبه من العاصمة و إقامته بعيدا عنها لمدة. «**و قد عمَّ هذا الوباءُ بلاد المغرب، و خلَتْ من جَرَّائه الكثير من المنازل و القرى و نُجوع البدو**» [228]. كما أصابت عاصمة السلطنة المجاعة خلال الفترة ذاتها، و اجتاح البلادَ زلزال عنيف و أصابها إعصار شديد.كل هذه الأحداث و الكوارث جعلت بعض الأعيان و المشايخ و العامة يعتقدون بأن النحس و سوء الطالع قد حلاَّ ببلادهم نتيجة انحطاط الأخلاق في مجتمعهم و انتشار الفساد في دولتهم، فغَدَوْا يتضرَّعون إلى الله و يتوسَّلون بالأولياء و الصالحين [229] راجين اللطفَ في القضاء الذي حلَّ بهم.

من ناحية أخرى - و كأن هذه النوائب لم تكن كافية لزعزعة السلطنة - جنحت عديد القبائل إلى التمرُّد و العصيان، و بالخصوص في جهة الوسط، ذلك أنَّ أولاد مهلهل و أولاد يعقوب و أولاد سلطان و أولاد عون و أولاد مسكين عزموا جميعا على شق عصا طاعة أبي عمرو عثمان و قرروا الإطاحة به لأنه قطع عليهم الجرايات و الإعانات التي دأبت خزينة الدولة على صرفها لهم. و قد استوجبت هذه الحركة تولِّي السلطان بنفسه التصدِّي لها، فخرج إلى جهة الجنوب، حيث أقام مدة قاد خلالها معارك ضارية و ملاحم دامية ضد المُتمرِّدين، إلى أن تغلَّب عليهم - خاصة و قد أتاه الدعم من بقية المدن و المناطق - و عزل قوَّادهم و قتل أعيانهم.

---

[225] قِيَّادْ جمع «قَايد»، بالقاف البدوية أو الكاف البربرية أو الجيم المصرية. صفةٌ أُطلقت على ولاة الجهات و الأقاليم لمدة طويلة في البلاد التونسية، و استُعملت لأول مرة في عهد الدولة الصنهاجية، ثم انتشرت في عهد أبي عمرو عثمان الحفصي، و بقيت متداوَلة إلى أن حصلت تونس على استقلالها سنة 1956.

[226] ابن الشمَّاع في «الأدلة البينية». عند هذا الحدّ ينتهي الرُّجوع إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الشمَّاع للتأريخ للحفصيين، إذ سينتهي مؤرِّخ الدولة الحفصية، الهنتاتي الأصل، من كتابة مؤلَّفه المذكور خلال سنة 1457 م / 861 هـ في عهد أبي عمرو عثمان، ثمَّ سيتوفَّاه الأجل بعد بضع سنوات.

[227] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[228] محمد حسن في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[229] كانت تونس تعدُّ وقتئذ - أواسط القرن الخامس عشر ميلادي / أواسط القرن التاسع هجري - كثيرا من الأولياء و الصالحين الأحياء، منهم سيدي فتح الله و سيدي الجبالي و سيدي أحمد بن عروس و غيرهم.

و ما أن هدأت الأوضاع في البلاد، حتى قرّر أبو عمرو عثمان، كما فعل من قبله جدُّه أبو فارس عزُّوز، التوغل على التوالي نحو جهات الشرق و نحو جهات الغرب من مملكته، فتوجَّه في أول الأمر إلى طرابلس حيث قاد حملة شرسة على القبائل المستعصية فأخضعها، ثم في مرحلة موالية، قرر الهجوم على تلمسان - التي أظهر واليها رغبة في الانفصال - فجهَّز لها في صائفة 1462 م / 866 هـ جيشا **«عظيم المدد، مجهول العدد»** [230]، فأقبلت عليه قبائل سويد و أولاد يعقوب و الذواودة لتعلن له الطاعة و الولاء و هو على مشارف المدينة، ثم استسلم له واليها الثائر. و لئن اعتُبرت هذه الغزوة في هذا الظرف بالذات حدثا عظيما، فإنها **«لم تأت بالنتائج المتوقعة - الاستقرار و استمرار التبعية - سوى لسنوات قليلة، حيث عادت لصاحب تلمسان نزعة الاستقلال عن السلطنة الحفصية، فخلع طاعة السلطان و استبد بالأمر»** [231]، مما استوجب القيام بحملة ثانية عليه أشدّ شراسة من الأولى، فانهزم وانصاع نهائيا لسلطة أبي عمرو عثمان.

على الصعيد الخارجي، جَدَّدَ أبو عمرو عثمان جُلَّ المعاهدات التي كانت تربط سلطنته في أزمنة سابقة بأهم الجمهوريات الإيطالية (البندقية و جنوة و فلورنسا)، ممَّا مكَّنه من تحسين علاقاته مع رؤساء هذه الدول و قادتها و من تغيير الصورة السيئة التي كانت له لدى سكانها، فازدهرت التجارة المتوسطية و صارت تونس تصدر القمح إلى بعض هذه البلدان و أصبحت سفنها و مراكبها تتنقل من ميناء إلى ميناء آخر و هي محمَّلة بالبضائع و السلع، فانتعش اقتصاد البلاد و انتشر الرفاه في ربوع المملكة و أضحى لها صيتٌ كبيرٌ لدى مختلف بلدان العالم في ذلك العهد. و قد حرص السلطان أبو عمرو عثمان على تمتين صلاته مع العديد من رؤساء الدول القريبة و البعيدة، فكانت علاقاته مع عبد الحق المريني، صاحب فاس، طيبة عموما، بينما كانت حذرة مع الأندلس و مقتصرة على إرسال بعض الإعانات المالية من حين إلى آخر إلى ملوك غرناطة لمؤازرتهم. أما مع بقية الدول غير الأوروبية الأخرى فقد كانت علاقاته مرتكزة على مبدإ حسن الجوار و تبادل الودّ، إذ واصل على غرار أسلافه الحفاظ على علاقات حميمية مع مماليك مصر، ثم زاد على ذلك بإرساء علاقات رسمية مع الدولة العثمانية، خصوصا بعد أن فتح السلطان محمد خان الثاني القسطنطينية و نشر الإسلام بها بداية من سنة 1453 م / 857 هـ.

خلال السنوات الأربع الأخيرة من حكمه نزلت بالسلطان أبي عمرو عثمان مصائب و نكبات عائلية كبيرة و متتالية، تمثَّلت في وفاة ابنه أبي سالم إبراهيم، واليه على عنابة، ثم حفيده المنتصر بن أبي عبد الله محمد المسعود، والي قسنطينة، ثم ابنه الأكبر و عضده الأيمن و ولي عهده أبو عبد الله محمد المسعود. و ممَّا زاد في مُصابه أنَّه كان يُحبُّ ابنَه هذا كثيراً **«و كان يعلِّق عليه الآمال الكبيرة ليتولَّى السلطنة من بعده»** [232]. و قد تكون هذه النكبة الأخيرة هي التي أثرت أكثر من غيرها شديد التأثير في نفسه - و قد بلغ وقتئذ السبعين من العمر - فانهارت معنوياته

[230] الزركشي في «تاريخ الدولتين».

[231] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[232] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

و خارت قواه، و اشتدَّ به اليأس و المرض، إلى أن وافته المنية أوائل سبتمبر 1488 م / أواخر رمضان 893 هـ ، أي بعد موت ولي عهده أبي عبد الله محمد المسعود بأقل من شهرين. و قد كان قبل وفاته بقليل عيَّن حفيدَه، ابنَ ولي عهده المتوفى، أبا زكرياء يحيى، والي قسنطينة، وليًّا جديدا للعهد، و كأنه، بهذا التعيين، أراد أن يسلي نفسه في مصابه الجلل، مقتديا بما فعله من قبله جدُّه أبو فارس عزُّوز، عندما اختار حفيده أبا عبد الله محمد المنتصر، و الدَه هو، وليًّا للعهد بعد وفاة ابنه و ولي عهده المنصور.

توفي السلطان أبو عمرو عثمان، المتوكِّل على الله الخامس، بعد حكم دام أكثر من نصف قرن (53 سنة ميلادية / 54 سنة و نصف هجرية)، كرَّسه بفضل حزمه و حِلمه لمواصلة مسيرة الانتعاشة التي عرفتها السلطنة في عهد جدِّ والده أبي العباس أحمد، و للمحافظة، اقتداءً بجدِّه أبي فارس عزُّوز، «**على وحدة البلاد و على الاستقرار السياسي بها، ممَّا دعم دور الدولة الحفصية في غرب المتوسط**» [233]، و ترك بعد رحيله إنجازات عديدة شملت مختلف المجالات و القطاعات، منها المدارس (كتلك الواقعة حذو زاوية سيدي محرز بن خلف، التي أقرَّ بها درسا لقراءة العلم و سكنى للطلبة و جعل بها سقاية)، و الكتاتيب (منها كُتَّابٌ قِبليّ الجامع الأعظم و اثنان بباب المنارة)، و مكتبة جامع الزيتونة (التي زوَّدها بالكُتب التي كانت بخزائن قصره)، و المنشآت المائية المتنوِّعة (المساقي العمومية و الميضات و الآبار و الفساقي و المواجن)، و غير ذلك من الإنجازات ذات النفع العام. و من خصال أبي عمرو عثمان كذلك أنَّه كان كثير الاهتمام ببناء علاقات ودِّية مع كلٍّ من مماليك مصر و حُكام المغرب المرينيين و السلاطين الأتراك العثمانيين و أمراء الأندلس، فضلاً عن الدول النصرانية المطلَّة على البحر الأبيض المتوسِّط. و لعلَّ اهتمامه بالجوانب الثقافية و العلمية في مسيرة بلاده التنموية و تفتُّحه على العالم الخارجي، بما في ذلك الدُّول غير الإسلامية، يعودان، و لو نسبيًّا، إلى كون أمِّه التي ربَّته و احتضنته و كان يكنُّ لها المودَّة و المحبَّة و الاحترام، هي من الأعلاج [234].

و «**هذا المولى الأجل هو أبو الخلفاء الآخرين، لم يلِ أحدٌ إلا من ولده**» [235]، أي أنَّ كلَّ السلاطين الحفصيين الذين سيتولَّون الكرسيَّ من بعده إلى حين سقوط دولتهم في سبتمبر 1574 م / جمادى الأولى 982 هـ ، و عددهم سبعة، هم من سلالته.

---

[233] حسين بن عبد الله في «كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي».

[234] كلمة العِلج أو العِلجي، بكسر العين، (جمعها أعلاج و علوج، و مؤنَّثها علجية)تعني الرجل الغليظ من كفَّار العجم، حسبما ورد في المعاجم العربية. أصبحت تعني منذ القرون الوسطى الرجال و النساء المُؤتى بهم من بلاد النصارى بعد الغزوات و عمليات القرصنة.

يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Mot d'origine arabe, signifiant homme fort comme un onagre, employé dans l'empire ottoman, et notamment au Maghreb, pour désigner le corsaire européen converti mettant sa force au service du Sultan. Un glissement de sens lui fit désigner au féminin ('Iljia) la captive européenne belle et blonde, celle qu'on appellera improprement «*Odalisque*» qui, en turc, équivaut à «*femme de chambre*».

[235] ابن أبي دينار في «المؤنس».

82 – أبو زكرياء يحيى – 25

بن أبي عبد الله محمد المسعود بن أبي عمرو عثمان

– أبو زكرياء يحيى الثالث –

تولّى أبو زكرياء يحيى الثالث خلافة جدّه أبي عمرو عثمان أوائل سبتمبر 1488 م / أواخر رمضان 893 هـ و عمره خمس و ثلاثون سنة. و مباشرة إثر توليه الحكم، حدث في سلطنته ما حدث في بداية عهد جدّه أبي عمرو عثمان و في بداية عهد عمّ أبيه، أبي عبد الله محمد المنتصر. فقد قام عليه عددٌ من أقاربه ممّن لم يرضوا به سلطانا، فكان ردُّ فعله شديدا، قاسيا، تمثّل في إعدام عمّه أبي بكر، والي طرابلس، و ابنه عبد الملك، و في سمل عَيْنَيْ أخيه، محمد الحسن، و عَيْنَيْ أبي بكر، ابن أخيه المنتصر، والي قسنطينة. و في ذات الإطار، لم يتردّد في قتل أقرب المقربين إليه من رجاله و أعضاده، كلّ ذلك بمُجَرَّد الشك في ولائهم أو التحسُّب من طموحاتهم. و طبيعيٌّ أن يخلق هذا التصرُّف ردود فعل بنفس الحدّة، و ربما حتى بشكل أشدَّ قسوة. و فعلا، لقي هذا السلطان حتفه بعد حوالي عشرة أشهر من ارتقائه إلى سدّة الحكم خلال معركة شنّها عليه واليه على بجاية، ابنُ عمه، عبد المؤمن بن أبي سالم، هذا حسب رواية أولى تُنسب إلى مؤرِّخَيْن اثنَيْن من غير أبناء البلد و من غير معاصري هذه الأحداث، و هما Charles André JULIEN و Robert BRUNSCHVIG [236]. و حسب رواية أخرى أوردها بشيء من الاحتراز مؤرِّخان من أبناء تونس، ابن أبي دينار و ابن أبي الضياف، فإن مُجَرَّد إشاعة مفتعلة حول موت السلطان داخل محلّة الجيش - التي كان بصدد زيارتها على ما جرت عليه العادة - أوعزت لابن عمّه المذكور، عبد المؤمن، بأن ينقضَّ على الحكم، مع عدم وضوح حول صحّة خبر قتله من عدمه [237].

مهما اختلفت الروايات حول الأحداث التي جدّت، فإنّ كل المصادر تفيد بأن حكم السلطان أبي زكرياء يحيى الثالث انتهى في صائفة 1489 م / 894 هـ باستيلاء ابن عمّه عبد المؤمن بن أبي سالم إبراهيم على كرسيّ السلطة بعد أن «**دخلت البلاد في وضع غامض و أخبار متناقضة، متضاربة**» [238]. على أنّ بعض المؤرِّخين، و منهم أصحاب الرواية الثانية، يوردون معلومة مفادُها أن أبا زكرياء يحيى، بعد أن تَبَيَّنَ أنّه لم يمت، عاد إلى الحكم و استقرَّ على كرسيِّ السلطة إلى أن

---

[236] تباعًا في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي» و في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[237] يقول ابن أبي دينار في «المؤنس» في حديثه عن هذه الحادثة : «**فهربت جماعة من الجند، و أخبروا أنّ المحلّة أخذتها الأعراب و أنّ السلطان مات، و من غدٍ جيء برأسه فوُضع على رمح و طيف به و استبدّ بالمُلك ابن عمه عبد المؤمن.. و في ذي الحجة، جيء بجثة الأمير يحيى و دُفنَ عند سيدي أحمد السقا و كل ذلك مفتعل، ثمّ بعد ذلك افتضح الأمر و ظهر أنّ السلطان بالحياة**»، و هذه هي ذات الرواية التي يوردها ابن أبي الضياف في «الإتحاف»، على أنّه يؤكد : «**و من الغد، جيء برأس إنسان تغيَّرَ خلقه، فوُضع على رمح و طيف به في الحاضرة على أنّه رأس السلطان، ثم جيء بشلو إنسان زعموا أنّه شلو السلطان أبي يحيى، و دُفن عند سيدي أحمد السقا**».

[238] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

توفي بالطاعون سنة 1493 - 1494 م / 899 هـ ، فيما يؤكد أصحاب الرواية الأولى أنَّ الحكم انتقل إلى ابن عمِّه عبد المؤمن، ثم بعد حوالي خمسة عشر شهرا إلى ابنه (أي ابن أبي زكرياء يحيى) أبي يحيى زكرياء، و أنَّ هذا هو الذي، كما سيأتي بيانه، توفي بالطاعون في التاريخ المذكور. و يؤكد تباين الروايات حول تفاصيل تاريخ البلاد في هذه الفترة بالذات بأن الأمور اختلطت على بعض المؤرِّخين، ربما بسبب عدم وجود رواة و شهود عيان من معاصري هذه الأحداث، ما حدا ببعضهم إلى التساؤل «**هل أنَّ المصادر التي سجلت تلك الأحداث، أو الأشخاص الذين كانوا حريصين على تسجيلها، جرفهم الطاعون الذي لم يسلم منه السلطان الحفصي نفسه**» [239].
فلرُبَّما اضطرَّ بعض المؤرِّخين، و بالخصوص القُدامى منهم، إلى البحث عن سبيل لسدِّ «الثغرات» التي اعترضتهم في تأمين مصداقية و تسلسل الأحداث التي يروونها، و ذلك إمًّا باعتماد مصادر و روايات غير واضحة أو غير موثوق بها، أو بافتعال أحداث «افتراضية» و تبنِّيها ثمَّ سردها. على أنَّ هناك تفسيرا آخر لهذا الغموض، و هو تفسيرٌ مُرتبطٌ كذلك بضعف المصادر التاريخية الخاصَّة بتلك الفترة من تاريخ تونس، و يكمُنُ في الخلط الذي يحدُثَ بشكل طبيعي عندما تكون الأسماء مُتشابهة على نحو «أبي زكرياء يحيى» و «أبي يحيى زكرياء»، و هو من الأخطاء الشائعة في مثل هذه الحالات قديمًا و حديثًا.

83 – عبد المؤمن بن أبي سالم إبراهيم – 26
بن أبي عمرو عثمان

بويع عبد المؤمن بن أبي سالم في بداية صائفة 1489 م / 894 هـ ، لكنه لم يهنأ بالسلطة و لم يتمَكَن من ممارستها، إذ قام عليه في خريف السنة الموالية، أي بعد حوالي خمسة عشر شهرا من ارتقائه العرش، أبو يحيى زكرياء، ابن السلطان المقتول - أو الذي أشيع أنَّه قُتل - أبي زكرياء يحيى، و أجبره على الهرب إلى داخل المملكة، فلقي حتفه بعد مدة قصيرة، و قد يكون مات مسموما رفقة اثنَيْن من أبنائه.

[239] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

84 – أبو يحيى زكرياء – 27

بن أبي زكرياء يحيى الثالث بن أبي عبد الله محمد المسعود

– أبو يحيى زكرياء الثاني –

دخل أبو يحيى زكرياء الثاني تونس في 13 أكتوبر 1490 م / 28 ذي القعدة 895 هـ، و استولى على العرش الحفصي و عمره لم يتجاوز ست عشرة سنة، ففرح به أهل المدينة، و أثار دخوله **«ابتهاج كافة السكان، حسبما رواه أحد الشهود الأجانب»** [240]، و باشر مهامّه عاقدا العزم على إعادة هيبة السلطنة التي بناها أجداده. غير أنّ فترة حكمه - على غرار سابقاتها - عرفت انتفاضات خطيرة و متعددة، لعلّ أهمّها هي حركة العصيان التي عاشتها طرابلس، و التي عجز السلطان عن إخمادها، فمثّلت الحدث الذي سيعطي إشارة الانطلاق لانفصال هذه المدينة - طرابلس - و منطقتها نهائيا عن السلطة الحفصية.

لم يتمَكّن السلطان أبو يحيى زكرياء الثاني من تحقيق آماله المتمثلة في إعادة المجد إلى سلطنة آبائه و أجداده، ذلك أنّه توفي خلال فصل الربيع لسنة 1494 م / 899 هـ بمرض الطاعون - الذي كان متفشيا في البلاد وقتئذ - و عمره أقلّ من عشرين سنة و لم يمارس السلطة لأكثر من ثلاث سنوات و نصف، فخلفه ابن عمّه، أبو عبد الله محمد الحسن. هذا و لم تُبيِّن المصادر التاريخية - التي لم تكن متوفِّرة بالقدر الكافي حول فترة حكم هذا السلطان كما ذُكِرَ سلفًا - الأسبابَ التي جعلت ابن عمّه هذا هو الذي يخلفه، كما أنّها لم تذكر هل أنّه ترك ذرية من بعده أم لا. و قد تكون المنية فاجأته قبل أن يفكر في تعيين وليٍّ للعهد، ممّا وفّر ظروفا ملائمة لابن عمّه لكي ينقضّ على كرسيّ الحكم، مستغلاً الحالة الداخلية بالمملكة (كثرة الاضطرابات و انتشار وباء الطاعون)، و كذلك الظروف الخارجية التي كانت سائدة، و بالخصوص جو الهلع و الخيبة الذي كان مخيما في ذلك الوقت على العالم العربي و الإسلامي نتيجة لنهاية الوجود العربي الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية. و يُذكر فعلاً أنّ السلطان أبا يحيى زكرياء قد عايشَ في موقف المتفرِّج العاجز، شأنُه شأنُ بقية السلاطين و الملوك و الأمراء في المغربين الأوسط و الأقصى و في كافة أنحاء العالم العربي و الإسلامي في ذلك العهد، نهايةَ دولة بني نصر - بني الأحمر - في الأندلس، ثم سقوطَ غرناطة سنة 1492 م / 897 هـ.

[240] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

85 – أبو عبد الله محمد الحسن – 28
بن أبي محمد الحسن بن أبي عبد الله محمد المسعود
– أبو عبد الله محمد الخامس –

ارتقى أبو عبد الله محمد الحسن إلى السلطة مباشرة إثر وفاة ابن عمّه أبي يحيى زكرياء في ربيع سنة 1494 م / 899 هـ . غير أنّه، حسب أغلب المصادر [241]، لم يهتم بممارسة الحكم و لابأمور الرعية بقدر ما اهتم باللذّات و الخمريات، ممّا أدّى بالبلاد إلى الدخول في دوامة من الاضطرابات الداخلية و إلى تعرُّضها للاعتداءات الخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، قامت على أبي عبد الله محمد العديد من القبائل و العشائر التي استغلّت انحلال السلطة و تفكك الجيش، فحاول التصدي لها لكنه لم يفلح، إذ أفلتت من يده الكثير من المدن و النواحي، و في مقدّمتها القيروان. أما على الصعيد الخارجي، فقد تَعرَّضَت سواحل البلاد - على غرار بقية مناطق الساحل الإفريقي في تلك الفترة - لهجمات مكثَّفة من قبل مملكة إسبانيا، خاصة بعد أن سقطت غرناطة و بعد أن تعرَّض المسلمون في الأندلس للتعذيب و التهجير و التنصير. ذلك أنّ الإمبراطورية الإسبانية تذرَّعت بملاحقة المسلمين الفارّين من أراضيها إلى إفريقيّة للقيام بهجمات مكثفة على مدنها و سواحلها لمطاردة «المنشقين و المجرمين»، و لكنها، في حقيقة الأمر، كانت تخطط لاستغلال الثروات و الخيرات المتوفرة في المنطقة، كما كانت ترمي، من منطلق تعلق بلاطها و أعيانها و سكانها الأصليين بالديانة الكاثوليكية، إلى القيام بحملة صليبية، بمباركة و تشجيع من بَابَا العصر، على أرض إفريقيّة، هذه الأرض التي تجرّأ سكانها على امتداد قرون طويلة على فرض الإسلام دينًا و العربية لغةً في ربوعها. و قد شجّع الانحلال الذي كانت عليه أنظمة دول شمال إفريقيا في ذلك العهد المطامعَ الإسبانية في المنطقة، فسقطت في أيدي الجيوش الإسبانية، و بسهولة مذهلة، مدينة الجزائر ثم مدينة وهران و مدينة بجاية في ساحل المغرب الأوسط، و مدينة طرابلس شرقي ساحل السلطنة الحفصية.

و يفسِّر بعض المؤرِّخين «قفزة» الإسبان من بجاية إلى طرابلس مباشرة، أي دون الاهتمام - على الأقلّ مؤقَّتًا - بمدن البلاد التونسية و سواحلها و دون محاولة احتلال بعض المواقع الاستراتيجية على أرضها، بأنّها تدخل في إطار خطة محكمة تهدف إلى إعطاء الأولوية - في مرحلة أولى - إلى الرغبة في غلق المنافذ أمام الدولة العثمانية التي بدأت وقتئذ تقترب شيئا فشيئا من المنطقة في جهتها الشرقية، و منع الأسطول التركي من التمركز في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط باعتبار الأهمية الاستراتيجية التي أصبح يكتسيها هذا الحوض في ذلك العهد، و إثنائه بالتّالي على الاقتراب ممّا أصبحت إسبانيا منذئذ تعتبره منطقة نفوذها. لذلك «**يُعتبر احتلال بجاية غربا**

---

[241] ينفردُ ابن أبي دينار في «المؤنس» بالحديث إيجابيا عن هذا السلطان، إذ يصفُه بالقول إنّه «**كان فطنًا، ذكيًّا، فصيحًا، محبًّا للخير و أهله، معتقدًا في الصالحين،...، و السلطان محمد هذا كان ختام بني حفص، و من بعده اسم لا رسم**».

و طرابلس شرقا ضربَ حصار واسع النطاق على السلطنة الحفصية» [242]، و من خلال ذلك قطعَ الطرق أمام الأتراك، أكبر المنافسين للإسبان في المنطقة.

نزل الجيش الإسباني في طرابلس في جويلية 1510 م / ربيع الثاني 916 هـ بقيادة الضّابط البحّار المُختصّ في محاربة القرصنة البحرية، Piedro Navarro، في عدد كبير من القطع (120 سفينة) و بأعداد وافرة من الجنود (15000 جندي إسباني و 3000 جندي من إيطاليا و مالطة) و احتلّها بسهولة لافتة للانتباه، حيث لم تصمد المقاومة أمامه سوى لمدّة يوم واحد، و قُتل من المسلمين ما يزيد على خمسة آلاف و أُسّر ما يقرب من ستة آلاف، بينما لم يتعدّ عدد القتلى في الصفوف الإسبانية الثلاث مائة. على أنّ الهجوم الإسباني بهذا الحجم من الرجال و العتاد لم يكن «**بدافع الخوف من القوات الحفصية - التي لم تحرك ساكنا عند احتلال بجاية - بل كان المقصود من ذلك هو التصدي للأساطيل العثمانية، إذا قدر لها أن تعترض الأسطول الإسباني، لتمنعه من النزول في طرابلس»** [243]. أما احتلال المدينة بالسهولة المذكورة و سقوط عدد هائل من القتلى و الأسرى في يوم واحد فإنما يدلّ دلالة واضحة على حالة الانحلال و التفكك التي أصبحت عليها السلطنة الحفصية و على عجزها التام عن التصدي للقلاقل و الهزّات و الأزمات، مهما كانت أهميتها. و قد يكون كل ذلك حدث بتواطؤ أحد أبناء السلطان أبي عبد الله محمد، كما أورده بعض المؤرِّخين، و هو الأمير الحسن، ولي العهد، الذي كان ناقما على والده السلطان أبي عبد الله، إذ كان يتوقّعُ و يخشى أن يقع التراجُعُ في قرار تعيينه لولاية العهد باختيار أحد إخوته الأربعة و العشرين الباقين مكانه.

انتصب قائد الحملة الإسبانية، Navarro، حاكما على طرابلس في صائفة 1510 م / 916 هـ و جعل منها قاعدة لانطلاق سلسلة من الحملات العسكرية التي سيشنُّها على جربة، ذلك أنّ الإسبان قد تفطنوا إلى أنّ هذه الجزيرة تكتسي صبغة استراتيجية كبيرة باعتبارها بوابة العبور بين السواحل الشمالية الغربية و السواحل الجنوبية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. فلا غرابة إذن أن يُفكِّر الإسبان في احتلالها لأنّهم يعلمون أنّها كانت منذ العصور القديمة منطقة صراع و تنافس حادّين بين القوى العظمى في حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد عاشت حروب قرطاج و روما في العهد البوني، ثم الصراع العربي البربري إثر الفتح الإسلامي، ثم احتلّها النورمان في العهد الصنهاجي ثمّ كانت محلّ نزاع بين النورمان و السلطة المركزية في العهدين الموحّدي و الحفصي. لذلك عزموا على وضع قدم راسخة فيها، فهاجموها في ثلاث مناسبات، كانت الأولى و الثانية مباشرة إثر احتلالهم لمدينة طرابلس - صيف 1510 م / 916 هـ - و كانت الثالثة بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ. غير أنّ هذه المحاولات باءت كلها بالفشل الذريع رغم ما جنّده الإسبان من رجال و قطع حربية لاقتحامها، و رغم عدم اكتراث السلطان الحفصي، أبي عبد الله محمد، بما كان يجري في هذا الجزء الهام من سلطنته. و قد «**أدّت هزيمة الإسبان في جزيرة جربة - سنة**

[242] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[243] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

1510 م / 916 هـ - إلى إبعاد الاحتلال عن تونس، لكنّ ذلك لم يؤدّ إلى أي تبدُّل في الوضع بشكل عام» [244]، إذ ستجد البلاد الحفصية نفسها في هذا التاريخ (أوائل القرن السادس عشر ميلادي / أوائل القرن العاشر هجري) حلبة صراع و ميدان تنافس بين قوتَيْن عظميَيْن، السلطنة العثمانية و المملكة الإسبانية، و هو ما سيتسبَّب بعد بضع سنوات في انتصاب حماية إسبانية عليها، ثمَّ في مرحلة لاحقة في سقوطِ دولتها و احتلالِ أراضيها و ضمِّها إلى الباب العالي، السلطنة العثمانية.

و من المفارقات أنَّ أوَّل تصادم فعلي جرى بين الدولتين المذكورتين في حوض البحر الأبيض المتوسط لم يتخذ شكلا حربيا ميدانيًا كلاسيكيًا، و إنما كان متمثلا في عمليات قرصنة - عادية جدًّا في ذلك الوقت - قام بها أفراد عائلة من رعايا الأتراك، سرعان ما تطورت في مرحلة ثانية إلى حملة تحريرية، كان منطلقها الهرع لنصرة «إخوة في الدين» تعرَّضوا إلى احتلال نصراني بغيض. و كان من بين أبناء هذه العائلة اثنان من القراصنة المشهورين، هما الأخَوان عَرُّوج و خير الدين بربروس [245]، اللذان هبَّا، ظاهريًا بدافع ديني، إلى نجدة موانئ المغرب الأوسط و شاركا في عمليات المقاومة لطرد الغاصبين الإسبان منها. و **«أصل هذين الأخوين من صحراء الأناضول، انتقل أبوهما إلى جزيرة Lebos ضمن الجيش العثماني و استقر فيها. و قد فتح هذه الجزيرة السلطان محمد الفاتح، سنة 1462 م / 866 هـ ، و ترك فيها حامية من جنوده، منهم واحد اسمه يعقوب، و تزوَّج يعقوب بإحدى الذميات، فأنجبت له أربعة أولاد، هم إسحاق و عَرُّوج و خير الدين و إلياس»** [246]. و قد ذاع صيت واحد من هؤلاء الإخوة الأربعة بالخصوص، و هو عَرُّوج، **«بين المسلمين من سنة 1504 م / 910 هـ إلى سنة 1510 م / 916 هـ ، لما اشتهر به من سطو على مراكب النصارى، و خاصة الإسبانية منها، و بفضل ما حققه لإنقاذ آلاف الموريسك، و نقلهم إلى بلاد البربر»** [247].

أدت الشهرة الواسعة التي اكتسبها عَرُّوج و أخوه خير الدين في كامل مدن حوض البحر الأبيض المتوسط و موانيه إلى سعي العديد من حُكّام المنطقة و أمرائها و قادتها إلى التقرُّب منهما، و ذلك إما للاشتراك معهما صراحة في ما يقومان به من أعمال قرصنة، أو لتحاشي سطوهما على مراكب رعاياهم و جنودهم. من هذا المنطلق، دخل السلطان أبو عبد الله محمد بن الحسن الحفصي في حلف معهما، فـ **« انصرف الأخوان بربروس إلى ممارسة أعمال القرصنة، و كانا يدفعان خُمُس غنائمهما إلى سلطان تونس الحفصي الذي أذن لهما بدخول مرفأ فم الواد - يعني به حلق الوادي - و إقامة قاعدة ثابتة في جزيرة جربة، التي كانت ملجأ للصوص البحر. هناك، استطاع الأخوان بربروس، حتى عام 1512 م / 918 هـ ، جمع 12 سفينة قديمة، بلغ**

---

[244] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

[245] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Ces loups de mer sont connus dans l'Histoire comme les frères Barberousse. En vérité, c'est le surnom du seul Kheireddine en raison de la couleur de sa barbe.

[246] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[247] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

عدد الأفراد العاملين عليها قرابة الألف مجاهد» [248]، و شاركا بالتعاون مع عدد من مراكب السلطنة في إنجاز عمليات قرصنة متفرِّقة. و قد كان السلطان الحفصي **«يترقَّب منهما زيادة على ذلك أن يحدثا هيبة لدولته و حماية لسواحله»** [249]. و على مرور الأيَّام، تطوَّرت أوضاع الأخوين بربروس و قويت شوكتهما، فأصبحا طامعَيْن في أكثر من مداخيل القرصنة، و انقلبت صفتهما من مُجَرَّد بَطَلَيْن لعمليات قرصنة إلى قائدَيْن سياسيَيْن، إذ اتَّضح بعد وقت وجيز أنَّ لهما مهمَّة - كانت غير معلنة، على الأقل خلال بداية نشاطهما بتونس - تتمثَّل في التمهيد لبسط نفوذ الباب العالي على مدن المنطقة و دُولها. و قد نجح الأخوان عَرُّوج في تحرير أغلب الموانئ الجزائرية من الاحتلال الإسباني، مستغلِّين انشغال إسبانيا بما حدث من خلافات حادَّة بين ملك فرنسا، Louis XII، و عدد من الجمهوريات و المدن الإيطالية، و مستغلِّين كذلك انتهاء مهمَّة القائد Pedro Navarro على رأس أركان قيادة العمليات البحرية الإسبانية في المنطقة. و قد ازدادت الطموحات العثمانية نحو الجزائر و تونس و طرابلس وضوحا بموت عَرُّوج و تولِّي أخيه خير الدين بربروس قيادة الأعمال مكانه و إعلانه انضمامه إلى السلطنة العثمانية و دخوله طوعًا تحت رعايتها بعد أن تيقَّن من ضعف السلطان الحفصي و تخاذله نحوه. و قد نتج عن هذا التحوُّل في «وضعية» خير الدين أنْ عيَّنته إسطنبول أميرًا على الجزائر برتبة «أمير أمراء» و سمحت له بوضع اسمه على نقود البلاد و إصدار الأوامر إلى الأئمَّة الخطباء لذكر اسم السلطان العثماني و اسمه هو في خطبهم و دعائهم، و أرسلت إليه مددًا عسكريا ذا بالٍ من الرجال و العتاد كدُفعة أولى. و بذلك بدأ يتَّضح للعيان بأن العثمانيين أصبحوا منذئذ عازمين على جعل منطقة المغرب الأوسط، الجزائر، مقاطعة تابعة لهم و قاعدة لوضع يدهم على الدول المجاورة لها، و ذلك بعد أن وضعوا قدما راسخة في الشام و الحجاز، و قضوا على دولة المماليك بمصر نهائيا بعد أن احتلَّ السلطان سليم الأول «القاطع» القاهرةَ سنة 1517 م / 923 هـ و وضع بلاد النيل تحت سلطته.

كان خير الدين بربروس عالِما تمام العلم بحالة التفكك و الضعف التي كانت عليها السلطنة الحفصية، كما كان على اطِّلاع تام بما يتميَّز به السلطان أبو عبد الله محمد الحفصي من ضعف و طمع. لذلك، شرع في الاستعداد لغزو تونس لبسط نفوذ السلطان العثماني عليها. و أمام هذه التهديدات - التي بلغ صداها بطبيعة الحال إلى عاصمة السلطنة - عزم السلطان الحفصي على الاستنجاد بالإسبان لحماية بلده، مُدَّعيا أنَّه شبهُ مجبر على ذلك. و قد كان هذا السلطان بادر قبل ذلك بمدِّ يد المساعدة إلى **«كلِّ إقطاعيِّ الجزائر، بدعمهم أعيان المدن و عائلات النبلاء و الأثرياء و ورثة الثقافة الأرستقراطية المغربية**، و كلهم قد ثاروا على خير الدين و عبَّروا عن عدم رضاهم به حاكما عليهم، و أشرَكَ محمدُ الحفصي **البدوَ في كل المؤامرات و الحركات الموجَّهة ضد عَرُّوج و خير الدين بعد أن قرَّر إعادة النظر كليا في علاقاته مع الإخوة بربروس، و شنَّ حربا لا هوادة فيها ضدَّهم»** [250].

[248] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

[249] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[250] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

في خضمِّ هذه التقلبات، و بينما كان التنافس بين القوتين العظميين، السلطنة العثمانية و المملكة الإسبانية، على أشُدِّه، تُوفي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد الحسن، و ذلك سنة 1526 م / 932 هـ ، بعد حكم دام حوالي اثنتين و ثلاثين سنة، تاركا سلطنته على أسوء حال. و بالرغم من أنَّ الدولة الحفصية، و قد وصلت إلى درجة من الضعف و المذلة لم يسبق أن بلغتها من قبل [251]، ستبقى بعد موت أبي عبد الله محمد بن الحسن قائمة لمدة تقارب نصف القرن، فإن عددا من المؤرِّخين يعتبرون أنَّها انتهت بنهايته، فيؤكدون بأن محمد الحفصي هذا **«كان ختام بني حفص، و من بعده اسم لا رسم»** [252].

86 – مولاي الحسن بن أبي عبد الله محمد – 29

– أبو محمد –

ارتقى الحسن الحفصي إلى كرسيِّ السلطة مباشرة إثر وفاة والده سنة 1526 م / 932 هـ ، فحاول منذ الأيام الأولى من ولايته لمَّ شتات العرش الحفصي، كما حاول التقرب من الرعية من خلال مدِّ يد المساعدة إلى الفقراء و الأيتام و الأرامل، «**و أزال المكوس و سار في الناس سيرة حسنة، غير أنَّ ذلك لم يدُم طويلا حتَّى تفاقمت الأزمة و قامت الثورات في كلِّ مكان**» [253] و خرجت عديد المدن و النواحي عن سلطته [254]، بدءًا بالعاصمة التاريخية لإفريقيَّة، مدينة القيروان، التي دخلت تحت سلطة الشابِّيين بقيادة الشيخ المتصوِّف، عرفة بن مخلوف الشابي، و أصبحت رمزا للمعارضة و الرفض ضد العرش الحفصي و ضدَّ ارتماء سلطان البلاد في أحضان قوة أجنبية دخيلة

[251] يقول عبدالقادر المصمودي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Au cours du XVI[ème] siècle, les luttes dynastiques furent entretenues et exploitées par certaines puissances qui avaient un intérêt direct à la dissolution de l'Etat. Les Turcs, tout autant que les Espagnols, surent raviver les querelles dynastiques, dresser les prétendants l'un contre l'autre et encourager la dissidence sous toutes ses formes. Les résultats de ces luttes intestines furent l'amoindrissement de l'autorité de l'Etat, l'intervention étrangère dans les affaires intérieures, la désaffection de la population vis-à-vis de ses princes et le démembrement du royaume.

[252] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[253] محمد حسن في المؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[254] يقول عبدالقادر المصمودي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Ce qui fut le Royaume Hafside n'était plus guère qu'une mosaïque de principautés et de républiques. Les souverains de Tunis n'exerçaient plus sur le pays qu'une autorité nominale. Occupés par les luttes intestines, n'entretenant presque plus de forces armées régulières, et incapables de protéger les provinces excentriques, ils assistaient, impuissants, à l'émiettement de leur territoire.

و عدوَّة للإسلام. لذلك كان انفصالها عن تونس مرتكزا على أسس عقائدية عميقة [255]، ثم تبعتها مدن كبرى أخرى، مثل سوسة، التي أصبحت تحت حكم صهره أبي سلامة القليعي، و كذلك قسنطينة و صفاقس، اللتان انضمّتا إلى طاعة القائد العثماني درغوث باشا، صاحب طرابلس.

أمام هذه الحالة المزرية، و عوض أن يوجّه السلطان الجديد جهوده و اهتماماته إلى صيانة وحدة مملكته و حمايتها من الأطماع الإسبانية و التركية، انصرف إلى اللهو و الفساد و اتّصف بالميوعة و سوء الأخلاق، فأثار سخط المشايخ و غضب العامة، ممّا حدا ببعض الوجهاء و الأعيان إلى التفكير في الاستنجاد بأخيه الرشيد، الذي يُذكر أنّه كان قد نجا من المذبحة التي اقترفها أخوه، سلطان تونس، مباشرة إثر وفاة والدهما، إذ «**قيل** (حسب إحدى الروايات) **إنّ محمد بن الحسن** (والده) **خلّف خمسا و عشرين ولدا ذكرا، وضع فيهم الحسن السيف، و لم يفلت منهم إلا أخواه الرشيد و عبد المؤمن، كانا غائبين، فلحقا ببعض أحياء العرب**» [256]، و حسب رواية أخرى إنّ محمد بن الحسن، «**بعد أن اعتلى العرش، ظل يعمل بنصائح أمه و ظل يطيعها باستمرار كالطفل. و تؤكد الوثائق الإسبانية أنّه، بتأثير منها، دبّر عملية تنكيل دموية ضدّ أخويه الكبيرين، ثم ضدّ أخواته، اللواتي أثرن شكوك السلطانة الأم. و تتحدّث المصادر العثمانية عن مقتل خمسة و أربعين أخا، واحد منهم فقط، و هو مولاي رشيد، تمكّن من الإفلات من هذا المصير، فقضى فترة من الزمن بين البدو، ثم فرّ إلى الجزائر حيث لقي الحماية عند خير الدين بربروس، و لم تكن تلك الحماية خالية من الغرض**» [257].

دعا مدبّرو المؤامرة الرشيدَ إلى خلع أخيه الحسن و إلى اعتلاء العرش الحفصي مكانه، و وعدوه بطبيعة الحال بكامل الدعم و المساندة، فتفطّن السلطان إلى ذلك و عمل ما في وسعه لإلقاء القبض على أخيه للفتك به، لكنّ الرشيد أفلت من قبضته و هرب إلى الجزائر أين احتمى بصاحبها خير الدين بربروس كما ذُكر أعلاه. عند ذلك، اشتكى الحسن الحفصي إلى السلطان العثماني، سليمان القانوني، فاستجاب لشكواه و أذن لواليه خير الدين بالقدوم إليه مرفوقا بمحميّه، الرشيد الحفصي، ثم أذن بالاحتفاظ به لديه لمنعه من تحقيق أطماعه تجاه العرش الحفصي، عرش أخيه. غير أنّ خير الدين أصرّ على موقفه و دبّر حيلة لإثناء السلطان العثماني عن قراره، و ذلك بأنْ زيّن له أنّ أهل تونس سئموا من سلطانهم الحسن، و أنّ الرشيد هو الأولى بهم و أنّه حليف العرش العثماني، و اقترح عليه أن يأذن له باقتحام قلعة حلق الوادي و مينائها - عندما يكون قريبا منها و هو في طريقه إلى المغرب، حيث سيقوم بحملة تهدف إلى طرد الجنود الإسبان - قائلا له : «**فإن أمر السلطان، سرت بالعمارة و عرّفتهم بأن الرشيد معنا، فنملك تونس**

[255] يقول عبدالقادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

C'est autour de la ville sainte de Kairouan que se cristallisa l'opposition aux Hafsides. Ce n'est pas seulement une réaction politique contre la carence du Gouvernement de Tunis, mais aussi, et surtout, une riposte religieuse à la collusion entre Moulay Hassan et ses protecteurs chrétiens.

[256] أورده مقديش في «نزهة الأنظار».

[257] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

باتفاق من أهلها، فتكون البلاد كلها للسلطان» [258]، فوافقه سليمان على مقترحه و وجّهه إلى إفريقيَّة غازيا، و «**أمدّه بالأموال و العتاد في مائتين و خمسين سفينة**» [259]، و عيَّنه بايلربايا [260] على الولاية الجديدة، و قُبيل رحيله «**أشار عليه الصدر الأعظم، إبراهيم باشا، بالإستيلاء على إفريقيَّة لحسابه الخاص، مع الاعتراف بولاء صوري للسلطنة العثمانية**» [261].

هجم خير الدين بربروس على العاصمة الحفصية على رأس جيش يضمُّ ألفين من الجند التْرُكْ [262]، الينشرية [263]، و ثلاثة آلاف من المُرتزقة اليونانيين و الألبان و العلوج الأوروبيين، و تعلَّل بأنّه أتى لتنحية السلطان «الفاسق، مغتصب السلطة»، الحسن، و تنصيب أخيه «الرجل الطيب»، الرشيد، مكانه، فانطلت الحيلة على أهل تونس و رحبوا به منقذا و أطردوا سلطانهم الذي لم يجد من حل سوى الهرب إلى مناطق الأعراب و الاحتماء بهم. و لما استولى خير الدين على البلاد و حكّم السيف في مشايخ الحفصيين، لم يظهر من أمر الرشيد شيء، إذ اتضح في ما بعد أنّه لم يكن رفقة خير الدين على متن إحدى مراكب أسطوله، و إنما كان سجينا في قصر الأبراج السبعة بإسطنبول. و قد استعمل خير الدين جميع وسائل التمويه مع التونسيين، فادّعى أنَّ الرشيد بقي على ظهر السفينة بسبب وعكة صحية، ثم، إمعانا في المغالطة، طلب أن يُجَهَّز له - أي للرشيد - مسكنٌ فاخر يليق به سلطانا جديدا للبلاد. و قد لعبت هذه الخدعة دورا كبيرا في نجاح الحملة العثمانية، على الأقل في وهلة أولى، لأنها مكّنت من تحييد أنصار الحسن الحفصي و من نزول الجنود الأتراك على اليابسة دون أن يتعرَّض لهم أيّ كان.

بانت إذن نوايا خير الدين الحقيقية، و هي المتمثلة أساسا في تخطيطه لضمِّ تونس إلى النفوذ العثماني على غرار ما تم بالنسبة إلى الجزائر، فثار عليه الأعيان و السكان و الأعراب و شنُّوا ضدّه هجوما قويا، كان ربض باب سويقة [264] مسرحا له، فمات كثيرون من الجانبين، ثم هدأت المعركة بعد إبرام صلح بين المتنازعين، فانتهز السلطان الفار الفرصة للعودة إلى تونس و للهجوم على ثكنات الجيش التركي بها، و قَتَلَ من أفراده ما يزيد على الألف، ثم حاول استمالة الأعراب - الذين كانوا قبل ذلك قد رحَّبوا بدخول العثمانيين بقيادة خير الدين إلى بلادهم - مبيِّنا لهم أنَّ هذا القائد العثماني قد خدعهم و أخلَّ بوعوده إزاءهم - و هي الوعود المتمثلة في منحهم جملة

---

[258] مقديش في «نزهة الأنظار».

[259] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» نقلا عن إسماعيل سهرنك في «حقائق الأخبار في دول البحار».

[260] البايلرباي هو أمير الأمراء.

[261] لطفي عيسى في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[262] «التْرُكْ»، بالتاء الساكنة و الراء المرفوعة و الكاف الساكنة، تعني الأتراك باللهجة التونسية.

[263] «الينشرية» هم الجُند الجُدُد، و يُسمَّون بـ «الإنكشاريين» (سيأتي التعريف بهم لاحقًا).

[264] هو في الأصل «باب السُّوَيْقَة» بالألف و اللاّم. «**و السويقة هي السوق الصغيرة التي أسسها المؤدب محرز بن خلف في أواخر القرن الرابع هجري** (القرن العاشر ميلادي)، **و ذلك أنّه رأى الأسواق تبيع الموادّ و عليها مكوس لجانب السلطان، فاستصدر أمرًا من الأمير الصنهاجي المُعز بن باديس في جعل سويقة تُباع فيها جميع أصناف المعاشات من اللحوم و الخضر و الغلال و الأدهان و القموح، و لا تكون مقبلة، أي لا تكون عليها مكوس**». أورده عثمان الكعّاك في «المجتمع التونسي في عهد الأغالبة».

من الإقطاعات و الامتيازات مقابل ولائهم له و تعهُّدهم بمساعدته على طرد الإسبان الغازين - فتوصَّل، في مرحلة أولى، إلى التحالف معهم و إلى الاعتماد عليهم في الهجوم على تونس لافتكاكها من أيدي العثمانيين، لكن خير الدين كبَّده هزيمة كبيرة، فتخلّى عنه الأعراب و أعلنوا طاعتهم إلى الباب العالي و طلبوا من خير الدين الأمن و الأمان. فتوجَّه السلطان المهزوم إلى إسبانيا لطلب النجدة من إمبراطورها، هدفه أولا و قبل كل شيء استرجاع عرشه، كلَّفه ذلك ما كلَّفه. و يُذكر في هذا الصدد أنَّ الحسن الحفصي لم يتردد، قُبيل توجُّهه إلى إسبانيا، في التفكير في «إهداء» بلاده و عرشه إلى الإسبان مقابل إعانتهم له، فأقدم بكامل الجرأة على توجيه رسالة إلى الملك الإسباني Charles Quint يقول له فيها : «**إن خير الدين - هذا الرايس التركي الحقير - استولى على مملكتي، و كان من أكبر الأسباب التي جعلته يقدم على احتلال بلادي هو علاقتي الودية معكم دائما. و لهذا كان من مصلحتك، أيها القائد العظيم، أن تأتي لنجدتي و تعيد إلي ملك أجدادي. و عندما تُعاد إلي مملكتي، سوف أعترف بكم و أكون نائبا عنكم**» [265]. في هذه الأثناء، تمكّن خير الدين من استمالة قلوب السكان و الأعيان «**بعد أن رغَّبهم في جمع كلمة المسلمين و حذَّرهم عاقبة الفتنة في الإسلام، فأجابوه**» [266] من منطلق الرابطة الدينية بينهم و بينه و من منطلق رغبتهم في صدِّ الكفار عن بلادهم و طرد سلطانهم «الخائن».

لم يكُن Charles Quint في انتظار طلب السلطان الحفصي الحسن ليُقرِّرَ الهجوم على تونس، إذ أنَّه كان يُفكِّرُ جدِّيًا في ذلك منذ مُدَّة لاعتقاده بأنّه «مُطالَبٌ» بتحقيق ما أخفق في إنجازه Saint Louis منذ ما يزيد على القرنين و نصف القرن، و هو تنصير شمال إفريقيا [267]، ثمَّ ازداد يقينًا بفكرته هذه إثر وفاة الإمبراطور Maxililien الأوَّل، صاحب رومة المقدَّسة و التابعة روحيًا و عقائديًا للبابا، رئيس الكنيسة الكاثوليكية آنذاك، Léon X، إذ أصبح، أي الملك الإسباني، منذئذ أقوى رئيس دولة و أعظم شخصية في أوروبا النصرانية، و أطلق على نفسه لقب الإمبراطور. لذلك، هجم بنفسه على العاصمة الحفصية خلال صائفة سنة 1535 م / 941-942 هـ على رأس جيش في صفوفه «**عدد كبير من الألمان و الإيطاليين، إضافة إلى فرسان مالطة، فنزلت أولاً القوات الألمانية، ثم تلتها القوات الإسبانية، و من بعدها الإيطالية إلى البر**» [268]، و معهم البعض من بقايا الصليبيين النازحين من المشرق الإسلامي و الذين مكّنهم Charles Quint من الإقامة في مالطة، فتلقّاهم خير الدين بربروس على رأس جيش جمع فيه الجنود الأتراك الذين قدموا معه من إسطنبول و بعضَ أفراد الجيش الحفصي الذين أصبحوا من مناصريه و كثيرًا من العامة و أفراد القبائل و الأعراب، و دارت بين الطرفين حرب حامية كادت أن تنتهي بانتصار خير الدين

---

[265] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» نقلاً عن «L'Algérie sous les Turcs» لمولود قايد.

[266] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[267] يقول محمَّد حسين فنطر في Tunisie, 30 siècles de civilisations :

Ces évènements suscitèrent une vive réaction à la cour du pape et dans les milieux des princes italiens. Le vent de la croisade souffla et Charles Quint se fit champion de la chrétienté contre le corsaire barbaresque.

[268] عزيز سامح الترفي كتابه «الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية».

لو لم تنقلب عليه الأوضاع فجأة، ذلك أنّ محاولته افتكاك تونس من أيدي الإسبان قد فشلت لأن جيشه كان أقل عَدَدًا و أضعف عُدَّة من جيش خصومه، و لأن البعض ممَّن كان معتمدا عليهم خانوه و خذلوه، و في مقدّمتهم الأعلاج، المكلفون من قِبله بحماية قصبة تونس، إذ مكّنوا الحسن الحفصي من الاستيلاء عليها، و بالتالي من اكتساب موقع استراتيجي له أهميته في مثل هذه الظروف، ممّا اضطرَّ خير الدين إلى التراجع إلى الوراء ثم إلى الهرب إلى الجزائر.

يؤكّد أغلب المؤرِّخين و الباحثين، و خاصة منهم المعاصرون، أمثال محمد الهادي الشريف [269] و محمد العروسي المطوي [270] و Ch.A. JULIEN [271]، أنّ ما حدث لخير الدين بربروس (هزيمة قاسية و هروب سريع إلى الجزائر) إنما يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هي أولا عدم تكافؤ القوى الواضح بين جيشه المتكون من شتات من الجنود و الفرسان و الأعراب و العامة، الذين «**ظاهرُهم معه و قُلوبُهم عليه**» [272]، و بين الجيش الإسباني المتركب ممّا لا يقل على حوالي خمسة و ثلاثين ألفا من أحسن العناصر و المقاتلين القادمين على متن 390 من القطع البحرية الحديثة الصنع، و ربما أكثر من ذلك، و ثانيا ما خلفته الفتنة التي كانت قد وقعت بين جنوده و سكان ربض باب سويقة قبل حوالي خمس سنوات في النفوس من نفور و نقمة تجاه هذا القائد التركي رغم روابط الدين و العقيدة التي تجمعهم به، و ما أحدثته هذه الفعلة في المتساكنين من انقسامات و انشقاقات، أضف إلى ذلك أنّ عودة الحسن الحفصي رفقة الجيش الإسباني شكّلت حافزًا قويًا لما تبقّى له من أتباع و أنصار، فقاموا ضدَّ خير الدين و ساهموا في هزيمته. أمَّا السبب الثالث في إخفاق خير الدين أمام الجيش الإسباني، فهو تسرُّعُه في إنهاء المعارك بسبب انشغاله بما كان يتحسَّبه من تتابع الأحداث و ما بلغه من عزم الإسبان على اقتحام المغرب الأوسط، ما جعله «**يُعجِّل العودة إلى الجزائر، مخافة أن يسبقه إليها القائد الإسباني، و بذلك يخسر الصفقتين**» [273].

دخل إذن الجنود الإسبان العاصمة الحفصية في جويلية 1535 م / مُحَرَّم 942 هـ و احتلوها نزولا عند رغبة سلطانها الحسن الحفصي الذي «**أيقن بأنه لا أمل له في الانتصار على خير الدين و قواته التركية، و لهذا عزم على ارتكاب مظهر آخر من مظاهر المأساة التي قضت على السيادة الإسلامية في الأندلس، أي مأساة استنجاد ملوك المسلمين ضد بعضهم البعض بملوك الإسبان، فخرج من تونس مستصرخا بالإمبراطور الإسباني Charles Quint، الذي تهيأت له ظروفٌ مختلفة ليقوم بعمل إيجابي في إفريقيّة، مواصلا و موسّعا لحركة الاسترجاع التي قام بها أجداده من قبل**» [274]. و من شدَّة حقده و نقمته على سكَّان تونس، أقدم هذا السلطان على

[269] في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[270] في «السلطنة الحفصية».

[271] في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[272] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[273] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» نقلاً عن «L'Algérie sous les Turcs» لمولود قايد.

[274] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

إباحة عاصمته إلى الجنود الإسبان، غدرًا بأهلها و انتقامًا منهم، لمدة ثلاثة أيام، فاستولوا على الأرزاق و الأموال، و انتهكوا المقدّسات، و استباحوا الحرمات. و حول هذه الكارثة التي أرادها رئيس الدولة الحفصية لبلاده و لرعاياه تعدّدت الروايات و ذهب بعضها إلى الإطناب في وصف الأحداث و في المبالغة في تقديرها، من ذلك أنّ أحد المصادر «الموثوقة» أكّد أنّ ثلث سكّان العاصمة أُسر «**و مات ثُلُثٌ آخر و هرب الثلث الباقي، و كان كلُّ ثُلُث يعدُّ ستّين ألفا**» [275]، و أورد مصدر آخر أنّ المسيحيين كانوا «**ينتظرون مثل تلك الفرصة للانتقام من مدينة تونس و ما جاورها، فأطلقوا الحرية لثلاثين ألف مسيحي و استبدلوهم بجثة ثلاثين ألف مسلم، قُتلوا على أيديهم**» [276]، و أضاف مصدر ثالث أنّ الإسبان، إمعانا في التشفي و الشماتة من البلاد و سكانها و مقدّساتها، «**هجموا على جامع الزيتونة، و بددوا ما كان يوجد به من نفائس المخطوطات، فأصبحت أثرا بعد عين**» [277]، و أخيرا يورد مصدر رابع تفاصيل حول الوحشية و القسوة اللتين تعامل بهما الجنود الإسبان مع سكّان تونس، مُبيِّنا أنّ «**النهب المجنون اقترن بالعربدة الوحشية و أعمال الاغتصاب و القتل الجامحة التي لم يسلم منها أحد، قتلوا الجميع دون استثناء، الرجال و النساء و الشيوخ و الفتيان اليافعين، قُتلوا بعد التنكيل الوحشي بهم من منطلقات سَادِيَّة و لعدم رغبتهم بأخذ الأسرى. و يصف مؤرِّخ تونسي - هو محمود بو علي - تلك المجزرة بأنها إحدى أفظع المجازر التي عرفها التاريخ، إذ امتلأت بالجثث كل الشوارع و المنازل، و كذلك المساجد، التي حاول التعساء اللجوء إليها. و بين القتلى نسوة ألقي بهن عاريات بعد أن بقرت بطونهن. و من بين 180 ألفا من سكان مدينة تونس، قتل 60 ألفا، و أخذ عدد مماثل منهم أسرى، ثم نُفوا إلى خارج البلاد و بيعوا عبيدا. و لم يتمَكَّن من النجاة و البقاء على قيد الحياة أكثر من 60 ألفا. و لعب البدو دورا في منتهى الحقارة و الخسَّة، فقد عاثوا بضواحي العاصمة اغتصابا و نهبا، و لاحقوا أو هاجموا الأهالي التونسيين، الذين تمَكَّنوا من النجاة من المذبحة و تسللوا فرادى أو عائلات إلى زغوان، حيث كان البدو يكمنون لهم و يصطادونهم، مظهرين من جنون العنف أكثر ممَّا أظهره الفرنجة أنفسهم**» [278].

دخلت تونس منذ هذا التاريخ تحت حماية إسبانية فعلية، ذلك أنّ سلطانها أصبح معتمدا على الجيش الإسباني لممارسة سلطته و صار عبارة عن نائب للإمبراطور الإسباني في بلاده، طبقا لما كان تعهّد به في رسالته الآنفة الذكر، بل إنّ الإمبراطور شارلكان «**شرَّك معه** (أي مع السلطان الحسن) **في النظر أحد قوّاد العساكر الإسبانية**» [279]، كما فرض عليه في أوت 1535 م / صفر 942 هـ إمضاءَ معاهدة غيرِ مُتوازنة، بل تعسُّفية، تقتضي تحريرَ جميع الرقيق النصارى بالسلطنة و الإعلانَ عن تعهُّد تونس بالترخيص للإسبان بالإقامة و السكن في جميع أنحاء البلاد و بحماية كنائسهم

---

[275] ابن أبي دينار في «المؤنس» بناء على رواية بعض شيوخ البلد من الذين عايشهم.

[276] عزيز سامح الترفي كتابه «الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية».

[277] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[278] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

[279] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

و السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بكامل الحرِّية، كما تنصُّ المعاهدة نفسها على تخلِّي السلطان الحفصي عن مدن عنابة و بنزرت و المهدية و حلق الوادي و قسم من ساحل قرطاج، و على تركيز حامية عسكرية إسبانية بالقيروان، هذا إلى جانب اعترافه بكل المكاسب العسكرية التي حققها الإسبان في كامل شمال إفريقيا و تحمُّله مصاريف الحرب و منح القنصل الإسباني صلاحيات واسعة للنظر في المسائل و الملفَّات التجارية و منع أيِّ غزو بحري معاد للإسبان، و غير ذلك من الشروط المشطَّة، مثل تعهُّده بالتخلِّي عن العرش و مغادرة البلاد إذاً ثبت أنَّه أخلَّ لثلاث مرات متتالية بأحد شروط معاهدة الحماية. و هكذا، «**حوَّلت معاهدة أوت 1535 البلاد إلى شبه مستعمرة إسبانية، احتفظ الحفصيون فيها بسلطة "شرفية" و سُلِّمت حلق الوادي للإسبان، و مُنعت الموانئ على القراصنة الأتراك، و أصبح السلطان الحفصي رمزا للخيانة لدى الأهالي، خاصَّة بعد أن أباح للإسبان مدينة تونس**» [280].

رجع Charles Quint إلى بلاده بعد أن تولَّى «**إرجاع الحسن إلى عرشه، من دون أن تكون له ثقة في المستقبل، و كان أول المعترفين بأن السلطان الحفصي كان مبغوضا من رعاياه**» [281]، و ترك حامية بحلق الوادي لمساعدته على ما تبقَّى له من السلطات، حيث انحصرت مملكته وقتئذ في مدينة تونس و نواحيها، «**بينما كانت أطراف البلاد مستقلة عنه، يتولاَّها الأعراب أو الأتراك أو الإسبان**» [282]، فـ «**كان نفوذه ضيقا، محدودا، يستوي في ذلك بضيق حرية تصرُّفاته بين عملاقي البحر الأبيض المتوسط اللذين صارا يتنازعان بلاده في عقر داره**» [283].

قام «**مولاي حسن وسط أكوام من الجثث، و وسط الخراب و الدمار، دون أن يحسب حسابا لما حل بشعبه و أرضه**» [284] بمحاولات يائسة في الفترة ما بين 1535 و 1540 م / 942 و 947 هـ لاسترجاع رقعة نفوذه، فعزم على شنِّ ثلاث هجمات على مدينة القيروان بهدف استرجاعها من أيدي الشابِّيين، فلم يفلح، بل إنَّ أهلها، و بقية السكان عموما، هزموه في محاولاته الثلاث [285]، «**و أخذت أمواله، و رجع مكسورا**» [286]، ثم دخلت مدن سوسة و صفاقس و الحمَّامات و مدن ساحلية أخرى تحت حكم العثمانيين و أعلنت ولاءها لخير الدين، فقرر الحسن الحفصي عندئذ اعتماد الطريقة نفسها التي «أنقذ» بها تونس، و هي الاستنجاد بالجيش الإسباني، فردَّ الأعيان و العامة الفعل بسرعة فائقة - و قد كانوا رفضوا رفضا قطعيا الاعتراف بما تضمَّنته معاهدة الحماية الإسبانية الآنفة الذكر - و حرَّضوا ابنه و واليه على عنابة، أحمد، المعروف

---

[280] ورد في المؤَلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر».

[281] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[282] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[283] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[284] عزيز سامح التر في «الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية».

[285] يقول عبدالقادر المصمودي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

(La bataille) la plus importante fut celle de 1540. Elle se déroula près de Jemmal entre les troupes de Sidi Arfa et celles du Hafside, aidé par les espagnols.

[286] ابن أبي دينار في «المؤنس».

بـ «احْمَيْدَة» [287]، على الانضمام إليهم و عرضوا عليه خلع أبيه، الذي كان ساعتها موجودًا في نابولي، و تولّي السلطة مكانه، فقبل قائلا لمخاطبيه : «**إنما فعلت هذا لأني أنفت لِما حلّ بكم في السابق، و خفت عليكم ممّا سيأتي، فشكروه، و دعوا له، و سار في الناس سيرة حسنة، نفرت بها نفوس أهل البلد عن أبيه، و ازدادوا تعلّقا به**» [288].

حاول السلطان المخلوع استرجاع ملكه مستنجدا مرة أخرى بالإسبان، فهجم على العاصمة لافتكاكها من أيدي ابنه، لكنه انهزم و هرب إلى بحيرة تونس و اختبأ في جزيرة شكلي الكائنة بها، فالتحق به بعض أفراد الجند الحفصي و ألقوا عليه القبض و اقتادوه إلى ابنه احْمَيْدَة، فأذن بسمل عينيه عقابا له على خيانته و غدره، ثم سمح له بقضاء بقية حياته في التردُّد على مقامات الأولياء و الصالحين ليكفّر عن ذنوبه. غير أنّ الحسن الحفصي تمكّن بمناسبة إحدى زياراته إلى سيدي أبي القاسم الجليزي و بتواطؤ صهره أبي سلامة القليعي من الهرب إلى القيروان حيث أقام مدة، ثم عاودته الرغبة في استرجاع عرشه رغم إعاقته، فنظّم هجوما بإعانة بعض الجنود الإسبان على المهدية، و دخل في مناوشات مع جيش ابنه، فانهزم شرّ هزيمة و قُتل، حسب أغلب المصادر، على أيدي أبناء بلده، الجنود الحفصيين، و جيء بجثمانه إلى القيروان حيث دفن. و يُفيد مصدر تاريخي آخر بأنّه «**استغلّ الفوضى القائمة في تونس، ففر إلى طَبَرَقَة و منها إلى سردانيا فنابولي، و من هناك ذهب إلى روما**» [289].

87 – أحمد بن مولاي الحسن – 30
بن أبي عبد الله محمد الحسن
– أبو العباس، احْمَيْدَة، أحمد سلطان –

تولّى أبو العباس أحمد، المعروف بـ «احْمَيْدَة»، السلطة مباشرة إثر خلع أبيه سنة 1541 م / 948 هـ، فوجد البلاد على حافة الهاوية، خزائنُها خاوية، و الجيشُ الإسباني متمركزٌ في أهمّ مدنها، و قبائلُ الأعراب مستقلة بأغلب النواحي و الجهات الداخلية فيها.

أظهر هذا السلطان منذ توليه الحكم حذرا شديدا من كل من كان و ما كان يحيط به، متأثرا في ذلك بما كان يقوله له المنجّمون و العرّافون، فجلب جيشا من بلاد السودان لحمايته من

[287] تصغير محمد و أحمد في اللهجة التونسية.

[288] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[289] عزيز سامح التر في كتابه «الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية».

محاولات الانقلاب، و كذلك للتبرُّك بهم [290]. و قد كانت لتخوُّفاته و لاحتياطاته المفرطة مبرّرات و دوافع لا تخفى على أحد، ذلك أنّ أمور مملكته المتداعية الأركان لم تعرف الاستقرار لا في الداخل و لا مع الخارج، إذ قام عليه الأعراب، و خاصة منهم أولاد سعيد [291]، و هجموا على عاصمته و تطاولوا على شخصه بالاعتداء على ممتلكاته، فلم يتمَكّن من صدِّهم - و قد وصلوا إلى حدِّ منطقة الجبل الأخضر [292]، الواقعة في مدخل العاصمة - إلا بصعوبة كبيرة. **«كان هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه البلاد نهبا مقسّما بين الشابِّيين و الإسبان و الأتراك»** [293]. ثم تَعرَّضَت السلطنة إلى هجمات خارجية قامت بها جيوش قدمت من جمهوريتي نابولي و جنوة و احتلت مدينة المهدية سنة 1550 م / 957 هـ، ثم غادرتها بعد مدة قصيرة، كما احتلت جزيرة جربة و بقيت بها مدة تزيد على ستة أشهر و لم تغادرها إلا بعد تدخُّل درغوث باشا، صاحب طرابلس. و قد تواصل دعم درغوث باشا للسلطان أبي العباس أحمد، احْمَيْدَة، لسنوات عديدة، من ذلك أنَّه هجم على القيروان و افتكّها في ديسمبر 1557 م / ربيع الأوَّل 965 هـ من أيدي الشابِّيين و قتل واليها و عيَّن قائدا تركيا ليتولاّها، و هو حيدر باشا، الذي سيكون له شأن بعد حوالي سبع عشرة سنة في حرب الأتراك ضد الإسبان على أرض تونس. و قد كان السلطان الحفصي **«يؤمِّل من تمتين علاقاته مع درغوث باشا أن يدرأ عنه خطر الشابِّيين المستولين على القيروان و الطامعين في ضمِّ تونس إليهم، فكان يخشاهم أكثر من الإسبان»** [294].

حاول السلطان أبو العباس أحمد، احْمَيْدَة، رغم ضعف إمكانياته و تفكُّك ملكه، أن يتدارك ما تسبَّب فيه خلفه و والده من مذلّة و هوان لبلاده، فأظهر استعدادًا، و إن كان محتشما، للتخلص من الحماية الإسبانية، محاولا في مناسبة أولى الهجوم على قلعة حلق الوادي، فجهَّز جيشا به حوالي ألف من الفرسان و ألف آخر من الراجلين و خرج في عملية تمويهية إلى جهة ماطر بالشمال، ثم تسلَّل إلى حلق الوادي و وصل إلى حدِّ باب قلعتها، بحيث أصبح على وشك اقتحامها و احتلالها - و كان ذلك بإمكانه، لأنه يفوق الحامية الإسبانية عددا و عُدَّة - لكنه تراجع في آخر لحظة، ربما لأنه كان يخشى أن تصل النجدة إلى أعدائه بسرعة لا يعرف نسقها فتنقلب عليه الأوضاع و ينهزم، و ربما - و في هذا نصيب كبير من الاحتمال - لأنه لم يكن يثق في أهل تونس و لم يكن متيقنا من أنَّهم سيقفون إلى جانبه. و مهما كانت أسباب عدول السلطان أبي العباس أحمد، احْمَيْدَة، عن تحرير قلعة حلق الوادي و استرجاعها من أيدي الإسبان، فإنه بات من الواضح أنَّه كان على درجة من الضعف و العجز و الخوف جعلته يشكُّ في قدراته، و لربما أدى به اليأس إلى استخلاص العبر و الدروس من تراكم المحن و المصائب على عرش أجداده، فتيقَّن

---

[290] من عادات سكان شمال إفريقيا في عصور غير بعيدة اعتبار أبناء البشرة السوداء طالع خير و بركة.

[291] يقول محمد علي الحباشي في كتابه Les Sahéliens, l'histoire :

Entre tous les Riah, les Ouled Saïd étaient redoutés «incorrigibles». Plus d'une fois, les beys eurent affaire à eux. Après une longue série de péripéties, (ils) furent razziés et dispersés par Ali Bey (1675).

[292] هذا الجبل هو الهضبة التي يوجد بها الآن مستشفى الرابطة، قرب باب سعدون.

[293] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[294] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

من أنَّ ما بناه أسلافه على امتداد أكثر من ثلاثة قرون قد أضحى على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار و الاضمحلال.

في محاولة ثانية، فكَّر أبو العباس أحمد في الاستنجاد بالولاة الأتراك المجاورين لمملكته، «**و قد كانت بينه و بين درغوث باشا - صاحب طرابلس - صحبة أكيدة**» [295] كما أشير إلى ذلك سابقًا، فبعث إلى الحسن بن خير الدين في الجزائر، ثم إلى درغوث باشا في طرابلس، و كذلك إلى حاكم قسنطينة، طالبا النجدة، فلم يحصل على شيء يذكر، بل إنَّه تعرَّض بعد سنوات قليلة إلى هجوم شنَّه عليه أحد هؤلاء الجيران، و هو علج علي، بايلرباي الجزائر الجديد، المعروف بـ «علج علي رايس»، الذي قدم إلى تونس في جانفي 1569 م / رجب 976 هـ، على رأس جيش كبير من أفراد حامية الجزائر، و انضمَّ إلى صفوفه حوالي سبعة آلاف من الأعراب من أبناء قبائل قرفة و سويد و عمراوة، فحاول السلطان الحفصي اعتراضه و هو في تخوم مدينة باجة و دخل في معركة شرسة معه ألقي فيها بجيشه المتركب من ألف و ستمائة من المشاة، فكانت الغلبة لجيش علج علي باشا، علمًا بأنَّ قدوم صاحب الجزائر إلى تونس قد كان بطلب من أهلها و من أعوان المخزن الحفصي الذين انتهزوا فرصة انصراف سلطانهم إلى البوادي لمقاتلة الأعراب، فأوفدوا إلى الجزائر سرًّا أحد الوزراء، أبا الطيب تاج الخضار، ليتولّى «**استدعاء علي باشا لاستنقاذ البلاد من أيدي الحفصيين، لفساد نظام مَلِكِهم و غلبة الفساد عليهم**» [296]، خاصة و أنَّهم كانوا على علم بوجود «**ضغائن في النفوس بين السلطان أحمد و الباشا علي**» [297].

رجع السلطان أحمد من المكان الذي دارت فيه المعركة - منطقة وادي مجردة، غير بعيد عن مدينة باجة - مهزوما، و بقي مدة بعاصمته، ثم عندما تيقَّن بأنَّ علي باشا لن يترك سبيله و لن يرفع عنه الضغط، جمع قليلا ممَّا كان في قصره من ذخائر و نفائس، و أخذ بعض أهله و أتباعه و خدمه و هرب إلى قلعة حلق الوادي، طالبا النجدة من الجيش الإسباني، و ترك عاصمته تونس عرضة للنهب من قبل الأعراب و فريسة في يد العثمانيين الجزائريين. و فعلا، عاث الأعراب فيها فسادا و تخريبا و حملوا منها ما استطاعوا حمله، ثم دخلها علج علي غازيا، و أعلن بسط نفوذه عليها باسم السلطان العثماني سليمان خان الثاني و ربط إدارتها بالجزائر، فيما ألحقت سوسة و المنستير بطرابلس، ثم رجع إلى الجزائر بعد أن عيَّن مملوكه علج رمضان الصَّارْدُو (Le Sarde) حاكما على تونس نيابة عنه بصفة قائم مقام، «**و ترك الأعراب عائثة في الضواحي، و البحر بيد الإسبان، و أهل الحاضرة - تونس - كالمسجونين**» [298]. و قد يكون علج علي باشا رجع إلى الجزائر بأمر من السلطان العثماني الذي لم يستحسن مجازفته، و ذلك حسبما تؤكده أحد المصادر، إذ «**لم يبق في أيدي الإسبان غير حلق الوادي، التي كانت حصينة تماما، بحيث لا تستطيع الوحدات**

---

[295] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[296] مقديش في «نزهة الأنظار».

[297] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[298] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

العسكرية العثمانية المحلية اقتحامها، لذلك أرسل علي باشا إلى الباب العالي يطلب المساعدة، غير أنَّ السلطان لم يستجب للطلب، و وصف تحركات علي باشا - تبعا للمصادر الإسبانية - بأنها مغامرة، و لاَمَهُ لانعدام روح المسؤولية لديه» [299].

احتمى السلطان المهزوم بقلعة حلق الوادي و طلب النجدة من الجيش الإسباني لإعانته على طرد الجيش العثماني من عاصمته و تمكينه من استرجاع عرشه، مقتديا في ذلك بما فعله من قبله والده الحسن سنة 1535 م / 941-942 هـ ، لكنه فوجئ بقائد الحامية الإسبانية يعلمه بأن دولته تقبل فعلا مساعدته، لكنها تشترط أن تقتسم معه حُكمَ السلطنة و مالَها، فرفض رفضا باتا، ربما لأن شعورا وطنيا مفاجئا انتابه، و اختار الانسحاب، فوجد الإسبان في أخيه محمد الاستعداد التام لقبول شرطهم. و يُذكر أنَّ السلطان المنسحب «**فرَّ إلى جزيرة صقلية وسكن مدينة بلارمو و بقي بها إلى أن مات** [300]**، وجيء به إلى تونس، فدُفن بزاوية الشيخ الجليزي بعد ما مكث ثلاثة أيام مُلقى بالجلاز، لم يُؤذن بإدخاله إلى البلد، ظنا من القوم أنَّه حي، و أُدخل بعد ذلك و دُفن، و الملك لله وحده»** [301]. و يعتقد بعض المؤرِّخين أنَّ «**انتهاء حكمه كان مطابقا لخرافة التنجيم، من أنَّ الذي يزيله عن الحكم شخص اسمه علي و لا يتكلم اللسان العربي»** [302].

88 – محمد بن مولاي الحسن – 31
بن أبي عبد الله محمد
مولاي محمد –

قبل محمد الحفصي، آخر سلاطين بني حفص، في خريف سنة 1573 م / 981 هـ الشروط التي أملاها عليه الإسبان مقابل الدعم المطلوب لطرد «الغزاة» العثمانيين من تونس، و هي الشروط التي كان رفضها أخوه و سلفه، أبو العباس أحمد، و المتمثلة في اقتسام حكم السلطنة و مواردها بين السلطان الحفصي و الإمبراطور الإسباني. و ممّا زاد في إنزال محمد الحفصي إلى درجة دُنيا أمام حُماته الإسبان أنّ تعيينه «رسميًا» مكان أخيه قد تمَّ على متن إحدى قِطع الأسطول الإسباني. و مباشرة إثر مراسم التعيين، تحرَّك الجيش الإسباني، الذي كان يضمُّ جنودا كانوا مقيمين بقلعة

[299] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

[300] يقول عبد القادر المصمودي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، إنّ السلطان احْمَيْدَة الحفصي مات بمدينة Termini سنة 1575.

[301] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[302] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية» نقلاً عن ابن أبي الضياف في «الإتحاف» بتصرُّف.

حلق الوادي و آخرين قدموا من بعض الموانئ الإيطالية [303]، نحو العاصمة الحفصية بقيادة Don Juan d'Autriche، و تمكّن من احتلالها بسهولة، ثم تولّى هذا القائد الإسباني في أكتوبر 1573 م / جمادى الثانية 981 هـ بسط يده على تونس و نصّب محمد الحفصي «سلطانا صوريا» عليها - و هو السيناريو نفسه الذي عاشته البلاد مع أبيه الحسن منذ أربعين سنة - فهربت الحامية التركية التي كانت مقيمة بها لحماية أهلها، و عاد القائد الإسباني إلى بلاده. و قد يكون هذا الأخير عزم على الاستبداد بتونس و إقامة مملكة بها، غير أنّ الإمبراطور Philippe II **«غضب غضبا شديدا، فأمره بالعودة فورا و بأقصى السرعة، فعاد Don Juan إلى إسبانيا، بعد أن ترك ثمانية آلاف جندي و عهد إلى Gabrio Serbelloni بقيادتها، و أمره بالمحافظة على المواقع التي احتلها»** [304].

انتاب الرعبُ السكانَ و الأعيانَ، و خاصة في العاصمة، و خافوا أن يحلّ بهم ما حلّ بآبائهم و أجدادهم عندما غدر بهم والد سلطانهم، الحسن الحفصي، الذي سلّم تونس و من بها إلى الجنود الإسبان ليتولّوا نهبها و تخريبها، فهرب معظمهم إلى البوادي المجاورة و سكنوا الدواميس التي بجبل الرصاص، و احتموا بالأعراب، فكان ما نالهم من نهب و إذلال و هتك للأعراض أشدّ عليهم من آلام الهجر و مغادرة الديار. و سعيا إلى استمالتهم، و ربّما إلى نيل رضاهم على انتصاب الحماية الإسبانية، تظاهر الإسبانيون باللين و المرونة تُجاهم، فسمحوا لهم بالعودة إلى ديارهم، على أنّهم اشترطوا عليهم أن يقبلوا دون نقاش الحالة التي سيجدونها عليها أو التنازل عنها، فـ**«من وجد داره أخذها، و من وجدها بيد النصارى وكّل أمره إلى الله»** [305]. و من مظاهر الاستبداد و الإهانة التي طبعت معاملة الإسبان لأهل تونس، كبيرهم و صغيرهم، قرار قبطانهم السكن في القصبة مع محمد الحفصي و الجلوس معه في سقيفتها لتسيير الشؤون و الحكم بين الناس.

و كما جرى في عهد الحسن الحفصي، استباح الجنود الإسبان مرّة أخرى مدينة تونس و أحياءها رغم وعود قادتهم، فعبثوا بحرماتها، و اعتدوا على جامعها الأعظم، جامع الزيتونة، و ربطوا خيولهم بسواريه، و أتلفوا **«ما به و بالمدارس العلمية من الكتب، و ألقوها في الطرقات، يدوسها العسكر بخيلهم»** [306]، و نبشوا قبر الولي سيدي محرز بن خلف. و تأكيدًا لعزمهم البقاء في تونس و استعمار نواحيها بصفة دائمة، بنوا قلعة كبيرة خارج باب البحر أطلقوا عليها اسم «الباستيون» [307]، و هي عبارة عن حصن مربع الشكل، مرتفع الأسوار، خَصَّصُوه لسكن ما يزيد على سبعة آلاف جندي و بعض أصحاب الحرف و التجار من جماعتهم.

---

[303] يُذكر أنّ الأديب الإسباني الشهير **Miguel De Cervantès**، مؤلف كتاب Don Quichotte de La Manche، كان من بين أفراد الجند الإسباني الذي قدم إلى تونس.

[304] عزيز سامح التر في «الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية».

[305] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[306] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف» مضيفا أنّ **«هذا هو السبب في قلة تآليف الفحول من هذا القطر، فإنها ضاعت شذر مذر في هذه الواقعة»**.

[307] لفظة إسبانية معناها «القلعة» أو «الحصن».

خلَّف دخول الإسبان إلى تونس و طريقة تعاملهم مع أهلها و مع سلطانها و مقدَّساتها جوًّا من الكبت و الغُبن في النفوس، نتجت عنه بعض الأحداث و الخصومات بين أهل المدينة المسلمين و الغزاة المسيحيين. و عاشت مدينة تونس في هذه الأجواء ما سُمِّي بـ «واقعة الشكارة» [308] التي كان باب البنات، الموجود غير بعيد عن ربض باب سويقة و الذي جرت فيه هو الآخر أحداث دامية منذ أكثر من خمس سنوات، مسرحًا لها. و تتمثَّل الواقعة في أنَّ أحد سكان تونس تخاصم مع إسباني حول شراء «شكارة» و تعرَّض للإهانة و الضرب من قِبل خصمه، فاستنجد بأبناء عشيرته، فهرعوا لحمايته و نُصرته و قتلوا الإسباني، ممَّا أدَّى إلى اندلاع معركة عامة مات فيها ما يزيد على 300 من أبناء الطائفتين، و بقي الجنود الإسبان بعد ذلك مستبدِّين بالبلاد، واضعين تحت حمايتهم و إرادتهم السلطان محمد الحفصي، الذي انحصرت مهامُّه في النظر في بعض المسائل التافهة و في حضور بعض المراسم التشريفاتية البسيطة. أما أفراد الجيش التركي - أو بالأحرى البعض ممَّن تبقوا منه - فقد هربوا من العاصمة كما سلف الذكر، و توجَّهوا إلى الحمَّامات بحثا عن مأمن، فصدَّهم سكَّانها و منعوهم من دخولها، فاضطروا إلى تحويل وجهتهم صوب القيروان، حيث لا يزال حيدر باشا منتصبا بها. و قد يكون «**صدُّ أبواب الحمَّامات أمام الحامية التركية المطارَدة من قبل جنود الإسبان يعني تحالفا - و لو غير مقصود - من سكان البلدة مع الغزاة الإسبان، و هو يدلُّ على الانفكاك و انعدام الترابط السياسي و الاجتماعي في تلك الفترة العصيبة من تاريخ تونس**» [309]. في الطريق، لحقت بالجند الأتراك كتيبة من الجيش الإسباني قادمة من تونس، فجرت معركة طاحنة بين الجانبين في منطقة خنقة الحُجَّاج، الواقعة غير بعيد عن مدينة قرمبالية، تمكَّن خلالها الجيش التركي، رغم قلة عدده، من التغلُّب على خصمه الإسباني و قتلَ عددا كبيرا من أفراده و بعثَ برؤوسهم إلى القيروان «**لتسكين الأحوال فيها**» [310]. و من الغد، رجع أفراد الجيش العثماني إلى الحمَّامات في حملة انتقامية و دخلوها عنوة، فاستباحوها و نهبوا أموالها و خيراتها و سبوا نساءها و أطفالها، و لم يكفُّوا عن تصرُّفاتهم بها إلا بعد تدخُّل الوليِّ الصالح سيدي الجديدي [311].

كانت أخبار تصرُّفات الجنود الإسبان و شنائعهم تصل تباعا إلى القيروان فتبعث في أهلها و قادتها الخوف و الرعب، ممَّا حدا بقائدها حيدر باشا إلى التفكير في الهرب لكنه عدل عن ذلك و لم يفعل، كما حدا بأعيانها و سكانها إلى طلب النجدة من قائدي طرابلس و الجزائر، فاستجابا في الحين للنداء و وجَّها إلى القيروان الدعم المطلوب، ثم قصد الجميع تونس، يتقدَّمهم القادة الثلاثة، حيدر باشا و مصطفى باشا و رمضان باشا، سعيا إلى محاولة استرجاعها، فحاصروها و شدَّدوا عليها، لكن فترة الحصار طالت أكثر ممَّا كان متوقعا، فنفذت مؤونتهم و نقص سلاحهم، فهمُّوا بالتراجع إلى حيث انطلقوا. و بينما هم على وشك الإقلاع عن مكان معسكرهم، إذا

[308] نوع من الأكياس يُصنع من القماش الخشن و يُستعمل لنقل الحبوب و غيرها من المزروعات و الحطب و الفحم و ما إلى ذلك.

[309] محمَّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[310] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[311] توجد الآن قرية غير بعيدة عن الحمَّامات تحمل اسم هذا الولي.

بأسطول عثماني ضخم أرسله السلطان سليم خان الثاني بقيادة الوزير سنان باشا [312]، يلوح في الأفق متجها إلى قلعة حلق الوادي، فظنّ - في وهلة أولى - قادة الجيوش التركية القادمون من القيروان و طرابلس و الجزائر، «**أنّها عمارة أتت لنصرة النصارى، فقويت شوكتهم على الرحيل بالليل**» [313]، ثم عندما أيقنوا أنّها ليست كذلك و تعرّفوا على هويتها الحقيقية، عدلوا عن الرحيل و استقبلوا الأسطول العثماني بالفرحة و الاستبشار.

نزل المبعوث التركي سنان باشا بحلق الوادي أواسط جويلية 1574 م / أواخر ربيع الأول 982 هـ على رأس جيشه القادم على متن ما لا يقلّ عن مائتي قطعة بحرية و المتكوّن من حوالي عشرين ألفا من الجنود، و في مقدّمته الحامية 101 التي تضمُّ ثلاثة آلاف (و قيل أربعة آلاف) عنصر من الإنكشارية [314]، و عزم على اقتحامها، فانضمّت إليه الجيوش القادمة من الجزائر، و عددها حوالي ثلاثين ألف مقاتل [315]، و كذلك الجيوش القادمة من القيروان و طرابلس، و حتى من مصر، فبادر في أول الأمر إلى فصل القلعة عن بقية البلاد، ثم ضرب حصارا حولها و هجم عليها، مستعملا أحدث وسائل الحرب في ذلك العهد، فكانت معركة شرسة مات فيها من الجانبين عدد كبير [316]، و أطنب المؤرّخون في وصفها و في إبراز روح القتال العالية التي تحلى بها الجيش العثماني، قادةً و جنودًا، خلالها، كما قدّموا تحاليل مُفصّلة للخطة التكتيكية التي وضعها سنان باشا لقيادتها و تصويرًا دقيقا للأعمال و الأشغال التي أذن بإنجازها لاقتحام القلعة، «**الأمر الذي دلّ على كفاءة عالية** (لدى الجيوش العثمانية) **برهنت عن تماهيهم التام مع كبريات الممالك و القوى الأوروبية من حيث حذق مختلف الخبرات العسكرية الحديثة و المتطوّرة آنذاك**» [317].

---

[312] يقول ابن أبي الضياف في «الإتحاف» : «**سنان باشا كان من القواد الكبار و عظام الوزراء في الدولة العثمانية، و له آثار عظيمة بكثير من البلدان الإسلامية التي دخلها أو التي وُلي عليها، مثل اليمن و الشام و مكة المكرمة و المدينة المنورة و القاهرة و غيرها. و كانت وفاته سنة 1004**».

[313] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[314] يقول رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا» إنّ الإنكشاريين : «**من أوائل الجنود العثمانيين، كانوا في الأصل يُجلبون و هم صغار من النصارى و غيرهم، يعتنقون الدين الإسلامي ثم يُربّون و يُدرّبون تدريبا عسكريا خاصا، و تكوّن منهم جيش جديد قوي أُطلق عليه اسم "القوة الجديدة"، باللغة العثمانية "يني جري"، "يكي جري"، و منها لفظ "الإنكشارية" أو "الينجرية"**». و يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Les Janissaires, (sont) à l'origine des auxiliaires recrutés parmi les paysans de l'intérieur de l'Anatolie, puis dans les provinces de l'empire ottoman, pour constituer un corps de troupes disponibles, une sorte d'armée de métier.

[315] يُقدِّر الشيخ الصغير بن يوسف في كتابه «المَشرع الملكي» عدد الجند القادمين من الجزائر بـ 3000.

[316] تراوح عدد القتلى حسب مختلف الروايات بين 3.000 و 20.000

[317] لطفي عيسى في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

بعد حصار مرير و معارك و مناوشات متعددة دامت ثلاثة و أربعين يوما [318]، تمَكَّن الجيش العثماني من افتكاك القلعة، و ذلك يوم الخميس 3 سبتمبر 1574 م [319] / 16 جمادى الأولى 982 هـ ، فهرب الجنود الإسبان منها، و اصطحبوا معهم محمد الحفصي، و توجَّهوا إلى مدينة تونس و احتموا بـ «الباستيون»، و لكنهم لم يتمَكَّنوا من الصمود سوى حوالي ثلاثة أسابيع في وجه الجيش التركي، الذي شدَّد عليهم الملاحقة إلى أن احتل معقلهم و قتل جميع من فيه من الجنود الإسبان و من الأعراب المتواطئين معهم، و ألقى القبض على السلطان محمد الحفصي و أرسله إلى إسطنبول [320]، و «**أرسل بشائر النصر و الفتح المتوالي إلى جهة الباب العالي و عمَّمَ به سائر بلاد الإسلام ليأخذ المسلمون من هذا البشر التام، و السرور الشامل العام، و يفرح المؤمنون بنصر الله و ملائكته الكرام**» [321]، و عمَّت الفرحة سكان تونس، رغم ارتفاع عدد القتلى من بين أبنائهم، و الذي بلغ حسب بعض المصادر أكثر من عشرة آلاف.

أثار دخول الجيش العثماني للعاصمة التونسية و طرد الإسبان منها موجة عارمة من الابتهاج و الاستبشار في جميع أنحاء العالم الإسلامي، إذ اعتبر معظم المؤرِّخين أنَّ دخول الجيش العثماني إلى تونس و انهزام محمد الحفصي و عملائه الإسبان مؤشرا واضحا و دليلا قاطعا على عظمة الإسلام و قُوَّته، و بارك معظمهم - قدامى و جدد، من أبناء البلد و من خارجه - هذا التدخل [322]، بل إنَّ السواد الأعظم من الناس، و حتى من المشايخ و العلماء، أصبحوا يعتقدون أَنَّ انتصار الإسلام و المسلمين على الإسبان المسيحيين في ذلك العهد و في تلك الظروف بالذات و احتلالهم في الفترة ذاتها للعديد من البلدان و العواصم الأوروبية، إنَّما يُعدّ بمثابة «الفتح»، و ذهب بعضُهم حتَّى إلى القول بأَنَّ هذا الفتح ما كان ليتحقق لو لم يكن العثمانيون أسمى و أرقى من البشر العاديين، فكانوا «**على قناعة أنَّ العثمانيين تحميهم العناية الإلهية، و في أحيان عدة كان البسطاء يعتبرونهم أداة مرسلة منها** - أي من العناية الإلهية - **فاعتُبرت انتصاراتهم في أوروبا عقابا من الله و انتقاما من الحُكَّام الظالمين**» [323]. و قد بالغ بعض الرواة و المؤرِّخين كذلك في التكبير و التهليل لعناصر الجيش التركي، و ربما أطلقوا على السلطان سليم خان الثاني كلَّ أنواع الأوصاف و النعوت التي تضعه في مقام الفاتحين و المبشِّرين، و جعلوا منه أكبر نصير للدين

---

[318] يقول ابن أبي دينار في «المؤنس» : «**و من عجيب الاتفاق أنَّهم** - أي الإسبان - **مكثوا في تحصينه مدة ثلاث و أربعين سنة، و لما أراد الله سبحانه و تعالى نزعه من أيديهم، أخذ في ثلاثة و أربعين يوما، عدد ما ملكوه من السنين**».

[319] اختلفت المصادر اختلافا واضحا حول السنة التي دخل خلالها الأتراك إلى تونس. فابنُ أبي دينار في «المؤنس» و أغلب الذين نقلوا عنه، أمثال ابن أبي الضياف في «الإتحاف» و مقديش في «نزهة الأنظار» و الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية» و محمد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية»، يذكرون سنة 981 الهجرية، التي توافق سنة 1573 الميلادية، بينما يعتمد كلُّ المؤرِّخين المعاصرين سنة 1574 الميلادية، التي توافق سنة 982 الهجرية، و هو التاريخ «المُتَّفق عليه».

[320] أذن السلطان سليم خان الثاني بإيداع محمد الحفصي السجن حتى لا يراوده الحنين إلى الرغبة في استرجاع عرش أجداده.

[321] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[322] يقول نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية» : «**إن إعجابَ الكُتَّاب التونسيين بالعثمانيين إعجابٌ لا حدود له، و ما زال إلى الآن يثير دهشة**».

[323] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

الإسلامي منذ قرون خلت و أنبل ما شاهده التاريخ منذ الخلفاء الراشدين. و لعل ذلك يعود إلى أنّ الاحتلال الإسباني لهذه الأرض العربية المسلمة كان «**مصحوبًا بعزم الإبادة، مدفوعًا بتعصُّب ديني لو طال به الأمد لكانت نتائجه القضاء المبرم على معالم الهوية القومية و الدينية و مقوماتها. و لا غرابة في هذا التوقُّع، لأن أولئك الغزاة الوافدين كانوا منتشين بالانتصارات المسيحية على الإسلام و بقايا المسلمين في إسبانيا**» [324]. لهذه الأسباب، اعتُبر قرار سليم خان الثاني استئصالَ الإسبان من البلاد الإفريقيّة و ضمّ تونس إلى إمبراطوريته من القرارات التاريخية العميقة الأبعاد، ذلك أنَّه عزم على التدخل بكامل ثقله في تونس لأسباب استراتيجية أولا، أساسها رغبتُه في مراقبة الضفة الجنوبية لمضيق صقلية، و سياسية ثانيا، هدفُها إتمام احتلال هذه الضفة بأكملها لجعلها تمتدُّ من مصر إلى تخوم المغرب الأقصى، و دينية ثالثا، اعتبارا بأن الجهاد يُعدُّ من ثوابت السياسة العثمانية منذ فتح القسطنطينية.

خاتمة السلطنة الحفصية

هَوَى العرش الحفصي في سبتمبر 1574 م / جمادى الأولى 982 هـ [325] بعد أن مضى على انتصابه بتونس أكثر من ثلاثة قرون و نصف القرن (379 سنة بالحساب الهجري / 367 سنة بالحساب الميلادي)، أي من يوم تعيين الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاتي في سبتمبر 1207 م / شوال 603 هـ واليا عليها إلى يوم هروب ثم اعتقال آخر سلاطين البيت الحفصي، محمد بن الحسن. و قد عرفت الدولة الحفصية طوال كامل هذه الفترة تطورات و تقلبات عديدة و متفاوتة، ذلك أنّ سلاطينها «**كان منهم من بلغ درجة الملك، و منهم من قاربها، و منهم من نال الاسم من السلطان فقط، و منهم من تغلبت عليه العرب و أقاموه في الملك و شرطوا عليه شروطا وفّى لهم بذلك، و تمادت أيامهم في إقبال و إدبار، إلى أن أتاهم ما أتى على غيرهم، فصاروا عبرة لغيرهم لما خلت منهم الديار**» [326].

خلاصة لهذه الحقبة الطويلة من تاريخ تونس، يمكن تقسيم كامل مدّة العهد الحفصي إلى أربع مراحل، هي على التوالي :

---

[324] محمّد العروسي المطوي في «السلطنة الحفصية».

[325] اختلف المؤرِّخون و الدارسون حول تحديد اليوم الذي يُمكن اعتباره يوم سقوط العرش الحفصي، ذلك أنّ صنفا منهم اعتبره يوم 3 سبتمبر 1574 م / 16 جمادى الأولى 982 هـ ، و هو يوم هروب السلطان محمد الحفصي و أفراد الجيش الإسباني بعد اقتحام قلعة حلق الوادي من قِبل الجيش العثماني، و صنفٌ ثانٍ اختار يوم إلقاء القبض على محمد الحفصي و القضاء على جيوب المقاومة الإسبانية في تونس (22 سبتمبر 1574 م / 5 جمادى الثانية 982 هـ) بعد سقوط الباستيون في أيدي الجيش العثماني، فيما اختار صنفٌ ثالثٌ حسم المسألة بالقول إنّ سقوط حلق الوادي يُعتبر «فتحًا أولَ» و «سقوط الباستيون «فتحًا ثانيًا».

[326] ابن أبي دينار في «المؤنس».

الأولى، فترة القوة و الاستقرار، الممتدة من 1207 إلى 1277 (أكثر بقليل من سبعين سنة)، و التي كان من أبرز سلاطينها باعثُها الشيخ أبو محمد عبد الواحد و ابنُه أبو زكرياء يحيى الأول و حفيدُه، المستنصر بالله الأول، و هي الفترة التي شهدت الانتصاب الحقيقي للعرش الحفصي بتونس و استقلال البلاد عن مراكش، كما شهدت تركيز أسس الدولة و توطيد أركانها و امتداد نفوذها - في وقت ما إلى حد القاهرة و مكة المكرمة - و تمكُّنها من صدِّ الحملات الصليبية و التنصيرية عن إفريقيّة.

الثانية، فترة الضعف و الانحلال، الممتدة من 1277 إلى 1370 (حوالي قرن كامل)، و التي كان من «أشهر» سلاطينها أبو زكرياء يحيى الثاني، الواثق، و عمُّه أبو إسحاق إبراهيم الأول، و عمُّه الآخر أبو حفص عمر، ثم أبو عبد الله محمد، أبو عصيدة، و أبو البقاء خالد الأول، و أبو يحيى أبو بكر، و المُستنصر بالله الرَّابع، و هي فترة عاشت خلالها السلطنة الحفصية الكبرى الانفصال بين جهتيها الغربية و الشرقية و تعرَّضت للاحتلال المريني في مناسبتين، كما تأثرت بتمرُّد بعض قبائل الأعراب و بصراع أبناء البيت الحفصي على الحكم.

الثالثة، فترة الانتعاشة و الازدهار، الممتدة من 1370 إلى 1489 (حوالي 120 سنة)، و التي كان من أكبر سلاطينها أبو العباس أحمد، و ابنُه أبو فارس عبد العزيز، و حفيدُ أبي فارس، أبو عمرو عثمان، و هي فترة استعادت خلالها الدولة سلطانها و مكانتها و وحدتها و استقرارها، كما عرفت فيها أوج النهضة الفكرية و الثقافية و ذروة النماء الاقتصادي و العمراني و حُسنَ الاختيارات السياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي.

الرابعة، فترة التفكك و الانحلال و السقوط، الممتدَّة من 1489 إلى 1574 (أقل بقليل من 90 سنة)، و التي كان «أشهر» سلاطينها - من حيث المساهمة في تدهورها و سقوطها - أبو عبد الله محمد بن الحسن و حفيداه أحمد، «احْمَيْدَة»، و مولاي محمد، و هي الفترة التي عاد خلالها أبناء البيت الحفصي إلى التنافس و الصراع على السلطة و عاشت فيها البلاد جوا من الفوضى و التسيّب جعلت رقعة السلطنة تتقلص لتنحصر في وقت ما في مدينة تونس و ضواحيها فحسب، و أصبحت البلاد بسواحلها و مدنها و جزرها حلبة صراع بين قوتين عُظميين، الإمبراطورية الإسبانية و السلطنة العثمانية، و ارتمى خلالها اثنان من آخر سلاطينها في أحضان الإسبان.

و بخصوص هذا الصراع بين القوتين العظميين المذكورتين [327]، الذي دام على أرض تونس و في عرض مياهها على امتداد حوالي ثلاثة أرباع القرن، و «**الذي ذهبت ضحيتَه إفريقيّة التعيسة الحظ على نحوٍ مثيرٍ للرِّثاء**» [328]، فقد عرف أربع مراحل يُمكن اختزالها كما يلي [329] :

---

[327] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان Initiation à la Tunisie، أنَّ البلاد أصبحت : Le théatre de la lutte de l'Empire espagnol contre l'Empire ottoman, de la Croix contre le Croissant.

[328] R. BRUNSCHVIG في «تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي».

[329] المرجع بتصرُّف : المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث.

- الفترة ما بين 1500 و 1534، التي عرفت تنامي القرصنة التركية و احتلال عدد من الموانئ و الجزر في السواحل الشمالية من تراب السلطنة الحفصية، و في المقابل قيام الجيش الإسباني بسلسلة من الهجمات لصدّ القراصنة و احتلال عدد من المدن الساحلية الاستراتيجية، مثل الجزائر و بجاية و وهران و طرابلس (1509) و جربة (1520)، و في ذات الفترة تعيين خير الدين باربروس (1519) من قِبل الباب العالي أمير أمراء (Beylerbey) على إفريقيّة و مساعدته على احتلال العاصمة الحفصية (1534) ثمّ حلق الوادي و بنزرت و القيروان، و أخيرا نهاية ولاية السلطان مولاي الحسن الحفصي و ارتمائه في أحضان الإسبان لاسترجاع عرشه.

- سنة 1535، التي سجّلت هجوم قوّة عسكرية ضخمة (Armada) على تونس تضُمُّ 390 قطعة بحرية على متنها خمسة و ثلاثون ألف جندي من إسبانيا و البرتغال و نابولي و دولة الفاتيكان و طوسكانة و جنوة و صقلية و مالطا بقيادة الإمبراطور الإسباني Charles-Quint، و عرفت احتلال قلعة حلق الوادي ثم، بعد معركة طاحنة ضدّ حامية عثمانية بقيادة خير الدين، احتلالَ مدينة تونس من قِبل الجيوش المعتدية و نهبها و تخريبها و سقوط ثلاثين (أو حتّى سبعين) ألف ضحية و إعادة السلطان مولاي الحسن إلى الحكم.

- الفترة من 1535 إلى 1571، التي شهدت تركيز وحدات عسكرية إسبانية مسلّحة بقصبة تونس و بعدد من المدن الساحلية و تداول الأتراك و الإسبان على احتلال عدد من المدن الأخرى و تدخُّل القرصان درغوث باشا، صاحب طرابلس، في النزاع و افتكاكه للقيروان من أيدي الشابِّيين الصوفيين (1558)، ثمّ هزمه الساحق للجيش الإسباني الذي هجم على جزيرة جربة من ناحية البحر (1560) لاحتلالها.

- السنوات 1571 إلى 1574، التي نشبت خلالها المعارك الفاصلة بين القوتين العُظميين و سجّلت احتلال العاصمة من قِبل الجيش العثماني (1571) ثمّ سقوطها من جديد بيد الجيوش الإسبانية (1573) بقيادة Don Juan d'Autriche، و أخيرا دخول الأميرال سنان باشا، مبعوث السلطان سليم خان الثاني، بحرًا إلى تونس و انضمام الجيشيْن القادمَيْن من الجزائر و طرابلس إليه و انهزام الجيوش الإسبانية فسقوط قلعة حلق الوادي ثمّ تونس العاصمة (سبتمبر 1574) و أخيرا انهيار العرش الحفصي.

ختاما، يُمكن القول، مهما اختلفت الآراء بخصوص تقييم هذه الفترة الطويلة و الهامة من تاريخ تونس، إنّ «**فضلَ بني حفص يتمثّل في حفاظهم على حضارة كانت مساهمتهم الطريفة فيها متواضعة. و إذا تذكرنا أنّهم كانوا مضطرين دائما إلى كبح جماح القبائل المشاغبة و التيقّظ إلى خطر النصارى المتزايد من دون أي أمل في عون خارجي، سلّمنا بأن عَمَلَهم، على تواضعه، جديرٌ على الأقل بالاحترام**»[330]، فقد تركوا في المجتمع التونسي بصمات و آثارا شملت جميع المجالات و مختلف الميادين و هي لا تزال قائمة إلى الآن. و بالرغم من التقلّبات و الأزمات التي

[330] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

مرُّوا بها خلال بعض الفترات - الطويلة أحيانا - من مدَّة حكمهم، الذي دام أكثر من سابقيه و من لاحقيه، فقد تمكّنت دولتهم، **«التي عُدَّت وريثة دولة المُوَحِّدين، من بناء سلطة و مجتمع جديدَيْن، قائمَيْن على أسس مذهبية و حضارية متميِّزة، و على صياغة مستحدثة للمجتمع القائم على الإفريقيين الأصليين و المجموعات الوافدة من المغرب و الأندلس و بلاد السودان و أوروبا، و اقترن هذا البناء بتطوُّر اقتصادي و عمراني و ثقافي لم تشهد له إفريقيّة مثيلا منذ قرنَيْن من الزمن، فكانت فترة حكمهم مُؤسِّسة لتاريخ المغرب و إفريقيّة، ترَسَّخت فيها الهياكل و المؤسَّسات و التقاليد التي غالبا ما ظلَّت فاعلة في السلطة و المجتمع طيلة العهد العثماني»** [331] الذي سيلي عهدَهم.

[331] محمد حسن في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

عهد الباشاوات الأتراك

... الباشاوات الأتراك ...[1]

مباشرة إثر انهيار السلطنة الحفصية، انقسم تراب إفريقيّة إلى ثلاثة أجزاء منفصلة، و انحصرت البلاد التونسية تقريبا في المساحة الجغرافية التي تُغطّيها الآن [2]، و لم تعد تونس - أو المنطقة التي كانت إلى حدّ سنة 1574 م / 982 هـ تُسمّى بإفريقيّة - دولة قائمة الذات. فقد فقدت بسقوط العرش الحفصي[3] كيانها، و انحدرت من مقام السلطنة إلى رتبة المستعمرة و أصبحت مقاطعة عسكرية تخضع، شأنها شأن جارتيها طرابلس و الجزائر، لسلطة خارجية، هي السلطنة العثمانية و مقرُّها إسطنبول، و صارت تحمل اسم «الإيالة [4] التونسية»، تثبيتا لصلتها الولائية المطلقة بالباب العالي، و صار اسم السلطان العثماني يُذكر في الخطب الجُمُعية في مساجدها و يُنقش على النقود المتداولة في أسواقها، كما أصبحت من حيث تشريعاتها و هياكلها و معاملاتها خاضعة لقوانين البلاد التركية و تراتيبها، بعد أن اعتمدت في مرحلة انتقالية القوانين المعمول بها في الإيالة الجزائرية المجاورة.

عاد سنان باشا إلى إسطنبول بعد أسابيع قليلة من انتصاره على الجيش الإسباني حاملا معه خصمَيه المهزومَين، القبطان الإسباني و السلطان محمد الحفصي، و أصدر أوامره إلى باشا طرابلس و باشا الجزائر و غيرهما ممّن قدموا من المشرق و شاركوا في «فتح تونس» بالعودة إلى مواقع عملهم. و هكذا، قرّر ألاّ يطيل المقام بهذه الأرض و ألاّ يتولّى حكمها بنفسه - مع أنّ ذلك كان بإمكانه حسب بعض المصادر - و اختار العودة إلى إسطنبول لمواصلة خدمة العرش العثماني، على أنّه حرص قبل مغادرته نهائيا للبلاد التونسية على تكريس و توثيق الإطار الجديد الذي سيحدد نوعية العلاقات التي سترتبط مستقبلا تونس بتركيا، و ذلك على غرار ما تم منذ زمن ليس ببعيد بالجزائر و طرابلس، فجعل من هذه المستعمرة الجديدة مقاطعة أو ولاية عسكرية - وْجَقْ أو سَنْجَقْ [5] - و وضع لها نظاما يعتمد مبدئيا على قاعدة تفريق السلط و تجزئة المهام، و هو نظام لم تعهده البلاد من قبل، و يرتكز، من ناحية على

---

[1] فقدت إفريقيّة خلال فترة الباشاوات الأتراك كيانها كدولة، و أصبحت «إيالة» (ولاية) مُلحقة بالباب العالي، فلم يكن لها حُكّامُ بالمعنى المعتمد في هذا الكتاب. لذا وجب عدم اعتماد ترقيم ترتيبي - لا إجمالي و لا فرعي - لمن سيتولّون إدارتها في هذه المدة.

[2] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
On peut dater de cette époque la dimension géographique actuelle de la Tunisie.

[3] تشتّت أغلب أفراد العائلة الحفصية بعد سقوط عرشهم، و عرفت كل مجموعة منهم مصيرا مغايرا لمصير المجموعة الأخرى. فقد نُفي محمد، آخر السلاطين، إلى إسطنبول، و استقرّ أخوه احْمَيْدَة في نابولي إلى أن مات بالطاعون، و لجأ عدد من الأمراء و الأميرات، منهم ابن السلطان احْمَيْدَة و ابنته، إلى صقلية حيث اعتنقوا الديانة الكاثوليكية. على أنّ عددا من أبناء البيت الحفصي، الذين لم يُغادروا البلاد، واصلوا متابعة الأحداث بواسطة عملاء و مخبرين، و كانوا يترصّدون الفرصة دون أن يُوفقُوا للمطالبة بعرش أجدادهم.

[4] الإيالة، حسب «المنجد في اللغة و الأعلام»، هي «**البلاد المحدودة تحت ولاية وال**» و تُرادفُها باللغة العربية كلمة «ولاية» و باللغة التركية كلمة «Beylerbeyilik». على أنّ «الإيالة» تُعتبرُ أهمّ و أرفع من «الولاية» لأنّ متوليها يتمتّع بصلاحيات أوسع، لذلك يُترجمها الأوروبيون بلفظة Régence و لا يستعملون لفظة Province إلاّ نادرًا.

[5] كلمتان تركيتان، معناهما المقاطعة أو المنطقة العسكرية.

مجموعة من المسؤولين المدنيين و الضباط و الجنود، و من ناحية أخرى على عددٍ من الهياكل و المؤسسات.

على المستوى العسكري و شبه العسكري، ترك سنان باشا بتونس بعد عودته إلى إسطنبول حامية تركية بها أربعة آلاف من «الإنكشاريين» (Janissaires) موزّعين على مائة فرقة، بكلٍّ واحدة منها أربعون عنصرا، «**و كان ذلك العسكر عمود النظام**» [6]. و تضُمّ قيادة هذه الحامية عددا من الضباط من أصحاب الرتب العليا و المتوسطة، منهم «البُلكباشية» (جمع بلكباشي [7]، و هو النقيب أو العقيد [8]) و الأودباشية أو الأوضباشية (جمع أودباشي أو أوضباشي، و هو الملازم) و الآغاوات (جمع آغة، و معناها «**الأخ الأكبر، رئيس الخدم. و يُطلق اللفظ أيضا ليدلّ على بعض الرُّتب العسكرية و المدنية**» [9])، و غير ذلك من الأصناف و الرتب الأخرى.

على المستوى الإداري و المدني، أوكل سنان باشا مهمة تسيير الدواليب الجديدة للإيالة إلى عدد من المسؤولين دون ضبط أو تحديد مشمولات كلٍّ واحدٍ منهم، و ذلك ما سيتسبَّبُ في انتهاء العمل بهذه المنظومة الجديدة بعد سبع عشرة سنة من تّركيزها كما سيأتي بيانه. فقد عيَّن سنان باشا مباشرة إثر سقوط العرش الحفصي أحد القادة الأتراك لتسيير «الشؤون العامة» للإيالة و منحه رتبة «الباشا»، فأصبح «**يدير شؤون البلاد و يباشر سياستها، وهو مفوَّض تفويضا مطلقا، و ذلك بمقتضى عرف جرت عليه الدولة العثمانية فيما يتعلق بإدارة ولاياتها البعيدة**» [10]، ما يعني بأنّ

[6] أورده توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

و يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Les contributions levées, en particulier dans les campagnes à la tête d'une armée, étaient utilisées à des fins militaires. La deuxième grande tâche assignée à la milice était la guerre contre le Chrétien ; il s'agit de défendre les avant-postes ottomans en Méditerranée, ou de défendre, plus particulièrement, le pays tunisien récemment arraché aux espagnols.

[7] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Chef de troupe, titre porté par les officiers supérieurs de la milice turque au Maghreb (XVI^{ème} / XVII^{ème} siècles). Le parler tunisien en a fait «Boulakbèche».

[8] يقول توفيق البشروش في «جمهورية الدايات» إنّ البُلكباشي هو الـ colonel.

[9] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

و يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

l'Agha est commandant de garnison ; l'équivalent de colonel.

10 رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

و يقول عبد القادر المصمودي في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Seule autorité dont la désignation émanait de l'étranger et, par là-même, symbole de la suzeraineté turque sur Tunis, le Pacha était le Délégué - Résident de la Sublime Porte. En principe, le Délégué du Sultan devait être placé à la tête de la Régence et exercer les fonctions de "Vice-Roi". Mais, en fait, l'usage s'est établi, dès le départ, de confiner le Pacha dans un rôle honorifique.

أمّا محمد الهادي الشريف فيقول في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Le Pacha était réduit à un rôle de parade ou, au meilleur des cas, à donner la caution de la légitimité à un pouvoir qui en manquait.

الباشا - السلطة الوحيدة المُعيَّنة من قِبل إسطنبول - هو أشبه شيء بالمندوب أو الوالي المُقيم (Gouverneur Résident أو Délégué Résident [11]) أو بالحاكم العام للبلاد أو القائد الأعلى للجيش، و تتلخَّص مهمَّته أساسا في الاضطلاع بدور الممثل الرسمي للسلطان العثماني على رأس الإيالة و في التصرُّف في إدارة المدينة، دون أن يعني ذلك أنَّه صاحب القرار النهائي في أمورها أو أنَّ له النظر و الإشراف على هياكلها. و يعتمد الباشا في ممارسة سلطاته على «**حرس انتدب أفراده من بين الأتراك أولا، ثم في مرحلة ثانية من بين مشارقة مسلمين و كراغلة، و يقود هذا الحرس آغة يكاد يكون مستقلا عن الباشا**» [12]. و «الكَراغْلَة» أو «الكَرَاغْلِيَّة» أو «الكُرُوغْلِيَّة» هم أبناء الأتراك المتزوجين من تونسيات، و هم بهذه الصفة يتمتعون بما كان يتمتع به آباؤهم من الامتيازات الاجتماعية و السياسية. و يُساعد الباشا في مهمَّته «خليفة» برأس الجهاز الإداري، و «باش كاتب» يُشرف على الكَتَبَة و على التصرُّف المالي للقيَّادْ، و «باش صيَّار» يدير ملف المكاتيب و المراسلات ذات الأهمِّية الكبرى. و من خاصيات الباشا أنَّه يكون وجوبا تركيا أصيلا و أنَّ فترة ممارسته لمهمَّته «**لا تتجاوز مدَّتها سنتين أو ثلاثا، مخافة أن يتجذَّروا في مناصبهم، فتهواهم النزعة الاستقلالية**» [13]. و بتعيين باشا على رأس البلاد، أصبحت تونس بداية من هذا التاريخ تُعرف بـ «باشاليك» (مرجع نظر باشا) مثل جارتيها الجزائر و طرابلس، فتدَنَّت بذلك إلى مقام ولاية أو مقاطعة عثمانية. و يُذكر في هذا الشأن أنَّ ثمانية باشاوات تداولوا على كرسيِّ تونس لعشر فترات متعاقبة ما بين 1574 م / 982 هـ و 1591 م / 999 هـ ، فكان أوَّلهم حيدر باشا، صاحب القيروان خلال حملة سنان باشا التي حرَّرت البلاد و استعادتها من أيدي الإسبان، و عقبه رجب باشا، ثمَّ عاد حيدر باشا لولاية ثانية، و تبعه رمضان باشا ثمَّ جعفر باشا ثمَّ مصطفى باشا ثمَّ حسن باشا ثمَّ محمد باشا، و بعده عاد جعفر باشا لولاية ثانية، و ختم القائمة حسين باشا.

على مستوى التسيير المدني و الإداري كذلك، عيَّن سنان باشا صنفا ثانيا من القادة و المسيِّرين، و هم «الدايات»، جمع داي، و هي كلمة تركية معناها «الخال»، «**و يطلق اللفظ أيضا كلقب تحبُّب، يخاطب به الكهول الشيوخ، خاصة بين أفراد عسكر الإنكشارية**» [14]، و يكون الداي أساسا من أصل تركي، و غالبا ما ينحدر إمَّا من سلك آغاوات القصبة (جمع آغة) أو من خوجات الديوان (جمع خوجة)، و هو جهاز سيأتي الحديث عنه، و يتعيَّن أن يحظى بثقة العسكر و أن يُنتخب من الديوان لتحمُّل هذه المسؤولية. و أوكل سنان باشا إلى كلِّ واحد من الدايات قيادة فصيل من الجيش غير النظامي - أي من الإنكشاريين - يضمُّ حوالي مائة رجل، فبلغ عددهم في السنوات الأولى من العهد التركي ما بين ثلاثين و أربعين دايا. غير أنَّ ارتباطهم العضوي بالباب العالي بدأ بمرور الأيام يتقلَّص شيئا فشيئا نتيجة اكتسابهم لمزيد من الجاه و المكانة في مجتمعهم الجديد و لمزيد من النفوذ في مجموعات و فصائل الجنود الذين كانوا تحت إمرتهم، ممَّا حدا

[11] هكذا نعته عبد القادر المصمودي في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث.

[12] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[13] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[14] أورده رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا». و تُستعمل لفظة «الدُّولاتْلي» للدلالة على نفس الخطَّة.

بهم إلى التدرُّج نحو الاستقلال عن سلطة إسطنبول، و ذلك دون تنكُّرهم لأصلهم التركي. و قد تجلى هذا التدرُّج «الاستقلالي» أولا في اعتمادهم مبدأ اختيار أعضاء سلكهم - سلك الدايات - من بين الأتراك المستقرين بتونس دون أن يكون لإسطنبول أيُّ دخل أو أيُّ دور في اختيارهم، و ثانيا في فرض «**سلطتهم حتى علي الممثلين الرسميين للحكم العثماني بتونس، مثل الباشا**» [15]، فصاروا يتصرَّفون في الأحكام و يتحكمون في العسكر، و كذلك في «الديوان».

الصنف الثالث من المسؤولين الإداريين المدنيين الذين عيَّنهم سنان باشا قبل رحيله هم البايات، جمع باي، و هذا المُسَمَّى «**يعني في اللغة التركية الرجل الغني أو الرجل العظيم**» [16]. و للبايات رتبة أمير لواء دون أن يكونوا عسكريين، و كانت مهامُّهم إبَّان انتصاب العثمانيين بتونس تنحصر في مساعدة الداي في قيادة العسكر و استخلاص الضرائب [17] في النواحي و إدارة أموال الإيالة و مراقبة القبائل و العروش، ثمَّ أصبحوا يقودون الأمْحَالْ أو المَحَالّ، جمع مْحَلَّة [18]، و ذلك بالتوازي مع المواسم الفلاحية في الجهتين الشمالية و الجنوبية للبلاد. و سيتواصل العمل بالمحالّ خلال القرون الموالية و ستُصبحُ المحلَّة شبه مؤَسَّسة دائمة، و بالخصوص في العهدين المُرادي و الحُسيني اللذين سيأتي الحديثُ عنهما، و ستُغطِّي محلَّة الشتاء مُدُن و مناطق تونس و ماطر و تْبُرسق و باجة و الكاف و القيروان و قبائل جهة مكثر، و تستقرُّ بعض الأشهر في باجة، أمَّا محلَّة الصيف فستُغطِّي كامل المساحة ما بين الساحل و جربة مرورًا بالأعراض و القصور و قفصة

---

[15] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[16] حسب رشاد الإمام في « سياسة حمودة باشا». و في الأصل، لم يكن الباي سوى مساعد للداي، يُكلَّفُ بقيادة العسكر و بجمع الجباية و إدارة أموال الإيالة.

[17] تقول Annie Rey-Goldzeiguer، أستاذة بجامعة Reims، في محاضرة ألقتها في الملتقى الدولي الذي نظَّمته جامعة مَنُوبة في ديسمبر 1994 (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites – XIX^ème, XX^ème siècles) :

A l'origine, le Bey n'est qu'un commandant de l'Odjak chargé de prélever l'impôt sur les tribus de l'intérieur. Depuis Houssein Ben Ali, le titre de Bey est donné à titre héréditaire dans sa famille, et La Porte considère le Bey comme un simple gouverneur nommé par elle et soumis à son agément.

[18] «**المحلَّة، لُغةً من المحل، و هو نقيض المُرتحل، فتعني بالتالي مكان حلول القوم أو نزولهم**»، (المُؤَلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر»). ثم تطوَّر المفهوم خلال العهدين المرادي و الحسيني، فأصبح «**يُطلق على مجموعة كبيرة من العسكر كانت تخرج مرَّتين كل سنة تحت إمرة الباي أو من ينوبه، و ذلك لجمع الجباية من الأهالي، و لتأمين السبيل و عناء القبائل، و يسافر** (أي الباي، قائد المحلَّة) **لأجل ذلك مرتين في السنة، إحداهما شتاءً إلى الجهة الجنوبية، و الثانية صيفًا إلى الجهة الشمالية**»، (رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا»). و تُسمَّى المحلَّة بالفرنسية «Colonne expéditionnaire» حسب Victor Serres و محمد الأصرم في ترجمتهما لكتاب الشيخ الصغير بن يوسف «المَشرِعْ الملكي». و يقول خليفة الشاطر في La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864) :

La Mehalla, c'était avant tout la tournée du souverain dans son royaume. Les Hafsides ont été, semblte-t-il, les premiers à adopter cette forme d'exercice du pouvoir ; constatant que l'arrière pays leur échappait, ils durent se déplacer périodiquement avec leurs troupes pour visiter les communautés de l'intérieur, consolider les liens d'allégeance, lever les impôts et, au besoin, soumettre les tribus réfractaires.

و يقول عبد القادر المصمودي في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

La campagne d'été durait 40 jours et avait comme point d'appui la ville de Béja. Cette campagne se déroulait au mois de juillet, pendant la récolte de blé. Quant à la campagne d'hiver, elle se déroulait dans le sud du pays, le Djérid essentiellement, et débutait au mois de novembre, en pleine récolte de dattes et d'olives.

و نفزاوة و تحُطُّ رحالها في توزر، «**على أنَّ جهتي بنزرت و الوطن القبلي، و كذلك منطقة السباسب العليا، حيث تقطن قبائل الهمامَّة و الفراشيش، ستكون خارجة عن مجال المحلّتين و يتمُّ استخلاص الأداء فيها بطُرُقٍ أخرى**» [19].

إلى جانب هذه الأصناف من المسؤولين من ذوي الرتب و الصفات المدنية و العسكرية، أوكل سنان باشا الشؤون البحرية إلى «قبودان رايس»، لما للبحر من أهمية استراتيجية في حياة الإيالة و أنشطتها، باعتباره أحد مصادر ثروتها المتأتية أساسا من القرصنة، و باعتباره بوّابتها المفتوحة على العالم الخارجي، التجاري منه و الحربي. و «قبودان» رتبة عسكرية «**تعني في اللغة التركية قائد (قبطان) البحر أو قائد الأسطول، و أصلها إيطالي**» [20]. و بخصوص القضاء، تواصل العمل في الإيالة الجديدة بما هو مُعتمد في جارتيها الغربية و الشرقية، و ذلك بأنْ تولّى الباب العالي تعيين كبار القضاة و رجال القانون، فكان «**القاضي أفندي**»، **أي «القاضي الكبير»، يُرسل من قبل سلطان إسطنبول ليتولّى شؤون القضاء**» [21]، و هو «**حنفي، له اليد العليا في المسائل القضائية و الدينية**» [22] و له الكلمة الأخيرة في فصل القضايا و النوازل وفقا لأحكام مذهب الدولة العثمانية، المذهب الحنفي، على أنَّه يُصدر أحكامه بالتعاون و التنسيق مع عدد من القضاة المحلّيين من أتباع المذهب السائد بالبلاد، المذهب المالكي.

بدأ العمل بهذه التنظيمات المستوردة من تركيا إثر وضع العثمانيين يدهم على مستعمرتهم الجديدة، لكنهم مع ذلك استبقَوا، منذ أول عهدهم بتونس، عددا هامًّا من الإطارات و المسؤولين و الأعوان على مستوى الجهات ممَّن ورثوهم عن الحفصيين، و منهم «القايد» (بالقاف البدوية أو الكاف البربرية أو الجيم المصرية، و جمعُها قيّادٌ)، و معناها العامل أو الوالي، و «الشّيخ»، بالشّين المجرورة، (و جمعُها مْشايخ، بالميم السَّاكنة في أوّلها)، و معناها باللغة الإدارية التونسية العصرية «العُمدة»، و بعض الكَتَبَة و المُحرِّرين. و في ذلك دليل، حسب العديد من المؤرِّخين، على أنَّ شؤون النواحي و الجهات و القبائل لم تكن تعني العثمانيين، أو هي على الأقل لم تكن في أول الأمر من ضمن أولوياتهم و لم تكن تهمُّهم حقا إلا من حيث ما تدرُّه عليهم من مداخيل و موارد لتمويل الخزينة كما سلف الذكر.

على مستوى الهياكل، وضع العثمانيون منذ السنوات الأولى من دخولهم إلى تونس منظومة تشمل أجهزة و «**مؤسسات جديدة مستوحاة من النموذج التركي بعد أن جُرِّبت في إيالتي**

---

[19] حسن العنابي في المُؤَلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[20] أورده رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا»، و تُقابلها في اللغة الفرنسية «Amiral».

[21] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و يقول عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Le «Cadhi effendi», délégué par Istanbul dès le début, devait s'occuper des affaires à caractère religieux, mais le côté lucratif de la charge qui était achetée à Istanbul, a prévalu sur son aspect technique.

[22] محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

الجزائر و طرابلس» [23]، و قد كانوا يعتقدون أنّها ستضمن للإيالة الجديدة تنظيما محكما كفيلا بأن يحدد سلطة مختلف المتدخلين و أن يوضّح نوعية العلاقة التي ستكون لتونس مع الباب العالي. هذه المؤسسات هي أولا «دار الباشا» [24]، التي تمثل «**الجهاز المركزي للسلطة العسكرية**» [25] الماسكة بزمام الأمور، و تضمُّ خزندارَيْن و كاتبَيْهما و باش كاتب و عشرة كُتّاب و صاحب الطّابع و أغوات العاصمة و أهم المُدن و كواهي أوجاق بنزرت و غار الملح و شيخ مدينة تونس و عددًا من مْشايخ الأعراب و مُقدّم الجالية اليهودية و عددًا من الضبّاط و الأعوان. المؤسّسة الثانية هي «الديوان»، و مقرُّه القصبة، و هو بمثابة المجلس الأعلى للعسكر أو مجلس الشورى أو المجلس الأعلى للحُكم [26]، و يضمُّ 24 ضابطا ساميا برتبة أُودَبَاشي (أو أوضباشي) و 120 برتبة بُلُكْبَاشي، كما يضمُّ الآغاوات و البايات و القبودان رايس و «**شُوَّاش الدخول و الترجمان**» [27] و عددا من الأعيان من أبناء البلد الأصليين، «**تألُّفا لقلوبهم**» [28]، يتقدَّمهم «شيخ المدينة». و يجتمع «الديوان» بمعدَّل مرَّتين أو ثلاث مرَّات في الأسبوع، و يترأسه الآغاوات بالتداول بحساب ستة أشهر لكلّ واحد منهم. و لهذه المؤسسة سلطة عسكرية تُعادل سلطة الباشا المدنية، إذ أنّ الباشا و الآغا «**شخصيتان تُركيتان تتقاسمان المسؤولية العسكرية و المدنية، فقد عاد أمر الجند إلى آغاتهم بينما تولّى الباشا مسؤولية الإشراف على بقية المؤسسات المدنية و المالية، مُلتزما بصرف رواتب الجند مرة كلّ قمرين (شهرين هجريين)**» [29]. أمّا المؤسسة الثالثة و الأخيرة، و مقرُّها القصبة، فهي «الدْريبة» (بالدّال السّاكنة)، و هي بمثابة قيادة الأركان، و يشرف عليها الداي، و تضُمُّ أقرب معاونيه (خوجته و ترجُمانه و آغة القصبة و كاهيته)، كما تضُمُّ الجنود التابعين له بالنظر.

و على عكس ما كان يظنُّه واضعو هذا التنظيم، فإن هذه الهيكلة الجديدة لم تضمن تحديد المسؤوليات و لم توضّح توزيع الأدوار، بل إنّها بتركيبتها الثلاثية أحدثت خلطا و تداخلا ستكون لهما بعد سنوات قليلة انعكاسات سلبية ستتسبَّب في تغيير النظام تغييرا جذريا. فالسلطة لم

---

[23] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[24] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Organisme pleinement compétent sur le plan strictement administratif dans la tenue des rôles d'inscription des membres de la Milice et de la gestion de son budget.

[25] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[26] يصف محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali الدّيوان بأنه :

Organe fondé par les représentants de la Milice, sorte de Conseil Supérieur de Gouvernement.

و ورد في كتاب مجهول المؤلّف عنوانه La cour du Bey de Tunis، حققه و أثرى محتواه محمد العزيز ابن عاشور :

Le pays est désormais administré par un Pacha, représentant du sultan de Turquie, assisté d'un conseil privé composé du Khalifat, du Khaznadar ou trésorrier, et de l'Agha, chef militaire. Mais le Pacha n'a pas seul le pouvoir de décision : il partage ses attributions non seulement avec le Diwan, sorte de conseil de gouvernement composé d'officiers de l'armée turque, mais avec un autre organe, la milice des Janissaires.

[27] لطفي عيسى في المُؤَلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[28] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[29] لطفي عيسى في المُؤَلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

تكن مقتسمة بالتساوي بين مختلف هذه الهياكل، ذلك أنَّ «**الباشا لا يتمتع بأيٍّ نفوذ في صنع القرار، و الديوان، و هو محل الشورى، لا يفرض شيئا. أما الداي، فهو بمثابة الرئيس لعصابة تقوم بدور السلطة المضادة و الفاعلة التي أفرغت المؤسسات الرسمية من جدواها السياسية، فانحصرت السيادة المؤثرة في المجتمع العسكري المتحزِّب**» [30].

تواصل العمل بهذه التنظيمات لمدة سبع عشرة سنة، كان خلالها الباشا المسؤولَ الأَوَّلَ الصوري في الإيالة دون أن يكون له أيُّ نفوذ حقيقي، ثم بدأت تتفاقمُ النقائص و تتكاثرُ الاختلالات شيئا فشيئا، ذلك أنَّ العساكر القادمين من تركيا (الإنكشاريون)، و الذين استوطنوا بتونس، اصبحوا يتباهون بأنهم هم عناصر الاستقرار و التواصل لهذا النظام الجديد، فاستحوذ رؤساؤهم المباشرون، الآغاوات، على أهم مواقع النفوذ و القرار «**بفعل ديمقراطية تداولية كفيلة بأن تقذف ببعض الوافدين من النكران إلى قمة المراتب**» [31]، و اتَّصفت في أغلب الأحيان تصرُّفاتهم مع منظوريهم و مع بقية الشرائح الاجتماعية في البلاد بالغلظة و الشدَّة، الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى إيجاد جوٍّ من التململ و الاحتقان داخل صفوف العسكر، سرعان ما أدَّى إلى اندلاع ثورة دامية، بقيت ذكراها قائمة على مرِّ السنين. ففي يوم الجمعة 17 أو 18 [32] من شهر أكتوبر 1591 م / 28 أو 29 من شهر ذي الحجة 999 هـ تواعد عدد من الجنود على مداهمة أعضاء الديوان (البُلُكْبَاشية و الآغاوات و بقية الضباط) عندما كانوا مجتمعين، «**فدخلوا عليهم في حين غفلة و وضعوا السيف في من وجدوه هناك، و لم يمنع إلا من لم يحضر ذلك اليوم، و تبعوهم في منازلهم وقتلوا منهم من ظفروا به**» [33]، فبلغ عدد القتلى منهم ما يزيد على الثمانين، و سُمِّيت هذه الحادثة بـ «واقعة البلكباشية». على أنَّ مناخ الغضب و التذمُّر من جور الضباط و ظلمهم و تعسُّفهم نتيجة «**لاحتكار القرار و الامتيازات من قبل الطغمة العسكرية على حساب الجُنْد و الأهالي**» [34] لم يكن السبب الوحيد في اندلاع هذه الثورة، فقد ساعدت على ذلك، من ناحية، الفوضى التي عاشتها البلاد أثناء مرحلة تركيز الهياكل الإدارية و العسكرية و القضائية الجديدة التي أقرّها الأتراك في تونس و التي اعتُبرت في معظمها دخيلة على ما تعوَّد به السكّان، خاصَّةً و قد رافقتها صعوبات اقتصادية شهدتها مختلف القطاعات في البلاد، و من ناحية أخرى، الأزمة السياسية و المالية التي كانت تعيشها تركيا وقتئذ، أي في نهاية عهد السلطان مراد خان الثالث، و التي اشتدَّت و تفاقمت و جعلت حكُومتَها غير قادرة على الاهتمام بما يجري في مقاطعاتها المتعددة و البعيدة.

عمَّت الفوضى صفوف الجيش، فتفرَّقوا إلى مجموعات صغيرة، يتزعم كلَّ مجموعة منها داي، فتكاثر عدد الدايات، منهم من كان يحمل اللقب أصلا و منهم من أسنده إلى نفسه، و أصبح

---

[30] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[31] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[32] تختلف المصادر و مراجع التقويم (التحويل بين التاريخ الهجري و التاريخ الميلادي) حول اليوم الذي جرت فيه الواقعة.

[33] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[34] ورد في المُؤَلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر».

كل داي يعتبر نفسه الأحقَّ بالحكم، فكثرت الخلافات و أضحى اتفاق كلمتهم، و هو المبدأ الذي كانوا قرّروا اعتماده لتسيير شؤون البلاد في أول عهدهم، أمرًا مستحيلا. و أمام هذا الوضع، أسرع باشا العصر للاجتماع بكبار المسؤولين، أي الدايات «الحقيقيين»، و عددهم أربعون، و عقد ديوانا موسَّعا دعا لحضوره البايَ و الضباطَ و أعيانَ المدينة، و فتح فيه مجال النقاش و الاقتراح لكافة الحاضرين، فاستقر الرأي في نهاية الجلسة على اختيار أحد الدايات باعتماد طريقة الانتخاب لتكليفه برئاسة الجيش و تسيير شؤون المدينة بالتعاون مع الآغا، و هو الداي إبراهيم رودسلي، أصيل جزيرة رودس كما يدل على ذلك لقبه، و اتفقوا على أن يتداول الدايات على هذه المهمة بحساب ثلاث سنوات لكل واحد منهم.

بهذه القرارات «الديمقراطية»، انتهت فترة الباشاوات الأتراك التي دامت من تاريخ دخول الجيش العثماني إلى تونس في خريف سنة 1574 م / 982 هـ إلى حين حدوث واقعة البلكباشية في خريف سنة 1591 م / 999 هـ، و هي فترة كانت خلالها أوضاع الإيالة غامضة، و ذلك بالرغم من سعي السلطنة العثمانية إلى وضع أجهزة و هياكل مختلفة المهام في ظاهرها، و رغم حرصها على اختيار باشاوات أكفاء من أبناء الجنس التركي الأصيل و تزويدهم بالنصائح و التعليمات الكفيلة بضمان نجاحهم. و ببداية فترة الدايات، التي ستلي هذه الحقبة، انتهت فترة التعيينات المباشرة التي كانت تصدر عن إسطنبول، فبدت تونس و كأنّها ستستعيد كيانها كدولة أو كشبه دولة، علما بأنّ سلك «الباشاوات» لم يضمحلّ نهائيا من الإيالة التونسية بعد ارتقاء الدايات إلى أعلى هرم السلطة في البلاد، بل إنّ الخطّة ستبقى قائمة لكنّها ستفقد مضمونها و سيُصبح متعهِّدُها شبه «سفير شرفي» للسلطان العثماني في الإيالة [35].

شكّلت فترة الباشاوات الأتراك مرحلة تمهيدية و تجريبية ستساعد السلاطين العثمانيين على استنباط أفضل الأنظمة لهذه الإيالة الجديدة التي «**كانت تتميز إداريا عن جارتيها، ولايتي الجزائر و طرابلس، و التي كانت منذ ذلك الحين مؤهلة لأن تسلك سبيلها الخاص في التطور، أي أن تتميز كيانا سياسيا تونسيا**» [36]، و ذلك باعتبار أنّها ستعتمد بالأساس على أبناء البلد الأصليين و كذلك على «**ممثلي النخبة الكوسموبوليتية العثمانية، لا سيما الموريسكيين و المسلمين المنحدرين من أصل أوروبي**» [37]، و الذين سرعان ما اندمجوا في مجتمعهم الجديد. على أنّه لا بد من الإشارة إلى أنّ العثمانيين، بعد أن استُقبلوا بالترحاب و الحفاوة ساعة دخولهم إلى تونس بصفتهم «محرِّرين» للبلاد من أيدي «الكفرة» الإسبان و حلفائهم الحفصيين، قد واجهوا

---

[35] يقول Henri HUGON في كتابه Les emblèmes des Beys de Tunis:

Le Pacha n'est plus qu'une sorte d'ambassadeur ou de légat du Khalife, exclu de l'administration locale, qu'on maintient simplement pour avoir la tranquillité avec le Sultan et pouvoir, en cas de nécessité, se réclamer de sa protection contre la chrétienneté ennemie.

[36] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[37] أورده نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية»، مُشيرا إلى أنّ «**المؤرِّخ التونسي محمود بو علي يرى أنّ عنصر السكان الأصليين قد أزيل تماما من مختلف المناصب المهمّة**».

«بعض الصعوبات، لا سيما في السهول و أواسط البلاد و جنوبها، حيث قوبلوا بالتحفُّظ، و أحيانا بالعداء، من جانب قبائل البدو الذين كوَّنوا القاعدة الاجتماعية الرئيسية التي ناصبت العثمانيين العداء» [38] على امتداد الفترة من 1574 م / 982 هـ إلى 1591 م / 999 هـ . و لعلّ هذا الموقف «الشعبي» تُجاه الأتراك هو الذي جعل السلطنة في تلك الفترة تقبل بالأمر الواقع في إيَالة تونس و تُقرِّر عدمَ الإصرار على إبقاء الباشاوات على الخطّة التي تحمَّلوها طوال فترة حكمهم بصفتهم ممثّلين لها [39]. و يُذكر أنّ فترة حكم الباشاوات الأتراك قد شهدت خلال سنة 1581 م / 989 هـ محاولة أحد أفراد البيت الحفصي - و هو أحد أبناء أبي عبد الله محمد بن أبي محمد الحسن، الذي حكم البلاد ما بين 1494 م / 899 هـ و 1526 م / 932 هـ - استرجاعَ كرسيِّ أجداده. و قد قدم هذا «الثائر» من البحر رفقة عدد من أفراد الجيش الإسباني و نزل، بتواطؤ مع بعض القبائل بالجنوب، في منطقة لم تُحدِّدها المصادر تقع ما بين صفاقس و جرجيس و توجَّه إلى العاصمة تونس يُريد اقتحامها، فتصدَّت له قُوة تونسية بجهة الساحل و هزمته و أجبرته على الفرار إلى جنوب البلاد حيث هامَ مُدّةً من الزمن. و ستُلقي القبضَ عليه كتيبةٌ عسكريةٌ سنة 1592 م / 1000 هـ ، في عهد الداي إبراهيم رودسلي. كما أنّ فترة الباشاوات سجّلت، منذ سنواتها الأولى، تحرُّك فرنسا لوضع قدم راسخة في هذه الأرض القريبة جغرافيا منها، و التي ستُمثِّل أحد أهمِّ الأسواق التي ستُمَكِّنهاً من ترويج إنتاجها و ستوفِّرُ لها فرصة لمزيد التوسُّع في منطقة شمال إفريقيا [40].

«عموما، عرف الحضور العثماني و مجمل المؤسسات التركية المنبثقة عنه تدرُّجا متّسقا باتّجاه الاستفادة من الموروث السياسي للبلاد، الأمر الذي سهّل بعد أقلّ من جيلين من ذلك الحضور عملية بروز سلالات ملكِيّة جديدة تُشبه طريقةُ تداولِ أمرائها على السلطة إلى حدٍّ بعيد التقاليد الملكيّة التي أرساها المخزن الحفصي الآفل» [41]، و ذلك ما ستعيشه تونس، مباشرة إثر نهاية عهد الدايات، الذي سيدوم حوالي ستين سنة، و إلى تاريخ إعلان الجمهورية سنة 1957.

[38] نيكولاي إيفانوف في «الفتح العثماني للأقطار العربية».

[39] ورد في كتاب مجهول المؤلّف عنوانه La cour du Bey de Tunis، حققه و أثرى محتواه محمد العزيز ابن عاشور :
En même temps qu'il s'attache à neutraliser les pouvoirs concurrents, le dey poursuit avec obstination une politique d'affranchissement vis-à-vis de la suzeraineté de la Porte. Malgré cette atteinte à ses droits, qui se manifeste plus nettement encore dans le domaine des relations extérieures, la Turquie n'élève aucune protestation.

[40] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :
Trois ans après la conquête turque, le 28 mai 1577, un consul de France fut établi à Tunis.

[41] لطفي عيسى في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».



دولة الدايات



89 – الداي إبراهيم رودسلي – 1 [1]

يكاد يكون نظام الدايات الذي اعتُمد بعد إزاحة الباشاوات مباشرة إثر واقعة البلكباشية في 17 أكتوبر 1591 م / 28 ذي الحجة 999 هـ نظاما جمهوريا ديمقراطيا في غير عصره. فلقد اتفق أعضاء «الديوان»، هذه الهيئة الاستشارية التي أقرّها العثمانيون خلال فترة حكم الباشاوات، المجتمعون في جلسة طارئة بعد الواقعة المذكورة بالإجماع على أن يتولّى تسيير شؤون الإيالة الدايات بالتداول، مع اعتماد قاعدة الانتخاب و اشتراط أولا أن يكون المرشّح تركيا أصيلا، و ثانيا أن يكون معروفا لدى الخاصة و العامة، و ثالثا أن تدوم ولايته ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. على هذا الأساس، اختار «الديوان» الضابط إبراهيم رودسلي، أصيل جزيرة رودس المنتمية إلى الأرخبيل اليوناني و الواقعة قرب الساحل الغربي الجنوبي لتركيا الآسيوية، و التي كانت وقتئذ ممتلكة عثمانية [2]، و أوكل إليه مسؤولية حكم الإيالة بصفة داي، فباشر مهمّته في الإبان و بقي متقلّدا إياها مدة ثلاث سنوات، كما كان متفقًا عليه.

حاول إبراهيم رودسلي إعادة تعمير البلاد و إصلاح منشآتها و طرقاتها و مدنها، كما سعى إلى تنشيط تجارتها و اقتصادها، و اعتمد في ذلك على أبناء البلاد الذين استبشروا خيرا بالتغيير الجديد الذي طرأ على نظام الحكم و فرحوا كثيرا بانتخابه دايا عليهم، كما اعتمد على وفود الأندلسيين المطرودين من إسبانيا في ذلك العهد لإعطاء حركية لاقتصاد البلاد في مختلف القطاعات. غير أنّه كان يشعر، مع شيء من المرارة، بأنّ نفوذه كان محدودا و بأنّ صلاحياته تكاد تكون معدومة، ذلك أنّ مبدأ «الإجماع» المتفَق عليه في تسيير شؤون الإيالة و المُرتكز أساسًا على ضرورة مرور كل القرارات على الديوان، من ناحية، و ظهور العديد من المنافسين لسلطته داخل هذا الهيكل و حتى خارجه، من ناحية أخرى، جعلاه يشعر بنوع من الكبت و الوحدة، كما جعلاه يعاين بنفسه تراجع النظام الديمقراطي الفتي الذي اعتمدته الإيالة منذ مدة قصيرة. لهذه الأسباب، قرّر إبراهيم رودسلي سنة 1594 م / 1002 هـ التوجُّه إلى البقاع المقدّسة لأداء فريضة الحج، و في قرارة نفسه عزم على الهرب و الذهاب دون رجعة. و فعلا حوّل الداي وجهته مباشرة بعد انتهائه من أداء مناسك الحج إلى مسقط رأسه، جزيرة رودس، حيث أقام إلى آخر أيام حياته.

---

[1] تعاقب على خطة الداي في تونس،خلال الفترة ما بين سنة 1591 م / 999 هـ ، تاريخ تعيين إبراهيم رودسلي كأول داي، و سنة 1702 م / 1114 هـ ، تاريخ تجمُّع الرتب الثلاث، باشا و باي و داي، في يد إبراهيم الشريف، آغة صبايحية التّرْك، واحد و ثلاثون دايا حسبما يؤكده توفيق البشروش في «جمهورية الدايات». على أنّهم لم يكونوا كلهم رؤساء للدولة - أو بالأحرى للإيالة - التونسية. لذا، لن يتدرَّج هذا الرقم الترتيبي من 1 إلى 31 في هذا الجزء، و إنما سنقتصر فيه على منح أرقام ترتيبية للدايات الذين أمكن اعتبارهم حُكّامًا، أي الذين تداولوا على سدّة الحكم ما بين سنة 1591 م / 999 هـ و أواسط القرن 17 م / أواسط القرن 11 هـ ، و عددهم سبعة.

[2] أصبحت جزيرة رودس يونانية منذ عام 1947.

90 – الداي موسى – 2

اختار الديوان سنة 1594 م / 1002 هـ الداي موسى لخلافة إبراهيم رودسلي لثلاث سنوات، فباشر مهامه و كلُّه إصرارٌ على أداء رسالته على أحسن الوجوه، لكنه سرعان ما شعر، كما شعر سلفه من قبله، بالضيم و الضيق، لأنه رأى أنَّ مسؤولياته كانت محدودة و صلاحياته شبه معدومة، فعزم على تدارك الوضع بالسعي إلى اكتساب سلطة أوسع و نفوذ أكبر، لأنه تيقَّن، هو كذلك، أنَّ قاعدة إجماع أعضاء الديوان و اعتماد النظام الديمقراطي - المبني على مبدإ فرض رأي الأغلبية داخل هذا الهيكل على رأي الأقلية - اختياران يستحيل عمليا احترام تطبيقهما، فأصبحت لديه قناعة بأن البديل لهما إنما هو الحكم الفردي. و قد ازدادت قناعته رسوخا بظهور حركات تمرُّد و عدم انضباط داخل صفوف الجيش، لكنه لم يتوصل إلى ما أراد، و «**لما رأى الاضطراب في العسكر و الهرج بينهم، ذلَّت نفسه، فمكث نحو سنة، و طلب منهم المسير إلى الحج، كما طلب إبراهيم داي** - من قبله - **فأذنوا له**»[3]، و لما انصرف عزلوه من منصبه، و همُّوا باختيار بديل له بطريقة الانتخاب، فظهرت على الساحة خلافات كبيرة و منافسات حادة بين اثنين من المترشحين، هما عثمان داي و قارة صفر داي. و بعد صراع شديد و جدل طويل، ظفر عثمان داي بالإيالة، و أجبر خصمه قارة صفر على مغادرة البلاد و الهرب إلى الجزائر، و ذلك سنة 1598 م / 1007 هـ . و هنا، تجدر الإشارة إلى اللُّبس الذي يُلاحظ في خصوص مدَّة ولاية الداي موسى، ذلك أنَّه إذا قبلنا بأن خروجه إلى الحج قد تمَّ - كما تورِدُه بعض الروايات - حوالي سنة 1598 م / 1007 هـ ، فإنه يكون قد بقي في الحكم حوالِي أربعِ سنوات، باعتبار أنَّه تسلَّم الخطة سنة 1594 م / 1002 هـ ، و ذلك ما يتضارب مع ما يُؤكِّده جلُّ المؤرِّخين من أنَّه بقي في الحكم سنة واحدة. فهل يعود هذا التضارب إلى مُجَرَّد عدم وضوحٍ و ضبطٍ في التواريخ الواردة في مختلف المراجع ؟ أم هل ظلَّت الإيَالة دون داي مدة ثلاث سنَوات كاملة إلى أن استأثر بها عثمان داي ؟ و على نقيض ذلك، هل أنَّ دايات آخرين تداولوا على كرسيِّ السلطة في البلاد دون أن تذكُرُهم المصادر التاريخية ؟ و أخيرا، و هذا هو الأقرب إلى الصواب، هل أنَّ الخلاف بين المرشَّحَين، عثمان و قارة صفر، دام ثلاث سنوات أو أكثر، فبقيت الإيالة دون دايٍ أثناء هذه الفترة ؟ ذلك ما لا تؤكِّدُه و ما لا تنفيه المراجع المتوفرة.

---

[3] ابن أبي دينار في «المؤنس».

91 – عثمان داي – 3

تغلّب عثمان داي، أو عثمان قارة حسب بعض المصادر [4]، على منافسه العنيد، قارة صفر، و على جميع مناوئيه، فـ «**هابه سواه، و أخذ في تشتيت أكابرهم، فهربوا من بين يديه، و سكن غالبهم في أطراف البلاد خيفة منه. و هو أول داي انفرد بالكلمة، فباشر الولاية بجأش متين**» [5]، و فرض النظام و الانضباط و أقرّ شبه مجلّة قانونية سمّاها «الزّمام الأحمر» حدّد بمقتضاها قواعد العلاقات بين الفئة الحاكمة «الدخيلة» و سكّان البلد الأصليين «المحكومين»، و «**قاوم الإجرام و مهّد البلاد و جعل قوانين للرعايا**» [6]، و طهّر البلاد من أهل الفساد و قطّاع الطرق، و خرج بنفسه - عوض أن يكلّف «باي الأمحال» [7] - بمحلّة العسكر إلى النواحي في بداية عهده لجمع الجباية و كسر شوكة القبائل المشاكسة، و أحكَمَ تنظيم هياكل الدولة و مؤسساتها، و حاول قدرَ ما استطاع مجابهة الآفات التي تفشّت في البلاد خلال السنوات الأولى من ولايته و أودت بحياة أعداد كبيرة من الأعيان و السُكّان، فشيّد أماكن خاصّة لإيواء المرضى و علاجهم و جنّد الأطبّاء و الأعوان للغرض. و لعلّ أخطر هذه الأوبئة «وباء بوريشة» (Peste à fistules) الذي اجتاح الإيالة لمدّة سنتين (1604 و 1605 م / 1013 و 1014 هـ).

في عهد عثمان داي (و تحديدًا خلال سنة 1609 م / 1018 هـ) وفد على تونس ما يزيد على ثمانين ألفا من الأندلسيين المطرودين من قبل ملك إسبانيا، Philippe III، طالبين الاستيطان، «**فأحسن عثمان داي قراهم، و أكرم مثواهم، و أنّس غربتهم، و عظّم مقدمهم، و حثّ أهل الحاضرة على إكرامهم، و آخى بينهم و بين أهل المملكة، و أقطعهم ما اختاروا من الأرض، فبنوا بالحاضرة حومة الأندلس و جامعها، و بنوا المدرسة الأندلسية قرب سيدي يونس، شيخ سيدي محرز، و بنوا بلدانهم المعروفة بهم، مثل سليمان و بلّي و نيانو و قرمبالية و تركي و الجديدة و زغوان و طبربة و قُريش الواد و مجاز الباب و تستور و السلوقية و العالية و القليعة، و غرسوا بها الزيتون و غيره من الشجر، و مهّدوا طرقها لمرور عجلات الكريطة [8] التي هي من صناعتهم، و أعانهم عثمان داي على صناعة الشاشية التي كان لها سوق نافق في كثير من البلدان**» [9]، و التي كانت تُروّج «**على نطاق واسع إلى المشرق الإسلامي بأجمعه**» [10]، و أدخلوا

---

[4] حسب ما أورده المختار باي في كتابه De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis

[5] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[6] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[7] «باي الأمحال» خلال فترة الدايات الأتراك هي الخطّة الموكولة إلى الباي بصفته المُكلّف بالخروج بالمحلّة صيفًا و شتاءً لرفع الضرائب و تأمين البلاد، و ستُطلق في عهد البايات المُراديين ثمّ الحُسينيين على «ولي العهد».

[8] كلمة أجنبية، من أصل لاتيني (Charrette)، و تعني العربة التي يجرُّها بغل أو حصان.

[9] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[10] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

التقنيات الحديثة للرّي الفلاحي و زرعوا القوارص بجهة الوطن القبلي و بعثوا أسواقا خاصة لبيع منتوجات الصناعات التقليدية و المهن المختلفة «**التي جلبوها معهم، كصناعة الشاشية** - الآنفة الذكر - **و نسج الحرير، و نقش الرخام و الجبس و الجليز. و قد نقل أهل البلاد عنهم أصول تلك الحرف حتى أتقنوها. و بالجملة، فقد حصل للقطر من هجرة الأندلسيين إليه ثروة واسعة و عمران دافق**» [11].

خرق عثمان داي - الذي سيترك بتونس بصمات و آثارا لا تزال قائمة إلى الآن - قاعدة تداول السلطة، فـ «**استأثر بكل السلط، و فتح عهدا جديدا، هو عهد سيطرة الدايات، الذي سيستمر إلى حوالي منتصف القرن السابع عشر**» [12]، و قد يكون فكّر في اعتماد نظام شبه وراثي على كرسيّ السلطة في تونس، ذلك أنّه استقدم من طرابلس أحد الجنود الأتراك، المغمورين آنذاك، و هو يوسف داي، و أمر بتنزيله بدفتر جنده و جعله يتدرّج في سلّم الترقيات بسرعة غير معهودة إلى أن و صل إلى رتبة شاوش، و قد يكون صاهره بتزويجه ابنته و أعدّه لخلافته بـ «الوراثة».

يُذكر أنّ عثمان داي ترك بعد مماته، علاوة على الإنجازات الاقتصادية و التجارية و المعمارية، ذرّية سيُخلّد التاريخ أسماءها و آثارها، إنْ سلبًا أو إيجابًا، منها عزيزة عثمانة، ابنة حفيده أبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان داي، التي نشأت أواسط القرن السابع عشر ميلادي / أواسط القرن الحادي عشر هجري و كانت ثرية، فحبّست جميع مالها و أرزاقها لتمويل مشاريع البرّ و الإحسان، منها المستشفى الذي لا يزال إلى اليوم قائما و يحمل إسمَها. و من ذرّيته أيضا محمد الصادق باي، الباي الثاني عشر في البيت الحسيني، الذي سيُمضي في 12 ماي 1881 معاهدة الحماية مع الحكومة الفرنسية، و هو من سلالته المنحدرة من إحدى حفيداته الأخريات، إذ أنّ والدة هذا الباي هي فاطمة بنت محمد بن عثمان بن الحاج حسين بن أحمد بن محمد بن عثمان داي. كما يُذكر أنّ عثمان داي هو أول من اعتمد على سلك البايات لما كان لهم من نفوذ في النواحي و من تأثير في القبائل، فأصبح يُعيِّنُ البايَ قائدًا للأمحال و يعتني بتأطير أبناء هذا السلك و يحرص على تيسير مهامّهم و تعزيز مكانة بعضهم نتيجة لما توسّم فيهم من خير و حسن تدبير، و منهم مراد باي، الكورسيكي الأصل، الذي هو أب العائلة المرادية و الذي سيُكرِّس ابنه حمُّودة باشا باي (الذي زوّجه عثمان داي ابنته الصُغرى) سيطرة البايات أواسط القرن السابع عشر ميلادي / أواسط القرن الحادي عشر هجري كما سيأتي بيانه. أمّا الباشاوات فإنّه انتزع منهم تدريجيا صلاحياتهم و مشمولاتهم و حَصَرَ مهامّهم في مسائل تشريفاتية ليس لها أيُّ معنًى، منها التمثيل «الصوري» للباب العالي في الإيالة و تسلّم القفطان [13] الذي تُرسله السلطنة للغرض.

[11] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[12] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[13] «**كلمة قفتان** - أو قفطان - **في اللغة التركية تُطلق على نوع من الألبسة الرسمية ذات الصبغة الشرفية. و كان السلطان يبعث به لولاة تونس الجُدُد علامة اعتراف و رضًى بالولاية من قبل الباب العالي**». أورده رشاد الإمام في «سياسة حمُّودة باشا في تونس».

توفي عثمان داي في أكتوبر 1610 م / رجب 1019 هـ ، و كان في ظنّه أنّ موضوع خلافته حُسم نهائيا، و ترك وراءه بلدا انصهرت فيه أجناس بشرية مختلفة، فتعايش على أرضه البربر، أصيلوه، و العرب المشارقة، أحفاد الفاتحين و القبائل الهلالية و السُّليمية، و الأتراك الحاكمون، و الأندلسيون القادمون من شبه جزيرة إيبيريا الأوروبية، و الأسرى المجلوبون في إطار القرصنة البحرية، فتوسّعت و تطوّرت مدن هذا الوطن و أريافه، و دخلت على المجتمع التونسي تقاليد و عادات متباينة و متنوّعة سرعان ما امتزجت مع ما كان معهودًا في البلاد، و ازدهرت مختلف الأنشطة و القطاعات الاقتصادية، و بالأخص الفلاحة و الصناعة التقليدية، و تلاقحت فنّيات العمل و طرق الاستغلال المستوردة من هنا و هناك مع نظيراتها المحلّية، فتحرّكت عجلة النماء و كثر الإنتاج و جنت البلاد من ذلك ما هي في حاجة إليه.

92 – يوسف داي – 4

ارتقى يوسف داي، الذي كان عسكريا ككلٍّ الذين سبقوه، إلى سدّة الحكم بعد أن أزاح منافسه عجم داي الذي كانت الولاية من حقه بهدوء و دون سفك دماء، و سانده في ذلك بعض الأعيان التونسيّي الأصل من أعضاء الديوان [14]، كما ساعدته الظروف و الصدف التي جعلت عجم داي، المرشح الشرعي، يكون غائبا عن العاصمة ساعة وفاة عثمان داي، إذ كان موجودا بباجة. و قد أورد بعض المؤرّخين أسطورة حول هذا الداي، مفادُها أنّ «**أصله من عسكر طرابلس، فوقع عليه الحكم بالنفي و توجّه إلى تونس، فلما أخذ في الطريق، مرَّ برمّال، فوقف عليه، فالتفت إليه الرمّال و قال له : تذهب إلى تونس و يكون لك فيها شأن عظيم إلى أن تكون الحاكم بها**» [15].

تقلّد يوسف داي الحكم في أكتوبر 1610 م / رجب 1019 هـ ، و بقي به ما يناهز سبعا و عشرين سنة كاملة، ذلك أنّه توفي سنة 1637 م / 1047 هـ . و هكذا، وضع هذا الداي حدا نهائيا، اقتداء بسلفه عثمان داي، لقاعدة التداول على السلطة بصفة دورية كل ثلاث سنوات - و هي القاعدة التي كان الديوان أقرّها سنة 1591 م / 999 هـ مع نهاية عهد الباشاوات و بداية عهد الدايات - و اشتهر خلال ممارسته للحكم بالعدل و حسن التدبير، كما اشتهر بما بذله من مجهودات لتعمير البلاد، و خاصة تونس العاصمة، إذ شيّد جامعا لا يزال قائما إلى الآن و يحمل اسمه، و فتح عددا من الأسواق بقيت مشهورة إلى يوم الناس هذا، منها سوق

---

[14] يُشبِّه توفيق البشروش في «جمهورية الدايات» مبايعة يوسف داي بمبايعة أبي بكر الصديق في سقيفة بني ساعدة، و ذلك استنادا لما ذكره الوزير السرّاج في «الحلل السندسية» : «**كان (أي يوسف داي) حاضرا بسقيفة عثمان داي و معه علي ثابت، و كل الناس ينتظرون قدوم عجم** - وهو الداي المؤهّل للخطّة - **ليتولّى، لأنه كان في باجة. فلما ثبت موت عثمان داي، ابتدر علي ثابت و قبّل يد يوسف داي، فترادف الناس بالبيعة و الانقياد، و تمّ الأمر ليوسف داي**».

[15] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

التُرْكْ [16] و سوق البركة [17]، و سوق البشامقية [18]، و سوق الجرابة [19]، و سوق القطن، و أعاد بناء باب البنات بالعاصمة و رمّمه، و «**هو الذي ابتكر فَتْحَهُ، و لم يكن قبلُ، و جعل فيه سوقا به حوانيت يُباع فيه الغزَل، و كان في غاية العمارة**» [20]، و بنى الحصون و الأسوار، و شيَّد القناطر في العديد من المدن و المناطق الداخلية، و دعَّم الأسطول البحري للبلاد، و استرجع جزيرة جربة التي كانت تحت حكم باشاليك طرابلس، و استعاد الحامَّة بعد أن استبدَّ بها الأعراب لمدَّة سبع سنوات كاملة، كما أبرم صلحا سنة 1628 م / 1037 هـ مع صاحب الجزائر بعد حرب ضروس جمعتهما بسبب عدم وضوح الحدود بينهما بجهة الكاف.

على غرار سلفه عثمان داي، عمل يوسف داي على تدعيم مكانة البايات، فمنحهم الصلاحيات و الإمكانيات، و اعتمد عليهم في تسيير شؤون الدولة و المناطق و الجهات، و هو الذي زاد الباي مراد كورسو، الآنف الذكر، مكانةً و جاهًا على حساب العديد من منافسيه، فقويت شوكته و ظهرت نواياه. و يُذكر أنَّ مراد كورسو، و اسمه الأصلي Moratto Corso، كان يشغل خطة باي الأمحال منذ بداية عهد يوسف داي، و اشتهر بالشجاعة و الإقدام، فأسدى جليل الخدمات في سبيل تدعيم دولة سيِّده يوسف داي، من ذلك مساهمته في كسر شوكة القبائل المعروفة بالعصيان و التمرُّد، و في مقدّمتها «**قبائل جبل وسلات و عمدون و أولاد سعيد و أولاد حمزة و أولاد باللّيل و غيرها**» [21]، و التي أرادت استغلال التوتر الذي طبع العلاقات بين القيادتيْن التركيتَين في كلّ من تونس و الجزائر لتكثيف الغارات، فتصدَّى لها و أخضعها بحدِّ السيف لطاعة داي تونس و فرض الأمن و الانضباط في جميع دواليب الدولة و نواحيها، فتمَكّن من إحكام إدارة الجيش النظامي - الذي تتكوَّن منه الأمحال - كما توفَّق إلى الرفع في مداخيل الميزانية بفضل ما كان يتوصل إلى جمعه من جباية و أموال.

و كنتيجة حتمية لهذه الحيوية و لهذه النجاحات، شعر باي الأمحال، مراد كورسو، بأهمية مكانته لدى الداي، فتعلَّقت همَّتُه، دون مشورة صاحب البلاد، الداي، أو رُبَّما بموافقته الضمنية، بمكاتبة إسطنبول لطلب رتبة الباشا، ممثل الباب العالي، لنفسه، و لاستصدار الإذن بتوريث سلطته لابنه

---

[16] جمع تركي باللهجة التونسية.

[17] يقع سوق البركة (بجزْ الباء و سكون الراء) غير بعيد عن قصر الحكومة بالقصبة. أقامه يوسف داي سنة 1612 م / 1021 هـ لبَيع و شراء الرقيق، و خاصَّة من ذوي البشرة السمراء و من الأسرى، و سيبقي هكذا إلى تاريخ إلغاء الرق سنة 1846 م / 1262 هـ من قبل المشير أحمد باشا باي، ثمَّ سيُصبح و يضلُّ إلى الآن سوقا للذهب و الجواهر. و قد يكون سُمِّي بهذا الاسم لأنَّ البركة، بكسر الباء، هي الإبل البارکة، و في التسمية إشارة إلى الجمال التي كان العبيد يُجلبون على متنها إلى ذلك الموقع.

[18] جمع «بشمق»، باللهجة التونسية، و هو نوع من الأحذية الخفيفة.

[19] جمع جربي باللهجة التونسية، أصيل جزيرة جربة. و قد كان أغلب تجار العاصمة تونس – و لا يزالون - من أبناء هذه الجزيرة، و هم يتعاطون مهنة التجارة بمهارة فائقة و يتوارثونها أبا عن جد، مما حدا بأبناء العاصمة إلى إطلاق تسمية «جربي» على كل تاجر في المواد الغذائية سواءً كان أصيل الجزيرة أم لا.

[20] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[21] ورد في المُؤَلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر».

من بعده، فوصل إلى مبتغاه و وافاه من قِبل الخليفة العثماني (سنة 1631 م / 1041 هـ) الفرمانُ السلطاني الذي يمنحه لقب الباشا، كما تحصَّل على الموافقة على مقترحه المتعلّق بتوريث السلطة لابنه. و قد حصل مراد كورسو على هذه الامتيازات بالرغم من أنّه ليس الرَّجل الأوَّل في هرم السلطة بالبلاد، و كذلك بالرَّغم من أنّه، على عكس الذين سبقوه في هذه الخطّة، ليس من أصل تُركي و لم تُرسِلهُ السلطنة من إسطنبول، لذلك، اعتُبر حصولُه على التقليد الباشوي مؤشرا صريحًا للدلالة على بدء بروز مكانة البايات و ارتفاع شأنهم على حساب الدايات [22]. و اعتبارًا للتشريف الذي ناله من السلطنة العلية، و سعيًا منه إلى إبراز علُو رُتبته في «طاقم» إدارة الإيالة، تخلّى مراد كورسو عن خطة «باي الأمحال» و أسندها إلى ابنه حمُّودة. و قد تمَّ هذا الاسناد بمُقتضى قرارٍ صادرٍ عنه هو و ليس عن حاكم البلاد، الداي. و بالنظر إلى تواتر هذه الأحداث و التطوُّرات، يمكنُ الإقرارُ بأن هذه السنة (1631 م / 1041 هـ) هي حقا السنة التي تمثّل بداية الفترة التي ستشهد، لا محالة بالتدرُّج، تراجع خطة الداي و بروز خطة الباي.

توفي يوسف داي في ديسمبر 1637 م / رجب 1047 هـ ، و ترك وراءه بصمات لا تزال قائمة إلى الآن في تونس، فخلفه الداي سطا مراد.

93 – الداي سطا مراد – 5

بالرغم من أنَّ عددا من المؤرِّخين يؤكدون أنَّ الولاية انتقلت بشكل عاديٍّ و قانونيٍّ، أي حسب الطريقة التي أقرها الديوان، و هي اعتماد طريقة الانتخاب، من يوسف داي المتوفّى إلى الداي سطا مراد، المُرَشّح **«باتفاق جماعة العسكر»** [23]، و هو أصيل جنوة و اسمه Osta Moratto Genovese، فإن بعضهم يُفيد بأنَّ شبه مؤامرة انقلابية قد حدثت بتدبيرٍ من بعض المماليك (les affranchis) [24] يقودهم أحدهم، المُسَمَّى مامي، أصيل مدينة فراريِّ الإيطالية، و اسمُه

[22] يقول محمد الهادي الشريف في Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Istanbul, n'ayant plus de moyens d'action efficaces à Tunis, se résigna à y désigner comme représentant (Pacha) l'homme le plus en vue de la Régence, en dehors du dey, Murad Bey.

[23] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[24] «المماليك»، و مُفردُها «المملوك»، هم في الأصل الرعايا التُّركمان و الشَّركس الذين كان يشتريهم و يمتلكُهم الأيوبيون الذين حكموا مصر في القرن الثالث عشر ميلادي لتعيينهم «أعوانًا للنظام» و جنودًا ملحقين مباشرة بخدمة الملك. و لهذه الكلمة نفس المعنى تقريبا في تونس و الجزائر، و قد أصبحت منذ العهد الوسيط تشمل جميع الواردين في إطار القرصنة أو «المُشترين» من آسيا الوسطى و أوروبا و جُزُر البحر الأبيض المُتوسِّط. يُعرِّف عز الدين قلُوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، بالمماليك على أنّهم :

Littéralement «possédés», ils sont les «convertis» d'origine européenne et chrétienne, même s'ils ont été affranchis par leur maître musulman, même s'ils n'ont jamais connu la condition de captif.

Mâmi Ferrarese. و قد قام هذا المملوك بالانقلاب المذكور لا لنفسه و إنّما لفائدة ابن مخدومه، الداي سطا مراد هذا، علما بأنّ بعض المصادر تُؤكّدُ أنّه كان في الواقع عازما على أخذ الولاية لنفسه، لذلك قام بعملية الانقلاب و قدّم «شكليًّا» سطا مراد لخطة الداي، متوهّما أنّه بإمكانه أن يستأثر بها فيما بعد، معتقدا أنّ زملاءه المماليك، «**إنْ رضوا به، دبّر في خلعه** - أي خلع سطا مراد - **و استبدّ هو بالأمر. فعالجه سطا مراد لمّا تم له الأمر و نفاه إلى زغوان و قُتل هناك**» [25].

ارتقى الداي سطا مراد، و هو عسكري مثل الذين سبقوه، إذ «**كانت بيده رئاسة البحر و له في القرصنة أخبار مشهورة**» [26]، إلى سدّة الحكم في ديسمبر 1637 م / رجب 1047 هـ ، بعد أن أقصى خصومه و منافسيه و أمر بنفي بعضهم إلى جهة زغوان و البعض الآخر إلى الجزائر، «**فمَهَرَ فيها** (أي الولاية) **و غنم الغنائم العديدة من مراكب و أسرى المسيحيين، بيع منهم الآلافُ في أسواق الحاضرة، و احتفل بانتصاراته احتفالات فخمة على الطريقة الرومانية**» [27]، ثم بسط يده على الإيالة بحزم، و عَزَمَ على تنظيم شؤونها و معمارها، فأذن ببناء القلاع و الحصون، و أنشأ قلعة غار الملح المشهورة بجهة بنزرت (Porto Farina كما سمّاها الأوروبّيون فيما بعد)، و أعطى دفعا جديدًا للقرصنة البحرية، فاستجلب بفضلها ما يُناهز اثني عشر ألفا من الأسرى إلى تونس و أدمجهم في مختلف القطاعات و الجهات. و عموما، دفع الداي سطا مراد عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد، «**و أمعن النظر في معاش المسلمين أحسن نظر**» [28]، و اتّخذ جملة من القرارات للتّقرُّب من الرعية، منها إحكام قبضته على القيّاد و أعوانهم لوضع حدٍّ لجورهم و تعسُّفهم، و منها إبطال الخمارات التي كانت متكاثرة في ذلك العهد، و التخفيف من عبء جرايات العسكر على ميزانية الدولة، و منع تصدير صابة الحبوب تحسُّبا لعودة المجاعات و الآفات، و الإذن بتخفيض أسعار بعض المواد الغذائية، و غير ذلك من الإجراءات «الشعبية»، فتحسَّنت بسياسته أحوال الرعية، و انتعش الاقتصاد، و كثُر الإنتاج.

توفي الداي سطا مراد خلال صائفة 1640 م / 1050 هـ ، بعد فترة حكم لم تتعدَّ الثلاث سنوات و لكنها كانت مليئة بالإنجازات و الأنشطة، و دُفن بتربته التي لا تزال إلى الآن موجودة بنهج السرّاجين قرب باب المنارة، فخلفه الداي أحمد خوجة. «**و بعد وفاته، أخذ أمر الداي في تراجع**

و يقول المنجي صميدة في ذات الكتاب : Les mamelouks ont des origines diverses, Transcaucasie, Géorgie, Grèce و يفيد نفس المؤرّخ، نقلا عن الجنرال خير الدين، بأنّ أشهر المماليك في العهد الحسيني هم حسين باش مملوك و شاكير صاحب الطابع و مصطفى آغا و مصطفى خزندار و خير الدين و محمد خزندار و الجنرالات فرحات و سُليم و رُستُم و حُسين. و يقول توفيق البشروش في «جمهورية الدايات» : «**لا يصُحُّ أن نفصُل المماليك عن الأتراك، و إن قدموا من مختلف البلاد الأوروبية، خاصّة تلك التي تُشرف على البحر الأبيض المتوسط، البعض منهم عن طواعية، و البعض الآخر كأسرى القرصنة الإسلامية، فوجدوا أنفسهم في أروقة السلطة كخُدّام محلّ ثقة شخصية... و رغم دخولهم الإسلام، فالمماليك لم ينزعوا عنهم لا تكوينهم الأوروبي و لا عقيدتهم الغربية... لقد مثّلوا ضربًا من الازدواجية الثقافية**».

[25] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[26] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[27] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[28] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

حتى صار اسمًا بلا مسمًى، و أصبح النفوذ و الرئاسة في يد البايات» [29]، كما سيأتي بيانه. و خلال فترة حكم هذا الداي، تواصل تأكيد هيمنة الطائفة التركية [30] على أهمّ مفاصل الدولة و الإدارة [31]. و بالتوازي مع هذه الظاهرة، يُشار إلى أنّ فترة الداي سطا مراد تزامنت مع كثرة المماليك من أصل غير تركي و اقتحامهم لمراكز القرار في دواليب الدولة التونسية آنذاك [32].

94 – الداي أحمد خوجة – 6

تقلّد الداي أحمد خوجة شؤون الإيالة التونسية في جويلية 1640 م / ربيع الأول 1050 هـ بعد أن حظي بإجماع العسكر أعضاء الديوان، و سار في بداية ولايته سيرة حسنة، إذ «**كان رحيم القلب، محسنا للفقراء و الأيتام و الأرامل، فمالت إليه القلوب، و كان أولا خوجة** (أي كاتب) **الديوان»** [33]. و هو «**أول داي انبثق عن سلك الكتّاب»** [34]، على عكس كلّ الذين سبقوه و الذين كانوا من رجال السيف. غير أنّه، «**لما استحكم أمره، تغيّرت حاله و أظهر الجفاء و الغلظة ما لم يكن يُظن، و ثابر على جمع الأموال و ادّخارها»** [35]، «**و تحول ممّا كان يُبديه من بشاشة و لطف في بداية ولايته إلى غلظة و شهامـة، أدت به إلى ضربٍ من الانفراد بالكلمة، حتى أنّ الديوان أبطل اجتماعاته»** [36].

---

[29] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[30] تجدُرُ الإشارة إلى أنّ من يُسمّون في تونس بـ «الأتراك» أو بـ «أبناء الطائفة التُركية» أو، باللهجة التونسية، «الترْك»، ليسوا بالضرورة أتراكًا «أصليين». يقول المنجي صميدة في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

L'appellation «turc» était très sensible, recouvrant aussi bien les rares familles réellement originaires d'Anatolie, que les divers sujets du vaste empire ottoman, venus à différentes époques offrir leurs services aux beys. On trouve encore, parmi les serviteurs du bey les mamelouks d'origine grecque ou circassienne et les renégats d'origine européenne.

[31] يقول عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Au terme de cette première période, l'autorité turque dans la Régence s'est consolidée. La forte personnalité des trois deys successifs, Othman, Youssef et Osta Mourad, a été pour beaucoup dans l'affermissement de l'institution deylicale.

[32] يقول André Raymond في Tunis sous les Mouradites :

On avait atteint l'apogée du mouvement de pénétration de l'Etat par les convertis dans les allées du pouvoir politique comme dans la carrière militaire et dans la marine.

[33] مقديش في «نزهة الأنظار».

[34] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[35] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[36] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

عرفت تونس خلال عهد أحمد خوجة - الذي دام سبع سنوات - سلسلة من المشاكل و الصعوبات، لعل أهمها هجوم جنود من مالطة و آخرين من إنقلترا على بعض مدنها، منها قلعة حلق الوادي، ممّا استوجب تدعيم حصنها و بناء قلعة أخرى بها لصد الهجمات عليها. و قد مات من أفراد جيش أحمد خوجة و من رعيته العدد الكبير في المعركتين. على أنّ مصائب البلاد لم تقف عند هذا الحد، فقد حلّت بها نائبة كبيرة تمثّلت في طاعون جارف تفشّى في مدنها و أريافها سنة 1644 م / 1053-1054 هـ ، و هلك بمفعوله من العامة و الجند و الأعيان العدد الكبير، كما مات جرّاءه أدباء و علماء و فقهاء، فكاد ينقطع العلم و الأدب نهائيا من تونس بسببه كما يؤكده بعض المؤرّخين.

واصل البايات في عهد هذا الداي اكتساب المزيد من القوة و المكانة [37]، و تميّز من بينهم حمّودة باي، باي الأمحال و ابن مراد باشا باي المتوفى سنة 1632 م / 1041 هـ . و قد تدرّج هذا الباي الشاب شيئا فشيئا نحو الاستقلال عن سلطة الداي، و ذلك باستعمال شتى الطرق و الوسائل للوصول إلى غايته، فبدأ بإغراء أحمد خوجة بالهدايا الفاخرة و العطاءات الثمينة. و في هذا الصدد، يُذكر أنّ حمّودة باي كان يمتلك أرزاقا طائلة و أموالا كثيرة ورثها عن سيّده رمضان باي، فـ «**وهب جميع ذلك لأحمد خوجة، استجلابا لمودّته و ليتّصل بسياسة ذلك لمآرب، و يُحكى أنّه أهدى لأحمد خوجة في ليلة واحدة أربع عشرة بغلة محمّلة دراهم**» [38]، ثم عزّزَ مكانته و قوّى جاهه بالرفع في عدد الجنود و العساكر المنضوين مباشرة تحت لوائه، إلى أن أصبح شبه قائد أعلى لجميع جيوش الإيالة، ثم اختار السكن بباردو حيث بنى لنفسه قصرا نصّب به بلاطا جمع فيه الأعيان و العلماء و الأدباء و الشعراء و العسكر، و أنشأ إدارة لتسيير كل ما يعود إليه بالنظر في مجالات الجباية و الميزانية و الجند و الأرزاق و الأموال و غيرها. و مع هذا كلّه، حرص حمّودة باشا طوال المدة التي قويت فيها شوكته على اجتناب الدخول في صراع أو منافسة مع هرم السلطة - على الأقل في عهد أحمد خوجة [39] - مقتديا في ذلك بوالده، إذ قبل البقاء «**تحت إمرة الداي، صاحب الأمر و النهي على الصعيد المركزي**» [40]. على أنّه، عندما ازدادت مكانته بروزا - خاصة و قد منحه الباب العالي صفة الباشا و بعث له فرمانا خاطبه فيه بـ «الباشا بن الباشا» - اتّبع طريقة أبيه في التعامل مع الدايات، فـ «**حصر سلطتهم في الشؤون العسكرية و أمْنِ العاصمة، ثم زاد فانتهج سياسة تضعيفهم و الاستبداد عليهم بالنفي و الاغتيال و المداراة**» [41].

---

[37] يقول عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Après 1640, les beys, qui ont été les vrais artisans du raffermissement du pouvoir turc à l'intérieur du pays, vont émerger progressivement, reléguant les deys au second plan.

[38] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[39] تداول على كرسيّ الداي طوال مدّة حمّودة باشا المُرادي ستة دايات، هم على التوالي يوسف داي و سطا مراد و أحمد خوجة و محمد لاز و مصطفى لاز و مصطفى قارة كوز.

[40] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[41] أورده رشاد الإمام في «سياسة حمّودة باشا» نقلا عن ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

و بينما كان نجم هذا الباي مواصلا طريقه إلى الصعود، توفي الداي أحمد خوجة فجأة إثر مرض ألمّ به، و ذلك في جوان 1647 م / جمادى الأولى 1057 هـ ، فتقلّد المهمّة بعده الداي محمد لاز.

95 – الداي محمد لاز – 7

ارتقى محمد لاز إلى خطة الداي، الحاكم الأعلى للإيالة - صوريا على الأقل - مباشرة إثر وفاة سلفه الداي أحمد خوجة في جوان 1647 م / جمادى الأولى 1057 هـ . و منذ الأيام الأولى من ارتقائه إلى سدّة الحكم، و جد نفسه - على غرار سلفه، و ربما بصفة أوضح - في موقف ضعف فادح، إذ تَبَيَّنَ له جليا أنّ مهمّته انحصرت في تسيير شؤون العسكر، بينما عادت بقية صلاحيات الخطة إلى الباشا باي، حمُّودة بن مراد.

في واقع الأمر، بدأ حمُّودة باشا باي المرادي يزداد نفوذا و قوة منذ ولاية الداي أحمد خوجة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، و عندما آلت المهمّة إلى خلفه محمد لاز، أصبح منافسا صريحا له، بل إنّه صار أكثرَ منه سلطة و أشملَ نظرا، و ربما أمكن اعتباره منذئذ رئيسَ الدولة الحقيقي و الممثلَ الوحيد للباب العالي في الإيالة التونسية. و ستبرز قوته و يتكرّس انفراده بالسلطة بشكل أوضح عند وفاة الداي محمد لاز، إذ ستعود إليه هو مهمّة اختيار من سيخلفه.

توفي الداي محمد لاز بعد حوالي ثماني سنوات مَارَسَ خلالها سلطة صورية على رأس الإيالة التونسية، كما أشير إلى ذلك سابقا، فاتفق أهل الحلّ و العقد و أعضاء الديوان على «**مشورة الباشا، و هو إذّاك باي الأمحال** - يعني حمُّودة باشا باي - **فبعثوا يشاورونه في من يتولّى دايا، فأشار بتولية الحاج مصطفى لاز**» [42]، و كأن القرارَ يرجع إليه شرعيا بالنظر.

هل يُعتبر محمد لاز إذن آخر داي مارَس كلّيا - أو إلى مستوىً معين - سلطة الحكم في تونس، و لو بشكل صوري ؟ هل أصبح الباي صاحبَ السلطة الحقيقي و «الرّسمي» في الإيالة منذ عهد الداي محمد لاز ؟ ألم تنته سلطة الداي فعليًا منذ عهد أحمد خوجة، و ربما منذ عهد أسلافه ؟ تلك هي تساؤلات لا يمكن أن نجد لها إجابات قطعية و حاسمة، «**ذلك أنّ الأتراك لم يؤرّخوا لأنفسهم بالقدر الذي وصل إلينا منه شيء**» [43]، و أنّ أحدًا من المؤرِّخين المعاصرين لهذا العهد، باستثناء ابن أبي دينار، صاحب «المؤنس في أخبار إفريقيّة و تونس»، و إنْ كان بشكل و أسلوب ينقصهما التحليل و العمق، لم يغطِّ هذه الفترة من تاريخ تونس بما فيه الكفاية من المعلومات

[42] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[43] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

و الأخبار و الدراسات و التحاليل. لذلك، اختلفت الافتراضات و تباينت البُحوث حول التاريخ الثابت لنهاية عهد الدايات و بداية عهد البايات، و لم يذكر أيُّ مؤرِّخ تاريخا دقيقا لانتقال السلطة فعليا من يد الداي إلى يد الباي. يقول رشاد الإمام : «**لم يتولَّ بايات تونس السلطة نتيجة ثورة، كما حدث سنة 1591 م / 999 هـ بالنسبة للدايات، و إنما تولَّوها على مراحل و فترات تدريجية**» [44]، و ذلك ما يؤكده حسن حسني عبد الوهاب بقوله : «**و تحوَّل النفوذ شيئا فشيئا من أيدي الدايات إلى البايات، إلى أن استقلُّوا بالأمر تماما**» [45]. في ذات المعنى، يعتقد توفيق البشروش أن الدايات «**استهدفوا إلى احتواء البايات بين 1653 م / 1063 هـ و 1669 م / 1080 هـ**» [46]، و يقول محمود مقديش : «**و في سنة 1657 م / 1068 هـ** - أي في عهد الداي الحاج مصطفى لاز - **جاءت خلع الباشاوية لحمُّودة باشا، مقرونة بالأوامر السلطانية، فصار سلطان إفريقيَّة على الإطلاق**» [47]. أما Ch. A. JULIEN، فإنه أبقى المسألة دون توضيح، مُكتفيًا بالقول : «**تميَّز تاريخ البلاد التونسية في القرن السابع عشر** (هكذا و دون تحديد سنة معينة) **بتوسُّع نفوذ البايات على حساب الدايات**» [48]. وبالأسلوب نفسه تقريبًا، يقول محمد الهادي الشريف : «**إن الباي المرادي كان يقف، حوالي منتصف ذلك القرن** (و يعني القرن السابع عشر) **منافسا مباشرا للداي، الذي كان نفوذه منحصرا في العاصمة**» [49]، ثم يؤكد أنَّ البايات المراديين فرضوا أنفسهم «شيئا فشيئا» على الدايات «**منذ أواسط القرن 17، و ذلك بعد أن احتلوا دواخل البلاد و صاروا يتصرَّفون في مداخيلها الجبائية و في القوة العسكرية المرابطة هناك، و بعد أن فرضوا علاقات تبعية أو ولاءٍ على الرؤساء المحليين**» [50]. على أنَّ عبد القادر المصمودي يعتبر أنَّ سنة 1631 م / 1041 هـ، تاريخ ارتقاء حمُّودة باشا بن مراد باي إلى سدَّة الحكم بعد وفاة والده، هي السنة التي كُرِّست خلالها سلطة الباي [51].

---

[44] في كتابه «سياسة حمودة باشا».

[45] في كتابه «خلاصة تاريخ تونس».

[46] في كتابه «جمهورية الدايات».

[47] في كتابه «نزهة الأنظار».

[48] في كتابه «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[49] في كتابه «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و يقول في كتابه الآخر Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Vers le milieu du siècle, le bey était suffisamment puissant pour se poser en rival du dey, ou, à tout le moins, pour établir avec lui un partage de l'autorité.

[50] في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[51] يقول عبد القادر المصمودي في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، حول حمُّودة باشا :

Peu à peu, il s'empare de la réalité du pouvoir et finit par supplanter le dey à partir de l'année 1631.

خاتمة فترة دولة الدايات

دام حكم الدايات، بصفتهم أصحاب السلطة العليا في الإيالة التونسية، ما بين ستين و سبعين سنة - من واقعة البلكباشية سنة 1591 م / 999 هـ إلى بداية النصف الثاني من القرن 17 ميلادي / أواسط النصف الثاني من القرن 12 هجري - و هي فترة تعاقب خلالها على كرسيّ السلطة سبعة دايات، كانوا كلّهم، باستثناء واحد منهم، من أصل عسكري. على أنّ علاقتهم بالسكان الأصليين على امتداد فترة حكمهم بقيت فاترة، ممّا جعلهم في أعين العامة، و بخاصة سكان الأرياف و البوادي، دخلاء على البلاد و على المجتمع [52]. هذا، و تجدر الإشارة إلى أنّ نهاية سلطتهم لم تؤدِّ إلى نهاية وجودهم و لم تَعنِ ذوبان خطتهم، فقد واصلوا الحضور و العمل في الإيالة، و لكن تحت سلطة الباي، إلى حدود سنة 1702 م / 1114 هـ ، و هي السنة التي سيتولّى خلالها إبراهيم الشريف، آغة صُبَايْحِيَّةْ [53] التُرْكْ (Commandant de la milice des Janissaires) في ذلك العهد، جمع رُتَب الباي و الداي و الباشا في يده، ثمّ ستعود الخطّة إلى الوجود مع اعتلاء حسين بن علي تركي سدّة الحكم سنة 1705 م / 1117 هـ و سيتولاّها واحدٌ و عشرون دايًا، لكنّ أهمّيتها و مشمولاتها ستتقلّصان شيئا فشيئا إلى أن ينتهى العمل بها سنة 1860 م / 1276 هـ .

يُعتبر حكم الدايات في تونس أوّل تجربة للحكم شبه الجماعي في البلاد، لذلك «**سَمَّتْها بعض الأبحاث، تأسِّيًا بتوصيف تقارير الأسرى أو الرحّالة الأجانب بـ «جمهورية الدايات»، حتّى و إن لم تستطع تلك التجربة تحقيق حدٍّ كافٍ من التجانس و الديمومة**» [54]. و تُعتبرُ فترة الدايات الأتراك في تونس، من منظور قانوني دستوري حديث، مُتميِّزة عن سابقاتها و عن لاحقاتها، إذ أنّ نظام الحُكم خلالها كان من نمطٍ لم يكن له نظيرٌ في ذلك العهد، و هو نظام أطلق عليه أحد المصادر [55] مُسمَّى «**الجمهورية العسكرية**، المُتَّسمة **بضربٍ من الديمقراطية القطاعية، التي تحوّلت في النهاية إلى رئاسةٍ استبدادية**». غير أنّ هذا المسار الفريد من نوعه في ذلك العهد لم يُكتب له أن يُعمِّر طويلا، إذ أدّى في نهايته إلى العودة إلى سالف طُرُق الحُكم و العمل التي سادت خلال العهود السابقة قبل أنْ يبرُزَ صنفٌ آخر من القادة - البايات - الذين نصَّبهم الأتراك منذ أواسط النصف الثاني من القرن 16 ميلادي / أواخر القرن 10 هجري، فأزاحوا، كما سلفَ

---

[52] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :
Le pouvoir turc, jusqu'à l'approche du milieu du siècle, resta étranger aux campagnes, principalement côtier ou citadin ; il restait donc marginal géographiquement, comme il l'était déjà du point de vue ethnique.

[53] «الصُبَايْحي»، و جمعها «الصُبَايْحِيَّة»، هي تحريف لكلمة Sipahi التُركية و «سِباهي» الفارسية و Spahi الفرنسية، و تعني في أصلها «الفارس»، ثمّ تطوّرت فأصبحت تعني العون الوسيط بين السلطة و الأهالي، و هم «**فيلق من الفرسان، بمثابة الجندرمة**» (محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال»).

[54] لطفي عيسى في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[55] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

ذكرُه، الدايات تدريجيا، و سيتّضح منذئذ فيما بعد أنّهم وضعوا أسس نظامين وراثيين سيتواصل العمل بهما على امتداد ثلاثة قرون كاملةً (الدولة المرادية ثم الدولة الحسينية).

يقول توفيق البشروش [56] بخصوص عدد الدايات الذين تداولوا على هذه الخطّة، سواءً كانوا «حُكّامًا»، أي رؤساءَ لما يُمكن تسمِّيته الدولة أو الإيَالة التونسية، أو كانوا في درجة أدنى، أي تحت سلطة البايات : «**تتالَى واحد و ثلاثون دايا بين 1591 م / 999 هـ و 1702 م / 1114 هـ ، أربعة منهم لاذوا بالفرار و غادروا البلاد، و سبعة ماتوا ميتة طبيعية، و أُصيب أحد عشر منهم بالعزل، و مات ثلاثة ميتة شنيعة، و تعرّض اثنان إلى النفي، و قُتل ثلاثة بعد عزلهم، و استُعفي واحد**».

[56] في «جمهورية الدايات».

الدولـة المراديـة

96 – حمُّودة باشا باي – 1 [1]

بن مُراد كورسو

– حمُّودة باشا المُرادي [2] –

يعتبر حمُّودة باشا باي المرادي، و هو ابن مراد كورسو الذي كان كما سلف الذكر بايا في عهد يوسف داي ثم في عهد الداي سطا مراد، المؤسسَ الحقيقي للدولة المرادية التي حلّت محلّ نظام الدايات في الإيَالة التونسية. و أبُ هذه السلالة، التي سيدوم حكمها في تونس أكثر من نصف قرن، هو مملوك كان يُدعى Moratto Corso، «**أصله، على ما قيل، من كورسيكا** - Corse - **و أتى صغيرا إلى تونس**، إذ استُقدم أسيرا و عمره 19 سنة بعد أن تمّت قرصنة المركب الذي كان على متنه، **فأسلم على يد سيِّده رمضان باي، ثم تقدَّم للولاية بعد وفاة مولاه سنة 1613 م / 1022 هـ ، فقام بوظيفته أحسن قيام**» [3].

أول عهد حمُّودة باشا المرادي بالمسؤوليات السياسية كان سنة 1631-1632 م / 1041 هـ ، و هي السنة التي كلّفه فيها رابع الدايات الأتراك، يوسف داي، بخطة باي الأمحال بعد تنازل والده مراد باشا باي عنها. و مباشرة إثر تقلُّده الخطة، خرج الباي الجديد بمحلة الشتاء و طاف في جلّ أرجاء الإيالة و فرض الأمن و الانضباط و ضرب على أيدي العابثين و كسر شوكة القبائل المعروفة بالتمرُّد على السلطة، مثل أولاد سعيد و الشنانفة و الشابِّيين، و كذلك بعض القبائل الجزائرية التي تُساندها، مثل الحنانشة، و هي «**قبيلة عربية كبيرة متوطِّنة بعمالة قسنطينة و مركزها مدينة تبسَّة**» [4]، كما أخضع المناطق و القبائل و المدن المستعصية، كجبل وسلات و الحامَّة و ورغمَّة و القيروان و الكاف و عمدون و جبل مطماطة و أولاد سعيد و أولاد باللَّيل و أولاد صولة و أولاد حمزة و دْريد و غيرها، «**و رتَّب أوجاق [5] الصَّبَايْحِيَّة بتونس و القيروان و الكاف و باجة لحفظ الطاعة و تأمين السبل**» [6].

---

[1] يُعتبر مراد كورسو (والد حمُّودة باشا) الأبَ الحقيقي للدولة المرادية، لكنه لم يكن «حاكمًا» للإيالة التونسية بالمعنى الذي يتمحور حوله هذا العمل، إذ بقي الدايات في عهده أصحاب النفوذ المطلق بها. لذلك، يُمنح الرقم الترتيبي الفرعي 1 داخل البيت المُرادي (الموضوع على الشمال) لحمُّودة باشا باي.

[2] أُضيفت نسبة «المُرادي» لهذا الباي في وقت لاحق للتفريق بينه و بين حمُّودة باشا باي الحسيني (1782–1814).

[3] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[4] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[5] كلمة أوجاق (جمع أُوجَقْ) «**أصلها في التركية تعني المدفأة، الموقد** (لا تزال إلى الآن تُستعمل بهذا المعنى في بعض الجهات التونسية)، **ثم صارت تطلق على مجموعات من العسكر أو تجمعات منهم في مراكز لاستجماع القوة**» (رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا»)، ثمَّ أصبحت تعني «المقاطعة» أو «الولاية» أو «المنطقة العسكرية» التابعة للباب العالي، و استُعملت في هذا المعنى، إلى جانب لفظتي «سَنْجَقْ» و «إيَالة»، للدّلالة على ولايات الجزائر و تونس و طرابلس منذ دخول العثمانيين إلى شمال إفريقيا.

[6] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

اكتسب حمُّودة باشا بفضل حزمه و جدِّيته مكانة مرموقة لدى الدايات الذين تداولوا على السلطة خلال هذه الفترة من تاريخ تونس، و عددهم ستة [7]، لكنه لم يُقدِم على الإطاحة بهم، بل إنَّه رغم ما اكتسبه من القوة و علوِّ الشأن، بقي يكن لهم التقدير و الاحترام [8]، من ذلك ما أحاط به أحدَهم - الحاج مصطفى لاز، الذي تقلَّد الخطة من سبتمبر 1653 م / شوال 1063 هـ إلى جويلية 1665 م / ذي الحجة 1075 هـ - من رعاية «أبوية» متميِّزة، ذلك أنَّه «**لما استقر في الحكم و تمهَّد أمره، زوَّجه بجارية من جواريه، و جهزها بجهاز معتبر كإحدى بناته، و وهب له دارا من أجلِّ الدور، و فعل معه من الجميل ما لا حدَّ له**» [9].

تحصَّل حمُّودة بن مراد باي على رتبة باشا، ممثل الباب العالي بالإيالة التونسية كما سلف الذكر، سنة 1659 م / 1069 هـ - و قيل في السنة التي سبقتها - و أصبح يُنادَى بالباشا بن الباشا، و «**يُقال إنَّه قبل ذلك، كثيرا ما يرسل لتحصيل هذه المرتبة، و ما أمكن له التوصُّل إليها إلا بعد مشقَّة. و كان السبب المانع من ذلك أنَّ الحاج مصطفى لاز** - الذي كان دايا وقتئذ - **كان يرسل خفية يُفسد عليه مطلبه. فلما وردت عليه البشائر، أتى بالمكتوب إلى الحاج مصطفى لاز ليُطلعه عليه، فقال له إني كنت معطِّلا لك في هذه المرتبة كثيرا، و مُوجبه أنك كنت بايا فقط، و كان أمرك لنا، و لا يَدَ تطول عليك، و أما اليوم صار نظرك للديار العثمانية**» [10]. و هكذا، تأكَّدت سلطة الباي و سَمت فوق سلطة الدَّاي و أصبح الباي هو الذي يختارُ و يُولي و يعزلُ الداي و يتصرَّف في شؤون الإيالة بصفته الآمر الناهي، صاحب الكلمة الأولى و الأخيرة في أمور الدولة.

شعر حمُّودة باشا بأن قدمه أصبحت راسخة في الإيالة، فعزم على طبع البلاد ببصماته، و وضع لذلك خطة تنموية شملت مختلف القطاعات و المجالات، فبنى مسجدا لا يزال إلى اليوم قائما بتونس و يحمل اسمه، و أنجز مشروع تزويد العاصمة بالماء الصالح للشرب عن طريق الحنايا الرومانية، و شَيَّدَ مقام الصحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان، و أنشأ مارستانًا [11] «**بحومة العزَّافين، و فيه عدَّة بيوت في أسفله، و أعلاه للمرضى، و جعل له أوقافا بلوازم الذين يحلُّون به منهم، و خدَمةً يخدمونهم، و طبيبًا ينظر في علاجهم و ما يحتاجون إليه من أشربة و أدوية و من**

---

[7] هم يوسف داي و الداي سطا مراد و الداي أحمد خوجة و الداي محمد لاز و الداي مصطفى لاز و الداي مصطفى قارة كوز.

[8] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Devenu Bey, il ne cherche pas, à ses débuts, à géner le Dey Youssef, bienfaiteur de son père, ni les autres deys siégeant dans les casernes. Il leur laisse les mains libres dans le commandement des militaires et dans la tenue des garnisons, des ports et des forteresses.

و يقول عبد القادر المصمودي في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Ses rapports avec les deys étaient subtils. Tout en évitant l'affrontement, il réussit à en faire ses obligés, soit en les comblant de cadeaux, soit en facilitant leur ascension au poste de Dey.

[9] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[10] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[11] المارستان كلمة من أصل فارسي تعني «دار المرضى».

طعام و كسوة و فراش و غير ذلك، و جعل له ناظرًا ينظر في أوقافه» [12]. و من إنجازاته المأثورة كذلك أنّه اعتنى بالجانبين العسكري و الإداري في دولته، فبادر بإحكام تنظيم الجيش النظامي و أذن بتطعيمه بأصناف جديدة من الجنود، منهم «الصُبَايْحِيَّة» و «عسكر زواوة» [13]. أمّا على الصعيد الإداري، فقد اعتمد حمُّودة باشا على رجال «المخزن»، و هم أبناء القبائل المسمّاة «القبائل المخزنية»، أي الموالية للسلطة (Tribus makhzen)، و التي كانت في الأصل توفّر للدولة الأعوان لجمع الجباية و حفظ النظام [14].

على الصعيد الخارجي، عمل حمُّودة باشا على إقامة علاقات ودٍّ و تعاونٍ مع أكبر الدول و أمضى اتفاقيات تبادل تجاري و معاهدات سلم و حسن جوار مع أعظم الدول، و بالخصوص تلك التي لها قوة بحرية وقتئذ، من ذلك اتّفاقية 20 سبتمبر 1662 مع المقاطعات المتّحدة (هولندا و المملكات و المقاطعاتٌ المتحالفة معها)، و معاهدة 5 أكتوبر 1662 مع إنقلترا و اتّفاقية 25 أكتوبر 1665 مع فرنسا. و ستتميَّزُ علاقات هذه المملكة (فرنسا) مع الإيالة التونسية عن غيرها التي تربطُ تونس ببقية الدُول، إذ سيسعى ملوكُها خلال هذه الفترة و بعدها إلى كسب قصب السبق في المعاملات، على جميع الأصعدة، مع تونس، كما سيفرضون على الدولة التونسية حقَّ ممارسة رعاياهم لشعائرهم الدينية دون شروط [15]. و قد تضمَّنت اتِّفاقية 1665 مع فرنسا ما لا يقِلُّ عن اثني عشر إجراءً، لعلَّ أهمَّها الإفراج عن الفرنسيين المُعتقلين مقابل نظرائهم التونسيين، و تحجير الاستحواذ على الغنائم مهما كانت، و فتح الموانئ التونسية للسفن الفرنسية

---

[12] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[13] عسكر «زواوة» طائفة من الجُند المُشاة كانوا يُستجلبون في الأصل من جبل «زواوة» الجزائري الواقع على الحدود بين البلدين. وُجدوا بتونس منذ الفتح الإسلامي، فـ **«هم جند كُتامة قديمًا على عهد الفاطميين و جُند زواوة على عهد المراديين و الحسينيين بتونس و جند Les zouaves على عهد الفرنسيين»**، كما أورده عثمان الكعّاك في «محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب». و يُعرِّف موقع إلكتروني (Zouaves-wilkipédia.org) بعسكر الـ Zouaves **على** أنّهم :

Unités françaises d'infanterie légère appartenant à l'Armée d'Afrique et ayant existé de 1830 à 1962. Le corps des zouaves fut créé lors de la conquête de l'Algérie par l'incorporation de soldats kabyles. Le nom de zouave vient, d'ailleurs, de la déformation du nom d'une de leurs tribus.

[14] ورد في المؤَلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر» أنّ قبائل «المخزن»، التي تُوفِّر المَخَازنية (مُفردُها المَخَازني)، **«هي القبائل الموالية للسلطة إمّا بصورة طوعية أو انتقلت إلى خدمة الدولة بعد إخضاعها بالقوّة...... و من أشهر تلك القبائل دْرِيدْ العربية الأصل، و هي نموذج القبائل المخزنية منذ العهد المرادي و حتى الحفصي»**، ثمّ تبعتها بعد مدّة قبائل أولاد سعيد و السواسي و المثاليث، و العديد من القبائل الأخرى.

و يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Makhzen : Mot en usage au Maghreb pour désigner l'administration de l'Etat au service du souverain. Il est encore employé au Maroc pour désigner l'administration relevant directement du Roi. En Tunisie, il fut employé pour désigner les représentants de l'ordre mis à la disposition des Caïds, les M'khaznis.

[15] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Les articles 15 et 17 du traité signé le 20 novembre 1665 avec le dey Qara Kouz portaient : «Le Consul de France, résidant dans la ville de Tunis, sera honoré et respecté, et aura la prédominance sur tous les autres consuls, et continuera d'avoir dans sa maison un lieu auquel les sujets de Sa Majesté Très Chrétienne puissent exercer leur religion».

الحربية و التجارية، و إغاثة السفن الفرنسية التي تتعرّض للغرق في عرض السواحل التونسية دون إتلاف بضائعها، و منع أَسْرِ رعايا البلدين، و منع استبعاد و نفيِ التونسيين و الفرنسيين في كلا البلدين. و عمومًا، مثّلت جملة الاتّفاقيات المذكورة مناسبات تمَكّن حمُّودة باشا المرادي بفضلها من تأكيد مكانته الشخصية و سمعة دولته على الصعيد الدولي [16].

استكمالا لقوّته و جاهه، أحاط حمُّودة باشا باي خطته بأُبهة و وقار تجلّيا بالخصوص بمناسبة حفلات الختان و الزفاف التي أقامها لأبنائه، و كذلك من خلال نمط العيش الذي اعتمده، إذ «**نظّم بباردو بلاطا بأتم معنى الكلمة، و أنشأ إدارة، و أحاط نفسه بالأعيان و العسكر من الأهالي، فكان يتبدّى لهم في صورة ملك. و باختصار، كان حمُّودة باشا يتجلّى للرعايا بملامح الأمير الصالح، فيتميَّز أشد التمييز عن ذلك الرجل الفظ، قائد العسكر، أي الداي التركي**» [17]. و من مظاهر الوقار و الهيبة التي تميَّز بها كذلك هو أنَّه كان «**أول من اتخذ قاضيا لمحلّته، كعادة بني حفص، و اتخذ الكرُّوصة** [18] **لركوب السفر**» [19].

تقدّمت السنُّ بحمُّودة باشا، فبدأ يشعُرُ بشيء من الإرهاق، وأصبح يفكر في أخذ نصيبه من الراحة. لذلك، و في سنة 1663 م / 1073 هـ ، «**بعـث إلى الباب العالي و استعفى من المنصب** - يعني رتبة الباشا - **و حمله، فقبل منه، و كان سابقا تخلِّي عن جميع بلاده لأولاده، و قسَّم بينهم المناصب**» [20]، فعيَّن ابنه الأكبر مراد بايا للأمحال و كلَّفه بالخراج، و أوكل ولاية القيروان و سوسة و المنستير و صفاقس إلى ابنه الثاني محمد الحفصي، و أولى ابنه الأصغر سنًّا، حسن باي، كامل جهة الشمال الغربي للإيالة و عاصمتها باجة.

توفي حمُّودة باشا باي، الباعث الحقيقي للدولة المرادية، يوم الأربعاء 14 أفريل 1666 م / 9 شوال 1076 هـ ، تاركا وراءه بلدا ينعم بالرفاه و الرخاء اقتصاديا و تجاريا. و مع نهاية ولاية هذا الباي، فَقَدَ سلكُ الدايات نهائيًّا المكانة التي اكتسبها منذ أواخر عهد الباشاوات و أصبح عرضة للانقلابات و الاغتيالات و عمليات الخلع و الإبعاد و النفي. و قد تنبّأ الداي مصطفى قارة كوز، الذي تمَّ خلعه بعد وفاة حمُّودة باشا باي بحوالي شهر واحد، بمصير هذا السلك بقوله لزملائه الذين أطاحوا به : «**و الله ما تعدَّيتم عليَّ فقط، و إنما تعدَّيتم على أنفسكم، و فتحتم بابا كان مغلقا، و أنِّي لكم سدُّه ! و ستذكرون ما أقول لكم**» [21]، و ذلك ما سيحدث فعلا على امتداد نصف القرن الموالي.

---

[16] يقول André Raymond في Tunis sous les Mouradites :

La conclusion de ces traités à Tunis reflétait, dans une certaine mesure, l'autorité que Hammouda Bey s'était assurée à l'extérieur et contribuait à faire reconnaitre à la Régence une existence internationale.

[17] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[18] الكرُّوصة كلمة من أصل فرنسي (Carrosse) و تعني نوعًا من العربات التي تجرُّها خيول.

[19] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[20] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[21] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

في ختام الحديث عن فترة حمودة باشا المرادي، يجدر أن نُشير إلى أنّ هذا الحاكم الفذّ، اقتداءً بوالده، قد سعى جاهدًا إلى إعادة اللُحمة إلى المجتمع التونسي، البدوي بالخصوص، فتوفّق إلى حدٍّ ما إلى إخضاع القبائل و العروش التي تعوّدت خلال العهود الماضية شقّ عصا الطاعة و ممارسة الشغب و تعطيل حركة النماء [22].

97 – مراد باي – 2
بن حمُّودة باشا باي
– مراد باي الثاني –

ارتقى مراد بن حمُّودة باشا باي إلى سدّة الحكم مباشرة إثر وفاة والده في أفريل 1666 م / شوال 1076 هـ ، و باشر مهامه لمدة عشرين سنة كاملة تولّى أثناءها تركيز أسس الدولة المرادية و تدعيم أجهزة الأمن و تأكيد مكانة الجيش للضرب على أيدي العابثين و المُتمرّدين، كما قام بإنشاء العديد من المنجزات و التجهيزات ذات النفع العام، مثل المدارس و المساجد و القناطر و الطرقات و غيرها.

خلال فترة حكمه، عمل مراد بن حمُّودة باي على تدعيم علاقات بلاده مع البلدان المجاورة، و في مقدّمتها الإيالات التابعة للباب العالي. في هذا الإطار، هبَّ سنة 1673 م / 1083 هـ ، و بينما كان بجهة توزر على رأس محلّة الشتاء، لنجدة جاره صاحب طرابلس، عثمان باشا، الذي خالفَ سُلطتَه سُكّانُ المدينة و أعيانُها و جُندُها «**و حاصروه في قلعتها إلى أن مات بها و** (علم مراد الثاني) **أنّهُ** (أي الباشا علي) **أوصى بأولاده إلى الباي المذكور، فسار إلى طرابلس ليكشف الخبر، فخرج إليه عسكر من طرابلس، فقاتلهم و قتل أكثرهم، و أسّر باقيهم**» [23]، ثم «**بعد أن شرَّد عصابة الجيش الثائر، و نصَّب بها أحد أبناء المقتول، كرَّ راجعا إلى عمالته**» [24]. و عمل مرادٍ باي الثاني كذلك على تمتين علاقات بلاده مع البلدان الأوروبية، فعقد اتّفاقيتين تجاريتين مع كلٍّ من هولندا وإنقلترا و اتّفاقية مع فرنسا تقضي بتجديد الرخصة الممنوحة لشركة فرنسية لاستغلال مخزون المرجان بجهة طَبَرْقَة.

---

[22] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Il fait régner l'ordre dans le pays. Il réussit à battre les plus turbulentes des tribus arabes de son temps, les Awled Saïd, qu'il pousse à émigrer en Tripolitaine, soumet les habitants d'El Hamma de Gabès et les Chennoufi du Kef, pacifie les régions de Amdoune au Nord, et de Matmata au Sud. En éliminant les restes des Chabbiya du Centre, il les sépare des Arabes Drid et enrôle ceux-ci dans ses troupes.

[23] ابن أبي دينار في «المؤنس».

[24] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

توهَّم مراد باي الثاني بعد حوالي ست سنوات من اعتلائه العرش بأنَّه تعرَّض لمحاولة انقلاب دبَّرها الداي شعبان خوجة الذي كانت علاقاته به فاترة منذ ارتقائه إلى وظيفة الداي. و تعود أسباب هذا الفتور أوَّلا إلى أنَّ شعبان خوجة عُيِّن في خطّته دون علم مراد باي، و في ذلك مخالفة صريحة للقاعدة المُعتمدة منذ انتصاب الدولة المرادية بتونس، و ثانيا إلى أنَّ شعبان خوجة استقبل مراد باي ببرودة ملحوظة و باستعلاء صريح عندما ذهب لتهنئته بمنصبه الجديد. و قد أدَّى هذا الجو الخانق بين الرجلين إلى اتّهام شعبان خوجة بالخيانة و التآمر، كما أدَّى إلى إجبار الديوان على خلعه و تعيين خلف له من رجال مراد باي، و هو الحاج محمد منتشالي.

في مناسبة ثانية، و بعد حوالي سنتين، تعرَّض مراد باي لمحاولة عزل أخرى، صدرت هذه المرة عن الداي الحاج علي لاز، الذي «**طمحت نفسه إلى الاستبداد و طمس معالم خطة الباي**» [25]، فاستغلَّ غياب مراد باي عن العاصمة، إذ كان بجهة القيروان يقود محلة الشتاء، و طالب الديوان باتخاذ قرار بخلع الباي، و الحال أنَّ ذلك ليس من صلاحياته. و تعود أسباب هذا التحرُّك إلى أنَّ الأتراك الأصليين رفضوا، «**بقيادة الداي الحاج علي لاز، البقاءَ تحت حكم بايات هذه المدينة** - و المعني بها تونس - **فنزعوا القناع و ثاروا على هذه العائلة العظيمة الشأن من دون مبرر**» [26]، و انساق الديوان في الاتجاه الذي خطّطه له الداي الحاج علي لاز، فعيَّن أحد أفراد الجند الأتراك، و هو محمد آغة، بايا مكان مراد باي. فـ «**بعث إليهم الباي يحذِّرهم على فعلهم فلم يرجعواعنه، لأنهم جماعة من أشرار العسكر، و رؤساؤهم لم تكن لهم عقول للتمييز، و غلبت أشرارُهم أخيارَهم**» [27]، ثم خرج الباي «المزعوم» لمحاربة الباي «المخلوع» سنة 1673 م / 1084 هـ ، تُسانده في حملته قبائل أولاد سعيد على عادتها و المثاليث و قبائل أخرى، و التقى الجمعان في ضاحية الملاسين [28] و تحاربا، فدارت الدائرة على مدبِّري الانقلاب و استعاد مراد باي سلطته و مكانته و عزل الداي الحاج علي لاز و عيَّن مكانه الحاج مامي جمل، فباشر الداي الجديد الأمور بحزم و عزم و نفى سلفه إلى الحمّامات، ثم أذن بقتله، و أعلن ولاءه المطلق للباي، صاحب السلطة العليا بالبلاد.

تعامل مراد بن حمُّودة باي، بإعانة الداي الحاج مامي جمل، بشدَّة و قسوة كبيرتين مع المُتآمرين و أتباعهم، فـ «**تتبّع كلَّ من كان يُظن به عداوة، و نهبهم، و أخلى أماكنهم و استأصلهم، بحيث إنَّها كانت واقعة قلَّ نظيرها من عدم الشفقة و الرحمة، و مكث القتل في المظنون بهم أكثر من شهر، و كاتب مراد باي و بعث إلى الباب العالي مخبرا بما وقع، فجاءه الجواب بما فيه زيادة عن**

[25] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[26] محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي»، نقلا عن تقرير قنصل فرنسا لدولته بتاريخ 10 جوان 1673 نُشر في Correspondances des beys de Tunis et des consuls avec la Cour de France

[27] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[28] سُمِّيت هذه المعركة بـ «واقعة الملاسين».

المراد» [29]، ثم أذن، انتقاما من الجند الأتراك الذين ساندوا محمد آغة، بـ **«هدم القشلة** [30]**، و بنى بموضعها مدرسة للعلم، و هي المعروفة بالمرادية، الواقعة بسوق القماش»** [31].

تمثل الفترة الأخيرة من عهد مراد بن حمُّودة باشا باي منعرجا في تاريخ الدولة المرادية، ذلك أنَّه، إلى جانب التطاحن و التنافس الدمويين اللذين ستعرفهما الإيالة التونسية بعد وفاته، سيظهر على الساحة «**أنَّ الأتراك أصالة قد جاهروا عائلة البايات، ذوي القوة و البأس، بالعداء، فقرَّ قرار أتراك تونس، يقودهم داي حازم** - يعني الحاج علي لاز الآنف الذكر - **على أن يطيحوا بالبايات المراديين»** [32]، و ذلك ما سيؤدِّي بهذه الدولة إلى الاضمحلال بعد حوالي ثلاثين سنة. على أنَّه يتعيَّن التأكيد على أنَّ عهد هذا الباي مثَّلَ بحق، رغم ما اعتراه من قلاقل و ما أصابه من هزَّات، العهدَ الذي برزت و تأكدت فيه بصفة قطعية و نهائية هيمنة البايات و انفرادهم بالسلطة العليا في البلاد. فهذا الباي، «**بعد أن أخمد ثورة قام بها العسكر، استقر بقصر باردو بصفته الحاكم الأوحد للبلاد، و قد أثبت ذلك بسطوته و كرمه و مشاريعه العمرانية الكبرى»** [33].

توفي مراد باي الثاني أوائل أوت 1675 م / أواسط جمادى الأولى 1086 هـ ، فحزن لفقدانه الأعيان و الأشراف و المشايخ و أغلبُ سُكَّان الإيالة على اختلاف طبقاتهم و أصنافهم، باستثناء أبناء الجالية التركية الذين لم يأسفوا لرحيله لأنَّه حَرَمَهم من حقِّهم في تبوُّؤ المراتب الأولى في دواليب الدولة و وَضَعَ حدًّا لطموحاتهم لاستعادة الحكم في إيَالة تونس، التي واصلوا اعتبارها ولاية عثمانية تابعة للباب العالي. و مُباشرة إثر وفاته، تولَّى الكرسيَّ مكانَه ابنُه محمد باي. غير أنَّ هذا الابن لن يتمَكَّن من مُمارسة الحُكم دون صعوبات خطيرة، ذلك أنَّ وفاة والده «**فتحت على البلاد عشرين سنة من الحرب الأهلية، و تنازع أبناؤه و أخٌ له لقب الباي بحدِّ السلاح، و كانوا يُنصِّبون الدايات و يقتلونهم، فمهَّدوا بهذه الفوضى إلى هجمات جزائرية مظفَّرة، و إلى محاولة تدخُّل الباب العالي»** [34]، كما سيأتي بيانه. على أنَّ رواية مُغايرة، صادرة عن مؤرِّخ عاش في هذه الفترة و تُوفِّي حوالي سنة 1698 م / 1109 هـ (ابن أبي دينار)، تُفيد بأنَّ الولايةَ آلت بعد وفاة مراد الثاني إلى وَلَدَيْه محمد و علي في ذات الوقت، ذلك أنَّه «**لما سار** - أي مراد الثاني - **إلى رحمة الله، اتفق أهل الحلِّ و العقد على تولية الاثنَيْن، لأنهما كالنيرين و لا فرق بينهما و لا فضل لأحدهما في السياسة و التدبير، و صَحِبَتْهُما خِلع سلطانية و أوامر شريفية بولايتهما جميعا و قُرِئت بالمحلَّة على العسكر، و لبسا التشاريف و ضُربت الطبول و نُشرت على رؤوسهما الأعلام الملوكية»** [35].

---

[29] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[30] القشلة، كلمة من أصل تركي، و قيل من أصل إيطالي، و معناها مكان نزول العسكر، أي الثكنة.

[31] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[32] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[33] رشاد الإمام في «سياسة حمُّودة».

[34] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

[35] ابن أبي دينار، صاحب «المؤنس».

98 – محمد بن مراد باي – 3
بن حمُّودة باشا باي
(ولايته الأولى)

تولّى محمد بن مراد باي الإيالة مباشرة إثر وفاة والده في أوت 1675 م / جمادى الأولى 1086 هـ ، لكنه لم يهنأ بها، إذ قام عليه - بعد حوالي شهرين - عمُّه محمد الحفصي بن حمُّودة باشا باي، مستعينا في ذلك بابن أخيه - أي بشقيق الباي - علي بن مراد باي، فتأزّمت الأمور و ادّعى كلٌّ من أبناء مراد باي، محمد و علي، و عمُّهما محمد الحفصي، الأولوية في اعتلاء العرش المرادي. و أمام هذا الخلاف الخطير، قرَّر الحاج مامي جمل، داي ذلك العهد، دعوة الديوان إلى اجتماع طارئ أواسط أكتوبر 1675 م / أواخر رجب 1086 هـ ، و حضر المتنازعون الثلاثة، و عرض الداي على الحاضرين النظر في من سيتولّى شؤون الدولة منهم. و قد كان محمد الحفصي، قبل انطلاق أشغال الاجتماع، أغرى ابن أخيه، علي بن مراد باي، و قد كان له عليه تأثيرٌ كبير و يتعامل معه و كأنّه ابنه لأنّه كان قد استبناه منذ حياة والده، بأنّ الولاية ستؤول إليه في وقت لاحق إنْ هو سانده بقوله خلال جلسة الديوان : «**إنّا صغيران، و الأولى بهذه المرتبة عمُّنا محمد الحفصي**» [36]. و فعلا، طالب علي باي خلال الجلسة بما أملاه عليه عمُّه، فاجتمعت كلمة الحاضرين على خلع محمد بن مراد باي و تعيين عمِّه محمد الحفصي بايا، و الحال أنّ ذلك ليس من مشمولاتهم، «**و من ذلك الحين، طرق الخلل الدولة المرادية و دخلها مرض الانقسام و تلاشي العصبية، الذي هو علامة الهرم**» [37].

99 – محمد باشا باي الحفصي – 4
بن حمُّودة باشا باي

تولّى محمد الحفصي كرسي تونس بقرار من الديوان أواسط أكتوبر 1675 م / أواخر رجب 1086 هـ . و لم يمض أسبوعان عن تقلّده السلطة، حتى خرج عليه ابن أخيه و سلفه المخلوع، محمد بن مراد باي، محتميا بجهة الكاف، حيث استعدّ لتنظيم مقاومة مسلّحة، محكمة، للإطاحة بعمه.

[36] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[37] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

بلغ إلى علم محمد الحفصي أنّ ابن أخيه محمد جمع حوله عددا من الموالين و المناصرين و الأتباع من مختلف القبائل و الآفاق، و أنّه أعدّ العدّة للهجوم عليه في تونس بالذات لاسترجاع كرسيّ سلطته، فندم على ما صدر عنه و خشي من إراقة الدماء بين أفراد البيت الواحد، لذلك آثر الانسحاب عن طواعية، و «**أيقن بأن المقاومة لا تفيد، فجمع الديوان بالحاضرة و أشهد على نفسه بالخلع و أخبر ابنَ أخيه محمد بذلك و استقدمه لاستلام زمام الولاية**» [38]، لكن محمد بن مراد باي رفض الحل الصلحي، فتدخّل بعض الأعيان و كبار القوم لتقريب الشقّة بين الرجلين، فلم يُجْدِ ذلك نفعا، و لما يئس محمد الحفصي من الحصول على عفو ابن أخيه «**ركب البحر و أقلع من حلق الوادي**» [39]، و ذلك أواسط رمضان 1086 هـ / أوائل ديسمبر 1675 م متّجها إلى طرابلس، حيث احتمى بواليها.

– محمد بن مراد باي –
بن حمّودة باشا باي
(ولايته الثانية)

دخل محمد بن مراد باي إلى العاصمة أواسط ديسمبر 1675 م / أواخر رمضان 1086 هـ و تولّى مباشرة إثر استرجاعه لكرسيّ السلطة تصفية كلّ الذين ساندوا عمّه ضدّه، فأعمل فيهم الحدّ دون شفقة و لا رحمة، ثم أخذ البيعة من أعضاء الديوان بعد أن «**استحلفهم الإيمان و الطاعة على ألاّ يقبلوا عمّه محمد الحفصي، و لو أتت فيه الشفاعة من الحضرة السلطانية العثمانية**» [40]، ثم فرض على أخيه علي، الذي كان المتسبّب الرئيسي في ما جرى، الإقامة الجبرية ببستانه في ضاحية المرسى، و انصرف بعد ذلك إلى ترتيب شؤون الدولة و تركيز دعائم السلطة.

لم تستقرّ الأمور لمحمد بن مراد باي على النحو الذي كان يريده، ذلك أنّ أخاه السالف الذكر، علي، تمكّن من الهرب من مقرّ إقامته الجبرية في المرسى و تحالف مع بعض قبائل الأعراب، و خاصة منهم الحنانشة، الذين صاهر شيخهم، الحناشي بن منصّر، ثم نجا إلى قسنطينة، و أقام في حماية واليها، دالي باي. ثمّ ازداد الوضعُ تعقيدا بورود قرار السلطان العثماني، محمد خان، القاضي بمنح محمد الحفصي بن حمّودة باشا، عمّ الباي و منافسه، لقب الباشا [41]. و يُذكر في هذا

---

[38] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[39] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[40] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[41] لم يحمل رتبة الباي و لقب الباشا معًا من المراديين سوى حمّودة و والده مراد كورسو.

الصدد أنَّ محمد الحفصي - الذي كان توجَّه إلى طرابلس في ديسمبر 1675 م / رمضان 1086 هـ ، بعد أن رفض ابن أخيه منحه الأمان إثر انسحابه كما سلف الذكر - تمَكَّن من الحصول على حماية والي طرابلس، الذي توسط لفائدته لدى الباب العالي عساه يعينُه على استعادة اعتباره و استرجاع كرسيِّه، فنجحت المساعي و منحه السلطان العثماني لقب الباشا و وجَّهه إلى تونس مرفوقا، كما جرت العادة عند تعيين الباشاوات الجُدُد، بعدد من السفن و العساكر. و يُستشفُّ من هذا القرار السلطاني غير المُنتظر أنَّ الباب العالي أراد انتهاز الفُرصة لوضع يده من جديد على الإيالة التونسية و إرجاعها إلى حظيرته على النحو الذي عليه الجزائر و طرابلس، لكنَّ ذلك لم يتمَّ، إذ تمَكَّن محمد باي من حسم المسألة في وقت وجيز، فما أن وصل الأسطول المُقلّ لـ «الباشا» محمد الحفصي إلى عاصمة الإيالة قادما من إسطنبول، حتى وقف في وجهه أعضاء الديوان بأكملهم و رفضوا قبوله، ثم أطردوا محمد الحفصي، عملا بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم مع ابن أخيه محمد بن مراد، فعاد من حيث أتى، و أقام بإسطنبول محاولا بشتى الطرق استعادة الحظوة التي كان تمتع بها في وقت ليس ببعيد لدى الباب العالي، فأخفق في مساعيه بسبب اتّهامه باغتيال مبعوثٍ كان باي تونس أرسله إلى السلطان و الصدر الأعظم بإسطنبول لتوضيح الوضع في الإيالة التونسية. و قد ثبتت إدانة محمد الحفصي بالدليل القاطع لدى الصدر الأعظم، «**فأحضره و استنطقه في ذلك، فأقرَّ له، فقال : يمنعني من القصاص منك أمران، الأول صدقك** (باعتبار أنَّه كان اعترف بالتهمة) **و الثاني أنك غريب. ثم أهمله لِما عَلِمَ عِلْمَ اليقين من عدم صلوحيته لرعاية الخلق**» [42]، فـ «**بقي بإسطنبول كعامَّة الناس**» [43].

لم تكن مشاكل الإيالة التونسية مقتصرة على ما سبق، بل إنَّها تفاقمت بقيام علي، شقيق الباي، بحركة تمرُّد أعانته على تنظيمها و تنفيذها بعض القبائل من مختلف الجهات سنة 1677 م / 1088 هـ ، فاستهدف في مرحلة أولى جبل وسلات حيث شنَّ هجوما عنيفا على جيوش أخيه، فكانت الغلبة تارة لهذا الشق و أخرى لذاك، ثم انتقلت رحى الحرب إلى جهتي القيروان و سبيبة و ما جاورهما، و دامت المعارك و المناوشات مدة، ثم انتهت بهزيمة جيوش محمد باي بجهة الفحص، ممَّا اضطره إلى الهرب إلى جهة الكاف، فاستولى غريمه على محلَّته و أخبيته و عتاده، و ضمَّ إليه جنده بعد أن أعطاهم الأمان و أرسل إلى العاصمة بخبر انتصاره، فما كان من الديوان، برئاسة الحاج مامي جمل، إلا الإعلان عن مبايعته بالإجماع بايا جديدا للبلاد، و ذلك في جانفي 1677 م / ذي القعدة 1087 هـ . و هكذا، لم تدم الولاية الثانية لمحمد بن مراد باي سوى سنة واحدة و بضعة أيام.

[42] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[43] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

100 – علي بن مراد باي – 5
بن حمُّودة باشا باي

أخذ علي بن مراد باي البيعة الرسمية من أعضاء الديوان في جانفي 1677 م / ذي القعدة 1087 هـ ، فبادر بعزل الداي الحاج مامي جمل - رغم مساندته لقرار الديوان القاضي بتعيينه بايا - و عيَّن مكانه محمد بيشارة، ثم خرج لملاحقة أخيه محمد باي و مطاردته، فتوجَّه إلى الكاف، أين شن هجوما على ما تبقّى من محلّة محمد، لكنه انهزم شرَّ هزيمة، و دخلت جيوشه في طاعة خصمه و أخيه محمد، غير أنَّه لم يستسلم لما حلَّ به، و عزم على مواصلة المقاومة، فنشر عساكره في مختلف جهات الإيالة، و كثَّف العمليات قرب العاصمة إلى أن كانت له الغلبة قرب مدينة الفحص، فبعث بالخبر إلى تونس و عزل الداي محمد بيشارة و أعاد الحاج مامي جمل إلى سالف خطته. لكن هذا الانتصار لم يعمر طويلا، إذ اندلعت الحرب من جديد، و لا يزال المتنازعان بعيدين عن العاصمة. و بسرعة ملحوظة انقلبت الأوضاع، و انهزم محمد باي، فأرسل علي بن مراد إلى تونس بالبُشرى و عزل الحاج مامي جمل من جديد، و أوكل مهمة الداي إلى أُزُن أحمد، فاستَتَبَّت الأمور بعض الشيء، على الأقلّ ظاهريًا، لعلي باي، فشرع في القيام بزيارات داخل الإيالة لكسب الأنصار و حشد المؤيدين، و كذلك لجمع الضّرائب و التبرُّعات. في ذات الوقت، توغَّل أخوه و خصمه محمد باي في منطقتي الجريد و قفصة و بسط نفوذه عليهما بيُسر، فتوجَّه إليه عازما على محاربته، و دامت المناوشات و المطاردات بين الأخوين سنوات طويلة، و مات فيها من رجالهما الكثير و أُهملت مصالح الرعية و اختلَّ الأمن و تراجع الاقتصاد.

و فيما كانت الحالة على ما هي عليه من التناحر و الخصام بين الأخوين، وفد على تونس في خريف 1678 م / 1089 هـ عمُّهما الباي المخلوع محمد الحفصي قادما من إسطنبول و معه رتبة الباشا التي منحه إياها الباب العالي، ففرح به ابن أخيه علي بن مراد «**لما بينهما من وصلة التبني** - كما تقدَّم - **و أظهر السرور بمقدمه، ثم خرج بمحلته لحصار المنستير و قتال من دان بطاعة أخيه محمد**» [44]، ثم استمرت المناوشات و النزاعات بين الطرفين، علي بن مراد باي و عمّه محمد الحفصي، من ناحية، و محمد بن مراد باي، من ناحية ثانية. و لما استفحلت الأمور، هبَّ صاحب الجزائر - لغاية في نفسه أو بطلب من علي باي - إلى تونس على رأس محلّته في سنة 1679 م / 1080 هـ بدعوى السعي إلى إيجاد صلح بين الخصوم و وضع حد لإراقة الدماء و للدمار الذي لحق الإيالة، فاجتمع حال وصوله بمحمد الحفصي و بابنَيْ أخيه، و بعد حوار و نقاش طويلين، اتفق الجميع على اعتماد حلٍّ أقل ما يُقال فيه هو أنَّه مخالف للصواب و المنطق، إذ تمثّل في تقسيم الإيالة بين ثلاثتهم، بحيث «**يكون الملك بالحاضرة لعلي باي، لأن الشوط له وقتئذ، و يكون محمد الحفصي باشا بالحاضرة، أدبا مع ظاهر الأمر السلطاني، و أنَّ محمد باي يبقى**

[44] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

بالقيروان و الساحل» [45]، ثم قفل صاحب الجزائر راجعا إلى بلده بعد أن أخذ على مختلف الأطراف المواثيق و العهود لاحترام ما تمَّ إقراره.

لم تمض أيام على هذا الاتفاق حتى قرَّر ديوان الحاضرة بإيعاز من رئيسه الداي الجديد محمد رايس طاباق، الذي كان معروفا بقوة الشخصية و بقسوة المعاملة [46]، عزل الباشا محمد الحفصي و ترحيله إلى جزيرة Candie التركية. و قد رأى بعض المؤرِّخين في هذا التصرُّف ما يُنبئُ بعودة الرغبة لدى الدايات الأتراك في استرجاع المكانة التي تبوَّؤوها لمدة تزيد على نصف القرن في تونس، أي من سنة 1591 م / 999 هـ إلى منتصف القرن السابع عشر ميلادي / منتصف القرن الحادي عشر هجري.

قويت شوكة الداي الجديد، محمد رايس طاباق، و ظهرت نواياه، فاشترط عند تولِّيه الخطة، «**أن ينتخب من الجند أربعمائة مقاتل ليُسكنهم معه في القصبة، حاميةً له، فاختارهم و سمَّاهم الحوانب»** [47]، و «**سيطر على العاصمة و باشر الأحكام»** [48] و «**لم يكن له معارض في ذلك، و صال على العباد، و علا صيتُه، و نفذت كلمته أمرا و نهيا»** [49]. لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، ذلك أن العلاقات بين علي باي، المستبدِّ بالحاضرة، و حليفه محمد رايس طاباق، ما فتئت أن تدرَّجت نحو التعكُّر، ثم فسدت تماما. أما السبب في ذلك فيتمثَّل في أنَّ محمد باي، و قد كان مقيما بالساحل و القيروان، دبَّر مكيدة جعلت أخاه عليا يعتقد أنَّه - أي محمد باي - و الداي محمد رايس طاباق يتآمران عليه و يخططان للإطاحة به. و تَمَثَّلت هذه المكيدة في أنَّ محمد باي حرَّر مكتوبا على أنَّه بخط محمد رايس طاباق و موجَّه إليه، و كلَّف ساعيًا بتسليمه إلى علي باي على وجه خيانة مُفتعلَة ضد المرسل إليه، و نصُّه : « **أما بعد، فقد بلغنا خطابكم، و حمدنا الله على بذل نصحكم، و ليس بضائع في جانبنا، و ما أوصيتنا كله في البال، و نعم النظر، و هو أقرب لبلوغ الآمال، و جزاكم الله خيرا، و نحن ليس لنا تأخُّر عن الشروط التي اشترطت، فكلٌّ منها سهل، و السلام»** [50]، فكانت النتيجة أنْ عَزَلَ علي باي الداي طاباق في أكتوبر 1682 م / شوال 1093 هـ و عيَّن مكانه أحمد شلبي دايا، ثم نفاه إلى ناحية غار الملح و بعد ذلك أمر بقتله. و يُذكر أنَّ أحمد شلبي «**كان رجلا شهما، مهيبا، ذا سَمْتٍ و وقار، و همَّةٍ و شجاعة، و رأيٍ و سياسة، و لطيفِ تدبُّر، و سديدِ رأي، و فراسةٍ و إتقان في جميع أموره»** [51]، و قد حظيَ بمعاملة متميِّزة من قبل الباب العالي، إذ «**تلقَّى، و لأول مرة في تاريخ الدايات، فرمان الولاية من السلطان، و كان آخر عظماء الدايات»** [52].

---

[45] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[46] يُذكر أنَّ محمد رايس طاباق قتل سلفيه، الحاج مامي جمل و أُزن أحمد، بأمر من محمد باي، أو، على الأقل، بموافقته.

[47] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[48] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[49] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[50] مقديش في «نزهة الأنظار».

[51] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[52] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

ظنَّ علي باي أنَّه سيجد في هذا الداي سندًا سيساعده على التصرُّف في العاصمة كيفما يشاء و نصيرًا سيكون له حليفا ضد أخيه محمد باي، لكن أحمد شلبي لم يكن مرتاحا لتصرُّفات علي باي و أتباعه، فقد نقم عليه بسبب فَتْكه بسلفه الداي محمد رايس طاباق بغدر و وحشية، و خشي على نفسه من أن يلقى منه المصير ذاته. أمَّا أتباع الباي فقد كان أحمد شلبي يؤاخذهم و ينقم عليهم لأنَّهم «**كانت لهم يدٌ طائلة بالجور و التعدِّي على المسلمين، و لم يكن لهم من سيدهم زاجر، فتجاسروا و أباحوا ما في أيدي المخلوق**» [53]. لذلك أعلن العداء لعلي باي و أعوانه و دعا غريمه و أخاه محمد باي إلى إنقاذ تونس، «**و عقد معه عهدا على القدوم عاجلا و أنَّه يمكِّنه من البلاد**» [54]، ثم أخذ له البيعة من الديوان «**على أن يباشر حرب أخيه و يكف مضَّرته، و دام القتال بينهما أياما**» [55]، و اشتدَّت المعارك بضراوة بين الفريقين، فشملت منطقة الحرايرية ثمَّ أريانة، ثمَّ امتدَّت إلى ضاحية المرسى، و تعدَّى جنودُ علي باي خلالها على مقام الولي الصالح، سيدي بو سعيد الباجي. و من هناك انتقلت المصادمات إلى باب الخضراء بالعاصمة، و كاد علي باي أن يفتك بأحمد شلبي و يحتلَّ المدينة. و بعد يومين من حدوث هذه المناوشات، دخل محمد باي تونس، بعد أن استنجد بمحلَّة الجزائر لهزم أخيه علي وإرغامه على الهرب إلى سوسة، فجمع الديوان و أخذ البيعة العامَّة و الخاصَّة.

محمد بن مراد باي
بن حمُّودة باشا باي
(ولايته الثالثة)

استعاد محمد باي كرسيَّ الحكم في تونس خلال صائفة 1684 م / 1095 هـ بعد أنَّ قضى على العديد من أعوان أخيه و مساعديه و بعد أن وَدَّع محلَّة الجزائر التي عادت إلى بلادها. ثم، حين تَبَيَّنَ له أنَّ حليفه ضدَّ أخيه، الداي أحمد شلبي، قد أصبح يتآمر على دولته و يخطط لإعادة الأتراك إلى المكانة التي كانت لهم زمن حكم الدايات، و أنَّه صار يكنُّ له العداء و الكراهية، بعث إلى أخيه بمقرِّ إقامته بسوسة، مقترحا عليه الصلح و الوفاق، و طارحًا عليه فكرة التحالف للتصدِّي لهذا المتآمر الخطير، الداي شلبي، فاستجاب لطلبه.

---

[53] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية»

[54] مقديش في «نزهة الأنظار».

[55] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

انبرم الصلح إذن بين الشقيقين، و جمع البايان محلّتيهما قرب العاصمة و أعلنا الحرب على الداي أحمد شلبي، واتّجها لذلك إلى وسط البلاد، فكانت الغلبة في مرحلة أولى لعدوّهما، إذ تمكّن من إلحاق هزيمة كبيرة بالجيوش المرادية خلال معركة العلم، قرب القيروان، و أجبر خصمَيْه، محمد و علي باي، على الهرب إلى القيروان بعد أنْ مات من جنودهما و أتباعهما الكثير و افتُكّت منهم الخيام و الخيل و العربات و الثياب و الأسلحة، ثم في مرحلة ثانية آل الفوزُ لمحمد و علي باي، و ذلك بفضل الدعم الذي لقياه، مرة أخرى، من لدن صاحب الجزائر.

قدم الجزائريون إذن في سبتمبر 1685 م / شوال 1096 هـ إلى تونس، و للمرة الثالثة في ظرف ست سنوات، و انضمّت جيوشهم إلى جيوش ابنَيْ مراد باي، و قصد الجميع مدينة تونس، التي أعلن الداي أحمد شلبي انفراده بالحكم المطلق فيها بعد أن عقد ديوانا استدعى لحضوره الخاص و العام، «**و استظهر بأوامر قُرِئت على رؤوس الإشهاد، مضمونها الإذن باستقرار العمالة الإفريقيّة تحت نظر أحمد شلبي و أنّ الأخوَيْن لا مدخل لهما في شيء من ذلك، و يدهما مرفوعة**» [56]. في خضمِّ هذا الجو الخانق، حاصر الجيش المرادي، مُدعَّما بالعناصر الجزائرية، العاصمة، ثم شنَّ عليها سلسلة غير منقطعة من المناوشات و المعارك دامت ما يزيد على تسعة أشهر و شملت بالخصوص قصبتها و أحياءها و أحوازها القريبة، و كذلك ضواحي الملاّسين و باردو و حلق الوادي، ثمَّ مُدُن راس الجبل و قليبية. و خلال المناوشات، حاول داي الجزائر، إبراهيم خوجة، استمالة أحمد شلبي إلى وقف القتال و إبرام صلح مع خصمَيْه، فرفض رفضًا قاطعا و هدَّدَ بتصعيد الموقف و قرَّرَ تكثيف الهجمات، فسئم سكّان العاصمة من هذا الوضع المُتعفِّن و حمَّلوا الداي شلبي مسؤولية تردِّيه، ففرَّ الكثيرون من أنصاره إلى عدُوَّيْه اللذين بدأت الكفّة تميل لفائدتهما، إلى أن شعُر الداي المُتمرِّد بالخطر، «**فهرب بليل بعد صلاة العشاء ليلة الأحد 11 رجب 1097 هـ / 3 جوان 1686 م، و كان معه غلمانُه و توابعُه، فأحاط بهم العسَسُ بسبخة سيجوم، و قاتلهم بنفسه، فوقعت به جراحات أثقلته و كَبَتْ به فرسُه، فأُخذَ و قُيِّدَ عند الأخوين و وُضع تحت نظر إبراهيم خوجة، حاكم الجزائر**» [57].

عادَ كرسيُّ الحُكم إلى محمد باي و علي باي، «**و جُدِّدت البيعة للأخوين على قاعدة القسمة السابقة،... فكان سهمُ محمد باي القيروان و المُنستير و باجة و ما يليها، و سهمُ علي باي سوسة و وسلات و الساحل و الكاف و ما يليها**» [58]، و لكن الصلح بينهما لم يدم طويلا، و ذلك بالرغم من نهاية فتنة عدوِّهما المُشترَك، أحمد شلبي. و سبب ذلك أنَّ علي باي لم يكُن مُطمئنًّا إلى أخيه محمد، إذ شعُرَ بأنَّ الكفّة ربما ستميل لفائدته، خاصّة و قد بلغه أنَّ داي الجزائر قد أعلن مساندته له ضدَّه بعد أن صاح الجُند، و هم معسكرون برأس الطابية بعد أسبوعين من انتصار البايَيْن على أحمد شلبي، «**علي باي لا يصلُحُ بنا، و لا يليقُ و لا نرتضي إلاَّ بمحمد باي**

[56] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[57] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[58] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس»،

فقط» [59]. و قد وصلت أصداءُ هذه الصيحة إلى خيمة إبراهيم خوجة، حيثُ كان في جلسة مع محمد و علي باي، فخشي عليٌّ على نفسه و خرَجَ من الخيمة مُسرعًا و قَصَدَ محلّتَه، و عبَّر عن عزمه الفرار من توِّه، فحاول معاونوه و قادته إثناءَه على ذلك. و بينما هو في جدالٍ و حوارٍ مع جماعته، إذا بكتيبةٍ من محلّة أخيه تأتيه فجأةً حيثما وُجد و تُطلقُ عليه النار فتُرديه قتيلاً. حدث ذلك يوم 19 جوان 1686 م / 27 رجب 1097 هـ . و من الغد، صدر الإذنُ بإعدام أحمد شلبي خنقًا، و بذلك أنّهى محمد بن مراد باي، بمساعدة صاحب الجزائر، فترةً مليئةً بالتقلّبات و المناوشات، و قضى على خصمَيْن عنيدَيْن كلّفته مُقارعتُهما مجهودات مُضنية و خسائر فادحة، و آلت الولاية من جديد إليه.

استَتَبَّت الأمور بعض الشيء لمحمد باي، فأضحى حاكما بأمره، لا ينازعه أحد، و صار يولي من يشاء و يعزل من يشاء. و أوّل ما بادر بالقيام به هو تقديم الشكر و الثناء و الهدايا إلى حليفه إبراهيم خوجة، داي الجزائر، ثمَّ بعد الانتهاء من مراسم التوديع رافق جارَه في جزءٍ من طريق عودته إلى إيَالته، و ودَّعه بتُخوم مدينة الكاف، ثمَّ رجع إلى تونس و عيَّن حال وصوله دايا جديدا، هو الحاج بقطاش خوجة، ثم صرف اهتمامه إلى محاولة تأمين البلاد و تنظيم دواليب الدولة و تشييد المنشآت ذات النفع العام، مثل الحصون و القلاع و المساجد و الطرقات و القناطر و المدارس و الأسواق و الآبار و المواجن. و من المفارقات، رغم تتالي القلاقل و الاضطرابات، أنْ انتشر في هذه الفترة من حكم محمد بن مراد باي «**الإنصاف، و وقع الغنى في الرعية، و كثرت خيرات إفريقة، و رخصت الأسعار، و كثرت الأرزاق و الأمطار، و تماشى الأمن في الطرقات داخل المدينة و خارجها»** [60]، لكن هذا الوضع لم يدم سوى سنوات قليلة، إذ اجتاح البلاد طاعون جارف في شتاء سنة 1689 م / 1101 هـ ، فمات منه عدد كبير من السكان و من أفراد الجند [61]، ثم عرفت الإيالة سنة 1694 م / 1105 هـ ثورة دامية قادها كاهية [62] الباي و صهره، زوج أخته، محمد بن شُكر، بتواطؤٍ مع داي الجزائر.

يُذكر أنَّ محمد بن شكر تحوَّل إلى الجزائر بنفسه و عرض مخطَّطه على دايها، فأبدى استعداده لمساعدته، غير أنَّ وزراء الداي و المقرَّبين منه رفضوا الطلب و عزلوه و نفوه إلى إسطنبول [63]، لكنَّ محمد بن شكر لم يفقد الأمل في بلوغ مبتغاه، إذ واصل تحرُّكاته و مساعيه إلى أن توفَّق إلى استدراج داي الجزائر الجديد لمساعدته، و ذلك بعد أن أغراه بتمكينه من أخذ نصيبه من

[59] أورده الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[60] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[61] دام هذا الوباء حوالي ثمانية أشهر، و تسبب في هلاك أكثر من 60 ألف نسمة.

[62] «كاهية» كلمة من أصل تركي تعني المُتصرِّف أو كبير الخدم، ثمَّ أصبحت تعني نائب القايد أو مُساعده، و هي لا تزالُ تُستعمل في لغة الإدارة التونسية، إذ يُقالُ «كاهية مدير» (Sous-Directeur) للموظَّف الذي يتقلّدُ خطّةً بين رئيس المصلحة و المُدير.

[63] يقول عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Les janissaires d'Alger, qui avaient eu vent de la mission de Ben Choukr, refusent le projet et saisissent l'occasion pour démettre leur dey qui doit s'embarquer précipitemment pour Itanbul.

خيرات تونس و أموالها و بعد أن وَشَى إليه كذِبًا بأنّ محمد باي ينوي وضع يده على مدينتي قسنطينة و طرابلس. و بناءً على ذلك، قرّر داي الجزائر الجديد الهجوم على تونس، و حصل لذلك على موافقة صاحب طرابلس و دعمه اللوجستي، ثمّ اقتحم في صائفة سنة 1694 م / 1105 هـ الحدود بين البلدين و قصد تونس على رأس جيش وفير العدد [64] لمعاضدة الصهر المُتمرِّد، «**فخرج إليهم محمد باي في عساكره، فهزموه و استولوا على ذخائره، فكرّ راجعا إلى تونس، و تهيّأ للقتال**» [65]، ثم تواصلت الحرب بين الطرفين أكثر من أربعة أشهر، و انتهت بهزيمة محمد باي، و ذلك أواخر خريف سنة 1694 م / 1106 هـ ، فاضطر للهرب إلى ناحية القيروان، ثم توجّه إلى الصحراء.

و حول الأسباب الحقيقية لحملة الجزائر على جارتها تونس في هذا التاريخ، تُفيد إحدى المصادر بأنّ الهدف منها لا يعدو أن يكون سوى «معاقبة» محمد بن مراد باي نتيجةً لتصرُّفات مُسترابة، أشيع أنّها صدرت عنه تُجاه السلطنة العثمانية، التي يعتبر داي الجزائر أنّه أفضل ممثّلٍ لها، بل مُمثّلها الأوحد، بالمنطقة. فقد نُسب إلى محمّد باي أنّه رغِب في الانسلاخ عن سلطة إسطنبول و أراد ضمَّ بلاده إلى السلطنة المغربية. و يُستفادُ بخصوص هذه القضية أنّ صاحب الجزائر، الداي الحاج شعبان، اكتشفَ أنّ باي تونس وجّه سرًّا إلى سلطان المغرب، مولاي إسماعيل، رسالة يقترح عليه فيها إلحاقَ إيالات الجزائر و تونس و طرابلس بسلطنته، كما اقترح عليه أن يضع نفسه على كاملِ ذمّته لمُساعدته على إنجاز هذا المُخطّط مُقابل تعيينه (أي تعيين محمد بن مراد) «وزيرا أكبر» لـ «السلطنة المغربية الكبيرة». و باطّلاع صاحب الجزائر على نصّ هذه الرسالة خلال لقائه بوفد أرسله إليه سلطان المغرب في إطار الاجتماعات الصُلحية التي انعقدت بين البلدين إثر حرب دارت بينهما في ذلك التاريخ، و اعتبارًا لخطورة التُّهمة و جسامتها، قرَّرَ داي الجزائر، التُّركي الأصل، من مُنطلق ولائه اللامشروط للباب العالي و دفاعه عن تماسك الدولة العثمانية و «وحدة ترُابها»، غزوَ تونس و خلعَ بايها «الخائن». و يُفيد المصدر ذاته بأنّ داي الجزائر أعلم ملك فرنسا، Louis XIV، بفحوى هذه الرسالة بواسطة مكتوب وجّهه إليه بتاريخ 18 سبتمبر 1694 م / 28 مُحَرَّم 1106 هـ [66]، و ذلك اعتبارًا للعلاقات المُتميِّزة التي كانت قائمة بين السلطنة العثمانية التي تتبعها الجزائر بالولاء و الطاعة و المملكة الفرنسية آنذاك.

مباشرة إثر هروب محمد باي و عودة الجيش الجزائري إلى بلاده، استبدَّ بالحكم في تونس الداي محمد طاطار لمدة تزيد على خمسة أشهر أذاق خلالها سكان المدينة و أعيانها و مشايخها

---

[64] كان إبراهيم الشريف، العسكري التركي الذي سيتولّى أمر تونس سنة 1702 م / 1114 هـ بعد أن يغتال آخر البايات المراديين، مراد الثالث، ضمن أفراد الجيش الجزائري الذي دخل تونس في هذا التاريخ.

[65] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[66] يقول عز الدين قلُوز، مصدر هذه المعلومات، في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :
C'est pour chatier cette trahison que l'expédition avait été décidée contre un gouvernement dont bien des indices avaient déjà amené la Régence d'Alger à suspecter la fidélité à la Sublime Porte, alliée séculaire de la couronne de France. Ces indices, Chaabane, Dey d'Alger, les rappelle dans sa lettre à Louis XIV.

و علماءها أشدَّ ألوان الاضطهاد و العذاب، فذهب ضحيته العالم الشهير مصطفى بن عبد الكريم الذي قتله دون موجب، كما «**أعدم ما ينيف عن ثمانمائة رقبة بغير وجه شرعي**» [67]. و من شناعة ما اقترفه أنّه «**اتخذ جُبًّا يلقي فيه الناس أحياءً بعضهم فوق بعض**» [68]، فنُعت بـ «**رأس الظالمين و الفُجّار، الظَّلوم الغشوم، خالي الديار، مُيتّم الصغار**» [69].

بالتّوازي مع هذه الأحداث، تولّى، محمد بن شكر، الصهرُ المُتمرِّد، قيادة الأمحال و أصبح يخرج لجمع الأموال. و هكذا، و بعد أن عرفت البلاد فترة من الهدوء و السكينة بعودة محمد بن مراد باي إلى سدّة الحكم، انقلبت الأوضاع في ظرف ثماني سنوات و أصبح الهناء، بعد أن «**كدَّرَه الغزو الجزائري**» [70]، في عداد الذكريات، و تَبَيَّنَ في النهاية أنَّ قدوم داي الجزائر إلى تونس لم يكن في الحقيقة لمساندة حركة التمرُّد ضد باي البلاد، و إنما كان يترجم عن بروز نعرة تركية متنامية، ممزوجة بأطماع مادِّية جليّة، إذ جاءت النجدة المزعومة «**بقصد جمع الغنائم من تونس، المشتهرة بثرائها، و كذلك**، و بالخصوص، **بغاية ضرب أمرائها الذين اعتبرهم حُكّامُ الجزائر (الأتراك) "عربًا" متعاطفين مع الأهالي**» [71]، كما اعتبروهم خونة و مارقين عن الصفّ العثماني و اتّهموهم، كما سلف الذكر، بالسعي لدى سلطان المغرب لضمّ إيالتَهم، تونس، و إيالتي الجزائر و طرابلس إلى السلطنة العلوية بالمغرب.

دامت أوضاع تونس على حالها المذكورة مدة خمسة أشهر كما سلف الذكر، و ذلك إلى أن خرج الباي الفار محمد بن مراد من مخبئه في الصحراء و شنّ هجوما على صهره محمد بن شكر بمنطقة مرق الليل قرب مدينة القيروان، فهزمه و دخل تونس منتصرا، و ذلك أوائل العشرية الثالثة من أفريل 1695 م / أواخر العشرية الأولى من رمضان 1106 هـ.

استرجع محمد بن مراد باي كرسيَّ حُكمه، و مباشرة إثر ذلك، و بالرغم من الموقف العدائي و السلبي الذي وقفه ضدّه جارُه داي الجزائر، شعبان خوجة، فكَّر في مصالحة هذا الجار، فأوفد إليه مجموعة من الأعيان و المشايخ، منهم الوليّ الشهير الشيخ سيدي علي عزُّوز [72]، محمَّلين

---

[67] الوزير السرّاج في «الحلل السندسية».

[68] مقديش في «نزهة الأنظار».

[69] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرعْ الملكي».

[70] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[71] محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي». و المعروف عن صاحب الجزائر، الداي شعبان، أنّه كان يبغضُ العرب و كان لا يتردَّدُ في نعتهم بأبشع الأوصاف، من ذلك ما ذكره في الرسالة التي وجّهها إلى ملك فرنسا Louis XIV في 18 سبتمبر 1694 م / 28 مُحَرّم 1106 هـ لإعلامه بخيانة باي تونس، محمد بن مراد، ضدَّ السلطنة العَليّة، حليفته الأزلية، و التي أورد عز الدين قلُّوز مُقتطفات منها في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Le bey de Tunis avait écrit plusieurs lettres aux Arabes «voleurs, rebelles, pour les engager à faire des coups sur nos sujets obéissants». Il avait également «procédé à des changements continuels des officiers de la Milice dont il a donné les emplois à de méchants Arabes».

[72] سيدي علي عزُّوز من الأولياء الصالحين المشهورين، أصله من فاس، و بها وُلد. سكن مدينة زغوان، حيث أصبحت له أتباع. كان الباي محمد الحفصي بن حمُّودة باشا معتقدا فيه، و هو الذي بنى له زاويته المعروفة بزغوان. توفي سنة 1705 م / 1117 هـ.

برسالة أُخوَّة و صفاء و بهدايا وفيرة، لكن داي الجزائر - الذي بقيت نواياه نحو تونس عدائية و تهدف بالأساس إلى القضاء على نظام البايات المراديين و إعادة الدايات الأتراك إلى سدَّة الحكم، كما ذُكر سابقا - رفض الصلح و لم يقبل هدية باي تونس و «**زاد عُتُوًّا و استكبارا في الأرض و عمل على أن يرسل نجدة لطاطار، و اجتهد في ذلك كل الاجتهاد، و أرسل للرُّسلِ التي وردت عليه من تونس، و بتَّت عليهم بالمسير و الإقلاع في تلك اللحظة، فخرجوا فورًا**» [73]، لكنهم لم يبتعدوا عن مرسى الجزائر إلا قليلا إذ لم يتمَكّنوا من السير نظرا إلى سكون الرِّياح. و من غريب الصدف و حسنها أنَّ عناصر من الجيش الجزائري ثاروا على الداي شعبان خوجة لأسباب داخلية لا صلة لها بالخلاف مع تونس و قتلوه، فتولّى خلفه في الإبان دعوة الوفد التونسي إلى الإرساء من جديد بمرسى المدينة و أكرم وفادتهم و قبل هديتهم و طلب منهم إبلاغ باي تونس بأنَّه يرغب هو كذلك في المصالحة مع الإيالة التونسية، فعاد وفد العلماء و المشايخ إلى محمد بن مراد باي بالبشرى، فسُرَّ بذلك.

بقي لمحمد باي أن يزيح الداي محمد طاطار. لذلك شنَّ عليه هجوما مكثفا، فردَّ طاطار بمقاومة شديدة دامت شهرين و نصف الشهر، ثمَّ انتهت في آخر الأمر بهزيمته و بسقوطه أسيرا في أيدي جيش محمد باي، فقُتل في الحين و استَتَبَّت الأمور لباي تونس فترة لم تدم طويلا، إذ انتهت بوفاته إثر مرض تمَكّن منه لبضعة أشهر، و ذلك في 14 أكتوبر 1696 م / 17 ربيع الأول 1108 هـ، فآلت الولاية من بعده إلى أخيه رمضان باي.

يَتَبَيَّنُ من خلال التقلُّبات التي عرفتها الإيالة التونسية داخليا و خارجيا على امتداد السنوات العشرين الأخيرة قبل هذا التاريخ، أي منذ وفاة مراد باي بن حمُّودة باشا و اعتلاء ابنه محمد العرش، أنَّ الدولة المرادية كادت أن تضمحلَّ نهائيا و أن تدخل التاريخ من الباب الصغير، ذلك أنَّ نتائج الصراعات و النزاعات و الفتن، التي كان المتسبِّبون فيها شقيقُ مراد باي، محمد الحفصي، و ابناه محمد و علي، قد كانت سيئة إلى حدٍّ بعيد، بل إنَّها ستترك آثارا سلبية في تاريخ البلاد القريب و المتوسط المدى، «**هذه النتائج هي (أولا) قتل الدايات و تشريدهم بعد محاولات فاشلة قاموا بها لاستغلال فرصة الخلافات و الفتن بين البايات للرجوع إلى سلطتهم السابقة، و (ثانيا) تدخُّل الجزائر في شؤون تونس بعد أن غزا جيشها البلاد بدعوة من محمد باي لنجدته، و (ثالثا) قيام السلطنة العثمانية بمحاولة جريئة للتدخُّل في شؤون تونس عسكريا، أيضا بعد أن استنجد بها محمد الحفصي للتغلب على ابنَيْ أخيه**» [74]. كل هذه العوامل و التطورات، التي تُضافُ إليها محاولة الداي التُركي الأصل، محمود طاطار، الاستبداد بالحُكم، كادت أن تعيد السلطة إلى الطائفة التركية، التي يمثِّلها الدايات، على حساب الدولة المرادية. و يعود الفضل في بقاء الدولة قائمة - لبضع سنوات لا محالة - و في استبعاد العناصر التُركية عن المسكِ بزمامها إلى جهود الباي محمد بن مراد، الذي **عمل** ما في وسعه و ثابَرَ بضراوة على الحفاظ على كرسيٍّ

[73] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[74] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

أجداده و تصدّى بشدّة و حزم للهزّات المتتالية التي عاشتها دولته [75]. غير أنّ الفترة المُتبقّية من حياة هذه الدولة ستكون مليئة بالكوارث و المصائب، و ستنتهي بسقوطها في بداية صائفة سنة 1702 م / 1114 هـ ، كما سيأتي بيانُه.

101 – رمضان بن مراد باي – 6
بن حمّودة باشا باي

ارتقى رمضان باي إلى سدّة الحكم مباشرة إثر وفاة أخيه محمد في 14 أكتوبر 1696 م / 17 ربيع الأول 1108 هـ . فتَبَيَّنَ منذ الأيام الأولى من تولّيه الحكم أنّه «**أضعف البايات المراديين حكما و سياسة**» [76]، و بدت عليه تصرُّفات غريبة، إذ انصرف إلى اللهو و العبث، و رَبَطَ علاقات مسترابة، يعتريها الشذوذ حسب بعض المؤرِّخين، مع أحد المغنّين، المُسَمّى مزهود، و وصل به الولوع به إلى حدّ تشريكه في إدارة دواليب الدولة، بل حتى إلى تفويض أغلب صلاحياته إليه و تَرْكِهِ يعبث في الممتلكات و الخزينة، و يتدخّل مباشرة في شؤون الرعية، كما استمع إلى وشاياته و دسائسه ضدّ عدد كبير من الوجهاء و العلماء، فذهب العديدون منهم ضحايا لتصرُّفاته، و منهم الشيخ أبو محمد حمُّودة فتاتة، أحد أشهر مشايخ جامع الزيتونة آنذاك.

اضطهد رمضان باي كذلك الباي مراد، ابن أخيه علي، بناء على نصيحة مُغنّيه مزهود، و ذلك لأنه خشي منه أن يخطط للإطاحة به، فقرّر سدّ الطريق بينه و بين كرسيّ الحكم بأنْ أذن بسمل عينيه - اعتمادًا على قاعدة أنّ إعاقة العمى هي من موانع تقلّد الحكم - مع الحرص على عدم قتله لئَلاّ ينقطع النسل المرادي في تونس، ثم سجنه بمدينة سوسة. و يُذكر بخصوص هذه المسألة أنّ مراد بن علي باي نجا من عملية السمل، إذ لم تحصل له سوى جروح طفيفة [77]، و كتم سرّه و تظاهر بالعمى لينتقم من عمّه فيما بعد. و فعلا، تمكّن هذا الأمير الشاب، بالتعاون مع بعض الحُرّاس، من الفرار من محبسه، و لجأ إلى جبل وسلات حيث «**أسرع أهله إلى طاعته و قاموا**

[75] يقول عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :
Durant vingt et un ans (1675-1696), Mohamed Bey doit disputer le pouvoir à plusieurs prétendants, qu'il s'agisse de son propre frère Ali, de son oncle Hafsi ou d'intrigants, tels Ahmed Chalabi Dey et le kahia Ben Chokr. En somme, Mohamed Bey, déchu puis restauré à différentes reprises, ne sera vraiment maître du pouvoir que durant trois périodes, la première allant de 1675 à 1677, la seconde de 1686 à 1694 et la troisième de 1695 à 1696.

[76] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

[77] يقول عبدالقادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :
Il est sauvé grâce à l'intervention de ses amis auprès du médecin français Carlier, chargé d'exécuter la sentence, et qui réalise une opération fictive.

بأعباء نصرته» [78]، و ذلك بالأساس لأنهم كانوا مستائين لـ «**إهمال رمضان باي أمر العباد و إرخاء العنان لمزهود في سياسة البلاد»** [79]، و كانوا في ذات الوقت مرتاحين «**لما شاع من أمر مراد باي، و أنّ له قوةَ إقدام و ذبًّا على البلاد»** [80]. و بناء على هذا الدعم، دخل مراد بن علي باي في حرب ضدَّ عمِّه دامت أشهرا، و كانت في معظم ردهاتها لفائدته، ثم انتهت أواسط مارس 1699 م / أواسط رمضان 1110 هـ بمبايعته في مدينة القيروان بايا و بمقتل عمِّه في سوسة.

102 – مراد بن علي باي – 7
بن حمُّودة باشا باي
– مراد الثالث، مراد بو بالة –

تقلَّد مُراد الثالث، آخر البايات المراديين - و أكثرهم ظلمًا و تعسُّفًا و وحشيةً كما سيأتي بيانه - الحكم في تونس بعد مبايعته بالقيروان بخمسة أيام، أواسط شهر مارس 1699 م / أواسط شهر رمضان 1110 هـ ، فتولّى مهامَّه و في نفسه حقدٌ على كلٍّ الذين تعاملوا مع عمِّه رمضان من قريب أو من بعيد، فأعمل فيهم السيف، و بالغ في التشفّي منهم، و ذلك بتعذيبهم و ذبحهم كالأنعام و الأكل من لحومهم، إذ «**كان يؤتى له بالرجل، فيقوم له بنفسه و يذبحه، و يقطع أعضاءه و يشق بطنه، و يُدخل يده و يخرج أمعاءه. و له سيف يُسمى البالة** [81] **لا يكاد يُريحُه يوما من إراقة دم إنسان، و إذا لم يقتل أحدا يقول : إنَّ البالة جاعت، و يخرج بها، فيقتل من يعرض له، و لذلك كان يعرف بمراد بو بالة»** [82]. و قد مات على يدي هذا الباي المُختل و في ظروف وحشية و قاسية المغنّي مزهود و ندماؤه، و كذلك الفقيه المفتي أبو عبد الله محمد العواني، الذي لم يتردد في القول له لمّا همَّ بقتله : «**أنصحك، و ليس النصح لنفسي، إنَّ من قتل عالما أيِّس من طول الحياة، فلم يلتفت إليه و باشر قتله بنفسه، و جعل يشوي من لحمه، و يأكل منه، و يطعم خاصّته»** [83]. كما مات على يديه أو بإذن منه كثير من الخلق من مختلف المشارب و المراتب. و لم يكتف مراد بو بالة بما فعله بأصحاب عمِّه رمضان و بأتباعه و بما سلَّطه

---

[78] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[79] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[80] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[81] «البالة»، في ذلك الوقت، لفظ من أصل تركي يوصف به السيف ذو الشفرتين الحادتين، و اليوم، الكلمة ذاتُها، لكنّها من أصل فرنسي (pelle)، تعني إحدى آلات البناء و الفلاحة.

[82] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[83] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

عليهم من ألوان العذاب و التقتيل، فتحوَّل بنفسه إلى سوسة حيث أذن بإخراج جثة عمِّه من القبر و أحرقها و ذرَّ رمادها في البحر، ثمَّ زاد على ذلك، من شدَّة نقمته على عمِّه، بأنْ أبقى من رماد جثته نصيبا في قرطاس، «**فكان إذا شرب الخمر يجعله فيه و يشرب و يعطي أهل مجلسه من ذلك**»[84]. و هذا التصرُّف الحيواني الغريب الصادر عن آخر أبناء البيت المرادي يُبين بما لا يدع مجالا للشك أنَّ «**غاية ما يُقال عن جوره إنَّه لم يتولَّ قطُّ من الملوك و لا الأمراء الذين تداولوا على القطر التونسي أظلم من هذا الجائر الغشوم الذي أنزل بأهل البلاد من العسف ما لا يقدم عليه أحد من الجبابرة الظالمين**»[85]، ربَّما باستثناء الأمير الأغلبي، إبراهيم الثاني الذي تولَّى البلاد ما بين 875 و 902 م / 261 و 289 هـ.

على الصعيد الخارجي، كانت تصرُّفات مراد بن علي باي هي الأخرى تنمُّ عن اختلال واضح في العقل و في المزاج، فكانت النتيجة أنَّها تسبَّبت في هلاكه و في انهيار بيت أجداده في وقت وجيز. فلقد قرَّر هذا الباي المُتهور الهجوم على الجزائر بهدف معاقبة أهلها، لا لشيء سوى لأن صاحبها، الداي الحاج مصطفى، رفض هدية كان بعثها إليه. و تنفيذا لعزمه، تعاضد مع جاره الجنوبي - خليل باي، صاحب طرابلس - ثم توجَّه إلى قسنطينة، حيث هزم واليها و أعمل السيف في أعيانها و في أفراد جيشها و ضرب عليها حصارا دام خمسة أشهر كاملة، إلى أن داهمه داي الجزائر و هزمه في 30 أكتوبر 1700 م / 17 جمادى الأولى 1112 هـ غير بعيد عن مدينة سطيف، و قُتل عدد كبير من جنده، فاضطر للتقهقر إلى عاصمته تونس.

و من سذاجة هذا الباي و سوء تصرُّفه أنَّه جازى والي طرابلس، رغم أنَّ دعمَه له لم يأت بأية نتيجة تُذكر، بأنْ أباح له القيروان، فدخلها جنوده و نهبوها و سبوا نساءها و أطفالها. و لم يكتف مراد باي بذلك، إذ أرغمَ أهلَها على مباشرة هدمها و تخريبها بأيديهم، كلُّ ذلك عقابا جماعيًا لهم لأنهم كانوا في وقت سابق قد أغلقوا أبواب مدينتهم في وجهه لئلّا يلحقهم ما لحق بمدن أخرى بلغتهم أخبار تصرُّفاته و تصرُّفات محلَّته فيها نهبا و حرقا.

بعد حوالي عشرين شهرا من هزيمته على أرض الجزائر و هروبه منها بجلده إلى تونس، عزم مراد الثالث على إعادة الكرَّة، فخرج من عاصمته على رأس محلَّة الصيف و توجَّه إلى باجة و حطَّ رحاله بوادي الزرقاء حيث بقي ينتظر قدوم النجدة التي طلبها من الباب العالي لمهاجمة جاره. يُذكر في هذا الصدد أنَّ مراد باي كان، قبل ستة أشهر من هذا التاريخ، أوفَدَ أحد الضباط المعروفين بالحنكة و التجربة - إبراهيم الشريف، آغة صُبَايْحيَّةْ التُرْكْ - إلى إسطنبول محمَّلا برسالة إلى الباب العالي تتضمَّن عرضًا و تفسيرًا لأسباب اندلاع الحرب بين تونس و الجزائر و تعليلاً لموقف تونس الحازم منها، كما تتضمَّن طلبَ إبراهيم الشريف الاستنجادَ بالدعم التركي ضدَّ جاره «المُتسلِّط»، حسب دعواه، غير أنَّ السلطان العثماني، مصطفى خان الثاني، لم يستجب لطلبه، و ذلك بسبب ما بلغ إلى علمه من معلومات حول سوء تصرُّفه و أعماله

[84] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[85] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

الإجرامية، و كذلك بسبب عدم ارتياحه لنشوب حرب بين إيالتَيْن مسلمتَيْن شقيقتَيْن تابعتَيْن إليه بالنظر.

يؤكد عدد من المؤرِّخين أنَّ السلطان العثماني لم يكتف عند لقائه بمبعوث باي تونس بالتعبير عن عدم ارتياحه لتدهورالعلاقات بين الجارتين تونس و الجزائر، بل إنَّه ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يغلُبُ على الظنِّ أنَّه أوعز صراحةً إلى إبراهيم الشريف بوجوب إنقاذ تونس من شرِّ هذا السفاح الظلوم، فـ «**أمره بالفتك به و كتب له عهد الولاية عوضه سرًّا**» [86]. و فعلا، تولَّى إبراهيم الشريف، مباشرة حال عودته إلى تونس و التحاقه بالمحلَّة بوادي الزرقاء، اغتيال مراد بن علي باي، «**حيث رماه برصاص كبير و صغير و أجهز عليه بالسيف**» [87]، و ذلك في التاسع من جوان 1702 م / الثالث عشر من مُحَرَّم 1114 هـ ، ثم أمر بقتل كلٍّ من عُثِر عليه من أبناء المراديين، كبيرا كان أم صغيرا، و ذلك لمحق سلالتهم و القضاء على دولتهم بصفة نهائية و جذرية. [88]

يُذكر أنَّ كاهية إبراهيم الشريف في ذلك الوقت، و هو حسين بن علي تركي [89]، لمَّا علم بما كان رئيسه يعتزم الإقدام عليه، بادر بإبلاغ مخدومه - مُراد الثالث - كتابيا به، لكن الباي لم يفتح الرسالة في الوقت المناسب، فباغته إبراهيم الشريف بالاغتيال. و قد يكون إبراهيم الشريف، حين اعتلى كرسيَّ تونس فيما بعد و سمع بما حدث، أبدى تفهُّمه لتصرُّف حسين بن علي تركي قائلا إنَّه «**قد فعل ما يجب عليه**» [90]، غير أنَّ حسين بن علي اختار الانسحاب طوعًا و خشي على نفسه من المحاسبة، فعزم على الهرب إلى جبل وسلات، و ربَّما كان قاصدًا طرابلس لطلب اللجوء، لكنَّ إبراهيم الشريف طمأنه و طلب منه البقاء في منصبه لإعانته على تسيير الدولة التي كان عازما على تركيزها، ففعل.

خاتمة الدولة المرادية

دامت الدولة المرادية في تونس ما يقرب من نصف القرن ثم انقرضت كسابقاتها (الدولة الأغلبية، الدولة الصنهاجية، الدولة الحفصية، دولة الدايات) بسبب الانقسامات التي نخرت

---

[86] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[87] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[88] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Ibrahim Cherif s'empressa de mettre à mort tous les survivants de la famille Muradite : deux fils de Mohammed Bey qui accompagnaient Mourad, un de leurs cousins, Hammouda, fils de Mourad II, un malade mental, ainsi que son fils agé de quatre ans.

[89] حسين بن علي تركي هو الذي سيؤسس الدولة الحسينية التي سيدوم حكمها من 1705 م / 1117 هـ إلى 1957 م / 1377 هـ .

[90] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

أركانها و قوّضت أُسس مجتمعها في ذلك العهد، و بسبب الخلافات التي نشبت بين ثلاثة من أحفاد باعثها، مراد و محمد ابنَيْ علي بن حمُّودة باشا و عمِّهما محمد الحفصي، و انقسام الطبقة الحاكمة و المؤسسات الرسمية بين مؤيِّد لهذا و مُناصر لذاك [91]، و بسبب استفحال أمرها جرّاء سوء تصرُّف آخر باياتها. و يَتَبَيَّنُ من خلال التقلُّبات التي عرفتها تونس في العهد المرادي، و بالخصوص على امتداد السنوات التي تلت وفاة مراد بن حمُّودة باشا (أوت 1675 م / جمادى الأولى 1086 هـ)، أنَّ الدولة المرادية، التي لم يتعدَّ عُمرها آنذاك عشرين سنة، كادت أن تضمحل نهائيا و أن تدخل التاريخ من الباب الصغير منذ سنواتها الأولى، ذلك أنَّ نتائج الصراعات و الفتن التي يتحمَّل مسؤولية اندلاعها بالتساوي شقيق مراد باي، محمد الحفصي، من ناحية، و ابناه محمد و علي، من ناحية أخرى، قد كانت وخيمة إلى حدٍّ بعيد، فتركت آثارا سلبية في تاريخ البلاد و كادت أن تعيد السلطة إلى الطائفة التركية. أمّا فترة حُكم البايَيْن المراديَيْن الأخيرَيْن، رمضان بن مراد باي و مراد الثالث، فقد اتَّسمت بسوء التصرُّف و الظلم، بل حتّى بالإجرام و الوحشية، فكانت بمثابة الضربة القاضية التي أطاحت بالعرش المرادي بسرعة فائقة [92].

على أنَّ هذه الدولة، بالرغم من كلِّ ما تمَّت الإشارة إليه، قد تمَكَّنت من منع الدايات الأتراك من استعادة الحكم، فـ «**جعلت منهم أناسا ضعفاء، لم يتوصَّلوا إلى تأسيس دولة ترابية يباشرون مهامها بأنفسهم و حصرت حقيقةَ حيزهم في حدود العاصمة**» [93] و جعلتهم يهتمُّون بالشؤون العسكرية و الأمنية لا غير. و بفضل انتصارهم على الدايات الأتراك و إبعادِهم و وضعِ حدٍّ لطموحاتهم الانفصالية، جعل البايات المراديون «**حكمَهم يترسَّخ في كل أنحاء البلاد و يصطبغ أكثر من ذي قبل بطابع ملكي و تونسي، رغم تعلُّقهم المعنوي و الشكلي بالولاء العثماني، إلى حدِّ بلوغ نوع من الوعي الوطني، من ذلك الاعتزاز بتاريخ البلاد التونسية، أو بداية وعي لدى بعض البايات المراديين**» [94] بشيء من التحمُّس للهوية التونسية الناشئة و الغيرة على وطنهم الجديد. و يُذكر في هذا المعنى أنَّ محمد الحفصي بن حمُّودة باشا باي لم يتردَّد، بمناسبة توجيهه ردًّا جوابيا إلى مبعوث فرنسي تعدَّى حدود اللياقة في تعامله مع الدولة التونسية، في اعتماد لهجة حادَّة تنمُّ عن غضب واضح ممزوج بشعور قوي بالاعتزاز ببلاده و بعرش أجداده، و ذلك بقوله له : «**سيدي، اعلم أننا هنا في بلادٍ لا تخشى أحدا، و أنَّ المسيحية جمعاء عجزت عن احتلالها... و إنَّ ملككم لويس التاسع مات هناك** - يعني بقرطاج - **و في إمكانك أن ترى بحلق الوادي**

---

[91] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Tandis que Mohamed El Hafsi allait quérir l'appui moral d'Istanbul en se faisant attribuer le titre de Pacha, son neveu Mohamed obtenait essentiellement l'appui de la Cité et de la Milice, et le cadet, Ali, principalement celui des tribus et des corps armés autochtones.

[92] يقول André Raymond في Tunis sous les Mouradites :

La dynastie prit fin avec deux règnes dont le premier fut médiocre et le second catatrophique.

[93] توفيق البشروش في «جمهورية الدايات».

[94] محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

شعارات Charles Quint المنقوشة على الحجارة و هي تُداس في أعتاب قصورنا. فلا تتكبر على هذا النحو !» [95].

على الصعيد الاقتصادي، شهدت فترة الدولة المرادية بداية نهضة و انتعاشة في قطاعي الزراعة و الصناعة، و خاصّة بعد أن استقرّ المهاجرون الأندلسيون في مناطق البلاد الداخلية منذ حلولهم بها سنة 1609 م / 1018 هـ و بعد أن اندمجت الأجناس القادمة من جميع الأنحاء و المآرب في المجتمع التونسي العربي المُسلم، بمن فيهم الأتراك أنفسهم و عدد كبير من مواليهم أصيلي جزر البحر الأبيض المتوسط و موانيه و مدنه، و كذلك آلاف الأسرى الأوروبّيين الذين جُلبوا في إطار القرصنة البحرية. و قد استوطن الوافدون على البلاد طوال هذه الفترة بمختلف المدن و المناطق و امتزجوا بالسكّان الأصليين، فاستفادت منهم تونس أيّما استفادة.

يقول Ch.A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية» : «**استقرّ الأتراك في نهاية القرن** (يعني القرن السابع عشر) **و لمدّة طويلة، في الإيالتين الجزائرية و التونسية. غير أنّه، بينما كان أتراك الجزائر يعيشون على هامش البلاد و يقتصرون على جَوبها لاستخلاص الجباية حيثما قدروا، انصهر أتراكُ تونس في بوتقة واحدة مع التونسيين، لأنهم وجدوا أنفسهم بإزاء حضارة ثابتة الأركان».**

---

[95] أورده محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي»، نقلا عن مذكّرات أحد الرحّالة الفرنسيين، Chevalier D'ARVIEUX، ذاكرًا أن ذلك هو جواب محمد الحفصي على تهديدات مبعوث فرنسي في 1666 م / 1079هـ .

حُكم إبراهيم الشريف

103 – إبراهيم الشريف –....[1]

إبراهيم باشا باي داي[2]

هو عسكري تركي، كان ضمن أفراد الجيش الجزائري الذي قدم إلى تونس سنة 1694 م / 1105 هـ مع محمد بن شكر، صهر محمد باي المرادي و زوج أخته و كاهيته، الذي كان قبل ثماني سنوات هرب إلى الجزائر للاحتماء بصاحبها، الحاج حسين باشا، المعروف بميزو مورتو، نتيجة الخلاف الذي نشب بينه و بين محمد باي المرادي. و عندما عاد الجزائريون إلى بلادهم بعد أداء مهمَّتهم، اختار إبراهيم الشريف البقاء بتونس و اندمج ضمن الجيش النظامي و شارك في مختلف المعارك و الحملات التي جدَّت في عهد محمد بن مراد باي، و تميَّز بالخصوص بمساهمته الفعَّالة في معركة قفصة و في إعادتها إلى حكم المراديين، ثم واصل العمل صلب الجيش النظامي و تدرَّج بسرعة ملحوظة في مختلف الرتب، إلى أن ارتقى في عهد مراد باي الثالث إلى رُتبة آغة صُبَايْحِيَّةْ التُرْكْ (Commandant de la milice des Janissaires).

استولى إبراهيم الشريف على الحكم مباشرة بعد اغتيال مراد بن علي باي بوادي الزرقاء في جهة باجة أوائل جوان 1702 م / أواسط مُحَرَّم 1114 هـ ، و تلقَّى البيعة من المؤسسة العسكرية و من الديوان، و كذلك من الأعيان و كبار القوم و الموظفين و عمال الجهات، ثم انتصب للعمل بالقصبة و للسكنى بقصر حمُّودة باشا باي المرادي في باردو. و مباشرة إثر ارتقائه إلى سدَّة الحكم، شرع في تركيز دولته، «**و أظهر السيرة الحسنة و الرفق بالرعية و أقرّ أرباب المراتب و الأعمال على ولايتهم**»[3]، ثم خرج لجباية الأموال و للاتصال بالناس في جميع الجهات و النواحي، فالتفَّت حوله القبائل و العشائر، و ظنَّ الجميع أنَّه سيُصلح الأوضاع المتدهورة التي خلَّفها النزاع داخل البيت المرادي و سيعطي دفعا جديدا لاقتصاد البلاد و لتجارتها، لكن ما حصل كان دون المرتقب، بل ربما كان أسوأ ممَّا عاشته الإيالة في آخر العهد المرادي، إذ انقلبت أحوال إبراهيم الشريف، «**فأطلق يده في ظلم الرعية، و سلب أموالهم بما أمكنه**»[4]، و «**مال إلى أبناء جنسه**»[5] و استولى على الأرزاق، و هتك الحُرُمات، و سمح للأتراك باقتراف ما شاؤوا من المظالم و التجاوزات، فـ «**تحقق عند العامة أنّ الرجل يدين ببغض العرب**»[6]، و وُصف عهدُه «**بكثرة الظلم و الاستبداد المُسلَّط على**

[1] لم يكن لإبراهيم الشريف في «دولته» سلف و لا خلف. لذلك، ليس هناك فائدة من إسناده رقما فرعيا ترتيبيا داخل هذا القسم (الرقم الموضوع على الشمال).

[2] في حديثه عن إبراهيم الشريف، غالبا ما يُسمِّيه الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية» الشريف إبراهيم باي.

[3] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[4] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[5] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرعْ الملكي».

[6] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

الأهالي من قتل و سلب و تشريد على يده و على يد جند التّرْك الجائرين، و ذلك لشدة بغضه» [7] لهم.

أسند إبراهيم الشريف لنفسه لقب الباي مباشرة بعد استيلائه على الحكم، ثم بعد فترة وجيزة، عزل الداي قارة مصطفى، الذي كان عيَّنه هو بنفسه في هذا المنصب عند تولّيه مقاليد السلطة، فأضاف له عسكر التّرْك، أعضاءُ الديوان، لقبَ الداي. و كما كان الشأن في نهاية عهد الباشاوات، لم تُحرِّك السلطنة ساكنا أمام ما يجري بتونس و لم تمنع إبراهيم الشريف من ضمِّ لقب و رتبة الداي للَّقب الذي أخذه بنفسه - الباي - بل إنَّها أضافت له لقب الباشا و أرسلت له فرمانا في الغرض [8]، فزاد ذلك في مكانته لدى الجيش و الأعيان و العامَّة و صار يُنادى بـ «الباشا باي داي». و بذلك، و لأول مرَّة منذ دخول الأتراك البلاد التونسية، اجتمعت الألقاب الثلاثة في يد شخص واحد. و من المفارقات أنَّ إبراهيم الشريف، الذي تميز حكمه بالاستبداد و الظلم و سوء معاملة الرعية، قد توصل إلى وضع خطَّة تنموية ناجعة، تمَكَّن بواسطتها من بناء و تعمير أغلب أنحاء الإيالة، فـ «**أصلح أبراج المهدية و المنستير و الحمَّامات و قليبية، كما رمَّم مرسى بنزرت، و باشر إصلاح غار الملح و تجديد مرساها، و أجرى بها مياها عذبة، و اشترى مدافع زادها في الحصون التي في الثغور، و تمَّم المراكب التي كان أنشأها رمضان باي»** [9].

عاشت الإيالة التونسية خلال فترة حكم الباشا باي داي إبراهيم الشريف قلاقل داخلية و أخرى خارجية. فعلى الصعيد الداخلي، برزت حركات تمرُّد و عصيان قام بها بعض الأفراد ممَّن بقوا متعلقين بعرش آل مراد، مثل علي الصوفي، أحد المماليك، الذي شقَّ عصا الطاعة و اعتصم بقلعة سنان بجهة الكاف، و كذلك أحمد بن رجب بن سليمان باي، الذي خرج عليه بناحية السرس. و قد كان هذا الثائر، و هو من أحفاد رمضان باي، متجذرا في المجتمع البدوي التونسي، على عكس «صاحب البلاد»، إبراهيم الشريف، الضابط التركي الدَّخيل. فتسنَّى له أن يجمع حوله قبائل منطقة «افْريقيا» [10] و أن يُقلق راحة هذا الحاكم الجديد لمدة سنة كاملة (من صيف سنة 1702 م / 1114 هـ إلى بداية خريف 1703 م / 1115 هـ)، فتصدَّى له إبراهيم الشريف بضراوة و هزمه و تولَّى معاقبة القبائل التي ساندته عقابا بالغ القسوة، معتمدًا في ذلك الطرق و التصرُّفات التي كان يعتمدُها الأتراك في تونس في مثل هذه الحالات، و هي القتل و النهب و الحرق و سبي النساء و الأطفال. و قد زادت هذه التصرُّفات في النفور و الكراهية اللتين نشأتا

[7] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

[8] ورد في كتاب مجهول المؤلّف عنوانه La cour du Bey de Tunis، حققه و أثرى محتواه محمد العزيز ابن عاشور :
La cour de Contantinople, sachant combien était illusoire sa suzeraineté sur la Tunisie, n'opposa pas la moindre résistance à cette nouvelle usurpation. Elle la sanctionna, au contraire, et aux deux dignités de Bey et de Dey qu'Ibrahim s'était conférées, elle poussa la complaisance au point de lui permettre d'ajouter celle de Pacha.

[9] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[10] دأب التونسيون منذ عهود على إطلاق إسم «إفْريقيا» (بالقاف البدوية أو الكاف البربرية) على منطقة شمال بلادهم بجهتيها الشرقية و الغربية، أي تقريبًا كامل المساحة الجغرافية الكائنة شمال سلسلة جبال الأطلس التونسية.

في كامل أنحاء تونس ضدَّ هذا الجبَّار المُغتصب للحكم، و ربَّما ازداد الوضع حِدَّةً بتمرُّد بعض القبائل و العروش، مثل بني عياش بجهة قفصة و أولاد دريد بناحية الشمال، و كذلك بتردِّي الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و الصحِّية التي عاشتها تونس في ذلك التاريخ نتيجة النقص في إنتاج الحبوب، و تفشي المجاعة، و ركود التجارة، و تراجع الحرف، و أخيرا انتشار الطاعون في منطقة الجنوب منذ 1701 م / 1112-1113 هـ و في العاصمة في بداية سنة 1705 م / نهاية سنة 1116 هـ .

لم تمض سنتان و نيف على استبداد إبراهيم الشريف بالحكم حتى استفزَّه جاره خليل باي، صاحب طرابلس - الذي كان، كما سبقت الإشارة إليه، من أكبر أصدقاء مراد بن علي باي و حلفائه، و قد استاء شديد الاستياء لنهاية حليفه الدموية على يد إبراهيم الشريف - فعمل على إثارة غضبه بسطوه عمدا على هدية متوجِّهة إليه من قبل صاحب مصر، و كذلك بوضع يده على بضاعة كانت تحملها سفينة تونسية على متنها و احتمت بميناء طرابلس إثر عاصفة بحرية هوجاء. و قد كان الباشا العثماني بطرابلس يقوم بهذه الأعمال ليُثير مشاعر إبراهيم الشريف ليجعل منه البادئ بالعدوان، و كان «**حاكم الجزائر إذَّاك يُغري خليل باي على تلك التجرُّؤات و يَعِدُه أنَّه في نصرته، و كذلك يُغري إبراهيم الشريف بمثل ذلك، و مكاتيبُه تزرع النصيحة في آذان كلٍّ من الفريقين بما يُثير الفتنة و يوقد نارها**» [11].

سقط إبراهيم الشريف إذن في الشرك الذي نصبه له صاحبا طرابلس و الجزائر، فتوجَّه في خريف سنة 1704 م / 1116 هـ إلى طرابلس على رأس جيش كثير العدد وفير العدَّة، و اصطحب معه كاهيته، آغة صْبَايْحِيَّةْ التْرُكْ، حسين بن علي تركي، و شنَّ حربا شرسة على جاره خليل باي و هزمه و استولى على عتاده و مؤونته و أجبره على التقهقر إلى الوراء و الهرب إلى عاصمته طرابلس حيث لاحقه و حاصره، ممَّا حدا بأعيان المدينة و مشايخها إلى طلب الأمان و الصلح منه - عن طريق كاهيته حسين بن علي تركي – لكن إبراهيم الشريف رفض الطلب و أصرَّ على مهاجمتهم و مداهمتهم.

دام حصار طرابلس بضعة أسابيع ذاق خلالها سكانها أقسى ألوان العذاب و البؤس، و لم تنته محنتهم إلا عندما أصاب الجيش التونسي طاعون جارف مات بسببه الكثيرون من الجنود و القادة، ممَّا اضطر إبراهيم الشريف إلى سحب قواته و العودة مسرعا إلى تونس. و من نكد الدهر، أنَّ الطاعون تفشى في العاصمة التونسية بعودة الجنود المُصابين إليها، فتسبَّب في موت أعداد هائلة من جُندها و سكانها [12].

لم تمض ستة أشهر **على** هذه الأحداث حتى عزم إبراهيم الشريف على التوجُّه إلى جارته الثانية، الجزائر، لمداهمة صاحبها بهدف مباغتته قبل أن يبادر هو بالهجوم عليه، و قد بلغته معلومات

[11] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[12] بلغ عدد الأموات من جرَّاء الطاعون 700 في اليوم الواحد، و فاق 40 ألفا في ظرف ستة أشهر.

بهذا المعنى من خلال تقارير أجهزته الأمنية. و إعدادًا لخطته قبل توجُّهه إلى الجزائر، و حرصًا منه على حماية عاصمته من الهجمات الجزائرية المحتملة، بادر ببناء أبراج عالية حولها، و تحديدا بالجبل الأخضر [13] المُطلّ عليها من الناحية الشمالية الغربية، ثم أرسل أخاه محمد الشريف إلى جهة الكاف أواخر أفريل 1705 م / أوائل مُحَرَّم 1117 هـ و معه الجند و الصْبَايْحِيَّةْ و عددٌ من أفراد قبائل الأعراب، ثم التحق به بعد أسابيع و استعدَّ لمجابهة زحف الجيوش الجزائرية التي كانت متجهة إليها.

التقى جيش إبراهيم الشريف و جيش عشي مصطفى في مداخل المدينة و اندلعت شرارة الحرب الأولى بينهما، فكانت المواجهة ضروسا قاسية، و انهزم التونسيون و هرب أقرب المقرَّبين من إبراهيم الشريف، منهم أخوه محمد قائد حامية الكاف، الذي سلَّم المدينة للغزاة و وضع نفسه و رفاقَه في خدمة داي الجزائر حقنا للدِّماء حسب دعواه، و خذله الكثيرون من رجالاته - مثل كاتب سرِّه محمد بن مصطفى - و أغلبُ الضباط و الجنود الأتراك و قادة القبائل و أفرادها، فكانت النتيجة أنْ سقط الباشا باي داي، رئيس الدولة التونسية، في الأسر بين أيدي كتيبة عسكرية من جند عدوِّه صاحب الجزائر، و ذلك في بداية جويلية 1705 م / أواسط ربيع الأول 1117 هـ، و استولت قوات عشّي مصطفى على جميع ذخائره و احتلَّ الجنود الجزائريون مدينة الكاف بعد حوالي أسبوعين و عاثوا فيها حرقًا و إتلافًا و نهبًا. و ممّا يُذكر بخصوص هذه النهاية المُؤسفة، أنَّ هذه هي أوَّلُ مرَّة يسقُطُ فيها حاكمٌ تونسي، منذ الفتح العربي الإسلامي، أسيرًا في أيدي قوَّة أجنبية.

يُذكر أيضا أَنَّ صاحب الجزائر، بعد أن كبَّد الجيش التونسي أكبر الهزائم، و قَبْلَ أن يُلقي القبض على خصمه إبراهيم الشريف، أرسل إليه «**رُسُلا يطلبون وجها للصلح، على أن يعطيهم صاحبُ تونس جانبا من المال له بال مع ألف من الإبل، و شرطوا على أنفسهم أن يقطعوا رؤوس من عندهم من الذين تسببوا في إنشاء هذه الفتنة بين المسلمين، و من جملة الشروط إرسال أبناء إبراهيم الشريف لمحلة الجزائر رهنا، حتى يستوفي لهم المال، فعظم عليه إرسال أولاده**» [14] و عزم على عدم الإذعان لهذه الطّلبات، فبادر كاهيتُه حسين بن علي تركي بالتدخُّل في الموضوع و قال له : «**إذا لم تطب نفسك بإرسال البنين، أنا أرضى بنفسي أن أكون عوضا عنهم، و أسيرُ بنفسي رهنا تحت نظرهم حتى تستوفي لهم المال**» [15]، فتظاهر إبراهيم الشريف بقبول شروط الجزائريين و باستحسان تطوُّع كاهيته ليكون رهينة لديهم، ثم سرعان ما نقض عهده، رغم نصيحة حسين بن علي تركي له و إلحاحه عليه لاجتناب التصادم مع أعدائه بسبب تباين القوى بينهم و بينه و حقنا لدماء إخوة في الدين، و قرَّرَ مداهمة الجيش الجزائري، فكانت النتيجة، كما سبقت الإشارة إليه، أن مُني بهزيمة مُخزية و سقط في الأسر.

---

[13] هذا الجبل هو مرتفع قرب باب سعدون و به اليوم مستشفى الرابطة و مقر وزارة الصحة العمومية و عدد من المؤسسات الاستشفائية.

[14] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

[15] مقديش في «نزهة الأنظار».

وصل خبر هزيمة رئيس «الدولة» التونسية، إبراهيم الشريف، و سقوطه في الأسر في أيدي أعدائه إلى تونس العاصمة، فهال المُصاب أعيانها و وُجهاءَها و مشايخها و سكانها، و خافوا أن تطالَهم يد المعتدين في عقر دارهم، فاجتمع كبار القوم و سامي ضبّاط الجند و عزموا على الإسراع بإيجاد حلّ جذري و مناسب لهذا الوضع غير الطبيعي، و قرّروا اعتبارَ إبراهيم الشريف غير قادرٍ على مواصلة ممارسة مهامِّه على رأس الإيالة التونسية، كما قرَّروا البحث عن رجل يعهدون إليه بمصيرهم و يوكلون إليه مهمّة الدفاع عن بلادهم، و خاصة عن عاصمتهم، فوقع اختيارهم بالإجماع و بسرعة فائقة على كاهية إبراهيم الشريف، آغة صْبَايْحِيَّةْ التُرْكْ، حسين بن علي تركي، **«لما يعلمون من حميد خصاله و حزمه»** [16]، فبايعوه بايا جديدا على تونس، و ذلك أواسط جويلية 1705 م / أواخر ربيع الأول 1117 هـ.

يعود اختيار حسين بن علي دون غيره لتكليفه بمهمّة إنقاذ البلاد و الدولة من هذا الوضع العصيب إلى عدّة عوامل، لعلّ أهمّها هو أوّلا أنّه كان الرجل الثاني في أعلى هرم السلطة، و قد نجح في هذه الخطة بامتياز ببقائه على المسافة نفسها من رئيسه المباشر إبراهيم الشريف و من أعيان البلاد و مشايخها و رجال دولتها الذين كانوا غير راضين بحُكمه و بتصرُّفاته، و خاصّة عندما استشفُّوا جنوحه الصريح لإعادة السلطة و المكانة في البلاد إلى العنصر التُركي الأصيل، و ثانيًا أنّه كان كُرُوغليًا، أي تونسيا من أب تركي و أمٍّ تونسية، و هو ما يجعل تعيينه على رأس الدولة يُمثل حلاً يُرضي جميع الأطراف و الأطياف، بحيث لا يُقصي الأتراك و لا يستغني عن «أَوْلاَدْ البْلاَدْ». العامل الثالث الذي يُبرِّرُ اختيار حسين بن علي هو أنّ الرَّجل كان يتمتَّع بصفات شخصية مشهود بقيمتها في مختلف الأوساط، منها التجربة الثرية في المجال العسكري و الإداري التي اكتسبها من خلال تحمُّله المهامّ الرفيعة التي تقلّدها منذ شبابه، و منها إلمامُه و معرفته بشؤون التجارة و المال و الأعمال بفضل اختلاطه بالتُجّار الأوروبيين العاملين في العاصمة (ما جعله يُتقن لغتهم و يقتدي بهم في بعض الجوانب الاجتماعية من سيرته الذاتية)، و منها أخيرا ما عُرف عنه من حنكة و ذكاء و حذر، و هي صفات جعلته «يَعبُرُ» بسلام التجاذبات و العواصف التي شاهدَ بأمِّ عينِه آخرَ البايات المُراديين و هم يتخبَّطون فيها، أو تلك التي مرَّ منها هو نفسه خلال الفترة التي عاضد فيها إبراهيم الشريف، بصفته كاهيته.

خاتمة حُكم إبراهيم الشريف

عاشت «دولة» إبراهيم الشريف - إن صحَّت تسمِّيتها دولة - فترة لم تتعدَّ أربعين شهرا، دون أن تترك أيّ أثر إيجابيٍّ يُذكر. أما أسباب سقوطها بهذه السرعة، فيعود إلى عاملين اثنين على الأقل.

[16] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

العامل الأول هو أنّ إبراهيم الشريف لم يتّعظ بالأخطاء الفادحة (الظلم و التعسف و الاستبداد و النهب) التي وقع فيها آخر البايات المراديين و التي أدت إلى سقوط دولتهم، و الحال أنّه عايش سوء تصرّفهم هذا عن كثب، بل إنّه هو الذي أقدم على اغتيال الباي مراد الثالث، ظاهريًا بهدف إنقاذ البلاد من الوضع السيّء الذي تردّت فيه. أما العامل الثاني فهو عدم إدراكه بأن كلّ المحاولات السابقة الهادفة إلى إعادة العنصر التركي إلى صدارة الحكم في تونس قد باءت بالفشل و أن حظوظ نجاحها على يديه كانت هي كذلك معدومة. بخصوص هذه النقطة بالذات، تتعيّن الإشارة إلى أنّ هذا الضابط التركي، الذي كان بإمكانه - لو تصرّف بذكاء و مرونة - أن يركّز دولة دائمَة، قد «**حاول أن يُرجع إلى الطبقة العسكرية التركية ما كانت تتمتع به من امتيازات، لكن سرعان ما وجد نفسه يواجه معارضة شديدة من قِبل الأهالي، و كانوا عُوملوا معاملة قاسية نتجت عنها الثورات و الانتفاضات**» [17]، إذ خذله جلُّ مرافقيه، باستثناء طبعا أبناء جنسه، الصْبَايْحِيَّةْ و الجنود الأتراك، خلال حربه ضد عشّي مصطفى، و «**فرّت عنه أولاد سعيد إلى الجزائريين، و تبعهم كثير من العرب الذين استباح أموالهم و قتل ذريتهم و استاق خيلهم، و هذا أقل ثمرات العدوان**» [18]. و هكذا، كان إخفاق إبراهيم الشريف «**دليلا على أنّه قد أصبح من المُحال أن تعود الطبقة العسكرية التركية إلى الحكم. ذلك ما فهمه الرجل الذي أمسك بزمام الأمور خلال أزمة جويلية 1705 م / ربيع الأول 1117 هـ، أي حسين بن علي**» [19]، باعث الدولة الحسينية التي سيدوم حكمها أكثر من قرنين و نصف القرن.

[17] أورده محمد الهادي الشريف في كتابه «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و يقول نفس المؤرّخ في كتابه الآخر : Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali

Ibrahim Cherif entendait conserver la totalité du pouvoir pour lui et pour ses proches. Il s'était aliéné les populations autochtones sans pour autant gagner les suffrages de la Milice ; d'où l'effondrement brutal et complet de son régime au premier revers sérieux.

[18] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[19] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

الدولة الحُسينية

104 – حسين بن علي تركي – 1

– أبو عبد الله –

– حسين باي الأوّل –

وُلد حسين بن علي، الكوروغلي من جهة والده و العربي من جهة والدته، سنة 1675 م / 1086 هـ . أبوه هو علي تُركي، من مواليد بداية عهد المراديين، أصله من Candie (Héraklion حاليا) عاصمة جزيرة كريت (Crète) التركية آنذاك [1]، و قدم إلى تونس حوالي سنة 1669 م / 1080 هـ بعد احتلال بلاده من قِبل العثمانيين في سبتمبر / جمادى الأولى من السنة ذاتها، و انضمَّ إلى الجيش المرادي ثمَّ أَصبح رئيسا لـ «نجع العربان» [2]، و هو عبارة عن كتيبة غير عسكرية من المتطوِّعين البدو أحدثها رمضان بايٍ المرادي، للاستعانة بها في جَمْع «الخراج» و الضرائب بِالمناطق التي تسكُنُها القبائل، ثمَّ أبعد من العاصمة لأنّه اعتُبِر خطرا على الدولة المرادية بسبب قوة شخصيته و علوِّ مكانته داخل الجيش، فعُيِّن قائدا لقلعة الكاف حيث أقام مدَّة تزوَّج خلالها بامرأة من قبيلة الشنانفة، فولدت له محمَّدًا، والد علي باشا الذي سيأتي ذكره، ثمَّ تزوَّج من ثانيةً من بيت الغزالي من أبناء قبيلة شارن، فولدت له ابنَه حُسينًا. و بخصوص ثبوت أصل علي تركي، يُذكر أنَّ شقيقين من جزيرة كورسيكا (La Corse) من عائلة Orsini ادَّعيا في نهاية القرن التاسع عشر (جويلية 1892) أنَّ اسم علي تركي الحقيقي هو Benedetto Orsini و أنَّهما ينحدران منه مباشرة، و أفادا بأنَّه قد وقع اختطافه خلال صائفة 1661 من قِبل قراصنة أفارقة و أنَّه عاش منذ ذلك الحين في تونس. و قد حاول الرجلان استصدار اعترافٍ بنسبهما من صاحب الإيالة التونسية آنذاك، علي باي الثالث (1882-1902)، الذي سيأتي الحديث عنه لاحقا، عن طريق وزير خارجية فرنسا، فقوبل طلبهما بالرفض بناء على رأي المقيم العام الفرنسي Justin Massicault الذي فنَّد ادِّعاءهما بصفة قطعية. [3]

تقلَّب حسين بن علي تركي قبل اعتلائه العرش الحسيني في مناصب عديدة و حصل على رُتب مدنية و عسكرية رفيعة، فكان خزندارًا [4] في زمن محمد بن مراد باي، ثمَّ آغة صْبَايْحيَّةْ التْرُكْ في ولاية رمضان باي المرادي، ثمَّ عيَّنه خليفتُه مراد بن علي باي، مراد الثالث، واليا على الأعراض ثمَّ كاهية دار الباشا و في ذات الوقت مكلَّفا بدار الجلد، و أخيرا عاد من جديد في عهد إبراهيم الشريف إلى خطَّة آغة صْبَايْحِيَّةْ التْرُكْ و أصبح كاهيته في أعلى هرم السلطة.

---

[1] يقول محمد ابن الخوجة في «الرحلة الناصرية بالديار الفرنساوية» : «**و الفرنساوين يزعمون أنّه نشأ بجزيرة كوسيكا**».

[2] النجع في الأصل هو فرع القبيلة.

[3] رواية أوردها المختار باي في كتابه De la Dynastie Husseinite, Le Fondateur Houcine Ben Ali

[4] خزندار، أو خزنه دار، كلمة من أصل تركي تعني المكلَّف بأموال الجباية و بالإشراف على خزينة الدولة.

ارتقى حسين بن علي تركي إلى سدّة الحكم - و عُمُره ثلاثون سنة - تلبية لنداء الواجب و استجابة لقرار أهل الحلّ و العقد [5] الذين سئموا حُكمَ إبراهيم الشريف و تخوّفوا من رغبته في إعادة الحكم إلى الطائفة التركية على حساب أبناء البلد [6]، في جويلية 1705 م / ربيع الأول 1117 هـ [7]، و شرع في إرساء أسس دولة سيدوم حكمُها قرنين و نصف القرن [8]، و تلقّى البيعة من الأعيان و كبار المسؤولين المدنيين و العسكريين و العامّة بديوان المْدَافْعية، و عيّن محمّد خوجة الأصفر، المُلقّب بالأزعر، في خطّة الداي، و هي خُطّة ظنّ بعضُ الملاحظين، و منهم أحد المؤرّخين من بين الاختصاصيين المتميّزين في تاريخ الدولة الحسينية، أنّها ستعودُ، بداية من هذا التاريخ، إلى ما كانت عليه خلال فترة حكم الدايات، ذلك أنّ تعيين محمد خوجة الأصفر لم يكن بأمر من حسين بن علي، و إنّما كان بقرارٍ من «أهل الحِلّ و العقدِ» الذين منحوا الداي الجديد صلاحيّات مطلقة

---

[5] يقول عز الدين قلّوز في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، غير هذا، إذ يؤكّد :
En apparence à la suite d'une vacance de pouvoir, mais en réalité à la suite de longues et insidieuses manœuvres menées dans l'ombre avec l'appui de ses parents et alliés bédouins et mamelouks, Hussein Ben Ali Turki accède au pouvoir.

[6] يقول محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :
Sollicité d'accepter l'investiture, Hussein Ben Ali hésita longuement et finit par céder aux insistances des notables. C'est ainsi qu'il fut le premier maillon de la dynastie qui porte son nom et qui compte dix neuf représentants ayant, au total, occupé le trône tunisien durant 252 ans.

على أنّ عزالدّين قلّوز يقول في مداخلة عنوانها «طموحات الأسرة المالكة و المنافسة العرقية و الدسائس الدبلوماسية» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981) : «**بالنسبة للرواية المكرّرة بالتواتر، و التي تقول إنّ حسين بن علي قد تقلّد الحكم "بطلب مُلحٍّ من السكّان الذين جاؤوا زرافات و وحدانا ليلتمسوا منه التفضّل بمسك زمام الأمور"، فإنّ مجرّد نظرة، إن لم تكن نقدية فعلى الأقل حذرة، تكفي لاعتبارها أسطورة نسج خيوطها بعناية فائقة المؤرّخون المأجورون، فانتصاب حسين بن علي يُمثل، كما أشار إلى ذلك المؤرّخون الحسينيون أنفسهم، عودة "نجوع" القبائل البدوية لحظيرة حكم البايات**».

[7] تباينت المعلومات و اختلفت حول تحديد اليوم الذي عُيّن فيه حسين بن علي بايا على تونس، إذ يذكر مؤلّف مجهول لكتاب بعنوان La cour du Bey de Tunis، حقّقه و أثراه محمد العزيز ابن عاشور، بأنّ التولية تمّت يوم 10 جويلية 1705. و يقول ابن أبي الضياف في «الإتحاف» و الوزير السرّاج في «الحلل السندسية» و عبد القادر المصمودي في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، و محمد السنوسي في «مسامرات الظريف»، إنّ ذلك تمّ يوم 12 جويلية 1705 م / 20 ربيع الأول 1117، فيما يذكر محمد الهادي الشريف في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي»، و أحمد الطويلي في تحقيقه لكتاب «المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي» للشيخ الصغير بن يوسف، و حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس» و عز الدين قلّوز في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، يومَ 13 جويلية 1705. و أخيرا، يفيد Nicolas Béranger في La Régence de Tunis à la fin du XVII[ème] siècle، و محمد رشاد الإمام في «سياسة حمّودة باشا»، و محمد الصالح مزالي في L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation، و محمد الهادي الشريف في Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali بأنّ التعيين كان يومَ 15 جويلية 1705.

[8] سيتولّى عرش تونس خلال كامل فترة العهد الحسيني تسعة عشر بايا سيحملون ألقابا قد تتغيّر من باي إلى آخر، و هي ألقاب توضع في مطلع الرسائل و المكاتيب و النصوص القانونية و المناشير و الأوامر الصادرة عن الباي، و تُذكر في الخطب و في المناسبات الرسمية. و هذه الألقاب هي «الباشا باي صاحب المملكة التونسية» و «والي القُطر الإفريقي» و «باشا باي تونس» و «أمير الأمراء» و «صاحب الدولة» و «أمير أمراء تونس صاحب الدولة» و «والي تونس» و «رفيع الشأن المُعظّم الأرفع باي تونس» و «أمير إفريقيّة» و «ولي أمر إفريقيّة و صاحب سعادتها» و «الباشا باي المُعظّم أمير الأمراء الكرام باي تونس» و «أمير الإيالة التونسية» و «أمير العمالة التونسية» و «ملك تونس» و «صاحب المملكة التونسية» و «صاحب الحضرة العليّة». و غالبا ما تسبق هذه الألقاب نعوتٌ تُعبّر عن التقدير و التبجيل، منها «سيدُنا» و «مولانا» و «سيدُنا و مولانا» و «صاحب الجلالة» و «الصدر» و «الهُمام» و «الصدر الهُمام» و «الأرفع» و «الأنفع» و «مولانا المُعظّم» و غيرها.

لإدارة شؤون المدينة [9]. و اعتمادًا على ذلك، يؤكِّدُ نفس المؤرِّخ على أنَّ السلطة قُسِّمت هكذا في شبه تساوٍ بين الباي و الداي، كما يُفيد بأَنَّ الداي محمد خوجة الأصفر كان يُخطِّط، منذ تعيينه، للاستحواذ تدريجيا و بثبات على الحكم كاملا ليكون الرَّجل الأوَّل، بل الأوحد، على رأس الدولة، و ذلك ما سيؤدِّي إلى إزاحته كما سيأتي بيانه. غير أنَّ الأحداث التي ستعيشها تونس منذئذٍ ستُبيِّنُ عكس ذلك، إذ ستفقدُ خطَّة «الداي» بداية من هذا التاريخ الأهمِّية التي كانت تكتسيها منذ دخول الأتراك إلى تونس في خريف سنة 1574 م / 982 هـ ، ذلك أنَّ صاحبها سيُصبح مُجَرَّد موظف يختاره الباي من بين الضباط الإنكشاريين و يكلِّفه بدور أمني و قضائي بصفته «**قاضي الجنايات و مدير أمن العاصمة بعد أن كان المسؤول الأوَّل في المنظومة السياسية**» [10] على المُستوى «الوطني». و قد تداول، على امتداد الفترة من نشأة الدولة الحسينية سنة 1705 م / 1117 هـ إلى حدود سنة 1860 م / 1276 هـ ، على هذه الوظيفة (التي أصبحت تُسمَّى كذلك الدولاتلي - باللغة التُركية «رجُل الدولة» -، و هو لقب سيُطلقُ في ما بعد على والي تونس) حوالي عشرين دايا (أوَّلُهم الداي محمد خوجة الأصفر، المُلقَّب بالأزعر، و هو تُركي الأصل، و آخرهم كُشُكْ محمد، و هو من الأرنؤوط، إذ سينتهي العمل بها بوفاته سنة 1860 م / 1276 هـ و ستحلُّ محلَّها مؤسسة «مجلس الضبطية» التي سيأتي الحديث عنها، و ذلك بمقتضى الدستور الذي سيضعه محمد الصادق باي سنة 1861 م / 1277 هـ ، و هي مؤسَّسة ستضمحلُّ بدورها سنة 1881 م / 1298 هـ مع انتصاب الحماية الفرنسية.

لم يمض على تولِّي حسين بن علي الحكم شهرٌ واحدٌ حتَّى عزم عشِّي مصطفى، صاحب الجزائر، و هو لا يزال آنذاك بالكاف بعد انتصاره على إبراهيم الشريف و إلقاء القبض عليه، على التحوُّلِ إلى تونس العاصمة للإشراف بنفسه على مراسم تنصيب السلطات التونسية الجديدة، الباي و الداي، و بعثَ للغرض وفدًا للإعلام بقراره هذا، مُدَّعيا أنَّه يرغب فقط في حضور المراسم المذكورة و في أداء زيارة مودَّة و صداقة، و أرسلَ «**مكاتيب ظاهرها الأمان و عدم الضرر - على ما يقولون - و باطنها ما هم فيه يصنعون**» [11]، فخشي حسين بن علي غدرَه لما يعلم من حقيقة نواياه و كُنه مراميه و أوفد إليه نخبة من الأعيان، منهم سيدي علي عزُّوز و المفتيان عبد الكريم درغوث و أبو الحسن علي الصوفي و الشيخ القاضي أبو العبَّاس أحمد الرصَّاع، و معهم ثُلَّة من العسكريين السامين و من أعضاء الديوان، فتلقَّاهم عشِّي مصطفى بالترحاب و المودَّة و أعلمهم بأَنَّ نواياه نحو تونس طيبة و أنَّ هدفَه ليس إلاَّ إرساء سلم دائمة بين الإيالتين و تأمين الرفاه و السُؤدد لسُكَّان تونس، الذين هم إخوته في الدِّين حسب دعواه. تدعيما لموقفه المُتصلِّب، عبَّر عشِّي مصطفى عن إصراره و عزمه على دخول تونس رغم إلحاح زائريه عليه للتراجع عن

---

[9] محمد الهادي الشريف في Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali، ثُمَّ يُعدِّلُ تأكيده هذا بالقول :
On l'investit alors (Hussein Ben Ali) du pouvoir suprême dès la mi-juillet 1705. C'est à peine que l'on mentionnait l'élection d'un «dey» à cette occasion.

[10] حسن العنابي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[11] الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

ذلك و لقبول الصلح بين الطرفين حقنا للدماء و رغم اقتراحهم عليه تسليمه فدية ذات بال [12]. و في خطوة جليَّة هدفُها مزيد التصعيد، رفضَ طلبهم، ثمَّ عدَّل رغبَتَه بأن طلَبَ قُدومَ صاحبي السلطة الجديدَيْن، الباي حسين بن علي و الداي محمد خوجة الأصفر، إلى مكان إقامته في تخوم الكاف ليتولّى هو شخصيا تنصيبَهما، و أردف بالقول لأعضاء الوفد : «**إيتوني بأناس أخر لأتكلَّمَّ معهم في غير هذه الساعة، و أنا قادمٌ إليكم**» [13]. و أمام هذا التعدِّي الصارخ، اجتمع ديوانٌ مُوسَّع يوم 25 جويلية 1705 م / 3 ربيع الثاني 1117 هـ في ساحة القصبة و حضره الباشا و كبار الضبَّاط و الأعيان و العلماء و جمهور غفير من أبناء العامَّة من سُكَّان العاصمة. و خلال الاجتماع، ندَّدَ الحاضرون بموقف داي الجزائر (التركي) و أكَّدوا على أنَّ طلب هذا الجار المُتعسِّف ليس له أيُّ مُبرِّر، إذ أنَّ تعيين السلطات التونسية الجديدة قد تمَّ بعدُ بإجماع «الأمَّة» بعلمائها و صُلحائها و عساكرها و عامَّتها. و بالرّغم من ذلك، عبَّرَ المجتمعون عن استعدادهم لاستقبال وفد جزائري، يكون محدود العدد، لحضور مراسم البيعة الرسمية للقيادة التونسية الجديدة، و في ذلك إجابة «توافقية و لبقة» لطلبات الجزائر المُجحفة. و بعد يومين من انعقاد هذا الاجتماع الهام، أرسلت تونس وفدًا ثانيا، اقتصر هذه المرة على مجموعة من الضباط السامين، و معه هدايا ثمينة إلى عشّي مصطفى لإبلاغه قرارات اجتماع الديوان و لرجائه العدول عن نواياه، فلم يتزحزح عن موقفه، بل إنَّه زاد في إصراره بإرسال «الخلعة» أو «قفطان التولية» للباي و للداي في انتظار قدومه شخصيا إلى تونس و طالب السلطات التونسية بفدية. و لمَّا بلغت الأزمة هذا الحد، بانت للعيان حقيقة نوايا داي الجزائر (التركي) نحو تونس و لم يخفَ على أحد أنَّ الرَّجلَ عازمٌ على إعادة سيناريو سنة 1694 م / 1105 هـ الذي تولَّت خلاله السلطات التركية الحاكمة في الجزائر آنذاك «تنصيب» محمد بن شكر بايا للأمحال و محمد طاطار دايا بتونس بعد هزيمة محمد بن مراد باي و هربه.

بلغت رسالة عشّي مصطفى، المشحونة بالتهديد و الوعيد، إلى العاصمة التونسية، فزادت أعضاءَ الديوان و رجالَ الدولة و عامَّةَ سُكَّان المدينة إصرارًا على رفضها جملة و تفصيلا، و تذرَّع الجميع بأنَّ درجة ولاء إيالتي تونس و الجزائر للسلطنة العثمانية متساوية، فرفضوا مبدأ تبعية أيَّة إيالة من الاثنتين إلى الأخرى. و في نهاية المطاف، استقرَّ الرأي بصفة جدِّية و حازمة على الاستعداد لصدِّ الجار «المُعتدي» مهما كان الثمن، كما تقرَّر إرجاع القفطانين الموجَّهين إلى الباي و الداي إلى مُرسلِهما، و تمَّ إبلاغ هذه القرارات إلى المعني بالأمر عن طريق أعضاء الوفد الذي أرسله إلى تونس. و لمزيد تأكيد رفض تونس التام لشروط عشّي مصطفى و لتهديداته و عزمها الدفاع عن نفسها، حرص حسين بن علي و الداي محمد خوجة الأصفر على مرافقة أعضاء الوفد الجزائري أثناء مغادرتهم العاصمة يوم 1 أوت 1705 م / 10 ربيع الثاني 1117 هـ و مرَّا بهم أمام طابور من الجيش يضمُّ حوالي عشرين ألفا من الجنود المدجَّجين بالسلاح، هدفهما في ذلك إرسال إشارة تنبيه واضحة إلى داي الجزائر.

---

[12] 200 ألف ريال حسب Nicolas Béranger في كتابه La Régence de Tunis à la fin du XVII^{ème} siècle

[13] أورده الوزير السرَّاج في «الحلل السندسية».

لم يُحرّك عشّي مصطفى ساكنا أمام مواقف تونس و قراراتها، بل إنّه قرّرَ التوجُّه إلى العاصمة التونسية على رأس جيش به أربعون ألفا من الجنود، منهم عدد كبير من العساكر التونسيين الذين كانوا سابقا رفقة إبراهيم الشريف، و نزل بطبربة يوم السبت 30 أوت 1705 م / 10 جمادى الأولى 1117 هـ حيث تولّى جيشه النهب و التخريب، ثم قصد تونس و خيّم في الحقول الكائنة مابين باردو و راس الطابية، فخرج لِصدّه حسين بن علي على رأس جيش به ثمانية عشر ألفا من الجنود و الفرسان، و التقى الجمعان في الطريق و دام القتال كامل اليوم، ثمّ هدأت المعارك لبضعة أيّام اندلع بعدها القتال في أماكن شتى قرب العاصمة و باردو. و عند وصول أفرادٍ من الجيش المعتدي إلى منطقة باب سعدون اندلعت معركة طاحنة، استُعملت فيها بالخصوص المدافع المنتصبة في أعلى الجبل الأخضر، فكانت الغلبة فيها لجيش حسين بن علي. و في الجملة دارت بين الجيش الجزائري المهاجم و الجيش التونسي المُدافع أربع معارك دامت متقطعةً على امتداد أربعين يوما و قُتل خلالها عددٌ كبير من الجانبين، أغلبهم من الجانب الجزائري، و كان النصر في النهاية حليف باي تونس، إذ تقهقر الجيش الجزائري، خاصّة بعد أن فَرَّ منهُ أغلب الفرسان و الجنود التونسيين الذين كانوا قد انضمُّوا إليه سابقا نكالة بإبراهيم الشريف، ما اضطرّ عشّي مصطفى إلى الهرب في الليلة الفاصلة ما بين 6 و 7 أكتوبر 1705 م / 17 و 18 جمادى الثانية 1117 هـ [14]، فعاد إلى بلاده منهزما، تاركا وراءه أخبيته و سلاحه و مؤونته. و في طريق العودة إلى الجزائر، نزلت جيوشه بباجة، فنهبوا خيراتها و أرعبوا سُكّانها [15]، ثمّ غادروها فجأة عندما هبّت على المدينة و على المناطق المجاورة رياح عاتية تطيّر منها المعتدون فلاذوا بالفرار.

يُذكر أنّ حسين بن علي تركي، الذي كان يتمتّع بتجربة عسكرية ثرية، كان خلال المفاوضات مع الطرف الجزائري و حتّى خلال مدّة تحرُّك الجيش الجزائري نحو تونس، يستعمل شتّى الطرق لربح الوقت و للاستعداد للطوارئ التي كان يراها قادمة على الأبواب، من ذلك إرسالُه للعديد من المكاتيب و الوفود إلى صاحب الجزائر و هو في طريقه إلى العاصمة لتأكيد رغبته في إيجاد حلٍّ بالحسنى للأزمة القائمة، و من ذلك أيضا إذنُه بترميم الحصون و القلاع و بتزويد جيوشه بالسلاح و العتاد، و كذلك استعمالُ سلاح الدعاية و الإشهار من خلال ترويج فضائح الجيش الجزائري و جرائمه المقترفة في الكاف و ما جاورها لجعل سكّان تونس العاصمة و الأحواز يشعرون بخطرٍ ما يُهدِّدهم إنْ هُمْ لم يستعدُّوا بما فيه الكفاية للدفاع عن عاصمتهم، كما استغلّ العامل الديني و الروحاني لتعبئة الطاقات و تجييش الضمائر، و بذلك أظهر حنكة و تبصُّرا في

---

[14] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Les tribus d'Ifriqiya (tunisiennes), qui se trouvaient dans le camp opposé par aversion d'Ibrahim Cherif, s'en détachèrent progressivement, surtout quand elles furent convaincues de son échec. Cette défection des «arabes» dégarnissait et découvrait dangereusement le camp algérien ; elle fut pour beaucoup dans la décision du Dey d'Alger de lever précipitamment le siège de Tunis dans la nuit du 6 au 7 octobre.

[15] بالرغم من المحنة التي تعرّض لها أعيان باجة و أبناؤها في هذا الظرف، سيتّهمهم الداي محمد الأصفر لاحقا بالتواطؤ مع الجيش الجزائري و سينتقمُ منهم بقسوة و وحشية ستُؤثّران في علاقاته بحسين بن علي، صاحب البلاد.

مجال الاستراتيجية العسكرية و المناورة السياسية، فنجح في طرد الغاصبين و في كسب تأييد القبائل، و جمع حوله تأييدَ سُكّان العاصمة و كبار المُدُن التونسية.

ما إن هدأت الأوضاع بعد محاولة عشّي مصطفى اليائسة حتّى تعرّضت الإيالة التونسية إلى أولى هزّتين من سلسلة الهزّات التي ستعكّر صفوها خلال فترة حكم حسين بن علي، و هما المؤامرة التي حاكها ضدّه الداي محمد خوجة الأصفر و محاولة سلفه إبراهيم الشريف استرجاع كرسيّه بعد إطلاق سراحه من قِبل السلطات الجزائرية، ذلك أنّ الدّاي محمد خوجة الأصفر، الذي كان منذ تعيينه دايًا يرى نفسه في الدرجة ذاتها التي عليها حسين بن علي، إن لم نقُل في درجة أعلى، قد أصبح يشعُرُ، و خاصّة بعد انتهاء الأزمة مع الجزائر، بأنّه صاحب فضلٍ على البلاد و على الدولة، فشرع في إصدار الأوامر و القرارات و كأنّه صاحب السلطة الوحيد في الإيالة، ثمّ تجاوز صلاحياته بأن تولّى تعيين أعضاء الديوان دون إذن الباي أو استشارته، كما اتّخذ قرارا أوكل بمقتضاه مهمة جمع الجباية إلى هذه المؤسسة، هدفُه في ذلك توطيدُ العلاقة بينه و بين كبار الضبّاط - الأتراك بالخصوص - أعضاء الديوان و احتكارُ المداخيل الجبائية لأغراضه الشخصية. و من المظاهر التي تُبيّن، بما لا يدع مجالا للشك، أنّ الداي كان يسعى إلى الاستحواذ على أكبر قسط ممكن من الصلاحيات التابعة للباي، أنّه سمح لنفسه بالتصرُّف في مجال القضاء و سياسة شؤون الرعية و كأنّه صاحب السلطة العليا و الوحيدة في البلاد، من ذلك أنّه عامل بقسوة و شدّة وفدَ المهنّئين بالنصر من أعيان مدينة باجة و ذلك لأنّه أساء الظنَّ بهم و اتّهمهم بالتواطؤ مع الجيش الجزائري الذي أقام بين ظهرانيهم و هو في طريق العودة إلى بلاده، فبادر إلى اعتقالهم ثمّ أذن بتعذيبهم و بالتنكيل بهم و أعدم سبعة من أشرافهم دون أيِّ ذنب. و لمّا شعُر حسين بن علي بأنّ الرّجل قد تعدّى حُدودَ مسؤولياته و اتّضح لديه أنّه إنّما يُريد دون شكٍّ إنجازَ ما عجز عنه إبراهيم الشريف، و هو إعلاء يد الدايات على يد البايات و إرجاع الحُكم إلى الطائفة التُركية، كما بلغ إلى علمه أنّ إبراهيم الشريف و هذا الداي تحالفا ضدّه و قرّرا الإطاحة به، بادر إلى إقالة أعضاء الديوان الذين عيّنهم محمد خوجة الأصفر لجمع الجباية و أذن بسجنهم، ثمّ أقالَ الداي نفسه و عيّن مكانه قارة مصطفى، و هو الداي الذي كان إبراهيم الشريف عزله و أرسله إلى المنستير سجينا و سمّى نفسه دايا مكانه لتتجمّع في شخصه هو صفات الباي و الداي و الباشا، كما سلف الذكر، ثمّ بعث فرقة من الجنود للقبض على محمد خوجة الأصفر، فوجدوه في مقام سيدي أحمد بن عروس، فأسّروه ثمّ أعدموه [16] و بعثوا بالخبر إلى الباي، فسُرَّ بذلك و عاد إلى العاصمة، فتلقّاه الأعيان و الوجهاء و المشايخ و الضبّاط و العامّة بالتقدير و الترحاب. و من الغد قدم الداي الجديد إلى تونس، فأجلسه حسين بن علي إلى جانبه، ليُبيّن للحاضرين الدرجة و المكانة اللتين منحهما إيّاه في هرم السلطة.

[16] يورد الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution رواية تُفيد بأنّ محمد خوجة الأصفر قد قُتل بيد جنوده المحيطين به، فيقول :

Lasfar est tué à Tunis par ses propres soldats, convaincus, après une série d'assassinats injustifiés ordonnés par le Dey, que celui-ci n'a plus aucune chance de gagner la partie.

و بخصوص إبراهيم الشريف، تجدُر الإشارة إلى أنّ الجزائريين أطلقوا سراحه في بداية شهر نوفمبر 1705 م / أواسط شهر رجب 1117 هـ مقابل وعده لهم بدفع فدية حال عودته إلى تونس و استرجاعه كرسيَّ السلطة حسبما كان يأمل. و بعد حوالي ثلاثة أسابيع من إطلاق سراحه، اتّجه إبراهيم الشريف، رفقة ضابطين من ديوان الجزائر و قُرابة خمسين من الصبايحية، إلى عنابة و منها قصد تونس بحرًا، و لم يكن على علم بمقتل حليفه محمد خوجة الأصفر، فأرسى بميناء بنزرت يوم 9 جانفي 1706 م / 24 رمضان 1117 هـ و حاول استدراج حاميتها لظنّه أنّ تونس بوجهائها و مشايخها و جنودها و سُكّانها في انتظاره لإنقاذها من حكم حسين بن علي المستبدّ - كما أوهمه بذلك الداي محمد خوجة الأصفر قبل مماته - فلم يُفلح. و لمّا علم حسين بن علي بدخول خصمه إلى بنزرت وجّه إليه سفينة اعترضته غير بعيد عن غار الملح و ألقى رُبّانها القبض عليه و أعدموه. و هكذا، قضى حسين بن علي تركي في أقل من أسبوعين على خصمَيه، إبراهيم الشريف و الداي محمد خوجة الأصفر [17]، فجَدَّدَت له تونس و أحوازها و بقية مدن الإيالة و مناطقها البيعة، و استَتَبَّت له الأمور و شعُر بثبات قدمه في إمارته و تأكّد من أنّ حُكمه اكتسب نهائيا شرعيته داخليا و خارجيا، من ذلك أنّ قنصل فرنسا، بعد أن عاين مجرى الأحداث و نهايتها، اقترح على حكومة بلاده الاعتراف رسميا بحسين بن علي و تجديد المعاهدات السابقة الممضاة مع أسلافه [18]. أمّا بشأن علاقاته بجاره عشّي مصطفى، و بالرغم ممّا أبداه هذا الجار خلال فترة الأزمة من نوايا سيئة تُجاه تونس، و بالرغم ممّا لحق البلاد من دمار و أضرار جرّاء المعارك، فإنّ حسين بن علي بادر، بعد فترة وجيزة من انتهاء الخلاف، إلى السعي إلى «تطبيع» العلاقات بين الإيالتين، فلقي من الطرف المقابل الاستعداد و الرَّغبة و من الباب العالي المُباركة و التشجيع، و دامت العلاقات بين البلدين عموما على حالة عادية إلى غاية سنة 1728 م / 1140 هـ ، و هي السنة التي ستنطلق خلالها الشرارة الأولى لخلاف عميق و دموي بين حسين بن علي و ابن أخيه، علي باشا، و ستكون لحاكم الجزائر فيه يدٌ ستزيده تعقيدًا و تأزُّما كما سيأتي بيانه. على أنّ بعض المناوشات و الأزمات تخلّلت فترة المصالحة مع الجزائر أثناء المدة المذكورة، لكنّها لم تكن بنفس الحدّة و الخطورة اللتين كانت عليهما خلال الأزمة السابقة.

مباشرة إثر انتهائه من حربه مع جاره و من إخماد الفتن الداخلية، بادر حسين بن علي بإرسال سفينتين على متنهما هدايا ثمينة إلى السلطان العثماني، و حمَّل مبعوثيه إلى إسطنبول رسائل ضمَّنها «**ما وقع بمدينة تونس من الافتتان، و ما هي عليه الآن من الأمن و الأمان**، كما ضمَّنها طلب «الفرمان» السلطاني لإضفاء شرعية أخرى - بعد تلك التي منحه إيَّاها أهل الحلِّ و العُقد و العامَّة - على ولايته، فتمَّ له ما أراد، و **كُتبت التشاريف السنيّة، مع الخلع الخاصَّة الملكية،**

[17] يقول Nicolas Béranger في كتابه «La Régence de Tunis à la fin du XVII[ème] siècle» :
En moins de quinze jours, Houssein se trouva le seul maître du Royaume et vit à ses pieds les deux têtes qui pouvaient seules lui disputer le gouvernement.

[18] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :
Le consul de France pouvait alors recommander à son gouvernement de reconnaître officiellement Houssein Ben Ali et de renouveler avec lui les traités antérieurs.

و فُوِّض له تفويضًا تامًّا في أجواق تونس و أوطان إفريقيّة» [19]، و وصله الفرمان و الخلعة و الهدايا على متن خمسة مراكب حربية رافقت السفينتين التونسيتين الآنفتَيْ الذكر في رحلة عودتهما، فاحتفل بهذا الحدث في موكب بهيج حضره الباشا و الداي و أعضاء الديوان و سامي إطارات الدولة و الوجهاء و المشايخ و الضبّاط. مباشرة إثر ذلك، صرف حسين بن علي جهوده إلى تركيز دعائم دولته محاولا تفادي الأخطاء و الممارسات التي طبعت حكم سلفه إبراهيم الشريف و حُكم البايات المراديين، فسعى أوّلا إلى التقرُّب من الفقهاء و المشايخ للاستئناس بآرائهم و بنصائحهم، ثمّ دعا وُجهاء المدن و القبائل من أصحاب الثروات إلى الاستثمار في مختلف القطاعات، و مَنَحَ بعضهم عددًا من اللزمات، و أوكل إلى البعض الآخر مهمّة إدارة العقارات و الأملاك و المؤسسات العمومية، و أذن بحفر الآبار و ترميم الطرقات و الجسور و الأسوار، و ساعد المنتجين في القطاع الفلاحي على إقامة معارض لبيع محاصيلهم بمناسبة خروج «الأمحال» و خلال فترات إقامة الجنود و الأعوان في النواحي، و هو ما يُشبه معارض اليوم المُسمّاة «من المنتج إلى المستهلك». و في مجال التسيير و الإدارة، عمل حسين بن علي على انتداب وزراء و معاونين و قيّاد و موظّفين من بين المماليك و الكُرُوغْليّة و من بين «العرب البدو» أو «العرب الأندلسيين»، كما عيّن البعض من أقربائه في الخُطط و المسؤوليات الحسّاسة، و ذلك ليكون الجميع مدينين له بالولاء و الطاعة خلال ممارساتهم لمهامّهم. من ذلك أنّه عيّن في خطة باش كاتب رفيقه و زميله تحت حُكم المراديين، بلحسن الوسلاتي، ثمّ بعده أحد أعيان باجة، قاسم بن سلطانة، و عيّن خزندارًا (وزير مالية) محمد الصيّاري ثمّ محمد النقبي، الأوّل من أصل عربي أندلسي و الثاني من أصل عربي بدوي، و عيّن على رأس «دار الباشا» صهره، المملوك سليمان كاهية، و في خطّة «كاهية قايد المَحَلّة» صهره الآخر، المملوك أحمد شلبي، كما أسند إلى خاله الغزالي خطّة قايد الكاف و إلى أخيه غير الشقيق، عامر، قيادة القيروان. و بذات التمشّي، أذن بتقليص دور الجند الأتراك و حَصَرَ مهامّهم في حفظ النظام و خَفّض من شأن قادتهم و رؤسائهم، الداي و أعضاء الديوان، و أخيرا وضع «مجلس الشرع» و سلك القضاة تحت سلطته المباشرة.

بعد بضع سنوات من اعتلاء حسين بن علي سدّة الحكم، عرفت ولايته مشكلة أخرى تمثّلت في ظهور دعيٍّ أَوْهَمَ الناس بأنّه من السلالة المرادية و احتمى بقبائل الحنانشة و أولاد سعيد لمحاولة إحداث القلاقل و الشغب بغرض قلب النظام، فتمّ القضاء عليه بسرعة، ثمّ قامَ عليه أحد كبار رجالات الدولة السابقين، و هو محمّد بن مصطفى، المعروف بن فْطيمة، الذي كان وزيرا لإبراهيم الشريف و أحد مواليه المُقرَّبين ثمّ خذله، كما تمّت الإشارة إليه، خلال حربه ضدّ داي الجزائر و هرب إلى مصر و أقام بها مدّة حاول أثناءها استدراج الحُجّاج و التُجّار القادمين من تونس و المارّين من القاهرة لمساعدته على الإطاحة بحسين بن علي، ثم عزم، حسب رواية شاهد عيان،[20] على تنفيذ مخطّطه و قدم إلى تونس فأرسل الباي كتيبة من الجنود اقتفت أثره و ألقت عليه القبض و قتلته. و تُفيد رواية أخرى أوردها العديد من المؤرِّخين المعاصرين بأنّ بن فطيمة

[19] حسين خوجة في «ذيل بشائر أهل الإيمان».

[20] هو الشيخ الصغير بن يوسف، صاحب «المَشرعْ الملكي».

هاجر إلى إسطنبول حيث أقام مدّة و تعرّف على كبار قادتها المدنيين و العسكرين و حصل على دعم أحدهم، المُسَمّى جانم خوجة، وهو أميرال (قبودان باشا) بجيش السلطان، فتوجّه رفقته إلى تونس عبر البحر، و عند وصوله إلى ميناء غار الملح وجّه الضّابط التركي مكتوبا إلى حسين بن علي طلب منه بمقتضاه رفع يده عن جزيرة جربة بتعلّة عدم التزام الحكومة التونسية بدفع الخراج السنوي الموظّف عليها لفائدة الباب العالي، كما طلب منه التنحّي عن الحكم بتعليمات من الحضرة العثمانية على حدّ دعواه لفائدة بن فْطيمة، «**فجمع حسين بن علي رجال الديوان و أخبرهم بالاقتراح الغريب، قائلا لهم : "إنّي لم أطلب الولاية لولا إلزامكم، و هذا أمركم شورى بينكم"، فكرهوا هذا المقال و سدّوا آذانهم دونه**» [21] و أرسلوا كتابا إلى الضابط التركي طالبين منه الإقلاع حالاً من المياه التونسية و هدّدوه بقصف مدفعي إنْ هو بقي راسيًا، فأذعن لطَلبهم و غادر ميناء غار الملح في الإبّان [22]، أمّا ابن فْطيمة فقد يكون هرب إلى الحجاز ثمّ رجع إلى تونس و تعهّد بملازمة الهدوء و اجتناب الشغب، لكنّه سرعان ما عاد إلى التمرّد فتمّت مطاردته و هرب إلى جنوب البلاد حيث اقتفى عساكر حسين بن علي بقيادة خاله الغزالي الشارني أثره إلى أن ألقوا القبض عليه و أعدموه [23].

أمّا أخطر أزمة عرفتها ولاية حسين بن علي تركي فهي دون شكّ الخلاف الحاد الذي نشب بينه و بين علي ابن أخيه محمد. و مُنطلق هذه الأزمة هو أنّ حسين بن علي كان، في بداية حكمه و قبل أن يُرزَقَ ولدًا ذكَرًا [24]، قد اختار ابنَ أخيه هذا لتعيينه وليًّا للعهد، لكنّه سُرعان ما تراجع عن ذلك بعد أن تزوّج من فتاة من أصل جنوي، عُمُرها ثلاث عشرة سنة، كان قراصنة تونسيون تابعون لبلاطه قد اختطفوها سنة 1709 م / 1121 هـ و أهدوها إيّاه، فولدت له في ماي 1709 م / صفر - ربيع الأول 1121 هـ غلاما سمّاه محمّدًا [25]، فأصبح منذئذ يرى في ابنه هذا الوريثَ الوحيد لعرشه و لسلالته، و بدأ يُفكّر في إقرار مبدإ توريث كرسيِّ السلطة في عائلته، ثمّ شرع في البحث عن تعلّة للتراجع عن قراره الأول الذي عيَّن بمقتضاه ابنَ أخيه لخلافته من بعده، و استشار في ذلك المشايخ و العلماء، فوافقه أغلبهم و زيّنوا له صواب رأيه. و لمّا بلغ ابنُه محمد

[21] أورده عزالدّين قلّوز في مداخلة عنوانها «طموحات الأسرة المالكة و المنافسة العرقية و الدسائس الدبلوماسية» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

[22] سيُصبح جانم خوجة أحد ألدّ أعداء حسين بن علي و سيكون له «صدام» آخر معه بعد أكثر من عشرين سنة (خريف 1730 م / 1143 هـ) عندما سيستجيب لدعوة بعض سُكّان جربة الذين طالبوه بدعمهم للانفصال عن تونس و ربط جزيرتهم مباشرة بإسطنبول.

[23] هذه الرواية مخالفة لرواية الشيخ الصغير بن يوسف، و قد وردت في «الحلل السندسية» للوزير السرّاج و نقلها عنه ابن أبي الضياف، صاحب «الإتحاف». و يبدو الاختلاف بين الروايتين غريبًا وغيرَ مُبرَّر، اعتبارا بأنّ كُلاً من الشيخ الصغير بن يوسف و الوزير السرّاج قد عاشا في عهد حسين بن علي و أنّهما يُعَدّان من شهود العيان الذين يستند إليهم الكثير من المؤرّخين و الرُّواة. و قد يكون المبرر الوحيد لهذا التباين في وصف الأحداث و سردها هو أنّ هذين المؤرّخين لم يُحرّرا ما كتباه في إبّانه، إنّما توليا تدوينه بعد مرور سنوات طوال على حدوثه.

[24] يقول الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِعْ الملكي» : «**و الباي حسين رحمه الله بلغ ما أعطاه الله، ما في قلبه همٌّ و لا حقد، إلاَّ قلّة الولد، فإنّه من قلّة الولد في قلبه كمد**».

[25] كما ولدت له ثلاثة أبناء آخرين هم علي و محمود و مصطفى و كذلك بنتًا أو بنتين.

سن الخامسة عشرة بادر إلى تعيينه للسفر بالمحال، و هو ما يعني ضمنيا و رسميا تعيينَه وليًّا للعهد. و وعيا منه بأنّ قراره هذا سيُحدث الضيم و الغُبن في نفس ابن أخيه، علي بن محمد، سعى بشتّى الوسائل إلى ترضيته و جبر خاطره، فكَاتَبَ الباب العالي و أرسل هدية بالغة الثمن (خمسون ألف ريال) ليطلب له [26] لقب «الباشا»، **«وهو لقبٌ بلا مُسمّى»** [27] يمنح حامله صفة الممثِّل الشرفي للسلطان العثماني لدى الباي، لكنّه يمنعه، وفق القاعدة الموروثة عن المراديين، من تقلّد خطة الأمحال و من التنقّل خارج العاصمة، فلَبَّت السلطنة طلبه. بعد هذا «التكريم» الذي ظنَّ حسين بن علي أنَّهُ سيُرضي به ابنَ أخيه، قرَّر الباي تمكين علي باشا من السُّكنى بقصر فخم - دار رمضان باي [28] - بأحد أرقى أحياء تونس العاصمة آنذاك و عمل جاهدا على معاملته معاملة الوالد لولده، لكنَّ توقُّعاته و تمنِّياته بأن يقبل ابنُ أخيه خيارَه باءت بالفشل، إذ «**استصغر عليٌّ الوظيفة و اغتاظ لذلك**» [29]، و لم يستسغ قرار إبعاده و أظهر عدم رضاه، و نتج عن ذلك أن ساءت علاقاته مع عمِّه و تأزَّمت بمرور الأيَّام إلى أن خشي على نفسه و على أتباعه، خاصَّة عندما بلغ إلى علمه بأن عمَّه قد عيَّن جواسيس لمراقبته و أذن بإحكام حراسة أبواب المدينة لمنعه من الهرب، كما فهم بأنَّ عمَّه قد يكون بصدد الإعداد لاتِّخاذ قرار خطير في شأنه، ربّما يكون السجن أو حتّى القتل، ما ألجأه إلى الفرار ليلا رفقة ابنه يونس، البالغ من العُمر آنذاك حوالي أربع عشرة سنة، قاصدا جبل وسلات [30]، و ذلك يوم الجمعة **20** فيفري **1728** م / **9** رجب **1140** هـ ، حيث احتمى و طلب الدعم من متساكنيه، فاستقبلوه بالترحاب و التبجيل، ثمَّ، بعد التشاور فيما بين قادتهم و رؤسائهم و تحت تأثير شباب قبائلهم استجابوا بسرعة لطلبه و بايعوه بايا. و بهربه و لجوئه إلى جبل وسلات، فتح علي باشا أزمة ستدوم اثنتي عشرة سنة كاملة و ستنتهي بمقتل عمِّه حسين بن علي. و المعروف عن جبل وسلات أنَّه كان يضمُّ سُكّانا اشتهروا بنزعتهم التحرُّرية و بجنوحهم إلى التمرُّد، و قد قصده قبل علي باشا و في ظروف مماثلة جدَّت سنة **1699** م / **1110** هـ مراد باي الثالث إثر فراره من قبضة عمِّه رمضان باي المرادي، فأقام به و جعل منه مقرًّا لقيادة عملياته و لتنظيم هجماته، بمساعدة وسلات، ضدَّ عمِّه إلى أن انتصر عليه و بويع في القيروان بايا [31].

---

[26] خلافا لما جرى به العمل منذ بداية العهد المرادي، لم يمنح الباب العالي لحسين بن علي لقب «الباشا»، و إنّما منحه لابن أخيه بطلب منه. أمّا أسباب ذلك فيُلمِّح إليها عز الدين قلّوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، بالقول :

La métropole avait manifestement boudé pendant quelques vingt ans le successeur de Brahim Cherif. En s'abstenant d'accorder à Hussein Ben Ali le titre de Pacha, la Porte l'avait donc assimilé aux beys qu'elle n'entendait pas soutenir.

[27] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[28] تقع هذه الدار بمدينة تونس في آخر نهج الباشا باتّجاه القصبة.

[29] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[30] يقع جبل وسلات بوسط البلاد التونسية شمال غربي مدينة القيروان، و يشرف شرقا على سهل الوسلاتية و مرق الليل و جنوبا على منخفض حفُّوز و غربا على سهل القيروان، و يبلغ ارتفاعه حوالي 900 متر و يغطي مساحة بحوالي 135000 هكتار.

[31] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

En choisissant Wislat, Ali Bacha songeait certainement à ce précédent qu'il pensait pouvoir rééditer.

على أنَّ مبرِّر اندلاع هذه الأزمة الحادَّة و انتشارها بسرعة ملحوظة و ظهور تجاوب واسع من قِبل العديد من القبائل و العروش مع علي باشا و انضمامهم إلى صفِّه لا ينحصر فقط في إقصائه من ولاية العهد، إنَّما يجد جذوره كذلك في الحالة التي كانت عليها الإيالة خلال السنوات الأخيرة من عشرينات القرن الثامن عشر. فلا بُدَّ، أوَّلا، من التذكير بأنَّ تركيبة الطبقة الحاكمة، و المجتمع التونسي عموما، كانت تُشبه في ذلك العهد «الفسيفساء»، إذ كانت تحتوي على أطياف و أجناس و قبائل مختلفة و متباينة، و في أغلب الحالات متناقضة، و ثانيا، بأنَّ القبائل التونسية كانت منذ القدم - و بخاصَّة عندما تشعُر بأنَّ السلطة المركزية تمُرُّ بأزمة أو بأنَّ الاختلافات و الانشقاقات بدأت تنخُرُها - تجنح إلى العصيان و التمرُّد و إلى الخروج عن القانون و الأعراف، كما أنَّه، ثالثًا، من الجدير الإشارة إلى أنَّ الوضع الاقتصادي و المالي بالإيالة لم يكن على أحسن ما يُرام، إذ عرف مردود قطاعات الحبوب و الزيوت و تربية الماشية تراجعا هامًّا في تلك الفترة، كما أنَّ عبء الضرائب و الأداءات كان مُشطا، فتسبب في تقلُّص الإنتاج و ارتفاع الأسعار و تدهور القدرة الشرائية و «**أثقل كاهل جزءٍ هامٍّ من المجموعات الريفية، ممَّا جعلها تستغلُّ أوَّل أزمة سُلالية للإنشقاق و مناصرة التمرُّدِ على حسين بن علي**»[32]. و أخيرا، يتعيَّنُ، رابعًا، أن نُلاحظ أنَّ قوَّة الردع و فرض الانضباط و الأمن في البلاد، التي كانت تحت تصرُّف الباي، و نعني بها الجيش، لم تكن في المستوى المطلوب من حيثُ عددُها و عُدَّتُها و تكوينُها و تجربتُها، يُضاف إلى ذلك موقف التشكيك و عدم الثقة الذي اتَّخذه حسين بن علي - كما أسلفنا - تُجاه العناصر التركية من جنوده، و هو موقفٌ جعله يُبعدهم و لا يعتمد عليهم[33]. و قد يُفسِّر هذا الحذرُ من قِبل حسين بن علي بطول المدَّة التي قضاها إلى حدِّ ذلك التاريخ على رأس الدولة (حوالي ربع القرن)، ما جعله يظهر في مظهر «القائد المدني» على عكس ما كان يتَّصف به أسلافه، إبراهيم الشريف و البايات المراديون و من سبقهم، الذين طغت الصبغة العسكرية عليهم. و مهما يكُن من أمر، فإنَّه يُمكن القول بأنَّ حسين بن علي تركي لم يكن في بداية سنة 1728 م / 1140 هـ، أي عند اندلاع «ثورة» ابن أخيه، على استعداد كافٍ للدِّفاع عن عرشه بالسلاح، و ذلك بالرغم من المؤشِّرات و الإنذارت التي ظهرت خلال هذه الفترة من حُكمه و التي تمَّ التعرُّض إليها سابقًا.

علم باي تونس بهروب ابن أخيه إلى جبل وسلات فسيَّر إليه أحدَ كبار ضُبَّاطه، أحمد بن متيشة، و معه فرقة من الخيَّالة، فتظاهر هذا الضابط بالعزم على إنجاز المهمَّة، لكنَّه تباطأ في المسير لأنَّ علي باشا كان قبل هروبه من تونس قد استدرجه سرًّا إلى صفِّه و تآمر معه ضدَّ عمِّه «**لِما يعلم من خيانته و مكره، محبٌّ لزوال دولة عمِّه، ساعٍ في سقوط عمِّه من**

[32] ورد في المؤلَّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر».

[33] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :
Il recrute peu de janissaires au Levant, truffe les rangs de la Milice de Kouloughlis peu préparés au métier des armes. Saint Gervais note de son côté : «le bey abat le courage des Turcs et relève celui des Maures, en faisant part à ceux-ci de sa confiance que les Turcs croyaient seuls mériter».

كرسيِّه»[34]، و عندما دخل الجبل أعلن انضمامه إلى علي باشا و وضع نفسه تحت إمرته. أمام هذه الحركة غير المنتظرة، عقد حسين باي اجتماعا طارئا ضمَّ أعضاء المجلس الشرعي و القضاة و المُفتين و المشايخ و العلماء، و قدَّم للحاضرين عرضًا شاملا حول مؤامرة ابن أخيه، فقرَّرَ المجتمعون التنديد بالاجماع بما جرى و أصدروا حكمهم بإعدام علي باشا و المتآمرين معه بتهمة العصيان و البغي، و قرَّر حسين بن علي إعداد العُدَّة لإطفاء نار الفتنة قبل أن تنتشر في المناطق الأخرى بالبلاد، غير أنَّه جنح، رغم خطورة الوضع و عملا بنصيحة المشايخ و العلماء المحيطين به، و على رأسهم الحاج يوسف برتقيز إمام باردو و أقرب المُقرَّبين إليه، إلى التريُّث و محاولة اجتناب الصدام الدامي في مرحلة أولى، و ذلك بأن حاول استمالة ابن أخيه إلى الصلح و العدول عن نواياه و تحرُّكاته، واعدًا إيَّاه بالصفح و الجزاء، كما سعى إلى استدراج أعيان جبل وسلات و سُكَّانه إلى صفِّه، واعدًا إيَّاهم بالأمان على أرواحهم و ممتلكاتهم، و أوفد لهذا الغرض أحد الأولياء الصالحين المعروفين بالقيروان، سيدي عبد العالي، إلى ابن أخيه لملاقاته و محاولة التأثير فيه ليعود إلى الجادَّة، فلم يُجدِ ذلك نفعا، ثمَّ أعاد الكرَّة فكلَّف بالمُهمَّة ذاتها وفدًا يضُمُّ مجموعة من أعيان تونس و وجهائها، منهم الشيخ محمَّد الخضراوي أستاذ علي باشا و جليسه، و المُفتي الحنفي علي الصوفي، و المُدرِّس محمد سعادة، و الشيخ عبد القادر بن عاشور سليل إحدى الزوايا المشهورة، فكانت النتيجة مماثلة للأولى، إذ لم يتمَكَّن الوفد، الذي كان الباي يعتقد أنَّ تركيبتَه سيكون لها الأثرُ السريع و الإيجابي في نفوس خصمه و رفاقه و مناصريه اعتبارًا لوجاهة أعضائه و وقارهم، من مقابلة علي باشا، و لم يتمَكَّن حتى من دخول منطقة الجبل، ذلك أنَّ جماعة من الوسالتية نزلوا في شكل وفد إلى سفح الجبل لاستقبال مبعوثي الباي و بادروا حال اللقاء بهم بالتعبير لهم عن رفضهم للحكم الذي أصدروه في حقِّ علي باشا و مناصريه خلال جلستهم مع الباي قبل خروجهم من تونس، ثمَّ أضافوا بأنَّهم و علي باشا يعتبرون أنَّ حسين بن علي قد نقض بعدُ الصلحَ المُقترح قبل إبرامه، و ذلك بحشده لعديد القبائل و بتعبئته لجيوشه و تركيزهم في سفح الجبل و في المناطق المجاورة استعدادا للهجوم عليهم في عُقر دارهم. و مباشرة إثر انتهاء اللقاء بين الوفدين، رجع المشايخ و العلماء إلى تونس دون أن يحصلوا على أيَّة نتيجة، و أعلموا حسين بن علي بفشل مساعيهم، فقرَّر على الفور المرور إلى المرحلة الثانية، و هي الهجوم على خصمه و مناصريه. لذلك، توجَّه في 26 فيفري 1728 م / 15 رجب 1140 هـ رفقة وَلَدَيْه محمد و علي[35]، و كذلك أخيه محمد، والد علي باشا، على رأس جيش محدود العدد من الفرسان و المشاة من أبناء البلد - و لم يأخذ معه جنودا أتراكا خوفا من انقلابهم عليه - إلى جبل وسلات حيث نصب أخبيته و خيامه. و من هناك أرسل إلى العاصمة و النواحي لجمع أكبر عدد ممكن من المقاتلين، فتجمع لديه في وقت وجيز حوالي ستة آلاف من الجنود النظاميين أغلبهم من الكُرُوغْلِيَّة، الطائفة التي ينحدر منها هو نفسه، ثمَّ أضاف إليهم

[34] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِع الملكي».

[35] سيتولَّى محمد بن حسين باي خلال الفترة ما بين 1756 و 1759 م / 1169 و 1172 هـ و علي بن حسين باي خلال الفترة ما بين 1759 و 1777 م / 1172 و 1191 هـ كرسيَّ تونس.

مجموعة من «المزارقية» [36] من أبناء القبائل المخزنية (دريد و الهمامّة و ورْغمّة و أولاد سعيد و السواسي و المثاليث) و مجموعة من أبناء القبائل الأخرى المجاورة لجبل وسلات (أولاد عون و جلاص).

ضرب حسين باي حصارًا شاملا على جبل وسلات و منع دخول المؤونة و الإمدادات إلى المقيمين فيه، ثمّ عندما تَبَيَّنَ له أنّ الفرصة أصبحت سانحة و ظنّ أنّ قواته أضحت على أتمّ الاستعداد للقضاء على ابنِ أخيه و أنصاره، أعطى الإذن بالهجوم على الجبل، فجرت خلال الفترة من 20 مارس إلى 6 ماي 1728 م / من 8 شعبان إلى 26 رمضان 1140 ثلاث معارك متقطّعة اعتُمدت فيها طريقة الكرّ و الفرّ و سقط خلالها المئات - و ربّما الآلاف - من الضحايا أغلبهم من جنود حسين بن علي و أتباعه، فاختلّت موازين القوى بين الطرفين و وجد باي تونس نفسه في حالة تراجع خطير، فاضطربت أحوال جيشه، خاصّة و أنّ أغلب جنوده ليست لهم تجربة في الدفاع و القتال، إذ كان «**الكثير من العسكر لا يعرف خباءً و لا سفرًا و لا سِكّينا و لا مكحلة و لا قَتْلاً و لا مقتولا و لا ملحمة و لا رأى دَمًا يجري و لا محطمة**» [37]، كما أنّ بعض جنوده، ربّما بمفعول الإشاعات المغرضة التي روّجها خصمه، بدؤوا يتخاذلون و ينسحبون بالرغم ممّا أغدق عليهم من الأموال و العطاءات.

بعد هذه الهزائم الثلاث المتتالية، اضطرّ حسين بن علي إلى التراجع إلى الوراء و أوقف المعارك لبضعة أيّام لاستعادة أنفاسه و تنظيم صفوفه، ثمّ وجّه جنوده و مواليه إلى الجهتين الغربية و الوسطى من البلاد لمحاولة تطويق الأزمة و منع الانتفاضة من الانتشار. و بينما هو كذلك، إذ بلغه أنّ مدينة الكاف دخلت في طاعة ابن أخيه، فهاله الأمر لأنّ كُلّ مُدُن الإيالة كانت إلى حدّ التاريخ إمّا في صفّه أو هي بقيت مُحايدة [38]. لذلك وجّه إليها كتيبة بها ما بين 200 و 250 من الصبايحية لإخضاعها، لكن المحاولة باءت بالفشل، فقرَّرَ التوجُّه إليها بنفسه بعد أن استدرج إلى صفّه جماعة من وجهائها و أعيانها، و نجح في إرجاعها إلى حظيرته، فأقام بها مدّة شهرين فرض خلالها الانضباط و الطّاعة و أسَر و أعدم جماعة من قادتها و أهلها، بعد أن ثبت لديه تورُّطهم في العصيان و في مساندة ابن أخيه، و أمر بهدم قلعتها، ثمّ انتقل إلى سبيبة و وجّه ابنه محمدًا إلى تونس لجلب التعزيزات العسكرية اللازمة. و بعد فترة اتّجه إلى الفحص حيث تعزّزت صفوفه بمحلّة ثانية و نزل بجيشه غير بعيد عن برقو، فكانت له في كامل المنطقة الغربية

---

[36] المزْارقية جمع «مْزراقي» (بالميم الساكنة) أو «بو مِزراق» (Muni de massue) هو مُسمًّى مُشتقٌ من كلمة تركية (Misrak) معناها الرُمح، ثمّ أصبحت تُطلق على صنف من الجنود و الرُماة الذين تُوفّرهم القبائل المخزنية للدولة. و «المزْارْقية» هم أدنى رُتبة في الجيش المُنتَدَب محليًا، و تُرادفها في العسكر النظامي العثماني رُتبة الـ Bachi-Bouzouk.

[37] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِع الملكي».

[38] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :

Dans l'ensemble, en dépit d'un fort parti «pachiste» à Tunis, à Béja et ailleurs, les villes demeurèrent fidèles – de gré ou de force – au Bey légal. Dans le cas de Kairouan et des cités du Sahel, l'attitude loyaliste des populations citadines fut apparemment dictée par la peur que leur inspiraient les troupes bédouines dont le Pacha s'entourait.

من البلاد مناوشات و معارك متفاوتة مع جيوش علي باشا، ثمّ قصد في نوفمبر 1728 م / ربيع الثاني 1141 هـ القيروان و تولّى مطاردة خصمه و ابن أخيه - الذي رفضه أهل القيروان و قاوموه بشراسة - فألحق بجيشه و بأتباعه هزيمة أجبرتهم على الفرار من المدينة و التوجُّه أواسط أفريل 1729 م / منتصف رمضان 1141 هـ ، إلى منطقة الساحل أين قاموا بعمليات نهب و حرق و قطع لأصول الزيتون في المدن و القرى التي اختارت البقاء على ولائها لحسين بن علي. و لمّا علم الباي بما أصاب منطقة الساحل من ضرر و دمار و وصلته من الأهالي طلبات النجدة و الاستغاثة، توجّه إليها في 10 ماي 1729 م / 11 شوال 1141 هـ و شنّ الهجوم تلو الهجوم على المُتمرِّدين، فلاذ ابن أخيه بالفرار و حطّ الرِّحال بمنطقة سيدي مْهَذِّبْ غير بعيد عن صفاقس، فتولّى أبناء قبيلة الهمامّة مطاردته و أرغموه على الفرار، فاتّجه إلى الحامّة حيث انضمّ إليه متساكنوها، و في مقدّمتهم أبناء قبيلة بني زيد الذين كان لهم منذ البداية ميل إليه، أما قلعتها فلم تدخل في طاعته، لكنّ قائد حاميتها، سليمان الصبّاغ، الذي كان سابقا من المقرَّبين لأحمد بن متيشة، الضّابط السالف الذكر، تظاهر بالولاء لعلي باشا و استدرج بن متيشة إلى القلعة فدخلها دون حراسة فغدر به سليمان الصبّاغ و قتله (جوان 1729 م / ذو القعدة 1141 هـ) و بعث برأسه إلى حسين بن علي، الذي كان ساعتها مقيما بصفاقس. و اعتبارا بأنّ هذا الضابط كان بمثابة العقل المدبِّر و العضد الأيمن لعلي باشا، فإنّ قتله قد أثّر سلبا في الأمير الثائر و في حاشيته و أتباعه و جُنده، و نال من معنوياته، «**فما صدق** (أي علي باشا) **بنجاة نفسه، حتى ركب على ظهر فرسه، و سار على وجهه لا يدري أين يذهب و هرب عنه كثير من أصحابه، و لا بقي معه إلاّ فرسان قليلة**»[39]، و اقتفى فرسان من الهمامّة أثره و أجبروه مرّة أخرى على الهرب، فاتّجه إلى الصحراء و توغّل فيها، ثمّ قصد شمال الإيالة الجزائرية و احتمى بأولاد عمّار - أحد أهمّ فروع قبيلة الحنانشة القسنطينية - الذين يُقيم بينهم ابنُه يونس، و من ثمّ قصد الجزائر العاصمة.

مباشرة إثر هذا النصر، رجع الباي حسين بن علي في حدود 20 جويلية 1729 م / 23 ذي الحجّة 1141 هـ إلى حاضرته بعد غياب دام ثمانية عشر شهرا و أمّن البلاد و أعدم سبعة أو ثمانية من قادة حركة العصيان الباشية و أودع بالسجن والد علي باشا، أخاه محمدًا، و زوجتَه و أبناءَه الصغار الذين بقوا بتونس. و قد يكون «اكتفى» بهذه القرارات الردعية و عفا عن الذين أشهروا السلاح في وجهه لأنّه وقف على حقيقة لم تكُن تخطُر بباله، و هي أنّ «الحزب» الباشي كان واسع الانتشار في العاصمة و أحوازها [40]، و أنّ الزجّ بجميع الذين انحازوا إلى ابن أخيه خلال حرب 1728-1729 م / 1140-1141 هـ يبدو أمرا مستحيلا عمليًّا. على أنّه أبقى سكّان جبل وسلات في حالة حِصار، وهو ما ألجأ طائفة منهم إلى استعطافه و إلى إعلان ولائهم و طاعتهم له، ثمّ دعوه إلى زيارتهم ليتولّى بنفسه التأثير في بقية الوسالتية للانضمام إلى صفّه، فلبّى طلبهم و توجّه إليهم في نوفمبر 1729 / ربيع الثاني 1142 هـ على رأس محلّة بها ألفا رجل و خيّم بشمّاس، غربيّ

---

[39] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِعْ الملكي».

[40] يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali :
Ainsi, en 1729, le parti pachiste était-il loin d'être démantelé. Réduit momentanément au silence, il ne fait guère de doute qu'il relèverait la tête à la prelière occasion.

القيروان، و بعث إلى جميع أهل وسلات بالأمان و دعاهم إلى مقابلته، فاستجابوا بعد أن قرّروا بالإجماع الدخول في طاعته.

استقبل حسين بن علي وفد الوسالتية بغير حرارة، و ذكّرهم حال لقائه بهم بأخطائهم و أنّبهم على عصيانهم و سوء تصرُّفهم، ثمّ أعلمهم بقراراته في شأنهم مقابل الصفح عنهم، و هي إلزامُهم بتسليم جميع أسلحتهم و عتادهم إلى قائدِ جيشه، و مطالبتُهم بدفع غرامة سمّاها «خطيّة التوبة» و قدرها ستون ألف ريال، فعبّروا عن عدم قُدرتهم على تسديدها، فخفّضها إلى أربعين ألفا. و قد بيّنت الأحداث فيما بعد أنّ أبناء وسلات لم يقدروا على تسديد المبلغ المطلوب رغم تخفيضه، فسلّط عليهم حسين بن علي أعوانَه و حوانبَه لاستخلاص ما بذمّتهم و استعمل معهم أقسى الوسائل و الطُّرُق ممّا اضطرّهم إلى مغادرة بيوتهم و حقولهم و إلى التشتُّت و الانتشار في مختلف المناطق و النواحي، فاستوطن أغلبهم بمنطقة افْريقيا، و بالخصوص بباجة و الكاف و سليانة و تستور و عمدون، و بعضهم بقرى الساحل، و البعض الآخر بالوطن القبلي، أمّا مَن منهم لم يقدر على مغادرة الجبل و «**حار في أمره من كثرة العيال و الأولاد و البنات، فما يخرج من جبل وسلات و لا يصل إلى أين قاصد إلاّ على شرّ الحالات**، فساءت أحوالهم و **آجروا الأولاد الصغار رعاةً و باعوا لمن سامهم و رغب في البنات و لا بقي في الجبل حارس إلاّ أولاد مانس**» [41]، أبناء عمومتهم الذين كانوا الوحيدين من بين متساكني الجبل الذين كانوا أتباعا لحسين بن علي منذ البداية. و ابتداءً من هذا التاريخ، ستتغيَّرُ أحوال حسين بن علي، إذ سيؤثّر شعورُه بنخوة الانتصار، و كذلك تقدُّمُه في السن، في مزاجه و تصرُّفاته، و سيمنح نفسه مُطلق السُلُطات بصفته الحاكمَ الأوحد للبلاد، و سيُنادَى بداية من نهاية سنة 1729 م / أواسط 1142 هـ بـ «**وليّ أمر إفريقيّة و صاحب سعادتها، المعظَّم، الأرفع، الصدر الهُمام، الأنفع، الملك المشهور، الحامي بعدله زوايا إفريقيّة و تونس المحمية و سائر ثغورها، مولانا حسين باي**» [42]. أمّا بقية هياكل الدولة و مؤسساتها، و بالخصوص الداي و الباشا و الديوان، فستعرف بداية من هذا التاريخ تراجعا واضحا في أهمِّية الدور المنوط بعهدتها و ستفقد النفوذ - الضّعيف في الحقيقة - الذي كان لديها إلى حدّ التاريخ.

مباشرة إثر تراجع قوّاته و انهزامه أمام جيوش عمِّه، توغّل علي باشا في الصحراء و مرَّ منها إلى منطقة الزاب حيث أقام مدةً لم تطل، ثمّ دخل الجزائر العاصمة لاجئا، فأودعته سُلُطاتُها السجن لمُدّة، ثمّ أُطلق سراحه بعد وفاة داي الجزائر و تحسّنت ظروف إقامته مع الداي الجديد الذي أسكنه دارا مجهَّزة، هي «دار السلطان» الكائنة في أحد أرقى أحياء الجزائر آنذاك. و لمّا علم حسين بن علي بوجود خصمه و ابن أخيه بالجزائر و بلغ إلى علمه أنّ داي الجزائر أكرم وفادته، خشي أن يكون في ذلك استعدادٌ من قِبل جاره لمشاغبته و إقلاقه و أن تكون نيّتُه مساعدة علي باشا على العودة إلى تونس لاستئناف القتال ضدّه. و قد كان لهذا التخوُّف من قبل حسين بن

---

[41] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِعْ الملكي».

[42] محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali نقلاً عن أرشيف الحكومة التونسية، الدفتر عدد 11.

علي مبرِّران اثنان، أوَّلهما خشيتُه من أن ينتقم منه عبدي باشا، داي الجزائر، لأنَّه - أي حسين بن علي - كان منذ مدَّة على علاقة ودِّية و متينة بباي قسنطينة، الذي كانت علاقاته بعبدي باشا سيئة و متوتِّرة لأسباب عديدة، و ثانيهما أنَّه كان يعلم علم اليقين بأنَّ الضغائن و الأحقاد التي نشأت بين البلدين خلال سنتي 1705 و 1706 م / 1117 و 1118 هـ ، و إن بَدَت و كأنَّها هدأت لفترة تُقاربُ ربع القرن، فهي في الحقيقة بقيت كالنَّار تحت الرَّماد، اعتبارًا بأنَّ جارته الجزائر، و أيًّا كان مُتولِّي أمرها من أبناء الطائفة التركية، كانت تنظر إلى بلاده و كأنَّها فريسة يتعيَّن الانقضاض عليها يومًا ما، طال الزَّمان أو قصُر. لذلك، كان حسين بن علي يسعى دائمًا إلى تحييد داي الجزائر عن جوهر الخلاف القائم بينه و بين ابن أخيه، فكان يُرسل إليه الوفود و الوسطاء و يبعث إليه الهدايا و العطاءات لإثنائه عن مواقفه و نواياه، ثمَّ، عندما انتهت الحرب و لجأ ابنُ أخيه إلى الجزائر، كثَّف من مساعيه و أوفد إلى داي الجزائر أحد أهمِّ وزرائه مُحمَّلاً بأربعين ألف ريال ليُسلِّمها إليه مقابل تسليمه علي باشا و ابنه يونس، غير أنَّ عبدي باشا رفض الطلب، و في ذات الوقت، أعطى لمبعوث باي تونس تطمينات تتمثَّل في أنَّه سيُحذِّرُ علي باشا و ابنَه من القيام بأيِّ عملٍ ضدَّ عمِّهما، ثمَّ انتهز الفُرصة ليفرض على جاره دفعَ علاوة ذات قيمة بتعلَّة تغطية مصاريف إقامة علي باشا و ابنه و مرافقيهما في الجزائر.

انتهت هذه «الهدنة» بوفاة عبدي باشا و تعويضه بصهره في سبتمبر 1732 م / ربيع الأول 1145 هـ ، و توتَّرت العلاقات بين الإيالتين بسبب ميل الداي الجديد إلى الخصام و الحرب ضدَّ جارته تونس التي كان ينظر إليها بعين ملؤها الأطماع و الضغائن، إذ كان يعتبر بأنَّ المخرج الوحيد لإنعاش اقتصاد بلاده و لوضع حدٍّ للصعوبات المالية التي كانت تتخبَّط فيها في ذلك التاريخ إنَّما يكمُن في وضع اليد بطريقة أو بأخرى على خيرات تونس، البلد الذي يُنتج الحبوب و الزيوت و الخضر و الغلال و المواشي بكمِّيات هامَّة، كما أنَّه كان يُؤاخذ جاره لعدم وقوفه إلى جانب بلاده عندما تَعرَّضَت وهران في آخر أيَّام سلفه (صائفة سنة 1732 م / 1145 هـ) إلى الاحتلال من قِبل الجيش الإسباني. هذه العوامل، تُضاف إليها أوَّلا محاولاتُ حسين بن علي استمالة باي قسنطينة إلى صفِّه، و ثانيا اتِّهامُه من قِبل بعض وزراء داي الجزائر و أعضاده - و كلُّهم أتراك - بالتآمر مع الغزاة الإسبان، و ثالثا قرارُه الكفَّ عن دفع العلاوة السنوية التي كان تعهَّد بصرفها مقابل إيواء علي باشا و ابنه، أدَّت إلى تأزُّم العلاقات من جديد بين الإيالتين و ازدادت استفحالا بإطلاق سراح علي باشا و ابنه و السماح لهما بالتحرُّك بكامل الحرِّية. و قد استغلَّ علي باشا هذا الوضع الجديد، فساهم في إذكاء التوتُّر بين البلدين بشتَّى الطُّرق و الوسائل، و توصَّل في وقت وجيز إلى التقرُّب من بلاط داي الجزائر و ربطِ علاقات متينة بأقرب المُقرَّبين منه، و سعى إلى الظهور في مظهر الرَّجل الرَّصين، المنصرف إلى العلم و التقوى، و الحريص على ربط علاقات مودَّة و تقدير مع «القوى الحيَّة» في البلد الذي استضافه، كما أصبح يُروِّج الإشاعات المغرضة ضدَّ عمِّه، مُتَّهما إيَّاه بملاحقته حيث يُقيم و بالتخطيط لاغتياله، فـ «**استحذرمن مكائد عمِّه الأمير حسين، لا يأكل و لا يشرب من يد أحد إلاَّ من يعتمد عليه، و لزم مكانه، و لم يخرج إلاَّ لصلاة الجمعة أو عيد، فلا يلتفت إلى أحد و لا يُكلِّمه**» [43].

[43] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِع الملكي».

في هذه الأجواء المتوترة، بدأ داي الجزائر يُفكّر في القيام بعملٍ ما ضدّ جاره باي تونس، و قد تكون هذه الفكرة خامرته منذ صائفة سنة 1734 م / 1147 هـ، فبادر أوّلا إلى إعطاء التعليمات لباي قسنطينة لمعاضدة أعداء حسين بن علي دون تردُّد، ثمّ سمح ليونس بن علي باشا بالاتّصال بفرع قبيلة الحنانشة المعادي لعمّه و التحوّل إلى منطقة افْريقيا لـ «إشعال» نار الحرب فيها، فنجح يُونس في مسعاه، إذ نزل ضيفا وهو في الطريق إلى تونس، على القبيلة المذكورة و أقام عندها مدّة و صاهر رئيسها، القائد بوعزيز، ثمّ حصل على وعد «قيادتها» بالوقوف إلى جانب والده ضدّ عمّه و بحشد المزيد من الدعم و المساندة لفائدته لدى عدد من القبائل و العروش الأخرى. في هذه الأثناء، بقي علي باشا بالجزائر و أصبح على اتصال مستمرٍّ بالداي، فاستغلّ الظرف و عمل على إقناع مُضَيِّفه بضرورة التحرُّك نحو تونس، و أكّد له بأنّ العملية ستكون يسيرة، و وعده بدفع جزية سنوية - حال اعتلائه العرش - يُحدِّد الداي نفسه قيمتها، فحصل على موافقته و مساندته. بناءً على هذا الدعم الهام، و في خطوة حاسمة، خرج علي باشا في ماي 1735 م / ذي الحجة 1147 هـ مع محلّة جهّزتها له السلطات الجزائرية، **«و كانت إعانة مغرضة»** [44] كما سيأتي بيانُه، و عيّن دايُ الجزائر ممثلاً عنه لقيادتها، و قَصَدَ الجميع تونس عبر الكاف ثمّ الفحص و شنّوا حيثما حلّوا سلسلة من المعارك و الهجمات خلال فصل صيف تلك السنة، ثمّ كانت المعركة الحاسمة في أوت 1735 / ربيع الأول 1148 على ضفاف وادي مليان، و تحديدا في سْمِنجة [45]، و هي المعركة التي انتهت يوم الأحد 4 سبتمبر 1735 م / 15 ربيع الثاني 1148 هـ بهزيمة نكراء لحسين بن علي الذي نجا من الموت بأعجوبة و فرّ إلى القيروان جريحا حيث التحق به ابناه محمد و علي، فدخلَها و حظي في الحين بالدعم و المساندة من لدُن سكّانها و من قبيلة جلاص، ثمّ سانده أبناء مدن وسط البلاد و قُراه و مناطقه و كذلك أغلب مدن الساحل.

انهارت دولة حسين بن علي في هذا التاريخ، و انشطرت البلاد إلى شقّين متنازعين، **«حُسينية و باشية، سادَ التطاحن بينهما نحوا من ثلاثين عاما، و بقيت آثاره و ثاراته في أعقابهم إلى عهد غير بعيد من زماننا هذا»** [46]. و انتسبت إلى «الحسينية» مدن القيروان و سوسة و المنستير و المهدية و القلعة الكبرى و صفاقس و مُدُن و قرى أخرى من الساحل، و كذلك العديد من قُرى الجنوب، منها توجان و بني زلطن و تمزْرَتْ، و الواحات، أمثال منزل و المطوية و شْنِنّي بقابس، و نقّة و تلمّين، كما انتسبت إليها قبائل عديدة، منها بنو رزق و أكثر دريد و جلاص و أولاد عون و أولاد سعيد و الهمامّة و نفّاتْ، و مجموعة قبائل ورغمّة، أي الودارنة و التوازين و الأخزور و عكّارة، و كذلك أولاد يعقوب و المرازيق و الغرايبة، باستثناء فروع قعود. أمّا «الباشية» فقد انتسبت إليها مدن مساكن و جمّال و القلعة الصغرى و أكُودة و زاوية سوسة و جبل وسلات و قُرى جارة و وذرف في جهة الأعراض، و المنشية و المنصورة و قبلّي في نفزاوة، و مطماطة

[44] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[45] قرية توجد الآن بمعتمدية بير مْشارقة من ولاية زغوان و تبعد حوالي أربعين كلمترا عن العاصمة.

[46] الشيخ محمد ماضور في تحقيقه للـ«الكتاب الباشي» لحمُّودة بن عبد العزيز.

و زراوة و تاودجوت و بني عيسى في الجبل، و كذلك قبائل ماجر و الفراشيش و أولاد عيَّار و ورتان و السواسي و أولاد سعيد و ونيفة و المثاليث و مجموعة عروش تتزعَّمها قبيلة بني زيد و تضُمُّ حازم و الغزايزية و الحمارنة و العلاية [47]. و سيزداد هذا الانقسام استفحالا خلال السنوات الخمس التي ستعقب هزيمة حسين بن علي و اعتلاء علي باشا كرسيّ الحكم مكانه، و سيظلُّ قائما إلى حين انتصاب الحماية الفرنسية بتونس سنة 1881 م / 1298 هـ، و سيبرز من حين إلى آخر أثناء فترة الحماية، و هو انقسام يأخذ في الاعتبار في ذات الوقت البعدين الجغرافي و القبلي للمجتمع التونسي.

دام حكم حسين بن علي تركي، باعث الدولة الحسينية، ثلاثين سنة حاول خلالها تركيز دعائم دولته على أسس صحيحة، غير أنَّه لم يهنأ بالمُلك كما كان يشاء، ذلك أنَّ مملكته تَعرَّضَت لصعوبات و أزمات كانت أخطرها على الإطلاق فتنة ابن أخيه علي باشا التي دامت ما يزيد على اثنتي عشرة سنة و انتهت بمقتله و بفرار أبنائه إلى الجزائر، كما سيأتي بيانُه، و بإدخال البلاد في دوَّامة من العنف و التمزُّق [48]. على أنَّ ذلك لا يُمكن أن يحجب الإنجازات العديدة التي حققها حسين بن علي في مختلف المجالات، فقد ترك باعث البيت الحُسيني بعد انهزامه أمام جيوش ابنِ أخيه بلدًا ينعم باقتصاد مزدهر يتَّسم بوفرة الإنتاج الفلاحي و الصناعي (حبوب و مواشي و زيت و صوف و جلد و شمع و تمر و إسفنج و شاشية و أقمشة)، و يُصدِّر من إنتاجه إلى البلدان الأوروبية كمِّيات هامَّة تدرُّ على الميزانية مداخيل لا يُستهان بها، كما أنَّه شيَّدَ المدارس، و أحدث المواجن و الآبار و السقايات، و رمَّم و أقام الجسور و القناطر، و أذن بتحصين المدن، و في مقدِّمتها القيروان التي **«عُمِّرت أحسن عمارة و زادت على ما كانت عليه في سابق الأيام أكثر من ثلثها»** [49]، و نظَّم الأسواق في العاصمتين، القيروان و تونس، و مدَّ الطرقات و فتح المسالك، و أولى عنايته خاصَّة ببيوت الله و بمقامات الأولياء و الصالحين، و أنشأ العديد من الكتاتيب و المدارس في العاصمة و خارجها، و عيَّن شيوخا و مُدرِّسين لتعليم الناشئة قواعد الإسلام و أصول الفقه، و أنجز العديد من المشاريع و المرافق في ميادين و جهات متعدِّدة، و كان **«أوَّل من اتَّخذ باردو مقرًّا رسميا لحكومة الإيالة و ابتنى بها قصرا»** [50].

---

[47] تلخيص و ترتيب لما أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف» و علي المحجوبي في «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[48] يقول محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :

Son corps mutilé à Kairouan et sa tête exposée puis enterrée à Tunis figuraient assez bien l'écartèlement de ce pauvre pays dévasté par douze ans de combats fratricides.

[49] الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرعْ الملكي».

[50] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

105 – علي باشا – 2
بن محمد بن علي تركي
– علي باي الأوّل –

تمّت مبايعة علي باشا بايًا على تونس مباشرة إثر انتصاره على عمّه حسين بن علي و دامت مراسمُها ثلاثة أيّام، كان آخرُها يوم 7 سبتمبر 1735 م / 18 ربيع الثاني 1148 هـ، و هي مُبايعةٌ تميّزت مراحلُها بمُواكبتها من قِبلِ المحلّة الجزائرية التي ساعدت علي باشا على كسبِ معركة سْمنجة ضدّ عمّه حسين باي. و قد تطلّبت إقامةُ هذه المحلّة بتونس و مغادرتُها لها الكثير من الحذر و الحنكة و الدبلوماسية، ذلك أنّ علي باشا تفطّن بشكلٍ جلي إلى أنّ «ضيوفه» قد عزموا على البقاء بتونس لمدّة قد تطول و لأغراض غير مُعلنة، بل مسترابة، إذ أنّهم لم يعودوا إلى بلدهم إلاّ «**بعدَ لدَدٍ و مشاغبة، و أخذوا ما وعدهم به**» [51].

ورد على علي باشا في 14 فيفري 1736 م / 1 شوّال 1148 هـ فرمان التولية و القفطان من الباب العالي، فاحتفل بهما خلال حفل بهيج و أضحى في أعين الجميع، و بخاصّة في أعين الضبّاط و الجنود الأتراك، بايًا شرعيًّا لا يُنازعه أحد على كرسيّه، فباشر حُكمه و مهامّه بحزم، و تحلّى بالعديد من الخصال و المحاسن، فـ «**كان عالمًا، شجاعًا، حازمًا، مَهيبًا، وقورَ المجلس، أبيَّ النفس، عاليَّ الهِمّة، موهوبَ الحدّ، شديدًا على العُمّال، محترسا من عسفهم، رادعًا لعُدوانهم، يُحِبُّ أن يظلم وحده و يأنف أن يُشاركه غيرُه فيه، جريئاً على سفك الدماء، لا سيما فيما يتعلّق بالطاعة، يأخذ في ذلك بالظنّة و لو ضعُفت، حتّى أفرط و خرج عن نطاق العقل**» [52]، فنصّب حكومة شبه عسكرية لتسيير البلاد و ضمّ إلى صفّه الضبّاط الأتراك و العسكر و الصبايحية و الحوانب و زواوة، و عموما كلّ القوات التي كانت تحت حكم عمّه و سلفه، ثمّ تولّى مصادرة أموال عدد من الأتباع و الموالين لسلفه، و أعدم كلّ الذين لم يكُن مُطمئنًّا إليهم، و منهم أصهاره و مجموعةً من أعيان قبيلتهما، الحنانشة، لمُجَرّد ظنّه بهم و اتّهامهم بالتعاطفِ مع عمّه، اللاجئِ بالقيروان. و على امتداد السنوات الخمس الأولى من فترة حكمه دخلت البلاد في دوّامة من الاضطرابات و المناوشات و المعارك، و هي أحداث كان بطلها دون منازع ابنه الأكبر، يونس، الذي تميّز بحدّة مواقفه و صلابة رأيه و قسوة معاملاته. فقد عقد هذا الأمير الشاب العزمَ **على** القضاء على عمّ أبيه و خصمه دون هوادة، فحاول في أكثر من مرّة الهجوم على القيروان، حيث يُقيم حسين بن علي و أتباعه، و حاصرها و ضيّقَ عليها، لكنّه لم يتمَكّن منها إلاّ في ربيع سنة

---

[51] محمد السنوسي في «مسامرات الظريف».

[52] ابن أبي الضياف في «الإتحاف». و ينقل محمد الأصرم و Victor Serres عن الشيخ الصغير بن يوسف في ترجمتهما لكتابه «المَشرَعْ الملكي» (Chronique tunisienne) :

Ali-Pacha se montrait tour à tour intelligent et sot, juste et tyranique, circonspect et imprudent, instruit et ignorant, indulgent et sévère. Son épée était plus prompte que sa colère.

1740 م / 1152 هـ ، أي بعد أكثر من أربع سنوات من الهجمات و المناوشات، فهدم أجزاءً من سورها، و أنهى هجماته باقتحامها عنوة، فلاذ حسين بن علي بالفرار من بابها الغربي، لكن فرسان خصمه ألقوا عليه القبض و لحق بهم يونس فباشر اغتياله بيده. و في هذه الحادثة الشنيعة، التي جدَّت يوم الجمعة 13 ماي 1740 م / 16 صفر 1153 هـ [53]، تورد بعض المصادر تفاصيل مؤثرة، مفادها أنَّ حسين بن علي قال ليونس باي عندما همَّ بالاجهاز عليه : «**أتخضب شيبي بدمي يا يونس و قد طَهَّرْتُ أباك في حجري ؟** - أي أنَّه أخذه في حجره عند ختانه و هو صبي- **فقال له : "المُلكُ عقيم يا سيدي"، و باشر قتله بنفسه**» [54]. ثُمَّ تولَّى الجنودُ المُنتصرون، تحت نظر يونس، هدم سورِ المدينة و أسواقها و مساكنها و مبانيها، و أخلوها من السكَّان، فأصبحت قفرا [55]. أمَّا أبناء حسين باي فقد اختاروا الهرب مخافة أن يلحقهم مصيرُ والدهم و لجؤوا إلى الجزائر حيث آواهم دايُها.

في بداية السنوات الخمس التي اشتدَّت خلالها الحرب بينه و بين عمِّه، كانت لعلي باشا سلسلة من الحروب و المناوشات مع الجيش الجزائري، جرت أغلبها بمدينة الكاف و بجهتها. أمَّا أسبابها و مبرراتها فتكمن أوَّلا في عدم رضاه بإيواء داي الجزائر لأبناء عمِّه و دعمه لهم، و ثانيا في «**مطالبةِ أتراك الجزائر إيَّاه بدفع ضريبة سنوية** [56] **و اللهجة الآمرة التي كانوا يُخاطبونه بها**» [57]. و قد تصدَّى علي باشا بنسب متفاوتة من النجاح لهجمات جيرانه و اعتداءاتهم، لكن علاقاتَه معهم لن تعرف تحسُّنا و لن تُسجِّل هدنة على امتداد كامل فترة حكمه، أي من 1735 إلى 1756 م / 1148 إلى 1169 هـ كما سيأتي بيانه.

على صعيد العلاقات مع البلدان الأوروبية، و في مقدّمتها فرنسا، اشتهر علي باشا بـ «**نزعته الاستقلالية، و عرف كيف يُقنع القناصل بذلك عندما أكَّد لهم أنَّه يُريد أن يبقى سيِّدًا في بلاده، و كان يعتقد، و هو مُحِقٌّ في ذلك، أنَّ الفرنسيين يُشجِّعون قيام الثورات في بلاده، فكان يكنُّ للقنصل عداوة شخصية**» [58] بلغت أوجها عندما تمكَّنت مصالح استعلاماته من الاطلاع على فحوى رسالة موجَّهة من القنصل إلى مدير الشركة التجارية الفرنسية المنتصبة في Cap Négro تتحدَّث

---

[53] يقول Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية» إنَّ إعدام حسين بن علي تمَّ يوم 18 ماي 1740 م.

[54] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[55] ينقل محمد الأصرم و Victor Serres عن الشيخ الصغير بن يوسف في ترجمتهما لكتابه «المَشرِعْ الملكي» (Chronique tunisienne) :
Younès fit ensuite démolir les remparts de Kairouan, qui ne fut plus habitée que par les hiboux, les corbeaux, les gerboises et les rats ; on n'y voyait plus personne, riche ou pauvre.... Il est curieux d'observer que le Bey Hussein, qui avait rendu Kairouan à la vie, fut cause de sa dévastation.

[56] يقول حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس» إنَّ علي باشا «**صار تابعا لداي الجزائر يؤدِّي إليه الجزية**»، و يُؤكِّد محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال» أنَّ تعالي حُكَّام الجزائر الأتراك على بايات تونس معنويا و فعليا سيدوم نصف قرن، فيقول : «**على مدى خمسين سنة، وجب على باي تونس الاعتراف بسيادة داي الجزائر، فكان الباي يُنفِّذ أوامره و يدفع له** ضريبة **مُقنعة**».

[57] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[58] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية».

عن مخطط فرنسي لاحتلال مدينة طَبَرْقَة التي يعتزم الجنويون المقيمون بها التخلّي عنها. و يُذكر أنّ هؤلاء، و هم أبناء عائلة Lomellini الجنوية، كانوا مستبدّين بالمدينة و بمينائها منذ مدّة بدعم من السلطان العثماني الذي أباحها لهم و مكّنهم من استغلال ثرواتها من المرجان. و كردّة فعل عمّا ورد في رسالة القنصل، و بدعوى أنّ المستعمرين الجنويين **«تجاوزوا المساحة المرخّصة لهم و شرعوا في إنشاء قلعة محصّنة بها»** [59]، و دفاعا عن مدينة طَبَرْقَة و مينائها من هجوم عسكري كانت البحرية الفرنسية بصدد الإعداد لتنفيذه بتعلّة الدفاع عن التجّار الفرنسيين المنتصبين في قرية Cap Négro القريبة، هجم يونس بن علي باشا على طَبَرْقَة و احتلّ ميناءها و اعتقل جميع من فيها من الجنويين و رحّلهم إلى تونس، ثمّ وضع المدينة و المناطق المحيطة بها، و بخاصّة Cap Négro، تحت سلطة والده، فاندلعت أزمة بين البلدين و قُطعت العلاقات الدبلوماسية التي كانت بينهما و كاد الخلافُ أن يتفاقم، لكن سُرعان ما تمّ تطويقه، فعادت المياه إلى مجاريها و أُمضي صلح بين الطرفين في نوفمبر 1742 م / رمضان 1155 هـ ، قبلت بمقتضاه فرنسا أغلب شروط علي باشا، و قبل باي تونس من ناحيته إعادة المراكز و المصارف التجارية إلى أصحابها، كما تمّ تغيير القُنصل الفرنسي - الذي اعتُبر المتسبِّب الرئيسي في اندلاع الأزمة - بقُنصل آخر، و تبادل علي باشا و ملك فرنسا، Louis XV، الهدايا بالمناسبة [60].

و خلال المدّة القصيرة التي تلت مقتل حسين بن علي في القيروان، حاول بعض الجنود الأتراك قلب النظام و تعيين باي على تونس من بينهم، فتفطّن علي باشا لمكيدتهم و كلّف ابنه يونس بردعهم و صدّهم، فقبض على رؤوس الفتنة و أعدم ما يزيد على الخمسمائة من الانقلابيين، بينما فرّ الباقون منهم إلى جهة الكاف، حيث التحقوا بالمحلّة القادمة من الجزائر و التي كلّفها دايُها بمساعدة أبناء حسين بن علي على استرجاع ملك أبيهم. و استعدادا لصدّ الهجوم القادم من الجزائر، أذن علي باشا لجميع سكّان باجة و تُبُرسُقْ و ماطر و طبربة و غيرها من المدن و القرى القريبة بإخلاء ديارهم و ضيعاتهم و بالتحوُّل إلى العاصمة لكي يتسنّى له و لابنه يونس قتال الجزائريين دون خوف على السكّان المدنيين حسب دعواه، فلاقى المُهجَّرون أقسى أصناف العذاب و التشرُّد، و أعمل يونس باي فيهم الأغلال و السيف، و عاثت الجنود فيهم نهبا و تعذيبا.

وصلت المحلّة الجزائرية و معها أبناء حسين بن علي إلى الكاف يوم 10 ماي سنة 1746 م / 18 ربيع الثاني 1159 هـ و اقتحمت جُلّ أحيائها و ساحاتها دون عناء، باستثناء ثكنتها التي حاول عسكر زواوة المقيمون بها الدفاع عنها بعد أن اختاروا التزام الحياد في انتظار وضوح الرؤية مع انتهاء النزاع بين الطرفين، غير أنّ قائد المحلة الجزائرية لم يقبل بهذا الموقف، فنتج عن ذلك أن تَعرَّضَت القلعة لقصف مدفعي كثيف تسبَّب في هدم أجزاء كبيرة منها، ثمّ وصلت جيوش علي باشا إلى الكاف، فجرت سلسلة من المناوشات بين الطرفين و ازدادت مقاومة العسكر المرابطين

---

[59] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[60] يُفيد ابن أبي الضياف في «الإتحاف» بأنّ أصلَ الخلاف بين البلدين يعود إلى تأزُّم العلاقة بين باي تونس و قنصل فرنسا بسبب استهتار هذا الأخير بالتقاليد و الأعراف المعمول بها عند تقديم التحية إلى الباي، من ذلك امتناعه عن تقبيل يده كغيره من الزائرين التونسيين و الأجانب.

بالقلعة ضراوة، خاصّة و قد تثاقل باي قسنطينة، المعروف بمؤازرته لعلي باشا، عن إمداد أبناء حسين بن علي بالذخيرة لدكّ القلعة. لذلك، و بالرغم من انضمام الجنود الأتراك المُتمرِّدين، و كذلك العديد من القبائل و العروش إلى أبناء حسين بن علي، فإنَّ الغلبة كانت في النهاية (أواخر جويلية 1746 م / أوائل رجب 1159 هـ) لعلي باشا، ما اضطرَّ الجيش الجزائري و أبناءَ حسين باي إلى العودة من حيث قدموا، فرجعوا أدراجهم [61] و أقام أبناء حسين بن علي فترة وجيزة بقسنطينة، و كانوا في حالة نفسية مضطربة، «**حتّى أتى الأسف على أخيهما محمود باي، ففاضت نفسه**» [62].

استَتَبَّت الأمور نسبيا لعلي باشا، فانصرف إلى ممارسة مهامِّه على رأس الدولة، و أذن ببناء الأبراج و الثكنات و المتاريس و الأسوار و المدارس و السقايات و الطرقات، و فرض على رعيَّته سياسة اقتصادية حازمة، مُتقشِّفة، بتعلّة السعي إلى تدارك الخسائر - على مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات - التي تكبَّدها اقتصاد البلاد خلال حربه مع عمِّه، فأقرَّ من جديد طريقة «المُشترى» [63] التي كان عمُّه و سلفُه قد اعتمدها خلال فترة حكمه لتحسين مداخيل الدولة. في ذات الوقت، واصل علي باشا القضاء على جيوب العصيان و الردَّة المتناثرة هنا و هناك، فخرج إلى الجنوب الغربي بثلاث محالٍّ و انتقم من القبائل و المدن التي كانت وقفت إلى جانب عمِّه حسين بن علي أيَّام حربهما، مثل الهمامَّة و الأعراض و نفّات و منطقة الجريد و نفزاوة، و صادر أملاكا و مواشي كثيرة، فظنَّ منذئذ أنَّ دعائم مُلكه قد اشتدَّت و أنَّ أعيان البلاد و مشايخها و عامَّة سكّانها قد أصبحوا به راضين و له مطيعين. إلاّ أنَّ الأمور سارت مغايرة لما كان يتوقعه، إذ عاشت البلاد في تلك الفترة حدثين هامَّين سيكون لهما وقعٌ مباشر في تدهور أوضاع البلاد و في تداعي عرش علي باشا إلى السقوط. الحدث الأوَّل تمثَّل في ردود الفعل العنيفة بالمدن و الأرياف ضدَّ سياسته الاقتصادية و التي اعتمدت استنزاف خيرات البلاد و تخفيض قيمة العملة المتداولة و إضعاف المقدرة الشرائية لكامل طبقات السكّان، ما تسبَّب في ثورات و انتفاضات كانت أهمُّها ثورة الهمامَّة سنة 1750 م / 1163 هـ، و كذلك ردود الفعل ضدَّ تعسُّفه و مظالمه و استبداده، ما أحدث تململا في جميع الأوساط، و بالخصوص في صفوف الجند. أمَّا الحدث الثاني، و لعلَّه الأكثر خطورة، فهو نشوب فتور في العلاقات بينه و بين أكبر أبنائه، يونس باي، سرعان ما تطوَّر إلى جفوة ثمَّ إلى فتنة ستُساهم بشكل مباشر في سقوط عرشه بعد حوالي خمس سنوات. و تعود

---

[61] يُرجع عز الدين قلّوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، هذا التقهقر إلى سبب آخر، فيقول :
Seul un miracle put sauver Ali Pacha de la destitution et de la mort : une révolte de Kouloughlis ayant éclaté à Tlemcen obligea les troupes d'Alger et leurs «protégés» à lever le siège.

[62] محمد السنوسي في «مسامرات الظريف».

[63] يُعرِّف لطفي عيسى بالمُشترى في المؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني» بالقول إنّه «**الاقتطاع الإجباري لجانب من المحصول بأسعار تفاضلية مُتدنِّية**». و في ذات المعنى يقول محمد الهادي الشريف في كتابه Pouvoir et société dans la Tunisie de Houssein Ben Ali إنَّ المُشترى هو :
La livraison forçée au Bey des surplus de production à des prix arbitrairement bas.
و معنى ذلك عمَليّا أنَّ الفلاّحين يبيعون وجوبًا ما هو زائد على منتوجهم من الحبوب إلى الدولة بأثمان تضبطها مصالحها، و تتولّى هذه المصالح من ناحيتها بيع كامل المحصول في الأسواق الداخلية بأثمان مرتفعة و تُصدِّر نصيبا منه إلى الأسواق الخارجية.

أسباب هذه الأزمة «العائلية» بين الأب و ابنه في ظاهرها إلى عدم ارتياح يونس باي لما أصبح شقيقُه الأصغر، محمد باي، يتمتّع به من حظوة و مكانة لدى والدهما [64]، و خاصّة بعد وفاة والدتهما كْبَيرة مامية [65]. غير أنّ السبب الحقيقي الكامن وراء هذه الأزمة هو أنّ علي باشا كان متخوّفا من أن يُطيح به ابنه يونس، خاصّة و قد كثرت نجاحاته و ذاع صيته و ارتفع عدد مؤيّديه و أتباعه و بدأت تحوم حوله الشكوك بفعل الوشاة و المتملّقين.

في بداية سنة 1752 م / بداية 1165 هـ استفحل الخلاف بين الأب و ابنه، و أضحى كلّ واحد منهما شديدَ الحذر من الآخر، و ازدادت العلاقات تأزما عندما حاول علي باشا إبعاد يونس عن البلاد، و ذلك بأن «اقترح» عليه أن يُرسله إلى البقاع المقدّسة لأداء فريضة الحج، ففهم يونس حقيقة نوايا والده و تظاهر بقبول العرض [66]، ثمّ كثرت الدسائس و الوشايات بين الرجلين و أصبح الولد يتوجّس أنّ أباه لن يتردّدَ في الزجّ به في السجن أو حتّى في قتله، و من ناحيته صار الأبُ يتّهم ابنَه بالتدبير لاغتياله، و بذلك بات الصلح و الهناء داخل أسرة الباشا أمرًا مستحيلا، ما أدّى في النهاية إلى إقدام يونس باي في أفريل 1752 م / جمادى الثانية 1165 هـ على القيام بمحاولة انقلابية، إذ دخل القصبة عنوة و احتلّها، فـ «**وقعت هيعة في البلاد، و أغلقت الأسواق، و تسارع الناس إلى منازلهم، و لا علم لهم بحقيقة الحال**» [67]، و نتج عن ذلك أن حَشَدَ علي باشا قواته و أذن لابنه محمد بقيادة المعركة بإعانة أخيه الآخر سليمان لإخماد الفتنة، فجرت بين الطرفين معارك و مناوشات متفرّقة استُعملت فيها البنادق و المدافع و دامت بضعة أسابيع و انتهت بانتصار جيش علي باشا و بهروب يونس باي إلى غرب البلاد و لجوئه إلى الأراضي الجزائرية [68].

---

[64] تذكر المصادر أنّ محمد بن علي باشا، شقيق يونس، كان سيّء الطبع، عديم الأخلاق، كثير الجنوح إلى النميمة، مُتقنا لحياكة الدسائس و المؤامرات و افتعال التُهم و الشُبهات للتفتين بين والده و شقيقه. و يفيد ابن أبي الضياف في «الإتحاف» بأنّه هو الذي سقى شقيقه الآخر سليمان، الذي كان والده شديد الولع به، السُمَّ و أرداه قتيلا أواخر 1754 م / بداية 1168 هـ، و هو ما يتنافى مع ما أورده الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرِعْ الملكي» الذي يفيد بأنّ سليمان باي كان مريضا بالقلب و أنّه تُوفّي نتيجة لذلك.

[65] ينقل محمد الأصرم و Victor Serres عن الشيخ الصغير بن يوسف في ترجمتهما لكتابه «المَشرِعْ الملكي» (Chronique tunisienne) أنّ كْبيرة مامية كانت حريصة على فرض الوئام و الانسجام بين أبنائها :

La mère de ces princes cherchait à atténuer l'effet de ce dissentiment, afin d'éviter les malheurs qu'elle prévoyait. Elle était très affligée à ce sujet, versait des pleurs et s'efforçait de réconcilier le Pacha et Younès dans la crainte d'une catastrophe. Elle ne cessa d'adresser des prières à Dieu qu'elle suppliait de ne pas la faire assister à cette calamité. Elle fut exaucée, car elle ne tarda pas à mourir.

[66] في رواية لابن أبي الضياف في «الإتحاف»، قبل يونس عرض والده لكنّه اشترط أن يأخذ معه كامل أفراد عائلته في سفره، و هو ما لم يقبله علي باشا.

[67] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[68] احتمى يونس باي في أوّل الأمر بتبسّة، ثمّ قصد رفقة البعض من أفراد عائلته و من الموالين له قسنطينة و أقام بها مدّة في ضيافة واليها عثّي حسن باي، لكنّ ظروف إقامته ستتدهور بعد موت هذا الوالي سنة 1753 م / 1166 هـ، إذ سيتولّى خلفُه، الباي حسن، المُكنّى بـ «أزرق عينو أو عيونو»، وضعَه تحت الإقامة الجبرية و سيُضيِّقُ عليه، و بعدَ مُدّة، ستُصيبُه أمراض عديدة سيتَوَفّى بسببها في أكتوبر 1768 م / جمادى الثانية 1182 هـ. و قد يكون أعدم بإذن من داي الجزائر حسبما أورده محمد الأصرم و Victor Serres في ترجمتهما لكتاب الشيخ الصغير بن يوسف «المَشرِعْ الملكي» (Chronique tunisienne).

لم يهنأ علي باشا بالحكم و لم تستتبَّ له الأمور لا في داخل الإيالة و لا خارج حدودها. فبالإضافة إلى الفتن و الحروب التي عاشتها البلاد إثر محاولة الانقلاب التي قام بها ابنُه يونس، كانت السلطات التركية بالجزائر، التي احتضنت أبناء عمِّه و منحتهم اللجوء و حق الإقامة، تترصَّد الفرص للإطاحة به و إرجاع الملك إلى أبناء باعث البيت الحسيني. و تجدر الإشارة في هذا الباب إلى أنَّ محمد و علي، ابنَيْ حسين بن علي، قد كادا في بداية فترة إقامتهما بالجزائر أن يتخلَّيا نهائيا عن مطمحهما و رغبتهما في العودة إلى بلادهما لاسترجاع عرش أبيهما، و ذلك لأن السلطات الجزائرية - في العاصمة الجزائر حيث يُقيم محمد باي و في قسنطينة حيث بقي علي باي [69] - لم تُقدِّم لهما الدعم و المساندة من أول وهلة، و بقيت حالة التردُّد هذه قائمة إلى نهاية سنة 1754 م / بداية سنة 1168 هـ، أي إلى حين آل الحكم في الجزائر إلى أحد الضبَّاط الأتراك، الآغة علي [70]، الذي كانت له علاقات ودٍّ متميِّزة مع أكبر أبناء حسين بن علي، محمد الرشيد باي. فمُباشرة إثر تولِّيه الحكم، بادر الداي الآغة علي بالإذن لباي قسنطينة بالقبض على يونس بن علي باشا و إيداعه السجن و مصادرة أملاكه، ثمَّ عقد العزم على تقديم الدعم العسكري و المادِّي لمَحْمِيَّيْه و مساعدتهما على استرجاع ملك أبيهما، خاصَّة و قد «**كان كثير من أعيان تونس يُكاتبون ابنَيْ حسين باي سِرًّا و يحثُّونهما على القُدوم للبلاد لانصراف الخواطر إليهما**» [71]، فجهَّز داي الجزائر لذلك ثلاث محالّ، الأولى متكوِّنة من جنود أتراك و أوكل قيادتها إلى باي قسنطينة، الباي حسن، و الثانية تضمُّ جنودا و مقاتلين تونسيين من بين الذين نفاهم أو تسبب في هروبهم علي باشا و أوكل قيادتها إلى محمد باي، و الثالثة تحوي عناصرَ من الفرسان من أبناء قبائل الحنانشة و دريد و عروش أخرى موالية و كلَّف بها علي باي.

عيَّن داي الجزائر واليه على قسنطينة، الباي حسن (و هو من أصل تركي كذلك)، في خطَّة قائد عام للمحالّ الثلاث و أذن له بالتوجُّه توًّا إلى تونس، فتمَّ ذلك و وصل الجيش الجزائري إلى تُخوم الكاف يوم الأحد 6 جوان 1756 م / 8 رمضان 1169 هـ، و نُصبت الخيام و الأوطاق، و شرعت المحلَّة في إعداد العُدَّة للهجوم، و بعد أيَّام قلائل اندلعت الشرارة الأولى عندما رفض أعيان المدينة و سكَّانها الاستسلام، فتمَّت محاصرة القلعة و هُدم جزءٌ كبير من سور المدينة و دامت الحرب أسبوعين كاملين إلى أن سقطت الكاف يوم الثلاثاء 22 جوان 1756 م / 24 رمضان 1169 هـ و استباحها الجيش الجزائري بطريقة عنيفة و وحشية مفرطة، ممَّا كاد يُحدث تصدُّعا في الحلف بين أبناء حسين بن علي و باي قسنطينة حسن، ثمَّ توجَّه الجيش الجزائري، مُدعَّما بالجنود و الفرسان التونسيين المُرافقين للبايَيْن محمد و علي، إلى تونس العاصمة حيث جرت معارك و مناوشات استُعملت فيها الأسلحة النارية الخفيفة و الثقيلة و كذلك السيوف و الرِّماح،

---

[69] خلال إقامته بالإيالة الجزائرية، تزوَّج علي باي من علجية اسمها محبوبة، فأنجبت له ابنَه حمُّودة الذي سيتولى الحكم في تونس خلال الفترة من 1782 إلى 1814 م / من 1196 إلى 1229 هـ.

[70] حمل داي الجزائر هذا ألقابا عديدة، منها «برمق سز» و «بابا علي» و «بو صبع» و «Nekcis».

[71] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

و عجز صاحب تونس، علي باشا، بالرغم ممّا جنّده من قوات و ما أعدّه من عتاد و ما اتّخذه من احتياطات [72]، على التصدّي لهذا السيل الجارف القادم من الغرب، فانهزم و سقط أسيرا يوم 26 أوت 1756 م / 30 ذي القعدة 1169 هـ و قُتل ابنُه محمد و دخل الجيش الجزائري العاصمة التونسية، فعاثت فيها عناصرُه نهبا و حرقا و اعتداءً على الأرزاق و الحُرُمات، و دامت هذه النكبة ما يقارب الشهر، ثمّ استفحلت حين رغب الباي حسن، باي قسنطينة، في التوجُّه بنفسه إلى قصر باردو حيث تولّى الاستيلاء على كلّ ما احتواه من نفائس و ملابس و حُلي و جواهر و ذهب و كتب و تحف. و كان محمد بن حسين باي خلال عملية النهب هذه يحرص بعناء كبير و بحزم ثابت على صيانة أعراض من بقي من الحريم بقصر ابن عمّه و في قلبه و قلب أخيه علي حسرة و لوعة لتطوُّر الأحداث بهذا الشكل و أخذها هذا المنعرج الخطير. و حول هذه الحادثة، تورد بعض المصادر أنّ الباي حسن قد يكون أراد، و هو بصدد نهب قصر باردو، الدخول بنفسه إلى حيث تقيم النساء، و بينهنّ ابنة علي باشا المخلوع التي هي زوجة علي بن حسين باي، ليفتَكّ الحلي و الجواهر التي بأيديهن، فاغتاظ علي باي «**و قال له : "كيف تدخل على الحرم و فيهن زوجي ؟"، قال : "لا بُدّ من ذلك" فحاوله، فلَجّ و صمّمَ على الدخول، فأظلمت الدنيا في عيني علي باي و شتم حسن باي و عمد إلى مكحلة من وسطه فاجتذبها و سوّى زنادها ليرميه بها، فلمّا رأى منه حسن باي الجدّ فرّ من بين يديه**» [73].

يتبيّن إذن بأنّ حسن باي، باي قسنطينة، قد أظهر منذ اجتيازه الحدود بين البلدين و خلال استيلائه على قصبة تونس و مدينتها، و خاصّة عند تولّيه شخصيا الإشراف على عملية السطو و النهب بقصر باردو، و كذلك من خلال تصرُّفاته مع أهل تونس و معاملته لمحمد باي و علي باي، أنّه لم يأت حاميا و معاضدا لأبناء حسين بن علي، و إنّما كان عازمًا صراحة على القضاء على ذاتية الدولة الحسينية، التي تتّهمها الجزائر، الموالية موالاة مُطلقة للسلطنة العُثمانية، باضطهاد أبناء الطائفة التركية من خلال قيامها بتطبيق إجراءات صارمة لـ «تطهير» تونس من الأتراك غير المولودين بها [74]، كما كان عازمًا على ضمّ تونس إلى بلاده، و لا أدلّ على ذلك من أنّه وجّه كتابا إلى داي الجزائر حال استيلائه على تونس و اعتقاله لبايها علي باشا، «**يصف له حاضرةَ تونس، و بعث له مفاتيحها، و خيّره بين أن يستولي على المملكة و يضمّها لمملكة الجزائر و يأتيه بالباشا و بني عمّه ليرى رأيه فيهم، أو يترك البلاد لصاحبها علي باشا على ضريبة من المال يؤدّيها**

---

[72] عقد علي باشا صفقة مع سلطات مالطة كلّفته أكثر من مائة ألف ريال أرسلت بمقتضاها حكومة هذا البلد بارجة حربية بقيت راسية بحلق الوادي تنتظر أوامرالباي للتصدّي لزحف الجيش الجزائري، لكنّه انهزم قبل أن يستنجد بها. و قد أطلق الجزائريون على باي تونس لقب «علي المالطي» بسبب هذه الصفقة.

[73] حمّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي».

[74] يقول عز الدين قلّوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Ali Pacha confia à son fils Mohamed la direction d'une véritable campagne d'épuration. Les Turcs du Levant étaient invités à quitter le pays par navires entiers… L'intervention algérienne avait pour but de lutter par les armes contre un gouvernement qui menait une politique hostile à la communauté turque.

للجزائر في كلّ سنة» [75]، و لم يتردّد في رسالته أن يطلب من داي الجزائر أن يُعيِّنه بايا على تونس بعد ضمِّها إلى الجزائر [76].

شعُر محمد باي و علي باي بأنّ ضغوط الباي حسن بلغت درجةً قصوى من الإحراج، و تيقّنا من جسامة الخطر الداهم على تونس، فَعَقَدَا العزم على التعامل مع هذه الوضعية بأكثر ما يُمكنُ من اللّين و الحذر، و استعملا لذلك الحيلةَ للخروج من المأزق الذي تردّيا فيه، فبادر محمد باي في خطوة أولى إلى توجيه رسالة سرّية إلى داي الجزائر لتذكيره بالتزاماته نحوه و نحو بلده تونس، و في خطوة ثانية، و تحسُّبا لما قد يصدر عن باي قسنطينة من مكائد و غدر قد تتسبب في هلاكه هو و أخيه إنْ هما بقيا معا إلى جانبه، اقترح عليه، أي على الباي حسن، أن يتوجَّه أخوه علي باي إلى داخل البلاد لجمع الأموال الضرورية لدفع جرايات الجنود، مبينا له بإلحاح شديد و بخطاب مُقنع بأنّ العملية تكتسي أهمّية بالغة و لا تتحمّل أيَّ تأخير، فقبل الباي حسن المقترح و «سمح» بإجراء المطلوب، فتوجّه علي باي في الحين إلى أهمّ المدن و المناطق و القبائل في الدّاخل، و تمكّن، بفضل التعاطف الذي لمسه حيثما حلّ [77] من جمع نصيب من المال (حوالي ثمانين ألف ريال) وجّهه تباعا و على أقساط إلى شقيقه محمد بتونس، علما بأنّ محمد باي كان قد أوصاه بأن لا يعود إلى العاصمة لأيّ سبب كان لكي يكون في الوقت المناسب، و في حالة ما إذا لحقه هو أيُّ أذًى بفعل باي قسنطينة، وريثَ عرش أبيهما حسين بن علي. و من حسن حظ تونس أنّ الآغة علي، صاحب الجزائر، رأى عكس ما اقترحه عليه مبعوثه باي قسنطينة، إذ أصدر له إذنَه بإعدام علي باشا و دعاه إلى العودة فورًا بكامل جيوشه إلى الجزائر، و ذلك ما تمّ فعلا، حيث نُفِّذ الحكم في باي تونس خنقا يوم السبت 25 سبتمبر 1756 م / 30 ذي الحجة 1169 هـ [78] و رجع الباي حسن و كامل عناصر جيشه من حيث أتَوا [79] بعد أن عاثوا في العاصمة نهبًا و سرقةً و هتكًا للحُرُمات، و حملوا معهم الأموال و الحلي و الجواهر و الأثاث و الملابس و غير ذلك ممّا افتكّوه عنوة من الأعيان و الجنود و السكّان. و تجدُرُ الإشارة إلى أنّ دوافع قرار صاحب الجزائر عدمَ اعتماد ما اقترحه عليه باي قسنطينة، أي ضم تونس إلى إيَالته، لم تكن ناتجة عن مشاعر تقدير نحو جارته أو عن واجب احترام للأعراف، بقدرِ ما كانت مُرتكزة على تخوُّفه من إثارة حفيظة السلطان العثماني الذي لن يرضى أن تسطُو إحدى إيَّالاته على إيَالة

---

[75] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[76] ينقل محمد الأصرم و Victor Serres عن الشيخ الصغير بن يوسف في ترجمتهما لكتابه «المَشرَع الملكي» (Chronique tunisienne) مقتطفات من رسالة الباي حسن، والي قسنطينة، إلى داي الجزائر، من ذلك قوله :

Si je devenais le chef de ce pays, je vous en enverrais les richesses comme tributs, et les Oujaks d'Alger et de Tunis n'en feraient plus qu'un.

[77] يقول عز الدين قلّوز في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

De fait, la tournée de Ali Bey dans les villes de l'intérieur fut une mobilisation générale contre l'envahisseur algérien plutôt qu'une collecte de fonds en faveur des «libérateurs».

[78] يؤكّد المختار باي في كتابه De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis أنّ إعدام علي باشا تمّ يوم الأربعاء 22 سبتمبر 1756 م / 27 ذي الحجة 1169 هـ .

[79] أصاب الداي حسن مرضٌ مفاجئ و هو في طريقه إلى عاصمة الإيالة الجزائرية، فتُوفّي بمدينته قسنطينة بعد أيّام قليلة من وصوله.

أُخرى دون إذنه. و قد انتهز الباي حسن الفُرصة في مقابل «ترك تونس و شأنها» بأن «**سعى إلى بسط هيمنته على الحكومة الجديدة، مُحدِّدًا عددًا من الشروط، منها دفع غرامة مالية كبيرة، و إعطاء كمِّيات من الأقمشة و زيت الزيتون، و منح هدايا ثمينة في جميع المناسبات، و الحصول على موافقة الجزائر قبل إبرام أيِّ اتِّفاقيّة مع الخارج، و بالخصوص تخفيض راية تونس في الحدود مع الجزائر إلى نصف صاريها، رمزًا لخُضُوعها إلى السيطرة الجزائرية**» [80].

106 – محمد الرشيد [81] باي – 3
بن حسين بن علي

تمَّت «**إعادة تنصيب ابْنَيْ حسين بن علي ذلك التنصيب غير المُشرِّف**» [82] على كرسيِّ أبيهما و تولَّى أكبرُهما سنًّا، محمد الرشيد باي، مقاليد الحكم و عزم على إصلاح أوضاع البلاد، فتمَّت له البيعة الخاصَّة و العامَّة، و استبشر الأعيان و المشايخ و السكّان بالحدث، فكان أوَّل نشاط رسمي قام به هو تنظيم جنازة لائقة بسلفِه و ابن عمِّه علي باشا، ثمَّ شرع في بسط نفوذه على الإيالة التونسية مستعينا في ذلك بشقيقه علي باي، الذي كان يكنُّ له محبَّة و تقديرا كبيرين، و الذي نصحه منذ الأيَّام الأولى من ولايته بالتخلِّي عن فكرة الانتقام من كل الذين ساندوا ابن عمِّهما خلال سنوات المحنة التي عرفتها البلاد، قائلا له : «**إنَّكَ إنْ حملتَ الناس على طاعتك بشدَّة السطوة، لم تصنع شيئا، لأنَّ علي باشا قد سلك هذا الطريق قبلك و بلغ الغاية منها، فإنْ قَفَوت أثره قصَّرت عنه لا محالة و جَرَّأت الناس عليك، فاترُكْ ذلك و اسلكْ طريق الإحسان إلى الناس و استمالة قلوبهم بالتودُّد إليهم، فإنَّكَ تبلُغُ ما تُريدُ منهم مع حسن السمعة و جميل الثَّناء و السلامة من عقاب الله تعالى**» [83]، فأخذ بنصيحته و اعتمد سياسة مصالحة و تسامح مكَّنت البلاد من استعادة أمنها و مسيرتها في وقت وجيز. **على** أنَّه حرص قبل ذلك على إعدام أحد القيَّاد بعدَ تظلُّم رعيَّته من تصرُّفاته و كذلك فعل بالداي محمد كزدغلي بسبب ضلوعه في إشغال نار الفتنة بين عسكر زْواوة، أنصار علي باشا، و الجُند الأتراك، الذين بقوا على ولائهم للحزب الحُسيني.

---

[80] حسن العنابي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[81] يقول الحبيب بولعراس في **Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution** :
Il est appelé Mohamed Errachid sans que l'on sache si ce surnom fait partie de son état civil ou un qualificatif de déférence. En tout cas, c'est ce surnom qui sera pris comme référence pour nommer le conservatoire de musique andalouse au XX^ème siècle : La Rachidia. Mohamed Bey était connu pour sa culture, son penchant pour la poésie et, surtout, la musique.

[82] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[83] أورده حمُّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي».

دام حُكم محمد الرشيد باي، الذي كان «**كريم النفس، حميد الأخلاق، سليم الصدر، سمح اللقاء، ثاقب الفكر، أبيّ النفس، عالي الهمّة، متواضعا، محبًّا للوطن و أهله، مشاركا في العلوم مشاركة حسنة**» [84]، أقلّ من سنتين و خمسة أشهر، ممّا جعل إنجازاته و أعماله محدودة من حيث عددها و حجمها. و بالرغم من قِصر مدّة حكمه، فقد نجح - نسبيا لا محالة - في تأمين البلاد و في إشاعة العدل و إعادة الثقة في الدولة و إرجاع الحقوق و الأموال المُغتصبة إلى أصحابها، و فَرَضَ الانضباط في المناطق و العروش التي بقيت متردّدة للدخول في طاعته، و عموما وجّه اهتمامه إلى كُلّ ما من شأنه أن يُصلح الدمار المادّي و الاجتماعي و النفساني الذي خلّفه ابنُ عمِّه و بنوه طوال أكثر من عشرين سنة، هذا إلى جانب قيامه بجملة من الإنجازات الأخرى، منها إعادة بناء سور القيروان و توسيع قصر مَنُّوبة و تحسين حالة الميزانية بالتخفيض من عدد الجنود النظاميين الذين كان سلفُه علي باشا جعلهم أربعين ألفا، و إجراء بعض التحويرات في سلكي العُمّال - القيّاد - و كبار الموظّفين. و بسبب حالته الصحّية التي لم تكن على أحسن ما يُرام، آثر محمد الرشيد باي أن يوكل إلى شقيقه علي باي أغلب مهامّه و صلاحياته، مكتفيا من حين لآخر بالإشراف على بعض المراسم و الاحتفالات التي لا تتطلّب منه العناء و المشقّة. و هكذا، أعدَّ أخاه علي لخلافته بعد مماته، علما بأنّه كان من المفروض أن يتولّى كرسيّ تونس بعده ابنُه محمود باي طبقا لمبدإ الوراثة الذي كان حسين بن علي قد أقرّه، لكنّ صغر سنّ هذا الابن (عُمُره أقلّ من سنتين) جعل محمد باي يوكل ولاية العهد إلى شقيقه، الذي تعهّد من جانبه بالعودة إلى تطبيق مبدإ وراثة العرش كما سلف تحديده، لكنّ ذلك لن يحدث، كما سيأتي بيانه.

تُوفّيَ محمد الرشيد باي بمرض الحُمّى و عمُره حوالي خمسين سنة في الليلة الفاصلة بين الأحد و الاثنين 11 و 12 فيفري 1759 م / 13 و 14 جمادى الثانية 1172 هـ بعد أسبوع من عودته من القيروان حيث كان بصدد أداء زيارة فسحة و نقاهة بها عملا بنصيحة أطبّائه، فترك في نفوس سُكّان بلده و لدى أفراد عائلته، و في مقدّمتهم شقيقه علي باي، الحسرة و اللوعة [85]. و من غريب الصُدف أنّ الفرمان السلطاني الذي منحه بمقتضاه السلطان العثماني لقب الباشا قد ورد بعد وفاته ببضعة أيّام، فتسلّمه أخوه و وريثُه علي باي [86].

---

[84] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[85] يفيدُ محمد الأصرم و Victor Serres على هامش ترجمتهما لكتاب الشيخ الصغير بن يوسف، «المَشرعْ الملكي» بأنّ قنصل فرنسا وجّه تقريرا إلى سلطات بلاده يقول فيه بالخصوص :

Mohamed emporte les regrets des Tunisiens et des étrangers ; sa bonté et la droiture de son caractère lui avaient mérité l'estime et l'affection de tous. Sidi Ali parait avoir les mêmes qualités, mais une moins grande intelligence ; sa faiblesse et son indécision font craindre beaucoup de lenteur dans les affaires.

[86] يقول محمد الصالح مزالي في L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :

L'envoyé du Sultan débarqua à Tunis après le changement de règne. C'est le nouveau Bey qui l'accueillit et qui reçut de ses mains les insignes de la décoration ottomane destinée à son frère. Il s'en revêtit tout simplement, considérant que cela constituait *ipso facto* l'homologation de sa propre investiture.

107 – علي باي – 4
بن حسين بن علي
– علي باي الثّاني –

تولّى علي بن حسين باي الحكم يوم وفاة شقيقه محمد - الاثنين 12 فيفري 1759 م / 14 جمادى الثانية 1172 هـ - و عمره يُقارب سبعا و أربعين سنة، و تلقّى البيعة الخاصّة و العامّة في جو من الاطمئنان و الهدوء، و عزم على مواصلة العمل بنفس الفريق الحكومي و العسكري و الإداري الذي كان تحت إمرة سلفه و شقيقه، ثمّ أقرّ سلسلة من الإصلاحات بهدف تخفيف عبء الجباية و التشجيع على الاستثمار، و بالأخص في القطاع الفلاحي، و العناية بالطبقات الضعيفة [87] و تعمير البلاد و إصلاح الخراب الذي عرفته البلاد خلال فترة ابن عمّه علي باشا و فترة آخر البايات المراديين، مُراد الثالث (مراد بو بالة).

في السنة نفسها التي تولّى فيها علي باي مقاليد الحكم، قام عليه إسماعيل بن يونس بن علي باشا، الذي كان قد نجا من الموت بعد مقتل جدّه علي باشا و عمّه و عدد من أبناء عمومته و هرب إلى طرابلس أين أقام مدّة، ثمَ لمّا آل الحكم إلى علي بن حسين باي أغراه بعض المناوئين بفكرة العودة إلى وطنه لاسترجاع كرسيّ جده، فدخل تونس من الجهة الجنوبية و تمكّن في وقت وجيز من كسب دعم بعض القبائل مثل الوسالتية و ماجر و أولاد سعيد و أولاد عيّار و بني زيد و بعض القرى بمنطقة الساحل، ثمّ أقام شهرا بحامّة قابس و منها انتقل إلى جَمّال حيث حَشَدَ عددا من المؤيدين و الأنصار، «**فزيّنوا له الرِّحلة و التقدُّم، و التزم له أهل جمّال بالقيام معه و المناضلة دونه، و سهّلوا له الأمر و وعدوه الأباطيل، و أهل جمّال شيعة علي باشا من القديم**» [88]، و ساعدوه على محاربة المحلّة التي أرسلها علي باي إلى الساحل لمقاتلته، فدارت بين الفريقين معارك و مناوشات طيلة أسبوعين انتهت بهزيمة إسماعيل باي، «**و دخل العسكر و زواوة و المخازنية و غيرهم جمّالاً، و نهبوا دورها و مخازنها و جميع ما اشتملت عليه، و اتّبعوا أهلها في الطُرُقات ينهبونهم و يسلبونهم أمتعتهم**» [89]، و هرب إسماعيل فارًّا بنفسه أواخر جويلية 1759 م / بداية ذي الحجّة 1172 هـ و قصد جبل وسلات حيث احتمى، ظنًّا منه أنّه سيصل إلى مبتغاه انطلاقا من ذلك المكان الذي كان جدُّه علي باشا اتّخذه قبل ثلاثين سنة مقرًّا لعملياته للإطاحة بعمّه حسين بن علي. و من هناك تولّى قيادة سلسلة من المعارك و الهجمات في مختلف المناطق و القرى المجاورة و البعيدة، و أحدث شغبا كاد

---

[87] أورد حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس» أنّ من مآثر علي بن حسين باي الاجتماعية بناء «**ملاجئ للضعفاء العُجّز المُسمّاة بالتّكيّة، و قد خصّصَ قسما للرجال و قسما للنساء، و أوقف عليهما أوقافا نافعة**».

[88] حمّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي».

[89] حمّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي».

يُزعزع أركان الدولة، فتصدَّى له علي باي و تمَكَّن من إجباره على التقهقر إلى الوراء، فاضطرَّ في بداية صيف 1762 م / 1175 هـ إلى الهرب إلى الإيالة الجزائرية و الالتحاق بوالده يونس في مدينة قسنطينة، فانتهت فتنته و استَتَبَّ الأمن بالبلاد و أمر علي باي **«بأهل وسلات أن يتفرّقوا في البلاد، و يسكنوا حيث شاؤوا منها، و لا يعودوا إلى جبلهم البَتّة، و أمَّنهم و عفا عنهم أجمعين و أطلق أسراهم، و بقي جبل وسلات خلاءً خاويًا على عُروشه»** [90]، و طُويت نهائيا صفحة علي باشا بن محمد بن علي باي و ابنه يونس و حفيده إسماعيل بداية من هذا التاريخ [91]. و من شدَّة حرص علي باي على طيِّ هذه الصفحة نهائيا و فتح عهد جديد قوامه التعايش البنَّاء بين مختلف الأطياف و الأجناس المكوِّنة للمجتمع التونسي، و قاعدته التسامح و التآخي و النظر إلى المُستقبل، رفض أنْ يطَّلع على مجموعة من المكاتيب و الوثائق التي كانت بحوزة إسماعيل بن يونس باي قبل فراره **«و جمع لها رجال الدولة و أعيانَ العرب و الأهالي، و أمر بحرقها بين أيديهم حتَّى لا يعتقد أحدٌ أنَّهُ اطَّلَعَ منها على سوء، و طَرَدَ الوُشاة و السُّعاة»** [92].

بعد حوالي أربع سنوات من نهاية هذه الفتنة (1770 م / 1184 هـ)، تَعرَّضَت الإيالة التونسية إلى التهديد من قبل أسطول فرنسي يضمُّ ثلاثة مراكب حربية، بعثته حكومة هذا البلد أولا للمطالبة باستعادة عدد من المراكب الفرنسية التي كانت قد تَعرَّضَت إلى عملية قرصنة قامت بها شقوف تونسية في عرض البحر ما بين تونس و كورسيكا، و ثانيا لفرض تجديد الاتفاقية التونسية الفرنسية المتعلقة باستغلال مخزون المرجان بساحل مدينة طَبَرْقَة التونسية من قِبل شركة La Compagnie Royale d'Afrique، و ثالثا لطلب معاقبة أحد رؤساء البحر التونسيين الذي تطاول، حسب ادِّعاء الجانب الفرنسي، على رُبَّان سفينة تجارية فرنسية حين اعترضه في عرض البحر و طلب منه نجدته لنفاد ما كان عنده من مؤونة و ماء. على أنَّ السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الخلاف هو في الحقيقة اعتراض الإيالة التونسية على إلحاق جزيرة كُورسيكا بمملكة فرنسا عنوة و دون تشاور مع الدولة التونسية، ما يعني أنَّ عمليات القرصنة التي تقوم بها البحرية التونسية ضدَّ المراكب الكورسيكية في مياه المتوسِّط ستُصبح مُستقبلا ممنوعة بمقتضى الاتّفاقية الممضاة في الصدد بين فرنسا و تونس، إذ أنَّ الكورسيكيين سيُصبحون حاملين للجنسية الفرنسية و لن يجوز إذن للقراصنة التونسيين استهدافهم. و لئن قَبِلَ علي باي باعتراف

[90] حمُّودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي».

[91] اندثرت سلالة يونس باي عن آخرها، إذ تُوفِّي بالسجن أو قُتل جميعُ أبنائه و أحفاده من بعده، فأصبح العامَّة يعتقدون بأنَّ مصير يونس و مصير ذرِّيته إنَّما كانا هكذا نتيجة دعاء والده علي باشا الذي قال عند احتداد الخلاف بينهما : **«اللهمَّ لا تجعل منه و لا من ذرِّيته»**. أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[92] محمد السنوسي في «مسامرات الظريف». و يقول عز الدين قلُّوز في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

A l'égard de tous, il prêche et pratique l'oubli des querelles passées, même les plus récentes. Ne fait-il pas brûler sans les lire un plein de sac de lettres trouvées dans les bagages de Ismaïl Bey, marquant qu'il ne veut pas savoir les noms de ceux qui ont comploté contre lui ?

تونس بضمّ كورسيكا إلى فرنسا و بمعاقبة البحّار التونسي المُشار إليه، فإنّه رفض جملة و تفصيلاً الطلبات الفرنسية المتعلّقة باتّفاقية استغلال مخزون المُرجان، ثمّ بادر بتجهيز موانئ بلاده و مدنها الساحلية بالعتاد و الجند تحسُّبا لأيِّ اعتداء بحري محتمل. و كردٍّ فعل من قبله، صَعَّد الجانب الفرنسي موقفه و أعلن الحرب على تونس و أرسل إلى ميناء حلق الوادي أسطولا به ستة عشر مركبا مجهّزا بالمدافع و وجّه قائدُه حال إرسائه مكتوبا إلى باي تونس يتضمَّن سبع نقاط تتمثّلُ في (1) منع الشقوف التونسية من قرصنة المراكب الكورسيكية، و (2) إطلاق سراح الأسارى الكورسيكيين المُختطفين بعد انضمام جزيرتهم إلى الحضرة الفرنسية، و (3) إرجاع ما أُخذ من هذه المراكب، و (4) تجديد اتفاقية صيد المرجان حسب الشروط التي ترتضيها فرنسا، و (5) معاقبة الرايس التونسي، و (6) تمكين مستغلّي المرجان الفرنسيين من قرية تامكرت أو تامركرت (Cap Négro) ما بين بنزرت و طَبَرْقَة، و أخيرا (7) المطالبة بغرامة لتغطية ما صرفه الفرنسيون لتجهيز أسطولهم. و قد طلب قائد الأسطول الفرنسي من الدولة التونسية قبول هذه النقاط برمّتها دون مناقشة، فرفضها علي باي، و مباشرة إثر هذا الرفض اندلعت المواجهة و تَعرَّضَت بعض المدن الساحلية، مثل حلق الوادي و سوسة و المنستير و صفاقس و بنزرت و غار الملح، إلى قذف مدفعي سرعان ما ردّت عليه القوات التونسية رغم تواضع إمكانياتها و قلّة تجربتها، و دامت المناوشات و التهديدات أياما و لم يتسنَّ للطرفين إيجاد أرضية للتفاهم بينهما، فتدخّلت الدولة العثمانية بالحسنى و توصّل الجانبان إثر سلسلة من المحادثات غير المباشرة إلى صياغة نصّ اتفاق يصون كرامة هذا الطرف و ذاك و يعطي لكلّ ذي حقٍّ حقّه (2 سبتمبر 1770 م / 11 جمادى الأولى 1184 هـ). و من الجدير بالملاحظة أنّ العلاقات بين تونس و فرنسا كانت في عهد علي باي و قبل اندلاع هذه الأزمة و حتّى بعدها على أحسن ما يُرام، ذلك أنّ هذا الباي، منذ اعتلائه العرش إثر وفاة شقيقه محمد الرشيد، «**لم يُظهر عداوة للفرنسيين، و اعترف لهم باحتكار صيد المرجان في السواحل التونسية، كما مَيّزهم بحقّ فتح مصرف في بنزرت (1768)، ثم سمح بتركيز أربعة مصارف على ساحل الوطن القبلي (1781). و كانت فرنسا مدينة بهذا الوضع الممتاز أوّلا و بالذّات إلى مصطفى خوجة**[93]**، صهر الباي و وزيره الأوّل، الذي عرفت الإدارة التونسية على يديه ازدهارا مجدّدًا**»[94]. و قد نجح مصطفى خوجة في القيام بهذا الدور بـ «تغليب العقل على العاطفة»، و ذلك من منطلق حرصه على عدم المسِّ من المصالح التجارية التي تجمع البلدين، و كذلك و بالأخص من منطلق موالاته لهذا البلد

---

[93] أصل مصطفى خوجة من جورجيا، تمّ جلبه من إسطنبول، فسكن غير بعيد عن جامع الزيتونة و اشتغل في صناعة الجلد لكسب قوته، ثمّ أصبح مملوكا لدى علي باشا. عندما سقطت الدولة الباشية، أبقاه علي بن حسين باي في خدمته، ثمّ عيّنه خزندارا و أوكل إليه تربية ابنه حمّودة باشا إلى جانب مربٍّ آخر هو الشيخ حمّودة بن عبد العزيز، ثم زوّجه ابنته الكبرى فتوفيت بعد مدّة، فزوجه من ابنته الصغرى. بعد وفاة علي باي أبقاه حمّودة باشا باي في خطّة الوزير الأكبر إلى أن تُوفّي في أكتوبر 1800 م / جمادى الأولى 1215 هـ ، فخلفه يوسف صاحب الطابع.

[94] Ch. A. JULIEN في «تاريخ إفريقيا الشمالية». و يقول عز الدين قلّوز في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Des hommes politiques tunisiens, et des plus hauts placés, ont été avant, pendant et après la guerre de 1770, les véritables agents - stipendiés - de la pénétration française, notamment Mutapha Khoja, principal ministre de Ali Bey II, puis de son fils Hamouda Pacha.

الذي تربطه بعدد من تجّاره علاقات شخصية جدُّ مُربحة، كما كانت له علاقات ودِّية بالقنصل Barthélémy de Saizieu ثُمَّ فيما بعد بخلفه Jacques Devoize.[95]

حقَّق علي باي فوزا كبيرًا بعد هذه المواجهة بتصدِّيه لتسلُّط الحكومة الفرنسية و طغيانها في بداية هذه الحرب، فتمَكَّن من صيانة مصالح بلاده التجارية و جنَّبها مواجهة ليس فيها تكافؤ للقوى بين البلدين. على أنَّه حرص شخصيًّا، مباشرة إثر طيِّ صفحة هذه الخلافات، على أن تكون علاقات بلاده مع الدولة الفرنسية على أحسن ما يُرام، فوضعها في درجة أرفع ممَّا هي عليه مع بقية الدول[96]. مباشرة إثر ذلك، انصرف علي باي إلى العمل لبناء دولته و تحسين أوضاع رعيَّته، فقام بإصلاحات جذرية في المجالين الجبائي و النقدي بما مكّن الحركة الاقتصادية من الانتشاء و الخروج من الركود الذي تردَّت فيه خلال حرب والده حسين بن علي و ابن عمِّه علي باشا، و أبطل بعض المظالم التي كانت مُسلَّطة على الفلاحين، منها «المُشترَى» الذي سبقت الإشارة إليه، و أسقط بعض الأداءات المُشطَّة، و أذن بمراجعة عقود كراء الأراضي الفلاحية العمومية لتيسير استغلالها من قِبل الخواص، و أصدر عفوًا جبائيا على الفلاَّحين يتمثَّل في إلغاء كامل ما كان مُتخلِّدًا بذمّتهم بعنوان أداء «العُشر»[97] منذ سنة 1735 م / 1148 هـ، كما سنَّ جملة من القوانين و اتَّخذ سلسلة من الإجراءات لإشاعة العدل و تشجيع العناية بالمعارف و العلوم، ثمَّ انصرف إلى الإنشاء و التعمير، فأنجز جملة من المشاريع في مختلف الميادين، منها ترميم الأسوار و بناء الحصون و القلاع و القناطر و تشييد المدارس و المساجد و المؤسسات الخيرية. و من حسن تدبير هذا الباي، الذي أجمع المؤرِّخون على أنَّه كان حليما، كثير الحسنات، محبًّا لرعيته، أنَّه قرَّر، حين شعر بتراجع صحَّته و تيقَّن أنَّه لم يعُد قادرا على سياسة البلاد و إدارة دواليب الدولة بالحزم و الثبات اللازمين، تعيينَ ابنه حمُّودة باي وليا للعهد و تكليفه بتسيير شؤون البلاد في انتظار أن يؤول إليه كرسيُّ السلطة في الوقت المناسب، فاستشار في ذلك العلماء و الفقهاء،

---

[95] يقول عز الدين قلُوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Les avis de ce ministre n'étaient pas inspirés par la considération des intérêts de l'Etat, ni même par sa seule ambition, mais lui étaient dictés par le gouvernement français et par la Chambre de Commerce de Marseille qui avaient acheté sa conscience. Par son intermédiaire, le gouvernement français s'est trouvé en mesure, pendant une vingtaine d'années, d'orienter les décisions les plus graves du gouvernement tunisien….. Mustapha Khouja devait rester l'agent le plus efficace de cette influence française à laquelle la guerre de 1770, quels qu'aient pu être ses motifs ou ses prétextes, allait permettre de s'exercer pleinement, couronnant ainsi une œuvre de pénétration commencée depuis l'aube du XVIII[ème] siècle.

[96] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Ali Bey continua la politique de son père et de son frère (avec la France) envers laquelle il se montra très conciliant… Le consul de France conserva la prééminence sur les consuls étrangers, et les commerçants français avaient en 1764 à peu près le monopole de la vente de la soude et de la laine.

[97] العُشر (بالفرنسية La Dîme)، و جمعُه أعشار، أداء يُدفع نقدًا أو عينًا و يُثقَّلُ على كمِّية الحبوب المنتَجة. كان في بداية إقراره يخصُّ مناطق ضفاف وادي مجردة و المناطق الفلاحية المحيطة بالعاصمة دون سواها. في سنة 1856 سيُصبح «العُشر» بأمر من امْحَمَّد باي مُثقلاً على المساحات المزروعة. يقول محمد محفوظ في «ثورة علي بن غذاهم» : «**الأصل في هذه الضريبة أن يُؤخذ الجزء العاشر من الحبوب، ثمَّ فرضت الدولة على الفلاَّح أن يُسلِّمَ 4 ويبات (ربع قفيز) قمح و 4 ويبات شعير عن الماشية الواحدة**».

و في ذات الوقت حرص على كسب موافقة محمود باي، ابن أخيه محمد الرشيد، على هذا الاختيار، لأنه - أي محمود - كان حينها المؤهّل الوحيد لتقلُّد هذه الخطّة اعتمادًا على مبرِّرين اثنين، أوّلهما يكتسي صبغة «دستورية» و ترتيبية و يتمثّل، من ناحية، في أنّه كان أكبر سنًّا من حمُّودة، ابن عمِّه، و من ناحية أخرى، في أنّ عمَّه علي، والد حمُّودة، كان تعهَّد لأخيه محمَّد، والده، بـ «تدارك ما فاته»، بعد حرمانه من وراثة عرش أبيه بسبب صغر سنِّه، أي بإعادة الحكم إليه [98] في الوقت المناسب عملا بالقاعدة التي سنَّها والدُهما، حسين بن علي، بخصوص التداول على كرسيِّ الحكم داخل البيت الحسيني، و هي القاعدة المبنية على مبدإ وراثة الإبن الأكبر لعرش أبيه، الباي المباشر، بعد وفاته. أمّا المبرِّر الثاني، فيكتسي صبغة أدبية و «عائلية»، و يكمُنُ في أنّ عمّه علي باي كان قد كَفَلَهُ، حتّى في حياة أبيه، و قرَّبه إليه و اعتبره أكبر أبنائه، فكان يعتقد أنّه من البديهي أن يستعيد حقّه و يخلف عمّه آليًا بعد وفاته.

في جوٍّ بدا عليه ظاهريا الوئام و الوفاق، حصل علي باي على مباركة مستشاريه و أعضاده، كما حصل على رضا محمود باي ابن أخيه، فأقدم على إنجاز ما عزم على القيام به و وجَّه كتابا إلى الحضرة السلطانية لطلب فرمان لمنح ابنه لقب «الباشا»، فأتاه الردُّ بالموافقة بعد أيام قليلة و أعلن عن ذلك لخاصَّته و للعموم و تمَّت البيعة لابنه حمُّودة باشا في موكب بهيج انتظم يوم الأحد 9 فيفري 1777 م / 1 مُحَرَّم 1191 هـ [99]، ثمَّ، سعيا منه «**لِزيادة تثبيت سلطة ابنه و لتدريبه على المُهمَّات العامَّة لجعله يحتكُّ بالناس، عيَّنه قائدا عامًّا لمختلف أقسام الجيش التونسي**» [100]. و قد يكون الوزير مصطفى خوجة لعب دورًا أساسيا في هذا «التغيير الدستوري» غير المسبوق في الإيالة التونسية، إذ سعى لدى صديقه Barthélémy de Saizieu، القنصل الفرنسي بتونس، إلى حثّ الحكومة الفرنسية على التدخُّل لدى السلطنة العثمانية، التي تربطها بها علاقات جدُّ طيِّبة، لكي تستجيب لطلب علي باي، فكسب بذلك ودَّ الأمير الشاب، حمُّودة باي، و سيستغلُّ ذلك الود فيما بعد لتثبيت مكانته لديه عند اعتلائه الكرسيّ رسميًا، و كذلك لخدمة مصالح الدولة الفرنسية.

بناءً على هذا التعيين، باشر حمُّودة باشا كافَّة مهامِّ أبيه و شرع في سياسة البلاد و تسيير مؤسّساتها، لكنّه حرص على أن يتواصل العمل على مستوى دواليب الدولة و كأنّ أباه لا يزال مُباشرا لصلاحياته كاملة، فأذن بأن تُسنَّ القوانين و تُتَّخذ القرارات و تُدار شؤون البلاد باسم والده و بختمه، و دام الحال على هذا الشكل مدة تزيد على الخمس سنوات، عاشت الإيالة

---

[98] يقول عز الدين قلُّوز في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

La promesse de remettre le trône à Mahmoud Bey, le fils aîné de Mohamed Rachid Bey, était bien oubliée, si elle avait jamais existé. Il n'était même plus question de prévoir l'accession éventuelle de Mahmoud Bey au trône à la mort de son oncle ; tant de qualités désignaient Hammouda à la succession de son père.

[99] يقول محمد الصالح مزالي في L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :

Ainsi, tout le monde ratifiait le parjure de Ali Bey, la spoliation du Prince Mahmoud et la violation flagrante de la règle de succession instituée par le fondateur de la dynastie.

[100] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

خلالها في أمن و أمان، و تعايش فيها علي باي، الرئيسُ الرسمي للدولة، و حمُّودة باشا، رئيسُها الفعلي، في انسجام و تناسق منقطعَيْ النظير، إلى أن تُوفِّي علي بن حسين باي يوم السبت 25 ماي 1782 م / 12 جمادى الثانية 1196 هـ ، تاركًا لابنه إرثا سياسيا «**يُمكن حصره في أربعة عناصر أساسية، هي سُلطةٌ مركزيةٌ تُركيَّةٌ في جوهرها، و توسُّع مُطَّرد لمجال الجهاز المركزي، و تبعيَّةٌ تُجاه داي الجزائر، و وضعٌ اقتصادي و اجتماعي مُستقر**» [101].

108 – حمُّودة باشا باي– 5

بن علي بن حسين بن علي

– حمُّودة باشا الحُسيني –

تلقَّى حمُّودة باشا باي البيعة الرسمية غداة وفاة والده في 26 ماي 1782 م / 13 جمادى الثانية 1196 هـ ، فباشر ولايته بإبقاء جميع أعضاد أبيه و معاونيه، الذين اشتغلوا في الحقيقة تحت إمرته هو خلال السنوات الخمس الماضية، في مناصبهم و خططهم، و منهم بالخصوص الوزير الأكبر مصطفى خوجة و الوزير يوسف صاحب الطابع [102] و «الوزير في قلم الإنشاء» حمُّودة بن عبد العزيز [103]، و بادر إلى إقرار إصلاح جبائي لتحسين توازن ميزانية الدولة، و فَرَضَ الانضباط و الاستقامة في صفوف الجيش، و «**اغتنم فرصة تمرُّد الإنكشارية لحلِّهم و التخلُّص منهم نهائيا، مستعينا في ذلك بالسكَّان**» [104]، و أحكم قبضته على الإدارة بتشديد المراقبة على العُمَّال و الموظَّفين، ثمَّ أقدم على إبعاد العناصر الأتراك «الأصليين» عن مفاصل الدولة و الإدارة تدريجيا

---

[101] حسن العنابي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[102] «صاحب الطابع» هي خطَّة حافظ أختام الباي. و أصل يوسف صاحب الطابع من مولدافيا و كان مملوكا بإسطنبول. اشتراه بكَّار الجلُّولي قايد صفاقس و أدخله في حاشيته، فتعلَّم اللغة العربية و تطبَّع بعادات البلاد. بلغ سن السادسة فأهداه سيدُه إلى حمُّودة باشا باي، ولي العهد. في سنة 1782 م / 1196 هـ منحه حمُّودة باشا خطة صاحب الطابع وسمَّاه بها بعد أن كان يُدعى يوسف خوجة. من آثاره جامعُه الذي لا يزال قائما بحي الحلفاوين والأسواق التي من حوله. يقول محمد العزيز ابن عاشور في تقديمه لكتاب مجهول المؤلف عنوانه La cour du Bey de Tunis :

Ce Ministre, réputé pour sa puissance politique qu'il sut exploiter au mieux de ses intérêts économiques, fut aussi un protecteur des hommes de religion et de science et un grand batisseur au temps de Hammouda Pacha.

[103] حمُّودة بن عبد العزيز تونسي المولد و المنشأ و التربية. تلقَّى تعليمه بالمدرسة الباشية و تتلمذ على الشيخ محمد بيرم الأول، ثم التحق بجامع الزيتونة. عُيِّن في عهد علي باي رئيسا لديوان الإنشاء و في ذات الوقت مربِّيا لأبناء الباي، و منهم حمُّودة باشا. عندما خلف حمودة والده أبقاه بنفس الخطَّة فأصبح مقرَّبا منه بحكم وظيفته. تعرَّض حمُّودة بن عبد العزيز لمحاولة اغتيال نجا منها، فحَكَّمَهُ حمُّودة باشا فيها تقديرًا لمكانته عنده، فطلبَ تسليطَ حكم قاس على مقترفها و تمَّ له ما أراد، لكنَّ الباي ندم على تنفيذ الحكم فيما بعد، ممَّا تسبب في فتور العلاقة بينه و بين حمُّودة بن عبد العزيز و لم يعُد الصفاء بينهما إلى حين توفي سنة 1788 م / 1202 هـ . من أشهر مؤلَّفاته «الكتاب الباشي» الذي خصَّصه لسيرة مخدومه علي بن حسين باي، و الد حمُّودة باشا.

[104] Ch. A. JULIEN في«تاريخ إفريقيا الشمالية».

و عوَّضهم بمجموعة من التونسيين المسلمين و اليهود و من النصارى، ثمَّ استجلب أفواجا من المماليك صغار السن، جُلُّهم من أصل قرجي (نسبة إلى القرج أو الكرج، إقليم القوقاز حاليا) أو شركسي (من إقليم القفقاز شمال القوقاز)، و حرصَ على تربيتهم و تدريبهم لتقلُّد المناصب الحسَّاسة في الإدارة و القضاء. في ذات التوجُّه، قرَّرَ أن يتولَّى بنفسه قيادة المحالّ الموكول إليها استيفاء الضرائب و التعرُّف على أحوال الرعية و تفقُّد العُمَّال و المْشايخ و الهوادق[105]. و قد كانت محلَّة شتاء سنة 1784 م / 1198 هـ أوَّل محلَّة خرج بها هذا الباي، فمثَّلت حدثا تاريخيا هامًّا، و ذلك لسببين اثنين. السبب الأوَّل هو أنَّ حمُّودة باشا باي، رئيس الدولة، أرادَها أن تكون بمثابة الإنذار لجارِه باي قسنطينة، الذي كانت له نوايا سيئة تُجاه تونس، فعزم على أن يُظهر له قوَّته و صلابَتَه. السبب الثاني هو أنَّه اصطحب معه في رحلته جميع الأمراء الحسينيين الذين اعتبر أنَّ لهم المؤهِّلات «العُمُرية» للانقضاض على كرسيِّ السلطة خلال غيابه، و ذلك لاجتناب أطماعهم في الانقلاب عليه، و عددهم خمسة (فسمِّيت محلَّة البايات الخمس)، و عيَّن خليفةً عنه في العاصمة صهرَه و عضدَه الأيمن و ثقتَه، الوزير الأكبر مصطفى خوجة، و أوكل إليه جميع صلاحياته، فقام الخليفة بالمُهمَّة على أحسن الوجوه و لزم حدود مسؤولياته و أظهر صادق الطاعة و كامل الولاء لمخدومه.

تتعيَّنُ الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ الأحداث التي ستُسجَّل خلال فترة ولاية حمُّودة باشا باي، التي ستدوم حوالي ثمانٍ و عشرين سنة، ستُبيِّنُ أنَّ تخوُّفه و حذَرَهُ من المحيطين به، و بالأخص من المماليك و الجنود الأتراك، لهما ما يُبرِّرُهما، إذ ستعيش تونس طوال مدَّة ولايته سلسلة من الأحداث و الاضطرابات المُتفاوتة الخطورة. أوَّل هذه الأحداث كانت محاولة الانقلاب التي جدَّت في الليلة الفاصلة ما بين 8 و 9 فيفري 1792 م / 14 و 15 جمادى الثانية 1206 هـ. و تتلخَّص أطوار هذه الحادثة في أنَّ حمُّودة باشا كاد يُغتالُ ذبحًا بيد ثلاثة من المماليك العاملين في قصره، ذلك أنَّه تفطَّن بسُرعة إليهم و تصدَّى لهجمتهم رغم أنَّه كان دون حراسة و دون سلاح، و رغم أنَّ الظلام كان مُخيِّما على غرفة نومه. و من حسن حظِّه أنَّ وزيره يوسف صاحب الطابع كان نائما ليلتها بغرفة مجاورة، فلمَّا سمع الضجيج في غرفة نوم سيِّده، هبَّ لنجدته رفقة

---

[105] كان التراب التونسي خلال العهد الحسيني مقسَّما إلى دوائر إدارية يسيِّرها العُمَّال (جمع عامل)، و يسمون كذلك القِيَّاد (جمع قايد بالقاف البدوية أو الكاف البربرية أو الجيم المصرية). العامل أو القايد هو ممثّل السلطة المركزية بالدائرة و هو مُكلَّف بإدارة الشؤون المحلِّية الراجعة إليه بالنظر و السهر على استتباب الأمن و جمع الضرائب و له صلاحيات عدلية، و يُساعده في أداء مهامِّه «خلفاوات» (مُفردها خليفة) يختارهم بنفسه. تُغطِّي الدائرة (أو القيادة) إمَّا مساحة يسكنها عرش (أو قبيلة)، كما هو الشأن بالنسبة إلى وسط البلاد، وإمَّا مدينة كبيرة نسبيًّا أو منطقة حضرية، كمناطق التل و الوطن القبلي و الساحل و منطقة صفاقس. يُساعد القايد و الخليفة في مهامِّهما «مْشايخ التراب» (جمع شيخ) الذين يسيِّرون «المَشْيخات» (جمع مَشْيخة)، و هي مساحة غالبا ما تحتوي على قبيلة أو عرش أو فرع من قبيلة أو عرش ذي أو ذات حجم مُعيَّن أو منطقة قروية. تتمثَّل مهمَّة الشيخ في فرض سلطة القايد داخل منطقة مرجع نظره و في استخلاص الضرائب و جمع العطاءات وتسليمها إلى القايد، و كذلك في تجنيد الشبَّان للخدمة العسكرية، و يساعده في مهامِّه«المْحَرِّكْ» في المناطق الحضرية (المُدن) و «الهيدوق» (جمعُه هواديق) في المناطق الريفية (و الهيدوق كلمة من أصل بلقاني دخلت إلى تونس في العهد التركي). يتمُّ اختيار المشايخ و الهواديق والمْحركين بناء على «اقتراحات» و «توصيات» أعيان القبيلة أو المدينة و الوجهاء. يُعيَّن العُمَّال (القيَّاد) من قِبل السلطة المركزية التي تختارهم من بين الوجهاء و الشخصيات من المماليك و من أبناء البلد أو من أعيان القبائل و العروش، و قد كان المقرَّبون من الباي ينفردون بالقيادات الثرية و يتولَّون الخُطَّة و لا يُباشرونها، فتكون لهم مصدرًا لكسب ما طاب لهم من الأموال و الأملاك.

أحد المماليك المعروفين بولائهم المُطلق له، إسماعيل كاهية، و دخل في عراك عنيف مع الجناة، مُعرِّضًا نفسه للطعن و للطلق الناري، و توصَّل في النهاية إلى استنفار الحرس و رجال الدولة و أنقذَ حمُّودة باشا من موتٍ مُحقَّق.

ثمَّ عرفت البلاد خلال صائفة سنة 1811 م / 1226 هـ مؤامرة أخطَرَ للإطاحة بالنظام، حاكَ خيوطَها جُنْدُ التُرْكْ، الذين كان حمُّودة باشا و لم يزل وقتها دائمَ الاحتراز و التوجُّس منهم. و تَمَثَّلت أطوار هذه المحاولة الثانية في أنَّ هؤلاء العسكر اجتمعوا في الليلة الفاصلة ما بين 30 و 31 أوت 1811 م / 10 و 11 شعبان 1226 هـ بالقصبة و قرَّروا اغتيال حمُّودة باشا و تعيين داي و حكومة لتسيير شؤون البلاد، ثمَّ انتشروا في أحياء العاصمة و أسواقها و قتلوا و نهبوا و شَرعوا في إطْلاق نيران المدافع من شُرُفات القصبة، مُحاولين استنفارَ بقية أبناء جنسهم للِّحاق بهم. و قد نجح حمُّودة باشا بسرعة فائقة في تطويق الوضع، إذ كلَّف وزيرَه يوسف صاحب الطابع بالتصدِّي للثائرين و إخماد الفتنة، فبلغ المقصود «**مُستعينا ببعض ضبَّاط المدفعية الفرنسيين و البريطانيين الموجودين آنذاك بتونس**» [106]، فتفرَّق المعتدون و هربوا في جميع الاتِّجاهات، و اقتفى جنود الباي أثرهم و قضوا عليهم. و قد أثَّرت هذه الحادثة في نفس حمُّودة باشا، الذي تأكَّد لديه منذُئذ بأنَّه أخطأ بإكثاره من جند التُرْكْ و بأنَّه كان عليه أن يعتمد أساسًا على وفاء «أولاَدْ البْلاَدْ» من المتطوِّعين و زواوة و المخازنية و الكروغلية و المماليك لأنَّهم أكثر تفانيا و انضباطا في خدمته و أصدق شعورا و عملا في سبيل مصلحة الوطن، على عكس عناصر الطائفة التركية «الدُّخلاء»، الذين تيقَّن نهائيًا من أنَّهم لا يدينون له بالولاء، بل إنَّهم يعتبرون أنفسهم أقرب إلى داي الجزائر، التركي الأصيل، منه إلى باي تونس، الكُرُغلي الأصل. و لا أدلَّ على ذلك من أنَّهم، عندما انكشف أمرُ مؤامرتهم ضدَّ وليِّ نعمتهم، فرُّوا في اتِّجاه غرب البلاد قاصدين الجزائر بالذات.

إلى جانب هذه الأحداث الداخلية، عاشت الإيَالة التونسية في عهد حمُّودة باشا ثلاث أزمات خارجية حادَّة، أبرزت طريقتُه لمعالجتها صفاتَ الشجاعة و الجُرأة و الثَبات التي كان يتميَّزُ بها عن سابقيه. الأزمة الأولى جدَّت خلال سنة 1784 م/ 1198 هـ و تَمَثَّلت في اندلاع خلاف حادٍّ مع جمهورية البندقية بسبب نزاع بين تُجَّار تونسيين من صفاقس و بَحَّار بندقي حول بضاعة كلَّفوه بحملها على متن مركبه من الإسكندرية إلى تونس و تمَّ إتلافها من قِبل السلطات الصحِّية المالطية بدعوى تفشِّي مرض الوباء في المركب المذكور الذي أرسى بمالطة و هو في طريقه إلى تونس. و قد تفاقم الخلاف لهذه الأسباب و لأسباب أخرى و دام إلى غاية سنة 1792 م / 1206 هـ ، إذ قد يكون الوزير مصطفى خوجة، الذي كانت له كما سبق الذكر علاقاتٌ متميِّزة مع فرنسا، وراء استفحال الوضع و دوامه، خدمَةً لمصالح التُجَّارِ و البحَّارة الفرنسيين الذين كانوا في منافسة شديدة مع نظرائهم من أبناء جمهورية البندُقية حول تجارة الحبوب و الزيوت مع تونس. و خلال كامل مُدَّة الأزمة، اندلعت سلسلة من المعارك بشكل متقطع، و رُميت بعضُ

[106] حسن العنابي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

الموانئ التونسية بالقنابل، و قُطعت العلاقات بين البلدين، و لم يُطوَ الملفُّ إلاَّ بعد أن قبلت جمهورية البندقية دفع غرامة بأربعين ألف محبوب [107] للتُّجَّار التونسيين المتضرِّرين. و قد أبرزت المواجهة مع هذه الدولة أنَّ حمُّودة باشا كان عازما «**على تغيير العلاقات الاقتصادية القائمة بين تونس و الدول الأوروبية تغييرا يخدم مصالح أميرِها و تُجّارِها و ليس مصالح الجاليات الأجنبية فحسب، و أراد أن يضرب مثلا لكُلِّ الدول الأوروبية المتعاملة مع تونس، فاختار أضعفَها، البندقية**» [108].

الأزمة الثانية نتجت عن احتلال جزيرة جربة أواخر سبتمبر 1794 م / أوائل ربيع الأوَّل 1209 هـ من قِبل الضابط العثماني علي بُرغل، الملقَّب بالجَزَايْري، بعد حوالي سنة من استيلائه على كرسيِّ السلطة بطرابلس و إطاحته بصاحبها علي باشا القرمانلي الذي لجأ إلى تونس حيث آوته الحكومة التونسية و منحه حمُّودة باشا حق اللجوء و الإقامة و أسكنه و أفرادَ عائلته و أتباعَه بقصر العبدلِّية بالمرسى. و لأنَّ استيلاء علي بُرغل على طرابلس أصبح في نظر الدولة التونسية يُمثّلُ خطرًا على البلاد و على استقلالها، قرَّرَ حمُّودة باشا التصدِّي بحزم و قوَّة للضَّابط المُتسلِّط، فسيَّر محلَّة عسكرية إلى طرابلس تضمُّ أربعين ألف مقاتل، مُعظمهم من عسكر التّرْكْ و المزارقية و فرسان العروش، بقيادة وزيره الأكبر مصطفى خوجة، فتمَكَّن الجيش التونسي في جانفي 1795 م / جمادى الثانية 1209 هـ من طرد العسكري الغازي و إرجاع الحكم إلى عائلة القرمانلي. و قد كان استعاد قبل ذلك بقليل (2 ديسمبر 1794 م / 9 جمادى الأولى 1209 هـ) جزيرة جربة من أيدي مُغتصبها. و يُذكر أنَّ حمُّودة باشا لم يكُن في البداية ميَّالا إلى التدخُّل في شؤون جارته طرابلس، إذ اكتفى فقط بإيواء صاحبها المخلوع، لكنَّ وزيره يوسف صاحب الطابع، أمام تجاسر علي بُرغل على احتلال جزيرة جربة عنوة و إقدامه على إثارة جُنْدْ التّرْكْ التابعين للجيش التونسي و إغرائهم ليخذلوا باي تونس و يلتحقوا به، و لأنَّ هذا الضَّابط اعتزمَ ضمَّ صفاقس و المنستير و سوسة و الحمَّامات صراحةً إلى سُلطته الجديدة، ألحَّ على مخدومه لعدم إضاعة الحزم، مؤكِّدا له أنَّ ادِّعاء هذا المبعوث المزعوم بأنَّه يملك فرمانا سلطانيا لإقالة الباشا القرمانلي ادِّعاءٌ باطلٌ، ثمَّ اقترح عليه عدم قيادة الحملة بنفسه و تعيين وزيره الأكبر مصطفى خوجة لقيادتها، و ذلك ما تمَّ فعلا. و قد بيَّنت الأحداث فيما بعد أنَّ حمُّودة باشا و حكومته لم يكونوا على علم بحقيقة الأمر و لم تكُن لديهم المعطيات الدقيقة و المعلومات الصحيحة حول عملية علي بُرغُلَ و ملابساتها و ظروفها. لهذه الأسباب، نتجت عن مبادرة حمُّودة باشا أزمة حادَّة على مستوى العلاقات بين تونس و إسطنبول، «**ذلك أنَّ السلطان اعتبر ذلك الإجراء اعتداءً مباشرا من الباي على جلالته و سيادته، بل عصيانا و خروجا عن الطاعة، و قرَّرَ إرسال أسطول لغزو تونس**» [109] لتأديب بايها الذي تدخَّل في شأن لا يهُمُّه. و شعورا منه بتدرُّج الوضع إلى تصعيد خطير، أسرع حمُّودة باشا لإيجاد الحلِّ المناسب لتطويق الأزمة، فأوفد وزيره يوسف صاحب الطابع في ربيع

---

[107] عملة من الذهب تزن 3,60 غراما ظهرت في نهاية القرن 13 في البندقية و تُسمَّى بالإيطالية Zecchino و بالفرنسية Sequin.

[108] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[109] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

سنة 1795 م / 1209 هـ إلى إسطنبول محمَّلا بهدايا فاخرة لتهنئة السلطان سليم خان الثالث باعتلائه العرش و للاعتذار عن التأخير في هذه التهنئة، إذ تربَّع سليم خان على عرش السلطنة قبل هذا التاريخ بأكثر من خمس سنوات، و كذلك و بالخصوص لتبرير موقف تونس من قضية طرابلس و إبراز حسن نوايا الحكومة التونسية في الموضوع. و قد حرص حمُّودة باشا على تكليف مبعوثه بإقناع الصدر الأعظم في إسطنبول، و من خلاله السلطان، بأنَّه لم يكن على علم بأنَّ ما قام به علي بُرغُل كان بمباركة الباب العالي و بإذن من الدولة العثمانية، كما كلَّفه بإبلاغ مُخاطبيه - بما يتعيَّن من الدبلوماسية و الكياسة - بأنَّ علي بُرغُل هو الذي كان البادئَ بالعدوان من خلال اعتدائه على حرمة التراب التونسي و احتلاله لجزيرة جربة عنوة و تعيين عامل له لإدارة شؤونها و شروعه في تجهيز محلَّة كان ينوي التوجُّه بها إلى تونس لاحتلالها، فنجح المسعى و «**تغاضى السلطان عن الأمر و منح فَرَمانَه من جديد إلى حمُّودة باشا و إلى آل القرمانلي**» [110] و طُويت صفحة الأزمة في أحسن الأجواء. و قد توفَّق الوزير يوسف صاحب الطابع في مهمَّته بفضل ما تحلَّى به من مهارة دبلوماسية و حسٍّ سياسي في محادثاته مع السلطات التركية و خلال لقائه بالسلطان. و من الجدير بالذكر بخصوص هذه المهمَّة أنَّ يوسف صاحب الطابع لم يضع نفسه و ملكَه و بلادَه في موقف ضعف للوصول إلى مبتغاه، بل إنَّه أنجز مهمَّته بروح من «الوطنية» و الاعتزاز رغم دقَّة الموضوع و جسامة «التُّهم» الموجَّهة إلى باي تونس، و لا أدلَّ على ذلك من الحادثة التي عاشها ساعة وصوله إلى ميناء إسطنبول. فقد دخل المركب المُقل له حوض الميناء و «سنجق» (علم) باي تونس مرفوعٌ في مقدِّمته، إبرازًا لذاتية الدولة التونسية، فاحتجَّت سلطات الميناء على ذلك و طلبت منه إنزال السنجق، فما كان منه إلاَّ الرفض القطعي. و قد أجبر هذا الموقف الجريء الأتراكَ على احترام الرجل و السماح للمركب بالدخول إلى الميناء للإرساء، فساهم ذلك في نجاح مهمَّته. و من الدلالات الأخرى علىَ نجاح المهمَّة أنَّ السلطان سليم خان أرسل معه فرمانا سلطانيا و هدايا ثمينة إلى باي تونس، كما أرسل معه «لباس الولاية» إلى ابنَيْ علي باشا القرمانلي. و قد سُرَّ حمُّودة باشا بهذ النجاح، فخرج بنفسه لاستقبال وزيره عند عودته إلى تونس، و نظَّم بالمناسبة موكبا غير معهود تعبيرا عن ارتياحه لعودة الصفاء بين تونس و الدولة العَلِيَّة، و كذلك عن استحسانه لأداء وزيره و مبعوثه، فتعزَّزت مكانة يوسف صاحب الطابع لدى مخدومه و زادت من حظوته و فتحت أمامه أبواب التدرُّج إلى أسمى المسؤوليات في الإيالة، ذلك أنَّ حمُّودة باشا سيُرقِّيه بعد حوالي خمس سنوات من تاريخ هذه المهمَّة إلى خطَّة وزيرٍ أكبرَ إثر وفاة مصطفى خوجة، و ذلك في أكتوبر 1800 م / جمادى الأولى 1215 هـ .

أمَّا الأزمة الثالثة - و لعلَّها الأخطر - التي عرفتها البلاد خلال ولاية حمُّودة باشا فكانت الحرب التي شنها ضدَّ الجزائر سنة 1807 م / 1221-1222 هـ ، و هي حربٌ تكمُن أسبابها في الواقع في جملة من التراكمات لممارسات و تصرُّفات و أحداث متفاوتة الأهمِّية صدرت عن جيرانه الجزائريين، الأتراك المُتشدِّدين، منذ عهد عمِّه و والده. ذلك أنَّ دايات الجزائر و باياتها المتعاقبين، بعد أن احتضنوا أبناء حسين بن علي زمن الحرب بين والدهم و ابن عمِّهم علي باشا و ساعدوهم

[110] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

على استرجاع ملك أبيهم، أصبحوا لا يدعون فرصة أو مناسبة تمرُّ دون التباهي بذلك و دون المنِّ بما قدَّموه لهم من دعم و مساعدة، فصاروا يتعاملون مع جارتهم تونس و كأنَّها محميَّة أو مستعمرة تحت تصرُّفهم، فكانوا يبحثون دائما عن شتَّى الطرق و الوسائل لاستصغار الدولة التونسية و للحطِّ من مكانة باياتها، من ذلك أنَّهم، مباشرة إثر عودة كرسيِّ الحكم إلى أبناء حسين بن علي (1756 م / 1169 هـ)، فرضوا على بايات تونس، كما سلف الذِّكر، أن يكون عَلَمُ بلادهم على الحدود الفاصلة بين البلدين و على المباني العمومية و في الساحات على ارتفاع منخفض، بحيث يكون في درجة أسفل من تلك التي عليها علم الجزائر [111]، و من ذلك أيضا أنْ كان داي الجزائر و أعوانه يشترون الأنعام و المواشي بالجملة في بلادهم و يبيعونها بالتفصيل في الأسواق التونسية و يمنعون المُربِّين و الفلاَّحين التونسيين من بيع مواشيهم إلى حين تنفذ بضاعتهم هم كاملة، كما كانوا يفرضون أثمانِ البيع التي تروق لهم، و كانوا، إذا مات البعض من مواشيهم، يدَّعون أنَّها سُرقت منهم فيوظِّفون زيادات مشطَّة في أثمان بيعِ ما تبقَّى لهم منها لتغطية النقص الحاصل في مداخيلهم. و قد وصل بهم التعسُّف و التسلُّط في أكثر من مناسبة إلى حدِّ اتِّهام سكَّان الحدود ظلما بالسرقة و النهب و المطالبة بعقابهم من قبل السلطة التونسية حتَّى لمُجَرَّد الشبهة. في ذات السياق، طالب باي قسنطينة بكلِّ جرأة من حمُّودة باشا أن «يُعيد» إليه منطقة بلاد الجريد، مُدَّعيا أنَّها تتبع تاريخيا ولايته. كلُّ هذه الأسباب، تُضاف إليها الحساسيات و الضغائن التي امتلأت بها صدور بايات تونس و أعيانها و سكَّانها، و التي طبعت العلاقات بين الإيالتين على المستوى الرسمي و الشعبي طيلة هذه المدَّة، خلقت جوًّا من التوتُّر و الاحتقان لم يلبث أن انفجر، ثمَّ تفاقم عندما عمدت السلطات التونسية، نكالة بداي الجزائر، إلى الوقوف إلى جانب الحاج مصطفى الإنقليز، باي قسنطينة، الذي دخل في خلاف مع داي الجزائر لأسباب متعدِّدة، منها حُسن علاقاته بباي تونس، فعزله صاحب الجزائر و أمر بإعدامه، غير أنَّه تمكَّن من الهرب إلى تونس و احتمى بصديقه حمُّودة باشا.

لم يستسغ داي الجزائر طبعا موقف حمُّودة باشا، فعبَّر عن غضبه و استيائه من خلال مكتوب شديد اللهجة أرسله إليه، ثمَّ وجَّه أسطولا يضمُّ عدة بوارج حربية تولَّت احتلال ميناء حلق الوادي و مهاجمته. و أمام تصاعد لهجة داي الجزائر تُجاه تونس و بايها و تعدِّيه على حرمة التُّراب الوطني و مُطالبته في ذلك الظرف بالذات «**باي تونس من جديد ببيعِ عددٍ من الأبقار على الطريقة المعهودة، و هي القطرة التي أفاضت الكأس**» [112]، استشفَّ وزراء حمُّودة باشا

[111] يقول المختار باي في كتابه De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis استنادا إلى ما أورده Alphonse Rousseau في Les Annales tunisiennes :

A la suite de la restauration de la branche husseinite en 1756, les Algériens exigèrent de Mohammed Bey la limitation de la hauteur des mâts des pavillons des villes, places et forteresses. Hammouda Pacha s'affranchit de cette obligation, les relèverait et déclarerait la guerre à ses voisins en 1807.

و ذلك ما يُؤَكِّدُه عز الدين قلُوز في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، بالقول :

Le bey de Tunis (Mohamed Ben Hussein bey) promettait de ne pas hisser les drapeaux des monuments publics au-dessus d'une hauteur déterminée.

[112] حسن العنابي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

و الأمراء المحيطون به أنَّ السلطات الجزائرية، بهذا التصرُّف، قد تعدَّت حدود اللياقة و الاحترام، فأصبحوا يتساءلون هل إنَّ **«سيدنا سمسار لصاحب الجزائر»** [113] و هل إنَّ تونس ستبقى هكذا فريسة يهجُم عليها هذا الجار الجائر متى شاء. بناءً على ذلك، قرَّر حمُّودة باشا - الذي **«كان شهما، عزيز النفس، لا يحتمل العار»** [114]، عنيدًا، صلبا في آرائه - إعلان الحرب رسميا على داي الجزائر، فأمَرَ برفع العلم التونسي على المباني العمومية و في الساحات إلى الارتفاع الذي يليق به و الذي كان عليه قبل سنة 1756 م / 1169 هـ ، كما أمَرَ بوقف إرسال كمِّيات الزيت التي كانت تونسُ تُرسلُها إلى الجزائر بتعلَّة إضاءة مساجدها، ثُمَّ قرَّرَ اتّخاذ الاحتياطات الضرورية لتدعيم طاقة دفاعه، فأمَرَ بتحصين المدن و القلاع و ترميم الأسوار و بناء المتاريس و إعداد المدافع و تدعيم الجيش بعناصر إضافية، ثمَّ أذن بتجهيز ثلاث محالّ متكوِّنة أساسا من عسكر التِّرْكْ و المْخَازْنية و الصْبَايْحِيَّةْ و الحوانب و المقاتلين من أبناء القبائل التونسية، و بعث معهم كتيبة تضُمُّ أربعمائة من الجنود المختارين و ما يكفي من الأسلحة الخفيفة و الثقيلة، فانطلقت جميعها تحت إمرة سليمان كاهية الأوَّل، وزير الحرب، في اتّجاه قسنطينة في 24 جانفي 1807 م / 15 ذي القعدة 1221 هـ ، فوصلتها و حاصرتها مدَّة، إلاَّ أنَّها لم تتمَكَّن من اقتحامها، و تكبَّد الجيش التونسي فيها خسائر فادحة في الأرواح و العتاد، فتراجع في الحين و اقتفت القوَّات الجزائرية أثره و طاردته. تألَّم حمُّودة باشا و كثر به الغمُّ بسبب هذه الهزيمة غير المُنتظرة، و تيقَّن من أنَّ العسكر الأتراك الذين كانوا تحت إمرته قد خذلوه و **«تسبَّبوا في انكسار محلَّته أمام أتراك الجزائر»** [115]، فعزم على ردِّ الفعل بحزم و قوة، و دعا وزراءه و رجالات دولته و أبناء رعيَّته إلى الاستنفار و الاستعداد، فتمَكَّن في ظرف أربعين يوما من تجنيد جيش يضمُّ سبعة و خمسين ألفا من المشاة و الفرسان، أغلبهم من «أوْلاَدْ البْلاَدْ» الوافدين من مختلَف الجهات و من أغلب القبائل و العروش. ثمَّ قرَّر الخروج بنفسه للقتال، لكنَّه تراجع في ذلك عملا بنصيحة وزرائه و معاونيه، فمكث بقصره و أمَّر على كافَّة وحدات جيشه و فصائله وزيرَه الأكبر، صاحبَ التجارب الناجحة في قيادة المعارك، يوسف صاحب الطابع، و منحه كامل الصلاحيات لأداء المهمَّة، فسارت محالُّ الجيش التونسي نحو منطقة إقامة الجيوش الغازية خلال شهر جوان 1807 م / ربيع الثاني- جمادى الأولى 1222 هـ ، و كان الحاج محمد الإنقليز، باي قسنطينة المعزول، ضمن الوفد المرافق للوزير صاحب الطابع [116]، و انطلقت الشرارة الأولى من الحرب يوم الاثنين 13 جويلية 1807 م / 7 جمادى الأولى 1222 هـ في منطقة تقع بين مدينة الكاف و الحدود بين الإيالتين، فكانت حربا ضروسا، و أشرف الجيش التونسي خلالها على الهزيمة من جديد، لكنَّ قائده استدرك الأمر بسرعة و أذن بتكثيف العمل بالأسلحة النارية الثقيلة للضرب بقوَّة و كثافة في اتِّجاه تجمُّع الجيش الجزائري، فكان النصر للتونسيين، و هربت القوات

[113] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[114] محمد السنوسي في «مسامرات الظريف».

[115] لطفي عيسى في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[116] لم يتمَكَّن الحاج محمد الإنقليز من استرجاع خطَّته كباي على قسنطينة، و بقي لاجئا في تونس حيث أسكنه حمُّودة باشا بستانا في مَنُّوبة، فبقي به إلى أن تُوفِّي في أفريل 1813 م / ربيع الثاني 1228 هـ .

الجزائرية من حيث قدمت تاركةً وراءها أخبيتها و مدافعها و آلاتها. لكن عزم قادة الجيش الجزائري لم يفل، إذ حاولوا بعد أقل من سنتين - جوان 1809 م / ربيع الثاني 1224 هـ - دخول تونس عنوة عن طريق البر، فتصدَّى لهم الجيش التونسي و أجبرهم مرّة أخرى على الفرار. ثمَّ قرَّروا في ربيع سنة 1811 م / 1226 هـ و في صائفة سنة 1812 م / 1227 هـ إعادة الكَرَّة عن طريق البحر، فصدَّتهم البحرية التونسية في المناسبتين بنجاح. و هكذا، تمكّنت تونس من وضع حدٍّ نهائيٍّ لتصرُّفات دايات الجزائر و باياتها الأتراك تُجاهها، فكانت الحربُ، «**التي قادها صاحب الطابع للنصر أهمَّ قضية كرَّس بها حمُّودة باشا كامل عهده لتحقيقها، و ذلك لأنَّها كانت حربًا ترمي لاستقلال بلاده، و استقلاله هو شخصيًّا، من تسلُّط الجزائريين الذي ورثه عن آبائه و أجداده**» [117]، كما كانت مُناسبةً برهنت عن ثبات موقفه و صلابة سياسته، و «**مُنازلةً خاضها بغرضِ وضعِ حدٍّ لصلف الأتراك، سواءً في الدَّاخل على إثر انتفاضة وْجَقْ الإنكشارية، أو في الخارج من خلال حربه الحاسمة ضد حُكَّام الجزائر** (الأتراك)» [118].

بنفس الروح «الوطنية» و النظرة التونسية اللتين عالج بهما حمُّودة باشا ملفَّات علاقات بلاده السياسية و الدبلوماسية مع مُختلف بلدان العالم، تصرَّف هذا الباي بحكمة و رصانة و بُعد نظر تُجاه مسألة دينية دقيقة جدَّت في العالم الإسلامي خلال فترة وِلايته و وصلت أصداؤها إلى تونس. فقد وردت على الإيالة التونسية في ذلك الظرف رسالة بخطِّ الداعية محمد بن عبد الوهاب، صاحب المذهب الوهابي بالجزيرة العربية [119]، يدعو فيها ساسة البلاد و متساكنيها إلى اعتناق مذهبه المرتكز أساسا على الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و إنكار الشرك و الدعوة إلى التوحيد بمحاربة التبرُّك بالرسل و الأنبياء و الأولياء - أحياءً و أمواتًا -، و إنكار الأضرحة و القباب التي على القبور و دعوة الحُكَّام إلى هدمها و تسويتها بالأرض. و قد اعتمد باعث هذه الرسالة أسلوب التهديد و الوعيد، إذ قال في خاتمتها : «**فمن لم يُجب الدعوة بالحُجَّة و البيان، دعوناه بالسيف و السِنان**» [120]، فدعا حمُّودة باشا العلماء و الفُقهاء و المشايخ إلى مناقشتها و الردِّ عليها، فاتَّخذوا موقفا موحَّدًا و رفضوها رفضًا قطعيا، ثمَّ تولَّى العالم المالكي الشهير، قاضي الجماعة، عُمر بن قاسم المحجوب، صياغة مكتوب الردِّ على الداعية الوهابي، فتفنَّن في دحض الافتراءات الواردة في رسالته، و قارع الحجج و الأفكار التي تضمَّنتها بالقرائن المدروسة و الآيات القرآنية السمحة و الأحاديث النبوية الشريفة، و ختم رسالته بالقول : «**فالنَّصيحةُ النَّصيحةُ، أن تنزعَ لباسَ العقائد الفاسدة، و تتسربلَ العقائد الصحيحة، و ترجعَ إلى الله و تُؤمن بلقاه، و لا تُكفِّر أحدًا بذنب اجتناه. فإن تبتم فهو خيرٌ لكم، و إن تولَّيتم فاعلموا أنَّكم غيرُ مُعجزي الله**» [121].

[117] من تقرير القنصل البريطاني الموجَّه إلى حكومة بلاده. أورده رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

[118] لطفي عيسى في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[119] قامت الوهابية – أو السلفية الوهابية - في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي / أواخر القرن الثاني عشر هجري على يد محمد بن عبد الوهاب الذي أعلن «الجهاد» و شن سلسلة من الحروب لفرض مذهبه. و يرى أتباع هذا المذهب أنَّ منهجهم هو المنهج الصحيح لأهل السُنَّة والجماعة و أنَّه إحياء لفكر ابن تيمية وابن قيم الجوزية.

[120] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[121] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

على مستوى العلاقات الخارجية كذلك، و بالإضافة إلى ما سبق التعرُّض إليه، تجدُرُ الإشارة إلى أنَّ حمُّودة باشا كان شديد العناية بربط علاقات بنَّاءة مع مختلف بلدان العالم، القريبة من بلاده و البعيدة [122]، و في مقدّمتها بطبيعة الحال السلطنة العَليَّة. على أنَّه كان حريصًا على أن تكون هذه العلاقات قائمةً على أساس التعاون البنَّاء و الاحترام المُتبادل و أن تكون مصلحةُ بلاده هدفها الأسمى. في هذا المجال، يُذكر أوّلاً أنَّ حمُّودة باشا لم يشُذَّ عن عادة أسلافه، إذ «**لم يتَّخذ موقفًا رافضًا بصفة مبدئية للسيادة العثمانية على الإيالة التونسية، و لم يكُن من مصلحته اتّخاذ مثل هذا الموقف، لأنَّه، في تلك الحالة، يكون قد نَسَفَ الأُسس التي تنبني عليها شرعية حُكمه**» [123]، فأبقى على مقوِّمات هذه العلاقات و مكوِّناتها (الطاعة للسلطان و الدُّعاء له من أعلى المنابر و وضع اسمه على النقود المتَداولة و طلب الفرمان السلطاني للتولية و اعتماد اللغة التركية في المراسلات الرسمية و إرسال الهدايا إلى السلطان و إلى الصدر الأعظم، و غيرها)، و تواصل العمل بهذه القواعد بشكلٍ عادي [124]. غير أنَّ حمُّودة باشا حاول منذ الأيَّام الأولى من ولايته - و دون أن يُفصِحَ عن ذلك عَلَنًا - الحدَّ من هذه التبعية، كما حاول في عديد المناسبات إثبات ذاتية «دولته» و استقلال قرارها، مع السعي إلى اجتناب التصادم و المُواجهة مع الدولة العثمانية. في هذا السياق، و بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه حول الأزمة التي اندلعت بين تونس و إسطنبول في جانفي 1795 م / جمادى الثانية 1209 هـ إثر تدخُّل حمُّودة باشا في شؤون طرابلس، يُذكر أنَّ هذا الباي رفض في أكتوبر 1798 م / جمادى الأولى 1213 هـ أوامر السلطان العثماني بنقض الصلح و قطع العلاقات مع فرنسا بسبب حملة Napoléon Bonaparte على مصر، كما رفض طلبَ الباب العالي الكفَّ عن قرصنة السفن النمساوية. و من المواقف الدالَّة كذلك على سعي حمُّودة باشا إلى إظهار استقلالية بلاده و عدم اعتباره للعلاقات التاريخية بينها و بين الدولة العثمانية، تصرُّفه إزاء مبعوثي إسطنبول الذين يفدون عليه في مهمَّات رسمية، إذ يُذكر بأنَّ تخوُّفه من غدر جُند التُرْك المنتمين إلى جيشه، و من خلال ذلك تخوُّفَه من الجنس التركي عموما

[122] بلغ عدد القناصل المعتمدين بتونس في عهد حمُّودة باشا سبعة عشر قنصلا يُمثِّلون فرنسا و بريطانيا و الولايات المتَّحدة الأمريكية و إسبانيا و النمسا و هولندا و الدانمارك و السويد و روسيا و باتافيا (Batavia، جاكارتا حاليا) و الدويلات التي ستتَّحد فيما بعد و تتولَّدُ عنها إيطاليا الموحَّدة، و هي صقلية (Sicile) و البندقية (Venise) و سردانيا (Sardaigne) و نابولي (Napoli) و توسكانا (Toscane) و راغوسا (Ragusa) و ليغورنة (République Ligurienne). و بلغ عدد تمثيليات تونس الدائمة بالخارج خمسًا يُسيِّرها «وكلاء» في كلٍّ من جبل طارق و جنوة و مرسيليا و مصر (وكيل مقيم بالإسكندرية) و إزمير، هذا علاوة على السفارات التي يُكلِّف بها الباي مبعوثيه لدى الدول الأجنبية لأداء مهامَّ تتطلَّب في الكثير من الأحيان القيام لمدَّة طويلة نسبيًّا، و لكنَّها غير دائمة، في البلدان المقصودة.

[123] حسن العنابي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[124] ورد في محاضرة ألقتها Annie Rey-Goldzeiguer، أستاذة بجامعة Reims، خلال الملتقى الدولي الذي نظَّمته جامعة مَنُوبة في ديسمبر 1994 (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites – XIX^{ème}, XX^{ème} siècles) :

Depuis Hussein Ben Ali, le titre de Bey est donné à titre hériditaire dans sa famille et la Porte lui confère le titre de Pacha. La Porte accepte donc l'autonomie, mais condidère le Bey comme un simple gouverneur nommé par elle et soumis à son agément. (Elle) n'emploie jamais le titre de Bey, mais, dans ses Firmans, le désigne comme Pacha et Wali de Tunis et lui octroie un grade militaire dans la hiérarchie de l'armée ottomane. Bref, les deux partenaires préfèrent le non-dit, la Porte pour affirmer sa souveraineté sur la Tunisie, le Bey pour s'affranchir de toute tutelle qu'il ne veut que formelle.

و حتّى المبعوثين الرسميين منهم، جعله في بعض الأحيان «**يحترز منهم** (أي المبعوثين العثمانيين الرسميين) **و يأمر حرسه بنزع** سلاحهم قبل دخولهم عليه، و لا يأخُذ في الإعتبار **الإهانة التي تترتّب عن ذلك الإجراء غير اللائق تشريفاتيًا**، و ذلك ما حدث سنة 1789 م / 1203 هـ **عندما وصل مبعوثٌ خاص من السلطان** (في مهمّة). **و لمّا احتجّ المبعوث العثماني** (على نزع سلاحه) **و هدّدَ بإبلاغ ذلك للسلطان، ردّ عليه الباي بأنّه عليه أن يذهب إلى سيّدِه و يُعلمه أنّ حمُّودة باشا "أميرٌ ذو سيادة في تونس"** [125].

مع بقية بلدان العالم، حرص حمُّودة باشا، الذي خرج من حروبه و أزماته مع بعضها مرفوع الرأس، مُهابا، «**فكان أقوى حُكّام شمال إفريقيا، غير أنّه لا يرغب في الظهور بذلك المظهر**» [126]، على أن تكون له و لبلاده، اقتداءً بوالده، علاقات تعاون و مودّة مع أكبر عدد من البلدان الأجنبية و على أن يكون محايدا إزاء الخلافات التي قد تنشُبُ فيما بين هذه البلدان. و من مميِّزات سياسته الخارجية أنّه لم يكُن يخشى قوة بعض الدول و مكانتها، من ذلك مثلا أنّه أقدم على طرد القنصل الأمريكي بسبب اندلاع خلاف بين بلاده، الولايات المتّحدة، و تونس بخصوص تنقيح بعض بنود المعاهدة الممضاة بينهما و التي اعتبرت أمريكا أنّها مجحفة، و هو خلاف أدّى إلى تهديد العاصمة التونسية بالقصف من قِبل الأسطول الأمريكي. غير أنّ حمُّودة باشا، بفضل حنكته و انفتاحه، أنهى الخلاف بالحُسنى، ثمّ عمل فيما بعد على تحسين علاقات بلاده بهذه الدولة العظمى و أوفد إليها سفيرا للغرض و وطّدَ معها العلاقات الدبلوماسية و المبادلات التجارية. في السياق نفسه، كان حمُّودة باشا شديد الحرص على تمتين الصلة بالقناصل المعتمدين في تونس و على تأمين إقامتهم و منحهم العديد من الامتيازات الجمركية بخصوص أملاكهم و حاجياتهم، لكنّه كان في ذات الوقت صعب المِراس مع الذين منهم يتعدّون حدود مشمولاتهم أو يتصرّفون معه و مع رعاياه بطريقة غير لائقة. و قد حدث أنّه فرض في بعض الأحيان على الدبلوماسين المعتمدين لديه بعض الجوانب من تشريفاته، حتى و لو كانت غير مناسبة لهم، كما كان لا يتردّد في مطالبة بعض الدول بإبدال قناصلهم المعتمدين بتونس إذا اتّضح لديه أنّهم غير صادقين أو غير أكفاء.

تميّزت سياسة حمُّودة باي الخارجية كذلك بعدم تردُّده في التهديد أو حتّى في استعمال القُوّة لبلوغ أهدافه أو للدفاع عن بلاده أو لاستعادة حقوق وطنه التي يبدو له أنّها هُضمت أو انتُهكت، و قد رأيناه - كما سلف الذكر - يشنُّ حربا على البندقية لمدّة ثماني سنوات و في النهاية يحصُل على ما يُريد، كما رأيناه يتدخّل في شؤون طرابلس لمنع مبعوث السلطنة العَليّة من إجراء تغيير على مستوى ولايتها و يهجم على الجزائر لوضع حدٍّ لغطرسة حُكّامها و لحماية مصالح أبناء وطنه. إلى جانب كلّ ما سبقت الإشارة إليه، حرص حمُّودة باشا على أن تكون لبلاده علاقات تعاون بنّاء مع مختلف دول العالم، لذلك أمضى خلال فترة حكمه أكثر من خمس

---

[125] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا». و يورد نفس المؤرِّخ نصّ ردّ حمُّودة باشا للمبعوث العثماني، نقلاً عن تقرير بعثه القنصل البريطاني بتونس إلى حكومته حول هذه الحادثة.

[126] حسب ما كتبه قنصل بريطانيا في تقرير وجّهه إلى حكومته. أورده رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

عشرة معاهدة و اتّفاقية سياسية و دبلوماسية و اقتصادية مع عديد البلدان، منها النمسا (ربط علاقات قنصلية و صلح) و إسبانيا (ربط علاقات قنصلية و تنظيم المبادلات التجارية) و كورسيكا (صلح) و الولايات المتّحدة الأمريكية (سلم و تعيين قنصل أمريكي بتونس و علاقات تجارية) و صقلية (صلح) و البرتغال (صداقة و تمكين السفن التونسية من القرصنة في المحيط الأطلسي) و نابولي (صلح) و سردانيا (صلح) و بريطانيا (صلح و تعاون)، و كذلك مع بلدان أخرى مثل الدانمارك و البندقية و هولندا و السويد و الفاتيكان و توسكانا و جمهورية راغوسا (Ragusa). على أنّ فرنسا فازت بقصب السبق في هذا المجال، إذ أمضى معها حمّودة باشا ما لا يقلّ عن خمس معاهدات تعلّقت الأولى (جوان 1781) بتجديد امتياز صيد المرجان، و الثانية (أكتوبر 1782) بتوطيد العلاقات السياسية و التجارية بين البلدين و تنظيم امتياز صيد المرجان، و الثالثة (ماي 1795) بالتزام البلدين باحترام المعاهدات السابقة و ضبط المياه الإقليمية بينهما، و الرابعة (أوت 1800) بإنهاء حالة الحرب بين البلدين التي كانت قد أعلنت إثر غزو مصر من قبلها، و أخيرا الخامسة (فيفري 1802) بتأكيد إنهاء حالة الحرب و إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه و توطيدها. و يُذكر في هذا الصدد أنّ حمّودة باشا كان، مثل أبيه، مُهتمّا شديد الاهتمام بموضوع العلاقات مع هذا البلد، من ذلك أنّه «**قوّى حراسة باب البحر حيثُ توجد مُعظم المصالح الفرنسية خوفًا عليها ممّا قد يلحقها من اعتداء**» [127]، و أظهر في أكثر من مناسبة شغفَهُ بمبادئ الثورة الفرنسية (1789)، و كان مُطّلعًا على القانون المدني الفرنسي الشهير الصادر سنة 1804 (Le Code Napoléon)، كما كان لا يتردّدُ في التعبير عن إعجابه بالإمبراطور Napoléon Bonaparte إلى درجة أنّه كان يتمنّى للمسلمين قائدًا من طرازه. و في المُقابل، كان «**نابليون الأوّل، سلطان الفرنسيس، يذكُرُ هذا و يعدُّه من جميل صُنع هذا الباي، و كانت بينهما مهاداة و صِلة**» [128].

لم يُنهِ حمّودة باشا السنة الخامسة و الخمسين من عمره عندما فاجأته المنيَّة إثر نوبة قلبية ليلة عيد الفطر لسنة 1229 هـ / 15 سبتمبر 1814 م، فرحل تاركا وراءه بلدا ينعم باقتصاد مزدهر و وضع اجتماعي سليم، كما ترك إنجازات هامّةً في جميع القطاعات لا تزال قائمة إلى اليوم، منهاً الموانئ و الأبراج و الأسوار و الثكنات و دور صناعة السفن و معامل صنع المدافع و القذائف و البارود و غير ذلك من المرافق و المشاريع ذات النفع العام، هذا علاوة على الإصلاحات و التحسينات الهيكلية التي شملت المؤسسات الرسمية و الإدارية و قطاعات التجارة و المال و الجباية، فدخل التاريخ من بابه الكبير و اعتبره جلُّ المؤرّخين أحد أشهر - بل رُبّما أشهر - البايات الحسينين و أشدّهم حرصا على إشاعة العدل و المساواة و إعلاء كلمة القانون و صيانة حرمة الوطن و الذود عنه و تأمين التعايش السلمي بين السكّان مهما اختلفت أجناسهم و دياناتهم. و هو الباي الذي «**أقبل الناسُ في أيّامه على الفلاحة و التجارة**

[127] حسن العنابي في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

[128] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

و الصناعات، و كثُر العمران و ظهرت الثروة بين السكّان» [129]، و ذلك بالرغم ممّا أصاب البلاد من النائبات الصحِّية (الأوبئة) و الطبيعية (المجاعات)، و بالرغم من الحروب و المعارك التي دارت بين تونس و جارتيها طرابلس و الجزائر و بينها و بين بعض البلدان الأوروبية، و بالرغم من محاولات الانقلاب التي دبَّرها جند التُرْك ضدّه. و قد اتَّفَقَتْ «**جميع المصادر التاريخية على اعتبار عهد حمُّودة باشا "العصر الذهبي" للدولة الحسينية**، كما اتَّفَقَتْ على أنَّ حصيلة نجاحاته و انتصاراته كانت كبيرة، **لكن الانتصار الحاسم كان على حساب دايات الجزائر، فبعد الحرب الأولى في جانفي 1807، نجحت الأمحال التونسية في جويلية/ أوت من نفس السنة في الانتصار على أتراك الجزائر و رفع الوصاية الجزائرية نهائيا، و بالتالي تحقيق الاستقلال السياسي للبلاد»** [130].

و ختاما، تجدُر الملاحظة إلى أنَّ من صفات حمُّودة باشا الدالَّة **على** تعلُّقه الشديد باحترام القوانين و الأعراف أنَّه كان قبل وفاته بقليل مُقرًّا العزم على الإعداد لتدارك الخطأ «الدستوري» الذي مكّنه من اعتلاء العرش الحسيني مكانَ ابن عمِّه محمود بن محمد باي، الوريث الشرعي للحكم، ذلك أنَّه، وهو الذي شذَّ عن قاعدة أسلافه بعدم تعيين ولي للعهد، كان يعلم علم اليقين بأنّه و والدَه من قبله قد تولّيا الحكم في إطار خرق واضح لقاعدة التداول على كرسيِّ السلطة التي أقرَّها جدُّه حسين بن علي، لذلك سعى قدر ما استطاع و منذ الساعات الأولى من ولايته إلى إصلاح الوضع، على الأقل أدبيا و معنويا، فعمل على استرضاء ابن عمه محمود باي و أنزله مكانة مرموقة و زوَّجه أختَه و بقي على امتداد فترة حكمه يكنُّ له المحبة و التقدير و يستشيره في أمّهات المسائل و الملفَّات. و قد عمل محمود باي من ناحيته على كتم غيظه و قبول الأمر الواقع، فبادل ابنَ عمه حمُّودة نفسَ المشاعر و أصبح عضُدَه الوفي و مستشارَه الصادق على امتداد فترة حكمُه. لذلك قد يكون حمُّودة باشا فكَّر في آخر أيامه في التوصية بإرجاع الحق المُغتصَب إلى صاحبه بعد مماته، لكنَّ وفاته الفجئية حالت دون ذلك، و ربما كان يعتقد بأنَّ الأمر سيكون ضمنيا و آليا على الشكل الذي تصوَّره، إذ أنَّه كان يظنُّ بأنَّ أفراد العائلة و كبار رجالات الدولة و الوزراء كانوا يعلمون بأنَّ قاعدة الوراثة لا بُدَّ أن تعود إلى التطبيق مباشرة بعد رحيله و أنَّهم سيُعيدون الأمور إلى نصابها بالمناسبة، لكن شيئا من ذلك لن يتمَّ كما سيأتي بيانه.

---

[129] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[130] ورد في المُؤَلّف الجماعي «المغرب العربي الحديث من خلال المصادر».

109 – عثمان باي – 6
بن علي بن حسين بن علي

كان من المفروض أن يتولّ محمود بن محمد الرشيد باي كرسيّ السلطة إثر وفاة ابن عمّه حمُّودة باشا للأسباب التي ذُكرت آنفا، غير أنّ الوزير الأكبر، يوسف صاحب الطابع، رأى غير ذلك خلال اجتماع أعيان الدولة و أفراد العائلة الحاكمة، إذ تعلّل بعدم تعيين وليّ للعهد من قبل الباي المتوفّ و فاجأ الجميع بتقديم عثمان باي، أخي حمُّودة باشا، لكرسيّ الحكم و طلب من كافّة الحاضرين مبايعته في الحين، مُعلّلاً اختياره بأنّ «المتوفّ يخلفه أخوه»، فتمّت المبايعة دون تردُّد [131]. على أنّه يبدو أنّ أهمّ مُبرِّر لهذا الاختيار إنّما هو أنّ **«صفات هذا الباي الباهتة و السلبية هي التي دفعت يوسف صاحب الطابع لاختياره ليبقى له النفوذ في الدولة»** [132].
و أمام هذا المنعرج المُفاجئ، حاول محمود باي، الذي حسب أنّه سيستردُّ آليًا حقّه الشرعي في اعتلاء العرش بعد وفاة ابن عمّه حمُّودة باشا، أن يُقنع الحاضرين بموقفه، و ذلك بالتّوجُّه إليهم بالقول : **«الأمرُ واضح** (إشارة إلى أحقّيته كأكبر أبناء البيت الحسيني الأحياء سنًّا) **و الخيارُ لكم في من تُقدِّمونه لأنفسكم»** [133]، فلم يستجب أحدٌ لرغبته.

باشر عثمان باي مهامّه، فبدا منذ الأيّام الأولى من ولايته عديم التجربة، ضعيف الإرادة. و قد ظهر عليه ذلك من خلال بعض الإجراءات التي أقرّها و التي لا طائل من ورائها، بل إنّ بعضها كان تافها، منها وضعُ ستار ببيت الباشا يفصلُ بينه و بين بقية من فيها، و منها الإذن بتغيير زيّه و زيّ كبار المسؤولين دون أيّ مُبرِّر، و غير ذلك من المسائل المنعدمة الأهمّية. في ذات الوقت، ظهرت عليه علامات سوء التدبير و قلّة الكفاءة، من ذلك أنّه اختار الاعتماد على اثنين فقط من بين الأعيان و الإطارات الذين كانت تزخر بهم الدولة التونسية آنذاك، فاستغنى عن خدمات مجموعة كبيرة من أصحاب التجربة و الكفاءة دون مُبرِّر، و أبطل قرارات أخيه و سلفه حمُّودة باشا القاضية بإحاطة ابن عمِّهما محمود باي - الذي هو في ذات الوقت زوج أختهما - بالعناية و العطف اللازمين، فأذن بإخراجه من البيت الذي كان يقيم و عائلته فيه و أسكنه بيتا متواضعا. و من النقاط السلبية الأخرى التي سُجِّلت عليه جنوحُه إلى مخالطة أصدقاء و خلاّن عديمي الثقافة، على عكس ما كان يفعل والده علي باي و أخوه حمُّودة باشا، فتدافع حوله الوشاة و المتملِّقون، و نصحه بعضهم بإبعاد يوسف صاحب الطابع، أو على الأقل بالحطّ من مكانته، و أشار عليه آخرون منهم بتعيين ابنه صالح باي وليًّا للعهد رغم صغر سنّه، لئَلاّ يخرج الحكم من سلالته.

[131] هذه هي المرّة الثالثة التي يُحرم فيها محمود بن محمد الرشيد باي من «حقّه الشرعي» في اعتلاء العرش، إذ سبقتها مرّة أولى كانت إثر وفاة والده و مرّة ثانية حدثت إثر وفاة عمّه علي باي.

[132] أحمد الطويلي في تحقيقه لكتاب ابن أبي الضياف، «الإتحاف».

[133] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

كثر الحديث حول التصرُّفات اللامسؤولة لعثمان باي و انتشرت أخبارُ سياسته الفوضوية، فانفضَّ من حوله الكثيرون من الأعيان و كبار المسؤولين، و منهم يوسف صاحب الطابع، الذي فكَّر في وقت ما في الهرب خوفا على مصيره من الوشاة، و في ذات الوقت بلغ الحقد و الضغينة في نفس ابن عمِّه محمود باي مستوى أضحى صعب الاحتواء بعد أن أفلت من يده كرسيُّ الدولة في ثلاث مناسبات، و بعد أن شعُر بأنَّ مناسبة رابعة هي الأخرى على الأبواب لتمنعه من حقِّه في تولِّي السلطة، و هي المتمثّلة في ما بلغ إلى علمه بأنَّ صالح باي، ابن عثمان باي، أصبحَ يُفكِّر بجدِّية في استصدار قرار من والده ليفوز بولاية العهد. لهذه الأسباب أساسا، أقدم محمود باي، بالتعاون مع وَلَديه حسين و مصطفى، على اغتيال ابن عمِّه عثمان باي في الليلة الفاصلة ما بين 20 و 21 ديسمبر 1814 م / 7 و 8 مُحَرَّم 1230، ثمَّ مباشرة إثر ذلك، أذن بإلقاء القبض على وَلَدَيه و إعدامهما دون محاكمة، ثمَّ دُفن جميعهم بتربة آلهم، المُسمّاة اليوم «تربة الباي» [134]، كما أذن بإعدام رئيس المماليك و المترجم الرسمي في عهد حمُّودة باشا، Mariano Stinca، و كذلك طبيبه الخاص، محمود المملوك (و اسمُه الأصلي Mendrici) بعد اتهامهما باغتيال سيِّدهما حمُّودة باشا بواسطة سُمٍّ وضعاه في قهوته أو في تبغ غليونه بتحريض من صالح بن عثمان باي و بعلم من عثمان باي نفسه، و هي تُهمة تبدو مُفتعلّة، إذ لم تُثبت صحَّتَها المصادر التاريخية المتعدِّدة [135]. و يبدو جليا أنَّ محمود باي صَنَعَها فقط لتبرير عملية اغتيال ابن عمِّه عثمان بدعوى الثأر لدم حمُّودة باشا حسب ما أشاعه رسميا في مختلف الأوساط و لدى السلطنة العثمانية و السفراء الأجانب [136].

و هكذا، لم تدم ولاية عثمان بن علي باي سوى ستَّة و تسعين يوما، فرحل دون أن يترك أثرًا يُذكر و خلفه قاتلُه محمود بن محمد باي الذي بويع في الإبَّان بعد أن ضمن لنفسه مساندة يوسف صاحب الطابع، الوزير ذي المكانة المرموقة في الدولة.

[134] تُربة الباي مقبرة مُخصَّصة للبايات الحُسينيين دون سواهم أنشأها حسين بن علي تركي في بداية عهده. يقول الشيخ الصغير بن يوسف في «المَشرعْ الملكي» : **«و من ترقُّبه للموت و خوف فجأته، بنى تُربة عظيمة أعدَّها لنفسه و لقرابته، و بنى بقُربها كُتَّابا لنفع أولاد المسلمين و تعليمهم القرآن العظيم، و بنى بقُربها المدرسة التي قريب دار أسطا مراد».**

[135] أوردها Gay Oscar في La Tunisie, notice historique و Alphonse Rousseau في Les Annales tunisiennes

[136] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

Selon Rached Limam, auteur de «Siasat Hammouda Pacha 1782-1814», la version de l'empoisonnement n'apparut qu'après la prise du pouvoir par Mahmoud Bey qui la diffusa pour justifier son coup d'état contre Othmane Bey… Elle ne figurait ni dans les annales de Ibn Dhiaf, dont le père était alors un proche collaborateur des beys, ni dans les rapports des consuls d'Angleterre et de France qui étaient souvent si bien informés. Rached Limam conclut en rejetant la thèse de l'empoisonnement.

110 – محمود باي – 7

بن محمد الرَّشيد بن حسين بن علي

جلس محمود بن محمد باي، و عمره سبع و خمسون سنة، على كرسيِّ الحكم غداة اغتيال ابن عمِّه عثمان بن علي باي (21 ديسمبر 1814 م / 8 مُحَرَّم 1230 هـ)، و تلقَّى البيعة الرسمية دون أيِّ إشكال و أبقى كلَّ وزراء ابن عمِّه حمُّودة باشا في مناصبهم، و أفرد منهم يوسف صاحب الطَّابع بمكانة متميِّزة، إذ ثَبَّته على رأس الوزارة الكُبرى و أضاف إليه خطَّة خزندار، ثمَّ خاطبه بالقول «**إنّك باشرت هذه المملكة مع سيِّدك**- و يعني حمُّودة باشا - **و علمتَ ما يضرُّها و ما ينفعها بالمباشرة و التجريب، و أنا لم أُباشر شيئا لأنِّي كنت جليس بيتي، متفاديا عن الخليط و الحاشية و الأتباع، راضيا بذلك، فافعل ما كنت تفعله أيّامَ ابن عمِّي حمُّودة باشا، و لا تتوقَّف في المصلحة على أمري، و أنا أتوقَّف على رأيك**»[137]، ثمَّ أذن لأولاده بأن يكونوا رهن إشارته و أن يتعاملوا معه و كأنَّهُ أبوهم الثاني. و لمزيد تمييزه من غيره من رجال الدولة زوَّجه ببنت عمِّه، أخت حمُّودة باشا و عثمان باي و أرملة سلفه مصطفى خوجة. و يُذكر أنَّ زوجة محمود باي، و هي آمنة ابنة علي باي الثاني، التي عاشت مرارة اغتيال أخيها عثمان و تألَّمت كثيرا من ذلك، قد جمعت وَلَدَيها حسين و مصطفى و فرضت عليهما التعهُّد بالقَسَم على المصحف الشريف باحترام قاعدة الوراثة داخل البيت الحسيني على أساس أنَّ الأكبر سنًّا من أبناء البيت الذكور يرث العرش بقطع النظر عن نوعية صلته العائلية بالباي المتوفَّى[138].

لم يكن يوسف صاحب الطابع يعلم بأَنَّ هذه الحظوة المبالغ فيها ستنقلب عليه يومًا ما بسرعة فائقة، لأنّها ستتسبَّب له في تكاثر الحُسَّاد و الأعداء، و ذلك ما حدث فعلا بعد شهر و بضعة أيام، إذ كان أوَّل من أصبح يكيد له و يتآمر عليه هو إسماعيل باي، أخو محمود باي. و سببُ ذلك أنَّ يوسف صاحب الطابع هو الذي كان وراء إقصائه من قيادة المحالّ التي كان أخوه محمود باي ينوي ترشيحه لتقلُّدها، إذ نصح الباي بان يُعيِّن إبنه الأكبر، حسين باي، لها، لأنَّها تمنح صاحبها آليا منصب ولاية العهد. ثمَّ انضمَّ إلى صفوف الكائدين و الحُسَّاد الكثيرون من رجالات الدولة، و على رأسهم ابنا الباي، حسين و مصطفى، اللذان أصبحا يشعران بشيء من الكبت و الغُبْن بسبب ردع يوسف صاحب الطابع لهما و تشديده عليهما بمنعهما من التصرُّف كما يشاءان، و حتَّى في حياتهما الخاصة. ثمَّ التحق بالمجموعة

---

[137] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[138] يقول المختار باي في كتابه De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis :

Cet évènement détermina la mère des deux princes à agir, les amenant à jurer de respecter désormais le principe agnatique dans la succession du trône. Dorénavant, le doyen mâle de toute la famille husseinite accèderait au pouvoir peu importe son degré de parenté avec le défunt souverain. Cette règle serait respectée jusqu'à l'abolition de la Monarchie et l'institution de la République par l'Assemblée Constituante le jeudi 25 juillet 1957.

المتآمرة الوزير محمد العربي زرُّوق [139]، خال الأميرين حسين و مصطفى «بالرضاعة»، الذي أضحى يتربَّصُ بيوسف صاحب الطابع لأنَّه نصح الباي بالتخلّي عن كلّ الذين ساعدوه في تدبير المؤامرة التي بفضلها أطاح بابن عمِّه عثمان لئَلاّ يكون «رهينة» عندهم، و قد كان هو نفسه، أي محمد العربي زرُّوق، من بينهم. و قد أدَّت كلُّ هذه الضغائن و التراكمات في نهاية المطاف إلى تلفيق تهمة التآمر للوزير يوسف صاحب الطابع ضدَّ الباي و أخيه و ابنَيْه، و حتَّى تهمة المشاركة في اغتيال حمُّودة باشا، ممّا تسبَّب في قتله غدرا أواخر جانفي 1815 م / أواسط صفر 1230 هـ و هو بصدد الدخول إلى قصر باردو لمقابلة الباي الذي دعاه للمساءلة و التثبُّت منَ الأمر [140]. و من الغريب أنَّ محمود باي، بالرغم من أنَّه لم يتأكّد من صحَّة التُهمة و لم يقف على أركانها، لم يُحرِّك ساكنا بعد عملية القتل - التي قد تكون جدَّت دون إذنه أو علمه - بل إنَّه ترك العنان لأعداء وزيره المقتول للتمثيل بجثّته و لنفي أو إعدام العديد من أتباعه ظلما و دون محاكمة، كما أنَّه استحوذ على جميع ممتلكاته و أمواله لفائدته الشخصية. و لم يَدُم أمر محمد العربي زرُّوق طويلا، إذ لقي هو الآخر حتفه خنقا بعد بضع سنوات (أكتوبر 1822 م / مُحَرَّم 1238 هـ) من مقتل سلفه و ضحيته يوسف صاحب الطابع و لأسبابٍ كذلك واهية و تُهَم باطلة افتعلها حُسَّاده، و منهم مرَّة أخرى حسين و مصطفى، ابنا محمود باي، و تمَّت مصادرة مكاسبه المنقولة و غير المنقولة و قُتل أو سُجن العديد من رجالاته و خَلَفَهُ في الوزارة الكبرى حسين خوجة باش مملوك [141].

لم يعُد محمود باي، الذي كان متقدِّما في السنِّ و يعاني من مرض مزمن، مباشرا لشؤون الدولة بنفسه، إذ أوكل نصيبا وافرا من مهامِّه إلى وزيره يوسف صاحب الطابع كما سلف الذكر - إلى حين قتله - ثمَّ عيَّن أكبر أبنائه، حسين باي، وليا للعهد برُتبة تشبه رتبة الباي المساعد، و أعفاه من قيادة الأمحال و أوكلها إلى ابنه الثاني مصطفى، «**و تَخَيَّرَ الإقامة جوارَ**

---

[139] أصل محمَّد العربي زرُّوق من باجة. كان والدُه مكلَّفا بصيانة قصر الباي في باردو و كانت زوجة محمود باي أخته من الرَّضاع. يفيد Jean Ganiage في Les origines du protectorat français en Tunisie بأنَّه جدّ العربي زرُّوق، وزير محمد الصادق باي (1859-1882) و رئيس بلدية العاصمة، و الذي سيتميَّزُ بمعارضته لانتصاب الحماية الفرنسية على تونس في 12 ماي 1881.

[140] يُبيِّن عز الدين قلُوز في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، أنَّ سقوط الوزير يوسف صاحب الطابع و نهايته المأساوية يعودان إلى أسباب أعمق من تلك التي ذكرها المؤرِّخون المعاصرون لهذه الأحداث، أمثال ابن أبي الضياف، صاحب «الإتحاف»، فيقول :

Derrière cette accusation, le grief fondamental était l'attachement de Youssef Saheb Ettabaa à une politique pro-turque et anti-française.

[141] حسين خوجة باش مملوك من أصل صقلّي، اختطفه قراصنة تونسيون بجزيرة مَولده في عرض الشواطئ و أهدوه للوزير يوسف صاحب الطابع. نشأ بقصر الوزير و تربَّى على التعاليم الإسلامية، ثم أصبح ملازما له. بعد اغتيال يوسف صاحب الطابع سنة 1815، تحول إلى خدمة الأمير حسين باي بوظيفة باش مملوك، أي رئيس الحرس الخاص المتكوِّن حصريا من المماليك، و تزوَّج أخته. عيَّنه محمود باي في خطة مماثلة للوزير الأكبر سنة 1822 بعد مقتل محمد العربي زرُّوق. عندما تولَّى حسين بن محمود باي العرش ثبَّته في منصبه و كلَّفه بالسهر على تسيير ثروته الخاصة و عمليات تصدير زيت الزيتون، و لكنَّه لم ينجح في مهمَّته فأُقيل سنة 1829 و صُودرت جميع أملاكه و وُضع تحت الإقامة الجبرية بأحد أجنحة قصر باردو. بقي دون وظيفة رسمية بالبلاط إلى حين وفاته سنة 1857.

سيدي أبي سعيد الباجي بجبل المنار و التنزُّه في المرسى و أحدث فيها أبنية» [142]. غير أنَّ هذا «التخلّي» عن مُمارسة الحُكم الفعلي لم يؤثّر كثيرا في السير العادي لشؤون الدولة، فكانت الإدارة تعمل بشكل طبيعي و عجلة الاقتصاد تسير بثبات. على أنَّ عوامل أخرى عكّرت صفو الجو الذي كانت تعيشه البلاد، من ذلك ثورة جُند التُرْك و محاولة الانقلاب التي حاكها البعض من قادتهم بعد أن اتَّهموا الباي و ولي عهده بإهمال البلاد و بتعيين مسؤولين غير أكفاء في مناصب عُليا، و آخذوه بالخصوص بسبب ما بدا لهم احتقارا لذواتهم و استهتارا بمكانتهم من خلال إطلاق سراح سجناء نصرانيين نزولا عند رغبة زوجة وليّ العهد البريطاني [143]، التي افتدتهم خلال زيارتها إلى تونس، و هم سجناء يتَّهمهم جُند التُرْك بأنَّهم أراقوا الدِّماء التونسية و اعتدوا على حرمة البلاد [144]. و قد تمَكّن محمود باي من اكتشاف خيوط المؤامرة قبل حدوثها، فأعدم مدبِّريها و عفا عن بقية الجند. و من العوامل الأخرى التي عكّرت صفو البلاد أوّلا تفشّي مرض الطاعون فيها خلال صائفة سنة 1818 م / 1233 هـ ، ممَّا تسبَّب في موت أعداد هائلة من السكّان و حتّى من الأعيان و في إحداث خلل في سير الحركة الاقتصادية، و ثانيا هبوب رياح عاتية في شتاء سنة 1821 م / 1236 هـ تسبَّبت في تحطيم أسطول بحري كامل يضمُّ ثماني بوارج كانت راسية بغار الملح [145]، و هي بوارج كان محمود باي قد جهَّزها بالمدافع و الأسلحة ليوجِّهها إلى الجزائر لمحاربتها لأنَّ صاحبها نكث صلحا كان قائما بين البلدين يقضي بعدم تعريض البواخر البحرية لعمليات القرصنة من هذا الجانب و ذاك، فكانت هذه الكارثة بمثابة «الهزيمة دون حرب» لباي تونس.

استقرَّت أحوال البلاد بعد ذلك و دامت على هذه الحال، إلى أن توفّي محمود باي يوم الأحد 28 مارس 1824 م / 27 رجب 1239 هـ بعد حكم دام تسع سنوات و ثلاثة أشهر.

---

[142] محمد السنوسي في «مُسامرات الظريف».

[143] هي Caroline de Brunswick, Princesse de Galles، و سيُصبح زوجها هذا ملكاً و سيحمل اسم Georges V

[144] هذا ما أورده ابن أبي الضياف في كتابه «الإتحاف». أمَّا بعض المصادر الحديثة (منها خليفة الشاطر في كتابه «Dépendance et mutations précoloniales») فتُفيد بأنَّ إطلاق سراح المساجين المسيحيين (500 من رعايا سردانيا و 500 من نابولي) قد تمَّ في إطار الاتِّفاقية التي أُبرمت بين محمود باي، والد حسين باي و سلفه، و الأميرال Exmouth، قائد الأسطول البريطاني الذي أرسى بحلق الوادي في أفريل 1816 و الذي فرض على الإيالة التونسية تحت التهديد إطلاق سراح هؤلاء المساجين و كذلك وضع حدٍّ لنشاط القراصنة التونسيين في حوض البحر الأبيض المتوسِّط.

[145] يقول محمد ابن الخوجة في «الرحلة الناصرية بالديار الفرنساوية» : «**و على عهده كان عام تكسير الشقوف الذي تؤرّخ به عجائز الحاضرة التونسية**».

111 – حسين باي – 8

بن محمود بن محمد الرشيد باي

– حسين باي الثاني –

ارتقى حسين بن محمود باي إلى كرسي السلطة إثر مراسم دفن والده يوم الاثنين 29 مارس 1824 م / 28 رجب 1239 هـ و عمره أربعون سنة، فافتتح عهده بإصدار عفو على عدد من المسجونين و جَدَّدَ ثقته في كبار المسؤولين الذين عملوا تحت إمرة أبيه، و في مقدّمتهم الوزير الأكبر حسين خوجة باش مملوك، الذي اكتسب تجربة ثرية في مجال المالية و الاقتصاد عندما كان عضدًا ليوسف صاحب الطابع - و مُعظم هؤلاء الرِّجال هم في الواقع من معاونيه هو حين كان مُباشرًا لشؤون الدولة في حياة والده و بأمر منه - ثم أذن بإحكام تنظيم عملية انتداب الجند و تكوينهم تكوينا نظريا و تطبيقيا يتماشى مع متطلبات العصر، و انتدب فنّيين عسكريين جلبهم من فرنسا لذلك. و عموما، اهتمَّ حسين باي بشؤون الدولة بشكل جدِّي و استعان لذلك بأخيه و ولِي عهده مصطفى باي و بإطارات و إداريين من ذوي الكفاءة و التجربة [146].

بالإضافة إلى ذلك، و بناءً على مُقترح من وزيره الأكبر، بادر حسين باي باتّخاذ جملة من الإجراءات و الإصلاحات شملت أولاها المجالَ النقدي. و قد تمثَّل هذا الإصلاح أساسا في التخفيض في نسبة معدن الفضة في القطع النقدية بهدف وضع حدٍّ للمضاربات التي كان بعض التجّار يقومون بها، و المُتمثِّلة في أنّهم كانوا يبيعون معدنها لحرَفِي الحُلِي و الجواهر، لأنَّ ذلك كان مُربحا لهم أكثر من استعمالها عُملةً في أنشطتهم التجارية، كما تمثّل الإصلاح في قرار التخفيض في قيمة النقود المُتَدَاوَلة (dévaluation) و الذي أصبح بمُقتضاه الريال يُساوي 12 فلسا فرنسيا بعد أن كانت قيمتُه 32 فلسا، و ذلك بهدف التشجيع على التصدير. و شملت إصلاحات حسين باي كذلك مجال الأداءات و الجباية. في هذا المجال قرَّر الباي إحكام طريقة تحديد مبالغ الزكاة على الحبوب و ذلك بتكليف وكلاء من أهل الاختصاص بضبط مقاديرها بما يضع حدًّا لما كان معمولا به إلى حدِّ التاريخ، و هو الاعتماد على تقديرات عشوائية لهذه المبالغ تأخذ في الاعتبار الحدس و التقريب أكثر منهما الحسابات العلمية الدّقيقة. في مجال الجباية كذلك، أقرَّ حسين باي فرض ضرائب و إتاوات على الثمار المُنتَجة في سائر جهات الإيالة بهدف تحسين مداخيل الدولة. على أنَّ جُملة هذه الإصلاحات قد تسبَّبت في الواقع، و على عكس ما يقوله المؤرِّخون المعاصرون لحسين باي، في تدهور الاقتصاد، و بالخصوص على مستوى ميزان المبادلات و الدفوعات مع الجانب الفرنسي، دولةً و تُجّارًا، ممّا سيتسَبَّبُ بعد سنوات قليلة في وضع الحكومة التونسية في حالة ضعف و تبعيَّة إزاء فرنسا و ما سيضمن، إن صحَّ التعبير، لهذه الدّولة الأوروبية، موقفَ حيادٍ (و البَعضُ يقول تواطؤ) من قِبل الدولة التونسية عندما ستُقدمُ فرنسا على احتلال الجزائر في جويلية 1830 م / مُحَرَّمٍ 1246 هـ كما سيأتي بيانُه.

[146] من أشهر الذين انتدبهم حسين بن محمود باي لخدمته الشيخ أحمد بن أبِي الضياف، صاحب الكتاب الشهير «إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان»، و قد ألحقه بديوان الإنشاء بالمحكمة و كلّفه بكتابة سرِّه و عمره آنذاك أقل من 25 سنة.

لهذا الحدث التاريخي الخارجي - احتلال الجزائر - فعلاً شيءٌ من العلاقة بتاريخ تونس، على الأقل بخصوص نقطتَيْن اثنتَين. النقطة الأولى تتعلّق بموقف الدولة التونسية منه و ما ينسبه إليها بعض المؤرِّخين من ضلوع فيه، إذ تُفيد الأحداث التي جرت في ذلك التاريخ بأنَّ ضابطا تركيًّا ساميا، اسمه طاهر باشاً، قد قدم إلى تونس من إسطنبول على متن بارجة حربية كبيرة مكلفا بمهمَّة من قِبل السلطنة تتمثَّل في إقالة صاحب الجزائر، الداي حسين، الذي تسبَّب في إحداث أزمة خطيرة مع فرنسا بإهانة قنصلها و ضربه بمِذبَّة كانت بيده خلال مقابلة متوترة جمعتهُما، و هي الإهانة التي ستكون فيما بعد ضمن جملة الذرائع التي ستعتمدها فرنسا لاحتلال الجزائر مدَّة تزيد على مائة و ثلاثين سنة كاملة. و قد كان هدف الباب العالي من خلع الداي حسين البحث عن حسم النزاع بين الطرفين بالحسنى و وضع حدٍّ للأزمة بأسرع وقت ممكن و تجنيب الإيالة الجزائرية عواقبها الوخيمة. و عندما أرسى طاهر باشا بتونس و اتَّصل بالسلطات التونسية راغبًا في تمكينه من التوجُّه إلى الجزائر عن طريق البر - و ربَّما كان يأمل في أكثر من ذلك، أي في أن تمدُّه تونس بدعم عسكري بالمناسبة - لم يسمح له حسين باي، بعد استشارة أكبر رجالات دولته، بما أراد. و قد اتَّخذ باي تونس هذا الموقف أساسا بسبب خوفه أن تعتبره فرنسا مساعدةً لداي الجزائر و تؤاخذه على ذلك. و أمام هذا الرفض، اضطرَّ الضابط التركي إلى التوجُّه إلى الجزائر بحرا، فوصل إليها بعد فوات الأوان، إذ احتلَّتها القوات الفرنسية في بداية صائفة 1830 م / 1246 هـ . و قد اعتبر طاهر باشا، ساعتَها و فيما بعد، أنَّ تأخير وصوله إلى الجزائر و عدم دخوله إليها عن طريق البر في الوقت المناسب كانا من أهمِّ العوامل التي يَسَّرت احتلالها من قبل القوات الفرنسية، لذلك فهو يُحمِّل باي تونس قسطا من مسؤولية احتلال جارة بلاده من قبل فرنسا. و تجدُرُ الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّ حسين باي كان قد أذن في الوقت نفسه بترحيل كتيبة عسكرية - مائة جندي - قدمت من مصر لمساعدة طاهر باشا على أداء مهمَّته و نزلت بميناء صفاقس حيث أقامت في انتظار الالتحاق بالمبعوث العثماني، فزادت هذه الفعلة في تأكيد الاتِّهام الموجَّه إلى باي تونس في التسبُّب في تعطيل المسعى العثماني لإنهاء الأزمة بين الجزائر و فرنسا، و هو اتّهامٌ أيَّدَ توجيهه إلى تونس بعضُ المؤرِّخين، و ذلك بالقول بأنَّه، «**لو تمَّت تلك المُهمَّة** (أي مهمَّة طاهر باشا) **لربَّما أزالت تعلَّة الحملة الفرنسية و حَدَّدت من أبعادها**»[147]. و تذهب بعض المصادر إلى أبعدَ من ذلك، إذ أنَّها تعتبر أنَّ باي تونس قد يكون استحسن هذا الاحتلال لسببَيْن اثنَيْن، أوَّلهما اعتقادُه بأنَّ سقوط الجزائر يعني في نظره ارتقاءَه و من سيخلفُه على العرش الحسيني إلى مصافِّ الملوك، و ثانيهما مؤاخذتُه الشديدة لدايات الجزائر الذين كان أغلبهم يعتبرون أنَّ تونس تابعة لهم[148]. على أنَّ الأغلبية الكبيرة من المؤرِّخين

[147] أورده عزالدِّين قلُّوز في مداخلة بعنوان «طموحات الأسرة المالكة و المنافسة العرقية و الدسائس الدبلوماسية» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981) ثمَّ أكَّدها في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث بالقول :

Si elle avait abouti, cette mission aurait ôté son prétexte à l'expédition envisagée.

[148] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Le succès des armées françaises en Algérie (1830) fut salué avec joie par le bey Hussein. L'établissement de la France dans la colonie voisine ne délivrait pas seulement le chef de la Régence de son ennemi héréditaire, le dey d'Alger, il mettait, à tout jamais, la Tunisie à l'abri des revendications turques et consolidait ainsi l'œuvre de l'indépendance de ce pays si vaillamment poursuivie par les beys,

و الباحثين يُؤكِّدون على أنَّ باي تونس اختار الحياد التام إزاء هذا الحدث لأنَّه يعتبر نفسه غير معنيٍّ به، و كذلك لأنَّ الحكومة الفرنسية كانت قد وجَّهت إليه تحذيرا واضحا و طلبت منه عدم التدخُّل في القضية [149].

أمَّا النقطة الثانية التي تندرج في إطار علاقة تونس باحتلال الجزائر، فتتمثَّل في قرار حاكمها العام، Le Général Comte Bertrand Clauzel، بالاتِّفاق مع قنصل فرنسا بتونس، Mathieu De Lesseps، تسليمَ وهران و قسنطينة إلى السلطات التونسية (و في مرحلة لاحقة الجزائر [150]) مقابل خراج سنوي قدره مليون من الفرنكات الفرنسية، و تعيين بايَيْن حسينيَيْن على المدينتَيْن المذكورتَيْن [151]، و ذلك خلال اللقاء الذي جمعه بمبعوث حسين باي إليه، الوزير مصطفى صاحب الطابع [152]. و قد استحسن باي تونس هذه الفكرة و أوفد في جانفي 1831 م / 1246 هـ أحد معاونيه إلى وهران لاستكشاف الوضع و تحسُّس الميدان، و كذلك للشروع في بسط نفوذه عليها - بصفة نائب لبايها - في انتظار أن ينتصب عليها رسميا الأمير أحمد، ابن مصطفى باي، فقصدها بحرًا و معه فيلق بمائتين من جنود المخزن. غير أنَّ الحملة باءت بالفشل بعد أقل من تسعة أشهر بسبب ضعف القوَّة العسكرية التونسية عدَدًا و عُدَّةً، و كذلك بسبب مقاومة السكَّان و رفضهم لمشروع إلحاقهم بالإيالة التونسية. و بالمناسبة نفسها أُلغي قرار تعيين الأمير الحسيني الآخر، مصطفى باي، شقيق حسين باي، بايًا على قسنطينة. و يُعزى فشل ضمِّ قَسنطينة و وهران إلى الإيالة التونسية إلى هذه الأسباب، و كذلك إلى الخلاف الذي نشب بالمناسبة بين وزارتَيْ الخارجية و الحرب في الحكومة الفرنسية نتيجة التداخل و الاضطراب اللذين طبعا العلاقة بينهما، وهو ما حدا بملك فرنسا إلى رفض الإذن بالمصادقة على الاتِّفاقية المضاة

---

[149] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

La nouvelle de l'occupation d'Alger parvint à Tunis le 15 juillet. Elle frappa de stupeur et terrifia la polpulation tunisienne… Un certain décalage existait entre la position officielle et celle de la population qui prit fait et cause pour les Algériens.

[150] حسب ما أورده الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[151] يقول محمد الصالح مزالي في كتابه Les Beys de Tunis et le Roi des français :

Le futur Maréchal (Clauzel) conçut le projet de s'assurer la collabortion de la famille Husseinite pour créer, au moindres frais, une sorte d'état africain vassal de la France. Du côté tunisien, la formule ne pouvait être que favorablement acceuillie : elle constituait une éclatante revanche sur un voisin turbulent dont les démélées avaient rempli l'histoire du dernier siècle.

و يُفيد ذات المصدر بأنَّ نيَّة Clauzel كانت ذاهبة إلى أبعد من ذلك، إذ أنَّ مترجمه قال لمبعوث الباي، مصطفى صاحب الطابع :

Considérez comme certain, et vous pourrez en faire part à Son Altesse, qu'il ne s'écoulera pas une année avant que le Pacha de Tunis ne soit investi de la souveraineté sur la totalité du Royaume d'Alger.

[152] مصطفى صاحب الطابع مملوك يوناني من أصل جورجي من مواليد سنة 1785. اشتراه وكيل قايد صفاقس من سوق العبيد في إسطنبول و أهداه إلى حمُّودة باشا باي، ثمَّ وقع عتقه مباشرة إثر موت هذا الباي كما جرت العادة في البيت الحسيني و أُلحق بخدمة خلفه. بعد اغتيال عثمان باي، عيَّنه محمود باي في خدمة ابنه مصطفى باي، فأصبح يرافقه في الخروج على رأس المحلَّة بصفة صاحب طابع. في عهد حسين باي الثاني واصل العمل في خطة صاحب طابع، ثمّ ارتقى إلى خطة وزير أكبر في عهد المشير أحمد باشا باي. هذا وقد كان نفوذه ازداد بعد زواجه من الأميرة محبوبة بنت مصطفى باي سنة 1829. في عهد محمد الصادق باي أصبح رئيسا للمجلس الأكبر لفترة قصيرة، إذ تُوفِّي في ماي 1861 م / شوَّال 1277 هـ .

في الغرض بين باي تونس و الحاكم العام للجزائر [153]. و قد يكون هذا الحاكم العام، الجنرال Clauzel، عُزل من منصبه نتيجة لذلك. و يُذكر بخصوص محاولة ضمِّ المدينتَيْن المذكورتَيْن إلى الإيَالة التونسية أنَّ السلطنة العثمانية عبَّرت عن عدم ارتياحها لحُدُوثها و اعتبرتها خروجا عن تعاليم الدين الإسلامي، فاضطرَّ حسين بن محمود باي إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى إسطنبول لتفسير الموقف التونسي و حمَّل رئيسه مكتوبا يتعلَّل فيه بأنَّه تدخَّل في الشأن الجزائري و رحَّبَ بمقترح الحاكم العام للجزائر، فقط من منطلق رغبته في حقن دماء إخوة في الدين كانوا معرَّضين للقهر و الظلم من قِبل قوَّة أجنبية غازية فاستنجدوا به لمساعدتهم، فنجح المسعى و عادت المياه إلى مجاريها بين الدولة التونسية و الباب العالي.

من الأحداث الأخرى التي عاشتها تونس في عهد حسين باي الثاني تعرُّضها إلى التهديد بالحرب من قبل سردانيا في شتاء سنة 1832 م / 1248 هـ بسبب حجز السلطات البحرية التونسية لمركب سرداني تعمَّد نقل بضاعة ممنوعة. كما تَعرَّضَت البلاد في شتاء السنة الموالية إلى تهديد مماثل من قبل نابولي التي تظلَّم قنصلها لدى الدولة التونسية لسوء معاملة عدد من رعايا بلاده، و هم عملة يشتغلون في قصر الباي، من قِبل مشغّلهم، فلم تقبل السلطات التونسية شكواه، و كادت أن تنشُب حربٌ بسبب ذلك. و قد تَمكَّن حسين باي بفضل حزمه و حنكته من الخروج من هاتين الوضعيتَيْن بسلام. و في ربيع السنة الموالية - 1834 م / 1250 هـ - اندلعت أزمة صلب العائلة القرمانلية الحاكمة بطرابلس حيث قام على صاحبها، يوسف القرمانلي، أبناءُ أخيه و أرادوا خلعه، فاستنجد بجاره حسين باي، فامتنع عن الاستجابة لطلبه عملا بنصيحة وزيره الأكبر شاكير صاحب الطابع [154]. ثم بعد حوالي خمس سنوات من هذا الحدث، وجَّه الطرف الآخر في خلاف العائلة الحاكمة بطرابلس، أبناءُ شقيق يوسف القرمانلي، مكتوبا إلى باي تونس يتظلَّمون فيه من حاكمهم الجديد، ابن عمِّهم يوسف، و يطلبون من حسين باي التدخُّل لدى الباب العالي لفائدتهم، ففعل و وجَّه المكتوب المذكور إلى إسطنبول دون أن يُبدي رأيه في القضية.

دام حكم حسين بن محمود باي إحدى عشرة سنة و شهرين، و وافته المنيّة عن سنٍّ تُناهز إحدى و خمسين سنة يوم الأربعاء 20 ماي 1835 م / 22 مُحَرَّم 1251 هـ إثر مرض ألَمَّ به، فترك وراءه بلدا ينعم باقتصاد مزدهر و بمناخ سياسي سليم. و قد كان هذا الباي حريصا على صيانة كيان

[153] في مذكَرة وجَّهها إلى باي تونس بتاريخ 22 أفريل 1831 م / 10 ذي القعدة 1246 هـ ، (أوردها محمد الصالح مزالي في كتابه (Les Beys de Tunis et le Roi des français يقول القنصل العام الفرنسي بتونس :

J'ai reçu de mon Gouvernement une dépêche qui m'annonce que Sa Majesté le Roi des Français n'a pas jugé à propos de ratifier le traité relatif à la province de Constantine. Sa Majesté a pensé que la forme dans laquelle il était conçu, et mêmes quelques unes de ses stipulations secondaires, pouvaient porter une atteinte fâcheuse aux droits que la France a acquis sur la totalité du Royaume d'Alger.

[154] شاكير صاحب الطابع مملوك من أصل شركسي أو جورجي، اشتراه أحد الأثرياء التونسيين في إسطنبول و عمره إحدى عشرة سنة و أهداه إلى حمُّودة باشا فتربى في قصره. ألحقه حسين بن محمود باي بخدمته، فارتقى في سلَّم المسؤوليات إلى أن أصبح صاحب طابعه ثم وزيره الأكبر بسلطات واسعة و واصل في ذات الخطَّة مع مصطفى باي. كان له دور كبير في انتهاج سياسة استقلالية تجاه الباب العالي، و هو الذي اقترح على الباي لأوَّل مرَّة تحرير المراسلات مع إسطنبول باللغة العربية عوضا عن التركية، كما كان له دورٌ فعَّال في تطهير المالية العمومية على حساب منتجي الزيت و مُصدِّريه، و هو الذي أقنع الباي ببعث جيش نظامي.

دولته [155]، شديد التعلّق باحترام القوانين و الأعراف، قوي العزيمة لردع المخطئين و المغالطين، مؤمنا بالله و رسوله و بالأولياء و الصالحين [156]، كارها للظلم و التسلّط، و لم تصدر عنه إجراءات تعسفية أو جائرة سوى قراره القاضي بفرض خطية مالية (640.000 ريال) على متساكني القيروان بعد أن اتّهمهم شاكير صاحب الطابع ظلما، بناءً على وشاية من واليهم، بالامتناع عن مساعدة الدولة ماليا لتغطية عجزٍ بميزانيتها نتج عن أزمة حادّة في قطاع الزيت.

112 – مصطفى باي – 9

بن محمود بن محمد الرشيد باي

تولّى مصطفى بن محمود باي كرسيَّ تونس يوم وفاة أخيه حسين باي - الأربعاء 20 ماي 1835 م / 22 مُحَرَّم 1251 - و تلقّى البيعة العامّة و الخاصّة خلال موكب رسمي بهيج تناول فيه الكلمة و ألقى خطابا أعرب فيه عن سعادته بتقلّد المهمّة و في ذات الوقت عن حزنه العميق لفقدان أخيه و سلفه حسين باي الذي كانت تربطه به علاقات محبّة و مودّة قويّة جدا. و مباشرة إثر ذلك، «**ابتَدَأَ الأمرَ من حيثُ انتهى إليه أخوه، و لم يُغيِّر شيئًا على الدولة**» [157]، و قرّر تثبيت جميع أعضاد أخيه و معاونيه في مناصبهم، ثم بعد أقلّ من شهرين أوفد إلى إسطنبول الوزير الأكبر، شاكير صاحب الطابع، لاستصدار الفرمان السلطاني المعهود، فأنجز المبعوث المهمّة و عاد بعد رحلة و إقامة دامتا أكثر من أربعة أشهر حاملا معه الفرمان السلطاني و النيشان [158] و السَّيف. و يُذكر أنَّ شاكير صاحب الطابع التقى في عاصمة السلطنة بالضابط السالف الذكر، طاهر باشا، الذي كان حسين باي، سلف مصطفى باي و شقيقه، منعه من دخول التراب التونسي و النزول بجيشه للتوجُّه برًّا إلى الجزائر لخلع صاحبها الداي حسين. و لم يترك طاهر باشا، الذي أصبح في الأثناء من كبار الوزراء في السلطنة و ارتقى إلى رتبة قبطان باشا، الفرصةَ تمرُّ دون تذكير مبعوث مصطفى باي بما حدث له بتونس منذ خمس سنوات خلت، و جَدَّدَ تأكيدَه على أنَّ تصرُّف السلطات التونسية إزاءه في ذلك الظرف قد كان من الأسباب التي عجَّلت باحتلال الإيالة الجزائرية من قِبل فرنسا، و كاد يمنع شاكير صاحب الطابع من مقابلة السلطان العثماني محمود الثاني لطلب الفرمان لسيِّده.

---

[155] حسين باي الثاني هو الذي أعطى لعلم تونس شكله النهائي الذي هو عليه الآن.

[156] كان لحسين باي الثاني اعتقادٌ كبير في الأولياء و الصالحين، الأحياء منهم و الأموات، و منهم بالخصوص سيدي البشير الذي توفّي في عهده (ماي 1827 م / شوال 1242)، و هو الذي شيَّد زاويته غير بعيد عن باب الجزيرة و المعروفة باسمه إلى الآن. و قد كان هذا الباي يُرَدِّدُ بأنَّ والده قد جعله و أخاه مصطفى في حماية سيدي البشير و بَرَكَته.

[157] مُحمَّد السنوسي في «مُسامرات الظريف».

[158] كلمة من أصل فارسي تعني الصورة و أصبحت تعني الوسام.

يُذكرُ أنَّ هذا الضابط العثماني السامي قد بقي مُصرًّا على موقفه المعادي لتونس و مُشدِّدا على مؤاخذته لحُكّامها، و ذلك بالرغم من التوضيحات التي قُدِّمت له في ذلك الوقت و بعده، و بالرغم من المساعي التي بذلها مصطفى باي في ديسمبر 1835 م / شعبان 1251 لاسترضائه و لتهدئة روعه و إثنائه عن موقفه هذا، و هي المساعي المتمثلة في إرسال هدية ذات قيمة إليه خلال إقامته بطرابلس و في تجهيز أسطول بحري به ثلاث سفن بحرية و تسعة مراكب محمَّلة بالخيل و العتاد بقيادة وزيره الأكبر شاكير صاحب الطابع لمساعدته على معالجة الأزمة التي اندلعت بين صاحب طرابلس، يوسف القرمانلي، و ابن أخيه، محمد القرمانلي [159]. و قد بقيت الضغينة التي كان يحملها هذا الرجل تُجاه تونس و مؤاخذته الشديدة لحُكّامها قائمتين، بل إنَّهما أدَّتا به، و هو بصدد القيام بمهمَّته في طرابلس، إلى الرغبة في أخذ ثأره من تونس، و ذلك من خلال عزمه على القدوم إليها بحرًا في سبتمبر 1836 م / جمادى الثانية 1252 هـ لاقتحامها و إلحاقها بالإيَالة الطرابلسية. غير أنَّ هدَفَه لم يتحقّق، إذ «صادف» [160] في ذلك التاريخ أنَّ أسطولا فرنسيا يقوده الأميرال Lalande كان راسيا بميناء حلق الوادي في إطار «زيارة محبَّة و مودَّة» لتونس، فانتهز مصطفى باي هذه الزيارة و وجَّه مكتوبا إلى القنصل الفرنسي يطلب منه لفت نظر الأميرال قائد الأسطول إلى قلق الحكومة التونسية من نوايا القبطان طاهر باشا و يُلمِّح فيه إلى تطلّعه بشوق إلى ما عسى أن تقوم به السلطات الفرنسية لمنع الاعتداء الذي يُخطط للقيام به الأسطول العثماني بقيادة الضابط المذكور.

أجاب قنصل فرنسا على مكتوب مصطفى باي برسالة ضمَّنها بوضوح موقف بلاده من هذه القضية، مبيِّنا تحديدًا أنَّ إرساء الأسطول الفرنسي بحلق الوادي إنَّما هدفه أنْ يمنع «**قدوم قبطان باشا لأجل التصرُّف بما هو مأمورٌ به. و الأميرال، لمَّا بلغه أنَّ قبطان باشا أتى إلى طرابلس و أُعلم أنَّ مرادَه الإتيان إلى تونس، في ذلك الحين، أرسل الأميرال جفنا** (أي سفينة حربية) **من الأجفان التي تحت حكمه هنا ليُعلم قبطان باشا بأنَّ حبيب السلطان الصافي، و هو سلطان الفرنسيس، لا يمكن له أن يتحمَّل هذا التعدِّي بوجه من الوجوه في المملكة التي تحت يده بإفريقيا، لأنَّ قدوم "دونانمة"** (أي أسطول) **المسلمين إلى تونس يتقوَّى بها قلبُ باي قسنطينة الذي عندنا معه في التاريخ مكالمة، و ربَّما حربٌ بيننا، فلأجل ذلك نعلم قبطان باشا أنَّه لا يقدم و يرجع إلى المحل الذي جاء منه. فإن صمَّم و عزم على القدوم، فإنَّ الأميرال واجبٌ عليه أن يصدَّه و يمنعه بالمدافعة القهرية بالقوَّة**» [161]. و قد اتَّخذ القنصل هذا الموقف الصارم بتعليمات صريحة من

---

[159] بلغ الوضع في طرابلس في هذا التاريخ درجة من السوء و التردِّي استحال معها الإصلاح، ممَّا أجبر السلطان العثماني محمود الثاني على إيفاد قبطان طاهر باشا إلى هذه الإيالة قصد البحث عن أفضل السبل للمحافظة على ما تبقى من ممتلكات السلطنة، خاصة بعد ضياع بلاد اليونان والجزائر، فاستقرَّ الرأي على استعادة السلطة و خلع آخر الحُكّام القرمانليين و اعتقاله ثم نقله إلى تركيا. و انهار بذلك نهائيا بيتُ القرمانليين في ليبيا سنة 1835 م / 1251 هـ بعد حكم دام قرنا و ربع القرن.

[160] رُبَّما ظنَّ باي تونس و حكومته في البداية أنَّ وجود الأسطول الفرنسي بحلق الوادي هو بمحض الصدفة و أنَّه قدم في إطار «زيارة محبَّة و مودّة»، و سيتبيَّن من خلال ردِّ قنصل فرنسا على مكتوب وجَّهه له الباي أنَّ هذا الأسطول قدم إلى تونس للتصدِّي لأيِّ تحرُّك عثماني مُحتَمَلٍ تجاهها و لمنع أيّ أطماع إزاء المستعمرة الفرنسية الجديدة، الجزائر.

[161] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

رئيس الحكومة الفرنسية في عهد الملك Louis Philippe. و حال اتّصال مصطفى باي برسالة القنصل، وجّهها إلى طاهر باشا و هو بطرابلس، فتراجع القبطان العثماني عن موقفه و عدل عن إنجاز مخططه. و لعلّ هذا الحدث أضحى يكتسي أهمّية باعتباره نقطة فاصلة في تاريخ البلاد، ذلك أنّه يُبيّن بأنّ علاقات تونس بفرنسا قد أخذت منذئذ، بل حتّى منذ احتلال الجزائر سنة 1830 م / 1246 هـ ، منعرجا و مسارا سينتهيان بعد نصف قرن بانتصاب الحماية الفرنسية بالإيالة التونسية [162].

على الصعيد الداخلي، واصل مصطفى باي العمل بما أقرّه أسلافه في مختلف القطاعات و المجالات و لم يتّخذ قرارات أو إجراءات ذات بال سوى إبطال خطّة «المزوار»، و هي نوع من الشرطة الدينية أو شرطة الآداب و الأخلاق التي يجوب أعوانُها الشوارع و الساحات و المحلات العمومية لفرض احترام تعاليم الدين و للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و إنهاء العمل بفرض تقبيل يد الباي من قِبل قناصل الدول الأجنبية الممثّلة في تونس، و إقرار قانون الخدمة العسكرية الإجبارية على قاعدة القُرعة، و هو إجراء لم يعمّر طويلا إذ تسبّب في إحداث قلاقل و تحرُّكات أدّت في النهاية إلى إلغاء العمل به لمدّة. و على غرار ما جرى في عهد سلفه و والده محمود بن محمد باي، أذن بإعدام عضده الأوّل و وزيره الأكبر، شاكير صاحب الطابع، بعد اتّهامه بالتخطيط للانقضاض على الحكم، و ذلك بالرغم من جليل الخدمات و كبير المهام التي اضطلع بها هذا الوزير تحت إمرته بنجاح ملحوظ.

بعد أقلّ من سنتين و خمسة أشهر من اعتلائه عرش تونس - الثلاثاء 10 أكتوبر 1837 م / 10 رجب 1253 هـ - تُوفّي مصطفى بن محمود باي عن سنٍّ لم تتجاوز الخمسين سنة إثر مرض ألمّ به فجأة، «**وقِصر مُدّته اقتضى أن لا تكون له آثارٌ مَبْنِيّة، و إن كانت آثارُه المعنوية أعظم من الآثار الحِسّية**» [163]، فترك وراءه بلدا ينعم بشيء من الاستقرار و النماء، و لكنّه أصبح جارًا لقوّة احتلال جبّارة انتصبت بالإيالة الجزائرية، بما حتّم على حُكّام تونس منذ ذلك التاريخ التعامل مع هذا الوضع الجديد بكامل الحذر و الاحتياط.

---

[162] يقول المنجي صميدة في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Des rapports nouveaux se créent entre la Tunisie et la France, devenues états voisins. Et ce voisinage ouvrait le pays, bon gré mal gré, à la pénétration économique et politique de la France. Les structures tunisiennes se prêtaient, du reste, à une telle pénétration.

[163] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

113 – المشير أحمدباشا باي – 10
بن مصطفى بن محمود بن محمد الرشيد باي
– أحمد باي الأوَّل، المشير الأول –

تلقَّى أحمد باي الأول، الذي كان عمره إحدى و ثلاثين سنة، البيعة الخاصة يوم وفاة والده (الثلاثاء 10 أكتوبر 1837 م / 10 رجب 1253 هـ)، و البيعة العامَّة من الغد، و تولَّى مباشرة إثر اعتلائه العرش تثبيت كافَّة وزراء أبيه و رجال دولته، و في مقدّمتهم صهره و زوج أخته، الوزير مصطفى صاحب الطابع، و صهره الآخر و زوج أخته، وزير العمالة [164] و المال مصطفى خزندار [165].

تَعرَّضَت الإيالة منذ السنوات الأولى من حكم أحمد باي إلى بعض الهزَّات، منها حركة العصيان التي اندلعت بمنطقة الأعراض بسبب التصرُّفات التعسُّفية و المعاملات الظَّالمة لأحد أعوان محمَّد بن عيَّاد، وكيل «رابطة الطَّعام» [166]، إزاء الفلاحين و التجَّار العاملين في قطاع الحبوب. و قد خشي أحمد باي من أن تنتشر هذه الحركة و تمسَّ بقية مناطق الإيالة، خاصة و قد وصلَ خبرُها إلى أقاصي البلاد و لقيت تعاطُفًا و تأييدا لدى الفلاحين و التجَّار، فخرج بنفسه على رأس جيش برِّي كثيف العدد، قوي العُدَّة، عزَّزه بأسطول بحري مجهَّز بالمدافع و الأسلحة الخفيفة. و لمَّا علم فلاَّحو المنطقة المعنية و تجَّارُها و أعيانُها و سكانُها بإعلان الباي «الحرب» عليهم و بقدومه إليهم بهذه القوة العسكرية الجبارة، تراجعوا عن موقفهم، فهدأت الفتنة دون اللجوء إلى استعمال السلاح، و أمر الباي بإعدام عدد من رؤوسها و عفا عن الباقين.

و من الأحداث التي عاشتها الإيالة كذلك تفشِّي وباء الكوليرا في ربوعها سنة 1849 م / 1265 هـ، و هي آفة مات بمفعولها مائة ألف من السكَّان و الأعيان و العلماء، و منهم الشيخ الذَّائع

[164] وزارة «العمالة» تعني في ذلك الوقت وزارة «الداخلية».

[165] وُلد مصطفى خزندار سنة 1817 بمدينة Kardamila بجزيرة Chios اليونانية و اسمه الأصلي هو Giorgios Kalkias Stravelakis، أُسِّر رفقة شقيقه Jean (أحمد) على إثر مقتل والدهما قُبيل حملة الإبادة التي استهدفت سُكَّان الجزيرة سنة 1822 و بيعَا في سوق الرقيق بإسطنبول، فاشتراهما مبعوث حسين باي الثاني. تربَّى على التوالي في بيوت حسين باي ثمَّ مصطفى باي ثمَّ المشير أحمد باشا باي. تزوَّج كلثوم، شقيقة أحمد باي، و ارتقى إلى أعلى المراتب، فأصبح أمير لواء و خزندارا ثمَّ وزيرا للمال و وزيرا أكبر و رئيسًا للمجلس الكبير. بقي وزيرا أكبر لمدَّة ثماني عشرة سنة تحت إمرة امْحَمَّد باي ثمَّ محمد الصادق باي إلى أن أُقيل بسبب تورُّطه في سياسة الفساد المالي و الإداري التي عرفتها الإيالة في عهد محمد الصادق باي، فخلفه فيها صهره خير الدين باشا. تُوفِّي في جويلية 1878 م / رجب 1295 و عُمُره إحدى و ستُّون سنة.

[166] «رابطةُ الطعام»، أو «الرابطة»، مؤسسة عمومية كان يوجد مقرُّ إدارتها و مخازنُها بالهضبة التي توجد قرب باب سعدون - و التي لا تزال إلى اليوم تحمل هذا الاسم - و بها حاليا مقرُّ وزارة الصحَّة العمومية و كليَّة الطب بتونس و عدد من المؤسسات الإستشفائية العمومية. كانت هذه المؤسسة خلال العهد الحسيني تتكفَّل بشراء منتوجات الفلاحين من القمح و الشعير و تتولَّى توزيعَ قسط منها على تجَّار الجملة و تصديرَ القسط المتبقِّي إلى الخارج، و بالخصوص إلى فرنسا و سردانيا. للرابطة وُكلاء و أعوان في مختلف المدن و في مناطق إنتاج الحبوب داخل الإيالة، منهم هذا الذي تسبَّب في أزمة بجهة الأعراض.

الصيت إبراهيم الرياحي [167] و ابنه، فارتاع الباي منها و بقي أيّامًا يتنقّل من مقرٍّ سكنى إلى آخر. و قد كان خلال هذه المدّة يُقلّل من مناسبات اللقاء بمعاونيه و يمتنع عن حضور المواكب «الشعبية» مثل الأعياد و غيرها، و دام على هذه الحال إلى أن انتهت المحنة.

يُعتبر أحمد باشا باي من أشهر البايات الحُسينيين و من أكثرهم دراية بدواليب الحُكم، غير أنّ شيئا من التناقُض طبع فترة حُكمه، إذ بقدر ما كان بارِعًا و مُحنّكا في سياسة الرعية و في صيانة الذات البشرية - كما سيأتي بيانُه - و بقدر ما كان مخاطبا كفؤًا لدول الجوار و للدول العظمى، و في مقدّمتها السلطنة العثمانية و المملكة الفرنسية، فإنّه في المُقابل كان يُسيِّرُ مشاريع الدولة و ميزانيتَها بغيرِ حكمة.

فمن مظاهر حنكة هذا الباي و تبصُّره اطّلاعُه عن كثب على التجارب الناجحة التي قامت بها بعض البلدان الأجنبية [168] و سعيُه إلى الاقتداء بها، من ذلك تأثره «**بتجربة محمد علي بمصر و بما حققته هذه البلاد العربية من تقدُّم و قوّة و جاه في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر**» [169]، و اعتمادُه إصلاحات عسكرية و تعليمية و سياسية عصرية، و محاولاتُه فتح البلاد على العالم الخارجي في هذه القطاعات. و من ذلك أيضًا سعيُه إلى التأقلم و التناغم - لا محالة بعد فترة من التردُّد - مع الإصلاحات الجوهرية التي أقرّتها السلطنة العثمانية خلال فترة حكم السلطان عبد المجيد و المسمّاة بـ «التنظيمات» [170]، و كذلك مع إنجازات الثورة الفرنسية في المجالات السياسية

---

[167] وُلد أبو إسحاق ابراهيم بن عبد القادر الرياحي ابن ابراهيم الطرابلسي المحمودي بتستور سنة 1766 م / 1180 هـ و تُوفّي بتونس في 6 أوت 1850 م / 27 رمضان 1266 هـ بمرض الكوليرا. يقول محمد صلاح الدين المستاوي في موقع إلكتروني بعنوان «الإسلام : حقائق و أعلام و معالم» بتاريخ 28 فيفري 2009 : «**تخرج الشيخ إبراهيم الرياحي على أيدي العلماء الأعلام من أمثال المشايخ صالح الكواش و محمد الفاسي و عمر المحجوب و حسن الشريف و إسماعيل التميمي و غيرهم، و تولّى التدريس في جامع الزيتونة والجوامع المحيطة به مثل جامع صاحب الطابع حيث عُيِّنَ مدرسا وشيخا للمدرسة التابعة له. ولم يقتصر الشيخ إبراهيم الرياحي على التدريس، بل أضاف إلى ذلك التأليف في شتى الفنون، فترك من بعده الفتاوى العلمية المُحررة والخطب الجُمُعية المُنمقة و عديد الرسائل المفيدة، و له حواشٍ كتبها في النحو و العروض، كما أنّه حرَّرَ ردودًا قيمة على من اعترضوا على شيخه الولي الصالح سيدي احمد التِّجاني، و كان من العلماء الذين انبروا للرد على رسالة محمد بن عبد الوهاب التي وجهها إلى باي تونس (حمُّودة باشا باي الحُسيني) و التي أحالها بدوره إلى شيوخ جامع الزيتونة لتكون الإجابة التونسية علمية موضوعية، و هذا ما تم بالفعل عن طريق الشيخ عمر المحجوب والشيخ إسماعيل التميمي و الشيخ إبراهيم الرياحي رحمهم الله**».

[168] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

Séduit par «le modèle de développement» européen, il voulait s'en inspirer pour consolider la Régence et lui faire rattraper le retard. Il n'était pas un vulgaire imitateur, soucieux d'afficher des marques de modernité… Il était convaincu de la décadence des pays musulmans, y compris la Tunisie.

[169] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي». و يعتبر Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie أنّ أحمد باي كان غيورًا من محمد علي، فيقول :

Ahmed Bey, passionné de questions militaires et jaloux du Pacha d'Egypte Mehemet Ali, entreprit de réorganiser son armée à l'européenne.

[170] «التنظيمات» (Tanzimat) مجموعة مبادئ مستقاة من دساتير البلدان الغربية و قوانينها، و هي تندرج في إطار محاولات تحديث الدولة العثمانية و تأمين وحدة ترابها ضد الحركات القومية بإدماج غير المسلمين وغير الأتراك في المجتمع العثماني. أعدَّها الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا بأمر من السلطان عبد المجيد الأول و تمّ الإعلان عنها في 3 نوفمبر 1839. يُعَدُّ «فرمان التنظيمات» أول نصّ قانوني يتضمّن تغييرات جذرية في النصوص التشريعية للسلطنة، إذ نصَّ على ضرورة ضمان الحقوق و الحريات الأساسية للمتساكنين،

و الاقتصادية و الاجتماعية. على أنَّ بعض المصادر ترى أنَّ أحمد باشا باي، الذي اتَّخذَ بعض القرارات «التقدُّمية» استئناسا بالتنظيمات السلطانية و بالمثال الفرنسي، قد يكون فعل ذلك فقط لأنَّه كان «**يخاف على تونس من الخطر العثماني مثلما يخاف عليها من الأطماع الفرنسية. فمنذ أن قام الأتراك بخلع الباي الحاكم بطرابلس ليجعلوا من هذه المقاطعة «باشيليك» يديرونه بصفة مباشرة، أصبح العاهل التونسي يخشى أن تقوم الدولة العثمانية بنفس العملية في تونس و أن يُصيب العائلة الحسينية ما أصاب عائلة القرمانلي بطرابلس. و لمواجهة الخطر الأجنبي، كان لا بدَّ على أحمد باي من القيام بإصلاحات تهدف إلى ضمان استقلال البلاد، و ذلك طبقا للمناهج الحديثة**» [171]، فبدأ بالتخلي عن مباشرة الحكم شخصيا بين المتقاضين، ثمَّ أقرَّ مبدأ عَقد اجتماع أسبوعي للمجلس الشرعي تحت رئاسته، كما أذن بمُراجعة وضعية علماء المذهب السنّي لتُصبح مماثلة لوضعية نظرائهم من المذهب الحنفي من حيث مكانتُهم و مرتَّباتُهم، و أدخل إصلاحا جذريا على نظام التعليم بجامع الزيتونة، و استجاب بتلقائية - في الحقيقة بناءً على وساطة قنصل فرنسا بتونس - لطلب الرعايا الأجانب من معتنقي الديانة المسيحية لتوسيع الكنيسة الكاثوليكية بباب البحر، و زاد على ذلك بأنْ أبطل مُعيَّن الكراء الذي كان القائمون عليها يدفعونه للدولة التونسية. أمَّا أهم إنجاز حقَّقه أحمد باشا باي في المجالين السياسي و الاجتماعي، و تحديدا في مجال ما أصبح يُسمَّى فيما بعد «حقوق الإنسان»، فقد كان على الإطلاق القانون «الثوري» الصادر في جانفي 1846 م / مُحَرَّم 1262 هـ [172] و القاضي بوضع حدٍّ للعبودية بالإيالة التونسية و منع شراء و بيع الآدميين مهما كانت دياناتهم و ألوانهم و إنهاء المظاهر المُهينة التي كانت تُشاهَد بسوق البركة في تونس العاصمة، حيث كان الرقيق، من ذوي البشرة السمراء و من الأسرى الأوروبيين الذين يجلبهم القراصنة، يباعون فيه كالأغنام. و قد استحسن العلماء و المشايخ هذا الإجراء، كما استحسنه قناصل الدول الغربية المعتمدون في تونس، فعُدَّ من المآثر التي سيذكرها التاريخ و تُرجم إلى اللغات الأجنبية و نُشر في الصحف.

على نقيض ما سبق ذِكرُه، تميَّزت ولاية المشير أحمد باشا باي في مجال تسيير شؤون البلاد، و بخاصَّة على المستوى الاقتصادي و المالي، بشيء من الإسراف في صرف المال العمومي [173] و سوء التقدير لإمكانيات البلاد و تعيين بعض المسؤولين و الأعوان من بين غير الثِّقات. ذلك أنَّ هذا الباي، بالرغم ممَّا كان يعلمه حول ضعف موارد الدولة و عجز ميزانيتها، كان لا يتردد في اتّخاذ

و هي مبادئ تشمل فرض الضريبة على كل فرد وفقًا لوضعه المالي، و شرعية نفقات الدولة، و ضمان حق المُحاكمة و عدم مُعاقبة أيّ شخص دونها، و ضمان سلامة الروح البشرية، و الحفاظ علي العرض والشرف، و إقرار حق الملكية الفردية و حماية هذا الحق من قِبل الدولة، و مَنع مصادرة الأملاك لعدم حرمان الوَرَثَة من الإرث، و فرض المُساواة بين أفراد الشعب دون تمييز، و اعتماد قاعدة تفعيل القوانين بعد إعدادها من لدُن مجلس الأحكام العدلية، و أخيرا إعلان سيادة القانون و علويّته و فرضه على كل المواطنين بمن فيهم السلطان و العلماء و الوزراء.

[171] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[172] أُلغيت العبودية رسميا بفرنسا بعد سنتين من هذا التاريخ (1848) و في الولايات المتَّحدة الأمريكية سنة 1865 و بإمبراطورية روسيا في الفترة نفسها و في العديد من دُول العالم «المُتحضِّر» بعد سنوات.

[173] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Il s'engage dans une spirale de dépenses qui va entrainer la Tunisie vers des dévaluations successives.

قرارات و إنجاز مشاريع و فرض ضرائب - أو إلغاء أخرى - فزادَ الاقتصاد صعوبةً و الميزانيةَ عجزًا و «**أثقلَ الظهر و أوجبَ الفقر**» [174]. و من المشاريع و «الإنجازات» التي تندرج في هذا السياق ترميم و توسيع قصر باردو مباشرة إثر تولّيه السلطة، و تشييد قصر المحمّدية، و بناء مسجد جامع و قشلة و مدرسة و حمّام بجانبه و الانتقال للسكنى به، و تشييد قصر آخر بعد مدّة في المكان نفسه بتكلفة مرتفعة - و هو قصر لم يعمِّر طويلا - ثمّ بناء قصر رابع بضاحية حلق الوادي. و من المشاريع المماثلة بعث مصنع للمَلْفْ بجهة طبربة تطلّب بناؤه و تجهيزه و تشغيله أموالا طائلة و لم يكن مربحا، إذ تمّ الاستغناء عنه بعد فترة قصيرة، و منها إنشاء «دار المال»، و هي عبارة عن نواة لبنك مركزي كلّفه أحمد باي بإصدار قطع من النقود من الفضّة الخالصة و أوراق نقدية، و عيّن لتسييره محمود بن عيّاد (ابن محمّد بن عيّاد المذكور آنفا) الذي سيترُكُ في الإيالة ذكرى هي رُبّما أسوأ من تلك التي تركها أبوه من قبله.

و من القرارات التي اتّخذها أحمد باشا باي - و كانت أيضا محلّ جدل من حيث جدواها و انعكاسُها على ميزانية الدولة، فأشاد بها العديد من المؤرّخين، فيما اعتبرها بعضهم من ضمن أسباب تردّي وضع التوازنات المالية العامة - قرارُه القاضي بـ «**تكوين جيش عصري على منوال الجيوش الأوروبية يكون قادرا على حماية استقلال البلاد و ضمان سيادتها**» [175]. فقد بادر هذا الباي إلى الترفيع في عدد الجنود النظاميين [176] و أذن بتشييد ثكنات و مساكن لإيوائهم و تجهيزهم بأحدث الوسائل الحربية و العناية بلباسهم و بمظهرهم، كما أنشأ سنة 1840 م / 1256 هـ مدرسة حربية رتّبها هي كذلك على النمط الفرنسي و خصّصها لتكوين ضبّاط جيشه، و انتدب ضابطا إيطاليا، الجنرال Caligaris، لإدارتها، و عيّن مُديرًا مساعدًا له المُربّي الزيتوني محمود قبادو، كما عيّن عددا من المدرّسين و المدرّبين التونسيين و الأتراك و الأوروبيين للعمل بها و لتدريس الحساب و الهندسة و قيس الأراضي و علوم تنظيم الجيوش و بناء الحصون العسكرية و مادّتَيْ التاريخ و الجغرافيا، إلى جانب طبعا العلوم الدينية و اللغة و الآداب العربية [177]، لذلك

---

[174] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[175] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي». و في هذا الموضوع، تقول Annie Rey-Goldzeiguer، أستاذة بجامعة Reims، في محاضرة ألقتها في الملتقى الدولي الذي نظّمته جامعة مَنُّوبة في ديسمبر 1994 (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites - XIX^{ème}, XX^{ème} siècles) :

Pour le Bey Ahmed, la seule sécurité réside dans la création d'une force militaire moderne et fiable en suivant l'exemple du Sultan turc et de Mehmet Ali. Il opte pour une armée moderne, instruite à l'européenne. Il choisit l'alliance avec une puissance européenne, donc la France.

[176] يُعتبر المشير أحمد باشا باي أوّل من أنشأ جيشا «**على النمط النظامي الجديد، فجمع تحت الراية التونسية ما ينيف على ثلاثين ألف جندي موزّعين إلى عشرة آلايات من المشاة و فرقة من الخيالة و أربعة آلايات من المدفعية**» (أورده حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس»)، كما أنشأ أسطولا بحريا و بنى مرسى حربيا بغار الملح و دار صناعة لإنشاء السفن بحلق الوادي.

[177] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Ahmed Bey a ainsi réuni un représentant éminent de l'enseignement religieux de la Mosquée Zitouna, un jeune officier ottoman moderniste, un officier italien et des professeurs européens ; l'ensemble ayant pour tâche de former une élite militaire tunisienne, musulmane, moderne, prête à se frotter à l'Europe conquérante.

عُدَّت هذه المؤسسة التعليمية المختصّة، التي أُحدثت بدعم و مساعدة من الحكومة الفرنسية، من الإنجازات «الثورية» في ذلك التاريخ، ذلك أنّ ما كان يُمكن تسميته وقتئذ بالنظام التربوي التونسي كان مقتصرا على تدريس المواد المتعلّقة بالعلوم الشرعية و باللغة العربية و كان يعتمد أساليب النقل و الحفظ دون سواها. كما عُدَّت هذه المدرسة، التي كانت تُسمَّى أيضًا «مكتب [178] المهندسين» و «مكتب العلوم الحربية»، بالرغم من تكلفتها الباهظة و ما تطلبته من مصاريف تسيير سنوية مرتفعة، من المؤسسات التي لعبت دورا ذا بال في تكوين قيادات الجيش التونسي و جنوده، إذ تخرَّج منها ضبَّاط تدرَّجوا في سُلَّم الترقيات و تقلّدوا فيما بعد مناصب عسكرية و إدارية و حكومية هامّة، منهم خير الدِّين التونسي [179] و الجنرالات حسين و رشيد و رُستم و سْليم و غيرهم.

في المجال الجبائي و المالي، و سعيا منه إلى الترفيع في مداخيل الدولة، أقرَّ أحمد باشا باي العديد من الضرائب و الأداءات، منها الضريبة المُسمّاة «القانون» [180]، التي فُرضت سنة 1840 م / 1256 هـ على زياتين جهة الساحل و سنة 1851 م / 1267 هـ على غابات الزيتون بصفاقس، و منها كذلك الأداء العيني على الزيت الذي يُباع خارج العاصمة، و ضريبة على نخيل منطقة الأعراض. غير أنّ هذه الضرائب «**لم تكن موزَّعة توزيعا عادلا، بل كانت تُسلَّطُ أساسا على الفئات الفقيرة و الكادحة من السكّان. و بناءً على هذا التمييز، فقد أُعفي الكثيرون من ضريبة المجبى، كما استطاع الأثرياء التملُّص من أداء بقية الضرائب و ذلك برشوة جُباتها أو وُجهاء القصر. و يشمل الإعفاء بصفة عامّة كبار الفلاَّحين و المقرَّبين من الباي**» [181]. في ذات الوقت ألغى الباي بعض الأداءات و الضرائب، مثل عشْر الزيت و قانون الصاع، و أبطل الأداء على الأرض المحروثة و «الضيفة» [182] و غيرها من الموارد الجبائية التي لا نفع فيها و التي كانت تزيد تعسُّف القياد و المْشايخ و الهواديق و المكّاسين و غيرهم استفحالا، و ألغى الضريبة

[178] ليس لكلمة «المكتب» هنا المعنى الإداري المُتعارف الآن، إنَّما هي تعني باللهجة التونسية المدرسة.

[179] ينحدر خير الدين باشا - أو خير الدين التونسي أو أبو محمد خير الدين – المملوك الذي وُلد سنة 1820، من قبيلة أباظه الشركسية القاطنة بالجنوب الغربي من جبال القوقاز. أُسرَ طفلاً إثر مقتل والده في إحدى المعارك بين السلطنة و الإمبراطورية الروسية، فاشتراه أحد الأعيان الأتراك ثمَّ ابتاعه منه سنة 1837-1838 أحدُ مبعوثي المشير أحمد باشا باي و جلبه معه و أدخله البلاطَ فأُعجب به الباي و أذن بتهذيبه و تربيته و تعليمه. ارتقى في سُلَّم الرُّتب العسكرية إلى أن صار أميرا للواء الخيالة في جوان 1850 ثمَّ جنرالا في نوفمبر 1855، كما ارتقى في المسؤوليات المدنية و تولَّى وزارة البحر في جانفي 1857 ثمَّ رئاسة «المجلس الأكبر» سنة 1861 فالوزارة الكبرى في أكتوبر 1873.أقيل من منصبه في جويلية 1877، فهاجر إلى إسطنبول حيث عيَّنه السلطان عبد الحميد الثاني رئيسا للجنة مراجعة الوضع المالي للسلطنة، ثم عيَّنه صدرًا أعظم في 4 ديسمبر 1878، و هي خطّة تقلَّدها لمدَّة لم تتجاوز السنة، إذ تمَّ إعفاؤه بعد أن تأزَّمت علاقته بالسلطان نتيجة إخفاقه في إقناعه و إقناع الحاشية و علماء الدين بضرورة إصلاح نظام الحكم في السلطنة، لكنَّه بقي عضوًا في مجلس الأعيان، ثمَّ اعتزل العمل السياسي إلى أن تُوفّي في 30 جويلية 1890 و دُفن في جامع أيوب بإسطنبول. خلال سنة 1968، أذن الرئيس الحبيب بورقيبة، أوّل رئيس للجمهورية، بجلب رُفاته و دفنه في وطنه تونس تقديرا لجليل خدماته و عديد مآثره.

[180] «القانون» أداء يُوظَّفُ على الأشجار المُثمرة و الزيتون و النخيل و يُضبطُ باعتماد قاعدة تختلف حسب أعمار الأشجار و المنطقة. يقول محمد محفوظ في كتابه «ثورة علي بن غذاهم» : «**القانون، أو ضريبة الزياتين و النخيل، يُستخلص على نسبة دخل هذه الأشجار.... و قُسِّمت الأشجار إلى ثلاثة أقسام : ذات دخل كبير و متوسط و ضعيف، و لكلّ قسم ضريبةٌ معيَّنة**».

[181] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[182] «الضيفة» هي المبلغ الذي كان يُدفع إلى القايد و أعوانه و يُحدد دون قاعدة حسابية واضحة.

الشخصية التي كانت مفروضة على سكّان جربة منذ عهد سلفه حسين باي الثاني، و أحدث حزمة من الاختصاصات (Monopoles) العمومية لبعض المواد ذات الصبغة الخاصّة [183]. و قد كان بالإمكان أن تُحقِّق هذه الخيارات نتائجَ إيجابيةٍ على مسيرة البلاد التنموية، غير أنّ ما حصل كان العكس، لأنّ أحمد باي اعتمد في تنفيذها على أناسٍ عُرفوا، حسب بعض المؤرّخين [184]، بعدم أمانتهم، و «**كان نظام اللزمات يسمح بكلّ أشكال الظّلم و التسلّط، فاللزّامة، و أغلبهم من الأجانب و القِيّاد أو الموالين لهم، كانوا لا يدّخرون أي جهد في الإثراء الفاحش على حساب السكّان**» [185]، فاستغلّوا مكانتهم و قُربهم من صاحب البلاد و نهبوا ميزانية الدولة و ابتزّوا أموال الفلاّحين و التجّار و تسبّبوا في إفلاس المالية العمومية إفلاسا تامًّا. و في مقدّمة هؤلاء المقرّبين محمود بن عياد [186]، الذي كان والده محمد من كبار رجال الدولة في عهد هذا الباي، ثمّ سرعان ما أفل نجمُه. و اعتمادا على علاقاته المتينة بالوزير مصطفى صاحب الطابع، تمكّن ابنُه محمود، بعد فصله، من مزيد التقرُّب من الباي، فأصبح من جلاّسه و حصل على امتيازات كبيرة، منها تعيينه قايدا ببنزرت و جربة برتبة وزير، ثم عندما أحدثت دارُ المال سنة 1847 م / 1263 هـ ، وكّله عليها، فصارَ «قابضا عامًّا لمال الدولة التونسية برتبة وزير»، كما مكّنه من استغلال أغلب اللّزمات العمومية التي سبقت الإشارة إليها، ثمّ أفرده بتوريد القمح و الشعير و بتزويد العسكر بالمؤونة و اللباس و بجمع ضريبة العُشُر الموظفة على الحبوب، كما أوكل إليه مهمّة إنجاز العديد من المشاريع الصناعية في قطاعات مختلفة، و هي مشاريع تولّى تمويلها بدعم مباشر من الميزانية العمومية، ثمّ ارتقى إلى رتبة وزير للتجارة، و عيّن جليسه و حليفه نسيم بيشي شمامة [187] مديرا لخزينة الدولة. و عمومًا، سيطر محمود بن عيّاد تدريجيا على

---

[183] اللّزمة (Consession)هي قانونًا العقد الذي تفوّض بمقتضاه السلطة العمومية، لمدّة محدّدة، إلى شخص عمومي أو خاص يسمى «صاحب اللزمة» التصرُّف في مرفق عمومي أو استعمال واستغلال أملاك أو معدّات عمومية، و ذلك بمقابل و حسب شروط يضبطها العقد. و يتمُّ اختيار صاحب اللّزمة إما بعد تنظيم استشارة (بتّة) أو عن طريق التفاوض المباشر (المُراكنة) في بعض الحالات الاستثنائية. تخصُّ اللزمات التي منحها أحمد باي موادَّ الزيت و الحبوب و الجلد و البارود و الصابون و الملح و الدخان و الجبس و غيرها، و هي أنشطة كانت الدولة إلى حدِّ التاريخ تنفرد باستغلال أغلبها إنتاجا و ترويجًا و تصديرًا.

[184] Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie

[185] علي المجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[186] ولد محمود بن عياد سنة 1805 م / 1220 هـ في تونس و توفي سنة 1880 م / 1297 هـ بإسطنبول، و هو رجل سياسي ينحدر من عائلة أرستقراطية أصيلة جزيرة جربة دخل أغلب أبنائها منذ سنة 1756 م / 1169 هـ في خدمة الدولة الحسينية، فانتموا إلى سلك القيّاد و شغلوا مناصب في ميادين المالية و التجارة، و ورثوا كامل هذه الخطط أبًا عن جدٍّ خلال ما يُقارب القرن.

[187] ولد نسيم بيشي شمامة سنة 1805 م / 1220 هـ بتونس و توفي بمدينة Livourne الإيطالية سنة 1873 م / 1290 هـ . اشتغل في بدايته بتجارة القماش و عمل لدى عائلة بن عياد كقابض. في سنة 1852 م / 1268 هـ انتقل ليعمل مع الوزير مصطفى خزندار بصفة قابض مال خاص لديه. بعد فرار محمود بن عياد من البلاد التونسية في جوان 1852 م / شعبان 1268 هـ ، عُيِّن مكانه قابضًا عامًّا لمال الدولة و حاز ثقة المشير أحمد باشا باي و ارتقى إلى رتبة أمير أمراء و أصبح يسيطر على الوظائف المالية مركزيا و جهويا. بعد فترة قصيرة، شغل منصب قابض المالية العمومية برتبة وزير، فأصبح من أكبر أثرياء البلاد و جمع أموالا طائلة مكّنته من إقراض الدولة التونسية عشرين مليون ريال. في صائفة 1864 م / 1281 هـ ، فرَّ بدوره إلى فرنسا، ثم هرب إلى إيطاليا ليستقرَّ بمدينة Livourne مسقط رأس أجداده و بها تُوفِّي في بداية سنة 1873. حمل معه عند فراره من تونس مبلغا قدَّرته المصادر بما بين عشرين و ثلاثين مليون فرنك اختلسه من خزينة الدولة، فلاحقته الحكومة و أرسلت أحد أعيانها، الجنرال حسين، لرفع قضية ضدّه أمام القضاء الإيطالي، مثلما كانت قد فعلت بخصوص محمود بن عياد أمام القضاء الفرنسي.

جُلِّ شرايين اقتصاد البلاد و تمَكَّن طوال كامل المدة التي كان خلالها أقرب «صديق» لباي تونس من جمع ثروة عظيمة - حوالي ستين مليون فرنك، أي ما يساوي أربعة أضعاف مداخيل الإيالة آنذاك - أودع أكبر جزء منها بالبنوك و المصارف الفرنسية، ثم حصل سنة 1850 م / 1266 هـ على الجنسية الفرنسية و أضحى يتمتَّع بحماية دولة فرنسا. و قد نتج عن ذلك أنَّ الرَّجل أصبح موضوع الأقاويل و الوشايات و كثُر التذمُّر من تصرُّفاته و من حظوته، فأحسَّ بالخطر يُداهمه. و لما تيقَّن من أنَّ ألاعيبه و تصرُّفاته قد انكشفت و أنَّ أعداءه و مناوئيه أمْسوا على وشك النيل من «حصانته» لدى الباي، قررَّ الهرب من البلاد و أعدَّ العدَّة لذلك و أوهم حاميه بأنَّه يرغب في السفر إلى باريس للتداوي، فسَرَّحه، و ذلك بالرغم ممَّا بلغه من أنَّه شَحَنَ بالمركب الذي سيستقلُّه «**سائر دفاتره و حُجج ديونه و أوامر ولايته و تذاكر مدافيعه و سائر ما تحت يده من الرُّسوم المالية و أوامر سراح الزيت و غير ذلك ممَّا يشهد بأنَّه غير راجع**»[188]، و لم يستمع الباي إلى أيَّة معلومة أو وشاية تخُصُّ مُقرَّبَه محمود بن عياد، «**و هو المُصدَّقُ في كُلِّ دعوى**»[189]، و لم يفكِّر حتَّى في التقصِّي و التثبُّت من القرائن المادِّية التي أخبره بوجودها نُصحاؤُه، و منهم والد المعني بالأمر نفسه. و ممَّا زاد الوضع تردِّيا توصُّل الرَّجل، بدهائه و بتأثيره اللامحدود و الغريب على صاحب البلاد، حتى في أحلك الأوقات، إلى الحصول على اعتراف كتابي، ختمه الباي بخط يده، ينصُّ على أنَّ الدولة التونسية مَدينةٌ له بخمسة ملايين من الريالات مقابل ما تمَّ تكليفُه به لتزويد الجيش التونسي بما يلزم جنودَه من المؤونة و الكسوة. و قد تمَّ التنصيص في هذا الاعتراف على أنَّ «**المأمور بدار الجلد يدفع لحامل هذه التذكرة العدد المذكور**»[190].

غادر محمود بن عياد تونس في جوان 1852 م / شعبان 1268 حاملا معه جميع الوثائق و المستندات و الرسوم، و شرع منذ ذلك الحين في استجلاب ما تبقَّى من أمواله التي تركها في تونس ساعة هروبه، و طلب من الباي، عن طريق قنصل فرنسا، السماح لزوجته و ابنه للالتحاق به، فلم تقع الاستجابة لطلبه، لكنَّ الزوجة و ابنها تمَكَّنا بعد فترة وجيزة من مغادرة البلاد خلسة بإعانة القنصل الفرنسي، فزاد ذلك في الشعور بالامتعاض لدى رجالات الدولة التونسية و في درجة الإهانة التي لحقت الباي، رمز السلطة في البلاد. و لم يقف بن عياد عند هذا الحدِّ من التنكُّر لبلاده و لوليِّ نعمته، كما أنَّه لم يكترث بجسامة الضرر الذي أصاب بتصرُّفاته اقتصاد الإيالة و أنهك إدارتها و مسَّ من سمعتها، فأصبح يُرسل أعوانه إلى تونس و معهم الرُّسوم المالية التي بيده ليستخلصها من خزينة الدولة، و منها تذكرة الخمسة ملايين ريال. و من الغريب في قضية الحال أنَّ المُكلَّف بدار الجلد، و هو مُوظَّف عمومي، صَرَفَ له جزءًا من قيمتها.

بعد فترة من هروب محمود بن عياد، ازدادت الأزمة المالية استفحالا و بدأ تأثيرها في ميزانية الدولة و في حجم الناتج الداخلي للاقتصاد يظهر للعيان. و من أبرز المؤشرات الدالَّة على ذلك

[188] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[189] مُحمَّد السنوسي في «مُسامرات الظريف».

[190] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

أنَّ «دار المال»، المؤسسة المصرفية المشار إليها آنفا و التي بعثها أحمد باشا باي سنة 1847 م / 1263 هـ و أوكل إدارتها إلى مُقرَّبه محمود بن عياد، توقَّفت عن صرف الرسوم المالية التي كانت بيد تجَّار الحبوب و الفلاحين و الذين اكتسبوها مقابل بيعهم لإنتاجهم إلى الدولة. و من مؤشرات هذا الوضع المتردِّي كذلك تراجع النشاط الاقتصادي و إفلاس العديد من التجَّار و الفلاَّحين، تونسيين و أجانب، الذين كانوا قد تعاملوا مع بن عيَّاد في إطار اللزمات التي كانت بين يديه من خلال تسليمهم وصولات أصبحت بعد فراره لا قيمة لها و لا يُمكن استخلاص مقاديريها. و يُذكر بخصوص هذا الوضع أنَّ بعض الوزراء و الوجهاء و العلماء، و في مقدّمتهم الشيخ إبراهيم الرياحي، كانوا يلفتون نظر الباي إلى تدهور وضع الإيالة على الصعيدين الاقتصادي و المالي و إلى أثر ذلك في الفاعلين الاقتصاديين و أصحاب رؤوس الأموال و كذلك في السكَّان، لكنَّه لم يكن يقبل ملاحظاتهم و لم يكن يعمل بنصائحهم، بل إنَّه، في بعض الحالات، و خاصَّة في ما يتعلَّق بموضوع إكثاره غير المُبرَّر لعدد الجنود و تبذير الأموال في سبيلهم [191] و بقضية تصرُّفات صديقه محمود بن عياد، كان يغضب ممَّن يُبدي ملاحظةً أو يُصدِعُ بمُجَرَّد رأي. و قد كان أغلبُهم يتحرَّجون من مُفاتحته صراحة في الموضوع، باستثناء الشيخ إبراهيم الرياحي الذي كانت تدخلاته و ملاحظاته تتميَّز بالصراحة و بقوَّة الحجَّة، و هو الذي لم يترك أية فرصة تمرُّ دون إبلاغه تشكيات السكان من تعسُّف القياد و جورهم و من تصرُّفات أصحاب اللزمات الضارَّة بمداخيل الإيالة، و على رأسهم محمود بن عيَّاد. و في هذا الصدد، يُذكر أنَّ الشيخ إبراهيم الرياحي قال لأحمد باي في موكب توديعه قبل سفره إلى باريس الذي سيأتي الحديث عنه : «**إنَّ نوَّاب الجلد و الدخَّان و اللزَّامة لم يزالوا في تعنُّتهم و عسفهم لعباد الله، فكيف يكون الحال في مغيبك ؟**، ثمَّ أعاد عليه في حفل استقباله عند عودته إلى أرض الوطن : **لم يزل ظُلم العُمَّال و اللزَّامة كما كان، فاشكُر الله بالنهي من هذا المنكر**» [192]. أما وزيره مصطفى خزندار، فقد كان يتظاهر بملازمة الحياد، بل إنَّه كان يبذل قصارى جهده لطمأنة الباي و تهدئة روعه و جعله يعتقد بأنَّ الأزمة لن تطول و بأنَّ وضع البلاد في طريق التحسُّن، كُلُّ ذلك لأنَّه كان في طليعة المسؤولين و رجال الدولة الذين لهم ضلع كبير في تدهور الوضع بسبب تورُّطهم في عمليات الفساد و النهب التي طالت المالية العمومية و شرايين اقتصاد البلاد، و لأنَّه كان يتستَّر على معاونيه الماسكين بزمام الأمور في المجالات المالية و الجبائية، و الذين استنزفوا مداخيل الدولة و أثقلوا كاهل التُجَّار و الفلاحين و عامَّة سُكَّان الإيالة لفائدتهم الشخصية.

مثَّل هروب محمود بن عياد و ما تركه وراءه من أثر سيء في المالية العمومية و إفلاس العديد من رجال الأعمال و ما نتج عن ذلك من نقص فادح في تزويد السوق الداخلية بالحبوب و في تقليص حجم الصادرات من القمح و الشعير، بدايةَ كارثة ستعرف البلاد تبعاتها السلبية و نتائجها

---

[191] تقول Annie Rey-Goldzeiguer، أستاذة بجامعة Reims، في مداخلة قدَّمتها في الملتقى الدولي الذي نظَّمته جامعة مَنُّوبة في ديسمبر 1994 (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites - XIX^{ème}, XX^{ème} siècles) :

En 1855, le trésor beylical est vide, exangue par les liberalités de Ahmed Bey.

[192] أورده يحيى الغول في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي»، نقلاً عن ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

الوخيمة خلال السنوات الموالية، ثمّ ستنتهي كما سلف الذكر بانتصاب الحماية الفرنسية بها. و من المفارقات أنّ أحمد باشا باي، عندما أشار عليه وزراؤه بضرورة اتخاذ إجراءات تقشفية عاجلة، لعلّها تُساهم في حلٍ مشكلة عجز الميزانية، منها بالخصوص التقليص في عدد الجنود النظاميين، رفض مرّة أخرى المُقترح و لم يجد من إجابة لوزيره خزندار سوى القول : «**يا مصطفى، لا أسمع منك شيئا، و حسبي أن أقول لك : دبِّر في القمح و الشعير و الدراهم بما تراه من الوجوه، و لك الإذن في ذلك، و لا نُسرِّح أحدًا من العسكر**» [193].

بقي أحمد باي على موقفه الرّافض لكلِّ الملاحظات و المُقترحات المقدَّمة إليه إلى أن صدمته الحقيقة في نهاية الأمر، فأبدى تأسُّفه لما حصل، و كان، إنْ صحَّ القولُ، صادقا مع نفسه و مع أعضاده أمام هول ما حدث، إذ لم يُلقِ اللَّومَ على أحد، و شعر أنّه كان المسؤول الأوّل عمّا جرى، فبدا و كأنّه ندم على عدمِ الإصغاء للنصائح التي وُجِّهت إليه، و تيقّن بعد فوات الأوان من أنّ محمِيَّه محمود بن عيّاد هو المُتسبِّب الرئيسي في تردِّي وضع الإيالة و انهيار اقتصادها و إفلاس ميزانيتها [194]. لذلك، و عملا بنصيحة وزرائه، قرَّر اللجوء إلى القضاء الفرنسي للبحث عن وسيلة لحسم الخلاف مع محمود بن عياد، و أذِن لأحد رجال دولته، أمير لواء الخيَّالة، خير الدين، المقيم وقتئذ بباريس في مهمَّة كان كلَّفه بها قبل ذلك، بإجراء الاتصالات اللازمة بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في الغرض، و كذلك بالقيام بما يتعيَّن لمقاضاة محمود بن عياد أمام المحاكم الفرنسية ذات النظر. و قد نجح خير الدِّين في استصدار أمرٍ من الحكومة الفرنسية يقضي بإنشاء «لجنة تحكيم» للنظر في النزاع بين بن عياد و الحكومة التونسية، فشرعت اللجنة في أعمالها في الإبَّان و أصدرت في نوفمبر 1856 م / ربيع الأوّل 1273 هـ قرارا يتضمَّن تحديد ما بذمَّة الدولة لفائدة بن عياد و ما بذمَّة بن عيَّاد لفائدة الدولة. غير أنَّ هذا القرار لم يُنهِ الخلاف، إذ واصل بن عيَّاد لمدَّة تُقارب العشرين سنة مُطالبة الدولة التونسية بمُستحقَّاته. و ممَّا تجدُر الإشارة إليه هو أنَّ «لجنة التحكيم» أبرزت في قرارها تورُّط الوزير مصطفى خزندار و مشاركته لبن عيَّاد في سوء تصرُّفه، الأمر الذي حدا بالحكومة الفرنسية إلى سحب مشروع القرار الذي كانت مصالحُها أعدَّته منذ مُدَّة، بوساطة و تدخُّلٍ من محمود بن عيَّاد نفسه، و القاضي بمنحه، أي منح مصطفى خزندار، الجنسية الفرنسية [195].

---

[193] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف». يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie الجزء الثالث :
Il ne semble pas que toutes ces difficultés aient conduit à un ralentissement des dépenses de la cour, dépenses inconsidérées, sans commune mesure avec les recettes de l'état.

[194] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
En vérité, le Bey était aussi fautif que Ben Ayed, non seulement par ses exigences financières toujours plus importantes, mais par son refus de retirer sa confiance au fermier général malgré les conseils prodigués par certains de ses fidèles.

[195] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :
Cette complicité apparaissait si clairement aux membres de la Commission Impériale que le gouvernement français décidait de retirer le décret de naturalisation du khaznadar préparé quelques années plus tôt à la requête même de Ben Ayed.

على صعيد العلاقات الخارجية، كانت لأحمد باشا باي سياسات انطوت في مجملها على عزيمة قوية على صيانة مكانة تونس و على انتهاج طريق الحذر مع مختلف البلدان، و بخاصّة مع السلطنة العثمانية، التي تربطها بتونس علاقات من نوع خاص، و فرنسا، التي أصبحت «جارة» يتعيَّن أن يُقرأ لها ألف حساب. و أحمد باي هو أوَّل من أحدث وزارة للشؤون الخارجية و عيَّن على رأسها الكونت Guiseppe Raffo، الذي هو تونسي من أصل جنوي.

في باب العلاقات مع السلطنة، بادر أحمد باشا باي، كما فعل أسلافه من قبله في مجال الأمور التقليدية و المُعتادة، بإبلاغ إسطنبول باعتلائه عرش تونس مباشرة إثر وفاة والده و سلفه مصطفى بن حسين الثاني، و طلب فرمان التولية، فكان له ذلك و أوفد إليه السلطان العثماني ضابطا بحريا ساميا سلَّمه الفرمان السلطاني و قلَّده نيشانا و أهداه سيفا مرصَّعا و عشرة مدافع و ذخيرتها، لكنَّه أبلغه في ذات الوقت طلب الباب العالي بأن تدفع تونس سنويا للسلطنة مبلغا ماليا مساهمة منها، على غرار الإيالات و المقاطعات التي تتبعها، في ميزانية الدولة العثمانية، فأجابه الباي على الفور بأنَّ تونس ليست لها موارد كافية و لا يمكنها بالتالي الاستجابة لهذا الطلب، و أكَّد له أنَّ بلاده هي التي في حاجة إلى دعم السلطنة المادِّي، ثمَّ جَدَّدَ الإجابة عندما أعاد عليه المبعوث السلطاني الطلب ساعة مغادرته لتونس. و تدعيما لموقفه هذا، أوفد المشير أحمد باشا باي في جوان 1838 م / ربيع الثاني 1254 هـ الشيخ إبراهيم الرياحي إلى إسطنبول محمَّلا بمكتوب باللغة العربية [196] إلى السلطان العثماني بيَّن له فيه مرَّة أخرى أنَّ مداخيلَ بلاده محدودة و مصاريفَها مرتفعة، و جَدَّدَ رجاءه إعفاءَ الإيالة من دفع المساهمة المطلوبة، مستعملا في مكتوبه أسلوب التذرُّع و الاستلطاف، إذ يقول : «**و المأمول من تلك الهمَّة النظرُ لهذا القطر بالرحمة، و هذا المال في خزائن الدولة لا يزيد، و ثقلُه على هذا القطر شديد، فارحم أيُّها المولى ضراعتنا، و لا تُفرِّق بما لا نطيق جماعتنا، فالأمر جلل، و ما قرَّرناه بعضٌ من الأسباب و العِلل**» [197]، و أرسل في ذات المعنى رسالة إلى شيخ الإسلام بالسلطنة يطلب منه بالأسلوب نفسه التدخُّل لدى السلطان لتدعيم موقفه. و بعد سنة من ذلك، و سعيا إلى مزيد التقرُّب من السلطنة، أرسل إلى إسطنبول بارجة حربية بقيادة أحد كبار الضبَّاط لتقديم التعازي إلى السلطان عبد المجيد الأوَّل إثر وفاة والده السلطان محمود الثاني، و أذن للأئمَّة و الخطباء في كافَّة مساجد الإيالة بالترحُّم على روح السلطان المتوفَّى في خطبهم.

و في مارس 1840 م / مُحَرَّم 1256 هـ أرسلت الدولة العَليَّة نصَّ فرمان «التنظيمات»، التي سبق ذكرُها، إلى باي تونس و طلبت منه اعتمادَها في إيَالته، فأظهر أحمد باشا باي شيئا من التردُّد و التلكُؤ و أرسل ردًّا إلى إسطنبول ختمه بالقول : «**إنَّ هذا غرضٌ محمود، و لا بدَّ من زمن لإبرازه إلى الوجود، لاختلاف الطِّباع و البقاع، و هو أمرٌ لا محيص عنه و لابُدَّ منه**» [198]. مع هذا، واصلت

---

[196] أحمد باشا باي هو أوَّل من راسل الباب العالي باللغة العربية، و قد كان يتعلَّل في ذلك بكونه لا يوقِّعُ على مراسلات لا يفقه لغتها.

[197] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف.

[198] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف.

السلطنة إصرارها على تأكيد «تبعية» تونس لسلطتها، و برز ذلك تحديدا عندما أوفد أحمد باشا باي سنة 1840 م / 1256 هـ مبعوثا إلى إسطنبول ليطلب له لقب «مُشير الدولة العثمانية» على غرار ما فعلته مع صاحب مصر، فتمَّ له ما أراد، لكنَّ الصدر الأعظم، مصطفى رشيد باشا، انتهز الفرصة لتكليف المبعوث بإعلام الباي بأن السلطنة تطلبُ منه أن يعتبر نفسه واحدًا من عُمَّال الدولة العَليَّة [199]، و تُطالبه بأن يعتمد عَلَمَ السلطنة بدلا عن العلم المعتمد آنذاك في تونس، و أن يقبل أن يُعَيَّن الضبَّاطُ السامون في الإيالة بمقتضى فرمانات سلطانية، و أن يدفع سنويا من خزينة بلاده قدرا من المال لميزانية إسطنبول، و أخيرا أن يُؤدِّي زيارة إلى الباب العالي. لم يستجب أحمد باشا باي لأيٍّ من هذه المطالب و أعرب عن ذلك صراحة، فلم يستحسن الصدرُ الأعظمُ موقفه و اعتبر أنَّ عدم اعتماد «التنظيمات» بتونس يعني في نظر إسطنبول أنَّ بايها «**يتصرَّف في المسلمين بلا قانون شرعي و لا سياسي**» [200]. و عندما شعر أحمد باشا باي بحساسية المسألة و خشي تبعاتها، قرَّر في مارس 1842 م / مُحَرَّم 1258 هـ إرسال هديَّة إلى السلطنة تتمثَّل في سفينة حربية من صنع تونسي مجهَّزة بالمدافع و مبلغ مالي و بعض المنتوجات التونسية. و لما حلَّ الوفد التونسي المكلَّف بإيصالها إلى صاحبها بإسطنبولَ حظي بالترحاب و التبجيل، لكنّه فوجئ بأنَّ مخاطبيه، و في مقدّمتهم مصطفى رشيد باشا، جدَّدوا طلباتهم المذكورة آنفا و شدَّدوا بالخصوص على ضرورة اعتماد «التنظيمات» في الإيالة التونسية، مؤكِّدين على أنَّ «**هذا الأمر لا بُدَّ منه و لو بعد حين، فمن الحزم أن يتدرَّج العاقل في سُلّمه باختياره**» [201].

و بالرغم من الجفوة التي أصبحت تطبع علاقات تونس بالباب العالي وقتئذ، فإنَّ السلطنة لم تتردَّد في الوقوف إلى جانب «إيَالتها» كُلَّما لزم الأمر، من ذلك أنَّها تدخَّلت بالحسنى لفضِّ خلاف نشب بينها و بين مملكة سردانيا خلال صائفة 1843 م / 1259 هـ ، و سببُه أنَّ قنصل هذه الدولة تظلَّم من قرار الباي القاضي بتوقيف تصدير الحبوب التونسية نتيجة لنقص الإنتاج الناجم عن الجفاف الذي عرفته البلاد و عن إفلاس بعض الفلاحين بسبب سوء التصرُّف الذي عرفته «دار المال». و قد كان بعض التجَّار السردانيين اشتروا ما يلزمهم من الحبوب من تونس و لم يرفعوها بعد، فكان قرار الباي مَنْعَهُم من أخذها و إخراجها إلى بلادهم سببًا في اندلاع الأزمة بين الدولتين، و هي أزمة كادت أن تؤول إلى صدام حربي لولا الوساطة العثمانية.

و في سياق الحديث عن العلاقات بين تونس و السلطنة، تجدر الإشارة إلى أنَّ «هفوتَيْن» صدرتا عن أحمد باشا باي خلال فترة حكمه و استوجبتا منه البحث عن وسيلة لاسترضاء الباب العالي.

---

[199] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Les relations d'Ahmed Bey avec Istanbul demeurent ambivalentes. D'une part, il veut maintenir le lien avec la métropole de l'Empire…, d'autre part, il ne veut ni d'intervention dans son pays, ni d'être considéré comme un sujet du Sultan…. Toujours prêt à répondre à toute sollicitation militaire, (il) n'entend pas accepter de tutelle et encore moins payer un quelconque tribut.

[200] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[201] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

«الهفوة» الأولى تَمَثَّلت في ظنّه خطأً في صائفة 1845 م / 1261 هـ بأنَّ الدولة العَلِيَّة تستعدُّ للهجوم على جربة بحرًا، ما أجبره حينها على استنفار جيوشه للتصدِّي لهذا الهجوم الوهمي، ثمَّ اتَّضح له في ما بعد أنَّ توجُّسه كان نتيجة إشاعة لا أساس لها من الصحَّة. و قد بلغ إلى علم أصحاب القرار في إسطنبول ما خالج فكر باي تونس و ما أفزعه دون مبرِّر، فكان وقع ذلك بطبيعة الحال سيّئا عليهم. أمَّا «الهفوة» الثانية فهي رفضه استقبال القنصل النمساوي الجديد بتونس لأنَّه لم يكن يحمل أوراق اعتمادٍ من دولته و إنَّما كان يحمل كتابا من سفير بلاده في إسطنبول، ما جعل الباي يفهم أنَّ النمسا لا تعتبر تونس دولة. و لمَّا شعر الباي بأنَّ «هفواته» ستزيد علاقاته بالباب العالي تأزُّما، أعاد ما قام به في ذات السياق و للأسباب نفسها منذ ثلاث سنوات و نصف - مارس 1842 م / مُحَرَّم 1258 هـ - و هو إرسال هدية إلى إسطنبول و تقديم «اعتذار مقنَّع» إلى السلطنة لدفع التُّهم و المآخذ التي حصلت لدى السلطان و وزرائه و تجديد ولائه للباب العالي. و قد تفهَّمت إسطنبول تخوُّفات الباي و سوء ظنونه، فوجَّهت إليه في أكتوبر 1845 م / شوّال 1261 هـ مبعوثا من مستوًى رفيعٍ لطمأنته و تهدئته و لتسليمه فرمانا جديدا يقضي بإعفاء تونس من دفع مبلغ المال المطلوب منها و بـ «**تأييد ولاية تونس لهذا الباي ما دام حيًّا**» [202].

باطِّلاع أحمد باي على فحوى الفرمان و التمعُّن فيه، حصلت لديه قناعة بأنَّ الباب العالي، و إن كان قد جَدَّدَ في شخصه الثقة لمواصلة مهمَّته، قد أرادَ، باستعمال تعبير «ما دام حيًّا»، أن يُبيِّن له أنَّ تولية من سيخلفه بعد مماته هي مسألة يتمُّ حسمها في إبَّانها، أي أنَّ اختيار وليِّ العهد من قِبل الباي المباشر قد أضحى محلَّ نقاش و صار متوقِّفا مستقبلا على مصادقة إسطنبول المُسبقة. و عندما استشار وزراءه و مُقرَّبيه و كذلك قُنصلَيْ إنقلترا و فرنسا في الموضوع، لم يجد التَّفهُّم و المُساندة سوى لدى القنصل الفرنسي. و بناءً على ذلك، قرَّرَ إرسال مكتوب إلى إسطنبول و أكَّدَ مُجَدِّدًا في ديباجته متانةَ الرَّابطة بين بلاده و السلطنة العَلِيَّة و ولاءَه و ولاءَ أسلافه و من سيحكم البلاد بعده للسلطان، ثمَّ لَفَتَ النظر بما يتعيَّن من اللباقة و الأدب إلى أنَّه فهم «**من إسناد التأييد لنا ما يُنافي عاداتنا المعروفة، و سيرتنا السابقة المألوفة، لأنَّ لِسلف هذا العبد العاشر من آل بيته خُطَّةً يَرِثها المتأهِّل من الخَلَف عن الذي يمضي من السَّلَف، و هي إمارة هذه الإيَالة التونسية المحميَّة بالشوكة العثمانية**، و أنهى رسالته بالقول بكامل الوضوح : **إنَّ نهاية مرادي، أن تبقى بيتي على سُنن آبائي و أجدادي**» [203]، و سلَّم نسخة من مكتوبه إلى قنصل فرنسا و أخرى إلى قنصل إنقلترا. وقد أتى هذا المكتوب أُكله في الإبَّان، إذ ردَّ الباب العالي بالموافقة على ما جاء فيه و اقتنع بحججه، فطُويت الصفحة و عرفت العلاقة بين الطرفين شيئا من الدفء.

غير أنَّ هذا الدفء لم يكن سوى ظاهريا، ذلك أنَّ السلطنة بقيت على موقفها و تحفُّظاتها تُجاه باي تونس، إذ هي لم تستحسن تلكُّؤَه في اعتماد «التنظيمات» ببلاده و لم تفهم أسباب تردُّده

[202] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[203] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

في أداء زيارة لإسطنبول. و في هذا الخضم، حاول خديوي مصر، عبّاس باشا، الذي كان عائدًا إلى بلاده من إسطنبول بعد زيارة عملٍ و عَلِمَ و هو هناك بفتور العلاقات بين السلطنة و تونس، التدخُّلَ لإصلاح ذات البين، فوجَّه في ربيع سنة 1849 م / 1265 هـ رسالة إلى أحمد باي ليقترح عليه أن يصطحبه إلى إسطنبول في زيارة «مصالحة» و لينصحه بصرف قدرٍ من المال سنويا إلى ميزانية السلطنة على غرار نظرائه في الإيَالات العثمانية الأخرى و في الأقاليم، ثمَّ دعَّم تدخُّله بإيفاد مبعوث عنه إليه لذات الغرض، لكن أحمد باي اعتذر عن الاستجابة لهذا المسعى و تعلَّل في ردِّه على مكتوب الخديوي بالقول بخصوص الزيارة إلى إسطنبول : «**ساءني في التوجُّه عدم الإمكان في هذا الزمان، و بخصوص المساهمة المالية : إنَّ خزائن الدولة، عمَّرها الله، لا يظهر فيها هذا المقدار**» [204].

لم يكن أحمد باشا باي يجهل أنَّ ثباته على موقفه هذا سيزيد في تأزُّم العلاقة مع السلطنة، لذلك قرَّر إيفاد أحد أعيان الدولة ليلتقي بالصدر الأعظم و ليُعيد على مسامعه المبرّرارت و القرائن التي اعتمدتها تونس لمعالجة نقاط الخلاف القائم و ليُسلِّمه هدية إلى السلطان و هدايا إلى وزرائه، فتمَّ اللقاء في جوٍّ طَبَعَهُ حسن القبول و جَدَّدَ خلاله مصطفى رشيد باشا «نصائحه»، التي هي في الواقع تعليمات، إلى الباي و أبلغه ردًّا كتابيا في ذلك، مشيرا في سياق الكلام إلى أنَّ الهدية المُوجَّهة إلى السلطان لم يتمَّ قبولها.

فَهِمَ أحمد باشا باي مُجَدَّدًا أنَّ الحوار مع الباب العالي تردَّى في مأزق، و أنَّ الوضع قد بات مرشَّحا لمزيد من التوتُّر، لذلك قرَّر في أكتوبر 1849 م / ذي القعدة 1265 هـ إيفاد مبعوث آخر إلى إسطنبول و حمَّله رسالة مُطوَّلة إلى الصدر الأعظم ضمَّنها أسفه و حزنه من ردِّ الهدية الموجَّهة إلى السلطان و خوفَه من أن يعني ذلك غضبا من قِبله نحوه، و أكَّد بالمناسبة تجديد الرابطة المتينة بين بلاده و الباب العالي و نفيَه لأيِّ فكرة في الاستقلال عن السلطنة. و قد اعتمد أحمد باشا باي في هذا المكتوب - كما في المكاتيب التي سبقته و بتأليف نفس المُحرِّر، أحمد بن أبي الضياف - أسلوب التذرُّع و التوسُّل، فردَّ مصطفى رشيد باشا بأنَّ مسألة عدم قبول الهدية الموجَّهة إلى السلطان ليست سوى نتيجة لسوءِ فهمٍ و قلَّة دقَّة في ترجمة الردِّ من التركية إلى العربية، ذلك أنَّ المقصود من الردِّ لا يعدو أن يكونَ سوى الإعلام بأنَّ السلطان لا يقبل الهدايا الشخصية لنفسه و بأنَّه يعتبر كُلَّ ما يُهدى إليه موجَّهًا إلى السلطنة، فيودعُ الهدايا و القرابين في «خزانة المسلمين». بهذ التوضيح هدأت الأوضاع في مجال العلاقات الثنائية بين تونس و إسطنبول فترة من الزمن. و في ربيع سنة 1852 م / 1268 هـ ، أرسل السلطان عبد المجيد الأوَّل إلى باي تونس وساما من الصنف العالي، فسُرَّ به و اعتبره عربونا صادقًا عن رجوع الصفاء بين الدولتين و رضاءً صريحا من قبل السلطان. و بداية من هذا التاريخ، تحسَّنت الأجواء في باب العلاقات مع إسطنبول ثمَّ ازدادت حرارةً بقدوم ضابط عثماني سامٍ إلى تونس خلال السنة نفسها - 1852 م / 1268 هـ - لتقديم التهاني لباي تونس

[204] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

بعد شفائه من مرض أَلَمَّ به، كما ازدادت العلاقات تحسُّنا بإيفاد ضابط تونسي رفيع المستوى إلى إسطنبول لتقديم التعازي للسلطان عبد المجيد على إثر وفاة والدته، ثمَّ تُوِّج مسار التحسين بتوجيه باي تونس في صائفة 1854 م / 1270 هـ لأسطولٍ بحري به سبعة مراكب مجهَّزة بأحدث الأسلحة و على متنها جيش يضمُّ أربعة عشر ألفا من المشاة و الفرسان و جنود البحرية [205] بقيادة أمير اللواء رشيد لمساعدة السلطنة في حربها ضدَّ روسيا، و هي الحرب المُسمَّاة «حرب القرم» [206] (Guerre de Crimée). و تجدُر الإشارة بخصوص هذه المساعدة، إلى أنَّ أحمد باشا باي اضطَرَّ إلى بيع جميع ما في خزائنه من الحلي و المصوغ في السوق الفرنسية لتمويل شراء المراكب المذكورة و تجهيزها، و كذلك إلى الاقتراض من البنوك و المصارف الفرنسية لتغطية مصاريف تجنيد و تجهيز و تكوين الجيش الذي وجَّهه إلى الباب العالي. و قد «**شارك هذا العسكر في الحرب مشاركة فعلية خلَّدت له بين المحاربين ذكرا جميلا لما أظهره من البسالة و التجلُّد، مع الأدب و الانقياد**» [207]. و قد استحسن السلطان عبد المجيد هذه المساهمة و أوفد إلى تونس مبعوثًا مُحمَّلاً بمكتوبٍ بخطِّه و بنيشانٍ و هدايا للتعبير عن شكره و امتنانه للإيالة التونسية و لبايها.

على صعيد العلاقات مع فرنسا، كانت مقاربة أحمد باشا باي في التعامل معها مطبوعة بالحذر و بحسٍّ دبلوماسي ملحوظ، و في ذات الوقت بالرغبة في تمتينها و تطويرها، من ذلك ما تمَّت الإشارة إليه آنفا و هو استشارته لقنصلها بخصوص فهم ما جاء في الفرمان السلطاني المؤرَّخ في أكتوبر 1845 م / شوَّال 1261 هـ و الذي استشفَّ الباي من نصِّه رغبة السلطنة في أن يرجع إليها النظر في اختيار ولي العهد في الإيالة و في تعيين الضبَّاط السامين في مناصبهم، و من ذلك أيضا استقبالُه لثلاثة من أبناء ملك فرنسا، Louis Philippe، بحفاوة و حرارة كبيرتَيْن و استضافتُه لهم بدار المملكة في القصبة. و يُذكر أنَّ محادثات رسمية جرت بين باي تونس و الابن الأصغر لملك فرنسا (Antoine, Duc de Montpensier) بحضور شقيقَيْه المُرافقَيْن له، و تمَّ التطرُّق خلالها إلى مشروع زيارة أحمد باشا باي إلى فرنسا تلبية لدعوة ملك فرنسا، و هي الزيارة التي تمَّت فعلا في شتاء السنة نفسها، فكانت أوَّل زيارة يقوم بها حاكم تونسي إلى هذا البلد.

كانت زيارة أحمد باشا باي إلى فرنسا، التي انطلقت يوم الخميس 5 نوفمبر 1846 م / 16 ذي القعدة 1262 هـ و دامت ما يقرب عن الشهرين، بما في ذلك أيَّام السفر برًّا و بحرًا، حدثا تاريخيا

---

[205] يُفيد Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie بأنَّ مجموع الجنود لم يتعدَّ 6.600، كما يُفيد بأنَّهم غادروا حلق الوادي على دُفعات بداية من جويلية 1854، ثمَّ أُلحق بهم 1.800 جُندي إضافي في بداية عهد امْحَمَّد باي، مُشيرًا إلى أنَّ أغلبهم ليست لهم دراية بالشؤون الحربية.

[206] دامت حرب القرم، التي جمعت حلفا يضمُّ فرنسا و إنقلترا و سردانيا و السلطنة العثمانية ضدَّ الامبراطورية الروسية، من 4 أكتوبر 1853 إلى 30 مارس 1856 و انتهت بهزيمة روسيا و بإمضاء اتفاقية باريس.

[207] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

هامًّا، و بالخصوص في ملف العلاقات بين البلدين [208]، و كانت مناسبة اطّلع خلالها باي تونس و مرافقوه من كبار رجالات الدولة على مظاهر الحضارة و النماء في فرنسا، و حظِي من قبل الملك Louis Philippe و أبنائه و جميع وزرائه و رجالِ دولته بحفاوة فاقت كلَّ التوقّعات. و قد ظلّ المشير أحمد باشا باي، من يوم عودته من فرنسا - 31 ديسمبر 1846 م / 12 مُحَرَّم 1263 هـ - إلى آخر أيّام دولته يستذكر جميع مراحل الزيارة و فقراتها، و يبدي مشاعر إعجابه بما شاهده خلالها، و يثنّي على حسن القبول الذي حظي به من لدن ملك فرنسا و حكومته. و تجدر الإشارة إلى أنّ باي تونس كان سيمُرُّ من باريس إلى لندن لأداء زيارة مماثلة إلى المملكة البريطانية، لكنّه عدل عن ذلك و هو بباريس عندما بلغ إلى علمه بأنّ حكومة إنقلترا تشترط لقدومه و استقباله حضورَ مُمثّل رسمي عن السلطنة العثمانية [209]. و من مظاهر حنكته السياسية و الدبلوماسية أنْ وجّه، حال عودته إلى أرض إيَالته، وفدا يقوده ضابط سام إلى لندن لإعلام الحكومة البريطانية رسميا بعدوله عن زيارته المبرمجة و لتبرير قراره. و قد تقبّل الجانب البريطاني ذلك قبولا حسنا و لم تكن لإلغاء الزيارة تداعيات تُذكر على مستوى العلاقات بين البلدين.

بلغ المشير أحمد باشا باي في هذا التاريخ تسعا و أربعين سنة من العمر و كان في أوج العطاء و النشاط، لكنّ مرضا ألمّ به فجأة، فتُوفي يوم الأربعاء 30 ماي 1855 م / 13 رمضان 1271 هـ ، تاركا وراءه بلدا ظهرت فيه بوادر أزمة مالية و اقتصادية تزداد استفحالا من سنة إلى أخرى. و في شأن هذا الباي، الذي يحسَبُه العديد من المؤرِّخين من أكبر بايات تونس الحُسينيين بالنظر إلى أهمّية الإنجازات التي حقّقها و جرأته في اتخاذ قرارات عُدّت في زمنه تقدّمية، و بالنظر كذلك إلى شجاعة مواقفه للذود عن حرمة بلاده و ترسيخ ذاتيتها، تباينت الأحكام و الآراء بخصوص تسييره لشؤون الدولة و تعامله مع الملفّات الاقتصادية و المالية [210]، إذ يعتبر البعض أنّه كان شديد الإسراف في المالية العمومية، قليل الحرص على اختيار وزراء و إطارات من بين الرجال الأكفاء و الثقاة. أمّا بشأن علاقاته مع فرنسا، فإنّ بعض المصادر ذهبت إلى القول إنّ هذه الدولة **«سعت إلى عزل الباي عن السلطنة العثمانية و الخلافة الإسلامية، و شجّعته على فكّ الروابط**

[208] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

Il voulut consacrer l'existence de l'Etat-Dynastie de Tunisie et se prémunir des velléités d'intervention turques par ce rapprochement avec la France.

[209] عبّرت السلطنة العثمانية عن عدم رضاها لزيارة أحمد باي إلى فرنسا، و ذلك أوّلا بمقاطعة سفيرها بباريس لمراسم الزيارة و ثانيا بالاحتجاج لدى وزير الخارجية الفرنسي. يقول محمد الصالح مزالي في كتابه Les Beys de Tunis et le Roi des français :

L'Ambassadeur de Turquie a formulé des remontrances auprès de Guizot (alors ministre des Affaires Etrangères), protestant contre la réception du Bey par le Gouvernement Français hors de sa présence.

و يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

L'ambassadeur ottoman à Paris proteste que cela se passe hors de la présence d'un représentant du Sultan. Le bey et le roi Louis-Philippe répondent, chacun de leur côté, que les relations entre la France et la Tunisie ont toujours été directes, sans intermédiaire.

[210] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

Les observateurs européens ... admiraient sa tolérance, sa modernité et son ouverture à l'Occident, mais se montraient critiques vis-à-vis de sa politique économique.

التي تجمعه بها، باعتباره ملكًا في بلاد مستقلّة، و دعته إلى باريس و عاملته على هذا الأساس، و ذلك ما أكّدَه François Guizot، رئيس الوزراء الفرنسي في ذلك الوقت بالقول : **كان يهمُّنا إحباطُ هذه النيّات** (أي التقارب بين تونس و السلطنة) **لأنّنا نُخيّرُ جارًا ضعيفًا له مصالحُ معنا، طمّاعًا كباي تونس، و يُقيم معنا علاقات حسنة، على أن تكون على حدودنا الشرقية السلطنة العثمانية التي تُعارضُ احتلالنا باستمرار»** [211].

114 – امْحَمَّد [212] باشا باي – 11
بن حسين بن محمود بن محمد الرشيد باي
– المشير الثاني – امْحَمَّد باي الثاني –

تسلَّمَ امْحَمَّد باي مقاليد الحكم في تونس خلفا لابن عمِّه أحمد باشا باي في 31 ماي 1855 م / 14 رمضان 1271 و عَيَّن أخاه محمد الصادق باي وليًّا للعهد، ثمَّ صرف اهتمامه منذ بداية عهده إلى ضبط الحالة المالية للإيالة و السعي إلى ترشيدها، فكانت أولى خطوة خطاها هي توضيح الحسابات التي بعهدة وزير العمالة و المال، مصطفى خزندار، لما علق بها من شوائب و شكوك في عهد سلفه و ابن عمِّه. و قد كادَ امْحَمَّد باي أن يستغني عن خدمات هذا الوزير، لكنَّه عَدَلَ عن ذلك عملاً بنصيحة أحد المُقرَّبين إليه، إسماعيل السُنّي صاحب الطابع، الذي قال له : **«لا غنًى لنا عن مصطفى خزندار، لعلمه بما لم يعلمه غيره من أسرار الحكومة و أموالها»** [213]، فجَدَّدَ ثقته فيه و دعَّم صلاحياته، ثمَّ عَيَّنه وزيرا أكبر. مباشرة إثر ذلك، شرع في تخفيف عبء الجباية على الفاعلين الاقتصاديين و على السكّان، و في ذات الوقت أقرَّ، عملا بنصيحة وزيره الأكبر، أداءً على الأشخاص سمّاه «الإعانة» أو «المجبى» [214] (مقدارُه 36 ريالاً / حوالي 22 فرنكًا) و عَوَّض به جملة من الأداءات و الضرائب التي كانت في أغلبها مصدر نفع للقيّاد و أعوانهم

---

[211] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[212] على عكس ما هو مُتعارفٌ في بقية الأقطار العربية، و خاصّة الشرقية منها، فإنَّ اسم مُحَمَّدْ و امْحَمَّد - أو مَحَمَّدْ - هما اسمان مُختلفان في تونس، و هما في أغلب البلدان العربية الأخرى اسم واحد.

[213] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[214] يعود إحداث «المَجْبَى» إلى بداية القرن XVII، و هي ضريبة كان عثمان داي وظّفها على سُكّان المُدُن عدا الأتراك منهم، و كان محصولها مخصّصًا لتغطية مصاريف لوازم جند التُرْك، ثمَّ أقرّها امْحَمَّد باي سنة 1856 و أوسع قاعدتها. تكتسي «الإعانة» أو «المجبى» صبغة فردية و تأتي إضافة إلى الأداءات على مداخيل الأنشطة الاقتصادية و على المكاسب، و أصبح يتحمّلها سكّان الإيالة الذكور البالغون، باستثناء أبناء مدن تونس و القيروان و سوسة و المنستير و صفاقس و بعض الأصناف من الرعايا مثل الجنود المنتدبين و القُدامى و الطلبة و الفقهاء و العلماء و أعوان الباي و العُجّز، و هي تُقابل تقريبا ما كان يُطلق عليه في عصرنا الحالي مُسمَّى «الضريبة الشخصية للدولة» (Contribution Personnelle d'Etat, CPE) التي أُقرّت في 31 مارس 1932 و انتهى العمل بها بمقتضى قانون المالية المؤرَّخ في 31 ديسمبر 1989 و تمَّ تعويضها بـ «الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين».

و لا يدخُلُ بمفعولها إلى ميزانية الدولة سوى النزر القليل من الأموال، و «**هذه الضريبة مؤقّتة، تبطل متى تحسّنت الحالة المالية**» [215]، و أبقى العمل بأداءات «أعشار» الحبوب و «قانون» الزيتون و «قانون» النخيل و الضريبة على المواشي، لكنّه خفّض في نسبها. و في الوقت نفسه ألغى عددا من «اللّزمات» و «الاختصاصات»، و سمح للخواص بإنتاج و ترويج بعض المواد التي كانت تنفرد بها الدولة، و أصدر منشورا في ديسمبر 1856 م / ربيع الثاني 1273 هـ لتنظيم عملية استخلاص أداء العشْر، فسوّى بين جميع الفلاّحين و جعل احتسابه مرتبطا بحجم الإنتاج و قيمته و ليس بمساحة الأرض كما كان جاريا إلى حدّ التاريخ. و في خريف السنة الموالية أصدر منشورا لإعادة النظر في مقدار «عشْر» الزيت الذي كان مُشطّا و تسبّب في تدهور أوضاع الفلاحين و أصحاب المَعاصر نتيجة تعسُّف القيّاد و أعوانهم عند استخلاصه. و في صائفة سنة 1858 م / 1274-1275 هـ أقدم على إجراء إصلاح نقدي تمثّل في التنقيص من قيمة القطع النحاسية المتداولة و ذلك بهدف وضع حدٍّ للتضخُّم المالي الذي أضرّ بالتُجّار و الفلاّحين، و بخاصّة الأجانب منهم، و بالمُستهلكين. و في إطار الإصلاحات الهادفة إلى التخفيف من أعباء الدولة، أذن لوزير البحر خير الدين باشا، الذي كان ساعتها بباريس لمتابعة نازلة بن عيّاد و تبعاتها و كذلك لاقتراض مبلغ مالي لتمويل مساهمة الدولة التونسية في دعم السلطنة العثمانية في حرب القرم السالف ذكرها، بالعدول عن مواصلة المساعي التي كان بصدد القيام بها لإتمام إجراءات الاقتراض، كما قرّر عدم مواصلة ترميم قصر المحمّدية و أذن بالتقليص من عدد الجنود النظاميين، فسرّح الكثيرين منهم و منحهم تعويضات. و تورد أغلب المصادر أنّ هذه القرارات و الإجراءات أتت أُكلها بسُرعة، إذ عرف اقتصاد البلاد انتعاشة نسبية شملت قطاعي الفلاحة و التجارة، خاصّةً و قد وقع تسجيل إنتاج كمّيات منقطعة النظير من الحبوب و الزيتون خلال موسم 1855 م / 1271 هـ بفضل كمّيات الأمطار التي تهاطلت على البلاد.

في المُقابل، اتّخذ امْحَمّد باي بعض القرارات التي كان مردودها على ميزانية الدولة، و على اقتصاد البلاد عموما، سلبيا، منها أنّه أذن في بداية عهده بإصدار كمّية من النقود من الذهب الخالص، فنتج عن ذلك أنّ هذه النقود أصبحت بضاعة تتمّ المتاجرة بها باعتبارها معدنا ثمينا، فأثّر ذلك سلبا في الحركة الاقتصادية و أضرَّ بالعديد من التُجّار و أصحاب الصناعات، ما أجبره على التراجع بسرعة في ما قرّره، خاصّة و قد نصحه بذلك قنصل فرنسا بتونس، Léon Roches. و من ذلك أيضا قرارُه، في أواخر ولايته، إنجازَ مشروعٍ لجلب مياه الشرب بواسطة أنابيب من زغوان إلى العاصمة عملا بنصيحة نفس القنصل، و هوَ مشروع لم يستحسنه المحيطون بالباي لأنهم اعتبروه إهدارا للمال العام و تنفيذا لرغبة القنصل و لمطامع مبتكر المشروع، أحد المهندسين الفرنسيين، كما رأوا فيه يَدَ الوزير الأكبر، مصطفى خزندار، الذي له و لأتباعه منفعة أكيدة في إنجازه من خلال ما سيدُرُّه عليهم من العلاوات و الرشاوي. و في السياق ذاته، يُذكر أنّ امْحَمّد باي لم يكن يتردّد في الإسراف في باب المصاريف التي تهمُّه شخصيا أو التي تُخصّص للعناية بالقصور و بالمقرّات الرسمية، كما لم يكن يولي ما يتعيّن من العناية و المراقبة لتصرُّفات أعضاده، و في

[215] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

مقدّمتهم وزيره الأكبر، مصطفى خزندار، خاصّة و أنّ أغلبهم كانوا، إلى جانب مهامِّهم الرسمية، يتعاطون شتّى أنواع الأنشطة الفلاحية و التجارية و الصناعية لحسابهم الخاص.

على صعيد الأحداث الداخلية، لم تُسجَّل بالإيالة أوضاع ذات بال، ما عدى تفشّي وباء الكوليرا خلال صائفة 1856 م / 1272 هـ ، لكن بأقلّ حدّة و لأقصر مدّة من الوباء نفسه الذي اجتاح البلاد خلال سنة 1850 م / 1266 هـ ، و ظهور حركة عصيان مدني صدرت عن بعض العروش بجهة باجة (ماكنة و وشتاتة و الشيحية و غيرها) احتجاجا على ضريبة «الإعانة» التي سبق ذكرها و التي اعتبرها قادة هذه العروش و أفرادها «جزيةً». و قد تمكّن الباي من القضاء على هذه الحركة و استخلص مبعوثه إلى المنطقة، أخوه محمد الصادق باي، الأداء المقدوح فيه. ثم، تحسُّبا لعدوى هذا العصيان و انتشاره في مناطق أخرى، جهّز امْحَمَّد باي محلّة في خريف السنة نفسها برئاسة محمد خزندار [216] لمطاردة الثائر غومة المحمودي [217]، الذي انتهز فرصة التململ و الاحتجاج ضدّ «المجبي»، فتمرَّدَ على السلطة و أبدى تعاطفه و مناصرته لآل القرمانلي الذين سقطت دولتهم بطرابلس في أواخر ماي 1835 م / أواخر مُحَرَّم 1251 هـ ، فاقتفت المحلّة أثره و توغّلت وراءه في الصحراء و هزمته و وضعت حدًّا نهائيا لفتنته.

في مجال العلاقات مع الباب العالي، اعتمد امْحَمَّد باشا باي طريقة الانسجام و الطاعة، و عمل قصارى جُهده ليكون في خدمة الدولة العَلِيَّة، من ذلك أنّه أوفد إلى إسطنبول في بداية ولايته مبعوثا خاصًّا، هو عامله على الساحل محمد خزندار، لطلب الفرمان السلطاني و لتأكيد ولائه للسلطان و تقديم دعم مادّي إلى الدولة العَلِيَّة، بالرغم من ضعف ميزانية الإيَالة، و كذلك لإرسال فيلقٍ آخر من الجيش التونسي للمشاركة في حرب السلطنة ضدّ روسيا [218].

أمّا في مجال العلاقة مع دولة فرنسا، فإنّ ما يلفت النظر هو أوّلا أنّ الإمبراطور الفرنسي عيَّن قنصلا (هو كما سلف الذكر Léon Roches) صاحبَ تجربة ثرية في مجال العلاقات مع الأقطار

---

[216] محمد خزندار مملوك من أصل يوناني وُلد حوالي 1810، جلبه أحد الأعوان للعمل في بلاط حسين باي الثاني، ثمّ انتدبه شاكير صاحب الطابع، الذي كان ساعتها قايدا على سوسة و المنستير، و كلّفه بتسيير ماليته (خزندار). عمل لفترة تناهز خمسين سنة تحت إمرة خمسة بايات تعاقبوا على كرسيّ تونس. عيّنه أحمد باشا باي سنة 1838 قايدا على سوسة و المنستير. عندما ارتقى امْحمد باي إلى العرش أرسله إلى إسطنبول لجلب فرمان تعيينه بايا ثمّ عيّنه في سبتمبر 1856 قايدًا على قابس، و في خريف 1857 بعثه إلى منطقة نفزاوة لمطاردة الثائر غومة المحمودي. في سنة 1860 عيّنه محمد الصادق باي عضوا بالمجلس الكبير ثمّ في نوفمبر من السنة الموالية وزيرا للعمالة (الداخلية)، و في ديسمبر 1862 وزيرا للحرب ثم وزيرا للبحر، و في أكتوبر 1873 أعاده إلى وزارة العمالة. في جويلية 1877 ارتقى إلى الوزارة الكبرى خلفا لخير الدين باشا، و بعد سنة (أوت 1878) أقيل من منصبه و خلفه فيه مصطفى بن اسماعيل. بقي عضوا في الحكومة برتبة وزير مستشار. في 12 سبتمبر 1881 عيّنه محمد الصادق باي من جديد وزيرا أكبر.

[217] «**غومة المحمودي مُتمرِّد من الجبل الغربي في إيالة طرابلس، قام بعدّة تحرُّكات ضدّ السلطة العثمانية في الأربعينات و الخمسينات من القرن التاسع عشر،... لأنّ عائلته فقدت الكثير من الامتيازات بعد استرجاع العثمانيين لولاية طرابلس و سقوط عائلة القرامانلي التي كانت معروفة بحسن علاقاتها مع القبائل العربية في تلك الولاية**». أورده عبد المجيد كرَيِّم في محاضرة بعنوان «غومة المحمودي بين العصبية و التبعية» (الندوة الدولية السابعة حول «المقاومة المسلّحة في تونس في القرنين 19 و 20، نوفمبر 1993»).

[218] عندما انتهت حرب القرم بإمضاء معاهدة باريس بين الأطراف المتنازعة، عاد الجيش التونسي، منقوصا بطبيعة الحال من الجنود الذين قُتلوا أثناء المعارك و منقوصا كذلك من العناصر الذين آثروا البقاء على أرض السلطنة، و استقبل الباي الجنود العائدين بالترحاب و رفّع من مرتّباتهم ثمّ سرّحهم.

العربية و الإسلامية و يُتقن اللغة العربية نطقا و كتابة إتقانا متميِّزا، قويَّ الشخصية، جريئًا، صريحًا في علاقاته مع رؤساء الدول التي اعتُمد لديها، و ثانيا أنَّ امْحَمَّد باي سلك طريقا سيؤدِّي به في وقت قصير إلى الإذعان إلى كُلِّ ما ستُمليه عليه فرنسا في شكل نصائح و آراء تبدو في ظاهرها موضوعية [219]. من ذلك أنَّه، بعدَ أن ألغى قرار سلفه و ابن عمِّه القاضي بالتَّخلِّي عن مباشرة القضاء بنفسه و باستسهال التصريح بأحكام الإعدام و الإسراع بتنفيذها، أصدر حُكمًا بالقتل ضدَّ مواطن يهودي يُدعى Samuel Sfez لأنَّه شتم مواطنا مسلما و سبَّ دينه و هو في حالة سكر واضح، و نُفِّذ الحكم فيه في الإبَّان بالرغم من تدخُّل القنصلية الفرنسية و إلحاحها على الباي باجتناب ذلك قبل سماع كافَّة الشهود و التثبُّت من صحَّة أركان الجريمة. و مباشرة إثر إعدام اليهودي، اتَّصل القنصل Léon Roches بالباي و «لفت نظره» إلى أنَّ مباشرته شخصيا للقضاء و عجلته في تنفيذ الأحكام هي ممارسات غير مستحبَّة و من شأنها أن تثير ردود فعل الدول الكبرى، و منها السلطنة العَليَّة و حليفتها فرنسا و غيرهما، ثمَّ «نصحه» بإحداث هيئة يُعهد إليها النظرُ في القضايا الجنائية. عند ذلك، تيقَّن امْحَمَّد باي بأنّه أخطأ في نازلة اليهودي كما في نوازل أخرى مماثلة سبقتها، و خشي عاقبة ذلك على جميع الأصعدة، فقرَّر على الفور بعث «مجلس للحكم في الجنايات» و عيَّن به عددا من القضاة و رجال القانون و كلَّفه بفصل القضايا.

لم تنته تبعات هذه القضية بهذا الإجراء و لم تقف تحرُّكات فرنسا عند هذا الحد، ذلك أنَّها أرسلت أواخر أوت 1857 م / أوائل مُحَرَّم 1274، أسطولا به أربع [220] بوارج حربية مجهَّزة بسبعمائة مدفع - و هو رقم مبالغ فيه بداهةً من قِبل المصادر التاريخية التي أوردته - أرسى بحلق الوادي و نزل قائده، الأميرال المساعد Tréhouart، و طلب لقاء الباي، فتمَّ له ما أراد و انتظم اللقاء بقصر الباي في المرسى بحضور القنصل السالف الذكر. و خلال المقابلة، بادر قائد الأسطول إلى مفاتحة الباي بشأن إعدام المواطن اليهودي و خاطبه بلغة هي في ظاهرها دبلوماسية، لكنَّها تتضمَّن في الحقيقة إنذارًا، بل تهديدًا، موجَّها إلى الباي. و من الغد تقابل قنصل بريطانيا، Richard Wood، مع باي تونس و سلَّمه مذكِّرة صادرة عن دولته تتضمَّن موقفها من هذه القضية، و هو موقف مطابقٌ لما أبلغه إيَّاه قائد الأسطول الفرنسي، مُضيفا بأنَّ أسطولاً بريطانيًا في حالة استنفار يُمكن استقدامه من مالطا إلى تونس عند الاقتضاء. مباشرة إثر هذا اللقاء، طلب قنصل فرنسا بدوره الانفراد بالباي في قصره، فتمَّ له ما أراد، و خلال الجلسة قدَّم للباي نسخة من مذكِّرة تلقَّاها من وزير الخارجية، Alexandre Walewski، و هي مذكِّرة

---

[219] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Très vite, il (Roches) fut admis dans l'intimité du prince qui le tutoyait, l'appelait son ami, et lui demandait conseil dans toutes les circonstances importantes. Il semblait que la gestion consulaire de Léon Roches dût assurer définitivement l'influence française à Tunis, précipiter l'évolution qui, depuis vingt ans, entraînait la Régence dans le sillage de la France.

[220] هي تسعُ سفُن حسب ما ورد في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution للحبيب بولعراس.

شديدة اللهجة، طلب فيها الوزير من ممثّله في تونس إبلاغ صاحب البلاد بأنّ ما أقدم عليه يتنافى و سياسةَ السلطنة العثمانية التي يتبعها بالولاء و التي تربطها بفرنسا علاقات متميِّزة، و أنّ ذلك يمثِّلُ مخالفة لتعاليم الدِّين الإسلامي، و بالتَّالي، فإنّ سيرة دولته غير مستقيمة، و عليه أن يتَّبع خُطى «سلطان الإسلام» في سيرته و سياسته و أن يجتنب مستقبلا حصول أيِّ خطأ مثل الذي وقع مع اليهودي و أن يعمل على أن يُستَمَعَ إلى الشهادات أمام القضاء سواء كان الشاهد مسلما أو غير مسلم، كما طالبه بأن يتمَّ التعامل مع التُجَّار الأوروبيين بالشروط و القواعد نفسها التي يخضع لها نظراؤهم من أبناء البلد، و كذا بالنسبة إلى تعاطي مهن الصناعة و الخدمات على اختلاف أصنافها و بالنسبة إلى امتلاك العقارات، و طلب منه اعتماد قانون يتضمَّن كلّ ما سبقت الإشارة إليه، و ختم المذكّرة بالقول : «**و من غير شكٍّ عندنا أنّ الباي لا يتوقَّف في إظهار امتثاله لما أرادت منه أوروبا، و لا يُمكن له الامتناع من ذلك. فنترقَّب تُعلمنا بما ينتج من مخاطبتك بهذا الجواب مع الباي لنعرضه إلى حضرة جناب الإمبراطور سلطان فرنسا**» [221]. و قبل مغادرته القصر، سلَّم القنصل إلى امْحَمَّد باي مفكّرة تحتوي على مبادئ عامَّة للقانون المنتظر إصداره، و هي مبادئ مستقاة بصفة تكاد تكون حرفية من نص «التنظيمات» العثمانية [222].

فهمَ امْحَمَّد باي أنْ ليس له خيارٌ فيما عُرض عليه و قبل جميع ما جاء في مذكّرة وزير الخارجية الفرنسي بكامل الانصياع و الإذعان، و أمر في الحين الوزير الكاتب أحمد بن أبي الضياف بإعداد نص قانون سمّاه «عهد الأمان» [223] (Pacte Fondamental)، فأنجز العمل بسرعة و وُضع بين يدي الباي للإمضاء، فختمه بتاريخ 10 سبتمبر 1857 م / 20 مُحَرَّم 1274 هـ ، أي بعد حوالي شهر و نصف من ورود مذكرة الخارجية الفرنسية على قنصلها و بعد أقل من اسبوعين من التهديد الذي وجَّهه قائد الأسطول الفرنسي شفاهيا إلى الباي. «**و قانون عهد الأمان هو إعلان عام لحقوق الإنسان، تعهَّد بموجبه امْحَمَّد باي بتوفير الأمن على الأبدان و الأموال لسائر سكَّان البلاد على اختلاف أديانهم و لغاتهم و ألوانهم، و بالمساواة بين الجميع أمام القانون و الجباية، و بالسماح للأجانب بتعاطي سائر المهن في البلاد، بما في ذلك الفلاحة، و بامتلاك الأراضي**» [224]، و اعتُبر هذا القانون الثوري، رغم التنازلات و الامتيازات التي منحها لغير التونسيين «**بداية عهد إصلاح دستوري جذري يمنع تجاوزات الباي،... و يُمهِّدُ السبيل لإلغاء نظام الحُكم المُطلق أو القهري**» [225]، على أنّه سيتبيَّنُ فيما بعد بأنَّه يُشكِّل، «**رغم جوانبه الإيجابية، خطوة مهمَّة في مخطط الاستيلاء على تونس و استعمارها (بفصلها عن جارتها الجزائر و فكِّ روابطها الدينية**

---

[221] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[222] يقول المنجي صميدة في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

M'hamed Bey est, sans ambages, mis en demeure d'accorder à ses sujets une charte reconnaissant les libertés fondamentales de l'homme, à l'instar des réformes politiques récemment introduite en Turquie sous le nom de «Tanzimat».

[223] أختيرت لفظة «عهد» لتسمية هذا النص بهدف إبراز و تأكيد تعهُّد الباي و التزامه بما جاء فيه.

[224] الهادي التيمومي في محاضرة بعنوان «خصوصيات مسيرة تونس نحو الحداثة» (ملتقى «تونس الأمس و تونس الغد»، جانفي 2001).

[225] خليفة الشاطر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

و السياسية بالباب العالي) **لما يعطيه للجاليات الأجنبية و لليهود التونسيين، الذين يُؤازرهم بقوّة يهود فرنسا، من ضمانات في الأمن و العمل»** [226]. و سعيا منه للتظاهر بارتياحه لصدور «عهد الأمان»، أشرف امْحَمَّد باي بنفسه على جلسة مشهودة حضرها الأمراء و أعضاء المجلس الشرعي و الوزراء و المشايخ و سامي الضبَّاط و كبار الموظّفين و ممثّلو الديانات الثلاث و نواب الجهات و القبائل، و كذلك قناصل الدول الأجنبية المعتمدون بتونس و قائد الأسطول الفرنسي الرَّاسي بحلق الوادي و عدد من الضيوف التونسيين و الأجانب، و أذن للأديب الشاعر، المُكلَّف بالكتابة في بلاطه، محمد الباجي المسعودي [227] بتلاوة نصِّ العهد المُتضمِّن أحد عشر بندا [228] شملت كلّ النقاط الواردة في المذكّرة الفرنسية.

و من المفارقات أنَّ امْحَمَّد باي، اعتقادًا منه بأنَّ بنود «العهد» لا تعنيه هو شخصيًّا، بل إنَّه كان يعتقدُ جازما بأنَّ العهدَ ليس إلاَّ **«حبرًا على ورق»** [229]، قد كان أوَّلَ من قام بمخالفة المبادئ الواردة فيه رغم الإجماع الذي حظي به داخل الإيالة كما في خارجها، فواصل مباشرةَ القضاء بنفسه، و لم يتردَّد في إصدار حكم بالإعدام و تنفيذه بسرعة في حقِّ أحد الرعايا المغربيين ارتكب جريمة قتل في حق تونسي دون أن يُستمع إليه و رغم قبول أهل الضحية دِيَّةً اتّفق الطرفان على قيمتها، فنتج عن ذلك أن جاءه القنصل الفرنسي في بداية نوفمبر 1857 م / أواسط ربيع الأوَّل 1274 هـ و «أنَّبَه» و خاطبه بلهجة شديدة، فأظهر الندم على ما صدر عنه و أذن في الحين بتكليف لجنة برئاسة الوزير الأكبر، مصطفى خزندار [230]، لتتولَّى شرح بنود «عهد الأمان» و تبسيطها ليسهل فهمُها و تُطبَّق على مختلف المستويات، و حاول قصارى جهده أن يُظهر للسلطنة العَليَّة و للدول الأجنبية، و خاصَّة منها فرنسا، حسن نواياه و كامل استعداده للانصهار ضمن تيَّار الإصلاح المُراد منه الدُّخول فيه، فبادر بإصدار أمر لرفع المنع المفروض على أبناء الجالية اليهودية من لباس الشاشية التونسية الحمراء، و مَنَحَهُمْ حق الملكية العقارية، و سَمَحَ لهم بتعاطي الأنشطة الفلاحية، كما أقدم على إنجاز بعض الإصلاحات منها بعث مجلس بلدي

---

[226] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[227] حسب ما أورده جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة».

[228] تتضمَّنُ بنود «عهد الأمان» : (1) الأمان لكافة السكان على اختلاف الأديان و اللغات و الألوان في أبدانهم و أموالهم و أعراضهم، (2) التساوي أمام قوانين الأداءات و الضرائب، (3) التساوي أمام القانون بين المسلم و غير المسلم، (4) ضمان حق أهل الذمة في ممارسة شعائرهم و عدم إكراههم على اعتناق أديان أخرى، (5) تحديد الخدمة العسكرية بمدَّة يضبطها القانون و اعتماد قاعدة القرعة لتجنيد الشبَّان، (6) تمثيل أهل الذمَّة صلب المحاكم عندما يكون أحدهم متقاضيا، (7) بعث مجلس للتجارة يضمُّ تونسيين و أجانب للنظر في القضايا التجارية، (8) تساوي التونسيين و الأجانب في الأمور العرفية و القوانين الحكمية و لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك، (9) ضمان حرِّية التجارة و امتناع الدولة عن تعاطيها، (10) السماح للرعايا الأجانب بتعاطي الصناعات و مختلف الخدمات، (11) السماح للرعايا الأجانب بامتلاك العقارات داخل التراب التونسي.

[229] جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة».

[230] ضمَّت اللجنة، إلى جانب رئيسها، ثماني أعضاء آخرين، هم وزير الحرب مصطفى باش آغة، و وزير البحرية خير الدين، و الوزير إسماعيل السُنّي صاحب الطابع، و الجنرال محمد خزندار قايد الأعراض، و الوزير الكاتب أحمد بن أبي الضياف، و شيخ الإسلام محمد بيرم، و الشيخين أحمد بن حسين و محمد بلخوجة.

بتونس العاصمة [231] و إصدار قانون لتنظيم الخدمة العسكرية، و غير ذلك من القرارات. و بهذا التصرُّف غير المُنسجم مع شخصيته و خياراته [232]، تَبَيَّنَ جليًّا أنَّ امْحَمَّد باي إنَّما أصدر «عهد الأمان» و اتَّخذ الإجراءات التي ذُكرت ليس من منطلق قناعته بجدواها و بوجوبها، و لكنْ تنفيذا لما أملته عليه القوى الأجنبية، و بخاصَّة الغربية منها، إذ **«كانت بمساعي فرنسا و إنقلترا ظاهرًا و تهديدِهما للأمير بأسطولَيهما اللذين حضرا لذلك الغرض»** [233].

لم يدُم حكم امْحَمَّد بن حسين باي سوى أربع سنوات و بضعة أشهر، إذ وافاه الأجل ظهر يوم الخميس 22 سبتمبر 1859 م / 24 صفر 1276 هـ و عمره ثمان و أربعون سنة. و قد أثار هذا الباي جدلا بخصوص تقييم فترة حكمه التي، و إن كانت قصيرة، قد امتزجت فيها المبادرات و الإنجازات الإصلاحية، من ناحية، و القرارات و التصرُّفات التعسُّفية و الأخطاء السياسية، من ناحية أخرى. على أنَّ أهمَّ ما يبقى عالقا في الذاكرة بخصوص هذا الباي هو على الإطلاق طريقة تعامله مع موقف فرنسا نحوه و تدخُّلاتها في سياسته، و هو الباي الذي رضخ لتعليمات باريس دون نقاش أو تردُّد، و قد يكون ذلك راجع بالأساس إلى أمِّيته و قلَّة حنكته، و هي نقائص جعلته في بداية حكمه لا يعير اهتماما لما يقول له نصحاؤه و يُنكر أغلب ما أنجزه سلفه و ابن عمِّه و يجنح إلى اللهو و إلى التعدِّي على الحُرُمات، كما جعلته تحت سيطرة شبه مُطلقة لقُنصل فرنسا، Léons Roches، الذي كانت تحرُّكاته و مُخطَّطاته غالبا ما تُصاغ و تُحاكُ بتنسيق و تواطؤ مع مصطفى خزندار [234].

---

[231] أُحدث مجلس بلدية تونس في 30 أوت 1858 م / 20 مُحَرَّم 1275 هـ أساسا لتنظيم المدينة و العناية بالبناءات العمومية و السهر على حالة طرقاتها و شوارعها و تنظيفها و تنويرها، و عُيِّن الجنرال حسين، أحد أعيان المماليك، أول رئيس له، أمَّا أعضاؤه فهم مُختارون بقرار من الباي من بين أعيان الحاضرة.

[232] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Ce bey, d'un niveau d'instruction fort modeste, est un partisan du pouvoir absolu et ne voit pas d'un bon œil les réformes préconisées à Istanbul ou à Tunis. En vérité, (il) a cru que la déclaration solennelle (Le Pacte Fondamental) le dispense de tout autre acte.

[233] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[234] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Malgré l'appui des consuls étrangers, de Léon Roches surtout, le khaznadar sentait une lourde hostilité dans la famille du bey. Mais, à la faveur de l'émotion qu'avait provoquée l'exécution de Samuel Sfez, Mustapha réussissait à entraîner le bey à proclamer le Pacte Fondamental.

115 – محمد الصادق باشا باي– 12
بن حسين بن محمود بن محمد الرشيد باي
– المشير الثالث –

تولّى محمد الصادق باي كرسيَّ تونس غداة وفاة أخيه امْحَمَّد باي (الجمعة 23 سبتمبر 1859) و بادر منذ اللحظات الأولى من فترة حكمه إلى الالتزام بـ «عهد الأمان» و جَدَّدَ ثقته في الوزراء و رجال الدولة الذين كانوا مع أخيه، وفي مقدّمتهم الوزير الأكبر، مصطفى خزندار، و أبقى على اللجنة المُكلَّفة بشرح «عهد الأمان» و بإعداد النصوص التطبيقية لما جاء فيه، ثمَّ أوفد وزير الحرب، مصطفى باش آغة، إلى إسطنبول لطلب فرمان التولية. و قد لعب القنصل الإنقليزي، Richard Wood، دور الوسيط لإنجاح هذه المُهمَّة، أوّلاً للمساعدة على وضع حدٍّ لحالة الجفاء الذي كان يطبع العلاقات بين الإيالة و السلطنة في ذلك التاريخ، و ثانيًا لانتهاز الفُرصة لحمل الباي الجديد على إعادة فتح التفاوض مع الباب العالي بُغية تأكيد السيادة العثمانية على تونس. و كان الدبلوماسي الإنقليزي يهدف صراحةً من خلال موقفه هذا إلى التصدّي بقوّة لتنامي الحضور الفرنسي في هذا البلد الذي أصبح حسب رأيه على قاب قوسين أو أدنى من السقوط في أيدي فرنسا. «**غير أنَّ التفاوض المأمول لم يقع، و رجع مصطفى آغة بفرمان التولية لا غير، حسب العادة المألوفة، مع الوعد بأنَّ الباب العالي لن يعمد إلى إجراء تغيير في ما سُنَّ من وضعٍ للإيالة التونسية على غرار ما كان حصل بالنسبة إلى ولاية طرابلس منذ خمس و عشرين سنة**» [235].

من أهمِّ الإنجازات التي عزم هذا الباي على تحقيقها - لكنَّ أكثرها لم يُعمَّر طويلا - إصدارُ دستور [236] للبلاد بتاريخ 26 أفريل 1861، و هو أوَّل دستور عربي يرى الوجود منذ أقدم العصور، و يُعتبر إصداره أحد أبرز الأحداث المسجلة في التاريخ السياسي الحديث للبلاد التونسية. و يأتي في مقدّمة المبادئ التي كرَّسها هذا الدستور أوَّلاً إقرارُ مبدإ التداول على السلطة باعتماد قاعدة الوراثة داخل البيت الحسيني، إذ ينصُّ الفصل الأوَّل منه على أنَّ «**أكبر هذا البيت الحسيني هو الذي يتقدم لولاية المملكة عند انقضاء سلفه على عادة آله المقررة المألوفة، و لا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر يعجزه عن خدمة المملكة**»، و ثانيًا الحدَّ من سلطة الباي، إذ جاء في الفصل الثالث من بابه الثاني أنَّ «**الملك مسؤول في تصرُّفاته للمجلس الأكبر** (الذي سيرِدُ بيانه) **إن خالف القانون**»، و ثالثًا الفصلُ - لا محالة بشكل نسبي - بين السلطات الثلاث، التَنفيذية و التشريعية و القضائية، و رابعًا اعتمادُ مبدإ التمثيل النيابي من خلال بعث سلطة تشريعية

---

[235] من هوامش «صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس، المُجلّد الثاني، نقلا عن Jean Ganiage

[236] لم تُستعمل كلمة «دستور» عند وضعه، إذ يعتمد مؤرِّخ دولة محمد الصادق باي، الوزير الكاتب أحمد بن أبي الضياف، في حديثه عن الدستور، كلمتي «قانون الدولة التونسية» و «القانون».

- لكنَّها غير منتخبة من الشعب - هي «المجلس الأكبر» المُتركِّب من ستين عضوا يعيِّنهم الباي و يختارهم أساسا من بين أعيان سكَّان الحاضرة، البَلْديَّة [237]، و هو هيكلٌ يهدفُ، حسب الفصل الثالث من الباب الثالث من الدستور، إلى «**حماية حقوق الملك وحقوق السكان والمملكة**، و كذلك، حسب ابن أبي الضياف [238]، إلى «**حفظ عهد الأمان و القوانين و حماية حقوق سكَّان المملكة فيما يقتضي التساوي في الحكم**». و هذا المجلس هو في الحقيقة مؤسسة يُمكن اعتبارُها مزيجًا من هياكل تُسمَّى اليوم مجلس النواب (أو الشعب) و مجلس الشيوخ و المحكمة الإدارية و دائرة المُحاسبات و محكمة التعقيب و المحكمة العليا. و من وظائف هذا المجلس كذلك وضع القوانين و تنقيحها و شرحها و تأويلها و إقرار الأداءات و النظر في الميزانية العامَّة للدولة و متابعة أنشطة الوزراء و مراقبة عمل الإدارة، و هي وظائف تُبرز مدى شمولية اختصاصاته التي تكتسي في ذات الوقت صبغة تشريعية و مالية و قضائية و إدارية. و عيَّن الباي لرئاسة هذا الهيكل الجنرال خير الدِّين باشا. و من مميِّزات دستور 1861 أيضا أنَّه أقرَّ في الفصل الأول من بابه الثاني بأنَّ على الباي «**عند ولايته أن يحلف بالله و عهده و ميثاقه أن لا يخالف شيئا من قواعد عهد الأمان و لا شيئا من القوانين الناشئة منه، و أن يحفظ حدود المملكة، و تكون يمينه جهرًا بمحضر أهل الحلِّ و العقدِ، و هم أهل المجلس الأكبر و أهل المجلس الشرعي، و بعد اليمين يقبل البيعة و لا يتمُّ له أمر بدون هذه اليمين، و إن خالف القانون بعد الولاية عمدا فعقدةُ بيعته منحلَّة**».

في مجال الحقوق الفردية و حقوق الرعايا الأجانب أقرَّ الدستور جملة من المبادئ غير المعهودة في بلد مثل تونس إلى حدِّ التاريخ، منها ما جاء في الفصل الأول من الباب الثاني عشر من أنَّ «**كلّ واحد من أهل المملكة التونسية، سواء وُلد بالحاضرة أو غيرها من البلدان و القرى و نواجع العربان على اختلاف الأديان، له من الحقِّ أن يكون آمنا على نفسه و عرضه و ماله كما هو المفتتح في عهد الأمان**»، و منها ما نصَّ عليه الفصل 9 من الباب نفسه من أنَّ «**غير المسلم من رعيَّتنا، إذا انتقل لدين، لا يخرجه تنقله من الحماية التونسية و رعايتها**»، و منها ما ضبطه الفصل الأول من الباب الثالث عشر بأنَّ «**لجميع رعايا الدول الأحباب الوافدين على المملكة التونسية و القاطنين بها الأمن و الأمان التام في دينهم و عبادتهم**».

و سعيا من الباي إلى الاقتداء بالبلدان المتقدِّمة، و خاصَّة منها فرنسا، و إلى التأقلم مع «التنظيمات الخيرية» للسلطنة العَليَّة و احترام ما تضمَّنه «عهد الأمان»، حرص على أن يتضمَّنَ الدستور التونسي بعث مجموعة من المجالس لإشاعة العدل و احترام القانون في البلاد، فنصَّ، إلى جانب

[237] يُنعت بالبَلْدي، و جمُعها البَلْديَّة، كُلُّ من يسكن تونس العاصمة، و تحديدا أحياءَها الداخلية، و هي كلمة غالبا ما تُستعمل للتفريق بين سُكَّان العاصمة الأصليين المُقيمين داخل أسوارها و سُكَّانها الوافدين من المناطق الداخلية. تُسمَّى هذه الطبقة «الحَضَر» في اللغة العربية و «Citadins» في اللغة الفرنسية. و قد تكون لفظة «البَلْديَّة» وردت على تونس من الأندلس حيث كانت القبائل العربية التي استقرَّت بإشبيلية و غرناطة و مالقة و طليطلة و سرقوسطة و غيرها «**تُعرف بالبلديين، أي أنَّهم أهل البلد و أصحابه**» كما يُؤكِّدُه عبد العزيز الفيلالي في «العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب».

[238] في «الإتحاف».

«المجلس الأكبر» الذي سبقت الإشارة إليه، في فصله الرابع من بابه الثالث، على بعث **«مجلس الضبطية» لفصل النوازل الخفيفة**، و في فصله الخامس على إنشاء **"مجلس الجنايات والأحكام العرفية" لفصل جميع النوازل، عدا الأمور العسكرية و المتجرية**، و في فصله السادس على تركيز **"مجلس التحقيق"** - الذي هو بمثابة محكمة استئناف - **تُرفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنايات والأحكام العرفية و من مجلس التجار»**، و في فصله السابع على إنشاء **"مجلس التجارة" لفصل النوازل المتجرية**، و أخيراً في فصله الثامن على إنشاء **"مجلس الحرب" لفصل جميع النوازل العسكرية**. و تطبيقا لما جاء به هذا الدستور، أحدثت **«عشرُ محاكم ابتدائية و محكمة استئنافٍ واحدة بالعاصمة. و كان يُشرف على هذه المحاكم قضاةٌ قارُّون لا يُمكن عزلهم، و بالتالي مستقلُّون عن السلطة التنفيذية»** [239].

و في إطار الإصلاحات الهيكلية التي أقرَّها محمد الصادق باي، تجدر الإشارة إلى أنَّه أحدث خارج الدستور عددًا من المؤسسات و الهياكل الأخرى ذات الصبغة التشريعية و التنظيمية، منها «المجلس الخاص» (ما يُرادفه اليوم الديوان الملكي أو الرئاسي)، و قرَّر أن يترأس أشغاله بنفسه، و عيَّن أعضاءه من بين أقرب المقرَّبين إليه، مثل ولي العهد و الوزراء و أعيان الدولة، و أوكل إليه مهمَّة النظر في المصالح العليا للإيَالة و المصادقة على الأحكام المتضمِّنة عقوبات شديدة، كما أوكل إليه مسؤولية مراقبة القضايا التي ينظر فيها المجلس الأكبر السالف الذكر و إعادة النظر فيها عند الإقتضاء.

من الهياكل التي أُقرَّت كذلك خارج الدستور «المجلس الوقتي» الذي أُحدث صُلب وزارة الشؤون الخارجية للنظر في القضايا و النزاعات التي يكون طرفاها تونسيا مقيما و أجنبيا. و قد أثار إحداث هذا المجلس بالذَّات تحفظات و انتقادات من قبل القنصلية الفرنسية بتونس التي رأت فيه شيئًا من التعدِّي على صلاحياتها في ما يتعلَّق بتقاضي رعاياها المقيمين و الزائرين. و تمهيدا لما أتى به دستور أفريل 1861، قام محمد الصادق باي منذ بداية فترة حكمه باتِّخاذ بعض الإجراءات و القرارات الإصلاحية المختلفة، من ذلك إصدارُ أمر في 20 جويلية 1860 يقضي بتنظيم «الوزارة الكبرى»، و أمر يتضمَّنُ إنشاءَ مطبعة رسمية و الإذنَ لإدارتها بإصدار «الرَّائد التونسي» [240]، و أمر آخر بتاريخ 25 فيفري 1861 يقضي بتحديد و توضيح «حقوق» عاهل البلاد و حقوق رعاياه. و قد اتَّخذ الباي هذه القرارات غير المُعتادة بناءً على مقترحات اللجنة المكَلَّفة بتفسير «عهد الأمان» و التي سبقت الإشارة إليها.

علاوة على هذه الإجراءات الهيكلية، اتَّخذ محمد الصادق باي جملة من القرارات أقلَّ أهمِّية لإظهار روح التسامح و الانفتاح التي أراد أن يتحلَّى بها، من ذلك إذنُه بإطلاق سراح عدد من

---

[239] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[240] صحيفة «الرائد التونسي» هي الصحيفة الرسمية للحكومة و المرجع المُعتمد في تطبيق النصوص القانونية و الإعلانات الرسمية الموجهة للعموم. ظهرَ عددُها الأول بتاريخ 22 جويلية 1860. أصبحت بداية من 29 فيفري 1928 تُسمى «الرائد الرسمي التونسي»، ثمَّ، بداية من 26 جويلية 1957، «الرائد الرسمي للجمهورية التونسية»، و هو اسمُها الحالي.

الأعيان الذين سجنهم أخوه و سلفه امْحَمَّد باي و منحهم مرتَّبات تعويضا لهم عَمَّا سُلب منهم، و قرارُه بعتق عدد من الإماء «المستوردات» من السودان، و كذلك السماحُ لرعاياه من ذوي الديانة اليهودية بتوسيع مساكنهم و دكاكينهم و تعيينُ وزيره نسيم شمامة بيشي لرئاسة شؤونهم. على أنَّ هذا الدستور الفريد من نوعه في ذلك الوقت لن يُعمِّر طويلا إذ سيقع «تعليق» العمل به بعد ثلاث سنوات من إمضائه كما سيأتي بيانه، و ذلك لأسباب عديدة، منها أنَّ السُّكَّان، و حتَّى الأعيان و المسؤولين، لم يُقدِّروه حقَّ قدره، و لم يستوعبوا من أهدافه سوى تقنين عملية التجنيد و إحداث محاكم و منح حقِّ الملكية إلى الأجانب، ما يعني في نظر الجميع «بيع البلاد إلى الأجنبي»، و هي إجراءات اعتبروها بعيدة عن اهتمامات المواطن و التاجر و الفلاح.

إلى جانب إصدار هذا النصِّ الرَّائد - الدستور - تميَّزت الفترة الأولى من حكم محمد الصادق باي كسابقاتها في البيت الحسيني بصدور بعض القرارات و الأوامر الهادفة إلى إبراز خصوصيات الحاكم الجديد، و في ذات الوقت إلى العمل على تركيز دعائم الدولة و مواصلة العمل اقتداءً بالأسلاف، من ذلك أنَّه أصدر منشورا لتحجير عادة تقبيل يدِ الوزراء و الوجهاء و أبناء العائلة المالكة، و حَصَرَ «هذا التشريف» في شخص الباي دون سواه، و من ذلك أيضا أنَّه قرَّر، بعد سبعة أشهرٍ من تلقِّيه البيعة الخاصَّة و العامَّة، تنظيم موكب لتجديدها، تنفيذا لما نصَّ عليه الدستور، و تولَّى رسميا أداء القسم على احترام «عهد الأمان» و حماية حدود الإيَالة و دعا الوزراء و أعضاء المجلس الشرعي إلى النسج على منواله. و بعد أيَّام من هذا الموكب، وردت عليه رسائل و أوسمة وجَّهها إليه بعضُ ملوك الدول الأوروبية تعبيرا له عن شكرهم و تقديرهم لاعتماده دستورًا لبلاده و انصهاره في تيار الديمقراطية و احترام القانون و المؤسسات. و من المظاهر الأخرى الدالَّة على استحسان هذه الدول لسياسة محمد الصادق باي في هذه الفترة، تعدّد زيارات الأمراء و كبار المسؤولين لتونس، منهم ابن عمّ Napoléon III و ابن Victoria ملكة إنقلترا و ابن Guillaume 1er ملك بروسيا و ابن Victor Emmanuel II ملك إيطاليا و غيرهم من الأعيان و الوجهاء، كما سجَّلت فترة حكم محمد الصادق باي جملة من الإصلاحات «**تهدف مبدئيا إلى تعصير البلاد، من ذلك تأسيس أوَّل خط تلغراف بين تونس و الجزائر في شهر ديسمبر 1859، و تعبيد أوَّل طريق بين تونس و باردو في السنة الموالية، و ترميم حنايا زغوان**»[241].

على أنَّ ما ميَّز فترة حكم محمد الصادق باي عن سابقاتها، و ما جعل منها منعرجا حاسما و نقطة تحوُّل جوهرية في تاريخ تونس القديم و الحديث، هو سوء تسييره لدواليب الدولة، و بالأخص لاقتصادها و لميزانيتها، و تسبُّبُه في إفلاس البلاد و في وضعها تحت رقابة «لجنة مالية دولية» مختلطة، و في النهاية احتلالها من قِبل القوات الفرنسية و فرض الحماية عليها و فقدانها لذاتيتها. و قد برزت بوادر سوء تصرُّف هذا الباي و جنوحه إلى الإسراف و التبذير من خلال سلسلة القرارات و الإجراءات التي اتَّخذها منذ بداية عهده و التي تواصلت على امتداد كامل فترة حكمه، و حتَّى في أحلك الأوقات التي عاشتها البلاد. من ذلك أنَّه أذن بصنع

[241] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

نيشان مرصّع بالياقوت الأحمر سمّاه «نيشان العهد» و أصدر بشأنه قانونا يضبط تراتيب منحه و مراسيم حمله، و قد كلّف صُنعُه ميزانيةَ الدولة مصاريفَ باهظة جدًّا، كما قرّر في ماي 1863 تحويل مجموع القروض الداخلية - التي كانت الدولة في عهد أخيه و سلفه امْحَمَّد باي قد أبرمتها لتمويل مشروع جلب مياه زغوان إلى العاصمة و سدِّ العجز الناجم عن عدم تمكّنها من تسديد الدين الذي أبرمته سنة 1862 - إلى قرض وحيد خارجي منحه للحكومة التونسية بنك Erlanger [242] في ظروف طغى عليها الغموض و عدم احترام قواعد المُنافسة بين المؤسسات البنكية. و قد أثار هذا القرض، الذي **«عبثت به الأيدي قبل وصوله»** [243]، جدلا في صفوف كبار المسؤولين و التُجّار و الفلاحين و أصحاب الصناعات و كذلك العامّة، أوّلاً لأنّه اعتُبر غير مجد لاقتصاد البلاد بسبب تخصيصه لخلاص دين سابق و ليس لبعث مشاريع تنموية أو اجتماعية جديدة، و ثانيا لأنّ تساؤلات و شكوكًا كثيرةً حامت حول ظروف إبرامه، في إشارة إلى الرشاوي و العطاءات التي منحها صاحب البنك المُقرض و أعوانُه للباي و لبعض رجال الدولة المقرّبين، و بخاصّة الوزير الأكبر مصطفى خزندار [244]، هذا الرّجل الذي **«استغلّ و جماعتُه سياسة الإصلاح للإثراء الفاحش على حساب مصلحة البلاد. و حتّى لا تقع مراقبتُه من قبل المجلس الأكبر وفقا لما جاء في دستور 1861، عمد مصطفى خزندار إلى تعيين جل أعضاء هذا المجلس من بين أصدقائه و أتباعه، فحاد حينئذ المجلس الأكبر عن صلوحياته الدستورية و أصبح آلة في يد الوزير الأكبر يأتمر بأوامره و أصبحت الإصلاحات حينئذٍ وبالاً على تونس»** [245].

على أنّ أكثر قرارات محمد الصادق باي وقعا و تأثيرا على ميزانية الدولة و الذي سيكون بمثابة الضربة القاضية التي ستتسبب في انهيار اقتصاد البلاد و في إفلاس الدولة و وضعها تحت مراقبة لجنة مالية دولية مختلطة [246] ثمّ في فرض الحماية الفرنسية عليها، هو القرار الذي اتّخذه في

[242] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Erlanger, petit banquier de 10ème ordre, avait végété quelque temps rue de la Chaussée d'Antin avant de s'installer rue Taitbout. L'emprunt tunisien, la première de ses combinaisons internationales, devait lui permettre de hausser sa maison au rang des banques d'affaires parisiennes et d'élargir de façon considérable le cercle de ses opérations.

و يقول علي اللواتي في كتابه «Le Baron d'Erlanger et son palais Ennejma Ezzahra à Sidi Bou Saïd» :

Après des débuts difficiles, la banque Erlanger réalise de grosses affaires grâce aux fameux emprunts tunisiens de 1863 et 1865 lancés, inconsidérément, par le gouvernement tunisien sous la direction du Premier Ministre du Bey, Mustapha Khaznadar ; transactions qui contribuent à la ruine des finances tunisiennes et hâtent l'instauration du régime de Protectorat français.

[243] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[244] تقول Y. Excoffier في كتابها المدرسي Petite histoire de la Tunisie :

Mustapha Khaznadar fut le grand responsable de la ruine de la Tunisie. Mauvais conseiller, poussant le bey aux plus folles dépenses, Khaznadar était aussi fort malhonnête : il amassa une fortune immense et, pendant trente six ans, il dilapida le trésor beylical sans se soucier de l'extrême misère du peuple, causée par une écrasante fiscalité.

[245] علي المحجوبي في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[246] نعتت بعض المصادر هذه اللجنة بـ «نقابة مُقرضي الباي» و بـ «سلطة الحماية المالية».

سبتمبر 1863، عملاً بنصيحة وزيره الأكبر، مصطفى خزندار، و القاضي بتضعيف مقدار ضريبة «الإعانة» التي كان أقرَّها أخوه و سلفه امْحَمَّد باي و التي تُوظَّف على الأشخاص الطبيعيين و تُضافُ إلى الأداءات التي يدفعونها على مرابيحهم المتأتّية من أنشطتهم الاقتصادية و من مكاسبهم الثابتة و المنقولة. و قد اقتضى منشور الباي الصادر في الغرض، بعد استشارة أعضاء «المجلس الخاص» [247] المذكور آنفا، بأن يكون مقدار «الإعانة» اثنين و سبعين ريالا عوضًا عن ستَّة و ثلاثين، و بأن تُوظَّف هذه الضريبة على كافة السكّان مهما كانت المدن أو المناطق التي يقطنون بها، بما فيها مدن القيروان و سوسة و المنستير و صفاقس، التي كان سُكّانها إلى حدٍّ التاريخ معفيين من أدائها طبقا لمنشور امْحَمَّد باي في الشأن. و كما كان منتظرا، أحدث هذا القرار عند بداية تطبيقه في أفريل 1864 تململاً و غضبًا لدى سُكّان الإيالة في المدن و الأرياف، ثمَّ تصاعدت ردَّة الفعل إلى أن بلغت ذروتها و تطوَّرت إلى حركة عصيان و تمرُّد كانت المناطق الريفية بالخصوص مسرحا لها، و ظهر من بين قادتها رجلٌ من أولاد مساهل في عرش ماجر اسمُه علي بن غذاهم [248]، تمَكَّن في وقت وجيز من حشد الأنصار في جميع المناطق، «**باستثناء الحاضرة و ضواحيها التي حافظت على ولائها للباي عن مضض**» [249]، فانتشرت بسرعة النار في الهشيم دعوتُه إلى «**الاستعفاء من هذا الأداء الثقيل الذي لا قُدرة عليه، و إذا غُصبنا عليه بالقتال تكون يدُنا في المدافعة عن النفس و المال و الحرم واحدة**» [250]، و عَدَّ رؤساءُ القبائل و العامَّة هذه «الإعانة» بمثابة «الجزية» التي من المفروض أنْ لا تُوظَّف إلاَّ على غير ملَّة الإسلام، و انضمَّ إلى علي بن غذاهم [251] ثُوَّار كثيرون من مختلف الجهات و العروش، منهم السبوعي بن محمد السبوعي في عرش جلاص و عربان القيروان، و فرج بن منصور بن دحر في عرش رياح، و قظوم بن محمد في عرش الفراشيش. و كما هو الشأن في مثل هذه الحالات، اتّسعت دائرة الاحتجاج و المطالبة لتشمل مجالات و مسائل أخرى علاوة عن جوهرها الأصلي، من ذلك المطالبةُ بإقالة

---

[247] تميَّزت المداولات صُلب هذا المجلس ببروز موقفين متناقضين حول قرار تضعيف «الإعانة» (المجبى)، إذ تحمَّس له الوزير الأكبر مصطفى خزندارو حليفه و مقرَّبه وزير المالية نسيم شمامة بيشي، و عارضه الوزير خير الدين، الذي لفتَ نظر الباي إلى أنَّ قراره سيُؤدِّي إلى زوال ضريبة «الإعانة» نهائيا في وقت وجيز لأنَّ السكّان سيعجزون عن أدائها، هذا علاوة على أنّها ستتسبَّب في المزيد من المصاريف التي سيستوجبها تجنيد العسكر و تجهيزهم لغصب السكّان على دفعها. و ساند خيرَ الدين في موقفه الجنرال حسين رئيس بلدية العاصمة، غير أنَّ الباي أصرَّ على اتّخاذ قراره لأنَّه و أغلبية أعضاء المجلس كانوا «**يعتقدون أنَّ الرعية، و العربان بالخصوص، يخزنون الأموال و يُخفونها تحت التراب دون أن يكونوا في حاجة إليها، فلا خلاص له من ثقل الديون إلاَّ بالتثقيل على الرعية**» (جعفر ماجد في «ثوَّار إفريقيَّة»).

[248] **هو علي بن محمد بن غذاهم المساهلي، وُلد حوالي سنة 1815 بمنطقة الجوى بالبواجر قرب تالة، و بذلك ينتمي علي بن غذاهم إلى أولاد مْساهل «الظْهارة»، أي الشماليين،.... كان أبوه قاضيا بين عرش ماجر في فترة القايد العربي البكوش.... و شغل علي بن غذاهم نفسه خطّة كاتب لدى نفس القايد**» (أورده الأزهر الماجري في «قبائل ماجر و الفراشيش خلال القرنين 18 و 19»). أطلقت عليه القبائل و العروش الثائرة لقب «باي الشعب».

[249] يحيى الغول في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[250] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[251] يقول الأزهر الماجري في «قبائل ماجر و الفراشيش خلال القرنين 18 و 19» : «**لا يُمكن القول أنَّ علي بن غذاهم كان القائد الوحيد لانتفاضة القبائل، رغم اقتران هذه الحركة باسمه. ذلك أنَّ الحركة الثورية انطلقت، عند بدايتها، من الجنوب، و بالتحديد من جهة الأعراض، لتشمل تدريجيا كلاًّ من جهة الوسط و الشمال الغربي، ثمَّ مُدُن الساحل و صفاقس**».

مصطفى خزندار، و تعيين قِيَّادْ من أصل «عربي»، و التخفيض في نسبة ضريبة «المحصولات» [252] على بعض المواد، و التنقيص من قيمة العُشُر الموظَّف على الحبوب و التُّمور، و إسقاط المُكوس المثقلة على المبيعات، و إبطال قانون منع الرِّق، و غير ذلك ممَّا ينمُّ عن عصيان تامٍّ و رفض باتٍّ لكلِّ ما صدر و يصدر عن الدولة من قرارات و إجراءات، فتَبَيَّنَ بشكلٍ جلي أنَّ «**ثورة علي بن غذاهم أشعلت البلاد بتمامها و كمالها و جعلتها تقف ضدَّ الباي و مماليكه و سياسته الجبائية و إصلاحاته**» [253]. على أنَّ قائد الثورة، على بن غذاهم، كان حريصًا منذ البداية على نهي المُتمرِّدين عن تعاطي أعمال النهب و السطو ليكونوا على الدوام في موقف قوَّة، باعتبارهم ثائرين على الظلم و التعسُّف لا غير. و قد شدَّدَ على موقفه هذا و كرَّره في عديد المناسبات، منها رسالة وجَّهها إلى حليفه فرج بن دحر يقول له فيها : «**إنْ قُوتلنا، دافعنا عن أنفسنا و أموالنا مدافعة المظلوم، و إذا صرنا إلى النهب و قطع الطريق، صرنا ظالمين مُفسدين، و الله لا يُحبُّ لا الظَّالمين و لا المُفسدين، و لا يعذرنا أحد من إخواننا المُسلمين**» [254].

ثمَّ ازداد الوضع تأزما برفض السكَّان على جميع أصنافهم دفع «الإعانة»، و فشلَ المبعوثون الخاصُّون الموفدون إلى المناطق الداخلية، و كذلك القيَّاد و أعوانهم، في جمعها فشلا ذريعا، و اختلَّ الأمن، و كثرت عمليات قطع الطرق، و نُهبت ضيعة الوزير الأكبر في ضواحي العاصمة، و أصبحت ثكنات الجيش و مقرَّات السلطة عرضة للسطو و النهب، و لم يقدر قيَّاد المُدُن و القبائل الداخلية المقيمون بالعاصمة على الالتحاق بعمالاتهم خوفا على أرواحهم، و قُتل مَنْ أصرَّ منهم على مجابهة المخاطر، مثل قايد الكاف، فرحات المملوك، بالرغم من أنَّه كان «مُتعاطفًا» مع الثائرين و كان قد اقترح على الباي في أكثر من مرَّة عدم إقرار تضعيف «المجبى» [255]. أمام هذا الوضع الخطير، حاول الباي، الذي انتابه الارتباك و خشي أن يتداعى عرشه للسقوط، أن يتدارك الأمر بشتى الوسائل، فبادر أوَّلا بإلغاء فرض الإعانة على المدن التي كانت معفية منها و أذن بالتراجع في قرار تضعيفها على البقية، ثمَّ تولَّى ثانيا إبطال العمل بالمجالس الثلاثة التي كان بعثها بمقتضى دستور سنة 1861 (المجلس الأكبرو مجلس الجنايات و الأحكام العرفية و مجلس التحقيق)، و أعلمَ رئيسَ «المجلس الأكبر» أنَّه قرَّر تعليق العمل بالدستور [256]. و قد أقدم الباي على اتِّخاذ هذه القرارات بناءً على نصيحة وزيره الأكبر، مصطفى خزندار، الذي أوهمه بأنَّ الثورة قامت للمطالبة بذلك اعتبارًا بأنَّ أحكام الدستور

---

[252] أداء غير مُباشر يُوظَّفُ على الإنتاج و على الاستهلاك.

[253] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[254] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[255] قد يكون فرحات المملوك أُجبر من قِبل محمد الصادق باي على التوجُّه إلى الكاف لمواجهة الثوار. و أيًّا كانت دوافع ذهابه إلى ساحة الوغى، فقد لقي حتفه في 16 أفريل 1864 رفقة كاتبه و عدد من أتباعه خلال المعركة في مكان غير بعيد عن المدينة. و يقول ابن أبي الضياف في «الإتحاف» بخصوص موقف فرحات المملوك من تضعيف قيمة المجبى : «**و كان يستعظم هذه الزيادة في الإعانة و طالما ناضل على عدم إمكانها، رحمه الله**».

[256] من الناحية القانونية الصِّرفة، بقي الدستور قائما حتَّى خلال فترة الحماية، إذ تمَّ في 1864 تعليقُه و لم يتمَّ إلغاؤه.

«لم تكُن شرعية في كثير من المسائل» [257]، كما أوهمه بأَنَّ الرعية تُطالبه بالعودة إلى العمل حسب طريقة أسلافه، أي أنْ يُباشر بنفسه سماع شكايات المتظلّمين و الحكمَ فيها، و قد يكون أقنعه كذلك بأنَّ **«عهد الأمان أدخل جملة من المبادئ و المؤسسات المُقتبسة عن الغرب، فتصدَّع بموجبه الإجماع حول السلطة و انحصر الاختيار بين العادة و البدعة أو بين المُحافظة و التطوُّر»** [258]. بالإضافة إلى هذه القرارات، بادر محمد الصادق باي بالإذن بإطلاق سراح المساجين، كما أوفد أواسط ماي 1864 إلى سوسة، عاصمة الساحل، الجنرال محمد خزندار، لتهدئة الأوضاع بها، مُعتقدًا أنَّه، بهذه «المُبادرات» المتنوِّعة و التي منحت الثائرين أكثر ممَّا طلبوا، سيتوصَّل إلى فرض الأمن و ترويض السكَّان، غير أنَّ النتيجة المنتظرة لم تحصُل، إذ تواصلت حالة الانفلات و الشغب، و عمَّت الفوضى أغلب الجهات و النواحي، و مُنع المكلَّفون بالبريد من إيصال المناشير المتضمِّنة للقرارات السالفة الذكر إلى القيَّاد و القُبَّاض، و طالت الانتفاضة المناطق «الحضرية» داخل الإيالة، فقام أهل صفاقس و جربة و سوسة و مختلف قرى الساحل على ممثّلي السلطة المركزية، و ذهب سُكَّان بعض هذه المُدن إلى حدِّ التذرُّع بالسلطان العثماني لرفع مظلمة «الإعانة» عليهم، و رفعوا لذلك علم السلطنة، و كادوا أن يعلنوا خروجهم عن سلطة دولتهم، و عُمومًا أوشكت الأمور أن تُفلت نهائيا من أيدي الباي، ممَّا ألجأه إلى تجنيد قوَّاه و إلى دعوة عسكر زواوة - الذين كان سلفُه قد سرَّحهم - للعودة إلى الثكنات بعد أن صَرَفَ لهم جميع مستحقَّاتهم المُتخلِّدة بذمَّة الدولة، و أذِن بشراء ما يلزمهم من الدواب و الأسلحة و الذخيرة لمجابهة الوضع. و ممَّا زاد في تدهور الحالة المالية للإيالة أنَّ الباي اضطرَّ لتمويل هذه الحملة إلى الاقتراض من عددٍ من التجَّار الفرنسيين و إلى بيع مخزون الزيت الذي كان لدى الدولة بأثمان بخسة. و قد أُشيع على مختلف المستويات الرسمية و الشعبية أنَّ المتسبِّب في استفحال تداين الإيالة و في تضعيف مقدار أداء «الإعانة» من 36 إلى 72 ريالا و كذلك في تنامي ظاهرة الإسراف و سوء التصرُّف في الأموال العمومية هو العضُدُ الأيمن لمصطفى خزندار، نسيم بيشي شمامة، قابض الدولة برتبة وزير و رئيس الطائفة اليهودية التونسية. فخاف هذا المسؤول عاقبة تصرُّفاته و خشي على نفسه من نقمة العامَّة و شماتة الخصوم، فقرَّر في 8 جوان 1864 الهرب إلى الخارج، و سلك نهج سلفه و قدوته محمود بن عيَّاد بالاستئذان من الباي لمغادرة البلاد، فكان له ما أراد. و قد ترك نسيم شمامة وراءه ميزانية عمومية تشكو من عجز غيرِ مسبوق، و تمكَّن قبل مغادرته تونس من تهريب ثروة طائلة حصلت له من خلال عمليات التدليس و الاختلاس العديدة التي اقترفها، و هي ثروة قُدِّرت بما يُساوي مُجمل مداخيل الجباية لسنة و نصف.

أعدَّ إذن محمد الصادق باي العُدَّة و تجمَّع تحت تصرُّفه ألف جندي من عساكر زواوة و عدد مماثل من الجند النظاميين، فجهَّز محلَّة وجَّهها إلى جهة باجة أواخر جوان 1864، و أمَّر عليها

---

[257] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[258] توفيق البشروش في «ربيع العربان».

الوزير إسماعيل السُنّي صاحب الطابع [259]، و حال وصولها إلى مكان انتصابها بضواحي المدينة، حاول قائدُها إيجاد أرضية للصلح مع الثائرين لإنهاء الفتنة و إعادة الأمور إلى سالف نصابها، فتولّى على امتداد شهر كامل تبادل سلسلة من المراسلات مع علي بن غذاهم، الذي كان مخيِّما غير بعيد عن المكان. و تدعَّم هذا «الحوار» بوساطات قام بها بعض المشايخ، منهم الباش مفتي المالكي و شيخ الطريقة الرحمانية. فأتت كلُّ المساعي أُكلها - ظاهريا و لمدَّة لن تطول، كما سيتبيَّن لاحقا - و تمَّ «**ضبط "كرّاس مطالب القبائل"، و هي : تخفيض الإعانة، و إلغاء ضريبة "المكس" على ما يُباع خارج السوق، و منح الأمان للثائرين، و تعهُّد السلطة بتعيين العُمَّال من بين القبائل مقابل إلقاء السلاح و إعلان الطاعة**» [260]، ثمَّ وَقَعَ الاتفاق على وقف المناوشات و الهجمات من كلا الجانبين و إنهاء حالة العصيان، و اتَّخذ الباي في المقابل جملة من القرارات لتلبية أغلب هذه المطالب، فقرَّرَ إنزال مقدار «المجبى» إلى حدِّ عشرة ريالات، و التنقيصَ في العُشر بنسبة النصف، و إلغاء المَكْسْ السالف الذكر، و أضاف إلى ذلك إبعادَ القيَّاد الذين هم في الأصل مماليك و تعيينَ «أولادْ بْلادْ» مكانهم، و إصدارَ عفو على المدن و القبائل التي عارضت ضريبة «الإعانة»، و مَنْحَ الأمان لعلي بن غذاهم و إخوته و أفراد عرشه و تمليكه هنشير بجهة الروحية و تعيينَ شقيقه عبد النبي قايدًا على عرش ماجر. و على عكس ما كان مأمولاً، اعتبر أغلبُ الثوَّار قبول علي بن غذاهم، «باي العرب» و «قايد الثورة»، لهذه القرارات مقابل امتيازات مادّية لفائدته و لفائدة عائلته تخاذلا و خيانة [261]، فانسلخ عنه أحدُ أكبر مناصريه، فرج بن دحر، رئيس عرش رياح.

بعد أداء مهمَّتها بجهة باجة، حوَّلت المحلَّة وجهتَها إلى الكاف بداية أوت 1864 بهدف كسر شوكة عروش ونيفة لوقوف قادتها و أفرادها ضدَّ ضريبة «الإعانة» - المجبى - و بهدف القبض على قاتلي قايد الكاف فرحات المملوك، فاعتبر علي بن غذاهم أنَّ هذا التصرُّف هو نقضٌ واضحٌ لبنود اتفاق الصلح الذي أمضاه مع إسماعيل السُنّي صاحب الطابع في تخوم باجة منذ أسابيع قليلة، فجمع حوله من بقي من مسانديه و هجم على المحلَّة حيث حلّت و ناوشها، لكن ضراوة المعارك و خوفَه من الهزيمة إثر انسلاخ بعض من كان معه جعلاه يختار الفرار بجلده رفقة إخوته و عددٍ من رفاقه.

---

[259] إسماعيل السُنّي مملوك رومي، دخل صغيرا بلاط حسين باي الثاني. اعتنق الدين الإسلامي و تزوَّج ابنة سيده و شقيقة البايات امْحَمَّد و محمد الصادق و علي الذين تولّوا كرسيّ تونس ما بين 1855 و 1902، تدرَّج في سلَّم المسؤوليات إلى أن أصبح وزيرا في عهد امْحَمَّد باي و محمد الصادق باي. عيِّن، أواسط ستينات القرن 19، على رأس محلَّة الشمال لقمع انتفاضة القبائل و العروش، و ستنتهي مسيرته على أسوأ حال، إذ سيتمُّ إعدامه في أكتوبر 1867 بتعليمات من محمد الصادق باي لضلوعه في حركة العصيان التي اتُّهم بتدبيرها الأخ الأصغر للباي، محمد العادل باي.

[260] الأزهر الماجري في «قبائل ماجر و الفراشيش خلال القرنين 18 و 19».

[261] يقول محمد رشاد الحمزاوي في مقال بعنوان «علي بن غذاهم شخصية لا تزال مجهولة أو قضية مناهج درس ثورة علي بن غذاهم» منشور بكُتيِّب : «ملتقى علي بن غذاهم، ديسمبر 1975 و مارس 1979» : «**لا نعرف الداعي الذي دفع علي بن غذاهم أن يتزعَّم هذه الحركة. هل كان الرجلَ السياسيِ الذي كان ينظر إلى القضية نظرة مذهبية باعتبار الطبقات الاجتماعية المتقابلة ؟ إنّنا نرى أنَّ أسباب ثورته كانت ذاتية بحتة، إن لم تكن أنانية، كما كان شأنها في النهاية. فلقد كان مصدرُها التنافس بين علي بن غذاهم و وجهاء المنطقة. يبدو أنَّ ثورته انطلقت من نزاع في المنطقة. تدُلُّ على ذلك مطالبته في تولية أخيه عاملا و في تمكينه من هنشير في الرُّوحية**».

في خضمِّ الحملة على الكاف، بلغ إلى علم الباي أنَّ سُكَّان مُدُن الساحل و قُراه يعيشون حالة من الهيجان و الشغب تَمَثَّلت في تكرُّر عمليات السطو و النهب و في تقاتل البعض ضدَّ البعض الآخر نتيجة لحالة الانفلات و التسيُّب التي عمَّت الإيالة، **«فأمر بتجهيز محلَّة بعسكر نظامي و عسكر طُبجية و أخلاط من زْواوة و جمع من المْخازنية و فرسان من بعض العروش رجعوا للطاعة، مثل جلاص و الطرابلسية و نفَّات و غيرهم، و أمَّر عليها أبا العبَّاس أحمد زرُّوق** [262]**، و أوصاه بالتأنِّي في المراحل و عدم الجرأة على القتال، إلاَّ إذا اضطرَّ، و بالغ في وصايته لِما يعلم من صلابته في الشدَّة العسكرية»** [263]. توجَّه أحمد زرُّوق إلى الساحل أواخر أوت 1864 على رأس محلَّة بها أكثر من 4000 من العناصر، أغلبهم من الجنود النظاميين و عسكر زواوة و فرسان القبائل، يُضاف إليهم المخازنية و صبايحية الوِجق و الحوانب [264]، و تظاهر حال وصوله بمحاولة اعتماد اللين و الحوار مع أعيان مْساكن ليكفُوا هجماتهم على مدينة سوسة و القرى المجاورة لها، و دامت الاتِّصالات و المساعي إلى أوائل شهر أكتوبر 1864، و كادت تُتوَّجُ بنتيجة مرضية لولا الانتفاضة التي قام بها العامَّة و نهبوا خلالها الأسواق و الأحياء و قتلوا أحد أعيان مدينتهم الذي كان أحمد زرُّوق قد استعان به للتحاور معهم. و بداية من هذا التاريخ، اعتمد قائد المحلَّة، بتعليمات صريحة و متابعة حثيثة من مصطفى خزندار، سياسة الصرامة و الشدة للضرب على أيدي المعارضين و المشاغبين و لجمع محصول «الإعانة» من السكَّان و ابتزاز أموال التُجَّار و الفلاَّحين و الأعيان، فزحف على مْساكن و قتل عددا من فرسانها و سُكَّانها و أسر ما ينيف عن المائتين منهم و أباح مدينة القلعة الصغرى، حليفة مْساكن في الانتفاضة، لجنوده و أتباعه، فعاثوا فيها قتلا و سلبا و نهبا، ثمَّ قابل أهل المنستير، الذين جاؤوا إليه طائعين، بقسوة شديدة، و أهان رئيس مجلسهم الشرعي، ثمَّ شرع في رحلة قادته إلى سوسة و المنستير و عدد من بقية مدن الساحل و قُراه، فتولَّى في مختلف هذه الأماكن تنفيذ عقوبة الغرامة المالية المسلَّطة على الأعيان و التجَّار و الفلاحين و السكَّان، و استعمل في ذلك أشدَّ الطرق قسوةً و أقوى الوسائل تعسُّفًا لابتزاز الأموال و مصادرة الأرزاق، و تَرَك ضحاياه في حالة من الإفلاس و الحاجة لم يسبق أن عرفوها من قبل [265]. و قد كان أحمد زرُّوق ينوي «الزحفَ» لذات الغرض

---

[262] أحمد زرُّوق هو أحد مماليك الوزير محمد العربي زرُّوق الذي لا تربطه به صلة قرابة عائلية. مجهول الأصل و تاريخ القدوم إلى تونس. دخل بلاط حسين باي الثاني سنة 1822 و تزوَّج ابنته زنيخة، ثمَّ ارتقى في سلَّم الرُّتب و المسؤوليات، منها آغة وطن الجريد برتبة آلاي أمين (1843) و قايد بنفس المكان برتبة أمير آلاي مع إضافة وطن الهمامَّة (1847)، ثمَّ أمير لواء (1859) و أمير أمراء (1861) و عضو بالمجلس الكبير. كلَّفه محمد الصادق باي بقمع انتفاضة الساحل التي تلت انتفاضة علي بن غذاهم سنة 1864، ثمَّ عيَّنه قايدًا على سوسة و المنستير (1865) فوزيرا للحرب (1869) و وزيرا للبحر (1877). تُوفِّي سنة 1881.

[263] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[264] حسبما أورده خليفة الشاطر في كتابه La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864)

[265] يفيد الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire بأنَّ الجنرال زرُّوق تسبَّب في وفاة جدِّ والده قهرًا و في تجنيد جدِّه علي بورقيبة غصبًا، إذ يقول :

Le Général Zarrouk avait mis mon arrière-grand-père au pilori et exigé pour le libérer de se voir remettre tous les biens de la famille : or, argent, titres de propriété, etc. C'est mon grand-père, âgé seulement de quinze ans mais bien bâti, qui vécut le crève-cœur de porter lui-même cette rançon au QG du Général Zarrouk, lequel d'ailleurs l'incorpora dans l'armée ! Quelques semaines plus tard, ne pouvant survivre à ce "qahr", mon arrière-grand-père quitta ce monde.

على منطقة الأعراض، غير أنّه عدل عن ذلك خشية أن تتحالف مع أهلها قبائلُ طرابلس و ما جاورها فيخسر المعركة و يعود من حملته بخُفّي حنين. ثمّ وجّه ممثلا عنه إلى جزيرة جربة ليجمع منها ما يلزم لتمويل مصاريف المحلّة، و استعان في مهمّته باحْمَيْدَة بن عيّاد، ابن عبد الرحمن شقيق محمود بن عيّاد السالف الذكر، فأجبر سُكّانها، و كذلك أصيليها العاملين في قطاع تجارة التفصيل بالعاصمة، على تسليمه ما بأيديهم من الأموال، فاضطرّ أكثرهم إلى رهن أو بيع أملاكهم لإرضاء نهم الباي و أتباعه.

خلّفت حملة الجنرال أحمد زرُّوق مختلف مناطق الإيالة، و بالأخص بالساحل، آثارا سيئة و مشاعر أليمة لا تزال إلى الآن عالقة بالأذهان، و هي حملة شرسة، أتت على الأخضر و اليابس و أفقرت البلاد و العباد و تسبّبت في قطيعة شبه تامّة بين العائلة الحاكمة و رعاياها. كما أنّ هذه الحملة أبرزت بشكل جلي الدّور الخطير الذي لعبه الوزير الأكبر، مصطفى خزندار، و المتمثّل بالخصوص في تأجيجها و في التصدّي لكلّ محاولات الصُلح التي سبقتها [266]. و قد كان مصطفى خزندار باتّصال يومي بقائد الحملة، أحمد زرُّوق، لإحكامها و تنفيذها، هدفُه أساسًا معاقبة سُكّان الساحل الذين طالب أغلبُهم في العديد من المناسبات بإقالته لضلوعه في تردّي أوضاع البلاد و في فرض ضرائب و مُكوس أثقلت كاهلهم و أفلستهم. و من انعكاسات هذه الحملة زمن حدوثها (خريف 1864) إعادة بروز الخلافات التي عاشتها البلاد إبّان الحرب بين مُؤسِّس الدولة الحسينية، حسين بن علي، و ابن أخيه، علي باشا بن محمد باي، و ما تلاها من فتن و مناوشات و معارك بين الحسينيين و الباشيين [267]. و تَمَثّلت عودة هذه النعرة، التي مضى على نشأتها قرن و ثلث القرن، في عمليات سطو و غارات يقوم بها هذا الشقُّ أو ذاك. و قد كان محمد الصادق باي أكثر ميلا و انحيازًا إلى المدن و العروش الحُسينية، خاصّة و أنّ الشق المقابل كان في أغلبيته مناصرا للثائر علي بن غذاهم، ابن عرش ماجر الذي يمثّل إحدى المكوِّنات الأساسية للحزب الباشي، فانتهز الفرصة و تشفّى بشراسة من أعيان المدن و القرى و العروش المنهزمة، و أذن بسجن و ضرب رجال أفذاذ و شرفاء موقّرين من أبناء مْساكن و سوسة و المنستير، و استصفى أموالهم و أرزاقهم، كما أذن بسجن فرج بن دحر، الثائر المعارض لمسار الصلح بين علي بن غذاهم و السلطة، و أودعه كرّاكة حلق الوادي و لم يستجب في حقّه لطلبات أعيان القبائل للعفو عنه، فزاد ذلك في درجة الاحتقان و السخط، ثمّ كلّف ولي عهده و شقيقه علي باي بالتحوُّل إلى منطقة الكاف في ديسمبر 1864 على رأس محلّة بها أربعة آلاف من الجنود

---

[266] تذكر المصادر أنّ محمد الصادق باي كلّف أحد الموظّفين السامين من أصيلي مْساكن، رئيس الضبطية حسن المقرون، بالقيام بوساطة بين السلطة المركزية و أبناء بلدته (و مْساكن كانت على رأس المدن و القُرى الثائرة) لإيجاد حلّ بالحُسنى يُجنِّبُ المنطقة الحملة التي تقرّر تكليفها بفرض النظام فيها، غير أنّ مصطفى خزندار عمل بجميع الطرق على إفشال هذه الوساطة و نجح في مسعاه. حول هذه القضية، يقول خليفة الشاطر في كتابه La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864) :

Mustapha Khaznadar adoptera une attitude équivoque vis-à-vis de la mission de Magroun… il forcera au besoin les circonstances pour hâter son échec et se débarrasser de lui.

[267] يُشدِّد علي المحجوبي في كتابه « انتصاب الحماية الفرنسية بتونس» على أنّ تقسيم السكّان إلى صفين «**لم يكن قائما على أسس صلبة، فقد تتجاوز القبائل خلافاتها لتقف صفًا واحدا ضدّ الباي، و هذا ما حدث فعلا في انتفاضة 1864 التي التحمت فيها قبائل تنتمي إلى المجموعتين لتتصدّى للحيف الذي كانت تمارسه إذّاك الحكومة التونسية**».

و الفرسان لمعاضدة الجنرال رُستم الموجود على عين المكان، و كلَّفه بالمناسبة باستخلاص الضرائب و جمع الأموال، فقام هذا المبعوث بالعمل المطلوب بتفانٍ، و ألقى القبض على عدد من الأعيان و القادة و أرسل جماعة منهم مكبَّلين بالأغلال إلى أخيه، باي البلاد، فأودعهم سجن الكرّاكة بعد أن صادر مكاسبهم المنقولة و غير المنقولة و تفنَّن في الإساءة إليهم و في تعذيبهم، ما أدَّى إلى وفاة ما يزيد على العشرين منهم تحت التعذيب. ثمَّ تولَّت محلَّتا رستم و علي باي مطاردة علي بن غذاهم و أتباعه، فهرب الثوّار إلى تبسَّة لطلب اللجوء، لكنَّ السلطات الفرنسية، بتعليمات من الماريشال de Mac-Mahon، الحاكم العام بالجزائر، أذنت بإلقاء القبض على علي بن غذاهم و شقيقه عبد النبي و أفراد عائلتهما، فبقي جميعهم رهن الإيقاف إلى غاية فيفري 1866، ثمَّ تمكَّنوا من الفرار، فعاد علي بن غذاهم إلى وطنه و احتمى بجبل الرُّقبة، و منه توجَّه إلى منطقة تُبُرْسُقْ حيث التقى بأحد شيوخ الطريقة التيجانية، الجزائري محمد العيد التماسيني، و هو في طريقه إلى الحج قادما من الصحراء، و طلب منه أن يتوسَّط لفائدته لدى محمد الصادق باي ليمنحه الشفاعة، فوعده بذلك و استضافه في مكان إقامته. و لمَّا وصل الخبر إلى الباي عبر جواسيسه المنتشرين في المنطقة، بعث كتيبة من الجنود ألقت عليه القبض غدرا في 28 فيفري 1866 و اقتادته مغلولا بالسلاسل إلى قصر الباي، فعُومل حال وصوله إلى بطحاء باردو معاملة مُهينة من قبل الجُموع التي كانت هناك، ثمَّ أذن الباي بإيداعه السجن، و لم يُقدم على إعدامه زاعما أنَّه إنَّما عدل عن ذلك أخذًا بخاطر الشيخ المذكور [268]، فأبقاه سجينا إلى أن تُوفِّي، و قيل قُتل مسمومًا، في 10 أكتوبر 1867. و تُفيد بعض المصادر بأنَّ الأمور سارت على غير ما ذُكر، إذ أنَّ الشيخ التماسيني قد يكون غدر بعلي بن غذاهم «ابن طريقته» و سلَّمه إلى «المحلَّة»، و بذلك **«حقَّقَ للسلطة الحسينية و في ظرف وجيز ما لم يتمَكَّن من تحقيقه»** [269] غيرُه.

على عكس ما كان ينتظره الباي، فإنَّ ما اعتبره انتصارًا على قائد الثورة الشعبية، علي بن غذاهم، و ما اقترفته جيوشه بقيادة أحمد زرُّوق من تعسُّف وحشي و عقاب جماعي في منطقة الساحل، هي أعمال لم تضع حدًّا للأزمة القائمة، بل إنَّها أجَّجتها و زادتها استفحالا و خلقت لدى السواد الأعظم من الأعيان و العلماء و العامَّة إحساسا بالغُبن و الظُّلم، فاتَّسعت الهُوَّة بين السلطة و الرعية، و تَبَيَّنَ بالدليل و البرهان **«أنَّ حركة 1864 كانت موجَّهة أيضا، و على وجه الخصوص، ضدَّ الأسرة المالكة التي لم تجد أيَّ حلٍّ لتكاليف بذخها المُفجعة و محاولاتها التعصيرية، سوى مضاعفة الضريبة، تلك السياسة الجبائية التي يُشبِّهها السكَّان نفسانيا بالنهب و الربا»** [270]. و بالإضافة إلى تردِّي الوضع الدَّاخلي و فقدان الباي و بطانته ثقة الوجهاء و الرعية، تواترت ردود الفعل من قِبل قناصل الدول المعتمدين بتونس و كذلك على أعمدة الصحف و المجلات

[268] يفيدُ Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie بأنَّ الباي عَدَلَ عن إعدام علي بن غذاهم نزولا عند رغبة القنصل الفرنسي (Sur les instances du Consul de France).

[269] الأزهر الماجري في «قبائل ماجر و الفراشيش خلال القرنين 18 و 19».

[270] عبد الباقي الهرماسي في مداخلة عنوانها «مظاهر مقاومة الإمبريالية، تأويل اجتماعي جديد» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

الأجنبية، و بالخصوص في فرنسا. و من الغريب أنَّ محمَّد الصادق باي لم يُحرِّك ساكنا و لم يتفاعل مع الأصداء التي بلغته من داخل البلاد و خارجها حول تبعات سياسته التعسُّفية و المتسلِّطة، بل إنَّه واصل السير على النهج نفسه و صَعَّد نسق عمليات الردع و العقاب، من ذلك أنَّه بادر في فيفري 1865 بمكافأة الجنرال زرُّوق بأَنْ عيَّنه قايدا على سوسة و المنستير و أذن له بتشديد القبضة على سُكَّان جهة الساحل، ثمَّ قرَّرَ خلال صائفة تلك السنة، عندما حلَّ أجل دفع فائض الديون التي كان اقترضها لتمويل سفينة حربية باهظة الثمن اقتناها من فرنسا [271]، أن يُحمِّل الفائض المطلوب على كاهل العروش المعروفة بانتمائها إلى الحلف الحسيني، الذي هو منه كما سبق الذكر، و ذلك لأنَّه لم يعُد بإمكانه ابتزاز أكثر مبالغ من الشقِّ «المُعادي»، الباشيين، لأنَّ عروشه قد أفلست تماما و لم يعُد لديها ما تُعطي. في ذات السياق، بعث خلال خريف تلك السنة أخاه و وليَّ عهده على رأس محلَّة إلى جهة باجة و كلَّفه بجمع أكثر قدر ممكن من المال، فاستمات علي باي في أداء المهمَّة و ضَرَبَ و عَذَّبَ و سجن جميع من «حصل بين يديه» من الأعيان و الفلاَّحين و التُجَّار، و استصفى أموالهم و أغنامهم و مواشيهم، فبلغ المُصاب و الحزن مستوى «**كاد أن يُنسِي ما وقع بالساحل**» [272].

لم يهنأ محمد الصادق باي بنهاية ثورة علي بن غذاهم طويلا، ذلك أنَّ ملامح إفلاس الدولة و مؤشرات الانهيار الكارثي لاقتصاد البلاد قد ظهرت للعيان بعد بضعة أسابيع من إخماد الثورة و من حملة زرُّوق على منطقة الساحل. و من الغريب أنَّ محمَّد الصادق باي، عندما تيقَّن بأنَّ مداخيل ميزانية الدولة لم تعد كافية لتغطية المصاريف العمومية و لا تسمح - و لو جزئيًّا - بخلاص الديون و الفوائض التي حلَّ أجلها، لم يجد من بُدٍّ سوى أن استقدم نفس التاجر الفرنسي الذي كان، كما سلف الذكر، أقرض تونس في ربيع سنة 1863 مبلغا هامًّا لتمكينها من تحويل قروض متعدِّدة أُبرمت مع عدد من التُجَّار إلى قرض وحيد، و طلب منه منح البلاد قرضا آخر لتمكينها من دفع أقساطِ الديون التي حلَّ أجلها و فوائضِها، و كذلك لإنجاز عملية مماثلة للعملية الأولى، أي تحويل قروض متعددة إلى قرض وحيد. غير أنَّ هذا التاجر، الذي رافقه في لقائه مع الباي أحد كبار السماسرة المعروفين، و هو أحد رجالات مصطفى خزندار، رُشَيْد الدحداح القبطي [273]، ازداد يقينا، و هو العارف بحقيقة الوضع في تونس، بأنَّ ميزانية البلاد تعاني عجزا مزمنا، فرفض طلب الباي و قفل راجعا إلى بلاده على الفور.

بالإضافة إلى ماسبق، و بالرغم من علمه بتردِّي وضع الإيَالة المالي، أقدم محمد الصادق باي في ربيع سنة 1866، و عملا بنصيحة وزيره الأكبر، مصطفى خزندار، على النسج على منوال أخيه و سلفه امْحَمَّد باي، فاتّخذ قرارا يقضي بضرب نقود من النحاس، و قد كان يظنُّ أنّه

---

[271] يُضاف قرار محمد الصادق باي (المُتمثِّل في شراءِ هذه السفينة الحربية) إلى قائمة الشراءات التي أذن بها و التي لا طائل من ورائها. و من المفارقات أنَّ هذه البارجة الحربية، عندما جُلبت إلى حلق الوادي لم تتمَكّن من دخوله بسبب قلَّة عُمق المياه، فاضطرَّت الحكومة إلى توجيهها نحو ميناء آخر حيث بقيت راسية و تآكلت دون أن تُستعمل و لو مرَّة واحدة.

[272] ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

[273] اسمُه رُشَيْد يوسف بن الشيخ غالب الدحداح، و هو سمسار و وسيط مالي و بنكي من أصل لبناني يحمل الجنسية الفرنسية.

بهذا الإجراء سيضع حدًّا لعمليات المتاجرة بالفضّة المصنوعة منها النقود المتداولة آنذاك من قبل التُّجّار و صانعي المصوغ، و بخاصّة الأجانب منهم، فحدث عكس ما كان مُنتظرًا، إذ أصبح التُّجّار يشترون الذهب و الفضّة مقابل هذه العُملة ذات القيمة الضعيفة و يُصدِّرون مشتراهم، فتسبَّب ذلك في نقص فادح في مدَّخرات الدولة من المعدن الخالص و كذلك في تضخُّم مالي أدّى إلى تراجع القدرة الشرائية لكافة شرائح المجتمع و إلى تعطيل الحركة الاقتصادية بالبلاد، ما اضطرَّ الدولة إلى الترفيع في الضريبة الموظفة على الحبوب و إلى بيع مخزون القمح الذي برابطة الطعام السالف ذكرها بأثمان منخفضة، و في المقابل استيراد كمِّيات من الحبوب المختلفة من مالطا بأثمان مرتفعة. و عموما، فقد ارتفعت الأسعار و تراجع الإنتاج و تقلَّصت المداخيل و حلَّت آجال دفع أغلب الديون التي اقترضتها تونس و فوائضها، فاحتار الباي في أمره و طلب من وزرائه و رجال دولته و من أعيان البلاد و وجهائها مدَّ يد المساعدة للدولة من مالهم الخاص لتجد مخرجا من الأزمة الخانقة التي تردَّت فيها[274].

أمام رفض التاجر الفرنسي الآنف الذكر إقراض تونس ما هي في حاجة إليه من المال، و اعتبارًا لتفاقم عجز الميزانية و إفلاس الدولة، قرَّر محمد الصادق باي في خريف السنة نفسها إيفاد أحد كبار رجال الدولة و مستشار وزارة الخارجية، Elias Moussali[275]، إلى الخارج و انتدب لمساعدته عددًا من السماسرة المقرَّبين من مصطفى خزندار[276] و وجَّه جميعَهم إلى فرنسا و إلى عدد من البلدان الأوروبية الأخرى، و كلَّفهم بالبحث، أينما سيحلُّون، عن إمكانية الحصول على قروض مالية للدولة التونسية، فبذلوا قُصارى الجُهد لذلك و استعملوا شتَّى الطُرق و الوسائل لبلوغ مُبتغاهم، لكنَّهم لم يحصلوا على شيء، ذلك أنَّ كُلَّ مخاطبيهم، و خاصَّة أصحاب المصارف و البنوك، كانوا على علم بحالة الإفلاس التي عليها ميزانية الدولة التونسية و تيقَّنوا مُسبقا بأنَّ ما قد يقرُضونه لهذا البلد لن يعود إليهم لا أصلاً و لا فائدةً، و بهذا، سجَّل محمد الصادق باي في ظرف وجيز و في مناسبتين متتاليتين إخفاقا ذريعا في البحث عن مصادر قروض لسدِّ عجز الميزانية و إرجاع الديون التي بذمَّة البلاد. و لمَّا انسدَّت أمامه أبواب الاقتراض الخارجي، التجأ مرَّة أخرى إلى البحث عن مصادر داخلية لمجابهة الوضع، فبادر في شتاء سنة 1866 إلى إقرار

[274] يقول محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال» : «**أمَّا الأعيان فقد تمَّ إكراههم على أن يُساهموا مساهمة باهظة في جهود دولة كانت تتعلَّق بأوهى الأسباب لابتزاز الأموال، و لذلك، فقد أخذوا يتخلَّون عنها شيئا فشيئا، و يكفي دليلا على ذلك لُجوء عدد من هؤلاء الأعيان إلى القنصليات الأوروبية احتماءً بها حتَّى يُفلتوا من مصادرة الباي لأموالهم**».

[275] هو Elias Mussali أو Moussali، ضابط سام بجيش الباي يحمل الجنسية الفرنسية، ولد بالقاهرة سنة 1829 في عائلة يونانية الأصل كانت تعيش في سوريا، و شغل منصب مترجم للباي منذ عهد المشير أحمد باشا باي. تدرَّج في سلَّم المسؤوليات إلى أن أصبح مستشارا للشؤون الخارجية في عهد محمد الصادق باي «**بفضل مساعي عشيق زوجته، قنصل فرنسا Roustan**» (محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار»). سيتولَّى الترجمة بين محمد الصادق باي و الجنرال Bréard خلال موكب إمضاء اتّفاقية الحماية (12 ماي 1881).

[276] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

On vit accourir à Paris Valensi, Lumbroso et Santillana, bientôt suivis de Guiteres. Le caïd Samama sortait de sa réserve parisienne pour offrir, lui aussi, ses bons offices. Avec Dahdah, c'étaient maintenant cinq courtiers juifs que le Khaznadar entretenait à Paris pour seconder Mussalli dans son entreprise désespérée.

ضريبة على زيتون الوطن القبلي، ثمّ قرّر التخفيض في قيمة النقود النحاسية التي كان أصدرها منذ أشهر قليلة، ظنًّا منه أنّ ذلك سيعطي دفعا للحركة الاقتصادية بالبلاد، و في ذات الوقت شدَّد على الفلاّحين دفع الأعشار التي بذمّتهم، و بعد مدّة قصيرة أدخل تحويرا على منظومة الجباية أقرَّ بمقتضاها تعويض أداء «الإعانة» بأداء آخر يُحدَّدُ مقدارُه بناءً على قيمة المكاسب و حجم المداخيل، مع الإبقاء على العُشُر و بقية الضرائب الأخرى، كما أذن بالزيادة في الأداءات الموظّفة على بعض المواد المُصدَّرة إلى خارج الإيالة، و هي أداءات سرعان ما لجأ إلى التنقيص من مقاديرها بعد أقلّ من شهر من إقرارها، ثمّ أنشأ ضريبة على المكاتيب و العقود و أحدثَ للغرض طوابع جبائية ذات مقادير مختلفة، كما عيَّن موظّفين مختصّين لاستخلاص الأداءات القديمة المتخلدة بذمّة التُجّار و الفلاّحين و غيرهم.

لم تأت هذه القرارات أُكلها، و لم تُحدث أيَّ تغيير إيجابي على ميزانية الدولة، و أصبحت البلاد في حالة إفلاس تام، و أصابَ الاقتصاد شللٌ واضح، و استفحل وضع البلاد بانحباس الأمطار و هجوم الجراد المُهاجر و تفشّي وباء الكوليرا ثمّ الحُمَّى التيفوئدية في بعض النواحي، «**و أعقبت تلك النوائب مجاعةٌ عظمى و ارتفاعٌ في أسعار المعاش لتعطيل وسائل الفلاحة، و تشاغلَ أربابها بما دَهَمَهم من الويلات، فألّمت السكّان في آن واحد الأوبئة و المجاعة ممّا كانت نتيجتُه خراب جهات عامرة من القُطر**» [277]، حيث «**أُصيبت البلاد في رصيدها الديموغرافي و فقدت حوالي الخُمُسَين من سُكّانها**» [278] و تسعة أعشار من إنتاجها. و أمام هذا الوضع الكارثي، شعُر الباي بأنْ لا طاقة و لا حول له لإخراج البلاد من الحالة السيئة التي تردَّت فيها، فغدا يبحث عن طريق يوصل الإيالة و يوصله هوَّ إلى شاطئ النجاة، لذلك قرَّر إنشاء فريق عمل يرأسه وزير المال، محمد العزيز بوعتُّور، و يضمُّ عددا من رجال الدولة و الوجهاء و سامي الموظفين و المستشارين العاملين في القطاع المالي، و كلّفهم بالاجتماع مرَّتين في الأسبوع لدراسة وضعية الميزانية و التثبُّت من مداخيلها و مصاريفها و اقتراح الحلول الكفيلة بتدارك الوضع، فانكبَّ الفريق على العمل و اجتهد أعضاؤه قدر طاقتهم لاستنباط مخطّط للخروج من الأزمة القائمة، لكنَّهم لم يهتدوا إلى إيجاد الحلِّ الجذري المناسب، و بدأ أصحاب الديون الأجانب يُطالبون بإلحاح بمستحقّاتهم دون أن يجدوا استجابة لطلباتهم. و أمام هذا المأزق الخطير، شرع François de Botmiliau، قنصل فرنسا الجديد، في التحرُّك الحثيث في جميع الاتّجاهات، فبادر أوَّلا بإعلام حكومة بلاده بواسطة سيلٍ من المذكّرات و البرقيات بأنَّ وضع تونس أضحى على وشك الانفجار، و بأنَّ هذه الإيالة صارت ضحية شرذمة من المغامرين و الطامعين من أبنائها و من الخارج طرحوا اقتصادها و ميزانيتَها أرضًا دون شفقة، ثمَّ في مرحلة ثانية اقترح على دولته المبادرة إلى احتلال تونس و إلحاقها بالجزائر، و ذلك بهدف المحافظة على مصالح رعاياها المقيمين بها و الدفاع

[277] أورده حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس». و يُلخِّص Jean Ganiage حالة الإيالة التونسية خلال النصف الثاني من ستينات القرن التاسع عشر بقوله في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Tous les fléaux s'abattaient successivement sur la malheureuse Tunisie, la banqueroute financière, les mauvaises récoltes, les épizooties, la disette, avec leur cortège d'épidémies et de désordres.

[278] صالح المثلوثي، في مداخلة عنوانها «موقف الباي تُجاه الاحتلال الفرنسي» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

عن حقوق الدائنين الذين أقرضوا الدولة التونسية أموالاً طائلة يُخشى أن لا يَجني منها أصحابها لا الفوائض و لا الأصول. و يُذكر أنَّ مجلسا وزاريا انعقد بباريس للنظر في الموضوع و كاد يستجيب لمُقترح القنصل، غير أنَّ أحداثا خطيرة جدَّت في الفاتيكان (احتلال ترابه من قِبل أنصار الثائر Garibaldi)، فأجبرت الحكومة الفرنسية على إرسال جيوشها لنجدة الدولة الكاثوليكية و أثنتها بذلك عن عزمها تجنيدَ قواتها لضمِّ تونس إلى الجزائر، فأذن الإمبراطور Napoléon III لحكومته بالاكتفاء باعتماد الطُرُق الدبلوماسية للضغط على الباي بهدف الوصول إلى إقرار «وصاية مالية» على البلاد التونسية. و بداية من هذا التاريخ، أصبح قنصل فرنسا يتدخَّلُ بشكلٍ مستمرٍّ و مُكثَّف في شؤون تونس، فتقابل مع محمد الصادق باي للفت نظره إلى أنَّ الوضعَ لم يعُد يتحمَّل التأخير و إلى أنَّ المخرج الوحيد لتونس و لدائنيها هو بعث «لجنة مالية دولية مختلطة» تُعهد إليها مهمَّة ترشيد المصاريف العمومية و إعداد رُزنامة لتسديد ديونها على مراحل، و قال للباي بكامل الصراحة و الجرأة : «**إنَّ مصروفكم في ما لا يعني أكثر من الكثير، و يجب اعتبارُ حال الغرماء لأنَّهم دفعوا أموالهم، و لا بدَّ لتدبير ذلك من كُمُسْيون - أي مجلس مختلط - لا يُبقي من المصاريف إلاَّ الضروري الذي لا بُدَّ منه، و بذلك تُخلَّص هؤلاء الغرماء شيئًا فشيئًا، و لو بعد مدَّة طويلة، و ذلك خيرٌ من فضيحة التفليس و ذهاب الأكثر من أموال الغرماء بالمحاصصة**» [279].

بعد فترة لم تطُلْ، أعاد القُنصل التحرُّك، و في هذه المرَّة بأكثر إلحاح و بأشدَّ ضغط، فأقدم على تحذير الباي من مغبَّة تصرُّفات وزيره الأكبر، مصطفى خزندار، و تورُّط أغلب وزرائه و رجال دولته في تدهور وضع ميزانية الإيالة و انهيار اقتصادها، مُتَّهما جميعهم بالنَّهَمِ و باللاَّوطنية، و مُطالبا الباي بمراجعة تسيير ميزانية دولته مراجعة جذرية. ثمَّ في جانفي 1868 سلَّم إلى الحكومة التونسية مشروع قرارٍ يقضي ببعث اللجنة المشار إليها، و هو مشروع أعدَّته الخارجية الفرنسية دون استشارة البلدَيْن الآخرَيْن المعنيَّيْن بالموضوع، إنقلترا و إيطاليا، ما تسبَّبَ في رفضهما لما جاء فيه، خاصَّة و قد بدا لقُنصلَيْهما أنَّ النصَّ المقترح يُعطي لفرنسا و لرعاياها، تُجَّارًا و أصحابَ بنوك، الكثير من الامتيازات على حساب نُظرائهم الإنقليز و الإيطاليين، و يُعطي للإدارة الفرنسية أسبقية قد تجعلها تنفرد بسلطة القرار صُلب اللجنة المُقترحة. و بعد حوالي الشهرين من تاريخ تسلُّمه المشروع المذكور، أعرب الباي عن موافقته المبدئيَّة عليه. و بناءً على ذلك، قدَّمت الحكومة الفرنسية بتاريخ 4 أفريل 1868 مشروع أمرٍ عرضَه القنصل de Botmiliau على الباي للإمضاء، غير أنَّ قنصليْ إنقلترا و إيطاليا عبَّرا، عملاً بتعليمات حكومتَيْهما، عن عدم الموافقة على ما جاء فيه، فانتهز الباي الفرصة و رفض إمضاءه. و بداية من هذا التاريخ، دخل المشروع المُقترح في نفق مُظلم و صدرت عن البلدان المعنية - فرنسا و إنقلترا و إيطاليا - سلسلة من المواقف و القرارات، و في بعض الأحيان الاحتجاجات، و استمرَّ الجدال و الحوار سنة و ثلاثة أشهر تبادلت خلالها الدول «الدائنة» المراسلات و المذكَّرات، و حاول مصطفى خزندار، من خلال تقرُّبه المشبوه من قنصل إنقلترا، ربح الوقت و كسب المزيد من المنافع، ثمَّ انتهى المسار

[279] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف».

بتوفُّق الجميع إلى صِياغة نصٍّ أمضاه محمد الصادق باي دون إبداء أيَّة ملاحظة [280]، و ذلك يوم 5 جويلية 1869، فأنشأت بمقتضاه «اللجنة المالية المُشتركة» التي ستتولَّى إدارة الشؤون المالية التونسية بشكل مباشر، و ستُعتبر بمثابة اللَّبنة الأولى للطريق التي ستُؤدِّي إلى انتصاب الحماية الفرنسية على تونس بعد اثنتي عشرة سنة.

ينُصُّ الأمر الباعث للجنة و النصوص التطبيقية التي تبعته على أنَّ هذا الهيكل يضُمُّ جهازين رئيسيين، الأوَّل هو «قسم العمل» أو «اللجنة التنفيذية» و يضُمُّ عضوين تونسيين (رئيس اللجنة و كاهيته) يعيِّنهما الباي، و عضوا فرنسيا (متفقِّد مالية) تختاره الحكومة الفرنسية و يتولَّى الباي تعيينه. و من مهامِّ هذا الجهاز استخلاص جميع مداخيل الدولة على اختلاف مصادرها و إدارة الديون و حصرها [281] و تحديد طريقة و رُزنامة تسديدها على أقساط، و كذلك ضبط المداخيل العمومية و توظيف جزءٍ منها لخلاص الديون و جزءٍ للسير العادي لدواليب الدولة. أمَّا الجهاز الثاني فهو «قسم النظرِ و التصحيح» أو «لجنة المُراقَبة»، و يضمُّ ستَّة أعضاء أجانب بحساب عضوين عن كلٍّ من فرنسا و إنقلترا و إيطاليا يتُمُّ انتخابُ جميعهم من قِبل الدَّائنين المنتمين إلى البلدان الثلاثة. و تتمثَّل مهامُّ هذا الجهاز في مراقبة أعمال الجهاز الأوَّل و التثبُّت في كلِّ العمليات التي يقوم بها، ثمَّ في المُوافقة عليها و مُتابعة تنفيذها. و تطبيقًا لهذا المسار، تولَّى محمد الصادق باي تعيينَ خير الدين لرئاسة اللجنة و «وافق» على تعيين Victor Villet متفقِّدًا للمالية صُلبها، ثمَّ أذن بمراجعة و ضبط و إلغاء بعض الأداءات و الضرائب سارية المفعول إلى حدِّ التاريخ. على أنَّه أبدى في بداية تعامله مع اللجنة شيئا من التردّد و المراوغة، لأنّه تفطّن إلى أنَّها ستكون بمثابة «**وزارة مالية فعلية لكلِّ مداخيل الإيالة حيث إنَّها ستتولَّى، زيادة على إدارتها و تصرُّفها في المداخيل المخصَّصَة لتسديد الديون، مراقبةَ موارد الدولة مراقبة مباشرة، و أنَّه من**

---

[280] شدَّد قنصل فرنسا الضغط على محمد الصادق باي لإجباره على القبول بإنشاء اللجنة المالية المُشتَرَكة، و وصل به الحدُّ إلى التهديد بمقاطعته إن هو لم يقبل ببعثها. و أمام تلَكُّؤ العاهل التونسي، نفَّذ القنصل تهديداته، فأحجم عن زيارة القصر و قاطع أعضاء الحكومة التونسية و أصبح يُنزل علم بلاده كلَّ يوم أحد من أعلى بناية القنصلية تعبيرا عن موقفه من الباي. و عندما فشل محمد الصادق باي في محاولة استمالة قنصلَيْ إنقلترا و إيطاليا لمُناصرته و تيقَّن بأنْ لا مناص له من الإذعان لرغبة الدولة الفرنسية، بادر إلى استرضاء القنصل بأنْ أوفد إليه وزيره الأكبر في موكب رسمي ليُهدِّئَ من غضبه، ثمَّ قرَّر ختم مشروع الأمر المعروض عليه دون نقاش. يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Le bey ne fit aucune difficulté pour accepter le décret qui avait été préparé en dehors de lui. Il n'avait pas les moyens de résister, et les instructions transmises au Vicomte de Botmiliau étaient impératives : elles lui prescrivaient de n'accepter qu'une seule réponse : la promulgation immédiate et la mise à exécution du projet de décret.

[281] اختلفت المصادر حول الحجم الذي بلغته الديون التونسية خلال فترة بعث اللجنة المالية المشتركة، إذ يورد Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie أنَّ قنصل فرنسا قدَّرها بـ 170 مليون من الفرنكات، فيما يرى نظيره الإنقليزي أنَّها حوالي 155 مليونا و نظيره الإيطالي أنَّها لم تتعدَّ 100 مليون. و يفيد علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس» أنَّها قُدِّرت بـ 125 مليونا، و هو نفس التقدير الذي أعلنت عنه اللجنة المالية الدولية عند انتصابها. أخيرًا يقول الحبيب بولعراس في كتابه Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution إنَّها بلغت 160 مليونا من الفرنكات من الذهب / francs-or.

ناحيته لن **يستطيع إبرام أيّة اتّفاقية قرض أو منح أيّ امتياز دون موافقتها»**[282]، لكنّه سُرعان ما أذعن لمشيئتها و أصبح هو و وزراؤه طوعَ إرادتها و فوّضَ إليها كامل صلاحيات الدولة في المجال المالي و الجبائي و الجمركي[283].

بالعودة إلى تاريخ العلاقات بين فرنسا و تونس في هذا العهد، يجدرُ أوّلا التذكير بأنّ محمد الصادق باي تحوّل بعد سنة من تاريخ اعتلائه العرش (سبتمبر 1860) إلى الجزائر على رأس وفد رفيع المُستوى «للتّشرّف» بمقابلة إمبراطور فرنسا، Napoléon III، و ذلك عملا بنصيحة - أو بالأحرى بإشارة - القنصل Léon Roches، فاستقبله الإمبراطور بحفاوة و عبّر له عن استحسانه لاعتماد «عهد الأمان» و شَكَرَهُ شخصيا على التزامه باحترام بنوده و تسلّم من يده نُسخةً أنيقةً من مشروع «الدستور» الذي سيصدر بعد أسابيع قليلة[284] و قلّده نيشان La Grand Croix de la Légion d'Honneur. على أنّ بعض المصادر تُفيدُ بأنّ ما عبّر عنه الإمبراطور الفرنسي من استحسان و ثناء للباي لم يكن سوى ظاهريًّا، ذلك أنّ Napoléon III، عندما اختلى بقنصله بعد لقائه بالباي، «**وبّخه توبيخا شديدا و أفهمه غَلَطَه من المعاضدة على إجراء القوانين الشورية في تونس حقيقةً، و قال له "إنّ العرب إذا تأنّسوا بالعدالة و الحرّية فلا راحة لنا معهم في الجزائر مطلقا"، و من ذلك الحين، وجّه القنصل همّته لإقناع الوزير مصطفى خزندار بإلغاء تلك القوانين»**[285]، و أصبح يبحث عن التعلاّت الواهية و الأسباب المفتعلّة لممارسة مختلف أشكال الضغط و التأثير لتأكيد رغبة بلاده «غير المُعلنة» في وضع تونس تحت الوصاية و المراقبة. من ذلك أنّه عبّر عن احتجاجه لدى الباي على إنشاء «مجلس خاص» صلب وزارة الخارجية لفصل النزاعات بين التونسيين و الرعايا الأجانب، و طالب بإلحاح بأن يكون تقاضي الفرنسيين المقيمين بتونس أو الوافدين عليها في إطار عملهم من أنظار القنصلية لا غير. كما عبّر في أكتوبر 1863 عن عدم ارتياحه لما جاء في الاتفاقية المبرمة بين الدولة التونسية و مملكة إنقلترا و المتضمّنة منح الرعايا الإنقليز حق الملكية العقّارية[286] و إمكانية ممارسة الأنشطة الصناعية في تونس، و المتضمّنة كذلك إخضاع رعايا هذا البلد إلى المحاكم التونسية، مع حضور ممثّل عن قنصلية بلادهم خلال المحاكمات. و بعد أسابيع قليلة وجّه خليفتُه de Beauval مكتوبا إلى الباي عبّر له

---

[282] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[283] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
La Commission Financière Internationale devient une sorte de gouvernement supranational où, en fait, les représentants de la Tunisie, de la France, de l'Angleterre et de l'Italie négocient, chacun poussant ses pions selon sa diplomatie.

[284] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :
Le 17 septembre 1860, à Alger, le bey remettait solennellement à l'empereur un exemplaire richement relié de la Constitution et des Codes qu'il avait fait préparer.

[285] أورده محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[286] يؤكّد Gabriel Charmes، صاحب كتاب La Tunisie et la Tripolitaine، أنّ هذه هي أوّل مرة يُمنح فيها الأوروبيون فعليا حقّ الملكية العقارية في تونس منذ القدم، علما بأنّ «عهد الأمان» قد نصّ في فصله الحادي عشر على هذا الحق.

فيه عن «حيرته» من عزم الحكومة التونسية تضعيفَ مقدار ضريبة «الإعانة» التي سبق التطرُّق إليها، و عن اعتباره بأنَّ مثل هذه القرارات من شأنها أن تتسبَّب في مزيد جور القِيَّاد و أعوانهم و أن تجعل توزيع عبء مداخيل الدولة غير عادل بين السكَّان. و بداية من هذا التاريخ، سيصبح تدخُّل فرنسا عن طريق قناصلها في شؤون تونس الداخلية أكثر جرأة و أشدَّ ضغطا، من ذلك ما حدث بعد أيام قليلة من اندلاع ثورة علي بن غذاهم و ما نتج عنها من شغب و أحداث في أنحاء الإيالة، و هو قُدوم أسطول حربي فرنسي بقيادة الأميرال Herbinghem أرسى بميناء حلق الوادي في 29 أفريل 1864 بدعوى حماية التجَّار و الرعايا الفرنسيين الموجودين بتونس. و قد انضمَّت إلى هذا الأسطول بواخر حربية إنقليزية و إيطالية للغرض نفسه. و من اللاَّفتِ للانتباه أنَّ تواجد هذه القوَّة البحرية الغربية تزامن - و ليس بمحض الصدفة بداهةً - مع إرساء ثلاث بواخر حربية تركية في 11 ماي 1864، على متنها مبعوث سامٍ من الباب العالي، القُبطان حيدر أفندي، الذي قدم محمَّلا برسالة إلى الباي مضمونُها تأكيد الرابطة بين الباب العالي و الإيالة التونسية، و التعبير عن موقف السلطنة ممَّا صدر عن سكَّان بعض المُدن التونسية من مناداة بالسلطان العثماني و من رفعٍ لِعَلَم السلطنة تعبيرًا عن عصيانهم و تمرُّدهم على سلطة عاهلهم، و هو تصرُّف لا تقبله السلطنة و لا يرضاه السلطان. أمَّا حقيقة المهمَّة التي قدم من أجلها هذا الضابط السامي فهي «**البحث عن الأسباب التي من أجلها وقعت الحوادث الأخيرة، و هو مكلَّفٌ بوصف الوضع الرَّاهن بالبلاد التونسية، كما أنَّه أُمر بأن يُدلي للباب العالي بالإرشادات و المعلومات، و عليه أن ينتظر ما سيصدر إليه من تعليمات**»[287]. و خلال إقامته بتونس، أصبح حيدر أفندي ملاذًا للشاكين و المُتظلِّمين، و اعتبره النَّاسُ رسولا من السلطان العثماني أتى لمساعدة الباي على إطفاء نار الفتنة.

كاد تزامن إرساء هذه القوات المتعددة الجنسيات بميناء حلق الوادي في نفس الوقت أن يتسبب في صدام بين الأسطولين الفرنسي و التركي، ذلك أنَّ قائد الأسطول الفرنسي، سعيا منه إلى تشديد العزلة على الباي و منع أيِّ جهة من مساعدته، حاول، بتعليمات من القنصل، منع المبعوث العثماني من النزول إلى البر، لكنَّ نظيره التركي حذَّره من مغبَّة فعلته، فعدل عن ذلك و طُويت الصفحة بكامل السرعة. و قد ظلَّ حيدر أفندي مقيما بتونس لمدة تزيد على أربعة أشهر كاملة (غادر الإيالة في 23 سبتمبر 1864) و قضَّى مدَّة إقامته في إسداء الدعم و النصيحة لباي تونس و عبَّر له عن مساندته لسياسته تُجاه سُكَّان منطقة الساحل قُبيل توجُّه محلَّة زرُّوق إليها[288]،

---

[287] مقتطف من برقية وجَّهها سفير فرنسا بإسطنبول إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 28 أفريل 1864 (أورده علي الشنوفي في مقال بعنوان «أحوال تونس إبَّان ثورة علي بن غذاهم» منشور بكُتيِّب عنوانه : «ملتقى علي بن غذاهم، ديسمبر 1975 و مارس 1979»).

[288] يقول خليفة الشاطر في كتابه La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864) :

L'envoyé du Sultan, qui a joué un rôle équivoque durant son passage à Tunis, a fini par se rallier totalement aux vues du Bey. Il déclara aux rebelles qu'il s'était rendu compte au cours de sa mission à Tunis que le bey Mohamed Sadok était un «Pacha» droit et attaché à la justice. Les sujets sahéliens du bey (ont mis) fin à la rébellion pour donner satisfaction à leur Calife et lui être agréable. (Il) a également assuré les Sahéliens que le Bey garantissait leurs biens ainsi que leurs vies et celles de leurs enfants.

كما بقي باتّصال و تنسيق دائمين مع Richard Wood، قنصل إنقلترا، هدفُه أساسا دعم و تثبيت انتماء الإيالة التونسية إلى الحظيرة العثمانية و التصدّي لمساعي فرنسا وضعَ يدِها عليها [289].

و لعلّ تدخُّل فرنسا في شؤون تونس قد بلغ ذروته - شكلا و مضمونا - خلال اللقاء الذي جمع محمد الصادق باي بالقنصل الفرنسي الآنف الذكر يوم الجمعة 29 أفريل 1864 و حضره قائد الأسطول الفرنسي الرّاسي بحلق الوادي، الأميرال Herbinghem، و عددٌ من الضبّاط الفرنسيين، و هو اللقاء الذي تمَّ التطرُّق خلاله إلى حالة الإيالة الناجمة عن ثورة علي بن غذاهم. جرت المُقابلة في جوٍّ طغى عليه من الجانب الفرنسي انعدام اللياقة و شدَّة اللهجة في التخاطب مع «رئيس» الدولة التونسية و وزرائه. و قد تمثَّل ذلك أولا في مطالبة الباي بأن يكون اللقاء معه دون حضور الوزير الأكبر مصطفى خزندار - و لم يستجب الباي لهذا الطلب [290] - و ثانيا في إعلامه بأنَّ الدولة الفرنسية تطلب منه «إلغاء العمل» بالدستور [291] بدعوى أنَّ تطبيقه تسبَّب في ضرر للرعية [292]، فقبل الباي الطلب من حيث المبدإ، و عدَّلَه بأن جعله «تعليقًا» و ليس «إلغاءً». و تعقيبًا على هذا القرار الأخير (عدم إلغاء الدستور)، توجَّه أحد الضُبَّاط الفرنسيين المرافقين للأميرال، Le Colonel Campenon، الذي كان سابقا مُديرًا للمدرسة الحربية بباردو، بكلمات حادَّة، بل وقحة، إلى ممثلي السلطة التونسية، مُتَّهما الباي و معاونيه بالتَّسبُّب في الوضع الكارثي الذي وصلتَ إليه البلاد، فبدا «**كأنَّه أرحمُ** (منهم) **بالرعية**» [293]، ثمَّ رُفعت الجلسة دون الوصول إلى أيَّة نتيجة. و بعد أيَّام قليلة، قدِم القُنصل الفرنسي مُجَدَّدًا إلى قصر باردو و طلب من محمد الصادق باي إقالة الوزير الأكبر مصطفى خزندار و أغلب الوزراء و كبار المسؤولين العاملين إلى جانبه (الجنرالات خير الدين و حسين و رُستم و الوزير الكاتب أحمد بن أبي الضياف)، لأنَّ

---

[289] يقول خليفة الشاطر في كتابه Dépendance et mutations précoloniales :

Pour contrecarrer l'emprise française, la Grande Bretagne oeuvrait pour un rapprochement turco-tunisien. La nouvelle politique ottomane en Tunisie a donc été, dans une large mesure, inspirée par la Grande Bretagne qui voulait limiter le champs d'influence français.

[290] أورد علي الشنوفي في «الوزير خير الدين و معاصروه» : «**قال القنصل للباي بكيفية لم تعهد من أمثاله : "جئتُ لأتكلَّم مع سيادتك في أمور مهمَّة و نشتهي أن نتكلَّمَ معك وحدك من غير حضور الوزير"، فقال له الباي : "سامحني، إذ لا يُمكن أن نخرج وزيري و لك الخيار في الكلام"، فقال : "حيث كان الأمر هكذا نتكلَّم حينئذ».**

[291] وقع خلط لدى بعض المؤرِّخين حول النصّ القانوني الذي طلب إمبراطور فرنسا إبطال العمل به في تونس، من ذلك أنَّ ابن أبي الضياف يذكر في «الإتحاف» أنَّ القنصل قال للباي : «**جئتُ أطلب منك على لسان الامبراطور أن تُبطل الكونستيتوسيون، أي عهد الأمان**»، و الحال أنَّ النصَّين مختلفان.

[292] حصل هذا اليقين لدى السلطات الفرنسية بناء على ما كان يرد على القنصلية من تقارير كانت تقوم بإعدادها مصالحها الاستعلاماتية التي كانت تجوب حميع أنحاء الإيالة خلال ثورة علي بن غذاهم و تجمع المعطيات و المعلومات و تعتبرها وثيقةَ المصدر و مُترجمةً لانطباعات و أحاسيس ثابتة. يقول محمد علي الحباشي في كتابه Les Sahéliens, l'histoire :

Le Consul français De Beauval voit dans cette nouvelle situation (révolte de 1864 et ses conséquences) une occasion de faire abolir une Constution qu'il estime – avec la colonie française de Tunisie – nuisible aux intérêts français, puisqu'elle a supprimé le régime des capitulations. Il multiplie les démarches auprès du bey, souvent sur un ton d'ultimatum, le pressant de céder aux revendications des insurgés et de «déchirer» une constitution, source, selon lui, de tous les maux.

[293] جعفر ماجد في «ثوّار إفريقيّة».

تصرُّفاتهم و طرق عملهم هي، حسب رأيه، المتسبِّبة في الأزمة القائمة بالبلاد و لأنَّ عددًا منهم أصبحوا أصحاب ثروات طائلة أفقرت الدولة و الرعية. و أكَّد القنصل لمحمد الصادق باي في هذا السياق أنَّ حلَّ الأزمة لا يُمكن أن يكون على يد المتسبِّبين فيها [294]، فأجابه الباي بأنه لا يقدر على اتِّخاذ مثل هذه القرارات في الحين و أنَّه يُرجئُ المسألة إلى وقت لاحق، فما كان من القنصل إلاَّ أنَّ طلب منه بصوت عالٍ و بلهجة حادَّة أن يُسلِّمه ردًّا كتابيا حول هذه النقطة بالذات، فردَّ محمد الصادق باي بأنَّه بدوره يطلب مذكِّرة خطِّية في الموضوع، فتعلَّل القنصل بأنَّ ما طلبه منه إنَّما هو على لسان إمبراطور بلاده و نيابة عنه، و زادَ على ذلك بأنْ قال للباي بأنَّ عليه أن يرُدَّ على ما طُلب منه بمكتوب سيتولَّى هو، أي القُنصل، توجيهه إلى باريس على متن باخرة هي على أهبة الانطلاق في الحين نحو فرنسا. ثمَّ انفَضَّ اللقاء في جوٍّ مشحون بالتوتُّر و دام المناخ على ما هو عليه خلال الأيَّام التي تلت اللقاء، و رفض الباي الانصياعَ لطلب القُنصل الاستغناءَ عن خدمات وزرائه و معاونيه، معتبرا ذلك من باب التجنّي و الافتراء و مُتيقِّنا بأنَّ المأخذ الحقيقي الذي أثار حفيظة القنصل الفرنسي و مرافقيه و جعلهم يتصرَّفون إزاءه بهذه الحدَّة إنَّما هو في الواقع ما مُنح للرعايا الإنقليز المقيمين بتونس من حقوق و امتيازات، و هي حقوق و امتيازات يعتقد القنصل بأنَّها مُضرَّة بالتُّجَّار و الرعايا الفرنسيين. و من دلائل هذا التصرُّف الذي اعتمدته فرنسا في علاقاتها مع تونس أنَّ قنصلها سمح لنفسه بعد هذه المقابلة بتوجيه رسائل إلى العديد من العروش، و حتَّى إلى علي بن غذاهم نفسه، لتحريضهم على الثبات على العصيان و حثِّهم على المطالبة بتنحية كبار رجالات الدولة، و بخاصَّة عدوِّه اللدود، الوزير الأكبر مصطفى خزندار، باعتباره و زبانيته المتسبِّبين الأساسيين في تدهور الأوضاع و في إفلاس البلاد. كما أنَّ من دلائل هذا التصرُّف أنَّ القنصل الفرنسي de Beauval، من منطلق عدائه للوزير الأكبر مصطفى خزندار و حليفه قنصل إنقلترا Wood، قام بمحاولات متكرِّرة لحثِّ حكومة بلاده على مساندة الثائرين، مُتعمِّدًا لذلك إرسال مذكِّرات و برقيات إلى وزارة الخارجية الفرنسية و إلى الإمبراطور الفرنسي نفسه [295] لتهويل الوضع و للتحسيس بقُرب سقوط النظام القائم في تونس، و بخاصَّة لإبراز الخطر الآخر - غير الانتفاضة - الذي يُهدِّد تونس، و المُتمثِّل في «الدور الهدَّام» الذي يقوم به نظيره، القنصل الإنقليزي Wood، لتجديد صلة الإشراف المُباشر التي كانت تربط الإيالة التونسية بالباب العالي قبل تدخُّل فرنسا في شؤونها الداخلية، و خاصة منذ احتلال الجزائر سنة 1830 م.

[294] أوردت Annie Rey-Goldzeiguer، أستاذة بجامعة Reims، في مداخلة ألقتها في الملتقى الدولي الذي نظَّمته جامعة مَنُّوبة في ديسمبر 1994 (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites – XIX^{ème}, XX^{ème} siècles) أنَّ تقارير الـ Colonel Campenon هي التي أزعجت السلطات الفرنسية بإعطائها أسوأ الصور للمقرَّبين من الباي، فتقول :

Il (Campenon) oppose les mamelouks, renégats, accapareurs, aux arabes exploités par eux. Les généraux Houssein, Khereddine et Roustem sont les ennemis de la France. Les mamlouks sont assimilés au clan Khaznadar et sont présentés comme une caste parasite et corrompue à éliminer. Campenon dénonce l'équipe réformiste qui entoure Kheireddine.

[295] كان De Beauval على اتِّصال مباشر و مستمر بإحدى معارف Napoléon III الشخصية و أمينة أسراره، Hortense Cornu، التي كانت تتولَّى إعلام الامبراطور تِباعًا بالتطوُّرات على الساحة التونسية.

لم تعُد سياسة فرنسا تُجاه تونس و تصرُّفات قنصلها تُجاه البايِ و أعضاده خافيةً على أعيان البلاد و المسؤولين، و لا على رجال الدين و الفكر، و لا حتَّى على عامَّة الناس، و لم تكُن بطبيعة الحال محلَّ استحسان في مختلف الأوساط، ذلك أنَّه أصبح يقينا لدى الخاصِّ و العامِّ أنَّ نوايا فرنسا لم تعُد تخلو من رغبةٍ صريحةٍ في وضع اليد على البلاد كما فعلت مع الإيالة الجارة، الجزائر، منذ أكثر من نصف قرنٍ. و كذا كان الشعور لدى بقية القناصل الأجانب المعتمدين في تونس، و لا أدلَّ على ذلك من موقف قنصل إنقلترا الذي سارع بالتحرُّك لإبراز موقف بلاده ممَّا يجري في البلاد التونسية، فوجَّه في أفريل 1864 رسالة إلى محمد الصادق باي يُذكِّره فيها بالتزامه العلني و الرسمي بعهد الأمان و كذلك ببنود الاتفاقية المبرمة بين البلدين في أكتوبر من السنة الماضية، مؤكِّدا على أنَّ هذا القانون الرائد قد تمَّ اعتمادُه برعاية الدولتين العُظميين، فرنسا و إنقلترا، و طلب منه بإلحاح الإبقاء على العمل بالمجالس الثلاثة الآنفة الذكر و التي تمَّ تعليقها بناء على تدخُّل فرنسا في الغرض، و كذلك الإسراع بتفعيل مجلس التُجَّار المختلط الذي كان الباي قد قرَّر إحداثه منذ مدَّة. و أمام هذه الطلبات، التي تنمُّ في كُنهِهَا عن رغبة واضحة من إنقلترا في إحياء الروابط العريقة بين الإيالة التونسية و السلطنة العثمانية بهدف التصدِّي لتنامي الضغوطات الفرنسية و الإيطالية عليها [296]، اكتفى الباي بإجابة شفاهية للقنصل مفادُها أنَّ أصول «عهد الأمان» لا تزال قائمة، ما حدا بالدبلوماسي الإنقليزي إلى توجيه مكتوب ثانٍ للباي يُذكِّره فيه بأنَّه و وزراءَه و رجالَ دولته و جنودَه قد أقسموا على احترام نصِّ عهد الأمانِ و روحه بحضور ممثِّلي الدول الأجنبية، و يُحذِّره فيه بأنَّ إبطال العمل به قد يضُرُّ بحقوق رعايا دولته المقيمين بتونس، فأحجم الباي مرَّة ثانية عن إجابته كتابيا، فألحَّ القنصل ثالثةً عن طريق مكتوب اعتمد فيه هذه المرة أسلوبا أكثر شدَّة، بل ربَّما كان فيه شيءٌ من الاستفزاز لمشاعر الباي، إذ قال فيه بصريح العبارة : «**إنَّ عهد الأمان، لمَّا كان مبنيا على شروط الشريعة الشريفة، لا يُمكن نقضُه إلاَّ بنقض نفس الشريعة، فلذلك، الواضعُ اسمه [297] يرجو أنَّ عَليِّ جناب الباي يتفضَّل بالجواب عن الأسئلة المبينة في مكتوبه المؤرَّخ في ماي و ذلك لإعلام دولته بجواب مُقنع**» [298].

كانت فرنسا، في علاقاتها مع تونس، حريصة على إعداد الأرضية الملائمة لمزيد إبراز حضورها على جميع الأصعدة و في مختلف المجالات، و ذلك ما أضحى واضحا، أوَّلا من خلال الطريقة التي أصبحت تتعامل بها مع الدولة التونسية و مع «رئيسها»، و ثانيا من خلال العمل الدؤوب الذي يقوم به قنصلها المعتمد بتونس للاستيلاء على هذا البلد ذي الموقع الجغرافي المتميِّز، و الذي يختزن موارد طبيعية ذات بال و يُمثِّل أرضا خصبة للشركات و المقاولات الفرنسية، و لتضع يدها

[296] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Les consuls de France et d'Italie dénonçaient les intrigues «turques» de Wood. Ils l'accusaient d'avoir fomenté la rébellion afin de replacer le pays sous la domination ottomane. Wood souhaitait le rétablissement des relations traditionnelles entre la Régence et la Porte, sur la base du statu quo.

[297] بمعنى «المُمضي أسفله».

[298] أورده ابن أبي الضياف في «الإتحاف» مضيفا : «**و صار قنصل الإنقليز بعد هذه المكاتيب لا يعتبر أحدا من أهل العلم و لا ينظره بعين احترام، بل يراه كما يرى الناكث و الخائن و الكاذب و غيرهم من الذين يشترون بعهد الله و أيمانهم ثمنا قليلا**».

على أهمِّ مفاصل حركته الاقتصادية. ففي إطار التعامل مع الدولة و مع الباي كانت الحكومة الفرنسية، بالإضافة إلى ما ورد ذكره، لا تدع فرصة تمُرّ أو حدث يستجد - حتى و لو كان غير ذي أهمِّية - لمعاملة تونس معاملة السيِّد لتابعه، من ذلك مثلا أنَّها أوفدت في خريف سنة 1865 مبعوثا خاصًّا (le baron Saillard) لإبلاغ الباي احتجاجها على معاقبة ثلاثة أشخاص من سكَّان ورقلة، و هي واحة جزائرية حدودية، أساؤوا الأدب مع ممثّل السلطة التونسية في الجهة و ادَّعوا أنَّهم من رعايا تونس، ثُمَّ تَبَيَّنَ أنَّهم كانوا من رعايا فرنسا، القوَّة المحتلَّة، فعبَّرت الخارجية الفرنسية عن احتجاجها و طالبت بإعفاء المسؤول التونسي الذي أذن بعقابهم من مهامِّه و نشر ذلك في الرائد التونسي، كما طالبت بأن يقوم الوزير الأكبر بزيارة مقرِّ القنصل لتقديم اعتذارٍ رسمي. و من الغريب في قضية الحال أنَّ محمد الصادق باي أذعن لكلِّ هذه الطلبات و استعدَّ لتنفيذها، لكنَّ السلطات الفرنسية اكتفت في النهاية بقرارإقالة المسؤول التونسي المذكور و بفرض خطية مالية لجبر الضرر، و طلبت من الباي الالتزام رسميا بمعاملة الجزائريين مستقبلاً على أنَّهم مواطنون فرنسيون. و في إطار هذا النوع من التعامل، تجدر الإشارة إلى أنَّ قنصل فرنسا، de Beauval، الذي أصبح يعتبر نفسه وصيًّا باسم إمبراطور بلاده على تونس، تجرَّأ على الاعتراض بشدَّة على سفر أحد كبار رجال الدولة، الوزير خير الدين، إلى إسطنبول، عندما كان بصدد الاستعداد للتحوُّل إلى العاصمة العثمانية (نوفمبر 1864) لتقديم الشكر و الثناء، نيابة عن الباي، إلى السلطنة العَلِيَّة على موقفها من الأزمة التي عاشتها البلاد (ثورة علي بن غذاهم و حملة الجنرال زرُّوق) و على دعمها لحكومة الباي لتجاوز العقبة بسلام. و قد تمثَّل تصرُّف القنصل في أنَّه، عندما كانت السفينة المقلَّة للوفد التونسي على أهبة مغادرة ميناء حلق الوادي، قدم مُسرعًا إلى قصر باردو و طلب مقابلة الباي لأمر قال إنَّه في غاية من الأهمِّية، فتمَّ له ذلك، و خلالَ اللقاء أعلم محمدَ الصادق باي بأنّه لا يُمكِن له أن يوفد مبعوثَه إلى إسطنبول إلاَّ بعد استشارة الإمبراطور الفرنسي [299]، فما كان من باي تونس إلاَّ أن رفض الطلب [300]. و كردٍّ فعل منه، أذن القنصل لقائد سفينة حربية فرنسية كانت راسية بذات الميناء بمنع سفينة خير الدين من المغادرة و لو بالقوَّة، فخاطبه خير الدين بالقول : «**أُعلمك أنَّه إذا ما استعملت القُوَّة، فسأردُّ عليك بما لي من إمكانيات، و أُحمِّلك تبعات ما سيحدث**» [301]. و قد كاد الأمر أن يؤول إلى تبادل للطلق الناري، لكن شيئا لم يحدث و أخذت السفينة التونسية طريقها لمواصلة مهمَّتها دون أن تتمَكَّن الخافرة الفرنسية من التصدِّي لها أو اللحاق بها.

تُفيد بعضُ المصادر بأنَّ المُهمَّة التي تحوَّل من أجلها خير الدِّين إلى إسطنبول ليست فقط، كما أُشير إليه، تقديم الشكر للسلطنة لوقوفها إلى جانب تونس، بل هي تتمثَّل بالأساس في مناقشة

[299] ورد في محاضرة ألقاها أحمد الجدي خلال الملتقى الدولي الذي نظَّمته جامعة مَنُوبة في ديسمبر 1994 تحت عنوان (Les Relations Tuniso-françaises au miroir des élites – XIX^ème^, XX^ème^ siècles) أنَّ القنصل قال للباي :

«Ne faites rien sans la consultation et l'autorisation de la France en matière de politique de notre pays».

[300] عبَّر قناصل إنقلترا و إيطاليا و النمسا عن مساندتهم لموقف الباي من هذه الحادثة عندما علموا بها فيما بعد.

[301] أورده أحمد الطويلي في «شخصيات تونسية».

مشروع اتّفاقية تتضمّن تدعيم العلاقة «الانتمائية» التي تربط الإيالة التونسية بالسلطنة، و ذلك ما أثار حفيظة القنصل الفرنسي و جعله يلفت نظر حكومته إلى ما كان يتوجّسه من هذه المهمّة التي اعتبرها أخطر من مهمّة حيدر أفندي الآنفة الذكر [302]، و هو موقفٌ تُساندُ إيطاليا فيه فرنسا - و الدولتان تسعيان بحزم إلى أن تكون لتونس ذاتية تجعل منها بلدًا مستقلاً يتصرّف في علاقاته الخارجية على النحو الذي يراه، و هو ما يُمهِّد الطريق أمام النوايا الحقيقية للدولة الفرنسية تُجاه تونس [303] - بينما تُعارضُه إنقلترا التي ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن (*statu quo*)، أي في تدعيم انتماء الإيَالة التونسية إلى الحظيرة العثمانية، و ذلك بهدف منع فرنسا من الوصول إلى مُبتغاها [304]. و سيتجَدَّدُ التنافس بين هذه البلدان الثلاثة، و لكن بشكلٍ مغاير، بعد حوالي سبع سنوات من هذه الأحداث. يُذكر في هذا الصدد أنّ محمد الصادق بَاي أوفدَ في سبتمبر 1871 وزيره خير الدين إلى إسطنبول في مهمّة ثانية تتضمّنُ ملفّين، الأول يخُصُّ تجديد المسعى الذي كان كلّفه به في نوفمبر 1864 و المتمثّل في طلب الفرمان السلطاني الذي يمنحُه حقّ اعتماد قاعدة الوراثة في التداول على العرش الحسيني، و الثاني يتعلّقُ بتجديد و تأكيد طبيعة العلاقات الولائية التي تربط تونس بالباب العالي. و قد لعب Richard Wood، القنصل الإنقليزي، دورًا ذا بال في إقرار هذه المهمّة و في ضبط أهدافها، على غرار ما قام به بالنسبة إلى المهمّة السابقة. و في هذه المرَّة نسج نظيرُه Luigi Pinna، قنصل إيطاليا، على منواله و عمل ما في وسعه للتأثير في سلطات بلاده لتقطع الطريق أمام فرنسا، و لِمَ لا للحلول محلّها و فرض وصايتها هي على هذه البلاد الضعيفة التي يُقيم و يعمل بها آلاف الإيطاليين، أكبرُ الجاليات الأجنبية عددًا بتونس في ذلك التاريخ. و بذلك يتحقّقُ حلم الإيطاليين **«بإحياء مجد الإمبراطورية الرومانية القديمة»** [305].
و قد استغلّ كلاَ القنصلين ظروف الأزمة التي كانت فرنسا تمُرُّ بها آنذاك و الناجمة عن انهزام جيشها و سقوط إمبراطورها Napoléon III أسيرا بين أيدي جيوش الحلف البروسي الألماني في مدينة Sedan في سبتمبر 1870، فغذّيا بتصرُّفهما هذا مناخ التنافس بين بلديهما و بين فرنسا. و بالرغم من كثافة التحرُّكات التي قام بها وزيرا خارجية إيطاليا و فرنسا و سفيراهما بإسطنبول و قنصلاهما في تونس للتأثير على السلطات العثمانية حتّى لا تستجيب لطلبات باي تونس،

[302] يورد Jean Ganiage في Les origines du protectorat français en Tunisie مقتطفات من مذكرة القنصل، منها :
Je considère cette mission plus dangereuse encore que celle de Hayder Effendi. Kheireddine reviendra après avoir replacé secrètement la Tunisie sous suzeraineté de Contantinople.

[303] يتميَّزُ الانسجام بين فرنسا و إيطاليا بخصوص تونس بأنّه ظاهري و ظرفي و مصلحي. يقول يحيى الغول في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث» : **«عمل القنصل الفرنسي، بتعليمات من وزير خارجيته، على محاولة توجيه أنظار المنافس الإيطالي نحو طرابلس الغرب، مع الحرص على تنمية الحضور الاقتصادي الفرنسي بالبلاد التونسية... و اشتدّت المنافسة الاقتصادية بين فرنسا و إيطاليا إثر تخلّي إنقلترا لفائدة فرنسا عن أطماعها في إيالة تونس».**

[304] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :
La conception française d'une Tunisie indépendante (était) opposée à la doctrine de l'Angleterre qui tenait toujours la Régence pour une province vassale de l'Empire ottoman. «La politique de la France à l'égard de la Tunisie est très simple, avait dit Drouyn de Lhuys, ministre français des affaires étrangères ; nous ne voulons pas y avoir la Porte pour voisine».

[305] يحيى الغول في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

فإنَّ السلطان عبد العزيز منح بتاريخ 23 أكتوبر 1871 بايَ تونس فرمانًا خاطبه فيه بـ «والي الإيالة التونسية» و أكَّدَ له عراقةَ العلاقات بين السلطنة و الإيالة و متانتَها و ضرورةَ الإبقاء على رموزها (ذكر اسم السلطان في الخُطب الجُمُعية في مساجد الإيالة و وضعُه على النقود المتداولة فيها)، مع الحفاظ على شكل العلم التونسي و مكوِّناته، كما ضمَّن الفرمانَ السماحَ لباي تونس باعتماد ممثليات قنصلية لبلاده في الخارج و إقرار مبدإ الوراثة على العرش في سلالته، على أنَّه استثنى فيه من صلاحيات الباي حقَّ إبرام الاتِّفاقيات ذات الصبغة السياسية، و كذلك القرارات المتعلِّقة بإعلان الحرب و إبرام السلم و معاهدات ضبط الحدود، و عمومًا كلَّ المسائل المرتبطة بسيادة السلطنة و بسلطتها على إيالتها. و قد فهم الملاحظون آنذاك، و كذلك لاحقًا العديد من المؤرِّخين، أنَّ «**هذه التطوُّرات** (قد انجرَّ عنها) **ظهورُ تفوُّق ديبلوماسي إنقليزي بتونس**»[306] و نجاحُ التحالف العثماني - البريطاني، كما فهموا في المُقابل أنَّ فرمان السلطان العثماني مثَّل في باطنه تحذيرًا للقوتين الأجنبيتين الأخريَين، فرنسا، التي انكشفت نواياها الاستعمارية نحو تونس، و إيطاليا، التي أصبحت تتعمَّدُ اختلاق التعلاَّت الواهية و الأحداث البسيطة لوضع الحكومة التونسية في مواقف حرجة، هدفُها من خلال ذلك عدمُ ترك المجال فسيحًا أمام فرنسا و تعطيلُ مسارها نحو بسط نفوذها على تونس، و في ذات الوقت منع السلطنة العثمانية من تأكيد إعادة تمتين علاقة تونس الولائية بها ليتسنَّى لها (أي لإيطاليا) التصرُّفُ بمُطلق الحُرِّية في تونس، و بالخصوص توطينُ أكبر عددٍ مُمكن من رعاياها فيها و تمكينهم من الاستثمار في مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

في هذا الصدد، يُذكر أنَّ شركة إيطالية يُسيِّرها أحد المُعمِّرين الإيطاليين، المُسَمَّى Castelnouovo، كانت تستغل منذ جانفي 1869 أرضًا فلاحية بمنطقة الجدَيْدَة تمسح ما بين 3000 و 7000 هكتارًا، و في نهاية سنة 1870، دخلت الشركة في خلاف مع الوكيل، ممثِّل الباي في المنطقة، حول حفر قناة ريٍّ كانت تعتزم إنشاءها، و تطوَّر الخلاف إلى مشادَّات و مُصادمات و أعمال عنف، و ادَّعى المُعمِّر أنَّ الشركة تضرَّرت مادِّيًا و تجاريًّا نتيجة لذلك، فانتهز قنصل إيطاليا هذه الأحداث ليتَّهم الدولة التونسية نفسها، و الباي و وزيرَه الأكبر تحديدًا، بالضلوع في ما حدث و بتعطيل أنشطة الجالية الإيطالية المقيمة بالإيالة، فتطوَّر هذا المشكل البسيط إلى خلاف بين الدولة الإيطالية و حكومة تونس، ثمَّ ازداد استفحالا عندما هدَّدت إيطاليا بإرسال أسطول بحري إلى حلق الوادي بدعوى ضمان حقوق أبنائها في تونس، و استعدَّت السلطنة العثمانية من ناحيتها إلى التدخُّل عسكريا في النزاع عند اللزوم، فسارع محمد الصادق باي إلى إيفاد أحد كبار المسؤولين، الجنرال حسين، إلى Florence للتفاوض مع الحكومة الإيطالية بهدف تطويق الأزمة، و دامت المفاوضات مدَّة شهر كامل، ثمَّ انتهت بقبول جملة الشروط المجحفة التي فرضتها إيطاليا (إقالة وكيل الباي و دفع غرامة مالية بما يزيد على 800 ألف فرنك إلى الشركة الإيطالية و تقديم الاعتذار للقنصل الإيطالي)، و بذلك انتهى الخلاف، على الأقل ظاهريا.

[306] يحيى الغول في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

تواصل جوُّ التنافس بين فرنسا و إنقلترا و إيطاليا في جميع المجالات، فأصبح القناصل الثلاثة يستعملون شتَّى الطُرُق و الوسائل، و يستغلّون علاقاتهم بالباي و بوزيره الأكبر، لتمكين رعاياهم، أفرادًا و شركات، من الفوز بالصفقات و الامتيازات التي تُخوِّلُ لهم الاستثمار في تونس و كسب ما أمكن من الأرباح. و قد عملت فرنسا كُلَّ ما في وسعها لنيل قصب السبق على حساب منافسَتَيْها، فأفلحت في أغلب المناسبات، من ذلك حصول فرع شركة Batignolles الفرنسية (المُسَمَّى شركة Bône-Guelma) على صفقة إنجاز القسط الأوّل من الخط الحديدي الذي ينطلق من تونس و يمرُّ بمنطقة مجردة و الذي سيصل فيما بعد إلى الجزائر العاصمة، و كذلك حصولها على صفقة مدِّ الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس و سوسة و بين تونس و بنزرت، ثمَّ فوزُها بامتيازِ إنشاء كلِّ الخطوط الحديدية بالبلاد و بصفقة حفر ميناء تونس. و من ذلك أيضا فتحُ فرع لشركة مرسيليا للقرض (Société Marseillaise de Crédit) لتمويل مختلف المشاريع الفرنسية بالبلاد التونسية و اقتناءُ هذه الشركة لهنشير النفيضة (100.000 هكتار) [307] الذي كان سابقا ملكا لخير الدين باشا [308]، و لهنشير سيدي ثابت (5.000 هكتار)، و كذلك اقتناءُ فرع شركة Batignolles المذكور آنفًا لهنشير يمسح 9.000 هكتار بجهة وادي الزرقة. و قد كانت كلُّ هذه المشاريع، التي هي في معظمها من فصيلة الاستثمار الخاص، تُنجز بدعم مالي، في شكل قروض مُيسَّرة، من قِبل البنوك و المصارف الفرنسية، التي تحظى هي نفسها بتشجيع الحكومة الفرنسية و بمساندتها، ذلك «**أنَّ كلَّ الشركات المالية الفرنسية المهتمَّة بما يجري في تونس تلقى كلَّ تشجيع من القائم بالأعمال، Roustan، و من حكومة الجمهورية، التي يُسيِّرها رجال مُصرُّون على عدم التفريط لأيَّة قوَّة أخرى في بلد غني كالإيَالة و مُرتبط بالجزائر إلى حدِّ أنَّ مستقبل هذه الأخيرة قد يُصبح مهدَّدا، لو صارت تونس مستعمرة أجنبية**» [309]، أي مستعمرة من قِبل بلد آخر غير فرنسا. و قد استعمل قنصل فرنسا الجديد، Roustan، شتَّى الوسائل لتمكين الشركات الفرنسية من الحصول على الامتيازات التي تُخوِّل لها وضع قدمها في تونس، و لم يتردد لبلوغ ذلك في اعتماد الطُرق اللاأخلاقية، من ذلك أنَّه ربط علاقة بأحد رجالات محمد الصادق باي، Elias Mussali، اليوناني الأصل و الذي كان مترجما لدى الباي و مسؤولا ساميًا بوزارة الخارجية، و أصبح خليلا لزوجته المُتميِّزة بجمالها و بمفاتنها، و توصَّل عن طريقها و عن طريق زوجها إلى بلوغ مبتغاه، حيث صارت أذنُ الباي إليه صاغية

---

[307] ورد في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع، أنَّ مساحة الهنشير هي 120.000 هكتارًا.

[308] اشترت شركة La Société Marseillaise de Crédit هنشير النفيضة سنة 1880 من خير الدين بالرغم من أنَّ محمد الصادق باي كان يعتبره هبة تسمح لوزيره الانتفاع به دون منحه حق ملكيته أو التفريط فيه بالبيع. و ستكون لهذ الصفقة تبعات خطيرة ستُعتمد كإحدى الذرائع التي ستُبرِّرُ بها فرنسا غزوها لتونس في ربيع سنة 1881، ذلك أنَّ الشركة المذكورة ستتعرَّض لتعطيلات من قِبل الإدارة التونسية لإتمام إجراءات اقتنائها لهذا الهنشير، و هي تعطيلات صنعتها الحكومة بإيعاز من مصطفى بن اسماعيل و من القنصل الإيطالي، و استجابة لدعوى قام بها Josef Lévy، أحد المُرابين (usuriers) اليهود، الذي ادَّعى أنَّه يملك أراضيَ مُلاصقة للهنشير المذكور و طالب بالتمتُّع بحق الشُفعة (droit de préemption) لإلغاء عقد الشركة الفرنسية و الحلول محلَّها. ثمَّ تطوَّرت القضية و تمَّ تدويلها بتدخُل إيطاليا، التي أصبحت أشدَّ منافس لفرنسا في تونس، و إنقلترا، التي يحمل Lévy جنسيتَها.

[309] أورده علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس»، نقلاً عن Jean Louis de Lanessan، صاحب كتاب بعنوان «La Tunisie» صادر بباريس سنة 1887.

و أبوابُ القصر أمامه مفتوحة. في المُقابل، سعت إنقلترا، هي الأخرى، إلى أخذ نصيبها من فُرص الاستثمار على الأرض التونسية، من ذلك منحُ الباي، بناءً على رأي مصطفى خزندار و على وساطات و تدخُّلات القنصل الإنقليزي Richard Wood، امتيازًا ذا أهمِّية استراتيجية و اقتصادية لشركة إنقليزية يتمثَّلُ في مدِّ خَطَّين حديديين بين تونس و حلق الوادي [310]، من ناحية، و بين تونس و باردو، من ناحية أخرى، و ذلك في شكل لزمة (Concession) لمدَّة 99 سنة، ثمَّ بعد مدَّة منحُ الشركة نفسها صفقة إنجاز خطوط حديدية تربط العاصمة بحمام الأنف و باجة و الكاف و بنزرت و ماطر و سوسة و القيروان، ثمَّ السماح في أوت 1873 لرجال الأعمال البريطانيين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم بالبلاد التونسية ببعث مصرف خاص (The London Bank of Tunisia) برأس مال يفوق 100 ألف جنيه استرليني.

يتبيَّن جليًّا من الأحداث التي وقع التعرُّض إليها أعلاه أنَّ وضع الإيالة التونسية قد أصبح، رغم تركيز اللجنة المالية المختلطة و سعيها الجدِّي للضغط على المصاريف و ترشيدها، سيِّئا على الصعيدين الداخلي و الخارجي، خاصَّة و أنَّ أغلب وزراء محمد الصادق باي و معاونيه، و في مقدّمتهم الوزير الأكبر، مصطفى خزندار [311]، واصلوا الاهتمام بمصالحهم الخاصَّة و غدَوا يشعرون بأنَّ عجلة الزمن تسير بنسق يُحتِّم عليهم الإسراع قدر الإمكان لجمع أكثر ما يُمكن من الأموال و الثروات، «**فكان هَمُّ كُلِّ واحد منهم أن يأمن على نفسه بثروة يُعدُّها لتقلُّبات الزّمان، فامتدت الأيدي إلى الأموال بحقٍّ و بغير حق حتَّى أصبحت البلاد على شفا الهلاك**» [312].
أمام هذه الحقائق الصَّادمة، وجد محمد الصادق باي نفسه في وضعية لا يُحسد عليها، ففكَّر في تدارك الأمر و قرَّر في أكتوبر 1873 تنحية مصطفى خزندار من الوزارة الكبرى و تعيين خير الدين باشا مكانه. و يبدو جليًّا من قراءة تسلسل الأحداث التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة من تاريخها أنَّ محمَّد الصادق باي، الذي كان **على** علم بتصرُّفات الفريق الحكومي المحيط به، و بخاصة رئيسه، مصطفى خزندار، لم يُحرِّك ساكنا، بل إنَّه كان غير قادرٍ على تحريك أيِّ ساكن، لإصلاح الوضع و تداركه. أمَّا أسباب موقفه، أو عجزه، فتعود أساسا إلى جملة من العوامل أهمُّها قِلَّة اطِّلاعه على حقائق الأمور و النوايا، و انصرافه المُخجل إلى اللهو و المجون، و حتَّى إلى الشذوذ، و كذلك عدم قُدرته على التصدِّي للضغوطات المتصاعدة التي تمارسها عليه القوى الأجنبية، و قِلَّة وعيه بأنَّ وجهاء البلاد و رجال دولتها، و كذلك كافَّة طبقات شعبها و فئاته في المدن و الأرياف، أصبحوا على قناعة بأنَّ سياسة وزيره الأكبر و زبانيته ستؤدِّي بالبلاد إلى الهاوية،

---

[310] سيصل هذا الخط إلى المرسى و يُسمَّى «تونس - حلق الواد - المرسى» (TGM) و ستشتريه لاحقا شركة إيطالية بدعم من قنصل بلادها و على حساب مساعي مُنافستها الفرنسية، شركة Bône-Guelma.

[311] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Il n'avait nul souci de l'intérêt public. Sa seule préoccupation était de se maintenir au pouvoir et d'accroître toujours la fortune considérable et les biens immenses qu'il avait amassés. «Sidi Mustapha, devait écrire en 1871 un inspecteur des finances français (Villet) détaché auprès du gouvernement beylical, n'a jamais d'autre système politique que de piller et de ruiner à son profit le pays qu'il gouverne».

[312] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

و ستزيد في اختلال توازن الميزانية و في تعطيل الحركة التنموية جرّاء عدم الكفاءة و سوء التصرُّف، و بسبب اللجوء المفرط إلى التداين الخارجي بفوائض مرتفعة و بشروط تسديد مشطّة، من ذلك القروض العديدة و المتعدِّدة التي تحصّلت عليها البلاد من تُجّار و مزوِّدين و بنوك، و في مقدّمة الجميع بنك «**Erlanger**، **ذلك المغامر في الأمور المالية و شريك الوزير الأكبر مصطفى خزندار** (الذي كان) **أكبر صانع لـ "القروض التونسية" التي لم تكن تعود بالفائدة إلاّ على المُقرضين و الوسطاء و مزوِّدي الحكومة، و قلّما كانت لصالح الدولة**» [313]، و هي قُروض غالبا ما تُستعمل لتسديد ديون أخرى سابقة عجزت الدولة على الإيفاء بها و تُخَصَّص أقساطٌ هائلةٌ منها للوسطاء و السماسرة و كذلك - بل أساسًا - لمصطفى خزندار و أعوانه.

كان تقرير اللجنة المالية الذي أعدّه رئيسها خير الدين باشا، بالتعاون مع أقرب المقرَّبين إلى الباي، مصطفى بن اسماعيل [314] الذي سيأتي الحديث عنه، بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس و صدمت محمد الصادق باي، ذلك أنّه تضمّن بشكل جلي و ببراهين لا تقبل الطعن أنّ السياسة المتّبعة و طرق العمل المعتمدة من قِبل الحكومة و الإدارة هي التي أثقلت تونسَ بالديون [315] و أدّت إلى الوضع الكارثي الذي آلتَ إليه، و أنّ التصرُّفات المالية للفريق الحكومي برئاسة مصطفى خزندار هي التي تسبَّبت في إفلاس الدولة. و بناء على ما جاء في التقرير، من ناحية، و أمام تشديد الضغط الذي مارسته فرنسا على الباي عن طريق قنصلها، من ناحية أخرى، لم يجد مصطفى خزندار من مخرج سوى تقديم استقالته لمحمد الصادق باي الذي قبلها في الحين [316]، و الأغلب على الظنّ أنّه أُقِّيل، و عيّن الباي مكانه خير الدين باشا. و قد ظلّ مصطفى خزندار في المراجع التاريخية كما في الذاكرة الشعبية كأسوإ ما عرفت البلاد من السّاسة من حيثُ سوء التصرُّف و استغلال النفوذ و ممارسة الفساد، و هو الذي تحمّل أسمى المسؤوليات في الإيالة التونسية لمدّة ست و ثلاثين سنة كاملة تحت إمرة ثلاثة بايات دون انقطاع [317].

---

[313] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[314] لا يُعرف عن أصل مصطفى بن اسماعيل الشيء الكثير، سوى أنّه وُلد سنة 1850 من أُمٍّ قيل إنّها يهودية اعتنقت الإسلام و تُوفّي بإسطنبول سنة 1892. يُعرف عنه أنّه كان في طفولته شريدا يجوب شوارع تونس العاصمة بثياب رثّة لالتقاط أعقاب السجائر في المقاهي و المحلات الأوروبية، ثمّ أصبح عاملا يوميا و شغل نادلا في مقهى على ملك أحد المالطيين، و منه انتقل إلى دكّان حلاق بسوق البلاط بتونس. هناك تعرّف عليه أحد حُرّاس محمد الصادق باي فأدخله في خدمته ثمّ نقله للخدمة لدى سيده. أصبح محمد الصادق باي مولعا بهذا الصبي الوسيم، فتعلّق به و ربط معه علاقات يطغى عليها الشذوذ، و ذلك على مرأى و مسمع من حاشيته و من رجال دولته و قرّبه إليه إلى أن كبُرَ، فمنحه، رغم قلّة تجربته، رُتبة بومباشي ثمّ أمير لواء ففريق و عيّنه قايدا على الوطن القبلي، ثمّ ولاّه وزارة البحر فوزارة العمالة فعضوية اللجنة المالية المختلطة و أخيرا الوزارة الكبرى، فبقي بها إلى سبتمبر 1881.

[315] انظر الحاشية عدد 281 بالصفحة 444 لمعرفة تقديرات مجموع ديون الإيالة التونسية.

[316] يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Nonobstant sa réelle cupidité qui fut établie par les rapports de la Commission financière en 1873, le grand tort de Mustapha Khaznadar fut d'être apparu, à tort ou à raison, comme un adversaire de la politique française dans la Régence.

[317] اعتزل مصطفى خزندار السياسة بعد توصُّله إلى إبرام صُلح مع الحكومة بخصوص ما اكتسبه بوجهٍ غير شرعي و بقي منزويا إلى أن تُوفّي في 26 جويلية 1878، أي بعد خمس سنوات من مغادرتِه الحكومة، و عُمُرُه إحدى و ستّون سنة.

أصبح إذن خير الدين باشا وزيرا أكبر خلفا لمصطفى خزندار، فتقبّل تعيينَه رجالُ الدولة و الوجهاء و المشايخ و الأيمَّة و الموظّفون و عامّة السكان بالترحاب و السرور، و احتفلت البلاد بتسمِّيته كما برحيل خلفه في أجواء لم تعهدها من قبلُ في مثل هذه المناسبات. و يُذكر أنّ خير الدين باشا كان قد دخل معترك العمل السياسي منذ شبابه، إذ عيَّنه أحمد باشا باي مشرفاً على المدرسة الحربية بباردو و عمره أقلّ من ثلاثين سنة، ثم تدرَّج في المراتب العسكرية إلى أن ارتقى سنة 1849 إلى رتبة أمير لواء الخيالة. و في سنة 1853 أوفده نفس الباي إلى باريس في مهمّة للقيام بالإجراءات اللازمة لدى المحاكم الفرنسية ذات النظر لمقاضاة القابض العام السابق لمال الدولة التونسية، محمود بن عياد، الذي اختلس مبالغ طائلة من الأموال العمومية و فَرَّ بثروة كبيرة إلى فرنسا. و تطلّبت مهمّة خير الدين في باريس فترة طويلة (أربع سنوات) نجح خلالها نسبيا في استعادة نصيب من الأموال المختلسة، كما كلّفه الباي و هو بباريس ببيع ما كان في خزائنه من الجواهر و المصوغ لتمويل شراء المراكب التي أرسلتها تونس إلى تركيا للمشاركة في حرب القرم ضدّ روسيا. و في جانفي 1857 رجع خير الدين إلى تونس، فعَيَّنه امْحَمَّد باي وزيرًا للبحر. في المجال السياسي، ساهم خير الدين في صياغة دستور سنة 1861 و في وضع قوانين مجلس الشورى و أصبح أوّل رئيس له. غير أنّه، أمام تفاقم فساد الوضع في البلاد نتيجة سوء تصرُّف المسؤولين و نهبهم لأموال الدولة، و اعتبارا لاحتداد الخلاف بينه و بين الوزير الأكبر مصطفى خزندار - بالرغم من صلة المصاهرة التي جمعتهما، إذ كان زوجًا لابنته - بسبب سكوته عن ممارسات كبار المسؤولين بوزارة المالية في ملف التداين لدى المُرَابين الأوروبيين، و اعتبارا لمعارضته الشديدة لعزم الحكومة على البحث عن قرض جديد في السوق المالية الأوروبية، آثر الانسحاب كلّيا من العمل السياسي، فقدم استقالته في نوفمبر 1862 [318] من جميع الوظائف التي كان يتحمَّلها، و انقطع لمدّة سبع سنوات (من 1862 إلى 1869) عن النشاط السياسي، فانزوى في بستانه و أصبح يُقضّي أوقاته في التأمّل و الكتابة، و أنتج كتابه الشهير «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» [319]. و خلال هذه الفترة كذلك انصرف خير الدين إلى التفكير، رفقة عدد من رجال الإصلاح مثل الجنرال

---

[318] يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Un conflit opposait le gouvernemnt à la fraction libérale du Conseil. Kheireddine finit par en tirer la leçon et, en novembre 1862, décide de se démettre de toutes ses charges publiques. Son retrait est suivi de la démission collective d'un groupe de six membres du Conseil Suprême.

[319] بيّن خير الدين في كتابه - بعد أن عاين طوال إقامته بباريس و خلال زياراته المتعددة لأوروبا و للسلطنة ما وصلت إليه البلدان الغربية من تمدُّن و تحضُّر في مختلف المجالات - أنّ الانحطاط الذي أصاب الحضارة الإسلامية يعود إلى طبيعة نظام الحكم المطلق الذي اعتمدته الدول الإسلامية منذ القرون الوسطى، معتبراً هذا النظام غريباً عن مبادئ الدين و أصوله، ثمّ حلّلَ العوامل و الأسباب التي جعلت أوروبا، القارّة التي كانت تتخبط في الظلمات حين كان العالم الإسلامي في أوجه، تُصبح ضاربة في الحضارة و التطوّر على جميع الأصعدة، و أكّدَ على أنّ الحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي يجب أن تقوم على دعامتين رئيسيتين، الأولى هي ضرورة التجديد و الاجتهاد في المجال الديني، بما يتلاءم مع ظروف العصر و لا يتنافى مع أسس الإسلام و ثوابته، و الثانية ضرورة الأخذ بالمعارف و بأسباب العمران و النّماء الموجودة في أوروبا باعتبارها الطريق المثلى للنهوض بالمجتمعات، مع التأكيد على أنّ دعامَتَيْ الحرية و العدل تُعدّان أصليَتَيْن في الشريعة الإسلامية، و على أنّ الإصلاح الشامل يقوم على أساس تحقيق العدل و المساواة و احترام حقوق الإنسان و رفع مظاهر الظلم و التعسف.

حسين [320] و الجنرال رستم [321] و أحمد بن أبي الضياف و سالم بوحاجب و محمد بيرم الخامس، في ما عسى أن يُقترح كأرضية للقيام بالإصلاحات اللازمة لإخراج البلدان الإسلامية من وضع التخلّف و الانحطاط الذي تردّت فيه، مُركزا تفكيره بطبيعة الحال بالأساس على حالة بلاده الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و العلمية. و بالرغم من خصوصية وضعه الجديد و ابتعاده عن الشأن السياسي، فإنّه واصل تقديم خدماته للباي الذي أبقاه عُضوًا في مجلسه الخاص و أوكل إليه في مناسبات متفاوتة بعض المهامّ الرسمية، من ذلك أنّه أوفده، كما سلف الذِّكر، في نوفمبر 1864 إلى إسطنبول لإبلاغ شكره و عرفانه للسلطنة لوقوفها إلى جانب تونس خلال الأزمة التي تلت ثورة علي بن غذاهم، فحظي باستقبال متميِّز، و حمَّله الصدر الأعظم، فؤاد باشا، رسالةً إلى باي تونس مضمونُها تأكيدُ علاقات الإيالة بالباب العالي و الإقرارُ بإبقاء علم تونس على الشكل الذي هو عليه و اعتمادُ مبدإ الوراثة في التداول على عرش تونس داخل البيت الحسيني [322]، فسُرَّ محمد الصادق باي سُرورًا شديدًا بما بدا له نتائج عظيمة لهذه المُهمَّة، و من شدَّة فرحه و ابتهاجه، كافأ وزيرَه خير الدين بأنْ أقطعه هنشير النفيضة الذي يمسح ما لا يقلُّ عن مائة ألف هكتار (و قيل أكثر) من أخصب الأراضي في الإيالة التونسية، كما أقرَّ لفائدته جراية عُمُرية تُضافُ إلى راتبه الشهري. و بعد أربع سنوات من الانقطاع «الرسمي» عن النشاط السياسي، أي في سنة 1869، دعا محمد الصادق باي خيرَ الدين من جديد و كلَّفه برئاسة اللجنة المالية المختلطة و منحه رتبة «وزير مُباشر» (ما يُعادل نائب الوزير الأكبر)، و أوفدَه في سبتمبر 1871 إلى إسطمبول في مهمَّة ثانية سبقت الإشارة إليها، ثمَّ عيَّنه في أكتوبر 1873 في خطته الجديدة، الوزارة الكبرى، إثر إبعاد مصطفى خزندار كما سلف الذكر.

---

[320] الجنرال حسين عسكري و إصلاحي و رجل دولة من أصل شركسي، « **أتى إلى تونس و سنُّه دون العشر سنوات، فرُبّي في سراية حسين الثاني و أُدخل إلى مكتب المهندسين بباردو، فتعلَّم اللغة العربية و الفقه و الفرنسية و التركية و الفنون العسكرية، و تتلمذ للشيخ محمود قابادو و الشيخ محمَّد بيرم الرابع و الشيخ سالم بوحاجب، و ساهم مع خير الدين التونسي في الحركة الاصلاحية بتونس»** (أورده محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار»). تولّى رئاسة بلدية تونس من 1858 إلى 1865 و اختار لها أحد أبرز قصور المدينة العتيقة مقرًّا (لا يزال هذا المقرّ إلى اليوم يُسمّى «دار حسين»). عُيِّن مديرًا للشؤون الخارجية سنة 1860 و رئيسا لمحكمة الأحداث. أُجبر على الاستقالة بعد ضغوط من مصطفى خزندار الذي اتهمه بإهدار المال العام، فهاجر إلى أوروبا و «**لبث بباريس مدَّة طويلة، و خواطره ببلاده أبدا مشغولة**» (أحمد فارس الشدياق، من كتاب «الجنرال حسين» لأحمد الطويلي)، فتوفَّرت له فرصة للاطلاع على مظاهر النهضة الفكرية و العمرانية و العسكرية هناك، و كان يقوم من منفاه بإرسال تقارير إلى خير الدين باشا عن أخبار الجيوش و الحرب في أوروبا. عند عودته إلى تونس سنة 1870 عُيِّن مستشارا في الوزارة الكبرى، ثمَّ عند تولّي خير الدين الوزارة الكبرى سنة 1873 عيَّنه وزيرا للمعارف و الأشغال العامة. تولّى ترجمة «أقوم المسالك». بقي وزيرا إلى حدود سنة 1881، تاريخ توقيع محمد الصادق باي لمعاهدة باردو، فآثر العودة إلى المنفى من جديد إلى أن توفي في مدينة فلورنس في 17 جويلية 1887.

[321] الجنرال رُستُم مملوك من أصل شركسي قدم إلى تونس في عهد المشير أحمد باشا باي. تزوَّج ابنة خير الدين (حفيدة مصطفى خزندار). تقلَّد عديد المناصب العسكرية و المدنية، منها رئيس حرس الباي و مدير بوزارة العمالة (الداخلية) و بوزارة الخارجية، ثمَّ قائد المحلَّة التي كلَّفها محمد الصادق باي سنة 1864-1865 بوضع حدٍّ لانتفاضة جهة الشمال الغربي خلال ثورة علي بن غذاهم. وُلّي وزارة العمالة في سبتمبر 1865 ثمَّ تعرَّض إلى النفي سنة 1867. عاد إلى تونس سنة 1870 ليتولّى وزارة الحرب لمدة ثماني سنوات من 1870 إلى 1878. تُوفِّي بإسطنبول سنة 1886.

[322] سيبقى محمد الصادق باي ينتظر مدة سبع سنوات كاملة التأكيدَ الرسمي لمضمون هذه الرسالة، ذلك أنَّ الفرمان السلطاني الذي سيُقرُّ هذا المضمون سيصدر في 23 أكتوبر 1871 خلال الزيارة الثانية التي سيؤدِّيها خير الدين إلى إسطنبول للغرض.

باشر خير الدين أعماله على رأس الوزارة الكبرى و بادر في خطوة أولى بإبعاد أغلب أعضاء الفريق الوزاري و الإداري الذين عملوا إلى جانب خلفه مصطفى خزندار و شاركوه في سوء التصرُّف و عوَّضهم بجَمْع من أصدقائه، أغلبهم من خرِّيجي المدرسة الحربية بباردو، و بعدد من أصحاب الكفاءات المشهود لهم بنظافة اليد و حب الوطن، و أخيرا ببعض خرِّيجي جامع الزيتونة الذين عُرفوا بالتفتُّح و الفكر الإصلاحي المُستنير. و في إطار هذا التحوير، احتفظ خير الدين لنفسه، إلى جانب الوزارة الكبرى، بوزارة الشؤون الخارجية و برئاسة اللجنة المالية الدولية و عيَّن الجنرال رستم وزيرا للحرب و الجنرال حسين وزيرا للمعارف و الأشغال العامَّة و محمد خزندار وزيرا للعمالة (الداخلية)، و حافظ على بعض الوزراء «المورَّطين» مع مصطفى خزندار، مثل محمد العزيز بوعتُّور الذي نقله من وزارة المالية إلى وزارة القلم، كما حافظ، في إطار حسابات سياسية بديهية، على بعض المقرَّبين من الباي، منهم مصطفى بن اسماعيل، الذي أبقاه على رأس وزارة البحرية، ثمَّ عزَّز فريقه بعدد من المصلحين أمثال محمد القروي و حسونة بن مصطفى و محمد بيرم الخامس. و مباشرة بعد هذا التعديل الوزاري، شرع خير الدين في إصلاح وضع الإيالة و إنقاذ شتاتها، فاهتدى نسبيا إلى إعادة بعث روح جديدة فيها و أصلح كثيراً من شؤونها، فشملت إصلاحاته ميادين المالية و الاقتصاد و الإدارة و القضاء و التعليم و الثقافة و الإعلام.

في المجال المالي و الجبائي و الاقتصادي، اعتمد خير الدين ثلاث قواعد أساسية، هي «لا للضرائب الجديدة و لا للقروض الأجنبية و لا لتخفيض قيمة الريال»، فأذن بإلغاء بعض الضرائب التي أثقلت كاهل التُجَّار و الفلاحين و السكَّان، و أصدر عفوا جبائيا عامًّا، و «**رفع الضرر عن أهل الساحل من وطأة أصحاب ديونهم** و أذن **بإرجاع من هاجر من القُطر من الأهالي بالأمن لهم و العفو عمَّن سبقت منه جناية و إسقاط ما عليهم من المطالب إلى الحكومة**» [323]، و سنَّ قانونا خاصًّا بالخَمَّاسة [324]، و أنشأ جمعية الأوقاف و كلَّفها بتسيير الأراضي المُحبَّسة على المؤسسات و الهياكل العمومية، و أعاد النظر في الضرائب الموظَّفة على التوريد و التصدير، و أحدث حوافز لتشجيع الفلاحين على زراعة الزيتون، و اعتنى بالبنية التحتية لدفع عملية التنمية، و أحدث مجلسا تجاريا مهمَّتُه فضُّ النزاعات بين الأعراف و العملة، و أقدَمَ على تخفيض «جراية» الباي و مرتَّبات أبناء عائلته، و وضع حدًّا لحملات التجنيد التي كانت تكلِّف ميزانية الدولة أموالا طائلة. و في مجال الإدارة و التسيير حرص الوزير الأكبر الجديد على تأسيس إدارة مُهيكلة و مُرَتَّبة على النمط الأوروبِّي، و أحكم طُرُقَ مراقبة عمل القيَّاد و أعوانهم، و حرص بحزم و شدَّة على وضع حدٍّ لظاهرة الرشوة التي استفحلت في عهد سلفه، و أعاد تنظيم سلك الشرطة و خاصَّة بالعاصمة، و أنشأ أوَّل مرصد لمراقبة الأوبئة بتونس العاصمة سمَّاه «المجلس الصحِّي». و في قطاع العدل ركَّز اهتمامه على إصلاح هياكل القضاء و النهوض بالعاملين فيه، و أنشأ لجنة ترأسها بنفسه و أوكل إليها مهمَّة تقييم و إعادة تنظيم المجالس الشرعية، و سَنَّ قانونا أساسيا

[323] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[324] الخمَّاس (و يسمَّى بالفرنسية métayer au quint)، و جمعُها باللهجة التونسية خَمَّاسَة، هو الشخص الذي يستغلُّ أرضا على ملك شخص آخر لتعاطي أنشطة زراعية مقابل قسط من إنتاجها يُساوي الخُمُس من المجموع.

لمهنة «العدول». و في قطاع التربية و التعليم سهر على تعصير المؤسسات و المناهج، و ذلك من منطلق يقينه بأنّ البلاد في حاجة إلى إطارات و أعوان متعلّمين، مثقّفين، مُتمكّنين من أسس العلوم و الهندسة و الآداب و الفنون، فأنشأ في غرة فيفري 1875 المدرسة الصادقية [325]، و اشتقّ اسمها من اسم مخدومه محمد الصادق باي و أقرّ لها برامج تعليم تتضمّن العلوم الحديثة، كالرياضيات و الفيزياء و الكيمياء و الهندسة و العلوم الطبيعية و الفلك و الجغرافيا، و العلوم الاجتماعية و الانسانية، و اللغات الأجنبية، مثل الفرنسية و التركية و الإيطالية، هذا طبعًا إلى جانب اللغة العربية و الأدب و التاريخ و الخط و مبادئ العلوم الشرعية و أصول الدين و القرآن و الفقه الحنفي و المالكي، و اختار للتدريس بها نخبة من الأساتذة من تونس و تركيا و فرنسا و إيطاليا، **«و خُصِّصَ لهذه المدرسة مقرٌّ مؤقّت يتمثّل في ثكنة كان تركها جنود الإنكشارية في نهج الكنيسة، نهج جامع الزيتونة حاليا، ثُمّ شُيِّد لها مبنًى على مُرتفعات القصبة»** [326]، كما وجّه خير الدين اهتمامه إلى مؤسسة جامع الزيتونة بانتداب عدد من العلماء و المشايخ و المُدرِّسين لإعادة تنظيم مناهجها الدراسية و التعليمية. و أخيرا و في القطاع الثقافي و الإعلامي أنشأ مكتبة «العبدلية» و أحدث أوّل نواة لمتحف وطني و جعل خزائن لمكاتيب الحكومة (الأرشيف الرسمي) و شجّع الطباعة و طوّر الصحافة.

غير أنّ مُهمّة خير الدين، بالرغم من ظهور البوادر الأولى من النتائج الإيجابية للإصلاحات التي أقدم عليها، لم يُكتب لها أن تدوم لفترة كافية لإخراج تونس من النفق المظلم الذي انزلقت فيه، و ذلك لسببين اثنين. السبب الأوّل يتمثّل في المعوقات و العراقيل التي حالت دون تنفيذ الإصلاحات التي سنّها، و منها هشاشة الاقتصاد و ضعف الإدارة و المؤسسات نتيجة ثلاثة عقود من سوء التصرُّف و العبث بمكتسبات البلاد و بميزانيتها، و منها استفحال ظاهرة الرشوة و النهب من قبل المسؤولين مركزيا و جهويا و محلّيا، و صعوبة، بل استحالة، تغيير هذه الممارسات في وقت وجيز و بطريقة محكمة، و منها كذلك نوعية العلاقات التي أصبحت تربط الدولة التونسية بالدول الأوروبية و كثرة العقود التجارية غير المتكافئة و ما نتج عنها من ضغوط و ممارسات لا تتماشى و مصالحَ تونس و لا تسمح بتطبيق الإصلاحات الداخلية على الوجه المطلوب. أمّا السبب الثاني لصعوبة تطبيق إصلاحات خير الدين و لاستحالة جني ثمارها فتعود إلى كثرة الوشايات و الدسائس التي حاكها ضدّه كُلُّ الذين تضرّروا، أو شعروا بأنّهم سوف يتضرّرون، من إصلاحاته و قراراته و كلُّ من تعلّقت همّته بتنحيته و الحلول مكانه، ممّا جعله لا يسلم من انتقادات الحاسدين، تونسيين و أجانب، و في مقدّمتهم قنصل فرنسا، **Roustan**، الذي حصلت لديه قناعة بأنّ خير الدين باتَ يُمثِّلُ أكبر عائق أمام دخول الشركات الفرنسية السوقَ التونسية و أنّه كان و لا يزال يعمل قُصارى جهده على تأكيد ولاء تونس للباب العالي

[325] صدر إعلان في 1 فيفري 1875 يدعو الرّاغبين في الدراسة بهذه المدرسة إلى الاتصال بناظرها لتسجيل أسمائم، و نصّ على ما يلي : **«و جملة من يُقبل فيها مائة و خمسون تلميذا، مائة من أهل الحاضرة و خمسون من أهل الآفاق التونسية».**

[326] كلثوم الجمَيِّل في كتابها «من وجوه تونس الحديثة، عبد العزيز جمَيِّل».

على حساب علاقاتها بفرنسا [327]. في هذا المناخ القاتم، لم يجد خير الدين حوله إلا القليل من المساندين و المدافعين، و «**انفصمت عُرى أنصاره، و اختلف عليه ذوو إعانته، و اختلّت عنه مُساعدة مخدومه**» [328]، إذ شعُر بأنَّ الباي نفسه قد أصبح مُعرضًا عنه [329]، و فهم أنَّ ذلك حصل بتأثير بعض المقربين منه، و منهم بالخصوص مصطفى بن اسماعيل، المعروف بقلّة تجربته و عدم خبرته و سوء سيرته و علاقاته المسترابة بمحمد الصادق باي [330]، فاضطرَّ إلى الاستقالة في جويلية 1877 و أقام في قصره و انقطع عن الحياة العامة، فعيَّن محمَّد الصادق باي مكانه محمد خزندار، قَايدْ الساحل آنذاك، و هو رجلٌ ضعيف الشخصية، شديد المرونة [331]، لن تطول فترة تحمُّله مسؤولية الوزارة الكُبرى كثيرا، إذ سيخلفه بعد سنة (أوت 1878) الرَّجل المُقرَّب أكثر من غيره إلى الباي و المعروف بأنَّه عميل للحكومة الفرنسية، مصطفى بن اسماعيل [332]، الذي هو كما «**يعلم كلُّ مُطَّلعٍ على تاريخ تونس الحديث لم يكن أهلا لتقليد الوزارة و لا لمباشرة المملكة بأيِّ وجهٍ من الوجوه. و لولا سيطرة الظُّلم و الاستبداد من الحُكّام و إلجامهم الأهالي بلجام الجور و الاعتساف لَمَا رُفع مصطفى بن اسماعيل من حضيض الأرض إلى عنان السماء، و من دائرة السوقة إلى منصب الوزراء**» [333]. و بإبعاد خير الدين عن الوزارة الكبرى [334]، فوَّت محمد

---

[327] يقول خير الدين التونسي في «Kheireddine, homme d'Etat - Mémoires» :

Le réprésentant de la France, excité contre moi par le Bey et par mes ennemis qui ne cessaient d'aggrandir et de dénaturer à ses yeux mes tendances turcophiles, commençait à prendre ombrage de la ligne de conduite que je suivais vis-à-vis de l'Empire Ottoman.

[328] مُحمَّد السنوسي في «الوزير خير الدين و معاصروه» لعلي الشنُّوفي.

[329] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Selon Wood, Kheireddine ne se maintenait que grâce à l'appui français ; le Bey supportait difficilement son humeur impérieuse et regrettait l'éloignement de son ancien ministre, Mustapha Khaznadar. De fait, le bey savait à son ministre peu de gré de ses efforts. Kheireddine manquait de souplesse ; il ne savait pas flatter, amuser le prince, le gagner par des menus présents.

[330] يُلمِّح علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس» إلى هذه العلاقة المشبوهة بالقول بأنَّ مصطفى بن اسماعيل «**كان شديد التأثير على الباي الذي يُضمر لغلامه هذا غراما شديدا**»، و يؤكِّد ذلك في هوامش الفصل الأوَّل من كتابه بالقول : «**في رسالة شخصية وجَّهها إلى البارون دي كورسال (De Courcel)، كتب روستان (Roustan) بتاريخ 28 جوان 1881 : "كلَّما غاب عنه غُلامه (مصطفى) يُصبح الباي جسدا بلا روح"**».

[331] يقول Gaston Loth في كتابه «Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours» :

Le choix du bey se porta sur Mohamed (Khaznadar), mamelouk vieilli, fanatique, honnête.

[332] يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، حول ارتقائه إلى هذا المنصب :

Ascension rapide que n'explique et ne justifie aucune qualité louable. Mais, il est vrai qu'il bénéficiait à la fois de l'attachement du Bey et de l'appui du Consulat de France dont il était notoirement l'instrument. Il va sans dire qu'il n'avait aucune expérience des affaires, et c'était précisément à ce titre qu'on l'avait choisi.

[333] محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار».

[334] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

En Kheireddine, la Tunisie perdait un véritable homme de gouvernement et un patriote sincère, le dernier des grands ministres qu'elle eût connus depuis longtemps.

الصادق باي أفضل فرصة لإخراج البلاد من بؤرة الفساد و الإفلاس التي سقطت فيها [335]، فوضع تونس في أعلى المُنحدر الذي سيهوي بها و يُفقدها كيانها و استقلالها بعد أقلّ من أربع سنوات. و قد ساعد مصطفى بن اسماعيل منذ توليه الوزارة الكبرى على مزيد تدهور الأوضاع السياسية و الإدارية و الاقتصادية و المالية في الإيالة بسبب إلغائه لأغلب، إن لم نقل كُل، الإصلاحات التي أقرَّها خير الدين في مختلف المجالات و القطاعات، و عيَّن أعوانًا و وُكلاء و قيَّادًا تعاطوا جميع أنواع النهب و السطو و الابتزاز، و تسبَّبوا في شلّ الحركة الاقتصادية التي كانت قد شهدت انتعاشة نسبية خلال السنوات الأربع لولاية خير الدين.

رحل خير الدين، الذي «**كانت فضائله - التي تُكوِّن شخصيته - الجرأةَ في قول الحق، و عملَه من غير خوف، و صلابتَه فيما يَعْتَقِدُ من غير انحناء، و حرِّيتَه في تفكيره من غير جمود، و قوَّةَ كواهله على حمل الأعباء من غير تبرُّم**» [336]، و بقيت من بعده أفكارُه الإصلاحية إلى يوم الناس هذا عالقة في أذهان كلِّ التونسيين على مختلف مشاربهم و تباين أفكارهم، و مثَّل في نظر الكثيرين الأبَ الرُّوحي للمدِّ الإصلاحي الذي شهدته تونس منذ أواسط القرن التاسع عشر و الذي سيكون بمثابة الزاد الأساسي للحركة الوطنية التي ستنشأ في البلاد منذ السنوات الأولى لانتصاب الحماية و ستكون همزةَ الوصل بين مختلف حلقاتها التي انتهت باستقلال تونس أواسط القرن العشرين [337]. و قد مثَّل إبعادُه عن سُدَّة الحُكم في هذا الوقت بالذَّات كارثة ستكون عواقِبها على الدولة التونسية جسيمة، خاصَّة و قد «**كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تُثير مطامع القوى الأوروبِّية العظمى أمثال فرنسا و إنقلترا، بل و حتَّى إيطاليا، فقد أبدت هذه الدول اهتماما مبكِّرا بهذا البلد الصغير، خصوصا و أنَّ اهتماماتها كانت تخضع لعوامل استراتيجية و اقتصادية و سياسية و اجتماعية**» [338]، و أصبحت تونس في أواخر سبعينات هذا القرن «إجَّاصة يانعة» حسب وصف المستشار الألماني Bismark في حديث له مع السفير الفرنسي بباريس، و ظهرت للعيان نوايا الحكومة الفرنسية تُجاهها و صار وزير الخارجية الفرنسي Barthélémy Saint-Hilaire و قنصل فرنسا

---

[335] ورد في مؤلَّف جماعي (13 من الأساتذة و من موظفي الحماية الفرنسية بتونس) بعنوان Initiation à la Tunisie :
Après le départ de Kheireddine, les habitudes de laisser-aller et de rapine reparurent, les intrigues se multiplièrent à Tunis et prirent bientôt la forme d'une rivalité ouverte entre les consuls de France et d'Italie, Roustan et Maccio.

[336] أحمد أمين في كتابه «زعماء الإصلاح في العصر الحديث».

[337] يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :
La brève période du vizirat de Kheireddine, aussi dense et féconde qu'elle pouvait être, ne pouvait permettre à son œuvre de porter ses fruits ni au destin du pays de s'accomplir. Mais au-delà des réalisations et des réformes, Kheireddine avait légué ce que ni ses successeurs ni le protectorat n'avaient pu entamer : un héritage spirituel dans lequel les jeunes générations allaient puiser le souffle nécessaire à l'accélération du processus de la renaissance. C'est ce que certains ont appelé «le testament moral» de Kheireddine dont le vizirat fut réellement le jalon reliant l'Etat husseinite à la Tunisie moderne.

[338] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

Théodore Roustan يُخطِّطان لتجسيم رغبة بلادهما في «جني» هذه الثمرة و في البحث عن إطار قانوني يضمن إلحاقها بفرنسا. و كما يتبيّن جليًّا من تسلسل الأحداث التي عاشتها تونس في عهد محمد الصادق باي، فإنّ الحكومة الفرنسية كانت تتصرّف مع باي تونس و أعضاء حكومته و كأنّ البلادَ مستعمرةٌ من مستعمراتها، و هو تصرُّف لم يكن في الحقيقة وليد هذه الفترة من تاريخ تونس، و إنّما هو، كما سبقت الإشارة إليه، تواصُلٌ و استمرارٌ لسياسة انتهجها هذا البلد تُجاه الإيالة التونسية منذ السنوات الأولى التي تلت احتلال الجزائر سنة 1830. و قد ساعد فرنسا في اعتماد هذا الخيار تصرُّف البايات الثلاثة (بنسب مُتفاوتة لا محالة) الذين تداولوا على عرش تونس منذ ذلك التاريخ، المُشير أحمد باي و امْحَمَّد باي و محمَّد الصادق باي، و الذين لم يكن لديهم من الحزم و القوّة ما يكفي للتصدّي للنوايا الاستعمارية الفرنسية. على أنّه من المُسلَّم به أنّ فترة محمد الصادق باي هي الأسوأ بكثير من سابقاتها لأنّها فتحت الباب على مصارعيه أمام التدخُّل الفرنسي في الشؤون الداخليةً التونسية و يسَّرت تنفيذ مخطَّط فرنسا لوضع يدها على تونس بشكل فعلي و رسمي، كما أنّ سياسات الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر شجّعت فرنسا على تغذية طموحاتها في «الاستحواذ» على تونس، و هي سياسات مرتكزة على قاعدة اقتسام العالم في إطار النظام العالمي الاستعماري الذي برزت ملامحه خلال تلك الفترة و المعتمد أساسا على مبدإ الإقرار بالقول بصراحة بأنّ الأجناس الراقية تتمتَّعُ بحقٍّ تُجاه الأجناس السفلى [339]، و هذا النظام العالمي يعتمد فكرة توازن القُوى و يُشرِّع طريقة التعويضات بين البلدان «المُهيمنة» على أساس أنَّه **«كلّما تجسَّمت الطموحات التوسُّعية الاستعمارية لإحدى القوى الأوروبية، إلاّ و طالبتها القوى الأخرى بتعويضات حتّى لا يختلَّ توازن القُوى بينها»** [340]، و ذلك ما جعل أكبر الدول الأوروبية، إنقلترا و ألمانيا، باستثناء إيطاليا، تحثُّ فرنسا على احتلال تونس مقابل القبول باحتلال قبرص من لدُن بريطانيا و صرف نظر الحكومة الفرنسية عن مقاطعتي L'Alsace و La Lorraine الملحقتَيْن بألمانيا منذ نهاية حرب 1870 بين الدولتين. في هذا الصدد، تذكر المصادر بأنّ وزير خارجية إنقلترا، Lord Salisbury، صرَّح لنظيره الفرنسي، Waddington، على هامش مؤتمر برلين حول البلقان (13 جوان - 13 جويلية 1878) : **«احتلُّوا تونس إن شئتم، فإنقلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراركم**، و أكّد له في مناسبة أخرى : **و فضلا عن جميع الاعتبارات الأخرى، فإنَّه يتحتَّم عليكم ألاّ تتركوا قرطاج بين يدي شعب متخلِّف»** [341].

[339] من خطاب الرئيس الفرنسي Jules Ferry أمام مجلس النواب الفرنسي (28 جويلية 1885) و نصُّه :

Il faut dire ouvertement qu'en effet les races supérieures ont un droit vis-à-vis des races inférieures

(منشور بمداولات المجلس لسنة 1885. انظر الموقع الإلكتروني .assemblee-nationale.fr).

[340] أورده يحيى الغول في «كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي».

[341] أورده علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس»، نقلاً عن المؤرِّخ الفرنسي Jean Ganiage الذي يقول في كتابه : Les origines du protectorat français en Tunisie

Lord Salisburry a ajouté : Vous ne pouvez pas laisser Carthage aux mains des babares.

في خضمِّ هذا المناخ الدولي، و تماشيا مع تنامي الفكر الاستعماري لدى مختلف الطوائف السياسية بفرنسا، و أمام ضغط الشركات المالية الفرنسية الراغبة في استثمار أموالها في تونس و تصدير بضاعتها نحوها باعتبارها سوقًا عذراء، بادر وزير الخارجية الفرنسي إلى التحرُّك الكثيف على الساحة الفرنسية بهدف حشد أكثر عدد من الأنصار و المساندين، و بخاصَّة داخل البرلمان الذي كان رئيسُه، Léon Gambetta، في البداية من أشدِّ المعارضين لفكرة احتلال تونس [342]، لاستصدار قرار يسمح باكتساح هذا البلد، فكان له ما أراد رغم احترازات وزير الحرب آنذاك، الجنرال Jean-Josef Farre، الذي سيُغيِّرُ موقفه بعد بضعة أيَّام و سيقترح على رئيس الجمهورية الفرنسية وضع اليد بشكل كُلِّي على تونس لتأمين الجزائر نهائيا. و بناء على ذلك، وضعت الحكومة الفرنسية، برئاسة Jules Ferry، الذي أكَّد في أكثر من مناسبة أنَّ بلاده في حاجة ملحَّة إلى التوسُّع و إلى فتح أسواق جديدة لبضاعتها و منتوجها، خطَّة عملية تحتوي على مرحلتين متتاليتين، تتضمَّن الأولى اقتحام شمال تونس بذريعة حماية الحدود الجزائرية، و منع القبائل التونسية المقيمة هناك من القيام بغارات على التراب الجزائري، و العمل على إرغام الباي على قبول الإمضاء على معاهدة حماية تعرضها عليه الحكومة الفرنسية. أمَّا المرحلة الثانية فتتمثَّل في احتلال كامل بقية مناطق البلاد التونسية و تركيز أسس نظام الحماية بها. و قد استغلَّت حكومة Jules Ferry لتنفيذ خطَّتها تحمُّس الحاكم العام للجزائر، Albert Grévy، شقيق رئيس الجمهورية، لمُخطَّطها، و كذلك حصول سلسلة من الأحداث المسجَّلة خلال شهري مارس و أفريل 1881، منها تشكِّيات شركة «Bône-Guelma» من حالة انخرام الأمن السائدة في شمال الإيالة و تعرُّض أعوانها و معدَّاتها إلى هجمات متكرِّرة، و منها كذلك تظلُّم الجالية الفرنسية و تعبيرها عن قلقها من عجز حكومة الباي على فرض الأمن بالبلاد، ما حدا بالدولة الفرنسية إلى اعتبار أنَّ قبائل خمير «تُهدِّد وجودها» في الجزائر، واستغلَّت أخيرا حدوثَ بعض المناوشات على الحدود الشمالية بين قبيلة خمير التونسية و قبيلة ناهد الجزائرية [343].

جرت كلُّ هذه الأحداث في ظلِّ صمتٍ رهيب من قبل رئيس «شبه الدولة» التونسية [344] و تواطؤ العديد من الوزراء و الأعيان. و قد حاول محمد الصادق باي الاستنجادَ «**بالسلطان العثماني و لم يتأخَّر عن الإعلان عن تبعيته له، كما استنجد بالدول الأوروبية** (تولَّى توزيع نُسخة من

[342] لم تكن معارضة Gambetta لمساعي الخارجية الفرنسية لاحتلال تونس مبنية على قناعات سياسية بريئة، ذلك أنَّ رئيس مجلس النواب هذا كان معنيًّا شخصيا بملفِّ تونس لأسباب مالية، لأنَّه كان من بين المُضاربين الذين اقتنوا قسطا وافرا من الأسهم التونسية بأثمان بخسة و الذين كانوا يخشون غلاءها إذا ما تحسَّنت أحوال تونس نتيجة احتلالها و تنشيط اقتصادها.

[343] يشير علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس» إلى أنَّ المناوشات الحدودية بين البلدين ليست وليدة سنة 1881، و إنَّما هي مستمرَّة منذ سنة 1870 بمعدَّل مائتَيْ حادثة سنويا، و أنَّ آخر حادثة قد جدَّت أوائل سنة 1881 و تَمَثَّلت «**في اغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير فوجئ في شهر فيفري 1881 صحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في مقاطعة قسنطينة**»، ما تسبَّب في نشوب مناوشات بين القبيلتين المذكورتين و في تدخُّل قوَّات الاحتلال لفرض الأمن.

[344] يقول نور الدين الدُقِّي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث» : «**كانت ممارسة البايات لسلطاتهم قبل الاحتلال الفرنسي و بعده أقرب إلى سلوك الأوصياء على العرش الحُسيني منها إلى سلوك رؤساء الدُول و زُعماء السياسة و كان همُّهم إدارة شؤون الأسرة و ضمان مواردها**».

رسالة وجّهها إلىRoustan على قناصل البلدان «الصديقة» المعتمدة بتونس [345])، **و لكن تلك النداءات قد بقيت بدون جواب و سوف لا يكون لها أيُّ تأثير في العملية»** [346]. و شعورًا منه بالفشل و الإحباط، حاول اتِّخاذ بعض المواقف لإظهار حرصه على الدفاع عن وطنه، فوجَّه إنذارا إلى الحكومة الفرنسية يُحمِّلها فيه تبعات أي عدوان على حرمة تراب تونس و أوفد أخاه و وليّ عهده، علي باي، إلى منطقة الحدود الشمالية لمحاولة وضع حدٍّ للشغب الذي تقوم به قبيلة خمير و إنهاء خلافها مع نظيرتها قبيلة ناهد الجزائرية، و أوصى مبعوثه إلى المنطقة بالتصدِّي لأيّة عملية اقتحام محتمل من قِبل الجيش الفرنسي، لكنَّ شيئا من ذلك لم يحدث، و استمرَّ الحوار العقيم بين الباي و قنصل فرنسا و تواصل نسق تبادل التُّهم بينهما، و قد «**كان محمد الصادق باي يردُّ عليه على نسقٍ واحد، مُظهرا حسن نيَّته و مُعلنا عن قُدرته على إرجاع الأمن إلى نصابه بوسائله الخاصّة و رافضا أية إمكانية لدخول الجيوش الفرنسية إلى البلاد التونسية أو التعامل معها»** [347]، و آل «الحوار» في النهاية إلى توجيه القنصل العام تهديدا شديد اللهجة إلى محمد الصادق باي و وزيره الأكبر ضمَّنه تحميلهما معًا المسؤولية كاملة في تردِّي الأوضاع على الحدود بين البلدين و اتهامهما بتعريض الرعايا الفرنسيين و الأجانب المقيمين بتونس إلى الخطر.

و بانتشار الأنباء حول التهديدات الفرنسية للدولة التونسية و قُرب احتلالها للبلاد، خيَّم على جميع المُدُن و القرى و الأرياف جوٌّ من الترقُّب و الفزع، و بلغَ اليأس و القنوط بالسكَّان حدًّا جعلهم «**ينظرون إلى محمَّد الصادق باي و كأنَّه فَقَدَ بلا ريبٍ شرعيته»** [348]، فأصبحوا يعتقدون أنَّه «**لم يعمل فحسب على عدم إمدادهم بأيَّة معلومة حول ما كان يجري منذ بداية الأزمة، بل إنَّه كان يسعى إلى تغليطهم و ذلك بتشويه الحقيقة و نشر الغموض، و أخيرا الدعوة إلى الخضوع و الاستسلام للحوادث الجارية. و ابتداءً من ذلك الحين، بدأ الحديث عن "خيانة الباي" و "تسليم البلاد إلى النصارى" و عن "الباي الذي باع البلاد للفرنسيين"»** [349]، و اعتبر الجميعُ أنَّ أغلب العاملين إلى جانبه، و على رأسهم مصطفى بن اسماعيل، الوزير الأكبر، أغبياء [350]

[345] يقول المنجي صميدة في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :

Cet important document constitue en réalité un plaidoyer versé au dossier des rapports tuniso-français. Destiné aux pays «amis», il dévoile le jeu du consul Roustan, les manoeuvres des français d'Algérie et, implicitement, celles du gouvernement de Paris. Tunis était parfaitement consciente de l'imminence du danger, comme elle était consciente de la vanité d'une éventuelle médiation internationale. Elle tenait simplement à présenter une analyse lucide, parfaitement étayée, de sa politique à l'égard de la France.

[346] صالح المثلوثي، في مداخلة عنوانها «موقف الباي تُجاه الاحتلال الفرنسي» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

[347] صالح المثلوثي، في مداخلة عنوانها «موقف الباي تُجاه الاحتلال الفرنسي» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

[348] كتبه الصحفي Henri Félix de Lamothe في أحد أعداد جريدة Le Temps الفرنسية الصادرة في فيفري 1882. أورده علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[349] صالح المثلوثي، في مداخلة عنوانها «موقف الباي تُجاه الاحتلال الفرنسي» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

[350] يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Roustan, depuis des mois, s'évertuait à le démontrer : «Nous devons attendre et préparer nos motifs d'agir avant nos moyens d'action. La sottise du gouvernement tunisien nous y aidera».

و خَوَنة و كافرين بالله و برسوله، كما أصبحَ من المُسلَّم به «**أنَّ محمد الصادق باي قد صيَّرَ نفسه بغيضا في نظر الشعب و قطع الصِّلات أخيرا بينه و بين رجالات البلاد**» [351]. و أمام هذه الأجواء القاتمة، حاول بعض رؤساء القبائل و أعيان المدن الاستنجاد بالباب العالي، كما كان الشأن إثر الترفيع في مقدار «الإعانة» و انتفاضة علي بن غذاهم، فلم يجدوا أذنا صاغية، و ذلك بسبب الضعف الذي انتاب الباب العالي في هذه الفترة و الذي سينتج عنه تدرُّجه نحو الانهيار.

و اعتمادا على التعلاّت الواهية و المغالطات المشبوهة التي «جمَّعتها» فرنسا لاتِّهام الحكومة التونسية، و تنفيذا للتهديد الذي كان Théodore Roustan، قُنصلها، قد صرَّح به يوم 20 مارس 1881 أمام أفراد الجالية الفرنسية عندما قال إنَّه «**يجب الانتقام بطريقة فعَّالة لِعَلَمِ فرنسا الذي تعرَّض للإهانة**» [352]، أذنت الحكومة الفرنسية لجيشها بالتدخُّل لفرض النظام على الحدود بين البلدين. و تمهيدا لتنفيذ مُخطَّطها، تمكَّنت الحكومة الفرنسية، بالاعتماد على تقرير مفصَّل قدَّمه Jules Ferry أمام أعضاء البرلمان، من إقناع البرلمانيين الفرنسيين و وسائل الإعلام و الرأي العام بـ «خطورة الوضع» في تونس و على الحدود بينها و بين الجزائر، فنالت مطلق المُساندة من البرلمان الذي صادق على مقترحها في جلسة انعقدت يوم 7 أفريل 1881 م و منحها اعتمادات إضافية بقيمة خمسة ملايين من الفرنكات لتمويل حملتها. و تطبيقًا لعزمها، حشدت فرنسا يوم 20 أفريل 1881 على الحدود بين البلدين جيشا يضُمُّ ما بين خمسة و ثلاثين ألفا و أربعين ألف جندي [353] بقيادة الجنرال Forgemol de Bostquénard، و يضمُّ فيلقين، الأوَّل، فيلق الشمال، بقيادة الجنرال Delebecque و مقرُّه مدينة القالة الحدودية، و الثاني، فيلق الجنوب، بقيادة الجنرال Logerot و مقرُّه بسوق أهراس. و بالتوازي مع هذا الحشد البرِّي، انطلقت من مينائَيْ Marseille و Toulon مجموعة من القطع البحرية في اتجاه بنزرت بقيادة الجنرال Bréart و على متنها ألفا جندي، و أبحرت مجموعة أخرى من عنَّابة على متنها أربعة آلاف جندي. وحال الإنتهاء من إعداد هذه الجيوش و صدور الضوء الأخضر من قيادة الأركان المركزية، شرعت كُلُّ الوحدات في الهجوم، فتوجَّه فيلق جيش البر الجنوبي إلى مدينة الكاف و احتلَّتها، ثمَّ اقتحم جندوبة و عين دراهم، و تحرَّك الفيلق البرِّي الثاني في اتِّجاه الشمال، فاحتلَّ مدينة طبرقة، و منها مرَّ إلى عين ادراهم حيث التحم بجيش الجنرال Delebecque. و في غرة ماي 1881 دخلت القطعُ القادمة من Marseille و Toulon بقيادة الجنرال Bréart مياه بنزرت و رفعت العلم الفرنسي على برج الميناء. و بعد يومين من المناوشات نزلت القوات الفرنسية

[351] تصريح لوزير خارجية تركيا خلال محادثة له مع سفير فرنسا بإسطنبول جرت يوم 28 أفريل 1864. (أورده علي الشنوفي في مقال بعنوان «أحوال تونس إبَّان ثورة علي بن غذاهم» منشور بكُتيِّب عنوانه : «ملتقى علي بن غذاهم، ديسمبر 1975 و مارس 1979»).

[352] أورده صالح المثلوثي في مداخلة عنوانها «موقف الباي تُجاه الاحتلال الفرنسي» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981) و أورد المنجي صميدة في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، نصَّه الأصلي باللغة الفرنسية : Le drapeau outragé de la France devrait être vengé.

[353] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Cette guerre mobilise pour l'incursion à patir de l'Algérie 5 généraux, 13 bataillons, 5 escadrons, 4 batteries, 2 sections de montagnes, 4 compagnies du Génie avec les ambulances et les convois et une flotte.

(3 ماي) و احتلّت مدينة بنزرت و منطقتها. و قد كانت أوامر الباي إلى جيشه، خلال كلٍّ هذه العمليات البرِّية و البحرية، تصدر بالتزام الحياد [354]، ما جعل الجنود التونسيين يتقهقرون تباعا و على نحو مثير للغرابة و السخرية، كما أنَّ عددا من القيَّادْ اختاروا الهرب من مواقعهم و اللجوء إلى العاصمة. و على العكس من ذلك، أبدت القبائل و العروش المقيمة في المناطق التي اقتحمتها القوات الفرنسية الغازية مقاومة شديدة، و ذلك ما سعت أغلب الدراسات و الأبحاث إلى إبرازه لـ «**تفنيد مزاعمَ فحواها أنَّ الجيوش الفرنسية لم تجد مقاومة تُذكر إبَّان زحفها على البلاد التونسية، خاصَّة إذا قُورنت بمقاومة الجزائريين للاحتلال الفرنسي، في حين تؤكِّد الوثائق الرسمية التونسية، و وثائق وزارة الخارجية الفرنسية نفسُها، أنَّ تلك الجيوش لاقت عديد الصعوبات عند التحامها بأهالي القبائل التونسية**» [355].

مباشرة إثر احتلال المناطق و المدن الشمالية من البلاد، توجَّه الجنرال Bréart إلى العاصمة و نصب قاعدته بمنطقة الجْدَيْدة بضاحية مَنُّوبة، ثمَّ توجَّه رفقة القنصل العام Roustan إلى قصر محمد الصادق باي للقائه رسميا. و خلال المقابلة، التي التأمت على الساعة الرابعة بعد الزوال من يوم الخميس 12 ماي 1881 في جوٍّ مشحون بالتوتّر و الانزعاج، و تحت تهديد حامية من الجنود الفرنسيين عَسْكَرَتْ غير بعيد عن القصر، قدَّم الجنرال Bréart إلى محمد الصادق باي وثيقة «معاهدة الحماية» و طلب منه إمضاءها، فحاول الرفض مُتعلِّلاً بأنَّ نصَّ مشروعها لم يُناقَش بين الطرفين و أبدى عدم ارتياحه للطريقة المُعتمدة (نزول قوات حربية و حصار قصره) لإجباره على القبول بالتوقيع، ثمَّ طلب مهلة للتفكير بعد أن أشار عليه البعض من وزرائه، و هُم قلَّة، بعدم الامتثال، فأمهله الجنرال Bréart مُدَّة لا تتعدَّى الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم. لكنَّ محمد الصادق باي، عندما تَيقَّن بأنْ لا حول و لا قوَّة له أمام هذه التهديدات و حصلت لديه و لدى أقرب المُقرَّبين إليه القناعةُ بأنَّ مصير تونس سيكون إلحاقها إلى الجزائر إنْ هو رفضَ «نظام الحماية»، و عندما بلغ إلى علمه بأنَّ أخاه الطيب باي، بتواطؤ مع القنصل Roustan [356]، أبدى استعداده لإمضاء المعاهدة دون أيَّة شروط مقابل تعيينه بايا بدَلَه [357]، قطع المُهلة المِمنوحة إليه للتفكير، و على الساعة السابعة مساءً، دعا الجنرال الفرنسي إلى مكتبه و أذعن لما أُملي عليه، و وضع توقيعه على الوثيقة المذكورة، ثُمَّ أَشَّرَ عليها في الحين كُلٌّ من مصطفى بن اسماعيل، الوزير الأكبر، و القنصل العام Roustan و الجنرال Bréart.

[354] تُؤكِّد بعض المصادر أنَّ رسالة موجَّهة من محمد الصادق باي إلى شقيقه و وليِّ عهده علي باي، و هو بمنطقة جبال خمير، قد حصلت بين يدي قيَّادْ ماجر و شارن و أولاد بوغانم و أولاد عيَّار، فاطّلعوا على فحواها و اكتشفوا فيها أنَّ الباي، عوض أن يقف إلى جانب المقاومة، قد أصدر أوامره إلى أخيه بالانسحاب أمام الجيش الفرنسي وأوصاه بأن يلتزم الحياد التام.

[355] محمد الحمَّاص في «الاستعمار الفرنسي و قبائل الوسط و الجنوب بالبلاد التونسية».

[356] سيتولَّى Théodore Roustan خطَّة وزير مقيم ممثلا لفرنسا بتونس بدية من الغد (13 ماي 1881) و إلى 28 فيفري 1882.

[357] بقي هذا الباي «البديل» مُرتديا زيَّه الرسمي و ماكثا بكرُوسته غير بعيد عن مكان انعقاد اللقاء بين محمد الصادق باي و الجنرال Bréart للتقدُّم في اللحظة المناسبة لاستلام الحكم و إمضاء المعاهدة.

سمِّيت الوثيقة الممضاة في 12 ماي 1881 «معاهدة باردو» أو «معاهدة قصر السعيد» [358]، و نصَّت في ديباجتها على أنَّ الطرفين، «**لمَّا كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية، و أن يُحكِّما علاقات ودادهما القديم و روابط حسن الجوار، قد اتَّفقا على عقد معاهدةمن شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبَيْن الساميَيْن المُتعاقِدَيْن**، و تضَمَّنت عشرة بنود تمحورت حول (1) تأكيد المعاهدات الموجودة بين الجانبين و تجديدها، و (2) قبول الباي **أن تحتلَّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام و الأمن بالحدود و السواحل، و يزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية و التونسية و تُقرِّران معًا بأنَّ الإدارة المحلِّية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام**، و (3) تعهُّد فرنسا بحماية الباي من **كلِّ خطر يمكن أن يهدِّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته**، و (4) التزام فرنسا بضمان تنفيذ معاهدات تونس الممضاة مع الدول الأوروبية، و (5) تمثيل الدولة الفرنسية لدى الباي من قِبل **وزير مقيم عام تكون وظيفتُه السهر على تنفيذ المعاهدة و يكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية و بين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهُمُّ الجانبين**، و (6) تكفل فرنسا بتمثيل تونس دبلوماسيا و قنصليًّا في البلدان الأجنبية و تعهُّد الباي في المُقابل **بأن لا يعقد أيَّ عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك و الحصول على موافقتها مُقَدَّمًا**، و (7) احتفاظ الدولتين **بحق الاتِّفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجب الدَّين العام و ضمان حقوق دائني المملكة**، و (8) فرض **غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود و السواحل** التونسية، و (9) تعهُّد حكومة الباي بمنع إدخال الأسلحة و الذخيرة الحربية إلى التراب التونسي و ذلك **لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري**، و أخيرا (10) **عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها و تُسلَّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقتٍ ممكن**» [359].

يُلاحظ من خلال قراءة نص المعاهدة و تحليل شكلها و مضمونها أنَّ فرنسا «**توخَّت الحذر في التعريف بسيادتها على البلاد التونسية، مُراعاةً لمصالح الدول التوسُّعية الأوروبية، و لا سيما إيطاليا، و تجنُّبًا لإزعاج السلطنة العثمانية، و حرصًا على تيسير احتلال البلاد و إدارتها بأقلِّ التكاليف الممكنة عسكريًّا و ماليًّا، و ذلك بالحفاظ الشكلي على دولة البايات و استخدامها**

[358] يُعرِّف Louis Périller المقيم العام السابق بتونس في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne بالحماية بالقول :
Le protectorat est «un régime juridique établi par un traité international et selon lequel un Etat puissant (Etat protecteur) exerce un "contrôle" sur un autre (Etat protégé) qui, tout en conservant sa personnalité, abandonne au premier une part plus ou moins grande de sa souveraineté dans le domaine des relations extérieures, ou même de l'administration intérieure, et bénéficie en revanche de sa protection».

ثمَّ يُضيف بأنَّ الماريشال Lyautey، أوَّل مقيم عام فرنسي بالمغرب، حدَّد هذا التعريف بقوله :
La conception du protectorat est celle d'un pays gardant ses institutions, se gouvernant et s'administrant lui-même avec ses organes propres, sous le simple *contrôle* d'une puissance européenne. Ce qui domine et caractérise cette conception, c'est la formule *contrôle*, opposée à la formule *adminidtrative directe*.

[359] من نصِّ المعاهدة المُترجم كما ورد في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

للسيطرة الفرنسية» [360]. و يُذكر أنَّ كُلَّ أعضاء الحكومة و كبار رجالات الدولة كانوا حاضرين خلال موكب الإمضاء و أنَّ لا أحدًا منهم أعرب عن معارضته لما عزمت الحكومة الفرنسية على فرضه على الباي، باستثناء الجنرال محمد العربي زرُّوق، رئيس بلدية العاصمة، الذي لم يتمالك أعصابه أمام هول الموقف، إذ صاح بأعلى صوته مخاطبا محمد الصادق باي إثر انتهاء الجنرال Bréart من تلاوة نصِّ الاتّفاقية : **«لا... لا توقّع على المعاهدة، فهي معاهدة مشؤومة، و ستسلب حرية الشعب، و ستجعل بلادنا مكبّلة بالأغلال»** [361].

مباشرة إثر توقيع المعاهدة، واصل الجيش الفرنسي احتلال المدن و المناطق التونسية بدءًا بالجزء الشمالي من البلاد، ثمَّ توقَّف الانتشار و سحبت القوَّة الغازية من جيشها جزءًا في بداية شهر جوان 1881، ثمَّ تولَّت بعد أيَّام حلَّ ما كان يُسمَّى بجيش أو فيلق الاحتلال، و أبقت فرقتين تضُمّان ستة آلاف جندي وزَّعتهم على عدد من مدن الشمال، كما ألحقت قيادة الفرقتين المذكورتين بفرقة قسنطينة. و قد قامت فرنسا بهذه الإجراءات ربَّما لظنّها بأنَّها أحكمت قبضَتَها نهائيًا على البلاد التونسية، فنتج عن قرارها هذا أنْ بَرَزت حركة مقاومة تلقائية منذ الأيَّام الأولى من انتصاب الحماية، و بدأت تنتشر شيئا فشيئا في كامل ربوع البلاد.

عرفت البلاد التونسية بعد 12 ماي 1881 ببضعة أسابيع، و تحديدا خلال الفترة ما بين جوان 1881 و فيفري 1882، ردودَ فعلٍ رافضةً لانتصاب الحماية على تونس، رافقها تنديد صريح بتواطؤِ الباي و بطانته مع الغزاةٍ، فعاشت المناطق الداخلية سلسلة من المعارك و الانتفاضات انتهت كلُّها بانتصار القوة العسكرية الفرنسية التي جنَّدت طاقاتها و عتادها لذلك. و يُذكر أنَّ حركات المقاومة قد انطلقت من المنطقة التي عاشت أولى المناوشات مع الجيش الفرنسي قبل انتصاب الحماية ببضعة أسابيع، أي منطقة جبال خمير و ما جاورها من شمال البلاد، ثمَّ تلتها جهات الوسط و الساحل و الجنوب، فعاشت تونس خلال ما تبقى من النصف الثاني من سنة 1881 و خلال الأسابيع الأولى من السنة الموالية انتفاضة تكاد تكون عارمة، و هي انتفاضة كان لسُكَّان المناطق الريفية الداخلية دورٌ أساسي في قيادتها و تنظيمها، و ذلك على عكس ما ميَّزَ سكَّان المدن الذين تَغْلُبُ عليهم **«نزعة الحضر إلى الخضوع للسلطة الحاكمة»** [362]. و ممَّا يُبرز ريادة الدور الذي قام به أبناء هذه المناطق في اندلاع حركة المقاومة أنَّ رؤساء القبائل و شيوخها

---

[360] يحيى الغول في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[361] ورد في مقال نُشر بجريدة «الصباح» بتاريخ 12 ماي 2009 تحت عنوان «محمد العربي زرُّوق، الرجل الذي قال لا» (يُراجع الموقع الإلكتروني : tn-news.com). و يفيد نفس المقال بأنَّ محمد العربي زرُّوق جُرِّد بعد أيّام قلائل من إمضاء المعاهدة من المسؤوليتين اللتين كانتا بعهدته، و هما رئاسة المجلس البلدي و عضوية مجلس الشورى، و بأنَّه **«اضطُهد بسبب موقفه المعارض ضد انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، حيث طُلب منه أن يلازم مسكنه بنهج الحُكّام بالعاصمة، تنفيذا لأوامر الباي و بطانته. و أمام كثرة الجواسيس، التي ملأت الحي الذي يقطنه، اختفى عنه كل الأصدقاء و الخلان و لم يعد يدخل بيته إلا أفراد عائلته المقربين و طبيبه الإيطالي الخاص»**. و أمام الضغوط و التهديدات التي طالته، آثر اللجوء إلى القنصلية البريطانية التي يسَّرت له الهرب إلى تُركيا، فقصدها و أقام بها سبع سنوات ثمَّ غادرها سنة 1888 متوجِّها إلى البقاع المقدَّسة، فأقام **«بالمدينة المنوَّرة مدَّة أربع عشرة سنة مكرَّما و مهابا و مُعزَّزا من كلٍّ من عرفه و تابع مسيرته النضالية إلى أن وافاه الأجل المحتوم في 6 جوان 1902»**.

[362] **علي المحجوبي** في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

كانوا على اتّصال مستمرٍّ فيما بينهم، سواء عن طريق اللقاءات المباشرة («المواعيد»، و مُفردها «ميعاد») أو بالتراسل الكتابي لتنظيم العمل، «**إذ حاول كلٌّ من علي بن خليفة، قايد نفّات، و الحاج حسين بن مسعي، قايد أولاد إيدير (جلاص)، و الحاج علي الحرّاث، شيخ أولاد وزّاز (فراشيش)، و أحمد بن يوسف، قايد أولاد رضوان (همامّة)، و علي بن عمّار، القايد السابق لأولاد عيّار، تنسيق جهودهم و توحيد أعمالهم، مُكوِّنين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة**» [363]، ثمّ لحقت بهذه القبائل أغلبُ القبائل الأخرى المنتشرة في سائر أرجاء البلاد من وادي مجردة إلى الجنوب، و هبَّ الجميعُ للدفاع عن حرمة «وطنهم» [364]، و تركوا جانبا الضغائن و الحزازات التي فرّقت في وقتٍ ما بين البعض منهم، و نسيت كُلُّ القبائل خلافاتها التقليدية و انقسامها إلى شقَّي الحُسينية و الباشية، فجمعت طاقاتها و وحّدت صفوفها ضدّ العدو المشترك و أخذ قادتها و عُقلاؤها يتشاورون فيما بينهم، فاختاروا من بينهم علي بن خليفة النفّاتي و أوكلوا إليه مهمّة التنسيق بين مختلف مكوِّنات المقاومة و فصائلها، فبادر بداية إلى تنظيم عملية الدفاع عن مدينة صفاقس التي عاشت خلال شهر جوان 1881 جوًّا من الاضطراب «المُنظَّم» قام به سكّان المدينة و أحوازها، فتوجَّه إليها علي بن خليفة في بداية شهر جويلية 1881 في جمع من المقاومين من عروش المثاليث و الهمامّة و جلاص و العقاربة و بني يزيد و نفّات و الحزم، و انضمّ إليهم أعيان المدينة، فلاذ قايدها حسونة الجلُّولي بالفرار رفقة نائب القنصل الفرنسي بالجهة. و بالرغم من ذلك، لم يستطع علي بن خليفة مواصلة الدفاع عن المدينة، إذ وصلت تعزيزات بحرية فرنسية تتمثّلُ في سبع عشرة قطعة مجهَّزة بمائة و واحد و خمسين مدفعا و على متنها ستة آلالف من الجنود، و قصفت المدينة و أسوارها ثمَّ أنزلت جنودها إلى البر لاقتحامها، فنسفوا الباب المركزي لسور المدينة و هجموا على القصبة و استولوا عليها، ثمّ تولّوا الردَّ على بعض جيوب المقاومة التي انتصبت ببعض الأحياء فأخمدوها و بسطوا نفوذهم الكامل على المدينة مساءَ يوم 16 جويلية 1881.

مباشرة إثر سقوط مدينة صفاقس، توجّه جمعٌ من الثوار يقودهم صالح بن خليفة، شقيق علي بن خليفة، إلى مدينة قابس المهدَّدة من قبل وحدات من الأسطول البحري الفرنسي تضُمُّ ثماني بوارج مجهّزة بسبعة عشر مدفعا و على متنها ألف جندي بحري، و وضعوا خطّةً محكمة لصدِّ الجيش المحتل، فتمَكّنوا من الصمود لمدّة قصيرة انتهت يوم 24 جويلية 1881 باحتلال المدينة. و خلال الفترة ما بين 15 و 18 أوت 1881 انعقد اجتماع «**ضمَّ ممثّلين عن كافّة القبائل المجاهدة في الغرب و الجنوب الغربي، و تمَّ الاتّفاق بالإجماع على اتّحاد المجاهدين و عزمهم على مواصلة الكفاح إلى النهاية**» [365]. و في مدن الساحل و قُراه، تكوَّنت نواة من المقاومين من

[363] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[364] ورد في المؤَلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

La réaction à l'occupation du pays par l'armée française est venue essentiellement du pays profond et non point des corps constitués. Le bey et sa cour, les mamelouks «apanagés», la quasi-totalité des autorités religieuses, sont restés, dans leur ensemble, passifs.

[365] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

أبناء الساحل و من قبائل جلاص و الهمامّة و ضمّت عددا من الجنود النظاميين المنسلخين عن وحداتهم. و بالتوازي مع هذه الحركة، اتّجهت مجموعة من أبناء جلاص «**إلى ضواحي تونس على بُعد 4 كلمترات منها و اختطفت ألفًا من إبل الباي و نهبت بعض الضياع. و قد بعثت هذه العملية الجريئة الانذهال و الذعر في تونس**» [366]، كما قامت مجموعات من المقاومين من أبناء مختلف القبائل و العروش بتحرُّكات مسلّحة ضدّ قوات الاحتلال في مناطق متعددة قرب العاصمة و بالجهات الداخلية، فحشدت سلطات الاحتلال قُواتها، و جنّدت فيالق و فرقا رفيعة العدد، وفيرة العُدَّة، و نشرتها بمناطق الساحل و الوسط، هدفُها أساسا احتلال القيروان، باعتبارها مدينة مقدَّسة و رمزًا لعروبة البلد و إسلامه، فوجَّه الوزير المقيم، **Roustan**، مذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بَسَطَ فيها وجهة نظره بالقول : «**ما دُمت أُؤَمِّل أن يبقى الجنوب هادئا لنتمَكّن من تنظيم احتلالنا للشمال، كنت أُعارض معارضة شديدة احتلال القيروان لأنّ ذلك من شأنه أن يُثير حميّة المسلمين بدون جدوى، و ها أنّ القبائل قد شرعت في الحرب و أنّ القيروان التي هي مفتاح طريق الجنوب قد أصبحت في نفس الوقت مركزا للثورة، لذلك، فإنّي أرى من اللازم تسديد الضربة القاضية بدون تأخُّر**» [367]. و بسُرعة ملحوظة، استجابت وزارة الحرب الفرنسية في بداية سبتمبر 1881 لهذه الرغبة و وجَّهت إلى تونس ستة و عشرين ألفا من الجنود، اثنان و عشرون ألفا من فرنسا و أربعة آلاف من الجزائر، فبلغ بهم مجموع الجيوش الفرنسية بالبلاد خمسين ألفا. و ابتداءً من هذا التاريخ، قرَّرت فرنسا شنَّ هجمة شاملة على محميتها بدأتها باحتلال العاصمة عسكريا في 10 أكتوبر 1881، ثمَّ وجَّهت قواتها نحو القيروان لإخضاعها و احتلالها، فتمَكّنت، في 26 أكتوبر 1881، من اقتحامها و احتلالها عنوة بالرغم من المقاومة الشرسة التي أبداها سُكّانُها بمساعدة أبناءِ قرى الساحل و مدنه و أبناءِ منطقتي السباسب و الوسط. «**و ما أن تمّت السيطرة على القيروان، حتّى تفرّق رجال المقاومة و تشتّتوا، فخضع أغلبهم لقوّات الاحتلال الفرنسي، في حين أبى بعضهم إلاّ مواصلة الكفاح، فالتحقوا بعلي بن خليفة، قايد نفّات، في الجنوب حيث ظلّوا على عِدائهم للمستعمرين و واصلوا مناوشة قُوى الاحتلال و نهب السكّان التونسيين الذين خضعوا لها**» [368].

لم تكن حكومة Jules Ferry تتصوّر أنّ الأمور ستتطوّر بهذا الشكل في محميتها الجديدة، لأنها كانت تعتقد أنّ نظام الحماية (المختلف عن نظام الاستعمار من حيث إنّه يُبقي - بشكل صوري لا محالة - على مؤسسات البلاد المحمية، و على رأسها «رئيس الدولة»، و أنّه يسمح للبلاد التونسية بأن «**تحتفظ تماما بشخصيتها الدولية و شعارها و نشيدها الوطني**» [369]) سيُمكنها من وضع يدها على البلاد دون إثارة ردود فعل السكّان. و ينبني هذا الاعتقاد أساسا حسب الجانب

[366] مُقتطف من برقية أرسلها Roustan في 18 جويلية 1881 إلى وزارة الخارجية الفرنسية (أورده عبد المجيد كريّم في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية»).

[367] أورده أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[368] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[369] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

الفرنسي على ثلاثة مرتكزات، أوّلها فكرة أنّ الشعوب المسلمة، من منطلق شريعتهم و معتقداتهم، لا يُمكن أن يخضعوا لحاكم غير مسلم يُسيِّر شؤون بلادهم مباشرة، كما أنّهم لا يرضون إلاّ بولي أمرٍ من بينهم، لذلك اختارت فرنسا الإبقاء على الباي، ظنًّا منها أنّ الناس سيقبلون به و أنّ ذلك سيُجنّب البلاد كل أصناف الحروب الدينية. الركيزة الثانية التي ينبني عليها هذا الاعتقاد تتمثّل في حرص الحكومة الفرنسية على الرغبة في التقليل من «كُلفة» وضع يدها على البلاد المحمية، و ذلك اتّعاظا بتجربتها في الجزائر المجاورة و التي كلّفتها مادّيا و بشريا ما أثقل كاهلها و أخلّ بتوازناتها. أمّا الركيزة الثالثة و الأخيرة فهي إرادتها الواضحة في اجتناب «استفزاز مشاعر» الدول الأوروبية المنافسة لها - إنقلترا و إيطاليا - و التي كانت و لا تزال لديها و لدى أصحاب الأموال و المستثمرين من رعاياها رغبة في اقتحام هذه السوق الجديدة، تونس، لذلك آثرت فرض «نظام حماية» على تونس بدلا عن «نظام استعمار». غير أنّ الأمور أخذت منحًى مغايرا بعد أن لاقت القوات الفرنسية مقاومة شديدة من القبائل و السكّان و بعد أن ارتفعت العديد من الأصوات داخل مجلس النواب الفرنسي و لدى قسط كبير من الرأي العام و من رجال الصحافة في فرنسا للتنديد بارتفاع تكلفة الوجود الفرنسي بتونس، و وصلت بعض هذه الأصوات إلى حدّ المطالبة بإلغاء معاهدة الحماية أصلاً و إعادة تونس إلى الوضع الذي كانت عليه قبل ذلك.

بعد نقاشات و تجاذبات شاركت فيها الكُتل البرلمانية و الأحزاب و الصحُف و كادت أن تُطيح بحكومة Jules Ferry، تسنّى لهذا المسؤول السامي أن يتدارك الأمر لفترة قصيرة و أن يفرض وجهة نظره المتمثّلة في مواصلة تركيز دعائم النظام الحمائي في تونس، و في مرحلة ثانية إعادة النظر في معاهدة ماي 1881، التي، حسب رأيه و رأي مناصريه، تجاوزتها الأحداث، فوجب اعتبارُها «مرحلة انتقالية» لفرض نظام حقيقيٍ للحماية على هذا البلد «المتخلّف و القاصر». غير أنّ حكومة Jules Ferry لم تُعمِّر طويلا، إذ تمّ تعويضها بحكومة Charles de Freycinet، التي شرعت منذ انتصابها في إظهار عزمها على التقليص ممّا تبقّى من سلطة لدى الباي و لدى وزرائه و في وضع يدها على مفاصل الإيالة في أغلب القطاعات، فبادرت في 12 سبتمبر1881 إلى إجبار الباي على إقالة وزيره الأكبر، مصطفى بن اسماعيل، متّهمة إيّاه بخدمة مصالح إيطاليا، و الحال أنّه كان في أوّلِ عهدِه في خدمة مصالحها هي [370]، و إعادة محمد خزندار إلى الوزارة الكبرى. ثمّ عقدت العزم على وضع خطّة لفرض وصاية من نوع جديد على تونس تكون لها ثلاثة أركان ذات علاقة بالجوانب الدبلوماسية و السياسية و الإدارية. و تطبيقا لهذه الخطّة، عيّنت الحكومة الفرنسية في 12 فيفري 1882 وزيرا مقيما جديدا لها في تونس، هو Paul Cambon، الذي كان إلى حدّ التاريخ واليا على محافظة الشمال (Préfet du Nord)، و أوكلت إليه مهمّة إحكام أسس نظام الحماية، لأنّها أصبحت ترى أنّ معاهدة باردو لم تمسّ سوى الشؤون الخارجية لتونس و لم تتجسّمْ فعليا «على الأرض» إلاّ

[370] توتّرت العلاقات بين Roustan و مصطفى بن اسماعيل أساسًا بسبب عدم تمكُّن الوزير الأكبر من الحصول على هنشير النفيضة الذي كان على ملك غريمه و سلفه خير الدين و الذي كان يعتقد بأنّ الباي سيمنحه إيّاه بعد مصادرته كما جرت العادة، غير أنّ قنصل فرنسا تمَكّن من استباق الأحداث، فتوسّط لفائدة شركة Société Marseillaise de Crédit لدى الباي فاقتنت الهنشيرَ المذكور.

من خلال انتشار بعض الوحدات من الجيش الفرنسي في مناطق و نقاط محدودة من البلاد التونسية. لذلك، شرع Cambon Paul بعد بضعة أسابيع من مباشرته لمهامِّه، في التفكير في إيجاد أنجع الطرق لإحكام الهيمنة الفرنسية على تونس. و في 8 جويلية 1882 عرض على محمد الصادق باي التوقيع على معاهدة «سرِّية» يقبل بمقتضاها هيمنة فرنسا على بلاده و يفوِّض لها «**كامل سلطته، و ذلك بمنحها حق تقدير الضرائب و تحديد قاعدتها و تحصيلها و تنظيم المداخيل و إجراء الاصلاحات الإدارية و العدلية التي ترى لُزومها**» [371]. و للحصول على موافقة الباي، استعمل Cambon جميع الطرق و الألاعيب الممكنة، و استغلّ سوء وضع المالية العمومية التونسية و تأثير ذلك في الباي نفسه الذي أصبح شخصيا في حالة ضيق مالية لم يعرفها أسلافُه، فمنحه جراية قارَّة، كما سلّمه سيفا بعنوان هدية من رئيس الجمهورية الفرنسية، Jules Grévy، ثمَّ منح الوزير الأكبر، محمد خزندار، الصنف الأكبر من وسام الشرف، و ختم خُطَّته باستدراج أقرب المقرَّبين إلى الباي و أكثر أعضاده تأثيرا فيه، مصطفى بن اسماعيل [372] (الذي، رغم إبعاده عن الوزارة الكبرى، بقي وزيرا في الحكومة)، للوصول إلى مبتغاه، فتمَّ له ما أراد، و أمضى الباي نصَّ المعاهدة بالرغم من اعتراض الوزير الأكبر، محمد خزنه دار، و وزيري الحربية، الجنرال سليم، و البحرية، أحمد زرُّوق، عليها [373]. و أخيرا، و اعتبارا لتداعي صحَّة محمد الصادق باي و قُرب نهايته، حرصت سلطة الحماية على أن تتحصَّل على الموافقة المبدئية لوليّ العهد، علي باي، على الانصياع لإرادتها، فاستدرجته في الوقت الذي كان فيه أخوه صاحب البلاد يحتضر، لإمضاء وثيقة نصُّها : «**نظرا لثقتي في صداقة فرنسا و اعترافا بمحاسن حمايتها، فإنِّي ألتزم بكلِّ إخلاص بتنفيذ كل الاتّفاقيات التي أُبرمت بين أخي محمد الصادق و حكومة الجمهورية، و لا أتصرَّف إلاَّ تبعا لتوجيهات الحكومة الفرنسية**» [374]، و ذلك مقابل وعده بالموافقة الفورية على تعيينه خلفا لأخيه حال مماته [375]. ثمَّ زاد الوزير المقيم على ذلك بأنْ أملى عليه «تعليمات» قبلها طوعا و دون أيِّ نقاش، منها الموافقة على أن تُركِّزَ مقرَّات الوزارات بتونس و ليس بباردو، لكي تكون تحت النظر المباشر للوزير المقيم، و إلغاء وزارتَيْ الحربية و البحرية، و وَضْع الجيش التونسي تحت إمرة القائد العام لجيش الاحتلال و الموانئ التونسية تحت حراسة البحرية الفرنسية، و منها الموافقة على أن يتمَّ تحديد مهامِّ الوزير الأكبر من قِبل الوزير المقيم، و بأن تُنهَى مهامُّ رئيس بلدية تونس و يُعيَّنَ قابضٌ بلدي فرنسي عِوضه لإدارة شؤونها.

[371] علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[372] يُفيد محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار»، بأنّه (أي محمد بيرم الخامس) أبلغ مصطفى بن اسماعيل إثر عودته من زيارة إلى باريس «**أنَّ الأخبار رائجة هناك بأنَّ القنصل أقنعه بمساعدة فرنسا على مرغوباتها من ضمِّ تونس إليها، و في مقابلة ذلك تضمن للوزير** (أي لمصطفى بن اسماعيل) **ولاية العهد على الإمارة و استيلائه عليها بعد سيِّده**».

[373] لم تُعرض هذه الاتّفاقية على البرلمان الفرنسي للمصادقة بسبب تخوُّف الحكومة الفرنسية من رفضها اعتبارا لمعارضة أغلب أعضاء البرلمان على أيِّ إجراء من شأنه أن يُثقل ميزانية الدولة الفرنسية و يُكلِّفها تضحيات، كما كان الشأن بالمستعمرة المجاورة، الجزائر.

[374] أورده علي المحجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

[375] أعلن علي باي بسرعة فائقة شواهد الإخلاص و الطاعة لسلطات الحماية، أولاً لأنَّه كان متخوِّفا من أن تُؤاخذه هذه السلطات على موقفه المعارض لاحتلال البلاد من قِبل القوات الفرنسية بعد إمضاء معاهدة باردو، و ثانيا لأنَّه كان يخشى أن يتقدَّم مكانه لاعتلاء الكرسيّ أخوه الطَّيب، على غرار ما فعل مع أخيهما محمد الصادق عندما تردَّد الباي في توقيع اتّفاقية الحماية.

لم تمض سوى بضع ساعات على هذه الأحداث المتسارعة، حتى تُوفِّي محمد الصادق باي، و ذلك في الليلة الفاصلة بين يومي 27 و 28 أكتوبر 1882، بقصر السعيد و دُفن بتربة أسلافه، فترك وراءه دولةً انهار كيانُها، و بلدًا أُهينت كرامته، و عرشًا أُفرغ من محتواه، و حكومةً «**فقدت حتّى حرّية التصرُّف في شؤونها المالية التي عُهد بها إلى لجنة دولية**» [376].

116 – علي باشا باي – 13

بن حسين بن محمود بن محمد الرشيد باي

– علي باي الثّالث –

تولّى علي باي الثالث كرسيَّ تونس، مباشرة إثر وفاة أخيه محمد الصادق باي، خلال حفل أشرف عليه الوزير المقيم Paul Cambon الذي نصَّبه باسم رئيس الجمهورية الفرنسية [377] و قلَّدَه نيشان Le Grand Cordon de la Légion d'Honneur، فكان أوّل باي من البيت الحسيني يتسلّم مقاليد حكم بلاده بعد انتصاب الحماية الفرنسية و بهذا الشكل. و في اليوم الذي عقب موكب التنصيب، 30 أكتوبر 1882، دعا Paul Cambon علي باي إلى إمضاء معاهدة تُكرِّس التزامه بالعمل تبعا لتوجيهات الحكومة الفرنسية و تُضيف إلى الاتّفاقية السرِّية الممضاة في 8 جويلية 1882 من قِبل سلفه محمد الصادق باي إشارةً إلى دَين تونس «المُجمَّد» [378]. و تعبيرا منه عن ولائه المطلق لسلطة الحماية، أقدم علي باي «تلقائيا» على تفويض كامل سلطاته إلى الوزير المقيم و وضع نفسه رهن إشارة ممثّل فرنسا، و قبل طوعا، و دون إبداء أيِّ رأي، أن يتولّى الوزير المقيم تكوين الحكومة التونسية على النمط الذي يراه، فعُيِّنت طِبقًا لذلك حكومةٌ تضُمُّ عضوين تونسيين هما محمد العزيز بوعتُّور، وزيرا أكبر، و محمد الجلُّولي، وزيرا للقلم، و هما رجلان عُرفا بانصياعهما و ولائهما لسلطات الحماية [379]، و خمسة أعضاء فرنسيين، هم وزير الخارجية (الوزير المقيم) و الكاتب العام للحكومة (Maurice Bompard) و وزير

[376] محمد الهادي الشريف في مداخلة عنوانها «ردود فعل المدن على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881 و حدودها» (الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية، ماي 1981).

[377] يقول مؤلف كتاب La cour du Bey de Tunis، الذي حققه و أثرى محتواه محمد العزيز ابن عاشور ما معناه : بداية من هذا التاريخ، سينتظم حفل تنصيب الباي تحت إشراف المقيم العام الذي يتوجّه إلى الباي الجديد بالعبارات التالية :
Je donne à Votre Altesse l'investiture solennelle au nom de la France.

[378] عرفت هذه الاتّفاقية نفس المصير الذي عرفته اتّفاقية 8 جويلية 1882، فلم تُعرض للمصادقة على البرلمان للأسباب ذاتها.

[379] ورد في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :
Paul Cambon pouvait impunément franchir cette deuxième étape dans la confiscation de l'Etat tunisien ; Ali Bey était un personnage falot ; les ministres Mohamed Jallouli et Aziz Bouattour étaient aussi dociles et timorés.

الحربية و مدير الأشغال و مدير المالية. و بهذه التشكيلة الحكومية، أصبح الوزيرُ المقيم الوزيرَ الأكبرَ الفعلي، بل صاحبَ الإيالة التونسية كلِّها، و صار يُعيِّنُ و يُراقبُ و يَنقلُ و يُرقِّي و يَعزلُ و يُحيلُ على التقاعد كُلَّ أصناف الموظَّفين من الجنسيتين التونسية و الفرنسية، و يُساعدُه في مهمَّته هذه مركزيا «الكاتب العام للحكومة»، و هو المسؤول الفرنسي السامي المُكلَّف بالإشراف المباشر على كامل دواليب الدولة و الإدارة و بتنسيق العمل الحكومي و حفظ الوثائق الرسمية و إعداد نصوص القوانين و الأوامر و المراسيم و مراقبة مراسلات الوزير الأكبر. و يُساعدُ المقيمَ العامَّ جهويا و محليا «المراقبون المدنيون»، و هم موظَّفون فرنسيون لهم صلاحيات تُخوِّل لهم تمثيل المقيم العام بمرجع نظرهم في جميع مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و العسكرية و الثقافية التي تهمُّ مناطقهم، و هم الذين يترأسون جميع الإدارات و المصالح الجهوية، دون أن يحلُّوا محلَّ القيَّادْ حتَّى **«لا يتحمَّلوا تبعات سياستهم أمام الأهالي،** (لكنَّهم سرعان ما) **انحرفوا عن مُهمَّتهم الأصلية و أصبحوا يتدخَّلون مباشرة في شؤون الإدارة المحلِّية التي أصبحت تدريجيا إدارة مزدوجة»** [380]. و قد حرصت السلطة الحامية بطبيعة الحال على ألاَّ يتقلَّد أهمَّ المناصب و الرُّتب و المسؤوليات في الوزارات و الإدارات و في الهياكل الجهوية سوى أبناء الجنس الفرنسي و القليل النادر من حاملي الجنسيات الأوروبية الأخرى، أمَّا أبناء البلد فلم يتسنَّ لهم إلاَّ «الفوز» بالمهامِّ السفلى و بالمراتب الدُّنيا، بل إنَّ أبواب الانتداب قد أضحت موصدة في وجوههم، أو هيَّ صارت تُفتح أمامهم مقابل الولاء و الطاعة للقوة الحامية، و في أغلب الأحيان مقابل علاوات و هدايا للعُمَّال (القِيَّاد أو الولاة) و الكواهي و الخلفاوات (نوَّابهم) و المْشايخ (العُمد) و غيرهم من شبه الموظَّفين على المستويات المركزية و الجهوية و المحلِّية و العروشية.

لم تمض ثمانية أشهر على اعتلاء علي باي الثالث كرسيّ تونس حتَّى أقدمت سلطات الحماية على وضع يدها على هياكل الدولة التونسية، أو بالأحرى على ما تبقَّى منها، و ذلك بفرض معاهدة ثانية عليها، و هي «معاهدة المرسى» الممضاة في 8 جوان 1883 [381] و التي التزمت بموجبها حكومة الباي بالقيام بإصلاحات داخلية، إدارية و قضائية و مالية، هي في الحقيقة لفائدة سلطة الحماية أكثر منها للبلاد المحمية. و بمقتضى هذه الاتّفاقية (التي صيغت بعد سلسلة من جلسات عمل التأمت بباريس و جمعت الوزير المقيم بوزيرَيْ الخارجية و المالية في حكومة Jules Ferry الثانية، فاستعادت ما جاء في اتّفاقية 30 أكتوبر 1882 المشار إليها آنفا)، أصبحت الإدارة التونسية منذُئذ تخضع مباشرة و كُلِّيًا لسلطة الوزير المقيم، و كُرِّست الحماية قانونيًا و عمليًا، تدارُكا لما لم تُشرْ إليه معاهدة باردو. و تحتوي اتّفاقية المرسى على خمسة فصول تتضمَّن (1) تكفُّل البايَ، لـ **«يُسهِّل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، بإدخال الاصلاحات الإدارية و العدلية و المالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها»**، و (2) تعهُّد الحكومة الفرنسية بضمان قرض يعقده الباي **«لتحويل أو دفع الدَّين الموحَّد البالغ 125 مليون**

---

[380] نور الدين الدُقِّي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[381] صادق البرلمان الفرنسي على اتّفاقية المرسى في 3 أفريل 1884.

فرنك و الدَّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 **فرنك، و لكنَّها هي التي تختار الزمن و الشروط الموافقة لذلك**»، و كذلك تعهُّد الباي بـ «**أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية**»، و (3) السماح للباي بأن يأخذ من مداخيل المملكة «**أوّلاً المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا**»، و ثانيًا مخصَّصَاته المُقدَّرة بمليوني ريال / 1,2 مليون فرنك، «**و ما فضل من ذلك يُعيَّن لمصاريف إدارة المملكة و دفع مصاريف الحماية**»، و (4) اعتبار أنَّ هذه الاتِّفاقية مؤكِّدة و مكمِّلة لمعاهدة باردو «**فيما يحتاج منها إلى التأكيد و التكميل، و لا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلّق بتقرير الغرامة الحربية**»، و أخيرًا (5) عرض إمضاء «**هذه الاتِّفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها، و تُسلَّمُ وثيقة التصديق إلى سمُوِّ الباي في أقرب وقتٍ ممكنٍ**» [382].

و تنفيذًا لما نصَّت عليه هذه الاتِّفاقية في بندها الثاني، طلبت الحكومة الفرنسية من الباي إبرام قرض لدى مزوِّدين و بنوك لهم علاقات تعامل معها، و منحت المُقرضين و البنوك ضمانات مُريحة، منها إعفاء سنداتهم من الفوائض و المعاليم، و أنهت مطافَها بأن ألغت اللجنة المالية الدولية، المُحدَثَة في عهد محمد الصادق باي، و ركَّزت مكانها إدارة مالية يُشرف عليها و يسيِّرها موظَّفون فرنسيون دون سواهم، و عيَّن المقيم العام مديرا فرنسيا للديوانة، ثمَّ استصدر أمرا من الباي لبعث مصلحة للخزينة العمومية اختار لتسييرها موظفا فرنسيا منحه خُطَّة «قابضٍ عامٍّ للمالية»، و عيَّن مراقبين ماليين لمتابعة اللزمات التي بقيت قائمة. و في المجال القضائي، تمَكَّنت سلطة الحماية من إقناع قناصل الدول الأجنبية، و بخاصة قنصُلَيْ إنقلترا و إيطاليا، بقبول مبدإ إلغاء المحاكم القنصلية. و قد كان الرعايا الأوروبِّيون المقيمون بتونس لا يخضعون، إلى حدِّ التاريخ، «**لسلطة المحاكم التونسية، بل لنظام المحاكم القنصلية، إلاَّ إذا كان الأمر يتعلّق بالمسائل العقارية. فإذا ارتكب أجنبيٌّ جناية أو جنحة، فإنَّه يمثل أمام قنصل بلاده الذي يعود إليه الأمر في عقابه أو إخلاء سبيله. و إذا ادُّعي على أجنبيٍّ في قضية مدنية أو تجارية، فإنَّ القنصل هو الذي ينظر أيضا في هذه الدعوى. و بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ القنصل مكلَّفٌ بتنفيذ الأحكام التي تُصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محلِّية في شأن أبناء بلده**» [383]. و شعورا من الوزير المقيم Paul Cambon بأنَّ دعائم نظام الحماية الذي اختارته فرنسا لتونس ستبقى غير مكتملة طالما لم تكن لها اليد العليا على المنظومة القضائية، فقد عمل على خلق المناخ الملائم لإلغاء هذه المحاكم، و تولَّى في خطوة أولى إقناع أبناء الجاليات الأوروبِّية المقيمة بتونس بأنَّ رجوعهم بالنظر إلى محاكم فرنسية منتصبة في تونس من شأنه أن يُوفِّر لهم أفضل الظروف للعمل و يحفظ حقوقهم، ثمَّ في خطوة ثانية استنجد ببعض رجال الدين الكاثوليك لمساعدته على ذلك، فتوفَّق إلى تحقيق مبتغاه، و استصدر من الباي أمرًا عليًّا مؤرَّخا في 5 ماي 1883 ينصُّ على أنَّ رعايا الدول الأوروبية سيُصبحون مستقبلا راجعين بالنظر إلى المحاكم الفرنسية بعد إلغاء محاكم بلدانهم القنصلية، كما استصدر أمرا آخر مؤرَّخا في 31 جولية 1884 أصبح بمقتضاه

[382] من نصِّ الاتِّفاقية المُترجم كما ورد في المؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[383] أورده علي المجوبي في كتابه «انتصاب الحماية الفرنسية بتونس».

وجوبا على التونسيين أنفسهم عرضُ قضاياهم و نوازلهم المتعلقة بخلافاتهم مع كلّ الرعايا الأوروبّيين - سواء كان المتقاضي مدّعيا أو مشتكًى به - على أنظار المحاكم الفرنسية دون سواها. و بهذه الإجراءات، و بالخصوص إلغاء اللجنة المالية و إنهاء العمل بالمحاكم القنصلية، تمَكَّن Paul Cambon من إبعاد الطرفين الإنقليزي و الإيطالي، اللذين كانا شريكين لفرنسا في مجالي المالية و القضاء، و أصبحت فرنسا تتصرَّف **«وحدَها بالإيالة التونسية، بدون تدخُّل أيَّة دولة من الدول الأخرى مهما كانت المصالح التي لها بتونس»** [384].

لم تكتف فرنسا بما قامت به لإخضاع الباي و الوزراء و الموظفين و القياد و معاونيهم لسلطتها، بل هي تعمَّدت، بهدف إحكام سلطتها على الفلاحين و التجّار و الصناعيين و كذلك على السكّان العُزَّل، الإبقاءَ على نظام الجباية، كما كان منذ عهد أحمد باشا باي و مَنْ ورث الكرسيَّ بعده. على أنَّها تظاهرت في البداية بالرغبة في إصلاح هذا النظام و في إبعاد مَنْ اتُّهموا بالتسلُّط و الفساد، فتحدَّث الوزير المقيم - بالخصوص قبل إلغاء اللجنة المالية الدولية - عن نيته في التخفيض من ضريبة «الإعانة» (المجبى) التي تسببت في الإضطربات و القلاقل التي عاشتها الإيالة سنة 1864 و في إعادة النظر في ضريبتَيْ «القانون» و «العُشُر» و في نظام اللزمات، لكنَّ شيئا من ذلك لم يحصُل، بل إنَّ الكثيرين من أصحاب الفكر المساند للحماية من الفرنسيين المقيمين و العاملين بتونس، و كذلك من البرلمانيين و من السياسيين الاستعماريين عموما، كانوا يحثُّون الحكومة الفرنسية على إبقاء الوضع الجبائي و المالي في تونس على ما هو عليه، أوَّلا لئَلاَّ تتحمَّل الميزانية الفرنسية «فاتورة» الحماية بحيث تكون الضرائب و الإتاوات على كاهل التونسيين أنفسهم، و في ذلك أفضل مورد لتمويل هذا النظام حسب نظرهم، و ثانيا لإبقاء الإيالة، بايًا و حكومةً و سُكَّانًا، تحت رحمة السلطة الحامية بحيث تكون هذه البلاد الضعيفة ملكا مُطلقا لفرنسا و للفرنسيين. و من الملاحظ في هذا الصدد أنَّ سلطة الحماية، و إن أقدمت في ذلك التاريخ على القيام ببعض الإصلاحات الجبائية (إلغاء الأداءات الجمركية الموظَّفة على بعض الصادرات كالحبوب و الخضر و الغلال)، فإنَّها لم تفعل ذلك رحمةً بالسكّان أو شفقةً بالبلاد، و إنَّما سَنَّته لفائدة المُعمِّرين و المُصدِّرين الفرنسيين دون سواهم، فانتفع به هؤلاء بينما واصل أبناءُ البلد من صغار الفلاّحين و الصناعيين و من أصحاب الحرف اليدوية و الأشغال البسيطة العملَ تحت وطأة منظومة جبائية أثقلت كاهلهم و استنزفت قُدُراتهم، فتجرعوا لسنوات متتالية مرارة العيش بسبب جشع أصحاب اللّزمات و نهم المكلّفين بجمع الضرائب.

و لأنَّ حكومة الجمهورية الثالثة كانت ترى في تونس مستعمرة للاستغلال و لا للاستيطان، سعت سلطة الحماية منذ السنوات الأولى من فترة الاحتلال، و حتَّى قبل ذلك بقليل كما سبقت الإشارة إليه، إلى وضع يدها على الأراضي الفلاحية [385]. لذلك، و بعد أن بادر أوَّل وزير

[384] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[385] قُبيل انتصاب الحماية اقتنت شركة مرسيليا للقرض (Société Marseillaise de Crédit) هنشير النفيضة الذي كان ملكا لخير الدين باشا (100.000 أو 120.000هكتار) و هنشيرا آخر بسيدي ثابت (5.000 هكتار)، و اقتنت شركة Batignolles هنشيرا بوادي الزرقة (9.000 هكتار). و بُعيد انتصاب الحماية، اقتنت La Société Foncière de Tunisie المُتفرِّعة عن La Banque de Tunisie

مقيم، Théodore Roustan، منذ الأيام الأولى من سنة 1882 باستصدار أمر من محمد الصادق باي يخضع بمقتضاه التفويتُ في أراضي الدولة لترخيص مُسبق من اللجنة المالية الدولية، تولّى خلفه Paul Cambon «الإذن» لعلي باي الثالث بإصدار قانون عقّاري (غرة جويلية 1885) «**يسمح للمعمِّرين بالاستحواذ على مئات آلاف الهكتارات على حساب المزارعين التونسيين، الذين سُلبوا منها بحجّة عدم دقّة وثائقهم أو لعجزهم عن تسجيلها بالمحكمة العقارية التي بعثها نفس القانون**»[386]. و يقضي هذا القانون كذلك بتوفير أسباب الأمن للمعمِّرين المالكين لأراضٍ فلاحية و بالسماح لهم باقتناء الأراضي «الأحباس»[387]، العامَّة و الخاصَّة. و بخصوص هذا النوع من الأراضي، التي تُحرِّم الشريعة بيعها و شراءها، استعمل الوزير المقيم جملة من الحيل القانونية، منها الاستناد على معنى «عقود الإنزال»[388] و تأويلها، لتطويع ترسانة القوانين و التراتيب المعمول بها آنذاك بهدف تمكين المعمِّرين من امتلاك الأراضي العمومية المُحبَّسة. أمَّا فيما يتعلّق بالأحباس الخاصَّة، فقد ذهب به الدهاء إلى حدٍّ مصادرة ما شاء منها لفائدة الدولة ثمَّ التفويت فيها بأثمان بخسة إلى أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين الراغبين في تعاطي الأنشطة الفلاحية في هذا البلد غني الثروات، عديم الإمكانيات. «**وقد استفاد من هذا التحوُّل بالدرجة الأولى الأوروبيون، و كذا بعض الميسورين و كبار المَلاَّكين من الأهالي**»[389]، و استحوذ عدد من المستعمرين، شركاتٍ و أشخاصًا، على أخصب الأراضي التونسية، و بالخصوص في شمال البلاد و منطقة التل و الساحل و صفاقس، فبلغت المساحة التي اقتناها المعمِّرون و أصبحوا يستغلُّونها ما يقارب 263 ألف هكتار سنة 1885 و أكثر من 430 ألف هكتار سنة 1892، و هي مساحة ستبلغ سنة 1914 أكثر من 930 ألف هكتار منها 140 ألف لمعمِّرين إيطاليين و من جنسيات أوروبية أخرى. و لتشجيع المالكين الجُدُد على استغلال هذه الأراضي في أفضل الظروف، «أنجزت» سلطات الحماية على حساب ميزانية الدولة التونسية - و تحديدا من محصول القروض التونسية - شبكة من الطرقات و المسالك الفلاحية في المناطق المستغَلَّة، و أبقت عمدًا على نظام الخمَّاسة ليتسنَّى لأصحاب الأراضي الجُدُد تشغيل اليد العاملة

أرضًا مساحتُها 3.500 هكتار بجهة المرناقية، و اشترت L'Union Foncière de France هنشيرا يمسح 3.000 هكتار بتيبار، و تمَكَّنت La Société Immobilière Tunisienne من امتلاك أراضي مصطفى بن اسماعيل المُصادَرة (18.000 هكتار)، كما وضع العديد من أصحاب رؤوس الأموال يدهم على أراضٍ فلاحية خصبة و شاسعة بعديد المناطق الدّاخلية.

[386] عبد المجيد كريِّم في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[387] يقول مصطفى كريِّم في : Pouvoir colonial et Mouvement national, la Tunisie des années trente

Le décret du 13 novembre 1898 stipulait que la Jemâia des habous devait mettre chaque année à la disposition de la Direction de l'Agriculture une certaine quantité de habous publics ruraux, destinés à la colonisation agricole française.

[388] «الإنزال» عقد يُحيل به المالكُ الأصلي لأرض مُحبَّسة (وقْف) حقَّ الحوز و التصرف فيها إلى مُستنزل (مُتسوِّغ) يلتزم بأداء مبلغ مُعَيَّن سنوي أو شهري لا يتغير، و يُباشر خدمة الأرض فعليا. يُعرِّف أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر» بالإنزال بقوله إنَّه «**عبارة عن ريع دائم بنسبة قارة يُسلِّمه المُستغِلّ إلى صاحب الأرض حتَّى يتمَكَّن من المحافظة إلى ما لا نهاية له بحقوقه على تلك الأرض، و يضمن للمنتفع بالإنزال إمكانية استغلال الأرض بصورة مستمرَّة و في كنف السلام**».

[389] نور الدين الدُقّي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

بأبخس الأثمان، كما مكّنتهم من الاقتراض من المصارف و البنوك الفرنسية و وفّرت لهم تسهيلات إدارية و ظروفا أمنية ملائمة للإقامة و عائلاتهم في ضيعاتهم.

على الصعيد الخارجي، لم تبق للحكومة التونسية أية صلاحية تُذكر و لم تعُد لها تمثيليات دبلوماسية لدى الدول الأجنبية، فقد حلّت فرنسا محلّها و أصبحت تُمثّلها و كأنّها مستعمرة بأتمّ معنى الكلمة و ليست بلدا «تحت الحماية» [390]. أمّا علاقات الإيالة بالسلطنة العثمانية التي كانت لقرون خلت تتبعها بالولاء و تُعتبر شبه ولاية من ولاياتها إلى حدود بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، فقد بدأت منذ عهد محمد الصادق باي تضعفُ شيئا فشيئا و تُعوَّضُ تدريجيا بأخرى مع الدولة الحامية، من ذلك إلغاء العمل بالنقود المُتداولة إلى حدٍّ التاريخ بتونس - الرِّيال و تقسيماته المختلفة - و تعويضها بالفرنك الفرنسي مع شطب اسم السلطان العثماني من بعض القطع النقدية التي تواصل العمل بها لمدّة، و من ذلك أيضا حجب الرّاتب الشهري الذي كانت الدولة التونسية تصرفه للقاضي الشرعي الذي تُعيِّنه السلطنة بجزيرة مالطا و تُكلّفه بفصل القضايا التي تخُصُّ التُجّار التونسيين القاصدين تركيا أو العائدين منها و الذين تُجبرهم الظروف أو المصالح على التوقّف في هذه الجزيرة الواقعة في طريق سفرهم. و منذ الأيّام الأولى من ولاية علي باي الثالث، بدأ نفوذ الباي يتقلّص بصفة سريعة، و بدأ الحضور الفرنسي في جميع المستويات يظهر للعيان و يتأكّد يوما بعد يوم، إذ «**وقع الحدُّ من صلاحيات الباي في الميدان التشريعي، فلم تبق له منها إلاّ أشياء طفيفة، ذلك أنّ الباي يحتفظ نظريا بكامل السلطة التشريعية في الميادين التي تهمُّ التونسيين وحدهم، أما فيما يتعلق بالمسائل التي تهم الفرنسيين و الأوروبيين و المسائل المنجرّة عن بنود معاهدة الحماية (الدفاع العسكري) فإن الحكومة الفرنسية لها وحدها حق سنِّ القوانين التي يُصادق عليها الباي. و في الميدان القضائي، تستطيع فرنسا في أي وقت إجراء التغييرات التي تبدو لها ضرورية و التي يُمكن أن «تقترحها» على الباي**» [391]. و في 10 نوفمبر 1884 أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية، Jules Grévy، أمرا فوّض بمقتضاه للوزير المقيم العام «حق المصادقة» على جميع الأوامر التي تصدر عن الباي، بحيث لا تكون هذه الأوامر نافذة إلاّ بعد التأشيرعليها من قبله. **على** أنّ السلطات الفرنسية كانت حريصة دائما على التظاهر باعتبار الباي رئيسا للبلاد، و ذلك من خلال التعامل معه في إطار ممارسات عملية و مراسم بروتوكولية يطغى عليها البهرج و الأبّهة، من ذلك إطلاق اسمه على بعض المباني و المؤسسات - مثل المعهد العلوي نسبة لعلي باي - أو تعليق صورته في مقرّات بعض الإدارت العمومية و المؤسسات الرسمية، و غير ذلك من مظاهر العناية و التقدير المُفتعلين، كلُّ ذلك بهدف طمأنته و مزيد وضعه في منزلة سفلى تجعله رهن إشارة البلاد الحامية، و هي طريقة تعامل سينتهجها أغلبُ المقيمين العامين (و عددهم اثنان

[390] بعد أقلّ من شهر من تاريخ إمضاء معاهدة الحماية، صدر أمر عَليٌ (9 جوان 1881) أصبح بمقتضاه المقيم العام الفرنسي وزيرا للشؤون الخارجية للحكومة التونسية و نصّ على أنّه «**الواسطة الوحيدَة بين الباي و بين الدول الأخرى**»، كما أصبح يُشارك الوزير الأكبر في رئاسة مجلس الوزراء.

[391] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

و عشرون) الذين سيتداولون على هذه المسؤولية إلى تاريخ إعلان استقلال البلاد سنة 1956. و من المُفارقات أنّ علي باي الثالث كان أوّل باي يمنح نفسه شخصيًا لقب الباشا، و هو اللقب الذي سيحمله آليًا كافّة البايات الذين سيتولّون الحكم بعده، دون أن يرد بشأنه فرمان سلطاني كما جرت العادة قبل ذلك.

عرفت فترة علي باي الثالث بروز الشرارات الأولى للحركة الوطنية التي ستُؤدي في 20 مارس 1956 إلى حصول البلاد على استقلالها التام. فبعد المحاولات البطولية التي قامت بها القبائل التونسية للتصدّي لاحتلال البلاد خلال سنتَيْ 1881 و 1882 و هروب أعداد هائلة من أبناء القبائل التونسية بقيادة علي بن خليفة إلى الأراضي الطرابلسية، حاول الباي، و من ورائه سلطات الحماية، اعتماد سياسة الترغيب في مرحلة أولى، فقرّر علي باي، بُعيد وفاة قائد المقاومة، علي بن خليفة، في 14 نوفمبر 1884 [392]، دعوة المُهاجرين إلى طرابلس للعودة إلى وطنهم و استرجاع أراضيهم و مَنَحَهُمْ العفو و الأمان على رقابهم و أهلهم و أموالهم، فوجّه إليهم نداءً بتارخ 29 ديسمبر 1884 جاء فيه : «**اليوم، و قد أدركت يد المنيّة قائدًا كنتم تصغون إلى نصائحه، فلم يعُد هناك من سبب لتبرير إقامتكم بالخارج. فعودوا إذن إلى أوطانكم بكلّ أمان، و سوف لن يُوجَّه إليكم اليوم أيُّ لوم و لن تخشوا أيَّ شيء يُصيب أشخاصكم أو مكاسبكم، و إننا نُحدِّدُ لكم أجلا مُدّتُه ثلاثة شهور ابتداءً من تاريخ هذا الخطاب**» [393]، ثم أردفَ نداءه بعد ثلاثة أيّام بمنشور مؤرّخ في غرة جانفي 1885 جَدَّدَ فيه دعوته لرعاياه المهاجرين للعودة إلى وطنهم، مؤكّدا أنّ «**من وعى ذلك و امتثل أمّنّاه، و من تأخّر عن الأجل المذكور و اتّبع هواه، و صمّم في غيِّه، رفعنا عنه الأمان و ملكنا أرزاقه و أملاكه و تركناه**» [394]. و قد أتت «مبادرة» علي باشا بعد فشل المساعي التي قامت بها سلطات الحماية لدعوة الفارّين للرجوع إلى وطنهم، إذ قرّرت العفو عن كلّ الذين من بينهم يقبلون العودة إلى بلادهم و أبدت موافقتها على تحمُّل تكلفة سفر عودتهم، غير أنّ قادة المقاومة، و على رأسهم علي بن خليفة، كانوا بالمرصاد لمنع الرّاغبين في العودة من الاستجابة لهذه الدعوة. و بعد بضعة أشهر من وفاة علي بن خليفة، و بسبب قلّة دعم حكومة طرابلس للمُهاجرين، شرع مُعظمهم في العودة إلى وطنهم، فيما بقي عددٌ منهم مُتشبِّثين بموقفهم الرافض للعودة إلى تونس. و قد مثّل موضوع رجوع المهاجرين التونسيين من طرابلس إلى تونس و فشل قوات الاحتلال في فضّه بالسرعة المطلوبة أحد أسباب تردّي الوضع الأمني بالجنوب التونسي، ما حدا بسلطات الحماية إلى وضع هذه المنطقة تحت نظر

---

[392] ورد في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

Avec lui disparait l'une des plus éminentes personnalités de la résistance tunisienne. Sa disparition, du reste, n'entraîne pas le retour massif de ses partisans, comme l'espéraient les français.

[393] أورده أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[394] مُقتطف من صورة (fac similé) لمنشور علي باي الثالث المؤرّخ في 1 جانفي 1885 نشرها المنصف الدلاّجي في كتابه بعنوان Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien

السلطة العسكرية [395]، فبادرت بإحداث حاميات عسكرية بأغلب مناطقها. و بداية من ذلك الوقت (أواخر ثمانينات القرن 19)، «**تبخّرت الآمال التي كان يُعلّقها المجاهدون التونسيون على مساعدة محتملة من قبل السلط التركية بطرابلس، فلا سبيل حينئذ إلى مواصلة الكفاح**» [396]. و بذلك، أحكمت سلطة الحماية قبضتها على تونس [397] و اختارَ الوزير المُقيم، Paul Cambon، سياسة الشدّة و الصرامة لمنع كُلِّ تحرُّك من شأنه تعطيل مسار انتصاب نظام الحماية و إسكات كُلِّ الأصوات التي قد «تتجرَّأ» على مخالفته الرأي. في هذا الصدد، يُذكر أنّ مجموعة تضُمُّ أربعين من وُجهاء العاصمة قاموا يوم 6 أفريل 1885 بمبادرة كانوا يعتقدون أنّها ستجدُ بعض الآذان الصاغية لدى رئيس الدولة و لدى الوزير المقيم، و هي المُبادرة المُتمثِّلة في توجُّه المجموعة المذكورة إلى قصر علي باي الثالث بالمرسى في مقدّمة مسيرة تضُمُّ حوالي ثلاثة آلاف من المواطنين من مختلف الطبقات و الأوساط لتسليم صاحب البلاد عريضة تتضمّن بعض المطالب، منها التعبير عن رفضهم للإجراءات التي اتّخذتها الحكومة في شأن الأملاك العمومية و الأحباس (قانون جانفي 1885)، و عدم رضاهم بغزو السوق التونسية بالموادّ المستوردة من الخارج و التي أصبحت تُنافس المواد و السِّلع المحلِّية، و تشكّيهم من ارتفاع تكلفة استهلاك الماء المجلوب من زغوان، و غير ذلك من المطالب.

و بسبب سياسة الشدَّة المُعتمدة من قبل سلطة الحماية، و بناءً على فشل خيار المقاومة المسلَّحة نتيجة لتباين موازين القوى مع الجيوش المحتلَّة، بدأت تظهر في تونس تيَّارات و «مدارس» فكرية و سياسية تُنادي باسترجاع سيادة البلاد من أيدي الغاصبين بالطرق السلمية، كما برزت في المقابل تيَّارات أخرى تدعو إلى القبول بالأمر الواقع و إلى التعامل مع الوضع الجديد بصبر و تجلُّد. و نتيجة لذلك، انقسم المجتمع التونسي خلال ثمانينات القرن التاسع عشر و تسعيناته، و بخاصَّة على مستوى النُخبة و رجال الفكر و العلماء و المشايخ، إلى شقَّين، شقٌّ أسلم أمره و أمر البلاد إلى القضاء و القدر، مُعتبرًا أنَّ أفضل المواقف هو الصبرُ و التريُّث، مع اجتناب التحرُّك، و شقٌّ اعتبر أنّه من الواجب الدِّفاع و الحفاظ سلميًّا على الشخصية التونسية العربية الإسلامية - دون المطالبة صراحة بإلغاء نظام الحماية، على الأقل في مرحلة أولى - مع الدعوة إلى الاقتداء بالدول الأوروبية في مجالات التعليم و الثقافة بالخصوص، و المُطالبة في ذات الوقت بالتعويل على الذّات في ظلّ انعدام الأمل في الحصول على أيّة مساعدة من الخارج، و بخاصّة من

[395] يقول عميرة عليَّة الصغيّر في «أعمال الندوة الدولية 12 حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال» : «**على عكس بقية البلاد التي أصبحت "مراقبات مدنية" بين 1884 و 1887، فإنّ الجنوب التونسي، الواقع بين خط يمرُّ تقريبا من جنوب حامّة قابس في الشرق إلى جنوب توزر في الغرب على الحدود الجزائرية و حتّى الحدود مع ليبيا (باستثناء جربة)، كان "تُرابًا عسكريًّا" تحت سلطة الجيش الفرنسي، و بالتدقيق "مصلحة الاستعلامات" حتّى سنة 1900 عندما تغيّر اسمُها إلى "مصلحة الشؤون الأهلية" (Service des affaires indigènes) و وُضعت تحت مسؤولية المقيم العام بداية من 1 جانفي 1906**».

[396] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[397] ورد في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

La paix imposée à toute la Régence va alors permettre à la France d'entreprendre une œuvre de dépossession progressive qui réduira la majorité du peuple tunisien à la pauvreté et à la misère.

قبل السلطنة العثمانية التي حُلّت الرابطة التي كانت بينها و بين الإيَالة التونسية منذ انتصاب الحماية.

وجد المدافعون عن نظرية «الاستسلام و التريُّث» جذور فكرهم و مبررات خيارهم في مُنطلقين اثنين، الأوَّل يأخذ في الاعتبار الإخفاق الذي مُنيت به حركة المقاومة الشعبية المُسلَّحة و انتفاضة القبائل التونسية بُعيد انتصاب الحماية، أي خلال سنتَيْ 1881 و 1882، و هو إخفاق تسبَّب في خسائر فادحة طالت العباد و البلاد و أجبرت أفواجا هائلة من أبناء القبائل التونسية إلى الهجرة إلى الأراضي الطرابلسية كما سبق ذكره، و الثاني يَكْمُنُ في فكرة أنَّ قوَّات الاحتلال، طالما لم تُغيِّر نمط عيش السكَّان و لم تمسَّ بأصول الدِّين و بالمقدَّسات، فهي تبقى محلَّ رضا، خاصَّة و أنَّ طاعة أمير البلاد، «حامي الحمى و الدِّين»، الذي أمضى معاهدة الحماية صونًا لوحدة وطنه و دفاعًا عن حرمة رعاياه حسب رأي أصحابها، واجبة شرعًا. و قد ساعد على اعتماد هذه النظرية - و خاصَّة في صفوف أعيان المدن و أغنياء الأرياف و العلماء و المشايخ - القبولُ بالقول بأنَّ القوَّة الحامية حققت «في الواقع» إنجازات لا يُستهانُ بها في مجالات الأمن العام و الاستقرار الاجتماعي و الحراك الفلاحي و التجاري و الاقتصادي و أنَّها وضعت حدًّا لاستبداد الباي و وزرائه و حاشيته و قيَّاده.

أما الشق الذي يرى أنَّه بالإمكان المحافظة على الذاتية التونسية و على الشخصية الوطنية دون صدام مع القوَّة المُحتلَّة، فقد اختار «النضال» الفكري و العمل الصحفي و اعتمد «اللسان و القلم» سلاحا، «**فأصبحت المقاومة سياسيةً، سلميةً، نخبويةً، إصلاحيةً، عصريةً**» [398]. و قد انتمى إلى هذا التيَّار عدد من الشباب المثقَّف، جلُّهم من خرِّيجي المعهد الصادقي، يقودهم المُربِّي البشير صفر، و هم شباب اقتدوا بالمدير السابق لمعهدهم، محمد العربي زرُّوق، أوَّل المعبِّرين بصوت عالٍ عن رفض نظام الحماية. كما انتمى إلى هذا التيَّار خرِّيجو الجامعات الفرنسية [399] و فريقٌ من الطلبة الزيتونيين المتفتِّحين، يقودهم الشيخ سالم بوحاجب، فكرَّسوا فكرهم و جهودهم للتصدِّي للمحافظين من مشايخ الزيتونة.

في هذا الظرف (1888)، صدرت جريدة «الحاضرة»، التي «**ظهرت لتُدافع عن مصالح التونسيين و تُبيِّن تردِّي أوضاعهم و تُنادي بضرورة تحسينها**» [400]، فمثَّل صدورُها أولى حلقات النشاط الثقافي و التوعوي [401] الذي سيتطوَّرُ إلى عملٍ مطلبي، و ستنشأ عنه سنة 1907 «حركة الشباب

---

[398] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[399] «**لم يتجاوز عدد خرِّيجي المعهد الصادقي و الجامعات الفرنسية العشرين إلى الحرب العالمية الأولى. و بالرغم من الهيمنة البوليسية و الإدارية و العسكرية التي يسلّطها الفرنسيون على البلاد التونسية، استطاع البعض من أولئك المثقّفين أن يطرحوا بكلّ شجاعة، لا فحسب المشاكل الثقافية و الاجتماعية، بل أيضا بعض المشاكل السياسية**». أورده أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر.

[400] توفيق العيادي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[401] يقول علي المحجوبي في كتابه Les origines du Mouvement National en Tunisie, 1904-1934 :

Sans être franchement opposée aux autorités françaises, l'équipe d'El-Hadhira (cherche à) secouer les Tunisiens de leur torpeur pour assurer leur relèvement intellectuel, moral et social.

التونسي» التي «**تُعتبر أوّل مجموعة سياسية وطنية تتكوّن على أساس برنامج سياسي ذي أبعاد مطلبية**»[402]، ثمّ تلت هذه الصحيفة جريدةُ «الزُّهرة» (1890). و في نهاية سنة 1896 أنشئت الجمعية الخلدونية لذات الغرض و ركّزت نشاطها على إشاعة الثقافة العصرية بين الشباب[403]. و قد قام المقيم العام آنذاك، René Millet، بتشجيعها، ظنًّا منه أنّها ستُساعدُه في عمله باهتمامها بعصرنة الشباب و المُثقّفين، لكنّها سُرعان ما «شقّت عصا الطاعة» و أصبحت فضاءً لاستقطاب الوطنيين و تأطيرهم و منبرا لتنظيم التحرُّك على مستوى النُخبة للتصدّي لنظام الحماية، فكانت بمثابة اللّبنة الأولى للحركة الوطنية التي سيكون أولُ مطالبها الدفاع عن البعد العربي الإسلامي للمجتمع التونسي مع التفتُّح على العلوم و التقنيات الحديثة و اللغات الأجنبية، ثمّ ستُطوِّر مطالبها بالدعوة إلى إلغاء نظام الحماية و استرجاع سيادة البلاد. غير أنّ المعمِّرين المُتشدِّدين كثّفوا ضغوطهم على المُقيم العام «**حتّى يتخلّى عن دعمه للجمعية الخلدونية، فتراجع بذلك نشاطُها، ممّا دفع بالمُثقّفين التونسيين إلى بعث جمعية ثقافية أخرى بديلة لتأخذ المشعل، و هي "جمعية قُدماء الصادقية"، التي تأسّست في 23 ديسمبر 1905. فكانت هذه الجمعية، مثلها مثل الخلدونية، بمثابة "الجامعة الشعبية" الدّاعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية و النفس التحديثي**»[404].

في نفس هذه الفترة (نهاية القرن 19 و بداية القرن 20)، برز رجُلٌ سيكون له دورٌ مُتميِّزٌ في مسيرة البلاد، و هو الشيخ عبد العزيز الثعالبي[405]، الذي دخل معترك النضال ضدّ الاحتلال، و في نفس الوقت ضدّ الظلامية الدينية. يُذكر أنّ الشيخ عبد العزيز الثعالبي شرع في الظهور على الساحة و عمره عشرون سنة، فأنشأ سنة 1895 صحيفة «سبيل الرشاد» و خصّصَها لانتقاد الفريق المُشرف على صحيفة «الحاضرة»، مُتّهمًا أعضاءَه بأنّهم قريبون أكثر من اللزوم من النظريات الأوروبية، و مُوجِّهًا انتقادات أكثر حدّةً إلى شيوخ الزيتونة الذين يتّهمهم بالرُّكود و الخمول و بالتواطؤ مع

---

[402] نور الدين الدُقّي في «حركة الشباب التونسي»، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة مَنُّوبة.

[403] يقول توفيق العيادي في Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912) :

Erigée en société culturelle, la Khaldounia se donna pour principale tâche d'assurer à ses adhérents, surtout aux élèves de la Grande Mosquée, un enseignement pratique et moderne.

[404] توفيق العيادي في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث». و يقول نفس المؤرِّخ في كتابه Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912) :

Dès le début, tout en jouant son rôle d'amicale destinée à aider les anciens élèves du collège Sadiki, cette association s'affirma comme une véritable université populaire … et joua un grand rôle dans l'éducation des tunisiens, cultivés ou ignorants, et oeuvra pour leur «relèvement moral et intellectuel».

[405] وُلد الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الذي ينحدر من عائلة جزائرية، بتونس في 5 سبتمبر 1876. درس القرآن بداية من سنته السابعة و فرغ منه في سنّ الحادية عشرة، ثمّ دخل جامع الزيتونة و عُمُرُه أربع عشرة سنة و تخرّج منه حاملا شهادة التطويع و تابع بعد ذلك دراساته العليا في المدرسة الخلدونية. نشط في الحقل الصحفي و السياسي منذ سنّ الشباب و انضم إلى «حركة الشباب التونسي». اضطرّ إلى الهجرة إلى الخارج في أكثر من مناسبة بسبب مواقفه من الحماية و تجوّل و أقام في العديد من البلدان العربية و الآسيوية و الأوروبية. أنشأ سنة 1920 الحزب الحرّ الدستوري التونسي ثمّ غادر البلاد في رحلة طويلة و عاد إليها سنة 1937، فوجد المناخ السياسي قد تبدل، و ذلك بانقسام الحزب الذي أنشأه إلى حزبين. تُوفّي في بيته في أكتوبر 1944 و بقيت ذكراه في أذهان التونسيين كأحد روّاد الحركة الاصلاحية.

قوة الاحتلال. لكن صعوبات العمل الصحفي و تشكّيات كبار المشايخ من انتقاداته و تهجُّماته و مضايقات المراقبة الإدارية المتكرِّرة اضطرّته إلى توقيف إصدار الصحيفة و حتّى إلى الهجرة إلى الجزائر، موطن أجداده. ثمّ ما لبث أن عاد إلى تونس، و منها انطلق في أوت 1896 في رحلة طويلة أخذته إلى عديد البلدان و انتهت به في مصرٍ حيثُ حلّ في نوفمبر 1897 و أقام مدّة تمكّن خلالها من التعرُّف على كبار المصلحين و المفكّرين، و في مقدّمتهم جمال الدين الأفغاني و محمد عبدو و رشيد رضا، و اتّصل بالقادة السياسيين، و منهم مؤسِّس حزب الوفد، سعد زغلول، و مجموعة من الأدباء و الصحفيين و رجال الثقافة في جميع الميادين.

تُوفّي علي بن حسين بن محمود باي بعد فترة حكم دامت حوالي عشرين سنة يوم الثلاثاء 10 جوان 1902 و لم يتمّ الإعلان الرسمي عن وفاته إلاّ من الغد الأربعاء 11 جوان، و ذلك لأسباب ترتيبية سيأتي الحديث عنها في الفقرة الموالية، فترك وراءه بلدا وضعت فيه فرنسا قدمًا راسخة و عرشًا أضحى خاوي الصلاحيات، «افتراضي» الملامح [406].

117 – محمد الهادي باشا باي – 14

بن علي بن حسين بن محمود بن محمد الرشيد باي

ارتقى محمد الهادي باي إلى سدّة الحكم يوم الأربعاء 11 جوان 1902، أي بعد وفاة والده بأربع و عشرين ساعة. و تعود أسباب هذا التأخير الطفيف إلى أنّ المقيم العام الفرنسي Paul Cambon بادر إلى الإذن بدفن الباي المتوفّى حال الإعلان عن وفاته رسميا، أي قبل أن يتسلّم وريثُه الشرعي مقاليد الحكم، و في ذلك مخالفة لما دأبت العائلة الحسينية على العمل به منذ نشأتها، لذلك أعرب الوزير الأكبر محمد العزيز بو عتور عن اعتراضه على هذا الإجراء، و قد يكون هدَّدَ بتقديم استقالته من منصبه لئَلاّ يتحمّل مسؤولية ما قد ينجرُّ عن هذا الحدث من غضب أو شغب داخل البلاد. و قد أفضت المناقشات و المشاورات حول هذه المسألة إلى العودة في النهاية إلى اعتماد القاعدة المعمول بها في البيت الحسيني و التي تقتضي بأن يَدفن البايَ المتوفّى خليفتُه البايُ الجديد. مباشرة بعد ذلك تلقّى محمد الهادي باي البيعة الخاصّة بحضور رجال البلاط و الوزراء و كبارِ المسؤولين، ثمّ تولّى المقيم العام Cambon تنصيبه على كرسيّ أبيه رسميًّا. في هذا الصدد، يؤكد أحد أبناء العائلة الحسينية الذين عاشوا فترة ما بعد

[406] يقول المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien :
La Tunisie des années 1890 se présenta, progressivement et inexorablement, sous mainmise coloniale. Le Protectorat français s'était définitivement implanté, procédant à une interprétation extensive du Traité du Bardo et de la Convention de La Marsa.

نهاية دولة أجدادهم[407] أنّ السبب الكامن وراء التأخير الحاصل في عملية التنصيب هو أنّ السلطات الفرنسية أبدت معارضتها لتسلّم محمد الهادي باي مقاليد الحُكم بعد وفاة والده لأنها كانت تعيب عليه فكره التحرُّري و سعيه إلى عدم الخضوع لمشيئتها و تعليماتها[408]، إذ كان في هذا الباي «**انكماشٌ عن فرنسا، ممّا أدّى إلى نفارٍ بينه و بين بعض رجالات دولته**»[409]. و قد تكون فرنسا فكّرت ساعتها في إلغاء الحكم الملكي في تونس و إلحاق البلاد بمقاطعة الجزائر، أي بفرنسا. و في الإطار نفسه، يُضيف مصدر آخر[410] أنّ فكرة ضمِّ تونس إلى فرنسا، على غرار ما تمَّ مع الجزائر سنة 1830، كانت قد طُرحت قبل هذا التاريخ، و ذلك خلال لقاء سرِّي جرى في 9 جويلية 1890 بين علي باي و المقيم العام Paul Cambon. و قد أُشيع بخصوص هذا الاتّفاق السرِّي أنّ رئيس مجلس الوزراء الإيطالي آنذاك، Francesco Crispi، عندما علم به و بما جاء فيه من بنود عن طريق قنصله بتونس، بادَرَ برفع احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية أبرز فيه أنّ هذا التصرُّف من شأنه أن يُحدث خللا في التوازنات بين الدول الأوروبية، و خاصّة في ما يتعلّق بسياسة الاستيطان و الاستعمار السائدة في ذلك التاريخ. و ردًّا على هذا الاحتجاج تولّى وزير الخارجية الفرنسي، Alexandre Ribot، تكذيب الادِّعاء و نفي وجود أيِّ اتفاق من هذا القبيل مع باي تونس، مؤكّدًا بالمناسبة التزام بلاده بالحفاظ على الوضع كما هو (*statu quo*) و بالعمل على تطبيق سياسة «حمائية»، أي «لا استعمارية»، في تونس.

و خلال فترة حكمه التي دامت أقلّ من أربع سنوات، قام محمد الهادي باي بزيارة رسمية إلى فرنسا بدعوة من رئيسها Emile Loubet، و كان قبل ذلك قد زار فرنسا بصفة غير رسمية و التقى ببعض البرلمانيين الفرنسيين و تحادث معهم فبدا له أنّه لمس لديهم شيئا من التفتُّح و التسامح، ما حدا به إلى إحاطتهم علما بما أصبح عليه الوضع في تونس، معتقدا أنّه سيجد لديهم الدعم المطلوب لاستعادة مكانته و نفوذه بصفته رئيس الدولة، لكنّ مخاطبيه لم يستجيبوا لرغبته، بل إنّ منهم من وشى به إلى السلطات الفرنسية، فاتُّهم بمناصرة حركات التحرير التي بدأت بوادرُها تظهر في بداية القرن العشرين في عديد المستعمرات و المحميّات.

عرفت فترة حكم محمد الهادي باي القصيرة استمرار تحرُّك الطبقة المثقّفة التونسية للمطالبة بالحفاظ على الهوية العربية الاسلامية، و هي الحركة التي اعتمدت عند انطلاقتها ضرورة إعادة الوعي الديني لدى مختلف طبقات الشعب، و في مقدّمتها الطبقة المثقّفة نفسها، و وجوب

---

[407] هو المختار باي، صاحب كتاب De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis

[408] يقول محمد العزيز ابن عاشور في تقديمه لكتاب مجهول المؤلّف عنونه La cour du Bey de Tunis :

La France, jugeant secrètement son fils (fils de Ali Bey) et successeur, Mohamed El Hédi Bey, trop indépendant d'esprit et peu accommodant, avait cherché à saper les fondements du principe dynastique en réclamant que l'on procède à l'enterrement de Ali sans attendre l'investiture de son successeur.

[409] محمد الشاذلي النيفر في تحقيق كتاب «مُسامرات الظريف» لمُحمَّد السنوسي.

[410] محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation

توحيد العقول و القلوب لإيقاظ الضمير الوطني و التصدِّي لنوايا القوة المستعمرة و لمخططها الرامي إلى تغريب البلاد و استنزاف خيراتها و طاقاتها. في هذا الظرف، عاد الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس بعد جولة دامت أربع سنوات في المشرق و في عدد من البلدان الآسيوية المسلمة، و شرع منذ الأيام الأولى من رجوعه في تكثيف الاتّصال بأبناء الشعب، فطاف بالعديد من مناطق البلاد و صار يلقي الدروس و المحاضرات حيثما يحل، و جعل من أحد مقاهي العاصمة، مقهى «التوتة» الكائن بحومة الحلفاوين، منبرا لخطاباته، مُركِّزا على انتقاد سلطة الحماية و على المطالبة بإرجاع السيادة إلى أبناء البلد و موجِّها انتقاداته و مآخذه إلى المشايخ الذين يتَّهمهم بالتعصُّب و برفض أصول المدنية و الحضارة، غير مُتردِّدٍ في الاستهزاء من الأولياء و الصالحين، فصار يدعو أمَّة الإسلام إلى الأخذ بناصية العلم و بمفاتيح المعرفة، مفتتحا بهذا الطرح صفحة جديدة من الإصلاح و التجديد السياسي و الديني بهدف تحرير العقل و نبذ التعصُّب. غير أنَّ أنشطته و محاضراته لم تكن لتروق لأصحاب الفكر الديني المتعصِّب، فاعتبروا أنَّه «**ارتَدَّ و خرج عن الدائرة الإسلامية**» [411]، خاصَّةً و قد اتُّهم بالتواطؤ مع سلطة الحماية التي أوفدته إلى الرباط في «**مُهمَّة دِعائية مُريبة لفائدة الاستعمار الفرنسي الذي كان يسعى سعيا حثيثا في تمهيد سيطرته على المغرب الأقصى**، و هي مُهمَّة هدفُها **إقناع كُبراء القوم** (في المغرب) **بحقِّ فرنسا وحدها في فرض وصايتها على بلادهم، و تعليل ذلك بأنَّ رسالتها ستكون "تمدينية"، "إنسانية"، على حدِّ قوله كما جاء بصريح عبارته في وثيقة من ودائعه عند طبيبه الخاص و صديقه الدكتور أحمد** بن ميلاد [412]، (بما يطرحُ التساؤل لمعرفة هل) **أنَّ الثعالبي، على عظمة شخصيته، بَشرٌ غير معصوم، لا تخلو مسيرته البُطولية من لحظات ضعفٍ كما في موقفه هذا من مخطَّط احتلال المغرب في المرحلة الأولى من حياته السياسية**» [413]. أمام صدى الضجَّة التي حدثت، اعتبرت الإدارة الفرنسية تحرُّكات الثعالبي خطرا على الأمن العام و ساندها في ذلك العلماء و المشايخ، الذين رأوا في أفكاره انزلاقا يُهدِّدُ أركان المجتمع و مقوِّمات الهوية، فكثر حوله الناقدون و المعارضون، و أذنت سلطة الحماية باعتقاله و قدَّمته للمحاكمة، فأودع السجن لمدَّة شهرين. و مباشرة إثر خروجه من الاعتقال، انكبَّ على تحرير كتابه «الروح الحرَّة للقرآن» للردِّ على خصومه، مُبيِّنا أنَّ الإسلامَ مقامٌ على أسس الحرية و العدل و التسامح، و أنَّه في شكله الصحيح لا يتنافى مع المدنية الحديثة و لا يعوق التقدُّم. و قد اختار أن يُصدر كتابه باللغة الفرنسية و ضمَّنه جملة من الأفكار الإصلاحية التي كانت رائجة وقتئذ، لا سيما منها تلك المتعلقة بمحاربة البدع و التمسك بالكتاب و السنة و الدعوة إلى تخليص العقيدة ممَّا اختلط

[411] جلُول الجريبي في أطروحة دكتوراه بعنوان «أُسس النهضة عند عبد العزيز الثعالبي». أورده أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

[412] ورد في كتاب «الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنية» لأحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس : «**لقد كانت الفكرة الرئيسية للشيخ عبد العزيز الثعالبي هي نشر الوعي و التمدُّن. و يرى في ذلك أنَّ المغرب أولى بأن تحتله فرنسا، و هذا الاحتلال سيمكِّنُ المغرب من إدخال المدنية و تغيير الحالة المزرية التي شاهدها هناك**».

[413] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

بها من أباطيل. و في السنة ذاتها اشترك مع علي باش حانبة [414] في إصدار جريدة «التونسي» (Le Tunisien)، لسان الدفاع عن مصالح السُّكّان الأصليين.

في الإطار نفسه، تميّز رئيس جمعية الأوقاف، المربِّي البشير صفر، أحد قدماء المعهد الصادقي، بشجاعته و صراحته، إذ لم يتردّد خلال حفل افتتاح مأوى العُجَّز بالعاصمة (دار التّكيّة)، الذي انتظم في مارس 1906 تحت إشراف الوزير المقيم العام، في إلقاء كلمة ضمّنها المطالبة بوضع حدٍّ للحالة المزرية التي أصبحت عليها تونس بعد خمس و عشرين سنة من الحماية، و دعا إلى القيام بإصلاحات عاجلة لتحسين أوضاع السكّان و تمكين التجّار و الصناعيين من مجابهة المنافسة الأجنبية و تشريك الفلاحين في استغلال الأراضي الفلاحية، مؤكّدًا على أنّ الأمل وطيدٌ **«في أنّ دولة الحماية لا تلبثُ أن تُتوّج، باتّخاذِ تلك التدابير، هيكل الترقيات التي أحسنت بدايتها في هذه الديّار، و بذلك تنال ممنونيّة التونسيين خصوصًا، و مودّةَ و استحسانَ المسلمين عمومًا»** [415]. فردّت سلطة الحماية على هذه «الحادثة» بإقالة المتحدّث و إبعاده عن العاصمة، فعيّنته في خطّة قايد على سوسة.

تُوفّي محمد الهادي باي يوم السبت 12 ماي 1906 في قصره بدرمش إثر مرض أصابه، وقد مضى على تنصيبه بايا على تونس أقلّ من أربع سنوات.

118 – محمد الناصر باشا باي – 15
بن امْحَمَّد بن حسين باي

ارتقى محمد الناصر باي إلى كرسيّ الحكم يوم السبت 12 ماي 1906 و عمره إحدى و خمسون سنة، فباشر مهامّه بعد تنصيبه حسب مراسم تنصيب سلفه و ابن عمّه محمد الهادي باي، أي بإشراف المقيم العام و باسم رئيس الجمهورية الفرنسية، و افتتح عهده بإجراء بعض الإصلاحات ذات الصبغة الإدارية و الترتيبية، منها إصدار «مجلة العقود و الالتزامات» و بعث مصلحة «الحالة المدنية» ببلدية العاصمة و تعيين أعضاء تونسيين في الهيئة المكلّفة بالنظر في ميزانية

[414] هو علي بن أحمد بن الشريف علي باش حانبة، وُلد بتونس سنة 1876 و تلقّى تعليمه بالمدرسة الصادقية. شغل خطّة مُشرف على إدارة عقّارات مدرسته و واصل في ذات الوقت تعليمه، فحصُل على الإجازة ثم على الدكتورا في الحقوق. أصبح المُسيِّر الفعلي لـ «جمعية قُدماء الصادقية» المُحدثة في 23 ديسمبر 1905 و التي كان يترأسها خير الله بن مصطفى، فجعل منها فضاءً فكريا و ثقافيا مُهمّتُه مواصلة حركة المُصلح خير الدين باشا و تدعيمها. نَشَطَ في الحقل السياسي ما بين 1905 و 1912، ثمّ نفته سلطات الحماية بتهمة الانتماء إلى الرابطتين الإسلامية و العثمانية بعد أن كانت اتّهمته بالضلوع في مؤامرة محاولة اغتيال محمد الناصر باي. غادر تونس و أقام مدّة بباريس ثمّ استقرّ بإسطنبول. تُوفّي سنة 1918 و عُمُره لا يزيد على اثنتين و أربعين سنة. تزوّج قبل وفاته بعشر سنوات بابنة الجنرال حسين.

[415] نصّ الخطاب كما ورد في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

الحكومة إعدادًا و تسييرًا، و هي إصلاحات كان محمد الناصر باي يرمي من ورائها إلى استرجاع بعض الصلاحيات التي سُلبت من أسلافه منذ انتصاب الحماية، و كذلك إلى محاولة الحدّ من تواصل سياسة طمس الهوية التونسية التي اعتمدتها القوة الحامية منذ عهد محمد الصادق باي. و في إطار الإعداد لمسك زمام الأمور بيده، عيّن محمد الناصر باي ابنَه محمد المنصف، و عمره خمسٌ و عشرون سنة، مستشارا خاصًّا و أمينا لسرِّه.

حيّت الطبقة المثقّفة اعتلاء محمد الناصر باي كرسيَّ العرش الحسيني بشيء من التفاؤل و رأت فيه بارقة خير على مستقبل الحركة الوطنية، فوجّه إليه كبير الزعماء في تلك الفترة، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، رسالة ضمّنها بالخصوص مناشدته له بـ «**أن يأخذ بيد الرعية و ينشر بينهم العدل و المساواة و الحرّية و روح التسامح و الفكر التحرُّري و يخلّصهم من اجترار التقليد بمعنى التحَجُّر، و أن يفرض احترام حُرّية المُعتقد لكلّ إنسان و عدم السماح بتعنيفه أو مضايقته في أعماله باسمِ الدِّين في خضمِّ القرن العشرين**» [416].

أظهر هذا الباي منذ الأيام الأولى من اعتلائه كرسيَّ أجداده تعاطفا مع قادة الحركة الوطنية و مع الطبقة المثقّفة، و كان في ذات الوقت يتعامل مع سلطة الحماية و مع الحكومة الفرنسية بحذر، ما جعله يبدو في أعين الملاحظين و لدى جانب لا يستهان به من رجال المقاومة و من الرأي العام منصاعا و مُطيعا كلّيًا للسلطة الحامية، و ذلك ما برز بالخصوص خلال استقباله لرئيسَيْ الجمهورية الفرنسية المتعاقبَيْن اللذين زارا تونس خلال فترة حكمه كما سيأتي بيانه. و قد عرفت ولاية محمد الناصر باي، التي دامت أكثر من ستّ عشرة سنة، الانطلاقة الحقيقية للحركة الوطنية، التي تمَكّنت من تنظيم صفوفها سياسيا و من حشد الأنصار داخليا و خارجيا، كما أنّ ولايته شهدت أحداثا داخلية و أخرى خارجية تكتسي أهمّية تارخية ملحوظة.

عرفت الحركة الوطنية منذ السنوات الأولى من ولاية محمد الناصر باي انتعاشة جدِّية تَمَثّلت بالخصوص في تحمُّس قادتها لقضية بلادهم و في تكثيفهم لتحرُّكاتهم على المستويات السياسية و الفكرية و الصحفية. فبعد مرور أقل من سنة عن خطاب البشير صفر في يوم تدشين مأوى العُجَّز أمام المقيم العام الفرنسي و مطالبته بتحسين أوضاع سكّان الإيالة على جميع الأصعدة و في مختلف الجهات، شرع أبناء الطبقة المثقّفة في لمّ شملهم و تنظيم تحرُكاتهم، من ذلك أنّ المحامي الشاب علي باش حانبة، «**المنتمي إلى عائلة كانت ذات شأن قبل الحماية و الجامع بين ثقافة أوروبِّية متينة و تكوينٍ عربي صحيح**» [417]، بادر في 7 فيفري 1907 رفقة مجموعة من المثقفين بإصدار صحيفة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية سمّاها «Le Tunisien»، و جعل منها لسانَ حال حركة «الشباب التونسي»، إذ خصَّصَها للمطالبة بصيانة مصالح الشعب و إدانة التمييز بين أبناء البلد و المستعمرين الفرنسيين، و بإحداث مجلس منتخب يكون التونسيون ممثلين داخله. و «**قد نجحت جريدة Le Tunisien نجاحا اعترف به الأعداء قبل الأصدقاء،**

[416] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

[417] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

حيث قال عنها المقيم العام Gabriel Alapetite : إنّها الجريدة الأحسن تحريرا بتونس، و لُغتها متينة» [418]. و من ناحيته، أعاد البشير صفر مطالبته السلطة الحامية برعاية مصالح الشعب، و ذلك بمناسبة مشاركته في «مؤتمر إفريقيا الشمالية» الذي احتضنته باريس أيام 6 إلى 10 أكتوبر 1908، حيثُ قدَّم تقريرا بشأن حالة الأوقاف في تونس أبرز فيه السلبيات التي تسبَّب فيها الاستعمار الزراعي، و دعا المؤتمرين إلى مساندة الفلاحين التونسيين في مطالبتهم بحقِّهم في استغلال الأراضي الفلاحية بنفس الامتيازات و التشجيعات الممنوحة للمعمِّرين، كما قدَّم خلال هذا المؤتمر كلٌّ من الصادق الزمرلي و خير الله بن مصطفى مداخلات «مُتَّزنة» حول تعليم البنت التونسية و حول المدارس التقليدية (الكتاتيب) و غيرها من المواضيع. و كما حدث في المناسبة السابقة، أثار المتحدِّثون التونسيون سخط سلطة الحماية و ردَّ فعل المعمِّرين المتشدِّدين، ففشلت بذلك «سياسة اليد الممدودة» التي أراد انتهاجها قادة حركة «الشباب التونسي» في هذا المؤتمر.

خلال سنة 1909، التحق عبد العزيز الثعالبي بصديقه علي باش حانبة و رفيقَيْه البشير صفر و محمد باش حامبة لينخرط إلى جانبهم في «حركة الشباب التونسي» (Parti Jeune Tunisien) التي أحدثوها منذ سنتين [419]، و تولّى الإشراف على النشرة العربية لجريدة Le Tunisien «التونسي»، التي كرَّست التقارب بين طلبة جامع الزيتونة و نُشطاء حركة «الشباب التونسي» و أصبحت منبرا سياسيا و فكريا ذا نفس مطلبي صريح، ثمَّ اشترك الزعيمان في إصدار جريدة أخرى أطلق عليها اسم «الاتّحاد الإسلامي»، التي **«ظهر عددها الأوّل يوم 19 أكتوبر 1911، فاندرجت الجريدتان ضمن تيّار الجامعة الإسلامية [420] إلى جانب نزعتهما الوطنية»** [421]. و ممَّا ميَّز التوجُّه الفكري للثعالبي و باش حانبة و رفاقهما هو أنَّهم كانوا جميعًا، من ناحية، ينتقدون مظاهر التخلُّف التي تطبع مجتمعهم و يطالبون مختلف شرائحه بالاقتداء بمسيرة الحضارة التي تشهدها أوروبا، و من ناحية أخرى، يؤكدون تشبُّثهم بانتمائهم و بتعلّقهم بالحضارة الإسلامية، و يُدافعون عن مقوِّماتها باستمرار و استماتة. و من النشاط الصحفي و الفكري انتقل هؤلاء المثقَّفون إلى العمل السياسي، فركَّزوا أوَّل نواة لتنظيم سياسي وطني أطلقوا عليه اسم «الحزب التطويري»، مستأنسين في ذلك بالحزب الإصلاحي التركي المُسَمَّى «حركة تركيا الفتاة»

[418] الهادي جلّاب في كتابه «علي باش حانبة».

[419] يقول نور الدين الدُّقّي في «سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصر (المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية)» : **«يُمكن أن نعتبر صُدور صحيفة Le Tunisien الناطقة باللغة الفرنسية في 7 فيفري 1907 البداية الرسمية لنشاط هذه الحركة»**، و يقول توفيق العيادي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث» : **«اعتُبرت سنة 1907 تاريخَ ميلاد "حركة الشباب التونسي" التي لم تأتِ من عدم، بل هي وليدة نشاط ثقافي و توعوي بدأ بعد سنوات قليلة من انتصاب الحماية** على يد نخبة من المثقَّفين التونسيين **الذين سُمُّوا من قبل المهيمنين بـ "الشباب التونسي" على قياس "الشباب التركي"»**. و يقول محمد لطفي الشايبي في «الحركة الوطنية التونسية و المسألة العُمّالية النقابية» : **«تضُمُّ حركة الشباب التونسي (1907-1912) الأخَوين علي و محمد باش حانبة، عبد الجليل الزاوش، حسن القلاّتي، محمد نعمان، عبد العزيز الثعالبي، الشاذلي درغوث، الصادق الزمرلي، البشير صفر، محمد الأصرم و حسونة العياشي»**.

[420] المقصود بـ «الجامعة الإسلامية» هنا هو «الاتّجاه الإسلامي الوحدوي» (Panislamisme).

[421] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

و مُركِّزين نظرياتهم على مبدإ الحوار مع السلطة الحامية لمنح السكّان (Jeunes Turcs) [422] التونسيين حق تعاطي الأنشطة السياسية في إطار المعاهدات و الاتفاقيات الممضاة بين الباي و الحكومة الفرنسية، معتبرين أنّ «**نظام الحماية حتمية تاريخية، بل و عامل تقدُّم، و لكنّهم كانوا يُندِّدون بتعدِّياته الصارخة و ينتظرون من السلطة الحامية إصلاحات حازمة، خاصّة في مجال التعليم، لإصلاح حالة أبناء بلادهم**» [423]. في هذا الخضمِّ السياسي و الفكري المتميِّز، اندلعت يوم 7 نوفمبر 1911 «أحداث الجلاّز»، و سببها أنّ مجلس بلدية الحاضرة، الذي كان بيد المستعمرين، قرَّرَ القيام بعملية تسجيل مقبرة المكان لتتمَكّن السكّة الحديدية من المرور منها، و لـ «**حمايتها من أطماع الإيطاليين من مستغلِّي المقاطع المجاورة**» [424]، بما يعني مصادرة تربتها و إمكانية إنشاء مُنتزه على أرضها أو بيعها لاحقًا في شكل مقاسِمَ لتشييد مساكنَ لفائدة أبناء الجالية الفرنسية، فأثار هذا القرار حفيظة أعيان المدينة و مشاعر المواطنين [425] الذين اعتبروه تعدِّيا على المقدَّسات و مسًّا من كرامة أهل البلد المسلمين، خاصّة وأنّ المقبرة «**تحظى عند التونسيين منذ القديم بالاحترام الكبير، بل بنوعٍ من التقديس، باعتبارها تضُمُّ رفاة عددٍ هامٍّ من العلماء و رجال الدين**» [426]، و يوجدُ بها مقامُ أحد أبرز الأولياء الذين يُؤمن ببركاتهم العديد من أهل تونس العاصمة، سيدي بلحسن الشاذلي، فجرت اشتباكات بين المتظاهرين و أعوان الأمن و سقط عددٌ من القتلى الأوروبيين، أغلبهم من الإيطاليين، و عددٌ من الشهداء التونسيين، فنتجت عن هذه المصادمات، و هي الأولى من نوعها منذ نهاية المقاومة المسلّحة في الجنوب، هَبَّةٌ شعبية شملت مختلف أحياء العاصمة و ضواحيها للتعبير عن الغضب و عن رفض تسلُّط القوّة المستعمرة و سياسة التمييز التي تنتهجها، فانتشرت أعمال الشغب و الاحتجاج، و عمَّت الفوضى أغلب أرجاء المدينة و أحوازها، ففرضت سلطات الحماية حالة الحصار، و ألقت القبض على خمسة و ثلاثين من المتظاهرين اعتبرتهم قادة «حركة العصيان» و أصدرت محاكمُها [427] سبعة

---

[422] نشأ هذا الحزب في أوائل القرن العشرين وحمل لواء المعارضة منذ سنة 1908 ضدّ السلطان عبد الحميد الثاني فأطاح به. استبدَّ زعماؤه بالحكم عند ارتقاء السلطان محمد الخامس (محمد رشاد) العرشَ، و بقي (أي الحزب) مسيطرا على مقاليد الحكم في الامبراطورية العثمانية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918. من أبرز قادته طَلْعت باشا و أنور باشا.

[423] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[424] أورده الهادي جلاّب في كتابه «علي باش حانبة»، مُضيفا أنّ تأويلات عديدة اتّصلت بهذا القرار البلدي، «**لكنّ أقرب التفسيرات للصحّة هي إنشاء خط حديدي يربط غار الدماء بورشات تونس البحرية و يمُرُّ بالمقبرة، و هذا ما يتطلّبُ إزالة قرابة 1500 قبر و تُربة حسب ما جاء في مذكّرة مؤرّخة في 9 أفريل 1910**».

[425] كان على جمعية الأوقاف (التي يُديرها مسلمون) أن تقوم هي نفسُها بتقديم طلب التسجيل باعتبار أنّ أرض المقبرة «حُبس»، غير أنّ رئيس البلدية و مدير الأشغال (وهما فرنسيان) هما اللذان قدّما الطلب المذكور، فزاد هذا الخطأ في تأزُّم الوضع و تأجيج المشاعر.
يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Personne ne conteste plus aujourd'hui que la mesure fut d'une maladresse insigne. Il fallut la retirer, trop tard pour que n'éclatât une émeute sanglante le 7 novembre 1911.

[426] عبد المجيد كريِّم في المُؤَلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[427] يقول Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie» :

Les débats occupèrent 48 audiences, du 3 au 30 juin : 71 accusés furent interrogés, 216 témoins entendus, et 14 avocats assurèrent la défense.

أحكام بالإعدام - سيُنفَّذُ اثنان منها على الشهيدَيْن المنوبي الجرجار و الشاذلي القطاري فجر يوم 26 أكتوبر 1912 في الساحة العمومية بباب سعدون - و تمَّ في ذات الوقت منع أغلب الصحف من الصدور. و لم تمض ثلاثة أشهر على هذه الأحداث، حتّى اندلعت أحداث أخرى، و ذلك يوم 8 فيفري 1912، بسبب وفاة طفل تونسي إثر دوسه من قِبل ترومفاي (tramway) العاصمة الذي يربط بين باب سويقة و باب سعدون و الذي كان يقوده سائق من جنسية إيطالية. و قد اكتسى هذالحادث صبغة خطرة للغاية، إذ رأى فيه التونسيون تعدِّيًا صارخا على حرمة البلد و كرامة شعبه و استفزازًا صريحا لمشاعر المسلمين، خاصّة و أنّه قد جدَّ بُعيد أحداث الجلاّز ببضعة أسابيع و تزامن مع الغزو الغاشم الذي تَعرَّضَت له الأراضي الطرابلسية «الشقيقة» من قبل القوات الإيطالية، كما تزامن مع احتلال مدينتَيْ فاس و وجدة و مُدُن أخرى بالمغرب الأقصى تمهيدا لوضع هذا البلد تحت الحماية الفرنسية (1912). و قد تسبَّبت هذه الأحداث المُتسارعة في إعادة حنين التونسيين إلى العلاقات التي كانت قائمة بين بلادهم و الباب العالي، و قَوِيَ لديهم، و بالخصوص لدى الطبقة المثقَّفة، شعورُ الاعتزاز بالانتماء إلى العالم الإسلامي، كما تسبَّبت الأحداث في تأجيج الضمائر و في طغيان شعور الحقد و الغضب تُجاه الغاصبين «الكفرة». و تعبيراً منهم عن سخطهم و غضبهم، قرَّر سكّان العاصمة، بإيعاز من «حركة الشباب التونسي» بزعامة علي باش حانبة [428]، مقاطعة الترومفاي و الامتناع عن اقتناء السلع الإيطالية، كما انتهز عمّال الشركة، صاحبة وسيلة النقل هذه، الفرصة للمطالبة بمنحهم أجورا تُساوي تلك التي يتمتَّع بها نُظراؤهم الإيطاليون. و بناءً على ذلك، قرَّر المقيم العام Gabriel Alapetite الردَّ بقوة على هذه التحرُّكات و حمَّل قادة «حركة الشباب التونسي» القسط الأوفر من مسؤولية تردِّي الوضع، متّهمًا إيَّاهم بالتآمر على السلطة القائمة، فأعلن القانونَ العرفي في كامل أرجاء البلاد و منع صدور الصُّحف و أذن بإلقاء القبض على عدد من العناصر القيادية، منهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و علي باش حانبة و المحاميان حسن القلاتي و محمَّد نُعمان، و إبعادهم. و قد بيَّنت حادثتا الجلاّز و الترومفاي أنَّ الانتفاضات التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت هي نتيجة حتمية لجملة من العوامل، منها أساسا تردِّي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لمختلف طبقات السكّان، و الشعور بالغُبن و بالاحتقان بسبب مصادرة الأراضي، و التسريع في نسق توطين العديد من المستعمرين الجُدُد من الفرنسيين و الإيطاليين بتونس، و هي عوامل تُفنِّدُ بوضوح «**ما ذهبت إليه سلطات الحماية عندما حاولت تضخيم دور العامل الديني لتُبيِّن أنَّ هذه الانتفاضة ليست إلاَّ مظهرًا من مظاهر التعصُّب الديني و أنَّ سياسة فرنسا الاستعمارية بريئة من كلِّ ما حصل**» [429]. و أمام تأزُّم الوضع و تواصل الحركات الاحتجاجية، و منها مقاطعة التُجّار و الحرفيين لجولة الباي في أسواق المدينة بمناسبة الاحتفال بليلة المولد النبوي الشريف (مارس 1912) و تنظيم مسيرات للمطالبة بإطلاق سراح موقوفي حادثة الترومفاي،

[428] يقول عبد المجيد كريِّم في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية»، إنَّ أحد مناضلي «حركة الشباب التونسي» أكَّد أنَّ علي باش حانبة و نُشطاء الحركة «**نفوا أن يكون لهم أي دورٍ في الأحداث، لكنَّ النجاح الواسع للتحرُّك و استمراريته جعلا الإدارة تعتقد في وجود لجنة سرِّية تُسيِّره و تُشرف عليه، و سرعان ما ألصقت التُهنة بقادة حركة «الشباب التونسي»**».

[429] توفيق العيادي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

حاولت السلطة الحامية امتصاص غضب السكّان، فاستصدرت من الباي قرارًا في إبطال ضريبة «المجبى» و أذنت لشركة الترومفاي بتحسين أجور عَمَلَتِها التونسيين، ثمَّ عَفَتْ عن أكبر القياديين الموقوفين. و قد تكون الدعوة التي وجَّهها رئيس الجمهورية الفرنسية Armand Fallières إلى محمد الناصر باي لأداء زيارة رسمية إلى فرنسا وحضور مراسم الاحتفال بعيد الثورة الفرنسية (14 جويلية 1912) مُندرجة في إطار مساعي الدولة الحامية لتهدئة الأجواء و طي صفحة أحداث الجلاّز و الترومفاي التي عاشتها تونس.

على الصعيد الخارجي، عاش العالم خلال فترة حكم محمد الناصر باي اندلاع الحرب العالمية الأولى و استمرارها لمدة تقارب الخمس سنوات، و وجدت تونس نفسها في هذه الحرب إلى جانب قوات الحلفاء (إنقلترا و فرنسا و روسيا و إيطاليا)، و جنَّدت سلطات الحماية ما بين ستِّين و ثمانين ألفا من التونسيين أرسلتهم إلى خطوط المواجهة ضدَّ قوات المحور في أوروبا، فقُتل منهم ما بين عشرة و خمسة عشر ألفا و جُرح كثيرون و انتُدب غصبا للعمل في المصانع و الحقول الفرنسية ما يقارب ثلاثين ألفا منهم [430]. و قد كان وقع هذه الحرب و وفاة هذا العدد الهائل من أبناء البلاد و بقاء مجموعة كبيرة منهم للعمل «الإجباري» في «بلاد الغربة» بمثابة الكارثة التي أصابت السكّان و أوجعت العائلات و زادت في حالة الاحتقان و الإحباط على مستوى جميع شرائح المجتمع التونسي آنذاك، و اعتُبرت «ضريبة دمٍّ» باهظة أفقدت تونس «**رصيدًا بشريًّا هامًّا أثَّر سلبيا بعد نهاية الحرب على سوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة**» [431].

و ممَّا تجدر الإشارة إليه خلال فترة هذه الحرب، أنَّ قادة الحركة الوطنية التزموا - دون الإعلان عن ذلك - شيئا من الهدوء النسبي و بقوا في شبه هدنة «ضمنية» تجاه سلطات الحماية إلى ما بعد نهاية الحرب، ثمَّ استأنفوا النشاط بداية من سنة 1918، و تحديدا على إثر إعلان الرئيس الأمريكي، Woodrow Wilson، المبادئَ الأربعة عشرة الشهيرة، التي أصبحت منذ ذلك التاريخ و لا تزال إلى الآن تحمل اسمه، و التي تَقدَّم بها في خطابه ليوم 8 جانفي 1919 أمام الكونغرس الأمريكي و ضمَّنها مجموعة من النقاط و الأسس الهادفة إلى إقرار السلم في العالم و إلى إعادة بناء أوروبا بعد الدمار الذي أصابها خلال الحرب، و بالخصوص النقطة الخامسة منها التي تنصُّ على مبدإ «**وضع إدارة عادلة للمستعمرات تُنَفِّذُ ما يُحقق مصالحَ سكانها**» و التي اعتبرها زعماء حركات التحرير في العالم، و منهم التونسيون، دعوةً صريحةً للاعتراف بالقوميات و لمنح الشعوب المستعمرة حقَّ تقرير مصيرها بنفسها. و في هذا المناخ الدولي المُتميِّز، بدأت فكرة تطوير «حركة الشباب التونسي» إلى حزب سياسي (سيُسمَّى لاحقا الحزب التونسي) تُخامر ذهن الزعيم عبد العزيز الثعالبي و رفاقه.

[430] في مُذكَّرة وزَّعها الوفد الثالث الذي أرسله الحزب الحر الدستوري التونسي إلى باريس سنة 1924 لملاقاة البرلمانيين اليساريين الفرنسيين يُذكر «**أنَّ 132.000 تونسي من مجموع مليوني ساكن قد ساهموا في الدفاع عن الجمهورية أثناء الحرب الكبرى، و قد قُتل منهم 45.000 تونسي**». أورده أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر»

[431] محمد لطفي الشايبي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

كان أوّل تحرُّك خارجي قام به الوطنيون التونسيون هو توجيه مذكرة إلى الرئيس الأمريكي Wilson بمناسبة زيارته إلى العاصمة الإيطالية روما في ربيع 1919، آملين أن يجدوا لديه أذُنا صاغية و أن يلقوا لذلك مساندة تلقائية لدى الرأي العام الأوروبِّي، لكنَّ هذا المسعى لم يأتِ أُكله، أوّلا لأنَّ الرئيس الأمريكي بدا و كأنَّه «**يرى أنَّ المسألة التونسية (تُعتَبَرُ) من ضمن قضايا فرنسا الداخلية**» [432]، و ثانيا لأنَّ قادة الجمهورية الثالثة بفرنسا، و بالخصوص على مستوى السلطة التنفيذية، كانوا غير مقتنعين بمُقترح Wilson، و بطبيعة الحال غير مكترثين بمطالب الشعب التونسي إطلاقا، بل «**إنَّ الحكومة الفرنسية اعترضت على كلِّ مشاركة تونسية في مؤتمر السلم**» [433]. لذلك، قرَّر زعماء الحركة الوطنية الالتجاء إلى البرلمانيين اليساريين الفرنسيين، فتمَكّنوا من إسماع صوتهم من خلال مذكرة - صيغت على غرار المذكرة الموجَّهة إلى الرئيس الأمريكي - تمَّت تلاوتها في مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي المنعقد خلال شهر أفريل 1919. و في خطوة ثانية أوفدوا في جويلية من السنة نفسها زعيمهم، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، إلى باريس و أوكلوا إليه مهمَّة القيام بالمساعي و الاتّصالات الكفيلة بإيصال صوت تونس إلى مختلف الأوساط الفرنسية، المثقفة منها و الشعبية. و قد مثَّل المؤتمر الأممي للسلم الذي احتضنته مدينة Versailles سنة 1919 مناسبة سانحة مكّنت الثعالبي من القيام بالعديد من الاتصالات و اللقاءات بوفود البلدان المشاركة للتعريف بمطالب الشعب التونسي. و قد شجَّعته على ذلك أصداء المساعي و التحرُّكات التي قام بها في لندن الزعيم سعد زغلول، رئيس حزب «الوفد» المصري، في نوفمبر 1918 للتفاوض بشأن حصول بلاده على الاستقلال، فسعى من ناحيته إلى أن يقتدي بهذا الزعيم و أن ينتهج الأساليب ذاتها التي اعتمدتها الحركة الوطنية المصرية. و بالرغم من كثافة الاتصالات التي قام بها و من محاولاته توسيع نطاق تحرُّكه ليُكسبه بُعدا مغاربيا و ذلك بواسطة بعث «لجنة لتحرير تونس و الجزائر» اشترك في تركيزها مع أحد أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري، فقد كانت حصيلةُ نشاطه متواضعة، ذلك أنَّ أغلب المؤتمرين كانوا يتجنَّبون إحراج حليفتهم فرنسا، معتبرين أنَّ مبادئ الرئيس الأمريكي Wilson لا تنطبق سوى على الأمم الأوروبِّية الشرقية التي تَعرَّضَت إلى عمليات الغزو التي قامت بها الجيوش الألمانية و الجيوش النمساوية - المجرية آنذاك.

انتهز الزَّعيم عبد العزيز الثعالبي فرصة إقامته بالعاصمة الفرنسية فشرع في تحرير كتابه «تونس الشهيدة»، «**و هو مؤلَّف جماعي** [434] **صدر بباريس في بداية 1920، و جاء ليُندِّد بما ارتكبه النظام الاستعماري من مظالم في شتَّى الميادين، كما تضمَّن تأكيدا قاطعا على الوجود**

[432] عبد الحميد الهلالي في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[433] محمد لطفي الشايبي في «الحركة الوطنية التونسية و المسألة العُمّالية النقابية». و «مؤتمر السلم» هو المؤتمر الذي احتضنته ضاحية Versailles الباريسية خلال سنة 1919 و الذي خصَّصه الحلفاء المُنتصرون لاقتسام الغنائم التي خلَّفتها القوى المُنهزمة و لإنشاء عُصبة الأمم (SDN, Société des Nations).

[434] يقول محمد لطفي الشايبي في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث» : «**خلافًا للرأي السائد، فإنَّ هذا الكتاب... ثمرةُ مجهود ثلّة من أعضاء الحزب التونسي أمثال الصادق الزمرلي و المنصف المستيري و علي كاهية. و قد تكفَّل زعيم الحركة الوطنية بصياغته بمعيَّة أحمد السقَّا استنادًا إلى المذكَّرات و التقارير التي أمدَّهما بها رفاقُهما بتونس**».

التاريخي لأمّة تونسية و دولة تونسية لها إسهاماتها الكبيرة في الحضارة الإنسانية» [435]، و دَحَضَ الإدّعاءات القائلة بأنّ الاستعمار يُمكِّن من تمدين و تثقيف السُكّان المحلّيين، و طالب بالفصل بين السلطات و بإنشاء مجلس منتخب يضمُّ ستّين عضوا [436] ليكون بمثابة السلطة التشريعية. و قد صدر الكتاب في نسخته الأولى باللغة الفرنسية «بدون توقيع» [437] تحت عنوان «La Tunisie Martyre, ses Revendications» و شارك في كتابته عبد العزيز الثعالبي و صديقه أحمد السقّا. و اعتبر الثعالبي في هذا الكتاب، كما في مقالاته الصحفية و لقاءاته، أنّ أولوية الأولويات بالنسبة إلى الشعب التونسي هي المطالبة **«بدستور يضمن تمثيلا ديمقراطيا للمتساكنين من تونسيين و فرنسيين»** [438]، فقطعَ بذلك مع برنامج «المُشاركة» (politique d'association) الذي نادت به في وقت ما «حركة الشباب التونسي». و استئناسًا بما جاء في «تونس الشهيدة»، تولّى قادة الحركة الوطنيّة صياغة جملة من المطالب تولّوا رفعها إلى محمد الناصر باي و إلى المقيم العام Alapetite و إلى رئيسَيْ غرفتَيْ البرلمان الفرنسي في باريس. و تماشيا مع ما ورد في هذا الكتاب، و اعتبارا لعدم تمكن الثعالبي و رفاقه من الحصول على مساندة الدول الأوروبية لمطالبهم المتعلقة بالتحرير الكامل للبلاد، و اعتبارًا كذلك لهزيمة اليساريين الفرنسيين في الانتخابات البرلمانية - و هم الذين كان زعماء الحركة الوطنية مُعوِّلين عليهم لإسماع صوتهم و إبلاغ مطالبهم - آثر الزعيم التونسي العدول عن مطلب إنهاء نظام الحماية المفروض على تونس و عبَّرَ عن قبوله بأن تواصل فرنسا «الحماية الخارجية للبلاد» مقابل الاكتفاء، في مرحلة أولى على الأقل، بالمطالبة بتمكين أبناء البلد من أخذ نصيبهم من الوظائف العمومية و إقرار حرية الصحافة و تكوين الجمعيات و سن إجبارية التعليم. و قد وجّه الثعالبي رسالة في هذا المعنى إلى رفاقه و أنصاره في تونس عن طريق صديقه أحمد توفيق المدني و أشار عليهم بتعويض نواة **«الحزب التونسي (الذي كان حركة نخبوية** [439]**) بحزب له قاعدة شعبية عريضة و هياكل محكمة التنظيم و برنامج يتجاوب مع الظروف و المعطيات المُستجدّة، و تُرَكِّزُ أُسُسُه على المطالبة بدستور يُمكِّن التونسيين من**

---

[435] توفيق العيادي في مقال بعنوان «تاسيس الحزب الدستوري، الظرفية الداخلية و الخارجية» صدر بكتاب «الزّعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و تجديد الفكر الديني» (سلسلة آفاق إسلامية).

[436] يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

On ne saurait s'étonner que Thaalbi, pour qui l'ère des beys réformistes représentait l'âge d'or, ait puisé son inspiration dans le Pacte Fondamental (1857) et dans la Constitution (1861). «La Tunisie martyre» reprit, en l'adaptant aux conditions nouvelles, l'essentiel de la constitution, notamment en ce qui concerne le Conseil Suprême dont le chiffre même de soixante membres fut respecté.

[437] عبد الحميد الهلالي في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[438] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[439] يُفيد أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر» بأنّ **«قادة الحزب** (كانوا)**، عند نشأته عل الأقل، في معظمهم من أصيلي العاصمة التونسية».**

الضمانات الأساسية» [440] و يُطلق عليه اسم «الحزب الحرّ الدستوري التونسي» [441]، فتمّ المطلوب و انعقدت الجلسة التأسيسية لهذا الحزب [442]، الذي سيعيش ما يُقارب القرن، خلال شهر مارس 1920 [443]. و بعد أيام قلائل من انبعاث هذا الكيان السياسي، التحق أوّل وفد دستوري رسمي بالزعيم عبد العزيز الثعالبي بباريس لمشاركته في تحرُّكاته و أنشطته السياسية هناك، كما بادرت قيادة الحزب الفتية بإسماع صوتها لدى كبار المسؤولين بالبلاد، بايًا و سلطةً حامية، و لدى المنظمات و الرأي العام بالخارج، و ذلك بإرسال عدد من البرقيات و العرائض و اللوائح. و ممّا ميّز حكم محمد الناصر باي في هذه الفترة أنّ هذا الباي تفاعل مع تحرُّكات قيادة الحزب الحر الدستوري التونسي، فاستقبل بقصره وفدًا دستوريا يضمُّ عددًا من أساتذة جامع الزيتونة و من الوجهاء و رجال الصحافة و القضاة و الموظّفين، و استمع إلى طرحهم بكامل العناية و تبنّى قسطا من مطالبهم، ثمّ طلب من سلطات الحماية أن تُلبّيها **«و أوكل إلى نجله محمد المنصف باي مهمّة ربط الصلة بينه و بين رجال الحركة الوطنية، و قد قام الأمير الشاب بجميع المهمّات**

---

[440] توفيق العيادي في مقال بعنوان «تاسيس الحزب الدستوري، الظرفية الداخلية و الخارجية» صدر بكتاب «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و تجديد الفكر الديني» (سلسلة آفاق إسلامية).

[441] يقول المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien :

Le parti prit d'abord le nom de Parti Libéral Tunisien, puis on lui ajouta «constitutionnaliste» pour insister sur sa principale revendication.

[442] يُفيد المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien بأنّ بعث «الحزب الحر الدستوري التونسي» قد تمّ بعد سلسلة من الجلسات انعقدت في غياب عبد العزيز الثعالبي الذي كان بباريس، و حضرتها مجموعة من «الشباب التونسي»، منهم عددٌ من القُدامى، مثل حسن القلاتي و حمُّودة المستيري و أحمد الصافي، و كذلك عدد من حديثي العهد بالعمل السياسي، مثل صالح فرحات و امْحَمّد شْنيق و الطاهر بن عمّار و أحمد السقّا و غيرهم.

[443] تختلف جلُّ المصادر و الدراسات حول التاريخ «الدقيق» لانبعاث الحزب الحر الدستوري التونسي، ذلك أنّ أحمد القصّاب يعتبر في كتابه «تاريخ تونس المعاصر» أنّ يوم 15 جوان 1920 هو يوم ولادة هذا الحزب، و كذلك Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie»، إذ يقول :

Trois pétitions identiques (ont été) présentées le 15 juin 1920, simultanément, au Bey, au Résident Général ainsi qu'aux présidents de la Chambre et du Sénat à Paris. A la même date, le journal arabe Sawab, de M'hamed Jaïbi, parut avec ce titre : "Le Destour (Constitution) à Tunis". Cette date marqua l'entrée officielle du Parti Destourien dans la vie politique.

و يرى المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien أن تاريخ 6 جوان 1920 هو الأصح، إذ يقول :

Les premières réunions eurent lieu du 1er au 5 février et le 6 mars. La denière réunion, considérée par la suite comme fondatrice, eut lieu le 6 juin 1920, au domicile de Hammouda Mestiri.

و ورد في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية»، في الصفحات الأخيرة (كرونولوجيا 1964-1881) أنّ تاريخ تأسيس هذا الحزب هو 18 مارس 1920، على أنّ عبد الحميد الهلالي يقول في الكتاب نفسه : **«تمّ الإعلان عن ميلاد الحزب الحرّ الدستوري التونسي في شهر مارس من سنة 1920»** دون تحديد اليوم، و يقول توفيق العيادي في مقال بعنوان «تأسيس الحزب الدستوري، الظرفية الداخلية و الخارجية» صدر في كتاب تحت عنوان «الزّعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و تجديد الفكر الديني» (سلسلة آفاق إسلامية) : **«بإيعاز من عبد العزيز الثعالبي، وقع التفكير في تعويض الحزب التونسي، الذي كان حركة نخبوية، بحزب له قاعدة شعبية عريضة، فتمّ ذلك في مارس 1920»**، كذلك دون تحديد اليوم، و يورد الحبيب بولعراس المعلومة بالمعنى ذاته في كتابه Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution و يوردها كذلك علي المحجوبي في كتابه Les origines du Mouvement National en Tunisie, 1904-1934

المناطة بعهدته على أكمل وجه» [444]. كما أنَّ محمد الناصر باي لم يتردَّد، حين اشتدت الأزمة بين زعماء الحركة الوطنية و سلطة الحماية، في التلويح بتقديم تنازله عن العرش في حالة ما إذا لم تستجب سلطات الحماية للمطالب المرفوعة إليه و المقدَّمة إلى المقيم العام كما سيأتي بيانه.

لم تكن سُلَطُ الحماية راضية عن إقامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي بباريس، كما لم تكن مُرتاحة لما ورد في كتابه «تونس الشهيدة»، و قاسَمَها موقفَها هذا نشطاءُ الأحزاب الفرنسية ذات النزعة اليمينية، و خاصَّة منهم حزب «المُستعلين على الأهالي» أو «المُتفوِّقين» (Les prépondérants) [445]، فاعتبرت أنَّ عبد العزيز الثعالبي يدعو إلى الفتنة و يحثُّ على العنصرية العرقية، و ألصقت به قضية بتهمة «التآمر على أمن الدولة»، ثمَّ أذنت بإلقاء القبض عليه في أواخر جويلية 1920 و بترحيله إلى تونس حيث أودع السجن. و تبعا لهذ الوضع الجديد، اتَّجه زملاء الثعالبي، الذين كادت عزائمهم تنهار، نحو تليين مواقفهم و اعتماد أسلوب تهدئة للأجواء مع سلطات الحماية و مع الحكومة و البرلمان الفرنسيَّيْن. و تنفيذا لهذا الخيار، تحوَّلَ في ديسمبر 1920 وفدٌ دستوري ثانٍ برئاسة الطاهر بن عمَّار [446] لاستئناف الحوار مع الطرف الفرنسي بهدف الوصول إلى صياغة دستورٍ للبلاد التونسية و محاولة تحسين العلاقات مع السلطات الفرنسية من خلال تعديل المطالب التونسية، و انتهز رئيس الوفد فرصة وجوده بباريس لنشر مقال بجريدة «Le Temps» الفرنسية بتاريخ 30 جانفي 1921 طرح فيه المطالب الوطنية في صياغة جديدة، قائلا بالخصوص : **«فلتُوفِّر لنا** (أي فرنسا) **بسخاء المعارفَ الأدبية و العلمية و المهنية التي بدونها سنكون مُعرَّضين للبقاء في أسفل السافلين إلى أبد الدهر، و لتُهيِّء منا شعبا من الكهول، أي شعبا رشيدا سيكون شقيقا للشعب الفرنسي كما لو كان الأمر يتعلَّق بأسرة واحدة»** [447]. و قد عقَّبت الجريدة المذكورة على هذا القول بالدعوة من

---

[444] حمَّادي الساحلي في تقديم كتاب الصادق الزمرلي «تونس في عهد المنصف باي».

[445] يقول Serge La Barbera في كتابه (Les Français de Tunisie 1930 - 1950) :

Le principal adversaire du parti SFIO de Tunisie est le groupe dit des «Prépondérants», colons importants, possesseurs de grands domaines, industriels capitalistes qui exercent une influence sur la société protectorale, qui contrôlent et confisquent la vie politique à travers le Grand Conseil où ils sont dominants et la «Dépêche Tunisienne» où s'exprime leur point de vue sous forme d'une pensée qui semble unique.

[446] هو الطاهر بن الحاج محمد بن الحاج علي بن عمَّار، ولد بتونس في 25 نوفمبر 1889 وتوفي في 10 ماي 1985. عائلته أصيلة واحة زلطن بالأراضي الطرابلسية. زاول تعليمه الابتدائي و الثانوي بالمعهد العلوي، ثمَّ التحق بمعهد Carnot، لكنَّه انقطع عنه إثر وفاة والده سنة 1907 و اضطر إلى الانصراف إلى النشاط الفلاحي. بدأ ينشط في الحقل السياسي قُبيل الحرب العالمية الأولى عندما تعرَّف على خير الله بن مصطفى و عبد الجليل الزاوش من «حركة الشباب التونسي». شارك سنة 1920 في تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، و أسندت إليه في ديسمبر 1920 - جانفي 1921 رئاسة الوفد الثاني الذي أرسله الحزب لتقديم المطالب التونسية إلى السلطات الفرنسية بباريس. انتخب سنة 1928 رئيسا للحجرة الفلاحية بالشمال و دخل المجلس الكبير. غداة الخطاب الذي ألقاه Mendès France في قرطاج يوم 31 جويلية 1954 و أعلن فيه منحَ تونس استقلالها الداخلي، عُيِّن وزيرا أكبر (12 أوت 1954) و ترأس الحكومة التفاوضية الأولى، فتوصَّل في 3 جوان 1955 إلى صياغة اتفاقيات الاستقلال الداخلي و إمضائها مع الطرف الفرنسي. في 17 سبتمبر 1955 وقع التجديد له على رأس الوزارة الكبرى، فأصبح رئيسا للحكومة الثانية (أوَّل حكومة متجانسة) و قاد المفاوضات التي أفضت في 20 مارس 1956 إلى حصول تونس على الاستقلال التام. انتهت مهمَّتُه على رأس الحكومة أواسط أفريل 1956 و خلفه الزعيم الحبيب بورقيبة.

[447] أورده أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

جانبها إلى منح التونسيين الترضيات التي أجمعوا على المطالبة بها «لأنَّ الشعب التونسي طيب القلب» [448]. و قد نتج عن هذا التحوُّل في علاقة الحزب الدستوري بالحكومة الفرنسية أن حظي الوفد بلقاء بعض البرلمانيين، في مقدّمتهم Edouard Daladier، الزعيم الراديكالي، كما التقى بـ Georges Leygues، رئيس مجلس الوزراء، ثم بخلفه Aristide Briand و بـ Lucien Saint، المُقيم العام المُعيَّن حديثًا و الذي لا يزالُ ساعتها بباريس. و بعد حوالي الشهر من هذه الزيارة، و تدعيما لهذا التوجُّه الجديد، التقى وفدٌ يضمُّ أربعين من أعيان البلاد، يتقدَّمهم أحمد الصافي، عضو قيادة الحزب، بالمقيم العام الجديد بعد أيَّامٍ من مباشرته لعمله بتونس، و قدَّموا له قائمة المطالب التونسية، فكان اللقاء إيجابيا إلى حدٍّ ما، إذ بادر Lucien Saint برفع حالة الحصار التي كانت سارية المفعول منذ أحداث الترومفاي، كما تعهَّد بالنظر في المطالب المقدَّمة باتّجاه إنجاز بعضها، على أنَّه «**رفض النقطتين الأُوليين من برنامج الحزب و المتعلِّقتين بإنشاء مجلس استشاري و حكومة مسؤولة أمامه بتعلَّة أنَّ ذلك يتناقض مع مبدإ الحماية**» [449].

كانت انعكاسات هذا الوضع الجديد على الحزب سيئة و كادت أن تنخر أسسه و تعصف بأركانه، ذلك أنَّ رفاق عبد العزيز الثعالبي، و بالخصوص المجموعة التي كوَّنت أوَّل وفد دستوري انتقل إلى خارج البلاد، قد خارتْ عزائمهم و انتابهم الخوف باعتقال زعيمهم، فانقلب عليه بعضهم، منهم حسن القلاَّتي، الذي أصبح من أنصار سياسة التشريك و صار يدعو إلى اجتناب التصادم مع سلطات الحماية و مع البرلمانيين الفرنسيين و أعلنَ قبولَه الاكتفاء بإصلاحات تدريجية. و كنتيجة لهذا الخلاف الذي عقبته حملة شرسة لتبادل التهم و الانتقادات، و حتَّى الاستهزاء، بين الطرفَيْن المتنازعَيْن، انشقَّ حسن القلاَّتي عن الحزب الحر الدستوري و أسَّسَ في 16 أفريل 1921 حزبا آخر سمَّاه «الحزب الإصلاحي»، ثمَّ سارع بتكوين وفد من أنصاره و تقابل مع المقيم العام ليُعبِّر له عن تعلُّق حزبه و مناضليه بنظامِ الحماية و ليُقدّم له لائحة من المطالب. و تكريسا لخلافه مع رفاقه السابقين، أصبح حسن القلاَّتي في علاقة تعاون مع الحزب الاشتراكي الفرنسي، ثمَّ انضمَّ إليه الزعيم الآخر محمد نعمان الذي لم يتردَّد، منذ الأيام الأولى من التحاقه بهذا الحزب الجديد، في اتِّهام الثعالبي بسوء التصرُّف في موارد الحزب و بانتهاج سياسة الإعجاز في صياغة المطالب الوطنية. و من ناحيته، عَدَّ المقيم العام الخلافات التي ظهرت على امتداد صائفة سنة 1921 داخل صفوف الحزب من أكبر نجاحاته الشخصية، و اعتقَدَ بأنَّ ذلك من شأنه أن يُيسِّر عمله و يُؤكِّد نجاح النظام الحمائي في تونس. غير أنَّ حقيقة الوضع ستُبيِّنُ «**أنَّ هذا الانشقاق لم يلحق بالدستور ضررًا كبيرا، ذلك أنَّ المنشقِّين، الذين وُصفوا بالملحدين و الخونة، لم يتمَكّنوا من تعبئة الأنصار و لا الصُّحف**» [450].

[448] قالت Le Temps الفرنسية في عددها بتاريخ 2 فيفري 1921 : «Le peuple tunisien a du coeur». أورده Louis Périller في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne

[449] محمد لطفي الشايبي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[450] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

على مستوى العلاقات الرسمية بين تونس المحميَّة و فرنسا الحامية في عهد هذا الباي، تجدر الإشارة إلى أنَّ رئيس الجمهورية الفرنسية Armand Fallières أدَّى زيارة إلى تونس في أفريل 1911 حظي خلالها باستقبال رسمي و شعبي. و خلال حفل الاستقبال الذي انتظم بالمناسبة، عبَّر له محمد الناصر باي عن سعادته و سعادة أهل بيته بالإنجازات التي تحققت في تونس بفضل عناية الدولة الحامية و جَدَّدَ لضيفه ولاءه و استعداده للتعامل مع ممثّل الدولة الفرنسية في تونس[451]. و على هامش الزيارة، منحَ الرئيس الفرنسي أوسمة لبعض الضبَّاط و الإطارات الفرنسيين الذين تميَّزوا بتفانيهم في تكريس الحماية و تجسيمها على أرض الواقع، و كذلك لبعض القيّاد و المسؤولين التونسيين الذين أظهروا أكثر من غيرهم ولاءهم و طاعتهم لسلطة الحماية.

تولّى محمد الناصر باي من ناحيته ردَّ الزيارة في السنة الموالية، و بعد بضع سنوات (27 أفريل 1922) قام الرئيس الفرنسي Alexandre Millerand بزيارة إلى تونس قادما من الجزائر على متن القطار، فخصَّه محمد الناصر باي باستقبال لا يقلُّ حرارة عمّا طبع زيارة سلفه Fallières المشار إليها سابقا، و نظّم له استقبالا شعبيا في أسواق العاصمة ليطّلع بنفسه على متانة الروابط بين دولته و تونس. و بالمناسبة، شدَّد الرئيس Millerand، الذي كان قد بدأ زيارته بالمغرب، المحميَّة الجديدة، و مرَّ بالجزائر، المستعمرة منذ أكثر من تسعين سنة، و ختمها بتونس، المحمية منذ أكثر من أربعين سنة، على متانة العلاقات بين فرنسا و «مستعمراتها» و على «نُبل الرسالة الإنسانية و الحضارية» التي تضطلع بها فرنسا في هذه البلدان، كما عبَّر عن ارتياحه للتعاون و الانسجام اللذين تتميَّز بهما العلاقات بين سكّان البلد (Les indigènes) و الفرنسيين الوافدين .(Les colons)

بخصوص هذه الزيارة، يُذكر أنَّ أزمة حادَّة اندلعت قبلها بثلاثة أسابيع و كادت تتسبَّبُ في إحداث إشكالٍ فريدٍ من نوعه منذ انتصاب الحماية الفرنسية. ذلك أنَّ محمد الناصر باي أقدَمَ في 5 أفريل 1922 على التهديد بالتنازل عن العرش. و سببُ ذلك أنَّه أصبح، و يُساندُه في موقفه أبناؤه الأربعة و عددٌ من رجالات بلاطه، لا يُخفي انحيازه لنظرية الدستوريين و مساندته لمطالبهم، و ذلك ما لم تستسغه سلطات الحماية بطبيعة الحال و ما أدّى إلى تأزّم العلاقة بينه و بين المقيم العام، و إلى خلقِ جوٍّ من سوء التفاهم و التوتّر بلغ ذروته بعد صدورِ حديث خاص نُشر على أعمدة جريدةِ «Le petit journal» الفرنسية و نُسب كذبا و غدرا إليه. و مُلخَّصُ هذه الحادثة هو أنَّ مراسل الجريدة المذكورة التقى بالباي، في إطار الإعداد لزيارة الرئيس الفرنسي Millerand لتونس، ليأخذ منه تصريحا. و عندما صدر العدد المتضمِّن للتصريح

[451] جاء في كلمة ألقاها محمد الناصر باي خلال مأدبة الغذاء التي نظّمها على شرفه ضيفُه الرئيس Fallières ما يلي :
La famille husseinite s'honore d'avoir étroitement collaboré à cette grande œuvre. Pour ma part, je suis heureux de donner mon concours sans réserves au représentant de la France qui m'est particulièrement chère, et je saisis avec empressement, Monsieur le Président, l'occasion qui m'est offerte pour renouveler directement au chef de l'Etat français les assurances d'amitié et de loyal concours que je vous ai données lors de mon avènement au trône beylical.

أورده حاتم القروي في مقال نُشر على الموقع الإلكتروني : espacemanager.com

(22 مارس 1922) تَبَيَّنَ أنَّ الصحفي نَسب لرئيس الدولة التونسية تصريحات تُفيدُ بأنّه يرفض مطالبة الحزب الحر الدستوري بسنٍّ دستورٍ للبلاد [452] و لا يقبل بتفريق السلط و بالمساواة بين الموظّفين التونسيين و نُظرائهم الفرنسيين، كما أنّه - دائمًا حسبما ورد في المقال - لا يرى داعيا للمطالبة ببرلمان منتخب بصفة مباشرة من الشعب، مُعبِّرًا عن رضاه بما تحقق لتونس في جميع المجالات بفضل الحماية الفرنسية. و بخصوص الحياة السياسية في البلاد و أنشطة الأحزاب، نسبَ المقال إلى الباي انتقادَه للإيديولوجيا الشيوعية باعتبارها منافية لمبادئ الإسلام، و ذلك بالقول : **«لا مكان في بلادي للشيوعية، و ليست الاعتبارات التي اقتضت وجودها في روسيا موجودة في بلادنا و لا الأحوال متشابهة، و فوق ذلك فإنَّ الشعب التونسي شعب مُتديِّن و عريق في الإسلام، و هو بعيد عن الإباحية و هَدْم التقاليد»** [453]. و مُباشرة إثر صدور المقال المُشَوَّه، حدثت ضجة كبيرة هزَّت أركان البلاد و أحدثت حرجا في علاقات الباي الطيِّبة مع زعماء الحركة الوطنية، قادة الحزب الحر الدستوري، و كذلك مع النشطاء الشيوعيين التونسيين [454] الذين كانوا، هُم كذلك، يُنادون بإعطاء الشعب التونسي حقوقه المدنية و السياسية، فتأثَّر الباي شديدَ التأثر بهذه التُّهم الكاذبة، و سعى إلى إلزام وزرائه بنفي ما نسبته إليه الصحيفة، لكنّه لم يحصل على نتيجة تُذكر [455]. في المُقابل، تيقّن مُعظمُ قادة الحزب الحر الدستوري، و كذلك الأمراء الحسينيون[456] و العديد من أعيان البلاد و مشايخها و إطاراتها، بأنَّ المقال قد تمَّ تحريره و تحريفُ محتواه بإيعاز من الكاتب العام للحكومة، Gabriel Puaux، و بتواطؤٍ مع الوزير الأكبر الطيب الجلّولي و مدير التشريفات خير الله بن مصطفى و المترجم الرسمي للبّاي، كما اتَّضح أنَّ الصحفي الذي نشر التصريح لم يكُن له في الحقيقة حديثٌ أو حوارٌ مع الباي كما هو معهود في مثل هذه

---

[452] أورد المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien مقتطفات من المقال المنسوب افتراءً لمحمد الناصر باي، منها ما يلي :

Fidèle au passé, confiant dans l'avenir, je ne puis donc m'associer aux espoirs du Parti Constitutionaliste. Il n'y a donc pas encore de place en Tunisie pour une constitution, mais seulement pour des réformes sagement étudiées et appliquées.

و يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Qui plus est, les déclarations attribuées au Bey furent présentées comme une proclamation officielle.

[453] أورده صالح الخرفي في كتابه «عبد العزيز الثعالبي».

[454] يقول علي المحجوبي في كتابه Les origines du Mouvement National en Tunisie, 1904-1934 :

L'entretien paru dans ce journal parisien le 22 mars 1922 attribue à Mohamed En-Naceur des propos hostiles non seulement aux communistes, mais aussi aux destouriens.

[455] يقول المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien :

Une vague de mécontentement à l'égard du Bey déferla sur le pays. Le Bey apprit cela et se rendit compte de la manœuvre dont il avait été l'objet. Il demanda à ses ministres de démentir ses propos ; ils s'abstinrent de le faire. Le Bey se sentit humilié par le refus de ses ministres.

[456] يؤكّد محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation على أنَّ أحد هؤلاء الأمراء، الذي كانت له مكانة متميّزة لكنّه لم يذكر اسمه، أسَرَّ إلى المقيم العام الفرنسي Lucien Saint بأنّه إنّما أمضى على وثيقة المساندة لمحمد الناصر باي من باب «الاحترام لكبير البيت الحسيني» و ليس لقناعته بجوهر الموضوع الكامن وراء قرار محمد الناصر باي التنازل عن العرش، أي المطالبة بدستور للبلاد.

المناسبات، و أنّ كلّ ما جرى بينهما خلال اللقاء إنّما هو مُجَرَّد تبادل لأحاديثَ عابرة و تعاليق عفوية حول مسائل و مواضيع غير ذات أهمّية و لا صلة لها بالشأن السياسي.

بناءً على ماحدث، عبَّر قادة الحزب الحر الدستوري و النُشطاء السياسيون، و كذلك المُثقَّفون و الوُجهاء و المشايخ، بكامل التلقائية عن مساندتهم لمحمد الناصر باي و تعاطفهم معه، فشعُرَ بشيء من الارتياح و الاطمئنان، و قرَّرَ بعد أقلَّ من أسبوعين من صدور المقال، أي في 3 أفريل 1922، دعوة المقيم العام، Lucien Saint، إلى مقابلته لإعلامه بعزمه التنحّي عن العرش، و قد كان قبل ذلك دعا أبناءَه محمد المنصف و حسين و الهاشمي و امْحَمَّد و طلب منهم أن يُقسموا بأن لا يتولّى أحدٌ منهم الكرسيَّ بعده ما دام حيًّا. فَهِمَ المُقيم العام بأنَّ المقال الذي نشرته صحيفة Le Petit Journal هو السبب الرئيسي لهذه الأزمة، فحاول قُصارى جُهده كتمان السرِّ لِئَلاَّ يتسبب ذلك في تعكير أجواء زيارة الرئيس الفرنسي المرتقبة، و كذلك ليأخذ ما يكفيه من الوقت لتطويق الأزمة و لإيجاد الحلّ المناسب لها. لكن ما حدث في اليوم الموالي أطاح بحساباته و زاد في إحراجه، ثمَّ ألجأه إلى استعمال لغة الشدَّة و التهديد. فقد انتشر الخبر بسرعة فائقة و اتَّضحت الحقيقة و المواقف لدى الخاصّ و العام في كامل أرجاء البلاد، و هبَّ قادة الحزب مركزيا و محليا، و كذلك المواطنون و الموظفون و العُمّال لمساندة بايهم و الوقوف إلى جانبه أمام مؤامرات سلطة الحماية و غدر الوزراء [457]، فانتظمت يوم الأربعاء 5 أفريل 1922، في سابقة لم تشهد البلاد مثلها منذ انتفاضة سنة 1881، مظاهرة حاشدة بدعوة من قيادة الحزب، كما شنَّ العاملون في كلّ القطاعات، باستثناء المصالح الإدارية، إضرابًا عامًّا شُلَّت بمفعوله الحركة الاقتصادية بتمامها و كمالها. و مباشرة من مكان المظاهرة **«سار الشعب على الأقدام من تونس إلى المرسى في مسيرة مهيبة ليُعلن وقوفه إلى جانب الناصر باي»** [458]، و تَقدَّمَ الحشودَ الجماهيرية وفدٌ من قيادة الحزب يترأسه الشيخ الصادق النيفر، و توجَّه الجميع إلى قصر الباي في المرسى لتحيَّة محمد الناصر باي و لتجديد المساندة له [459]، فسُرَّ بهذا الموقف و اعتبره انسجاما محمودًا بينه و بين أبنائه، و تعهَّد لزائريه بإبلاغ طلبات قيادة الحزب و رغبات الشعب إلى من يهمُّه الأمر. و قد **«أثارت هذه المقابلة غضب الوزير الأوَّل، الطيب الجلُّولي... الذي عاتب الوفد على المثول أمام الباي في غيابه... و استياءَ المقيم العام... الذي انتقد رفعَهم العريضة للباي بدون استشارته»** [460].

[457] يقول علي المحجوبي في كتابه Les origines du Mouvement National en Tunisie, 1904-1934 :
Pour les dirigeants destouriens, la prétendue interview du Bey au Petit Journal et la publicité que lui donne la Résidence Générale constituent un véritable complot dont le but est de séparer le bey de son peuple, voire de «combattre le peuple au nom du Bey».

[458] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[459] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Le Destour va soutenir le Souverain lorsqu'il entre en conflit en 1922 avec la Résidence Générale....Pour la première fois dans l'histoire de la dynastie husseinite, l'accord est total entre le peuple et son prince.

[460] أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس في «الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنية».

مثّل الحَدثان اللذان عاشتهما تونس يوم 5 أفريل 1922 - المظاهرة و الإضراب العام - مؤشّرًا و رسالةً لم تخفَ أهميتُهما على سلطات الحماية، ذلك أنّ المقيم العام شعُر بأنّ الأزمة قويت بالتفاف الشعب، و خاصّة الطبقة الشغيلة، حول الباي، لذلك قرّر التحرُّك شخصيا و استأذن رئيسَ مجلس الوزراء الفرنسي، Raymond Poincarré، للتحوُّل بنفسه إلى قصر الباي بهدف البحث عن مخرج يُنهي المسألة و يُجنّب الطرف الفرنسي تأزُّم الوضع و استفحاله في وقت يستعدُّ فيه رئيس الجمهورية لزيارة محميَّة بلاده، و هي الزيارة المبرمجة ليوم 27 أفريل، أي على بُعد ثلاثة أسابيع فقط من هذه الأحداث، فردَّ رئيس الوزراء بسرعة فائقة على طلب المقيم العام بالإيجاب و أوصاه بعمل ما في وسعه لبلوغ المطلوب [461]. و بناء على ذلك، طلب Lucien Saint مقابلة الباي فكان له ما أراد، و جرت المقابلة دون حضور الوزير الأكبر، على عكس ما جرت به العادة منذ 1881، و حاول المقيم العام خلالها استعمال أسلوب الإقناع و التهدئة لإثناء الباي عن عزمه التنحّي عن الكرسيّ، فعبَّر له محمد الناصر باي عن عدم ارتياحه المطلق للعمل مع بعض معاونيه، و بالخصوص الوزير الأكبر و مدير التشريفات، اللذين يتَّهمهما بالخيانة و الغدر، و كذلك عدم اطمئنانه لتصرُّفات Gabriel Puaux، الكاتب العام للحكومة، الذي قال عنه إنّه متواطئٌ مع الوزراء الذين خذلوه، و أفاد زائرَه بأنّه يرغب في التخلُّص من منظورَيْه المذكورَيْن في أسرع الأوقات. و بعد نقاش طويل، امتزج فيه اللين المُصطنع بالتهديد المُقنَّع، عرض Lucien Saint على الباي للإمضاء مشروعَ بيان يتراجع بمقتضاه عن عزمه التنحِّي عن كرسيِّ الإيالة، فعبَّر محمد الناصر عن استعداده للاستجابة لهذا الطلب شريطة أن يتسلَّم المُقيم العام من يده لائحة بها ثماني عشرة نقطة تتضمَّن جملة من المطالب التي يراها ضرورية ليُواصل مهامَّه، و هي لائحة مستوحاة من اللائحة التي أعدَّها الحزب الحر الدستوري و رفعها إليه منذ أيَّام قلائل [462]. فجرى بين الرجلين نقاش مُطوَّل، حاول خلاله المقيم العام استغلال إرهاق الباي و ظهور أعراض المرض عليه، لفرض وجهة نظره، و ذلك ما تمَّ فعلا، إذ وقَّع محمد الناصر باي المشروع المعروض عليه، لكنْ دون أن يتسلَّم Lucien Saint قائمة النقاط الثماني عشرة منه «من اليد إلى اليد» (de main à main)، فاستلمها المترجم ثمَّ سلَّمها بدوره إلى المُقيم العام في نهاية اللقاء.

ظنَّ Lucien Saint أنَّه نجح في تطويق الأزمة و عزم مباشرة بعد لقائه بالباي على تهدئة الأجواء و أعطى تعليماته في هذا الاتّجاه إلى المراقبين المدنيين و إلى سامي الموظَّفين الفرنسيين، كما اقترح على حكومة بلاده اعتماد أساليب «الترضية و الترغيب» في تعاملها مع باي تونس، كلُّ ذلك

[461] ورد في مذكّرة الردّ التي أرسلها رئيس الوزراء الفرنسي إلى المقيم العام ما يلي :

Veuillez faire savoir à Son Altesse que j'insiste personnellement de la façon la plus vive pour qu'elle ajourne sa décision jusqu'après le voyage de Monsieur le Président de la République. Vous insisterez que Son Altesse renonce à un projet qui, dans les circonstances, serait commenté d'une façon facheuse et dont, en tout état de cause, nous éprouverions les plus sincères regrets.

(أورده المنصف الدلاّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien)

[462] من أهم النقاط المدرجة باللائحة : المطالبة بسلطة تشريعية منتخبة و بحكومة مسؤولة (أعضاؤها و معاونوهم تونسيون)، و تعيين الوزير الأكبر من قِبل الباي، و إلغاء الأمر المتعلّق بالتجنيس، و إقرار مبدإ إجبارية التعليم، و بعث جامعات تونسية، و اعتماد القوانين الفرنسية المرتبطة بحرِّية الصحافة و الاجتماعات في تونس، و عدم تدخُّل أيِّ طرف في شؤون العائلة المالكة، ما عدا الباي نفسه.

تحسُّبا لأيٍّ إشكال أو إحراج قد يُعكِّر أجواء الزيارة الرئاسية المرتقبة، غير أنَّ آماله في استرضاء الباي تبخَّرت مرَّة أخرى عندما علم بعد لقائه به ببضع ساعات بأنَّ أبناء الباي لم يكونوا راضين عن تراجع والدهم عن عزمه التنحِّي، فخشي أن يتأزَّم الوضع من جديد، و ذلك ما حدث فعلا، إذ دعاه الباي للقائه «بسرعة و لأمر هام»، فما كان منه في البداية إلاَّ أن يختار عدم الاستجابة في الحين و أن يُرجئَ اللقاء لبضعة أيَّام، ظنًّا منه أنَّ تصرُّفَه هذا سيجعل الكلمة الأخيرة له. في هذه الأثناء، تأزَّمت العلاقات بين قادة الحركة الوطنية و سلطة الحماية و عقدت قيادة الحزب اجتماعا مفتوحا للمطالبة باستجابة القوَّة الحامية للائحة النقاط الثماني عشرة و هدَّدت بتفجير الوضع من خلال تنظيم مظاهرة ثانية حاشدة، فأسرع Lucien Saint إلى مقابلة الباي، فطلب منه محمد الناصر رفع الحظر المفروض على صحيفة الحزب، «الصواب»، و أعاد على مسامعه عزمه تغيير الوزير الأكبر و مدير التشريفات قبل زيارة الرئيس Millerand و سلَّمه مذكّرة في الغرض. و كما كان الشأن في اللقاءات السابقة، تعنَّت المقيم العام و أصرَّ على رفضه المُطلق للائحة الطلبات الدستورية رغم تشديد الباي مرَّة أخرى على ضرورة قبولها و الاستجابة لها. و لمَّا استفحل الوضع و قرُب موعد زيارة الرئيس الفرنسي لتونس، قرَّرت الحكومة الفرنسية قبول مبدإ إبعاد المسؤولَيْن المذكورَيْن، على أنَّها اقترحت أن يكون ذلك بصفة تدريجية، أي أن يتمَّ التعديل الوزاري بعد زيارة رئيس الجمهورية - بالتنسيق مع المقيم العام بطبيعة الحال - و أن «يُغَيَّبَ» الرَّجلان خلال الزيارة الرئاسية، إمَّا بمنحهما عُطلة أو بإيفادهما في مهامَّ بالخارج.

انتهى إذن «الصراع» بين الشقَّين، و انقلب الوضع لصالح Lucien Saint، و من ناحيته «**أصدر الحزب بلاغا إلى الأمَّة التونسية بانتهاء الأزمة و دعا البلاد إلى فتح الأسواق و إعادة الأعمال إلى ما كانت عليه و إقامة الزينات في كلِّ مكان ابتهاجا برجوع عاهل البلاد إلى عرشه و أيضا للحفاوة برئيس الجمهورية، ضيف تونس**»[463]. و قد ساعد على انتهاء الأزمة بهذا الشكل عاملان اثنان، هما أوَّلاً تدهور الحالة الصحِّية للباي و ما نتج عن ذلك من إضعاف لإرادته للتصدِّي للموقف الفرنسي المتصلِّب، و ثانيًا بروز انشقاقات - مرَّة أخرى - داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الذي آخَذَ البعضُ من قيادييه زعيمَهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي على طريقة تعامُله مع سلطات الحماية، فاعتبروا أنَّ تحدِّي فرنسا و تهديدها لا يُجديان نفعا في مثل هذه الظروف.

مباشرة بعد نهاية ما سُمِّي بأزمة 5 أفريل، اتَّخذ المقيم العام جملة من القرارات، منها منع جريدة «الصواب»، لسان الحزب، من الصدور، و معاقبة كبار المسؤولين الذين «تورَّطوا» في المظاهرة. و في المقابل، فَرَضَ على الباي بعض التعيينات و التسميات لمكافأة أعضاده الذين ساندوا سلطات الحماية و حاولوا التصدِّي لقيادة الحزب و سعوا إلى منع تنظيم مظاهرة 5 أفريل، منهم الطيب الجلُّولي، الذي مُنح رُتبة «وزير أكبر شرفي» و عُيِّن نجلاه حسين و عبد العزيز واليَيْن (قائدين) على كلٍّ من جربة و قابس، و خير الله بن مصطفى، الذي عُيِّن على

[463] صالح الخرفي في كتابه «عبد العزيز الثعالبي».

رأس إدارة الأحباس و مُنح وسام La Légion d'Honneur و رُتبة «أمير أُمراء» من يد رئيس الجمهورية الفرنسية شخصيا. و منذ ذلك الحين أصبح محمد الناصر باشا باي في شبه رُتبة دُنيا أمام السلطات الفرنسية التي وجد نفسه رهن إشاراتها و طوعَ أوامرها، فصار يشعُر بالضيم و الكبت، خاصّة وأنّه شخصيا لم يسلم من «العقاب»، إذ «استقدَمَهُ» رئيس الجمهورية الفرنسية إلى مقرِّ إقامته أيّام زيارته إلى الإيالة ليُؤنِّبه و يلومَه عمّا صدر عنه و عن أبنائه، كما أنّه لم يزُره بقصره كما تقتضيه الأعراف. و قد تكون هذه الأحداث أثّرت في حالته الصحّية و النفسية و تسبَّبَت في انهيار قُواه و إصابته في مناسبتين متتاليتين بشلل جزئي.

تُوفّي محمد الناصر باشا باي يوم الاثنين 10 جويلية 1922، أي بعد «حادثة» التنازل عن العرش و ما تبعها من أحداث و أزمات و بعد زيارة الرئيس Millerand بأقل من ثلاثة أشهر، فآل الكرسيُّ الحُسيني إلى ولي عهده و ابنِ عمِّه محمد الحبيب باي.

119 – محمد الحبيب باشا باي – 16

بن محمد المأمون بن حسين بن محمود باي

تولّى محمد الحبيب باي كرسيَّ تونس يوم الاثنين 10 جويلية 1922 بعد وفاة ابن عمِّه محمد الناصر، و هو الباي الثاني من السلالة الحسينية، بعد علي باشا بن محمد بن علي تركي، الذي لم يكن والده بايا مباشرا للسلطة، و قد تربّى في حضن عمِّه محمد الصادق باي بعد وفاة والده محمد المأمون الذي يُشاع بأنّه لم يمُت موتة طبيعية، إذ يُرجَّحُ أنَّ أخاه محمد الصادق باي قد أذن باغتياله غيلة بسبب بعض الشكوك التي حامت حوله، كما كان فعل من قبلُ مع أخيه الآخر محمد العادل و بعض كبار رجال الدولة، أمثال الجنرال رشيد و إسماعيل السنّي صاحب الطابع [464].

خلال فترة حكم محمد الحبيب باي، عرفت تونس بعض «الإصلاحات» الطفيفة، شملت بالخصوص المجالَيْن المهني و الإداري، من ذلك بعثُ حجرتين مهنيتين تُغطِّيان قطاعَيْ الفلاحة

[464] في هذا الموضوع يقول محمد الصالح مزالي في L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :
Quand l'esprit se reporte aux mœurs en usage en ce temps-là, à la faculté avec laquelle on recourait au «mauvais café» et autres expédients aussi prompts que discrets, quand on évoque le souvenir de Adel Bey, du Général Rachid et de Ismail Essounni et autres victimes de l'arbitraire, on est prêt à accepter la vraisemblance des hypothèses les plus horribles.

و بخصوص هذه الحادثة، أورد علي الشنوفي في كتاب «الوزير خير الدين و معاصروه» نصّ رسالة من قنصل الدانمارك بتونس إلى وزير خارجية بلاده مؤرّخة في 12 أكتوبر 1867 يقول فيها : «**إنّ قتل إسماعيل السنّي و الجنرال رشيد قد أحدث في الرأي العام ضجّة كبرى، و هما براءٌ من التُهمة الموجّهة ضدّهما،** (و هذا القتل) **لم يكُن له من سبب سوى ثأر شخصي أخذه منهما مصطفى خزندار و رغبة في الأموال التي ستُصادر**».

و الصناعة، و إلغاء «المجلس الشوري» القديم و تركيز «المجلس الكبير» (أو الأكبر) مكانه في 13 جويلية 1922، و هو هيكل مُنتخب بشكل غير مباشر، أي أنّه مُنبثق من مجالس الجهات و المشيخات و مجالس الأعمال، و يضمُّ مجموعتين غير متساويتين من النوّاب التونسيين و الفرنسيين و يرأسه المقيم العام، و تتمثّلُ مشمولاتُه في النظر في ميزانية الدولة و اقتراح المشاريع في قطاعات التسيير و التنمية و إبداء الرأي في الاتّفاقيات و العقود التي تُبرمها الدولة. و قد ظهرت منذ نشأة هذا المجلس نقاط ضعف ستكون لها انعكاسات على مستوى ردود فعل الطبقة المثقّفة من أبناء البلاد، و بالخصوص في صفوف قادة الحركة الوطنية، من ذلك أنَّ القسمٍ «الأهلي» منه يضمُّ ثمانية عشر عضوا يُمَثّلون أكثر من مليونَيْ ساكن، أي بِمُعدَّل نائب عن كلٍّ 111.000 ساكن، بينما يضُمُّ القسم «الفرنسي» أربعين عضوا ينوبون أقلَّ من واحد و سبعين ألفا من أفراد الجالية الفرنسية، أيَ بِمُعدَّل نائب عن كلّ 1.800 فرنسي مقيمٍ، هذا بالإضافة إلى أنَّ حوالي نصف أعضاء المجلس غير منتخبين من قبل المجالس الجهوية و المحلّية و المهنية، و كذلك أنَّ الناخبين أنفسهم غيرُ منتخبين، أي غيرُ ممثّلين لمنظوريهم. كُلُّ هذه الإصلاحات، التي سمِّيت بـ «إصلاحات 1922» و التي أقرَّها محمد الحبيب باي، هي في الحقيقة من استنباط و صُنع المقيم العام Lucien Saint الذي انتهز الظروف السائدة آنذاك - باي حديث العهد في حاجة إلى الدعم المادّي و الأدبي و حزب تخترقه الصراعات و المنافسات - لإملائها على الباي، و هي إصلاحات كان فكّر في وضعها خلال الأيّام الأخيرة من ولاية محمد الناصر باي، لكن وفاة هذا الباي منعته من اتّخاذها.

من أهمِّ الأحداث التي جدَّت في فترة محمد الحبيب باي على الصعيد الخارجي ثورة مصطفى كمال أتاتورك (1922) التي أطاحت بالنظام السلطاني في تركيا و أنهت الخلافة العثمانية (1924). و لهذا الحدث تأثيره المباشر في وضع الإيالة التونسية، ذلك أنَّ الرابطة التي كانت بين الباب العالي و تونس، و التي انتهت «فعليا» (*de facto*) بُعيد انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، قد زالت بصفة رسمية (*de jure*) إثر انهيار السلطنة و نهاية الخلافة. و قد لوحظ أنَّ بقايا رموز العلاقة الخاصَّة التي كانت بين الإيالة و السلطنة قد بدأت في الاندثار منذ انتصاب الحماية، أي قبل حوالي ثلاثين سنة، دون أن تصدر بشأنها إجراءات قانونية أو ترتيبية، من ذلك إنهاء عادة الدعاء للسلطان العثماني من أعلى المنابر و العدول عن استعمال اللغة التركية من قبل مصالح المراسم الرسمية.

في المجال السياسي، استمرَّت الأزمة التي عاشتها الإيالة في نهاية عهد محمد الناصر باشا باي، و فقد الدستوريون حظوظهم في الوصول إلى مبتغاهم، فـ «**بموت محمد الناصر ضاع أمل من الآمال التي كان يُعلّقها الحزب الدستوري على إمكانية تحقيق مطالبه في كنف الشرعية**» [465]، و تَبَيَّنَ منذ اللحظات الأولى لتولّي خلفه محمد الحبيب باي كرسيَّ السلطة أنَّ هذا الباي، البالغ من العُمُر خمسا و ستّين سنة، سيكون مُطيعا لسلطات الحماية و على أتمِّ الاستعداد لإرضاء

[465] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

طلباتها. و «**مع حلول سنة 1923، أصبح الحزب مُفكَّكَ الأوصال، قد دبَّ في صفوفه الفتور و أوهنته الخلافات و تنكّر له العديد من الأنصار و قَلَّ نفوذ مؤسِّسِه عبد العزيز الثعالبي الذي ظلَّ متمسِّكا بالدستور فأُرغم على الخروج من البلاد تحت ضغوطِ المقيم العام**» [466] و تحت رغبةِ رفاقه أنفُسهم في التعجيل برحيله ليتصرَّفوا في الحزب كما يشاؤون، و كذلك تحت تأثير محمد الحبيب باي الذي خيَّره بين العدول عن تعاطي السياسة نهائيا أو الهجرة إلى الخارج، فغادر البلاد في 26 جويلية 1923 في رحلة طويلة ستدوم أربع عشرة سنة و ستشمل عددا من البلدان و الأقطار الأوروبية و العربية و الآسيوية [467].

في غياب الشيخ عبد العزيز الثعالبي إذن، أصبحت الساحة السياسية الدستورية في حالة تفكُّك و كثرت الانقسامات و انسلخ العديد من القياديين البارزين من الحزب، أمثال امْحَمَّد شْنيقْ و الطاهر بن عمَّار، و تباينت مواقف القادة حول ما سُمِّي بإصلاحات 1922، و التي تمَّ التعرُّض إليها آنفا، فرفضها الحزب و أصدر في شأنها منشورًا بيَّن فيه أنَّ هدَفَها الوحيد هو إلحاق تونس بفرنسا بصفة هيكلية و نهائية، ثمَّ شنَّ حملة مكثَّفة للتعبير عن موقفه منها، فأصدر قادته سلسلةً من الافتتاحيات و المقالات الصحفية في هذا المعنى، و وجَّهت هياكله المركزية و الجهوية و المحليِّة كَمًّا هائلا من البرقيات و الرسائل إلى المقيم العام و إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية للغرض نفسه. في المقابل، اعتبر الحزب الإصلاحي، بزعامة حسن القلاَّتي، أنَّ إصلاحات 1922 هي شكلٌ من أشكال تشريك الشعب في الحياة العامَّة للبلاد و مدخلٌ لإعداده للمشاركة في تسيير شؤون وطنه بالتعاون مع سلطة الحماية [468]، و هو موقف كان ذات الحزب عبَّر عنه منذ الأيَّام الأولى التي تلت الإعلان عن الإصلاحات و نَشْرَهُ في الصحافة. و بذلك، أصبح Lucien Saint يشعر، بل واصل الشعور، بأنَّ من إيجابيات سياسته أنَّه، من ناحية، صار يفرض إرادته على باي البلاد دون أيِّ عناء، و من ناحية أخرى، بدأ يجني ثمار الانشقاقات التي تنخر صفوف الحركة الوطنية، و صفوف الدستوريين على وجه الخصوص. غير أنَّ ارتياحه لما اعتبره مكسبًا و غُنمًا لفائدته و لفائدة نظام الحماية لم يُثن الدستوريين عن عزمهم على مزيد تركيز هياكل حزبهم القاعدية - التي أطلقوا عليها مُسمًّى سيظلُّ قائمًا إلى أوائل سنة 2011، و هو مُسمًّى «الشُّعب الدستورية» - و مزيد توسيع رقعة إشعاعهم في جميع أرجاء الإيالة ريفًا و مُدُنًا، و رُبَّما زادت سياسة المقيم العام، و من ورائها مواقف محمد الحبيب باي، في عزمهم إسماع صوتهم و التعبير عن رفضهم لكلِّ ما من شأنه أن يُهيِّأ لطمس الهوية التونسية

---

[466] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

[467] توجَّه الثعالبي إلى إيطاليا و اليونان و تركيا و مصر ثمَّ إلى المملكة العربية السعودية و اليمن و فلسطين و الأردن و الهند، و انتهى به المطاف في العراق، حيث مكث أكثر من خمس سنوات و أصبح من الأصدقاء المُقرَّبين للملك فيصل بن الشريف حسين، و خصَّصَ جزءًا كبيرا من وقته لتدريس التشريع و الفلسفة الإسلامية في جامعة آل البيت. بعد مُدَّة، أغلقت سلطات الاستعمار البريطاني هذه الجامعة، فأوفده ملك العراق إلى القاهرة ليتولَّى خُطَّة مُرافق لبعثات الأوقاف الطُلاَّبية العراقية بمصر، فأقام بها حتَّى سنة 1933، ثمَّ شرع في القيام برحلة أخرى طويلة حملته إلى كلٍّ من عَدَن و الهند و تايلاندة و الفلبين و ماليزيا و سنغفورة و الصين، ثم رجع إلى القاهرة، و توجَّه بعدها إلى القدس، و من هناك قفل راجعا إلى بلاده، التي وصلها أوئل جويلية 1937.

[468] لم يُعمِّر «الحزب الإصلاحي» طويلا إذ اضمحلَّ بعد انتخابات المجلس الكبير و دخل طَيَّ التاريخ بعد أقل من سنتين عن بعثه.

و لتسليم البلاد كلّيا للدخلاء الفرنسيين. في هذا الإطار، عبّرت قيادة الحزب الدستوري عن رفضها القطعي لقانون التجنيس الذي أصدره محمد الحبيب باي في 20 ديسمبر 1923 بطلب من Lucien Saint، و الذي يمنح الجنسية الفرنسية آليا لكلّ الأجانب المولودين بالبلاد التونسية من أبَوَيْن أجنبيَيْن، بما يعني - و ذلك ما فهمه الدستوريون - أنّ البلاد ستُصبح في أمد غير بعيد فرنسية بنسبة مرتفعة و أنّ سُكّانها الأصليين سيجدون أنفسهم غرباء في بلادهم. و قد فرضت سلطة الحماية هذا القانون الجائر، أوّلا بتعلّة التصدّي للخطر «الديموغرافي» الإيطالي [469]، و ثانيا لتحييد بعض القيادات الوطنية المُثقّفة من خلال إغرائهم بـ «كسب» الجنسية الفرنسية و التمتُّع بميزاتها. و للتعبير عن رفضها هذا، اعتمدت قيادة الحزب وسيلة الصحافة المكتوبة و شنّت حملة واسعة للتنديد بهذا القانون و للمطالبة بإلغائه. و قد تميّز من بين المشاركين في الحملات الصحفية المناضل الدستوري و أحد أشهر روّاد الإصلاح في البلاد، الطاهر الحدّاد [470]، الذي أصدر سلسلة من المقالات على أعمدة جريدة «الأمّة» ندّد فيها بهذا الإجراء الذي اعتبره «نكثًا للعهد». و في مرحلة ثانية، تبنّت المجموعة الدستورية تحرُّكات الزعيم النقابي، محمد علي الحامّي [471]،

[469] كان عدد الإيطاليين بتونس خلال الفترة من تاريخ انتصاب الحماية الفرنسية إلى نهاية ثلاثينات القرن العشرين يفوق عدد الفرنسيين بكثير، إذ بلغ 11.000 سنة 1881 مقابل 700 فرنسي، ثمّ 21.000 مقابل 9.500 سنة 1891، ثمّ 71.000 مقابل 24.000 سنة 1901، ثمّ 78.000 مقابل 40.000 سنة 1911 و وصل إلى 84.000 مقابل 54.000 سنة 1921، ثمّ تساوى العددان في حدود 91.000 سنة 1931، و أصبح بعد ذلك عدد الفرنسيين أرفع إلى أن وصل إلى 160.000 فرنسي سنة 1951 مقابل 84.000 إيطالي. (من كتاب Louis Périller، المقيم العام الفرنسي السابق، بعنوان La conquête de l'indépendance tunisienne).

[470] هو الطاهر بن علي بن بلقاسم الحداد، أصيل حامّة قابس، وُلد في 4 ديسمبر 1899 بالعاصمة و نشأ في وسط متواضع و تلقّى تعليمه بالكُتّاب ثم بجامع الزيتونة حيث حصل على شهادة التطويع، ثمّ أصبح يعمل بالجمعية الخيرية. التحق بمدرسة الحقوق العليا التونسية سنة 1921. بدأ حياته بكتابة المقالات و التعاليق في صحُف «الأمّه» و «مُرشد الأمّة» و «إفريقيا»، ثمّ اختاره الشيخ عبد العزيز الثعالبي ليكون من بين مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسي و كلّفه بالدعاية و الإعلام. عندما عاد الزعيم النقابي محمد علي الحامي إلى تونس، أصبح عضدَه الأيمن و شاركه سنة 1924 في تأسيس «جامعة عموم العملة التونسية». و تعبيراً منه عن مساندته للطبقة العُمالية، اهتمّ بالتأريخ للحركة النقابية، فأصدر سنة 1927 كتابا بعنوان «العُمّال التونسيون و ظهور الحركة النقابية»، ثمّ انكبّ على ملف الأسرة و نادى بتحرير المرأة، فأصدر سنة 1930 مؤلّفه الشهير «إمرأتنا في الشريعة و المجتمع»، فأثار به ضجّة كبيرة داخل البلاد و خارجها، و انقسم المفكّرون و السياسيون و الصحافيون بشأنه بين مؤيِّد و مُنتقد، فاتُّهم بالكفر و الإلحاد و مُنع من الحصول على شهادة الحقوق و حُرم من العمل. نتيجة لهذه الحملات و تواصلها، آثر الانزواء و العزلة و لزم بيته إلى أن توفي في 7 ديسمبر 1935. بعد الاستقلال، تحولت أفكاره إلى قوانين و مجلّات، و أُحييت ذكراه و أُطلق اسمه على عديد الشوارع و المساحات العمومية و دور الثقافة. في ديسمبر 2015، و بمناسبة إحياء الذكرى الثمانين لوفاته، منحه رئيس الدولة التونسية "وسام الجمهورية" و ألغت وزارة العدل (بعد الوفاة، à titre posthume) قرار شطبه من سلك عدول الإشهاد الذي اتّخذه ضدّه وزير العدلية، الطاهر خير الدين، في 18 ديسمبر 1930. تقول دلندة الأرقش في «محنة الحدّاد و أحلام جيل» (إصدار الكريديف) : «**لم يعُد الحدّاد إلى التاريخ إلاّ بعد الاستقلال، و بالتحديد عندما انتصر المشروع الإصلاحي التحديثي و أصدرت "مجلّة الأحوال الشخصية" في أوت 1956 كأوّل إصلاح اجتماعي جوهري في تونس، فاستفاقت الذّاكرة من نسيانها، و كان الحدّاد أوّل اسم يعود من الماضي عندما أعلن الزّعيم الحبيب بورقيبة أنّ الحدّاد كان على حق و خصومَه كانوا على باطل**».

[471] هو «**محمد بن علي بن المختار الغفاري، من بني زيد بجهة الأعراض... المعروف بامْحَمّد علي الحامّي. وُلد في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، و على أقصى تقدير سنة 1890، بالقصر بحامّة قابس**» (من كتاب أصدره حفيظ الطّبّابي بعنوان «محمد علي الحامي 1890-1928»). أجبرته أوضاعه المعيشية الصعبة و وفاة والدته إلى الهجرة مبكرا إلى العاصمة، فتحوّل إليها و سكن في حي باب الجزيرة و اشتغل في السوق المركزية (فندق الغلّة) كعامل. تعرّف من خلال عمله على زوجة قنصل النمسا فأدخلته في خدمة زوجها. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سافر إلى تركيا حيث أصبح قريبا من أنور باشا، زعيم حركة « الاتّحاد و الترقّي»، ثمّ إلى ألمانيا حيث تمكّن من متابعة مرحلة تعليمية و تحصّل على شهادة في الاقتصاد السياسي. عاد إلى تونس سنة 1924 و شرع في تأطير إضرابات العُمّال في العاصمة و في عددٍ من المُدُن الأخرى و انخرط في العمل السياسي و النضالي مع ثلة من المثقفين المستنيرين، أمثال الطاهر الحداد

العائد حديثا من الخارج، و انضمَّ العديدُ من المناضلين الدستوريين، من بينهم الطَّاهر الحدَّاد، إليه، و شاركوا قيادة الحركة النقابية الفتية في تنظيم سلسلة من الإضرابات في كلٍّ من بنزرت و صفاقس و تونس خلال صائفة 1924 و خريفها، كما ساهموا معها في تركيز النواتات الأولى لهياكل نقابية قاعدية و قطاعية في المدن المذكورة، ثُمَّ تُوِّج التعاون بين الحزب و حركة محمد علي الحامِّي بإحداث «جامعة عموم العملة التونسيين» في ديسمبر 1924، فكانت أول منظمة نقابية تونسية ترى الوجود منذ القدم. على أنَّ بعض المصادر [472] ترى أنَّ الحزب الحر الدستوري التونسي قد عرف أزمة جديدة في هذا الظرف بالذَّات، ذلك أنَّ أعضاءه اختلفوا بخصوص موقفهم من إحداث المركزية الشغيلة المذكورة، إذ بقدر ما كان المناضلون الدستوريون الناشطون صُلب القواعد الحزبية مُتحمِّسين لانبعاثها، بقدر ما ظهرت بعض الاحترازات على مستوى القيادة التي لم يَرَ بعض أفرادها فائدة في هذا الهيكل الجديد، رُبّما لقلَّة وعيهم بنجاعة العمل النقابي [473]. و قد كاد هذا التصدُّع داخل الحزب حول مسألة أولاها الرأي العام مكانة متميِّزة باعتبارها السبيل الأمثل - إلى جانب العمل الحزبي و المقاومة - للتعبير عن مطالب الشعب و للتأثير على سلطات الحماية و على الباي، أن يُفقد الحزب شعبيته و يتسبَّب في ذوبانه لأنَّه حاد عن رسالته من خلال عدم وقوفه إلى جانب العُمَّال، أي الأغلبية الساحقة من أبناء البلاد، في نضالهم. و من مُخلَّفات هذه الأزمة كذلك أنَّ الطَّاهر الحداد دخل في خلاف مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب بسبب إجبارهم لزعيمهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي على مغادرة البلاد كما سلف الذكر، ثمَّ ازدادت القطيعة عمقا حين اتَّهم الحدَّاد الحزبَ بالتورُّط في المكيدة التي دبَّرتها سلطات الحماية لوأد التجربة النقابية الرَّائدة التي عاشتها البلاد على أيدي محمد علي الحامِّي و رفاقه.

بالرغم من هذا الوضع داخل العائلة الدستورية، واصل قادة الحزب تحرُّكاتهم في الداخل و في الخارج، فأرسلوا في نوفمبر 1924 وفدا دستوريا ثالثا إلى باريس برئاسة أحمد الصافي، و كلَّفوه بالاتِّصال بالبرلمانيين المتعاطفين مع القضية التونسية بهدف إعادة ربط الصلة بالسلطات الفرنسية بعد انقطاعها منذ أزمة أفريل 1922، كما أوكلوا إليه مُهمَّةَ رفع المطالب التونسية إلى الحكومة الفرنسية الجديدة. و قد شَجَّعَهم على هذا التحرُّك و خَلَقَ في أنفسهم شيئا من التفاؤل نجاحُ المترشَّحين اليساريين في الانتخابات النيابية الفرنسية التي جرت في ماي

و الطاهر صفر و محمود بورقيبة و أحمد توفيق المدني و أحمد بن ميلاد. في جوان 1924 أحدث «جامعة عموم العملة التونسيين»، فمثَّلت مصدر قلق لسلطات الحماية و للنقابات الفرنسية في ذات الوقت، و نتج عن ذلك أنَّ الإدارة الفرنسية بتونس خطَّطت للقضاء عليها و اتَّهمته بالجوسسة لفائدة بلد أجنبي، ثمَّ اعتقلته و مجموعةً من رفاقه و حاكمت جميعهم بتهمة التآمر على الأمن الداخلي و قضت بنفيهم. انتهت رحلة منفاه بالسعودية حيث استقرَّ نهائيا و اشتغل في قطاعات التعليم الحر و التجارة و سياقة سيارات الأجرة إلى أن تُوفِّي في حادث مرور في 10 ماي 1928 و دُفن في جدَّة.

[472] المنصف الدلاَّجي في كتابه Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien

[473] يرى محمد الصيَّاح في كتاب Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36 في سياق حديثه عن نهاية محمد علي الحامِّي أنَّ الحزب الدستوري ساهم إلى جانب أطراف أخرى في اتِّهامه بالتآمر على أمن الدولة، إذ يقول :

L'unanimité se fit contre lui : les syndicats français, les socialo-communistes, les réformistes de Guellaty et le Destour le dénoncèrent sans ménagement et justifièrent pratiquement contre lui l'accusation classique de «complot contre la sûreté de l'état».

1924 في فرنسا و التي عُيِّن إثرها Edouard Heriot، السياسي اليساري، رئيسا لحكومة أغلبُ أعضائها اشتراكيون، فتسنَّى للوفد أن يُوزِّع مذكرة ضمَّنها مُطالبةَ المجموعة اليسارية البرلمانية بالدعم و المساندة للقضية التونسية مقابل ما قدَّمه أبناء الوطن خلال الحرب العالمية الأولى من تضحيات جسام، كما ضمَّنها اعتراضَ الحزب علىٰ ما سُمِّي بـ «إصلاحات 1922» و تجديدَ النقاط التسع التي كان الدستوريون قد رفعوها إلى سلف محمد الحبيب باي، محمد الناصر الباي، الذي بدوره كان قد «سلَّمها» إلى Lucien Saint، المقيم العام، بعد أن جعلها ثماني عشرة نقطة، كما تمَّت الإشارة إليه آنفًا. و قد حرص أعضاء الوفد الدستوري على إبراز مدى تطابق طلباتهم مع روح معاهدة الحماية و نصِّها، مؤكِّدين عزمهم على مراجعة تعاونهم مع الشيوعيين و اختلافهم معهم، آملين من خلال ذلك الحصولَ على أوسع مساندة ممكنة لمساعيهم، غير أنَّ أعضاء الوفد لم يحظوا بالاستقبال من قبل السلطات الفرنسية، و لم يتمكَّنُوا سوى من مقابلة وزير المُستعمرات الذي أعلمهم صراحة بـ «**استحالة القيام بإصلاحات ما لم يكفَّ الدستوريون عن التعامل مع الشيوعيين و ما دام الأمن لم يستتبّ بالبلاد التونسية**» [474]، ما يعني أنَّ حصيلة مهمَّتهم كانت في النهاية خالية من أية نتيجة إيجابية.

بُعيد عودة أعضاء الوفد الدستوري إلى أرض الوطن و انتشار خبر إخفاق مهمَّته بباريس، أعلنت قيادة الحزب عن تخلِّيها عن مُساندة المركزية النقابية و قطعت علاقاتها بالشيوعيين، و بالتوازي، اندلعت موجة من المظاهرات و الاحتجاجات تخللتها أعمال شغب قام بها المناضلون الدستوريون في مختلف أحياء العاصمة للتعبير عن خيبة أملهم إزاء موقف الحكومة الفرنسية و عن تنديدهم بسياسة الشدَّة و التعسُّف التي انتهجتها الإقامة العامَّة، و تواصلت حالة عدم الاستقرار على هذا النحو، إلى أن أصدر المقيم العام Lucien Saint بتاريخ 29 جانفي 1926 قراراته الشهيرة المُسمَّاة بـ «الأوامر الجائرة» أو «المُجحفة» (Les décrets scélérats) و المُتضمِّنة حل جامعة عموم العملة التونسيين و نفي باعثها و عدد من المناضلين الدستوريين، و المُتضمِّنة كذلك تحجير الاجتماعات السياسية و النقابية و منع عددٍ من الصُّحف من الصُّدور.

تسبَّبت الأوامر الجائرة في خنق الحرِّيات و تعطيل مسيرة النضال الوطني، و واجه الدستوريون، و كذلك الشيوعيون و النقابيون، موجة من الاعتقالات و المحاكمات قامت بها سلطات الحماية ضدَّ من نعتتهم بـ «مثيري الشغب» و من حَسِبَتْهُمْ ضالعين في «المؤامرة الدستورية الشيوعية»، و تُوِّج هذا الحراك بشنِّ إضرابٍ عن العمل يوم تقديم الموقوفين إلى المحاكمة، و كان للمحامين التونسيين في هذه القضية، و كلّهم من قيادة الحزب الدستوري، دورٌ ذو بال خلال المرافعات تمحور بالخصوص حول رفض تُهمة «تآمر» الدستوريين و الشيوعيين و حول تجديد التأكيد على أنَّ مطالب حزبهم لا تتنافى مع معاهدة الحماية، مؤكِّدين قبولهم بأن تبقى تونس في ظلِّ الحماية الفرنسية. و إزاء هذا الموقف الدستوري «الغريب»، عمَّت البلادَ موجةٌ من الدهشة و الحيرة، و بالخصوص في صفوف الشيوعيين و النقابيين، حلفاء الدستوريين في كفاحهم و نضالهم. و قد

[474] محمد لطفي الشايبي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

ذهبت بعض المصادر إلى القول بأنَّ هذا الموقف يجد تفسيره في أنَّ قادة الحزب «**خافوا في آخر لحظة من ردٍّ عنيف من قبل السلطة التي كانت تخشى "الخطر الأحمر". و هكذا، فبعد أن تخلّى الدستوريون عن محمد علي، و قد خاب ظنُّهم في ذلك التحالف مع الشيوعيين، واصلوا نشاطهم بمفردهم**» [475]، فزاد ذلك في انقساماتهم و تشتيت جهودهم، ما جعلهم يتخلّون منذئذ و إلى حدود سنة 1931 عن التحرُّك السياسي المباشر [476] و يعدلون عن تنظيم المظاهرات أو المشاركة فيها. و قد حاولت قيادة الحزب خلال كامل هذه المُدَّة التأكيد على أنَّ موقفها غير المألوف و غير المُنتظر لم يكُن تراجعا أو خُذلانا، و إنَّما هو يندرج في إطار سياسة «الكرِّ و الفرِّ» و استراتيجية «التَّراجع التكتيكي»، و بالخصوص في الفترات التي تُشدِّدُ خلالها سلطة الحماية الرَّقابة و الرَّدع، كما يُفَسَّرُ برغبة القيادة في «مراجعة الذَّات» و إعادة النظر في أساليب العمل و وسائل التحرُّك. و فعلا واصل الحزب في الأثناء تجديد التعبير عن مطالبه لسلطات الحماية، لكن باعتماد الطرق السلمية، مثل إرسال البرقيات و أداء الزيارات التحسيسية لكبار المسؤولين في الإقامة العامَّة، على أنَّه استمرَّ في ذات الوقت في تركيز هياكله القاعدية و كثَّف تحرُّكَه داخل شبكة الجمعيات الخيرية و التضامنية و الثقافية و الرياضية الموجودة آنذاك أو التي بعثها بنفسه أو شجَّع على بعثها، كما لم يقطع مشاركاته في المحافل الدولية، و منها «المؤتمر العالمي للشعوب المضطهدة» المنعقد ببروكسال بداية سنة 1927.

في خضمِّ هذه الأحداث، تُوفِّي محمد الحبيب باي يوم الاثنين 11 فيفري 1929 بقصره في درمش إثر مرض ألمَّ به، فدُفن من الغد في مقبرة أسلافه. و قد تميَّز هذا الباي بانصياعه الكُلِّي لإرادة السلطة الحامية، إذ بقي على امتداد فترة «حُكمه» تحت رعاية المقيم العام و رهن إشارته. و قد «جازاه» Lucien Saint بأنْ استضافه سنة 1923 بصفة غير رسمية رفقة نجليه لزيارة مدينة Marignac، التي تُقيم بها عائلتُه و التي سيُصبح، أي Lucien Saint، سنة 1933 رئيسا لبلديتها، و مكّنه من حضور مداولات مجلسها البلدي كـ «ضيف شرف».

---

[475] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[476] يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Le Destour, profondément déçu, reprit son action autonome, mais il se sentait nettement affaibli et se réfugia dans une action quasi clandestine.

120 – أحمد باشاباي – 17
بن علي بن حسين بن محمود باي
– أحمد باي الثّاني –

ارتقى أحمد باشا باي الثاني إلى كرسيِّ الحُكم يوم الاثنين 11 فيفري 1929 إثر وفاة ابن عمِّه محمد الحبيب باي، و اتَّسمت فترة حكمه بتزاحم الأحداث و كثافتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي. فعلى الصعيد الداخلي تأثر اقتصاد البلاد و مستوى معيشة السكّان بالأزمة الاقتصادية و المالية العالمية المعروفة بأزمة 1929 - أو أزمة الثلاثينات - التي برزت انعكاساتُها جليةً على قطاعَيْ الفلاحة و المناجم بالخصوص، كما عرفت هذه الفترة ذاتها توتُرات اجتماعية، و بالأخص في المُدُن، ثمَّ تطوَّرت إلى مظاهرات للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية و اجتماعية قادتها النخبة الشابَّة التي أصبحت تُسيِّرُ الحزب الدستوري بداية من 2 مارس 1934، و اندلعت مناوشات في بعض المناطق، ثمَّ تواصلت بشكل متقطِّع على كامل المدَّة من 1934 إلى 1938، فبلغت ذروتها في أفريل 1938 عندما طالب الشعبُ البايَ و سلطةَ الحماية باتّخاذ إصلاحات جذرية، منها بالخصوص إنشاء برلمان يكون فيه أبناء البلد ممثَّلين بأعضاء ينتخبونهم انتخابا مباشرا، كما سيأتي بيانه.

على الصعيد الداخلي كذلك، اشتدَّت سياسة القمع التي انتهجتها سلطات الحماية و وجدت الحركة الوطنية نفسها في موقف ضعف، و تَعرَّضَت البلاد إلى المزيد من مظاهر الاستفزاز، بل و حتّى الاحتقار، من ذلك أنَّ مَنْ سمُّوا أنفسهم بـ «المُتفوّقين» (Les Prépondérants) ضاعفوا تحرُّكاتهم و أصبحوا يُفصحون عَلَنًا عن عقلياتهم اليمينية المتشدِّدة و عن مواقفهم العنصرية تُجاه أبناء البلد (Les Indigènes)، و ذلك من خلال «**تنظيم تظاهرات لا تحترم شرف الشعب التونسي و لا كرامته و لا شعوره الديني**»[477]. فبعد وضع تمثال للكردينال Lavigerie[478] في مدخل المدينة العتيقة في نوفمبر 1925 في إطار الاحتفالات بمرور مائة سنة على ولادته، أقدمت سلطات الحماية على السماح بتنظيم المؤتمر الأفخارستي (Le Congrès Eucharistique)[479]

---

[477] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[478] يُفيد André Pautard في كتابه Bourguiba أنَّ الرئيس الحبيب بورقيبة قال له خلال حوار أجراه معه سنة 1975 :
Ce prélat préconisait la christianisation de toute l'Afrique du Nord.

[479] هو المؤتمر الثلاثون في سلسلة المؤتمرات الكاثوليكية المُسمّاة بالأفخارستية (Congrès eucharistiques) و التي انعقد أوّلُها سنة 1881 في مدينة Lille الفرنسية، علما بأنَّ كلَّ المؤتمرات المماثلة التي سبقت مؤتمر قرطاج انعقدت ببلدان مسيحية، لذلك اكتسى هذا المؤتمر صبغة خاصة لانعقاده لأول مرَّة ببلد إسلامي، فاعتُبر تهديدا للإسلام و غزوا لداره. و قد تم اختيار قرطاج لاحتضانه باعتبارها عاصمة قديمة للمسيحية في شمال إفريقيا. يُذكر أنَّ المسيحيين الكاثوليك يحتفلون في المؤتمرات الأفخارستية بحدث ديني هو L'Eucharistie التي هي :

Le sacrement institué par Jésus-Christ lors de la Cène (son dernier repas avec ses apôtres, la veille de sa Passion) et qui actualise le mystère de sa mort et de sa résurrection. C'est aussi la communion au pain et au vin consacrés : messe. (Le Petit Larousse).

بمدينة قرطاج خلال الفترة ما بين 7 و 13 ماي 1930، احتفالا بـ «عودة إفريقيَّة إلى حظيرة الديانة المسيحية»، و هو حدث أثار ضجة كبيرة في مختلف الأوساط و اعتُبر ضربا من ضروب الاستفزاز للشعب التونسي و للأمَّة الإسلامية جمعاء [480]، ذلك أنَّه تزامن مع الاحتفالات التي نظَّمتها السلطات الفرنسية الاستعمارية بمناسبة الذكرى المائوية لاحتلال الجزائر (1830)، و هو الاحتلال الذي فتح الباب على مصراعيه أمام فرنسا لاجتياح البلدين المجاورين لها، تونس و المغرب، كما تزامن مع صدور «الظهير البربري» [481] بالمغرب الأقصى في الشهر نفسه (ماي 1930) و الذي تمَّ بمقتضاه إنشاء محاكم على أساس العرف و العادة المحلية للبربر و تعويض قانون العقوبات «الشريفي» المستند إلى الشريعة بقانون العقوبات الفرنسي. لهذه الأسباب، و كذلك بسبب توزيع مناشير باللغة العربية تدعو التونسيين إلى اعتناق الديانة المسيحية، و بسبب تنظيم استعراض لعدد كبير من الأطفال و الشبان ارتدَوْا أزياءَ بها صُلبان تُذكِّرُ بالحملة الصليبية الثامنة التي شنَّها لويس التاسع (Saint Louis) على تونس خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر، اعتُبر هذا المؤتمر تحدّيًا للمشاعر الإسلامية و دوسًا لكرامة شعب كامل و احتقارًا صريحا لباي البلاد و رجال دولته و عدمَ اعتبار للمشايخ و العلماء و المثقَّفين التونسيين، خاصة و قد حظي بمساندة الحكومة الفرنسية، و حُمِّلت تكاليف تنظيمه على الميزانية التونسية. و قد لقي هذا المؤتمر قبل انعقاده و خلاله احتجاجات واسعة أطلقها التونسيون بمختلف طبقاتهم، من ذلك إضراب عملة الرصيف بمينائَي تونس و ببنزرت، و انقطاع الطلبة و التلاميذ عن الدروس و خروجهم في مظاهرات حاشدة بالعاصمة و بعدد من المدن الداخلية. بهذه الكثافة كانت ردود الفعل الشعبية و الرسمية التي اندلعت بالرغم من حرص سلطة الحماية على ما كانت تعتقده تهدئة مُسبقة للخواطر و الحساسيات، من ذلك قرارُها وضعَ المؤتمر الأفخارستي تحت سامي إشراف عاهل البلاد، و دعت الوجهاء (خليل بوحاجب، الوزير الأول، و محمد بيرم، شيخ الإسلام المالكي، و الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، المفتي المالكي، و عددا من الوزراء و ممثِّلي المجلس الكبير و رئيس بلدية العاصمة و قايد أحوازها) إلى حضور مراسم افتتاحه.

أجمع المُتابعون للشأن التونسي في هذه الفترة على أنَّ نوايا السلطة الحامية في «فَرْنَسَة» البلاد التونسية أصبحت جلية و صريحة، و اعتبروا أنَّ عقد المؤتمر الأفخارستي على أرض تونس خلال سنة 1930 و زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية Gaston Doumergue إلى تونس (من 8 إلى

---

[480] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Salué par les Chrétiens comme un symbole du retour du Christ en terre d'Afrique, il est ressenti par les tunisiens comme une nouvelle croisade et une humiliation. Il va être un des éléments déterminants de la renaissance du mouvement de libération nationale, en sommeil depuis les années vingt.

[481] هو الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية والتي لا توجد بها محاكم شرعية، أعدَّته سلطات الحماية في المغرب و وقعه الملك محمد الخامس في 16 ماي 1930، فأصبح بمقتضاه سير العدالة في مناطق القبائل تحت سلطة محاكم عرفية تستند إلى قوانين و أعراف أمازيغية محلية وفق ما كان معمولا به قبل انتصاب الحماية، ما اعتبر وقتئذ استفزازًا لمشاعر السكان. يقول المؤرِّخ Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Le Dahir berbère de 1930 (a été) présenté comme une tentative de la Résidence pour catholiciser les musulmans. (Il) aboutit à l'affermissement de l'Islam dans les tribus marocaines.

18 أفريل 1931) للإشراف بنفسه على الاحتفالات بمرور خمسين سنة على انتصاب الحماية [482]، هي مؤشرات و دلائل واضحة على هذه النوايا. و قد عاشت تونس خلال هذه الفترة أحداثا أخرى زادت في وضوح الرؤية بخصوص موقف فرنسا و مخططاتها لطمس الهوية التونسية العربية الإسلامية، من ذلك ما أقدم عليه ممثّلها في تونس من حملة تجنيس استهدف بها أبناء البلاد، و خاصّة منهم الوجهاء و المثقفين و الأثرياء، و هي حملة تصدّى لها الحزب الحر الدستوري من خلال اعتراض قادته و مناضليه على دفن المُتجنّسين - الذين اعتُبروا مارقين و كَفَرة - بالمقابر الإسلامية، فعاشت مدينة بنزرت أوّل حادثة مرتبطة بهذه المسألة أواخر سنة 1932، إذ لم يقبل سُكّانُها دفنَ أحد المتجنّسين بمقبرة المكان و اعتبروه خارجا عن ملّة الإسلام، ما اضطرّ ذوي المُتوَفّى إلى دفنه بمقبرة النصارى و ألجأ سلطات الحماية إلى استصدار فتوى من المجلس الشرعي تسمحُ باعتبارالمُتجنّس غيرَ مُتخلّ عن عقيدته الإسلامية. بعد حادثة بنزرت، عمّت أرجاء البلاد موجة من الاحتجاجات و الاضطرابات انطلقت بدايةَ سنة 1933 بوقوف طلبة الزيتونة و المعهد الصادقي و أغلب الصحُف التونسية ضدّ فتوى المجلس الشرعي، و بلغت الأزمة ذروتها بعد أسابيع قليلة بتدخّل الجيش لتفريق المتظاهرين الذين احتشدوا ببعض أحياء العاصمة للتنديد بسياسة التجنيس التي اعتبرها الحزب **«عملية مبيّتة اتّبَعها نظام الحماية للقضاء على الأمّة التونسية و تحويل البلاد إلى منطقة تابعة لفرنسا»** [483]. و لمجابهة هذا الوضع، اختار المقيم العام François Manceron سياسة القمع و الردع و تظاهر بمزجها بشيء من اللين و التسامح، فابتدأ أوّلا باستصدار أمرين من أحمد باشا باي مؤرّخين في 6 ماي 1933، الأوّل يُشرِّعُ رقابة الوطنيين و القيادات السياسية إداريا، و الثاني يقضي باتّخاذ إجراءات صارمة ضدّ بعض الصحف التونسية، و خاصّة منها الصادرة باللغة الفرنسية [484]، و في مقدّمتها La Voix du Tunisien، لصاحبها الشاذلي خير الله، و L'Action Tunisienne، صحيفة الحبيب بورقيبة، الذي سيأتي الحديث عنه، و La Voix du Peuple لأحمد الصافي، ثمّ أصدر، بتاريخ 31 ماي 1933، قرارًا بحلّ الحزب الحر الدستوري **«تطبيقا لمرسوم 15 سبتمبر 1888 المتعلّق بالجمعيات»** [485]. في المُقابل، و في خطوة اعتبرها مُساهمة في تهدئة الوضع، أصدر أوامره بتخصيص مقابر لدفن التونسيين المتجنّسين لمحاولة طي صفحة التجنيس و ما تولّدَ عنها من احتجاجات و اضطرابات، كما تظاهر في جويلية 1933 بالإذن بتمكين التونسيين من الترشّح لمناظرات انتداب الموظّفين في الوظيفة العمومية بذات الشروط المفروضة على المترشّحين الفرنسيين. و قد برز خلال هذه الفترة الرَّجل الذي سيتبوَّأ فيما بعد مكانة مُتميِّزة في مسيرة البلاد نحو الانعتاق، المحامي الشاب الحبيب بورقيبة، و ذلك حين ترأّس وفدا من مدينة المنستير توجّه إلى أحمد باي ليرفع إليه شكوى ضدّ القمع

---

[482] ورد في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

On fête, aux frais des tunisiens, le cinquantième anniversaire de l'établissement du protectorat en exaltant, en termes idylliques, l'œuvre «civilisatrice» accomplie par la France en Tunisie.

[483] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[484] سمِّيت هذه الأوامر الصادرة سنة 1933 «الأوامر المُتناهية الجور»، مُقارنة بـ «الأوامر الجائرة» الصادرة سنة 1926.

[485] حفيِّظ الطبّابي في المؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

الذي تَعرَّضَت له المدينة يوم 7 أوت 1933 بسبب رفض سُكّانها دفن طفلٍ أبوه مُتجنِّس بمقبرة المكان [486].

بهذه السياسة، بدا François Manceron في أعين المُعمِّرين و كذلك لدى أفراد الجالية الفرنسية، و في مقدّمتهم «المتفوُّقون» (Les Prépondérants)، و كأنّه ضعيف الإرادة، سهل المِراس، لذلك اشتكوه إلى الحكومة الفرنسية التي تولّت، بعد تردُّدٍ مُفتعل لم يدُم طويلا، تعويضَه في جويلية 1933 بخلَف عُرف بالصرامة و الحزم، و هو Marcel Peyrouton، الذي تزامن تعيينُه بتونس مع استفحالً الأزمة الاقتصادية و المالية، أزمة الثلاثينات، التي زادت في عمق الهُوَّة بين التونسيين و المعمِّرين، ذلك أنّ الدعم و العون المُخصَّصَيْن للتشجيع على الإنتاج، و بخاصّة في القطاع الفلاحي، لم يشملا سوى المُستغلِّين الفرنسيين بينما بقي الفلاحون و البحّارة و أصحاب الحرف و الصناعات التقليدية التونسيون يرزحون تحت وطأة الديون الثقيلة و المتراكمة، هذا علاوة على انعكاسات انحباس الأمطار و استمرار حالة الجفاف التي عرفتها تونس في هذه الفترة بالذات و التي زادت وضعيتهم تردِّيا، فاختلّ التوازن الديموغرافي في البلاد و تكثّفت موجات النزوح من الأرياف إلى المُدن، ما جعل عدَدَ سُكّان العاصمة يرتفع بنسبة عالية دون أن تكون المدينة و أحوازها و بنيتُها التحتية و عمرانُها و مرافقُها في المستوى المطلوب لاستيعاب النازحين.

و زادت الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي مرَّت بها البلاد خلال السنوات الأولى من عهد أحمد باي الثاني في تجذير الشعور الوطني لدى مختلف شرائح السكّان و تمتينه، و أصبح الاهتمام بالشأن السياسي و بالكفاح الوطني غير مقتصر على النخب و المثقّفين، و ارتفع نسق أنشطة الحزب الحر الدستوري التونسي المحظور [487] و تحرُّكاته، و انتشرت خلاياه القاعدية في مناطق عديدة من التراب التونسي مُدُنًا و قُرًى و أريافًا، و برز قادة جُدد فيه، جُلُّهم من خرِّيجي الجامعات الفرنسية، و في مقدّمتهم المحامي الشاب الحبيب بورقيبة، المتشبِّع بالثقافتين العربية و الفرنسية، و الذي انخرط في صفوف الحزب الحرِّ الدستوري التونسي منذ سنة 1922، و عمره أقلّ من تسع عشرة سنة.

في هذا الظرف العصيب الذي تمُرُّ به البلاد - باي دون سلطة و غير مكترث بما يجري، و مقيم عام متغطرس يُسيِّر دواليب الدولة و المجتمع بعقلية استعمارية صِرفة، و جالية فرنسية تعتبر نفسها في درجة أسمى و أنبل من تلك التي ينتمي إليها أبناء البلد، و أخيرا اقتصاد مُنهار و فلاّحون مُفلسون و معمِّرون إقطاعيون - كان الحبيب بورقيبة يُمثّل أحد رموز الجيل الجديد من المثقفين و السياسيين الواعين بضرورة تنظيم الأنشطة السياسية و الفكرية على أسس جديدة لتحقيق مطامح الشعب و إعادة البلاد إلى أبنائها. و قد مكّنته مسيرته منذ الطفولة و في عهد الشباب

---

[486] أرسل المراقب المدني بسوسة الجيش إلى المنستير لتفريق المتظاهرين، فسقط عدد من الضحايا، منهم الشهيد شعبان البحوري.

[487] يقول Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie» :

Une certaine latitude fut laissée au Destour pour lui permettre de tenir des réunions et pour publier son nouveau journal «El Irada» (La Volonté). M. Peyrouton invita les chefs du mouvement destourien à «collaborer à l'œuvre de redressement que le Gouvernement tunisien, sous son impulsion, allait entreprendre».

من البروز بشكل لافت و من فرض شخصيته أمام شيوخ و قادة حنّكتهم التجارب و تخطّت شُهرتهم حدود البلاد، أمثال الشيخ عبد العزيز الثعالبي و رفاقه، فقد «**أدرك منذ عهد الطفولة ضرورة العمل و الاجتهاد و المثابرة و التضحية** و لم يتردّد في شبابه في المشاركة في التحرُّكات التي كان يُنظِّمها الحزب، من ذلك أنّه **وجّه برقية إلى المقيم العام للاحتجاج على تعطيل جريدة "الصواب" الوطنية**» [488] بعد مظاهرات أفريل 1922 المشار إليها آنفا، و استغلّ الزّاد المعرفي، الذي تحصّل عليه و هو تلميذٌ بالمعهد الصادقي ثمّ بمعهد Carnot بتونس ثم طالب في القانون و الحقوق السياسية بجامعة باريس، للمشاركة، حال عودته إلى أرض الوطن، في الحركية الفكرية التي عرفتها البلاد، و بالخصوص على أعمدة الصحف الصادرة آنذاك. لذلك اختار، قبل أن يدخُل مُعترك العمل السياسي الصِّرْف، أن يهتمّ بمهنته الجديدة، المحاماة، التي شرع في تعاطيها ليجعل منها موردَ رزقه و ليكتسب من خلالها مزيدا من القُدُرات و الملَكات، كما اختار في مرحلة أولى أن يبقى في موقف المُراقب لما يجري في البلاد على الساحة. على أنّه لم ينقطع عن العمل الصحفي و الفكري، إذ «**قضّى ثلاث سنوات في التشبُّع بذلك الواقع و التأمُّل في الوضع الرّاهن، و ذلك مع المساهمة في جريدة الشاذلي خير الله، "صوت التونسي"، الناطقة بلسان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري**» [489]. و قد دام على هذه الحال حوالي خمس سنوات، أي من سنة 1927، تاريخ عودته من الدراسة بباريس، إلى سنة 1932، تاريخ إصداره رفقة ثلّة من رفاقه - محمود الماطري و امْحَمَّد بورقيبة و الطاهر صفر و البحري قيقة - لصحيفة «العمل التونسي» (L'Action tunisienne)، التي سيكون لها من خلال خطّها التحريري الجديد و مقالاتها الجريئة دورٌ فعّال في مسيرة الحزب و في تنظيم حركة الكفاح التحريري، و التي أتت لتنضَمّ إلى مجموعة الصحف الوطنية الأخرى التي تبَنَّت الحملة ضدّ التجنيس و إثارة مسألة الهوية الوطنية و الدعوة إلى ضرورة الحرص على صيانتها، و ساهمت في نشر الفكر الحداثي في مختلف أوساط المجتمع.

أدخل بورقيبة و رفاقُه القادمون مثله من العالم المُتحضِّر حيث كانوا يدرسون، و الحاملون لشهادات جامعية لم يحملها الكثيرون من أبناء البلاد قبلهم، نظرةً جديدةً لتحليل وضع مجتمعهم و لتنظيم التحرُّك السياسي، و بخاصّة على مستوى أساليب العمل، فشرعوا في تحسيس الطبقات الشعبية ذات التكوين التقليدي بمفهوم الوطن و الوطنية و بمُصطلح «الأمّة التونسية»، مُؤكدين بالخصوص على الارتباط المتين بين هذه المفاهيم و البُعد «القومي العربي الإسلامي» المُتغلغل في وجدان السواد الأعظم من التونسيين، مُثقّفين و غير مُثقّفين. و قد مكّنتهم هذه المُقاربة من حشد الأنصار حولهم و من إبراز ما يُفرِّقُ اتّجاهاتهم و خياراتهم عن تلك التي كان يحملُها أسلافهم، زعماء ما قبل الثلاثينات، الذين انتهى بهم المطاف إلى تجميد الحركة الوطنية، و حتّى، بالنسبة إلى البعض منهم، إلى اختيار «القبول بالأمر الواقع» و البقاء في الوضعية و الدرجة اللتين وضعتهم سلطات الحماية الفرنسية فيهما، كما مكّنتهم المقاربة ذاتُها من اختيار منهج الاتّصال

[488] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[489] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

المباشر بالجماهير و تأطير الطبقات الشعبية و تشريكها في استنباط الحلول و أخذ القرار. و بفضل هذه الخيارات الجديدة و النظرة المتجدِّدة تسنَّى لطبقة القادة الشبَّان، و في مقدّمتهم الزعيم «الجديد»، الحبيب بورقيبة، و في غياب الزعيم التاريخي للحزب، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الذي هاجر منذ أواخر جويلية 1923 و لن يعود إلى تونس إلاَّ أوائل جويلية 1937، إعطاءُ دفع للحركة الوطنية، التي كادت أن «تُلقي السلاح» أمام الهجمة الاستعمارية التي زادت في نسقها سلطات الحماية، و إضفاءُ حيوية على هياكل الحزب الحر الدستوري، الذي كاد يُوقف نشاطه و يضمحلّ. و قد مثَّل مؤتمر الحزب المنعقد بنهج الجبل في المدينة العتيقة يومَيْ 12 و 13 ماي 1933 منعرجا تاريخيا ستكون له تأثيرات ذات بال على مسيرة الحزب نفسه و على الحركة الوطنية بصفة عامَّة، ذلك أنَّ المشاركين فيه قرَّروا اعتماد برنامج سياسي هدفُه «قيادة الشعب نحو الحرِّية»، كما قرَّروا إلحاق جميع أفراد أسرة صحيفة «L'Action Tunisienne»، الحبيب بورقيبة و رفاقه، باللجنة التنفيذية التي أُعيد انتخابها خلال المؤتمر. و قد كان من المفروض أن يكون هذا المؤتمر مناسبة لِلَمِّ الشمل و إنهاء الانقسامات بين الدستوريين أمام المواقف المُتصلِّبة للسلطة الاستعمارية و أمام سياسة القمع و الردع التي انتهجها المقيم العام. غير أنَّ الأمور سارت على نهج آخر، ذلك أنَّ التبايُن بين مواقف القيادة التاريخية للحزب و الأعضاء الشُبَّان المُلحقين حديثا بات واضحا و عميقا، ثمَّ استفحل الخلاف بعد تسجيل حادثتين. الأولى تَمَثَّلت في قبول قيادة الحزب لمقترح صادر عن Peyrouton، مباشرة إثر تعيينه مقيما عامًّا جديدا في جويلية 1933، يقضي بـ «فرض النظام في انتظار الإصلاحات»، و ذلك أثناء لقاء جمع الطرفين و اتُّفق خلاله على أن يبقى القرار سرِّيًا، لكن البحري قيقة، الذي كان ضمن الوفد المُشارك في اللقاء و لم يكن موافقًا على فحواه، أفشى الخبر في الحين، فأحدث حرجا على مستوى قيادة الحزب و أثار ردود فعل من قِبل بقية الإطارات و العديد من المناضلين الدستوريين. أمَّا الحادثة الثانية فهي المبادرة - التي وقع التعرُّض إليها سالفا - و التي قام بها في أوت من السنة نفسها المحامي الحبيب بورقيبة، العضو الشاب الجديد في قيادة الحزب، و المُتمثلة في توجُّهه على رأس وفد من أبناء مدينة المنستير إلى تونس للتظلُّم لدى أحمد باي ضدَّ القمع الذي جابهت به السلطة رفض «المْساترية» دفن ابن مواطن مُتجنِّس بمقبرة مدينتهم. و قد أثارت هذه المبادرة حفيظة أعضاء «اللجنة التنفيذية» لعدم استشارتهم بشأنها من قبل. و كردِّ فعلٍ على هاتين الحادثتين، قرَّرت «اللجنة التنفيذية» رفتَ البحري قيقة من حظيرة الحزب و توجيه توبيخ للحبيب بورڤيبة، فما كان من بورڤيبة إلاَّ أن استقال من عضوية هذا الهيكل القيادي. و بداية من هذا التاريخ، استفحل الخلافُ بين الشقَّين و اكتسى صبغة يُمكن وصفُها بـ «صراع أجيالٍ» داخل الحزب. و بناءً على ذلك، قرَّرَ الزعماء «الشُبَّان»، امْحَمَّد بورقيبة و الحبيب بورقيبةَ و محمود الماطري و الطاهر صفر و البحري قيقة، «الرُّجوع إلى القاعدة» لأخذ رأيها، و انشقُّوا عن القيادة التاريخية للحزب، و طالب بورقيبة صراحة من الحزب **«التخلِّي عن وسائله البالية و برنامجه القديم الذي تجاوزه الزمن و الذي لم يعُد يستجيب للرغبات العميقة للشعب التونسي»** [490]، ثمَّ كرَّسوا

[490] حفيِّظ الطبَّابي في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

انشقاقهم [491] بعقد مؤتمر استثنائي يوم الجمعة 2 مارس 1934 في مدينة قصر هلال بجهة الساحل، و «**أعلنوا عن مقاطعتهم اللجنة التنفيذية... و أحلُّوا محلَّها مكتبا سياسيا مُتكوِّنا من الشُّبَّان المُنشقِّين، فكان الماطري رئيسا و الحبيب بورقيبة أمينا عامًّا**» [492] و الطاهر صفر أمينا عامًّا مساعدًا و امْحَمَّد بورقيبة أمينَ مالٍ و البحري قيقة أمينَ مالٍ مُساعدًا، و أعلنوا عن بعث «الحزب الحر الدستوري الجديد» و وضعوا له نظاما أساسيا جديدا، مُعتمدين الميثاق الذي أقرَّه مؤتمر نهج الجبل في 12 و 13 ماي 1933، و أعلنوا عن حلِّ اللجنة التنفيذية و رفتِ جميع أعضائها من حظيرة الحزب، و ركَّزوا هياكل جديدة لتنظيمهم، و هي «الديوان السياسي» (يضُمُّ أفراد أسرة تحرير L'Action Tunisienne) و «المجلس المِلِّي» (يتركَّب من عشرين عضوا، ثلاثة أرباعهم يُمثِّلون الجهات و البقية العاصمة)، و أوكلوا إليه مهمَّة مراقبة أعمال الديوان السياسي و أنشطته، و أبقوا على «الشُّعب الدستورية»، ثمَّ شرعوا مباشرة في التحرُّك بجميع أرجاء البلاد. و على إثر هذا «الانقلاب» الشبابي، دعت القيادة «التاريخية» للحزب (القديم) هي الأخرى إلى عقد مؤتمر استثنائي، فتمَّ ذلك في 27 أفريل 1934 بنهج (أو زنقة) غرنوطة [493] بالعاصمة، و قرَّر المؤتمرون عدم الاعتراف بمؤتمر قصر هلال و طرد كلِّ المُنشقِّين من حظيرة الحزب. و منذ ذلك التاريخ تكرَّست القطيعة رسميا و هيكليا بين التشكيلتين الدستوريتين، و أصبح يُتحدَّثُ عن حزبين بصغة مُختَزَلة، هما «الدستور القديم» أو «اللجنة التنفيذية» و «الدستور الجديد» أو «الديوان السياسي».

تُعتبر سنة 1934 سنة الانطلاقة الحقيقية لمسيرة الحزب الحر الدستوري الجديد، ذلك أنها شهدت مباشرة بعد مؤتمر قصر هلال الاستثنائي تنظيم العديد من اللقاءات و الاجتماعات في المدن و القرى و الأرياف برئاسة القادة الجُدُد، الذين اعتمدوا قاعدة عمل صاغها الزعيم الحبيب بورقيبة، و هي المُتمثَّلة في «الاتِّصال المباشر بالشعب» و المُتمحورة حول تثقيف المواطنين و تحسيسهم بكرامتهم و غرس روح الحماس في فكرهم و عملهم و اعتبار أنَّ الحزب لا يَستثني أحدًا من أبناء الوطن و لا يُهمل أيَّ مجال من مجالات الحياة التي تهمُّ المواطن. و لبلوغ هذه الأهداف و غرس هذه الرُّوح، عمل القادة الجُدُد على توسيع شبكة هياكلهم القاعدية، فرفعوا عددها بعد أقلّ من ثلاث سنوات من حوالي 160 إلى ما بين 350 و 400 شعبة، بها ما بين ثمانين إلى مائة ألف من المنخرطين. و قد نجح في وقت وجيز هؤلاء القادة الشُّبَّان في بلوغ ثلاثة أهداف على الأقل، هي أوَّلا إضعاف الحزب القديم و تقويض أركانه، فـ «**انحصر نشاط ذلك الحزب تدريجيا في الاجتماعات الخاصَّة، التي يعقدها بعض الأعيان النُّبلاء المُهَذَّبين**

[491] سينعتُ الزعيم الحبيب بورقيبة، في العديد من خطاباته التي سيُلقيها بعد هذا التاريخ، هذا الانشقاق بـ «المُبارك».

[492] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و تجدر الإشارة إلى أنَّ خطَّة «الأمين العام» (Secrétaire Général) كانت تُسمَّى في البداية «الكاتب العام».

[493] بداية من هذا الحدث و إلى حدِّ التاريخ، سيُنعتُ كلُّ من شارك في هذا المؤتمر بـ «الغرنوطي» (وجمعه «غْرانْطة»)، و سيُعتبر منشقًّا و خارجًا عن الصفِّ في نظر قيادة الحزب الجديد.

و **المُستقيمي الرَّاي، و الذين يفتقرون مع ذلك إلى مزيد من الإشعاع و النجاعة»** [494]، بما جعل الدستوريين من مختلف الأجيال ينسلخون منه و ينضمُّون إلى الحزب الجديد، و ثانيا البروز في شكل قُوَّة سياسية و شعبية كثيفة عدَدًا و تحرُّكًا، بما أزعج سلطة الحماية و ألجأها إلى مزيد تصعيد مواقفها و اعتماد وسائل رَدٍّ أكثر صلابة و أشدَّ ضراوة، و ثالثا تقوية الحسِّ الوطني لدى المواطنين على اختلاف مستوياتهم و شرائحهم و جهاتهم. و في إطار إرادة تغيير الأساليب، اختارت القيادة الجديدة للحزب الاستئناس بطُرُق العمل و التحرُّك التي تعتمدها الأحزاب و الحركات السياسية في البلدان المتقدِّمة، دون التنكر لأصالة تونس العربية الإسلامية، كما اختارت منهج الاعتدال و الموضوعية في تقديم المطالب الوطنية المُتمحورة حول تمكين التونسيين من المشاركة في الحياة العامَّة من خلال تمثيلهم في «مجلس منتخب» و تركيز حكومة مسؤولة و إدخال إصلاحات على أجهزة الإدارة و القضاء و إعطاء القطاعات الاقتصادية دفعا جديدا على أساس أكثر عدالة بين الفرنسيين و أبناء البلاد. و كما كان منتظرا، عمدت سلطات الحماية إلى ردِّ الفعل بقوَّة، فاعتقلت يوم 3 سبتمبر 1934 ثمانية من قياديي الحزب، في مقدِّمتهم الأخَوان بورقيبة، و معهم محمود الماطري، و أذنت بنفيهم إلى الجنوب، و صادرت جريدة «العمل»، و منعت المظاهرات و جميع أشكال الأنشطة السياسية مهما كان مُنظِّموها. و بهذا التصرُّف المُتعسِّف، «**كان المُقيم العام Peyrouton يريد أن يضع حدًّا للنمو غير المُنتظر الذي عرفه الحزب الجديد في أقل من خمسة أشهر من نشوئه، و أن يقضي على الشعبية التي اكتسبها بورقيبة و رفاقه في أثناء جولاتهم في البلاد»** [495]. و ظنًّا منها أنَّه بإمكانها إدخالُ انشقاقٍ في صفوف الحزب الجديد، تركت سلطات الحماية سبيل بعض عناصره القيادية، آملة في أن يكونوا وراء اتِّخاذ مواقفَ معتدلة داخل حزبهم و صُلب الحركة الوطنية عموما، كما سعت في ذات الوقت إلى القيام بعملية تمويهية تُظهر من خلالها أنَّها لا تستهدف الدستوريين لوحدهم، فأذنت باعتقال ستة من النُّشطاء الشيوعيين من التونسيين المسلمين و اليهود. لكن هذه الإجراءات، التي جعلت المقيم العام Peyrouton يشعر في البداية بنخوة الانتصار على هذا المارِد العنيد، الحزب الحر الدستوري الجديد، و يعتقد أنَّ هذا التنظيم لن يُعمِّر طويلا [496]، لم تأت أُكلها، ذلك أنَّ حركات الاحتجاج و التنديد تواصلت خلال خريف 1934 و شملت العاصمة، حيث خرج عشرة آلاف من المتظاهرين بقيادة أحمد بن ميلاد و صالح بن يوسف، ثمَّ شملت مُدن الساحل و قُراه و العديد من المدن و القرى الداخلية. و بمناسبة الاحتفال بليلة القدر (رمضان 1353 هـ / جانفي 1935 م) على ما جرت به العادة، انتهز عدد من المناضلين، بتأطير من صالح بن يوسف و الطاهر صفر، إشرافَ أحمد باي على الموكب الديني الذي احتضنه جامع الزيتونة بالمناسبة

---

[494] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر»، نقلاً عن محمد الهادي الشريف.

[495] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[496] يقول محمد الصيَّاح في Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36 الصادر عن مركز التوثيق الوطني :
A ses yeux (Peyrouton), la rencontre de Ksar Hellal n'était qu'une manifestation d'un conflit de générations dont le dénouement ne pouvait être que fatal à ce même parti que Lucien Saint avait su, au cours des années 1920, manipuler, diviser et mettre hors de combat.

للقيام بتحرُّك تحت قُبَّة المسجد للفت نظر الباي إلى وضعية المُبعدين و التأثير فيه ليساند طلب إطلاق سراحهم، غير أنَّ الباي، الذي فوجئَ بالازدحام الذي حدث أمامه و حوله و انزعج منه، عبَّر عن عدم استعداده لتلبية ما طلب منه [497]، و ردَّ على صيحات الحاضرين : «المُبعدين يا سيِدْنا ! المُبعدين يا سيِدْنا !» بالقول : «حتَّى هُومَا كثَّروا !».

أدَّت المظاهرات و التحرُّكات التي اندلعت هنا و هناك خلال هذه الفترة إلى مصادمات دامية مع قوَّة الاحتلال و أثبتت في الآن نفسه بأنَّ الحزب، بالرغم من إبعاد قادته و ما انتاب بعضهم من أزمات الشك و انهيار المعنويات، و بالرَّغم ممَّا صدر عن بعض إطاراته من قلَّة الحماس لمواصلة النضال، قد بقي مُثابرًا و لم يُلق السلاح، بل إنَّه أقام الدليل على صلابته و قُوَّة تأثيره و مدى تعلُّق الشعب بجميع طبقاته ببرنامجه و بطريقة عمله. و خلال هذه الفترة العصيبة، برزت رباطة جأش الأمين العام للحزب، الحبيب بورقيبة [498]، و فاعلية نهجه، إذ واصل و هو في المنفى بمدينة قبلّي في الجنوب الاتّصال برفاقه في القيادة عن طريق المراسلات، و توفَّق في جعل المناضلين يُثابرون و يرفضون الاستسلام بالرغم من العراقيل و المخاطر، ما ألجأ المقيم العام Peyrouton إلى نفيه إلى أقصى الجنوب، و تحديدا إلى بُرج Le Boeuf، ثمَّ إلى مُحاولة إحداث شرخ - مرَّة أخرى - داخل قيادة الحزب و ذلك بأن أوفد في 10 أفريل 1935 إلى المنفيين وزير الحرب، القائد الأعلى للقوات المسلَّحة، الجنرال Azan، ليقترح عليهم فتح حوار للوصول إلى إيجاد أرضية تفاهم بينهم و بين سلطة الحماية، مستعملا معهم لغة العتاب و التهديد. ثمَّ انعقد اجتماع بعد ذلك على عين المكان و ضمَّ كافَّة المُبعدين لمناقشة مشروع نصِّ رسالة موجَّهة من قِبلهم إلى الجنرال المذكور تتضمَّن أوَّلا رغبتَهم في طيِّ صفحة خلافهم مع فرنسا، معتَبرين أنَّ ذلك ليس سوى سوء تفاهم مؤسف، و ثانيا تأكيدَ حسن مشاعرهم نحو المقيم العام و تعلُّقهم بشخص الباي. و قد اتَّسم النقاش الذي دار بين الحاضرين حول الموضوع بتباين وجهات النظر بين بورقيبة و بقية رفاقه، فكان بورقيبة معارضًا بشدَّة لنصِّ مشروع الرسالة، بينما كان بقية رفاقه يميلون إلى إرسالها. و في نهاية الاجتماع أمضى كافة الحاضرين على الرسالة، بمن فيهم الحبيب بورقيبة، الذي عَلَّل في ما بعد قبولَه الإمضاءَ عليها برغبته في المحافظة على الانسجام داخل صفوف الحزب و في وضع المصلحة الوطنية فوق كلِّ اعتبار [499].

---

[497] ورد في التقرير الأمني الذي أُرسل في الإبَّان (نُشر في Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36) ما يلي :
La foule s'est mise à crier à Son Altesse : «Le peuple veut vous parler, entendez sa délégation. Le Bey donnait l'ordre de partir, répondant à haute voix que «puisqu'il avait affaire à des voyous, il n'interviendrait pas».

[498] في رسالة وجَّهها من منفاه إلى المقيم العام Marcel Peyrouton يقول الحبيب بورقيبة :
N'attendez de moi ni soumission ni rémission, car, c'est alors que je perdrais l'estime de mon adversaire à laquelle je tiens et que je ferais figure de crapule intéressée, ce que je ne suis pas.... Je suis toujours à votre disposition, «j'accepte l'âpre exil, n'eût-il ni fin, ni terme, et je vivrais proscrit, voulant rester debout».
(من كتاب Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36، مركز التوثيق الوطني).

[499] يُفيد André Pautard في كتابه Bourguiba أنَّ الرئيس الحبيب بورقيبة قال له خلال حوار أجراه معه سنة 1975 :
Ils ont écrit leur lettre de soumission, je n'ai pas voulu la signer, mais ils m'ont obligé à signer. J'ai alors dit : je ne signerai que si vous me dressez un procès verbal relatant la discussion qui a eu lieu.

بالرغم ممّا جاء في هذه الرسالة المؤرَّخة في 15 أفريل 1935 من مشاعر و أفكار تنمُّ عن تراجع صريح في المواقف التي عُرف بها الحزب إلى حدِّ التاريخ، فإنَّ أحمد باشا باي أصدر، بإيعاز من المقيم العام بطبيعة الحال، أمرًا بتاريخ 1 جويلية 1935 يقضي بإبقاء العمل بقرار الإبعاد المُتَّخذ ضدَّ الحبيب بورقيبة و رفاقه، فنتج عن هذا الإصرار من قِبل الباي و المقيم العام أن دَبَّ اليأس في نفوس المنفيين و شعُروا بالإرهاق و التعب و تألَّموا لبُعد الأهل و الأقارب، فوجَّهوا بتاريخ 10 جويلية 1935 رسالة إلى المقيم العام جدَّدوا فيها ما كانوا قد عبَّروا عنه في رسالتهم الأولى و تعهَّدوا، في حالة ما إذا رُفع عنهم قرار الإبعاد، بعدم القيام حال عودتهم إلى بيوتهم بأيِّ عمل أو تحرُّك من شأنه أن يُحدث حرجًا، و ذهبوا إلى حدِّ القول بأنَّهم لن يتسبَّبوا في تعطيل أنشطة الحكومة التي اعترفوا بأنَّها تنكبُّ تحت رقابة المقيم العام على إنجاز انتعاشة اقتصادية و إدارية اقتضتها خطورة الوضع [500]. على أنَّ بورقيبة و رفاقه لم يَجْنوا أيَّ شيء مقابل هذه التنازلات و بقي جميعهم مُبعدين إلى أواخر شهر أفريل 1936، باستثناء امْحَمَّد بورقيبة الذي أطلق سراحه في سبتمبر 1935 بعد أن وجَّه رسالة استعطاف و توبة بتاريخ 13 أوت 1935 إلى المقيم العام [501]، و أصبحت الرقابة عليهم أكثر شدَّة و المُعاملة معهم أقوى قسوة، و في نهاية المطاف، وجَّه الزعيم الحبيب بورقيبة في جانفي 1936 رسالة إلى المقيم العام، Peyrouton، إجابة عمَّا طُلب منه رسميا حول تحديد موقفه «من فرنسا و من الحماية»، أكَّد فيها أنَّه و رفاقه لا يكنُّون العداء لفرنسا و لا يُعارضون مبدأ الحماية، و يعتبرون أنَّ نشاطهم السياسي، الذي يُمارسونه في إطار القانون، لا يهدف سوى إلى إنارة سبيل السلطة حول النقائص التي تُميِّز آلية الحماية و إلى البحث بالتعاون و التنسيق مع فرنسا عن التعديلات المناسبة التي من شأنها أن تُوفِّق بين متطلَّبات نظام الحماية و مصالح الشعب، و بيَّن فيها كذلك أنَّه و رفاقه يرغبون في أن لا تشوب العلاقات التونسية الفرنسية أيَّة شائبة و أن تكون هذه العلاقات مبنية على أساس الثقة المتبادلة، بعيدا عن كلِّ أشكال الاستعلاء و العنصرية و غيرها من التراكمات السلبية الأخرى. ثمَّ أكَّد الحبيب بورقيبة في رسالته أنَّه و رفاقه يعتبرون أنَّ توجُّهات حزبهم تنبني على ثوابت أساسُها البحث عن أرضية ملائمة للتعاون البنَّاء مع فرنسا باعتماد أفكار و آراء تحرُّرية و إنسانية تكون متناغمة مع روح الحماية. و في الجزء الأخير من رسالته، عبَّر الحبيب بورقيبة عن أسفه لسوء الفهم الذي قوبلت به الرسالتان الموجَّهتان من قِبله و بقية المُبعدين إلى الجنرال Azan في 15 أفريل 1935 و إلى المقيم العام في 10 جويلية 1935، و أكَّد على أنَّ ما احتوت عليه الرسالتان المذكورتان إنَّما هو شعورٌ تلقائي مرتكز على حسن النية و الصدق، على أنَّه لفت

[500] ورد نصُّ الرسالة في كتاب Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36 (مركز التويق الوطني) و فيه :

Désirant voir notre pays vivre dans le calme et la prospérité, il ne nous viendra jamais à l'esprit de susciter des difficultés quelconques au Gouvernement, au moment ou Monsieur le Résident Général est entrain de réaliser l'œuvre de redressement économique et administratif nécessitée par la gravité de l'heure. Telles sont les assurances que nous donnons en toute bonne foi.

[501] يقول الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire :

La Résidence avait pris soin de publier dans les journaux la lettre de soumission signée par mon oncle. De fait, ce fut un choc pour mon père d'apprendre qu'il avait été «lâché» par son frère aîné.

النظرَ بكامل الأسف إلى أنّ السلطة الحامية أصبحت، على عكس ما كان مُنتظَرًا، تُمارس على المبعدين ضغوطًا مادّية و معنوية هدفُها إجبارهم على الاستسلام مقابل رفع إجراء الإبعاد عنهم، و ختمها بالقول بأنّ الحرص على صيانة كرامة المجموعة تقتضي، و الحالة تلك، عدمَ قبول «الصفقة» المقترحة عليهم و انتظارَ «تطوُّر الأحداث»، و زاد على ذلك بأن أكّد استعداده و رفاقه لتحمُّل الإجراء الذي أشيع أنّه سيُسَلَّط عليهم إنْ هم بقوا على موقفهم، و هو المُتمثّل في تسليط عقوبة النفي المؤبّد عليهم و نقلهم في إطار ذلك إلى الـ Guyane، المنفى الفرنسي المشهور بأمريكا الجنوبية [502]، كما أكّد أنّ موقفهم هذا يرتكز أساسا على أنّهم لم يفعلوا سوى ما يُمليه عليهم الواجب و لا شيء غير الواجب، و أنهى رسالته بالقول بأنّه على يقين بأنّ المنطق السليم (le bon sens) و روح العدالة (l'esprit de justice) سينتصران إنْ عاجلا أو آجلا على الأنانية و الأفكار المُسبقة.

طالت مدة بقاء الزعماء و النُشطاء الدستوريين في المنفى و انتشرت أخبار ظروف إقامتهم و ما يتعرّضون إليه من أساليب العقاب و التعذيب، و تردّى الحوار بينهم و بين سلطات الحماية في مأزق، و استقوى المُعمِّرون المُتطرِّفون بإجراءات لفائدتهم اتّخذتها الحكومة لمزيد تمكينهم من الاستحواذ على العقارات و الأملاك، منها الأمر العلي المؤرّخ في 30 جانفي 1936 الذي يسمح لهم بامتلاك عقّارات الأوقاف بالمُقايضة العينية أو النقدية، و ساءت حالة الفلاحين بسبب هذا الإجراء و بسبب الجفاف الذي اجتاح البلاد، فتضاعف شعور المناضلين و عموم المواطنين بالضيم و الظلم، و استغلّت هياكل الحزب التوتّر الناتج عن هذا الوضع فأعادت تحريك السواكن و تعبئة الطاقات لمزيد الضغط على الباي و على السلطة الحامية. و بناء على ذلك، استُؤنفت الإضرابات و الاضطرابات في بداية سنة 1936، فانطلقت من العاصمة يوم 23 فيفري مظاهرة صاخبة بقيادة الهادي السعيدي، و رافقتها تحرُّكات طُلّابية و تلمذية من تنظيم الزيتونيين، ثمّ امتدّت التحرُّكات إلى سوسة و الساحل و صفاقس و قابس و القيروان و قصر هلال و مُدُن و قُرى أخرى. و لمّا تيقّن المقيم العام بأنّ الأمور بدأت تُفلت من قبضته، بادر أوّلا بالإذن بإلقاء القبض على ما يفوق الثلاثين من طلبة جامع الزيتونة و تقديمهم للمحاكمة، كما أذن بنفي عددٍ من «المشاغبين» و «عنصر» شيوعي واحد إلى خارج المنطقة المدنية، ثمّ في خطوة ثانية، حاول استعمال طُرق إقصاء و تعسُّف من نوع آخر، إذ اقترح على حكومة بلاده عدم السماح للتلاميذ التونسيين بمزاولة تعليمهم أو باجتياز امتحانات الباكالوريا في معاهد فرنسا، هدفُه من ذلك

---

[502] ورد في كتاب Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36 (مركز التويق الوطني) أنّ الإقامة العامّة اقترحت على الحكومة الفرنسية نقل «المشاغبين» التونسيين إلى أحد المنافي في مدغشقر أو في إفريقيا الغربية، فكان ردُّ الخارجية الفرنسية بتاريخ 17 سبتمبر 1935 على النحو التالي :

M. le Ministre des Colonies émet un avis défavorable à l'entrée, aussi bien bien en Afrique Occidentale Française qu'à Madagascar, des agitateurs politiques dont vous envisagez l'expulsion. Par contre, il lui apparaîtrait possible d'envisager de diriger les sujets tunisiens dont il s'agit vers le Territoire de l'Inini (Guyane), pays neuf et riche de possibilités.

حرمان تونس من أن تكون لها في أمدٍ متوسِّط نُخبةٌ مُثقَّفة و إطاراتٌ مُكَوَّنة [503]. لكنَّ مسعاه لم يلقَ صدًى لدى الحكومة الفرنسية، فزادَ ذلك في إبراز إخفاقاته في المهمَّة التي وُجِّه إلى تونس من أجلها، ما أدَّى إلى إنهاء مهامِّه في مارس 1936 و تعويضه بمقيم عام جديد قيل بشأنه إنَّه أقلُّ صلابة و شدَّة منه، و هو Armand Guillon. و بالفعل، بادر الممثِّل الجديد لفرنسا بتونس حال استلامه مقاليد المسؤولية بتخفيف العقوبة المسلَّطة على المنفيين، فأذن بتاريخ 22 أفريل 1936 بالسماح لثمانية قياديين - محمود الماطري و الحبيب بورقيبة و الطاهر صفر و البحري قيقة و صالح بن يوسف و محي الدين القليبي و محمد بوزويتة و محمد ابراهم - بالإقامة في إحدى المنطقتين المدنيتين الراجعتين بالنظر إلى المراقبين المدنيين بكلٍّ من جربة و قابس حسب اختيارهم، و هو إجراء ألغاه بعد فترة وجيزة، إثر التقائه شخصيا بالقادة المُبعدين في قابس (19 ماي 1936) و سمح لهم بالعودة إلى بيوتهم. و في الإطار نفسه عفا عن عدد من الموقوفين، بمن فيهم الطلبة الزيتونيين، و أذن برفع الحظر على الصُّحف «المُعاقَبة».

مباشرة إثر صدور هذه الإجراءات، هدأت الأجواء في كامل تراب البلاد و تمَكَّن الحزب من استعادة نشاطه و حيويته، فاستأنف عملية تركيز هياكله القاعدية، الشُّعب الدستورية، و عمَّمَها على المناطق و الجهات الداخلية التي لم تصلها إلى حدِّ التاريخ. و اعتبارا لارتفاع عدد الشُّعب و المنخرطين، أحدث الحزب هياكل تنسيقية على مستوى الجهات أطلق عليها مُسمَّى «الجامعات الدستورية»، ليتمَكَّن من إحكام تأطير خلاياه و مزيد الالتصاق بالشَّعب و تعبئة المناضلين. و من حسن حظِّ الحزب الحرِّ الدستوري الجديد أنْ نجح خلال هذه الفترة الجناح اليساري (الاشتراكيون) في انتخابات البرلمان الفرنسي، و ارتقت «الجبهة الشعبية» (Front Populaire) برئاسة Léon Blum إلى سُدَّة الحكم في فرنسا، فعلَّق الدستوريون، الذين استرجعوا شرعيتهم حديثا، آمالا كبيرة عليها، ظنًّا منهم أنَّها ستقف إلى جانبهم و تُدعِّم مطالبهم. في ذات الفترة (10 جوان 1936)، عقد المجلس الملِّي للحزب جلسةً حدَّدَ فيها موقفه من الأوضاع السائدة في البلاد، و هو موقف اتَّسم بالاعتدال و تميَّزَ «**بالحذر حينا و الجُرأة أحيانا، و المُغازلة تارة و التهديد تارة أخرى، فهو يُلوِّح بشبح العصيان المدني و الخروج إلى الشارع و الحديث عن التضحية من أجل الاستقلال... فبدا في نظر الرأي العام و في الأوساط السياسية و كأنَّه حزبُ حكومة... (إذْ) تمَكَّن من أن يطبع مختلف الأجهزة بفكرة "الأمَّة" و "الشعب" و "التمثيل الشعبي".**» [504]، ثمَّ كلَّف الديوان السياسي، أواخر جوان 1936، «**الحبيبَ بورقيبة، الأمين العام،** (مرفوقًا بسليمان بن سليمان)، **بإبلاغ المسؤولين الفرنسيين** (هذا) **البرنامج الدستوري الذي استعاد أهمَّ نقاط ميثاق سنة 1933، و هي إقامة نظام برلماني يعتمد على تفريق السُّلط، و إعادة تنظيم الوظيفة العمومية لفائدة التونسيين، و إصلاح الإدارة الجهوية و العدلية و البلدية، و توسيع نطاق**

---

[503] يقول المؤرِّخ Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

(Peyrouton aurait souhaité que des mesures soient prises) pour réduire à une vingtaine et, si possible moins, le nombre des bacheliers annuels, et en n'autorisant les étudiants à fréquenter qu'un certain nombre de facultés de France désignées par le Résident, où ils ne pourraient rencontrer ni Egyptiens, ni Syriens ni Annamites.

[504] حفيِّظ الطبَّابي في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

التعليم الإجباري و التدريس باللغة العربية» [505]. و بالتوازي مع هذه المهمَّة، أوفد الديوان السياسي الدكتور محمود الماطري و معه البحري قيقة و صالح بن يوسف إلى المُقيم العام لتسليمه وثيقةً تتضمَّن الطلبات نفسها، فوعد Armand Guillon زائريه بدراسة الطلبات بكامل العناية، ثمَّ ألغى الأوامر الجائرة التي استصدرها سلفُه Lucien Saint منذ حوالي عشر سنوات. غير أنَّ ولاية الجبهة الشعبية في فرنسا، و التي راهن عليها الدستوريون، لم تتعدَّ السنة الواحدة، إذ سقطت في 21 جوان 1937 و لم تستجب لأيِّ مطلب من المطالب التونسية المُضَمَّنة في القائمة المرفوعة إليها. و قبل ذلك ببضعة أشهر (فيفري 1937) كان الحزب قد أوفد إلى باريس أمينه العام، الحبيب بورقيبة، للاتِّصال بحكومة الجبهة الشعبية و تجديد تقديم المطالب الدستورية. و في ذات الشهر، قدِم إلى تونس Pierre Viénot، مساعد كاتب الدولة الفرنسي المكلَّف بالمحميات (Les protectorats) في المغرب العربي في حكومة Léon Blum و المعروف بميولاته التقدُّمية و بتعاطفه مع البلدان المحمية، للاطِّلاع على أوضاع تونس، فوقف على حقيقة الأمور و اقترح في مقابلة له مع Radio Tunis جرت يوم غرَّة مارس 1937 تشريك التونسيين في تسيير البلاد، و تشديد المراقبة على ميزانية الدولة، و نشر التعليم، و تمكين الفلاحين من استغلال أراضيهم، و رفض سياسة الإدماج التي يُدافع عنها اليمينيون، و غير ذلك من الإصلاحات. و أمام هذه المُقترحات الثورية، التي لم يسبق أن نطق بها مسؤول فرنسي منذ حوالي ستٍّ و خمسين سنة، رحَّبت قيادة الحزب بكامل الارتياح بهذا التحوُّل المُشجِّع، و عبَّر كبار المسؤولين الدستوريين عن هذا الشعور علنا، و ظنَّ الجميع بأنَّ طريق الانعتاق قد فُتحت و بأنَّ النصر آتٍ لا ريب فيه، غير أنَّ ردَّة فعل حزب «المهيمنين» أو «المُتفوِّقين» (Les Prépondérants) سرعانً ما قَلَبَتْ الأمل إلى خيبة، ذلك أنَّ هؤلاء المتطرِّفين، الذين كان «هاجس» استقلال تونس يُخيفهم إلى أبعد الحدود، أعلنوا صراحة معارضتهم الشديدة و تصدِّيهم المُطلق لكُلِّ إصلاح و لكُلِّ محاولة للاستجابة للمطالب الدستورية المقدَّمة إلى المقيم العام و إلى الباي، و ذهب بهم التسلُّط إلى حدِّ تهديد سلطة الحماية بسيلان الدماء إنْ هي أبدت استعدادها للاستجابة لأيِّ طلب تونسي [506]، فبادروا باستفزاز السكَّان و سعوا إلى حثِّ قوات الأمن و الجيش على الردِّ بصرامة على كلِّ تحرُّك عمَّالي أو شعبي مهما كانت أسبابه، فنتج عن ذلك أن توتَّرت الأجواء و حدثت مصادمات بعديد المدن و سقط عدد من الضحايا، فأعرب الحزب الحر الدستوري الجديد عن امتعاضه و تنديده و خيبة أمله، و تبخَّرت آمال الدستوريين، و بالخصوص بعد سقوط حكومة الجبهة الشعبية كما سلف الذكر، فازداد الوضع تأزُّما و الموضوع تعقيدا.

في هذا الظرف، عاد إلى أرض الوطن الزعيم عبد العزيز الثعالبي أوائل جويلية 1937 من آخر رحلة له خارج البلاد، و اصطحبه على متن الباخرة التي أقلَّته من ميناء مرسيليا إلى تونس

---

[505] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[506] وجَّه Robert Vénèque المعمِّر الكبير بباجة، رئيس الغرفة الفلاحية الفرنسية و الرئيس الفعلي للجالية الفرنسية بتونس، رسالة إلى المقيم العام Armand Guillon أورد Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche المقتطف التالي منها :

Si des mesures énergiques et immédiates ne sont pas prises, le sang coulera. Je vous en tiendrai pour responsable.

مبعوث الديوان السياسي للحزب الجديد، صالح بن يوسف، لكسب تأييده للانشقاق «المُبارك» الذي حدث في 2 مارس 1934، و زاد الحزب الجديد على ذلك بأن خصّه باستقبال شعبي حار من خلال تصفيف أعضاء الشُّعب الدستورية و الشباب و الجمعيات و المنظمات الشبابية و الرياضية و الكشفية و أجواق الموسيقى و الصحافيين و المصوِّرين و أعيان البلاد و عشرات الآلاف من المواطنين على طول الطريق لتحيَّته و الترحيب بقدومه، بينما أحجم الحزب القديم عن القيام بأيَّة مبادرة من هذا القبيل بتعلّة الخوف «**من الاصطدام بأنصار "الديوان السياسي"، حسب ما جاء في تقرير مُدير الأمن إلى المُقيم العام بتاريخ 9 جويلية 1937**» [507]. و بعد ثلاثة أيّام من عودته، أشرف الشيخ عبد العزيز الثعالبي على اجتماع شعبي كبير بحضور «**نحو ثمانين ألف نسمة**» [508] أعدّه و نظمه الحزب الجديد في ساحة Gambetta بالعاصمة (بشارع محمد الخامس الحالي) و ألقى فيه الزعيم التاريخي للدستوريين خطابا حماسيا دعا فيه إلى تحرير تونس و توحيد شمال إفريقيا. و منذ الأيّام الأولى من عودته إلى أرض الوطن، سعى الزعيم العائد، الذي لم يتزحزح عن قناعاته القومية و ميولاته الوحدوية و لم ينسَ انتماءه للحزب القديم [509] الذي أنشأه و نشط صُلبه رفقة أصدقائه القدامى أعضاء اللجنة التنفيذية، إلى توحيد الصفوف، فبادر بالاستماع إلى أطروحات هذا الشقّ و ذاك، و أخذ مأخذ الجدّ ما عبَّر عنه الطرفان من رغبة في وضع حدٍّ لحالة التفكُّك التي تعيشها الحركة الدستورية، و قد «**تقاطرت عليه الوفود ببيته، و تهاطلت الرسائلُ من كلِّ صوب، تُناشده رَدْءَ الصُّدوع بين الوطنيين المنتمين في الأصل إلى حزبه الذي أسَّسَه و عُذِّب و شُرِّد من أجله**» [510]، لكنَّه بدا منذ الأيام الأولى التي شرع خلالها في محاولة تقريب ذات البين بين الطرفين منحازًا إلى القُدامى من أصدقائه، و أفصح عن اعتقاده بأنَّ الصراع بين شقَّي الدستوريين ليس إلاّ لأجل «كراسي الزعامة»، و هي تُهمة يُوجِّهها ضمنيًّا إلى الحبيب بورقيبة شخصيا، خاصَّة وقد «**تأكَّد، بعد الحملة التي قام بها أعضاء الديوان السياسي في الجهات و رسائل الاستنكار التي وصلته، و خاصَّة ما كُتب في الصحافة، من عزم الديوان السياسي على مقاطعة الوفاق**» [511]. و بالرغم من كلٍّ هذا، حرص أعضاء الديوان السياسي على اجتناب القطيعة مع زعيمهم التاريخي، تقديرا لوقاره و ماضيه، لكنَّهم لم يُفلحوا في استمالته لصفِّهم و خاب ظنُّهم فيه، فانقلبوا عليه و أنكروا مواقفه و ناصبوه العداء، ثمَّ تبادلوا معه، عن طريق الصُّحف و خلال الاجتماعات، خطابات النقد اللاذع و كلمات السخرية المقيتة، فنعتهم هو بـ «الناكبين عن الصِّراط السَّوِي» و بالملحدين و أشار إليهم بـ «عصابة الديوان السياسي»،

[507] أورده أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس في كتابهما «الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنية»، اعتمادًا على ما جاء في وثيقة وزارة الخارجية الفرنسية عدد B/23، صندوق 389.

[508] صالح الخرفي في كتابه «عبد العزيز الثعالبي».

[509] يورد أحمد خالد في ملاحق كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي» نص محضر استنطاق الثعالبي من قِبل حاكم التحقيق العسكري De Guérin du Cayla في قضية بورقيبة و رفاقه بعد أحداث 9 أفريل بصفته شاهدا، و منه :

J'estimais plus particulièrement ces chefs du Vieux-Destour, gens pondérés, alors que les chefs du Néo-Destour me donnaient l'impression d'être étourdis et de manquer de mesure.

[510] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

[511] أحمد بن ميلاد و محمد مسعود إدريس في «الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنية».

فردُّوا عليه من جهتهم بأن أصدروا التعليمات للتشويش عليه بمناسبة تنقُّلاته داخل البلاد و إشرافه على الاجتماعات و اللقاءات بالمناضلين.

في ذات الوقت، واصل الحزب الجديد بسط أفكاره و تعبئة مناضليه، مُعتمدا في ذلك على الفئات الشبابية و على المنظَّمات و الجمعيات المنظوية تحت لوائه، ثمَّ عقد مؤتمره الثاني بتونس، مؤتمر نهج التريبونال (Rue du Tribunal)، من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1937 بحضور ما بين 700 و 800 من النُوَّاب، و هو المؤتمر الذي عزَّز قيادة الحزب بعناصر وطنية جديدة أمثال صالح بن يوسف و سليمان بن سليمان (اللذين انضمَّا إلى الديوان السياسي) و يوسف الرويسي و المنجي سليم و الهادي نويرة و الهادي شاكر (الذين انضمُّوا إلى «المجلس المِلِّي» لنيابة جهات الجريد و تونس و المنستير و صفاقس)، و صعَّد خلاله الدستوريون خطابهم المُوَجَّه إلى فرنسا دون استهداف مقيمها العام Armand Guillon الذي واصلوا منحه ثقتهم، فَكَالُو اللومَ و المؤاخذةَ على الحكومة الفرنسية التي يرأسها Camille Chautemps المُنتمي إلى الحزب الرادكالي، و «وضعوها أمام مسؤولياتها» حسب تعبيرهم، و أكَّدوا بالمُناسبة «**تضامنهم مع الحركات الوطنية بكلٍّ من الجزائر و المغرب الأقصى التي يتعرَّضُ قادتها للتعسُّف الاستعماري**» [512] الفرنسي.

بعد أسابيع قليلة من انتهاء أشغال المؤتمر، سعت قيادة الحزب إلى استقطاب الطبقة الشغيلة و جلبها إلى حظيرة الحزب، و ذلك بأن انتهزت فُرصة بُروز خلافات داخل «جامعة عموم العملة التونسيين» [513] خلال مؤتمرها الاستثنائي المنعقد في 29 جانفي 1938 للقيام بعملية «تسلُّل» (noyautage) تمَكَّنت بفضلها من إقحام عدد من النشطاء الدستوريين في أشغال المؤتمر. في الظرف نفسه، دعت النوابَ التونسيين في المجلس الكبير إلى عرقلة عمل الحكومة برفض مشروع ميزانيتها، كما أقرَّت تنظيم إضراب للتعبير عن تضامن تونس مع ضحايا القمع في الشقيقتَيْن الجزائر و المغرب. و قد كانت لهذه المواقف الجريئة، التي اتَّخذها الحزب بإيعاز من أمينه العام الحبيب بورقيبة، نتائج حينية تَمَثَّلت أوَّلاً في تصدُّع القيادة (استقالة الدكتور محمود الماطري من رئاسة الحزب احتجاجًا على التوجُّهات الجديدة [514])، و ثانيًا في ردِّ فعل عنيف من قبل القوات المحتلَّة لمنع المظاهرات و الإضرابات. و مع بداية سنة 1938، ازداد الوضع تأزُّما، فأصدر المجلس المِلِّي للحزب (أواسط مارس 1938) أوامره لحث المناضلين على «مواصلة الكفاح إلى النهاية»،

---

[512] محمد لطفي الشايبي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[513] بعد مرور ثلاث عشرة سنة على نشأة الحركة النقابية التونسيَّة على يد محمَّد علي الحامِّي الذي أسَّس «جامعة عموم العملة التونسيين» في جانفي 1925، و بعد تعرُّض هذه المنظَّمة إلى هجمات و حملات الاستعماريين والقوى المحافظة، ما أدَّى إلى حلِّها في جانفي 1926، أسَّسَ بلقاسم القناوي بدوره منظَّمة نقابية أخرى اتّخذ لها المُسَمَّى ذاته (جوان 1937). غير أنَّ هذه التجربة لن تعمِّر بدورها طويلا، إذ ستنقرض بعد سنتين من تأسيسها و ستبقى الحالة على ما هي عليه إلى غاية سنة 1946، تاريخ بعث «الاتّحاد العام التونسي للشغل».

[514] استقال محمود الماطري من رئاسة الحزب بسبب تراكم خلافات برزت منذ مؤتمر نهج التريبونال بين جناح المعتدلين بزعامته و جناح المتشدِّدين حول ما إذا كان «**يجب تناول المطالب الوطنية في جو من المراوحة أو مواصلة ممارسة الضغط المتواصل. و قد تمحور النقاش حول مسألة الاستقلال و تعديل برنامج الحزب بتغيير كلمة "تحرير"** (التي جاءت) **في برنامج مؤتمر نهج الجبل بكلمة "الاستقلال"**». أورده حفيَّظ الطبَّابي في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

و استفحلت الحالة عندما شدَّدت قوات الحماية عمليات القمع و أذنت ما بين 2 و 6 أفريل 1938 باعتقال عضوين من الديوان السياسي (صالح بن يوسف و سليمان بن سليمان) و عضوين من المجلس الملّي (الهادي نويرة و يوسف الرويسي) و عدد من رؤساء الشُّعب و المناضلين بتهمة تهديد مصالح فرنسا. و أمام هذا التصرُّف التعسُّفي، انتظمت مظاهرةٌ بمشاركة حوالي ثلاثة آلاف من المناضلين و أبناء الشعب و توجَّهت لمقابلة أحمد باي في قصره بحمام الأنف، فما كان من سلطة الحماية إلا العمل على تصعيد الموقف، إذ واصلت حملة الاعتقالات و منعت جريدة الحزب، «العمل»، من الصدور.

ظنَّ Armand Guillon، المقيم العام، أنَّه أخمد نيران الحراك الشعبي و السياسي بهذه الإجراءات، لكن الدِّيوان السياسي للحزب اختار الردَّ على التصعيد بالتصعيد، فقرَّر شنَّ إضراب عام ليوم الغد 8 أفريل في كامل الجهات و القطاعات، و ازداد الوضع تأزُّمًا عندما أقدمت إدارة التعليم العمومي (Direction de l'Instruction Publique) على إيقاف أحد أساتذة المعهد الصادقي عن العمل، و هو علي (علاّلة) البلهوان، زعيم الشباب «**بدعوى أنَّه قام بجولات داخل البلاد لفائدة الحركة الوطنية المُشاغبة للسلطة الاستعمارية في البلاد**»[515]. و تنفيذا لقرار الديوان السياسي، خرج الآلاف من أبناء الشعب بكلِّ شرائحه و فئاته و أجياله في مظاهرات صاخبة، و توجَّهوا إلى مقرِّ الإقامة العامَّة بشارع فرنسا حيث تداول على المصدح كلٌّ من الدكتور الماطري، الرئيس المستقيل، لمحاولة التحكّم في الجماهير و الدعوة إلى التهدئة، فلم يُستَمع إلى دعواته، ثمَّ علي البلهوان، القيادي المفصول عن العمل، للمُطالبة بإصلاحات سياسية. فرَدَّت سُلطة الحماية الفعل بقوَّة، و تولّت اعتقال من أسمتهم بالمُحرِّضين، و في مقدّمتهم علي البلهوان. و حالما شاع خبر إيقاف هذا القيادي البارز صبيحة يوم 9 أفريل، انتظمت مظاهرة كبيرة أمام قصر العدالة و في محيطه للمطالبة بإطلاق سراحه، و جَدَّدَ المتظاهرون رفع الشعارات الداعية إلى منح الشعب التونسي برلمانا منتخبا و حكومة وطنية و بسقوط الامتيازات، و تواصلت الاحتجاجات و أعمال الشغب في كامل أحياء العاصمة و شوارعها، فكانت النتيجة أن تصدَّت القوات الأمنية و العسكرية الفرنسية بكلِّ ضراوة للمتظاهرين، فسقط العشرات من الشهداء و الجرحى[516]، و أقرَّت حالةُ الحصار في ثلاث مراقبات مدنية، و أعلن عن حلِّ الحزب (12 أفريل) و غلق مقرَّاته، و شُنَّت حملة اعتقالات واسعة شملت قادته و مناضليه، و «**كانوا يعدُّون حوالي 900**» حسب بعض المصادر[517]، و في مقدّمتهم الحبيب بورقيبة[518]. و قد اعتبر علي البلهوان، الذي

---

[515] زُهير الذوَّادي في تقديمه لكتاب «نحن أُمَّة» لعلي البلهوان.

[516] ورد في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرَّابع :

Il y eut plus de 100 morts musulmans et un nombre considérable de blessés.

[517] أورد هذا الرقم محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال» و أكّده الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution بالقول :

Au total, trois mille personnes environ sont appréhendées, dont neuf cents sont enfin de compte retenues.

كما أكَّدَه حفيِّظ الطبَّابي في المؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[518] أُودع الحبيب بورقيبة و رفاقُه السجن العسكري بالعاصمة ثُمَّ نُقلوا إلى تَبُرْسُقْ و منها إلى Fort Saint Nicolas قرب مرسيليا، فكانت مُدّة سجنهم جميعا أكثر من أربع سنوات و نصف السنة.

لُقِّب بـ «زعيم الشباب» و «زعيم 9 أفريل» في ما بعد، الأحداثَ الدامية التي عاشتها البلاد في أفريل 1938 «**حدًّا فاصلا بين السُّبات و الحركة، و بين النوم و اليقظة، و بين الخذلان و الوعي، فهي أحداثٌ ساهمت في توعية أبناء تونس بضرورة الوقوف صفًّا واحدًا في وجه العدو الفرنسي للمطالبة بحقوقهم في برلمان تونسي و حكومة تونسية وصولا الى الاستقلال**» [519].

انطلاقا من هذا التاريخ، الذي عاشت فيه تونس انتفاضة مثَّلت «**محطَّةً مفصلية و ملحمة بطولية ساهمت في رسم مصير الحركة الوطنية**» [520]، شرعت السلطة الحامية في تضييق الخناق على الحُرِّيات في جميع المجالات، بدءًا بالصحافة و وُصولا إلى الجمعيات و التنظيمات السياسية، و دام الوضع على هذه الشاكلة إلى ما قبل نهاية سنة 1938 بقليل، أي إلى أن قدم إلى تونس في 22 نوفمبر 1938، مُقيمٌ عام جديد، Eirik Labonne، فرُفعت حالة الطوارئ و أُطلق سراح نحو مائة و خمسين من المعتقلين. على أنَّ كبار قادة الحزب بقوا في السجون و المنافي، بل إنَّ سلطة الحماية ألحقت بهم في فيفري 1940 عناصر قيادية أخرى مثل الباهي الأدغم و الهادي السعيدي و الهادي خْفشّة و غيرهم، و ذلك بسبب ما أسمته تورُّطهم في القيام بأعمال التخريب المختلفة لزعزعة النظام و خلق المناخ الملائم لمقاومة الاستعمار و التآمر على أمن الدولة، فأصدرت في شأنهم أحكاما غايةً في القسوة (عشرين سنة أشغالا شاقّة في حقِّ البعض و النفي إلى سجن Lambèse بالجزائر في حقِّ البعض الآخر). و في إطار سياسة التشديد و القمع، تولَّت الحكومة الفرنسية إعادة Marcel Peyrouton إلى الإقامة العامَّة في بداية شهر جوان 1940، ثمَّ عوَّضته بعد بضعة أسابيع بمقيم عام جديد يحمل رتبة عسكرية بحريّة عالية، الأميرال Jean-Pierre Esteva، و هو من المقرَّبين من الماريشال Pétain، رئيس الجمهورية الفرنسية في فترة الاحتلال الألماني.

بخصوص موقف الشيخ عبد العزيز الثعالبي من حوادث 9 أفريل 1938، تفيد بعض المصادر صراحةً بأنّه خذل زملاءه السابقين [521]، الدستوريين الجُدُد، و قد يكون شهد ضدَّهم لدى السلط الأمنية و القضائية الاستعمارية، فيما يرى جمعٌ من المُحلِّلين أنّه لم ينتهز الفرصة للتشفّي من خصومه، بل هو حاول استمالة رفاقه في اللجنة التنفيذية للتعامل مع هذا الملف من منظار وطني صرف، فدعاهم إلى اتّخاذ موقف لفائدة الدستوريين الجُدُد، و حتّى إلى العمل على مُساندة نضالهم. و ممّا يؤكّد موقف عبد العزيز الثعالبي «المُهادن» لجماعة الحزب الجديد في هذه الظروف العصيبة، ما صرَّح به لدى حاكم التحقيق العسكري، De Guérin du Cayla، حينما «**جعل المسؤولية مُشتَرَكة، مُتَقاسَمة، بنفس الدرجة بين أولائك القياديين الذين قاموا،**

[519] المنصف بن فرج في مقال بعنوان «حوادث 9 أفريل 1938 في فكر زعيم الشباب علي البلهوان» صدر على الموقع الالكتروني alchourouk.com

[520] فاخر الرويسي في كتابه «العميد فتحي زهير».

[521] يقول الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire :

Le Cheikh Abdelaziz Thaalbi avait totalement perdu toute légitimité et influence depuis son témoignage contre mon père lors du procès des évènements du 9 avril 1938.

حسب عبارته، بأعمال صبيانية، إذ هيَّجوا الشَّعب، و بين الإدارة، التي كان عليها أن تتدخَّل قبل استفحال الأزمة لردع تجاوزاتهم» [522]. و مُباشرة إثر حوادث 9 أفريل 1938 و ما انجرَّ عنها من إيقافات و محاكمات، بدأ نشاط عبد العزيز الثعالبي يتقلَّص شيئا فشيئا و انحصر لفترة ما في كتابة بعض المقالات و حضور بعض لقاءات اللجنة التنفيذية، ثمَّ حاول الهجرة إلى الخارج من جديد، لكنَّ المَرض اضطرَّه إلى ملازمة منزله، فأحجم عن الخروج و عن مواصلة النشاط إلى أن تُوفِّي في غرة أكتوبر 1944 عن سنٍّ تُناهز تسعًا و ستين سنة. و مهما اختلفت الآراء حول طريقة تعامله مع المستجدَّات السياسية و النضالية التي عاشتها تونس خلال الثلاثينات فـ **«قد كانت آخر أمنياته أن يتَّحد الحزبان، و هو هدفٌ كان يحرصُ على تحقيقه منذ عودته من المنفى سنة 1937»** [523].

خلال السنوات الأخيرة من فترة حكم أحمد باي الثاني، عرف العالم اندلاع الحرب العالمية الثانية، و وجدت تونس نفسها طرفا فيها من حيث لا تدري، ذلك أنَّ بعض مدنها تَعرَّضَت إلى الاحتلال العسكري من قبل جيوش الحلفاء، و أصبحت عُرضة للقصف الجوِّي من قِبل الطائرات المُقاتلة التابعة لقوات «المحور»، كما أنَّ عددا من أبنائها جُنِّدوا للمشاركة في المَعارك التي دارت في أوروبا. و ممَّا تجدُر الإشارة إليه بخصوص هذه الحرب أنَّ الجماهير الشعبيّة وعددًا كبيراً من المناضلين، و في مقدّمتهم كثيرٌ من الدستوريون، قد تعاطفوا مع ألمانيا و ذلك لأسباب عدَّة، منها أساسًا العمل بالمقولة الشهيرة «عدوُّ عدُوي هو صديقي»، ما رسَّخ في أذهان التونسيين الشعور بأنَّ فرنسا ليست في النهاية إلاَّ قوة مُحتلَّة لوطنهم و مستبدَّة بثرواته و طاقاته و مُتسلِّطة على سُكَّانه، بينما كانت ألمانيا في نظرهم متعاطفة مع الشعوب المُضطهدة. أضف إلى ذلك أنَّ سلطة الحماية انتهجت في تونس منذ بداية الحرب سياسة قمعية أساسها الترويع و الانتقام، فألغت الحريات، و ضيَّقت الخناق على النشطاء الوطنيين، و شدَّدت الرقابة على الصحف، و أوقفت القيادات الدستورية الجديدة، و نقلت الزعماء المعتقلين إلى سجن Saint Nicolas بمرسيليا، كما كثَّفت من عمليات التجنيد، فاستدعت أكثر من أربعين ألفا من أبناء تونس و بعثت بهم إلى ساحات القتال، فتسببت في هلاك و جرح العديد منهم و أدخلت في البيوت و العائلات مظاهر الحزن و الأسى، فأصبح كلُّ السُّكَّان يشعرون بأنَّ بلادهم لن تجني من هذا الصراع الذي لا يعنيهم سوى الدمار و الموت، لذلك بدا من شبه الطبيعي أن ينحازوا في مُعظمهم إلى ألمانيا. على أنَّ الزعيم الحبيب بورقيبة، الذي عُرف بنظرته الاستشرافية الثاقبة و بحسن تقديره لموازين القُوى، كان من السياسيين القلائل الذين دعوا الشعب التونسي في ذلك الظرف العصيب إلى عدم مناصرة قوات المحور و إلى الوقوف إلى جانب قوات الحلف، و في مقدّمتها فرنسا، كما سيأتي بيانه، و «**تمَكَّن، رغم جميع العراقيل، من إبلاغ توجيهاته** - و هو في المنفى - **و حرص في سنة 1942 على تحذير التونسيين من التعاون بأيِّ شكلٍ من الأشكال مع قوات المحور»** [524].

---

[522] أحمد خالد في كتابه «الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي».

[523] فيصل الشريف في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[524] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

تميَّزت فترة «حُكم» أحمد باشا باي الثاني، الذي تُوفِّي يوم 19 جوان 1942 [525] صباحا بقصره في المرسى المعروف بـ «العبدلِّية الصُّغرى»، بميزتَيْن بارزتَيْن، الأولى هي تأزُّم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد نتيجةَ التضخُّم المالي و الركود الاقتصادي اللذين اجتاحا فرنسا، و بصفة مباشرة مستعمراتها و محمياتها، إبَّان أزمة 1929، التي تواصلت انعكاساتها و تبعاتها لسنين عدَّة بعد اندلاعها، فقلَّ الإنتاج، و أفلس العديد من الفلاحين و الحرفيين و التُّجَّار، و انهارت أَغلبية الشركات المشغّلة، و انخفضت المقدُرة الشرائية، و أُغلقت أهمُّ الأسواق العالمية أمام المنتوجات المنجمية التونسية، و تفاقمت البطالة في المدن و الأرياف، و ارتفع عدد النازحين من المناطق الداخلية نحو العاصمة و المدن الساحلية، و انتشرت الأحياء القصديريَّة حول أهم المدن، ثمَّ استفحل الوضع بانحباس الأمطار و بنقص المواد الغذائية، و بالأخص خلال سنة 1936 [526]. كُلُّ هذه العوامل، تُضاف إليها السياسة التعسُّفية التي انتهجتها السلطة الحامية بعد تجميد نشاط الحزب أواسط سنة 1934 و تزامنها مع سياسة مماثلة في الجزائر و المغرب [527]، و تُضاف إليها عودة الزعيم التاريخي للحزب، الشيخ عبد العزيز الثعالبي، من رحلته الطويلة أوائل جويلية 1937 و ما نتج عنها من إعادة التطاحن و التنافس بين قيادتَيْ الدستوريين القديمة و الجديدة، أفضت في النهاية إلى خلق جوٍّ من التململ و الاحتقان في مختلف الأوساط، المُثقَّفة منها و الشعبية، و هو جوٌّ استغلَّه بورقيبة و رفاقه لمزيد الضغط على السلطة الحامية و لتصعيد المواقف بهدف الحصول على تنازلات من المقيم العام و الباي لتلبية بعض المطالب التي قدَّمها الحزب و جَدَّدَها في أكثر من مناسبة. أمَّا الميزة الثانية لهذه الفترة من تاريخ تونس فتتمثَّل في أنَّ «**حكم أحمد باي الطَّويل، الجامد، و المُجمَّد**» [528] طُبع بالغياب الكُلِّي لـ «رئيس الدولة التونسية»، الذي بدا في وضع أسوأ من الذي كان فيه البعض من أسلافه منذ انتصاب الحماية الفرنسية، فكان صورة مُعبِّرة، بل شبحا باهتًا، لما أضحت عليه الدولة الحسينية بعد أكثر من قرنين و ثلث القرن عن نشأتها، فكان دُمية بين يدي المُقيمين العامِّين الذين تداولوا على «كرسيّ» الإقامة العامَّة في فترة ولايته، و الذين استصدروا منه الأوامر و القرارات التي أرادوا دون أن يترُكوا له مجالا أو إمكانية لاتّخاذ أيَّة مبادرة أو تقديم أيِّ مقترحٍ ليُبرِّر أحقِّيته في اعتلاء كرسيِّ الحُكم في البلاد. و علاوة على ذلك، كان هذا الباي قريبا من الأُمِّية المُطلقة، إذ لم يكن يقرأ العربية إلا بصعوبة و لم يكن يكتب أو يقرأ أيَّة لغة أجنبية، كما كان يؤمن شديد الإيمان بما يقوله المشعوذون و العرَّافون و السَّحَرة و بما يتنبَّأُ به المنجِّمون، و حتَّى كتاب الله فما كان يعرف منه إلاَّ النزر القليل، فقاسى الشعب تحت إمرته شتَّى المِحن و المظالم، و عايش بمرارة

---

[525] أغلب المصادر تفيد بأن وفاة أحمد باي الثاني كانت يوم 19 جوان 1942، باستثناء سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى» الذي يقول إنها كانت يوم 18 جوان 1942.

[526] اضطرَّت سلطات الحماية إلى استيراد كمِّيات كبيرة من الأرز (الرُّوز باللهجة التونسية)، و هو من الحبوب التي كانت غير معهودة في المجتمع التونسي، وذلك لتغطية العجز المسجَّل في إنتاج مادَّتي القمح و الشعير، فسمِّيت سنة 1936 لدى السكَّان على مختلف طبقاتهم «عام الرُّوز».

[527] في الجزائر أُلقي القبض على مصَّالي الحاج و أُبعد في أوت 1937، و في المغرب جدَّت مظاهرات دامية بمكناس في سبتمبر.

[528] صلاح الدين التلاتلي في تقديمه لكتاب سعيد المستيري «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

و حسرة سلسلة الأحداث الأليمة و المُتتالية التي عرفتها البلاد في عهدِه، و فَقَدَ الأمل في العيش الكريم بسبب «**عدم تفهُّم الجالس على العرش الذي لم يكُن يسمح له تكوينه العتيق بأن يُدرك أبعاد تلك الأحداث، و لا من باب أولى و أحرى، أن يستخلص منها النتائج المحتومة**»[529]. و لاختزال فترة ولاية هذا الباي، يُمكن القول بأنَّ عهده «**كان من أطول العهود (1929-1942) و أضناها، إنَّها ثلاثة عشر عاما تُقطِّعها إهانات متتابعة و فترات من القمع : خمسينية الحماية، المؤتمر الأفخارستي، أزمة التجنيس، نفي الزعماء الوطنيين (1934)، و أخيرا القمع الوحشي الذي تبع يوم 9 أفريل 1938. و إزاء كلِّ هذه الأحداث، حافظ أحمد باي على عدم مبالاة "بَقْرِيَّة"** (**placidité bovine**) **حسب عبارة Elie Cohen Hadria**[530]. **فما من شيء كان قادرا على إثارة اهتمامه و نشاطه سوى ما يتعلَّق بمصالحه و أملاكه الخاصَّة**»[531]. و من حسن الحظِّ، إنْ صحَّ التعبير، أَنْ خلفه على أريكة المملكة التونسية، بايٌّ اشتهر بحبِّه للوطن و بتعاطفه مع الشعب و تناغمه مع قادة الحركة الوطنية، محمد المنصف باشا باي، ابنُ ابنِ عمِّه.

121 – محمد المنصف باشا باي– 18
بن محمد الناصر بن امْحَمَّد باي

ارتقى محمد المنصف باي،الذي اعتبره و لا يزال يعتبرُه التونسيون بجميع شرائحهم وطنيا، صادقا، مخلصا، غيورا، رؤوفا، حليما، صريحًا، مُثقَّفًا، مُتفتِّحًا، كرسيَّ تونس يوم الجمعة 19 جوان 1942، فأعاد إلى الذاكرة الشعبية صورة والده، محمد الناصر باي، الذي «حكم» البلاد في الفترة ما بين ماي 1906 و جويلية 1922 و الذي حاول بنسبة نجاح كبيرة إعادة الاعتبار إلى مكانة الباي و هيبته. و ممَّا تجدُرُ الإشارة إليه بخصوص تولِّي محمد المنصف باي كرسيَّ السلطة هو أنَّه ما كان له أن يصل إلى هذا المنصب في أعلى هرم الدولة لو لم تشأ الصُّدف أن يتوفَّى على التوالي ثلاثة أمراء حُسينيون كانوا عُيِّنوا قبله في خطَّة «باي الأمحال» فيما بين 1939 و 1942، و هم على التوالي محمود بن محمد العادل باي و الطاهر و البشير ابنا محمد الهادي باي[532]، فكان هو رابع باي أمحال، أي ولي عهد، يُعيِّنه أحمد باي الثاني طبق قاعدة الوراثة المضمَّنة في دستور سنة 1861.

و جد الباي الجديد بلادَه تتخبَّط في أزمة اقتصادية و اجتماعية حادَّة و شعبَه يعيش في قطيعة شبه تامَّة مع الدولة و مع سلطة الحماية و قادةَ الحركة الوطنية يعانون من التضييقات

[529] الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي».

[530] الكاتب العام للجامة الاشتراكية بتونس (Fédération Socialiste de Tunisie) لفترات متعدِّدة.

[531] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[532] حسبما أورده محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation

و الاعتقالات و المنافي، فبادر حال تسلُّمه مقاليد الحكم بإقالة اثنين من أبرز رجال الدولة في عهد سلفه، محمد بلخوجة مستشار الحكومة، و محمد سعد الله شيخ مدينة تونس، المعروفَيْن بقُربهما من الإقامة العامَّة، كما «**قام بالتحرِّي حول موقف و تصرُّفات موظفيه و أعوانه و أصحاب القرار من التونسيين، فأدَّى ذلك إلى قيام ثورة في البلاط تَمَثَّلت في إعفاء العديد منهم من مهامِّهم و طرد البعض الآخر**»[533]، ثمَّ عيَّن مجموعة من المستشارين من ذوي الكفاءة و التجربة، منهم امْحَمَّد شنيقْ، نائب رئيس المجلس الكبير، و محمود الماطري، الرئيس السابق للحزب الحر الدستوري التونسي، و صالح فرحات، أمين عام الحزب الدستوري القديم، و محمد العزيز الجلولي، رئيس بلدية تونس، و حمّادي بدرة، مدير ديوان الوزير الأول. إلى جانب ذلك، عيَّنَ الباي الجديد، «**بإشراف شقيقه و أمين سرِّه الأمير حسين باي**[534]، **مجلسًا خاصًّا لمساعدته على تدبير شؤون الدولة، يضُمُّ نخبة من أحرار الأمَّة و مفكِّريها**»[535]، و قرَّب إليه، على عكس ما كان أغلب أسلافه يفعلون، باي الأمحال و ولي العهد، محمد الأمين باي، ابن ابن عمِّ أبيه. و من شدَّة حرصه على إعطاء وجه جديد لخُطَّته، أعلن على رؤوس الملإ «**أنَّه لم يتولَّ العرش من أجل القيام بالتدشينات الفارغة و تكريس الوهم بأنَّ الباي يحكم، فهو لم يكن مستعدًّا للعب دورٍ صوري، سواء بالنسبة لسلطات الحماية أو بالنسبة إلى محيطه**»[536]، فاعتمد طريقة حكم مغايرة لتلك التي كانت لسلفه، و ألغى عادة تقبيل يد الباي من قِبل زائريه التونسيين على مختلف أصنافهم[537]، و صار، على عكس أسلافه، يُلقي خطاباته و كلماته بنفسه، و تحلَّى بالبساطة و التواضع من حيث ملبسُه و مظهرُه و طريقةُ عيشه، و اختلط برعاياه اختلاط الأب بأبنائه، و اهتمَّ بسير الإدارة مركزيا و جهويا، و أصدر تعليماته للاستماع إلى مشاغل المواطنين و العمل على تلبيتها، و عيَّن الدكتور محمود الماطري وزيرا للداخلية - و هو مجال يعود بالنظر مبدئيا للإقامة العامَّة - و أذن للقيَّاد بأن لا يأتمروا إلاَّ بأوامره، و أعلن نيَّتَه زيارةَ «أبنائه» في العمالات (الولايات) الداخلية - لكن ذلك لَنْ يتم سوى ببعض الضواحي و الأحياء القريبة من العاصمة بسبب الظروف التي ستمرّ بها البلاد في عهده - كما قام بزيارات استطلاع لبعض المؤسسات التربوية حيث أذن بإبعاد المُستشرقين الفرنسيين الذين يُدرِّسون اللغة العربية و تعويضِهم بتونسيين، و زار المجلس الشرعي و المساجد و الأسواق.

---

[533] فيصل الشريف في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[534] حسين باي هو في الحقيقة الأخ غير الشقيق للمنصف باي، اعتمادا على شجرة محمد الناصر باي المُضمَّنة في كتاب المختار باي De la Dynastie Husseinite, Les Beys de Tunis.

[535] حمّادي الساحلي في تقديم كتاب الصادق الزمرلي «تونس في عهد المنصف باي». و يضمُّ هذا المجلس امْحَمَّد شْنيق، رئيس القسم التونسي في المجلس الكبير و الوزير الأكبر المُقبل، و محمود الماطري، الرئيس المُستقيل من الحزب الحر الدستوري الجديد، و محمَّد العزيز الجلُولي، الرئيس الجديد لبلدية العاصمة، و الصادق الزمرلي، المُكلَّف الجديد بإدارة المراسم و الترجمان الأول بالقصر، و الجنرال محمد التريكي، و محمد علي العنَّابي، رئيس جمعية قُدماء المعهد الصادقي.

[536] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[537] أُلغيت عادة تقبيل يد الباي بالنسبة إلى الأجانب منذ عهد حمُّودة باشا باي (1784-1814). يقول محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation بخصوص قرار المنصف باي إلغاءَها :

Cette innovation, qui fit beaucoup pour sa popularité, dura autant que son règne et fut maintenue quelques mois par son successeur, après quoi le traditionnel baise-main fut rétabli.

بعد أسابيع قليلة من بداية ولايته (أوت 1942)، استقبل محمد المنصف باشا باي وفدًا من قادة الحزب الدستوري القديم ثمَّ وفدًا من قادة الحزب الدستوري الجديد و استمع إلى وجهة نظرهم و لطلباتهم و مقترحاتهم بخصوص مستقبل البلاد، فاستحسَنَها و اعتمدَها لصياغة مذكرة أرسلها إلى الماريشال Pétain عن طريق المقيم العام، الأميرال Esteva، و بها ست عشرة نقطة تتضمَّن برنامجا إصلاحيا و قائمة مطالب، منها المُطالبة بتركيز «مجلس تشريعي استشاري» يضمُّ أعضاءً فرنسيين و أعضاءً تونسيين على أساس تمثيل «لائق و كثيف» لأبناء البلد، و فتح المجالس البلدية أمام التونسيين، و عودة «المراقبين المدنيين» إلى دورهم الأصلي المُتمثِّل في المُراقبة فحسب بعيدًا عن التسيير المباشر للقِيادات، و فتح الوظائف العمومية و سُلَّم الترقيات أمام التونسيين، مع السعي إلى إقرار مبدإ التساوي في الأجور، و منها كذلك اقتراح بعض الإصلاحات ذات الصلة بمجالات العدل و التربية و المرافق العمومية، و المُطالبة بإبطال العمل بالأمر العلي الصادر في نوفمبر 1898 الذي يسمح للمُعمِّرين الفرنسيين بامتلاك الأراضي الخاضعة لنظام «الأحباس» بالمُقايضة العينية أو النقدية. و طالب في ذات المناسبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين الذين يقبعون في السجون التونسية أو في المعتقلات و المنافي الأجنبية. على أنَّه حرص في مُذكّرته على ألاّ يقدح في نظام الحماية، مُكتفيا بالمُطالبة باحترام ما جاء في معاهدة 12 ماي 1881 من أنَّ فرنسا «حاميةٌ» للبلاد التونسية، أي أنَّها ليست سلطة «استعمارية» بالمعنى المُتعارف. و إجابة على مسعى الباي، تعهَّد Esteva بنقل المذكّرة إلى Vichy بالسرعة المطلوبة و وعد باتّخاذ «إجراءات تهدئة» بمناسبة ليلة القدر أو عيد الفطر.

خلال لقاءاته بالوفدَيْن الدستوريَيْن المذكورَيْن، أعرب العاهل التونسي عن قلقه من الانقسامات و الخلافات التي تطبع علاقاتهما ودعا الجميع إلى توحيد صفوفهم و هياكلهم تحت رعايته الشخصية، فبدا لهم و لجميع الملاحظين في مقام «زعيم الوطنية التونسية». و طبيعي أن لا يستحسن المُقيم العام Esteva، المعروف بمُوالاته المُطلقة لنظام Vichy، طريقةَ عمل الباي الجديد و مواقفَه و آراءَه، فكانت العلاقة بين الرَّجلين مُتوتّرة بشكل علني منذ الأيَّام الأولى من ارتقاء محمد المنصف باي إلى سدَّة الحكم، ثمَّ ازدادت توتُّرا بسبب حادثة جدَّت يوم 12 أكتوبر 1942 خلال مراسم تقديم التهاني في قصر باردو بمناسبة عيد الفطر حين لم يتمالك محمد المنصف باي نفسَه، عندما لاحظ أنَّ صَفَّ المهنئين من رؤساء مختلف الإدارات لا يضمُّ سوى موظَّفين فرنسيين، للتعبير عن عدم رضاه بما لاحظه و للفت نظر كبار الموظَّفين لدى مرورهم أمامه في مقدّمة كوكبة منظوريهم إلى ذلك بأسلوب لا يخلو من العتاب و اللوم، بدءًا بوالي الشرطة (Préfet de police) الذي توجَّه إليه بنبرة حادَّة قائلا : «**أين هم محافظو الشرطة التونسيون ؟ ألا يوجد إذن أيُّ تونسي جدير بأن يتولَّى هذه الوظيفة ؟ ثمَّ اتَّجه مُجدِّدًا بالكلام إلى رؤساء الإدارات و شرع يتحدَّث بالعربية التونسية، بنبرة متقطِّعة : يظهرْ لي أنَّ البعض لم يفهموا، لم يُطبِّقوا تعليماتي، إنَّني أدعو الجميع إلى التعاون، و أنا مُصرٌّ كباي على لزوم الطاعة من قِبل الجميع بالتساوي في الانضباط**» [538]، فظهرت على وجه المقيم العام Esteva ملامح الانفعال و النرفزة.

---

[538] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

و بينما هو على هذه الحال إذ بمحمد المنصف باي يُبادرُ بتقريب الكاتب العام للحكومة، Marcel Binoche، منه ليُقلّده «وسام عهد الأمان» و يقول له «**إنّه ليُسعدني أيّما إسعاد أن أمنحكم أسمى وسام من أوسمة البيت الحُسيني، كاعترافٍ علنيٍّ و رسميٍّ بما أسديتموه من خدمات جليلة إلى البلاد التونسية، التي أشْركتُموها في حُبّكم لوطنكم. و ممّا يزيدُ في استحقاقكم لهذ الشرف ما تتحلّون به في المنصب السامي الذي تشغلونه من خصال التفهُّم و اللطف و الكياسة الفائقة، تلك الخصال التي أُقدِّرها حقّ قدرها**»[539]، فاغتاظ Esteva و ثارت ثائرته بهذا التكريم الذي خُصَّ به أحد منظوريه دون علمه مُسبّقًا، و لم يستسغ العبارات التي قالها الباي في شأنه - التفهُّم و اللطف و الكياسة الفائقة - و التي اعتبرها موجّهة إليه بمعناها العكسي، فلم يتمالك أعصابه و ردَّ فورا بكلام مشحون بالغطرسة و انعدام اللياقة، إذ أكّد أوّلا على أنّ الفرنسيين هم وحدهم القادرون على الاضطلاع بمناصب القيادة[540]، ثمّ، ظنًّا منه أنّ الباي يريد بكلامه المسّ من كرامة رؤساء الإدارات الفرنسيين، قال : «**يا مولاي، إنّ جميع هؤلاء السادة قد قاموا بمهامِّهم بشرف و إخلاص، فلو أخلَّ واحدٌ منهم بواجبه لما كنتُ تردّدت في إقصائه، ثمّ أضاف بلهجة حاسمة قائلا : إنّهم موجودون هنا و سيبقون هنا !**» [541]. و قد نتج عن هذه الحادثة، التي ضخّم المحيطون بالباي حجمَها و طابعَها الوقح، أن أبرق محمد المنصف باي إلى الحكومة الفرنسية للاحتجاج على ما جرى و طلب من الماريشال Pétain إعفاء المقيم العام من مهامِّه بتونس، مُهدِّدًا بالتنحّي عن العرش إن لم تُسارع الحكومة الفرنسية بالاستجابة لطلبه حسب ما صرّح به آنذاك وزيرُه الأكبر، الهادي الأخوة. فأذن Pétain في الحين بالردِّ على البرقية برسالة طمأنة ضمّنها محبّته و تقديرَه لشخص الباي و لتونس و أشار فيها إلى أنّ مهمّة الأميرال توشك بطبيعتها و لاعتبارات عامّة أن تُصبح مُنتهية، و رجا محمد المنصف باي أن يُواصل الاضطلاع بمسؤولياته لتأكيد و تدعيم تعاون بلاده مع فرنسا في الظروف الخاصّة التي تمرُّ بها البلاد الحامية.

تعبيرا منه عن عزمه مسكَ مقاليد الحكم في البلاد و ممارسة السلطة فعليًّا، قبل محمد المنصف الباي رسالة الماريشال Pétain بارتياح، فبادر في خطوة صريحة، القصدُ منها تهدئة الأجواء، باستقبال الأميرال Esteva بعد أيام قلائل بقصره، ثمّ صدر بلاغٌ صحفي لتغطية المقابلة تضمّن الإشارة إلى أنّ المقيم العام أكّد للباي مشاعر إخلاص كلّ موظّفي الحماية لشخصه و إلى أنّ الباي شكره و رجاه إبلاغ الماريشال مشاعر احترامه و مودّته. و بذلك طُويت صفحة حادثة 12 أكتوبر 1942، على الأقلّ ظاهريا. و اعتبارا لما حملته من معانٍ مرتبطة بهيبة مؤسسة رئاسة الدولة و بكرامة الإطارات التونسية، و لما تسبّبت فيه من أزمة انتهت بانتصار «معنوي» لفائدة الباي،

---

[539] أورده الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي». و سيبقى Marcel Binoche، الكاتب العام للحكومة، مدينا للمنصف باي بهذا التكريم إذ سيصدُرُ عنه موقفٌ حسنٌ تُجاه العاهل التونسي عندما سيقتادُه أفرادٌ من الجيش الإنقليزي عنوة إلى تونس العاصمة يوم 7 ماي 1943 في إطار الإعداد للإطاحة به.

[540] يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

L'Amiral répliqua en termes d'une vivacité peu protocolaire que seuls les français étaient aptes aux postes de commandes. (رواية وردت في كتاب سعيد المستيري و كتاب الصادق الزمرلي)

[541] أورده الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي».

فقد انتشر خبرها في جميع أنحاء البلاد و أعادت إلى ذاكرة التونسيين الأزمة المماثلة التي عاشتها علاقات القصر بالمقيم العام في أفريل 1922 عندما كان محمد الناصر باي، و الد محمد المنصف، جالسا على عرش تونس، كما خلّفت لدى المقيم العام شعورا بالإحباط، خاصّة و أنّ رئيس الدولة الفرنسية ذكر في رسالته إلى الباي أنّه يأخذ في الاعتبار مسألة تعويض ممثله في تونس و أنّه سيحسمها في وقت لاحق، و ذلك ما اعتبره الأميرال Esteva إهانة مَسَّته شخصيا، فاختزنها في صدره ليستغلّها في الوقت المناسب للتشفّي من محمد المنصف باي.

استأنف محمد المصنف باي إثر طي هذا الملفّ نشاطه على رأس الدولة، فأقدَمَ في 31 ديسمبر 1942 على إبدال الوزير الأكبر الهادي الأخوة، الذي تحمّل الوزارة الكُبرى مُدّة عشر سنوات كاملة في عهد أحمد باي الثاني و كان مُقرَّبا من سلطة الحماية، برجل اختاره بنفسه، و هو امْحَمَّد شْنيقْ، المعروف بتعاطفه مع قادة الحركة الوطنية و الذي سيتولّى في أوائل الخمسينات رئاسة الحكومة التفاوضية كما سيأتي بيانُه [542]. و هذه أوّل مرّة منذ انتصاب الحماية «يتجاسرُ» فيها باي تونس على إجراء تحوير وزاري دون أخذ رأي، أو بالأحرى تعليمات، المقيم العام، لذلك «**لم يكن هذا التجديد، حسب ما كان يُقال في البلاط آنذاك، مُجَرّد ثورة قصر** (Révolution de palais)، **و لكنّه مقدّمة لتحوُّل سياسي كبير في البلاد**» [543]. في إطار نفس التحوير، أعفى الباي عددا من الوزراء الذين كانوا إلى جانب سلفه و الذين عُرفوا بالولاء المُطلق لسلطات الحماية و عيَّن بَدَلهم و دون استشارة الأميرال Esteva وزراء جُدُدًا اختارهم من ذوي الكفاءات، و جميعهم «**من أصحاب الخبرة و غير ميّالين إلى الاندفاع**» [544]. و قد كان محمد المنصف باي، قبل اتّخاذه قراره «السيادي» هذا، تمكّن من استصدار جملة من القرارات من سلطة الحماية تحمل إنجازات ما كان لأحدٍ غيره أن يتحصّل عليها، منها إطلاق سراح المساجين السياسيين [545]، و تحسين وضعية الموظّفين التونسيين بمنحهم بعض الامتيازات، بما في ذلك تمتيعهم بما كان يُسمّى «الثُّلُث الاستعماري» (Le tiers colonial) [546] الذي كان

---

[542] أُعفي الهادي الأخوة من مهامّه بعد حضور محمد المنصف باي موكب دفن أرملة أبيه محمد الناصر باي، للّة قمر. و يورد محمد الصالح مزالي في كتابه Au fil de ma vie حادثة طريفة و في نفس الوقت مُعبِّرة جرت خلال الموكب، فيقول :

Au cimetière Jellaz, quelqu'un avait apporté je ne sais d'où une chaise pour éviter au souverain une station debout prolongée. Moncef Bey refusa de s'asseoir et offrit le siège au Premier Ministre Hédi Lakhoua en lui disant «Vous êtes agé, je vous considère comme mon père, vous devez être fatigué et mon devoir et de vous faire asseoir». Jeu de mots subtil, en arabe «faire asseoir» et «mettre à la retraite» sont similaires.

[543] أورده سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى»، نقلاً عن «L'action nationaliste en Tunisie» لصاحبه Roger Casemajor.

[544] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[545] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Il intervient efficacement auprès des autorités françaises pour faire libérer les détenus nationalistes de la prison civile et du bagne de Porto Farina. Il obtient, d'abord, le transfert de Bourguiba et ses compagnons de Marseille à Lyon (Fort Montluc) et la libération de ceux de Trets. Ils sont tous, en janvier 1943, tranférés à Rome où les Italiens leur réservent un traitement d'hôtes de marque.

[546] إجراءٌ أقرّه المقيم العام Etienne Flandrin سنة 1919 للترفيع بنسبة 33% في أجور الموظّفين الفرنسيين دون سواهم.

قد أُقرّ منذ سنة 1919 لفائدة الموظّفين الفرنسيين دون سواهم، و بالمنح العائلية على غرار نُظرائهم الفرنسيين.

زادت هذه القرارات الرائدة، و الإنجازات التي تزامنت معها، و بخاصّة منها «إطلاق سراح» الزعيم الحبيب بورقيبة و بقية الزعماء من مُعتقل Saint Nicolas، في تأكيد السمعة التي يتمتّع بها محمد المنصف باي لدى كافّة طبقات الشعب. و يُذكر أنّ إطلاق سراح بورقيبة و رفاقه من منفاهم لم يكُن يعني، على الأقل مؤقّتًا، منحَهم الحُرّية المُطلقة، إذ تمّ «تسليمهم» في جانفي 1943 إلى السلطات الإيطالية التي نقلتهم إلى روما حيث استقرُّوا و أقاموا «ضيوفا» على الدولة الإيطالية التي أكرمت وِفادتهم و أحاطتهم بالرعاية، «**و ذلك رغبةً منها في تبيان اهتمامها بمستقبل البلاد التونسية**» [547]. و قد فهم بورقيبة أنّ هذا التبجيل الذي حظي به هو و رفاقه إنّما يهدف إلى التأثير فيهم و استدراجهم إلى مساندة جيوشِ المحور، «انسجامًا» مع الموقف السائد لدى العديد من الوطنيين و لدى جزء كبير من السُكّان كما سلف الذكر [548]، فأعرب منذ الأيام الأولى من إقامته بإيطاليا «الموسُولينية» عن موقفه المُتحفِّظ لمضيِّفيه بكامل الصراحة و الدبلوماسية، و طالب حكومة روما بمساعدته و زعماء الحركة الوطنية على الحصول على استقلال البلاد و تحريرها من التبعية الفرنسية، ثمّ استغلّ موقعه هناك للتحدُّث لوسائل الإعلام المكتوبة و المسموعة للدعوة إلى الوقوف إلى جانب الشعب التونسي الذي لا يطلب شيئا غير الحُرِّية، فأدلى بتصريح إلى إذاعة Bari [549] الإيطالية بتاريخ 6 أفريل 1943 دعا فيه التونسيين على مختلف فئاتهم و انتماءاتهم إلى الحذر من «بعض الأطماع الأجنبية». و قبل نهاية نفس الأسبوع، عاد إلى أرض الوطن على متن طائرة نزلت به في منزل تميم بالوطن القبلي.

أكّدَ تصريح بورقيبة إلى الإذاعة الإيطالية الموقف الجريء و «المفاجئ» الذي كان عبَّر عنه و هو في منفاه بـ Fort Saint Nicolas في رسالة - أصبحت فيما بعد وثيقة تاريخية لها أهمّيتُها – وجّهها إلى الدكتور الحبيب ثامر، رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، و ضمّنها وجهة نظره بخصوص مآل الحرب الدائرة على أرض تونس بين بلدان الحلف (فرنسا، القوّة المُحتلّة، و حليفتيها الولايات المتّحدة و بريطانيا) و بلدان المحور (ألمانيا، المتعاطفة ظاهريا مع القضية التونسية، و حليفتها إيطاليا)، مبيِّنا بالخصوص أنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ هزيمة فرنسا سنة 1940 هي عقاب إلاهي كما يحلو للبعض أن يقوله، كما أنّه من الخطأ التصوُّر بأنّ تونس ستنال استقلالها على أيدي «المحور» المُتقدِّم آنذاك، لأنّ «**الحقيقة التي تُبهرُ العيون**

---

[547] فيصل الشريف في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[548] يُفيد André Pautard في كتابه Bourguiba أنّ الرئيس الحبيب بورقيبة قال له خلال حوار أجراه معه سنة 1975 :
Mes camarades qui étaient avec moi, comme le peuple tunisien, croyaient dans la victoire de l'Axe. C'était sentimental, parce que la France nous faisait souffrir. L'Axe était un peu l'ennemi de notre ennemi. Moi, je voyais les choses sans passion.

[549] «**آنذاك كان لإيطاليا إذاعة عربية من مدينة باري موجّهة إلى العالم العربي بصورة عامّة، و إلى الشمال الإفريقي بصفة خاصّة**». من كُتيب بعنوان «الذكرى 50 لاستشهاد الزعيم الهادي شاكر»، إصدار التجمّع الدستوري الديمقراطي.

هي أنَّ ألمانيا لن تربح الحرب و لم يعُد في إمكانها أن تربحَها و أنَّ الوقت يعملُ ضدَّها و أنَّها حسابيا ستتحطَّم**، لذلك، فإنَّ دور الحزب هو ألاَّ يكون في صفِّ المهزومين، أي ألَّا يكون متورِّطا مع الألمانيين و الإيطاليين»** [550]، ثمَّ دعا رفاقه إلى مُساندة الحلفاء بلا قيدٍ و لا شرط، و أعطى تعليماته إلى المناضلين، دائما في نفس الرسالة، للتعامل تحت مسؤوليته مع الديغوليين، مناصري الجنرال Charles de Gaulle رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (Comité Français de Libération Nationale)، و مع «المقاومين الفرنسيين» عن طريق الأصدقاء الاشتراكيين، بهدف تنسيق العمل السرِّي معهم [551]، كما أعطى التعليمات لربط الصلة بالأعوان الأمريكيين و الإنقليز الموجودين بالتراب التونسي لتحسُّس نواياهم و نوايا بلدانهم تُجاه القضية التونسية، و دعا رفاقه في الختام إلى إرجاء طرح مسألة الاستقلال إلى ما بعد الحرب. و هكذا، حرص الزعيم الحبيب بورقيبة في ذلك الظرف الدقيق على أن لا ينجَرَّ وراء تيَّار التعطاف مع الألمان، **«و ذلك ما جعله يُفلت من التتبُّعات»** [552]، و في ذات السياق، أصدر عريضتين في 9 ثمَّ في 13 ماي 1943 للتعبير صراحةً عن مساندته للحلفاء. و قد أثبتت الأحداث فيما بعد صدقَ رؤاه و صوابَ رأيه، و عُدَّ موقفُه من ضمن المواقف التاريخية التي تُحسب له و التي شهد له بها المناصرون و الأعداء. على أنَّه سيجد نفسه، بالرغم من حذره و حسن تأطيره لقادة الحزب و للمناضلين بخصوص تعاملهم مع هذه المسألة، مضطرًا لمزيد تأكيد موقفه و موقف حزبه المساند لبلدان الحلف لرفع كلِّ التباس أو سوء فهم، خاصَّة و أنَّه سيُتَّهم باطلا بتوجيه رسالة إلى المقيم العام للتعبير عن مساندته لقوات المحور، و هي رسالة سيتبيَّن فيما بعد أنَّها مُفتعلةٌ [553]. و قد ساعده على الخروج من هذه المحنة و تكذيب التُّهمة القنصلُ العام الأمريكيٍ بتونس، Hooker Doolittle، الذي سيُمكِّنه من مقابلة الجنرال Mourot مدير الأمن نيابةً عن المقيم العام، ثمَّ مقابلة المقيم العام نفسه، و ذلك في 9 جوان 1943 [554]، و بذلك ستنتهي التتبُّعات المفتوحة ضدَّه.

---

[550] أورد أحمد القصَّاب نصَّ رسالة بورقيبة إلى الحبيب ثامر في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[551] يقول Louis Périller المقيم العام السابق بتونس في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne :
Il eut été naturel que les autorités du protectorat fussent sensibles aux déclarations de Bourguiba. Il n'en fut rien. Sur la foi d'informations erronées, le général Juin, qui assurait l'intérim de la Résidence Générale, avait engagé des poursuites contre Bourguiba pour son attitude pendant la guerre !

[552] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[553] يقول الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire :
La lettre qui a servi pour accuser mon père de collaboration avec l'Axe a été reconnue, par la suite, apocryphe. Ce sont les services spéciaux français qui l'ont faite parvenir au Résident Général pour discréditer l'action de mon père.

[554] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Une entrevue, le 9 juin 1943, avec le nouveau Résident Général scelle sa liberté. Il rouvre son cabinet d'avocat et, se fondant sur l'intention affichée de prêcher la modération, il fait place à son balcon à l'enseigne du Néo-Destour. C'en est trop pour les autorités françaises qui la lui font élever.

عاشت البلاد خلال حُكم محمد المنصف باي في أجواء طغت عليها، و لو لفترة قصيرة، الأريحية و البهجة، إذ شعُرت مختلف شرائح الشعب بأنّ هذا الباي، الذي لُقِّبَ بـ «باي الشعب»، قد أعاد إلى البلاد كرامتها و إلى العائلة الحُسينية دورَها، فانتشرت التظاهرات الثقافية و الأنشطة الشبابية و الرياضية و شعر المواطنون برفع الكابوس الذي أصابهم منذ حوادث 9 أفريل 1938، و تحرَّرت الألسن و الكتابات، فاستغلّ النُّشطاء السياسيون (الدستوريون الجُدُد، و بدرجة أقل القُدامى) هذا المناخ الملائم لتكثيف تحرُّكاتهم و الإصداع بآرائهم، و استعاد الحزب الدستوري القديم نصيبا من حيويته، فساهم، كما ذُكِرَ آنفًا، في صياغة كرّاس الإصلاحات الذي وجَّهه المنصف باي إلى الماريشال Pétain، و أبدى ارتياحه للوحدة الوطنية التي التفّت حول الباي. على أنّ هذه الأجواء الطيِّبة التي عاشتها تونس في هذه الفترة ستنتهي في وقت وجيز، لأنّ المصير الذي سيطالُ محمدَ المنصف باي في ماي 1943 سيقلب الفرح إلى حزن و الانشراح إلى احتقان كما سيأتي بيانه.

كان العالم ساعة تسلُّم محمد المنصف باشا باي مقاليد السلطة غارقا في أوحال الحرب العالمية الثانية و ويلاتها، و كانت تونس مسرحا من مسارح هذه الحرب، ذلك أنّ قوات الحلفاء، مدعَّمة بقوَّة أمريكية جبَّارة يقودها الجنرال Dwight Eisenhower، نزلت بأعداد هائلة بالتراب التونسي في نوفمبر 1942 قادمة من المغرب عبر الجزائر و دخلت لمُدَّة تزيد على الستَّة أشهر في معارك و مناوشات ضارية مع قوات المحور التي سبقتها إلى التراب التونسي، فجمعت الحرب على أرض تونس [555] خمسة جيوش مدجَّجة بالسلاح و العتاد، و هي قوَّة لم تشهد البلاد منذ القدم مثلها عددًا و عُدَّةً [556]، فدفعت الثمن غاليا دون أن تكون طرفا في النزاع، و فَرَّ العديد من سُكَّان العاصمة و المُدُن الكبرى إلى الجبال و الغابات، و قُتل من المدنيين العُزَّل الكثيرون، و أصاب الدمار و الخراب عديد المُدُن و القُرى و المطارات و الموانئ، و زُرعت الألغام في العديد من الأماكن [557]، و أفسدت الطرقات و السكك الحديدية، و أتلفت كمّيات كبيرة من المحاصيل الزراعية، و دُمِّرت البيوت و المُنشآت. و من المفارقات، لكنّها من بديهيات الحروب، أنْ تعرَّض التُّرابُ التونسي و السُّكَّانُ إلى الدَّمار و الموت من لدُن القوَّتين المتحاربتين في ذات الوقت، فتحمَّلت البلاد من حيثُ لا تُريد ما اصطُلح على تسميته «الأضرار الجانبية» (dommages collatéraux). و ممَّا زاد الوضع جسامة أنّ القوات الألمانية، التي تمَكَّنت بمساندة حليفتها القوات الإيطالية من احتلال العاصمة و ضواحيها و بعض المُدن و المناطق الداخلية لمدَّة تُقارب الستة أشهر، قد تصرَّفت في البلاد التونسية و كأنّها في إحدى مقاطعات بلادها أو بعض المُستعمرات التابعة لها، من ذلك أنّ قائد الجيش الألماني المستبدّ بالبلاد التونسية قد استصدر في أفريل 1943 أمرًا من المقيم العام الفرنسي، الأميرال Esteva، الذي كان بطبيعة الحال

[555] سُمِّيت هذه المعركة في التاريخ الرسمي للحرب العالمية الثانية «معركة تونس» (Bataille et/ou campagne de Tunisie).

[556] ضمَّت جيوش المحور 110.000 جندي من ألمانيا و 80.000 من إيطاليا، فيما ضمَّت جيوش الحلفاء 130.000 جندي من بريطانيا و مستعمراتها و 95.000 من الولايات المتحدة و 75.000 من فرنسا و مستعمراتها الإفريقيَّة و محمياتها. (من الموقع الإلكتروني fr.wikipedia.org)

[557] تسبَّبت هذه الألغام في العديد من الحوادث خلال الحرب و بعدها، و مات و جُرح كثيرٌ من المواطنين بمفعولها، و تطلَّبت إزالتها نهائيا أكثر من خمسين سنة من العمل من قِبل الفرق العسكرية التونسية المختصَّة.

رهن إشارته المُطلقة، يقضي بفرض «الخدمة المدنية الإجبارية» على جميع السُّكّان الذكور من الفئة العُمُرية 18 إلى 48 سنة لتشغيلهم في أيِّ مجال و في أيِّ مكان تُحدِّدُهما القوة المُحتلَّة، و أذن بتنظيم حملات يومية تستهدف المقاهي و الساحات و مختلف أماكن تواجد الناس لـ «تجنيد» الشُّبّان و إقحامهم في الحظائر المُحدثة في إطار «الخدمة المدنية الإجبارية». و في خطوة أخرى، تولّت السلطة المُحتلّة اعتماد نظام «تقسيط المواد الغذائية» (rationnement) بعد أن صادرت كمّيات هائلة منها و ادّخرتها، فأصبح الناس مُجبرين على الوقوف ساعات طويلة في الطوابير أمام المستودعات للحصول على القليل ممّا هم و عائلاتُهم في حاجة إليه مقابل «مقتطعات التقسيط» (tickets de rationnement). أمّا أبناء الطائفة اليهودية، فقد استهدفوا إلى حملات تنكيل مُمنهجة، إذ تولّت خلية الـ Gestapo التي ركّزتها القوات الألمانية بالعاصمة مُعاملتهم طبقًا لمبادئ الإيديولوجيا النازية و قواعدها، فدعت جميع شبانهم إلى وضع أنفسهم تحت تصرُّف الجيش الألماني للقيام بالأعمال و الخدمات التي هو في حاجة إليها، و أقصت العديد منهم من الوظائف الإدارية، و حمّلت أثرياءهم من أصحاب المتاجر و دكاكين الحلي و المصوغ النصيبَ الوافرَ من مصاريف إقامة الجيش الألماني بتونس. و ممّا زادَ في حالة الهوان التي حلّت بهم، أنّ «المُتفوِّقين» (Les prépondérants) الفرنسيين أخذوا، هم كذلك، نصيبهم في اضطهادهم، فنكّلوا بهم و استحوذوا على الكثير من مكاسبهم و شركاتهم [558]. و قد كان محمد المنصف باي خلال هذه المحنة مُتعاطفًا معهم، إذ لم يتردّد في أكثر من مُناسبة في اعتبارهم أبناءه كغيرهم من بقية التونسيين.

انتهت المعارك بين قوات الحلف و قوات المحور على أرض تونس في 7 ماي 1943، و قد كان من المفروض أن تنتهي مآسي البلاد التونسية بعد ذلك. غير أنّ هذه النهاية اقترنت بحدث اعتُبر و لا يزال يُعتبرُ إلى الآن خَطبًا و مُصابًا على جميع الأصعدة و لدى مختلف طبقات الشعب التونسي، و هو الحدث المتمثّل في إجبار رئيس الدولة التونسية، محمد المنصف باشا باي، على التخلّي عن عرش أجداده بتُهمة التواطؤ مع قوات المحور.

يُذكر في هذا الصدد أنّ محمد المنصف باي كان قد اختار منذ البداية الحيادَ تُجاه الصراع الذي قام بين القوتين المتحاربتين على أرض تونس، و ذلك بالرغم من الضغوط المُسلّطة عليه لمُساندة بلدان «المحور»، و منها بالخصوص المساعي المُلحّة للأميرال Esteva، المُقيم العام و وزير خارجية تونس، لحثّه على اعتبار الإنقليز و الأمريكان معتدين على حرمة التراب التونسي لأنّهم دخلوه «عنوة». كما يُذكر أنّ باي تونس كان قد اتّصل في هذا الظرف بالذات برسالة من الرئيس الأمريكي Franklin Roosevelt، مؤرّخة في 7 نوفمبر 1942، طلب منه فيها السماح للقوات

---

[558] يُفيد سعيد المستيري في كتابه «Moncef Bey»، نقلاً عن Juliette Bessis في مقال نشرته في العدد 260-261 (1983) من مجلّة : Revue française d'Histoire d'Outre Mer

Le porte parole de la Prépondérance française, Robert Vénèque, s'approprie sans vergogne les entreprises juives sous séquestre, tel l'Omnium Cinématographique, créé pour phagocyter les cinémas nord-africains appatenant à des juifs.

الأمريكية بدخول التراب التونسي و عبوره لمحاربة قوات «المحور»، و توجَّه إليه بالقول : **«قد علمتُ الآن بأنَّ نفس أولئك الألمانيين و الإيطاليين لم يقتنعوا بما يقومون به من أعمال النهب، بل إنَّهم يسعون إلى احتلال بلادكم و تخريبها بتمامها و كمالها، محاولين أن يفرضوا وضعًا قوامُه البؤس و الشقاء على شعبكم الأبيِّ الذي لن يخضع أبدًا حسب اعتقادي، و إنِّي أصدرت أوامري إلى القوات الأمريكية التي لن تُقهر أبدا للتوجُّه إلى شمال إفريقيا و التعاون مع القوات الفرنسية و معكم أيضا من أجل الدفاع عن بلادكم، و ليس لها من غاية أخرى سوى تحطيم عدوِّنا المُشترك في أسرع وقت ممكن. و إنَّ هذه القوات و القوات الحليفة تثق بأنَّكم لن تتردَّدوا في السماح لها بعبور البلاد التونسية بكلِّ حُرِّية حتَّى تتمَكَّن من القيام بمهمَّتها المتمثِّلة في إبعاد قُوى الشرِّ عن شمال إفريقيا**، و في ردِّه المؤرَّخ في 12 نوفمبر 1942 كتب محمد المنصف باي ما نصُّه : **إنَّ حوادث الأيام الأخيرة تفرض علينا وجوب تجنيب شعبنا آلام الحرب، وإنَّنا، شعورا منَّا بمسؤوليتنا و حرصا على اتِّخاذ موقفٍ مماثلٍ إزاء الدول المُتحاربة، نرى من واجبنا أن نُعبِّر لكمٍ رسميا عن أملنا في بقاء هذه البلاد خارج النزاع»** [559]، ثمَّ وجَّه رسالة بالمضمون نفسه إلى كلِّ من ملك إنقلترا و ملك إيطاليا و المستشار الألماني، كما وجَّه إلى الأميرال Esteva رسالة عبَّر له فيها عن رغبته في أن تُعلن المراقبة العامَّة تونسَ «مدينةً مفتوحةً»، و ذلك بهدف حماية أرواح سكَّانها الآمنين. و هكذا، و بالرغم من دقَّة الظرف و قوَّة الضغوط، تشبَّث محمد المنصف باي بموقف الحياد التام، و في ذات الوقت امتنع عن اتِّخاذ أيِّ إجراء من شأنه أن يُورِّطه أو أن يُفصح عن موقفه الشخصي، و التزم الحذرَ الشديد في تعامله مع القُوَّة المُستعمِرة الجديدة، الجيش الألماني، خاصَّة و أنَّه يعلم علم اليقين بأنَّ المُقيم العام مُنحازٌ تمام الانحياز إلى حكومة بلاده، حُكومة Vichy، لذلك حرص على صرف جهوده و اهتماماته إلى محاولة تأكيد سلطته و الذود عن حُرمة بلاده. من هذا المُنطلق، أقدم، في هذا الخضمِّ المُثقل بالمخاطر، على معارضة نوايا الإقامة العامَّة في تعبئة شباب تونس و كهولها لخدمة وحدات الجيشَين الألماني و الإيطالي المنتشرَيْن في البلاد، و امتنع عن أخذ موقفِ استنكارٍ لتعرُّض عاصمته للقصف من قِبل طيران الحلفاء، و زاد في عدم انصياعه لرغبة سلطةِ الحمايةً بالاستماتة في الدِّفاع عن أبناء الجالية اليهودية التونسية بكلٍّ قواه كما سلف الذكر، ثمَّ صرف اهتماماته نحو مشاكل بلاده على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، فسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة لمجابهة نقص المواد الغذائية و تفشِّي ظاهرة المضاربات و استفحال السوق السوداء، و أذن بمراقبة مسالك توزيع المواد الأساسية، و حثَّ مكوِّنات المجتمع المدني - و منها الهلال الأحمر - على مساعدة السكَّان على اجتياز الظروف العصيبة التي يمرُّون بها.

بانتهاء المعارك و دخول قوات الحلفاء إلى تونس العاصمة في 7 ماي 1943، انقلبت الأوضاع و دخلت البلاد في دوامة «المُحاسبة» و «القصاص» من خلال حملة تتبعات و إيقافات طالت

[559] أو رد الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي» نصَّ رسالة الرئيس الأمريكي و نصَّ ردّ باي تونس عليها، علما بأنَّ هذه هي المرَّة الأولى منذ سنة 1881 التي يُعامل فيها باي تونس على الصعيد الدولي بصفته رئيسا للدولة، ذلك أنَّ طالِعَ رسالة الرئيس الأمريكي المُوجَّهة إليه كان على النحو التالي : To His Highness Sidi Moncef Pacha, Bey of Tunis

كُلَّ الذين اعتُبروا عُملاء لجيوش «المحور» المُنهزمة. و من المُفارقات أنَّ رئيس الدولة، محمد المنصف باي، وجد نفسه في صدارة المستهدفين بهذه الحملة، لا لشيء سوى لأنَّه تجاسر على المطالبة بحق شعبه المضطهد و وقف إلى جانب قادة الحركة الوطنية في كفاحهم و دفاعهم عن مطالبهم، و لم يسمح لمُمثِّل فرنسا، المُقيم العام، بالتصرُّف في تونس و أهلها تصرُّفَ الملِكِ المُطلق أو المُستعمر المستبدّ. و قد سبقت هذه الحملة عملية دعائية مُمَنهجة تولّت ترويجها و تضخيمها الصحافة المكتوبة و المسموعة في المستعمرة الجزائرية المُجاورة، و ركّزتها حول ثلاثة محاور، أوَّلها التشهير بما اعتُبر موقفَ انحيازٍ لباي تونس و وزرائه و رجال دولته لقوات المحور، و ثانيهما تحريك مشاعر «فرنسيي تونس» لإقناعهم بأنَّ محمد المنصف باي «طعنهم» من خلف و غدر بسلطة الحماية و أضرَّ بمصالح فرنسا، و ثالثُها إبراز و تضخيم عمليات النهب و التسلُّط التي اقترفها الألمان خلال فترة احتلالهم لتونس و اختلاق الأكاذيب و الافتراءات للتهويل و للتأثير في الرأي العام. و قد نجح الجناح المُتشدِّد في القيادة العسكرية العليا المُستبدَّة بالجزائر، و كذلك في أوساط المُستعمرين الفرنسيين بتونس، في خطَّته، إذ أدَّت هذه الحملة في النهاية إلى إقصاء باي تونس و تشديد قبضة السلطة الحامية على جميع مفاصل الدولة و التصدِّي بكامل الشراسة لكلِّ عمليات المُقاومة مهما كان نوعها.

أمَّا أطوار عملية الإقصاء فتتطلَّب استعراض سلسلة الأحداث التي عاشتها البلاد، و التي مرَّ منها محمد المنصف باي نفسُه، بإرادته أو بدونها، خلال هذه الفترة. تجدر الإشارة بدايةً إلى أنَّ باي تونس تولَّى يوم 12 أفريل 1943 توسيم عدد من الضبَّاط الألمان بنيشان الافتخار، و هو تكريم لم يُقرِّره من تلقاء نفسه، بل قام به نزولا عند الرغبة الملحَّة لقائد الجيش الألماني المُحتل للبلاد و بناءً على موافقة كتابية صريحة من المقيم العام، Esteva [560]. وتُؤكِّدُ بعض المصادر بخصوص هذه المسألة على أنَّ رئيس مكتب المُقيم العام تحمَّس شخصيًّا لرغبة الجهات الألمانية في الحصول على هذا التكريم، فـ «**قام بمساعٍ عديدة و مُلِحَّة لدى الوزير الأكبر و وزير الداخلية و مدير التشريفات لتلبية ذلك الطلب، و لكنَّه أُجيب في كُلِّ مرَّة أنَّ هذه البادرة تبدو مُنافية لموقف الحياد الذي اتَّخذه الباي**» [561]. و بالرغم من هذا الرَّفض، تدخَّلت الإقامة العامَّة من جديد و أعطت «تعليمات صريحة» للوزير الأكبر ليتَّخذ ما يتعيَّن من الإجراءات ليتولَّى الباي توسيم الشخصيات المدنية و العسكرية المُقترحة أسماؤها عليه، فاضطرَّ الباي إلى قبول هذا الطلب المُلح، و اشترط أن لا تُعتبر هذه المسألة مُتعارضة مع موقفه الحيادي المُعلن رسميا منذ

---

[560] يقول المنصف باي في رسالة وجَّهها بتاريخ 3 جوان 1943 إلى الجنرال Juin من منفاه في مدينة الأغواط الجزائرية : «**طلب منِّي الأميرال إيستيفا إسناد أوسمة إلى ممثّلي سُلطات المحور، فرفضت، فألحَّ عل طلبه قائلا إنَّه يعفيني من تحمُّل كُلِّ مسؤولية، فسألته أن يفعل ذلك كتابةً، و هذا ما فعله فورًا**». أوردنصَّ الرسالة سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحكم و المنفى». و يؤكِّدُ المؤرِّخ Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche ذلك بالقول :

L'octroi de décorations aux officiers allemands ne fut consenti que sur l'injonction écrite du Résident qui garantit la neutralité de la mesure.

[561] الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي».

نوفمبر 1942، فردَّ عليه المُقيم العام بما أراد [562]. و مُباشرة إثر انتظام الحفل الذي تمَّ خلاله «تكريم» ثمانٍ و أربعين شخصية مدنية و عسكرية ألمانية و إيطالية، انطلقت وسائل الإعلام بالجزائر، حيث توجد القيادة العليا المدنية و العسكرية للقوات الفرنسية بشمال إفريقيا، في حملة شرسة ضدَّ باي تونس كما سلف الذِّكر، فاستغلَّت الحدثَ و ضَخَّمته و أدرجته في خانة المؤشِّرات و البوادر التي تُبيِّن، حسب زعمها، الانحيازَ الكُلِّي للمنصف باي إلى قوات المحور. في هذا الظرف بالذات، تكثَّفت الهجمات العسكرية التي تقوم بها قوات الحلف لـ «تحرير تونس»، و أُلقيت القنابل المُدمِّرة على مطارَيْ العوينة و سيدي أحمد، و كذلك على موانئ سوسة و بنزرت و صفاقس، كما أُلقيت القذائف القاتلة على حيٍّ سكني يقع غير بعيد من باب الجزيرة في العاصمة، فانتاب سكَّان العاصمة الهلع و الرُّعب، ما أجبر العديدين منهم على الفرار إلى الضواحي القريبة، و منها حمَّام الأنف التي يُقيم بها عاهل البلاد، حيث التجأ ما بين ثمانين و مائة ألف من الفارِّين من القصف و المعارك، و أقام كلُّهم غير بعيد عن قصر الباي، بعضهم في خيام غير مجهَّزة بأبسط المرافق أو في الكهوف الجبلية، و البعض الآخر «في الهواء الطلق». و ما أن و ضعت قوَّات الحلف يدها على تونس يوم 7 ماي 1943 كما سبقت الإشارة إليه و أعلنت انهزام أعدائها النازيين و الفاشيين، حتَّى تسارعت الأحداث و انتهت بالإطاحة بباي تونس. غير أنَّ مصادر المعلومات حول ما حدث اختلفت شيئًا ما بخصوص بعض الجزئيات و التفاصيل، ممَّا يُبقي بعض النقاط في حالة غموض، و الحال أنَّ هذه المصادر قد اعتمدت شهادات حيَّة صادرة عن شهود عيَّان (امْحَمَّد شْنيقْ، الوزير الأكبر، و هو أهمُّ مصدر اعتمد عليه سعيد المستيري لتحرير كتابه «المنصف باي، الحكم و المنفى»، و الصادق الزمرلي، مدير تشريفات الباي [563]، و صالح فرحات، وزير العدل آنذاك، و ضابط إنقليزي اسمُه John H. Lambert)، كما صدرت عن مسؤولٍ عسكريٍّ سام يُشرف على كامل منطقة شمال إفريقيا (الجنرال Alphonse Juin، القائد العام للقوات الفَرنسية بالمنطقة و مقرُّه الجزائر العاصمة). ففي مساء هذا اليوم، تحوَّل ضابط ألماني إلى قصر حمَّام الأنف حيث أبلغ محمد المنصف باي بأنَّ هيئة أركان جيش بلاده قرَّرت إقامة خطٍّ دفاعيٍّ في محيط قصره لأنَّ الحلفاء رفضوا طلب وزيره المُكلَّف بالداخلية إعلانَ منطقة حمام الأنف «منطقة محايدة»، ما يعني أنَّ بلدة حمام الأنف ستُصبح «القاعدة الدفاعية الأخيرة» لمقاومة قوَّات المحور ضدَّ تقدُّم قوات الحلفاء. و بدعوى التفاعل مع هذا الوضع، اقترح الضابط الألماني على المنصف باي نقله إلى المرسى أو إلى أيِّ مكان آخر، بما في ذلك برلين حسب بعض الروايات، لتجنيبه مخاطر المعارك

[562] يقول محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :

S'il céda à la demande résidentielle sur la collation des décorations aux officiers de l'Axe, il évita du moins de les remettre lui-même.

[563] يُعتبر الصادق الزمرلي من أقرب رجالات الدولة إلى المنصف باي، و قد انتمى إلى «حركة الشباب التونسي» التي أنشأها علي باش حانبة ثمَّ نشط صلب الحزب الحرّ الدستوري التونسي في عهد الشيخ عبد العزيز الثعالبي. تألَّم كثيرا للمظلمة التي تعرَّض إليها مخدومه في ماي 1943، فبادر بإعداد تقرير كتابي باللغة الفرنسية (ما يُشبه الكتاب الأبيض) رفعه إلى الحكومة الفرنسية المؤقَّتة و ضمَّنه شهاداته الحيَّة للدِّفاع عن المنصف باي، لكنَّه لم يحصُل على أيَّة نتيجة، ثمَّ نُشر التقرير سنة 1971 في شكل كتاب باللغة الفرنسية بعنوان «La Tunisie sous le règne de Moncef Bey 1942-1943, Espoirs et déceptions».

المُنتظر اندلاعُها قريبا بالمكان، فرفض الباي المُقترح [564] و أعلن أنَّه و أفراد عائلته و حاشيته لن يغادروا مكانهم و لن يتركوا جُموع اللاجئين المقيمين حوالي القصر لوحدهم. و من الغد قدمت إلى المكان كتيبة من الدبَّابات الإنقليزية و هاجمت القوات الألمانية المُعسكرة هناك و جرت بين الجيشين معركة عنيفة دامت يومين و انتهت يوم الأحد 9 ماي بهزيمة الألَمان و خَلَّفت العديد من القتلى و حصيلةً هامَّةً من الأضرارا المادِّية، منها ما طال قصر الباي و البنايات المحيطة به. و لم تمض أربع و عشرون ساعة على انتهاء القتال بذلك المكان حتَّى انتصبت وحدة من الضبَّاط و الجنود الإنقليز و الأسكتلانديين في حالة استنفار أمام بوَّابة القصر، و طلب قائدَاها، قبطان و ملازم، مقابلة الباي، فتمَّ لهما ما أرادا في الإبَّان. و قد كانا عند حلولهما بالقصر يعتقدان بأنَّ عاهل البلاد هرب مع الجنود الألمان حسبما أشيع خلال الأيَّام القليلة التي سبقت المعركة، فاستقبلهما الباي و أبلغهما سروره و تهانيه بمناسبة انتصار قوات الحلفاء، فشكراه على ذلك ثمَّ طلبا منه مرافقتهما إلى ضاحية Saint Germain (الزهراء حاليا) لمقابلة جنرال إنقليزي. و عندما تمَّ لفتُ نظرهما إلى أنَّ الجنرال هو الذي يجب أن يقدم إلى قصر الباي و ليس العكس، قبلا الملاحظة و أسرعا بإستحضار الضابط السامي المذكور، فقدم في الحين، لكنَّه لم يمكث سوى بضع لحظات رفض خلالها وساما كان محمد المنصف باي ينوي تقليده إيَّاه. و إثر مغادرة هذا الضابط للقصر، بقي القبطان و الملازم في مكانهما و دار بينهما حديث لم يفهمه الحاضرون لعدم إتقانهم للغة التخاطب التي استعملاها (الإنقليزية على الأرجح)، ثمَّ تقدَّما إلى الباي و «أمراه» بمرافقتهما إلى العاصمة ليتقابل مع ضابط إنقليزي آخر، و في رواية أخرى لحضور اجتماع سيُعقدُ هناك، فاعترض الوزراء و أفراد العائلة الحاضرون على هذه «الدعوة»، لكنَّ اعتراضهم لم يُجد نفعا، إذ أصرَّ الضابطان على موقفهما، بل إنَّهما «أذنا» للباي بأن يستقلَّ شاحنتهما العسكريةَ و أن لا يُرافقه أحدٌ من المحيطين به على متنها. و بعد نقاش و جدال طويلين، ركب محمد المنصف باي الشاحنة المذكورة و ركب بجانبه رئيس حرسه، فيما جلس أحد الضابطين بالمقعد الأمامي للشاحنة. و عند وصول الركب إلى ساحة الإقامة العامَّة (ساحة الاستقلال الآن)، تجمهرَ **«حشدٌ ضخم من الناس (عدَّة مئات من الأشخاص)، أغلبهم تقريبا من الأوروبيين مجتمعين كما لو أنَّ الأمرَ وقع بمحض الصدفة، و إذا بهم يستقبلون البايَ و حاشيتَه بالبسمات الهازئة، الهمسات و المهانفة** [565]**، التصفير و الصياح و الزعيق، و بعض التصفيق الماكر..... و كلُّ ذلك يحدُث أمام أنظار الشرطة و الجندرمة التي لم تكُنْ تُحرِّك ساكنا»** [566]، و بقي الركب رابضا لمدَّة تراوحت بين عشرين و ثلاثين دقيقة على هذه الحال إلى أن قدم Marcel Binoche، الكاتب العام للحكومة، الذي حيَّا البايَ باحترام و تقدير و حاول أن يُهدِّئ من روعه، ثمَّ استجلب معه نائبَ قنصل الولايات المتَّحدة الأمريكية الذي لم يجد ما يقول للباي أمام ما جرى سوى أنَّ الأمرَ لا يعدو أن يكون خطأً (Il s'agit d'une erreur)، إذ لم يكن المقصود من «إخراج» الباي من

[564] يقول Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie» :

Moncef Bey répond qu'il n'ira pas en Allemagne et qu'il ne quittera pas sa ville.... (Il) ordonne à ses proches de gagner les abris et d'y accepter tous ceux qui voudront s'y réfugier.

[565] معناها في «لسان العرب» ضَحِكٌ فيه فُتُور كَضَحِك المستهزئ.

[566] من الوثيقة المتضمِّنة رواية صالح فرحات، و زير العدل، أوردها سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

حمّام الأنف، حسب دعواه، سوى إبعاده عن منطقة المعارك الدائرة آنذاك. و مباشرة إثر انتهاء هذا المشهد المُهين، رجع الباي و صحبُه إلى حمّام الأنف، فوجدوا القصرَ محتلاً من قبل الجيش الإنقليزي و الحرسَ الخاصّ منزوعَ السلاح و ساكني القصر في حالة هلعٍ و ارتباك.

بخصوص هذه الأحداث، تفيد روايات أخرى بأنّ محمد المنصف باي نُقل من قصره بحمّام الأنف «**إلى تونس من أجل تقديمه إلى منظّمة سياسية بريطانية استقرّت في مبنى القنصلية العامّة لهذا البلد سابقا، و لم تكن المنظّمة نفسها تعلم ما يجب أن تفعل به**» [567]، كما تُفيد بأنّ الجنرال Juin، الذي وصل إلى تونس يوم السبت 8 ماي 1943 ليتولّى مهمّة مقيم عامٍ بالنيابة في انتظار التحاق المقيم العام المُعيّن Charles Mast بمنصبه مكان Esteva الذي أُعفي من مهامِّه، تظاهر بالاحتجاج على معاملة «عاهلٍ محميٍّ من قِبل فرنسا» بهذه الطريقة، و طالب بإعادته فورًا إلى قصره بحَمام الأنف و بالتعاملِ معه بالتبجيل و الشرف اللذين يتماشيانِ و رتبتَه و مقامَه، و تُفيدُ الرواية نفسُها بأنّ الإنقليز قدّموا الاعتذار لما حدث و اعتبروه «خطأً مؤسفًا» اقترفه عفويًا جنودٌ مُتحمّسون. في ذات الموضوع، تُضيف رواية ثالثة أدلى بها بعد سنوات Sir John H. Lambert، الذي كان ضابطَ اتّصالات (Intelligence officer) خلال الأحداث و كان ضمن مجموعة الضبّاط الإنقليز الذين تحوّلوا إلى قصر حمّام الأنف لاقتياد محمد المنصف باي إلى مقرِّ الإقامة العامّة بالعاصمة، أنّ التعليمات القاضية بنقل الباي إلى تونس لم تكن بمبادرة محليّةٍ و إنّما هي صادرة عن الجنرال Anderson، قائد الجيش الإنقليزي الأوّل بقيادة الأركان العامّة، كما تُفيد بأنّ محمد المنصف باي غادر حمام الأنف على متن عربته الخاصّة مرفوقا ببعض أفراد عائلته (وهي تقريبا الرواية ذاتها التي أوردها الصادق الزمرلي بخصوص هذه الجزئية الأخيرة)، ثُمّ يقول الرّاوي إنّه حاول شخصيا أن يشرح للضابطين المكلّفين باصطحاب الباي إلى مقرّ القيادة العامّة «**بأنّ اقتراحهما لم يكُن ملائمًا البَتّة**» [568].

بعد يومين من حادثة «استجلابه» أو «استدعائه خطأً» إلى مقرِّ الإقامة العامّة بالعاصمة، أي في 11 ماي 1943، انتقل محمد المنصف باي إلى قصره بالمرسى، فكانت مراسم الرَّحيل (سيّارة رسميّة تُحيط بها درّاجات نارية يستقلُّها حرسه الخاص) و الاستقبالات الحارّة التي حظي بها حال وصوله إلى المرسى (مواطنون و شباب دستوري و ممثلو منظّمات المجتمع المدني) في ذلك اليوم، آخرَ المظاهر الرسمية و الشعبية التي سيعيشها العاهل التونسي قبل إزاحته عن الحكم ببضعة أيّام. و يُذكر أنّ امْحَمّد شْنيقْ، الوزير الأكبر، كان قد حاول قبل يوم الرحيل إلى المرسى الحصول على موعد لمقابلة المقيم العام بالنيابة، الجنرال Juin، بهدف إعلامه بالحقيقة قبل فوات الأوان و دحض الادّعاءات و الأكاذيب التي لُفِّقت للمنصف باي فلم يُفلح، ما ألجأه، و هو الرّجل الثاني في الدولة التونسية، إلى التحوُّل بنفسه إلى مقرِّ الإقامة العامّة دون موعد و الدُّخولِ عنوة على الجنرال Juin و «إرغامِه» على الاستماع إليه. و خلال اللقاء الذي انطلق

---

[567] من مذكرات الماريشال Juin.

[568] من رسالة وجّهها Sir John H. Lambert إلى سعيد المستيري إجابة عن أسئلة وجّهها إليه المؤلّف خلال فترة تحريره لكتابه «المنصف باي، الحكم و المنفى».

باستقبال بارد من لدُن المسؤول الفرنسي، استعرض الوزير الأكبر حقيقة مواقف عاهل البلاد و حكومته تُجاه الديمقراطيات الغربية، و ذكّر بالرّسائل التي وجّهها الباي إلي كلٍّ من الماريشال Pétain و رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و ملك إنقلترا و ملك إيطاليا و المستشار الألماني و المقيم العام الفرنسي، و التي تضمّنت بالخصوص تأكيد حياده و حياد حكومته الكاملين إزاء الحرب الدائرة رحاها على أرض تونس و استنكاره للمعاملة العنصرية التي كان الألمان يعتزمون اعتمادها تُجاه أبناء الجالية اليهودية، مُلحًّا بالخصوص على رفض الباي و بورقيبة الانصياع للضغوط المُسلّطة عليهما لإجبارهما على مُساندة بلدان المحور، و بخاصّة من قِبل Bompieri، قنصل إيطاليا السابق بتونس و الوزير المفوّض خلال فترة الاحتلال الألماني لتونس. و في ردِّه على ما قاله الوزير الأكبر، عدَّدَ الجنرال Juin ما اعتبره مآخذَ و أخطاء مُسجّلة في حقِّ محمد المنصف باي و حكومته، منها نهب مزارع المعمِّرين [569] و توسيم الضُّبَّاط الألمان. مباشرة إثر سماعه لهذه الاتّهامات، ردَّ امْحَمَّد شْنيقْ بالتذكير بأنَّ الباي كان دائم الحرص على احترام معاهدات الحماية و قواعد نظامها، و أعلم مخاطبَه بأنَّ لديه من الوثائق الرسمية و الحجج المادِّية ما من شأنه أن يرفع نهائيا الالتباسات الحاصلة و يُبعد التُّهم الموجَّهة إلى الباي و حكومته، فردَّ الجنرال Juin بأنَّه لم يكن يعلم بكُلٍّ هذا قبل مغادرته الجزائر، ما جعل امْحَمَّد شْنيقْ ينتهز الفرصة ليختم «مرافعته» بتوجيه إصبع الاتّهام إلى Marcel Peyrouton، الحاكم العام للجزائر، الذي نعته بـ «الرَّجل المسكين» و الذي يعرف ما يحمله من مشاعر الحقد تُجاه تونس [570]. و في نهاية المقابلة، التي شهدت تليُّنا نسبيا في معاملة Juin للوزير الأكبر (خاطبه لأوَّل مرَّة منذ بداية اللقاء بصاحب المعالي و رجاه نقل مشاعر التقدير إلى صاحب الجلالة)، وعدَ الجنرال زائره بأنَّه سيعلم الحاكم العام بالجزائر بفحوى اللقاء. و من الغد، حمل حمّادي بدرة، مدير ديوان الوزير الأكبر، الوثائق المُدعِّمة لأقواله خلال لقاء البارحة إلى المقيم العام و أودَعَها بديوانه.

يتبيَّن بكامل الوضوح أوَّلا أنَّ ما جرى خلال الأسبوع الثاني من شهر ماي 1943 و ما سيُفضي إليه بعد أيَّام قلائل هو نتيجة حتميَّة لمواقف الباي المُساندة لأنشطة زعماء الحركة الوطنية و مناضليها، و في مقدّمتهم الدستوريون، و ثانيا أنَّ اتّهام المنصف باي و حكومته بالتعاطف مع قوات المحور إنَّما هو من قبيل الذرائع و الافتراءات الهادفة إلى تبرير «معاقبة» هذا «الباي الوطني» و إعطاء درس لكلِّ من تُحدِّثه نفسه بالنسج على منواله، و ثالثا أنَّ القيادة العليا الفرنسية بالجزائر المجاورة لعبت دورا أساسيا و فعَّالا في تنظيم و تغذية حملة الإطاحة بباي تونس، و رابعا و أخيرا أنَّ ذلك تمَّ بإشرافٍ شخصي و مباشر من Marcel Peyrouton الذي لا

---

[569] ستُثبتُ الأبحاثُ لاحقًا أنَّ هذه التصرُّفات هي من صنع جنود قوات المحور و ليست بفعل المقاومين أو المواطنين التونسيين.

[570] أورد سعيد المستيري في كتابه Moncef Bey نصَّ الحوار الذي دار في هذا اللقاء، و منه ما يلي :

- Juin (Repoussant son fauteuil en arrière) : *Il y a 48 heures, nous n'avions pas tout ça à Alger.*

- Chenik (Croyant percevoir alors un léger fléchissement de son interlocuteur, tente de creuser l'avantage et reprend) : *A Alger ! à Alger ! je sais qui vous renseignait à Alger ; c'est ce pauvre Monsieur Peyrouton qui vous renseignait.*

- Juin (reprenant) : *Oui, ce pauvre Monsieur Peyrouton.*

يحمل عن تونس و بايها و نُشطائها السياسيين سوى الذكريات السيئة، و هو دورٌ مهَّدت له و يسَّرته وسائل الإعلام المكتوبة و المسموعة التي استعملت شتَّى الوسائل و الأكاذيب لتشويه سمعة باي تونس، و لم تتردَّد حتَّى في اختلاق الأخبار الزائفة، و منها ذلك الخبر الذي أذاعته الـ BBC من لندن، نقلاً عن مصدر فرنسي من الجزائر و الذي مفادُه أنَّ باي تونس غادر البلاد على متن طائرة ألمانية، فزاد الخبرُ في توريط محمد المنصف باي و في إدانته، إذ أُخذ مأخذ الجدِّ في العديد من الأوساط و لدى الكثير من المسؤولين، و منهم الجنرال Juin نفسه. و قد ساهم تواجد مجموعة من «الصقور» السياسيين و العسكريين في القيادتَيْن الفرنسيتَيْن بكلٍّ من تونس و الجزائر في ذات الوقت في تصعيد الموقف، و تسبَّب في «صدور الحكم» ضدَّ المنصف باشا باي بصفة مُسبقة، لذلك لم يُجْدِ تحرُّك وزيره الأكبر و لقاؤُه بالجنرال Juin و مَدُّه الإقامة العامَّة بالوثائق و البراهين المُفنِّدة للاتّهامات و المآخذ المُضمَّنة في «ملف المُتَّهم المنصف باي» نفعًا، إذ لم يُعدِّل أصحاب القرار في قضية الحال موقفهم. و قد يكون الجنرال Juin وصل شخصيا إلى القناعة بأنَّ القضية ليست بالخطورة المطروحة، و أنَّ ما قاله له امْحَمَّد شْنيق و ما تجمَّع لديه من أدلَّة شفاهية و كتابية ينطويان على جانب كبير من المعلومات و الحجج الصحيحة، لكنَّه لم يقدر على التراجع في القرار المُتَّخذ في الشأن، و ربَّما لم يرغب في المُبادرة شخصيًّا بفعل أيِّ شيء، و ذلك لسببَيْن أساسيَيْن، السبب الأوَّل هو أنَّه كان في موقف غير مُريح، لأنَّه لم يكُن «نظيف اليدين و السريرة» بخصوص التواطؤ مع النظام النَّازي، إذ تعامل مع حكومة Vichy بتفانٍ تامٍّ و نفَّذ تعليماتها و أوامرها دون تردُّد، كما أنَّه مُتَّهمٌ بالمشاركة في وفد رفيع المستوى أدَّى زيارة إلى برلين و التقى بالـ Reishmarshal Hermann Goering، العضد الأيمن لـ Adolf Hitler، للتحاور معه حول ترتيبات دخول الجيش الألماني إلى الأراضي التونسية. أمَّا السبب الثَّاني فيتمثَّل في أنَّه وجد نفسه مُرغما على الطاعة و الإذعان «**إزاء الطابع الأكيد للتوصيات الآتية من الجزائر حيث هناك إلحاحٌ على ضرورة الإسراع بالعملية استغلالاً للبلبلة الموجودة في الأذهان و للصدمة التي أحدثتها هزيمة قوات المحور**» [571]، فاكتفى بالدِّفاع عمَّا اعتبره شخصيا «أفضل» الفرضيات لتغيير نظام الحكم في تونس [572]. على أنَّ الجنرال Juin تدارَكَ، لكن بعد أكثر من ست عشرة سنة و بعد فوات الأوان، خطأه تُجاه المنصف باي، إذ اعترف في مذكّراته، التي أصدرها سنة 1959، «**بأنَّ حكومة الجزائر المزعومة هي التي تتحمَّلُ مسؤولية ذلك الإجراء الأخرق المُتَّخذ ضدَّ ملكٍ مُستقيم السلوك دومًا و أبدا، لا يُمكن مؤاخذَتُه بارتكاب أيِّ عملٍ بالغ الخطورة**» [573]، كما أنَّ العديد من الشهادات أكَّدت بأنَّ مواقف محمد المنصف باي لم تكن بالشكل و المضمون اللذين زعمتهما السلطة الحامية، من ذلك أنَّ وفدًا ممثّلا للجالية اليهودية بالجزائر، يقوده حاخامهم

---

[571] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[572] طُرحت فرضيتان لتغيير النظام في تونس بعد «تنحية» المنصف باي، الأولى تتمثّل في نفيه و نفي عائلته و وزرائه في جزيرة مدغشقر و تنصيب «مجلس إيَالة» يضمُّ خمس شخصيات مع إلغاء قاعدة الوراثة في تداول الكرسيِّ الحسيني و تعويض مؤسسات الحماية بإدارة مباشرة، أي تحويل نظام الحماية إلى شبه نظام استعماري. الفرضية الثانية تتمثّل في الحفاظ على «نظام الباي» و على قاعدة التداول على العرش مع مزيد إحكام المُراقبة و «الحماية» على الباي الجديد. و هذه الفرضية الثانية هي التي دافع عنها Juin.

[573] مُذكّرات الماريشال Juin (1959)، أوردها سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى»

الأكبر، تحوَّل إلى مدينة Pau الفرنسية حيث نُفيَّ المنصف باي كما سيأتي بيانه لتقديم الشكر له على معاملته الإنسانية و المرفقة ليهود تونس خلال فترة الاحتلال الألماني.

حُسم إذن أمر رئيس الدولة التونسية منذ يوم الثلاثاء 11 ماي 1943 بتعلّة تورُّطه و تعاونه مع قوَّات المحور، و شرع الجنرال Juin، بتعليمات صريحة من القيادة الفرنسية بالجزائر، في وضع أسس «تغيير نظام الباي» (les retouches au régime beylical)، و شرع يبحثُ عن شخصية يُمكنُ التعويل عليها لبُلوغ المقصود، فاهتدى إلى رجلٍ من الأعيان، معروف بمعارضته للحركة الوطنية و لفكرة الحكومة الوطنية، و هو صلاح الدينٌ البكوش [574]، و كلَّفهً بالاتّصال سرًّا بوليِّ العهد، محمد الأمين باي، ليُهيِّء الظُّروف الملائمة للتحوّل المُقرَّر و المُتمثِّل في تنصيبه بايًا على تونس بدَلاً من المُنصف باي الذي سيُعفى من مهامِّه، ثمَّ من الغد، الأربعاء 12 ماي، تقابل و إيَّاه مع محمد الأمين باي و أعادَا على مسامعه الاقتراح، الذي هو في الحقيقة قرار، فأعرب الأمين باي في أوَّل الأمر عن احترازه و تردُّده، لكنَّه في النِهاية، و تحت تأثير أولاده و أصهاره و العديد من الأمراء الحسينيين و إلحاح صَلاح الدين البكُوش شخصيًا، قبل ما طُلب منه. مُباشرة إثر الانتهاء من هذه الخطوة (وربُّما من الغد)، أوفد المقيم العام بالنيابة كُلاً من مدير التشريفات، الصادق الزمرلي، و رئيس بلدية العاصمة، الجنرال الشاذلي حيدر، إلى محمد المنصف باي ليُعلماه بقرار إزاحته - الذي لا رجعة فيه - و ليقترحا عليه أن يكون ذلك بمُبادرة منه، أي أن ينسحب طوعًا، حفاظًا على كرامته و صونًا للعائلة المالكة. و قد كان الجنرال Juin علم قبلَ ذلك بأنَّ المنصف باي نفسه قد يكون عبَّر عن رغبته في أن يكون «المخرج» كذلك، لأنَّه طالما تألَّم ممّا تعرَّض إليه من إهانة منذ أيَّام قلائل و لأنَّه يتطَلَّع حقًّا إلى التمتُّع بالتقاعد ليهنأ و يرتاح.

سارت الأمور على عكس ما كان مُنتظرا، إذ أنَّ المُقرَّبين من المنصف باي، أولاده و وزيره الأكبر، من مُنطلق حرصِهم على صيانة هيبته و أوضاعه النفسية، و بالرغم من علمهم بأنَّ «السيفَ قد سبق العدل»، عملوا ما في وسعهم لإثنائه عن قراره التنحِّي طوعا، خاصَّة و أنَّ لديهم من الحُجج و الأدلَّة ما كانوا يأملون في أن يؤول إلى التراجع في القرار و طي الملفٍ، فذكَّروه بأنَّه أقسم يوم تولِّيه العرش بأن يخدم شعبه حتَّى آخر أنفاسه، و لفتوا نظره إلى أنَّ التخلِّي الطوعي عن العرش يعني بداهةً الاعتراف بالأخطاء و المآخذ، فاقتنع برأيهم و صمَّم على الاعتراض على القرار المُتَّخذ في شأنه، و قرَّر التراجع في ما صدر عنه من رغبة في التنحِّي طوعًا. و بناءً على ذلك، أعدَّ المحيطون به مُذكِّرة وجَّهوها إلى الجنرال Juin، المقيم العام بالنيابة، طالبين منه «**فيها أن يُوضِّح كتابيا الأسباب التي جعلت سلطات الاحتلال الفرنسية تُطالب بتنازل المنصف باي طوعًا عن العرش**» [575]. و أمام هذا المُستجِد الذي أصبحت به عملية تغيير النظام أكثرَ تعقيدا، من ناحية، و إصرارًا منه على تنفيذ المُخطَّط إلى نهايته بسُرعة، من ناحية

[574] تُفيدُ المصادر كذلك بأنَّ صلاح الدين البكُوش يُعَدُّ من معارف الجنرال Juin شخصيا، إذ كانت تربطه به علاقات منذ مُشاركتِه (أي مُشاركة Juin) كضابطٍ شابٍّ في دورة تدريبية لأركان الجيش بتونس في وقت سابق.

[575] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

أخرى، توجَّه الجنرال Juin على الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس 13 ماي 1943 إلى قصر السعادة بالمرسى في موكب رهيب رفقة ثلاثة جنرالات - Jurion، الرَّجل الثاني في الإقامة العامَّة، و Barré، القائد الأعلى للجيش بتونس (و الذي هو عمليًّا وزير الحرب لدى الباي)، و Mourot، رئيس الجندرمة - و عقد جلسة مع باي تونس ضربت رقمًا قياسيا من حيث طولها - ثلاث ساعات - و ضمَّت من الجانب التونسي محمد المنصف باي، و أخاه حسين باي، و الوزير الأكبر امْحَمَّد شْنيقْ، و مدير التشريفات الصادق الزمرلي. و مُباشرة بعد تبادل العبارات العادية المُتضمِّنة مشاعر التحية و الترحاب، توجَّه الجنرال Juin إلى العاهل التونسي و طلب منه على لسان الجنرال Giraud، «القائد الأعلى المدني و العسكري بإفريقيا الفرنسية» (Commandant en Chef Civil et Militaire en Afrique Française)، أن يُبادر بالقيام بحركة تصون كرامته و تضمن مصالحَه و مصالحَ العائلة الحسينية، و عبَّر عن ارتياحه لما وصل إلى علمه من أنَّ مُخاطبَه قَرَّرَ التنازل طوعًا عن العرش (و الحال أنَّه يعلم أنَّ الباي تراجع عن ذلك)، فما كان من محمد المنصف باي إلاّ التعبير عن امتعاضه ممَّا سمع، و ذلك بالتوجُّه إلى زائره بالعبارات التالية : «**إنَّني مدين بعرشي لله، الذي أمَدَّ في حياتي و الذي بإمكانه أخْذُها. أنا مُسلمٌ صحيح، و أنا مدين كذلك بسلطتي لشعبي، أُريد سعادته، و لن أمضي إلاّ إذا لم يعُدْ شعبي راضيًّا بي**» [576]. و بعد أن ذكَّر في حديثه بشرعية اعتلائه عرش أجداده بموجب حق الولادة و بمقتضى الشريعة الإسلامية، ختم قائلا : «**و الحقيقة أنَّ القوَّة توجد الآن في جانبكم، و ليس لدَيَّ سوى حقِّي، و لا يخفى عليَّ أنَّ القُوَّة لها السلطة المُطلقة، فافعلوا بها ما شئتم**» [577].

تواصل النقاش بين الحاضرين، وقد طغى على بعض ردهاته شيءٌ من التشنُّج، و تمسَّك كلُّ طرف بموقفه و بحُجَجه، إذ رفضَ محمد المنصف باي فكرة التنحِّي الإرادي عن العرش و ساعده أخوه حسين باي و امْحَمَّد شْنيقْ على تبرير هذا الرفض، و ذلك بالتذكير، مرَّة أخرى و أخيرة، بمواقف رئيس الدولة و حكومته المبنية على الحياد التام خلال الحرب مع تعاطف غير مُعلن مع قوات الحلفاء، و كذلك على التمسُّك بمعاهدة الحماية و الدِّفاع الصَّادق عن أبناء الجالية اليهودية التونسية، و غير ذلك من الأطروحات و البراهين الدَّاحضة لمُجمل الاتِّهامات الموجَّهة إلى العاهل التونسي. أمَّا الجنرال Juin و مرافقوه فقد أصَرُّوا على موقفهم و أكَّدوا للباي على أنَّ قرارَ إنهاء مهامِّه و مهامِّ حكومته قد اتُّخذ بعدُ على أعلى مستوىً لقيادة الأركان بمنطقة شمال إفريقيا و على أنَّ ذلك تمَّ بالتنسيق التام و الاتِّفاق المُطلق مع حلفاء فرنسا، ثمَّ أصرَّ الجنرال Juin على القول بأنَّ استمرار النظام الذي عرفت في ظلِّه البلاد احتلال أراضيها و مُدُنها من قبل قوَّات المحور و تعرُّض أمن قوَّات الحلف جرَّاء ذلك إلى الأخطار الجسيمة لا يُمكن أن يتواصل، ثمَّ جَدَّدَ بإلحاح طلبه للمنصف باي التنازلَ «طوعًا» عن عرشه، و أنهى كلامه برفع الجلسة بعد أن أعلم مخاطبَه بأنَّه ينتظر إجابته النهائية على «المُقترح» المُقدَّم إليه على الساعة الخامسة بعد عصر

[576] أورده سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[577] الصادق الزمرلي في كتابه «تونس في عهد المنصف باي».

اليوم نفسه [578]، و ذلك ما تمَّ فعلا، إذ حمَلَ مدير تشريفات الباي، الصادق الزمرلي، الإجابة المكتوبة إلى مقرِّ الإقامة العامَّة في الوقت المُحَدَّد و التي ضَمَّنها مُحرِّرُها بطبيعة الحال رفضَ المنصف باي القطعي التنحِّي طوعًا عن عرش أسلافه و أجداده.

بناءً على ذلك، و حال عودته إلى مكتبه، أبلغ الجنرال Juin تعليماته إلى محمد المنصف باي لكي يكون جاهزا صبيحة الغد على الساعة الخامسة لمغادرة قصره إلى وجهة لم يُفصح عنها، و ذلك ما تمَّ فعلا إذ قدمت سيَّارة في الوقت المُحدَّد (الخامسة صباحا من يوم الجُمعة 14 ماي 1943) إلى القصر و حملت محمد المنصف باي إلى مطار العوينة حيث استقلَّ طائرة عسكرية أوصلته إلى مقرِّ منفاه، مدينة الأغواط، الواقعة في آخر امتداد الأطلس الصحراوي و على بُعد أربعمائة كيلمترا جنوب الجزائر العاصمة، و لم يُسمح لأيِّ فردٍ من أفراد عائلته و للعاملين معه بمرافقته، باستثناء القبطان الشاذلي قايد السبسي الذي سيُلازمه إلى ساعة وفاته.

انتشر خبر «إقالة» المنصف باي بسرعة فائقة في جميع أنحاء البلاد، ففرح له مُعظمُ أفراد الجالية الفرنسية بتونس، بينما حزن له التونسيون على مختلف أصنافهم و طبقاتهم، دون أن يكون بإمكانهم الاعتراض على ما تقرَّر، و دون أن يتمَكَّنوا من القيام بأيِّ تحرُّك للتعبير عن عدم رضاهم بما جرى. على أنَّ هيئةً وطنيةً ستتكوَّن بعدَ أيَّام تحت مُسمَّى «لجنة الدفاع عن المنصف باي»، و ستضُمُّ ثُلَّة من الدستوريين القُدامى و الجُدُد و بعض الأمراء الحسينيين و ممثلين عن الجامعة الزيتونية و عددًا من رجال الدولة الذين عملوا تحت إمرته، و ستُحاولُ دون جدوى أن تتحصَّل على قرار في إعادة الباي المعزول إلى كرسيِّه.

بعد ظهر اليوم نفسه، الجمعة 14 ماي 1943، صدر بلاغ على أعمدة صحيفة «La Tunisie libérée» ينُصُّ على أنَّ الجنرال Giraud، «القائد الأعلى المدني و العسكري»، بعد تدارس الوضع الناجم عن تحرير تونس، رأى في الظرف الرَّاهن أنَّ بقاء صاحب السموِّ المنصف باي، الجالس على العرش أثناء احتلال البلاد من قِبل قوَّات المحور، من شأنه أن يُخلَّ بالأمن الخارجي و الدَّاخلي للإيَالة التي تحرص فرنسا على حمايتها، و لذلك فإنَّ القائد المدني و العسكري قَرَّرَ أن يتمَّ خلع صاحب السمو المنصف باي و تعويضه بباي الأمحال، محمد الأمين باي، طبقا للتقاليد المعمول بها داخل العائلة الحُسينية.

بهذه العملية التعسُّفية و الجائرة، انتهى عهد محمد المنصف باشا باي، «الباي الوطني» و «باي الشعب»، الذي بلغ من العمر أربعا و ستِّين سنة ساعة عزله، بعد فترة حكم لم تتعدَّ أحد عشر شهرا، و سُلِّطت على تونس و شعبها و على العائلة الحُسينية مَظلمة تاريخية بقيت إلى الآن عالقة في الأذهان، و دخلت البلاد إثرَها في فترة جدُّ عصيبة من تاريخها و عاشت دوَّامة من العنف و التسلُّط. لكنَّ الحركة الوطنية لم تُلقِ السلاح و لم تستسلم، إذ أنَّها ازدادت لُحمة

[578] يُفيد سعيد المستيري في كتابه «Moncef Bey» بأنَّ خاتمة كلام الجنرال Juin كانت على النحو التالي :
Altesse, il est inutile de prolonger outre mesure cet entretien. J'attends la réponse de Votre Altesse pour 17 heures à la proposition que je lui ai faite sur instruction du Gouvernement d'Alger en plein accord avec nos Alliés.

و نشاطا بعد أن ركنت خلال الأحداث الأخيرة إلى الهدوء و الانتظار، و ستُواصل الكفاح على جميع الأصعدة إلى أن تتحصّل تونس على الاستقلال في 20 مارس 1956.

أمّا محمد المنصف باي فقد عاش منذ تاريخ نفيه في واحة الأغواط في تخوم الصحراء الجزائرية أقسى ويلات الفراق و العزلة، و كانت ظروف إقامته صعبة للغاية، فتأثّر كثيرا بوضعه الجديد و كادت معنوياتُه تنهار بصفة نهائيا، فوجد نفسه «بين المطرقة و السندان»، و أصبح يبحث عن طريقة للخلاص من محبسه و منفاه، لذلك وجّه في 3 جوان 1943، أي بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع من وصوله إلى الأغواط، رسالة إلى الجنرال Juin ذَكَّرَ فيها بالمواقف الثابتة التي اتّخذها خلال فترة حكمه و التي تَمَثَّلت في دوام احترامه لمعاهدات الحماية و رفضه التعاون مع قوّات المحور، و أسرَّ فيها بأنَّ الوزيرِ الإيطالي المُفَوَّض، Bompieri، اقتَرَح عليه في أحلك ظروف الحرب نقضَ معاهدةِ الحماية التي أمضاها محمد الصادق باي في 12 ماي 1881 مع الحكومة الفرنسية و تعويضها بأُخرى مع الحكومة الإيطالية، و أنَّه رفض رفضًا باتًّا هذا المُقترح بطبيعة الحال و أعلم بذلك المُقيم العام Esteva، كَمَا ذَكَّرَ بأنَّ المقيم العام نفسه هو الذي ألَحَّ عليه شفاهيا و كتابيا بتوسيم الضبَّاط الألمان الممثِّلين لقوات المحور في تونس. وبعد هذا التذكير اقترح الباي المنفي في رسالته تنازلَه عن العرش - مع الالتزام بالتنصيص على أنَّه يختار ذلك لأسباب صحِّية - و تعهُّدَه بالامتناع عن أي اتّصال بالحكومة التونسية الجديدة، و في المقابل، طلب الحصول على بعض الامتيازات، و هي السماح له بالعودة إلى المرسى و الإقامة في منزله الخاص و صرف جراية شهرية له ليعيش بها هو و أفراد أسرته. و قد بقيت هذه الرسالة دون ردٍّ إلى حين وردت على المُقيم العام الجديد، الجنرال Charles Mast، مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية تلفتُ فيها نظره إلى أنَّ الحُصولَ على كَتْبِ تنازلٍ من المنصف باي باتَ أمرًا مُستعجَلاً للغاية (Il y a urgence à obtenir l'abdication)، فبادر في التوِّ بإيفاد أحد الموظّفين السامين من إدارة الشؤون السياسية، Galangau، و هو فرنسي من أصل مالطي يقطُن بضاحية المرسى و يُتقنُ اللهجة التونسية بطلاقة، إلى الأغواط لاستجلاب الكَتْب المطلوب، فتمَّ المُراد بسُرعة، لأنَّ المنصف باي كان مُهيَّئًا نفسانيا لذلك، و عادَ مبعوث المُقيم العام بوثيقة التنازل مؤرَّخة في 6 جويلية 1943 بعد إمضائها من قِبله و بعد التأشير عليها من قِبل «باش عدل» جزائري و قاضٍ بالمحكمة و ممثِّل عن الزاوية التيجانية بالمكان.

بقي محمد المنصف باي ينتظر نتيجة مُبادرته و طال به الأمد و تدهورت صحَّته بمفعول الحرارة و الرطوبة، فتفطَّن جلاّدوه إلى وضعيته و أعلموا بها أصحاب القرار، فأسرع هؤلاء في بداية شهر سبتمبر 1943 بالإذن بنقله إلى شمال البلاد الجزائرية، فنُقل رفقة القبطان الشاذلي قايد السبسي إلى مدينة صغيرة، اسمُها Ténès، تقع على الساحل الجزائري في نصف الطريق تقريبا ما بين وهران و الجزائر العاصمة، و هناك وضعت السلطات الاستعمارية على ذمَّته مسكنا مهيَّأً، فأقام به في ظروف أحسن من تلك التي عاش فيها في الأغواط، و تحسَّنت حالته الصحِّية و النفسية منذ الأيَّام الأولى من إقامته بهذه المدينة، ثمَّ ازدادت تحسُّنا بالتحاق زوجته به في جانفي 1944 و بالتخفيف من الحصار الذي كان مضروبا عليه.

أقام محمد المنصف باي بمدينة Ténès حوالي السنتين (من سبتمبر 1943 إلى سبتمبر 1945)، ثمّ تقرّر نقلُه لأسباب عدّة - منها الخشية من أن يُحدث وجوده بمكان غير بعيد عن الجزائر العاصمة حرجا أو قلقا لسلطات الاستعمار - إلى مدينة Pau الواقعة في مُقاطعة الـ Pyrénées Atlantiques في الجنوب الغربي من فرنسا، فأقام بها إلى أن توفّاه الأجل المحتوم. و خلال إقامته في Pau التي دامت ثلاث سنوات كاملة، تحسّنت حالُه و التحق به مُعظم أفراد أسرته و زارَه الكثيرون من زعماء الحركة الوطنية و عددٌ من الوزراء الذين عملوا تحت إمرته، كما أصبح يُتابع أخبار البلاد و الحركة الوطنية و أوضاع العالم بانتظامٍ عن طريق وسائل الإعلام المسموعة و المكتوبة و عن طريق السيل العارم من الرسائل و المُذكّرات و البرقيات التي ترد عليه. و قد كان الزّعيم الحبيب بورقيبة خلال هذه الفترة دائم الاتّصال به عن طريق رفقائه الذين زاروه، كما أنّ مكالمة هاتفية جرت بين الرّجلين في فيفري 1947 حين كان بورقيبة بجنيف في طريق عودته من أمريكا رفقة عبد الرحمن عزّام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، و هي مكالمة مثّلت مناسبة تاريخية تبادل خلالها الزعيمان مشاعر المودّة و التعاطف.

بدأت أعراض المرض تظهر على المنصف باي منذ سبتمبر 1947 و تراجعت قُواه، فحظي بعناية طبّية في المستوى المطلوب و بلغت أخبارُ تداعي صِحّته إلى تونس، فطالب التونسيون بجميع أصنافهم بإعادته إلى أرض الوطن. و قد تكون فرنسا فكّرت في الاستجابة لهذه الدعوات [579]، لكنّ المنيّة باغتت محمد المنصف باشا باي، فتوفّي صباح يوم الأربعاء غُرّة سبتمبر 1948، بعد فترة حكم دامت حوالي أحد عشر شهرا و فترة منفى امتدّت حوالي خمس سنوات و أربعة أشهر. و مُباشرة إثر الإعلان الرسمي عن الوفاة، استُقدم جثمان المنصف باي إلى أرض تونس و أعلن الحدادُ في كامل أرجاء البلاد، ثمّ انتظمت جنازة وطنية حضرتها حشود بشرية هائلة، و وُري جثمانُه بمقبرة الجلاّز عملاً بوصيته، و ليس بتُربة الباي، كأسلافه من البيت الحُسيني.

رحل محمد المنصف باشا باي تاركًا وراءه جملة من نقاط الاستفهام و التساؤلات حول الأسباب الحقيقية لإقالته و حول من خطّط لها، إذ أنّ المعلومات المُتوفّرة حول الظروف التي حفّت بهذا الحدث، و التي تَقدّم اختزالُها في الفقرات السابقة، لا تزالُ، حسب بعض المؤرّخين و المُحلّلين، غير دقيقة و غير مُدعّمة. في هذا الصدد، يتساءل الحبيب بولعراس في كتاب أصدره في ديسمبر

[579] تقول Juliette Bessis في كتابها Maghreb, questions d'histoire :

L'annonce de la maladie de Moncef Bey en septembre 1947 suscite une profonde émotion populaire, et c'est unies que des délégations interviennent auprès de la Résidence et à Paris pour demander son retour au nom du peuple tunisien tout entier. Ce retour est-il enfin envisagé par la France ? Des pourparlers sont officieusement engagés entre Paris, Pau et Tunis et l'on cherche une solution dynastique honorable pour Lamine Bey.

في الموضوع نفسه يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

On crut au retour de l'ancien souverain en accord avec son successeur. Des pourparlers avaient été officieusement engagés et une solution de conciliation semblait possible... On laissa passer l'occasion et le souverain, injustement condamné, mourut en exil le 1er septembre.

2011 [580] حول من تكون الجهة التي «حكمت» بتنحية المُنصف باي و قرّرت إبعاده ؟ بدايةً، يستبعد هذا المؤرّخ و المُفكّر و السياسي أن تكون للولايات المتّحدة الأمريكية، كما أشيع في بعض الأوساط، أية مسؤولية في ما حدث، لأنّ موقف هذا البلد، الرّافض بصفة قطعية لفكرة التنحية و مراحل تنفيذها، قد بدا جليًّا و صريحا منذ الحلقات الأولى من سلسلة التصرُّفات غير اللائقة و المُهينة التي استهدفت محمد المنصف باي، و منها بالخصوص استجلابه عنوة على متن شاحنة عسكرية إلى ساحة الإقامة العامّة بالعاصمة، كما يستبعد ضلوع إنقلترا في القضية بأيٍّ شكلٍ من الأشكال، و يستدُلّ على ذلك بأنّ هذا البلد كان علنًا، و منذ البداية، من مُساندي الجنرال De Gaulle، رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، و لم يُساند الجنرال Giraud، القائد الأعلى المدني و العسكري بإفريقيا الفرنسية الذي نفّذَ العملية بكامل مراحلها، ثمّ يتساءل أليسَ اللُّوبي الاستعماري الفرنسي في تونس هو الذي اختارَ أن يُلصق تهمة التواطؤ بالمنصف باي ليُوجّه الأنظار إليه و في ذات الوقت ليُبعد الشُبهات عن أفراد الجالية الفرنسية في تونس و عن المُعمّرين الذين من الثّابت أنّهم تعاملوا و تعاونوا مع حكومة Vichy و تواطؤوا مع النازيين، كما يتساءل هل أنّ العملية لا تعدو أن تكون سوى حركة طائشة وغير مُركّزة (acte irréfléchi) صدرت عن الجنرال Giraud، بما يُؤكّدُ ما يُعرفُ عن هذا الضابط من عدم الوضوح بخصوص ميولاته السياسية. على أنّه يُشير في سياق تحليله إلى أنّ المؤرّخ Charles André Julien أكّد في مؤلّفه L'Afrique du Nord en marche أنّ السلطات الفرنسية بالجزائر هي التي قرّرت إبعاد المنصف باي لأنّها كانت على يقينٍ بأنّه كان مُتعاونا (Collaborateur) مع قوات المحور و كان يُشاطرهم أفكارهم، مؤكّدا على أنّ هذه المعلومة لم يقع على كلّ حال نفيُها لا من قِبل الجنرال De Gaulle و لا من قِبل حكومة الجمهورية الرابعة [581]. و يختم الحبيب بولعراس طرحَه بالإشارة إلى أنّه، مهما كانتَ الأسباب و أيًّا كان الفاعل، فإنّ ما حدث مع محمد المنصف باي يُعدّ بامتياز من قبيل الأخطاء السياسية التي عمّقت الهُوّة بين الشعب التونسي و سلطات الحماية و زادت في تأليب الرأي العام في تونس ضدّ المُستعمر، مشيرا في النهاية إلى أنّ الأحداث التي عاشتها البلاد في هذا الظرف بالذّات - (1) عودة الزعيم بورقيبة و (2) هروب بعض القادة الدستوريين إلى الخارج خشية أن تتمّ مُحاكمتهم من أجل نشاطهم النضالي و (3) تنحية محمد المنصف باي و (4) ارتقاء محمد الأمين باي، الذي اعتبره الشعب غيرَ شرعي، إلى العرش - قد فتحت عهدًا جديدًا سيقلب الموازين و سيُغيّرُ كلّ شيء خلال السنوات الخمس الموالية.

بخصوص هذه المسألة كذلك، يذكر Charles André Julien في كتابه الآنف الذكر أنّ Gabriel Puaux، الذي كان كاتبا عامًّا للحكومة التونسية مابين 1919 و 1922 و مقيما عامًّا بالمغرب من جوان 1943 إلى مارس 1946 ثمّ عضوا بمجلس الشيوخ الفرنسي، و الذي يُعتبر مشاركا فاعلا في

---

[580] عنوان هذا الكتاب هو Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution.

[581] يُشير نفس المؤرّخ في كتابه إلى أنّ الصحفي Pierre Frédérix كتب في 24 جانفي 1952 على أعمدة Le Monde :
Le dossier avait été hâtivement instruit. Quelques mois plus tard, les dirigeants français, tant civils que politiques, se demandaient s'ils n'avaient pas commis une erreur. La *collaboration* de Moncef apparaissait comme beaucoup plus bénigne qu'il n'avait semblé d'abord.

عملية إزاحة المنصف باي في ماي 1943، قد صرّح لجريدة Le Monde الفرنسية في 15 مارس 1951 بأنّ التُهمة التي وُجِّهت إلى باي تونس سنة 1943 هي نفسها التي وُجِّهت إلى نظيره سلطان المغرب، أي عدم احترام ما جاء في معاهدة الحماية بين فرنسا و بلده، و يتمثّل جُرم المنصف باي في إقدامه بتاريخ 31 ديسمبر 1942، كما سبق الذكر، على إقالة الحكومة التي كان يترأسها الهادي الأخوة، و تعيين حكومة جديدة من الغد برئاسة امْحَمَّد شْنيقْ دون موافقة المقيم العام Esteva، و ذلك احتجاجا على قرار هذا الأخير الترفيع في عدد أعوان الجندرمة الفرنسية المتمركزة في تونس [582]. و يتّهم Puaux محمد المنصف باي بأنّه، بهذا التصرُّف، قد شجّع رعاياه على تكثيف عمليات الاعتداء ضدّ المعمِّرين و الرعايا الفرنسيين و ضدّ الجنود الإنقليز و الأمريكيين الموجودين ساعتها في تونس، لذلك وجبت تنحيته. و ممّا يؤكّد أنّ هذا هو المأخذ الذي اعتمدته السلطات الفرنسية لإزاحة الباي هو أنّ Gabriel Puaux لم يُشر البتّة في تصريحه إلى «خيانة» صدرت عن المنصف باي و لا إلى تواطئه مع قوّات المحور. و تعقيبا على هذه المعلومات يتساءل Charles André Julien : الآن و قد فهمنا كُلّ شيء، لماذا أحيطت الحقيقة بهذا الكتمان ؟ و يختم بالقول إنّ إزاحة المنصف باي عن كرسيّ الحُكم هي التي تسبّبت في نشأة «الحركة المُنصفية» التي ستُعطي للشعور الوطني لدى التونسيين دفعًا غيرَ مسبوق.

122 – محمد الأمين باشا باي – 19
بن محمد الحبيب بن محمد المأمون بن حسين باي

تولّى آخر البايات الحسينيين كرسيّ تونس يوم الجمعة 14 ماي 1943 إثر عزل محمد المنصف باي، و هو أوّل و آخر باي حُسيني وُلد بعد انتصاب الحماية [583]. و بمناسبة إرثه لكرسيّ أجداده، كاد الوضع الدستوري و السياسي في تونس أن يتغيّر بشكل جوهري، ذلك أنّ ما أقدم عليه الجنرال Giraud أحدث رجّة قوية على مستوى الطبقة السياسية التونسية، و كذلك الفرنسية، و مثّل سابقة لم تعرف مثلها الدولة التونسية و العائلة الحسينية منذ نشأتها.

[582] يُلاحظ صاحب هذه الرواية، Ch. A. JULIEN، بأنّ احتجاج المنصف باي لم يكن كما فهمه المقيم العام ضدّ الترفيع في عدد أعوان الجندرمة، ذلك أنّ الخلاف حول هذه المسألة قد نشب بين Esteva و وزير العدل عبد الجليل الزاوش. و الحقيقة هي أنّ محمّد المنصف باي، اعتبارا للإهانة التي تعرّض إليها وزيرُه هذا من قبل المقيم العام، و نظرًا بالخصوص إلى عدم ردّ فعله (أي الوزير) على ما تعرّض إليه بالحزم المطلوب صيانةً لكرامة الحكومة التونسية «الوطنية» التي هو عضوٌ بها، قرّر إقالته و انتهز الفرصة لتبديل الحكومة كاملةً لإثبات استقلالية قراراته.

[583] يقول محمد الصالح مزالي في كتابه L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation :
C'est le seul à accéder au trône pami les princes nés après l'établissement du protectorat. Et son destin sera de clore la lignée des Husseinites.

فمباشرة إثر عزل محمد المنصف باي و نفيه، عادت لدى جناح من السياسيين الفرنسيين فكرةُ إلغاء حكم البايات في تونس و ضمِّ البلاد إلى فرنسا، و برزت لدى جناح آخر نيَّة التخلي عن تطبيق قاعدة الوراثة في البيت الحسيني على الصِّيغة المُتَّبعة إلى حدِّ التاريخ (الأكبر سنًّا من الأمراء الحسينيين الأحياء هو الذي يرثُ العرش) و تعويضها بقاعدة جديدة تعتمد «اختيار» الباي الجديد من داخل أبناء البيت، فقط على أساس أن يكون من ضعفاء الإرادة و الشخصية و أن يكون على استعداد لخدمة مصالح القوة الحامية. لكنَّ الرَّأيَ استقرَّ في النهاية على إبقاء الأمور على ما هي عليه، مع الحرص على تشديد الرقابة على المُرشَّح للخُطَّة و على تثبيت الحضور العسكري الفرنسي في كافة جهات البلاد و تضييق الخناق على الحركة الوطنية.

ممَّا تجدر الإشارة إليه بخصوص موقف محمد الأمين باي من قرار تنصيبه على كرسيِّ سلفه هو أنَّ هذا الباي كان يكُنُّ لمحمد المنصف الباي مشاعرَ محبَّة و مودَّة تشهد بها أغلب المصادر، خاصَّة و أنَّ الرجلين كانا من نفس الجيل، إذ وُلد كلاهما سنة 1881 مع فارق في العُمُر لا يتعدَّى ستة أشهر [584]، كما أنَّهما عاشا خلال فترة طفولتهما و شبابهما تحت سقف واحد، فكانا شبيهَي الشقيقَيْن اللذين لا يفترقان. و عندما آل كرسيُّ السلطة إلى محمد المنصف باي، طبع الانسجام و المودَّة علاقتهما على صعيد العمل السياسي، و كذلك في حياتهما العائلية و الخاصَّة، و تواصل الوئام بينهما إلى آخر أيَّام محمد المنصف باي. و تذكر بعض المصادر أنَّ الأمين باي تردَّد في اعتلاء الكرسيِّ بدلا من رفيق دربه ثمَّ قبل تحمُّل المسؤولية «مُكرَهًا»، لكنَّ هذا الشعور سرعان ما ضعُف ثمَّ اضمحلَّ بمرور الزمن و تحت تأثير الحاشية و ضغوطات السلطات الاستعمارية الفرنسية.

عرفت السنوات الأولى من فترة حكم محمد الأمين باي، الذي لم يقبل به التونسيون في أوَّل ولايته بايًا و نعتوه بـ «باي الفرنسيس» [585]، تحوُّلات جذرية في سياسة سلطات الحماية و في تعاملها مع السكَّان و مع الطبقة السياسية في البلاد، و خاصَّة بعد سقوط حكومة Vichy، صنيعة الحكومة الألمانية النازية، و بعد تعيين مقيمَيْن عامَّيْن جديدَيْن بتونس، هما على التوالي الجنرال Juin، الذي تولَّى الخُطَّة بالنيابة لبضعة أيام (حوالي شهر و نصف الشهر)، ثمَّ الجنرال Mast، صاحب التجربة الطويلة في الجزائر و الدار البيضاء و سوريا و مصر، و المعروف بقُربه من الجنرال Giraud و بمنافسته للجنرال Juin. و قد دخل المُقيمان العامَّان إلى تونس و في جيبهما خطَّة مُحكمة لمطاردة من كانا يعتقدان أنَّهم كانوا متواطئين مع قوات المحور و مع المقيم العام

[584] قد يكون بعض المحيطين بمحمد الأمين باي شكَّكوا في أحقِّية المنصف باي في اعتلاء العرش بعد وفاة أحمد باي الثاني، معتمدين في ذلك على ما اعتُبر لخبطة في «الرزنامة» (دفتر الحالة المدنية الخاص بالعائلة الحسينية) تمثَّلت في إدراج تاريخ ولادة غير صحيح للأمين باي، و هو تاريخ يبدو أنَّه كُتب بشيءٍ من التأخير، فجعل «الوريث الشرعي» أصغر سنًّا من المنصف باي.

[585] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Le souverain Mohamed Lamine, qualifié par les Tunisiens de Bey des Français, fait l'objet d'un rejet ; la population boycotte ses apparitions publiques et insulte publiquement ses collaborateurs et ses familiers.

السابق Esteva، و كذلك لتشديد المراقبة و تضييق الخناق على زعماء الحركة التحريرية الذين أطلق سراحُهم حديثًا من Fort Saint Nicolas من قِبل قوات المحور. لذلك تولّت السلطة الحامية فتح ملفّ «محاسبة» رجال الدولة و الإطارات الذين عملوا تحت إمرة محمد المنصف باي و واصلوا الدِّفاع عنه و طالبوا بعودته إلى أرض الوطن بعد عزله، و منهم وزيره الأكبر، امْحَمَّد شْنيقْ، الذي تمّ إيقافه و استنطاقه و الإذن بوضعه في الإقامة الجبرية بعد أن وُجِّهت إليه سلسلة من الاتّهامات، منها سُكُوتُه عن عمليات النهب المزعومة لضيعات المستعمرين، و غضّ نظره عن تصرُّفات «المشاغبين الدستوريين»، و إتاحتُه الفرصة للحزب الحر الدستوري الجديد «المحظور» للعودة إلى نشاطه، و مواصلةُ مساندته للباي «المخلوع» ظُلمًا، محمد المنصف باي، و أخيرا إقدامُه على «الاتّصال بقوى أجنبية في زمن الحرب»، و يعني بها لقاءاته بالقنصل الأمريكي Hooker Doolitle. و يُلاحظ بخصوص هذه النقطة الأخيرة أنّ الجنرال Mast كان لا يرتاح إلى القنصل العام الأمريكي (و يُشاطره في رأيه هذا Harold MacMillan، الوزير البريطاني المقيم بالجزائر [586]) لأنّه يعتبره مُدافعًا شرسا عن مبدإ حرِّية تقرير مصير الشعوب المُستعمَرة و مُساندًا صريحا للقضية التونسية، و يعيب عليه كذلك رفضَه المُطلق لمواقف الإقامة العامَّة و الجيش الفرنسي من الحركة الوطنية و انتقاداته المُعلنة لسياسة القمع و الرُّعب التي انتهجتها السلطات الفرنسية في تونس. و قد كان هذا الدبلوماسي الأمريكي يعتبر أنّ «الإرهاب» الذي سُلِّط على البلاد التونسية منذ حلول المقيم العام الجديد كان أقسى و أشدَّ ممّا عاشته البلاد على امتداد السنوات الستِّين السابقة [587]. و ممّا زاد في الكراهية التي يكنُّها الجنرال Mast للقنصل العام Doolitle اتّصالاتُه المُستمرَّة بقادة الحركة الوطنية، و بالزعيم الحبيب بورقيبة تحديدًا. و قد آلت الحملة و التحرُّكات التي قام بها عدُوّاه، Mast و Macmillan، إلى إنهاء مهامِّه في أواخر جويلية 1943 بقرارٍ من الرئيس الأمريكي Franklin Roosevelt، أي بعد حوالي الشهر من انتصاب Mast مقيما عامًّا جديدا.

و بخصوص التضييقات و التتبُّعات التي سُلِّطت على امْحَمَّد شْنيقْ بالذّات بعد عزل محمد المنصف باي، فإنَّ أسبابَها تعودُ في جزءٍ منها إلى عدم استحسان Mast للمحادثة العرضية التي كانت لشنيقْ مع الجنرال De Gaulle، رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، بمقرِّ الإقامة العامَّة خلال حفل الاستقبال الذي انتظم بمناسبة زيارته إلى تونس في صائفة سنة 1943 و الذي فوجئَ شْنيقْ نفسُه بدعوته لحضوره بالرغم من أنّه «مغضوبٌ عليه». ذلك أنَّ الزائر الفرنسي لاطَفَهُ و جامَلَهُ بالقول إنّ تونس في حاجة إلى جميع أبنائها، و حيًّا ثباته على الإخلاص لمخدومه

[586] سيُصبح Harold Macmillan وزيرًا أوّلَ في بريطانيا خلال الفترة من جانفي 1957 إلى أكتوبر 1963. و قد اشتهر منذ بداية عهده بالمسؤوليات بمواقفه المُتصلِّبة تُجاه الشعوب العربية و أنظمتها، و ذلك ما يُفسِّر عداءه الشديد لـ Hooker Doolitle و أمثاله.

[587] تقول Juliette Bessis في مقال نشرته في العدد 260-261 (1983) من مجلّة Revue française d'Histoire d'Outre Mer (أورده سعيد المستيري في كتابه «Moncef Bey») :

Il est effaré devant la terreur que font régner les autorités françaises qui mènent les représailles et déclarera que «trois semaines de règne de terreur firent plus pour unir les Arabes contre la France que soixante ans d'administration française».

محمد المنصف باي. و قد تكون بعض الآذان سمعت المحادثة و أعلمت بها المقيم العام الجديد Mast، كما أنّه ليس من المُستبعد أن يكون بعض المُقرَّبين من محمد الأمين باي ألَّبوا عليه الإقامة العامَّة بالوشاية به لديها لغاية في أنفسهم. غير أنَّ امْحَمَّد شْنيقْ لم يكُنْ الضحية الوحيدة لسياسة التسلُّط و القمع التي انتهجتها فرنسا مباشرة بعد خلع محمد المنصف باي، و التي تواصلت على امتداد الفترة من ماي إلى بداية جويلية 1943، ذلك أنَّ الجنرال Mast شرع بعد أن خَلاَ له الجو و ابتعدت - بل أبعدت - عنه الأنظار المُراقبة، و منها القُنصل الأمريكي، قرَّر الانتقام من قادة الحركة الوطنية و كذلك من السُّكّان العُزَّل «جماعيا»، فبادر أوَّلاً بإصدار بطاقات تفتيش في حقٍّ عدد من قادة الحزب الحر الدستوري الجديد، و في مرحلة ثانية تذرَّع بتُهمة «نهب ضيعات المستعمرين» و «إخفاء العرب للأسلحة أو للجنود الألمان» ليُطلق العنان للجندرمة و الشرطة و الجيش و للـ «الرُّماة أو المناوشين السينيغاليين» (Les tirailleurs sénégalais) لتنظيم عمليات تمشيط اعتباطية في مختلف المُدُن و القُرى و الأرياف، اقتيد إثرها العديد من المواطنين إلى الساحات العمومية حيث أُعدموا رميا بالرصاص دون مُحاكمة. و في هذا الموضوع، أقرَّ المقيم العام نفسُه، من خلال شهادته في اجتماع «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» المنعقد بالجزائر العاصمة في ديسمبر 1943 بإشراف رئيسها، الجنرال De Gaulle، بأنَّ الاعتقالات طالت خلال ماي 1943 حوالي عشرة آلاف من التونسيين و بأنَّ مائة و أربعةً و خمسين مُتَّهما وقع إعدامهم و بأنَّ حوالي ثلاثة آلاف مُعتقل لا يزالون في السجون و المحتشدات في ديسمبر 1943، أي بعد «تحرير تونس» بسبعة أشهر، و هي أرقام تعمَّد التنقيص من أحجامها ليُبعد عنه اللوم و الانتقادات. و يُذكرُ في هذا السياق أنَّ سلطات الحماية قد فتحت للغرض مُعتقلات و سجونًا إضافية في بعض المدن، و ذلك إلى جانب المنافي الموجودة في الجنوب الجزائري و التّي تَواصَلَ «إرسال» المقاومين إليها [588]. و علاوة على هذا القمع العسكري المُسلَّط على التونسيين بجميع أصنافهم، كانت سلطات الحماية، بإدارة مباشرة من قِبل Mast و أعوانه في الإدارة المركزية و في الجهات الداخلية، تعتمد سياسة اقتصادية و اجتماعية تخدم بها مصالح المستعمرين و أفراد الجالية الفرنسية و لا تُعير أيَّ اهتمام لحاجة التونسيين إلى تحسين أوضاعهم، حتّى في أحلك الفترات التي تضرَّرت خلالها البلاد بتبعات نقص الإنتاج الفلاحي و فقدان المواد الأساسية و تفشّي بعض الأمراض و غلوِّ الأسعار و تدهور المقدرة الشرائية و انتشار ظاهرة الاحتكار و الرشوة و الفساد. فقد أرست الإقامة العامَّة بكامل الجرأة و الوضوح أُسس مقاربة لـ «عنصرية اقتصادية» (Racisme économique)، قوامُها عدمُ المساواة المفضوحة في توزيع الإعانات الأمريكية الواردة على البلاد، و حرمان طبقات من السكّان، و خاصَّةً منهم أبناء الأرياف، منها، و هم الذين دُمِّرت بيوتهم و نُهبت منتوجاتهم و أصبحوا بؤساء، معوزين. إلى جانب كُلِّ هذا، تعمَّدت سلطة الحماية إثقال ميزانية الدولة بالانتدابات العشوائية و العنصرية التي أقرَّتها بدعوى تدعيم الإدارة و المصالح العمومية بالفرنسيين الذين «خدموا» بلادهم أثناء الحرب عندما تمَّ تجنيدهم و الذين وجبت مكافأتهم اليوم بعد انتهاء خدماتهم العسكرية خلال هذه

[588] حسب Juliette Bessis في مقال نشرته في العدد 260-261 (1983) من مجلّة Revue française d'Histoire d'Outre Mer (أورده سعيد المستيري في كتابه «Moncef Bey»).

الفترة العصيبة من تاريخ تونس. في هذا الخضم، وجد «رئيس الدولة» التونسية، محمد الأمين باي، نفسه في وضعية العاجز عن التصدّي لسياسة القمع و الانتقام و العنصرية التي انتهجها Mast على مرأى و مسمع من رجالات الدولة و المشايخ و المثقّفين و الشعب.

شعر المقيم العام Mast بأنّه أصبح ماسكا بزمام الأمور بالطريقة التي تُرضيه، فبدا له أنّه بلغ جُملة من الأهداف ما كان لغيره أن يُصيبها، و هي أوّلا فرضُ الانضباط و الطاعة بفضل القبضة الحديدية التي اعتمدها قاعدةً، و ثانيا حَسْمُ أمر محمد المنصف باي نهائيا باستصدار كَتْب تنازله عن العرش و هو في منفاه بواحة الأغواط الجزائرية، كما سلف الذكر، و من خلال ذلك تأكيد شرعية محمد الأمين باي بالكرسيّ الحُسيني. و من الأهداف الأخرى التي بدا له كذلك أنّه حقّقها، إقصاءُ كُلّ الذين عملوا على عرقلة مسيرته و قدّموا يد المساعدة و الدعم إلى الحركة الوطنية و زعمائها، و في مقدّمتهم القنصل العام للولايات المتحدة بتونس كما سبقت الإشارة إليه، و حُصولُه عن طيب خاطر، حسب ظنّه، على «تحييد» زعيم الحركة الوطنية الحبيب بورقيبة الذي نجح في جعله يدعو المناضلين إلى مدّ أيديهم إلى فرنسا [589]. و في إطار هذا التحييد سمح Mast للحبيب بورقيبة بالتجوّل داخل البلاد ظنًّا منه أنّه سيبلغُ هدفين، أوّلُهما مُعلن، و هو استئصال «الفيروس النازي» من أذهان التونسيين، و ثانيهما غيرُ مُعلن، و هو العمل على أن يُنسَى المنصف باي من الذّاكرة الشعبية و أن يُسدَلَ عليه الستار نهائيا. لكنّ التقارير الأمنية التي ستصله فيما بعد ستجعله يتبيّن أنّ زعيم الحركة الوطنية استغلّ لقاءاته و اتصالاته أساسا لمزيد التعريف بالحزب و لحشد الأنصار و المنخرطين إلى صفوفه و لتعبئة المناضلين لمساندة مطالبه المتمثّلة في تحرير البلاد و استرجاع السيادة الوطنية.

انطلاقا من هذه «النجاحات» التي بدا له أنّه حقّقها، شرع Mast في صائفة 1943 في التظاهر بشيء من التسامح، رُبّما بناءً على إشارة أو تعليمات من De Gaulle، فاتّخذ جملة من الإجراءات، منها الإفراجُ بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي (14 جويلية) عن أكثر من ثلاثمائة و خمسين سجينا و الوعد بإطلاق سراح خمسمائة آخرين [590]، و منها كذلك الاعتراف بالحزب الشيوعي التونسي (أكتوبر 1943) الممنوع من النشاط منذ أربع سنوات، و منها القيام بزيارات مجاملة إلى المفتيَيْن المالكي و الحنفي، و الإذن بتزويد الأسواق بالمواد الغذائية الضرورية لشهر رمضان (أكتوبر 1943)، و فتح حضائر لتشغيل العاطلين عن العمل، و إقرار زيادة طفيفة في رواتب الموظّفين التونسيين، و أخيرا إعادة «المجلس الأكبر» إلى سالف نشاطه بعد أن كان «مُجمّدًا» لمدّة ثلاث سنوات. غير أنّ هذه «الإصلاحات» بدتْ شكلية و غير «صادقة»، إذ ازدادت القبضة الحديدية صلابة و كرّستها على أرض الواقع «الإدارةُ المُباشرةُ» لكافة دواليب الدولة،

[589] يقول الحبيب بورقيبة في كتابه La Tunisie et la France :

Faites bloc aujourd'hui avec la France ; hors la France, il n'y a point de salut ! La France combattante ne refusera pas les bras qui se tendent vers elle pour une œuvre de prospérité et de concorde que les circonstances rendent plus urgentes que jamais.

[590] تمّ فعلا إطلاق سراح 517 سجينا في سبتمبر من السنة نفسها.

فأصبح الكاتب العام للحكومة، الذي كان يُعيَّنُ من قبل الباي و يعمل نظريًا تحت إمرة الوزير الأوَّل، يُعيَّن من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية و يأتمر بأوامر السلطة الحامية، كما أوكلت إليه مهمَّة مراقبة جميع الوزارات و الإدارات و المصالح و الهياكل مركزيا و جهويا و محليًا. و قد أكّدت هذه الهيمنة على مفاصل الدولة و الإدارة في «الإيالة» (Régence) التونسية الخُطبُ و الكلماتُ التي ألقاها المقيم العام خلال زياراته الميدانية في الجهات و التي ضمَّنها شعارًا واضحا و جليا، قوامُه، حسب تصريحه، «رفض الفوضى و فرض النظام و الجمع بين الطيبة و الصرامة و العدل» [591].

بعد فترة من حُكم الجنرال Mast لم تَتَعَدَّ الستَّة أشهر، عادت إلى السطح قضية محمد المنصف باي و كادت تونس أن تعيش أزمة شبيهة بتلك التي عاشتها في أفريل 1922 خلال فترة محمد الناصر باي. فقد توقّف في تونس يوم 12 ديسمبر 1943 أميران سعوديان، سعود و فيصل ابنا الملك عبد العزيز آل سعود، و هما عائدان إلى بلدهما من لندن، فخصَّهما محمد الأمين باي و أبناؤه و أعضاء الحكومة التونسية باستقبال رسمي بهيج في قصر قرطاج، ثمَّ نُظِّمت على شرفهما غداةَ وصولهما زيارةٌ إلى جامع الزيتونة لأداء صلاة الجُمُعة لتكون مناسبة للباي و لأبنائه لتأكيد الترحاب بالضَّيفين المُبجَّلين و لتمكينهما من الاطِّلاع على هذا المعلم الديني الكبير و على مدى تعلُّق أبناء تونس بأصالتهم العربية الإسلامية. غير أنَّ ما حدَثَ بهذه المُناسبة شكَّل مصدَرَ قلق كبير لسلطة الحماية، ذلك أنَّ حناجر المصلِّين، و في مقدّمتهم الطلبة الزيتونيون، انطلقت، بعد الانتهاء من الصلاة و من سماع قصائد الترحاب و المدح، لتهتف بأصوات عالية بحياة الوحدة العربية و بحياة المملكة العربية السعودية، ثُمَّ ازدادت طبقة الهتافات عُلُوًّا عندما صاح الحاضرون «يعيش المنصف باي، المنصف باي، المنصف باي»، ثمَّ تواصل إطلاق الصيحة نفسها في الأسواق التي نزل إليها الضيفان رفقة الشاذلي بن الأمين باي. و عندما بلغت أخبار ما حفَّ بهذه الزيارة من «تشويش» و «خروج عن المعهود» إلى مسامع المقيم العام، قرَّرَ أن يضع حدًّا لهذه المظاهر التي أصبحَ يخشى انتشارها، فسعى بشيء من الدبلوماسية إلى إثناء الأميرين على إطالة مُقامهما بتونس، و ذلك - بطبيعة الحال في مثل هذه الظروف - باعتماد تعلّة «الأسباب الأمنية». فقطع الضيفان فعلاً زيارتهما و عادا إلى بلدهما في اليوم الموالي. و قد أراد الجنرال Mast بهذا التصرُّف أن لا يترك لمشاعر التعاطف التي عبَّر عنها الطلبة و الأساتذة الزيتونيون تُجاه محمد المنصف باي فرصة العودة إلى البُروز، كما أراد أن يستبق بوادر الأزمة التي رآها آتية في الأُفُق، علما بأنَّ حادثة أولى كانت قد جدَّت على هامش هذه الزيارة قبل حادثة الجامع و الأسواق، و تمَثَّلت في مشادَّة كلامية بينه و بين الشاذلي باي بسبب عدم موافقته على تنظيم مأدبة ثانية على شرف الأميرين السعوديين في قصر قرطاج، و احتدَّ النقاش إلى درجة أنْ هدَّدَ الشاذلي باي برفع الأمر إلى الجنرال De Gaulle و سانده والدُه في موقفه. و عقبت

[591] أورد سعيد المستيري في كتابه Moncef Bey فقرة من خطاب Mast في القيروان بمناسبة عيد الأضحى (25 نوفمبر 1943) :
Je ne supporterai aucun désordre. C'est dans l'ordre, et seulement dans l'ordre, qu'on peut bien travailler et être heureux. J'aurais toujours l'autorité d'un chef (*souligné dans le texte*). Mais vous avez déjà pu constater que je sais allier la bonté à la fermeté et à la justice.

هذه الأحداث، التي انتشر - أو نُشر عمدًا - خبرُها بسُرعة فائقة في مختلف الأوساط و الجهات، تحوُّلات على مستوى الرأي العامّ الشعبي - لا محالة بأقلّ قوّة ممّا حصل في أفريل 1922 - و هي تحوّلات تَمَثّلت في بُروز مؤشّرات شبه انسجام بين محمد الأمين باي و «شعبه»، كما نتج عنها تأكيد التقارب الذي برزت ملامحُه منذ أسابيع قليلة بين الباي و قادة الحزب، و بالخصوص مع صالح بن يوسف. و شعورا من الباي بأنّه بدأ يتدرّج شيئا فشيئا نحو فكّ العُزلة التي وجد نفسه فيها منذ جلوسه على الكرسيّ الحُسيني مكان محمد المنصف باي، فقد فكّر في تشكيل «وزارة وطنية» يكون للحزب الحر الدستوري الجديد دورٌ فيها و تُوكل رئاستها إلى صديقه، القاضي محمد المالقي. لكنّ هذا المشروع لم يُكتب له أن يُنجَز، و ذلك بسبب رفض المقيم العام للفكرة أصلا بعد أن أقنعه صلاح الدين البكوش بدهائه بأن مثل هذه الحكومة تُمثّل خطرا على البلاد و على هيبة سلطة الحماية. و عموما، فقد بيّنت الحادثة العرضية و البسيطة المتمثلة في زيارة الأميرين السعوديين و ما تبعها من أزمة بين بلاط الباي و الإقامة العامة أنّ القادة الدستوريين استطاعوا استدراج الباي و محيطه إلى مسار الحركة الوطنية، كما استطاعوا جلب طلبة الزيتونة، و من خلالهم أساتذتهم و مشايخهم، إلى قضيتهم الأولى المتمثّلة في المطالبة بتحرير البلاد. و أمام هذه التطوُّرات و التحوُّلات، خشي الجنرال Mast أن تفلت الأمور من يده، فبادر في الحين بالالتقاء بمحمد الأمين باي في جلسة مطوّلة لتهدئة روعه، و اعتمد لبلوغ هدفه على كبار المستشارين المحيطين به، فنجح في مسعاه، ثمّ، و في خطوة ثانية اتّخذها في بداية سنة 1944، سمح بأن يُؤدّي زيارةً إلى محمد المنصف باي في منفاه في مدينة Ténès الجزائرية أخوه حسين باي و ابنُه رؤوف باي و معهما أميرتان، و أذن بأن تتكفّل الإقامة العامّة بترتيب السفر. و قد اتّخذ Mast هذه المُبادرة لبلوغ هدفين اثنين، الأوّل هو تحسين الأجواء مع «المُنصفيين» الذين لا يزالون كثيري العدد، كثيفي التحرُّك، و الثاني هو إرسال «تحذير» مُقَنّع إلى محمد الأمين باي إنْ هو أعاد الكرّة في تصرُّفاته مع سلطة الحماية [592].

وَرَدَتْ أخبار المنصف باي إلى تونس بعد الزيارة التي أدّاها إليه في منفاه الوفد الأميري الحُسيني المذكور و عاد الباي المنفي إلى الذاكرة الشعبية، فتحرّك «المُنصفيون» - يُمثّلهم حمّادي بدرة و علي كاهية -للمطالبة بإطلاق سراحه و عودته، و ساندهم في ذلك رجال الفكر و الدين و الناشطون السياسيون من كلّ المشارب - مشايخ الزيتونة و طلبتها و أعضاء الحزب الإصلاحي و جماعة الحزب الدستوري القديم و النقابيون - ثمّ انضمّ إليهم قادة الحزب الدستوري الجديد و أعضاءٌ من الحزب الشيوعي و الفلاحون و التجّار و الصناعيون و الحرفيون، و عموما مختلف طبقات المجتمع التونسي، فتعدّدت العرائضُ الحاملة لإمضاءات المنادين بإعادة الاعتبار إليه و الرسائل و البرقيات الموجّهة إليه في منفاه. في ذات الوقت طالب الزعيم الحبيب بورقيبة من

[592] يقول Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie» :

L'autorisation opportunément accordée aux deux princes Hassine et Raouf ainsi qu'aux deux princesses..., tout en flattant les moncéfistes, constitua un avertissement pour la cour beylicale qui se mit à attendre avec anxiété le retour des voyageurs et à supputer les conséquences éventuelles d'un déplacement effectué dans des circonstances singulières.

ناحيته الاعتراف الشرعي بحزبه و السماح له بالتحرُّك و النشاط عَلَنًا بعد أن شرع فعليا في إعادة هيكلته و تركيز الجامعات الدستورية و إنشاء تنظيمات مهنية و شبابية موالية. و قد أصبحت الساحة السياسية بفضل هذه التحرُّكات مُغايرة لما كانت عليه من قبل، فغدا مفهوم النضال الوطني قاسمًا مُشتركًا لمختلف مكوِّنات المجتمع التونسي و أحزابه و منظّماته، و وجد الباي نفسه و بلاطَه في عزلة و قطيعة شبه تامَّتين مع الشعب، و شعُر المقيم العام مرَّة أخرى بأنّ وضعيته أضحت غير مريحة و خشي أن تفلت الأمور من يده. في ذات الظرف، سعى رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، الجنرال De Gaulle، إلى تهدئة المناخ و وضع حدٍّ لحالة الغضب و الاحتقان التي عمَّت البلاد، فقرَّر إصدار عفو بمناسبة الذكرى الأولى لـ «تحرير تونس» على معتقلي محتشد Lambèse بالجزائر الذين ذاقوا مرارة السجن و قسوة المعاملة لمُدَّة قاربت الأربع سنوات (الباهي الأدغم و الهادي خفشّة و الهادي السعيدي و آخرون)، و كذلك على اثنين من قادة الحركة «المنصفية» (حمّادي بدرة و علي كاهية)، اللذين كانا منفيَّيْن في توزر. و من ناحيته، قرَّر الجنرال Mast اتّخاذ جملة من الإجراءات للغرض نفسه، منها أداءُ زيارة إلى أساتذة الزيتونة و طلبتها و إقرارُ إصلاحات إدارية تقضي بالخصوص بإلغاء الترتيبات المُعتمدة خلال فترة الاحتلال الألماني، كإبطال العمل بنظام المناطق الإدارية و العودة إلى نظام المراقبات المدنية و القيادات و إلغاء إدارة الشؤون السياسية. و في خطوة مُوازية، سعى المقيم العام إلى «إعادة الاعتبار» إلى محمد الأمين باي، فرافقه أواخر شهر مارس 1944 في زيارة إلى بنزرت بمناسبة تدشين المدينة العتيقة بعد ترميمها و إصلاح ما تداعى منها إثر قصفها خلال معارك سنة 1943، كما يسَّر له الظروف الملائمة للاحتفال بالذكرى الأولى لاعتلائه العرش. على أنَّ هذا الاحتفال تعكَّر شيئًا ما بسبب امتناع بعض الأمراء الحُسينيين عن مواكبته، و كذلك بغلقِ تُجّار المدينة لأبواب محلاّتهم إحياءً لذكرى عزل المنصف باي.

مع حلول سنة 1945، ستتغيَّر الأوضاع على الصعيد العالمي بانتهاء الحرب في 8 ماي و بانهيار القُوى المُحاربة - ألمانيا و إيطاليا و اليابان - و بتدرُّج الإمبراطوريات الاستعمارية نحو التفكُّك بسبب فقدان البلدان المُستعمِرة لـ «مُمتلكاتها» على امتداد الفترة من نهاية الحرب إلى نهاية الأربعينات، إذ حصل لبنان و سوريا و الأردن و الفليبين و الهند و الباكستان و برمانيا (الـ Myanmar حاليا) و سيريلانكا و اللاووس و إندونيسيا على الاستقلال، و تواصل هذا المدُّ الاستقلالي على طول الخمسينات و إلى ما بعد ذلك، و ظهرت قوَّتان كبيرتان على الساحة هما الاتّحاد السوفياتي و الولايات المُتَّحدة الأمريكية. لذلك ستُعتبر سنة 1945 «**فاتحة عهد جديد في العالم كما في تونس**» [593]، ذلك أنَّ الأوضاعَ ستتغيَّر فعلا على الصعيد الداخلي، إذ ستُضاعف الحركة الوطنية أنشطتها و تحرُّكاتها و سيدخل أبناء تونس في جميع الجهات و من مختلف الأوساط في المعركة الحاسمة التي ستنتهي بعد حوالي العقد من الزمن بحصول تونس على استقلالها الدَّاخلي ثمَّ استقلالها التام. و ستُبيِّن الأحداث المتواترة أنَّ فرنسا لم تتّعظ ممّا عانته هي نفسها من ويلات الاحتلال الألماني و ما خلّفه ذلك صُلب قيادتها و شعبها من مرارة أليمة و انقسامات

[593] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

عميقة و مُحاسبات دامية، كما لم تتّعظ ممّا عاشته محميتُها تونس من حراك سياسي و شعبي يُعبّرُ بجلاء و ثبات عن رغبة قوية و عزم شديد للتخلّص من رِبقة الوصاية التي فُرضت على أبنائها منذ حوالي خمس و ستّين سنة، ذلك أنّ المقيم العام، الجنرال Mast، تظاهر في فيفري 1945 برغبته في إقرار إصلاحات لتحسين الوضع و لإعطاء التونسيين نصيبهم في الحُكم، فأحدث وزارة للشؤون الاجتماعية و قرّر أن يكون مُتوليها تونسيا، و ألغى وزارة الأوقاف. غير أنّ هذه «التحسينات» رُفضت بشكل قطعي من قِبل الطبقة السياسية الوطنية، التي اعتبرتها هزيلة و غير مُقنعة، فاتّحدت صفوف أغلب الأطياف، باستثناء الشيوعيين، للتعبير عن ذلك، و بالمناسبة عن مُساندتها لفكرة تكوين «الجبهة الوطنية التونسية» [594] التي تضمّ مجموعة من الدستوريين القُدامى و الجُدُد [595] و عددًا من المُنصفيين و الزيتونيين و أعضاء المجلس الكبير و المستقلّين، و كذلك المحامي Albert Bessis، مُمثّلا للجالية اليهودية التونسية. و هذه الجبهة هي التي كانت طالبت في مرحلة أولى بمنح تونس «الحُكم الذّاتي» ثمّ عدّلت مطلبَها، الذي كان منحصرا في «المطالب الإصلاحية في إطار الحماية»، و استبدلته بـ «الاستقلال الدّاخلي» في نطاق نظام يعتمد «المَلَكية الدستورية». و اقتداءً بالشعوب التي حصلت بفضل مثابرتها و كفاحها على حقّها في تقرير مصيرها بنفسها كما سلف الذكر، و اعتبارًا لخصوصية الظرف الداخلي و الخارجي، كثّفت القُوى السياسية و المنظّمات الشبابية و المهنية و النقابات تحرُّكاتها، و أصبحت تُطالبُ بصوت عالٍ، و في شبه كلمة واحدة، بإنهاء نظام الحماية و باستقلال البلاد، و استغلّت لذلك الأحداث الكثيفة التي سُجّلت في تلك الفترة. ففي أواسط أفريل 1945، انتظمت مظاهرة حاشدة بمناسبة ذكرى وفاة الرئيس الأمريكي Franklin Roosvelt في ساحة الإقامة العامّة بقيادة الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، شارك فيها الطلبة الزيتونيون و المُنصفيون و الدستوريون القُدامى و الجُدُد و ممثّلو المنظّمات و الجمعيات على اختلاف أصنافها، و نادى المتظاهرون فيها بحياة المنصف باي و بالاستقلال. و بعد حوالي ثلاثة أسابيع (8 ماي 1945) انتظمت مظاهرة أكبر من الأولى للاحتفال بانتصار الحلفاء، و شارك فيها، إلى جانب الأحزاب و المنظّمات و الجمعيات و المواطنين، الأمراء الحسينون و عدد من الوزراء السابقين، و رُفعت فيها صوَرُ الباي المنفي و نُودي خلالها بالاستقلال و بتحرير البلاد، فمثّلت إشارة واضحة إلى المُتردّدين للالتحاق بالحركة العامّة المُطالبة بالاستقلال و إلى أفراد الجالية الفرنسية ليقرؤوا حسابا لهذه القُوّة الهامّة و المُنضبطة [596].

جرت هذه الأحداث في ظلّ مناخ إقليمي و عالمي مُتغيّر، إذ أُحدثت في هذا الظرف «جامعة الدول العربية» (مارس 1945)، و أنشئت «منظمة الأمم المتّحدة» (أكتوبر 1945)، فبعثت

[594] سيُشير المؤرّخون لاحقًا إلى هذه الجبهة، التي تكوّنت في نوفمبر 1944 و أُعلن عنها رسميا في فيفري 1945، على أنّها «الجبهة الأولى»، و ذلك اعتبارًا بأنّ جبهة ثانية سترى النور أواسط 1951.

[595] مثّل رحيل باعث الحزب الدستوري، الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، في غرة أكتوبر 1944 مناسبة لظهور محاولات للتقارب بين الشقّين الدستوريَين القديم و الجديد، و ذلك ما تكرّس على أرض الواقع صلب «الجبهة الوطنية».

[596] يقول Roger Casemajor في كتابه «L'action nationaliste en Tunisie» :

Manifestations pacifiques certes, mais qui incitèrent les hésitants à se rallier au mouvement général et les Français à compter avec cette force imposante et disciplinée.

المنظّمتان الأمل في النُّفوس و أصبح القادة السياسيون و المشايخ و العلماء و رجال الفكر و الصحافة و الرأي العام عموما، متفائلين، و ظنَّ الجميع أنَّ ساعة الانعتاق قد قرُبت. و من ناحيته، كثَّف الحزب من تحرّكاته على الصعيد الخارجي لتدويل القضية التونسية. يُذكر في هذا الصدد أنَّ الزعيم الحبيب بورقيبة غادر البلاد خلسة في نهاية مارس 1945 على متن القطار (من تونس إلى صفاقس)، ثمَّ استقلَّ مركبًا بحريا صغيرا انطلق به من ميناء صفاقس و أوصله إلى الحدود الليبية، و من هناك توجَّه إلى القاهرة عبر الأراضي الليبية مشيا على الأقدام تارة و ركوبا على الجمال تارة أخرى، إلى أن وصلها بعد شهر (26 أفريل 1945)، ثمَّ التحق به عدد من رفاقه، منهم الحبيب ثامر و الطيب سليم و الرشيد إدريس و علاَّلة العويتي، و شرع جميعهم في القيام بنشاط دعائي في القاهرة و في العديد من العواصم المشرقية الأخرى بهدف التعريف بالقضية التونسية و حشد الأنصار و المتعاطفين، و بخاصَّة صلب جامعة الدول العربية الحديثة العهد، فاستعملوا جميع وسائل الاتّصال المُتاحة (لقاءات و محاضرات و منابر و مقالات و تصريحات صحفية)، و توصَّلوا إلى استصدار لائحة «تعاطف» مع القضية الوطنية من الجامعة العربية [597]، و حظي بورقيبة و رفاقه بمساندة «لجنة تحرير المغرب العربي» التي كان يرأسها المناضل المغربي عبد الكريم الخطّابي، و التي كان هو نفسه (أي بورقيبة) من بين مؤسسيها الأوائل، فوُفِّقوا في مساعيهم و نجحوا في إقناع مخاطبيهم و الرأي العام المشرقي بشرعية مطالبهم و بنُبل رسالتهم، كما تولَّوا بعث مكاتب دعائية في عدد من العواصم العربية الأخرى. و من القاهرة، تحوَّل الزعيم الحبيب بورقيبة إلى نيويورك في ديسمبر 1946، فوجد نفسه في مجال أوسع و عالم أرحب، فكرَّس جهوده لتحسيس مخاطبيه على اختلاف مشاربهم للقضية الوطنيّة و تسنَّى له الالتقاء بالعديد من المسؤولين الأمركيين و بأغلبية رؤساء أو أعضاء الوفود المُمَثّلة لبلدانها في منظّمة الأمم المتَّحدة الفتية، و نجح إلى حدٍّ بعيد في جعل الرأي العام الأمريكي، المعروف عادة بعدم إلمامه بالقضايا التي لا تهمُّه مباشرة و بعدم الاكتراث بها، يتفهَّم أطروحاته و يتفاعل مع آرائه، كما توفّق، رغم عدم توصُّله و رفاقه إلى إدراج ملف تونس في جدول أعمال الجمعية العامَّة للمنتظم الأممي لسنة 1947، في جلب اهتمام أغلب الوفود الأعضاء و حشد الدعم و المساندة لمسعاه. و تجدُرُ الإشارة هنا إلى أنَّ بورقيبة كان قد حرص قبل مغادرته القاهرة، و في إطار مهمَّته هناك و إعداد رحلته إلى نيويورك، على أن تكون تحرُّكاته و أنشطته باسم جميع الأطياف السياسية التونسية، لذلك طلب من الحزب الدستوري القديم و من الزيتونيين و المنصفيين أن يمنحوه توكيلا لذلك، و قد يكون حصل على ما يُريد حسب بعض المصادر، التي تؤكِّد في هذا السياق على أنَّ محمد المنصف باي سلَّمه عن طريق جلُّولي فارس رسالة هي بمثابة التوكيل له ليُدافع عن ملفّه و عن القضية التونسية، و يقول ذات المصدر إنَّ أحمد بن صالح، الذي شارك هو و جلُّولي فارس في صياغة الرسالة مع مُرسلِها، أكَّدَ صحَّةَ الخبر

[597] سيتسنَّى لبورقيبة فيما بعد أن يتيقَّن بأنَّ مساندة الجامعة العربية للقضية التونسية لم تكن في المُستوى المطلوب. في هذا المعنى، ورد في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرَّابع :

(En septembre 1949), il avait d'ores et déjà tiré la conclusion que la Ligue Arabe, fixée sur la question palestinienne, ne saurait être le pivot de la décolonisation de l'Afrique du Nord.

و أضاف «**إنَّ رسالة المنصف باي قد فتحت أبوابًا عديدة لبورقيبة في القاهرة و منحته حجمًا جديدًا**» [598]. على أنَّ بعض الباحثين يعتبرون أنَّ الحزب الحر الدستوري الجديد لم يحسم في ذلك التاريخ موقفه من مسألة المنصف باي، «**إذ نجده يُنادي برجوعه إلى الحُكم لكن باحتشام، و يستنكف من المشاركة أو الدعوة إلى الانخراط في العرائض المُطالبة برجوعه، بل يُقابل زعيمُه الحبيب بورقيبة منذ سنة 1943 محمَّدَ الأمين باي، الذي نصَّبه الفرنسيون محلَّ المنصف باي لأنَّه عُدَّ بايًا غير شرعي... و في ذات الوقت بدت قيادة الحزب مُتخوِّفة أن تُصبح مسألة رجوع المنصف باي أولوية وطنية قصوى، كما واجه الحبيب بورقيبة صعوبات، أثناء وجوده في مصر، لفرض ذاته كزعيمٍ لتونس طيلة سنتي 1945-1946**» [599].

و إلى جانب هذه الأحداث الدولية و الوطنية، عرفت البلاد خلال سنة 1945 أحداثا أخرى، قد تبدو في ظاهرها غير ذات أهمِّية، لكنَّها ساهمت نسبيا و بشكل أو بآخر في الإعداد للمرحلة الموالية التي ستعرفها تونس. من هذه الأحداث زيارة محمد الأمين باي، مرفوقا بعدد من رجال الدولة و الأعيان و أفراد العائلة، إلى باريس بدعوة من الجنرال De Gaulle بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي (14 جويلية) الأوَّل بعد انتهاء الحرب. و خلال هذه الزيارة، التي حظي فيها العاهل التونسي بالحفاوة و الترحاب من قبل De Gaulle و رجال دولته، حرص محمد الأمين باي على مزيد تمتين علاقات الصداقة مع المسؤول الفرنسي المذكور، و قد يكون طالب - هو نفسُه أو ابنُه الشاذلي باي - بنُقلة الجنرال Mast إلى خارج تونس لأنَّه أصبح يُمثِّل حجرَ عثرة في طريق الانسجام الذي يرغب الباي في إرسائه لدفع التعاون بين تونس، المحميَّة الفرنسية، و القيادة الجديدة لفرنسا المُحرَّرة. و من الأحداث الأخرى التي عاشتها تونس بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية المصادمات و المناوشات التي عرفتها بعض أحياء العاصمة بسبب التصرُّف الهمجي و أعمال النهب و السلب و الاغتصاب التي تعاطاها جنود «الطَابور المغربي» (Tabors marocains) [600] الذين مرُّوا بتونس في طريق عودتهم إلى بلادهم و الذين أباح لهم ضُبَّاطهم أحياء العاصمة، فعاثوا فيها فسادًا و عربَدَةً و أثاروا حفيظة السكَّان، فجرت مناوشات سقط خلالها عدد من الضحايا من المدنيين. و قد جرت هذه الأحداث بعلم سلطة الحماية و لم تَطَلْ الأحياء الأوروبِّية بالعاصمة، إذ تولَّت قوات الجيش و الجندرمة حمايتها. و قد أحدثت هذه التصرُّفات حرجا كبيراً و نتج عنها أن تحوَّلت جنائز القتلى إلى مظاهرات سياسية ألقيت فيها خُطبٌ و كلمات طغى عليها الحماس، و طالب فيها المُتظاهرون بإنهاء نظام الحماية و منح البلاد استقلالها.

---

[598] المصدر هو سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[599] خالد عبيد في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[600] ورد في موقع إلكتروني بعنوان «Goumiers marocains» ما يلي :

Le 2ᵉ Groupe de Tabors Marocains est, après le 2ᵉ Régiment de Chasseurs Parachutistes, l'une des six unités d'infanterie les plus décorées de la Seconde Guerre mondiale avec le 3ᵉ Régiment de Tirailleurs Algériens, le 4ᵉ Régiment de Tirailleurs Tunisiens, le Régiment de Marche du Tchad, la 13ᵉ Demi-Brigade de la Légion Etrangère et le Bataillon d'Infanterie de Marine et du Pacifique.

و بحلول السنة الموالية (1946)، ازداد الأمل و التفاؤل لدى النُّشطاء السياسيين و المثقَّفين و الشباب و مجمل طبقات السكَّان بتسجيل حدثين وطنيين هامَّين. الحدث الأوَّل هو نشأة «الاتّحاد العام التونسي للشغل» في 20 جانفي من تلك السنة على أيدي مجموعة من المناضلين النقابيين الوطنيين يتقدَّمهم الزَّعيم فرحات حشاد، الذي «**أصبح على يقين بضرورة الربط في عهد الاستعمار بين النضال الاجتماعي و النضال السياسي**»[601]، و الذي ينتمي إلى فصيلة الزعماء القلائل الذين التحقوا بالنضال الوطني و العمل النقابي مبكِّرا. و ممَّا تجدُرُ مُلاحظتُه بخصوص هذا الحدث هو أنَّ حشَّاد فكَّر في البداية في تجذير المنظمة في محيطها التونسي العربي الإسلامي، فدعا، إلى جانب الشغَّالين و ممثلي الأحزاب و المنظمات، مجموعة من الشيوخ الزيتونيين لحضور مؤتمرها التأسيسي، و في طليعتهم الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، فتناول الضيفُ الكلمة و حيَّا نشأة المنظَّمة و أضفى على مبادرة بعثها مسحة دينية و وطنية في نفس الوقت. و عند تكوين هياكل المؤتمر، و بعد تكليف فرحات حشَّاد بالأمانة العامَّة، عيَّن المؤتمرون - دون سابق إعداد على ما يبدو - الشيخَ محمد الفاضل بن عاشور رئيسا شرفيا لمنظمتهم[602]. نشأت إذن المركزية النقابية الجديدة و تميَّزت عن نظيراتها في بلدان أخرى بتوفُّقها منذ إحداثها في ربط المطالب الاجتماعية و النقابية بقضية الوطن الأولى، الاستقلال، ما جعلها تطبعُ خياراتها و عملَها منذ اللَّحظات الأولى بالتعاون الوثيق مع الحزب. و قد أبدى زعيمها فرحات حشَّاد عند إحداثها حكمة و عبقرية مكَّنتاه من التأقلم بنجاح كبير مع الظرف، و تمثَّلَ ذلك في أنَّه أوجد عمدًا التباسا في علاقاته مع سلطة الحماية بهدف ربح الوقت لتركيز أُسس الاتِّحاد، فتمكَّن مع رفاقه من إضفاء السرِّية المُطلقة على نواياه و أحجم على إعطاء أي شكل من أشكال الالتزام تُجاه القوة الحامية، ما وفَّر له أفضل الظروف لمواصلة التحرُّك بعيدًا عن الأضواء، مُتستِّرًا بشعارات تُنادي بصوتٍ عالٍ باستقلالية المنظَّمة الشغيلة تُجاه الحركات السياسية، و ذلك في انتظار انصهاره صراحةً في الكفاح السياسي في الوقت المُناسب[603].

الحدث الثَّاني الذي عاشته تونس في سنة 1946 أيضًا هو انعقاد مؤتمر «ليلة القدر» بتونس العاصمة (23 أوت)، الذي اختار قادة الحزب تسمِّيته بـ «مؤتمر الاستقلال»، و في ذلك أكثر من

---

[601] عبد السلام بن حميدة في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[602] يُفيدُ محمد الحبيب الهيلة في محاضرة بعنوان «الشيخ الفاضل بن عاشور و مكانته في الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الوثائق الفرنسية» (الندوة الدولية الحادية عشرة حول الزيتونة، ماي 2002)، بأنَّ سبب هذا الاختيار هو أنَّ «**فرحات أُعجب بالفاضل ابن عاشور عندما قابله أول مرة قبل أسبوع من يوم 20 جانفي 1946 و أعلمه أنَّه بصدد تأسيس الاتِّحاد و ليس لهم مكان يجتمعون فيه، فقال له : تفضَّلوا في الخلدونية. و تقديرًا لذلك، اقترح فرحات أن يكون الشيخ الفاضل رئيسا شرفيا للاتِّحاد، و كان ذلك بالتصفيق**».

[603] يقول مصطفى كريِّم في كتابه La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale في هذا المعنى :
Le génie de Hached fut d'avoir entretenu un voile d'ambigüité dans ses rapports avec l'Administration coloniale. Il s'est donné le temps, pendant une période exceptionnellement délicate, de constituer et de consolider une organisation syndicale tunisienne. (Hached et ses collègues) eurent cependant l'intelligence de cacher temporairement leur véritable intention grâce à leurs slogans favorables à l'indépendance du syndicalisme par rapport aux mouvements politiques. Ils ne donnèrent aucun gage au Gouvernement du Protectorat et restèrent ainsi maîtres de leur décision. Ils ne tardèrent pas à orienter la force de leur nouveau mouvement contre le système colonial.

دلالة، و حضرَ أشغاله، إلى جانب نواب الجامعات و الشُّعب و المناضلين و ثلَّة من الأساتذة و المحامين و الأطبَّاء و رجال التربية، ممثّلون في أعلى مستوى للاتّحاد العام التونسي للشغل و لجميع الأحزاب السياسية، بمن فيهم الحزب الدستوري القديم، فكان حدثا سياسيا ذا أهمِّية تاريخية كبيرة، إذ تعدَّى المناضلين الدستوريين ليشملَ كافَّة القُوى الحيَّة بالبلاد للمطالبة علنًا بالاستقلال، ما أثار حفيظة سلطات الحماية، و بالخصوص بعد أن ألقى صالح فرحات، نيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب القديم، كلمةً ضمَّنها احتجاج حزبه على نظام «الإدارة المُباشرة» الذي تعتمده الإقامة العامَّة و على إبعاد محمد المنصف باي في خرقٍ صريح لمعاهدة الحماية، ثمَّ تبعَهُ صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب، الذي «**شهَّرَ باعتداءاتٍ الحكومة الفرنسية على السيادة التونسية و بعجز الدولة الحامية عن الدفاع عن الدولة المحمية، الأمر الذي يُخوِّل للتونسيين أن يُعلنوا الاستقلال التام**» [604]. و بينما كان هذا القيادي بصدد إلقاء كلمته، هجم أعوان الأمن على المؤتمرين و عنَّفوهم، فنادى صالح بن يوسف بصوتٍ عالٍ في المؤتمرين بتحرير البلاد، فأجابوه هاتفين : «الاستقلال ! الاستقلال !»، فتضاعف ردُّ فعلٍ قُوَّات الأمن، و توقَّفت أشغال المؤتمر، ثمَّ ساد جميع الحاضرين شعورُ الذُهول و الخيبة، و ألقت الشرطة القبضِ على حوالي الخمسين من المؤتمرين، في مقدّمتهم امْحَمَّد شْنيقْ و الدكتور الماطري (ثمَّ أفرج عنهما بسُرعة) و صالح بن يوسف و صالح فرحات و الفاضل بن عاشور و المنجي سليم و علي البلهوان و سليمان بن سليمان و فتحي زهير و غيرهم. و بتاريخ 30 أوت من السنة نفسها، ردَّت قيادة الحزب على هذه التصرُّفات القمعية، و ساندتها المنظمات الوطنية بتلقائية، بإعلان إضراب عام دام ثلاثة أيَّام، فشُلَّت الحركة الاقتصادية في العاصمة و في العديد من المدن و القرى و الأرياف، و اضطرَّ الباي إلى إلغاء المواكب الرسمية التي كانت مُقرَّرة للاحتفال بعيد الفطر، و ادَّعى المقرَّبون منه أنَّه فعل ذلك تضامنا مع الشخصيات المُعتقَلة، غير أنَّ الحقيقة هو أنَّه خشي فشلَ الاحتفال بسبب إعلان رجال الشرع و الدين و أعيان العاصمة و رؤساء و ممثلي المنظَّمات و الجمعيات عن مقاطعتهم له، فخيَّم على البلاد جوٌّ من الترقُّب و التنبُّؤ، و حجبت العديد من الصحف نفسها على الصدور، و تُرجمت لائحة المؤتمر إلى اللغات الأجنبية، و وُزِّعت على القنصليات، و وُجِّهت نُسخٌ منها إلى الجامعة العربية و الأحزاب المغاربية و الأوروبية، و تفاعلت مع المؤتمر بعضُ التيارات السياسية الفرنسية المناهضة للاستعمار، و عُموما انقلبت أحداث المؤتمر و ما حفَّ بها من انزلاقات على سلطة الحماية، فأصبحت محلاًّ للانتقاد و اللوم في جميع الأوساط، و شعُرالمقيم العام بخطورة الموقف، فوجد نفسه - مرَّةً أخرى - في حاجة إلى تهدئة الأجواء، لذلك بادر بالإفراج عن الموقوفين و أعلن بعد مدَّة عن جملة من الإصلاحات لقيت كسابقاتها اللامبلات و الرفض من قبل الطبقة السياسية و عموم المواطنين.

عرفت إذن السنوات التي عقبت نهاية الحرب العالمية الثانية حراكًا سياسيا و نقابيًا سيُساعد على وضع تونس في المسار الذي سيؤدِّي بها إلى الانعتاق أواسط خمسينات القرن العشرين. في هذا

[604] فاخر الرويسي في «العميد فتحي زهير».

الصدد، و علاوة على الحركية التي عاشها الحزب و التي تبلورت بالخصوص في مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946)، لم تركن التنظيمات السياسية الأخرى إلى الرّاحة، بل هي حاولت الانصهار بنسب متفاوتة من النجاح في تيّار المناداة بتحرير البلاد، و منها الحزب الدستوري القديم، الذي بقي لا محالة محافظا على توجُّهاته التقليدية، و الحزب الشيوعي، الذي يضمُّ العديد من النشطاء التونسيين و الفرنسيين من ذوي الاتّجاهات «الثورية»، و «الشبيبة الزيتونية»، التي ينشُط صلبها طلبة جامع الزيتونة المزاولون تعليمهم آنذاك أو القُدامى منهم، و منها كذلك «المنصفيون» الذين بقوا على عهدهم و ولائهم لزعيمهم و واصلوا المطالبة بعودته إلى أرض الوطن و لم يقبلوا بمحمد الأمين باي خلفًا له، و منهم أخيرا المنظّمات الشبابية و المهنية و الثقافية و الرِّياضية و غيرها. إلى جانب هذه التحرُّكات النضالية المُختلفة و المُتعدِّدة، تجدُرُ الإشارة إلى وجود حركة مقاومة غير منظّمة و غير مُعترف بها، هي حركة «الفَلاّقَة»[605]، التي سيكون لها شأن كبير في بقية المسار، و بالخصوص في فترة الكفاح المُسلح الذي سيؤول إلى الاستقلال. و قد تعامل السياسيون و المناضلون مع «الفَلاّقة» بطرُق و مشاعرَ تراوحت بين المُباركة و التشجيع و بين الحذر و الحرج، فمرَّ هؤلاء المقاومون الأشدّاء بصعوبات كادت تقضي على وجودهم سنة 1944 في الجنوب و سنة 1948 في الساحل، لكنَّ حكمة الزعيم الحبيب بورقيبة ستُعطيهم الفُرصة للظهور من جديد و للمُشاركة الفعّالة في الكفاح التحريري، و سيُمثِّل التعامل معهم، و خاصّة مُطالبتهم بتسليم أسلحتهم في إطار التمهيد لسير المفاوضات مع الحكومة الفرنسية خلال فترة حُكم Pierre Mendès France في أحسن الظروف للوصول إلى الاستقلال التام، إحدى نقاط الخلافات داخل الحزب الحر الدستوري الجديد كما سيأتي بيانه.

خلال فيفري 1947، عُوِّض الجنرال Mast، الذي عاد إلى وزارة الدفاع الفرنسية بـ Jean Mons، و هو في الأصل والٍ (Préfet) اشتراكي النزعة، نشط في الحقل النقابي و شغل خطّة مدير ديوان زعيم الجبهة الشعبية Léon Blum. فحاول منذ التحاقه بمركزه في 3 مارس 1947 إدخال إصلاحات سلفه حيِّز التنفيذ، و أضاف إليها إجراءات أخرى، منها رفع الرقابة على الصُّحف و الترفيع في عدد الوزراء التونسيين في الحكومة من أربعة إلى ستّة، و منح الوزير الأكبر صلاحيات أكثر، ثمَّ عزم على استئناف الاتّصالات بممثّلي الطبقة السياسية، و في مقدّمتهم القادة الدستوريون. في هذا الإطار، التقى بالأمين العام للحزب، صالح بن يوسف، و أشيع بأنَّ المقابلة كانت طيبة للغاية و أنَّ الدستوريين الجُدُد علّقوا عليها آمالا كبيرة، بل إنَّهم، على ما يبدو، تخلّوا عن البرنامج المشترك الذي كانوا تبنّوه في إطار «الجبهة الوطنية» السالفة الذكر، و المتمثل في المطالبة بالاستقلال - الذي يعني بالنسبة إلى الدستوريين القُدامى و المُنصفيين عودة المنصف باي إلى

[605] تنظيم كفاحي رأى النور في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين في جنوب البلاد و في الساحل و جمع في صفوفه شبّانا معظمُهم من أبناء الرِّيف، و هم في أغلبهم غير متحزّبين، على الأقل في بداية تواجد تنظيمهم، و ينحدرون من مختلف المناطق و الجهات.

يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Le mot (Fellagas) appartient au vocabulaire du sud tunisien et il désignait, à l'origine, les frontaliers qui passent irrégulièrement en Libye.

العرش -، فاكتفوا، أي الدستوريون الجُدُد، خلال هذه المقابلة بعرض مطالبهم الخاصّة [606]. على أنّ إصلاحات Jean Mons اعتُبرت هي الأخرى سطحية و غير جدية [607]، فـ «**أجّجت الخلاف بين دُعاة الحوار (الحزب الدستوري الجديد) و دُعاة التمسُّك بمطالب مؤتمر ليلة القدر (اللجنة التنفيذية)، و رغم محاولات المقيم العام و مقابلاته لعدّة شخصيات وطنية، فإنّ محاولته لم تُفض إلى أيّة نتيجة**، و قُوبل تعيين وزارة جديدة برئاسة **مصطفى الكعّاك مُرشّح الإقامة العامّة**» [608] في جويلية 1947 بالرفض المُطلق، فيما اعتبر أفراد الجالية الفرنسية هذه الإصلاحات كثيرةَ الجُرأة و التسامح و متضاربةً مع توجُّهاتهم الرافضة لأيّ تفاهم بينهم و بين سُكّان البلد الأصليين [609]، و ازداد تأزّم الوضع استفحالا بانحباس الأمطار و ببروز بوادر مجاعة في جهة الوسط و الجنوب في ربيع سنة 1947 و بتعامل سلطة الحماية مع هذا الوضع بشيء من الاعتباطية و سوء التقدير، و ذلك حين منعت إرساء باخرة مصرية أرسلها الملك فاروق محمّلة بثلاث مائة طنٍّ من الحبوب لمساعدة السكّان المنكوبين، مُتعلّلةً بأنّ ذلك يُعتبر من قبيل التدخُّل في الشؤون الداخلية لبلد (فرنسا) قادرٍ تماما على تقديم العون للأهالي الذين هم تحت رعايته، فزادت هذه الحادثة في تدهور الأوضاع الاقتصادية بالجهات المنكوبة كما في بقية الجهات. و في صائفة نفس السنة، ستعرف فترة Jean Mons تقلُّبات و اضطرابات سيكون لها أثرها في تسلسل الأحداث لاحقًا، ذلك أن المنظّمة الشغيلة الفتيّة، و التي لقيت منذ أيّامها الأولى إقبالا كبيرًا من لدُن العملة و الموظّفين بفضل حنكة باعثها و قائدها فرحات حشّاد على حساب «جامعة عموم العملة التونسيين» [610] الموالية للتيّار الشيوعي، قرّرت في صائفة سنة 1947

---

[606] يقول مصطفى كريّم في كتابه La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale :

A vrai dire, depuis le 23 aout 1946, il existait un programme commun engageant les différentes organisations et qui se résumait dans la revendication de l'indépendance, qui supposait, pour les vieux destouriens et les moncéfistes, le retour de Moncef Bey sur le trône. Plus réalistes, voire plus opportunistes, les Néo-Destouriens, dès leur première entrevue avec le nouveau résident, abandonnèrent ce programme et présentèrent leurs propres revendications.

[607] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

En maintenant la présidence du Conseil des Ministres en la personne du Résident Général et le visa du Secrétaire Général français sur tous les actes de l'administration, y compris sur ceux du Premier Ministre, la France condamne à l'échec ces réformes.

[608] محمد لطفي الشايبي في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[609] يقول حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس» حول عقلية الاستعماريين الفرنسيين و سعيهم إلى التصادم مع أهل البلد : «**أحدثوا مشاكل متسببة على أمور تافهة كما وقع في زيارة الباي للقيروان و سوسة، و قد صاحبه فيها المُقيم. فإنّ مشكلةً نشأت حول زيادة كرسيّ الباي على كرسيّ المقيم بصنتمترات ضبطوها بالكيل، و قامت لها السياسة و قعدت و سُدّتْ طُرُقُ التفاهم**». و يقول Louis Périller المقيم العام السابق بتونس في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne :

Au cours de (son audience auprès du Président Auriol), M. Colonna (Sénateur représentant les français de Tunisie) avait reproché à M. Mons (Résident Général) d'avoir accepté de s'asseoir sur un siège plus bas que celui du Bey lors du voyage officiel de ce dernier à Sousse.

[610] أصبحت «جامعة عموم العملة التونسيين» (CGTT) التي أنشأها محمد علي الحامّي في أكتوبر 1924 تُسمّى «الاتّحاد النقابي للعمّال التونسيين» (USTT) بعد اثنتين و عشرين سنة، أي في أكتوبر 1946.

شنَّ إضراب عام للمطالبة بتحسين الأجور، و اعتصم العُمَّال في بعض المؤسسات و المصانع و شُلَّت الحركة الاقتصادية بشكل ملحوظ، و بلغت الأزمة ذروتها في شركة السكك الحديدية و ورشات شركة صفاقس قفصة في مدينة صفاقس عندما هجم الجيش، يوم 5 أوت 1947، على المُضربين لفكِّ اعتصامهم و إخراجهم من المكان، و أطلق الرصاص بصفة عشوائية و وحشية، فسقط تسعة و عشرون من الضحايا و جُرح سبعة و خمسون [611]، و اعتقلت السلطة عددًا من النقابيين، على رأسهم القيادي الحبيب عاشور، فمثَّلت هذه الأحداث «**محطَّة هامَّة في مسار التسييس الذي عاشته المنظَّمة الشغيلة في عهد الاستعمار**» [612] و حدثت رجَّة هزَّت البلاد، و انتظمت اجتماعات احتجاجية خلال الأيَّام الموالية، نادى خلالها الخطباء بتوحيد صفوف النقابيين و الدستوريين و نُشطاء المجتمع المدني للمطالبة بصوت واحد باستقلال البلاد، و اتُّهم الوزير الأكبر بالتقصير و بالانصياع لأوامر المقيم العام، و طال الانتقاد و اللوم «رئيسَ الدولة» محمد الأمين باي الذي ذَكَّرَه المُضربون و المُتظاهرون و بعض القادة السياسيين بأنَّهُ مُغتصبٌ لعرش الباي الشرعي، محمد المنصف. على أنَّ أحد المصادر [613] يفيد بأنَّ موقف الباي كان «في المُستوى المطلوب» إزاء أحداث 5 أوت و إزاء القرار الذي كان المقيم العام يعتزمُ اتخاذه بإيعاز من المنظَّمة الشغيلة المنافسة، «جامعة عموم العملة التونسيين»، و المتمثل في حلِّ الاتحاد العام التونسي للشغل، إذ لم يكتفِ الباي برفض توقيع قرار الحل، بل إنَّه قد يكون استقبل أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد و عبَّر لهم عن تعاطفه و حمايته، كما أنَّ نجلَه الشاذلي باي تولَّى توزيع بعض الأموال على عائلات الضحايا. ثمَّ تدعَّم هذا التطوُّر «الإيجابي» في موقف الباي تجاه ما يجري في البلاد، فطلب من المقيم العام Jean Mons، بمناسبة عيد الفطر (27 جويلية 1949)، إقرار إصلاحات جوهرية، ثمَّ وجَّه بتاريخ 11 أفريل 1950 رسالة في ذات المعنى إلى Vincent Auriol، رئيس الجمهورية الفرنسية، و لفت نظره إلى الخشية من أن ينفذ صبر الشعب التونسي و أن يؤول الأمر في حالة عدم قبول مطالبه إلى «ما لا تُحمد عُقباه»، فبدا منذئذ منسجما مع «شعبه»، و بادَلَهُ السياسيون و المواطنون نفس الشعور في إطار مُصالحة غير مُعلَنة بين العرش و الشعب، تجسَّمت من خلال الاستقبال الحار الذي خصَّه به رعاياه بمناسبة زيارته إلى القيروان و سوسة، و ستُؤَدِّي به هذه الأجواء «المُنعشة»، في أواسط ماي 1951، إلى تبنَّى المطالب الوطنية المتمثِّلة أساسًا في تكوين حكومة تونسية و انتخاب برلمان تونسي [614].

عرفت إذن فترة الأربعينات تقلُّبات متعدِّدة و أحداثا مختلفة، و اختار خلالها زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد سياسة الحذر و المهادنة، و ذلك من مُنطلق اعتقادهم - و في مقدّمتهم صالح بن يوسف في غياب بورقيبة - أنَّها السبيل الأنجع لـ «**خلق فراغ حول سلطة الحماية**

---

[611] حسب ما أورده رجل الاستعلامات العامَّة، Roger Casemajor، في كتابه L'action nationaliste en Tunisie

[612] عبد السلام بن حميدة في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[613] سعيد المستيري في كتابه «المنصف باي، الحُكم و المنفى».

[614] يقول Louis Périller، المقيم العام السابق بتونس، في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne :
(Après la mort de Moncef Bey), son successeur (Mohamed Lamine Bey) ne parvint à gagner l'estime populaire que du jour où il se rapprocha du mouvement nationaliste.

الفرنسية... ريثما تتوفّر الاستعدادات الضرورية لأيّةِ مجابهة مُحتملة، خاصّة و أنّ هذا الحزب محظورٌ نشاطه في ظلّ حالة الحصار المفروضة على البلاد» [615]. في هذا الإطار، أعلن الحزب في جوان 1949 قبوله مبدإ اعتماد «نظامٍ ملكي دستوري ديمقراطي»، و في ذات الوقت واصل القيام ببعض التحرُّكات الاحتجاجية المتقطعةِ لملء الساحة و تعبئة القواعد، كما تحالف مع مختلف التيارات و الأطياف و الاتجاهات، فتمَكّن تدريجيا من استرجاع سيطرته على الساحة السياسية، و بالخصوص بعد عودة رئيسه إلى أرض الوطن في 8 سبتمبر 1949، و هو الذي «غادر البلاد كرئيس حزب و عاد إليها كرجل دولة» [616]. و تأكيدًا لمسيرته نحو مسك زمام الأمور و لعزمه على قيادة البلاد في هذه الفترة الفاصلة، عمل بورقيبة على تمتين علاقاته بالمنظّمات الوطنية القائمة، و في مقدّمتها الاتّحاد العام التونسي للشغل، و توصّل إلى كسب شيء من المساندة من بلاط الباي، فأمكن له «**أن ينتصب سنة 1950 مخاطبا كفئًا لفرنسا و أن يُطالب بإجراء مفاوضات، الغرض منها تحقيق مطامح التونسيين**» [617]، و تجوَّل في مختلف جهات البلاد على امتداد الفترة من سبتمبر 1949 إلى أفريل 1950 لدعوة مُسيِّري هياكل حزبه و مناضليه و القوى الحيَّة في البلاد إلى الالتفاف حوله للتّصدِّي للمستعمرين و الموظفين الفرنسيين الذين يُحاولون بجميع الوسائل و الطُرُق تعطيل مسيرة تونس نحو الاستقلال، كما دعا المنظّمات الوطنية (اتحاد الشغل و منظّمة الأعراف و اتحاد الفلاحين و الاتحاد النسائي و جمعية قدماء المحاربين و الشبيبة الدستورية و غيرها) إلى معاضدة الحزب في هذه المرحلة، فاستجاب جميعهم لندائه.
و بالتوازي مع هذا التحرُّك الداخلي، تحوَّل الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 12 أفريل 1950 إلى باريس لتحسيس الرأي العام و السياسيين و رجال الإعلام بضرورة إرساء حوار بين فرنسا و تونس بهدف الاتفاق على المراحل و المحطّات الموصلة إلى الاستقلال، و صرَّح بعد أيّام قليلة من وصوله بأنّه قدِم إلى باريس «لوضع فرنسا أمام مسؤولياتها» و دعوتها إلى منح تونس حُرِّيتها على غرار ما حصل للعديد من البلدان الأخرى التي استقلّت في تلك الفترة، و عبَّر عن بالغ انشغاله بسوء العاقبة إنْ لم تتخلّص فرنسا من قبضة الاستعماريين العنيدين. و بتاريخ 18 أفريل سلَّم إلى وكالة الأنباء الفرنسية «AFP» مذكرة جسَّم فيها خياره «التهادُني» إزاء الحكومة الفرنسية، و هي مذكرة تحتوي على سبع نقاط هي المطالبة بـ (1) إحياء السلطة التنفيذية الوطنية، و (2) تكوين حكومة تونسية مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزيرٌ أوّل يُعيِّنه الباي، و (3) إلغاء الكتابة العامَّة للحكومة، و (4) إلغاء خطة المراقبين المدنيين، و (5) حلّ سلك الجندرمة الفرنسية، و (6) إنشاء مجالس بلدية منتخبَة مع تمكين الجالية الفرنسية المقيمة في بعض المُدن من انتخاب من ينوبها فيها، و (7) إحداثِ مجلس وطني تأسيسي مُنتخب مباشرة من الشعب،

---

[615] خالد عبيد في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[616] يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Chef de parti au départ, il revint homme d'Etat. Son arrivée à Tunis, au milieu d'un enthousiasme délirant, montra qu'il n'a rien perdu de sa popularité.

[617] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و تجدُرُ الإشارة إلى أنّ بورقيبة كان قد أصبح رئيسا للحزب إثر مؤتمر دار سليم (أكتوبر 1948) و عُيِّن الحبيب ثامر نائبًا له و صالح بن يوسف أمينا عامًّا و المنجي سليم مديرًا.

مُهمَّته الأولى صياغة دستور للبلاد. و ختم بورقيبة مُذكَّرته بالتأكيد على ضرورة تدعيم التعاون الفرنسي التونسي، مُحذِّرًا من رفض مُقترحاته، مبرزًا أن خطر الفوضى يهدِّد البلاد التونسية في حالة عدم قبول هذه النقاط، مُشدِّدًا على أنَّ البلدَيْن قد يجدان نفسَيْهما في حالة حرجة، و هو ما قد يدعو القوى المُحبَّة للسلام الدائم بمنطقة البحر الأبيض المُتوسِّط إلى عدم الحياد أمام ما سيحدث [618]. في الفترة ذاتها، سلَّم الطاهر بن عمَّار، نائب رئيس القسم «الأهلي» بالمجلس الكبير و رئيس الغرفة الفلاحية التونسية، و الموجود هو الآخر بباريس، مذكرة إلى الصحافة الفرنسية تتضمَّن نفس النقاط الواردة في مذكرة الحبيب بورقيبة.

إجابة عن هذه المطالب، تحرَّك «المتفوِّقون» و أتباعهم و أنصارهم، من مُنطلق شعورهم بأنَّ عجلة الزمن أصبحت تدور ضدَّ مصالحهم، و طالبوا بالإبقاء على مبدإ «الاشتراك بين السيادتين الفرنسية و التونسية» كتنازلٍ أقصى يُمكِن أن يُمنح للتونسيين، و قدَّم، نيابة عنهم Antoine Colonna، عضو مجلس الشيوخ [619]، مُذكِّرة إلى وزير الخارجية الفرنسية Robert Schuman بتاريخ 25 ماي 1950، «**هي بمثابة إعلان رفض استباقي و إعلان نيَّة إجهاضية لأيَّة مبادرة تفاوضية بين فرنسا و حزب الدستور الجديد ترى فيها تهديدًا لامتيازات الجالية و مصالحها في تونس**» [620]، و احتوت المذكرة على ستَّة مقترحات مضادَّة لنقاط بورقيبة السبع، و هي (1) حملُ الباي بما يتعيَّن من اللياقة، و في ذات الوقت من الحزم، على احترام صلاحيات الدولة الحامية، و (2) عدمُ منح الحزب الحر الدستوري الجديد تأشيرته القانونية، و (3) فتحُ تحقيق قضائي حول عودة هذا الحزب للنشاط بصفة غير قانونية و محاكمة قادته و رؤساء شُعَبه بتهمة الدعوة إلى الكراهية و العنصرية و التآمر على أمن الدولة، و (4) إحياء نظام الرقابة على وسائل الإعلام، و (5) حل الاتحاد العام التونسي للشغل اعتمادًا على نفس التُّهم الموجَّهة إلى الحزب، و أخيرًا (6) عزل الموظَّفين المنخرطين في الحزب أو الذين شاركوه في القيام بـ «الأنشطة التخريبية».

كان ردُّ الحكومة الفرنسية مغايرًا لما كان ينتظره أو يتمنَّاه الاستعماريون، فبدت هذه الحكومة في أفريل 1950 و كأنَّها تُشاطر زعماء الحركة الوطنية مقاربتهم. و بالفعل، برزت بوادر التحوُّل في المواقف من خلال أوَّلا تعيين مُقيم عام جديد، Louis Périller، و تكليفه بإجراء إصلاحات جديدة هدفها «تدعيم الذاتية التونسية»، و ثانيًا تعرُّض وزير الخارجية الفرنسي، Robert Schuman، في جوان 1950 إلى مسألة الاستقلال باعتبارها حتمًا «**خاتمة تطوُّر البلاد**

---

[618] يورد Louis Périller في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne خاتمة مذكرة بورقيبة للـ AFP، و فيها : «Hors de ces solutions, je considère, pesant mes termes, que la Tunisie connaîtra une période dangereuse et cahotique».

[619] كان Antoine Colonna في عهد الجمهورية الرابعة بفرنسا عضوا بمجلس النواب (député) ثمَّ أصبح عضوا بمجلس الشيوخ (sénateur) ممثِّلا للرعايا الفرنسيين بتونس خلال الفترة من 1945 إلى 1959، و هو مؤسس ما سُمِّي «تجمُّع الفرنسيين بتونس» (Rassemblement des Français de Tunisie).

[620] خالد عبيد في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

التونسية» [621]، ثمَّ تأكيدُه في 10 جويلية الموالي أمام «مجلس الجمهورية» بأنَّ الإصلاحات ضروريةٌ في تونس و بأنّه أصبح من المستحيل الإبقاء على الإدارة المباشرة. و برزت هذه البوادر كذلك من خلال تكوين وزارة جديدة [622] أواسط أوت 1950 برئاسة الوزير الأكبر العائد، امْحَمَّد شنيقْ، و عضوية حمّادي بدرة (و الرجلان من المُنصفيين المعروفين) و صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد، و محمود الماطري و محمد بن سالم (صهر الباي) و محمد الصالح مزالي و الجنرال محمد سعد الله و سبعة وزراء (أو مديرين برتب وزراء) فرنسيين [623]، و سمِّيت هذه التشكيلة «وزارة المفاوضات»، إذ تمَّ تكليفها «**بالمفاوضة حول الطرق الكفيلة بالسير بتونس على مراحل متوالية نحو الاستقلال الدّاخلي. و هكذا، فقد اعترفت فرنسا للمرَّة الأولى بأنَّ الإصلاحات التي تهمُّ التونسيين لا ينبغي منحُها من قِبل واحد، بل التفاوض في شأنها مع الممثّلين الحقيقيين للشعب التونسي»** [624].

بعد أقلَّ من أسبوعين من دخوله تونس، قدَّم المقيم العام الجديد لائحة الإصلاحات التي يعتزم اعتمادها لـ «تدعيم الذاتية التونسية» [625]، و هي مزيد فتح باب الوظيفة العمومية أمام التونسيين، و إضفاء شيء من الديمقراطية على الهياكل البلدية، ثمَّ أعلن عن نيَّته إجراء «تعديلات تأسيسية بصورة تدريجية». و كما كان منتظرًا، أعرب التيَّار الراديكالي في فرنسا عن معارضته الشديدة لهذه السياسة الجديدة، مُعبِّرًا عن خشيته أن تطالَ «العدوى» البلدان القريبة و المماثلة لتونس، و أقدم «المتفوِّقون» في تونس، تكريسًا لعدم قبولهم لهذا التوجُّه، على القيام باستفزاز السلطة و السكّان العُزَّل من خلال جرِّ الجندرمة الفرنسية إلى إطلاق النار

---

[621] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال». و يقول Ch. A. JULIEN في نفس السياق في كتابه Et la Tunisie devint indépendante :

Le ministre des Affaires Etrangères avait déclaré à Thionville, le 10 juin 1950, que le rôle du Résident était de «conduire la Tunisie vers le plein épanouissement de ses richesses et de l'amener vers l'indépendance, qui est l'objectif final pour tous les territoires au sein de l'Union Française».

و يُضيف الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Il se rétracte après, mais le mot *indépendance* est lâché !

[622] يقول Louis Périller المقيم العام السابق بتونس في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne :

Il ne me paraissait pas possible de laisser à la tête du gouvernement M. Mustapha Kaak. Le ministère Kaak, constitué par mon prédécesseur, était usé… Le gouvernement français devait, un peu plus tard, manifester sa considération à M. Kaak en le nommant membre de la délégation française à l'ONU.

[623] هم : Jacques Vimont، الكاتب العام للحكومة، و Cartry، الكاتب العام المساعد، و Fraissé مدير المالية، و Mathieu، مدير الأشغال العامَّة، و Lucien Paye، مدير التربية، و Dèze، مدير البريد، و Blachère، مندوب السكن و إعادة البناء.

[624] أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[625] صرَّح Robert Schuman يوم تعيين Louis Périller في مهمَّته الجديدة بتونس بأنَّ المقيم العام الجديد مكلَّفٌ بـ «قيادة تونس نحو الاستقلال» (l'amener vers l'indépendance)، غير أنَّ رئيس الحكومة الفرنسية Georges Bidault لم يستسغ هذه العبارة فأذن بإضافة (qui est l'objectif final pour tous les territoires au sein de l'Union Française) في نصِّها المنشور و المحفوظ، فاضطرَّ المقيم العام الجديد في أوَّل كلمة ألقاها بعد حلوله بتونس إلى استعمال كلمة «ذاتية» (autonomie) عوض «استقلال» (indépendance)، ما حدا بالصحافة التونسية إلى القول : «les mots avaient changé en traversant la mer» (أورده Louis Périller، المقيم العام السابق بتونس، في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne).

في نوفمبر 1950 على بعض المُضربين من العملة الفلاحين في جهة النفيضة، فسقط خمسة منهم و جُرح ثلاثون و أُلقي القبض على حوالي المائة. في ذات الاتّجاه، عبّر كبار الموظّفين الفرنسيين العاملين بالإدارة التونسية عن الموقف نفسه و عملوا ما في وسعهم لتعطيل السير العادي للإدارات التي يعملون بها. في المقابل، لقي الزعيم الحبيب بورقيبة، الذي لم يسقُط في فخّ الاستفزاز و حافظ بضراوة عن موقفه المُتشبِّث بمسار التفاوض، الدعمَ و المساندةَ من قِبل وسائل الإعلام اليسارية في فرنسا، و كذلك من قِبل بعض الشخصيات الفرنسية، منهم Pierre Mendès France، النائب عن دائرة l'Eure بالبرلمان، و الذي سيكون له دورٌ تاريخي فاصل في مسيرة تونس نحو الاستقلال بعد حوالي أربع سنوات. و بحلول سنة 1951، شرعت سلطة الحماية في ما اعتبرته تمهيدًا لطريق التفاوض، فطلبت من محمد الأمين باي إصدار عدد من الأوامر العَليَّة (8 فيفري 1951) تظاهرت من خلالها بالاستجابة للطّلبات الوطنية، منها القبول بأن يرأس اجتماعات مجلس الوزراء الوزيرُ الأكبر - و ليس المقيم العام، كما كان الشأن منذ انتصاب الحماية - و منها كذلك إسناد نصيبٍ أوفرَ للتونسيين «**في الوزارات و الإدارات. و لكنّها كانت تُبقي دائما على المُراقبة الفرنسية و ترفض حقَّ المواطنين في اختيار من يُمثِّلهم تمثيلا حقيقيا و تُنكر عليهم حتّى الاضطلاع بالمسؤوليات**» [626]، ثمَّ اشترطت لقبول المطالب الوطنية أن يكون المعمِّرون الفرنسيون مُمَثَّلين في الهياكل المُنتخبة، أي أنَّها قرَّرت تكريس مبدإ «السيادة المزدوجة» (La co-souveraineté)، و الحال أنَّها تعلم علم اليقين بأنَّ ذلك مرفوضٌ تماما من قِبل قادة الحركة الوطنية و الوطنيين و أفراد الشعب عمومًا، ثمَّ زادت على ذلك بأن أوعزت سرًّا إلى المديرين الفرنسيين، أعضاء حكومة الباي، أن يعملوا على عرقلة عمل الوزراء التونسيين و تحرُّكاتهم [627].

«اختار» الحزب أن يعتبر إصلاحات 8 فيفري 1951 و إصرارَ سلطة الحماية على التمسُّك بمبدإ «السيادة المزدوجة» «**مُجَرَّد مرحلة في سبيل تخليص السيادة التونسية تخليصا كاملا**» [628]، و هو خيارٌ يُكرِّسُ القاعدة التي اعتمدها بورقيبة منذ اقتحامه ميدان العمل السياسي و المعروفة بـ «سياسة المراحل». لكنّ ردود الفعل إزاء هذا التمشّي لم تلبث أن ظهرت، فنشأت سنة 1951 «جبهة وطنية ثانية» [629] ضمَّت «**شخصيات من الدستور القديم و زيتونيين و نُخبًا مستقلّة، و آلت على نفسها أن تُدافع على المكاسب الوطنية التي تحقَّقَت منذ تكوين الأولى، و أعلنت تمسُّكها بمطلب الاستقلال التام، و عبَّرت في ذات الوقت عن تنديدها و فضحها حيادَ حزب الدستور الجديد عن الخط الوطني الثابت الذي حدَّده بالخصوص مؤتمر ليلة القدر في أوت**

---

[626] محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[627] تطبيقا لهذه «التوصيات»، لم يتردَّد Jean Mathieu، مدير الأشغال العامَّة آنذاك، في التطاول في مناسبتين متتاليتين على الوزير الأوَّل بسبب مسألة تخصُّ القطاع الذي يُشرفُ عليه، فسمح لنفسه بمخاطبته بلغة الرئيسِ لمرؤوسِه و أنَّبه و هدَّده.

[628] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[629] أُحدثت «الجبهة الوطنية الأولى» في فيفري 1945.

1946» [630]، و اتّهم باعثوها بورقيبة بالخيانة، و ساندهم في ذلك بعض الوطنيين من الجزائر و المغرب الذين اعتبروا أنّ الزعيم التونسي لم يحترم مبدأ عدم الدخول في مفاوضات مع فرنسا على انفراد، و استدرجوا إلى صفهم الأمين العام للجامعة العربية، عزّام باشا، و رئيس لجنة تحرير المغرب العربي، عبد الكريم الخَطّابي. و رغم هذه الحملة المُنهجة، لم يتزحزح بورقيبة عن خياره، بل إنّه انتهز الفُرصة للتأكيد على أنّ نهج الاعتدال و البراغماتية هو أفضلُ من موقف التعنُّت و التصلُّب، و على أنّ «سياسة الكُلّ أو لا شيء» هي من قبيل المغامرات التي تحمل في طيّاتها المخاطر و السلبيات. و قد ساعدت بعضُ المواقف و الظروف التي عرفتها البلاد في ذلك التاريخ بورقيبة على التشبُّث برأيه، من ذلك أنّ محمد الأمين باي تبنّى في الخطاب الذي أُلقي باسمه في 15 ماي 1951 بمناسبة الذكرى الثامنة لاعتلائه العرش الحسيني مطالبَ الحزب، و بالخصوص المطلب المتعلّق باعتماد نظام ملكي دستوري (monarchie constitutionnelle) يضُمُّ مجلسا منتخبا تكون فيه مختلف فئات الشعب ممثّلة، فلم يستحسن المقيم العام Louis Périller ذلك، و ذهب لمقابلة الباي محفوفا بكتيبة من جيش الاحتلال، مُقتديا بأحد أسلافه، Lucien Saint، الذي تصرّف بنفس الطريقة قبل أكثر من عشرين سنة، و لم يتردّد في توجيه العتاب الشديد للعاهل التونسي [631] و في تهديده بتنحيته عن العرش كما حدث لسلفه محمد المنصف باي و طلب منه إقالة امْحَمّد شْنيقْ [632]، الوزير الأوّل و صالح بن يوسف، وزير العدل و الأمين العام للحزب، و عدد من الوزراء الآخرين. غير أنّ محمد الأمين باي لم يكترث بهذه التهديدات، بل إنّه رَاسَلَ في الحين Vincent Auriol، رئيس الجمهورية الفرنسية، ليُعبّر له عن احتجاجه و رفضه لتصرُّفات ممثّله في تونس. و من الظروف الأخرى التي ساعدت بورقيبة على الثّبات على موقفه، تدهورُ العلاقة بين حكومة امْحَمّد شْنيقْ و كتلة «المتفوّقين» الفرنسيين أعضاء المجلس الكبير الذين واصلوا عجرفتهم و تسلُّطهم برفضهم لمبدإ التفاوض، و امتنعوا عن المشاركة في لجنة الميزانية، مؤكدين عزمهم على **«البقاء في حالة استنفار»** [633]. و قد سعى المقيم العام، الذي يتعيّن التذكير بأنّه إنّما عُيّن في تونس مبدئيّا و أساسًا للتمهيد لمسار التفاوض، إلى التشبُّث بمواقفه الصلبة، فاقترح على حكومة بلاده اعتماد الصرامة في التعامل مع تونس و تعليق الإجراءات المُقرّرة في مجال الإصلاح البلدي و إبقاء المجلس الكبير على ما هو عليه،

---

[630] خالد عبيد في المُؤلّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[631] يقول Roger Le Tourneau في : Evolution économique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961
Le Gouvernement français charge le Résident Général de «faire des représentations au Bey pour son incartade».

[632] اعترف Louis Périller في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne الصادر سنة 1979 بأنّه ندم على طلبه :
Dans un mouvement d'humeur, qu'avec le recul du temps je regrette aujourd'hui, je décidai de demander au Bey son remplacement.

[633] يُفيد أحمد القصّاب في كتابه Histoire de la Tunisie, l'époque contemporaine بأنّ Casabianca، رئيس القسم الفرنسي في المجلس الكبير، صرّح لصحيفة Le Monde الصادرة في 13 فيفري 1951 :
La colonie française de Tunisie est atteinte, mais pas battue. Elle demeure dans l'alerte et dans le combat.

و عند الضرورة جبر الحكومة التونسية على الاستقالة [634]. و اعتبارا لضعف مقترحات المقيم العام و إبقائها على مبدإ «السيادة المزدوجة»، عارضتها قيادة الحزب. في هذا الظرف، سافر الوزير الأكبر (أكتوبر 1951) إلى باريس، فحظي بلقاء وزير الخارجية، Robert Schuman، و سلّمه مذكرة ضمّنها طلب تونس حكومة و بايًا و سياسيين اعتراف فرنسا باستقلال البلاد الداخلي، و ذلك من خلال «تَونسة» الحكومة كُلّيًا و بعث مجلس نيابي، مع الحفاظ على علاقات بنّاءة و متينة بين البلدين في المجالات الثقافية و الاقتصادية و الاستراتيجية، و حفظ مصالح «الرعايا» الفرنسيين المقيمين بتونس. و كما حدث في المناسبات السابقة، ردّ «المتفوّقون» و الاستعماريون بقوّة على هذه المقاربة و أرسلوا مذكرة إلى وزير الشؤون الخارجية للتعبير عن إنكارهم لحقّ المقيم العام، Louis Périller، التحدُّث باسم «فرنسيِّي تونس» الذين لم يكن أمينا تُجاههم حسب تعبيرهم، ثمّ صبُّوا جامَ حنقِهم و بُغضِهم على مُختلف الفاعلين في هذا الملف في افتتاحيات و مقالات صحيفتهم «Tunisie française» التي تصدر بتونس، و ساندهم في موقفهم بعضُ المتشدِّدين من أعضاء البرلمان الفرنسي، و وصل الحدُّ برئيس تجمُّع الفرنسيين بتونس، Antoine Colonna، إلى أن يُطالب بإقالة الوزير الأوّل، امْحَمَّد شْنيقْ، و تعويضه بأحد أعضاء قائمة من «المُقترَحين» كانت بيده، منهم صلاح الدين البكُّوش، كما طالب بفتح تحقيق لتفقُّد طريقة تصرُّف الوزراء التونسيين الذين اقترفوا حسب رأيه أخطاءَ متعدِّدة، منها الإهمال و سوء الإدارة و التعسُّف و المحسوبية و الرشوة. و أمام هذه المواقف، شعر التونسيون على مختلف أصنافهم بالغُبن و القهر، و سخطت التنظيمات السياسية و المنظّمات الوطنية على موقف الحكومة الفرنسية، التي أصبح من الواضح أنّها تأثّرت بردود فعل أفراد جاليتها بتونس، و تعثّرت المُفاوضات بشكل جلي، إذ تحوّلت إلى مُجَرَّد محادثات و حوارات و تبادل معلومات و وعود واهية، فاعتبر التونسيون هذا الموقف رفضًا صريحًا لطلباتهم و استفزازًا صارخًا لمشاعرهم، فاتّحدت القُوى الحيَّة للتعبير عن غضبها من موقف سلطة الاحتلال، و أعلن الاتّحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام بكامل تراب البلاد ليوم 29 نوفمبر 1951، و ذلك «**لدعم و مؤازرة تحرُّكات الوزير الأكبر، امْحَمَّد شْنيقْ، و لتحذير فرنسا من مغبّة فشل هذه المفاوضات**» [635]، و سانده الحزب و اتّحاد الفلاّحين و قُدماء المقاومين، فيما امتنع الحزب القديم و الحزب الشيوعي عن المشاركة في هذه الحركة.

[634] يُورد أحمد القصّاب في كتابه Histoire de la Tunisie, l'époque contemporaine مقتطفات من رسالة Louis Périller بتاريخ 21 جويلية 1951 إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، و منها :

Si le gouvernement tunisien refuse le programme qui lui est soumis, il devra alors être prié de donner sa démission. Mais encore, si S.A. Sidi Lamine Pacha Bey n'a pas le courage de se dégager des influences de son entourage, il devra être loyalement averti que la Puissance Protectrice ne pourra s'accomoder d'un refus sur une question mettant en jeu le principe même de sa mission et qu'en conséquence, la position personnelle du Bey serait mise en cause.

[635] خالد عبيد في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

لم تكترث فرنسا إذن بالحراك الذي أصبح يطبع الساحة السياسية و الشعبية في تونس و لم تُقدِّر حدَّة الوضع حقَّ قدرها و لا ردودَ الفعل عُمقَ مغزاها و خباياها، و لم تُعر حركةَ الإضراب و مشاعرَ الغضب أيَّ اهتمام، بل إنَّ موقفها ازداد تصلُّبا و عنادًا، و رفض أغلب وزرائها مشروع ردٍّ توافقي (réponse conciliante) كان أعدَّه وزير الخارجية، Robert Schuman، للإجابة على الطلبات التونسية الآنفة الذكر، و كلَّف مجلسُ الوزراء في اجتماعه بتاريخ 1 ديسمبر 1951 «فريق عمل» من أعضائه لصياغة ردٍّ في شكلٍ و محتوىً مُغايرين، فأنجز الفريقُ العمل المطلوب و صيغت الرسالة الشهيرة - مذكرة 15 ديسمبر 1951 - و أمضاها Robert Schuman (فأصبحت منذئذ تحمل اسمه) و وُجِّهت على عجلٍ إلى الوزير الأوَّل، امْحَمَّد شْنيقْ، فحملت في طيَّاتها و بشكلٍ استفزازي [636] رفضا قطعيا (fin de non recevoir) للمطالب التونسية، و تأكيدًا قويًّا لارتباطِ تونس الدائم بفرنسا، و إصرارًا صريحًا على تكريس مبدإ «السيادة المزدوجة»، و إنكارًا واضحًا لفكرة تخلِّي فرنسا عن دورها في ما تعتبره «سياسة شؤون متساكني الإيالة»، و تعبيرًا باتًّا عن تشبُّثها بالإبقاء على نظام مراقبة لَصيقة على الحياة السياسية في تونس [637]. و بتاريخ 24 ديسمبر 1951 أعلنت الحكومة الفرنسية قرارها تعويض المُقيم العام Louis Périller، الذي اعتُبر غير منسجم مع موقفها الرسمي في خصوص مستقبل تونس، بمقيم عام جديد، و هو سفير فرنسا ببروكسال، Jean de Hauteclocque، المعروف بصرامة مواقفه و بحدَّة طبعه.

مثَّلت مُذكَّرة 15 ديسمبر 1951، التي أصبحت فيما بعد إحدى أهمِّ الوثائق التاريخية المرجعية، ضربة قاضية لمسار المفاوضات الفرنسية التونسية [638]، و فهم الحبيب بورقيبة، الذي كان ساعتها خارج حدود الوطن، بأنَّ الحكومة الفرنسية لا تُريد حلاًّ لملفِّ تونس و بأنَّ «المُتفوِّقين» الفرنسيين في تونس و الاستعماريين المُتشدِّدين في فرنسا فرضوا رأيهم و خيارَهم على الحكومة الفرنسية. و بناءً على ذلك، و بالرغم من أنَّه لم يكن من أنصار الحلول

---

[636] ينتقد Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche مُذكرة 15 ديسمبر بالقول :

La forme et le fond étaient inopportuns. Elle (la Note) se présentait comme «une remontrance de pion pédant et sot, sans grâce ni élégance». Pis encore, elle marquait une régression… Les ministres tunisiens avaient été bernés par un gouvernement qui, manquant à sa vocation, avait épousé les thèses d'une minorité coloniale contre les aspirations d'un souverain et de son peuple et opté pour une attitude négative. Ce faisant, il cesse d'être un arbitre impartial.

[637] يقول Ch. A. JULIEN في Et la Tunisie devint indépendante :

La Note du 15 décembre 1951 insistait sur les droits permanents de la France et la participation des français de Tunisie aux affaires publiques en violation du traité du Bardo et de la convention de la Marsa.

[638] يعترف Louis Périller في كتابه La conquête de l'indépendance tunisienne الصادر سنة 1979 بأنَّ ذلك كان خطأً :

La responsabilité en incombe évidemment au gouvernement qui l'a approuvée et envoyée…. Nous étions loin du discours de Thionville (R. Shumann y avait dit : La mission de M. Périller est d'amener la Tunisie vers l'indépendance)…. M. Maurice Shumann (Président du Conseil) a honnêtement reconnu plus tard que la lettre du 15 décembre fut «une folie dont il porte la responsabilité».

و يُفيد في ذات الكتاب بأنَّ الرئيس Auriol دوَّن في مذكَّراته انتقاداته لما جاء في مذكرة 15 ديسمبر، فقال بخصوص نصِّها :

… dont les termes ont donné lieu à des méprises.

العنيفة، و كان دائم الحرص على المحافظة على الصداقة التونسية الفرنسية، فـ «**قد اقتنع أنَّ الطريق المؤدِّي إلى الهدف النهائي، أي الاستقلال، طريقٌ مسدودٌ عمدًا من قِبل القوى الغاشمة**» [639]، كما أصبح لديه من الثَّابت بأنَّ «**صفحةً من تاريخ تونس قد طُويتْ و أخرى قد بدأتْ و أنَّ جواب السيدSchuman يفتح عهدًا من الدموع و الأحزان و الأحقاد**» [640] و «**يُقيم الدليل على سوء إرادة فرنسا أو عجزها**» [641] و على «**رفض الحكومة الفرنسية تطويرَ نظام الحماية بطريقة سلمية**» [642]. لذلك كان ردُّ الحزب و المنظَّمات الوطنية (اتِّحاد الشغل و منظَّمة الأعراف و اتِّحاد الفلاَّحين)، الذين كوَّنوا «جبهة داخلية»، سريعًا، إذ قرَّروا الإعلان عن إضراب عامٍّ بثلاثة أيَّام (21 و 22 و 23 ديسمبر 1951) في كامل أرجاء البلاد، و ساندهم في قرارهم الحزب الشيوعي التونسي، فـ «**كان ذلك بمثابة إنذار أول لسلطة الحماية**» [643]. و من ناحيته، أعلن الزعيم الحبيب بورقيبة، بعد أسبوعٍ واحدٍ من تاريخ عودته إلى أرض الوطن يوم 2 جانفي 1952، أنَّ ساعة الكفاح قد حلَّت، فبادرَ إلى إلقاء سلسلة من الخطب و المُداخلات دعا فيها المناضلين و كافَّة شرائح الشعب إلى الدخول في المرحلة الحاسمة من مسيرة التحرير، كما ناشد الحكومة رفعَ المسألة التونسية إلى المُنتظم الأممي. و استجابة لهذا الحراك الشعبي و الحزبي، انضمَّ الوزير الأوَّل، امْحَمَّد شْنيقْ، إلى حركة الاحتجاج، و وجَّه بتاريخ 9 جانفي 1952 رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، عبَّر له فيها عن رفضه لما جاء في مذكرة 15 ديسمبر و جَدَّدَ تأكيده على مبدإ «وحدة السيادة» (principe de l'unité de la souveraineté)، و بعد خمسة أيَّام كلَّفت الحكومة وزيرَي العدل، صالح بن يوسف، و الشؤون الاجتماعية، حمَّادي بدرة، بمهمَّة التنقُّل إلى العاصمة الفرنسية لإيداع مُذكرة لدى كتابة منظَّمة الأمم المتَّحدة تتضمَّن طلب الحكومة التونسية رفعَ القضية إلى مجلس الأمن، و هي مهمَّة طالَبَ بها بورقيبة و باركَها محمد الأمين باي.

في خضمِّ هذه الأجواء المتوتِّرة، وصل Jean de Hauteclocque، المُقيم العام الجديد، إلى العاصمة التونسية «**كالغازي المُتهجِّم و الغالب القاهر و العدو المُنتصر**» [644]، إذ دخلها يوم الأحد 13 جانفي 1952 على متن بارجة حربية تصحبها طائرات مقاتلة «**إيذانًا باعتماد سياسة القوَّة و القمع و تشديد الخناق على الوطنيين**» [645]، و أظهر منذ اللحظات الأولى التي وطأت فيها قدَمُه الأرض التونسية أنَّه أتى لوضع حدٍّ لحالة «الفوضى و العصيان»، و أشعر الباي و رجالَ

---

[639] أحمد القصَّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر».

[640] مقتطف من تصريح صحفي أدلى به بورقيبة يوم 16 ديسمبر 1951 بباريس. أورده محمد الهادي الشريف في «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال».

[641] محمد لطفي الشايبي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[642] خليفة الشاطر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[643] خليفة الشاطر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[644] علي البلهوان في «تونس الثائرة».

[645] عميرة عليَّة الصغير في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

دولته و كافّة السكّان بأنّه لا يهاب أحدًا [646]. و بعد يومين من قدومه، سلّم إلى محمد الأمين باي مذكرة من وزير الخارجية الفرنسية «يأمُرُه» فيها بعزل الوزير الأول و الوزراء التونسيين، ثمّ أصدر إذنَه في 16 جانفي 1952 بمنع انعقاد مؤتمر الحزب المُقرّر ليوم 18 جانفي، و ختم سلسلة قراراته بإلقاء القبض، فجر يوم 18 جانفي بالذات، على زعيم الحركة الوطنية و رئيس الحزب، الحبيب بورقيبة، و نفاه رفقة المنجي سليم، مدير الحزب، إلى مدينة طَبَرْقَة [647]، كما نفى حوالي عشرين قياديًّا دستوريا و اثنين من إطارات الحزب الشيوعي إلى الجنوب، و أودع بالسجن ما يُقارب المائة و خمسين من المناضلين و النُّشطاء الدستوريين.

أخطأ de Hauteclocque في حساباته، إذ لم تُعط طريقة تصرُّفه والقرارات التي اتّخذها النتيجة التي كان يرجوها، بل هي انقلبت إلى الضدّ، و أسفرت عن تصلُّب موقف القوى الوطنية على اختلاف مشاربها، و اتّحدت جميع الأطياف و الأطراف (الباي و الحكومة و الحزب و المنظّمات الوطنية و مكوِّنات المُجتمع المدني و الأعيان و الشعب) للتصدّي لسياسته القمعية، و بذلك أعطيت الإشارة لاندلاع سلسلة من الأحداث و الحوادث التي ستُكرِّس الإنطلاق الفعلي لـ «المرحلة الحاسمة» على طريق التحرير، من ذلك انعقادُ مؤتمر الحزب، رغم منعه، يوم 18 جانفي 1952 برئاسة أمين المال، الهادي شاكر. و قد مثّل هذا المؤتمر مناسبة عبّر خلالها الدستوريون عن احتجاجهم على نفي رئيس الحزب و مديره، و جدّدوا للباي مشاعر الإخلاص، و طالبوا بإلغاء معاهدة الحماية و منح البلاد استقلالها و إمضاء معاهدة بين تونس و فرنسا لضبط طرق العمل الكفيلة بوضع خطّة تعاون بين البلدين في المجالات الاستراتيجية و الاقتصادية و الثقافية بما يضمن حماية أبناء الجاليات الأجنبية، و من بينها الفرنسيون، في تونس. و هذه أوّل مرة يُذكر فيها الفرنسيون على أنّهم أجانب مثل أبناء بقية الجاليات على الأرض التونسية. و من مؤشرات انطلاق «المرحلة الحاسمة» كذلك غلقُ جميع المحلاّت و الدكاكين داخل المدينة العتيقة و إعلان الاتّحاد العام التونسي للشغل شنَّ إضراب عام بكامل الجهات و القطاعات.

بتواتر هذه الأحداث، مثّل يوم 18 جانفي 1952 [648] محطّةً تاريخية ذات أهمّية كبيرة في تاريخ تونس عموما، و في مسيرتها نحو الاستقلال على وجه الخصوص، إذ اندلعت فيه الشرارة الأولى لثورة مُسلّحة عارمة، ستشمل أغلب جهات البلاد، و سيُشارك فيها رجال المقاومة و القادة و «الفَلاّقَة» و المواطنون، و ستؤول بعد حوالي سنتين و نصف إلى حصول تونس على الاستقلال الداخلي، و بعد أربع سنوات و أقلّ من ثلاثة أشهر على الاستقلال التام. و أمام استفحال الوضع و اختلال الأمن، استنفر المقيم العام قوات الجيش و الجندرمة و الشرطة، و أذن بالتصدّي بقوّة للمتظاهرين، فنتج عن ذلك أن حدثت مناوشات دامية في بعض المدن و سقط عددٌ من

[646] يصفُه الحبيب بولعراس بالقول في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution : Un Résident Général du type même du colonial borné, arrivé à bord d'un croiseur et déclarant, sans que le ridicule le tuât : «*Je viens gonflé à bloc*».

[647] سيبقى بورقيبة منفيا في طبرقة مدّة شهرين و أسبوع، ثمّ سيُنقل إلى رمادة في 26 مارس و منها إلى جزيرة جالطة في 22 ماي.

[648] أصبح يوم 18 جانفي عيدًا من الأعياد الوطنية منذ سنة 1956 و سُمّي «عيد الثورة»، ثمّ أُبطل الاحتفال به سنة 1988.

الضحايا، ثمَّ ازدادت الحالة تدهورا عندما ردَّ المناضلون الفعل باغتيال بعض ضبَّاط الجيش الفرنسي و أعوان الجندرمة، مثل ما فعلوا مع العقيد Durand، قائد حامية سوسة، و العقيد de la Paillonne و الملازم أوَّل Vacher في بني خلاد و أربعة عناصر من الجندرمة في الساحل. و أمام هذه الضربات الموجعة، قرَّرت سلطة الاحتلال انتهاج سياسة العقاب الجماعي لترويع السكَّان و قمع كلِّ أشكال المقاومة، لذلك، كلَّفت وزير الحرب، الجنرال Pierre Garbay، المشهور بمساهمته الدَّامية في مُستعمرة Madagascar الفرنسية خلال سنة 1947، بتنظيم «عمليات تطهيرية» (opérations de ratissage) في العديد من المدن و القرى لمدَّة خمسة أيَّام متتالية (26 إلى 31 جانفي). و لعلَّ أفظع العمليات المُقترفة في هذا الإطار هي تلك التي جرت في الوطن القبلي (تازركة أساسًا و كذلك حمام الأغزاز و المعمورة و قليبية و بني خيار)، حيث أقدم الجنود المُرتزقة بشراسة على هدم المنازل و الدكاكين و نهب الأرزاق و الممتلكات و قتل المقاومين و الأبرياء، بمن فيهم النساء و الشيوخ و الأطفال، و اغتصاب الفتيات و النساء، ثمَّ انتقل الجنود إلى منطقة الساحل و إلى مناطق أخرى لمواصلة حملة العقاب الجماعي. «**و كانت مداهمات المُدُن و القرى في عمليات التمشيط تقع قبل طلوع النهار و بسرعة، باستعمال الشاحنات و المُدرَّعات و الدرَّاجات النارية**»[649]. و قد بلغ عدد الضحايا في هذه العمليات ما يُقارب المائتين[650]، فعمَّ الهلع و الحزن الممزوجان بالغضب والسُّخط كافَّة شرائح المجتمع، و تأكَّد لدى الجميع الشعور بأنَّ السبيل الوحيد إلى الانعتاق إنَّما هو الكفاح المُسلَّح. و من ناحيتها، واصلت القوَّة الحامية، بإدارة مباشرة من de Hauteclocque، سياسة القمع و التسلُّط، فأعلنت الحكم العرفي، و زجَّت بأعداد هائلة من المقاومين و المواطنين في السجون و المحتشدات، و أغلقت العديد من المعاهد و المدارس، و أطردت أعدادًا كبيرة من التلاميذ، و أنهت مهامَّ الكثيرين من مديري المعاهد و المدارس و الأساتذة و الأعوان، كلُّ ذلك في إطار ردِّها العنيف على المظاهرات و الاحتجاجات التي عاشتها المؤسسات التربوية في العاصمة و في بعض المدن الداخلية.

تزامنت الأحداث الدامية التي عاشتها تونس في بداية سنة 1952 مع تواصل فترة عدم استقرار غير مسبوق للحكومات الفرنسية المتعاقبة في فترة الجمهورية الرابعة التي دامت من نهاية أكتوبر 1946 إلى بداية أكتوبر 1958 (حوالي 30 حكومة، بمعدّل حكومة في كلِّ فترة خمسة أشهر و بضعة أيَّام)، فلم يتمَكَّن المسؤولون الفرنسيون من ذوي الميولات التحرُّرية، و هم قلَّة في تلك الفترة، من تكريس مبدإ «تحرير المصير» الذي يُنادون به في خطاباتهم و في صحفهم على أرض الواقع، بينما واصل اليمينيون و الاستعماريون فرض وجهة نظرهم و إبقاء تونس و مثيلاتها من المحميَّات و المستعمرات في حالة تبعية مطلقة لفرنسا، و لم تُمثّل هذه الظروف بالتالي مناسبة لقادة الحركة الوطنية، و في مقدّمتهم زعماء الحزب، و بالخصوص صالح بن يوسف، الأمين العام، في غياب بورقيبة المنفي بطبَرْقَة كما سلف الذكر، لإسماع صوتهم خارج حدود البلاد، بل إنَّ بعض

[649] عميرة عليَّة الصغير في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

[650] حسب Ch. A. JULIEN في Et la Tunisie devint indépendante نقلا عن وثيقة بعنوان Le Drame tunisien أعدّتها مجموعة من جماعة Témoignage chrétien

الحكومات التي تولّت السلطة في تلك الفترة (1952) قد وضعت حدًّا لمُحاولات بعض السياسيين إيجادَ حلٍّ يقبله الجانبان التونسي و الفرنسي و يؤدّي إلى منح تونس استقلالها الداخلي كمرحلة أولى، و هي محاولات قام بها بالخصوص Edgar Faure، رئيس الحكومة الفرنسية، خلال ولايته الأولى (جانفي/فيفري 1952). والمعروف عن هذا الرّجل أنّه تحرُّري و يكنُّ شيئا من التعاطف نحو تونس و التونسيين، و هو الذي صرَّح حين تعيينه بأنّ الخلاف بين تونس و فرنسا يرتكز على «سوء تفاهم»، ما حدا به إلى تكليف أحد وزرائه الشبّان، François Mitterrand، بصياغة مقترح يرمي إلى حلحلة الوضع لاستئناف الحوار، غير أنّ المسار توقّف بعد سقوط حكومته و ارتقاء Antoine Pinay إلى رئاسة الوزراء مكانه.

زادت الحكومة الفرنسية الجديدة إذن في تعقيد الوضع و في تصعيد الموقف، فقدّمت إلى محمد الأمين باي طلبَيْن أساسيَّيْن، الأول هو الإذن للوزيرين صالح بن يوسف و حمادي بدرة بالعودة من باريس و سحب الشكوى التي قدّماها إلى منظّمة الأمم المتّحدة، و الثاني هو إصدار بيان لدعوة السكّان إلى الهدوء. غير أنّ محمد الأمين باي لم يستجب لهذه الطلبات و لم يتأثّر البتّة بتهديدات de Hauteclocque الذي لمّح له بأنّ الحكومة الفرنسية قد تضطرُّ إلى أن تتّخذَ ضدّه الاجراءات نفسها التي انتهت بإزاحة سلفه محمد المنصف. في خضمِّ هذه الأجواء القاتمة و المتوتّرة، و أمام تواصل الاضطرابات و الإضرابات، قرّرت سلطة الحماية «الضرب بقوّة» لإنهاء حالة «التمرُّد و العصيان» و لمسك زمام الأمور بقبضة من حديد، فتحرَّك محمَّد الأمين باي للردِّ على تصرُّفات قوات الاحتلال مُوجِّهًا أصابع الاتّهام إلى وزارة الشؤون الخارجية التي حمّلها مسؤولية استفحال الوضع، ثمَّ وجَّه برقية إلى Vincent Auriol، رئيس الجمهورية الفرنسية، للتعبير عن موقفه و موقف حكومته و القوى الحيَّة بالبلاد إزاء تأزُّم الوضع، و كذلك لإبلاغه عدم ارتياحه لتعامل المقيم العام معه. و في إطار ردِّها على الأحداث الجارية و على برقية الباي، قرّرت سلطة الحماية وضع قوات الشرطة تحت إمرة الجنرال Garbay، سفّاح الوطن القبلي، ثمَّ أذنت في 25 مارس 1952 باعتقال الوزير الأول و وزرائه الموجودين بتونس آنذاك، و نفت جميعهم إلى قبلّي، كما أذنت بنقل بورقيبة من طَبَرْقَة إلى رمادة، و كادت تتّخذ الإجراء ذاته ضدَّ الزعيم النقابي فرحات حشّاد، لكنّها عدلت عن ذلك خوفا من ردود الفعل، الدولية بالخصوص (الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرّة، CISL، و الرأي العام الأمريكي). و أمام تأزُّم الحالة و تواتر ردود الفعل من قِبل مختلف الأطياف السياسية في فرنسا، و في مقدّمتها الأحزاب ذات المرجعية اليسارية، انتاب القلق و الحيرة المسؤولين الفرنسيين في أعلى المستويات، فكلّف رئيس الجمهورية، Vincent Auriol، اثنين من سامي الموظّفين برئاسة الجمهورية بالتحوّل فورًا إلى تونس لإبلاغ الباي ردّه. فأتى في هذا الرد أنّ الرئيس يُعبِّر عن استغرابه من اللهجة التي اعتمدها الباي في برقيته و يُذكِّر بأنّ الحكومة الفرنسية أعدّت جملة من الإصلاحات لبلوغ الهدف المنشود على مراحل، و في ذات الوقت يُبلغ البايَ استغرابه من عدم «ردع» وزرائه الذين رفعوا القضية التونسية إلى مجلس الأمن دون إذنه أو إعلامه، و كذلك من عدم الدعوة إلى تهدئة الوضع داخل البلاد. و في ذات الرسالة، يطلبُ رئيس الجمهورية من الباي تشكيل «حكومة وحدة و تهدئة» بالتشاور مع ممثله المقيم لتأمين الوصول إلى حلٍّ يضمن لتونس

«الاستقلال الداخلي» في ظلّ احترام سيادة البلاد و كرامة العائلة الحاكمة و المصالح المشروعة لفرنسا و للفرنسيين في تونس.

يتبيّن أنّ رسالة Vincent Auriol إلى محمد الأمين باي طرحت ما كانت مذكرة 15 ديسمبر الشهيرة «غفلت عنه» أو «تناسته»، و هو الحديث صراحة عن «سيادة» و «استقلال داخلي» و العدول نهائيا عن لفظة «السيادة المزدوجة»، فَبَدَتْ من حيث شكلُها و مضمونُها مُطَمئنة و مُهدِّية، لكنّها أتت في الحقيقة لتتبنّى ضمنيا السياسة المُتّبعة من قِبل المقيم العام الجائر de Hauteclocque، و لـ «تُثمِّن» القرار التعسُّفي القاضي بإقالة الوزير الأوّل و وزرائه، فتأكّد منذئذ أنّ نفوذ الباي قد ازداد تدهورا و ضعفا، إذ خذلته الحكومة الفرنسية، فانتهز الحزب المُناسبة لتشجيعه على رفض سياسة سلطة الحماية، و أصبح على اتّصال يومي بديوانه عن طريقِ ابنه الشاذلي باي و ابنته زوجة وزيره محمد بن سالم. في المُقابل، شدَّدَ المقيمُ العام الضغطَ على الباي و ألحَّ عليه على إعادة صلاح الدين البكوش إلى الوزارة الكبرى، فتمَكّن من تحقيق مُبتغاه، و تكوَّنت الحكومة (28 مارس 1952)، فضمَّت مجموعة من الموظَّفين عديمي التجربة، و أضحت بمثابة الآلة بين أيدي المقيم العام و المديرين الفرنسيين، و سُخِّرت لتطبيق أوامر سلطة الحماية و رغبات الاستعماريين و «المُتفوِّقين»، فـ **«بقيت معزولة و لم يعترف بها أحد، و كان الباي نفسه يتحاشى التعامل معها»** [651]، و أدّى ذلك إلى تأكيد عجزها على تحسين حالة البلاد، و بالخصوص على الصَّعيد الأمني، ذلك أنّ الاغتيالات و التصفيات في صفوف ضباط جيش الاحتلال و في صفوف «الخونة» من التونسيين لم تتوقَّف، كما أنّ عمليات «التخريب» (sabotage) التي يقوم بها المناضلون ضدَّ المرافق العمومية و مقرّات السلطة (ثكنات الجيش و مراكز الشرطة و الجندرمة) تواصلت دون هوادة، فردَّت الجالية الفرنسية الفعل، و قامت بجرائم مختلفة استهدفت بها المواطنين العُزّل، و ساعدتها في ذلك أسلاك الأمن على مختلف اختصاصاتها. و عندما استفحلت الحالة و اختلَّ الأمن و أصبحت الحكومة الفرنسية محلَّ الانتقاد و اللّوم في الدّاخل و في الخارج، و اعتبارًا لردود الفعل العالمية التي عقبت رفض مجلس الأمن تسجيل القضية التونسية في جدول الأعمال (أواسط أفريل 1952)، صدرت التعليمات للمقيم العام و لمعاونيه لإيجاد مخرج «مُشرِّف» للأزمة، فبادر de Hauteclocque باتّخاذ بعض الإجراءات لوضع حدٍّ لحالة الاحتقان، منها إطلاق سبيل امْحَمَّد اشْنيقْ و وزرائه المعتقلين و عدد من المساجين و المبعدين الآخرين، و حاولت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المساهمة في مسار التهدئة، فأبدت موافقتها بكامل السرعة على قائمة الإصلاحات التي تمَّ الاتّفاق بشأنها بين الوزير الأوَّل و المقيم العام، و هي إصلاحات نُعتت حال صدورها (جوان 1952) بالهزيلة، فرفضها المناضلون و أصدروا لائحة بتاريخ 23 جوان 1952 شدَّدوا فيها على أنَّ هذه الإصلاحات المزعومة تتحدَّث عن «سيادة الباي» و ليس عن «السيادة التونسية»، و أنّها ضعيفة المحتوى و تختصر على توسيع صلاحيات الوزير الأول. **«و قد أبرز هذا الرد أنَّ الجبهة الوطنية كانت صلبة، واعية، مُتَّحدة الكلمة، إذ أمضى اللائحة الحزب الدستوري**

[651] خليفة الشاطر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

الجديد (و الحزب القديم و مُنظَّمات الشغَّالين و الأعراف و الفلاحين) و **الغُرف الاقتصادية** (و اتّحادات) **المحامين و الأطبَّاء و الصيادلة و المهندسين، إلخ»** [652]، كما أنكر محمد الأمين باي هذه الإصلاحات لأنَّها تُبقي على «تأشيرة» المُقيم العام على نصوص أوامره و قراراته، و أخيرا، لم يقبلها «تجمُّع الفرنسيين بفرنسا»، هو الآخر، لأنَّها تُلمِّح إلى إقرار مساواة بين التونسيين و الفرنسيين في تركيبة المجالس المُنتخبة، و تفتح أبوابًا أوسعَ أمام التونسيين لدخول الوظيفة العمومية [653]. و هكذا، لم يَحدُثْ الانفراج المرجو، بل إنَّ مجلس النواب الفرنسي، الذي كانت تطغى عليه الأطياف اليمينية في ذلك الوقت - بنسبة مُعيَّنة لا محالة - قد وجد نفسه عاجزا عن حسم المسألة التونسية، و ذلك لأنَّ اهتماماته انصرفت إلى الصراعات و التجاذبات السياسية المرتبطة بالحملات الانتخابية و بالمنافسات الإيديولوجية دون سواها، كما أنَّ المقيم العام بدأ يشعر بأَنَّ الأُمور أوشكت أن تُفلت من قبضته، لذلك قَرَّر مُفاتحة الباي في الموضوع و عَرْضَ «مشروع» إصلاحاته عليه، فتمَّ له ذلك. و في إجابته عن المقترح، استغَلَّ محمد الأمين باي حالة الحرج التي كان عليها المقيم العام، فسعى إلى مزيد إحراجه و إضعافه، و ذلك من خلال طلب مهلة من التفكير لمدَّة شهرين أو ثلاثة، و هو يعلم أنَّ مخاطبَه كان على أحرٍّ من الجمر للإسراع بـ «تمرير» إصلاحاته، و أنَّ الرأي العام الفرنسي له بالمرصاد. و بناءً على ذلك، «**عمد محمد الأمين باي في 1 أوت 1952، بإيعاز من اتِّحاد الشغل، و دون استشارة المقيم العام، إلى تكوين لجنة مُكوَّنة من أربعين شخصية ممثِّلة لمختلف فصائل الرأي العام و الأحزاب و المنظَّمات القومية، منهم الصادق المقدَّم عن الحزب الحر الدستوري الجديد و صالح فرحات عن الحزب الحر الدستوري القديم و فرحات حشَّاد عن الاتِّحاد العام التونسي للشغل»** [654] و الطاهر بن عمَّار عن الغرفة الفلاحية و عبد السلام عاشور عن منظمة الأعراف و المُفتيان المالكي و الحنفي و ممثِّلان عن الطائفة اليهودية و ممثِّلون للمهن الحُرَّة و بعض الصحافيين، لتدارس مقترحات de Hauteclocque، و هي سابقة لم تَرَ تونس مثلها منذ انتصاب الحماية، ثمَّ أذن بتكليف لجنة مُصغَّرة تضُمُّ اثني عشر عضوا و كلَّفها بتعميق الدراسة في المُقترحات المقدَّمة و صياغة تقرير حولها. و بعد قُرابة الشهر (1 سبتمبر 1952)، سَلِّمت إليه لجنةُ الصياغة تقريرَها، فجاء فيه أَنَّ مُقترحات المقيم العام لم تولِ مسألة السيادة التونسية المكانة المُرتقبة و لم تتعرَّض إلى ملف تَونَسة الحكومة، بل إنَّها زادت في إضعاف صلاحياتها، كما جاء فيه أنَّ اقتراحَ بقاء مُمثِّلين للجالية الفرنسية في عدد من الهياكل المُنتخبة، و منها المجالس البلدية، أمرٌ غير مقبول لتضاربه مع مبدإ التأكيد على السيادة التونسية، و في الختام نصحَ واضِعُو التقرير برفضِ مقترحات سلطة الحماية بأكملها شكلاً ومضمونًا.

تبنَّى محمد الأمين باي مقترحات لجنة الأربعين، و زاد على ذلك بأن أرفق تقريرها برسالة إحالة وجَّهها في 9 سبتمبر 1952 إلى Vincent Auriol، رئيس الجمهورية الفرنسية، و ذكَّر فيها بالمآسي

---

[652] خليفة الشاطر في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[653] في تصريح لصحيفة Le Monde بتاريخ 19 أفريل 1952، قال Antoine Colonna، رئيس تجمُّع الفرنسيين بتونس :
La lettre du 15 décembre reste notre charte des rapports franco-tunisiens.

[654] عميرة عليَّة الصغير في المُؤَلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

التي عاشها الشعب التونسي في تلك الفترة، مُشيرا إلى أنَّ وُزراءَه الذين عُزلوا ظُلما دون إرادته لا يزالون محلَّ ثقته المُطلقة و أنَّه يرفضُ الضغوط المُسلَّطة عليه للردِّ بسُرعة على الإصلاحات المُقترحة، و ختم رسالته بقراره عدم التأشير عليها، فبدا بذلك في انسجام مع شعبه و مع الحزب الأكثر انتشارًا و صيتًا في البلاد، و أظهر لسلطة الحماية و لرعاياه أنَّه هو وليُّ الأمر في البلاد [655].

غير أنَّ الوضعَ انقلب بسرعة، إذ اتَّصل الباي بردٍّ من رئيس الجمهورية الفرنسية يتضمَّنُ بعض المآخذ (منها الطعنُ في شرعية لجنة الصياغة التي كلَّفها بتحرير تقرير مجموعة الأربعين)، و يتضمَّن كذلك «اقتراحَ» استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين. لذلك، لم يدُم صمود محمد الأمين باي طويلا، إذ تولَّى بعد أسابيع قليلة (20 ديسمبر 1952) الإمضاء على الأوامر المتعلِّقة بالمجالس البلدية و بمجالس الأعمال، و هما أمران لم يعترض بطبيعة الحال «تجمُّع الفرنسيين بتونس» على اعتمادهما. و بذلك قبل رئيس الدولة التونسية بالأمر الواقع و أصبح مُجاريا لسياسة السلطة الحامية، فأفقد عرش أجداده رصيد الثقة - غير المكتمل - الذي كان قد استرجعه بعناء كبير في قلوب المواطنين و القيادة الوطنية، و مهَّد الطريق لنهاية الفترة الحسينية.

انتهز الحزب الفرصة، فقرَّر تفعيل تعاونه مع مختلف القوى الحيَّة بالبلاد، و في مقدّمتها المنظمة الشغيلة، و أعطى التعليمات لتصعيد نسق المقاومة، و في ذات الوقت قرَّر تكثيف التحرُّك على الصعيد الخارجي لمزيد التعريف بالقضية التونسية و لفضح الممارسات القمعية و التعسفية لسلطة الحماية، فعبَّرت مجموعات و بلدان كثيرة عن مساندتها لمطالبه، و تمَّ إدراج «المسألة التونسية» في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية العامَّة لمنظَّمة الأمم المتَّحدة المُنعقدة في نهاية سنة 1952، فأصدرت الجمعية العامة، بتاريخ 17 ديسمبر 1952، لائحة في الغرض، لكنَّها كانت ذات أسلوب و محتوًى عامَّين، إذ اكتفت بالتعبير (1) عن ثقتها في أنَّ فرنسا ستبذل جهدَها لتمكين المؤسسات الحرَّة التونسية من التطوُّر وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة و مبادئه، و (2) عن أملها في أن يُواصل الطرفان مفاوضاتهما بهدف منح التونسيين الحق في إدارة شؤونهم، و (3) عن دعوتها الأطراف المعنية إلى أخذ روح الميثاق في الاعتبار في علاقاتهم و في تسوية الخلافات و اجتناب كلِّ عمل أو إجراء من شأنه أن يزيد الوضع تعقيدًا. و قد غاب الوفد الفرنسي عن مداولات الجلسة العلنية التي ناقشت مشروع اللائحة، و علَّلت فرنسا موقفها هذا بأنَّها لا تعترف بما اعتبرته تدخُّل المنتظم الأممي في شأن

---

[655] يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

Sa résistance aux exigences françaises et, surtout, son recours à un «Conseil de la Couronne», le 1er août 1952, lui valurent une popularité à laquelle le souvenir des années d'épreuves lui fait attribuer un prix décisif. Il est devenu pour son peuple le «souverain démocrate»... Jamais souverain n'avait accompli un tel acte d'indépendance. Pour la population tunisienne, le geste du Bey prit un caractère prestigieux.

و يقول عبد الكريم الماجري في مقال بعنوان «حزب الدستور القديم و برنامج بورقيبة الإصلاحي في بداية الخمسينات» (الندوة الدولية حول البلاد التونسية سنتي 1950-1951) : «**في هذه الفترة، أي بداية الخمسينات، أصبح الانسجام و التحالف بين الدستور الجديد و القصر واضحًا للعيان**»، و يستدلُّ على ذلك بالحفاوة التي خصَّ بها محمد الأمين باي بورقيبة عند استقباله له إثر عودته من القاهرة و توجيهه رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية «**يستعجله فيها لإنجاز الاصلاحات، و كان ذلك قُبيل سفر بورقيبة إلى فرنسا لعرض برنامج النقاط السبع**» و إرساله «تلغراف مساندة» لبورقيبة و هو في باريس.

تونس الذي هو من شؤون فرنسا الدَّاخلية، فمثَّلت اللائحة المعتمدة، و التي حظيت بموافقة أربعة و أربعين وفدا و عارضها ثلاثة و امتنع عن التصويت لفائدتها ثمانية، انتصارًا معنويًّا لتونس و لزعمائها رغم صبغتها غير الإلزامية، فشكّلت منطلقًا جديدًا لمسار التحرُّر الذي عزم الحزب و المنظّمات الوطنية و المهنية و النسائية و الاجتماعية و الرياضية على انتهاجه لبلوغ الهدف السامي للكفاح، و هو الاستقلال. بالتوازي مع هذا النشاط الخارجي، اختارت المقاومة الوطنية أسلوب النشاط السرِّي، فنظّمت الإضرابات، و أحدثت الاضطرابات، و كثّفت من عمليات التخريب، و استفزّت قوات الجيش و الشرطة و تصادمت معها، و قام المقاومون بدور بطولي طالَ بالخصوص المناطق الريفية و الجبال و الأماكن الوعرة، و تعاطف السكّان على مختلف طبقاتهم مع رجال المقاومة، و بذلك دخلت البلاد في ربع الساعة الأخير من «حرب الاستنزاف» التي شنّها شعبُها ضدَّ المستعمر.

في خضمِّ هذه الأحداث، و بينما كان المُنتظم الأُممي بصدد دراسة المسألة التونسية، اغتالت منظّمة «اليد الحمراء» الإرهابية الفرنسية، المتكوِّنة أساسا من عناصر تنتمي إلى جهاز البوليس [656]، الزعيم النقابي فرحات حشّاد و هو على متن سيارته في الطريق ما بين تونس و ضاحية رادس، و ذلك يوم الجمعة 5 ديسمبر 1952، فبكاه جميع أفراد الشعب التونسي، و مثّلت وفاته إشارة أخرى لتفعيل المقاومة و لإعطاء دفع من أجل توحيد الصفوف للتصدِّي لغطرسة القوة الحامية و ممارساتها، كما أعطت حجمًا آخر لوضع البلاد من خلال تدويل «القضية التونسية». و لعلّ اغتيال فرحات حشاد كان مُنتظرا منذ مدّة غير بعيدة، ذلك أنَّ هذا الزعيم «**لعب دورًا أساسيا في حمل الباي على التريُّث و تكوين لجنة من أربعين شخصية** (للردِّ على مقترحات المقيم العام de Hauteclocque السالفة الذكر)، **فأربك المتفوِّقين الفرنسيين و سلطة الحماية، التي اعتبرته العدو الألد و الأكثر صلابة و المُحرز على مساندة دولية واسعة**» [657].

مباشرة إثر اغتيال المسؤول الأوَّل على المنظّمة الشغيلة، خلفه على رأسها الأديب الفيلسوف و المربِّي الشهير، محمود المسعدي، الذي لم يسلم هو الآخر من سياسة القمع التي انتهجها المقيم

---

[656] ورد في الموقع الإلكتروني Wikipédia.org /wiki /La_Main_rouge التعريف التالي بمنظّمة «اليد الحمراء» :

La Main Rouge est le nom d'une organisation armée française obscure opérant dans les années 1950, d'abord en Afrique française du Nord, puis en Europe. Sans doute liée aux services secrets français, le «Service de Documentation Extérieure et de Contre-Espionnage», SDECE, la Main Rouge aurait été le nom d'une organisation ayant commis des meurtres et des attentats, aussi bien en Europe qu'en Afrique du Nord, contre des militants de l'indépendance du Maroc, de l'Algérie et de la Tunisie. Il est toutefois possible qu'il y ait eu en réalité deux organisations : la première créée par des colons radicaux, la seconde constituant une récupération par le SDECE de cette «couverture» pour mener des homicides ciblés sur les indépendantistes. D'après Antoine Méléro, ancien membre de la Main Rouge, l'organisation aurait commis une quarantaine d'attentats en Tunisie.

و يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

La Main Rouge, une organisation terroriste des ultrats-coloniaux, en vérité jouissant de la complicité avérée de la police et de la couverture directe de la Résidence.

[657] عبد السلام بن حميدة في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

العام، إذ تمَّ إيقافه رفقة عدد من المسؤولين النقابيين، ثمَّ واصلت السلطة الحامية سياستها التعسُّفية، فتظاهرت بالقيام بإصلاحات تتمثَّل في تنظيم انتخابات لمجالس البلديات، غير أنَّ الأمين باي رفضها، بل إنَّه زاد على ذلك بأن أكَّد على «**ضرورة تكوين وزارة جديدة، أي إبعاد حكومة صلاح الدين البكّوش التي فرضتها الإقامة العامّة، فشدَّدَ عليه المقيم العام الضغط، بتواطؤ مع البكّوش، فتراجع عن موقفه الصّامد و أمضى المرسومين المُتضمِّنين الإصلاحات المذكورة، و كان المُقيم العام يعتقد أنَّ استسلام الباي سيصدع الجبهة الوطنية**» [658]. لكن ما حدث كان العكس، إذ قاطع الحزب و المنظمات المُنتمية إلى هذه الجبهة الانتخابات المُقرَّرة، و فشل المقيم العام في إثناء بعض الوجوه الذين اعتبرهم «معتدلين» عن مُساندتهم لهذا الحراك الوطني، كما فشل في إيجاد العدد الكافي من المُترشِّحين، بل إنَّ بعضهم تمَّ اغتيالهم من قِبل المقاومين، و من ناحيته، عبَّر الزعيم الحبيب بورقيبة، و هو في المنفى، عن حزنه و خجله من انصياع الباي لمشيئة القوة الحامية و طلب منه الثبات على موقف وطني صادق، و دعا المناضلين إلى الاستعداد لدخول «ربُع الساعة الأخير».

ظهر إذن للعيان أنَّ سياسة de Hauteclocque تردَّت في مأزق، ما أجبر الحكومة الفرنسية في بداية سبتمبر 1953 على تعويضه بـ Pierre Voizard، صاحب التجربة الثرية في تونس نفسها [659] و في المغرب و Monaco. غير أنَّ هذا التغيير لم يكُن مستحبًّا في نظر بعض المسؤولين الفرنسيين، من ذلك أنَّ François Mitterrand، الوزير في حكومة الجمهورية الرابعة آنذاك، استقال من منصبه احتجاجًا على هذا التعيين، بتعلَّة أنَّ معالجة القضية التونسية لا يُمكن أن تتمَّ حسب رأيه عبر تغيير الأشخاص بقدر ما يجب أن تمُرَّ عبر تغيير السياسات و الأساليب [660]. و مهما يكن من أمر، فإنَّ Voizard دخل تونس و في قرارة نفسه رغبة ظاهرية في إضفاء شيءٍ من الانفراج في التعامل مع الملفِّ التونسي، و ذلك بإقرار جملة من الإصلاحات الهدف منها «**تحسين الجو، و إعادة العلاقات الودِّية بين البلاط و الإقامة العامّة**» [661]، و محاولة التوفيق بين متطلَّبات حماية أفراد الجالية الفرنسية المقيمة بتونس و مصالحها، من ناحية، و ضرورة استرضاء التونسيين من خلال منحهم أكثر «استقلالية» لتسيير شؤونهم، من ناحية أخرى. في ذات الإطار، عمل المقيم العام الجديد منذ الأيَّام الأولى من مباشرته لمهامِّه على التظاهر بالمودَّة و الاحترام تُجاه باي البلاد، و كذا فعل مع رجال النخبة و الأعيان و الوجهاء، و ذلك بُغية استقطابهم لبلوغ الأهداف التي أتى من أجلها، كما أذن بإطلاق سراح العديدِ من القادة و المناضلين المنفيين أو المعتقلين، منهم المنجي سليم و الصادق المقدِّم و الحبيب الشطِّي. ثمَّ «قرَّرَ» في 2 مارس 1954، و من منطلق يقينه

---

[658] خليفة الشاطر في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[659] شغل Pierre Voizard خطة رئيس الديوان المدني (Chef de cabinet civil) لسلفه Lucien Saint الذي كان مقيما عامًّا بتونس من جانفي 1921 إلى جانفي 1929.

[660] من أسباب استقالة François Mitterrand كذلك ما أورده خليفة الشاطر في «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث» من أنَّه احتجَّ على إقدام الحكومة الفرنسية على عزل سلطان المغرب و نفيه هو و نجليه.

[661] خليفة الشاطر في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

بفشل مهمّة صلاح الدين البكوش، الوزير الأكبر غير المحبوب، استصدارَ أمرٍ من محمد الأمين باي يقضي بحلّ حكومة صلاح الدين البكّوش و تعيين محمد الصالح مزالي مكانه.

وافقت الحكومة الجديدة، بعد يومين من تكوينها، على إصلاحات Voizard، و هي إصلاحات اعتبرها الحزب و أغلب القوى الحيّة بالبلاد «**جزئيّة، سطحيّة، لا تُغيِّر طبيعة نظام الحماية و لا تستجيب للمطالب التونسية**» [662]، و عبّر بورقيبة من ناحيته عن موقفه عبر رسالة وجّهها من منفاه إلى مجلة L'Express الفرنسية و نُشرت في عددها المؤرّخ في 29 ماي 1954، فأعلن فيها أنّ الكفاحَ سيكون طويلا و شاقًا و أنّه لن يتوقّف، و أكّد أنّ الشعب سيخوض معركة التحرير إلى النهاية دون حقد و لا وهن، لا تحدوه سوى غريزة البقاء، و أنّ الأمن لن يستتب «**إلاّ إذا رجعت الحكومة الفرنسية إلى احترام المعاهدات و القانون الأخلاقي و تحَلّت بأقلّ ما يُمكن من النزاهة و العدالة في سياستها التونسية، لا قبل ذلك**» [663]. و في ذات الرسالة، بيّن بورقيبة أنّ فرنسا أصبحت في موقف حرج، و أنّ الشعب لن تتأثّر عزائمه و لن يتراجع عن كفاحه، لا بسبب استسلام الباي المُهَدَّد بالعزل و النفي و لا بسبب تخاذل رجلٍ مغامر، عديم الضمير، ليس له أن يتعذّر بجهله أو بالضغوطات المسلّطة عليه، و يعني الوزير الأكبر، محمد الصالح مزالي [664]. أضحى إذن موقف بورقيبة، و من ورائه هياكل حزبه و مناضليه و كافّة القوى الحيّة في البلاد، واضحا، و تأكّدت الإرادة على إنهاء سيطرة فرنسا و إخراجها من البلاد بجميع الوسائل، فتجنّد المقاومون و «الفلاّقة»، و نُظّمت حرب العصابات، و برز عدد من القادة الأشاوس تمكّنوا من حشد المجاهدين و المقاتلين في مختلف جهات البلاد، «**جلّهم من أبناء البوادي الفقراء و الأمّيين، و قِلّة من المُدُن، يتزعّمهم قياديون أمثال الأزهر الشرايطي (جهة قفصة خاصّة) و الطاهر لسود (جهة بني زيد ثم الهمامّة فأولاد عيّار و ماجر) و الساسي لسود (جهة قفصة ثمّ الكاف) و الطيّب الزلاّق (الشمال الغربي) و حسن بن عبد العزيز (جهة الساحل) و عبد اللطيف زهير (جنوب الساحل) و محجوب بن علي (جهة بنزرت و خمير) و العجيمي بن مبروك (جهة جلاص) و عمّار سلوغة(جهة الهمامّة) وبلقاسم البازمي (جهة الكاف) و هلال الفرشيشي (الشمال الشرقي) و مصباح الجربوع و أحمد لزرق (منطقة تطاوين و مدنين)**، فانتظمت المقاومة المسلحة **ضمن مجموعات صغيرة مستقلّة متكوّنة من أفراد إلى بعض العشرات**» [665] بالجبال و المناطق الوعرة، و تولّى المقاومون و المناضلون تفجير القنابل المحلية الصُّنع في عددٍ من المُدُن، و أُنهك الجيش الفرنسي و أصاب الرُّعب و الخوف المستعمرين و أتباعهم، و في المقابل واصلت القُوى الاستعمارية و التنظيمات الإرهابية سلسلة جرائمها، فاغتالت في 13 سبتمبر 1953

[662] خليفة الشاطر في المُؤلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[663] أورد أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر» نصّ الرسالة المذكورة مترجما.

[664] أورد أحمد القصّاب في كتابه Histoire de la Tunisie, l'époque contemporaine نصّ الرسالة بالفرنسية، و فيه :
Rien ne pourra le décourager (le peuple) ou le détourner de cette lutte sacrée, ni la défaillance d'un bey intimidé par la menace de la déposition et de l'exil, ni la défection d'un aventurier sans scrupules qui n'a même pas l'excuse de l'ignorance ou de la contrainte.

[665] عميرة عليّة الصغير في المُؤلَّف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية».

الهادي شاكر، رئيس مؤتمر الحزب المنعقد في 18 جانفي 1952، ثمّ الأخوَين الطّاهر و علي حفُّوز في 24 ماي 1954 و الدكتور عبد الرحمن مامي في 13 جويلية 1954.

تزامن الوضع الذي عاشته تونس في هذه الفترة مع حدث هامٍّ ستكون له انعكاساته على مستقبل العديد من البلدان المحميَّة أو المستعمَرة من قبلِ فرنسا، و هو الهزيمة التي مُني بها في 7 ماي 1954 الجيش الفرنسي في معركة Dien Bien Phu بالهند الصينية بعد حرب دامت سبع سنوات ضدَّ الـ Vietminh، المنظمة السياسية و العسكرية الفياتنامية، بقيادة القائد العسكري الشهير، الجنرال Giap [666]، و انتهت بمقتل ما يزيد على عشرة آلاف من الجنود الفرنسيين، و تسبَّبت في إنهاء الوجود الفرنسي في منطقة الهند الصينية بأكملها، و أعطت إشارة الانطلاق لتحرير شعوب شمال إفريقيا [667]. و قد تبعت هذه الهزيمة أزمة سياسية حادَّة في فرنسا أدَّت إلى سحب الثقة من حكومة Joseph Laniel و إلى تعيين الزَّعيم الراديكالي Pierre Mendès France خلفا له. و هذا الزعيم القريب من De Gaulle و من الاشتراكيين في ذات الوقت، يُعتبر المسؤول الفرنسي الأوَّل الذي فتح الباب على مصراعيه لمنح الحرِّية للشعوب المحمية و المستعمَرة من قبل فرنسا، ذلك أنَّه عقد العزم منذ تولِّيه رئاسة الحكومة على تأمين مسار البلدان المغاربية نحو الانعتاق بعد إنهاء ملفِّ الهند الصينية. تنفيذًا لمخطَّطه هذا، و بخصوص ملفِّ تونس بالذَّات، جاء في خطابه أمام مجلس النواب الفرنسي ليلة تنصيبه على رأس الحكومة أنَّه قَرَّرَ اعتماد استراتيجية ترتكز على ثلاث نقاط، هي (1) إعادة الهيبة لسلطة الباي و (2) فتح حوار مع الحزب الحر الدستوري الجديد و (3) الاعتماد على الجيش، و أعلن بكامل الصراحة و الوضوح أنَّه يعتزم الإيفاء بتعهُّدات بلاده إزاء الشعب التونسي[668] لمنحه حقَّ تسيير شؤونه بنفسه [669]. و طبيعيٌّ أن لا تروق هذه التصريحات للغُلاة و المتشدِّدين من أفراد الجالية الفرنسية، كما أنَّه من الطبيعي أن تلقى في المقابل الاستحسان و الترحاب من قِبل التونسيين على مختلف أصنافهم و اتّجاهاتهم، و في مقدّمتهم الحبيب بورقيبة، الذي تربطه به و بأحد أبرز قياديي التيَّار الاشتراكي، Alain Savary، علاقات ودِّية قديمة.

---

[666] الجنرال Vo Nguyen Giap هو العسكري الوحيد في العالم الذي تغلَّب بالتوالي على الجيشين الفرنسي و الأمريكي.

[667] ورد في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرَّابع :

La victoire du Vietnam a déterminé la décolonisation accélérée de l'empire français, d'abord en Afrique du Nord.

[668] و الشعب المغربي كذلك.

[669] صرَّح Mendès France في خطابه أمام مجلس النواب الفرنسي (المصدر : الموقع الإلكتروني assemblee-nationale.fr) :

Le Maroc et la Tunisie auxquels la France a ouvert les voies du progrès économique, social et politique, ne doivent pas devenir sur les flancs de nos départements algériens des foyers d'insécurité et d'agitation ; cela, je ne l'admettrai jamais. Mais j'ajoute avec la même netteté que je ne tolérerai pas non plus d'hésitations ou de réticences dans la réalisation des promesses que nous avons faites à des populations qui ont eu foi en nous. Nous leur avons promis de les mettre en état de gérer elles-mêmes leurs propres affaires. Nous tiendrons cette promesse et nous sommes prêts dans cette perspective à reprendre des dialogues, malheureusement interrompus.

بعد أقلّ من أسبوعين من خطاب رئيس الحكومة الفرنسية أمام مجلس النواب، صادق مجلس الوزراء الفرنسي، المنعقد في 30 جويلية 1954، على مبدإ منح تونس استقلالها الداخلي، و من الغد، السبت 31 جويلية 1954، تحوّل Pierre Mendès France بنفسه إلى تونس في زيارة فُجئية و سرّية رفقة الجنرال Juin، الذي أصبح وقتئذ قائدًا أعلى لقوّات الحلف الأطلسي في المنطقة الشرقية الوسطى بأوروبا و أحد «الأنصار الجُدُد» للسياسة التحرُّرية لرئيس الحكومة الفرنسية، و رفقة كاتب الدولة المُكلّف بالشؤون التونسية و المغربية، Christian Fouchet، للإعلان عن منح تونس استقلالها الدّاخلي. و بعد ساعتين من وصوله إلى مطار العوينة، توجّه Mendès France إلى قصر الباي محفوفا بمرافقَيْه القادمَيْن معه من باريس و بالمقيم العام الجديد، Pierre Boyer de Latour Dumoulin، الذي عُيّن في هذا المنصب قبل يوم من ذلك. و خلال لقائه بمحمد الأمين باي، ألقى Mendès France كلمة جاء فيها بالخصوص أنّ حكومة فرنسا تعترف بـ «استقلال تونس الداخلي» و تُعلنه دون خلفيات أو تحفُّظات، و تُؤكِّدُ حرصها على تحقيقه من حيث المبدأ و تكريسه على أرض الواقع بنجاح. و بعد أن أقرّ بأنّ الشعب التونسي قد بلغ درجة من التطوُّر تبعث على الابتهاج و بأنّ النخبة التونسية قد أصبحت قادرة على تسيير شؤون البلاد بنجاح، أعلن عن استعداد حكومته لإحالة صلاحيات ممارسة السلطة الداخلية لشخصيات و مؤسسات تونسية، و أكّد نيّة حكومته إقامةَ علاقات من نوع جديد بين البلدين في إطار «الاستقلال الداخلي»، و اقترح على الباي تكوين حكومة جديدة تتولّى إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتحديد «حقوق» هذا الطرف و ذاك[670]. و بعد أقلّ من أسبوع من هذه الزيارة التاريخية، و عمَلاً بـ «نصيحة» الحكومة الفرنسية، كلّف محمد الأمين باي أحد كبار رجال الأعمال من أبناء العائلات التونسية العريقة، الطّاهر بن عمّار، رئيس الغرفة الفلاحية التونسية، بتشكيل حكومة ستكون مهمّتها الأولى التفاوض مع الطرف الفرنسي لوضع أسس نظام «الاستقلال الدّاخلي» للبلاد و الإعداد للمراحل القادمة، فتلقّت مختلف القوى الحيّة في تونس نبأ تعيينها بأريحية و استبشار، و عبّرت قيادة الحزب عن مباركتها لهذا الاختيار و استعدادها للتعامل مع الوزير الأكبر الجديد لتحقيق هذه المرحلة الأساسية في مسيرة تونس نحو الاستقلال التام[671]. غير أنّ تصاعد تحرُّكات المقاومين المعروفين بـ «الفلاّقة»، و خاصّة بمناسبة اندلاع ثورة

---

[670] يورد Ch. A. JULIEN في Et la Tunisie devint indépendante نصّ الكلمة و فيها :

«L'autonomie interne de l'Etat tunisien est reconnue et proclamée sans arrière-pensée par le gouvernement français, qui entend tout à la fois l'affirmer dans son principe et lui permettre dans l'action la consécration du succès. Dès maintenant, et si tel est votre désir, un nouveau gouvernement peut être constitué qui, outre la gestion des affaires de la Régence sera chargé de négocier en votre nom avec le gouvernement français les conventions destinées à fixer clairement le droits des uns et des autres».

[671] تشكّلت الحكومة في بداية أوت 1954 و ضمّت أربعة من «مستقلّين» (الطاهر بن عمّار، وزيرا أول، و العزيز الجلّولي، وزير دولة، و الدكتور الطاهر الزاوش، وزيرا للصحة العمومية، و علي بلحاج، وزيرا للفلاحة) و أربعة «دستوريين جُدُد» (المنجي سليم، وزيرا للداخلية، و محمد المصمودي، وزير دولة مندوبا لدى فرنسا، و الهادي نويرة، وزيرا للتجارة، و الصادق المقدّم، وزيرا للعدل)، و ضابطا يشغل خطّة قايد (نصر بن سعيد)، وزيرا للتهيئة العمرانية و السكن، و اشتراكيا نقابيا (الشاذلي ارْحَيِّم)، وزيرا للشغل، و المقيمَ العام، Boyer de Latour، وزيرا للشؤون الخارجية، و أربعة مديرين فرنسيين لقطاعات المالية و التعليم و الأشغال العامّة و البريد. (أورده الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution).

الشعب الجزائري المجاور في غرّة نوفمبر 1954، شكّلت مصدر قلق لدى الحكومة الفرنسية و عائقا لانطلاق المفاوضات. و أمام هذا الوضع، عبّر المقيم العام de Latour عن عزمه الامتناع عن إمضاء أيّ اتّفاق مع الجانب التونسي طالما لم يتمّ وضعُ حدٍّ نهائيٍّ و باتٍّ لما أسماه أعمال الشغب التي تقوم بها هذه المجموعات المسلّحة، و وافقته حكومة Mendès France على ذلك، فوجد الزعيم الحبيب بورقيبة نفسه في وضعية حرجة للغاية، ذلك أنّه، من ناحية، بقيَ مُتشبّثا برأيه تُجاه حكومة Mendès France التي منحها و لا يزال يمنحها ثقته لإتمام التمَشّي المُتّفق عليه و المؤدّي على مراحل إلى الاستقلال التام، و من ناحية أخرى، وجد نفسه أمام خيارين كلاهما خطير، فإمّا أنْ يرفض طلب الجانب الفرنسي نزعَ سلاح الفلاّقة، ما يعني إعطاء السلطة المستعمرة ذريعةً لتعطيل المفاوضات و ربّما حتّى للتراجع عن مسار الاستقلال، أو أنْ يقبلَ الطلب و يأذن للـ «الفلاّقة» بتسليم أسلحتهم، ما يجعله يُقدم على مغامرة مجهولة المصير و يضع نفسَه و البلادَ في وضعية حرجة في حالة ما إذا غدرت به فرنسا و غيّرت بشكلٍ مفاجئٍ موقفها. و دون تردُّد، اختاربورقيبة المُغامرة و الجُرأة و راهن على ثقته في Mendès France، كما راهنَ على رصيد التقدير الذي يكنُّه له المُقاومون و الفلاّقة، «**فوضعَ كُلَّ ثقل هيبتِه و نفوذِه في الميزان و دعا المقاومين المُسلّحين إلى إيقاف القِتال و تسليم أسلحتهم، و تعهّدت فرنسا من جهتها بمنحهم الأمان. و لقد لبّى المقاومون النداء في الحين، و أخذت اللجان المختلفة تجوب البلاد لتطبيق أمر توقيف القتال**» [672]، و انطلقت العملية في 20 نوفمبر 1954 و حُدِّدَ آخر أجل للانتهاء منها ليوم 9 ديسمبر، فـ «**قدّم في الأجل المُحدّد 2713 مقاومًا أنفُسهم و أسلحتهم لتلك اللجان (المكوّنة من شخصيات وطنية و ضبّاط من الجيش الفرنسي)، ما عدا قلّة على رأسها الطاهر لسود**» [673].

لم تكُن هذه «المُغامرة»، رغم جسامتها و أبعادها، كافية للتعجيل بإتمام مسار المفاوضات، ذلك أنّ مسألة حقوق الفرنسيين المقيمين بتونس خلقت إشكالا على الساحة السياسية الفرنسية سُرعان ما تحوّل إلى صدام حادٍّ بين رئيس الحكومة الفرنسية و العديد من التيّارات داخل مجلس النواب الفرنسي، و بخاصّةٍ نواب اليمين، فاتُّهم Pierre Mendès France بالتقصير و بالتسبُّب في التفويت في مستعمرات فرنسا بمنطقة المغرب العربي على غرار ما جرى في الهند الصينية، و اشتدّت الأزمة و ازدادت تفاقما بسبب اختلافات أخرى بين الأطياف السياسية الفرنسية حول مواضيع تهمُّ السياسة الداخلية، فنتج عن ذلك أن أطيح بحكومة Mendès France في 5 فيفري 1955، و حلَّ محلّه Edgar Faure من الحزب الراديكالي الاشتراكي بعد ثلاثة أسابيع من المشاورات السياسية (23 فيفري 1955).

---

[672] أورده أحمد القصّاب في كتابه «تاريخ تونس المعاصر». و من ناحيته، يقول الحبيب بولعراس في كتابه Histoire de la Tunisie, : les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution

Près de 2.400 combattants remirent 1.862 armes à 44 envoyés tunisiens et français dûment mandatés.

[673] عميرة عليّة الصغير في المُؤَلف الجماعي «موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية». بخصوص هذه المسألة، ورد في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

Le bilan s'établit à 2.719 Fellagas ayant rendu des armes et 2.144 armes recueillies, dont 1.740 en bon état de fonctionnement.

مباشرة إثر ارتقائه إلى مسؤولياته الجديدة، انكبَّ Edgar Faure على الملفّ التونسي، فدعا الزعيم الحبيب بورقيبة، المُبعد بجزيرة Groix، إلى ملاقاته بباريس يوم 21 أفريل 1955. و فعلاً جرت المقابلة و استُؤنفت إثرها المفاوضات بنسق حثيث و سريع، و انتهت إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات (conventions) و من البروتوكولات المُلحقة (protocoles annexes) [674] استعادت بمقتضاها الدولة التونسية جميع مقوِّمات سيادتها الدّاخلية مع ضمان بعض الحقوق لأبناء الجالية الفرنسية، و خاصّة منهم أصحاب الوظائف الإدارية، و تأكيد صفة الامتياز لملف العلاقات الاقتصادية و الثقافية بين البلدين، مع استثناء الأمن الداخلي و الخارجي و العلاقات الدبلوماسية. و بهذا الإنجاز الذي انتظره الشعب منذ السنوات الأولى من انطلاق الحركة التحريرية بُعيد انتصاب الحماية، شعُر أبناء تونس على اختلاف أطيافهم و مستوياتهم بفرحة عارمة و بغبطة كبيرة، فخرجوا في أعداد مُنقطعة النظير لاستقبال زعيمِهم و مُنقذهم الحبيب بورقيبة يومَ عودتِه إلى أرض الوطن (غرَّة جوان 1955) للتعبيرِ عن فرحتهم و فخرهم بهذا «النصر» [675]، و تجمهروا للقائه ساعة نزوله من الباخرة التي أقلّته إلى ميناء حلق الوادي، كما اصطفُّوا على طول الطريق المؤدِّية إلى العاصمة، و رافقوه إلى مقرِّ سُكناه ببطحاء معقل الزعيم، غير بعيدٍ عن باب سيدي عبد الله بالعاصمة. و قد حرص بورقيبة، و هو في طريقه إلى العاصمة، على التوقّف في قرطاج لتحية عاهل البلاد، محمد الأمين باي.

غير أنَّ الفرحة العارمة التي عاشها الشعب بجميع شرائحه و جهاته و مستوياته في هذا اليوم المشهود، «يوم النصر»، لم تكن كافية لحجب الأزمة الحادَّة التي برزت ملامحُها منذ مُدَّة داخل قيادة الحزب بين الشق القابلِ بالاستقلال الداخلي كحلٍّ مرحلي بقيادة الزعيمِ الحبيب بورقيبة، و الشقِّ الرّافض لهذا «الحل المنقوص» و المُطالب بالاستقلال التام، و إلاَّ فمواصلة الكفاح المُسلَّح، بقيادة الزعيم صالح بنِ يوسف [676]، و هي أزمة استفحلت و ازدادت حدَّةً بسبب المُستجدّات التي حدثت في ملفِّ استقلال المملكة المغربية، ذلك أنَّ فرنسا قبلت طَلبات الملك محمد الخامس، و هو في المنفى، فوافقت على منح المغرب الاستقلال «التام» دون قيدٍ أو شرط و لم تُفكِّر البتَّةَ في اعتماد المقاربة نفسها التي اعتمدتها مع تونس، أي المرور بمرحلة «الاستقلال الداخلي» قبل الوصول إلى «الاستقلال التام». و طبيعي أن يُثير هذا الأمر حفيظة الزعيم صالح بن يوسف و مناصريه و أن يُعمِّق الهوَّةَ بين الشقَّيْن الدستوريَيْن المتنازعَيْن [677]. و ابتداءً من هذا

[674] أمضى الاتّفاقيات من الجانب الفرنسي Edgar Faure، رئيس الحكومة، و Pierre July، وزير الشؤون المغربية و التونسية، و من الجانب التونسي الطاهر بن عمّار، الوزير الأوّل، و المنجي سليم، وزير الداخلية.

[675] أصبح يوم 1 جوان عيدًا من الأعياد الوطنية منذ سنة 1956 و سُمّي «عيد النصر»، ثمَّ أُبطل الاحتفال به سنة 1988.

[676] ورد في المؤَلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الرّابع :

Salah Ben Youssef, à partir de Genève, lance le 31 décembre (1954) une mise en garde contre le principe même de l'autonomie interne qui, dit-il, «consacrerait le statu quo et ferait de nous les gestionnaires du régime colonialiste en Tunisie».

[677] يقول الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire :

J'ai entendu de mes propres oreilles en 1955 ce que Salah Ben Youssef disait à Habib Cheikhrouhou, le patron de presse : "ce pays est trop étroit pour nous deux, il n'y a de place que pour un seul : ou c'est moi ou c'est lui !".

التاريخ ستندلعُ في تونس أزمة ستكون لها في أمد قصير، و حتّى إلى ما بعد حصول البلاد على الاستقلال التام، تبعات أليمة و دامية، و ستُعتَبَرُ في نظر الكثيرين من المناضلين و الملاحظين و الدّارسين، نقطَةً سوداءَ تُستذكر من حين إلى آخر فتُعكِّرُ صفو الفرحة بالاستقلال و تُعيدُ إلى الذّاكرة الوطنية الفتَنَ و الضغائن و الآلام التي أحدثتها، فبقيت هذه «الفتنة» [678] حيَّةً في الأذهان، و ذَكّرت الجميعَ بما حدثَ منذ أكثر من قرنين عندما انشطرت البلاد إلى شقّين متنازعين، باشية و حسينية، بعد هزيمة حسين بن علي أمام ابن أخيه علي باشا في سبتمبر 1735.

عبَّر الأمين العام للحزب، صالح بن يوسف، عن رفضه المُطلق لما تمَّ الاتّفاق بشأنه مع فرنسا [679]، و أعلن عدم قبوله شكلاً و مضموناً للاستقلال الداخلي باعتباره غير كافٍ لإرجاع السيادة للشعب، و نادى بمواصلة الكفاح إلى غاية حصول مجموعة البلدان المغاربيّة على استقلالها التام. و في سياق معارضته، اتّهم صالح بن يوسف رئيسَ الحزب، الحبيب بورقيبة، بالخيانة، و حاول استغلال العاطفة العربية و الإسلامية المتجذّرة في البلاد لنعت «خصمه» بالإلحاد و الكفر و بالعمالة مع العدو الغربي و معاداة العروبة و الإسلام، كما سعى إلى تأليب الرأي العام ضدَّه، و عبَّأ المناصرين و الأتباع لمعاضدته و اختارهم من بين أبناء الشعب، و كذلك من بين الأعيان و الوجهاء [680]. و عندما شعُر بورقيبة بخطورة الوضع و خشي أن يتكاثر الأنصار حول مُنافسه، دعا قيادة الحزب و هياكله و مناضليه إلى عقد مؤتمر استثنائي لـ «تحكيم القاعدة» الدستورية و الشَّعْب في الخلاف القائم، و اختار مدينة صفاقس لاحتضان المؤتمر [681] ليقينه بأنَّ المنظّمة الشغيلة، التي لها وجود مُتميِّز في هذه المدينة بالذّات، ستقف إلى جانبه و ستُرجِّح الكفَّة لفائدته. انطلقت فعاليات المؤتمر يوم 15 نوفمبر 1955 دون حضور الأمين العام، صالح بن يوسف، الذي اختار عدم المشاركة و دعا أنصاره إلى الإصرار على رفض المقاربة البورقيبية بخصوص ملف الاستقلال، و عزَّز المؤتمر موقفَ بورقيبة و أعلن عن إقصاء صالح بن يوسف من حظيرة الحزب. و قد كاد الوضع في البلاد أن يزدادَ تأزُّما في تلك الفترة حين استأنف بعض

---

[678] أطلق أنصار بورقيبة على الخلاف بين الزعيمين الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف مُسمَّى «الفتنة اليوسفية».

[679] تعود جذور الخلاف بين الزعيمين إلى أواسط الأربعينات، ذلك أنَّ الحبيب بورقيبة كان يعتقدُ دائما بأنَّ مبادرته بإنشاء ما اصطُلح على تسمِّيته «الجبهة الوطنية» سنة 1945، التي طالبت في مرحلة أولى بمنح تونس «الحُكم الذّاتي» ثمَّ اكتفت بمطالب إصلاحية «في إطار الحماية» للوصول مرحليا إلى الاستقلال التام، هي أفضلُ ممَّا أتى به مؤتمر ليلة القدر سنة 1946 الذي فرض خلاله صالح بن يوسف وجهة نظره المُتمثّلة أساسا في المُطالبة صراحة و علنًا بالاستقلال التام، فأثار حفيظة سلطات الحماية التي ردَّت الفعل بعنف و أوقفت أشغال المؤتمر، فكادت المسيرة نحو الانعتاق أن تتعطّل.

[680] نَشَرَ البشير بن يحمد في مجلّة Jeune Afrique عدد 2879 / مارس 2016 صورةً (fac-similé) لرسالة وجَّهها صالح بن يوسف من طرابلس مؤرَّخة في 9 أفريل 1956، بصفته القائد الأعلى لما أسماه «جيش التحرير الوطني التونسي، إلى المقاوم علي مدور يخاطبُه فيها بالـ «المجاهد» و يُعلمه بتعيينه قائدًا على جنود تطاوين و بتعيين عددٍ من القادة على مناطق أخرى بالجنوب التونسي. و يُستفاد من هذه الرسالة أنّه كان يعتزم إصدارَ تعليماته لعدد من المقاومين المتعاطفين معه بالاستعداد للمشاركة في الهجوم العام الذي قد يكون قرَّرَ شنَّه في وقت قريب. و يقول البشير بن يحمد :

(Salah Ben Youssef) allait brandir l'étendard de la révolte et tenter, à partir de la Libye, de conquérir le sud de la Tunisie à la tête d'une «Armée de Libération de la Tunisie» qu'il avait constituée avec l'argent des services spéciaux égyptiens.

[681] يُسمِّي مؤلّفو Histoire Générale de la Tunisie, L'Epoque Contemporaine هذا المؤتمر «Congrès arbitral».

«الفلاّقة» تحرُّكاتهم و أعمالهم و حين سعى صالح بن يوسف، دون أن يصلَ إلى مبتغاه، إلى حمل حكومة الطاهر بن عمّار [682] على اعتباره المُخاطب الوحيد لها في ما تبقّى من المسار.

انقسم الدستوريون، و التونسيون عموما، منذ أواخر 1955 إلى شقّين مُتناحرين - بأعداد و أحجام غير مُتساوية لا محالة - و هما شق البورقيبيين و شق اليوسفيين، و تطوّر الخلاف إلى شبه حرب أهلية تعاطى خلالها الطرفان ممارسات خارجة عن الأعراف و القوانين (عُنف، ترهيب، خطف، تصفيات جسدية)، فوَلّدت هذه الأحداث المؤسفة انشقاقات عميقة في صفوف المناضلين و صلب الحزب و المنظّمات الوطنية، و وجدَ الكثيرون من المسؤولين، حتّى في أعلى المستويات، أنفسهم أمام خيارات مُرَّة، من ذلك أنّ محمد الأمين باي نفسه، الذي كان على اتّصال دائم بالحزب، قد اختارَ على ما يبدو - كما اختارَ ابنُه الشاذلي باي - صفَّ الأمين العام، الزعيم صالح بن يوسف. و في هذا الصدد، يعتقد بعض المؤرِّخين أن هذا الخطأ الاستراتيجي الذي صدر عنه قد عُدَّ من جملة الأسباب التي ستكون وراء تغيير نظام الحكم في تونس بعد حصولها على الاستقلال، أي في 25 جويلية 1957 [683]، كما سيأتي بيانُه.

بالرغم من هذا المناخ السياسي «الدستوري» القاتم، انطلقت أواخر فيفري 1956 المفاوضات بين فرنسا و تونس في باريس بالذات بهدف البحث عن أفضل السُّبل للوصول إلى استقلال البلاد التام، و ترأس الوفدَ التونسي الوزير الأكبر الطاهر بن عمّار، محفوفا بعدد من كبار أعضاده، منهم الباهي الأدغم، نائبُه، و المنجي سليم، أحد أكبر المقرَّبين من بورقيبة و المتحمِّل لحقيبة وزارة الداخلية، و محمد المصمودي، وزير الاقتصاد الوطني. غير أنّ هذه المفاوضات كادت أن تتوقّف من جديد بسبب جُملة من الأحداث، منها بالخصوص تطوُر الموقف الفرنسي بعد أيّام قليلة من سقوط حكومة Edgar Faure و ارتقاء Guy Mollet المنتمي إلى اليسار العُمّالي (Section Française de la SFIO) إلى رئاسة الحكومة، ذلك أنّ رئيس الوزراء الجديد رفض الحديث عن إلغاء معاهدة الحماية و تشبَّث بمبدإ «ترابط المصالح» بين البلدين قبل الحديث عن «الاستقلال» (l'Interdépendance avant l'Indépendance). و من الأحداث التي عطّلت سير المفاوضات كذلك تواصل تحرُّكات الاستعماريين الفرنسيين المُقيمين بتونس و استمرار عملياتهم الإرهابية ضدَّ السُكّان، و في ذات الوقت ظهورُ بعض جيوب للمقاومة داخل البلاد كان ينشُط فيها عددٌ من «الفلاّقة» من أنصار الزعيم صالح بن يوسف. و أمام خطر فشلِ الحوار و المفاوضات بين الجانبين، تحرَّك الزعيم الحبيب بورقيبة، مُستغلاً المكانة التي أصبح يحتلُها لدى

---

[682] شُكِّلت حكومة الطاهر بن عمّار الثانية في 17 سبتمبر 1955 و ضمَّت إلى جانبه أحد عشر وزيرا، سبعة منهم من «الدستوريين»، ثُمَّ ألحق بها في فيفري 1956 الباهي الأدغم في خطّة نائب الوزير الأول، على أنّ قطاعات الدفاع و الخارجية و الأمن قد بقيت بيد مديرين فرنسيين طبقا لما جاء في اتّفاقيات 3 جوان 1955، فيما أصبح المقيم العام «مندوبا ساميا لفرنسا لدى الحكومة التونسية» (Haut Commissaire de France en Tunisie).

[683] يقول محمد العزيز ابن عاشور في تقديمه لكتاب مجهول المؤلف عنوانه La cour du Bey de Tunis :

Malheureusement pour eux, leur allié sortit vaincu de son affrontement avec Bourguiba. Leur alliance avec le rival du "Combattant Supprême" ne joua pas peu dans la suite des évènements, c'est-à-dire l'abolition pure et simple de la monarchie.

الرأي العام الدّاخلي بعد تغلّبه على خصمه صالح بن يوسف، الذي اضطرّ إلى الهرب إلى خارج البلاد [684]، و التفاف أغلبية الأعيان و الوجهاء و أفراد الشعب حول نظرته المبنية على «سياسة المراحل» و مبدإ «خُذْ و طالِبْ»، و مُستغلاّ كذلك تطوُّر الأوضاع في المنطقة المغاربية (حُصول المغرب الأقصى على استقلاله في 2 مارس 1956 و تصاعد الحرب التحريرية في الجزائر) [685]، لمزيد الضغط على فرنسا لجعلها تُسرع في نسق المفاوضات، فكلّف في خطوة أولى عضُده الأيمن الباهي الأدغم بالاجتماع بصديقه Alain Savary، كاتب الدولة في الحكومة الفرنسية المُكلّف آنذاك بالشؤون التونسية و المغربية، لمحاولة الحصول على مساندته، ثمّ تحوّل إلى باريس في 6 مارس 1956 و تقابل مع رئيس الحكومة الجديد، لكنّه لم ينجح في البداية في إثنائه عن موقفه المُتصلّب، ثمّ، في مرحلة ثانية، وصَلَ إلى مُبتغاه بعد أن استعان بـ Christian Pineau، وزير الخارجية الفرنسي، فاستُؤنف المسار و تواصل على نسق مرضي و حصلت تونس على استقلالها التام يوم 20 مارس 1956 بمقتضى وثيقة بروتوكول أمضاها من الجانب التونسي الطاهر بن عمّار، الوزير الأكبر، و من الجانب الفرنسي Christian Pineau، وزير الشؤون الخارجية. و قد بيّن هذا التطوّر الإيجابي للأحداث بأنّ النهج الذي اختاره بورقيبة للحصول على استقلال تونس على مرحلتين كان نهجا صائبا، لأنّه اتّسم بالواقعية و الاعتدال و كان ثمرة مجهودات جماعية شاركت في بذلها أمّةٌ بأكملها و قادتها ثُلّةٌ من السياسيين المُثقّفين المُتأصّلين في جذورهم العربية الإسلامية المغاربية، و المُتفتّحين في ذات الوقت على العالم الخارجي و على الحضارة الكونية.

لم يمض أسبوعٌ واحدٌ على حصول تونس على استقلالها، حتّى أصدر محمد الأمين باي أمرًا عليًّا يتضمّن الدعوة لانتخاب «مجلس قومي تأسيسي» [686] مُكلّف أساسا بصياغة دستور للبلاد، فانتظم الاستحقاق و انتُخب المجلس، فكانت تركيبته ذات لون واحد، إذ فازت قائمةُ «الجبهة الوطنية»، المتكوّنة من الحزب الحر الدستوري الجديد و المنظمات الوطنية المتحالفة معه (الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة و الاتحاد القومي للفلاحين) و عدد من المستقلين، بكلّ المقاعد، و عددُها ثمانية و تسعون. و في أوّل جلسة عقدها المجلس القومي التأسيسي [687] انتُخب الحبيب بورقيبة، رئيسُ «الجبهة الوطنية»، رئيسا له، و بعد أقلّ من أسبوع

---

[684] غادر صالح بن يوسف أرض الوطن أواخر جانفي 1956 خشية أن يتمّ إيقافه، و أقام بمصر حيث واصَلَ انتقاد خيار «الاستقلال الداخلي» و معارضته لسياسة خصمه الحبيب بورقيبة، و سيُغتال في مدينة فرانكفورت الألمانية خلال أوت 1961. يقول البشير بن يحمد في مجلة Jeune Afrique عدد 2879 (مارس 2016) :

N'ayant pas réussi à renverser le gouvernement de l'indépendance, Salah Ben Youssef tentera de faire assassiner Bourguiba et finira lui-même assassiné dans une chambre d'hôtel de Francfort par ceux-là mêmes qu'il avait commissionnés pour éliminer Bourguiba. Ce dernier et son ministre de l'intérieur, le regretté Taieb Mhiri, les avaient retournés contre lui.

[685] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :

Tous ces évènements ont interféré les uns avec les autres, que l'hitoriographie officielle de chacun des trois pays du Maghreb le veuille ou non !

[686] أُحدث «المجلس الوطني التأسيسي» بمقتضى الأمر العلي المؤرّخ في 29 ديسمبر 1955.

[687] حضر الجلسة الافتتاحية محمد الأمين باي و Roger Seydoux، المندوب السامي (Haut Commissaire) لفرنسا بتونس.

أصبح، وزيرًا أوّلَ، فتخلّى عن رئاسة المجلس القومي التأسيسي و انتُخب جلُّولي فارس رئيسا له مكانَه. مباشرةً إثر تعيينه وزيرا أكبرَ، شكّل بورقيبة أوّل حكومة وطنية لتسيير شؤون البلاد بعد تحريرها، و عيّن بها ستة عشر عضوا [688] اختارهم من بين المناضلين و أصحاب الكفاءات، ثمَّ شرع الجميع مباشرةً، تحت الرعاية «النظرية» لعاهل البلاد، في بناء أسس الدولة المستقلّة. و بالتوازي، انكبَّ المجلس القومي التأسيسي على إعداد مشروع دستور للبلاد، فأصدره بعد حوالي ثلاث سنوات و شهرين (1 جوان 1959) من المداولات و ضمَّنه المبادئ و الأحكام التي تُنظّم عمل السلطات الثلاث، التنفيذية و التشريعية و القضائية، و العلاقات بينها، و تضعُ أسس دولة متجذِّرة في أصالتها العربية و الإسلامية و الإفريقيَّة و المغاربية و المتوسِّطية، و مُتفتِّحة على العالم، فنصَّ الدستور على أنَّ «**تونس دولة حرَّة، مستقلَّة، ذات سيادة، الإسلام دينُها و العربية لُغتُها و الجمهورية نظامُها**»، و على أنَّ «**الشعب التونسي هو صاحب السيادة**»، و بذلك كرَّس الآمال و المطالب التي ناضل من أجلها الشعب منذ أواخر القرن التاسع عشر لاسترجاع حريته و سيادته و كرامته.

أعطى الزعيم الحبيب بورقيبة منذ الأشهر الأولى من تقلُّده الوزارة الكبرى الأولوية لتأكيد أسس السيادة التونسية في مختلف الميادين و الهياكل و المؤسسات، و انكبَّ على وضع خطّة تنموية متكاملة لتأمين مسيرة تونس الجديدة نحو الرُّقي و السؤدد، فألغى في جوان 1956 نظام القيادات و الخلفاوات و أبدله بنظام الولايات و المعتمديات، و في الشهر نفسه أنشأ الجيش الوطني و أقحم في صفوفه أعدادًا وفيرة من المقاومين و المقاتلين و المناضلين الذين ساهموا في معارك التحرير المتتالية، و استصدر من الباي الأوامر و القرارات المناسبة لتَونسة أجهزة الأمن و هياكل الإدارة و القضاء و الديوانة، و أذن بإعداد النصوص الترتيبية و الخُطط العملية للوصول تدريجيا إلى تأميم القطاع البنكي و القطاعات الاستراتيجية الأخرى، و أولى عناية خاصَّة إلى القطاعات الاجتماعية و أذن برصد الاعتمادات اللازمة للنهوض بها، لا على حساب القطاعات الاقتصادية و لكن بالتَّلازم معها، و هي قطاعات التربية و التعليم و الصحَّة و الشباب. على أنَّ صدور «مجلَّة الأحوال الشخصية» في 13 أوت 1956، أي بعد أقلّ من خمسة أشهر على الاستقلال و قبل صدور الدستور بحوالي ثلاث سنوات، يُعتبرُ أعظم إجراء ثوري اتَّخذه بورقيبة، و هو من فصيلة الإصلاحات التي لم يشهد أيُّ بلد من بلدان العالم العربي و الإسلامي مثله في ذلك التاريخ و حتَّى بعده، فكرَّس به قناعاته الشخصية التي طالما عبَّر عنها في كتاباته و خطاباته و مسامراته، و التي هي امتداد للفكر الإصلاحي و النهج التحديثي اللذين عرفتهما تونس بفضل ثلّة من أبنائها المفكّرين و المصلحين الذين أمَّنوا ديمومة هذا الفكر و هذا النهج منذ أواسط القرن التاسع عشر، أمثال خير الدِّين و عبد العزيز الثعالبي و علي باش حانبة و محمد علي الحامِّي و الطاهر الحدَّاد و غيرهم. و تتضمَّن «مجلَّة الأحوال الشخصية» جملة من القوانين

[688] تولَّى بورقيبة رئاسة الحكومة و احتفظ لنفسه بحقيبتَيْ الخارجية و الدفاع و عيَّن نائبا له (الباهي الأدغم) و وزيري دولة (المنجي سليم و محمد المصمودي) و أحد عشر وزيرا (الطيب المهيري و أحمد المستيري و الهادي نويرة و الفرجاني بلحاج عمَّار و محمود الماطري و مصطفى الفيلالي و عز الدين العبَّاسي و محمود الخياري و الأمين الشابي و André Barouch و محمد شقرون) و كاتبَيْ دولة (البشير بن يحمد و عزُّوز الرباعي).

و الأحكام «الثورية» الخاصّة بالمرأة و الأسرة، منها منع تعدّد الزوجات و معاقبة كلّ من يخالف هذا المنع بعقوبة جزائية، و إقرار وجوب جعل مسألة الطلاق من أنظار المحاكم، و فرض الصيغة الرسمية للزواج، و منع الزواج العرفي، و إقرار المساواة الكاملة بين الزوجين في كل ما يتعلق بأسباب الطلاق و إجراءاته وآثاره، و سحب الوصاية على الزوجة من الرجل، و منع إكراه الفتيات على الزواج من قبل الأولياء عليهن.

من منطلق إيمانه بمفهوم الدولة و احترامه لقواعد الحكم التي تشبّع بها خلال دراسته للعلوم القانونية في باريس، تعامل الحبيب بورقيبة مع عاهل البلاد كوزير أوّل [689]، أي نظريا بصفته الرّجل الثاني في هرم الدولة، على أنّه كان في ذات الوقت من المُعجبين بالأنظمة الأوروبية المتطوّرة و من المتشبّعين بمبادئ الثورة الفرنسية، و رُبّما كان يحلُمُ و هو يافع ثمّ شاب بالاقتداء بكبار الزعماء و القادة أمثال مصطفى كمال أتاتورك، و كان يتحسّر لما كان يسمع به أو يشاهدُه في تونس من ظُلم و استبداد و سوء تسيير للشؤون العامّة، و كان يحمل أسوأ الانطباعات و المشاعر نحو صنّف من الرجال أساؤوا إلى البلاد و ظلموا العباد، أمثال محمد الصادق باي و وزيره الأكبر مصطفى خزندار، اللذين أنهكا ميزانية الدولة و تسبّبا في إفلاس البلاد و ساعدا على انتصاب الوصاية الفرنسية عليها، و أمثال الطاغية أحمد زرّوق، الذي عاث في تونس، و تحديدا في جهة الساحل التي ينحدر منها بورقيبة نفسه، نهبًا و قتلاً و فتكًا، و مصطفى بن اسماعيل، الذي كان في الأصل لقيطا مُتشرّدًا ثمّ أصبح وزيرًا أكبر و ساعد القوّة الحامية على بسط نفوذها الفعلي على تونس. كان بورقيبة عموما ينبذ الأنظمة الملَكية - غير الأوروبية - و كان يعتبر أنّ أبناء السُلالة الحُسينية [690]، باستثناء عدد قليل من باياتها، كانوا مُتميّزين بسوء التصرُّف و تبذير المال العام، غير عابئين برغبات شعبهم و بمطالب قادة الحركة الوطنية، غير مُتجذّرين في تونس، التي هي في النهاية ليست موطنهم، و أخيرا كانوا عديمي الثقافة و الكفاءة و التجربة، و ليست لهم القُدرة على تسيير شؤون الدولة بسبب جهلهم و عزوفهم عن أيّة رغبة، و لو ضعيفة، في كسب العلوم و المعارف. أمّا فيما يتعلّق بمحمد الأمين باي بالذّات، فإنّ بورقيبة، بالرغم من تعامله معه وفقا لما تقتضيه وضعية كليهما كما سبق الذكر، كان يحمل عنه انطباعا غير إيجابي، و لربّما كان يترصّد الفرصة لإزاحته، كما سيتمُّ فعلا في 25 جويلية 1957 [691]. أمّا مرتكزات هذه المشاعر فهي عديدة، منها أنّه كان يعتبره في بداية ولايته، على غرار الكثيرين من

---

[689] يقول المختار باي في مقال بعنوان Les beys, Bourguiba et la République (مجلة Réalités عدد 935 / 2003) :
Au cours des premiers mois de son vizirat, il manifesta au Souverain une affectueuse considération ainsi que le prouvent, en tant que besoin, les photos de l'époque.

[690] حسبما جاء في في كُتيب « الزعيم الحبيب بورقيبة و تأسيس الجمهورية» لزهير المظفّر.

[691] يعتقد Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche أنّ المُقيم العام السابق (de Hauteclocque) قد توقّع منذ مارس 1952 تغيير النظام الذي ستشهده تونس في جويلية 1957، و ذلك بالقول خلال ندوة صحفية (28 مارس 1952) :
J'ai bien des fois constaté que les points de vue néo-destouriens... tendaient certainement à plus ou moins long terme, à se séparer de la monarchie du bey et à instaurer la République. C'est par conséquent un devoir pour nous de nous opposer au Néo-Destour même sur le plan constitutionnel tunisien si le Néo-Destour veut profiter de sa force ou de sa force d'intimidation pour porter atteinte aux prérogatives du Roi.

رجالات البلاد و من أفراد شعبها، بايًا غير شرعي لأنَّه لم يرث عرش أجداده وفقا لقاعدة التداول القائمة داخل البيت الحُسيني، فكان يعيبُ عليه قبولَه اعتلاء الكرسيّ مكان سلفه محمد المنصف باي المُزاح قهرا و لأسباب واهية من قِبل سلطة الحماية. و قد يكون، حسب بعضِ المصادر، **«بنى استراتيجيته السياسية، عندما كان بالقاهرة، على العمل على إعادة محمد المنصف باي إلى عرشه، و خطَّطَ مع مناضلين دستوريين بفرنسا لتهريبه و الإتيان به إلى القاهرة لينظَمَّ إلى الجبهة المغاربية»** [692]. و من مرتكزات مشاعر بورقيبة نحو محمد الأمين باي كذلك أنَّه لم يكن يعتبر أنَّ المواقف «الوطنية» القليلة التي اتَّخذها و التي أظهرت انسجامه مع طلبات المناضلين و الشعب، صادقَةً، بل إنَّه كان يُبرِّرُها بخوف الباي من ردِّ الفعل الشعبي و بالضغط الذي كانت تُمارسه عليه الطبقة السياسية الوطنية، و في مقدّمتها قيادة الحزب. و يُذكر في هذا السياق، أنَّ بورقيبة لم يتردَّد في التعبير عن عدم رضاه لانصياع الباي و قبوله، خلال «ربع الساعة الأخير» من معركة التحرير، للإصلاحات التي قدَّمها المقيم العام Voizard، فـ **«اتَّهمه بالانحياز إلى صف الأعداء و تثبيط عزيمة الشعب على الجهاد، و توعَّده بأنَّ الشعب، طال الزمان أم قصر، سوف يسأله الحساب، و ستكون تلك المساءلة رهيبة. و حتَّى يعلم كلُّ الناس أنَّ بورقيبة شديدُ الغضب على الباي، و أنَّ هناك قطيعةً بينهما، فقد أذن من جزيرة Groix بأن يُرجعَ إليه الوسام الذي كان قلَّده إيَّاه»** [693].

في ذات السياق، آخذ بورقيبة محمد الأمين باي بسبب محاولته التأثير على Roger Seydoux، «المندوب السامي لفرنسا بتونس» (Haut Commissaire de France en Tunisie)، لكي لا يتسلَّم هو، أي بورقيبة، مسؤولية الأمن من فرنسا و لكي تواصل فرنسا الاضطلاع بها بعد إبرام اتِّفاقية الاستقلال الدَّاخلي. و لعلَّ أكبر مأخذ كان لبورقيبة ضدَّ محمد الأمين باي هو موقفه من الخلاف بينه و بين الزعيم صالح بن يوسف و الذي سبقت الإشارة إليه، إذ كان الباي **«أَمْيَلَ إلى صالح بن يوسف، و قد حباه بعد الاستقلال الداخلي بعطفه و تأييده على حساب بورقيبة، و حاول، بطلب منه، إقصاء الوزراء الدستوريين من حكومة الطاهر بن عمَّار»** [694].

كُلُّ هذه العوامل و المآخذ تُفسِّر ما كان يختلج في ذهن الحبيب بورقيبة منذ استقلَّت البلاد في 20 مارس 1956، لكنَّ دهاءَه و حكمتَه أمْلَيَا عليه بأن يتريَّثَ و أن لا يُقدِم على تغيير «الأمر الواقع» (*statu quo*) قبل أن تسمح بذلك الظروف الدَّاخلية (موقف الشعب و أعضاء المجلس القومي التأسيسي و الطبقة السياسية إزاء أيِّ تغيير محتمل) و الخارجية (موقف فرنسا التي بقيت علاقاتها بالباي و بأفراد البيت الحسيني حسنة). على أنَّه شرع بعد أيَّام قليلة من إعلان

---

[692] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

[693] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي». و يُفيد André Pautard في كتابه Bourguiba أنَّ الرئيس الحبيب بورقيبة قال له خلال حوار أجراه معه سنة 1975 :

C'est par téléphone que j'ai ordonné de rendre en mon nom cette décoration. J'ai même dit : il faut la lui jeter à la figure pour qu'il comprenne qu'entre lui et nous, c'était la fin.

[694] الهادي البكوش في «إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي».

الاستقلال التام في «إضعاف» الباي و في «محاصرته»، و ذلك بإقدامه على اتِّخاذ جملة من الإجراءات و القرارات التي ستُفقده سلطاته تدريجيا، منها الحصول على موافقة المجلس القومي التأسيسي على أن ينُصَّ الدستور على أنَّ الشعب وحده هو مصدر السيادة، و توسيع مشمولات المجلس ليتحوَّل إلى سلطة تشريعية يكونُ، على مستوى السلطة التنفيذية، رئيسُ الحكومة المخاطبَ الوحيد لها، و منها كذلك إصدارُ جملة من القرارات «المُهينة»، مثل إلغاء الحصانة و الامتيازات الممنوحة لأفراد العائلة المالكة، و تقليص حجم الميزانية المخصَّصَة لهم، و تكليف مصالح وزارة المالية بالتصرُّف في أملاك الباي الخاصَّة، و إدماج سلك حرسه الخاص في الجيش الوطني، و اعتماد شعار جديد للدولة لا يُشار فيه إلى النظام الملكي.

أضحى إذن من الطبيعي و من المُسلَّم به لدى الزعيم الحبيب بورقيبة أن تكون الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة المترابطة من الإجراءات إزاحةُ الباي كليًّا من الحُكم، لذلك، «**و لمَّا استقرَّ له الأمر، و رأى أنَّ إعلان الجمهورية لا يتسبَّبُ في ردود فعل معادية يصعب عليه مواجهتها، دعا المجلس القومي التأسيسي، عامَين بعد انتخابه، إلى إلغاء المَلَكية و إعلان الجمهورية**» [695]، فتمَّ ذلك عصر يوم الخميس 25 جويلية 1957. و بذلك انتهت ولاية محمد الأمين باي، الحاكم التاسع عشر في البيت الحسيني، بعد ثلاث عشرة سنة و أقلَّ من ثلاثة أشهر من الحكم، و بنهايته سقطت الدولة الحسينية و أُلغي النظام الملكي و حلَّ النظام الجمهوري مكانه.

خاتمة الدولة الحسينية

دامت الدولة الحسينية قرنين و نصف القرن (252 سنة ميلادية / حوالي 260 سنة هجرية)، و تداول على كرسيِّها تسعة عشر بايًا، ثمانية عشرة من سلالة حسين بن علي تركي و واحد من سلالة أخيه غير الشقيق محمد بن علي تركي، و مارس كلُّ واحدٌ منهم الحُكم بصفته «**المسؤول الأوَّل و الأوحد عن الجهازين الإداري و العسكري و عن السياسة الخارجية، له سلطة مطلقة، يختار و يعزل من يشاء، و يولي للوظائف الحكومية الأهمِّيَّة التي يُقرِّرها لها بحسب ولاء الأشخاص المُعيَّنين فيها. و لم يكُن هذا الحكم المُطلق مُقيَّدا إلا بحُسن استعداد الباي للاستشارة و احترام العُرف و التقاليد، و كذلك لمراعاة الضغوط و مراكز النفوذ في صُلب الأسرة الحاكمة**» [696]. و قد عرفت سُلالة الحُسينيين خلال فترات حكمهما حقبات من النجاح و أخرى من الفشل كان أبطالها البايات أنفسهم. فمن البايات الذين تركوا بصمات في بناء أسس الدولة و تنمية البلاد و سعوا قدر إمكانهم إلى إثبات هوية تونس باعثُها حسين بن علي تُركي و ابنُه محمد الرشيد باي و ابنُه الآخر علي باي الثاني و حفيدُه حمُّودة باشا باي و المشير الأوَّل

[695] الهادي البَكُّوش في كُتيِّب بعنوان «الزَّعيم الحبيب بورقيبة و بناء الدولة الحديثة».

[696] حسن العنابي في المُؤَلَّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثاني».

أحمد باشا باي و محمد الناصر باي و محمد المنصف باي، أمّا البايات الذين يذكُرُهم التاريخ بسوء تصرُّفهم و إساءتهم للمصلحة الوطنية و عدم اكتراثهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، فيتقدّمهم محمد الصادق باي، و منهم علي باي الثالث و أحمد باي الثاني.

و ممّا ميّز نظام حُكم هذا البيت أنّ البايات الحسينيين دأبوا على الاستعانة بوزراء و رجال دولة يستجلبونهم من الخارج صغارا و يسهرون على تربيتهم و تعليمهم، بما يجعل منهم أكبر المعاونين لهم في مختلف المستويات و المجالات، و كان أول من أحدث خطة «الوزير الأكبر أو الأوّل» حمّودة باشا باي. و يرى بعض المؤرّخين أنّ اعتماد البايات على هؤلاء المماليك، الدخلاء على تونس، خلال الفترة ما بين تاريخ نشأة البيت الحسيني و تاريخ انتصاب الحماية الفرنسية كان من بين الأسباب التي أوجدت قطيعة بينهم و حكوماتهم، من ناحية، و بين سكّان البلاد، من ناحية أخرى، و أدّت في أغلب الحالات إلى اندلاع أزمات و هزّات تواصل نسقها إلى أن انتهت باحتلال تونس من قِبل الجيش الفرنسي. و مهما يكُن من أمر، فإنّ لهذه العائلة «**الفضلُ في تغيير الدولة التونسية خلال القرن الثامن عشر من دولة قراصنة و مغامرين من جُند التّرْكْ إلى دولة أكثر تنظيما و ترتيبا. و هذا وضعٌ قلّما تحقّقَ في الولايات العثمانية بشمال إفريقيا**» [697].

بخصوص العلاقات بالسلطنة العثمانية، أظهر بعض البايات الحسينيين في العديد من المناسبات و على امتداد الفترة ما بين نشأة دولتهم و انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، رغبة في شبه الاستقلال عنها. و قد برز ذلك من خلال العديد من الأحداث، منها إبرامُ بعض البايات لاتّفاقيات مع عدد من القوى و البلدان الأجنبية دون مشورة الباب العالي [698]، و منها ربطُ علاقات دبلوماسية دائمة [699] أو عرضية مع بعض البلدان و تبادل المبعوثين الخاصّين مع عدد من الدول الأجنبية (فرنسا أساسا و النمسا و إيطاليا و سردانيا و توسكانا و الدانمارك و السويد و هولندا و إسبانيا و البرتغال و الولايات المتّحدة الأمريكية). و من هذه المؤشّرات كذلك، اتّخاذ بعض البايات لمواقف تُجاه السلطنة العَلِيّة فيها شيء من «التمرُّد» و الجنوح إلى شبه الاستقلال و التصرُّف الانفرادي، من ذلك ما أقدم عليه حمُّودة باشا باي في جانفي 1795 عندما أطرد الضابط العثماني علي بُرغل من طرابلس بعد أن أطاح بعلي باشا القرمانلي بأمرٍ من الباب العالي، و من ذلك أيضا رفض نفس الباي تعليمات السلطنة العَلِيّة بقطع العلاقات مع فرنسا بعد حملتها على مصر، و رفضه كذلك الامتناع عن قرصنة السفن النمساوية، و إقدامه على القضاء دون شفقة على ثورة جند التّرْكْ، الذين عزموا على اغتياله، دون أن يتحسَّبَ من احتمال ردِّ فعل السلطنة. و من

---

[697] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

[698] أبرم بايات تونس المتعاقبون خلال الفترة من 1700 إلى 1770 ما لا يقلّ عن 17 اتفاقية و معاهدة في مجالات متعددة. و يقول Jean Ganiage في كتابه Les origines du protectorat français en Tunisie :

Le Foreign Office recensait, en 1881, 114 traités signés par la Tunisie avec diverses nations européennes... Les princes tunisiens avaient toujours disposé du droit de traiter, comme en témoignaient 140 conventions ou traités conclus depuis le XIII^{ème} siécle.

[699] يقول المنجي صميدة في كتابه Consuls et Consulats de Tunisie au XIX^{ème} siècle إنّ عدد الوكالات أو التمثيليات التونسية بالخارج قد بلغ خلال القرن التاسع عشر 37.

المؤشرات التي تندرج في ذات السياق، نذكُرُ كذلك قبولَ حسين باي الثاني، دون إذن السلطنة العَلِيَّة أو استشارتها، مقترحَ الحاكم العام للجزائر، بُعيد احتلالها من قبل القوات الفرنسية، إلحاقَ مدينتَيْ وهران و قسنطينة بتونس و تعيين والِيَيْن حُسينيَيْن عليهما، و كذلك محاولةَ نفس الباي في ماي 1835 إلحاقَ طرابلس بإيَالته و موقفَه المتمثل في عدم السماح لمبعوث إسطنبول، طاهر باشا - الذي نزل بميناء حلق الوادي في صائفة 1830 - من التوجُّه إلى الجزائر عبر التراب التونسي لإقالة صاحبها، الداي حسين، المتسبِّب في اندلاع الأزمة الحادَّة مع فرنسا و في دخول الاستعمار الفرنسي إليها. و نُشير أخيرا إلى أربعة قرارات و مواقف معبِّرة صدرت عن المشير الأوَّل أحمد باشا باي، أوَّلُها قيامُه، دون سابق إعلام للسلطنة العليَّة، بزيارة رسمية إلى فرنسا (نوفمبر - ديسمبر 1846) و عزمه من خلالها على إبراز ذاتية دولته و استقلال قرارها [700]، و ثانيها قرارُه في ختام الزيارة نفسها إلغاءَ تنقُّله المبرمج إلى بريطانيا لعلمه في آخر لحظة بأنَّ الحكومة البريطانية اشترطت لاستقباله حضور ممثّل رسمي عن السلطنة معه، و ثالثها رفضُه اعتماد علم السلطنة في بلاده عوضا عن العلم التونسي، و رابعها اعتمادُه سنة 1837 اللغةَ العربية لأوَّل مرَّة في مراسلاته الرسمية مع الباب العالي بتعلَّة أنَّه لا يضع خاتمَه و إمضاءَه إلاَّ على الوثائق التي يفهم فحواها، «**و هذا من بواكر الاستقلال الذاتي**» [701]. في ذات السياق، تجدُرُ الإشارة إلى أنَّ أغلب البايات الحسينيين قد حاولوا، بنسب نجاح متفاوتة من النجاح، إبعاد العناصر الأتراك «الأصليين» (التُرْك) عن مفاصل الدولة التونسية وً عن المراكز الحسَّاسة في الإدارة، لأنَّ هولاء، و منذ أن فتح العثمانيون تونس سنة 1574، «**جعلوا من أنفسهم فئة في المجتمع تتميَّز، حسب زعمهم، بالنُّبل و السموِّ على بقية الأهالي،.... و كانوا يعتبرون... العائلة الحسينية، رغم كونها عثمانية في الأصل، أقلَّ منهم شرفًا و أصالةً،... و من ثمَّةَ كان الأتراك ينظرون إلى تلك العائلة الحاكمة و حكومتها كتونسيين، أي أقلَّ قيمَّة و درجةً منهم**» [702].

و يُحسبُ لبعض البايات الحسينيين أنَّهم حرصوا على تأكيد كيان دولتهم، و أنَّهم سعوا إلى التصرُّف بصفتهم رؤساء دولة قائمة الذات، مع الإبقاء على علاقات متميِّزة مع السلطنة العَلِيَّة. فكان لهم وزراء و رجال دولة و عُمَّال - وُلاَة أو قيَّاد - يُعيِّنونهم بكامل الحرِّية، و كانت الأحكام و القرارات تصدر باسمهم، كما كان لبلدهم علم يختلف عن علم السلطنة [703] و جيش و شعارات و أوسمة و غير ذلك من علامات الدولة و دلالاتها، على أنَّ لا أحدَ منهم سمح لنفسه

---

[700] يقول المنجي صميدة في المؤلَّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث، بخصوص دوافع الزيارة :
Le plus urgent, pour Ahmed Bey, était de faire admettre d'une façon définitive au regard du droit international l'existence autonome de l'Etat tunisien… C'est, précisément, parce que cette autonmie était contestée par la Sublime Porte et appuyée par la France que Tunis se rapprochait de Paris.

[701] حسن حسني عبد الوهاب في «خلاصة تاريخ تونس».

[702] رشاد الإمام في «سياسة حمودة باشا».

[703] أُحدث العلم التونسي بأمر من حسين باي الثاني سنة 1827، و اعتُمد رسميا سنة 1831 بقرار من المشير أحمد باشا باي. احتُفظ به كما هو خلال عهد الحماية و بعد إعلان الجمهورية.

بأن ينطق بلفظة «الاستقلال» أو بمُصطلح «تقرير المصير» [704] في علاقاته مع الباب العالي، بل إنّهم كانوا كُلُّهم حرصين على الإبقاء على ولائهم الرسمي للسلطان العثماني، و كانوا بانتظام (إلى حين انتصاب الحماية الفرنسية) يطلبون فرمان الولاية منه عند تولّيهم مقاليد الحكم و يرسلون إليه الهدايا و يأذنون بالدعاء له في الخطب الجُمُعية و يضربون النقود باسمه، و ربّما تعلّلوا بهذا الولاء في بعض المناسبات و الأحداث التي عاشوها للحصول على دعم السلطنة و مساندتها عند الحاجة.

فيما يتعلّق بالعلاقات مع فرنسا، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدولة كانت خلال السنوات الأولى من اعتلاء الحسينيين العرش، و تحديدا خلال فترة حكم حسين بن علي و السنوات الأولى من حكم ابن أخيه علي باشا، تُقرُّ صراحة بتبعية الإيالة التونسية المطلقة إلى السلطنة العثمانية، و كذا كان موقفُها خلال فترات حكم حمُّودة باشا باي و أخيه عثمان و ابن عمّه محمود. أمّا اعترافها بتونس كدولة مستقلة ذات سيادة، فقد برز لفترة وجيزة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثمّ تأكّد مباشرة بعد احتلال الجزائر سنة 1830، حيث أصبحت فرنسا، لغاية في نفس ملوكها و حكوماتها، تسعى جاهدة إلى تثبيت ما كانت تُوهم به بايات تونس بأنّهم مستقلّون عن السلطان العثماني، و بأنّ دولتهم هي كغيرها من البلدان ذاتُ سيادة مطلقة [705]، و كانت في ذات الوقت تتدخّل بطريقة علنية في الشؤون الداخلية التونسية و تتصرّف مع البايات و كأنّهم و بلادَهم تابعون لإشرافها و لسلطتها، و هو ما أدّى في النهاية إلى إضعاف كيان الدولة التونسية و وضع البلاد تحت استعمار فرنسي مُقنَّع أطلق عليه مُسمَّى «الحماية» [706]. و قد ساعدت عواملُ كثيرة على ذلك، منها «**أنّ كلّ البايات كانوا ينقادون للفرنسيين و يتجنّبون المواجهة المُباشرة معهم** - باستثناء محمد المنصف باي - **إذ كان جلوسُهم على العرش وسيلةً لهم و لمقرّبيهم، و لا سيما أبناءهم، لجمع ثروات طائلة أو تثبيت امتيازاتهم**» [707]، و ذلك ما يسّر منذ أواسط القرن التاسع عشر على فرنسا وضعَ خُطّة مُحكمة للسيطرة على البلاد و احتلالها.

---

[704] أو ما يُرادفه، علما بأنّ هذا المُصطلح (Self-determination) استُعمل لأوّل مرّة من قبل الرئيس الأمريكي Wilson.

[705] يقول الحبيب بولعراس في Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution :
Alors que les Anglais veulent voir se renforcer les liens entre Tunis et Istanbul, les Français jouent la carte de l'autonomie tunisienne qui leur permet d'intervenir plus aisément dans les affaires internes du pays.

[706] يقول المنجي صميدة في المؤلّف الجماعي Histoire générale de la Tunisie، الجزء الثالث :
Au-delà d'une simple pééminence diplomatique ou de l'exercice d'une influence, fût-elle occulte, la prépondérance française durant le demi-siècle précédant le Protectorat équivalait à une tutelle de facto, quoiqu'informelle, sur tous les secteurs de la vie tunisienne. Il s'agissait pour la France de pratiquer à l'égard de la Tunisie une politique de pénétration économique, militaire, technique, culturelle qui, sous couvert d'appui au principe d'indépendance, devait aboutir à l'établissement du Protectorat.

[707] نور الدين الدُقّي في المؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

أمّا بقية الدول الأجنبية - الأوروبية و الأمريكية بالخصوص - فقد كانت لها مواقف متباينة تُجاه تونس، ذلك أنّ صنفا منها كان يُصرُّ على اعتبارها «إيالة»، أي ولاية، تابعة بالنظر و الإشراف إلى السلطنة العَليّة، و في مقدّمة هذه البلدان تُوجد بريطانيا (إلى حدٍّ تاريخ انتصاب الحماية الفرنسية) و إمبراطورية النمسا و روسيا و بْروسيا و بدرجة أقل بلجيكا. و هناك صنف ثانٍ كان يتعامل مع تونس بصفتها دولة ذات سيادة و يعتبر أنّ صاحبَها هو ملك كامل الصلاحيات، شأنه شأن أيٍّ كان من ملوك العالم. و ضمن هذه البلدان تُوجد الولايات المتّحدة الأمريكية و إسبانيا و البرتغال و البندقية و توسكانا و صقلية، ثمّ انضمّت إليهم بريطانيا بداية من انتصاب الحماية، و ذلك في إطار منافستها لفرنسا، و صنف ثالث يحوي بلدانًا تتأرجح مواقفها من تونس بين اعتبارها تارة دولة قائمة الذات و تارة أخرى ولاية من ولايات السلطنة العَليّة، و ضمن هذه البلدان توجد مملكة السويد و مملكة الدانمارك و النرويج. و بطبيعة الحال، و انطلاقا من تاريخ انتصاب الحماية الفرنسية في ماي 1881 و على امتداد ثلاثة أرباع القرن، أصبحت مواقف كُلّ هذه البلدان من تونس موحّدة و اكتست صبغة صريحة و ثابتة، إذ اعتُبرت البلاد منذئذ محميّة فرنسية و انتهى وجودها ككيان و كدولة.

خلال فترة الحماية، التي دامت ثلاثة أرباع القرن، فَقَدَ البايات الحسينيون، باستثناء محمد المنصف باي و بنسبة أقل والده محمد الناصر باي، صلاحياتهم و أصبحوا مُنفّذين لأوامر السلطة الحامية، و لم يبقَ لهم من «**المظاهر العامّة للسيادة إلاّ الجوانب الشكلية، مثل الحصانة المُعترف بها لرؤساء الدُول، و الحق في أن تُضرب السكّة باسمِهم، و بعض الامتيازات العرضية، مثل إسناد الأوسمة و حمل الألقاب العسكرية الرفيعة و توزيع الرُتب العسكرية دون استحقاق على أفراد حاشيتهم**» [708]، فطبع الفتور و القطيعة علاقاتهم بأبناء شعبهم و عُدُّوا دُخلاء على هذا الوطن و اتُهم بعضُهم بالخيانة. على أنّ عدَدًا منهم قد حاولوا استعادة ذاتية دولتهم و قدّموا لذلك، و بنسبٍ مُتفاوتة، المساعدة و الدعم لزعماء الحركة الوطنية [709].

---

[708] نور الدين الدُقّي في المُؤلّف الجماعي «تونس عبر التاريخ، الجزء الثالث».

[709] يقول محمد العزيز ابن عاشور في تقديمه لكتاب مجهول المؤلف عنوانه La cour du Bey de Tunis :

Sur les sept beys qui régnèrent sous le protectorat, quatre au moins - Mohamed El Hédi (1902-1906), Naceur (1906-1922), Moncef (1942-1943) et Al Amine (1943-1957) - avaient manifesté leur volonté de protéger le trône face aux empiètements du pouvoir colonial et de renforcer les attributions des tunisiens. Ils apportèrent, de ce fait, un appui précieux à la revendication nationale d'émancipation.

و يقول Ch. A. JULIEN في L'Afrique du Nord en marche :

La conduite adoptée par Moncef Bey révèle un remarquable tempérament d'homme d'Etat. Jamais, depuis 1880, un Bey n'avait affirmé, avec tant de force et de succès, son autonomie.



العهد الجمهوري

إنَّ النظر في التاريخ كالنظر في لوحة فنّية، إذ لا يُمكن للنَّاظر أنْ يستوعب كُلِّيًا و بطريقة مُجَرَّدة العمل الذي أمامه إنْ هو لم يأخذ المسافة الكافية و البُعد اللازم لتمييز مُكوِّنات و مُميِّزات ما يُشاهدُه من ملامح و تفاصيل و ألوان.

بهذا المعنى، ختم اثنان من رجالات تونس الذين ساهموا في بناء دولة الاستقلال، الحبيب بولعراس و الحبيب بورقيبة الابن، كِتابَيْن صدرا لهما خلال السنوات القليلة الماضية، فاختار كلاهما عدم التعرُّض إلى الأحداث التاريخية الآنية و عدم التعمُّق في تحليل الأوضاع السائدة في البلاد ساعة تحرير ما كتباه [1].

بنفس النظرة، اختار صاحب هذا المُؤَلَّف أن ينحصر الجزء الأخير من عمله هذا، و الخاص بالعهد الجمهوري، في سرد معلومات في غاية الاختصار و الإيجاز، إيمانًا منه بأنَّ المسافة «الزمنية» ضرورية في مثل هذه الحالات، و ذلك على قياس المسافة «المادِّية» للنظر و المُشاهدة.

123 – الحبيب بورقيبة – 1

– الزعيم –

– المُجاهد الأكبر –

أصبح الزعيم الحبيب بورقيبة، آخرُ وزير أكبر في عهد البايات الحُسينيين، أولَ رئيس للجمهورية التونسية بمقتضى قرار اتَّخذه «نواب الأُمَّة، أعضاء المجلس القومي التأسيسي» بالإجماع يوم الخميس 25 جويلية 1957 و نُشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 100 بتاريخ 26 جويلية 1957.

انتهت ولايتُه يوم السبت 7 نوفمبر 1987 اعتمادًا على تقرير طبِّي أَقَرَّ بـ «**أنَّه أصبح عاجزا تماما عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية**». و «**عملا بالفصل 57 من الدّستور**» [2]، تولّى الوزير الأوَّل، زين العابدين بن علي، رئاسة الجمهوريَّة و القيادة العليا للقوات المسلَّحة.

[1] يقول الحبيب بولعراس في «تاريخ تونس، أهم التواريخ و الأحداث من عصور ما قبل التَّاريخ حتَّى الثورة» : «**لا شكَّ أنَّ القارئ سيقبل منَّا أن نكتفي، فيما يخصُّ الفترة المُعاصرة، بأن نضع شيئًا كجدول المواد** (table des matières) **يستعرض الأحداث الهامَّة، و أن ندعَ للمؤرِّخين و رُوَّاة الأخبار و كُتَّاب المُذكَّرات مهمَّة المُضي أبعد في التحليل**».

و يقول الحبيب بورقيبة الابن في Notre Histoire :

On ne peut écrire l'histoire que nous vivons encore, une histoire qui est encore au présent.

[2] من نصّ «بيان السابع من نوفمبر».

124 – زين العابدين بن علي – 2

ارتقى زين العابدين بن علي إلى سدَّة الحكم في 7 نوفمبر 1987 بعد أن أطاح بالرئيس الأوَّل للجمهورية التونسية، اعتمادا على تقرير طبِّي يُقِرُّ بعجزه على الاضطلاع بمهامِّه على رأس الدولة، و أصدر بيانًا، سُمِّي «بيان السابع من نوفمبر»، عرَضَ فيه أسباب إقدامه على هذا «التغيير».

غادر الرئيس الثاني للجمهوريّة التونسيّة البلاد مساء يوم 14 جانفي 2011 مُتَّجها رفقة أفراد عائلته المُصغَّرة إلى المملكة العربية السعودية، تاركًا كرسيَّ الحكم شاغرا، و ذلك على إثر خروج عدد هائل من المتظاهرين بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة و بعدد من المُدُن الأخرى تتويجا لانتفاضة (ثورة) اندلعت يوم 17 ديسمبر 2010 إثر إقدام مواطن أصيل مدينة سيدي بوزيد، محمد البوعزيزي، على إضرام النار في جسده، تعبيرًا عن احتجاجه على منعه من تعاطي نشاطه كبائع غلال مُتجوِّل دون رُخصة.

مُباشرة إثر مغادرة رئيس الدولة للبلاد، أعلن محمد الغنوشي، الوزير الأول، تولِّيه القيام بصلاحيات رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة بناءً على ما اعتبره تعذُّر أداء الرئيس زين العابدين بن علي لمهامه، و استند لذلك على الفصل 56 من الدستور. غير أنَّ المجلس الدستوري أعلن من الغد، 15 جانفي 2011، عدمَ دستورية هذا الوضع، اعتبارًا بأنَّه لم يعثر على وثيقة كتابية ممضاة من قِبل الرئيس السابق تتضمَّنُ استقالتَه من مهامِّه، كما لم يجد نصًّا واضحًا و صريحًا يتضمَّنُ تفويضه لصلاحياته لوزيره الأول، فانتهت مهمَّة محمد الغنوشي على رأس الدولة بعد أقلّ من 24 ساعة من تولِّيه إيَّاها، و أعلن المجلس الدستوري عن تولِّي رئيس مجلس النواب، فؤاد المبزَّع، منصبَ رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة طبقا لمقتضيات الفصل 57 من الدستور.

125 – فؤاد المبزَّع – 3
– الرئيس المُؤَقَّت –

ارتقى فؤاد المبزَّع إلى رئاسة الجمهورية مساء يوم السبت 15 جانفي 2011 بصفة مُؤَقَّتة طبقا لما نصَّ عليه الدستور في فصله عدد 57 من أنَّه «**عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يجتمع المجلس الدستوري فورا و يُقِرُّ الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه و يُبَلِّغُ تصريحا في ذلك الى رئيس مجلس المستشارين و رئيس مجلس النواب الذي يتولَّى فورًا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما و أقصاه ستون يوما**».

انتهت مهمَّة الرئيس المؤقَّت فؤاد المبزَّع على رأس الدولة في 12 ديسمبر 2011 إثر انتخاب خلفه، محمد المنصف المرزوقي، رئيسًا مؤقَّتًا من قِبل المجلس الوطني التأسيسي.

126 – محمد المنصف المرزوقي – 4
– الرئيس المُؤَقَّت –

انتَخب المجلس الوطني التأسيسي، المتكوّن من 217 نائبًا، محمد المنصف المرزوقي رئيساً مؤقتاً للجمهورية التونسية في 12 ديسمبر 2011 بأغلبية 153 صوتاً.

غادر الرئيس المؤقّت، محمد المنصف المرزوقي، رئاسة الجمهورية إثر الانتخابات الرئاسية التي انتظمت في البلاد على دورتين (23 نوفمبر ثمّ 21 ديسمبر 2014) و التي فاز بها منافسُه الباجي قايد السبسي.

127 – الباجي قايد السبسي – 5

تولّى الأستاذ الباجي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس، مقاليد رئاسة الجمهورية رسميًّا في 31 ديسمبر 2014 إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية (الدورة الثانية بتاريخ 21 ديسمبر 2014) بنسبة 55,68 بالمائة على مُنافسِه الرئيس المُؤقّت المنتهيةُ ولايتُه، محمد المنصف المرزوقي.

الخاتمة العامّة

حرص صاحب هذا العمل على التقيّد بما كتبه المؤرِّخون و الباحثون و بما تضمَّنته المصادر و المراجع و الوثائق المُتوفِّرة حول إفريقية و تونس و حول «الحُكّام» الذين تداولوا على كرسي السلطة فيها، ناقلاً بأمانة الأخبار و المعلومات ذات الصلة، مُعتمدًا أسلوب السرد و الوصف، مع تبيان التطابق، و كذلك الاختلاف عند الضرورة، بين ما احتوته الدراسات و المُستندات المذكورة على تنوّعها، تاركًا للقارئ حُرِّية التحليل و التقييم.

على أنَّه رأى من المُفيد، ختامًا لهذا العمل، تقديم قراءة مُلخَّصة لمجموعة من المُعطيات المُجرَّدة (أي ذات الصبغة الإحصائية) التي تضمَّنها هذا العمل [1]. فعلى سبيل الذكر، يُستفادُ من قراءة قائمة «الحُكّام» المائة و ستة و عشرين (أي دون احتساب مُتولِّي كرسي السلطة في تاريخ كتابة هذه الأسطر) المعنيين بهذا البحث :

- أَنَّ مُعدَّل فترة حُكم كلِّ واحدٍ منهم دامت 10 سنوات و حوالي 10 أشهر،

- أنَّ ثُلُثيهم (82 حاكما) تقلَّدوا المسؤولية لأقلّ من 10 سنوات، منهم 17 (13 بالمائة من المجموع) لأقلّ من سنة واحدة، و نصفَهم (63 حاكمًا) لأقلّ من 5 سنوات،

- أنَّ حوالي الثلث منهم (40 حاكمًا) تقلَّدوا السلطة لفترة تراوحت بين 10 و 40 سنة،

- أنَّ أربعة حُكّام تولَّوا السلطة العليا لأكثر من 40 سنة، منهم حاكمٌ واحدٌ فقط (السلطان أبو عمر عثمان الحفصي، المتوكِّل على الله الخامس) لأكثر من نصف قرن (53 سنة).

- أنَّ أكثر من نصف هؤلاء الحُكّام (66 حاكمًا، 52 بالمائة) غادروا مناصبهم في نهاية فترة حُكمهم في ظروف عادية (وفاة طبيعية، تداول شرعي أو دستوري على السلطة، تغيير نظام الحُكم، نُقلة إلى منصب آخر بقرار من سلطة اشراف، استقالة أو تنازل عن طواعية)، و أنَّ البقية (60 حاكمًا، 48 بالمائة) أُنهيت مهامُّهم بشكل عنيف، أي أنَّه أُطيح بهم إثر حركة انقلابية، أو هم اغتيلوا من قِبل مُتآمر أو قريب أو خلال انتفاضة أو عملية استيلاء على السلطة، أو هم لاذوا بالفرار أو لقوا مصرعهم أو أُعدموا خلال أو عقِب انتفاضة شعبية أو معركة ضدَّ ثوّار أو عَدُوٍّ خارجي، أو تمَّ عزلُهم بقرار من سلطة إشراف أو من قوَّة حامية،

- أنَّ عدد الذين قُتلوا أو اغتيلوا أو أُعدموا قد بلغ على امتداد كامل المدَّة 24 حاكمًا، أي أقل بقليل من خُمُس المجموع،

- أنَّ ثلاثة من حكّام هذا البلد غادروا الحُكم في ظروف استثنائية للغاية (الخليفة المعزّ لدين الله الفاطمي، الذي اختارَ نقل سلطته و مرجع نظره و عاصمته إلى مصر، و السلطان الحفصي، مولاي محمَّد، الذي عُزل ثمَّ اقتيدَ أسيرًا إلى عاصمة الخلافة العثمانية إثر دخول

[1] يُراجع الجدول الجامع لهذه **المعلومات بالصفحات من 618 إلى 623.**

الأتراك إلى تونس و إلحاقها بالباب العالي، و الباشا باي داي إبراهيم الشريف، الذي سقط أسيرًا في أيدي الجيش الجزائري إثر حرب اندلعت بين تونس و جارتها و أشعل نيرانها هو نفسُه).

و في سياق هذه القراءة الإحصائية، يُبيِّنُ توزيع حكّام إفريقية و تونس المائة و سبعة و عشرين حسب الجنس أنّ امرأة واحدة، هي الثائرة الشهيرة، «الكاهنة البربرية، «ملكة الأوراس»، ارتقت إلى هذه المسؤولية السامية، و ذلك بعدما «افتكّت» زمام الحُكم في نهاية القرن السابع / بداية القرن الثامن الميلادي من أيدي الفاتحين العرب و «حَكَمَت» بلادَها، إفريقية، لمدّة فاقت الخمس سنوات.

ختامًا، تجدُرُ الإشارة إلى :

- أنّ مجموع هؤلاء الحُكّام المائة و سبعة و عشرين ينقسمون إلى أربعة مجموعات متباينة من حيثُ أنظمة التداول على السلطة، و هي أوّلاً مجموعة الفاتحين و الولاة التي يخضع اعتلاءُ كرسي الولاية صُلبها لمبدإ التعيين من قِبل سلطة إشراف، و ثانيًا مجموعة «الدُول» و «السُلالات» (dynasties) ذات الحُكم الوراثي (الأغالبة، الفاطميون، الصنهاجيون، الحفصيون، المُراديون، الحُسينيون)، و ثالثًا «فترة فاصلة» (intermède) استبدَّ خلالها حاكمٌ واحدُ (إبراهيم الشريف) بالسلطة إثر إطاحته بآخر ممثّل لإحدى السلالات ذات الحُكم الوراثي، و رابعًا مجموعة يعتمد أفرادُها قاعدة الانتخاب للتداول على كرسي الحُكم (دولة الدايات و النظام الجمهوري)،

- أنّ هؤلاء الحُكّام حَمَلوا خلال مُمارستهم للسلطة العديد من الألقاب و الصفات، فكانوا 33 واليًا (فترة الفتح العربي الإسلامي و السنوات الأولى من العهد الحفصي)، و 20 أميرًا (الدولة الأغلبية و الدولة الصنهاجية والدولة الحفصية)، و 4 خُلفاء (الفترة الفاطمية)، و 26 سلطانًا (العهد الحفصي)، و 7 دايات (دولة الدايات)، و 26 بايًا (الدولتان المرادية ثمّ الحُسينية)، و باشا باي داي واحد (إبراهيم الشريف)، و 5 رؤساء (العهد الجمهوري)، و 5 «ثُوّار» (خلال فترتي الفتح العربي الإسلامي و السلطنة الحفصية).

قال تعالى في مُحكم تنزيله : «**إنّ اللهَ يَأمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، وَ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ**» (سورة النساء، الآية 58). صدق الله العظيم.

رَوى عبدُ الله بن عُمر أنّ رسولُ الله صلّى الله عليه و سَلّم قال : «**كُلُّكم راعٍ، و كُلُّكُم مسؤولٌ عن رعيته**» (رواه البخاري و مُسلم).

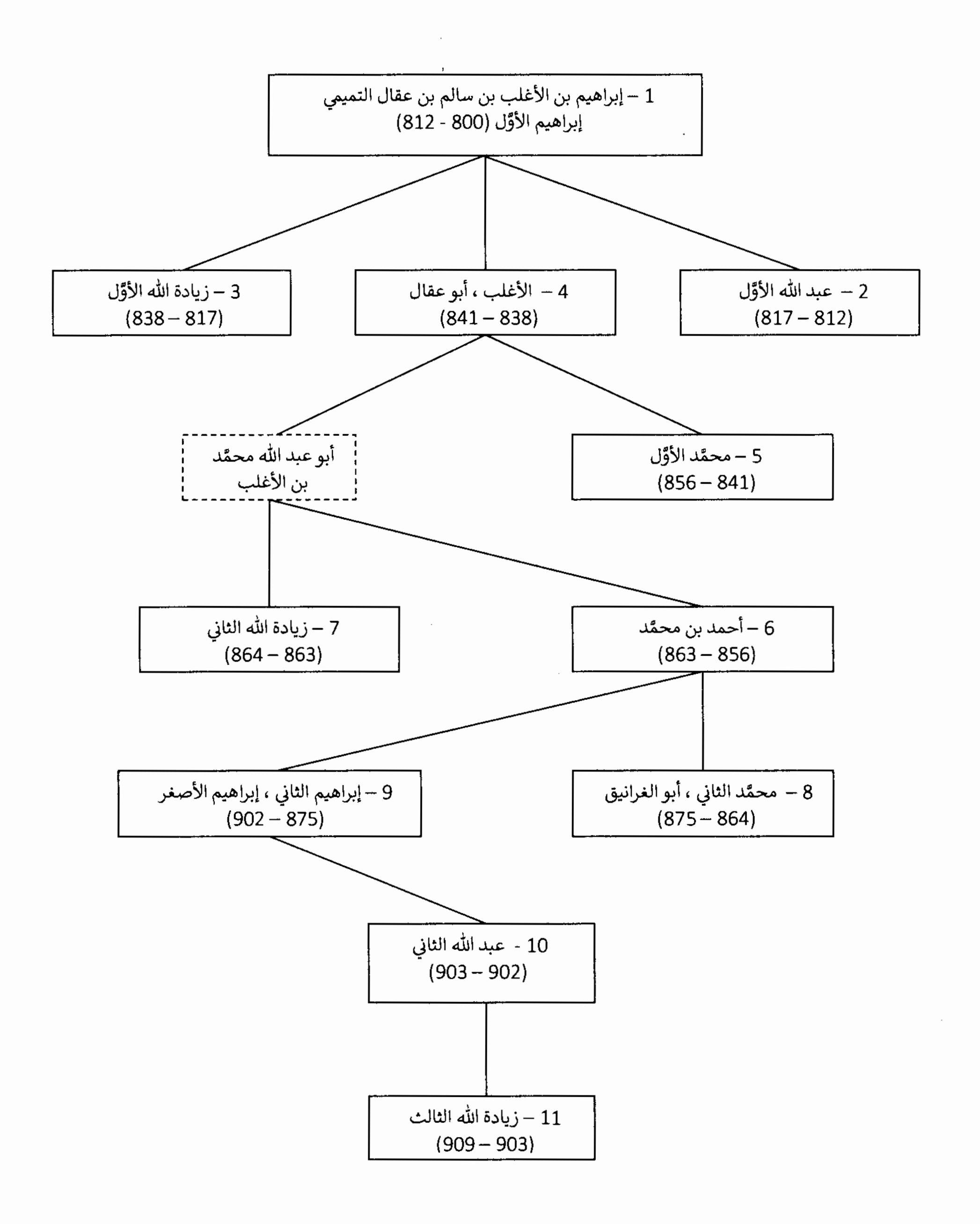
انتهت كتابة هذا المُؤلّف في 25 جويلية 2017

مُلحقات

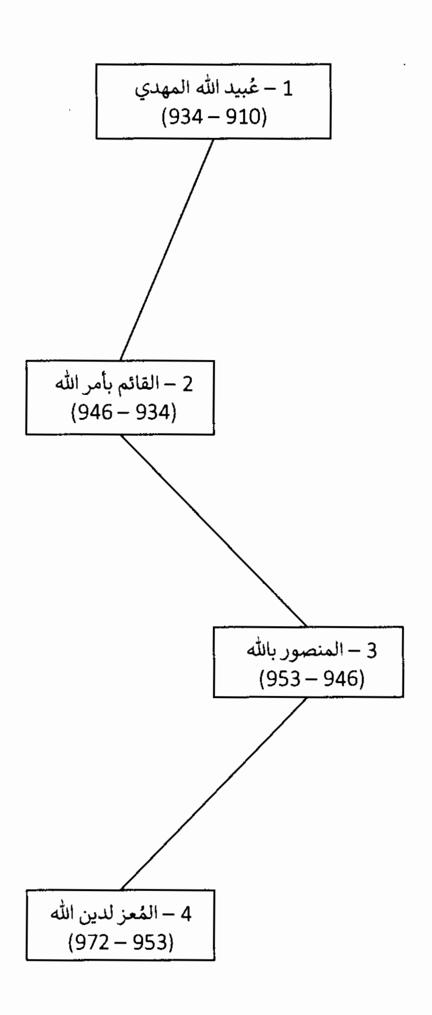
- شجرات السلالات ذات الحُكم الوراثي
- جدول تلخيصي (مُعطيات و معلومات موجزة حول حكّام إفريقيّة وتونس)
- المراجع و المصادر
- الفهرس



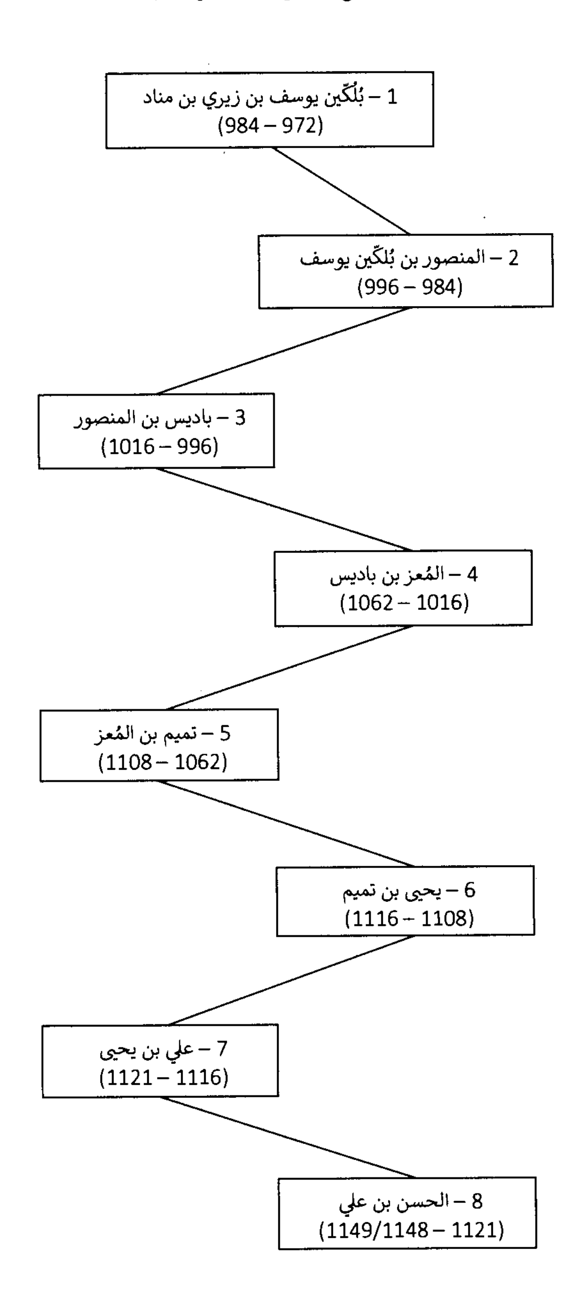
شجرة البيت الأغلبي



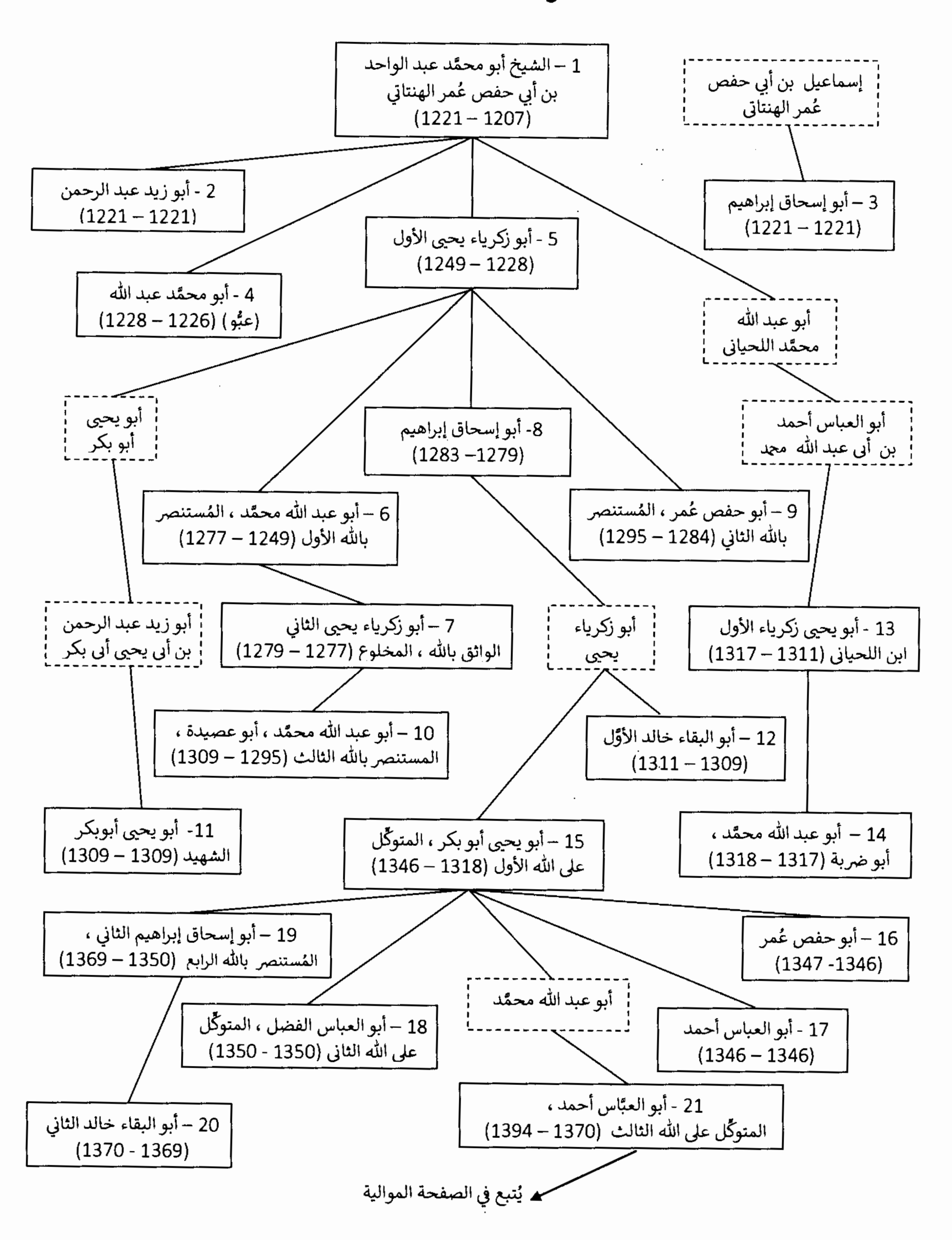
شجرة السلالة الفاطمية



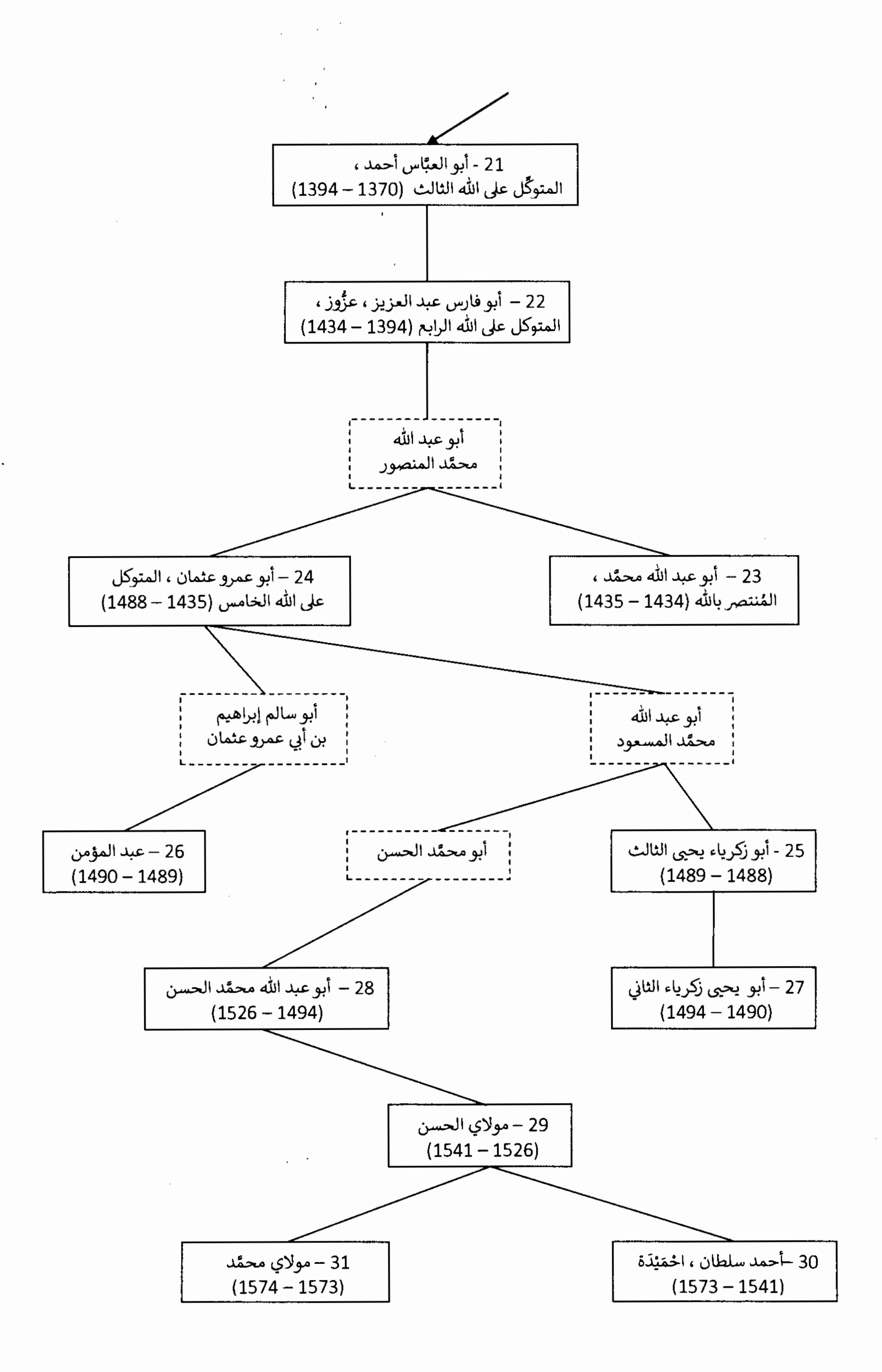
شجرة الدولة الصنهاجية



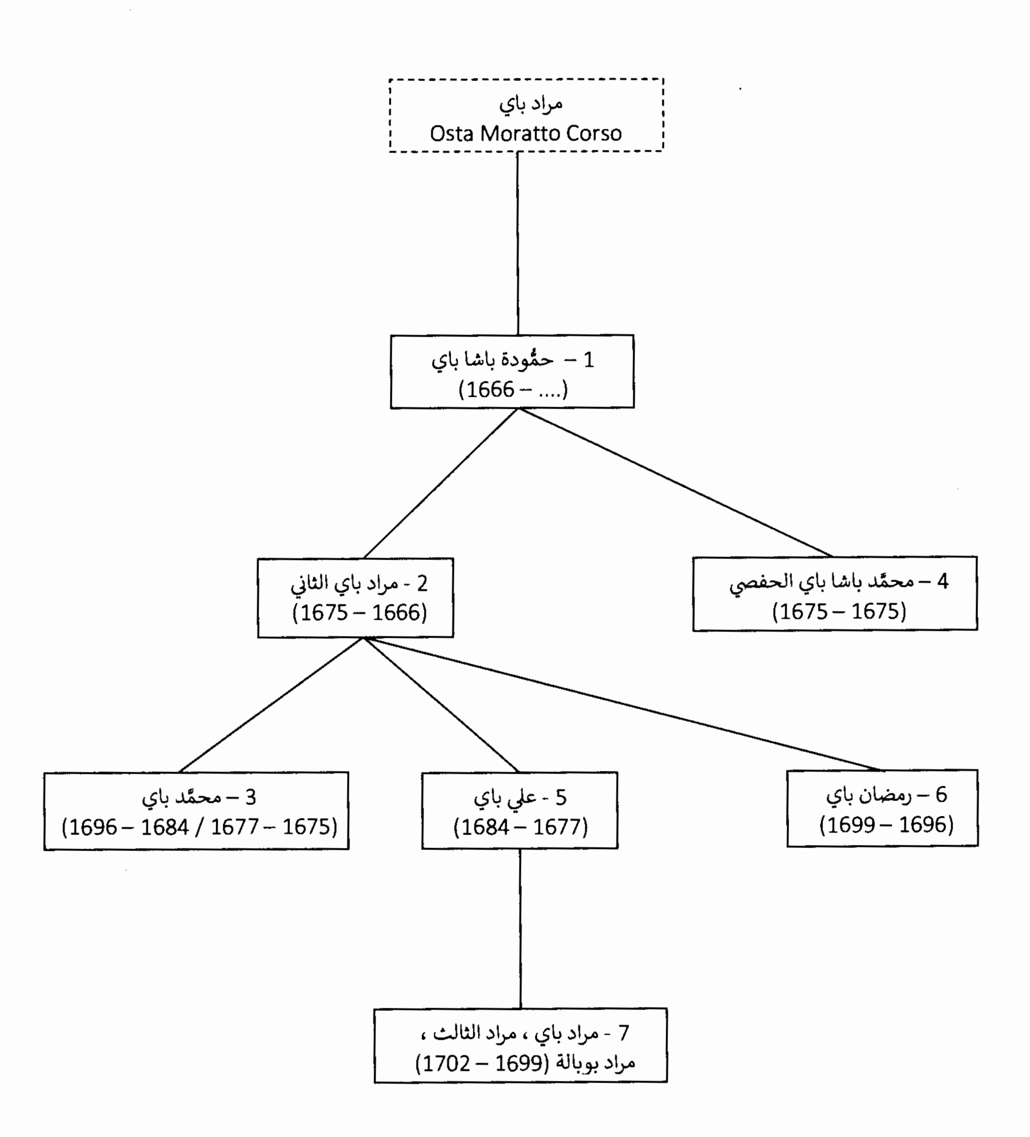
شجرة السلطنة الحفصية



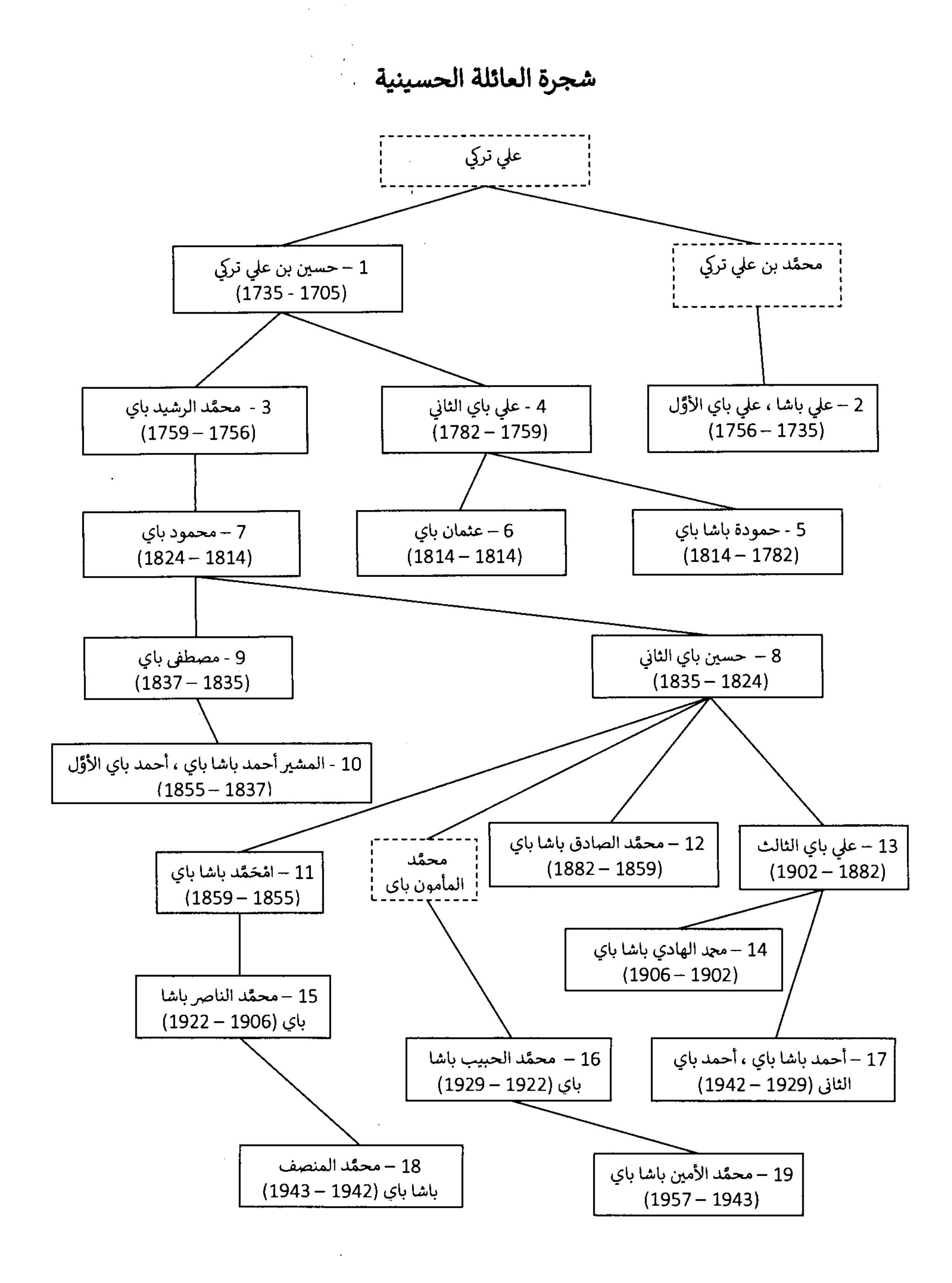
يُتبع في الصفحة الموالية


21 - أبو العبّاس أحمد ،
المتوكّل على الله الثالث (1370 – 1394)
22 – أبو فارس عبد العزيز ، عزُّوز ،
المتوكل على الله الرابع (1394 – 1434)
أبو عبد الله
محمّد المنصور
24 – أبو عمرو عثمان ، المتوكل
على الله الخامس (1435 – 1488)
23 – أبو عبد الله محمّد ،
المُنتصر بالله (1434 – 1435)
أبو سالم إبراهيم
بن أبي عمرو عثمان
أبو عبد الله
محمّد المسعود
26 – عبد المؤمن
(1489 – 1490)
أبو محمّد الحسن
25 - أبو زكرياء يحيى الثالث
(1488 – 1489)
28 – أبو عبد الله محمّد الحسن
(1494 – 1526)
27 – أبو يحيى زكرياء الثاني
(1490 – 1494)
29 – مولاي الحسن
(1526 – 1541)
31 – مولاي محمّد
(1573 – 1574)
30 –أحمد سلطان ، الحُمَيْدَة
(1541 – 1573)

شجرة الدولة المرادية



شجرة العائلة الحسينية



جدول تلخيصي (مُعطيات و معلومات موجزة حول حُكّام إفريقيّة و تونس)

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
	الفاتحون و الولاة العرب					
1	عبد الله بن سعد بن أبي سرح	والي	648	حوالي 650	سنة و شهران	عزله الخليفة عثمان بن عفّان و نقله إلى مصر و أولاه خراجَها
2	مُعاوية بن حُديج الكِندي	والي	655	670	فترات مُتقطّعة	نقله معاوية بن أبي سفيان إلى مصر وعيّنه واليا عليها
3	عُقبة بن نافع الفهري	والي	- 670 - ثمّ 681	- 675/674 - 684	- 5 سنوات - 3 سنوات	- عزله والي مصر - قُتل خلال معركة تهودة
4	أبو المُهاجر دينار	والي	675/674	حوالي 680	5 أو 7 سنوات	عزلَه معاوية بن أبي سفيان
5	كسيلة بن لَمْزَمْ الأَوْرَبِي	ثائر	684	حوالي 688	حوالي 4 سنوات	قُتل خلال معركة ممّس
6	زهير بن قيس البلوي	والي	688	690	حوالي سنتين	استشهد في برقة إثر معركة ضدّ الرُّوم
7	حسّان بن النُّعمان الغسّاني	والي	- بين 694 و 698 - ثمّ 701	- حوالي 696 - بين 702 و 705	- بين 3 و 5 سنوات - بين سنة و 3 سنوات	- هزمته الكاهنة ففرّ إلى برقة - عُزل لأسباب بقيت غير واضحة
8	الكاهنة	ثائرة	حوالي 696	701	حوالي 5 سنوات	قُتلت في جبال الأوراس خلال معركة ضدّ حسان بن النعمان
9	موسى بن نصير	والي	705	715	حوالي 10 سنوات	عزله الخليفة سليمان بن عبد الملك و سجنه و عذّبه
10	محمد بن يزيد الأنصاري	والي	716	718	سنتان و نيف	استبدله الخليفة عمر بن عبد العزيز بوالٍ آخر
11	إسماعيل بن أبي المهاجر	والي	718	719	أقلّ من سنة	عزله الخليفة يزيد بن عبد الملك
12	يزيد بن أبي مسلم الأنصاري الثقفي	والي	720	721	أقل من سنتين	قتله قادة القبائل و أفرادُها بسبب تسلّطه و بطشه
13	بشر بن صفوان الكَلْبي	والي	721	728	حوالي 7 سنوات	تُوفّي بالقيروان
14	عُبيدة بن عبد الرحمن السُّلمي	والي	728	732	حوالي 4 سنوات	عزله الخليفة هشام بن عبد الملك
15	عُبيد الله بن الحبحاب	والي	734	741	7 سنوات	أطاح به سُكّان القيروان و أُجبر على العودة إلى المشرق
16	كلثوم بن عياض القُشيري القيسي	والي	741	742	سنة و نيف	قُتل في معركة ضدّ البربر في تخوم تلمسان بالمغرب
17	حنظلة بن صفوان الكَلبي	والي	742	747	5 سنوات و نيف	أرغم على الانسحاب بعد أن قام عليه عبد الرحمن بن حبيب
18	عبد الرحمن بن حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع	والي	747	754	8 سنوات	اغتاله أخوه إلياس
19	إلياس بن حبيب بن أبي عبيدة	والي	754	755	سنة و بضعة أشهر	قتله حبيب بن عبد الرحمن ، ابنُ أخيه ، خلال مبارزة بالسيف
20	حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب	والي	755	757	سنة و نصف	قتله الثائر البربري عبد الملك بن أبي الجعد اليفرني الورفجُّومي
21	عبد الملك بن أبي الجعد اليفرني	ثائر	757	758	سنة	قتله الثائر النفوسي أبو الخطاب عبد الأعلى المغافري
22	أبو الخطاب عبد الأعلى المغافري	ثائر	758	761	3 سنوات	قتله محمد بن الأشعث الخزاعي في جهة سِرت بالتراب الليبي

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
23	محد بن الأشعث الخزاعي	والي	761	765	حوالي 4 سنوات	اختار العودة إلى المشرق مُكرَهًا بسبب ضعف أفراد جيشه
24	الأغلب بن سالم بن عقال التميمي	والي	765	767	سنتان	تُوفّي متأثّرًا بجراحه إثر معركة ضد الثائر الحسن بن حرب
25	عُمر بن حفص بن قبيصة المهلبي	والي	768	771	3 سنوات و نيف	قُتل إثر معركة ضدّ الخوارج و الصفرية
26	يزيد بن حاتم بن قبيصة المهلبي	والي	772	787	15 سنة	تُوفّي بالقيروان
27	روح بن حاتم بن قبيصة المهلبي	والي	787	791	3 سنوات و 3 أشهر	تُوفّي بالقيروان
28	نصر بن حبيب المهلبي	والي	791	793	سنتان و نصف	عزله الخليفة هارون الرشيد
29	الفضل بن روح بن حاتم المهلبي	والي	793	794	حوالي سنة و نصف	قتله جيشٌ خراساني قدم من تونس و هجم على القيروان
30	هرثمة بن أعين الهاشمي	والي	795	797	سنتان و أشهر	استقال و عاد إلى دمشق ، ثمّ أصبح وزيرًا ببلاط هارون الرّشيد
31	محد بن مقاتل بن حكيم العكي	والي	797	800	سنتان و أشهر	عزله هارون الرّشيد
	الدولة الأغلبية					
32	إبراهيم بن الأغلب ، إبراهيم الأوّل	أمير	800	812	12 سنة	تُوفّي بالقيروان
33	عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب، عبد الله الأوّل	أمير	812	817	4 سنوات و 8 أشهر	تُوفّي بالقيروان
34	زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، زيادة الله الأوّل	أمير	817	838	21 سنة	تُوفّي بالقيروان
35	الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب ، أبو عقال	أمير	838	841	سنتان و 8 أشهر	تُوفّي بالقيروان
36	محد بن الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب ، محمّد الأوّل	أمير	841	856	15 سنة و 3 أشهر	تُوفّي بالقيروان
37	أحمد بن محد بن الأغلب	أمير	856	863	7 سنوات و نصف	تُوفّي بالقيروان
38	زيادة الله بن محمّد بن الأغلب، زيادة الله الثّاني	أمير	863	864	سنة واحدة	تُوفّي بالقيروان
39	محد بن أحمد ، أبو الغرانيق ، محمّد الثاني	أمير	864	875	10 سنوات و 3 أشهر	تُوفّي بالقيروان
40	إبراهيم بن أحمد ، إبراهيم الثاني، إبراهيم الأصغر	أمير	875	902	26 سنة و 4 أشهر	انسحب طوعًا بعد اضطراب مزاجه و هاجر إلى صقلية
41	عبد الله بن إبراهيم ، عبد الله الثّاني	أمير	902	903	سنة واحدة	اغتاله اثنان من الغلمان من أتباع ابنه زيادة الله
42	زيادة الله بن عبد الله ، زيادة الله الثالث	أمير	903	909	5 سنوات و 8 أشهر	هرب إلى المشرق إثر انهزامه أمام الدّاعية عبد الله الصنعاني
	الخلافة الفاطمية					
43	عُبيد الله المهدي	خليفة	910	934	24 سنة و شهران	تُوفّي بالمهدية
44	القائم بأمر الله بن عُبيد الله	خليفة	934	946	12 سنة	تُوفّي بالمهدية
45	المنصور بالله بن القائم بأمر الله	خليفة	946	953	6 سنوات و 10 أشهر	تُوفّي بالمنصورية

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
46	المعز لدين الله بن المنصور ، المعز لدين الله الفاطمي	خليفة	953	972	19 سنة و 9 أشهر	غادر إفريقيّة و انتقل إلى القاهرة و ركّز بها العرش الفاطمي
الدولة الصنهاجية						
47	بُلكّين يوسف بن زيري	أمير	972	984	11 سنة و 5 أشهر	تُوفّي و هو يقود حربًا ضدّ البربر غير بعيد عن تلمسان
48	المنصور بن بُلكّين يوسف	أمير	984	996	11 سنة و 10 أشهر	تُوفّي بالمنصورية
49	باديس بن المنصور	أمير	996	1016	20 سنة و شهران	تُوفّي قُرب قلعة حمّاد و هو يقود حملة ضدّ عمّه حمّاد
50	المُعز بن باديس	أمير	1016	1062	46 سنة و 3 أشهر	تُوفّي بالمهدية
51	تميم بن المُعز	أمير	1062	1108	45 سنة و 5 أشهر	تُوفّي بالمهدية
52	يحيى بن تميم	أمير	1108	1116	8 سنوات و شهران	تُوفّي مُتأثّرًا بجراحه إثر تعرُّضه لمحاولة اغتيال
53	علي بن يحيى	أمير	1116	1121	5 سنوات و 3 أشهر	تُوفّي بالمهدية
54	الحسن بن علي	أمير	1121	1148	27 سنة	هرب إلى المغرب إثر احتلال النورمان لعاصمته المهدية
السلطنة الحفصية						
55	الشيخ أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص عُمر الهنتاتي	والي	1207	1221	13 سنة و 9 أشهر	تُوفّي بتونس
56	أبو زيد عبد الرحمن بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص عُمر	والي	1221	1221	3 أشهر	أقاله الخليفة المُوحّدي لأنّه تولّى الكرسي دون إذنه
57	أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حفص عُمر	والي بالنيابة	1221	1221	7 أشهر و نيف	انتهت نيابتُه
58	إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي	والي	1221	1223	سنة و 9 أشهر	تُوفّي بتونس
59	عبد الرحمن بن إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن	والي	1223	1226	حوالي 3 سنوات	عزله الخليفة الموحّدي ، أبو عبد الله محمد ، العادل
60	أبو محمد عبد الله بن أبي محمّد عبد الواحد ، شُهر عَبُّو	والي	1226	1228	سنة و نصف	أُزيح بعد عملية انقلاب قام بها أخوه أبو زكرياء يحيى الأوّل
61	أبو زكرياء يحيى بن أبي محمد عبد الواحد ، أبو زكرياء يحيى الأوّل	والي ثمّ أمير	1228	1249	21 سنة و 3 أشهر	تُوفّي بعنّابة بينما كان في جولة تفقّد
62	أبو عبد الله محمد ، المُستنصر بالله الأوّل	أمير ثمّ سلطان	1249	1277	27 سنة و 8 أشهر	تُوفّي بتونس
63	أبو زكرياء يحي ، الواثق بالله ، المخلوع ، أبو زكرياء يحيى الثاني	سلطان	1277	1279	سنتان و 3 أشهر	أجبر على التنازل عن العرش لفائدة عمّه أبي إسحاق إبراهيم
64	أبو إسحاق إبراهيم بن أبي زكرياء يحيى الأوّل	سلطان	1279	1283	3 سنوات و نصف	هرب إلى قسنطينة أمام زحف الثائر أبي عمارة المسيلي
65	أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة ، أحمد المسيلي	ثائر	1283	1284	سنة و نصف	أعدِم بعد هزيمته أمام الجيش الحفصي بمنطقة السيجومي
66	أبو حفص عمر بن أبي زكرياء يحيى 1 ، المُستنصر بالله الثاني	سلطان	1284	1295	11 سنة و 3 أشهر	تُوفّي بتونس
67	أبو عبد الله محمد ، أبو عصيدة ، المُستنصر بالله الثالث	سلطان	1295	1309	حوالي 14 سنة	تُوفّي بتونس
68	أبو يحيى أبو بكر بن أبي زيد عبد الرحمن ، الشهيد	سلطان	1309	1309	17 يومًا	أعدمه أبو البقاء خالد ، أمير الحفصية الغربية و حلّ محلّه

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
69	أبو البقاء خالد بن أبي زكرياء يحيى ، أبو البقاء خالد الأوّل	سلطان	1309	1311	سنتان	أعدمه أبو يحيى زكرياء بن اللحياني و حلَّ محلَّه
70	أبو يحيى زكرياء الأول ، ابن اللحياني	سلطان	1311	1317	5 سنوات و نصف	هرب من عاصمته أمام زحف أبي يحيى أبي بكر ، صاحب بجاية
71	أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى زكرياء الأوّل ، أبو ضربة	سلطان	1317	1318	8 أشهر	هرب أمام زحف أبي يحيى أبي بكر و قيل تُوفّي أو قُتل
72	أبو يحيى أبو بكر ، المُتوكّل على الله الأول	سلطان	1318	1346	28 سنة و 4 أشهر	تُوفّي بتونس
73	أبو حفص عُمر بن أبي يحيى أبي بكر	سلطان	- 1346 -1347	1346 - 1347 -	- شهر واحد - حوالي 7 أشهر	- فرّ إلى بجاية أمام زحف أخيه أبي العباس أحمد - هرب نحو الجنوب أمام الزحف المريني ، ثُمّ قُتل
74	أبو العباس أحمد بن أبي يحيى أبي بكر ، المعتمد على الله	سلطان	1346	1346	7 أيّام	قتله أخوه أبو حفص عُمر
75	أبو العبّاس الفضل بن أبي يحيى أبي بكر ، المتوكّل على الله 2	سلطان	1350	1350	5 أشهر	عزله حاجبُه ثمّ أعدمه أخوه أبو إسحاق إبراهيم
76	أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى أبي بكر ، المُستنصر بالله الرابع	سلطان	1350	1369	18 سنة و 7 أشهر	تُوفّي فجأة و هو مُحاصَرٌ في تونس من طرف ابن أخيه
77	أبو البقاء خالد بن أبي إسحاق إبراهيم ، أبو البقاء خالد الثاني	سلطان	1369	1370	حوالي 20 شهرًا	عزله ابنُ عمّه أبو العبّاس أحمد ، و أمر بنفيه إلى المغرب
78	أبو العبّاس أحمد بن أبي عبد الله محمّد ، المُتوكّل على الله 3	سلطان	1370	1394	23 سنة و 7 أشهر	توفّي بتونس
79	أبو فارس عبد العزيز ، عزّوز ، المُتوكّل على الله 4	سلطان	1394	1434	40 سنة و شهر	تُوفي و هو يقود حملة على تلمسان
80	أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد المنصور ، المُنتصر بالله	سلطان	1434	1435	سنة و شهر	تُوفّي إثر مرض
81	أبو عمرو عثمان بن أبي عبد الله محمد المنصور ، المُتوكّل على الله 5	سلطان	1435	1488	53 سنة	تُوفي بتونس
82	أبو زكرياء يحيى الثالث بن أبي عبد الله محمّد المسعود	سلطان	1488	1489	أقل من سنة	قد يكون فرَّ إثر معركة ضد ابن عمه ، عبد المؤمن ، و رُبّما قُتل
83	عبد المؤمن بن أبي سالم إبراهيم	سلطان	1489	1490	حوالي 15 شهرًا	هرب أمام زحف ابن سلفه ، و قد يكون قُتل مسمومًا بعد هربه
84	أبو يحيى زكرياء بن أبي زكرياء يحيى 3 ، أبو يحيى زكرياء 2	سلطان	1490	1494	3 سنوات و نصف السنة	تُوفّي بالطاعون
85	أبو عبد الله محمد الحسن بن أبي محمد الحسن	سلطان	1494	1526	حوالي 32 سنة	تُوفّي بتونس
86	مولاي الحسن بن أبي عبد الله محمّد الحسن	سلطان	1526	1541	حوالي 15 سنة	انقلب عليه ابنُه ، و قد يكون قُتل في معركة جدّت بعد ذلك
87	أحمد بن مولاي الحسن ، احْمَيْدَة ، أحمد سلطان	سلطان	1541	1573	حوالي 32 سنة	فرّ إلى بلارمو إثر هجوم الأسبان على سلطنته و احتلالها
88	محمد بن مولاي الحسن ، مولاي محمد	سلطان	1573	1574	حوالي السنة	هوى عرشه بدخول العثمانيين إلى تونس فاقتيدَ أسيرًا إلى اسطنبول

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
دولة الدايات						
89	الداي إبراهيم رودسلي	داي	1591	1594	حوالي 3 سنوات	ذهب لأداء مناسك الحج ثمّ فرّ إلى مسقط رأسه ، رودس
90	الداي موسى	داي	1594	حوالي 1595	سنة أو ربّما أكثر	ذهب لأداء مناسك الحج ، فعزله نُظراؤه خلال غيابه
91	عثمان داي	داي	1598	1610	أكثر من 12 سنة	تُوفّي بتونس
92	يوسف داي	داي	1610	1637	27 سنة و شهران	تُوفّي بتونس
93	الداي سطا مراد	داي	1637	1640	سنتان و نصف	تُوفّي بتونس
94	الداي أحمد خوجة	داي	1640	1647	7 سنوات	تُوفّي بتونس
95	الداي محمد لاز	داي	1647	-	بضع سنوات	انتهى حُكمُه بتقدّم رُتبة الباي على رُتبة الداي أواسط القرن 17
الدولة المرادية						
96	حمودة باشا باي	باي	-	1666	بضع سنوات	تُوفّي بتونس
97	مراد بن حمودة باشا باي ، مراد الثاني	باي	1666	1675	9 سنوات و 4 أشهر	تُوفّي بتونس
98	محمد بن مراد باي بن حمودة باشا باي	باي	- 1675 - 1675 - 1684	- 1675 - 1677 - 1696	- شهران و نصف - سنة و بضعة أيام - 12 سنة متقطعة	- خلعه أعضاء الديوان - خلعه أعضاء الديوان - تُوفّي بتونس
99	محمد باشا باي الحفصي بن حمودة باي	باي	1675	1675	أقل من شهرين	رفض حلاًّ صُلحيًا مع ابنَيْ أخيه و تخلّى عن كرسي الحُكم
100	علي بن مراد باي	باي	1677	1684	حوالي 7 سنوات	فرّ أمام زحف جيش جزائري مُساندٍ لأخيه محمد
101	رمضان بن مراد باي	باي	1696	1699	سنتان و 5 أشهر	أذن بإعدامه ابنُ أخيه مُراد الثالث
102	مراد بن علي باي ، مراد الثالث ، مراد بوبالة	باي	1699	1702	3 سنوات و 3 أشهر	اغتاله آغة صبايْحية التَّرك ، إبراهيم الشريف ، بوادي الزرقاء
حكم إبراهيم الشريف						
103	إبراهيم الشريف	باشا باي داي	1702	1705	3 سنوات و شهر	سقط أسيرًا في أيدي الجيش الجزائري إثر معركة الكاف
الدولة الحسينية						
104	حسين بن علي تركي	باي	1705	1735	30 سنة و 7 أسابيع	هزمه علي باشا ، ابنُ أخيه ، في معركة سمنجة ، فهرب ، ثم قُتل بعد 5 سنوات
105	علي باشا ، علي باي الأوّل	باي	1735	1756	21 سنة	أُعدم بإذن من داي الجزائر المُناصر لابنَيْ حسين بن علي
106	محمد الرشيد باي	باي	1756	1759	سنتان و 4 أشهر	تُوفّي بتونس
107	علي باي الثاني	باي	1759	1782	23 سنة و 3 أشهر	تُوفّي بتونس

ع/ر	الاسم	الصفة	فترة الحُكم			نهاية الحُكم
			من	إلى	المدّة	
108	حمودة باشا باي	باي	1782	1814	32 سنة و 4 أشهر	تُوفّي بتونس
109	عثمان باي	باي	1814	1814	أقل من 100 يوم	اغتاله ابنُ عمّه محمود باي
110	محمود باي	باي	1814	1824	9 سنوات و 3 أشهر	تُوفّي بتونس
111	حسين باي الثاني	باي	1824	1835	11 سنة و شهران	تُوفّي بتونس
112	مصطفى باي	باي	1835	1837	سنتان و 5 أشهر	تُوفّي بتونس
113	المُشير أحمد باشا باي ، أحمد باي الأوّل ،	باي	1837	1855	17 سنة و 8 أشهر	تُوفّي بتونس
114	امْحَمَّدْ باشا باي	باي	1855	1859	4 سنوات و 4 أشهر	تُوفّي بتونس
115	محمد الصادق باشا باي	باي	1859	1882	23 سنة و شهر	تُوفّي بتونس
116	علي باشا باي ، علي باي الثالث	باي	1882	1902	19 سنة و 6 أشهر	تُوفّي بتونس
117	محمد الهادي باشا باي	باي	1902	1906	حوالي 4 سنوات	تُوفّي بتونس
118	محمد الناصر باشا باي	باي	1906	1922	16 سنة و شهران	تُوفّي بدرمش
119	محمد الحبيب باشا باي	باي	1922	1929	6 سنوات و 7 أشهر	تُوفّي بدرمش
120	أحمد باشا باي ، أحمد باي الثاني	باي	1929	1942	13 سنة و 4 أشهر	تُوفّي بالقصر المعروف بـ"العبدلّية الصُغرى" بالمرسى
121	محمد المنصف باشا باي	باي	1942	1943	أقل من 11 شهرًا	عزلته سلطة الحماية و نفته . تُوفّي في 1 سبتمبر 1948 بـ Pau
122	محمد الأمين باشا باي	باي	1943	1957	14 سنة و شهران	انتهت مُهمّته بسقوط العرش الحُسيني و إعلان الجمهورية
	العهد الجمهوري					
123	الحبيب بورقيبة	رئيس	1957	1987	30 سنة و 3 أشهر	عزله الوزيرُ الأوّل اعتمادًا على تقرير طبّي
124	زين العابدين بن علي	رئيس	1987	2011	23 سنة و شهران	غادر البلاد مُتوجّهًا إلى المملكة العربية السعودية إثر ثورة شعبية
125	فؤاد المبزّع	رئيس مؤقّت	2011	2011	11 شهرًا	انتهت مُهمّته دستوريًّا
126	محمد المنصف المرزوقي	رئيس مؤقّت	2011	2014	3 سنوات	انتهت مُهمّته دستوريًّا
127	الباجي قايد السبسي	رئيس	2014			

1 – المصادر و المراجع باللغة العربية

إبراهيم العبيدي :

- **ملحمة الكاهنة ، أو المنعرج الحاسم**، المغاربية للطباعة و النشر و الإشهار، تونس 1999.

ابن أبي الضياف ، أحمد :

- **إتحاف أهل الزمان، بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان**، تحقيق مُحَمَّد شمّام، أحمد الطويلي، رياض المرزوقي، و لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الإرشاد، الدار التونسية للنشر، تونس 1990 .

ابن أبي دينار، مُحَمَّد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني :

- **المؤنس، في أخبار إفريقية و تونس**، دار المسيرة للصحافة والطباعة و النشر، بيروت 1993.

ابن الأثير ، علي بن مُحَمَّد الجزري الشيباني :

- **الكامل في التاريخ، دار صادر**، بيروت 1965.

ابن الخطيب، لسان الدين :

- **أعمال الأعلام ، في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت 2003.
- **الحلل الموشّية ، في ذكر الأخبار المرّاكُشية**، معهد الدراسات العليا المغربية، الرباط 1936.

ابن الشمّاع ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد :

- **الأدلّة البينية النورانية ، في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق و تقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس 1984.

ابن القُنفد، أبو العبَّاس أحمد :

- **الفارسية، في مبادئ الدولة الحفصية**، تقديم و تحقيق مُحَمَّد الشاذلي النيفر و عبد المجيد التُركي، الدار التونسية للنشر، تونس 1968.

ابن بسَّام ، أبو الحسن علي :

- **الذخيرة، في محاسن أهل الجزيرة**، دار الثقافة، بيروت 1997.

ابن حزم الأندلسي ، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد :

- **جمهرة أنساب العرب**، دار المعارف، القاهرة 1948.

ابن خلدون، عبد الرحمن :

- **كتاب العبر، و ديوان المبتدأ و الخبر، في أيّام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار ابن حزم للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 2003.

ابن خلّكان، أحمد بن مُحَمَّد :

- **وفيات الأعيان، و أنباء أبناء الزمان**، دار صادر، بيروت 1972.

ابن عبد الحكم، عبد الرحمن :

- **كتاب فتوح مصـر و أخبارها**، دار النشر / دار الفكر ، بيروت 1996.

ابن عبد العزيز، حمُّودة بن مُحَمَّد :

- **الكتاب الباشي**، تحقيق مُحَمَّد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970.

ابن عذاري المراكشي :

- **البيان المغرب، في أخبار الأندلس و المغرب**، تحقيق و مراجعة ج.س. كولان و إ. ليفي بوفنسال، الدرا العربية للكتاب، دار الثقافة، بيروت 1983.

ابن منظور :

- **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي، بيروت 1994 .

أبو العرب، مُحَمَّد بن أحمد بن تميم التميمي :

- **طبقات علماء إفريقية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت

أبو القاسم مُحَمَّد كرُّو :

- **العرب و ابن خلدون**، دار المغرب العربي، تونس 1988.

أحمد الطويلي :

- **شخصيات تونسية**، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس 2004.
- **الجنرال حسين، حياته و آثاره**، المطبعة العصرية، تونس 1994.
- **تاريخ مدينة تونس الثقافي و الحضاري من الفتح إلى أواخر القرن التاسع عشر**، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس 2002.

أحمد القصَّاب :

- **تاريخ تونس المُعاصر (1881-1956)**، ترجمة حمَّادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986.

أحمد أمين :

- **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة 2012.

أحمد بن عامر :

- **الدولة الصنهاجية، صفحة من العصر الذهبي للحضارة التونسية**، الدرا التونسية للنشر، تونس 1972.

أحمد بن ميلاد و مُحَمَّد مسعود إدريس :

- **الشيخ عبد العزيز الثعالبي و الحركة الوطنية 1892 - 1940**، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات «بيت الحكمة»، قرطاج 1991 .

أحمد خالد :

- **الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و إشكالية فكره السياسي**، بحث في فلسفته السياسية و صلتها بنضاله و أدبه و رحلاته مشفوع بوثائق و منتخبات، وزارة الثقافة، الدار العربية للكتاب، تونس 2001.
- **الطاهر الحدّاد، فكر تنويري و أدب تحريري و معالم على طريق الحداثة**، مطبعة Champs Elysées (بدون تاريخ).

الأزهر الماجري :

- **قبائل ماجر و الفراشيش خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر (في جدلية العلاقة بين المحلّي و المركزي)**، منشورات كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات، منوبة 2005.

أمين توفيق الطيبي :

- **دراسات و بحوث في تاريخ المغرب و الأندلس**، الدار العربية للكتاب، تونس 1997.

إيفالد، كريستيان فاردينان (Christian Ferdinand EWALD) :

- **رحلة المبشّر إيفيلد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835**، نقلها من الألمانية إلى العربية و قدَّم لها مُنير الفندري، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات «بيت الحكمة»، قرطاج 1991.

الأيوبي، أبو الفداء إسماعيل :

- **المُختصر، في أخبار البشر**، المطبعة الحُسينية المصرية، القاهرة 1907.

برانشفيك، روبار (Robert BRUNSCHVIG) :

- **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م** (تعريب حمادي الساحلي)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1988.

البكري، أبو عبيد الله :

- **المسالك و الممالك**، تحقيق وتقديم أدريان فان ليوفن و أندري فيري، الدار العربية للكتاب، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات «بيت الحكمة»، تونس 1992.

بيرم الخامس، مُحَمَّد :

- **صفوة الاعتبار، بمستودع الأمصار و الأقطار**، تحقيق علي الشنُّوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب و الفنون، «بيت الحكمة»، تونس 2000.

التّجاني ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد :

- **الرحلة**، تقديم حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس 1981.

توفيق البشروش :

- **جمهورية الدايات في تونس**، 1591 - 1675 ، شركة أوربيس للطباعة، قصر السعيد 1992.
- **ربيع العربان، أضواء على أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة 1864، وثائق من الأرشيف الوطني**، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات «بيت الحكمة»، تونس 1992.

جعفر ماجد :

- **ثوار إفريقيّة ، أعلام المقاومة في تونس في العصور الإسلامية**، منشورات رحاب المعرفة ، تونس 1997.

جوليان، شارل أندراي (Charles André JULIEN) :

- **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب مُحَمَّد مزالي و البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس 1985 .

الحبيب بولعراس :

- **تاريخ تونس ، أهم التواريخ و الأحداث من عصور ما قبل التّاريخ حتّى الثورة**، ترجمة الصادق بن مهنّى، سيراس للنشر، تونس 2015.

الحبيب ثامر :

- **هذه تونس**، تقديم رشيد إدريس، مراجعة و تحقيق حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988.

حسن إبراهيم حسن :

- **تاريخ الدولة الفاطمية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1964.

حسن حسني عبد الوهاب :

- **بساط العقيق ، في حضارة القيروان و شاعرها ابن رشيق**، تقديم مُحَمَّد العروسي المطوي، مكتبة المنار، تونس 1970.
- **خلاصة تاريخ تونس**، تقديم و تحقيق حمّادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس 2001.

- **شهيرات التونسيات**، بحث تاريخي أدبي في حياة النساء النوابغ بالقطر التونسي من الفتح الإسلامي إلى الزمان الحاضر، مكتبة المنار، تونس 1966.
- **ورقات عن الحضارة العربية بإفريقيّة التونسية**، مكتبة المنار، تونس 1972.

حسين خوجة :

- **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**، الدار العربية للكتاب، تحقيق الطاهر المعموري، تونس 1972

حفيّظ الطبّابي :

- **مُحَمَّد علي الحامّي (1890 – 1928)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 2005.

خالد الشابي :

- **فتح إفريقيّة و المغرب من خلال كتاب «صلة السمط و سمة المرط في الفخر المُحمَّدي» لابن شبّاط**، الجامعة التونسية، كلية الآداب و العلوم الانسانية، 1977.

خير الدين التونسي :

- **أقوم المسالك، في معرفة أحوال الممالك**، تحليل و تحقيق المنصف الشنوفي، الدار التونسية للنشر، تونس 1972.

دار المشـرق :

- **المنجد في اللغـة والأعـلام**، بيروت 1969.

الدَّاعي إدريس عماد الدين القرشي :

- **تاريخ الدولة الفاطمية بالمغرب، عيون الأخبار و فنون الآثار**، حقّقها و أعدّها للنشر فرحات الدشراوي، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1979.

الدبّاغ ، أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الأنصاري الأُسيدي :

- **معالم الإيمان، في معرفة أهل القيروان**، أكمله و علّق عليه أبو الفضل التنوخي ، تصحيح و تعليق إبراهيم شبُّوح و محمد الأحمدي أبو النور و محمد ماضور و محمد المجدوب و عبد العزيز المجدوب، المكتبة العتيقة، تونس 1993.

راضي دغفوس :

- **الحروب و الفتن و الثورات في القرن الأوّل و بداية القرن الثّاني للهجرة**، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بتونس، مخبر العالم العربي الإسلامي الوسيط، منشورات المخبر 2013.
- **دراسات عن بني هلال و الهجرة الهلالية**، مركز النشر الجامعي، تونس 2015.

رشاد الإمام :

- **سياسة حمودة باشا، 1782 - 1814**، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1980.

الرقيق القيرواني، إبراهيم بن القاسم :

- **تاريخ إفريقية و المغرب**، (قطعة منه تبدأ من أواسط القرن الأوَّل إلى أواخر القرن الثاني للهجرة)، تحقيق و تقديم المنجي الكعبي ، الدار العربية للكتاب، تونس 2005.

روجي إدريس، الهادي :

- **الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقيَّة في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12 م**، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

الزركشي ، مُحَمَّد بن إبراهيم اللؤلؤي :

- **تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية**، تحقيق و تقديم الحسين اليعقوبي بمساعدة محمد قريمان و محمد صالح العسلي، المكتبة العتيقة، تونس 1998

زهير المظفَّر :

- **الزعيم الحبيب بورقيبة و تأسيس الجمهورية**، الذكرى الثانية لوفاته، التجمُّع الدستوري الديمقراطي، تونس أفريل 2002.

سعيد المستيري :

- **المنصف باي، الحُكم و المنفى**، ترجمة هشام القروي، دار الأقواس للنشر، تونس 1991.

سلسلة آفاق إسلامية :

- **الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي و تجديد الفكر الديني**، وزارة الشؤون الدينية ، تونس 1993.

سهام بوسلامة الزيلي :

- **هذه تونس، خواطر و تأمُّلات في التحليل و الإثبات**، مطبعة تونس قرطاج، تونس 2004.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :

- **تاريخ الخلفـاء**، درا الجيل، بيروت 1994 .

شكري فيصل :

- **حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول، دراسة تمهيدية لنشأة المُجتمعات الإسلامية**، دار العلم للملايين، بيروت 1982.

الشيخ الصغير بن يوسف :

- **المَشْرَع المُلكي في سلطنة أولاد علي تركي**، تقديم و تحقيق أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس 1998.

الشيخ مُحَمَّد النيفر :

- **عنوان الأريب، عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب**، تذييل و استدراك علي بن مُحَمَّد النيفر، دار الغرب الإسلامي، 1996.

الصادق الزمرلي :

- **تونس في عهد المنصف باي 1942 - 1943، بين الرجاء و الأمل**، تقديم و تعريب حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1989.

صالح الخرفي :

- **عبد العزيز الثعالبي، من آثاره و أخباره في المشرق و المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995.

الطاهر أحمد الزَّاوي :

- **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي**، دار الفتح للطباعة و النشر، بيروت، و مُحَمَّد الرمَّاح بشينة، ليبيا، 1970.

الطّاهر الحدَّاد :

- **العمّال التونسيون و ظهور الحركة النقابية**، الدار التونسية للنشر، تونس 1972.

الطبري، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير :

- **تاريخ الأمم و الملـوك**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1989.

طه حسين :

- **الفتنة الكبرى**، دار المعارف بمصر، 1986

عبد العزيز الدولاتلي :

- **الزيتونة ، عشرة قرون من الفن المعماري التونسي**، المعهد الوطني للتراث، وزارة الثقافة، تونس 1996.

عبد العزيز الفيلالي :

- **العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس و دول المغرب**، المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر) / الدار العربية للكتاب (تونس)، الجزائر 1982 .

عثمان الكعّاك :

- **المجتمع التونسي على عهد الأغالبة، و دراسات أخرى ...** ، كتاب الحرّية عدد 12، جمع و تقديم أبو زيان السعدي، إخراج و طباعة أوربيس، تونس 2009.

- **محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر**، معهد الدراسات العربية العالية (جامعة الدول العربية)، المطبعة الكمالية، القاهرة 1958.

عزيز أحمد :

- **تاريخ صقلّية الاسلامية**، ترجمة و تقديم أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس 1980

عزيز سامح التر :

- **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1989.

علي البلهوان :

- **تونس الثائرة**، لجنة تحرير المغرب العربي، القاهرة 1954.
- **نحن أمّة**، مراجعة و تقديم زُهير الذوّادي، الحرّية، الكتاب الشهري (بدون تاريخ).

علي الحوسي :

- **المعز لدين الله الفاطمي**، الدار التونسية للنشر، تونس 1986.

علي الشنوفي :

- **الوزير خير الدين و معاصروه**، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات «بيت الحكمة»، تونس 1990 .

علي المحجوبي :

- **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تعريب عمر بن ضو و حليمة القرقوري و علي المحجوبي، دار سيريس (Cérès) للنشر، تونس 2006.

عمُر سعيدان :

- **علائق الحفصيين ببلاط أراغون في عهد جاكمو الثاني**، مؤسسة سعيدان للطباعة و النشر، سوسة 1985.

فاخر الرويسي :

- **العميد فتحي زهير ، الوساطة الضائعة في الخلاف البورقيبي اليوسفي**، دار تونس للنشر، تونس (بدون تاريخ).

القاضي النعمان :

- **افتتاح الدعـوة**، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، تونس (بدون تاريخ)

القاضي عياض :
- **ترتيب المدارك، و تقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك**، دار مكتبة الحياة، المغرب، 1983.

كلثوم الجمَيِّل :
- **من وجوه تونس الحديثة : شيخ الفنانين، عبد العزيز جمَيِّل (1895 - 1969)**، ترجمة عبد الحفيظ الهرقام، Edition Universelle ، تونس 2005.

الكناني القيرواني، مُحَمَّد بن صالح عيسى :
- **تكميل الصلحاء و الأعيان، لمعالم الإيمان في أولياء القيروان**، تحقيق و تعليق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس 1970.

المالكي ، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد :
رياض النفوس ، في طبقات علماء القيروان و إفريقية، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1983.

محسن زكرياء :
- **سُلافة العناصر، بمفاخر الملك الناصر**، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط، تونس 1913.

مُحَمَّد ابن الخوجة :
- **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم و تحقيق حمّادي الساحلي و الجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986 .
- **الرحلة الناصرية بالديار الفرنساوية**، المطبعة الرسمية العربية، تونس 1913.

مُحَمَّد الحمّاص :
- **الاستعمار الفرنسي و قبائل الوسط و الجنوب بالبلاد التونسية 1881 - 1950** (جلاص، الهمامّة، الفراشيش، أولاد سعيد، ورغمّة، الودارنة، المهاذبة)، مركز النشر الجامعي، تونس 2007.

مُحمَّد السنوسي ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عثمان :
- **مُسامرات الظريف، بحُسن التعريف**، تحقيق و تعليق مُحَمَّد الشاذلي النيفر، دار بوسلامة للطباعة و النشر و التوزيع ، تونس 1983.

مُحَمَّد الطالبي :
- **الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي 800 – 909 م / 184 - 296 هـ** دار الغرب الإسلامي، بيروت 1995.

مُحَمَّد العروسي المطوي :
- **السلطنة الحفصية، تاريخها السياسي و دورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، تونس 1986.

- **سيرة القيروان، رسالتُها الدينية و الثقافية في المغرب الإسلامي**، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس 1981.

مُحَمَّد الهادي الشريف :

- **تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب مُحَمَّد الشاوش و مُحَمَّد عجينة، دار سيريس (Cérès) للنشر، تونس 2011.

مُحَمَّد اليعلاوي :

- **ابن هانئ المغربي الأندلسي، شاعر الدولة الفاطمية** ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985.
- **ترجمة المهدي عُبيد الله من كتاب المقفّى للمقريزي**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، العدد 25، 1986.

مُحَمَّد أنور بوسنينة :

- **ديوان الطاهر الحدّاد**، الأطلس للنشر، ديسمبر 1997.

محمَّد بوترعة :

- «**فرساي» المُشير الأوّل**، سلسلة الخارطة القومية ، مواقع و معالم ، دار قرطاج للاتصال ، تونس 1995 .

مُحَمَّد بوذينة :

- **تونسيون في تاريخ الحضارات**، منشورات مُحَمَّد بوذينة، الحمامات 1998.

مُحَمَّد حسن :

- **المدينة و الباديةبإفريقيّة في العهد الحفصي**، جامعة تونس الأولى، كُلّية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تونس 1999.

مُحَمَّد سهيل طقوش :

- **تاريخ الفاطميين في شمال إفريقيّة و مصر و بلاد الشام**، دار النفائس، بيروت 2007.

مُحَمَّد لطفي الشايبي :

- **الحركة الوطنية التونسية و المسألة العُمّالية النقابية 1894-1956**، مركز النشر الجامعي، تونس 2010.

مُحَمَّد محفوظ :

- **ثورة علي بن غذاهم**، كتابة الدولة للشؤون الثقافية و الإرشاد، اللجنة الثقافية الجهوية، سوسة 1964 .

مركز البحوث و الدراسات و التوثيق حول المرأة، الكريديف (CREDIF) :

- **محنة الحدّاد و أحلام جيل، وثائق من التاريخ**، منشورات الكريديف 2015.

مقديش، محمود :
- **نزهة الأنظار، في عجائب التواريخ و الأخبار**، تحقيق علي الزواري و مُحَمَّد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988 .

ملتقى (مدنين من 19 إلى 22 فيفري 1976) حول :
- **الإمام مُحَمَّد بن عرفة**، منشورات الحياة الثقافية، وزارة الشؤون الثقافية، تونس 1978.

مُلتقى (من 9 إلى 21 جانفي 2001) حول :
- **تونس الأمس و تونس الغد**، المجمع التونسي للعلوم و الآداب و الفنون، «بيت الحكمة»، تونس 2002.

ملتقى علي بن غذاهم (ديسمبر 1975 و مارس 1979) حول :
- **الانتفاضات الشعبية و الحركات التحرُّرية في تونس بين سنتي 1800 و1952**، الدار التونسية للنشر، تونس 1983.

مُلتقى يوغرطة (الكاف، ديسمبر 1980) حول :
- **مظاهر الحضارة في تونس**، الدار التونسية للنشر (بدون تاريخ).

مُؤَلَّف جماعي (دلندة الأرقش ، عبد الحميد الأرقش ، جمال بن طاهر) :
- **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، ميدياكوم، تونس 2003.

مُؤَلَّف جماعي (عبد المجيد كرَيِّم، عبد الحميد الهلالي، حفَيِّظ الطبَّابي، فيصل الشريف، خالد عبيد، عميرة علَيَّة الصغَيِّر) :
- **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 - 1964)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس 2008 .

مُؤَلَّف جماعي (مَحمَّد شاكر، علي السعداوي، محمد بكُور، محسن المزغنِّي، شعبان بلعربي) :
- **الذكرى 50 لاستشهاد الزعيم الهادي شاكر**، التجمُّع الدستوري الديمقراطي، صفاقس 2003.

مُؤَلَّف جماعي :
- **تونس عبر التاريخ**، مركز الدراسات و البحوث الإقتصادية و الاجتماعية، وزارة البحث العلمي و التكنولوجيا و تنمية الكفاءات، تونس 2005 :
  . الجزء الأول، **العصور القديمة** (خليفة الشاطر، عبد الرزاق قراقب ، مُحَمَّد حسين فنطر، نبيل قلالة، منصور غاقي، أحمد مشارك، الهادي سليم، عبد اللطيف مرابط)
  . الجزء الثاني، **من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح** (راضي دغفوس، علي عبد القادر، مُحَمَّد حسن، فوزي محفوظ، لطفي عيسى، حسن العنابي، جمال بن طاهر، خليفة الشاطر، أحمد السعداوي)

. الجزء الثالث، **الحركة الوطنية و دولة الاستقلال** (يحيى الغول، نور الدين الدقّي، توفيق العيادي، مُحَمَّد لطفي الشايبي، عبد السلام بن حميدة، خليفة الشاطر، عبد الجليل بوقرَّة)

. الجزء الرابع، **تونس التحوُّل** (عبد الجليل بوقرَّة، يحيى الغول)

الناصري ، أبو العبَّاس أحمد بن خالد :

- **كتاب الاستقصاء ، لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب ، الدار البيضاء 1997.

الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية (سيدي بو سعيد من 29 إلى 31 ماي 1981) حول :

- **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881**، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي و التقني، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، المنشورات العلمية التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، 1986.

الندوة الدولية الثانية عشرة (تونس من 6 إلى 8 ماي 2004) حول :

- **الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956**، جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2005.

الندوة الدولية الحادية عشرة (تونس يومي 5 و 6 ماي 2002) حول :

- **الزيتونة : الدين و المجتمع و الحركات الوطنية في المغرب العربي**، جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2003.

الندوة الدولية السابعة (تونس، من 18 إلى 20 نوفمبر 1993) حول :

- **المقاومة المسلّحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين**، جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1995.

الندوة الدولية السادسة (قرطاج من 13 إلى 15 ديسمبر 1991) حول :

- **البلاد التونسية سنتي 1950-1951**، جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1993.

الندوة العالمية الأولى (الحمامات، من 26 إلى 29 جوان 1980) :

- **سيرة بني هلال**، الدار التونسية للنشر، تونس 1990 .

الندوة العلمية (تونس من 11 إلى 13 نوفمبر 1992) حول :

- **الإمام محرز بن خلف، رائد التسامح و مقاومة التطرُّف**، بمناسبة مرور ألف سنة عن وفاة سيدي محرز، سلسلة آفاق إسلامية، كُتيِّب بنفس العنوان، وزارة الشؤون الدينية، تونس 1994.

نور الدين الدُّقِّي :
- **حركة الشباب التونسي**، سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصر، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2005.

النويري، شهـاب الدين :
- **نهاية الأرب، في فنـون الأدب**، دار الكتب العلمية، 2004 بيروت.

نيكولاي إيفانوف :
- **الفتح العثماني للأقطار العربية، 1517 - 1574** (ترجمة يوسف عطا الله)، دار الفارابي، بيروت 1988.

الهادي البكُّوش :
- **إضاءات على الاستعمار و المقاومة في تونس و في المغرب العربي**، مركز النشر الجامعي ، تونس 2007 .
- **الزَّعيم الحبيب بورقيبة و بناء الدولة الحديثة**، الذكرى الثالثة لوفاته، التجمُّع الدستوري الديمقراطي، تونس، أفريل 2003.

الهادي الدرقاش :
- **أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، حياته و آثاره**، دار قُتيبة للطباعة و النشر، 1989.

الهادي جلاَّب :
- **علي باش حانبة (1876-1918)**، جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة «مناضل و أثره»، تونس 2005.

وزارة التربية و العلوم :
- **كتاب التاريخ للسنة السادسة من التعليم الثانوي**، المركز القومي البيداغوجي، تونس (بدون تاريخ).
- **كتاب التاريخ للسنة الخامسة من التعليم الثانوي**، المركز القومي البيداغوجي ، تونس (بدون تاريخ).

الوزير السرَّاج ، مُحَمَّد بن مُحَمَّد الأندلسي :
- **الحُلل السندسية، في الأخبار التونسية**، تقديم و تحقيق مُحَمَّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984.

مواقع إلكترونية :
- **الإسلام، حقائق و أعلام و معالم**
- **تاريخ الأمازيغ المنسي**

- قصّة القائدة الأمازيغية البربرية الكاهنة
- كسيلة الثائر الأمازيغي ضدّ عقبة بن نافع
- هيئة علماء بيروت
- **alchourouk.com**
- **fr.wikipedia.org**
- **tn-news.com**

2 – المصادر و المراجع باللغة الفرنسية

AIBL, Académie des Inscriptions et des Belles Lettres :

- **Compte rendu des séances de l'année 1963 /mai – juin**, Librairie Klincksieck, Paris 1964.

Alphonse ROUSSEAU :

- **Annales tunisiennes, ou Aperçu historique sur la Régence de Tunis**, Alger, Bastide 1864.

André PAUTARD :

- **Bourguiba**, Editions Media, Paris 1977.

André RAYMOND :

- **Tunis sous les Mouradites, la ville et ses habitants au XVII^{ème} siècle**, Cérès éditions, Tunis 2006.

Charles André JULIEN,

- **Et la Tunisie devint indépendante … 1951 – 1957**, Les Editions J.A., Paris 1985.
- **Histoire de l'Afrique du Nord**, Editions Payot, Paris 1931.
- **L'Afrique du Nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française**, Julliard, Paris 1953.

Didier NEBOT :

- **La Kahéna, Reine de l'Ifrikia**, Editions Anne Carrière, Paris 1998.

Elie FITOUSSI :

- **L'état tunisien, son origine, son développement et son organisation, 1525-1901**, Imprimerie Générale (J. Picard et Cie), Tunis 1901.

Gabriel CHARMES :

- **La Tunisie et la Tripolitaine**, Calmann Lévy, Paris 1883.

Gaston LOTH :

- **Histoire de la Tunisie depuis les origines jusqu'à nos jours**, Armand Collin et Cie, Paris 1898.

Gay OSCAR :

- **La Tunisie, notice historique**, Imprimerie de W. Remquet, Goupy et Cie, Paris 1861.

Jean GANIAGE :

- **Les origines du protectorat français en Tunisie 1861-1881**, Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1968.

Juliette BESSIS :

- **Maghreb, questions d'histoire**, Editions L'Harmattan, Paris 2003.

LAROUSSE :

- **Le Petit Larousse** Grand Format 2002, édition 2001.

Louis PERILLER :

- **La conquête de l'indépendance tunisienne**, souvenirs et témoignages, Robert Laffont, Paris 1979.

M. DE SAINT GERVAIS :

- **Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau Royaume de Tunis, avec des réflexions sur la conduite d'un Consul et un détail du commerce**, Editions Ganeau Fils, Paris 1736.

Mme Y. EXCOFFIER :

- **Petite histoire de la Tunisie**, La Caravelle, Tunis 1954.

Nicolas BERANGER et Paul SEBAG :

- **La Régence de Tunis à la fin du XVII^{ème} siècle, Mémoire pour servir à l'histoire de Tunis depuis l'année 1864**, L'Harmattan, Paris 1993.

Paul SEBAG :

- **Une relation inédite sur la prise de Tunis par les Turcs en 1574,** Publications de l'Université de Tunis, 1971.

Revues :

- **Astrolabe, N° 64, année 1999.**
- **Jeune Afrique, N° 2879, mars 2016.**
- **Réalités, N° 935, année 2003.**

Roger CASEMAJOR :

- **L'action nationaliste en Tunisie, rapport secret des Renseignements Généraux,** présenté par Hassine-Raouf HAMZA, Sud Editions, Tunis 2009.

Roger LE TOURNEAU :

- **Evolution économique de l'Afrique du Nord musulmane** 1920-1961, Colin, Paris 1962.

Serge LA BARBERA :

- **Les Français de Tunisie, 1930-1950,** dans «Histoire et Perspectives Méditerranéennes», L'Harmattan, Paris 2006.

Sophie BESSIS et Souhayr BELHASSEN :

- **Bourguiba,** Jeune Afrique Livres, Paris 1988.

أحمد القصّاب :

- **Histoire de la Tunisie, l'époque contemporaine,** Société Tunisienne de Diffusion, STD, Tunis 1976.

توفيق البشروش :

- **Le Saint et le Prince en Tunisie,** Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, Publications de l'Université de Tunis I, 1989.

توفيق العيادي :

- **Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912),** Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Publications de l'Université de Tunis, 1986.

الحبيب بورقيبة :

- **Le Destour et la France, Notes et documents depuis la chute de Peyrouton**, Institut des études bourguibiennes, BERG édition, Tunis 2014.

الحبيب بورقيبة الإبن :

- **Notre histoire, entretiens avec Mohamed KERROU**, Cérès éditions, Tunis 2013.

الحبيب بولعراس :

- **Histoire de la Tunisie, les grandes dates de la Préhistoire à la Révolution**, Cérès éditions, Tunis 2011.

خليفة الشاطر :

- **Dépendance et mutations précoloniales, la Régence de Tunis de 1815 à 1857**, Publications de l'Université de Tunis, 1984.
- **Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^{ème} siècle, la Mehalla de Zarrouk au Sahel 1864**, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tunis, Publications de l'Université de Tunis, 1978.
- **Tahar BEN AMMAR 1889 - 1985**, Editions NIRVANA, Tunis 2010.

دار العمل :

- **Histoire du Mouvement National tunisien, le Néo Destour à l'épreuve du pouvoir**, Tunis 1982.
- **Histoire du Mouvement National tunisien, le Néo-Destour face à la troisième épreuve 1952 - 1956**, Tunis 1979.

راضي دغفوس و فوزي محفوظ :

- **Histoire de la Tunisie médiévale**, Centre de Publications Universitaires, Tunis 2013.

الطاهر المنصوري :

- **Hammamet, histoire d'une cité méditerranéenne**, MED Maison d'édition, 1998.

عبد الكبير درغوث :

- **Du Pacha à son descendant**, Les Nouvelles Presses, Tunis 1977.

علي اللواتي :

- **Le Baron d'Erlanger et son palais Ennejma Ezzahra à Sidi Bou Saïd,** Simpact éditions, Tunis 2006.

علي المحجوبي :

- **Les origines du Mouvement National en Tunisie, 1904 - 1934,** Publications de l'Université de Tunis, Faculté des Lettres, 1982.
- **L'établissement du protectorat français en Tunisie,** Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Publications de l'Université de Tunis, 1977.

علي المحجوبي و الهاشمي القروي :

- **Quand le soleil s'est levé à l'ouest, Tunisie 1881, impérialisme et résistance,** Cérès Production, Tunis 1983.

فرحات الدشراوي :

- **Le Califat Fatimide au Maghreb 296-362 / 909-973, Histoire politique et institutions,** Société Tunisienne de Diffusion, STD, Tunis 1981.

مُحَمَّد الأصرم و Victor SERRES :

- **Chronique tunisienne de Mohamed Sghaier Ben Youssef,** Editions Bouslama, Tunis 1978.

مُحَمَّد الصَّالح مزالي :

- **Au fil de ma vie,** Editions Hassan Mzali, Tunis 1972.
- **Khereddine homme d'Etat, Mémoires,** Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1971.
- **L'héridité dans la Dynastie Husseinite, évolution et violation,** Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1969.
- **Les Beys de Tunis et le Roi des français,** Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1981.

مُحَمَّد الهادي الشريف :

- **Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussayn Bin Ali Turki, 1705-1740,** Université de Tunis, 1986.

مُحَمَّد حسين فنطر :

- **30 siècles de civilisations,** Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1983.

مُحَمَّد علي الحبَّاشي :
- **Les Sahéliens, l'histoire, documents inédits,** Archives beylicales et coloniales, Sudes - Progrès, Tunis 2009.

المختار باي :
- **De la Dynastie Husseinite, le Fondateur, Hussein Ben Ali, 1705-1735 / 1740,** Editions SERVICED, Tunis 1993.
- **De la Dynastie Husseinite, les Beys de Tunis, Hérédité, Souveraineté, Généalogie 1705-1957,** Editions SERVICED, Tunis 2002.

مركز التوثيق الوطني :
- **Le Néo-Destour face à la première épreuve 1934-36,** Histoire du Mouvement National Tunisien, documents, CDN, Tunis 1969.

مصطفى كريِّم :
- **Pouvoir colonial et Mouvement national, la Tunisie des années trente, Crise et Renouveau,** Collection Alif, Tunis 1990.
- **Mouvement National et Front Populaire, la Tunisie des années trente,** Institut Supérieur du Mouvement National, Université de Tunis, 1996,

ملتقى دولي (منوبة من 2 إلى 3 ديسمبر 1994) :
- **Les relations Tuniso-françaises au miroir des élites (XIX[ème] - XX[ème] siècles)** , Textes réunis et préfacés par Noureddine DOUGUI, Université de La Mannouba, 1997.

المنجي صميدة :
- **Consuls et Consulats de Tunisie au XIX[ème] siècle,** Editions de l'Orient, Tunis 1991.
- **Khereddine, Ministre réformateur,** Maison Tunisienne de l'Edition, MTE, Tunis 1971.

المنصف الدلاَّجي :
- **Abdelaziz THAALBI, Naissance du Mouvement National Tunisien,** Editions Carthaginoiseries, Tunis 2013.

مؤلَّف جماعي (عزّالدين قلُّوز ، عبد القادر المصمودي ، المنجي صميدة) :
- **Histoire de la Tunisie, Les Temps Modernes,** Société Tunisienne de Diffusion, STD, 1983.

مؤلّف جماعي :

- **Histoire générale de la Tunisie,** Sud Editions, Tunis 2010 :
  . **Tome I, L'Antiquité** (الهادي سليم، عمّار المحجوبي، خالد بلخوجة، عبد المجيد النابلي)
  . **Tome II, Le Moyen-Age** (هشام جعيّط، مُحَمَّد الطالبي، فرحات الدشراوي، عبد المجيد ذويب، امحَمَّد علي المرابط، فوزي محفوظ)
  . **Tome III, Les Temps Modernes** (عزّالدين قلّوز، عبد القادر المصمودي، المنجي صميدة، أحمد السعداوي)
  . **Tome IV, L'Epoque Contemporaine** (أحمد القصّاب، أحمد أونيّس، رابعة بن عاشور عبد الكافي، علي اللواتي، شيراز مصباح، مراد الصقلي)

مؤلّف جماعي لـ 13 من الأساتذة و موظّفي الحماية الفرنسية بتونس :

(A. Basset, L. Bercher, R. Brunschvig, M. Calvet, A. Cardoso, J Despois, G. Gobert, H. Idris, G. Marçais, W. Marçais, G. Picard, J. Pignon, Ch. Saumagne)

- **Initiation à la Tunisie,** Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris 1950.

مؤلّف مجهول (تحقيق و إثراء مُحَمَّد العزيز بن عاشور) :

- **La cour du Bey de Tunis,** Document inédit avec préface, présentation historique, notices biographiques et bibliographie complémentaire, Espace Diwan, Tunis 2003.

Sites électroniques :

- **assemblee-nationale.fr**
- **espacemanager.com**
- **goumiers marocains**
- **wikipédia.org /wiki /La_Main_rouge**
- **zouaves-wilkipédia.org**



الفهرس

Avec le soutien de

Musk and Amber
GALLERY

تصميـم وإنجـاز وطبـع

SIMPACT

سبتمبـر 2017

ر.د.م.ك : 978-9938-00-405-2